محرم افندی

وقد [illegible]
هذا الكتاب [illegible] شعبان
وقف هذا الكتاب [illegible]

T. C.
MİLLİ [illegible] KANLIĞI
RAGIP PAŞA [illegible] LIĞI
MÜDÜRLÜĞÜ
Sayı: 1146

حسبي الله وحده
من الكتب التي وقفها الفقير
الى الله ربه ذي المواهب
محمد المدعو بين الصدور براغب
وفي عنه

١٤١٥

RAGIP P.
Ka. N.
1305

١٢٠٨

صدر كتابه بالحمدلة بعد البسملة اقتداء بالقرآن العظيم وتيمنا وتبركا
فقال الحمد مصدر من حمد يحمد من باب علم يعلم وهو الوصف بالجميل على الجميل
الاختياري من انعام او غيره لان الحمد خاص باعتبار المورد وهو اللسان فقط
وعام باعتبار المتعلق كما قيل من انعام وغيره يعني سواء وصل من جانب
المحمود نعمة الى الحامد فحمده مكافاة وصل مثل حمدت زيدا على انعامه او لم يصل مثل حمدت
زيدا على حسنه اما الشكر فهو الوصف بالجميل ايضا لكنه عام باعتبار المورد
يعني يكون باللسان وغيره وخاص باعتبار المتعلق لان الشكر لا يكون الا من
انعام ويكون بينهما عموم وخصوص من وجه لانهما يجتمعان في الثناء باللسان
في مقابلة الاحسان وتصدق الاول فقط في الوصف بالعلم باللسان والثاني
فقط في الوصف بالجنان في مقابلة الاحسان كذا في المطول واللام فيه
للجنس او الاستغراق ولا يكون للعهد اذ لا عهد لا في الذهن ولا في الخارج
وسياتي لزيادة تحقيق لوليه اللام متعلق بالخبر تقديره ثابت او كائن وهو
ضد العدو من الولي بمعنى القرب وكل من ولي امر احد فهو وليه اي قريبه
وصديقه او من الولاية لان كل من ولي امر احد فهو واليه يعني ناظره وحافظه
وكلا المعنيين ههنا جائز ان اما على الاول فالمعنى جنس حمد او كل حمد لمحب كل
حمد على ان يكون الاضافة في وليه للاستغراق والضمير البارز فيه راجع
و محب كل حمد هو الله تعالى لانه تعالى يحب كل حمد لرجوعه اليه واما غيره تعالى
فلا يحب الا حمده او حمد من يحبه واما على الثاني فالمعنى ان جنس حمد او
كل حمد لمن ولي امر كل حامد من خلق ما يحمد عليه وهو المكان او ما يحمد به وهو اللسان

وخلق

وخلق استعداد الحمد واسبابه في الحامد وجزاء الحمد بما يليق به وانما
قال لوليه ولم يقل لله مع كونه اخصر اما لفظا فلرعاية السجع لنبيه
واما معنى فليحتمل كلا المعنيين السابقين آنفا فيحصل للسامع معنيان
لان حصول لذتين اولى من حصول لذة ونعمتين اولى من نعمة والصلوة
الواو لعطف الجملة على الجملة كتبت بالواو كالزكوة لتعظيم لفظة لان الواو
اقوى وهي من الله تعالى رحمة ومغفرة ومن الملائكة استغفار ومن المؤمنين
دعاء وتضرع وتذلل وهي مبتدأ على نبيه خبره والضمير البارز فيه راجع الى الولي
تقديره على نبي ولي الحمد والنبي اما من النبوة وهو ما ارتفع من الارض سمي به
لارتفاع شانه وقدره على سائر الخلق وهو حينئذ فعيل بمعنى مفعول كجريح
بمعنى مجروح او من النبأ وهو الخبر فعلى هذا اصله نبيء على وزن جريء
وعلى الاول نبيو مثل غبيو سمي به لان النبي مخبر عن الله تعالى وحينئذ فعيل
بمعنى فاعل كرحيم بمعنى راحم وقدير بمعنى قادر وهو انسان بعثه الله تعالى الى الخلق
لتبليغ الاحكام كما قال الله تعالى يا ايها النبي بلغ كما امرت الاية والرسول اخص
منه وهو انسان ايضا ولكن يكون له كتاب وشريعة فيكون اخص من النبي
لان كل رسول نبي ولا عكس كان كل انسان حيوان من غير عكس واضافته
الى الضمير اما عهدية كغلام زيد فينصرف حينئذ الى نبينا فيكون المعنى
والصلوة على النبي المعهود في القلوب وقد يكون جنسية واستغراقية
فالمعنى حينئذ الصلوة على كل نبي له تعالى فبمعونة الزمان والمقام يختص
بنبينا ايضا وان كان عاما في نفسه وانما قال على نبيه ولم يقل على رسوله
مع ان الرسالة اقوى وبالمقام اعلى واعنى اما لفظا فلرعاية السجع واما
معنى فعلى كون الاضافة للجنس والاستغراق ظاهر لانه اشمل واما على انها
عهدية فللدلالة على انه عليه الصلوة والسلام اذا استحق الصلوة برتبة النبوة
فاستحقاقه اياها بمرتبة الرسالة يكون بالطريق الاولى لان الرسالة
اقوى وعلى آله عطف على نبيه باعادة الجار اشارة الى انهم وان كانوا
يستحقون الصلوة بمتابعة النبي عليه الصلوة والسلام كانهم استحقوها
اصالة مثل قوله تعالى فلله العزة ولرسوله وللمؤمنين يقال آل الرجل لنفسه
او اهله وعياله او اتباعه وانصاره وعلى الثالث يكون ذكر الاصحاب

امعنى
من العناية اصل
اسم تفعيل

تخصيصًا بعد التعميم يعني يكون من عطف الخاص على العام اعتناء بشأنهم
واشارة الى انهم احقاء بالصلوة لانه كانوا تابعين له كقوله تعالى تنزل الملائكة
والروح واما المعنى الاول فهو غير مراد ههنا واما على الثاني فيكون من باب عطف العام
على الخاص لان الآل ايضًا اصحابه لينكرر الدعاء لهم لكونهم آله واقرباءه والآل اصله
اهل قلبت الهاء همزة لقرب مخرجهما ثم قلبت الهمزة الفا لسكونها وانفتاح ما قبلها كما في
امن وقيل اصله اول على وزن فرس قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وعلى
الروايتين نظم الشاطبي بيت حيث قال قابدا له من همزة هاء اصلها وقد قال بعض الناس
من واو ابدلا ومضاف الى الضمير الراجع الى النبي واصحابه بالجر عطف على آله وهو جمع
صحب جمع صاحب كراكب وركب ويجمع على اصحاب وصحبان وشبان ثم قيل الصحابي
من صحب الرسول عليه الصلوة والسلام وخدمه واخذ منه وان اختلف في تفسيره
وهم عند وفاته عليه الصلوة والسلام مائة الف واربعة عشر الفا كلهم اهل الرواية عنه
عليه الصلوة والسلام لقوله عليه الصلوة والسلام اصحابي كالنجوم بايهم اقتديتم اهتديتم
كذا في حاشية المطول المتادبين صفة للآل الاصحاب على سبيل البدل او من باب الحذف
والتفسير للابهام الناشي منه تقديره وعلى آله المتادبين واصحابه المتادبين حذف الوصف
الاول اختصارًا او ذهابا الى الاجمال والتفصيل والابهام والتفسير الادب عن ادب اذا برع
وكرم وهو قسمان ادب النفس وادب الدرس اما ادب النفس فلان الآل والاصحاب
كانوا متادبين بادب نفسه عليه الصلوة والسلام وادب نفسه التخلق بخلق القرآن
وهو الامر بالمعروف والنهي عن المنكر كما قال الله تعالى وانك لعلى خلق عظيم وهو خلق
القرآن الكريم واما اداب الدرس فلان النبي عليه الصلوة والسلام كان يبلغ الكتاب
والاحكام كما قال عليه الصلوة والسلام في اثناء وعظه الاهل بلغت قالوا بلى قال فليبلغ الشاهد
الغائب والاصحاب كانوا يبلغون الكتاب والاحكام كما بلغ النبي عليه الصلوة والسلام
اياهم يا ادب بجميع ادب يعني اخذوا البراعة والكرم منه عليه الصلوة والسلام فبلغوا
الكتاب والاحكام لمن بعدهم كما بلغ النبي عليه الصلوة والسلام لهم وفي ذكر الادب
براعة الاستهلال لان النحو من قسم الادب وبعد الواو ابتدائية وبعد ظرف من ظروف
المكانية استعيرت ههنا للزمان لكونه مضافا اليه لبعد مبني على الضم لما تقرر في
موضعه تقديره وبعد زمن الفراغ من الحمد لوليته والصلوة على نبيه وآله والعامل
فيها اما المقدرة لان قيل بعد مظنة اما يدل عليه الفاء في قوله فهذه او لانها مقدرة

فى نظم

فى نظم الكلام بطريق تعويض الواو عنها بعد حذف اما على انه لا منع من اجتماعهما حيث
يقال واما بعد لوجود معنى الفعل في اما لنيابتها عنه ورائحة الفعل كافية في عمل الظرف
لكونه معمولا ضعيفا حيث يعمل فيه كل عامل فهذه اشارة الى المسائل التي كتبها على
هذا الكتاب بناء على تاخير الديباجة عن تدوينه فيكون الاشارة حينئذ حسية
او اشارة الى ما في الذهن بناء على تقديمها عليه فيكون الاشارة حينئذ ذهنية وفي محشى
عصام اي هذه الامور الحاضرة في العقل استحضر المعاني التي سيذكرها في كتابه على
وجه الاجمال واورد اسم الاشارة لبيانها واسم الاشارة ربما يستعمل في الامور المعقولة
وان كان وضعها للامور المبصرة في مرأى المخاطب اما لكمال اتقان هذه المعاني حتى
صارت لكمال علمه بها كانها مبصرة عنده ويقدر على الاشارة اليها واما اشارة الى
فطانة الطالب بحيث بلغ مبلغا حتى صارت المعاني عنده كالمبصرات واستحق
ان يشار به الى المعقول بالاشارة الحسية وفي ذلك مبالغة في حث الطالب على تحصيل
المعاني الى هنا كلامه قوله فهذه مبتدأ فوائد خبره جمع فائدة كفواصر جمع فاصرة وهي
ما استفيد من علم او جاه او مال وجاء فاد يفيد اذا ثبت فمعنى فوائد ثوابت يعني امور
ثابتة بعيدة عن البطلان والخلل وافية من وفى الشيء اذا تم يعني مثل رمى يرمي وفيا
على وزن فعول فمعنى وافية كثيرة تامة لا انتقصان فيها واللام في لحل متعلق بقوله وافية
على تضمين معنى التعلق وللتضمين طريقان احدهما ان يكون الاصل ثابتة والمتضمن حالا
منه وعلى هذا معناه فهذه امور ثابتة كثيرة تامة حال كونها متعلقة لحل والثاني ان يكون
الاصل ذاتيا والمتضمن قائما مقامه فحينئذ يكون المعنى فهذه امور متعلقة لحل والطريق الاول
اليق بالمقام لانه على الطريق الثاني يفوت معنى الوافية قوله لحل مصدر مضاف الى المفعول
لانه هو المقصود والفاعل متروك تقديره لحلي هذه الفوائد الوافية الحل بالفتح يقال حل
العقدة اذا فتحها وبابه رد والمراد ههنا الايضاح والبيان اي لايضاح مشكلات الكافية
وبيانها مشكلات جمع مشكلة من اشكل اذا اشتبه الكافية اسم كتاب لابن الحاجب
قوله للعلامة صفة الكافية في تقديره الكائنة له من حيث التاليف او حال عنها وهي مضاف
اليه للمشكلات وهي مفعول به للمصدر فيكون مبنيا للمفعول بالواسطة يعني يجوز
الحال عن المضاف اليه اذا حذف المضاف واقيم هو مقامه وههنا كذلك لا نه يجوز ان تقول
لحل الكافية حال كونها مؤلفة للعلامة مثل قوله واتبع ملة ابراهيم حنيفا حيث يجوز
ان يقال واتبع ابراهيم فمن اراد تحقيق المرام فليطالع حاشية العصام المشتهر بكر الهادي

واصطلاحا ما يترتب على الفعل من حيث
انه كذلك ... وان كان شمال الاجل الاقدام
علي ... هو الغيبة ...
... في بعض بيتي
... الاخيب

ويجوز الفتح ايضاً لانه جاء لا زماً ومتعدياً كما يقال لفلان فضيلة اشتهرها الناس
صفة للعلامة على ان التاء فيها للمبالغة كتاء نسابة اختار من بين اوصافه الاشتهار اغناء له
عن الوصف بالفضائل تفصيلاً لاشتهاره واعتذاراً عن اعراضه عن الاطراء في المدح
في المشارق متعلق بالمشتهر وبيان لمحل الاشتهار والمغارب عطف عليه وانما
جمعهما اما لفظاً فلرعاية التسجيع واما معنى فلاعتبار مشرق كل يوم ومغرب كل يوم لان
لكل يوم وليلة مشرقاً ومغرباً وفيه مبالغة في اشتهاره وانما ثنى في قوله تعالى رب المشرقين
ورب المغربين باعتبار مشرق الصيف ومشرق الشتاء لانهما اثنان في كل سنة وكذلك
المغرب والافراد في بعض المواضع باعتبار الجنس يعني جنس المشرق وجنس المغرب الشيخ
عطف بيان لقوله المشتهر من شاخ يشيخ شيخاً وشيخوخة والشيخوخة من ظهر فيه سنه
اي علامته او من خمسين او من احدى وخمسين الى اخر عمره او الى ثمانين هذا على حقيقة
وقد يطلق على من لم يبلغ هذا السن للتبجيل ومنه يقال شيخنا الرجل اي وصفته بالشيخ
وان لم يكن موصوفاً به للتعظيم باعتبار كونه موصوفاً باوصاف الشيوخ ابن الحاجب
لاشتهاره بهذا اللقب لانه كان والده حاجباً للسلطان زمانه تغمده من التفعل يقال غمد
السيف من باب ضرب ونصر جعله في غمده فهو مغمود وتغمده الله تعالى برحمته
غمره بها كذا في الصحاح ففيه استعارة تبعية لتشبيه الشيخ بالسيف في حدة الطبع
وقطع المشكلات وفيه استعارة مكنية ايضاً للتشبيه المذكور في التفسير وتخييلية
وهي اثبات ما يلزم المشبه به من الغمد للمشبه الله بغفرانه متعلق بقوله تغمده اي ستره
الله بمغفرته ورحمته كما يستر الشيء النفيس بالثوب الفاخر واسكنه اي اسكن الله
الشيخ يوم القيمة بحبوحة بالباء الموحدة من تحت وبعدها حاء مهملة وبعدها باء ايضاً
وبعدها واو وحاء كذلك على وزن فعلولة الشيء الوسط لا افراط ولا تفريط منصوب
على الظرفية جنانه بكسر الجيم جمع الجنة وبالفتح القلب والمراد ههنا الاول وهي في الاصل
الحديقة التي هي ذات الشجر والنخل سميت بها لاجتماعها على الاشجار والنخيل يعني اسكنه الله
تعالى وسط جنانه نظمتها النظم الجمع يقال نظمت اللؤلؤ اي جمعته في السلك اي جمعت
الفوائد الوافية في سلك متعلق بالنظم والسلك الخيط التقرير يعني قرادادن
والمراد به ههنا اما هذا المعنى والمعنى العرفي وهو التلفظ بالالفاظ حسبما يقتضيه العقل
والمقام وعلى التقديرين تكون الاضافة من قبيل اضافة المشبه به الى المشبه اي جمعت
الفوائد التي هي المعاني يعني الفاظها في التقرير والتلفظ الذي هو كالخرز في السلك

وجه الشبه

وجه الشبه كون كل منهما حافظاً للاشياء وحسن الاجتماع والالتئام وقبل التقرير
جعل الشيء في قراره والحمل على الثاني ابلغ في مدح الكتاب وسمط عطف على السلك
وهو ايضاً بكسر السين المهملة السلك ما دام فيه الخرز التحرير وهو التقديم والاضافة
فيه من قبيل لجين الماء اي جمعتها في التقرير الذي هو كالسلك الذي فيه الخرز والتحرير الذي
هو كالسمط الذي فيه اللؤلؤ وفيه تدريج وترقي من الادنى الى الاعلى للولد متعلق بنظمتها
الولد المولود العزيز فعيل بمعنى المفعول العزة عند اهل المعرفة الزكاء والفضل
فوصفه به في قوة وصفه بالزكاء والفضل فكانه قال للصبي الموصوف بالزكاء والفضل
ضياء الدين هذا لقبه عطف بيان او بدل منه والثاني هو الاولى يوسف اسمه عطف
بيان حفظه اي يوسف الله عن اشياء موجبات بكسر الجيم جمع موجبة يعني عن اشياء
تكون سبباً لحصول التلهف والتأسف كلاهما بمعنى واحد وهو الغصة والكربة
الا ان في الثاني مبالغة في الحزن لان الاسف اشد الحزن كذا في الصحاح يعني حفظه
الله يوسف عن اشياء تكون سبباً لان يكون حزيناً في الدنيا والاخرة وسميتها
اي سميت الفوائد الوافية التي نظمتها عطف على نظمتها والتسمية تتعدى
الى المفعولين بنفسها نحو سميت ابني زيداً او تتعدى الى المفعول الثاني بالباء نحو
سميت ابني بزيد وههنا من القسم الثاني بالفوائد الضيائية وهذا من قبيل تسمية
المؤلف باسم المؤلف له وهو يوسف لان المقصود الضيائية وانما اتى بالفوائد
لكونه موصوفة لها ولكون اللقب اشهر من العلم في اكثر الاستعمال نسب اليه ولان فيه
نسبة الى الضياء بحسب المعنى فيشعر بان هذا المؤلف يضيء القلوب ويزيل عنها ظلمة
الريب فالمقال تنسب اليها وقيل المقصود الاصلي في التركيب الاضافي ان كان في الجزء
الثاني فالنسبة اليه والا فالنسبة الى الاول والمقصود الاصلي ههنا الجزء الاول لان
المصنف كانه وصفه بالضياء كما وصفه بالعزة كما في قولك عبد مناف يقال فيه عبدي لانا نا
وفي ابن الزبير زبيري وفي امرئ القيس قيسي قوله لانه علة للجملة التي هي قوله نظمتها اي
لان الولد العزيز ضياء الدين يوسف صار سبباً لهذا الجمع والتاليف عطف تفسير للجمع لان
الجمع يحتمل ان يكون بالتاليف وغيره ففسره به وانما اورد بالجمع ههنا مع احتماله التفسير
واخراج الفقرتين عن المساواة ليكون الكلام من قبيل الابهام والتفسير وهو اوقع وكان
فيه تطويل الفقرة الثانية على الاولى فلا يصح قول من قال الاولى ترك الجمع لانه لا فائدة فيه
الا اخراج الفقرتين عن المساواة ترتب كالعلة الغائية وهي ما تقدم في التصور وتاخر

وقيل التلهف الحزن بسبب ما فات من فعل الاشياء الماضية
والتاسف بسبب ترك فعل الاشياء الآتية

في الوجود وههنا في الحقيقة العلة الغائية تعلم يوسف هذا الكتاب المؤلف له وهو الواقع
مقدم في التصور ومؤخر في الوجود واما نفس يوسف فهي متقدمة فيهما فلم يصح ان تكون
علة غائية فلذا قال كالعلة الغائية على طريق التشبيه لا على طريق التحقيق ويجوز ان يكون
علة غائية على طريق التحقيق لكن بحذف المضاف في جانب الاسم اي لان تعلم يوسف لهذا
الجمع وللتاليف العلة الغائية على ان يكون الكاف زائدة مثل قوله تعالى ليس كمثله شيء فلم يصح
قول من قال ولو قال لان تعلم العلة الغائية لصح واتضح وكون في النسبة لما عرفت فاعلم ان
العلل عندهم اربع العلة الفاعلية وهي ههنا مؤلف هذا الكتاب والعلة المادية وهي ههنا
الفاظ هذا الكتاب وكلماته وتراكيبه وغيرها والعلة الصورية وهي ههنا حجم هذا الكتاب
على اي وجه كان والعلة الغائية وهي تعلم يوسف هذا الكتاب واشتغاله به نفعه اي يوسف
اي لينفعه الله لان الماضي اذا وقع موقع الدعاء يكون بمعنى الامر وايراده بالماضي
للتفأل واظهار الحرص وايراد غير الواقع منزلة الواقع للاحتراز عن صورة الامر بها اي
بالصيانة لما سبق ان المقصود ههنا الوصف وسائر معطوف على مفعول نفع وهو الضمير
البارز المتصل به من سأر يسأر من باب فتح يفتح ومصدره سؤر وصفته سائر فالسؤر بقية
ما اكل او شرب ومعناه الباقي ويجيء ايضا بمعنى الجميع فالسائر ههنا بالمعنى الثاني يكون المدعو له
انفع وهو يوسف لانه يتكرر الدعاء في حقه اولا بالضمير العايد له وثانيا بالعطف يعني يكون
من باب عطف العام على الخاص لمزيد الاهتمام بالمعطوف عليه ومضاف الى المبتدئين
جمع مبتدي وهو من ابتداء في كل شيء يقال له في اوائل ابتدائه مبتدأ فيكون من الفاظ العموم
ولذا قال الشارح من اصحاب التحصيل احترازا عن كونه من اصحاب الحرف والصنايع لان
هذا اللفظ يعني لفظ اصحاب التحصيل لا يطلق في عرفهم الا على من طلب العلم واشتغل به
وما توفيقي مصدر مضاف الى ما يقوم مقام الفاعل والتوفيق جعل الاسباب متوافقة
للمسببات فالمعنى وما كوني موفقا يعني فما يكون اسبابي موافقة لمسبباتي في شيء من الاشياء
الا بمعونة الله تعالى اياي وتوفيقه اياي فالاستثناء مفرغ وقيل هو اسعاد الاقدام
على الشيء فحينئذ يكون المصدر مبنيا للفاعل فالمعنى وما كوني او ما اكون مسعدا على
الاقدام بشيء من الاشياء الا بمعونة الله تعالى وقيل جعل الله تعالى افعال عباده موافقة
لما يحبه ويرضاه فالمعنى وما يكون افعالي موافقة لما يحبه ويرضاه الا الى اخره وقيل
هو موافقة تدبير العبد لتقدير الحق فالمعنى وما يكون تدبيري موافقا لتقدير الحق
الا الى اخره كما قيل العبد يدبر والله يقدر وقيل هو الامر المقرب الى السعادة الابدية

والكرامة السرمدية ومن اراد تحقيق معنى التوفيق في الافادة والاستفادة فليطالع
قواعد الاعراب للذي الشيخ زاده وهو حسبي الواو للحال والجملة حال اي يحسبني وكافي
في جميع مهماتي ومراداتي ونعم الواو للعطف الوكيل فاعله اما معطوف على حسبي
عطف جملة على مفرد فالمخصوص الضمير المرفوع مثل زيد نعم الرجل كذا في المطول
او على هو حسبي عطف جملة على جملة فالمخصوص محذوف تقديره نعم الوكيل الله مثل
قوله تعالى نعم العبد اي نعم العبد ايوب عليه السلام وعلى التقديرين يكون عطف
الانشاء على الاخبار وبينهما كمال الانقطاع فلزم التأويل والتوجيه ليصح العطف
اما في الاول فيقال اللفظ وان كان اخبارا فالمعنى على الانشاء فيناسب المعطوف من حيث
المعنى فيصح عطفه واما في الثاني فيقال اللفظ وان كان انشاء فالمعنى على الاخبار
فيناسب المعطوف عليه من حيث المعنى فيصح عطفه اعلم جواب عن سؤال مقدر
تقديره ان المصنف لم يكتب في اول هذا الكتاب لفظ الحمد لله والصلوة على نبيه
وخالف السلف فيه لانهم كتبوهما فاجاب عنه منهما فقال الشيخ لم يصدر من التصدير
رسالته هذه صفة الرسالة مثل مررت بزيد هذا وسيأتي تفصيله بحمد الله متعلق
بقوله لم يصدر بان جعله متعلق به ايضا اي جعل المصنف الحمد لله جزء مفعول
الثاني منها الجار والمجرور صفة الجزء والضمير البارز راجع الى الرسالة اي بان جعل
المصنف الحمد لله جزءا من الرسالة كتبا لان الجزئية لا يكون الا بالكتابة لا قولا ولا
قلبا لانه ليس من شان المصنف ان لا يصدرها بالحمد الفعلي ولا بالحمد القولي ولا بالحمد
القلبي فعدم التصدير بالحمد الفعلي او القولي او القلبي حين الشروع في شيء من
الاشياء ليس من شان العاقل فضلا عن المصنف الفاضل هضما مصدر من باب
ضرب وهو الكسر واظهار التذلل والتواضع مع انه من المكملين منصوب لانه
مفعول له لقوله لم يصدر وسيأتي له زيادة تفصيل اللام في قوله لنفسه متعلق
ويمكن ان يقال انه لما صدر رسالته بالبسملة فقد صدرها ايضا بالحمدلة لان الحمد
اظهار الصفات الكمالية الا انه لم يذكر لفظ هضما لنفسه وهضم النفس من انه
بما يكاد ان يوقعه في الاعجاب كتصنيف مثل هذا الكتاب من اهم المهمات ويعلم منه
ايضا ترك الصلوة على النبي عليه الصلوة والسلام الباء في قوله بتخجيل متعلق بقوله
هضما وهو القاء الشيء في الخجالة مصدر مضاف الى المفعول يعني بالقاء المصنف
هذا المعنى اي نقصان كتابه في نفسه وهو هنا من حيث انه كتابه ليس من الافعال

الناقصة اسمه مستتر فيه راجع الى الكتاب وخبره قوله ككتب السلف والجملة خبر
ان وهي مع اسمها وخبرها مفعول للتخييل اي ليس هذا الكتاب من حيث انه كائن
ومؤلف مثل مؤلفات السلف وهو بوزن الخلف بفتحتين السابق الصالح من صغر
جرمه وعدم اشتماله على المسائل والقواعد والامثال والشواهد حتى يتصدر به
تفريع لعدم كون كتابه ككتبهم على سننها بفتحتين الطريق اي على طريقها من البسملة
والحمدلة والتصلية وغيرها ولا يلزم هذا جواب دخل مقدر وهو عدم العمل
بالحديث عند عدم التصدير بحمده سبحانه على الوجه المذكور ويستلزم الا قطعية
فقال لدفعه لا يلزم من ذلك اي من عدم التصدير بالحمد عدم الابتداء فاعل لقوله
ولا يلزم به اي بالحمد مطلقا لا قولا ولا قلبا ولا كتبا ولا فعلا حتى يكون كتابه هذا
بتركه اي بترك الحمد كتبا وفعلا اقطع ويدخل تحت قوله ع كل امر ذي بال لم يبدأ
فيه بالحمد لله فهو اقطع وفي رواية فهو اجذم لجواز اتيانه اي المصنف بحمد الله قولا
وقلبا من غير ان يجعله جزءا من كتابه بان يقول الحمد لله وغيره مما يدل على تعظيم الله تعالى
بقلبه وبالله ولكن لم يجعله جزءا من كتابه هضما لنفسه وهذا اولى واليق وبدأه
الواو للاستيناف يعني جواب عن سؤال مقدر تقديره كان وظيفة من اشتغل
اولا في النحو ان يشتغل بتعريف الاعراب والبناء وما يبتنى عليهما الا ان المصنف
بدأ في هذا الكتاب بما هو خلاف وظيفته من تعريف الكلمة والكلام فاجاب عنه
بقوله وبدأه بتعريف الكلمة والكلام يعني كان من دأب المصنفين ان يذكروا قبل
الشروع في المقصود من علم النحو الكلمة والكلام لكونهما موضوعي العلم يعني ان
الكلمة ذات موصوفة بالاعراب والبناء حيث يقال هذه الكلمة معربة وتلك
مبنية وهما صفتاهما فكما ان الذات مقدم على الصفة كذلك ههنا فما لم يعرف
الموصوف لم يعرف الوصف لانه اي المصنف يبحث في هذا الكتاب اي في الكتاب
المسمى بالكافية عن احوالهما اي الكلمة والكلام يعني الاعراب والبناء والانصراف
وعدمه وغير ذلك واذا كان الامر كذلك فمتى لم يعرفا مبني للمفعول اي الكلمة والكلام
من التعريف ان اريد بالمعرفة المعرفة بالحد ومن المعرفة ان اريد بها المعرفة بالذات
واياما كان فمعرفة الاحوال متوقفة على معرفة الذوات فان تمت تمت والا فلا
ولذا قدم معرفة الذات كيف يبحث عن احوالهما يعني على اي حال وعلى اي وصف
يمكن البحث عن احوال الذات ما دام الذات لم يعرف وقدم الكلمة على الكلام

مع

مع ان المقصود الاهم من تدوين علم النحو معرفة الاعراب والبناء وغيرهما وهي متوقف
عند المصنف على التركيب الذي هو الكلام لان المصنف اخذ في تعريف المعرب
التركيب حيث قال المعرب المركب فالانسب تقديم الكلام على الكلمة الا انه قدمها على الكلام
لكون افرادها اي افراد الكلمة جزءا من افراد الكلام فمن جملة افراد الكلام مثلا قولنا زيد
قائم ومن افراد الكلمة مثلا زيد او قائم ولا شك ان زيدا او قائما جزء من زيد قائم فيكون
افرادها جزءا من افراد الكلام تأمل ومفهومها جزءا من مفهومه اي الكلام هذا من باب
عطف شيئين على معمولي عامل واحد وهو الكون فان مفهوم قولك زيد قائم شخص معين
وذات متصف بالقيام ومفهوم زيد هو شخص معين ومفهوم قائم ذات متصف بالقيام
ولا شك ان قولك شخص معين او ذات متصف بالقيام جزء من قولك شخص معين وذات معين
بالقيام والجزء مقدم على الكل طبعا وقدم الاول على الثاني وضعا ليناسب الوضع الطبع
تأمل فقال الكلمة قيل هي والكلام مشتقان الاشتقاق رد الكلمة الى الاخرى لتناسبهما في
اللفظ والمعنى والمشهور في المناسبة المعنوية ان يدخل معنى المشتق منه في المشتق كاشتقاق
ضرب من الضرب والاشتقاق ثلثة اضرب بين في موضعه فلا يلزم علينا ان نبينه ولما هذا
الاشتقاق فبعيد لبعد المناسبة وقد تطلق الكلمة مجازا على القصيدة والجملة حيث يقال
كلمة شاعر وقال الله تعالى وتمت كلمة ربك كذا في الرضي من الكلم الكائن بتسكين مصدر
مضاف الى المفعول وهو اللام من باب ضرب يقال كلم يكلم كلما بزيادة التاء في الاولى والالف
في الثاني وتحريك العين فيهما وهو الجرح بالفتح مصدر جرحه من باب قطع وبالضم اسم للاثر
الذي حصل في المجروح بسبب الجرح يقال كلمه اذا جرحه وفي الحديث زملوهم بكلومهم
ودمائهم واللام في قوله لتاثير مصدر مضاف الى الفاعل وهو معانيهما اي الكلمة والكلام
متعلق بالاشتقاق وبيان للمناسبة بين المشتق والمشتق منه في النفوس يعني نفوس السامعين
فرحا وانبساطا ان كانا طيبين وغما وانقباضا ان لم يكونا كذلك كالجرح بالفتح يعني كتاثيره
في نفوس المجروحين غما وانقباضا وفرحا وانبساطا تأمل واستدل على ان الكلم بالسكون
بمعنى الجرح بقول الشاعر وقال وقد عيب بعض الشعراء جمع شاعر كالجهلاء جمع جاهل
قائله علي ابن ابي طالب رضي الله تعالى عنه ولم يبلغ الشارح ولو بلغه لم يرض به لان الله
تعالى ذم الشعراء في كلامه المعجز القديم بقوله والشعراء يتبعهم الغاوون واذا كان الشاعر متبوع
الغاوين فكيف يرضى من كان من اهل السنة ان يطلق على علي رضي الله تعالى عنه هذا اللفظ المستلزم
ذم صاحبه فضلا عن الشارح الفاضل فاطلاقه عليه نشأ من عدم البلوغ عن بعض متعلق بقوله

لان مفهوم الكلام الاتفاقان موضوعان لمعنيين مفردين ومفهوم الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد وهذا المفهوم جزء من مفهوم الكلام تأمل

قوله لتناسبهما بيان لوجه تسمية الكلمة والكلام بهما والكلام مناسبة في اللفظ والمعنى اما مناسبتهما في اللفظ فظاهر واما مناسبتهما في المعنى فلتأثيره منه

وقد عبر نا ثيراتها اى الكلمة فى النفوس اى نفوس السامعين بالجرح بالفتح حيث
قال الجراحات جمع جراحة والمراد بها ههنا ما لا يكون سبباً ومؤدياً الى الموت ولا يتعلق
بها بقرينة الالتيام لان ما كان سبباً له ويتعلق بها الموت لا يلتام السنان جمع سن
بكسر السين المهملة وبعدها نون مشددة وهو رمح القصير وانما سمى سنا القصر كالسن
والمراد بها ههنا ما يكون آلة الجرح سواء كان حديداً او غيره ولذا عرف بلام الجنس ولا
يلتام ما موصولة او موصوفة صلتها او صفتها قوله جرح بحذف العايد المفعول
اى جرحه مثل قوله تعالى اهذا الذى بعث اى بعثه الله اللسان مرفوع على انه فاعل
جرح وهو فى اللغة ان اريد به معنى مجازى بعلاقة المصدرية والا فهو الجارحة يعنى
العضو المخصوص والمراد ههنا المصراع الثانى حيث قال ولا يلتام ما جرح اللسان مقام
ما لفظ او مقام ما كله ولما فهم قوله من الكلم بتسكين اللام توهم منه ان يقال اما اذا كان
بتحريكه فماذا يكون حاله فقال لبيانه بالواو الاستينافية والكلم بكسر اللام المجرد عن التاء
جنس لا جمع بدليل تصغيره على كليم لان المفرد يصغر لا الجمع وقال الرضى ليس المجرد
عن التاء من هذا النوع جمعاً لذى التاء بل هو جنس وحقه ان يقع على القليل والكثير
كالماء لكن الكلم لم يستعمل فى عرف العرب الا على ما فوق الاثنين انتهى قوله كتمر وتمرة
تنظير يعنى كما ان تمراً جنس لا جمع وتمرة بالتاء واحد كذلك الكلم جنس لا جمع ومع
التاء واحد قوله بدليل متعلق بالفعل المقدر تقديره علم ذلك اى كون الكلم بالكسر جنسا
لا جمع بدليل قوله تعالى اليه اى الى جناب قدسه ومحل عرضه يصعد آناً فآناً
الكلم الطيب اى العمل الصالح من الذكر والتسبيح وقراءة القرآن وغير ذلك قوله الطيب
صفة الكلم مع ان الطيب مفرد مذكر ولو كان الكلم جمعا لما جاز توصيفه به لان كل جمع سوى
جمع المذكر السالم مؤنث على ما سياتى والتوصيف به دل على ان الكلم جنس لا جمع لان
الصفة اذا اسندت الى ضمير الجمع فالتانيث او ضمير الجماعة ولجب بوقوعه تمييز الاحد
عشر فان تمييزه مفرد منصوب لما سياتى تفصيله وقيل هو جمع صاحب الصحاح
واللباب والمصباح حيث قالوا الكلم جمع كثرة يتناول ما فوق العشرة بلا قرينة وما
دونها بالقرينة والكلمات جمع قلة يتناول العشرة وما دونها بلا قرينة وما فوقها مع
القرينة حيث لا يقع على شئ من الاشياء الا على الثلثة وما فوقها كالجمع حيث لا يقع
الا عليه وما فوقه فصاعداً الفاء للعطف وصاعداً حال من فاعل الفعل المقدر
تقديره حيث وقع على الثلثة فذهب هذا الوقوع حال كونه صاعداً على الثلثة.

الى

الى ان ينتهى ولما قال هولاء بجمعيته الكلم واعترض عليهم بالاية المذكورة اجاب
الشارح عن طرفهم بقوله والكلم الطيب ما أول ببعض الكلم يعنى ما أول بحذف المضاف
واقامة المضاف اليه مقامه والطيب صفة لذلك المضاف لا المضاف اليه وان كان فى
الظاهر صفة له والتصغير والتمييز ممنوع لانه امر هين لا يبنى على اصل متقن واللام
فيها اى فى الكلمة للجنس واعلم ان اللام تنقسم الى اربعة اقسام لام الجنس ولام الاستغراق
ولام العهد الخارجى ولام العهد الذهنى اما الاول فما يدل على نفس الجنس والماهية
فقط مثل الرجل خير من المرأة يعنى هذا الجنس خير من ذلك الجنس والفرس خير من
الحمار واما الثانى فما يدل على الاستغراق الافراد بحيث لا يشذ فرد منه نحو ان الانسان
لفى خسر واما الثالث فما يدل على المعهود فى الخارج نحو جاءنى رجل واكرمت الرجل
واما الرابع فما يدل على المعهود فى الذهن نحو قول المولا لعبده ادخل السوق واشتر
اللحم حيث لا عهد فى الخارج ههنا اللام من القسم الاول يعنى ما يدل على الماهية لا غير
لان الحد انما يذكر لبيان ماهية الشئ والتاء للوحدة فيتنافضان لدلالة الجنس على الكثرة
المنافضة للوحدة قوله ولا منافات بينهما اى بين كون اللام للجنس والتاء للوحدة جواب
سؤال مقدر وهو ان الجنس يقع على الكثير والوحدة منافية له فكيف يجتمعان
فى كلمة واحدة فاجاب عنه بقوله ولا منافات بينهما وحاصل الجواب ان الوحدة ثلثة
انواع الوحدة الجنسية كالحيوان والوحدة النوعية كالانسان والوحدة الفردية
او الشخصية كرجل وزيد والمراد بالوحدة ههنا الوحدة الجنسية لا النوعية ولا الشخصية
والفردية حتى يكون بينهما منافات لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والوحدة بالجنس المراد
بالاتصاف الوصف سواء كان وصفا لغويا كما يقال هذا الجنس واحد وذلك
الواحد جنس او وصفا نحويا نحو الجنس الواحد والوحدة الجنسية اذ لو كان بينهما منافات
لما اتصف احدهما بالاخر ويمكن اشار بايراد الامكان الى ضعفه لان كون اللام الداخل فى
المعرفات لغير الجنس خروج عن جادة الصواب لان التعريف يكون للجنس بالجنس
حملها اى اللام على العهد الخارجى بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحات ولعل
حملها على العهد الذهنى فيوجب جهالة المحدود الا ان يعتبر التعيين باعتبار المقام
وذلك امر عسير واما حملها على الاستغراق فلا يمكن اصلاً لفظ اللفظ فى
الاصل مصدر بمعنى ضرب فى اللغة الرمى لانه يقال فى اللغة اكلت التمرة ولفظت
النواة مكان رميت النواة ولذا فسره الشارح بقوله رميتها اى النواة وانما صح

بقوله اى رميتها دفعاً لما يتوهم ان المقصود الرمى من الفم فقط مع ان الرمى بغير
الفم يستعمل فيه اللفظ ايضاً حيث يقال لفظت الرحى الدقيق لان الاكل في قوله تعالى
اكلت لما كان مخصوصاً بالفم توهم ان الرمى المترتب عليه ايضاً مخصوص به ولم يكن
اللفظ بمعنى الرمى مطلقاً فلا يكون هذا القول شاهداً على انه بمعنى الرمى مطلقاً ولدفعه
فسّره بقوله اى رميتها مطلقاً وفى الاصطلاح صوت يعتمد على المخرج من حرف فصاعداً
ثم اى بعد كون اللفظ فى اللغة بمعنى الرمى والاستدلال عليه بما يقال نقل مبنى للمفعول
اى اللفظ فى عرف النحاة اى فى اصطلاحهم ابتداءً منصوب على الظرفية اى قبل جعله
بمعنى المفعول كما فى المعطوف يعنى حين كونه باقيا على مصدريته الى ما يتلفظ به الانسان
يقال الى ما يتلفظ به الانسان لفظا او بعده معطوف على قوله ابتداء جعله اى جعل
اللفظ بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق وفى الرضى ثم استعمل بمعنى الملفوظ وهو
المراد هنا كالقول بمعنى المقول كما يقال الدينار ضرب الامير اى مضروبه انتهى وانما اعتبر
هذا الاول ليكون من قبيل نقل العام الى الخاص لان مناسبة العام الى الخاص اشد من
المناسبة المعتبرة حين النقل ابتداء لانه حينئذ يكون من قبيل نقل العام الى العام لان المصدر
جنس فعلى الاول المعنى الكلى لفظ اى لفظ الانسان فالاضافة لادنى ملابسة وعلى الثانى
المعنى الكلمة ملفوظ اى ملفوظ الانسان فيكون خاصاً لان المشتق وصف يستدعى موصوفاً
قوله الى متعلق بقوله ثم نقل وما موصولة يتلفظ به الضمير راجع اليها الانسان فاعل يعنى
يقال الى ما يتلفظ به الانسان ملفوظا حقيقة اى يتلفظ من حيث الحقيقة فيكون تمييزاً
او منصوباً على المصدرية اى تلفظا حقيقيا او الخبرية اى حقيقة كان او حكما معطوف
على حقيقة وهذا التوجيه اولى تأمل مهملاً منصوب على انه خبر مقدم لكان اى كان ما يتلفظ به
الانسان مهملاً او موضوعا المشهور فى كلام النحاة مهملا كان او مستعملا وانما عدل عنه
لان المهمل ما لم يوضع وهو مقابل للموضوع لا المستعمل وكان المراد بالمستعمل ما امكن استعماله
وبالمهمل ما لم يمكن استعماله وبعد هذا ما ذكره الشارح هو الاولى لان المتبادر بالمستعمل المستعمل
بالفعل مفرداً كان ما يتلفظ به الانسان او مركباً ومثال اللفظ الحقيقى حال كونه موضوعا مفرداً
فى الاسم كزيد والفعل كضرب ولم يذكر الحرف والمركب اكتفاء بذكرهما كمن وعن والى ومثل
زيد قائم وخمسة عشر وغير ذلك من المركب الاسنادى وغيره ومثال اللفظ الحكمى
كالمنوى وهو ما كان مستترا فى الفعل والصفة سواء كان جائزاً كما فى نحو زيد ضرب
وزيد ضارب او وجوباً نحو اضرب امراً او متكلماً وحدهم وتضرب مخاطباً قوله اذ ليس بقليل

قوله ثم نقل ... [illegible]

لعدم

لعدم كون المنوى لفظياً حقيقياً من مقولة الحرف يعنى ان اللفظ الحقيقى مقولة
الحرف اى ملفوظ به فيكون اسما لفظا وفعلا وحرفا بحسب التركيب والمنوى
ليس مقولا بالحرف يعنى غير ملفوظ به فلا يكون لفظا حقيقيا والصوت من غير ان يكون له
وهذا اولى بان لا يكون لفظا حقيقيا اصلا اى قطعا يعنى فقطع عدم كونه من مقولة احرها
قطعا ولم يوضع له اى للمنوى لفظ معطوف على التعليل حتى يكون احكام اللفظ
مجراه على ذلك اللفظ الموضوع له لا على المنوى قوله وانما عبّروا جواب دخل مقدر تقديره
قولك ولم يوضع له لفظ غير مسلم لان لفظ هو موضوع للمنوى فى قولك زيد ضرب ولفظ
انت للمنوى فى قولك اضرب فاجاب بقوله وانما عبّروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له
يعنى استعاروا الضمير المرفوع المنفصل للمنوى مجازا من نحو هو للمنوى فى زيد ضرب وانت
للمنوى فى اضرب واجروا احكام اللفظ عليه اى على ذلك المنوى من كونه مسندا اليه ومؤكداً
ومعطوفاً عليه الى غير ذلك فكان ذلك المنوى لفظا حكما لاجراء احكام اللفظ عليه
لا حقيقة والمحذوف من الفعل والمبتدأ والخبر وغير ذلك عاملا او غيره جوازا او
وجوبا سماعا او قياسا لفظ حقيقة يعنى داخل تحت اللفظ الحقيقى لان الحذف
كذلك لا يمنع اللفظية فيكون لفظا حقيقيا لانه اى لان المحذوف كذلك قد يتلفظ به
الانسان فى بعض الاحيان يعنى عند اظهار المحذوف وعند التعليم سواء كان محذوفا
جوازا او وجوبا كما يقال فى نحو الهلال اى هذا الهلال وفى نحو سقيا اى سقاك الله سقيا
وفى وان احد من المشركين استجارك اى وان استجارك احد الاية الى غير ذلك وكلمات الله تعالى
اعلم ان كلام الله تعالى قسمان كلام نفسى قائم بذاته تعالى وكلام لفظى دال عليه اما الاول
فهو قائم بذات الله ليس بصوت ولا حرف ولا تركيب ولا ترتيب ولا كلمات ولا الفاظ
وهو غير مخلوق قائم بذاته فلا يكون داخلا فى اللفظ لانه غير مخلوق واما الثانى فهو مكتوب
فى مصاحفنا باشكال الكتابة وصور الحروف محفوظ فى قلوبنا بالفاظ المخيلة مقروء
بالسنتنا بحروفه الملفوظة المسموعة مسموع باذاننا غير حال فيها اى فى المصاحف والقلوب
والالسنة والاذان بل هو معنى قديم قائم بذات الله تعالى يلفظ ويسمع بالنظم الدال عليه
ويحفظ بالنظم المخيل ويكتب بنقوش واشكال موضوعة للحروف الدالة عليه كما يقال
النار جوهر محرق يذكر باللفظ ويكتب بالقلم ولا يلزم منه كون حقيقة النار صوتا
وحرفا فمن اراد تحقيق الحقايق فليطالع الشرح الذى على العقايد واما قال الشارح
من القسم الثانى فلينا مل داخلة فيه اى فى اللفظ اذ هى اى كلمات اللفظية المكتوبة

فى المصاحف مما يتلفظ به الانسان لانها مكتوبة فى مصاحفنا مقروة بالسنتنا
محفوظة فى قلوبنا فتكون ملفوظة وعلى هذا القياس بجرور صفة حن اى على قياس كلمات
الله تعالى كلمات الملائكة لان الملائكة مخلوقة وكلماتهم ذات اصوات وحروف
وتركيب كالانسان فتكون داخلة فى اللفظ كالفاظ والجن وهى كالملائكة كقول من
صاح على حرب بن امية فمات من صيحته وقبر حرب بمكان قفر وليس قرب قبر
حرب قبر فتكون كلمات الجن ايضا داخلة فى اللفظ والحاصل ان الانسان والملائكة
والجن متساوية والدوال الاربع وهى مبتداء والمجموع من حيث المجموع خبره بناء
على ان الربط قبل الحكم الخطوط جمع خط وهو الطريق الفاصل بين ارض زيد وارض
عمرو مثلا والعقود جمع عقدة وهى الحبل الذى يعقد فى الاصبع ليكون تذكرة لبعض
الاشياء والنصب بضم النون وفتح الضاد جمع نصبة بسكون الضاد وضم النون ما
وضع لمعرفة الطريق اما فى الماء او فى غيره والاشارات جمع اشارة وهى اما بالعين
او باليد او غيرهما للانتباه وضرب وغيرهما غير داخلة فى اللفظ لانها ليست مما
يتلفظ به الانسان اصلا او غيره وعالم يتلفظ به حقيقة او حكما لا يكون داخلا فى
اللفظ فلا حاجة الى قيد يخرجها فى التعريف ليخرجها اى الدوال الاربع لان ما لم يكن
يكن داخلا فى شئ لا يحتاج الى الاخراج بعد الدخول وكذا امثالها مثل ضرب النقارة
عند ركوب السلطان ليدل على ركوبه قوله وانما قال جواب عن سؤال مقدر وهو ان
المطابقة بين المبتدا والخبر فى التذكير والتانيث شرط وههنا الخبر مذكر مع كون
المبتدا مؤنثا فاجاب عنه بقوله وانما قال لفظ ولم يقل لفظة بالتاء الدالة على الوحدة
لانه اى المصنف لم يقصد الوحدة حتى لو قصدها وادخل التاء لم يصح لانه يخرج
بعض الكلمات عن تعريف الكلمة كعبد الله علما لانه ليس بلفظة واحدة على ما
يجى بل قصد الجنس والمطابقة المذكورة غير لازم بل غير جائزة لان المصدر
لا يحمل الضمير حتى يطابق المبتداء اذا كان خبرا وان اريد به معنى الصفة لعدم
الاشتقاق فى قوله لفظ لانه مصدر مع كون اللفظ اخصر من اللفظة وما يستتبع
اخصر مما يستتبعه اللفظة وليكون المفرد محتملا لا احتمالين بل للاحتمالات الثلث
فى الاعراب والمعنى ايضا فتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن من ان يجعله مجرورا
صفة للمعنى ومرفوعا صفة للفظ ومنصوبا حالا اعلم ان المطابقة بين المبتدا والخبر
مشروطة بشروط الاشتقاق وما فى حكمه والاسناد الى ضمير المبتدا وعدم المساوات

والمراد بعدم ان اللفظ قد يكون بحسب الكلمات بالنسبة الى الدوال
الى المهملات ويكون قد يكون بحسب اللفظ بالنسبة الى الدوال
الاربع والمهملات فصلا لها بالنسبة الى المهملات اذ خرج
الاربع وتكون فصلا لها بالنسبة الى المهملات اذ خرجت الدوال الاربع وبقيت
لفظا دخله بالمهملات وخرج عنه الدوال الاربع وخرج
تلك دلالت على معنى المهملات

فى التذكير والتانيث وقد انتفت الشروط الثلثة باسرها وضع مبنى للمفعول نائبه
ما استتر فيه فالجملة فى محل الرفع لانه صفة اللفظ الوضع تخصيص شئ بشئ فالمصدر
ههنا مضاف الى المفعول والباء داخلة على المقصور عليه لان المراد بالشئ الاول اللفظ
فى الالفاظ وبالثانى المعنى يعنى تعيين اللفظ بازاء المعنى وانما عبر لعمومه غير اللفظ بحيث
اى فى مكان متى اطلق مبنى للمفعول الشئ الاول فهم منه اى من اطلق الشئ الاول
الثانى كما فى الفاظ من غير قرينة او احس مبنى للمفعول المراد باحس ابصر لحس مقابلة مع
اطلق لا علم لان الحواس الظاهرة خمسة حس بصر وحس شم وحس سمع وحس ذوق
وحس لمس الشئ الاول فهم منه اى احساس الشئ الاول الشئ الثانى بغير قرينة كما فى
المحسوسات فى الدوال الاربع قوله اطلق او احس تنازعا فى قوله الشئ الاول والعمل للثانى
عند البصرية والاول عند الكوفية سيأتى تحقيقه اعلم ان الوضع اللفظى ثلثة انواع
وضع جنسى كالحيوان فانه وضع لقولك جسم نام حساس متحرك بالارادة ووضع
نوعى كالانسان فانه موضوع للحيوان الناطق ووضع شخصى كزيد فانه وضع للحيوان
الناطق مع التشخص والتشخص معين قيل يعنى اعترض على تعريف الوضع بانه غير جامع لانه
يخرج عنه اى عن تعريفه وضع الحرف فلا يكون جامعا حيث لا يفهم معناه اى معنى الحرف
متى اطلق اى متى تلفظ لانه لا يفهم مثلا الابتداء اذا اطلق من والانتهاء اذا اطلق الى
وغير ذلك بل يفهم معنى الحرف اذا اطلق مصاحبا مع ضم ضميمة مثل ان يضم اليه المتعلق
والمتعلق نحو سرت من البصرة فانه لا يفهم الابتداء من لفظ من وحدها بل اذا ضمت
الى السير والبصرة واجيب عنه اى عن هذا الاعتراض بان المراد من قوله متى اطلق ان يقال
متى اطلق الشئ اطلاقا صحيحا لان الشئ اذا ذكر مطلقا ينصرف الى الكمال والاطلاق ههنا
شئ ذكر مطلقا فكماله ان يكون صحيحا فهم منه الشئ الثانى واطلاق الحرف بلا ضم ضميمة غير
صحيح ولا يبعد ان يقال فى جواب هذا الاعتراض ان المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها الى
يستعمل تلك الالفاظ اهل اللسان اى الذين وصفوا بالبلاغة وهم اهل الحل والعقد فى
محاوراتهم اى فى مصاحباتهم العرفية وبيان مقاصدهم يعنى بيان ما فى ضمائرهم
مع الاعتبارات المطابقة لمقتضيات الاحوال فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد على اصل
التعريف فى صحيحه ليكون جامعا حتى لا يخرج وضع الحرف منه والقيد الزائد ههنا
قوله اطلاقا صحيحا وقال المحشى مجيبا لقوله ولا يبعد ويمكن ان يجاب عنه اى عن قول
الشارح ولا يبعد بان يقال لم يعتبر المجيب الاول ايضا قيدا زائدا بل اكتفى فيه بالمتبادر

من الاطلاق كما اكتفيت به الى هنا كلامه والصواب ان يقال المراد بفهم المعنى عند الاطلاق
الموضوع او احساسه اعم من الفهم اجمالا او تفصيلا وعند سماع الحرف يفهم معناه
اجمالا فيتم التعريف فلم يكن وضع الحرف خارجا عنه والدلالة على معنى في نفسه
عبارة عن الدلالة على المعنى الذى يفهم من سماع اللفظ تفصيلا من غير ضميمة لمعنى
مفعول به باللام لقوله وضع المعنى اصطلاحا وقد يكتفى فيه بصحة القصد يعنى
المعنى ما يصح به القصد ما يقصد مبنى للمفعول بشئ متعلق بالقصد فهو اى المعنى
لغة اما مفعل من عنى يعنى مثل رمى يرمى اسم مكان او اسم زمان يكون بمعنى المقصد
بالكسر يعنى مكان او زمان قصد فيه شئ ولم يذكر الزمان اكتفاء بذكر ملان المكان
يستلزم الزمان وبالعكس ثم نقل الى المقصود او مصدر ميمى بمعنى المفعول يعنى
لفظ مصدر ميمى الا انه نقل منه وجعل بمعنى المفعول او مخفف معنى اسم مفعول
كمرمى يعنى اما مهنا اسم مفعول من غير نقل كذلك معنى اسم مفعول من غير نقل اصله
معنوى كمرموى اجتمعت الواو والياء والسابق ساكن لا جرم انقلبت الواو ياء
ثم ادغم الياء فى الياء ثم كسر ما قبل الياء للتسلم فصار معنى بالتشديد كمرمى ثم
خفف بحذف الياء الاولى اكتفاء بالكسرة فصار معنى كمضرب ثم جعل كسرة
النون فتحة وقلبت الياء الفا لزيادة التخفيف لان الفتحة اخف من الكسرة والالف
من الياء فاجتمع ساكنان الالف والتنوين فحذف الالف لذلك فصار معنى على وزن
مرعى وهذا اقرب الوجوه معنى ابعدها لفظا بل هذا الوجه اولى الوجوه قوله لما
كان جواب دخل مقدر تقديره ان ذكر المعنى هنا زائد بلا فائدة لان الوضع يستلزم
المعنى لانه تخصيص شئ بشئ فالشئ الاول هو الدال والثانى المعنى المدلول فكان
المعنى داخلا فى الوضع فذكره بعده يكون مستدركا فكان على المصنف ان يقول لفظ
وضع لمفرد مكان لمعنى مفرد فاجاب عنه بالواو الاستينافية بقوله ولما كان المعنى
مأخوذا فى الوضع يعنى داخلا فيه لما عرفت ان الوضع تخصيص شئ بشئ والثانى
هو المعنى لا غير ولان اللفظ الذى لا يكون له معنى لا يطلق عليه واذا كان الامر كذلك
فالوضع يستلزم المعنى واذا ذكر المعنى بعد ذكر الوضع يكون مستدركا وذا غير جائز
فذكر المعنى بعده اى بعد ذكر الوضع مبنى على تجريد اى على انتزاع المعنى عنه اى عن الوضع
يعنى ينتزع عن المعنى الذى كان مأخوذا فى الوضع معنى اخر مبالغة فيجعل ذلك المعنى
متعلقا له كقوله تعالى لهم فيها دار الخلد وقولهم لى من فلان صديق حميم وفى المطول

التجريد

التجريد ان ينتزع من امر ذى صفة امر اخر مثله فى تلك الصفة مبالغة لكمالها فيه حتى
كانه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة الى حيث يصح ان ينتزع عنه موصوف اخر بتلك
الصفة فمن اراد تحقيقه فليراجع اليه فخرج به اى بقيد الوضع المهملات جمع مهملة
وهى لفظ لا يعرف له معنى مثل ديز وبيز والالفاظ الدالة بالطبع مثل اخ بالخاء المعجمة
فانه يدل بالطبع على الوجع لا بالوضع وكذا اح اح بالحاء المهملة فانه يدل على السعال
بالطبع ايضا فان نفس اللفظ لا يقتضى ذلك بل بملاحظة حال الطبيعة فانها مقتضية
لاحداث مثل هذا اللفظ حال حدوث مثل هذا المعنى والآفة اذ لم يتعلق بها اى بالمهملات
والالفاظ الدالة بالطبع وضع وتخصيص اصلا وكذا الالفاظ الدالة بالعقل كاللفظ المسموع
من وراء الجدار فانه يدل عقلا على وجود اللافظ وراءه وبقيت حروف الهجاء بفتحة
الهاء والجيم وبالقصر وهى الحروف التى يكون على حرف واحد مثل ق ون وص الموضوع
لغرض التركيب اى لاجل ان يركب منها اثنان كمن وثلثة كالى واربعة مثل نصر ودحرج او خمسة
مثل جحمرش فيكون ثنائيا او ثلثيا ورباعيا وخماسيا فيكون بعضه فعلا فى الثلاثى والرباعى
وبعضه اسما فى الاقسام الاربعة لان الاسم يكون ثنائيا كمذ ومن وما وثلثيا مثل زيد
وعمرو ورباعيا نحو جعفر وعقرب وخماسيا مثل جحمرش وبعضه حرفا تامل فيحصل
من هذه الاقسام كلام اسنادى او غيره ولاجل هذه الغرض وضعت حروف الهجاء ولا
يلزم من هذا ان تكون موضوعة لمعنى وبقيت داخلة فى الوضع لانه يصدق عليها
ان يقال تخصيص شئ وان لم يكن فيها تخصيص شئ بشئ لا بازاء المعنى وخرجت الحروف
المذكورة بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى كما عرفت انفا فان قلت
اورد هذا السؤال بالفاء ايذانا بان السؤال ناش مما سبق واشارة الى انه جواب
شرط محذوف تقديره اذا كان الكلمة لفظا وضع لمعنى فان قلت ان هذا التعريف غير
جامع لانه قد وضع بعض الالفاظ بازاء لفظ اخر كلفظ الاسم فانه لفظ وضع بازاء
لفظ زيد مثلا وهو لفظ اخر وكالفعل فانه لفظ وضع بازاء لفظ ضرب مثلا والحرف
فانه وضع بازاء لفظة من فكيف اى فعلى اى حال واى وصف يصدق عليه اى على
ذلك البعض انه اى ذلك البعض وضع لمعنى فكان المصنف ان يقول لفظ وضع لشئ
مفرد ليدخل فيه ما وضع للفظ اخر وما وضع لمعنى لان الشئ عام يصح اطلاقه على
كل منهما فيكون التعريف جامعا قلنا تعريف المصنف ايضا جامع لان المعنى ما يتعلق به
القصد يعنى المعنى ما يكون مقصودا من اللفظ ومرادا وهو اى ما يكون مقصودا ومرادا

وكالضحك الذى يدل على الفرح
والبكاء الذى يدل على الحزن

لان المعنى ما يستفاد من اللفظ
والاستفادة معنى يحصل من الفهم

منه وما يتعلق به القصد اعم من ان يكون لفظاً كالامثلة السابقة لان مقصود المتكلم
ومراده من لفظ الاسم يكون زيداً مثلاً ومن لفظ الفعل يكون ضَرَبَ مثلاً ومن
الحروف لفظ مِنْ فيكون زيد وضرب ومن معنى لفظ الاسم والفعل والحرف او غيره
عطف على قوله لفظاً والضمير راجع اليه اى او غير لفظ مثل ضَرَبَ فان المراد منه المعنى
القائم بالفاعل وهو الضرب فيكون تعريف الكلمة جامعاً لافرادها ومانعاً عن دخول
غيرها فيه فان قلت اورده بالفاء ايضاً لما سبق فى السؤال الاول لان منشأ هذا السؤال
جواب السؤال الاول يعنى اذا كان المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون لفظاً
او غيره فان قلت نوقض فهذا السؤال بانه ليس فى محله لان محله فى الحقيقة قوله
مفرد فلم قدم عليه واجيب عنه بانه وانما قدم لكون منشأه جواب السؤال الاول
كما قلنا ولئلا يقع الفصل بينهما ولا يخفى عليك ان هذا السؤال انما يرد على تقدير
كون المفرد صفة للمعنى على ما هو الظاهر واما اذا كان صفة للفظ على خلاف مقتضى الظاهر
فلم يرد لانه حينئذ قد وضع لفظ مفرد لمعنى تامل قد وضع بعض الكلمات المفردة
بازاء الالفاظ المركبة كلفظ الخبر فانه لفظ مفرد وضع بازاء لفظ مركب وهو قوله
زيد قائم او قام زيد والجملة فانها ايضاً وضع بازاء لفظ مركب كالمثالين المذكورين
وكذا الكلام والاضافة فانها مفرد اللفظ وضعت بازاء لفظ مركب وهو غلام زيد
وخاتم فضة وغير ذلك من المركبات فكيف يكون ذلك البعض موضوعاً للمفرد فكان
على المصنف ان يقول لفظ وضع لمعنى بلا قيد الافراد فيدخل حينئذ فيما وضع لمعنى
سواء كان ذلك المعنى مفرداً او مركباً قلنا هذه الالفاظ اى الالفاظ المركبة التى قد وضع
بازائها بعض الكلمات المفردة وان كانت هذه الالفاظ الواو للحال بالقياس الجار
والمجرور خبر كانت الى معانيها متعلق بالقياس والجملة حال وهذه الالفاظ مثل قوله
مركبة خبر فالمعنى هذه الالفاظ حال كونها مقيسة الى معانيها الموضوعة مركبة
لدلالة جزء اللفظ منها على جزء المعنى لكنها اى لكن هذه الالفاظ بالقياس الى
الفاظها الموضوعة بازائها مفردة فيصدق عليها انه لفظ وضع لمعنى مفرد والحاصل
انها معان مفردة لانه لا يدل جزء اللفظ على جزء المعنى والفاظ مركبة لما سبق وقد اجيب
المجيب هو صاحب الوافية من اراده فليرجع اليها عن الاشكالين الاشكال الاول وهو
انه قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض اخر فكيف الى اخره والاشكال الثانى وهو
انه قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة الى اخره بانه اى الحال

ليس ههنا

ليس ههنا اى فى نقض تعريف الكلمة بالالفاظ كما فى السؤال الثانى وقيل اى فيما
بين الالفاظ المستعملة فى مقام الحكم وهذا ليس بمناسب للمقام تامل لفظ اسم
ليس وضع صفة اللفظ بازاء لفظ اخر مفرداً بناء على السؤال الاول كان او مركباً
بناء على السؤال الثانى بل هذا اللفظ وضع بازاء مفهوم كلى افرادها اى افراد المفهوم
الكلى الفاظ كلفظ الاسم فان لفظ الاسم موضوع لمفهوم كلى وهو ما دل على معنى
فى نفسه غير مقترن باحد الازمنة مشتقاً او غيره والفعل فان لفظ الفعل موضوع
لمفهوم كلى وهو ما دل على معنى فى نفسه مقترناً باحد الازمنة الثلثة وافراد
هذا المفهوم الفاظ مثل ضرب ويضرب واضرب او ما دل على حدث مقترن بالزمان
وافراد هذا المفهوم ايضاً الفاظ والحرف فان لفظ الحرف موضوع لمفهوم كلى وهو
ما دل على معنى فى غيره وافراد هذا المفهوم الفاظ مثل من وعن وان وغير ذلك [illegible]
كان او غيره والخبر فان لفظ الخبر موضوع لمفهوم كلى وهو ما تضمن كلمتين بالاسناد
وافراد هذا المفهوم الفاظ ولا يخفى عليك انها المخاطب المصنف الذى كان لم التميزات
هذا الحكم اى الجواب بان ههنا لفظاً موضوعاً بازاء مفهوم كلى افراده الفاظ منقوض
بامثال الضماير الراجعة الى الفاظ مخصوصة المراد بامثال الضماير الاسم الموصول الذى
اريد به لفظ مفرد او مركب نحو الذى قلت فيما قلت زيد وزيد قائم واسماء حروف
التهجى واسماء السور والكتب وامثالها مفردة تلك الالفاظ المخصوصة مثل زيد
هو او مركبة مثل زيد قائم هى جملة اسمية فان الوضع فيها اى فى تلك الضماير وان
كان عاماً يعنى حال كونه عاماً فان هو مثلاً موضوع لكل غائب تقدم ذكره لفظاً
او معنى او حكماً وانت موضوع لكل احد توجه الخطاب اليه وانا موضوع للمتكلم فتكون
الفاظاً عامة وانما قال وان كان عاماً يعنى قيده بالحال المفيد العموم اشارة الى ما ليس
الوضع فيه عاماً فانه اولى بهذا الحكم مثل اسماء حروف التهجى والسور والكتب
فان الوضع فيها خاص كالموضوع له لكن الموضوع له يعنى الآلات الموضوع له يعنى
المستعمل فيه خاص فان هو مثلاً مستعمل فيه خاصاً وكذا غيره فليس هناك اى فى مقام
رجوع الضمير الى الفاظ مخصوصة مفردة او مركبة مفهوم كلى هو الموضوع له فى
الحقيقة بل الموضوع له فى الحقيقة معنى مخصوص فالوضع عام والموضوع له يعنى
المستعمل فيه خاص مثل زيد هو والزيدان هما والزيدون هم مفرد اسم مفعول من افراد
وهو اى قوله مفرد اما مجرور لفظاً وواقع على انه صفة لمعنى على انه وصف بحال

موصوفه اى بحال قائمة به مثل قولك مررت برجل حسن اذا لحسن نحال الرجل وصفته
على ما سيأتى حقيقة ومعناه اى معنى المفرد وحينئذ اى حين كونه صفة لمعنى ما
اى مفرد لا يدل جزء لفظه على جزئه اى جزء المعنى وذلك المعنى يقال له معنى مفرد
كزيد فان جزء لفظه ثلثة الزاء والياء والدال ومعناه الحيوان الناطق مع التشخص
وهو ايضا بل بمجموع لفظ زيد يدل على مجموع قولك الحيوان الناطق مع التشخص
ويقال لهذا المعنى معنى مفرد وفيه اى فى هذا التوصيف او فى هذا الاعراب يتعلق
بقوله يوهم انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد او التركيب يعنى يوهم
هذا التوصيف ان المعنى متصف بالافراد والتركيب قبل وضع اللفظ له ثم وضع
اللفظ لذلك المعنى المتصف باحدهما قبل وضعه وليس الامر كذلك يعنى ليس اللفظ
موضوعا للمعنى المتصف بالافراد او التركيب بل يوضع اللفظ بازاء المعنى اولا ثم ينظر
ان دل جزء اللفظ على جزء المعنى فذلك المعنى قد اتصف بالتركيب وان لم يدل جزء لفظه
على جزء معناه فذلك المعنى يكون متصفا بالافراد فان اتصاف المعنى بالافراد او التركيب
انما هو بعد الوضع كما قلنا انفا تامل ولا تغفل اذا كان فى التوصيف حصول الايهام
المذكور فينبغى ان يرتكب مبنى للمفعول لان الارتكاب قد يجئ متعديا يقال ارتكب
زيد الامر فيه اى فى دفع هذا الايهام تجوز اى تكلم بالمجاز يقال تجوز زيد تكلم بالمجاز
والتجوز ههنا ان يجعل الافراد وصفا للمعنى قبل وضع اللفظ بازائه مجازا باعتبار
اتصافه به بعد الوضع حقيقة كما يرتكب فى مثل من قتل قتيلا اى فى قوله عليه الصلوة
والسلام يوم بدر وقت القتال تحريضا للمؤمنين عليه وللعمل بقوله تعالى
يا ايها النبى حرض المؤمنين على القتال من قتل قتيلا فله سلبه الاستشهاد فى قوله
قتيلا سمى به مجازا لقربه بالقتل باعتبار ما يؤل اليه ويسمى هذا مجازا اوليا
ومجازا مهملا ومثله قوله تعالى اعصر خمرا او مرفوع لفظا على انه صفة للفظ على
خلاف مقتضى الظاهر لان الظاهر ان لا يقع بين الصفة والموصوف فصل
ومعناه اى معنى اللفظ المفرد حينئذ حين كونه مرفوعا على انه صفة للفظ ما اى
لفظ مفرد لا يدل جزؤه اى ذلك اللفظ على جزء معناه اى معنى اللفظ فيكون
حينئذ للفظ وصفان الوصف الاول جملة فعلية والوصف الثانى ليس بجملة
بل مفرد ولا بد حينئذ اى حين ان يكون للفظ وصفان من بيان نكتة ان بيان
السبب والعلة لان المتكلم به بليغ لا ينطق به ان يخلو اختيار هذه الخصوصية

عن نكتة وسبب فى ايراد متعلق بالبيان قوله فى ايراد مصدر متعد الى المفعولين
مضاف الى احدهما وهو قوله احد الوصفين والاخر قوله جملة فعلية والفاعل متروك
تقديره فى ايراد المصنف احد الوصفين جملة فعلية والوصف الاخر مفردا هذا من
باب عطف الاسمين على معمولى عامل واحد بعاطف واحد والحال انه يمكن ان يراد
الوصف بالافراد حيث يقال لفظ موضوع لمعنى مفرد على ما هو الاصل لان الاصل
فى الوصف الافراد ويمكن ان يراد بالجملة الفعلية الماضوية حيث قال لفظ وضع
لمعنى افرد وان كان على خلاف الاصل وكان النكتة فيه اى فى ايراد المذكور التنبيه
بالصيغة على تقدم الوضع على الافراد لان الوضع مقدم عليه حيث اتى مبنى للمفعول
بالجار والمجرور نائبه بصيغة المضى لتدل الصيغة ايضا على تقدم الوضع قوله
المضى مصدر على وزن دخول بخلاف الافراد وانما قدم الصيغة الاولى لانه لو
قدم الثانية لاوهم تقدم الافراد على الوضع ولانه اراد ذكر المفرد على وجه يحتمل ان يكون
صفة للمعنى على ما هو الظاهر وان يكون صفة للفظ على ما هو خلافه ولتذهب نفس
الناظر فى تعريفه كل مذهب ممكن ولانه لو قدم الافراد لكان مغنيا عن ذكر الوضع
لاستلزام الافراد الوضع دون العكس وقال المحشى والاولى ان يقال ان الاصل
فى العمل الفعل فلما كان لوصف الوضع معمول اخر اختار فيه صيغة الفعل والاصل
فى الصفة الافراد اختاره فيما لا معمول له سوى ما استكن فيه اما نصبه اى نصب
قوله مفردا واورده باما الاستينافية لان رسم الخط لما لم يساعد نصبه توهم
ان النصب فيه لم يجز فازال هذا التوهم بقوله واما نصبه وان لم يساعده رسم
الخط اى حال كونه غير مساعد رسم الخط النصب لان رسم الخط اذا كان المنصوب
غير ممنوع عن التنوين يكتب تنوينه على صورة الالف وههنا كذلك الا انه لم يكتب تنوينه
على صورة الالف فحينئذ لم يكن رسم الخط مساعدا النصب فعلى انه حال الفاء
جواب اما والجار والمجرور خبر للمبتدا الذى دخلت اما عليه من المستكن فى وضع
فحينئذ يكون مبنيا لهيئة الفاعل فيوافق رفعه فى كونه صفة للفظ لان الحال فى حكم
الوصف او على انه حال من المعنى ولم يتقدم عليه مع انه نكرة وان ذا الحال اذا كان
نكرة يجب تقديم الحال عليه على ما سيأتى لانه لا يتقدم الحال على ذى الحال المجرور
تقديم الحال على صاحبه اذا كان نكرة مشروط بعدم كون صاحبه مجرورا فانه اى المعنى

مفعول بواسطة اللام جواب سؤال مقدر تقديره ان الحال مبين لهيئة الفاعل
او المفعول والمعنى ههنا ليس بفاعل ولا مفعول فكيف يصح ان يكون للمعنى ذا الحال
فاجاب عنه بان المعنى وان لم يكن مفعولا به صريحا فهو مفعول به حكما لان المجرور
بحرف الجر مفعول به بواسطة الجر ووجه صحته اى نصب المفرد على الحالية جواب
عن سؤال مقدر وهو ان يقال ان الحال تدل على مقارنته لعامله زمانا وههنا
الوضع مقدم على الافراد فلم يوجد المقارنة فلا يصح ان يكون حالا فاجاب عنه
بقوله ووجه صحته ان الوضع اسم ان وان كان الواو للحال متقدما على الافراد بحسب
الذات متعلق بقوله متقدما والمعنى ان الوضع حال كونه متقدما على الافراد بذاته يعنى
ان ذات الوضع ولفظه متقدم على ذات الافراد ولفظه لكنه اى الا ان الوضع مقارن
ومصاحب له اى الافراد وخبران بحسب الزمان يعنى ان زمان الوضع بازاء المعنى
مقارن لزمان الافراد يعنى ان زمانهما متحد بحيث لا تفاوت بين الزمانين وهذا القدر
يعنى المقارنة فى الزمان كاف لصحة الحالية اذ لا دخل للمعية الذاتية ولا تفاوت
بها الحال وحاصل الجواب ان تقدم الوضع على الافراد بالذات لا بالزمان وهو لا ينافى
المقارنة بالزمان فيصح ان يكون حالا الاحسن يوافق كونه حالا من المعنى لان يكون
صفة لما سبق ان الحال فى حكم الصفة وقيد الافراد سواء كان مجرورا وصفا للمعنى او
منصوبا حالا منه او مرفوعا وصفا للفظ او منصوبا حال منه لان الحال من ضمير الشئ
حال منه ايضا لاخراج المركبات مطلقا اى حال كون تلك المركبات مطلقة غير مقيدة
بالكلامية او غيرها ولذا قال الشارح سواء خبر مقدم كانت فى تاويل المصدر مبتدأ
مؤخر اى كونها كلامية مثل زيد قايم وقام زيدا وغير كلامية تفسير الاطلاق كما فى
المركبات الخمسة الباقية فيخرج به اى بقيد الافراد عن حد الكلمة وهو قوله لفظ
وضع لمعنى مفرد ما يعد كلمة واحدة لشدة امتزاج احدهما بالاخر سواء كان الجزء
الاول منه حرفا مثل الرجل او الجزء الثانى منه حرفا مثل قائمة وبصرى وامثالهما
مثال الرجل قائمة وبصرى بيان لقوله وامثالها بدل لجزء اللفظ منه الضمير
المجرور يرجع الى ما فى قوله مما يدل على جزء المعنى متعلق بقوله يدل لكنه اى الا
ان المذكور من الامثال وهى الرجل وغيره الضمير يرجع الى المثل فى قوله مثل الرجل
والى الامثال باعتبار المذكور لشدة الامتزاج اى لشدة امتزاج احدهما بالاخر

التقدم على خمسة انواع الاول التقدم بالزمان كتقدم الاب على الابن والثانى التقدم بالذات اى التقدم بالعلية كتقدم الشمس على الضوء وحركة الاصبع على حركة الخاتم والثالث التقدم بالرتبة كتقدم الواحد على الاثنين والرابع التقدم بالشرف كتقدم الصف الاول على الصف الثانى والخامس التقدم بالطبع كتقدم الجنس على النوع والفصل كتقدم العام على ....

لفظة واحدة منصوب على انه مفعول ثان لقوله يعد لان العد قد يتعدى الى
مفعولين يقال عد الاغنام مائة واعرب تلك الامثال عطف على يعد فتذكير
الضمير باعتبار المذكور باعراب واحد الانسب بالمقام بقرينة قوله لفظة
واحدة ان يجعل واحد مضاف اليه لاعراب لا صفة له وان يدعو ما يقابله
من قوله مع انه معرب باعرابين فيكون المعنى انه اعرب بمجموع اللفظين باعراب
لفظ واحد فى المحشى واجيب بان اعراب مثل الرجل على ضرب من المسامحة
لاجرائه مجرى الكلمة الواحدة ويبقى عطف على فيخرج مثل عبد الله حال كونه
علما المراد كل تركيب اضافى سواء كانت اضافته معنوية مثل عبد الله او لفظية
مثل ضارب جعل علما داخلا حال بعد حال فيه اى فى تعريف الكلمة مع انه اى
مثل عبد الله علما معرب باعرابين وهو ظاهر واجيب عنه بان الاعرابين كان
فى الاصل الذى هو المضاف والمضاف اليه وفى حال العلمية صارا الكلمة واحدة
وبقيا على ما كانا عليه يعنى اذا جعل علما كان مجموعه اسما واحدا تحقيق باعتبار
المعنى لا اسما لا يدرك باحد جزئيه ولان جزء لفظه لا يدل على جزء معناه
واسمين تقديرا باعتبار اللفظ لانه فى اللفظ بمنزلة غلام زيد ولا يخفى على
الفطن بفتح الفاء وكسر الطاء المهملة او ضمها من كان جيد الادراك سريع الفهم
العارف بالغرض من تدوين علم النحو يعنى ان المقصود الاصلى من تدوين علم
النحو معرفة احوال الكلم من حيث الاعراب والبناء يعنى ليعرف ان اى كلمة معربة
واى كلمة مبنية وغيرهما فالانسب ان يجعل اللفظان المعربان باعرابين كلمتين
فان لم يدل جزؤهما على جزء معناهما واللفظان المعربان باعراب كلمة وان دل
جزؤهما على جزء معناهما انه اى الحال والشان لو كان الامر اى الحال ملابسا
بالعكس يعنى لو كان مثل الرجل داخلا فيه وعبد الله علما غير داخل فيه لكان
هذا الامر انسب ومآل الذى اورده صاحب المفصل وهو متن متين فى
علم النحو للفاضل العلامة الكشاف فى تعريف الكلمة متعلق باورده حيث
قال هى اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع وهى جنس تحته انواع ثلثة الاسم
والفعل والحرف فمثل الفاء جواب الشرط لا مبتدا اذا كان موصولا صلته
فعل وظرف يعنى جملة فعلية او ظرفية يتضمن معنى الشرط فيصح دخول
الفاء فى جوابه على ما سيأتى تحقيقه عبد الله علما خرج عنه اى عن تعريف

المفصل بقوله اللفظة فانه لا يقال له لفظة واحدة لان اللفظ ما لا يصح ان يتكلم مرتين باعتبارها ويصح ان يتكلم بعبد الله مرتين باعتبار الوصف الاضافى وقد قال العلامة الزمخشرى ومن اصناف الاسم العلم وينقسم الى مفرد ومركب ومنقول ومرتجل فالمفرد مثل زيد والمركب اما جملة او غير جملة اسمان جعلا اسما واحدا نحو معدى كرب او مضاف ومضاف اليه كعبد مناف وامرء القيس والكنى حيث جعل المركب الاضافى اسمين وبقى مثل قائمة وبصرى مما يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة داخلا فيه اى فى تعريف المفصل لانه يقال له لفظة واحدة لانه لا يصح ان يتكلم به مرتين باعتبارهما فاخرجه مثل قائمة وبصرى بقيد الافراد لانه لم يصح ان يقال فيه هى اللفظة الدالة على معنى مفرد لان معناه ليس بمفرد لدلالة جزء لفظة على جزء معناه ولولم يخرج مثل قائمة بتركه لكان التعريف انسب كما عرفت فى قوله وله ولا يخفى على الفطن الى اخره وذلك ان تقول المراد بالمفرد اعم من المفرد حقيقة او حكما ومثل قائمة وان لم يكن مفردا حقيقة الا انه فى حكم المفرد فهو فى حكم الكلمة واعلم جواب عن سؤال مقدر وهو ان صاحب المفصل وغيره اخذ الدلالة فى تعريف الكلمة والمصنف لم ياخذها بل تركها وخالف الجمهور فى عدم اخذه فاجاب عنه منها بقوله واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة يعنى ان ذكر الوضع يغنى عن ذكر الدلالة فلما ذكر الوضع فى تعريف المصنف اولا استغنى عن ذكر الدلالة لاستلزام الوضع الدلالة حتى لو ذكرت لكان حشوا والحال ان الاختصار مطلوب فى الكلام لا سيما فى الحدود والتعريفات والمراد بالاستلزام ههنا الاستلزام الحقيقى لا العقلى فافهم لان الدلالة كون الشئ بحيث يفهم منه شئ اخر والوضع كما سبق تخصيص شئ بشئ متى اطلق الشئ الاول فهم منه الشئ الثانى فعلم من هذا ان الوضع يستلزم الدلالة يعنى لم توجد بدونه كالانسان والحيوان فان الاول لكونه اخص يستلزم الثانى يعنى لا يوجد بدونه بلا عكس يعنى ان الاعم لا يستلزم الاخص بل يوجد بدونه كالحيوان فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة يعنى متى وجد الوضع فى شئ وجدت الدلالة فيه ايضا لما سبق انفا ان الاخص يستلزم الاعم واذا كان الوضع اخص وهو يستلزم الاعم يغنى ذكر الاخص يعنى عن ذكر الاعم ويكتفى بذكر الاخص فبعد ذكر الوضع المستلزم الدلالة اولا لا حاجة الى ذكر الدلالة ثانيا لكون التعريف

قوله واعلم ان الوضع جواب عن سؤال مقدر وهو ان صاحب المفصل اخذ فى تعريف الكلمة الدلالة وترك ابن الحاجب صاحب الكافية مع انه [illegible] من المفصل [illegible] فى المذهب [illegible] اختصارا [illegible] يعنى ذكر [illegible] ان الوضع يستلزم الدلالة [illegible] عن ذكر الدلالة [illegible] لو ذكرت لكان حشوا [illegible] الملق

اخص واوجز كما وقع فى هذا الكتاب اى الكتاب المسمى بالكافية قوله لكنه استدراك من قوله اعلم ان الوضع يستلزم الدلالة الا ان الدلالة لا تستلزم الوضع لما سبق ان الدلالة اعم والاعم لا يستلزم الاخص يعنى ان الاعم يوجد بدون الاخص كالحيوان يوجد بدون الانسان كالفرس لامكان ان تكون اى توجد الدلالة بالعقل بلا وضع كدلالة لفظ ديز وا مما قال لفظ ديز لئلا يتوهم دال على وجود اللافظ بالوضع لا بالعقل وقال المحشى اختيار لفظ مهملا للتمثيل وقيد بالسمع من وراء الجدار ليتمحض فهم اللفظ بسماع ديز بدلالة اللفظ لذلك المدلول العقلى فيظهر الدلالة العقلية كمال الظهور بخلاف ما لو كان للفظ معنى فيكون حينئذ للفظ دلالتان فلا يظهر ما قصد بالتمثيل كمال ظهوره ولو كان اللافظ مرئيا لم يظهر ايضا لان فهم المعنى ح يكون بالمشاهدة لا بدلالة اللفظ انتهى كلامه المسموع صفة لفظ من وراء الجدار يعنى من خلف الحجاب فذكر الجدار لتجرد التمثيل على وجود اللافظ متعلق بالدلالة فالاستدلال بالعقل ان يقال ان هذا المسموع لفظ ولابد لكل لفظ من لافظ ينتج ان لهذا المسموع لافظا لانه لما لم يكن اللافظ مرئيا استدل لنا بالعقل ان لهذا اللفظ لافظا ولهذا كانت هذه الدلالة عقلية وان تكون الدلالة عطف على قوله ان تكون بالطبع يعنى تكون الدلالة عطف على قوله ان تكون بالطبع يعنى تكون الدلالة على المقصود بطبع اللافظ كدلالة اح اذا تلفظ به على وجع الصدر يعنى صدر اللافظ اى فى صدره قوله اح بفتح الهمزة وسكون الحاء المهملة او ضمها يدل على وجع الصدر واما بفتحها وسكون الخاء المعجمة بل على مطلق الوجع فى الصدر وغيره وبضمها يدل على السرور كذا فى شرح العصام اذا كانت الدلالة اعم فذكر الاعم لا يستلزم الاخص بل لابد من ذكره فبعد ذكر الدلالة لابد من ذكر الوضع لما عرفت انها لا تستلزمه كما فى المفصل ففيه لطافة لان تعريف المفصل مفصل لهذا التعريف ولما فرغ من تعريف الكلمة شرع فى تقسيمها فقال وهى اى الكلمة الضمير راجع الى لفظ الكلمة والتقسيم بملاحظة مفهومها وباعتبار مدلولها او يكون الارجاع بحسب اللفظ والتقسيم باعتبار المعنى اسم وفعل وحرف اى منقسمة انقسام الكلى الى جزئياته كانقسام الحيوان الى الانسان والفرس والابل يعنى ان الحكم قبل الربط او يكون من قبيل حكم الاخص على الاعم كقولك الحيوان انسان لا انقسام الكل الى الاجزاء وفى الرضى فان قيل يجب ان تكون

الكلمة هذه الثلثة معاً لان الواو للجمع فيكون قولك اذهب زيد كلمة لانه اسم
وفعل وحرف قلت انه كان يلزم ما قلت ان لو كان هذا قسمة الشيء الى اجزائه
كما تقول السكنجبين خل وعسل وماء والبيت جدران وسقف بل قسمته الى
جزئياته نحو في الحيوان انسان وفرس وابل وتريد ما يدخل تحت كلي كدخول
الانسان في الحيوان والفعل في الكلمة ويصح كون الكلي خبراً عنه كالعكس نحو
الانسان حيوان والحيوان انسان الى هنا كلامه وقدم الاسم على اخويه لحصول
الكلام عن نوعه دون اخويه ولان الاسم اصل في الاعراب المقصود من هذا
الفن والفعل على الحرف لانه وان لم يتأت من الفعلين كلام لكنه احد جزئيه نحو ضرب
زيد بخلاف الحرف تامل الى هذه الاقسام الثلثة الاسم والفعل والحرف قوله منحصرة
فيها اشارة الى ان اللام في قوله لانها متعلق بمفهوم الكلي وان اللام حصرية اي الكلمة
لما كانت لما ظرف بمعنا اذ ويلزم بعدها الماضي لفظا او معنى وجوابها ايضا كذلك
او جملة اسمية مقرونة باذا المفاجات او مع الفا، وربما كان ماضيا مع الفا، وقد
يكون مضارعا موضوعة لمعنى لما فهم من تعريفها والوضع يستلزم الدلالة فهي
الفا جواب لما لكونها جملة اسمية اما من صفتها ان تدل فيكون ان تدل في تاويل
المصدر مبتداء محذوف الخبر فلا يرد امتناع حمل الدلالة على الكلمة وفي الرضي
اعلم ان اسم ان ضمير الكلمة والمضاف محذوف اما من الاسم او من الخبر اي لان
حالها او لان ذات دلالة ويجوز ان يكون ان تدل مبتداء محذوف الخبر اي
دلالتها ثابتة ومثله قولك زيد اما ان يسافر او يقيم انتهى والشارح الفاضل
اختيار الثاني لان الفعل المصدر بان المصدرية مؤول بالمصدر فيكون كالمصدر
في ان يكون مبتداء و فاعلا او مفعولا ومضافا اليه على معنى كائن في نفسها الجار
والمجرور ظرف مستقر صفة لقوله معنى واليه الشارح الشارح بقوله كائن اي في
نفس الكلمة اي في ذاتها والمراد بنفسها المعنى المستعمل فيه لغة او مجازاً والمراد
بكون المعنى في نفسها ان تدل اي ان تكون الكلمة دالة عليه اي على المعنى المستعمل
فيه بنفسها يعني بذاتها وانفرادها من غير حاجة يعني بلا احتياج في الدلالة على
ذلك المعنى الى انضمام كلمة اخرى اليها يعني من غير اعانة كلمة اخرى لهذه الكلمة
واستعانة هذه الكلمة من تلك الكلمة والحاصل ان تكون مستقلة في الدلالة
على ذلك المعنى لاستقلاله اي المعنى بالمفهومية يعني لكون المعنى مستقلة

في الفهم

قوله اي الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى الى اخره دفع اعتراض وارد على ظاهر عبارته وهو ان المصنف لم يذكر في الحد الدلالة فمن اين جاءت الدلالة في التقسيم فاجاب الشارح بانه لما ذكر الوضع والوضع يستلزم الدلالة لحرره

قوله لما لا يكون المعنى الى اخره اعلم انه كلما ذكر الارادة وما اشتق منها في هذا الشرح فالمراد بها معنى المقصد وهو ان الكلمة بلفظها واللفظ يدفع سؤال الاعتراض الاصطلاحي ان يكون ظرفا فاشار من قبل بهذا انه ظرف اعتباري لا ظرف حقيقي وتنبيه تابع في كلام البلغاء

في الفهم عن الكلمة الدال عليه بحيث لا احتياج في الفهم عنها الى كلمة اخرى كما
ان الكلمة لا تحتاج في الدلالة عليه الى كلمة اخرى او من صفتها ان لا تدل عطف
على ان تدل ولما كان المعطوف في حكم المعطوف عليه اورد هذا الكلام على ما كان
في المعطوف عليه على معنى كائن في نفسها بل من صفتها ان تدل لان العطف ببل
ان كان المعطوف عليه منفيا يكون المعطوف فيه مثبتا لان الاضراب من المنفي
يكون اثباتا على معنى تحتاج تلك الكلمة في الدلالة عليه اي على المعنى الى انضمام
كلمة اخرى اليها يعني الى اعانة كلمة اخرى لهذه الكلمة واستعانة هذه الكلمة
من تلك الكلمة لعدم كون تلك الكلمة مستقلة في الدلالة على المعنى وعدم استقلاله
يعني وعدم كون المعنى مستقلة بالمفهومية يعني في الانفهام عن الكلمة وسيجي
تحقيق ذلك اي كون الكلمة مستقلة في الدلالة او غير مستقلة فيها او استقلال
المعنى بالمفهومية وعدم استقلاله فيها في بيان حد الاسم القسم الثاني اورد
القسم حيث جعله موصوفا لقوله الثاني بقرينة كونه قسما للكلمة وهو اي القسم
الثاني ما لا يدل على معنى كائن في نفسها الحرف الجملة مستأنفة لانه لما قال كذا
واما كذا فكانه قيل له ما الاول وما الثاني فقال القسم الثاني كذا والقسم الاول
كذا وانما قدمه في الدليل وان كان اخره في الدعوى لان الحرف في اللغة الطرف فذكره
في الاجمال في طرف وفي التفصيل في طرف اخر ولان الشروع في البيان من القريب
يكون اولى لعدم التقسيم فيه واما في القسم الاول ففيه تقسيم ولذا اخر بيانه
ولانه عدمي والعدمي مقدم لتقدم العدم على الوجود وان كان في الوجود شرف
كذا في الهندي مثاله كاللام كي والى فانهما كلمتان ولكن تحتاجان في الدلالة اي
دلالة كل واحد منهما على معنييهما اعني ان معنى من الابتداء وان معنى الى الانتهاء
الى انضمام كلمة اخرى اليهما لتكون تلك الكلمة معينة في الدلالة على المعنى بحيث
لو لم يكن الانضمام لم يفهم معناهما وتلك الكلمة كائنة كالبصرة والكوفة يعني
كانضمام البصرة الى من والكوفة الى الى كائنتين في قولك سرت من البصرة الى الكوفة
وانما سمي هذا القسم اي القسم الذي لا يدل على معنى في نفسها اي في نفس القسم
فالتأنيث باعتبار الكلمة بل تحتاج في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها
حرفا مفعول ثان لقوله وانما سمي لان الحرف في اللغة اي معناه اللغوي الطرف
والجانب يقال زيد في حرف اي في طرف وجانب وهو اي هذا القسم في طرف

اى فى جانب يعنى شبه القسم الثانى لمعنى الحرف فى الظرفية والجانبية
فاستعير لفظ المشبه به للمشبه وهو هذا القسم كاستعارة الاسد للرجل
الشجاع فى قولك رايت اسدا فى الحمام فاطلاق الحرف على هذا القسم مجاز
بعلاقة التشبيه مقابل صفة الجانب للاسم والفعل حيث يقعان اى يقع كل
واحد منهما عمدة ومقصودا فى الكلام وذلك لان الاسم يكون مسندا ومسندا
اليه ويتاتى الكلام منه وحده مثل زيد قائم والفعل لكونه عرضا لا يقوم بنفسه
بل انما يقوم بغيره يعنى بما اسند اليه يكون مسندا فقط مثل قام زيد وهو
اى الحرف لا يقع مسندا ولا مسندا اليه لان الحرف ليس له دلالة الاستقلال
ولا يفهم معناه الا بانضمام كلمة اليه وانما يكون واسطة بينهما كما ستعرف
فى بحث الاسم ان الاسم يكون مسندا او مسندا اليه والفعل لا يكون الا مسندا
فقط والحرف اداة بينهما لا يكون مسندا ولا مسندا اليه والقسم الاول من
قسمى الكلمة وهو اى القسم الاول ما اى كلمة يدل على معنى كائن فى نفسها
اى فى نفس ما دل انما من صفتها اى صفة القسم الاول فالتانيث باعتبار
كونه عبارة عن الكلمة خبر مقدم ان يقترن مبتداء مؤخر فالجملة خبر الاول
او يقول بحذف المضاف اما من جانب الاول او من الثانى لما سبق او بنا وبله
بالصفة والمعنى القسم الاول مقترن ذلك المعنى اى معناه يشير الى ان مرجع
الضمير ههنا من قبيل اعدلوا هو اقرب المدلول عليه بنفسها فى الفهم اى فهم
المعنى المدلول عليه عنها اى القسم الاول باحد الازمنة جمع زمان كمثال
وامثال الثلثة بصيغة التذكير لان مذكر اسماء العدد يكون بالتاء سياتى تحقيقه
فى بحث اسماء العدد وفى الهندى المراد بالاقتران الاقتران الوضعى فلا يرد على
عكسه نحو عسى ونعم وبئس وما احسن زيدا مما خرج عن الاقتران بالاستعمال
وعلى طرده نحو هيهات وصه ونحو زيد ضارب الان او غدا وامس مما اقترن
بالعارض اعنى بالازمنة الثلثة الماضى والحال والاستقبال الحال ما انت فيه
زمان التكلم والماضى ما تقدم عليه والاستقبال ما تاخر عنه اى حين يفهم ذلك
المعنى المدلول عليه بنفسها عنها اى عن القسم الاول يفهم احد الازمنة ايضا
اى كما ذلك المعنى مقارنا يعنى حال كون احد الازمنة مقارنا له اى لذلك المعنى
لا قبله ولا بعده بل الشرط ان فهم المعنى مقارن لاحد الازمنة وعلى العكس او من صفتها

قوله فى الفهم عنها انما قيد به لان الاسم نحو الان الفاعل فى مثل زيد ضارب غدا يدل على معنى فى نفسه وامثاله لانه يدل على معنى كائن فى نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة لكن لا فى الفهم عنها وجيه الدين

اى صفة القسم الاول ان لا يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها فى الفهم عنها
اى عن القسم الاول مع احد الازمنة الثلثة الحال والاستقبال والماضى القسم
الثانى وهو اى القسم الثانى ما اى كلمة يدل على معنى كائن فى نفسها اى نفس ما دل يعنى
الكلمة او نفس القسم الثانى يعنى الكلمة ايضا حال كون ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها
غير مقترن فى الفهم عنها باحد الازمنة الثلثة الاسم وهو ماخوذ من السمو بكسر السين المهملة
او ضمها عند البصريين من سمو يسمو مثل غزو يغزو وسموا على وزن قنو حذفت الواو
احتياطا ونقل سكون الميم الى السين وحركتها الى الميم ليعوض عن الواو المحذوفة
همزة الوصل فجئ بالهمزة ليمكن الابتداء بها فصار اسما كذا فى شرح الشافية وهو اى
السمو العلو لغة لان العرب تقول لكل ما علاك سماء وانما سمى هذا القسم من
اقسام الكلمة بالاسم الذى معناه العلو مجازا لاستعلائه على اخويه الفعل والحرف
فالحاصل ان هذا القسم شبه لمعنى الذى هو العلو فاستعير لفظ الاسم لهذا القسم
كما فى الحرف حيث يتركب منه اى من هذا القسم وحده حال من الضمير المجرور فى
منه لانه مفعول به بالواسطة الكلام فاعل يتركب دون اخويه يعنى لا يتركب
من كل واحد منهما وحده الكلام لما عرفت وستعرف وقيل هو ماخوذ من الوسم من وسم
يسم سمة ووسما مثل وعد يعد عدة ووعدا هكذا عند الكوفيين وهو العلامة يقال
وسمت الدابة اذا جعل لها علامة وانما سمى هذا القسم بالاسم لانه علامة على
مسماه واصله عندهم وسم حذفت الواو تبعا للفعل فجئ بهمزة الوصل ليمكن الابتداء
بها والقسم الاول وهو ما اى كلمة يدل على معنى فى نفسها اى فى نفس ما دل او فى نفس
القسم الاول مقترن فى الفهم عن القسم الاول باحد الازمنة الثلثة الفعل سمى هذا القسم
به اى بالفعل لتضمنه اى لتضمن الفعل او القسم الاول الفعل اللغوى وهو المصدر
والمصدر ههنا مضاف الى فاعله وناصب لمفعول وهو من قبيل تسمية الدال باسم
المدلول ويقال مثل هذا عند ارباب المعانى مجاز مرسل وهذا الحصر يعنى حصر الكلمة
فى الاقسام الثلثة حصر عقلى اعلم ان الحصر على ثلثة اقسام حصر عقلى وهو الحصر
الداير بين النفى والاثبات كحصر الكلمة فى الاقسام الثلثة وحصر استقرائى وهو الذى
لم يوجد مع الاستقراء والتتبع قسم اخر كحصر الاضافة المعنوية فى الانواع الثلثة
اللامية والبيانية والظرفية وحصر جعلى وهو الذى يكون بجعل الجاعل كانحصار
خلق الانسان فى العناصر الاربعة وكانحصار الكل فى اجزائه وقد علم الواو للعطف بناء

على جواز حذف المعطوف عليه يعني قد بيّن وقد علم فيح يكون من باب تنازع الفعلين
ويجى لهذا زيادة تحقيق او اعتراضية بين الكلمة والكلام لعلاقة الجزئية بينهما
لمدح الدليل المذكور او ترغيبا للطالبين او لرد من ظن ان هذا حصر بدون تعريف
الاقسام ولفظة قد اما للتقريب وللتحقيق وقد جرت العادة باستعمال العلم
فى الكليات والمعرفة فى الجزئيات والمعنى وقد علم هذا الحد بكليته بذلك اصله ذا اسم
مبهم للاشارة واللام عوض عن ها التى للتنبيه ولذا لا يجمع بينهما والكاف للخطاب
انما وضع المظهر موضع المضمر على خلاف مقتضى الظاهر والقياس وقد علم به
واختار اسم الاشارة من بين الاسماء الظواهر لزيادة التمكن فى الذهن واختار كلمة البعد
مقام هذا للتعظيم كما فى قوله تعالى الم ذلك الكتاب اى بوجه حصر الكلمة اى بدليل
انحصار الكلمة فى الاقسام الثلثة التى هى الاسم والفعل والحرف حد مفعول ما لم يسم
فاعله كل واحد كائن منها لان من البيانية اذا كان قبلها نكرة تكون صفة لها اى من
تلك الاقسام المذكورة وذلك اى كون حد كل واحد منها معلوما بدليل انحصار الكلمة فيها
واقع ثابت لانه قد علم تحقيقا بكليته به اى بوجه الحصر اى بدليل انحصار الكلمة فى
اقسامها الثلثة ان الحرف كلمة مع اسمها وخبرها فى محل الرفع على انها مفعول ما لم
يسم فاعله لقوله وقد علم بدليل انحصار الكلمة فى اقسامها ان الحرف كلمة بقرينة
كون الحرف قسما للكلمة لا تدل على معنى كائن فى نفسها بقرينة ولا بل يحتاج فى
الدلالة على المعنى الى انضمام كلمة اخرى يعنى الى اعانة كلمة اخرى فى الدلالة على المعنى
اياها وان الفعل كلمة بقرينة كونه ايضا قسما لها يعنى نوعا منها تدل على معنى كائن
فى نفسها بقرينة قوله اما ان تدل على معنى كائن فى نفسها لكنه اى الا ان المعنى
المدلول عليه مقترن فى الفهم عنها باحد الازمنة الثلثة وضعا بقرينة قوله
والاول يقترن باحد الازمنة الثلثة وان الاسم كلمة بقرينة كونه نوعا منها
تدل على معنى كائن فى نفسها بقرينة قوله اما ان تدل على معنى اه غير مقترن اما
مجرور على انه صفة بعد صفة للمعنى او منصوب على انه حال منه ويجوز الرفع
ايضا على انه خبر مبتدا محذوف اى هو غير مقترن وضعا باحد الازمنة الثلثة
اذا علم ذلك بدليل الحصر ان كل واحد من هذه الاقسام الثلثة كلمة فالكلمة جنس
تحته انواع كما ان الحيوان جنس تحته انواع مشترك بين هذه الاقسام الثلثة كما
انه مشترك بين الانسان وغيره من ذوى الارواح اذا كانت الكلمة جنسا

مشتركا بين هذه الاقسام الثلثة لزم تمييز بعضها عن بعض ليصح قوله وقد علم
بذلك حد كل واحد منها لانه اورده بكلمة قد المفيدة للتحقيق وبالعلم المشعر بالتبيين
اراد تمييز بعضها عن بعض فقال مصدرا بالفاء المفيدة للتمييز ذاهبا الى خلاف ترتيب
النشر لترتيب اللف فالحرف كلمة تدل على معنى الا انه ممتاز عن اخويه الفعل والاسم
بعدم الاستقلال فى الدلالة على معنى فى نفسها يعنى ان الحرف مشترك لاخويه
فى كونه كلمة تدل على معنى الا انه امتاز عنهما بكون المعنى فى غيره يعنى ان الحرف
لا يدل على معنى فى نفسه بل يدل على معنى فى غيره كالسير والبصرة فى قوله سرت
من البصرة فان لفظة من تدل على ابتداء الغاية الحاصل فيهما والفعل مشترك
ايضا لاخويه فى كونه كلمة تدل على معنى الا انه ممتاز عن الحرف بالاستقلال يعنى
ان الفعل الممتاز عن الحرف بكونه مستقلا فى الدلالة على معناه لما عرفت ان الحرف
غير مستقل فيها وممتاز عن الاسم ايضا بالاقتران يعنى ان الفعل مشترك للاسم
والحرف فى كونه مستقلا فى الدلالة على المعنى الا انه امتاز عنه بكون المعنى المدلول
عليه فى نفسها فى الفهم عن لفظ الفعل مقترنا باحد الازمنة الثلثة والاسم
ايضا مشترك فى كونه كلمة تدل على المعنى الا انه ممتاز عن الحرف بالاستقلال فى
الدلالة على المعنى لما عرفت ان دلالة الحرف غير مستقلة وممتاز عن الفعل ايضا
بعدم الاقتران يعنى ان الاسم مشترك للفعل فى الدلالة على المعنى بالاستقلال
وممتاز عنه بكون المعنى المدلول عليه غير مقترن فى الفهم عنه باحد الازمنة الثلثة
فعلم بعد كون الكلمة جنسا مشتركا بين هذه الاقسام الثلثة وامتياز كل واحد
منها عن اخويه بفصيلة المخصوص له لكل واحد منها حد معرف بكسر الراء المهملة
صفة للحد جامع لافراده اى لافراد المعرف بالفتح لكونه جنسا مشتركا مانع عن دخول
غيرها اى غير الافراد فيها اى فى الحد لوجود فصل مخصوص لكل واحد منها ممتاز عما عداه
وليس المراد اى مراد المصنف بالحد ههنا اى قوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها الا الجامع
لافراده المانع عن دخول غيرها فيه يعنى عند الادباء ليس معنى الحد الا ذلك لان الحد فى اللغة
المنع ومنه الحداد للبواب المانع الناس والدواب من الباب وفى العرف هو ما يبين ماهية
الشئ يعنى الحد قوله دال على ماهية تحت الكلمة ههنا لانه دال على ماهيتها وكل ما عزمه ولله در
المصنف الدر مصدر مضاف الى الفاعل مبتدا والجملة جملة يمدح بها بكثرة الخير وسياقه
زيادة تحقيق المراد ههنا شفقة المصنف على المتعلمين والطالبين حيث لم يهمل فى التعليم

والتاليف جانب الذكى ولا الغبى ولا للتوسط بينهما ولم يترك جانب احد وراعى غيره بل
راعى الجوانب الثلثة حيث اشار الى حدودها اى الى حد كل قسم من اقسام الكلمة فى ضمن
دليل الحصر رعاية لجانب الذكى لان الذكى بالاشارة يفهم ما هو المشار اليه وما هو المقصود
لان المقصود منه بيان حصر الكلمة فيها وفى ضمنه حصل بالاشارة حد كل واحد منها ثم
نبه بكلمة قد الدالة على التحقيق والعلم الدال على اليقين وبكلمة البعد عليها اى على حدود
اقسام الكلمة المشار اليها فى ضمن دليل الحصر بقوله وقد علم بذلك رعاية لجانب المتوسط
لانه وان لم يفهم بالاشارة الا انه يتيقظ بالتنبيه ويدرك ما نبه اليه ويفهمه ثم صرح بها
اى بحدود الاقسام المذكورة فيما اى فى المقام والمحل الذى ياتى بعد الفراغ من احوال
الكلمة والكلام وذلك المحل هو اول بحث كل قسم من اقسام الكلمة حيث قال فى اول بحث
الاسم الاسم ما دل على معنى فى نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة وكذا فى الفعل والحرف
رعاية لجانب الغبى لان الغبى لغباوته لم يفهم من الكلام ما هو المقصود الا بالتصريح
والتفصيل بناء منصب على انه مفعول له للافعال الثلثة الاشارة والتنبيه والتصريح على
تفاوت مراتب الطبايع وفى بعض النسخ الطباع والاول جمع طبيعة كالفرايض جمع
فريضة والثانى جمع طبع كرجل ورجال الطبع السجية التى جبل عليها الانسان وهو فى
الاصل مصدر والطبيعة مثله وفى اللغة كلاهما فى معنى واحد واما بحسب الاصطلاح
بينهما عموم وخصوص مطلق والعام هو الطبع لانه ما يكون مبدا الحركة مطلقا سواء كان
لها شعور كحركة الافلاك والاشجار كذا فى شرح الديباجة والمراد ههنا منها العقول من باب
ذكر المحل وارادة الحال يعنى مراتب الطباع تفاوت العقول لان العقول متفاوتة وبها
يتفاوت الناس بعضهم من بعض واليه اشير فى قوله تعالى انما يتذكر اولوا الالباب يعنى ان
عقول المتعلمين متفاوتة بعضهم يفهم بالاشارة لجودة عقله وبعضهم لا يفهم بالاشارة
لقصور ما فى طبيعته ولكن يفهم بعدها بالتنبيه وبعضهم لكمال غباوته لا يفهم بالتنبيه
بعد الاشارة ولكنه يتيقظ بالتصريح والتفصيل لانه كما لما تم الاصنف لما فرغ من تعريف
الكلمة وتقسيمها وبيان بعض ما يتعلق بها اراد ان يعرف الكلام وبيان بعض احواله
الا انه لم يفصله بالكلمة للمناسبة الجزئية والكلية بينهما لم يكن فصلا بعد فصل وبابا
بعد باب فقال الكلام اللام فيه للجنس كما ان اللام فى الكلمة للجنس ويقال لمثل هذا اللام
لام الجنس ولام الحقيقة ولام الطبيعة كذا فى الهوادى فى اللغة ما يتكلم به سواء كان فيه
تركيب اولا ولذا قال قليلا فى يكون زيدا وضرب او ان فى الاسم والفعل والحرف كلاما

كان

كان او كثيرا لغة وفى اصطلاح النحاة عطف على قوله فى اللغة باعادة الجار ما تضمن
اثر تضمن على تركب لان التضمن اخصر لاستغنائه عن صلة من لانه لو قال تركب لاحتاج
ان يقال من كلمتين ولصدقه على اضرب امرا حقيقة دون تركب اى لفظ تضمن اشار به
الى ان لفظ ما موصوفة لانه خبر والتنكير فى الخبر اصل ولان التنكير فى التعريفات انسب
لكونه جنسا كلمتين حقيقة مثل زيد قائم او قام زيد او حكما الاولى حكما والثانية حقيقة
مثل جسق مهمل وديز مقلوب زيد او العكس مثل زيد قام ابوه او زيد ابوه قائم فالاقسام
ثلثة والقياس ان تكون اربعة الثلثة الاول وان يكون كلاهما حكما ولم يوجد له مثال تامل
ولا تكون من الغافلين وفى الهندى الاولى تركب دون تضمن لمقابلة التركيب الافراد فى
تعريفها وايضا تركب اخصر لصحة الاكتفاء عن الكلمتين راسا بان يقول الكلام ما تركب
بالاسناد بخلاف تضمن انتهى كلامه اقول ان ما قاله المصنف هو الاولى لان المقابلة
فى التعريفات والحدود غير لازمة وايضا التركيب وان كان اخصر كما قال الا انه يكون
غير جامع الافراد الكلام لخروج الكلام الذى استكن فيه فاعله سواء كان جائزا مثل
زيد ضرب او واجبا مثل اضرب واضرب وغير ذلك اى يكون كل واحد من الكلمتين حقيقة
او حكما فى ضمنه اى فى ضمن اللفظ فالضمير المجرور راجع الى الموصول اذ الكلام فى
الاصطلاح ما تضمن كلمتين بالاسناد توهم ان المتضمن اسم فاعل هو لفظ زيد قائم
مثلا والمتضمن اسم مفعول هو بعينه لفظ قائم مثلا ايضا فاتحدا فلزم التمييز والتعريف
بينهما فقال بالفاء التفصيلية المشعرة للتمييز والتعريف بينهما فالمتضمن اسم فاعل ولما
قيل بمع انه لا يمكن الا ان يكون ذلك لتخصيص الصورة الخطية باسم الفاعل فهو
بمنزلة الاعلام هو المجموع فقط يعنى مجموع زيد قائم مثلا ويقال لهذا المجموع
لفظ تضمن كلمتين بالاسناد فيكون هذا المجموع متضمنا بالكسر والمتضمن اسم مفعول
هو كل واحد من الكلمتين يعنى هو المسند فقط او المسند اليه فقط لا مجموعهما
يعنى زيد وحده هو المتضمن بالفتح او قائم فقط فى ضمن زيد قائم كما ان الحيوان
او الناطق متضمن بالفتح يعنى احدهما وحده ومجموع الحيوان الناطق متضمن بالكسر
كذا الهندى تامل ولا تكن من الغافلين ان علمت هذا الفرق فلا يلزم اتحادهم كما توهم
اى اتحاد المتضمن والمتضمن بل تضمن كل منهما الكل جزء بالاسناد اى تضمنا حاصلا بسبب
اسناد احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى يشير الى ان الباء متعلق بقوله
تضمن بتضمينه معنى الحصول والى انها للسببية وان اللام عوض عن المضاف اليه والمعنى

بسبب قيام معنى احدى الكلمتين بالكلمة الاخرى مثل قام زيد فان معنى الكلمة الاولى
القيام وهو مما يقوم بزيد وكذلك زيد قائم والمنطلق زيد وزيد المنطلق وانما قال
بالاسناد ولم يقل بالاخبار لانه اعم اذ يشمل النسبة التى فى الكلام الخبرى والطلبى
والانشائى وفى الرضى المراد بالاسناد الاسناد فى الحال كما فى قولك قام زيد وزيد قائم
او الاصل ليشمل الاسناد الذى فى الكلام الانشائى نحو بعت وانت حر والطلبى نحو
هل انت قائم وليتك ولعلك قائم وكذا نحو اضرب وليضرب وفى المتكلم كاضرب
ونضرب ولنضرب الى هنا كلامه والاسناد فى اللغة الاضافة من السند من باب
دخل وهو ما استند اليه من حايط او غيره او من السناد على وزن صراف وهو الناقة
المحكمة الخلق وفى الاصطلاح نسبة احدى الكلمتين سواء كانت الاولى او الثانية
مثل قام زيد وزيد قائم حقيقة او حكما الى الكلمة الاخرى بحيث يتعلق بالنسبة
يفيد من افاد يفيد ان كان بمعنى اعلم يتعدى الى المفعولين يعنى تفيد تلك النسبة
المخاطب فائدة تامة وان كان بمعنى استفاد يتعدى الى مفعول واحد فالمعنى
سيفيد المخاطب منها فائدة تامة او يحصل المخاطب منها تلك الفائدة فقوله لفظ
المستفاد من لفظه الموصوف جنس يتناول الالفاظ المهملات والمفردات
والمركبات الكلامية وغير الكلامية لان كل واحد منها لفظ يدخل تحت الجنس
وبقيد تضمن مصدر مضاف الى كلمتين والباء متعلق بقوله خرجت الالفاظ
المهملات الصرفة والمفردات اما المهملات فلانه لم يطلق عليها الكلمة لان الوضع
فيها للمعنى شرط وفيها لا يوجد الوضع لمعنى واما المفردات فلانها وان كانت كلمة الا
انها خرجت بصيغة التثنية فى قوله الكلمتين وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير
الكلامية سواء كانت اضافية مثل غلام زيد او توصيفية مثل رجل فاضل او تعدادية
مثل خمسة عشر او امتزاجية مثل بعلبك او صوتية مثل سيبويه ورستويه وبقيت
المركبات الكلامية المقصودة من التعريف سواء كانت تلك المركبات الكلامية خبرية
فعلية فاعل مذكر مثل ضرب زيدا ومؤنثا مثل ضربت هند او اسمية مثل زيد قائم
والقائم زيد والثانية امرها مثل اضرب ونهيا مثل لا تضرب فان كل واحد منهما اى
من الامر والنهى او من قوله اضرب ولا تضرب تضمن كلمتين احديهما ملفوظة يعنى الاولى
حقيقة والاخرى والثانية منوية كلمة حكما وبينهما اى بين الكلمتين اللتين
احديهما كلمة حقيقة والاخرى كلمة حكما اسناد يعنى نسبة احدى الكلمتين الى

الاخرى

الاخرى بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة فيصدق عليه تعريف الكلام وهو ما
تضمن كلمتين بالاسناد فيصدق الكلام ايضا لانه كلما صدق الحد على شئ صدق
المحدود ايضا على ذلك الشئ قوله وحيث كانت الكلمتان تعليل مقدم لقوله يدخل
وانما قدم لئلا يتوالى العلتان اعنى قوله وحيث الخ وقوله الاتى فان الاخبار الخ
اعم من ان يكون اى الكلمتان كلمتين حقيقة او حكما دخل فى التعريف فذكر ان
الاقسام ههنا بحسب القسمة العقلية اربعة ان يكون كلاهما كلمتين حقيقة او على
العكس او الاولى كلمة حقيقة والثانى كلمة حكما او على العكس وسواء كانت الكلمة
التى فى حكم الكلمة جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم او جملة فعلية حقيقة مثل زيد
قام ابوه او حكمية مثل زيد قائم ابوه وذلك لان اسم الفاعل العامل على ما سيأتى
فى حكم الفعل المضارع فيكون فى حكم الجملة الفعلية لان مثل زيد قائم ابوه فى حكم
زيد يقوم ابوه ويجوز ان يكون المثال الاخير فى حكم الجملة الاسمية وذلك لانه يجوز
فيه الامران احدهما ان يكون قائم مبتدأ لاعتماده على المبتدأ وابوه فاعل سد
مسد الخبر والثانى ان يكون خبرا مقدما وابوه مبتدأ مؤخرا وعلى كلا التقديرين
تكون الجملة الاسمية مرفوعة المحل لكونها خبرا للمبتدأ الذى قبلها وسياتى فيه زيادة
تحقيق فى قوله وان طابقت مفردا جاز الامران فان الاخبار جمع خبر كفرس وافراس
فيها اى فى الامثلة المذكورة حال كونها مصاحبة معها تمام مركبات للدلالة جزء اللفظ
على جزء المعنى فى حكم الكلمة المفردة اعنى قائم الاب المقصود منه القيام فقط والاب
مضاف اليه لتعيين الفاعل القائم يعنى الذى يقوم به العرض والتركيب لانه اذا قيل
زيد قائم لم يعلم ان القيام وصف لزيد او لسببه ودخل فيه اى فى الكلام او تعريفه
الكلام الذى جزءاه الاول فى حكم الكلمة والثانى كلمة حقيقة ايضا يعنى كما دخل ما كان
الجزء الثانى فيه كلمة حكما والاول كلمة حقيقة مثل جسق مهمل وديز مقلوب زيد مع
ان المسند اليه فيهما اى فى هذين المثالين مهملة ليس بكلمة حقيقة بل كلمة حكما فانه
المسند اليه فيهما فى حكم هذا اللفظ اى لفظ جسق مهمل فان المقصود منه هذا اللفظ
فان المقصود منه هذا اللفظ المعين اى جسق مهمل لفظ ديز مقلوب زيد ولذلك اعرب
باعراب الاسم وجعل مسندا اليه اخذ حكم الكلمة الحقيقية اعلم ان كلام المصنف يعنى ان
القول الذى يصدق ان يطلق عليه الكلام الاصطلاحى عند المصنف وهو ما تضمن
كلمتين بالاسناد ظاهر فى ان الفعل مع فاعله ومفعوله وجميع متعلقاته مثل ضربت

لا مستفاد

في تعلقها البا في قوله بمجموعه متعلق بقوله كلام تقدير كلام بمجموعه لانه قال في
تعريفه اللفظ تضمن كلمتين بالاسناد وهذا اللفظ يصدق على هذا المجموع لانه يصدق
عليه انه لفظ تضمن بالاسناد ويصدق ايضا على مثل ضربت فقط مع ان الكلام
في هذا المجموع الفعل مع فاعله فقط حيث لا دخل للمتعلقات فيه وكلام المصنف
كائن بخلاف كلام صاحب المفصل يعني بخلاف ما يصح ان يطلق عليه كلام عند
صاحب المفصل حيث قال في تعريف الكلام هو المركب حقيقة او حكما الداخل
بما اسكن تغيير فاعل سواء كان تحوانا او وجهاً بأي كلمتين حقيقة او حكما اسندت
احديهما اي احدى الكلمتين الى الكلمة الاخرى فانه اخذ الاسناد في تعريفه ايضا
وقيده بان يكون اسناد احدى الكلمتين الى الكلمة الاخرى فلم يطلق فانه اي هذا التعريف
صريح في ان الكلام المصطلح هو ضربت يعني الفعل مع فاعله فقط والمتعلقات
من المفعول والحال وغيرهما خارجة عنه اي عن الكلام الاصطلاحي بحيث لا يطلق
على المجموع كلام كما اطلق في كلام المصنف بل انما يطلق على مجموع الفعل والفاعل
لا غير والحاصل ان كلام المصنف وكلام صاحب المفصل واحد الا ان كلام المصنف
يصح اطلاقه على المجموع دون صاحب المفصل ثم اعلم يعني بعد علمك سابقا الفرق
بين كلام المصنف وكلام صاحب المفصل ان صاحب المفصل قد ذهب الى ترادف
الكلام والجملة حيث قال ويسمى الكلام جملة وفيه اشارة اليه وان لم يصرح وصاحب
اللباب ايضا قد ذهب الى ترادفهما حيث قال ثم اعلم ان الجملة قد تطلق على ما يطلق
عليه الكلام بالترادف بين النحويين وهذا صريح منه ذهابا الى ترادف الكلام والجملة
الترادف الاتحاد في المعنى دون اللفظ من ردف كالقعود والجلوس وليث واسد
يعني الترادف هو ما يصح ان يطلق احد اللفظين على ما يطلق عليه الاخر وكلام المصنف
ايضا اي مثل كلام الشيخين ينظر الى ذلك اي يميل الى ترادفهما لان النظر اذا تعدى
بالى يكون بمعنى الميل لانه يقال نظر اليه اي مال اليه فانه اي المصنف قد اكتفى في تعريف
الكلام الجار والمجرور في قوله بذكر الاسناد متعلق بقوله اكتفى فالمعنى فان المصنف
قد اكتفى بذكر الاسناد حال كون الاسناد مطلقا غير مقيد بكونه مقصودا لذاته ولغيره
ولذا فسره بقوله ولم يقيده اي الاسناد بكونه مقصودا لذاته اذ لو كان مراده
التفريق بين الكلام والجملة لقيد الاسناد بكونه مقصودا لذاته ولم يطلقه فعلم
من اطلاقه ان لا فرق بينهما عنده ايضا ومن جعله اي من جعل الكلام من المعرّفين

اخص

اخص منها قيده اي قيد الاسناد به اي بكونه مقصودا لذاته فح اي حين كون
الكلام اخص من الجملة يصدق الجملة على الجملة الخبرية قيدها بالخبرية لان الانشا
على ما يجي لا يقع خبرا ولا وصفا ولا حالا الواقعة اخبارا كخبر المبتدا وخبر باب ان
وخبر لا التي لنفي الجنس والجملة في هذه المواضع في محل الرفع لان الاخبار فيها مرفوعة لما
قام مقامها يكون في محل الرفع وكخبر باب كان وخبر ما ولا المشبهتين بليس والمفعول الثاني
في باب حسبت وفي هذه المواضع تكون في محل النصب لان ما قامت هي مقامه منصوب
واوصافا فهي في هذا المواضع يتبع اعراب موصوفها من الرفع والنصب والجر تكون
الاسناد في هذه المواضع مقصودا لغيره يعني الاسناد فيها مقصود لصاحبه فيكون فيها
مرتبطة ومتعلقة لما قبلها غير مستقلة بنفسها ولذا احتيجت الى الربط من الضمير وغيره وكذا
الجملة التي وقعت صلة للموصول حيث كانت متعلقة له وان لم يكن لها محل من الاعراب
فيكون الاسناد فيها مقصودا لغيره ايضا بخلاف الكلام لانه لا يقع في هذه المواضع لكون
الاسناد فيه مقصودا لذاته فلا يقتضي الارتباط لغيره بل يكون مستقلا بنفسه ووقع
في بعض الحواشي وهي جمع حاشية وهي ما كتب على شرح لزيادة الايضاح وحل بعض
المشكلات ان المراد بالاسناد اي مراد المصنف بالاسناد المأخوذ في تعريف الكلام
هو الاسناد حال كونه المقصود لذاته فقط على ان يكون اللام فيه للعهد وحينئذ اي حين
كون المراد هكذا يكون الكلام المصطلح عند المصنف ايضا اي كما كان اخص عند من جعله
اخص من الجملة فح يكون الفرق بينهما بالعموم والخصوص مطلقا فكل كلام جملة من غير
عكس اخص من الجملة وفي الرضي الفرق بين الكلام والجملة ان الجملة ما تضمن الاسناد
الاصلي سواء كان مقصودا لذاته او لا كالجملة التي هي خبر المبتدا وسائر ما ذكر من الجملة
والكلام ما تضمن الاسناد الاصلي وكان مقصودا لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس انتهى
ولا يتأتى اي لا يحصل من الحصول لا من التحصيل هذا تعبير باللازم لان الاتيان يلزمه
الحصول وعدمه عدمه فيكون من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم ذلك اي الكلام لغة
واصطلاحا هذا التعبير هو المناسب للمقام وحمله على المتضمن او الاسناد بعيد عن المرام
كذا في حاشية العصام لانه قيل فيه اي ما تضمن والتضمن والاسناد الاصلي اي لا يحصل
الكلام في ضمن شي من الاشيا الا في ضمن هذين الخاصين فلا يلزم اتحاد الظرف لان
الظرف خاص والمظروف عام والاظهر الانسب بالمقام ان يجعل في بمعنى من اي
لا يحصل الكلام الا من هذين القسمين الاتي ضمن اسمين بحذف المضاف احدهما مسند

والاخر مسندا اليه اذ لا يتاتى الكلام من كل اسمين لانه لا يتاتى من اسمى الفعل مثل رويد
وبله ولا من اسمين لا يصح ان يكون احدهما مسندا والاخر مسندا اليه مثل رجل وفرس
وزيد وعمرو وقاعد وقائم وذلك لانه لم يصح حمل احدهما على الاخر وهو ظاهر
لا يخفى على من له ذوق سليم فلابد من ان يكون احدهما مسندا والاخر مسندا اليه
ليصح الحمل ويحصل الكلام ولذا قال الشارح احدهما مسند والاخر مسند اليه ومراد
المصنف ليس الا هكذا الا انه لم يعين اعتمادا على فهم المتعلمين قدم المركب من اسمين
لاستحقاق جزئه التقدم وهو ظاهر ولا يخفى على من له ادنى تامل او فى ضمن عطف
على قوله فى اسمين او هاهنا منفصلة حقيقية يعنى مانعة الجمع والخلو كقولك
العدد اما زوج او فرد اسم قدم لاستحقاقه التقدم مسند اليه وفعل
مسند لانه لا يتاتى الكلام من كل اسم وفعل لانه لا يتاتى من اسم فعل وفعل
ووقع فى بعض النسخ او فعل واسم مكان قوله فى اسم وفعل بتقديم
الفعل على الاسم ووجهه ان المركب هاهنا من فعل واسم فيلزم فيه تقديم
الفعل لانه عامل فقدمه فى الذكر قوله فان التركيب تعليل لمفهوم الكلام
وهو ان للمصنف اتى تقسيم الكلام على طريق الحصر ولم يذكره
بلا حصر كما فى تقسيم الكلمة فان التركيب الثنائى منسوب
الى اثنين على غير القياس كالثلاثى الى الثلاثة والرباعى الى
الاربعة كذا فى شرح الشافية العقلى يعنى بحسب القسمة
العقلية بين الاقسام الثلثة الاسم والفعل والحرف يرتقى
الى ستة اقسام بضرب الاثنين فى الثلثة اذا لم يراع الترتيب
ثلثة مبتدأ متخصص بالوصف وهو قوله منها لان من البيانية
اذا كان ما قبلها نكرة تكون صفة له من جنس واحد
الجار والمجرور خبره اسم واسم بدل من قوله ثلثة بدل
الكل من الكل فعل وفعل كذلك حرف وحرف
بتقديره هؤلاء الاقسام الثلثة من جنس واحد وثلثة منها
من جنسين اسم وفعل اسم وحرف فعل وحرف وانما
قلنا ان لم يراع الترتيب لانه ان روعى فينتهى الى تسعة اقسام
لانقسام كل من الاقسام الثلثة الاخيرة باعتبار التقديم

والتاخير

والتاخير الى قسمين كذا قاله السيد عبد الله قوله ومن البين خبر مقدم
وجوبا لما سياتى ان الخبر اذا كان خبرا عن ان المفتوحة المأولة مع اسمها
وخبرها بالمفرد الواقعة مبتدأ يجب تقديمه عليها وهاهنا كذلك اى ومن
البين الواضح الغير الخفى ان الكلام المصطلح لا يحصل بدون الاسناد ولان
الاسناد مأخوذ فى تعريف الكلام والاسناد الماخوذ فى تعريفه لابد له
اى للاسناد من مسند ومسند اليه لما مر ان الاسناد نسبة احدى الكلمتين
الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة ومعلوم ان احدى تلك
الكلمتين مسند والاخرى مسند اليه لانه اذا لم يكن كذلك بل كان مجرد تركيب
لم يحصل للمخاطب فائدة ما فكيف يكون فائدة تامة ولان الاسناد
نسبى لا يحصل الا بين منتسبين وهما المسند والمسند اليه كما ان الاضافة
امر نسبى لا يحصل الا بين المضاف والمضاف اليه ولهذا نظاير كثيرة
وهما لا يتحققان ولا يتحصلان فى شئ من الاشياء الا فى اسمين احدهما
مسند والاخر مسند اليه او فى اسم مسند اليه وفعل مسند فالكلام
موقوف على الاسناد وهو موقوف على اسمين مسند ومسند اليه وفعل واسم
مسند ومسند اليه لان الموقوف على الموقوف على الشئ موقوف على ذلك الشئ
ولما تبين ان الكلام يحتاج الى الاسناد وهو يحتاج الى المسند والمسند اليه
وهما لا يوجدان الا فى اسمين او فى فعل واسم وتبين ايضا ان الاقسام بحسب
القسمة العقلية ستة والكلام لا يحصل الا من قسمين منها تولد هاهنا سؤال
وهو ان يقال فحال القسمين قد علم فما حال الاقسام الاربعة الباقية فاجاب
عنه باما الاستفهامية بقوله واما الاقسام الاربعة الباقية اثنان منها من جنس
واحد فعل وفعل حرف وحرف واثنان منها من جنسين فعل وحرف اسم وحرف
ففى الحرف والحرف كلاهما اى المسند والمسند اليه الفاء جواب اما والجار والمجرور
متعلق بقوله مفقودان تقديره فكلاهما مفقودان فى الحرف والحرف فقدم
الظرف اللغو على متعلقه مع ان حقه التاخير عنه للحصر وذلك لان فقد المسند والمسند اليه
معا منحصر ومخصوص بتركيب الحرف لا غير لان الحرف لا يدل على معنى فى نفسه
فضلا عن ان يكون مسندا ومسندا اليه لانهما لا يكونان الا فى اللفظ الدال على معنى
فى نفسه وفى الفعل والفعل والفعل والحرف المسند اليه مفقود اما فى الفعل والحرف

فلما عرفت ان الحرف لا يدل على معنى في نفسه يعني ليس له دلالة مستقلة فكيف
يكون مسندا او مسندا اليه واما في الفعل والفعل فلان الفعل عرض لا يقوم
بنفسه فكيف يقوم غيره به ولكنه لما كان له دلالة مستقلة كان مسندا دائما
ولا يكون مسندا اليه ابدا فلا يوجد المسند اليه في هذين التركيبين فلا يحصل الكلام
منهما لما عرفت وفي الاسم والحرف احدهما اى المسند والمسند اليه مفقود فان الاسم ان
كان مسندا يعني ان كان صالحا لان يكون مسندا بان يكون فيه معنى نسبي نحو القائم فالمسند
اليه مفقود لما عرفت ان الحرف لا يكون مسندا ولا مسندا اليه والاسم المسند من حيث انه
مسند لا يكون مسندا اليه وان كان الاسم مسندا اليه يعني ان كان الاسم صالحا لان يكون
مسندا اليه بان يكون دالا على الذات ولا يكون فيه معنى نسبي لا تحقيقا ولا تاويلا نحو الرجل
وان زيدا او ازيد فالمسند مفقود يعرف دليله مما سبق فلم يوجد الكلام في
الاقسام الاربعة فانحصر الكلام على القسمين الاولين ونحو يا زيد جواب عن سؤال
وارد على المصنف ولا يتاتى في ذلك الخ يعني ان نحو يا زيد كلام اصطلاحي باتفاق النحاة
مع انه مركب من الحرف وهو حرف النداء والاسم المنادى فلا يتم الحصر لانه قد وجد الكلام في
الحرف والاسم فاجاب عنه بقوله ونحو يا زيد وان كان بحسب الظاهر من تركيب الحرف والاسم
الا انه بتقدير ادعو زيدا فليس الحرف والاسم المنادى في شيء من الكلام بل الكلام ليس الا
الفعل والفاعل المقدرين فلذا قال الشارح فلم يكن نحو يا زيد من تركيب الحرف والاسم
كما ذهب اليه المبرد بل نحو يا زيد كلام حاصل من تركيب الفعل المقدر والاسم الذي هو المنوي في ادعو
المقدر وسياتي له زيادة تحقيق ولما فرغ من تعريف الكلمة وتقسيمها الى الاقسام الثلثة وتنبيه
عليها ايضا ولما كان الكلام كليا للكلمة لما سبق اورده عقيب الكلمة اراد ان يفصل الاقسام الثلثة
على ترتيب اللف والنشر فقال الاسم معرفا باللام العهد الخارجي لان المنكر اذا اعيد معرفا يكون الثاني عين
الاول غالبا ولم يعطفه على ما سبق مع ان المناسبة قائمة لعدم قصد الربط ولكون بابا بعد
باب وفصلا بعد فصل وفي الرضي لم يقتصر على ما تقدم مع قوله وقد علم الا اذا اراد ان يصرح بحد كل واحد
من الاقسام في اول صنف الذي تقدم لم يكن حدا مصرحا ولا المقصود منه الحد بل كان المراد منه الدليل والتنبيه
فقط الى هنا كلامه ما دل لو قال ما اورد لفظة ما ولم يقل الاسم كلمة مع احتماله الكلمة وغيرها اعتمادا على
ما ذكره قبل من كون الاسم احد اقسام الكلمة لان كل اسم كلمة ولذا قال الشارح اى كلمة
دلت على معنى كائن في نفسه اى في نفس ما دل يعني ان الضمير البارز راجع الى
ما لا الى الاسم والا لتوقف معرفة المعرف على معرفة المعرف ويلزم الدور وهذا باطل

يعني الكلمة وتذكيره مبتداء مضاف الى مفعوله وهو الضمير هذا جواب سؤال مقدر وهو
ان الشارح جعل لفظة ما عبارة عن الكلمة والضمير في دل وفي نفسه كناية عن الكلمة وراجع اليها
وهي مؤنثة فيجب تانيث الضمير في الموضعين ليطابق مرجعه لان تطابق الضمير والمرجع في
الاحوال العائدة اليها واجب فاجاب عنه بقوله فتذكير الضمير في الموضعين بناء على خبره ووصف
بالمصدر كقولك رجل عدل مبالغة او بان يكون المصدر بمعنى المفعول كقولك هذا ضرب الامير
بمعنى مضروبه او مبني على لفظ الموصول لان لفظة ما التي في التعريفات يجوز ان يكون موصوفة
وموصولة واشار في التفسير الى الاول وهنا الى الثاني فان الملخص فيه رد على الرضي حيث قال بعد
نقله كلام المص باسره وفيه نظر ويبين وجه النظر هناك لمن اراده فليرجع اليه في الايضاح شرح المفصل
قيل به احترازا عن غيره الضمير في ما دل على معنى في نفسه يعني الضمير المجرور يرجع الى المعنى الى
الموصول فيكون الضمير موافقا للمرجع في التذكير اذ المعنى مذكر اينما اى ما دل على معنى كائن
باعتباره اى المعنى قوله في نفسه متعلق باعتباره اى في نفس المعنى وبالنظر عطف على قوله
باعتباره اليه اى الى المعنى في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه اى لا يدل على معنى كائن باعتبار
امر خارج عن المعنى فالضمائر المجرورة راجعة الى المعنى مثال كون ضمير في نفسه يرجع الى المعنى
كائن كقولك الدار اى هذه الدار في نفسها اى باعتباره في نفسها يعني في ذاتها بان تكون
معمورة ويجمع ما يحتاج اليه موجوبا فيها حكمها اى قيمتها كذا اى الف درهم مثلا قوله الدار
مبتداء في نفسها صفتها حكمها مبتداء ثان كذا الجار والمجرور خبر للمبتداء الثاني وهو
مع خبره خبر المبتداء الاول اى لا اى ليس حكمها كذا باعتبار امر خارج عنها اى باعتبار
كونها وسط البلد او كونها قريبة من الجامع او كون جيرانها صلحاء او كونها قريبة من
الحمام او غير ذلك بل كون حكمها كذا باعتبار ما وجد في ذاتها وما قام بها ولذلك اى لما
قال المص في الايضاح او لكون الضمير المجرور في نفسه راجعا الى المعنى او لكون الاسم ما دل
على معنى كائن في نفسه اى نفس ما دل اللام متعلق بقوله قيل الحرف ما دل على معنى كائن
في غيره اى حاصل في غيره اى غير المعنى او غير ما دل الى الحرف ما دل على معنى حاصل باعتبار
متعلقه يجوز بفتح اللام وكسرها وهو السير والبصرة في قولك سرت من البصرة لان من
ههنا دال على معنى وهو الابتداء الحاصل في السير باعتبار الحال والبصرة باعتبار المحل
لا يدل على معنى حاصل باعتباره اى باعتبار المعنى في نفسه اى نفس الحرف الجار متعلق
باعتباره انتهى كلامه اى كلام المص في الايضاح فحصوله اى حصول كلام المص في الايضاح
ونتيجته ما ذكره بعض المحققين وهو السيد الشريف ذكره في حاشية المطول حيث

قال ذلك الفاضل المحقق كما ان الكاف متعلق بمحذوف ايضا تقديره وهذا اى كون
المعنى فى نفسه وفى غيره كائن كما ان ولفظ ما زائدة والكاف للتشبيه والمشبه
به مدخولها والمشبه الكلام المرتب عليه من كون المعنى فى نفسه وفى غيره ولا يسبق
الى الذهن ان المشبه قوله كذلك كما هو المتبادر بل هو ايضا من تتمة الاول ان فى الخارج
المراد به ما هو المحسوس والمشاهد يعنى كما ان فى الحس والمشاهدة شئ موجودا
قائما بذاته كالجوهر وهو شئ موجود قائم بذاته سواء كان مركبا كالحيوانات
والاحجار والاشجار او مجردا كالنفوس فانه يصح ان يحكم عليه كما يقال مثل
هذه الحجريات وهذه الشجريات ويصح ايضا ان يحكم به كما يقال هذا الجسم
مجرد وذلك شجر وشيئا موجودا قائما بغيره كالاعراض والعرض هو شئ موجود
قائم بغيره كالسواد والبياض وغيرهما من الالوان فانها لا تقوم بانفسها وانما
تقوم بمحالها فان السواد مثلا من حيث انه عرض قائم بغيره لا يصح ان يحكم عليه
وبه فان قيل ان العرض يصح ان يحكم عليه كقولك العلم جنس والجهل قبيح ويصح
ايضا ان يحكم به كقولك هذا سواد وهذا بياض قلنا ذلك انما يصح من حيث
وجوده لا من حيث العرضية الحاصل ان للمعنى المدلول عليه بنفسه مشابه للموجود
الخارجى الذى هو قائم بذاته فى صحة كونه محكوما عليه وبه وكذا الدال على ذلك المعنى
المدلول عليه بغيره مشابه للموجود الخارجى الذى هو قائم بغيره فى عدم كون
كل واحد منهما وكذا الدال ذلك المعنى ايضا كذلك اى كما ان للموجود الخارجى قسمان
موجود قائم بذاته وموجود قائم بغيره كذلك للموجود فى الذهن قسمان
معقول خبر مبتداء محذوف اى هو اى ما هو فى الذهن هو اى ذلك المعقول فى
الذهن مدرك اسم مفعول من ادرك اى معلوم قصدا اى حال كونه مقصودا ملحوظا
خبر بعد خبر لقوله هو فى ذاته لا فى ذات غيره يصلح اى ذلك المعقول المذكور قصدا
الملحوظ فى ذاته لان يحكم عليه ولان يحكم به كالاعيان الغائبة عن الحس البصرى
لا احظها العقل قصدا وبالذات تكون مدركة قصدا وملحوظة فى حد ذاتها
وتصلح لان يحكم عليها مثل التمساح حيوان يحرك فكه الاعلى عند المضغ وتصلح
لان يحكم بها مثل نوع من الحيوان تمساح يسكن فى النيل وفى الذهن معقول
هو اى ذلك المعقول مدرك اى معلوم تبعا يعنى من حيث انه محتاج الى الغير
يكون معلوما تبعا لذلك الغير والاصح عطف قوله مدرك يعنى يكون ذلك

المدرك

المدرك بالتبع اى وسببا الملاحظة عينى يعنى للملاحظة الغير الذى يكون ذلك المدرك تبعا له فيه
ويكون ذلك الغير محلا له فيكون المعقول الذهنى ايضا قسمين قد سبق مرة فيكون اللفظ الدال
على معنى فى نفسه كالمعقول الذهنى المدرك قصدا الملحوظ فى ذاته ويكون اللفظ الدال معنى فى
غيره كالمعقول الذهنى المدرك تبعا الذى يكون آلة لملاحظة غيره فلا يصلح لشئ منهما اى من المحكوم
عليه وبه تامل ولا تكن من الغافلين كحركة الافلاك اذا لاحظها العقل تبعا للافلاك وجعلها
آلة لملاحظتها لم يصح ان يحكم عليها وبها لانها لا تدرك قصدا واما اذا لاحظها العقل من
حيث وجودها فيصح ان يحكم عليها وبها وهذا اعتبار آخر ولما قسم الموجود الذهنى الى قسمين
كالموجود الخارجى اراد ان يوضحه بايراد مثال المعقول بالفاء التى تفيد التفصيل فلا ابتداء
الفاء للتفصيل والايضاح بين المعنيين الاخيرين مثلا منصوب على المصدرية اى يماثل
مثلا من غير لفظ والجملة حال عن المبتداء وهو الابتداء والحال عن المبتداء جائز عند
المصنفين او على الحالية اى حال كونه ممثلا اذا لاحظ اى لاحظ معنى الابتداء باعتبار
المضاف والعقل وهو الاولية قصدا اى حال كون معنى الابتداء مقصودا من لفظه
وبالذات عطف على قوله قصدا لان الحال الجرمعنى الظرفية لان قولك جاءنى زيد راكبا جاءنى
زيد وقت الركوب وهذه المناسبة عطف عليه والجار فيه متعلق بقوله لاحظ كان اى
معنى الابتداء الملحوظ قصدا وبالذات معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا خبر
بعد خبر فى ذاته اى ذات لفظ الابتداء يعنى يفهم المعنى من لفظ الابتداء بالاستقلال
من غير احتياج الى شئ آخر يلاحظ ولزمه عطف على قوله كان اى لزم ذلك المفهوم با
لاستقلال الملحوظ فى ذاته تعقل متعلقه بكسر اللام والمتعلق ههنا ما اضيف
اليه لفظ الابتداء مثلا الابتداء الكتاب وابتداء القراءة او غير ذلك اجمالا نصب
على التمييز من النسبة الاسنادية وتبعا لذلك المعنى المستقل بالمفهومية الخارج الجاد
والجار فى قوله من غير حاجة الى ذكره اى ذكر ذلك المتعلق فى فهم معنى الابتداء عنه متعلق
بقوله تعقل يعنى لزم ذكره ذلك المعنى المفهوم بالاستقلال تعقل ما اضيف هو اليه
من غير احتياج الى ذكر ذلك المعنى المتعلق لاستقلاله فى الدلالة على المعنى المقصود
منه وهو اى المعنى المستقل بالمفهومية من لفظ الابتداء الملحوظ فى ذاته حال كونه
ملابسا بهذا الاعتبار اى اعتبار ملاحظة العقل معنى الابتداء قصدا وبالذات
مدلول لفظ الابتداء فقط يعنى ذلك المعنى لا يفهم من لفظ الابتداء الا قصدا وبا
الذات ثم لا حاجة فى الدلالة اى فى دلالة لفظ الابتداء عليه اى على ذلك المعنى

للمستقل بمفهومية لحاجته الى ضم كلمة اخرى اليه اى الى لفظ الابتداء لبيان اللازم متعلق
بالمنفى مسلوبا عنه النفى والفاعل المستكن فيه راجع الى الضم والى الكلمة باعتبار الا
نضمام فى ليدل داخل على متعلقه وهذا اى ما قلنا من انه اذا لاحظ مفهوم الابتداء
العقل قصدا وبالذات كان ذلك المعنى الملحوظ مستقلا بالمفهومية هو المراد بقولهم
اى بقول النحاة ان للاسم والفعل اى لكل واحد منهما معنى كائنا فى نفس الكلمة الدالة عليه
اى فى نفس كل واحد من الاسم والفعل الدال على ذلك المعنى يعنى ان الفعل اذا لاحظ معنى
الاسم قصدا وبالذات كان ذلك المعنى مستقلا بالمفهومية فح يصلح لان يحكم عليه
ان كان ذلك الاسم مما يدل على الذات مثل زيد ورجل وفرس ويصلح لان يحكم به
ان كان مما يدل على النسبة والحدث مثل قائم وقاعد كقولك زيد قائم واذا لاحظه
العقل ايضا معنى الفعل قصدا وبالذات كان ذلك المعنى مستقلا بالمفهومية من لفظ
الفعل فح يصلح لان يحكم به فقط لان الفعل ليس دلالة على الذات حتى يصلح لان يكون
محكوما عليه فلما كان دلالته على الحدث والنسبة دائما لم يصلح لان يكون محكوما عليه
ابدا فيكون مسندا دائما على ما سيأتى زيادة تحقيق واما اذا لاحظ اى مفهوم لفظ
الابتداء العقل لكن من حيث هو اى مفهوم لفظ الابتداء حالة بين السير والبصرة
مثلا يعنى من حيث كون السير متصلا بالبصرة وحالا فيها والبصرة محلا له وكونه
ابتداء السير منها وجعله اى جعل العقل مفهوم لفظ الابتداء آلة ووسيلة لتعريف
مصدر من باب التفعيل ومضاف الى المفعول وهو قوله حالهما اى حال السير و
البصرة يعنى وجعله آلة ووسيلة لتعريف ان السير حال ومبتدا منها وهى
محل ومكان له كان اى مفهوم الابتداء بهذا الاعتبار معنى غير مستقل بالمفهومية
من لفظ الابتداء بل يحتاج فى استقلال المفهومية من لفظ الابتداء الى انضمام
السير والبصرة اليه ليكون معناه بانضمامهما اليه مستقلا بالمفهومية وح
لا يصلح لان يكون محكوما عليه وبه لعدم كونه مستقلا فى الدلالة على معناه
ولا يمكن عطف على قوله لا يصلح ان يعقل مبنى للمفعول والضمير المستكن
فيه نائبه وراجع الى مفهوم الابتداء والجملة فاعل يمكن اى لا يمكن ان يعقل
مفهوم لفظ الابتداء بشىء من الاشياء الا بذكر متعلقه المخصوص اى الا بذكر
متعلق مخصوص له كالسير والبصرة ولا زائدة لتأكيد النفى ان يدل مبنى
للمفعول عليه الجار والمجرور نائبه والضمير فيه راجع الى ذلك المفهوم اى

ولا

ولا يمكن ايضا ان يدل على ذلك المفهوم بشىء من الاشياء الا بضم كلمة دالة على متعلقه
لعدم كونه ملحوظا قصدا او لعدم كون المعنى ايضا مستقلا بالمفهومية والحاصل
اى حاصل الفرق بين لفظ الابتداء وبين لفظة من ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى
كلى مستقل بنفسه فى المفهومية فيصلح لان يكون محكوما عليه ومحكوما به كما
ان لفظ الحيوان موضوع لمعنى كلى مستقل بنفسه فيها يصلح لاحدهما واما لفظة
من فهى موضوعة لمعنى جزئى من ذلك المعنى الكلى كما ان لفظ الانسان موضوع
لمعنى جزئى من ذلك المعنى الكلى الموضوع عليه لفظ الحيوان وكما ان لفظ رجل موضوع
لمعنى جزئى من موضوع الانسان ولذا قال الشارح لكل واحد من جزئياته
اى جزئيات المعنى الكلى الموضوع له لفظ الابتداء المخصوصة صفة للجزئيات صفة
للمتعلقة بعد صفة لها من حيث متعلق لقوله المتعلقة انها اى تلك الجزئيات
حالات يعنى كل واحد منها حالة لمتعلقاتها اى المتعلقات نفسها يعنى ان
كل واحد من تلك الجزئيات يتعقل من حيث ان كل واحد منها حالة للمتعلقات نفسه
والات عطف على حالات يعنى ان كل واحد منها رابط لتعريف احوالها اى احوال
المتعلقات وذلك المعنى الكلى الموضوع له لفظ الابتداء يمكن ان يتعقل قصدا
اى حال كونه مقصودا من لفظ الابتداء ومستقلا بالمفهومية منه من غير
احتياج الى انضمام كلمة اخرى اليه وبلا حظ عطف على يتعقل اى ذلك المعنى
الكلى فى حد ذاته يعنى فى حد نفس لفظ الابتداء لا فى غيرها فح يستقل
ذلك المعنى الكلى المستقل قصدا الملحوظ فى نفسه بالمفهومية من لفظ
الابتداء بلا احتياج الى ضم كلمة اخرى اليه ويصلح ذلك المعنى لان يكون محكوما
عليه نحو الابتداء واقع وثابت ويصلح ايضا لان يكون محكوما به كقولك هذا هو
الابتداء واما تلك الجزئيات الموضوع لكل واحد منها لفظ من فلا تستقل با
المفهومية من لفظ من لكونها غير متعلقة بنفسها وغير ملحوظة فى حد ذاتها وح لا تصلح
بمعنى تلك الجزئيات لان يكون محكوما عليها ومحكوما بها لما عرفت غير مرة اذ لا بد فى كل واحد
منهما اى من المحكوم عليه ومن المحكوم به ان يكون معنا مستقلا بالمفهومية وملحوظا
او بالذات وقوله لا يمكن علة لقوله اذ لا بد لكل واحد الخ ان يعتبر مبنى للمفعول النسبة نائبه
بينه اى بين كل واحد الخ وبين غيره اى بين ذلك الكلى فالضمير ان يرجعان الى الكل فى قوله اذ لا بد فى كل
واحد الخ يعنى ان كان ذلك الكل المسند اليه فيكون مسندا وان كان مسندا فيكون ذلك

الغير مسندا اليه فحصل النسبة بينهما بل تلك الجزئيات التى كان لفظة من موضوعة لكل واحد منها لا تتعقل مبنى للمفعول نائبه ما استكن فيه الا بذكر متعلقاتها فكيف تستقل بالمفهومية لان الاستقلال بالمفهومية مبنى على كون التعقل مقصودا وبالذات وملحوظا فى الواقع لتكون تلك الجزئيات آلة ورابطة لملاحظة احوالها اى احوال المتعلقات وهذا اى ما لاحظ العقل من مفهوم الابتداء من حيث هو حالة بين السير والبصرة وجعله آلة لتعريف حاليهما الخ هو المراد بقولهم اى بقول النحاة ان الحرف تدل على معنى حاصل فى غيرها يعنى ان لفظة من مثلا لا تدل على معنى حاصل فى نفسها بل انما تدل على معنى فى غيرها كالسير والبصرة يعنى تدل على ان ابتداء السير من البصرة حيث كان السير حالا والبصرة محلا واذا عرفت هذا اى التحقيق الناشى من ارجاع الضمير المجرور فى نفسه الى المعنى والى لفظة ما والمراد من هذا انه لا فرق بينهما فى المال وانما الفرق بينهما فى التوجيه فقط عرفت ان المراد بكينونة المعنى فى نفسه بناء على تقدير ارجاع الضمير المجرور الى المعنى استقلاله بالمفهومية يعنى ان يكون مستقلا بها ويكون ايضا ملحوظا فى ذاته وان المراد بكينونة المعنى فى نفس الكلمة بناء على تقدير ارجاعه الى الموصول الذى هو عبارة عن الكلمة دلالتها اى الكلمة عليه اى على المعنى بنفسها من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى الى الكلمة الدالة يعنى ان يكون تلك الكلمة مستقلة فى الدلالة بحيث لا يحتاج الى معاونة لا استقلاله اى المعنى بالمفهومية من تلك الكلمة يعنى اذا عرفت هذا الفرق بحسب الظاهر والتوجيه لا فى المال والواقع لان مالهما واحد لخرج مبتداء كينونة المعنى فى نفسه على التفسير الثانى وكينونة المعنى فى نفسه الكلمة الدالة عليه على التفسير الاول الخ امر واحد الجار والمجرور فى محل الرفع على انه خبر المبتداء وهو اى الامر الواحد استقلاله اى المعنى بالمفهومية وصحة كونه محكوما عليه ومحكوما به ولما فرغ من بيان ان يكون الضمير المجرور تارة راجعا الى ما الموصوفة واخرى الى المعنى وبيان ان لا فرق بينهما فى المال وهو الاستقلال بالمفهومية كما سبق بل الفرق بينهما ليس الا فى التوجيه اراد ههنا بيان ما هو الاولى والاليق منهما فقال بالفاء المفيدة للتفصيل فى هذا الكتاب الضمير المجرور وصفته فى نفسه الجار والمجرور صفة بعد صفة له لقوله فى نفسه تقديره فالضمير المجرور الكائن فى نفسه الكائن فى هذا الكتاب يحتمل خبره ان يرجع اى ان يراد رجوعه الى ما الموصولة او الموصوفة التى هى عبارة عن الكلمة كما فى التفسير الاول لخ

يكون تذكير ذلك الضمير مع كون مرجعه مؤنثا وهو الكلمة باعتبار لفظ الموصول او الموصوف رعاية لجانب اللفظ لان النحوى يبحث عن الفاظ واحوالها وهذا اى احتمال رجوع الضمير المجرور فى نفسه الى ما الموصولة هو الظاهر مما سبق قوله ليكون تعليل الحكم بالظهور او للرجوع او للاحتمال لان سببه صحة المعنى على تقدير وقوع المحتمل على طبق ما سبق اى ليكون ارجاع الضمير الى الموصول مطابقا لما سبق فى وجه الحصر فى ارجاع ذلك الضمير الى الكلمة وهو قوله لانها اما ان تدل على معنى فى نفسها قوله من كينونة المعنى فى نفس الكلمة بيان لما فى قوله ما سبق ويحتمل ان يرجع اى ان يراد رجوعه الى المعنى قوله تنبيها تعليل قوله ويحتمل العطف على صحة ارادة كلا المعنيين احدهما ان يكون المعنى فى نفسها اول والثانى ان يكون فى نفس المعنى كما سبق تحقيقهما ولكن استدراك عن الاحتمالين اى الا ان عبارة المفصل التى فى تعريف الاسم وهى قوله الاسم ما دل على معنى فى نفسه دلالة مجردة عن الاقتران ظاهر فى المعنى الاخير وان كانت محتملة احتمالا بعيدا غير ظاهر للمعنى الاول وهو اى المعنى الاخير ارجاع الضمير الذى فى نفسه الى المعنى لعدم مسبوقيتها تعليل الظهور العبارة فى الاخير وضمير مسبوقيتها راجع اليها الباء فى قوله بما يدل متعلق بقوله مسبوقيتها على اعتبار كينونة المعنى فى نفس الكلمة اشار الى ان الظاهر من نفس العبارة المعنى الاخير ولا يصار الى المعنى الاول الا لداع فكان وجهه قرب مرجع الضمير وشيوع المعنى الاخير قال ابن مالك فى التسهيل اذا دار الضمير بين الاقرب والابعد فهو للاقرب لان الاقرب يصير حايلا للابعد كذا قال المحشى ولذا اى لكون عبارة المفصل غير مسبوقة بما يدل على اعتبار كينونة المعنى فى نفس الكلمة جزم المص هنالك اى شرح تلك العبارة بارجاع الضمير الى المعنى فقط ولم يبين ارجاعه الى الموصول الذى هو عبارة عن الكلمة قوله وبما سبق من التحقيق وهو ان المراد بكون المعنى فى نفسه استقلاله بالمفهومية يعنى لا يحتاج فى الدلالة الى انضمام كلمة اخرى اليها متعلق بقوله ظهر قدم عليه مع ان حقه التاخير لكونه ظرف لغو للحصر لان الظهور منحصر بما سبق انه لا يختل حد الاسم جمعا يعنى لا ينتقض تعريف الاسم بانه لم يكن جامعا لافراده لكون بعض الاسماء خارجا عنه كما سيجى ولا يختل ايضا حد الحرف منعا بانه لم يكن مانعا لاغياره لدخول بعض الاسماء فيه قوله بالاسماء متعلق بقوله لا يختل الاذمنه صفة

الاسماء الاضافة مضاف اليه لقوله اللازمة على منوال جاء فى زيد الحسن الوجه
مثل ذو فان معناه وهو الصاحب وصفا مستقل بالمفهومية من لفظ ذو من
غير احتياج الى كلمة اخرى وفوق فان معناه وصفا العلو وهذا المعنى مستقل بالمفهومية
بحيث لا يحتاج فى الدلالة عليه الى كلمة اخرى وتحت وهو ضد العلو وقدام وخلف
منتهيا الى غير ذلك المذكور مثل بين وذات وغير ذلك قوله لان معانيها اى
معنى كل واحد من تلك الاسماء مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية عنها
ملحوظة فى حد ذاتها اى حد انفسها فتكون تلك الاسماء داخلة فى تعريف
الاسم فيكون تعريفه جامعا لافراده وخارجة عن تعريف الحرف ايضا فيكون مانعا
عن دخول اغياره فيه الا انه لزمها تعقل متعلقاتها وهى ما اضيفت هى اليه مثل ذو
المال والعلم وفوق زيد وتحت عمرو وموصوفاتها مثل زيد ذو العلم وتحت عمرو و
فوق بكر الى غير ذلك اجمالا انتصب على التمييز من نسبة اللزوم الى فاعله وهو التعقل
وتبعا عطف على قوله اجمالا يعنى كما ان مفهوم الابتداء معنى مستقل بالمفهومية
ملحوظ فى حد ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره كذلك
معنى كل واحد من هذه الاسماء مستقل بالمفهومية وملحوظ فى حد ذاته
من غير حاجة الى ذكرها اى الى ذكر متعلق كل واحد منها لكونها فى الدلالة على معانيها
مستقلة لكن استدراك من قوله لان معانيها مفهومات كلية الى اخره جرت
العادة عادة العرب واستمرت باستعمالها اى باستعمال كل واحد من تلك
الاسماء فى مفهوماتها اى فى مفهوم كل واحد منها حال كون تلك الاسماء مضافة
الى متعلقات مخصوصة صفة لمتعلقات الى متعلق مخصوص لكل واحد منها كالعلم
والمال وغيرهما وهذا فى لفظ ذى فانه لا يضاف الا الى الاسماء الاجناس واما
غيره فيضاف الى الجنس وغيره فيكون ما اضيف هو اليه متعلقا له لانه اى الاستعمال
فى مفهوماتها مضافة الى متعلقات مخصوصة الغرض من وضعها اى وضع كل واحد
منها الزم جواب لما ذكرها فا عل الزم اى لزم ذكر متعلق كل واحد منها لفهم هذه
الخصوصيات المصدر مضاف الى المفعول والفاعل محذوف اى ليفهم السامع المتعلق
المخصوص لكل واحد منها حين الاستعمال لا اى لا يلزم ذكرها لاجل فهم المعنى اى لاجل
ان يفهم السامع المعنى اللغوى لكل واحد منها فهى اى كل واحد من هذه الاسماء
فالتانيث باعتبار الجمع لان كل جمع مؤنث سوى جمع المذكر السالم دالة على معانيها

اى

اى الى معناه اللغوى لكل واحد منهما حال كون تلك المعانى معتبرة فى حد انفسها
اى فى ذات كل واحد منها بحيث لا تكون معتبرة دالة على معان فى حد غيرها فاذا هى
اى هذه الاسماء داخلة فى حد الاسم ولا تكون داخلة فى حد الاسم الحرف حتى ينتقض
حد الاسم جمعا وحد الحرف منعا فيكون حد الاسم جامعا لافراده ويكون ايضا حد
الحرف مانعا لاغياره فلم يلزم ان يختل حد الاسم جمعا ولا حد الحرف منعا ولما كان
الفعل دالا على معنى كائن فى نفسه حال كونه دلالته باعتبار معناه اى معنى
الفعل التضمنى اعنى الحدث المدلول عليه بالمادة لان معناه المطابقى غير مقترن
باحد الازمنة وكذا لزم اقتران الزمان بالزمان فيكون الشىء مقترنا لنفسه و
اراد بالمعنى ما يشمل المعنى التضمنى وغيره فيدخل فى حد الاسم الفعل اقول الدلالة
اللفظية الوضعية تنقسم على ثلثة اقسام المطابقة كدلالة الانسان على
الحيوان الناطق والفعل على الحدث والزمان والتضمن كدلالة الانسان على
الحيوان او الناطق فى ضمن الحيوان الناطق والفعل على الحدث والزمان فى ضمن الحدث
والزمان والالتزام كدلالة الانسان قابل العلم وصنعة الكتابة والفعل على نسبة
الى فاعل ما وكان ذلك المعنى المدلول عليه تضمنا مقترنا وضعا باحد الازمنة الثلثة
فى الفهم عن لفظ الفعل اخرجه جوابا لما اى اخرج المصنف الفعل بقوله غير مقترن باحد
الازمنة الثلثة اى غير مقترن مع احد يشير الى ان الباء فى قوله باحد بمعنى المصاحبة
كما فى قولك اشتريت الفرس بسرجها اى مع سرجها الازمنة جمع قلة على وزن الامثلة
الثلثة صفة الازمنة اورده بصيغة التذكير وان كان الموصوف مؤنثا لان
العدد تبع موصوفه ان كان جمعا فى الافراد يعنى ان كان مفرده مذكرا يورد
مذكرا كما فيما نحن فيه لان الازمنة جمع زمان وان كان مؤنثا يورد مؤنثا
مثل جاءنى النسوة الثلث وكما فى قوله تع سخرها عليهم سبع ليال
وثمانية ايام فى الفهم متعلق بقوله مقترن اى فى انفهام المعنى المدلول
عليه بالاستقلال عن اللفظ الدال عليه اى على المعنى وهو اى قوله غير مقترن بلى صفة
بعد صفة لان الصفة الاولى قوله فى نفسه وهذه هى الثانية فيكون من قبيل تعدد الصفة
مثل جاءنى زيد العالم الفاضل للمعنى فبالصفة الاولى اى الباء متعلق بقوله خرج الحرف
يعنى بقوله فى نفسه لان الحرف تدل على معنى فى غيره لا فى نفسه عن حد الاسم وبالصفة
الثانية خرج الفعل عن حده ايضا لان الفعل وان دل على معنى فى نفسه الا ان ذلك المعنى

مقترن باحد الازمنة فتم حد الاسم جمعا ومنعا والمراد بعدم الاقتران المفهوم من
قوله غير مقترن ان يكون عدم الاقتران بحسب الوضع الاول وانما قيد بالاول
لان في بعض الاسماء وضعين كاسماء الافعال لان كل واحد منها وضع اولا للمصدر
وثانيا وضع للفعل مثلا ان صه وضع اولا للسكوت وثانيا لاسكت فالمراد
ههنا بعدم الاقتران هو عدم الاقتران بالوضع الاول لانه يدل على معنى في نفسه
غير مقترن باحدها لا الوضع الثاني لانه يدل على معنى في نفسه مقترن باحدها
وقيل لم يكتف بقوله بحسب الوضع وقيد بالاول لانه لا ينفع في ادخال اسماء
الافعال واخراج الافعال المنسلخة عن الزمان ندخل فيه اي في حد الاسم اسماء الافعال
لان جميعها منقولة عن الشيء لان بعضها منقول عن المصادر الاصلية اي عما يكون مصدرا
في اصل وضعه سواء كان النقل فيها صريحا اي سواء كان نقل ذلك البعض صريحا بان
يكون في اصل وضعه مصدرا الا انه نقل منه وجعل اسم فعل ولكن بعد التصغير و
حذف الزوائد نحو رويد وهو في الاصل مصدر ارود ارواد الا انه صغر بحذف
زوائده ويقال له تصغير الترخيم بمعنى ارفق ارفاقا ويجوز ان يكون تصغير رود
اي رفق وح لا يكون محذوف الزوائد وفي الرضي يجيء على ثلثة اقسام اولها
للمصدر وهو اصل الباقيين نحو رويد زيد بالاضافة الى المفعول كضرب الرقاب
والثاني يجعل بمعنى اسم الفاعل اما صفة للمصدر نحو سر سيرا رويدا اي مرودا
او حالا نحو سر رويدا اي مرودا والثالث ان ينقل المصدر الى اسم الفعل الكثرة الا
ستعمال بان يقام المصدر مقام الفعل ولا يقدر الفعل قبله نحو رويد زيدا الى هنا
كلامه فانه اي رويد قد يستعمل اي قليلا مصدرا بمعنى اروادا مضافا فامثل رويد
زيد كضرب الرقاب وسمع عن بعض العرب رويد نفسه حيث جعل مصدرا مضافا
او كان النقل فيها غير صريح يعني يكون على وزن المصدر ولكن لا يكون في الاصل مصدرا
ولا يستعمل فيه ايضا نحو هيهات لانه ليس بمصدر الا انه سمي مصدرا مجازا تسمية
باسم ما يوازنه نحو قوقاة مصدر قوقى فانه وان لم يستعمل مصدر لكن استعمال
العرب ولا في استعمال غيره الا انه يكون على وزن قوقاة مصدر قوقى يقوقي قوقية
ان يصيح الدجاجة نقول حين تلقي بيضتها اي تصيح فرحها وسرورها
قوقية وقيقات على وزن فعلال فعلالة وفعلالا وكانه في الاصل هيهية
قلبت الياء المتحركة الفا او عن المصادر التي كانت في الاصل اصواتا يعني

اما بعضها منقول عن المصدر الذي كان في الاصل صوتا ثم نقل الى المصدر وجعل
اسما له ثم نقل منه وجعل اسما للفعل المشتق من ذلك المصدر سمي بالمصدر
باسم مدلول المنقول اليه اولا نحو صه ومه بمعنى اسكت واكفف او اما
بعضها عن الظرف مثل امام وخلف وغير ذلك او منقول عن الجار والمجرور
نحو امامك زيدا فان امامك كان في الاصل ظرف مكان لانه من الجهات الست
ثم نقل منه وجعل اسم فعل ونصب زيدا بعد ان جعل علامة لهذا النقل وله
ههنا معنيان لانه اما ان يكون للتحذير او للتحريض فعلى الاول يكون بمعنى
احذر عما بوذيك من بين يديك كالحية ونحوها وعلى الثاني يكون بمعنى تقدم
على زيد مثلا فيكون اسم احذر او تقدم وعلى هذا يكون نصب زيد بنزع
الخافض كما ان رويدا اسم امهل وعليك زيدا فيه نشر على ترتيب اللف فان
عليك في الاصل جار ومجرور ثم نقل منه وجعل اسم فعل وهو الزم بكسر الهمزة امر
من لزم يلزم من باب علم وجعل ونصب زيدا قرينة لهذا النقل فليس لشيء منها
الدلالة بحسب الوضع الاول على معنى مقترنا باحد الازمنة الثلثة اما الاول
وهو رويد فلان معناه المدلول عليه بالوضع الاول هو الامهال وهو غير مقترن
باحد الازمنة حين يفهم من لفظ رويد واما الثاني وهو هيهات فلانه في الوضع
الاول بمعنى البعد الغير المقترن باحدها حين الفهم واما الثالث فهو صه يدل
على السكوت بحسب الوضع الاول وذا غير مقترن ايضا باحدها واما الرابع وهو
امامك فلانه في الاصل ظرف مكان مبهم بمعنى قدامك فهذا المعنى لا يقترن باحدها
واما الخامس وهو عليك فلان لفظ عليك معناه الاستعلاء وذلك المعنى غير
مقترن باحدها بل لكل واحد منها الدلالة على المعنى المصدري الغير المقترن
بالزمان ويخرج عطف على ندخل عنه اي عن حد الاسم الافعال المنسلخة بحسب
الاستعمال عن الزمان اي عن الاقتران بالزمان يعني باحد الازمنة كالافعال
المقاربة نحو عسى وكاد وغيرها فانها في اصل الوضع دالة على المعنى المقترن
بالزمان الا انها انسلخت عنه لتدل على مطلق القرب وافعال المدح والذم فانها
ايضا دالة على معنى مقترن بالزمان الماضي الا انها انسلخت عنه لقصد الدوام
في المدح والذم وليكون المدح والذم مطلقا بحيث لا يقترن بالزمان وكذا افعال
التعجب لاقتران معناها اي معنى الافعال المنسلخة عن الزمان بهاي بالزمان

بحسب اصل الوضع ولكن انسلخ عنها الزمان لغرض من الاغراض وخرج معطوف على خرج او
او على دخل عنده اى عن حد الاسم الفعل المضارع ثلثيا او رباعيا وغيرهما ايضا اى كما خرج
عنه الافعال المنسلخة عن الزمان فالراى المضارع على تقدير متعلق بقوله بيدل وهو الذى
هو خبر ان اشتراكه بين الحال والاستقبال فيه اشارة الى الاختلاف فيه لان فى المضارع
ثلثة اقوال الاشتراك بين الزمانين ما لم يكن قرينة بالخصوص وان يكون حقيقة فى
الاستقبال ومجازا فى الحال بعلاقة الجزئية يدل اى المضارع على معنى مقترن بزمانين
معينين هما الحال والاستقبال من الازمنة الثلثة واذا دل المضارع على معنى فى نفسه
مقترن بالحال والاستقبال فيدل على واحد معين ايضا فى ضمنها يعنى فيدل على معنى
فى نفسه مقترن باحد الزمانين المعينين هما الحال والاستقبال اذ لا يقدح مبنى
للمفعول اى لا يمنع لان القدح المنع يقال قدحه اى منعه فى الدلالة على معين الدلالة
نائب عن ما اى على المعنى الذى هو سواه اى غير المعنى المعين فالمعنى المعين هو الحال
والاستقبال المعاد غيره واحد منهما غير عين اى لا يمنع عند كون المضارع دالا
على معنى فى نفسه مقترن بالزمانين المعينين الحال والاستقبال دلالة على
معنى فى نفسه مقترن باحد الزمانين غير عين ثم هذا جواب سوال
ناشئ عن قوله اذ لا يقدح الخ وهو انه لا يقدح فى الدلالة على معين الدلالة على ما
سواه وهل يقدح فى الارادة الزمان المعين ارادة ما سواه فاجاب عنه بطريق
التسليم يقدح فى ارادة المعين ارادة ما سواه سواء كان معنى او زمانا فيجب
يراد بكلمة معنى معين لا يراد غير ذلك المعنى وحين يراد بالمضارع الاقتران
بالزمان المعين لا يراد غيره لئلا يلزم الالتباس فى الارادة وهو غير جائز
وابن ظرف مكان الا انه خبر مقدم لما سيجئ الدلالة مبتدا مؤخر من الارادة
متعلق بالظرف يعنى بين الدلالة والارادة فرق لان الدلالة صفة قائمة با
للفظ يعنى صفة اللفظ والارادة صفة قائمة بالمتكلم يعنى صفة المتكلم واذا اراد
المتكلم بلفظ معنى او اقترانا بزمان لا ينبغى له ان يريد بذلك اللفظ بعينه غير ذلك
المعنى او الاقتران بالزمان الاخر لانه يكون التباس بعض المعانى ببعض وهو لا يجوز و
اذا دل اللفظ على معنى او اقترن بزمان يجوز له ان يدل غيره او يقترن تامل وانصف
ثم الجوهرك ولما فرغ المص من بيان حد الاسم اراد هو انه ان يذكر بعض خواصه
من اللفظى والمعنوى ليفيد اى ليعلم المص اذكر بعض الخواص زيادة معرفة بها اى بالاسم

لان الشئ اذا عرف ولا ثم ذكر بعض ما يختص به يلزم زيادة معرفة به فقال ومن
خواصه اما مبتداء على انها وبله بالبعض اى بعض خواصه لان من فيه للتبعيض
او خبر مقدم مبنيا حال من فاعل قال او من اول الامر بصيغة متعلق بقوله بنها على
وزن بيعة جمع الكثرة على كثرتها اى على كون الخواص كثيرة متعلق ايضا بقوله بنها
لان جمع الكثرة ما يطلق على فوق العشرة الى ما لا نهاية له ومنها اليف بمن
التبعيضية اى بكلمة من التى تفيد معنى التبعيض فى دخولها وافادة ان الخواص
المذكورة بعض منها على ان ما ذكره اى ما ذكر المص من الخواص بعض منها اى من خواص
الاسم وهى اى الخواص جمع خاصة كنواصر جمع ناصرة وخاصة الشئ ما يختص به ولا
توجد فى غيره وهى اى الخواص اما شاملة لجميع افراد ما هى خاصة له ويقال لها عرض لازم
لانه يمتنع انفكاكه عن الماهية كالكاتب بالقوة للانسان يعنى ان الكتابة
خاصة لازمة له حيث وضعت فى قوته وذاته وركبت وطبيعته ولهذا كانت
شاملة لجميع افراده او هى غير شاملة لجميع افراد ما هى خاصة له بل تكون مخصوصة
ببعضه ويقال لها عرض مفارق حيث لا يمتنع انفكاكه عن الماهية كالكاتب با
الفعل اى للانسان يعنى ان الكتابة بالفعل لا توجد فى جميع افراد الانسان
بل يختص ببعض افراده ونسمى من بنوعها خاصة لاختصاصها بما هى تحت واحدة
كالانسان والاسم وترسم بانها كلية تقال على ما تحت حقيقة واحدة قولا
عرضيا لا ذاتيا وهذه المذكورة هاهنا من قبيل الثانى لان اللام لا يوجد فى
جميع افراد الاسم لانه لا يدخل المضمرات والاعلام الشخصية ونحوها وكذا الجر لا
يدخل المبنيات من الاسم وغير المنصرف ونحوها وكذا التنوين حيث لا يدخل غير
المنصرف وما عرف باللام او بالنداء ونحوها وقس على هذا غيرها من خواص الاسم
دخول اما مبتداء او خبر مصدر مضاف الى الفاعل وهو اللام اى اللام التعريف
لكون اللام شايعا فهذا القسم فيما بينهم بحيث ينصرف الذهن اليه عند الاطلاق
والمقام ايضا يؤيده ولو قال المص دخول حرف التعريف مكان دخول اللام لكان قوله
شاملا للميم الذى يستعمل حرف التعريف فى مثل قوله عليه السلام على لغة حمير فى جواب
سائل من تلك القبيلة لان الميم فى لغتهم حرف التعريف كاللام حيث قال امن امبر
امصيام فى امسفر ليطابق الجواب السوال وقيل لم يصدر منه عم فى غير هذا
الحرف كذا اى الا ان المص لم يتعرض له اى لدخول مثل هذا الميم لعدم شهرته

فلانه اى لان الدخول اللام اخصر والاكتفاء بذكر الاصل عن الفرع لان اللام اصل
فى التعريف ودخول الفرع فى الاصل كثير شائع وفى اختيارنا اى المص اللام فقط ولم
يضم الالف اليه حيث يقول دخول الالف واللام كما قاله البعض اشارة الى ان المختار
عنده ما ذهب اليه سيبويه لان فى حرف التعريف ثلثة مذاهب والمختار منها
عند المص مذهب سيبويه لانه مقتدى فى هذا الفن ومذهبه يكون اقوى المذاهب
من ان بيان لما فى قوله ما ذهب اليه اداة التعريف يعنى آلة التعريف وحرفه هما
اللام وحدها بعضها لكونها منفردة ومستقلة فى التعريف حيث لا يشاركها
شئ من الحروف وانما اختار اللام لانها للتخصيص ومنعها وهو جزء من التعريف
ولان اللام ثابت مع الاسم المعرف درجا وابتداء بخلاف الهمزة زيدت عليها همزة
الوصل لتعذر الابتداء بالساكن لان اللام زيدت اولا ساكنة ولم تحرك وان
كان الاصل فى الكلمات الموضوعة على حرف واحد الحركة لانه لو حركت بالضم لزم
الثقل ولو بالفتح لالتبس بلام الابتداء وبالكسر لالتبس باللام الجارة فزيدت همزة
الوصل لانها كثيرا ما تزاد عند لزوم الابتداء بالساكن ليمكن الابتداء به قال المحشى
ونصر مذهب سيبويه بان التعريف نقيض التنكير ودليله حرف ساكن فيناسب ان
يكون دليله حرفا ساكنا واما الخليل بن احمد الاستاذ سيبويه فقد ذهب الى انها
حرف التعريف كلمة ال كهل يعنى كما ان هل مع الحرفين مفتوح الاول ساكن الاخر
حرف الاستفهام كذلك ال مجموعها ايضا حرف التعريف لانه لما راى فى جميع الاستعما
لات ان الهمزة لا تنفك عن اللام فى الكتابة درجا وابتداء ولو كانت زائدة لجاز حذفها
فى بعض الاستعمال كما هو حال الحروف الزوائد ذهب الى انها اصلية غير زائدة كلام
واما المبرد فقد ذهب الى انها اى حرف التعريف الهمزة المفتوحة لما مر ان الاصل فى
الكلمات الموضوعة على حرف واحد الحركة والفتحة لما كانت اخف اختيرت وحدها
لانه لما راى انها كثيرا ما تستعمل بنفسها موضوعة لمعنى من المعانى كالاستفهام
والنداء وغيرهما قال هى تكون للتعريف وحدها زيدت اللام بعدها للفرق بينها
وبين همزة الاستفهام والنداء ايضا فى مثل ارجل واختار اللام بغاية لتدل بين
الاخرين فانها فيهما للتعريف وحدها او حرفه وههنا زيدت لشوب التعريف وانما
اختص دخول حرف التعريف على المذاهب الثلثة بالاسم لانه اى حرف التعريف موضوع
لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل اللفظ عليه مطابقة وذلك المعنى

لايوجد

لا يوجد الا فى الاسم سواء كان جامدا او مشتقا وفى الوصف لكونها موضوعة لتعيين
الذات المدلول عليها مطابقة فى نفسه الدال والحرف لا يدل على معنى مستقل بل يدل
على معنى فى غيره والفعل وان كان يدل على معنى مستقل بالمفهومية الا انه يدل عليه
تضمنا لا مطابقة فلا يدخل عليهما حرف التعريف لانتفاء الشرط وانتفاء الشرط
انتفاء للمشروط وهذه الخاصة اعنى حرف التعريف ليست شاملة لجميع افراد الاسم
فان حرف التعريف لا يدخل الضمائر بانواعها واسماء الاشارة كذلك لان كل واحد منهما
موضوع للتعريف فلا يحتاج الى التعريف ولا يدخل ايضا غيرهما اى غير الضمائر كالموصولات
كالذى والتى وما ومن وغيرها والمضاف باضافة المعنوية والاعلام الشخصية
والمنادى وغيرها لانها معارف فلا يحتاج الى التعريف فتكون هذه الخاصة عرضا مفارقا
كالكاتب بالفعل للانسان وكذلك الخبر مقدم يعنى كما ان هذه الخاصة ليست من خواصه و
الشاملة له سائر اى باقى الخواص الخمس المذكورة ههنا اى فى بيان خواص الاسم يعنى باقى
الخواص الخمس التى ذكرت فى بيان خواص الاسم يعنى الجر والتنوين والاسناد اليه و
الاضافة ليس كل واحد منها ايضا من خواصه الشاملة لجميع افراد الاسم والخواص المذكورة
ههنا لفظى ومعنوى واللفظى ثلثة وقدم اللام منها لانه يدخل اولا ولان الدخول
حقيقة فيه لانه مكتوب ثم قدم الجر على التنوين لانه يحصل بالعامل فكانه يدخل
فى الاول لفظا و منها دخول الجر يريد ان قوله الجر معطوف على المدلول يعنى على اللام الا ان
الدخول فيه مجاز عن الجر بعلاقة العروض وانما اختص مبنى للفاعل دخول الجر اى حرف الجر
بالاسم متعلق بالاختصاص وداخل على المقصور عليه لانه اى الجر اثر حرف الجر لان حرف
الجر عامل وعمل الجر كما ان الجزم اثر حرف الجزم فى الفعل المضارع فى الاسم المجرور به اى بحرف
الجر لفظا او تقديرا فضل الجر على الجزم اى سواء كان حرف الجر لفظا اى ملفوظا او
تقديرا اى مقدرا بنوين قوله كما فى الاضافة المعنوية فان الجر فيها اثر حرف الجر
تقديرا كما سيأتى ودخل حرف الجر لفظا نحو مررت بزيد وتقديرا نحو غلام زيد
فى تقدير غلام لزيد يختص بالاسم وان كان حرف الجر المؤثر مختصا بالاسم يجب ان يختص اثره الذى
هو الجر بالاسم ايضا لئلا يلزم مخالفة الاثر للمؤثر لانه اى حرف الجر وضع لافضاء اى لايصال معنى
الفعل الى الاسم لما سيأتى ان حرف الجر اصطلاحا ما وضع لافضاء او معناه الى ما يليه فيجب
ان يدخل الاسم يعنى ان يكون من خواص ليفضى اى ليوصل معنى الفعل اليه اى الى الاسم الذى صار
حرف الجر من خواصه لان الشئ اما يناسب للشئ وان لم يكن من خواصه لم يقدر ان يفضى اليه غيره

واما الاضافة اللفظية جواب عن سوال مقدر وهو ان المضاف اليه في الاضافة اللفظية مجرور
والجر حاصل فيمتنع ان حرف الجر غير مذكور فيه لا لفظا وهو ظاهر ولا تقديرا لما سياتي ان حرف
الجر غير مقدر فيها فوجد الجر بدون حرف الجر فينبغي ان يكون الفعل مضافا اليه لما كون الجر موجودا
بدون الحرف فلا يكون الجر مطلقا مختصا بالاسم بل قد يوجد في الفعل ايضا فاجاب عنه واما الاضافة
اللفظية فهي فرع للمعنوية بناء على ان اللفظية تفيد التخفيف فقط والمعنوية تفيد التعريف و
التخصيص معا او التخصيص والتخفيف فتكون اللفظية من حيث الافادة جزء المعنوية وجزء
الشي يكون فرعه لانه يحتاج اليه ثم ان كانت اللفظية غير مختصة بالاسم بل تكون عامة للفعل
والاسم لزم زيادة الفرع على الاصل وهو ممتنع ولذا قال الشارح فينبغي ان لا يخالف الفرع وهو
اللفظية الاصل وهو المعنوية والمخالفة لا تكون الا بان يختص الفرع لما يخالف فيما يختص به
الاصل والموصول الاول عبارة عن الفعل وفسره الشارح بقوله اعني الفعل والموصول
الثاني عبارة عن الاسم والمخالفة تكون بان تختص الاضافة اللفظية الفعل والمعنوية
الاسم او يزيد عطف على يخالف الاول ولما اى فينبغي ان لا يزيد الفرع عليه اى على الاصل وذلك
لا يكون الا بان يعم الاسم والفعل اى بان يوجد الفرع في الاسم والفعل ويجوز ان يعطف على
يختص الاول ولما اى فينبغي ان لا يخالف الاصل بان يزيد عليه بان يعم الاسم والفعل اعلم ان هذا السوال
والجواب على عدم تقدير حرف الجر فيها كما هو الظاهر المتبادر من كلام المصنف حيث الاضافة واما
اذا كان حرف الجر مقدرا فيها على ما فهم من تقسيمه بقوله وهي معنوية ولفظية فلا
سوال ولا جواب لان الجر فيها يكون بتقدير حرف الجر ايضا و منها اى من خواص الاسم دخول
التنوين باقسامه الخمس الا تنوين الترنم فيكون الاستثناء متصلا لانه في كلام موجب
تام فينصب المستثنى وسيجي في اخر الكتاب اى كتاب الكافية تعريفه اى تعريف
التنوين وهو التنوين نون ساكنة تتبع حركة الاخر لا لتاكيد الفعل وبيان اقسامه
واقسامه خمسة الاول تنوين التمكن يعني تدل على امكنية الاسم في الاسمية حيث لم يشبه
الفعل فيكون منصرفا مثل زيد ورجل رضا زيد والثاني تنوين التنكير وهو الفارق
بين المعرفة والنكرة يعني يكون ما دخل عليه غير معين نحو صه بالتنوين اى اسكت
سكوتا ما وقتا ما واما اذا كان صه بغير تنوين فمعناه اسكت السكوت الان
والثالث تنوين العوض وهو ما لحق الاسم عوضا عن المضاف اليه يعني يحذف المضاف
اليه ويعوض عنه هذا التنوين والرابع تنوين المقابلة وما يقابل نون الجمع المذكر
السالم يعني ما يدخل الجمع المؤنث السالم لمقابلة ذلك النون نحو مسلمات و

والخامس تنوين الترنم وهو ما لحق اواخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاء
وهذا القسم لا يختص بالاسم بل يدخله والخبر ايضا على وجه متعلق بقوله سيجي نظرا
مبني للفاعل من الظهور وجهه بالرفع لانه فاعله اى علة اختصاص ما عدا تنوين
بالنصب الترنم به اى بالاسم والاختصاص مضاف الى فاعله وهو الموصول وهو عبارة
عن التنوين وعدا بمعنى غير لانه نصب مفعوله لانه فعل ماض متعد بنفسه سياتي
تحقيقه والمعنى يظهر وجه اختصاص تنوين غير تنوين الترنم بالاسم ووجه عدم
اختصاص تنوين الترنم به اى بالاسم ولما فرغ من تعداد بعض خواصه اللفظية شرع
في تعداد بعض خواصه المعنوية فقال و منها اى ومن تلك الخواص الاسناد اليه
الجار والمجرور متعلق بالاسناد مرفوع على انه قائم مقام الفاعل والضمير راجع الى
الموصول لان المصدر بمعنى المفعول هو اى الاسناد اليه بالرفع عطف خبر بعد خبر
او الجار والمجرور حال على الدخول فيكون مثله اما مبتدا او خبرا لا يكون بالجر معطوفا
على مدخوله اما على اللام لكونه اصلا او على التنوين لكونه قريبا لان المتبادر من الدخول
اما معناه الحقيقي وهو الذكر في الاول يعني ان يكون مذكورا في اول الكلمة كاللام او
معناه المجازي وهو اللحوق بالاخر وهو ان يكون مذكورا في الكلمة كالجر والتنوين و
كلاهما بمعنى الذكر في الاول او اللحوق في الاخر منتفيان يعني لا يوجدان في الاسناد
فلا يكون معطوفا على المدخول لعدم الصحة بل يكون معطوفا على الدخول فيكون مرفوعا
لانه ليس له علامة لفظية لا في الاول ولا في الاخر وكذا الخبر مبتدا محذوف اى
وكذا الحال في الاضافة وهي ايضا بالرفع عطف على الاسناد او على الدخول لانه ليس فيها
ايضا الذكر في الاول ولا لحوق في الاخر والمراد به اى الاسناد اليه كون الشي مسندا
اليه بمعنى همزة افعل تكون للصيرورة مثل امشى الرجل اى صار ذا ماشية وانما
تختص هذا المعنى اى كونه مسندا اليه بالاسم لان الفعل عرض لا يقوم بذاته ولا يستقل
في آن واحد ويكون متجددا دائما ولهذا وضع لان يكون مسندا ابدا منصوب على
الظرفية اى في الازمان كلها فقط الفاء جزاء شرط محذوف فقط مبني على السكون
اسم من اسماء الافعال بمعنى انته اى اذا كان وضع الفعل لان يكون ابدا مسندا
فانته عن ان يكون مسندا اليه فلو جعل مسندا اليه لا يخلو اما ان يكون مسندا
ايضا ثم يلزم ان يكون مسندا ومسندا اليه في حالة واحدة وذا غير جائز واما
ان لا يكون مسندا بل يكون مسندا اليه فقط ثم يلزم خلاف وضعه وهو ايضا

غير جايز ولأن المسند اليه لابد وان دالا على الذات تحقيقا او تاويلا والفعل
لكونه عرضا لا يقوم بنفسه لا يدل عليها لا تحقيقا ولا تاويلا فلا يكون مسندا اليه
اصلا بل يجب ان يكون مسندا ابدا لكونه دالا على معنى في نفسه وانما قدم الاسناد اليه
لكونه عمدة في الكلام **و** منها اي من خواصه المعنوية **الاضافة** سبق عن انها اي كون
الشيء مضافا سبق تفسيره ايضا بتقدير متعلق بقوله مضافا حرف الجر اي كون الشيء
مضافا بذكره اي بذكر حرف الجر لفظا اي حال كون الحرف ملفوظا وجه اختصاصها
بالاسم اي علة كون الاضافة مختصة بالاسم اختصاص لوازمها من التعريف بيان لوازمها
اي من كون المضاف معرفة اذا كان المضاف اليه معرفة نحو غلام زيد ويحصل التخفيف
للمضاف ايضا بحذف تنوينه والتخصيص اي كون المضاف خاصا بعد ان كان عاما كونه
المضاف اليه نكرة نحو غلام رجل والتخفيف اي كون التخفيف حاصلا بالاضافة
فقط اما في جانب المضاف فقط نحو ضارب زيد واما في جانب المضاف اليه فقط
نحو الحسن الوجه واما في جانب المضاف والمضاف اليه جميعا نحو حسن الوجه به
اي بالاسم متعلق بقوله اختصاص لوازمها لان الفعل نكرة لا يقبل شيئا منها
لكونه عرضا وهؤلاء من اوصاف الذوات والحرف لا يدل على معنى في نفسه وانما
فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافا مع انها محتملة لان تفسر بكونه الشيء
مضافا اليه ايضا لان الفعل والجملة يعني الجملة الفعلية اي اختلف في ان
المضاف اليه اذا وقع الفعل موقعا يمكن ان يكون فيه مضافا اليه الفعل والجملة
الفعلية مع اتفاقهم في ان المضاف اليه هو الجملة الاسمية تماما اذا اضيف
اليها لان الاضافة من خواص الاسم بل يوجد في الاسم والفعل والجملة فلزم الاحتراز
عنه ولهذا فسرناها هكذا كما في قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم وقوله تعالى
ويوم ينفخ في الصور ويوم يقوم زيد ويوم قدم زيد وقد يقال اشاره بكلمة قد
المفيدة للتقليل اذا دخلت على المضارع الى ضعف ما بني على هذه الدعوى
من حمل قول المصنف على المعنى الشامل لكون الشيء مضافا ومضافا اليه فانه بعيد
جدا هذا اي لحاق الامرين من الفعل والجملة كائن بتاويل المصدر اي يوم
نفع الصادقين اي بتاويل اضافة المفعول فالاضافة ح بتقدير
حرف الجر مطلقا اي سواء كانت الاضافة مفسرة بكون الشيء مضافا
او مضافا اليه عند من اول يوم ينفع الصادقين بيوم نفع الصادقين

لا تختص بالفعل والجملة مضافا اليه [illegible]
بل يوجد [illegible] المضاف اليه [illegible]

فالاضافة

فالاضافة تختص بالاسم وانما قيد ناه اي قولنا كون الشيء مضافا بقولنا بتقدير
حرف الجر لئلا ينتقض ذلك بقولنا مررت بزيد وانا ماد بزيد فان مررت مضاف
الى زيد بواسطة حرف الجر حال كون ذلك الحرف لفظا اي ملفوظا فيكون الفعل مضافا
ايضا لكن بلفظ حرف الجر لا بتقديره فيكون الاضافة بتقدير حرف الجر مختصة
بالاسم دون الاضافة بلفظ حرف الجر تامل ولما فرغ من تعريف الاسم وبيان بعض
خواصه من اللفظية والمعنوية شرع في تقسيمه فقال **وهو** اي الاسم قسمان بتقديره
الخبر محذوفا ودلالة ان الخبر متعدد بالعطف والى انه تقسيم الجنس الى نوعيه كقولك
الانسان عربي وعجمي **معرب ومبني** قدم المعرب لان الاسم اصيل في الاعراب فيكون
المعرب اصلا وانما انحصر الاسم في القسمين لانه اي الاسم لا يخلو اما ان يكون مركبا
مع غيره باحد التراكيب الستة مثل قام زيد وهذا زيد اولا يكون مركبا مع غيره
اصلا بل يكون مفردا غير مركب مثل زيد وعمرو فالاول اي المركب مع غيره لا يخلو
اما ان يشبه مبني الاصل اي المبني الذي هو الاصل في البناء وهو ثلثة عند
البصرية الماضي والامر بغير اللام والحرف اولا يشبهه فكان ثلثة اقسام
قسم لا يكون مركبا سواء كان مشابها له اولا والقسم الثالث مع الاول مبني
والقسم الثاني معرب وحده ولذا قال الشارح وهذا اعني المركب الذي
لم يشبه مبني الاصل هو المعرب وحده كما قلنا في القسم الثاني وما عداه
اي القسم الذي هو غير هذا القسم اعني غير المركب هو القسم الاول سواء كان
مشابها له نحو هذا وهؤلاء او غير مشابه له نحو زيد ورجل والمركب الذي
يشبه مبني الاصل كما هو القسم الثالث مبني فالقسمان مبنيان والقسم
الواحد معرب كما قلنا اتفاقا فالحصر عقلي لان مرادنا دائر بين النفي والاثبات
يكون عقليا ولما فرغ من تقسيمه شرع في تعريف كل قسم وبيان ما يتعلق به وقدم
المعرب لانه اصل لان المقصود من هذا الفن الاعراب وما يتفرع عليه وهو
لا يظهر الا فيه فقال **فالمعرب** بالفاء التفسيرية الذي هو قسم من الاسم يشير
الى ان اللام فيه للعهد الخارجي لا للجنس لان المنكر اذا اعيد معرفا يكون الثاني
عين الاول فيكون اشارة باللام الى المنكر السابق كقولك جاءني رجل واكرمت
الرجل والمكرم ليس الا الرجل الجائي في قوله فالمعرب مبتدا **المركب** خبره
اشار اليه الشارح بقوله اي الاسم الذي ركب فيه اشارة الى ان الموصوف

مقدر لان قوله المركب صفة يقتضى موصوفاً والى ان اللام لام الموصول لان اللام
فى اسم الفاعل واسم المفعول موصول وان المركب اسم المفعول لفظاً وفعل الماضى مبنى
للمفعول معنى حيث يكون صلة للموصول مع غيره تركيباً يتحقق معه عامله اى
يوجد فى التركيب الذى هو فيه عامله سواء كان العامل لفظاً او معنوياً فيدخل فيه
اى فى التعريف ما كان مركباً مع غيره سواء كان مشابهاً لمبنى الاصل او لا مثل زيد
وقام وهؤلاء الكائنة فى قولك زيد قائم وقام هؤلاء لان كلا منهما مركب
بتركيب يتحقق معه عامله الذى فى الاول هو العامل المعنوى وفى الثانى العامل
اللفظى بخلاف ما ليس بمركب اصلا اى قطعاً فانه ليس بمعرب لان التركيب شرط
لان يكون الاسم معرباً من الاسماء بيان لما فى قوله ما ليس المعدودة صفة الاسماء
اى الاسماء المذكورة عند التعداد سواء كانت اسماء حروف الهجاء وسواء كانت
معدودة بلا عطف نحو الف با تا ثا او بالعطف نحو الف وباء وتاء وثاء
موقوفاً او لا او غيرها اسماءها بالعطف نحو زيد وعمرو وبكر او بغير عطف نحو زيد
عمرو بكر موقوفاً او لا فانها مبنية عند المص وبخلاف ما هو مركب مع غيره لكن لا
بتركب تركيباً يتحقق معه عامله سواء كان ما اضيف اليه معرباً كغلام فى
غلام زيد او مبنياً مثل غلامك فان جميع ذلك اى جميع المذكور من الاسماء المعدودة
بنفسيها او الاسماء القسم يتحقق معها عاملها من قبيل المبنيات عند المص لانه
اشترط التركيب وتحقق العامل فى كون الاسم معرباً وفى تلك الاسماء لم يوجد
الا فى القسم الاول انتفى عنه اصل وفى الثانى انتفى تحقق العامل معه ومع هذا
الاصل فى الكلمات المستعملة على طريق الافراد البناء لانتفاء موجب الاعراب وهو
المعانى المقتضية له **الذى لم يشبه** صفة المركب لان الموصول مع الصلة معرفة
مساوية لتعريف ذى اللام اى لم يناسب تناسباً بلازم لان عدم المشابهة
يستلزم عدم المناسبة مناسبة مؤثرة فى منع الاعراب وصف المناسبة
بالمؤثرة احترازا عن غير المنصرف فانه مناسب للفعل لما سيأتى الا ان مناسبته
له لم تؤثر فى منع الاعراب وانما تؤثر فى منع الجر والتنوين لكون هذه المناسبة
ضعيفة فلم تقدر ان تؤثر فى منع الاعراب **مبنى الاصل** بالنصب لانه مفعول
المشابهة ومضاف الى غير معمول كضارب مصر ولذا جعلت اضافته معنوية
اى المبنى الذى هو الاصل فى البناء فالاضافة بمعنى اضافة المبنى الى الاصل وان

بناه

بناه دل الذهن انها لفظية لكون المضاف صفة بنا بينها قلنا آنفا والاضافة
البيانية علامتها ان يصح حمل المضاف اليه على المضاف كخاتم فضة فانه كما
يصح ان يقال الخاتم هو فضة كذلك يصح ان يقال المبنى الذى هو الاصل وهو اى المبنى
الاصل ثلثة الماضى وانما بنى لانتفاء موجب الاعراب فيه وهو المعانى الثلثة وبنى
على الحركة مع ان الاصل فى البناء السكون لمشابهته الاسم فى وقوعه صفة للنكرة وعلى
الفتحة للخفة ولكونها اخا السكون لكونها جزء الالف والامر بغير اللام لان الامر باللام معرب
مجزوم وانما بنى ايضا لانتفاء المذكور وعلى السكون لكون الاصل فى البناء ولا مقتضى
للعدول عنه كما فى الماضى والحروف سواء كانت اولا وانما بنيت لعدم استقلالها فى الدلالة
على المعنى وكذا لم يوجد فيها المعانى الثلثة وبهذا القيد اى بقيد نفى المشابهة خرج عن
التعريف مثل هؤلاء فى مثل قام هؤلاء وان كان مركباً بتركيب يتحقق معه عامله لكونه
اى هؤلاء فيه مشابها للمبنى الاصل فى الاحتياج يعنى ان الاسماء الاشارة للحرف فى
الاحتياج كما ان الحرف يحتاج الى المتعلق كذلك هذه الاسماء محتاجة الى المشار اليه
كما يجئ فى بابه اى باب المبنى او فى باب اسم الاشارة ولما اخذ المص التركيب فى تعريف المعرب
وقيده ايضا بعدم المشابهة ظهر ان المص خالف الجمهور حيث لم يشترطوا التركيب فيه ولبيان
هذا الخلاف قال الشارح **واعلم** ان صاحب الكشاف الذى صنف المفصل فى النحو جعل
الاسماء المعدودة الغير المركبة سواء كانت غير مركبة اصلا مثل زيد وعمرو وبكر او
مركبة لكن لا تركيباً يتحقق معه عامله كغلام فى غلام زيد وغلام بكر وغلام عمرو
والعارية عن المشابهة المذكورة يعنى لم تكن ايضا مشابهة لمبنى الاصل معربة يعنى
اطلق الاعراب عليها وقال هى معربة قبل التركيب ان لم تكن مبنية لانه قال فيه والاسم المعرب
على نوعين نوع يستوفى حركات الاعراب والتنوين ونوع يختزل عنه الجر والتنوين
كاحمد ومروان وقال فى الاسم المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل انتهى حيث
اطلق المعرب عليه قبل التركيب لان اختلاف العوامل لا يكون الا بالتركيب والمص جعل
هذه الاسماء مبنية حيث اخذ التركيب فى تعريفه وما لم يكن مركباً لم يكن معرباً عنده وليس
النزاع جواب عن سؤال مقدر وهو ان يقال الاسماء المعدودة كيف تجعل معربة مع ان
الاعراب لم يجر عليها بعد فاجاب بقوله وليس النزاع له فى المعرب الذى هو اسم مفعول
من قولك اعربت يعنى ليس النزاع فى المعرب اللغوى فان ذلك اى المعرب الذى هو اسم مفعول
يعنى المعرب اللغوى لا يحصل بشئ من الاشياء الا باجراء الاعراب بالفعل على آخر الكلمة

لفظا او تقديرا بعد التركيب اى بعد ما تركيب بعامله نحو قام زيد باجراء الاعراب
على زيد بالفعل بل النزاع انما هو فى المعرب اصطلاحا يعنى هل يقال لزيد مثل قبل
التركيب بعامله معرب ام لا فعند صاحب الكشاف يقال له ذلك اصطلاحا وعند المص
لا يقال فاعتبر العلامة اى صاحب الكشاف يعنى اكتفى فى تحقق المعرب بكونه صالحا
لوجود الاعراب فيه سواء وجد بالفعل مثل قام زيد او لم يوجد كزيد والمص لم يكتف
بمجرد الصلاحية لاستحقاق اللام متعلق بالصلاحية لا للتعليل الاعراب بعد
التركيب وهذا لم يأخذ التركيب فى تعريفه فيكون زيد قبل التركيب عنده معربا
بالصلاحية استحقاقه الاعراب بعده بخلاف المص فان عنده يكون معربا
بعده لا قبله وان لم يجر عليه الاعراب بالفعل وهو اى ما اعتبره العلامة الظاهر
من كلام الامام عبد القاهر الجرجانى واعتبر المص مع الصلاحية اى مع كونه صالحا
للاعراب بعقله لم يكن مشابها لمبنى الاصل حصول الاستحقاق يعنى حصول استحقاق
الاعراب بالفعل وذلك لا يكون الا بعد التركيب وهذا اى لكون الصلاحية مع حصول
الاستحقاق معتبرة عند المص اخذ التركيب فى تعريفه اى تعريف المعرب حيث
قال المركب الذى الخ واما وجود الاعراب بعد التركيب فى الكلمة بالفعل مثل جاءنى زيد
بالرفع ورأيت زيدا بالنصب ومررت بزيد بالجر فى كونه متعلق بالوجود الاسم
معربا يعنى ان وجد الاعراب بعد التركيب على الاسم المعرب يعنى اجرى عليه با
الفعل كما صورنا لك يكون الاسم معربا والا لم يكن معربا وان كان مركبا
مع عامله فلم يعتبره احد فيه من النحويين والنحوى ولذلك اى لان وجود الاعراب
فى الاسم المعرب بالفعل بعد التركيب فى كونه معربا غير معتبر عند احد يقال
لم تعرب الكلمة بعد التركيب اى لم يوجد الاعراب فيها ولم يجر عليها بالفعل مثل
جاءنى زيد بالوقف ورأيت زيد ومررت بزيد بالوقف وهى معربة اى حال كونها
معربة بالاصطلاح الاولى ان يكون هذه الجملة من تتمة المقول ولما ورد ههنا
سوال وهو ان المص فى تعريف المعرب خالف الجمهور حيث لم يعرفه بما عرفوه به و
المخالفة للجمهور من عين الخطا اجاب الشارح عنه بقوله وانما عدل المص اى
اعرض لان العدول اذا تعدى بعن يكون بمعنى الاعراض عما اى عن التعريف الذى هو
المشهور عند الجمهور من بيان حاله قوله عما ان المعرب عندهم ما اختلف
اخره باختلاف العوامل الداخلة عليه فى العامل بان يعمل البعض منها خلاف

ما يعمل البعض الآخر وبين سبب العدول وعلته بقوله لان الغرض يعنى المقصود
الاصلى من تدوين علم النحو وتاليفه ان يعرف به اى بعلم النحو احوال اواخر الكلمة من
حيث الاعراب والبناء والانصراف وعدمه وكون اعرابه بالحركة او بالحرف وذلك
الاعراب اما تام او ناقص والبناء اما لازم او عارض الى غير ذلك من الاحوال
فى النوعين الى وقعت فى التركيب العربى من الموصول مع الصلة فى محل الرفع
بانه فاعل يعرف لم يتتبع من تتبع من باب التفعل لغة العرب بان كان عربيا وتعلم
اصطلاحاتهم من آبائه واجداده وفروعهم او من قبيلته ولم يعرف عطف على
لم يتتبع احكامها بالسمع منهم اى من العرب بان كان عجميا الا انه وقع فيهم او
خلط بهم وتعلم اصطلاحاتهم باختلاطه بهم من فصحائهم وبلغائهم فصار من جملتهم فان
العارف باحكامها اى احكام اواخر الكلم فى التركيب او احكام لغة العرب كذلك
اى بالتتبع لغتهم او بالسمع منهم مستغن اى برئ عن تعلم علم النحو حيث لا
يحتاج اليه لحصول مقصوده بالتتبع او بالسمع ولا فائدة له اى لذلك الشخص
العارف معتدا بها لانه يكون تحصيل الحاصل واذا لا يحصل فى معرفة اصطلاحاتهم
اى اصطلاحات النحاة او العرب فالمقصود من معرفة المعرب اى من تعريفه مثلا انما
قال مثلا لان هذا الحكم من جملة احكامه عند المص كما اشار اليه فيما بعد ان
يعرف مبنى المفعول انه اى المعرب مما يختلف اخره فى كلامهم ان مع اسمها
وخبرها فى محل الرفع على انه نائب الفاعل لقوله يعرف ليجعل اخره مختلفا باختلا
ف العوامل فيطابق كلامهم اى كلام العرب لانه انما يستعمل فى كلامهم باختلاف
الاخر عند اختلاف العوامل ومعرفته اى معرفة ذات المعرب متقدمة على معرفة
انه مما يختلف اخره اى على معرفة وصفه وهو اختلاف اخره باختلاف العوامل
لان المعرب ذات والاختلاف صفة والذات مقدم على الصفة طبعا فناسب ان يقدم
ذات المعرب وضعا بان يعرف اولا بحيث يعرف به ذاته ليناسب الوضع الطبع فلو
كان معرفته اى معرفة المعرب المتقدمة صفة المعرفة المراد بالمعرفة المتقدمة ذات
المعرب اى فلو كان معرفة ذات المعرب حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف يعنى حاصلة
بمعرفة هذا الصفة وتعريفه به عطف تفسير وهو من عطف شيئين على معمولى
عامل واحد بعاطف واحد لان قوله وتعريفه معطوف على قوله معرفته والضمير
المعرب وقوله به على قوله معرفته باعادة الجار والمعنى ولو كان تعريف المعرب

حاصلاً بهذا الاختلاف وحججوا بان يعرف المعرب اولا منصوب على الظرفية
بمعنى قبل يعنى قبل ان يعرف ذاته بغير ما عرفه الجمهور به بان ذات المعرب مما
يختلف اخره يعنى يجب ان يعرف قبل ان يعرف ذاته بان يقال المعرب ما اختلف
اخره باختلاف العوامل ليعرف مبنى للمفعول انه اى المعرب مما يختلف اخره و
ان مع اسمها وخبرها فى محل الرفع على انها قائمة مقام الفاعل ليعرف فيلزم
تقدم الشئ على نفسه المراد بالشئ ههنا وصف المعرب وما يختص به وهو الا
ختلاف المذكور وبالنفس ذات المعرب فتقدير الكلام فيلزم تقدم الصفة
على المعرب يعنى يلزم تقدم معرفة صفته على معرفة ذاته وهذا ممتنع فلزم ان يعرف
ذات المعرب اولا ثم يبين صفته ولذا قال الشارح فينبغى ان يعرف ويبين
ذاته اولا اى قبل ان يعرف انه مما يختلف اخره بغير ما عرفه به الجار متعلق
بقوله ان يعرف الجمهور ويجعل عطف على يعرف مبنى للمفعول ايضا اى وينبغى ان يجعل
ما عرفوه به من جملة احكامه لان احكامه كثيرة وهذا الحكم من جملة احكامه كما فعله المص
ليفيد زيادة معرفة به كما فعله فى الاسم حيث عرفه اولا ثم بين بعض خواصه من اللفظية
والمعنوية وحكمه اى من جملة احكام المعرب يشير الى ان الاختلاف المذكور الى من احكامه
وخاصة من خواصه وليس مجموع احكامه وآثاره المرتبة عليه اشارة الى ان المراد بالحكم
الاثر المرتب على صفة الاعراب واشار ايضا بالتنبيه الاول الى ان اضافة الحكم الى الضمير للجنس
لا للاستغراق فبوله المعرف الى انه بعض حكمه من حيث هو معرب يعنى لا من حيث
ذاته بل من حيث وصفه وهو الاعراب ان يختلف اخره اى الحرف الذى هو آخر المعرب
ذاتا نصب على التمييز عن نسبة الاختلاف الى الآخر اى من حيث الذات او على المصدرية
بخلاف المضاف اى اختلاف ذات الجار فى بابه يتبدل متعلق بالاختلاف حرف
بحرف اخر حقيقة نصب على التمييز عن نسبة التبدل الى الحرف اى من حيث الحقيقة
او على المصدرية اى تبدلا حقيقيا وهو تبدل ذات الحرف مثل جاءنى ابوه فان حرف
الاعراب فيه هو الواو وفى النصب يتبدل الى الالف مثل رأيت اباه وفى الجر يتبدل الالف
الى الياء مثل مررت بابيه فانظر ان الحرف فى الرفع الواو فيتبدل ذاته فى النصب
الى الالف وهو ايضا يتبدل بذاته فى حالة الجر الى الياء او حكما اعرابه مثل اعرابه حقيقة
لانه عطف عليه والتبدل الحكمى فى التثنية وجمع المذكر السالم لانه فى التثنية يتبدل
الحرف من الرفع الى الجر حقيقة لانه حالة الرفع بالالف وفى حالة الجر بالياء ومنها الى

النصب

النصب يتبدل حكما لان حالة النصب بالياء ايضا الا انه فى حكم الالف كما سيجئ وفى
الجمع للمذكر السالم حالة الرفع بالواو وحالة الجر بالياء وفيه يتبدل حقيقة من الواو الى الياء
والى النصب يتبدل حكما لان الياء فيه ايضا فى حكم الالف اذا كان اعرابه اى المعرب بالحروف
او صفة عطف على ذاتا واعرابه كاعرابه على التوجيهين بان يتبدل صفة بصفة
اخرى حقيقة او حكما اعرابهما كاعرابا اخويهما فى القسم الاول اذا كان اعرابه بالحركة
والتبدل الحقيقى فى الاول ان يتبدل صفة الفاعلية ورفعه فى قولنا جاءنى
زيد الى صفة المفعولية ونصبه وحالة النصب مثل رأيت زيدا وهى الى صفة الاضافة
وجره فى حالة الجر مثل مررت بزيد والحكمى فى مثل جمع المؤنث السالم لانه يتبدل من
الرفع الى الجر حقيقة ومنه الى النصب حكما لان الكسرة فيه فى حكم الفتحة وفى غير
المنصرف لانه يتبدل فيه من الرفع الى النصب حقيقة ومنه الى الجر حكما لان الفتحة فيه فى
حكم الكسرة باختلاف العوامل اللام فيها للجنس اى بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه
اى على المعرب فى العمل متعلق باختلاف العوامل يعنى اختلاف العوامل لا يكون الا فى العمل وليس
الاختلاف فيه جاعلا الجار متعلقا به ايضا بقوله بان يعمل بعض منها اى من العوامل خلاف
ما يعمل البعض الآخر منها يعنى بان يعمل بعض منها الرفع وبعض اخر منها النصب وبعض
اخر منها الجر كما تقول جاءنى زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد وانما خصصنا اختلافها
اى اختلاف العوامل بكونه اى بكون الاختلاف باتفاق العمل مع انه مذكور فى كلام
المص مطلقا غير مقيد لئلا ينتقض تعريف الاختلاف بمثل قولنا ان زيدا مضروب و
انى ضربت زيدا وانى ضارب زيدا فان العامل فى زيد فى هذه الصور جمع صورة
اى فى هذه الامثلة مختلف بالاسمية يعنى ان العامل فى زيد فى المثال الاخير
اسم يعنى ضارب والفعلية وفى المثال الثانى العامل فيه فعل اعنى ضربت و
الحرفية وفى المثال الاول العامل فيه حرف اعنى ان التى هى من الحروف المشبهة بالفعل
وفيه نشر على خلاف الترتيب مع ان اخر المعرب الذى فى هذه الصور وهو زيد لم يختلف با
ختلافها وفى بعض النسخ باختلافه بصيغة التذكير وكلاهما صحيحان والاختلاف
العوامل مع عدم الاختلاف فى العمل جائز فهذا فيه بقوله فى العمل لفظا او تقديرا
تفصيل الاختلاف الآخر اى اختلافا ملفوظا او مقدرا او اختلاف العوامل اى سواء
كانت ملفوظة او مقدرة نصب على التمييز عن النسبة اما بمعنى الفاعل كهذا اى يختلف
لفظ اخره وتقديره يجوز بالرفع لانه معطوف على لفظ آخر وهو ايضا بالرفع لانه فاعل

ومثل قوله واشتعل الراس شيبا اى اشتعل شيب راسى واما بمفعول كقوله تعالى
وفجرنا الارض عيونا اى عيون الارض او نصب على التصديق بحذف مضاف اى يختلف
اختلافا لفظا او اختلاف تقديرا ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه ويقال المثل
هنا عند ارباب المعانى المجاز بالحذف والاول يعنى النصب على التمييز اولى لعدم التزام الحذف فيه
ولان فيه اجمالا وتفصيلا وابهاما وتفسيرا وهو اوقع فى النفس بخلاف الثانى والاختلاف
لفظا اما بالحركة كما فى قولك جاءنى زيد ورايت زيدا ومررت بزيد واما بالحرف نحو
جاءنى ابوه ورايت اباه ومررت بابيه وتقديرا وهو اما بالحركة المقدرة كما فى قولك
جاءنى فتى ورايت فتى ومررت بفتى فان اصله فتى بالرفع والتنوين وفتيا
بالنصب والتنوين وفتى بالجر والتنوين انقلبت الياء الفا لان الياء اذا تحركت
وانفتح ما قبلها انقلبت الفا فاجتمع ساكنان الالف والتنوين فحذفت
الالف التى هى منقلبة عن حرف الاعراب فصار الاعراب تقديريا لكون محل الاعراب
الذى هو الياء مقدرا واما بالحروف المقدرة مثل جاءنى ابو العباس ورايت ابا
العباس ومررت بابى العباس والاختلاف اللفظى والاختلاف التقديرى
اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه اى الى التعميم فى بيان الاختلاف
عند قوله ذاتا او صفة وفسرناه بما لاح الينا فارجع اليه لئلا ينتقض بغير
المنصرف فى مثل قولنا رايت احمد ومررت باحمد بالفتحة فى حالة النصب
والجر وبالمثنى والجمع المذكر السالم فى قولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين
حال كونهما مثنى يعنى بفتح ما قبل الياء فيهما للمثنى الاول لحالة النصب والثانى
لحالة الجر وحال كونهما مجموعا يعنى بكسر ما قبلها للجمع المذكر السالم الاول لحالة
نصبه والثانى لحالة جره فانه اى الشان قد اختلف مبنى للفاعل العوامل
للجمع ههنا ما فوق الواحد فيه اى فى الجمع المذكر من القولين يعنى غير المنصرف
والمثنى والمجموع ولا اختلاف فى آخر احمد حقيقة نصب على التمييز لان الآخر
فيهما مفتوح بلا اختلاف فيه حكما فان فتحة احمد بعد الناصب حقيقة
لانها علامة النصب وتلك الفتحة بعد الجار علامة الجر لانها فى حكم الكسرة لان الجر
لما سقط اقيم مقامها الفتحة فتكون الفتحة فى حكم الجر وبهذا يكون فى حالة الجر
مجرورا لفظا لا تقديرا وكذا الحال فى التثنية والجمع فان الياء فيهما بعد الجر علامة
الجر حقيقة لانه لا اختلاف من الرفع الى الجر عند اختلاف العوامل حقيقة وهو

ظاهر

ظاهر وبعد الناصب علامة النصب لان الياء فيه فى حكم الالف لان نصب ما كان اعرابه
بالحروف بالالف فيكون الياء فى حالة النصب فى حكم الالف لكونها بدلا عنها فآخر المعرب
فى هذه الصور المذكورة يختلف باختلاف العوامل حكما لا حقيقة فيدخل مثل هذا
المعرب فى الاختلاف لكونه عاما فان قلت هذا السؤال ينشأ من قوله وحكمه ان
يختلف لخ يعنى اذا كان حكم المعرب هكذا فان لخ صدره بالفاء كانه جواب شرط
مقدر كما قدرنا لك لا يتحقق الاختلاف فى آخر المعرب الجار متعلق بقوله يتحقق ولا
زائدة للتأكيد ولا فى العوامل الخ يعنى لا يوجد اختلاف العوامل واذا لم يوجد اختلاف
لم يوجد الاختلاف ايضا فى آخر المعرب لان اختلاف آخره يتوقف على اختلاف العوامل
لكن بشرط ان يكون الاختلاف فى العمل اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة
لمبنى الاصل مع عامله متعلق بقوله ركب ابتداء منصوب على الظرفية يعنى اذا ركب
آخر ذلك البعض مع عامله اللفظى والمعنوى فى اول الامر من غير ان ركب قبله او
بعده بعامل مثل تقول بالعامل الرافع جاءنى زيد وتمسكت عليه او تقول بالعامل
الناصب مثل رايت زيدا وتمسكت او بالعامل المعنوى مثل زيد قائم الى غير ذلك
ويترتب عليه اى على ذلك المعرب المركب ابتداء الاعراب كما صورنا لك بل يتحقق ويوجد
هناك اى فى تركيب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبنى الاصل حدوث
الاعراب بدخول العامل لانه قبل دخوله لم يكن فيه اعراب لانه عند المص مبنى فلما
دخل عليه العامل صار معربا وظهر الاعراب فيه بدخوله وحدث قلت فى جوابه هذا
اى حدوث الاعراب بدخول العامل عليه حكم آخر من احكام المعرب والاختلاف
اى اختلاف آخره باختلاف العوامل حكم آخر يعنى غير هذا الحكم فلو لم يدخل احد
الحكمين المتغايرين فى الآخر لا فساد فيه اى فى عدم الدخول لان الفساد
انما يلزم اذا اتفقت الاحكام ولو لم يدخل بعضها اما اذا تغايرت فلا فساد فى
عدم دخول بعضها فان للمعرب احكاما كثيرة لم تذكر ههنا اذ المذكور ههنا ليس الا
حكما واحدا من احكامه فليكن هذا الحكم يعنى حدوث الاعراب بدخول العامل ايضا
من الاحكام الكثيرة من هذا القبيل اى من جملة الاحكام التى لم تذكر ههنا غاية الامر
اى حاصل الجواب ان هذا الحكم وهو قوله وحكمه ان يختلف آخره بالاصل الصواب ان لا
يكون من خواص الشاملة اى من خواصه المحيط جمع الخواص بحيث لا يوجد شئ
منها الا دخل فيها حتى يرد انه لم يدخل فيها هذه الخاصة وخرجت بالبس

الا احكاما من جملة احكام كما اشار اليه الشارح بقوله اى من جملة احكام بايراد
من التبعيضية ولما فرغ من تعريف المحل شرع فى تعريف الحال فقال الاعراب واورده
عقيب المعرب لمناسبة الحالية والمحلية ما اى حركة او حرفا اشار بذلك الى لفظة
ما موصوفة بايراده نكرة اختلف آخر المحل صفة اى آخر المعرب من حيث
هو معرب ذاتا او صفة قد سبق اعرابهما وتفصيلهما به اى بتلك الحركة او
الحرف فنبه اولا على كون ما موصوفة وثانيا على كونها موصولة بقوله اى بتلك
الحركة او الحرف لانه عرف الحركة او الحرف على مقتضى الموصولية وقدم الموصوفية
لانها انسب فى امتزاج المتن بالشرح ولان الاصل فى الخبر التنكير ولكونه
جنسا وحين يراد مبنى للمفعول من اراد يريد بما الموصولة الحركة او الحرف
لا يراد مبنى للمفعول ايضا من اراد يريد وفى بعض النسخ لا يرد مبنى للفاعل
من ورد يرد ورودا اى لا يرد السؤال العامل والمقتضى لانه يقدح حين
ارادة المعين ارادة غيره ولانه لا يجوز ان يراد بلفظ معين ما فى حالة واحدة
وحين اريد بلفظة الحركة او الحرف لا يراد غيرهما ولو ابقيت على عمومها باه
فسرت بقوله اى شئ لم يكون الشئ عاما حيث يشمل الحركة والحرف والعامل و
المقتضى خرجا اى العامل والمقتضى بالسببية المفهومة من تولدبه لان
الباء فيه للسبب والباء السببية ما يكون مدخولها سببا كما فيما نحن
فيه لان الحركة او الحرف سبب الاختلاف فان المتبادر من السبب السبب
القريب خبر ان اى ما له نوع تاثير فى المسبب لا التاثير المقام والعامل و
المقتضى اى مقتضى الاعراب وهو المعانى الثلثة كل واحد منها سبب
للاختلاف الا انه من الاسباب البعيدة اعلم ان سبب الاختلاف ههنا
ثلثة القريب وهو الحركة او الحرف والبعيد وهو مقتضى الاعراب يعنى
الفاعلية والمفعولية والاضافة والابعد وهو العامل سواء كان لفظيا
او معنويا واذا اطلق السبب يراد به القريب لان القريب اكثر ملابسة
وتعلقا من غيره وبتقييد الحيثية خرج حركة ما اضيف الى ياء المتكلم
نحو غلامى ودارى وثوبى وغيرها لانه اى ما اضيف اليها معرب على اختيار
المص وهو الاصح لان فيه ثلث مذاهب معرب واعرابه تقديرى ومبنى
واعرابه محلى ومتوسط بينهما يعنى ليس بمعرب ولا مبنى وهذا اضعف

المذاهب

المذاهب لكن اى لان اختلاف هذه الحركة على آخر المعرب الذى اضيف الى
تلك الياء وفيه اشارة الى ان المختار عند الشارح الاعراب ايضا ليس من حيث
انه معرب اذ لو كان كذلك لم يكن حاصلا قبل العامل بل الاختلاف فيه ليس الا
من حيث انه ما قبل ياء المتكلم فان الغلام مثلا قبل الاضافة الى ياء المتكلم كان
مبنيا على السكون لان التركيب شرط لكون الاسم معربا عند المصنف فلما اضيف
اليها اجتمع ساكنان فحرك بالكسر دون غيرها لمناسبة الياء ولانها اصل فى تحريك
الساكن ولانه اذا ضم او فتح يلزم الثقل او تغيير الياء فهذه الكسرة بنائية لانها
حصلت قبل العامل كالفتحة فى اللام والضمة فى الغين فلا يوجد الاختلاف بدخول
العامل وبهذا القيد اى بقوله ما اختلف آخره به تم حد الاعراب اى تعريف حال
كونه جمعا اى جامعا لافراده ومنعا اى مانعا عن دخول غيره فيه لكن اى لان المص
اراد ان ينبه على فائدة وضع الاعراب وهى تمييز بعض المعانى عن بعض لانه اذا قيل
مثلا ما احسن زيد ولم يعرب لم يعلم انه متعجبا او ناف او مستفهم ولم يتميز المعانى
الثلثة بعضها عن بعض واما اذا نصب زيد يعلم انه متعجب عن حسنه واذا رفع يعلم
انه ناف الاحسان عنه واذا جر مع رفع احسن يعلم انه مستفهم فتميز المعانى
بعضها عن بعض فضم اليه اى الى الحد قوله ليدل على المعانى المعتورة عليه حتى يعلم
فائدة وضع الاعراب وهى التميز وكانه اراد هذا المعلل اى التنبيه على فائدة وضع
الاعراب حيث قال فى شرح هذا الكتاب ليس هذا يعنى قولى ليدل على المعانى
المعتورة عليه من تمام الحد لانه عطف على مفعول اراد وهو قوله هذا المعنى
خارج عن الحد اى مراده هذا المعنى الذى ذكره لا كونه خارجا عن الحد وبين
وجه كونه خارجا عنه بان قال واللام فى ليدل متعلق بامر خارج عن الحد يعنى يكون
اللام متعلق بفعل خارج عنه لا بالفعل الذى يكون داخلا فى الحد وهو اختلف
يعنى لم يرد بالامر الخارج عنه الذى يكون اللام متعلق به قوله وضع الاعراب المفهوم صفة
لقوله وضع الاعراب بتقدير هذا اللفظ من فحوى الكلام اى من معناه ثم علل النفى
بقوله فانه اى تعلقه بقوله وضع بعيد عن الفهم غاية البعد لانه لا نظر الى وضع الاعراب
لا قصدا ولا تبعا قوله غاية البعد منصوب على الظرفية فان تعلقه بقوله وضع بعيد
عن الفهم فى غاية البعد فاللام فيه اى فى قوله ليدل متعلق بقوله اختلف اخره يعنى المعنى
اختلف آخره ليدل الاختلاف اشارة الى ان الفاعل يرجع الى المصدر الدال عليه

اختلف على سبيل البدل لقوله تعالى اعدلوا هو اقرب فرجح هذا بقرب المرجع او ما به
الاختلاف وهو الحركة او الحرف اشارة الى ان الضمير راجع الى الموصول مثل
الاسم ما دل على معنى فرجح هذا بكونه اصلا فى الاختلاف وسببا له على المعانى
جمع معنى المراد بها هاهنا ما فسره الشارح بقوله يعنى بها الفاعلية والمفعولية والاضافة
المعتورة بالجر على صيغة اسم الفاعل صفة المعانى فيكون المعنى ليدل على اخذ كل من
المعانى المعرب وعلى صيغة اسم المفعول المعنى ليدل على ان كل معرب ياخذ تلك
المعانى فكل منهما يدل على تبدل المعانى فى المعرب وعدم استقرارها فيه الا ان
اعتبار الاخذ فى المعانى انسب ولذا ذهب الشارح اليه عليه اى على المعرب
متعلق بالمعتورة بناء على تضمين مثل معنى الورود او الاستيلاء التضمين يحتمل
امرين احدهما ان يكون الاصل ثابتا والمضمن حالا تقديره ليدل على المعانى المعتورة
حال كونها واردة مستولية على المعرب الثانى ان يكون الاصل زائلا والمضمن اصلا تقديره
على المعانى الواردة والمستولية عليه وبين معناها اللغوى بقوله يقال اعتوروا الشئ من
الافتعال وتعاوروه من التفاعل اى تداولوه اى اخذه اى اخذ ذلك الشئ جماعة واحد
منها اى فرد واحد من الجماعة هو بدل البعض من الكل بعد واحد يعنى بعد اخذ فرد
واحد وفرغ منه وفى الصحاح تداولته اخذته هذه مرة وهذه مرة بالفارسية
دست بدست كردن چيزى برى على سبيل المناوبة متعلق بقوله اخذه واحد بعد
واحد على ان يكون الواحد الثانى نائبا عن الواحد الاول والبدلية اى على ان يكون
احدهما بدلا من الاخر على سبيل الاجتماع فاذا تواردت المعانى المقتضية للاعراب
اى تعاقبت على المعرب اى على محل واحد هو الاسم المعرب حال كونها متعاقبة متضادة
غير مجتمعة فى محل واحد هذه احوال مترادفة او متداخلة على ما يجئ لتضادها
اى لكون المعانى متضادة لان الفاعلية تعارض المفعولية والاضافة والاولى تعارض
الفاعلية والاضافة والثانية تعارض اخويها لان الفاعل من حيث انه فاعل لا يكون
مفعولا ولا مضافا اليه والمفعول ايضا من حيث انه مفعول لا يكون مضافا اليه
والمفعول ايضا من حيث انه مفعول لا يكون مضافا اليه ولا فاعلا والمضاف اليه من
حيث انه مضاف اليه لا يكون احدهما فينبغى ان يكون علاماتها وهى الرفع والنصب
والجر ايضا اى كالمعانى كذلك اى ينبغى ان تكون متعاقبة متناوبة غير مجتمعة لان
الاسم يجب ان يكون على حسب المسمى فوقع بسببها اى بسبب المعانى المختلفة

اصلا اختلاف فى اخر المعرب لان اختلاف السبب يقتضى اختلاف
المسبب فوضع اصل الاعراب على اخر المعرب واصل الاعراب اما ان يكون
بالحركات واذا وضع اصله ففرعه اولى بالوضع لان الفرع تبع وكثيرا ما يكتفى
بذكر الاصل ويستغنى عن ذكر الفرع وفرعه ما يكون بالحرف للدلالة على تلك المعانى
اى ليكون دالا عليها لانها معانى خفية تستدعى علايم ظاهرة يستدل بها عليها
لان الخفى يقتضى علامة ظاهرة يعرف بها ووضع ذلك الاصل والفرع ايضا بحيث
يختلف به اى باصل الاعراب اخر المعرب لاختلاف تلك المعانى اللام للتوقيت
اى وضع اصل الاعراب وفرعه بمكان يختلف بذلك الاصل والفرع اخر المعرب
عند اختلاف المعانى الثلثة وانما جعل الاعراب اصلا كان او فرعا فى اخر الاسم
المعرب مع ان الاول اولى بان يكون محلا للاعراب لكونه اسبق واقدم وما يكون
اسبق فهو احق واولى او الاوسط اولى به لان خير الامور اوسطها ولانه يكون
احق لانه لم يكن فيه افراط وتفريط كما فى طرفيه اعلم ان الاخر اما ان يكون حقيقة
كما فى الاعراب بالحركة وهو لا يكون الا فى الاخر حقيقة واما ان يكون حكما كما فى
الاعراب بالحروف فان الواقع بعد اكثر حروف الكلمة كان الواقع بعد الكل
لان الاكثر فى حكم الكل لان نفس الاسم يدل على المسمى كما قيل الاسم ما انبأ عن المسمى
والاعراب يدل على صفته يعنى الفاعلية والمفعولية والاضافة ولا شك ان الصفة
متاخرة عن الموصوف لكون الصفة غالبا اما مخصصة للموصوف كما فى
النكرات او موضحة له كما فى المعارف والمخصص والموضح لا يكون الا
بعد ما خصصه او وضحه فالانسب ان يكون الدال عليها اى على الصفة
ايضا اى كما ان الصفة متاخرة عن الموصوف متاخرا عن الدال عليه اى على
الموصوف ليكون الدال موافقا للمدلول وهو اى الاعراب لغة
ماخوذ من اعرب به اذا اوضحه فالاعراب لغة الايضاح سمى العلامات
الدالة على المعانى به مجازا بعلاقة التشبيه فان الاعراب اى
اى المسمى به حركة او حرفا يوضح المعانى الثلثة الفاعلية والمفعولية والاضافة
المقتضية للاعراب لانها خفية تقتضى علايم ظاهرة يستدل بها عليها فجعلوا
الاعراب علامة دالة عليها او هو ماخوذ من عربت من باب علم معدة بفتح الميم
والدال وكسرها والعين وكسر الميم مع سكون العين لغة فيه ايضا وهى للانسان كالكرش لسائر

الحيوان اذا افسدت تلك المعدة يعني اذا تغيرت فيكون عرب بمعنى فسد فدخل
عليها الهمزة بالنقل الى باب الافعال فصار اعرب بمعنى ازال اى ازال فساد
المعدة ولذا قال الشارح على تقدير ان يكون الهمزة فى اعرب للسلب فيكون معناه اى
معنى الاعراب فى اللغة ازالة الفساد يسمى كل واحد من العلامات الثلث الدال على المعانى
الثلثة به اى بالاعراب بعلاقة التشبيه لانه اى ما سمى بالاعراب يزيل فساد
التباس بعض المعانى ببعض وانواعه اى انواع اعراب الاسم لا مطلق انواع
الاعراب لان البحث بحث الاسم فيكون الانواع انواع اعرابه فقط وانواع
الاعراب مطلقا اربعة الرفع والنصب والجر والجزم بحصر الاستقراء فاشترك
الاسم والفعل فى الرفع والنصب فافترقا فى الجر والجزم فاعطى
الاول للاول والثانى للثانى ولم يعكس لان الجر ثقيل والاسم
خفيف والجزم خفيف والفعل ثقيل فاعطى الجر الثقيل للاسم
الخفيف والجزم الخفيف للفعل الثقيل فرقا بينهما وتعادلا
ثلثة نبه على ان الخبر مجموع الثلثة فلا يشكل الحمل على
الانواع حيث لا يقال وانواع الاعراب رفع ووجهه تقديم
الربط على الحكم مثل قوله السكنجبين خل وعسل وماء وانما
انحصرت فى الثلثة لان المعانى المقتضية للاعراب ثلثة فيكون
انواع الاعراب ثلثة ايضاً ليكون الدال على قدر المدلول والا لزم الاشتراك
اذا كان الدال اقل او الترادف اذا كان اكثر فينبغى ان يكون الانواع ثلثة
رفع سمى رفعاً لان الرفع فى اللغة الارتفاع لارتفاع الشفة السفلى عند
التلفظ به ولو فعت مرتبته بين اخويه ونصب سمى به لان النصب فى اللغة
الانتصاب لانتصاب الشفتين على حالهما عند التلفظ به لانه ينتصب الفضلة
من غير احتياج اليها فى الكلام وجر سمى به لان عامله يجر الفعل الى الاسم هذه الاسماء
الثلثة مختصة بالحركات الاعرابية هى الضمة فى جاءنى زيد والفتحة فى رايت زيداً والكسرة
فى مررت بزيد والحروف الاعرابية التى هى الواو فى ابوك والالف فى اباك والياء فى ابيك
ولا تطلق لا حقيقة ولا مجازاً على الحركات البنائية اصلاً اى قطعاً سواء كانت فى الاواخر
او الاوائل او فى الاواسط بخلاف الضمة والفتحة والكسرة مع التاء فى كلها فانها مستعملة
فى الحركات البنائية مثل حيث واين وجير ونون العالمين وتستعمل ايضاً فى

الحركات الاعرابية على قلة واما ضمة الاسماء التى تكون بلا تاء فى اواخرها فمخصصة
بالحركات البنائية ولا تستعمل فى غيرها سواء كانت فى الاواخر او فى الوسط وانما
قال ههنا انواعه وفى المبنيات القابه لان كل واحد من الرفع والنصب والجر دال على نوع
من المعانى فلما كانت المدلولات انواعاً كانت المدلول عليها ايضاً انواعاً بخلاف
القاب البناء لان كل واحد من العلامات البنائية نوع حيث يدل على امر واحد وهو
البناء الا هنا كالامر فالرفع الفاء للتفسير والتفصيل اورده باللام اشارة الى انه
نوع من انواع اعراب الاسم فيكون للعهد الخارجى حركة كان اى الرفع فالثانى بيت
باعتبار الخبر كما فى الاعراب بالحركات او حرفا كما فى الاعراب بالحروف علم الفاعلية
اورده بالياء اشارة الى ان الرفع ليس علامة للعلامة فقط اذ لو كان كذلك لاكتفى
ان يقول علم الفاعل لكونه اخصر وادل على المقصود اى علامة كون الشئ اى الاسم ولم
يقل علامة كونه لاسم ليعم مثل قولك اعجبنى ان ضربت فاعلا فيه اشارة الى ان المراد بالعلم
معناه اللغوى وهو العلامة والى ان الياء فى قوله فى الفاعلية مصدرية حقيقة
تميز او منصوب على انه صفة اى فاعلا حقيقيا او حكما عطف على حقيقة على النسق
جهتين ليشمل اللام فيه متعلق بالتعميم اى وانما عممنا قوله الفاعلية الى الفاعل
الحقيقى والفاعل الحكمى بقولنا حقيقة او حكما ليشمل قوله علم الفاعلية المرفوعات
الملحقات بالفاعل لان الرفع حقيقة فى الفاعل لكونه اصلا فى المرفوعات وما عداه منها
ملحق به ايضا اى كما يشمل الفاعل اصلا كالمبتداء والخبر وغيرهما كخبر باب ان وخبر
لا لنفى الجنس واسم ما ولا المشبهتين بليس والنصب الذى هو من انواع اعراب الاسم
حركة كان النصب كالاعراب بالحركات او حرفا كالاعراب بالحروف علم المفعولية اى
علامة كون الشئ اى الاسم وانما قال كونه الشئ ليشمل مثل رايت انه قائم مفعولا
حقيقة كالمفاعيل الخمسة او حكما ليشمل المنصوبات الملحقات بالمفعول بها فى كونها
فضلة كالحال والتمييز والمستثنى المنصوب وخبر كان واخواته واسم باب
ان واسم لا للتبرئة وخبر ما ولا الحجازية والجر الذى هو من انواع اعراب الاسم
ايضا حركة كان الجر او حرفا علم الاضافة اى علامة كون الشئ ليدخل فيه مثل
اعجبنى اشتهار انك عالم اى علامة كون الاسم مضافا اليه حقيقة او حكما ولم يذكرهما
اكتفاء بما سبق فى الفاعلية والمفعولية لا لعدم وجودهما اما الحقيقى فكالمضاف
اليه بالاضافة المعنوية والمجرور بالحروف الجارة الغير الزائد واما الحكمى فكالمضاف

اليه بالاضافة اللفظية والمجرور بحرف الجر الزائد واذا كانت الاضافة بنفسها اي
بصيغتها مصدرا من باب الافعال لم يحتج اما مبني للفاعل فاعله ما استكن فيه
راجع الى المص او مبني للمفعول ونوله في الحاق الياء المصدرية مفعول ما لم يسم
فاعله اليها اي الاضافة كما احتيج الى الحاقها الى اخويها حتى لو الحق لزم اجتماع
المصدرين الياء ونفس المصدر واحتمال ان يكون الياء للنسبة امر بعيد لكونها
في اخويها مصدرية كما احتيج الى الحاقها في الفاعلية والمفعولية لكون صيغة
كل واحد منهما غير مصدر وانما اختص الرفع بالفاعل وما الحق به واختص النصب
بالمفعول وما الحق به دون العكس فرقا بينهما وتعادلا لان الرفع ثقيل لاحتياجه
في اللفظ الى تحريك الشفتين ولانه مما تولد منه الواو وهو اثقل الحروف والفاعل
قليل والقليل يكون خفيفا لانه واحد ولانه معمول لما هو الاصل في العمل وملحقاته
ايضا قليلة وهي خمسة فاعطي الثقيل الذي هو الرفع للقليل الذي هو الخفيف
للتعادل ولمناسبة الرفع الفاعل في القوة والنصب خفيف لانه فتحة وهي
جزء الالف واخو السكون والمفاعيل كثيرة والكثير قد يثقل لانها خمسة
في الفعل المتعدي واما اللازم والفعل المجهول فللمفاعيل فيهما اربعة الا انهما
فرعا للمتعدي وهو الاصل وملحقاتها ايضا كثيرة لانها سبعة فاعطي الخفيف
الذي هو النصب للكثير الذي هو للمفاعيل ولمناسبة النصب للمفعول في الضعف
ولما لم يبق للمضاف اليه علامة لما عرفت ان العلامات ثلثة والمعاني ايضا
ثلثة فذهب واحد هنا وواحد هنا لمناسبة في كل منهما وبقي علامة الجر
للمضاف اليه عين الجر جعل اي الجر علامة له اي للمضاف اليه لانه لما كان المضاف
اليه متوسطا بين الفاعل والمفعول لان الاول قليل لانه واحد والثاني
كثير لانه خمسة وهو متوسط بين الرفع والنصب ولهذه المناسبة اعطي الجر
للمضاف اليه فلا يظن ان اعطاء الجر اليه ضروري العامل احتاج الى بيانه لاحتياج
المعرب اليه لاعتبار العامل في مفهومه ولذكره في حكم المعرب لانه اخره عن الاعراب
لان تعريفه متوقف على معرفة المعنى المقتضي للاعراب والمراد به هاهنا عامل الاسم
لا مطلق العامل لان البحث في الاسم والعامل المطلق ما اوجب كون آخر الكلمة على وجه
مخصوص من الاعراب لفظيا كان العامل وسماعيا كان ذلك العامل اللفظي او
قياسيا او معنويا ما به الباء السببية متعلقة بقوله يتقوم فتقوم

الحصر اي يحصل بسببه لا بغيره تفسير باللازم لان التقوم يلزمه الحصول المعنى
المعنى المقتضي اسم الفاعل اي يحصل معنى يريد ان اللام للعهد الذهني وهو
في قوة النكرة ولذا فسره بالنكرة وبينه بقوله من المعاني الثلثة المعهودة
اي المسئولية والواردة على المعرب المقتضية صفة المعاني للاعراب ليكون علامة
دالة عليها لما سبق انها معان خفية تستدعي علاما ظاهرة يستدل بها
عليها ففي قولك جاء زيد الفاء للتفسير والايضاح والجار والظرف متعلقة
صفة لجاء جاء عامل تقديره فجاء اي لفظ جاء الذي هو في قولك جاء في زيد
عامل في زيد اذ به اي بسببه حصل لا بغيره معنى الفاعلية في زيد وهو
المجيء القائم بزيد فيكون زيد به جائيا فجعل الرفع الذي كان علم الفاعلية علامة لها
اي لمعنى الفاعلية الحاصل في زيد لتعرف بها لان الامور المعنوية تعرف بعلاماتها
وفي قولك رايت زيدا رايت اي لفظ رايت الذي في قولك رايت زيدا عامل في زيدا
اذ به حصل معنى المفعولية في زيدا وهو كونه مرئيا فجعل النصب الذي كان علم
المفعولية علامة لها اي لمعنى المفعولية ليعرف ذلك المعنى بها لان الشيء يعرف
بعلامته وفي قولك مررت بزيد الباء الذي في قولك مررت بزيد عامل في زيد اذ به
اي بالباء حصل معنى الاضافة وهو كون زيد مجرورا به في زيد فجعل الجر الذي
كان علم الاضافة علامة لها اي لمعنى الاضافة لتكون تلك العلامة دالة عليها
لانها خفية لما فرغ من بيان الاعراب والعامل والمعنى المقتضي اراد ان
يفصل ما اقتضاه العامل وهو الاعراب فان الاعراب تارة يكون بالحركات الثلث
وتارة يكون بالحروف الثلث وتارة يترك من الحركات الفتحة وتارة الكسرة
ومن الحروف تارة الالف وتارة الواو فهذه اقسام ستة شرع في بيان هذه
الاقسام الستة على الترتيب بتقديم الاعراب بالحركات الثلث لانه مقتضى للعدول
عند نقال المصدر بالفاء فالمفرد المنصرف اي اعراب الاسم المفرد المنصرف
الذي لم يكن مثنى اي تثنية ولا جمعا لان المفرد يقابل المثنى والجمع ولا غير منصرف لانه
اذا كان مثنى ومجموعا يكون اعرابه اما بالحروف في التثنية وبعض الجمع واما بالحركات
ولا يكون ناقصا كما في الجمع المؤنث السالم واني كان مفردا غير منصرف يكون اعرابه
بالحركات ناقصا سواء كان ذلك الاسم نكرة او معرفة كزيد ورجل ومشتقا
مثل ضارب ومضروب وكذا اي كالمفرد المنصرف الجمع المكسر المنصرف اي الجمع

الذي لم يكن بناء الواحد فيه اي في ذلك الجمع سالما لانه اذا كان بناء
الواحد فيه سالما اما ان يكون الجمع المذكر السالم فان اعرابه بالحروف او الجمع المؤنث
السالم فان اعرابه بالحركات لكن يكون ناقصا ولم يكن غير منصرف ايضا لانه
اذا كان جمعا مكسرا الا انه غير منصرف يكون اعرابه بالحركات الا انه ناقص
اذ ترك فيه الجر سواء كان مع زيادة فقط كرجال او مع زيادة ونقصان
كطلبة جمع طالب كناصر ونصرة فالاعراب في هذين القسمين اعني
في المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف من الاسم لكون البحث فيه على الاصل
لان الاصل فيه ان يكون بالحركات التامة من وجهين احدهما اي احد الوجهين
ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة لكونها اخف والاعراب فيهما اي في
هذين النوعين بالحركة كما سياتي والثاني انه اذا كان الاعراب فيهما بالحركة
لكونها اصلا واخف فالاصل فيهما ان يكون الاعراب فيهما بالحركات الثلث
الضمة والفتحة والكسرة في الاحوال الثلث الرفع والنصب والجر ليستوفي
كل ذي حق حقه ولا يكون على النقصان والحال ان الاعراب فيهما اي هذين
النوعين بالحركات الثلث كما مر في الاحوال الثلث كما سبق فقد استوفي
كل ذي حق حقه ولم يتم ناقصا ولكون اعرابهما اصلا من وجهين اقدمهما
على سائر الانواع فالاعراب فيهما فيه اشارة الى ان قوله المفرد المنصرف
مبتداء بتقدير المضاف كما قدرناه هناك بالضمة الجار والمجرور خبر
المبتداء رفعا اي حالة الرفع اي حالة كونه مرفوعا والفتحة نصبا من
قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين لكن المعمول المقدم مجرور واجازه
البعض مثل قولك في الدار زيد والحجرة عمرو اي حالة النصب اي حالة كونه منصوبا
والكسرة جرا اما معطوف على قوله بالضمة رفعا لكونه اصلا او على قوله
والفتحة نصبا لكونه قريبا اي حالة الجر اي حالة كونه مجرورا اذا كان
الامر كذلك فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا على الظرفية اي على انه مفعول
فيه لمتعلق الظرف بتقدير مضاف وهو قوله حالة ويحتمل النصب على الحالية
اي ويحتمل ان يكون منصوبا على انه حال من فاعل الظرف المستكن فيه بتاويله
بالمشتق اي حال كونه مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ويحتمل ايضا النصب على
المصدرية اي رفع رفعا ونصب نصبا وجر جرا والجملة حال بتقدير قد والضمير

وحده والعامل في الحال على كلا التقديرين معنى الفعل المستنبط من الظرف
المستقر فالقسم الاول وهو المفرد المنصرف مثل جاءني زيد بالضمة حالة
الرفع ورايت زيدا بالفتحة حالة النصب ومررت بزيد بالكسرة حالة الجر
ونحو جاءني رجل ورايت رجلا ومررت برجل والقسم الثاني وهو الجمع
المكسر المنصرف مثل جاءني رجال وطلبة ورايت رجالا وطلبة ومررت
برجال وطلبة والثاني من الثلثة التي تكون بالحركات وهو ما فيه الضمة
والكسرة فقط وهو لشيء واحد جمع المؤنث السالم صفة الجمع قدمه لانه
اوضح لان معرفة غير المنصرف محتاج الى التطويل ولان اعرابه لازم له بخلاف
غير المنصرف فانه يزول عنه اعرابه ولان النصب التابع للجر كثير ولانه جزء من
غير المنصرف لانه واحد وغير المنصرف متعدد لانه يكون مفردا وجمعا وهو اي جمع
المؤنث السالم ههنا المراد به ما اي جمع يكون بالالف والتاء سواء كان واحده
مؤنثا نحو مسلمات في مسلمة وضاربات في ضاربة او مذكرا نحو مسجلات
في مسجل ومرهات في مرفوع وسواء كان واحده صفة مثل مسلمات
وضاربات او غير صفة زينبات ومسجلات احترز به اي بالسالم عن الجمع
المكسر اذ يصح ان يطلق عليه جمع المؤنث باعتبار الجماعة ولكن لا يصح ان
يطلق عليه السالم فانه قد علم حاله او سيعلم وعن جمع المذكر السالم بقوله
المؤنث فانه سيعلم بالضمة خبر رفعا اي حالة الرفع او حال كونه مرفوعا
او رفع رفعا والكسرة نصبا اي حالة النصب وجرا اي حالة الجر ويجوز فيهما
الوجهان الاخيران ايضا فان النصب فيه اي في جمع المؤنث السالم تابع للجر
وهذا كان اعرابه بالحركات الناقصة لكون النصب متروكا فيه اجراء مفعول
له لقوله تابع للفرع الذي هو جمع المؤنث السالم على وتيرة وتر يتر وتيرة
من باب ضرب الطريقة اي على طريقة الاصل الذي هو جمع المذكر السالم لان للذكر
اصل مفردا كان او جمعا فان النصب فيه اي في الجمع المذكر السالم تابع للجر كما سيجيء
ذكره اي وجه تبعيته وحمل الفرع عليه وان لم توجد العلة المقتضية تبعية
النصب للجر في الجمع المذكر السالم فيه ولئلا يلزم زيادة مرتبة الفرع على الاصل
لان الاصل مع كونه فرعا اعرب بالحركات التي هي الاصل في الاعراب والثاني
مع كونه اصلا اعرب بالحروف التي هي الفرع فيه واذا لم يحمل نصبه على الجر

كما فى الثانى بل جعل بالفتحة نصبا كان الفرع مخالفا للاصل من جهتين
فيلزم زيادة المؤنث مثل جاءتنى مسلمات و زينبات بالضمة رفعا
ومررت بمسلمات وزينبات بالكسرة جرا اصلا ورأيت مسلمات
وزينبات بالكسرة نصبا لكن تبعا والثالث منها ما يكون بالضمة رفعا و
الفتحة نصبا وجرا وترك الكسرة وهو باعتبار النوع شئ واحد الا انه يكون
مفردا وجمعا مكسرا وهو غير المنصرف مبتدأ بالضمة خبر رفعا اى حالة الرفع
والفتحة نصبا اى حالة النصب وجرا اى حالة الجر ويجوز فيها الوجهان
اللذان سبقا فالجر فيه اى غير المنصرف متروك لانه تابع للنصب فيكون اعرابه
فيكون اعرابه بالحركات الثلث نصبا لكون الجر فيه متروكا كما سنذكره اى وجهه
لانه لما ترك عوضه بالتشبيه الفعل باعتبار الفرعيتين حمل الجر على النصب لكان
المشاكلة بينهما نحو جاءنى احمد رفعا ورأيت احمد نصبا ومررت باحمد كذلك
ولما فرغ من بيان ما هو الاصل فى الاعراب وهو ان يكون بالحركة سواء كان الاعراب
فيه تاما او ناقصا شرع فى بيان ما هو الفرع فيه وهو ايضا ثلثة اقسام الاول
ما استوفى الحروف الثلثة الواو والالف والياء وهى الاسماء الستة لكن بشرط
افرادها وكونها مكبرة غير مصغرة ومضافة الى غير ياء المتكلم على ما سيذكر
فقال اخوك وابوك وحموك بكسر الكاف لان الكاف تكسر فى المؤنث لكونهن
اسفل فى الحكم والخلقة والوطى ونقصان العقل والميراث وغيرها فناسب
الكسرة فيهن لتدل على كونهن اسفل من المذكر لان الحم فى اللغة قريب المرأة من
جانب زوجها لا من جانبها كابيه وابنه وبنته واخيه واخته وغير ذلك
اوانا ثا قريبا وبعيدا فلا يضاف الحم الا اليها ولذا كسر الكاف لكونه كناية
عن المؤنث وهنوك والهن فى اللغة الشئ المنكر صفة الشئ اسم مفعول
من انكر الذى يستهجن مبنى للمفعول اى يستقبح اى يكون قبيحا او مكروها ذكره
نابيه وهو ثلثة اما فى الذات كالعورة من الرجل والمرأة واما فى الصفات
الذميمة اى المذمومة كالحسد والعداوة لغير الله والبلادة وغيرها واما
فى الافعال القبيحة كالقتل بغير حق والزنا وشرب الخمر وغيرها وهذه الاسماء
الا نعت منقوصات لكن لا مطلقا بل واوية لان اصل كل واحد اخو وابو و
حمو وهنو بدليل تثنيته على اخوان وابوان وحموان وهنوان وتصغيره

علي اخو

علي اخيو وابيو وحميو وهنيو لان التثنية والتصغير ترد الشئ الى اصله فيعلم
انه واوى واوياى فحذفت الواو على غير القياس لمجرد التخفيف فبقى بعد الحذف اخ
اب حم هن واذا اضيف كل واحد منها الى غير ياء المتكلم عاد المحذوف فصار
اعرابا وفوك وهو اجوف لكن لا مطلقا بل واوى لامه هاء اذ اصله فوه
بسكون الواو مثل حول بدليل افواه لان الجمع يرد الشئ الى اصله حذفت الهاء
نسيا كما حذفت الواو فى البوق وقلبت الواو ميما وجوبا فى حال الافراد سيأتي
تفصيله واذا اضيف الى غير الياء عاد المقلوب الى اصله ويقال فوك وذو
مال وكذا مثناه وجمعه وتأنيثه وهو لفيف مقرون وهو ما كان عينه
ولامه حرفى علة لكن هنا يكونان بالواوين يعنى فى عينه واو وفى لامه واو
اخرى مثل شو واذا اصله ذو وحذفت العين يعنى الواو الاولى لكراهة اجتماع
الواوين وقيل حذف اللام يعنى الواو الثانية وهذا هو الاصح لان اللام محل
التغيير ولاتباع اخواته فبقى ذو مثل يد ودم واذا اضيف لم يعد المحذوف
لوجوب الحذف ولانه لا يجوز اضافته الى غير اسم الجنس فاقتضى التخفيف
فيقال ذو مال فاسكن الواو تخفيفا فضم الذال فى الرفع لاجل الواو وبقى على
حاله فى حال النصب لاجل الالف وكسر فى حال الجر لاجل الياء وانما اضيف
ذو الى الاسم الظاهر مخالفا لاخواته دون الكاف يعنى كان له ان يضاف الى
الكاف لموافقة الاخوات كما وافقت فى ان يكون اعرابها بالحروف لانه اى
ذو لا يضاف الى شئ الا الى الاسماء الاجناس كالمال والعلم والضمير مطلقا
ليس باسم جنس حتى يضاف اليه لما سيأتى ان وضعه لان يكون وصلة لتوصيف
اسم الجنس لانهم لما ارادوا ان يجعلوا اسم الجنس صفة لشئ ولم يتيسر لهم ذلك
حيث لا يقال الجائى رجل مال وضعوا ذو واضافوه اليه فقالوا جاء فى رجل
ذو مال ولاجل هذه العلة ان ذو لا يضاف الا اليه فاعرابها اى هذه الاسماء
الستة فيه اشارة الى ان هذه الاسماء مبتدأ بحذف المضاف والى ان الحكم
ليس على خصوصيات هذه الاسماء بل على مطلقها يعنى يكون اعرابها بالحروف
سواء اضيفت الى الكاف والهاء والى الاسم الظاهر بالواو خبر رفعا اى حالة
الرفع والالف نصبا اى حالة النصب والياء جرا اى حالة الجر فاستوفى كل حرف
حقه ولكن لا يكون هذا الاعراب فيها مطلقا بل يكون فيها حال كونها مكبرة

اسم مفعول من باب تفعيل من التصغير اذ مصغراتها معربة بالحركات يعني
بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا لكونها ملحقة بالاسم الصحيح ان
لم يكن صحيحة بنفسها كدلو وظبي نحو جاءني اخيك بالضمة رفعا اصله
اخيوك قلبت الواو ياء لان الواو والياء اذا اجتمعتا في كلمة وكانت الاولى منهما
ساكنة تقلب الواو ياء للتخفيف ثم ادغمت الياء الاولى التي للتصغير في الياء
الثانية التي قلبت من الواو لاجتماع الحرفين من جنس واحد والسابق ساكن
ورايت اخيك بالفتحة نصبا واصله مثل ما مر ومررت باخيك بالكسرة
جرا وموحدة عطف على مكبرة اي يكون اعرابها كذلك حال كونها موحدة
اسم مفعول ايضا من باب التفعيل اذ المثنى منها والمجموع صحيحا او مكسرا
منها معرب باعراب التثنية يعني بالالف رفعا والياء المفتوح ما قبلها
نصبا وجرا فيكون الواو فيهما متروكا نحو جاءني اخواك ورايت اخويك
ومررت باخويك وباعراب الجمع ان كان مصححا يكون اعرابه بالواو رفعا
نحو جاءني ابون والياء المكسور ما قبلها نصبا وجرا ويكون الالف متروكا
نحو رايت ابين ومررت بابين وان كان المكسر يكون اعرابه بالحركات
بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا نحو جاءني اخوة ورايت
اخوة ومررت باخوة وانما لم يصرح المص بهذين القيدين مع انهما قيدان
لازمان اكتفاء بالامثلة لان الامثلة ومررت مكبرة وموحدة ولكون
استعمالها مصغرا وتثنية وجمعا اقل والاقل لا حكم له ولان تثنيتها وجمعها
مصححا ومكسرا يعلم من اعراب المثنى والجمع المصحح والمكسر فلا حاجة الى ذكره
ههنا ومضافة عطف على قوله مكبرة وموحدة لا [illegible] اي لان هذه الاسماء اذا كانت
مكبرة وموحدة ولم تكن مضافة اصلا يعني لا الى الياء ولا الى غيرها بل كانت مقطوعة
عنها غير ذو فانها لا تقطع عنها فاعرابها بالحركات يعني بالضمة رفعا والفتحة
نصبا والكسرة جرا لكونها مفردة منصرفة نحو جاءني اخ ورايت اخا ومررت
باخ فينبغي ان تكون مضافة لتكون مضافة ليكون اعرابها بالحروف ولكن
يكون مضافة الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافا الى ياء المتكلم فحالها عند
الاضافة الى الياء كحال سائر الاسماء المضافة اليها الا الياء يعني اذا اضيف هذه
الاسماء غير ذو الى ياء المتكلم تكون معربة بالحركة تقديرا عند المص لانها حينئذ

تكون

تكون من باب غلامي وتكون مبنية بناء عارضا عند بعض فيكون ح اعرابها محلا
ولم يكتف في هذا الشرط اي في الاضافة الى غير الياء المتكلم بالمثال كما اكتفى في
القيدين الاولين بل اعتبر في كونهما مكبرة وموحدة لئلا يتوهم اشتراط اضافتها
اي اضافة الاسماء الستة غير ذو بكونها اي الاضافة الى الكاف متعلق بالاضافة
يعني اذا اكتفى في هذا الشرط ايضا بالمثال يتوهم ان يكون اعراب هذه الاسماء
بالحروف مشروط باضافتها الى الكاف يعني اذا اضيفت الى الكاف يكون بالحروف والا
فلا كما كانت مكبرة وموحدة وليس كذلك بل يكون اعرابها بالحروف اذا اضيف الى غير
الياء سواء كان ذلك الغير ضميرا او ظاهرا نحو اخوك واخوه واخو زيد واخو رجل
وانما جعل اعراب هذه الاسماء اي الاسماء الستة بالحروف متعلق بجعل ليكون
توطئة لجعل اعراب المثنى والجمع على حدة بالحروف لانهم اي النحاة او العرب لما
جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف احترزا به عن جمع المؤنث السالم
وعن جمع المذكر المكسر لان اعرابهما لا يكون بالحروف بل لا يكون الا بالحركة ناقصا
اوتاما ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضا اي كالمثنى والجمع الذي على حدة
كذلك اي بالحروف لئلا يكون بينهما اي بين المثنى والجمع المذكور اي لئلا يقع بسبب
كون اعرابهما بالحروف بينهما وبين الاحاد جمع كفرس وافراس وحشة ومنافرة تامة
يعني اذا جعل اعراب جميع الاحاد بالحركة بحيث لم يجعل اعراب فرد منها بالحروف
ناقصا وتاما والحال انه جعل جميع اعراب المثنى والجمع على حدة بالحروف يكون بين
الاصل الذي هو الاحاد وبين الفرع الذي هو المثنى والجمع لان المثنى فرع الواحد بمرتبة
والجمع فرعها ايضا بمرتبتين اجنبية ونفرة تامة يعني يكون احدهما اجنبيا
للاخر وذا غير جائز فلزم ان يجعل اعراب بعض الاحاد بالحروف ليكون توطئة لهما
وليقع في ذهن الطالب الالفة للاعراب بالحروف فيهما وانما اختار والاسماء ستة
مع ان المقصود يحصل باقل منها او اكثر لان اعراب كل واحد من المثنى والمجموع على
حدة ثلثة الرفع والنصب والجر وان استوى الاخيران في الحرف اعتبار المحل وهو
ثلثة وكذا اعراب الجمع الذي على حدة ثلثة باعتبار المحل وان كان فلذلك الاستغراء
يوجد فيها ايضا فجعلوا اي فوضعوا في مقابلة كل اعراب اسما فصار الاسماء بهذا
الاعتبار ستة وقال المحشي لا يخفى ان هذا الوجه في غاية الضعف فالاولى ان يبينه
ان يقال المعرب بالحروف في الفرع والملحق به ستة المثنى وكلا واثنان والجمع و

واولو وعشرون فجعلوا فى مقابلة كل فرع اصلا انتهى بل الاقرب ما ذكره
الشارح لان القياس للاحال اولى من القياس الى الفرع والملحق به وانما
اختاروا هذه الاسماء الستة لان يكون فى مقابلة كل اعراب اسم ولم
يختاروا غيرها للمشابهتها المثنى على ما سيذكر من ان الاسماء الستة بالمثنى
دون غيرها فى كون معانيها اى معنى كل واحد منها منبئة اى مستلزمة
عن تعدد يعنى يستلزم كل واحد منها ذاتا آخر كالاخ للاخ والاب
للابن والحم للزوج وكذا غيرها من ان ذو يستلزم اسم الجنس
والهن الشئ المنكر المستحيى ذكره والفم يستلزم الشفتين ولوجود
حرف هذه العلة مع العلة الاولى تقتضية لاختيار هذه الاسماء
للاعراب بالحروف من بين الاحاد ولا وجه لقول من قال وهذا لا يستقيم
لان الابن والولد والوالد والام والقريب الى ذلك منبئة عن
التعدد لانا وان كانت كذلك لكن ليس فى اواخرها حرف صالح لان
يقوم مقام الحركات صالح للاعراب فى اواخرها وذلك الحرف فى الاربعة
الاول لام الكلمة التى حذفت حال الافراد وكذا فى ذو فى الاصح واما فى فم
فعين الفعل لان اللام حذفت منه نسيا الا او عند الوصل عن الحروف
وعند المصير بدل من العين واللام لان الاعراب لا يكون من اصل الكلمة حين
الاعراب اى وقت وجود الاعراب فيها بالفعل يوجد ذلك الحرف سماعا لا
قياسا دون حال غير الاعراب لكن بشرط الاضافة الى غير الياء فتشابه
ذلك الحرف الاعراب فى الطريان والتغير فتقوى المشابهة لكونها من
جهتين بخلاف سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز بالجر لانه مضاف
اليه لقوله المحذوفة جمع عجز وهو آخر الشئ اى المحذوفة الاواخر كيد ودم
فان اصلهما يدى بالياء ودمو بالواو وحذف اللام نسيا فبقى يد ودم
لانه لم يسم مبنى للمفعول فيها اى فى الاسماء المحذوفة الاواخر غير
الاسماء الستة من العرب اعادة بالوضع الحروف المحذوفة من الاواخر
عند الاعراب سواء كانت مضافة الى ياء المتكلم او الى غيرها او مقطوعة
عن الاضافة حيث يكون اعرابها بالحركة فى كل الاحوال والثانى من
الاقسام الثلثة التى كان اعرابها بالحروف ما رفعه بالالف ونصبه و

وجره بياء ويترك فيه الواو فكان اعرابه بالحروف ناقصا فاستوى فيه نصبه
وجره فى حروف المثنى وما يلحق من لحق به وهو اثنان احدهما كلا وكذا كلتا
وهو مؤنث كلا واختلف فى الف كلا انه فى الاصل واو كعصو فقلبت الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها او ياء كرحى فقلبت كذلك والاكثرون على الاول لكونها
مكتوبة بالالف لان الالف اذا قلبت عن الواو تكتب الفا كعصا واذا قلبت
عن الياء تكتب ياء كالرحى للفرق بين الاثنين ولم يذكره بعضهم يذكر كلتا
مع انه ملحق به ايضا لكونه فرع كلا وحكمه حكمه فيكون من قبيل الاكتفاء بذكر
الاصل عن ذكر الفرع لاشتراكهما فى الحكم التاء فى كلتا بدل عن الالف فى
كلا والالف للتأنيث كالف حبلى لان علامة التأنيث يجب ان يكون فى الآخر
مضافا اى حال كون كلا وكلتا اى كل واحد منهما مضافا الى مضمر لا الى مظهر
سواء كان المضمر غائبا او مخاطبا او متكلما مثل كلاهما وكلاكما وكلانا بشرط ان
يكون الضمير مثنى او فى معناه كالاخير لان الاغلب فيه ان يكون تأكيد المثنى نحو
جئنا كلانا وجئتما كلاكما وجاءنى الزيدان كلاهما ويستعمل ايضا بلا تأكيد نحو
كلاكما جئتما وكلانا جئنا وانما قيد بذلك اى بقوله مضافا ولم يطلقه لان كلا
باعتبار لفظه مفرد لانه ليس فى آخره علامة التثنية من الالف والياء و
لا علامة الجمع ايضا وهو ظاهر فيكون لفظه مفردا وباعتبار معناه مثنى لان
معناه تكرار الواحد يعنى اثنان فلفظه يقتضى الاعراب بالحركات لانه اسم
مفرد منصرف كما سبق ان ما كان كذلك يكون اعرابه بالحركة لكن فى آخره الف
مقدرة مثل عصا لا يظهر الاعراب فيه لفظا فيكون تقديرا بالحركة لان الالف
لا تقبل الحركة ومعناه يقتضى الاعراب بالحروف لما سبق ايضا ان معناه معنى
التثنية فيكون اعرابه مثل اعرابها ليدل على المعنى لان الاعراب علامة دالة على المعنى
فروعى فيه اى فلزم ان يراعى فى كلا كلا الاعتبارين اى اعتبار اللفظ واعتبار
المعنى باعطاء ذى حق حقه لئلا يلغو احدهما فاذا اضيف كلا وكلتا الى المظهر
اى الاسم المظهر الظاهر الذى هو الاصل لعدم احتياجه الى المكنى عنه كالضمير لانه
يحتاج الى المكنى عنه ولان الاسم الظاهر دال على المعنى بنفسه والضمير دال
عليه بما كنى عنه لا بنفسه لكن يجب ان يكون هذا المظهر مثنى ومعرفة
روعى جانب لفظه اى لفظ كلا الذى هو الاصل لكونه مفردا وهو اصل والاعراب

اى كلا وكلتا بالحركات التى هى الاصل فى الاعراب لكونها احضر واخف ليكون
الاصل مع الاصل لكن اى الا انه يكون حركات الاعرابية تقديرية حيث لا يمكن ان
تجعل لفظية لان اخره الف لا تقبل الحركة ومع هذا تسقط سواء اضيف او لا
اما الثانى فظاهر واما الاول فلانه لا يضاف الا الى المعرفة باللام المثنى فتسقط
بالتقاء الساكنين فامتنع ظهور الاعراب فى اللفظ فيكون اعرابه بالحركة تقديرا
فى الاحوال الثلث مثل جاء فى كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين ومررت بكلا
الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذى هو الفرع لما سبق روعى جانب معناه الذى
هو الفرع كما سبق ايضا واعرب بالحروف التى هى الفرع لتنزلهما من الحركات وكونها
اثقل منها ليكون الفرع مع الفرع نحو جاء فى كلاهما الضمير الى المؤكد ان كان
كلاهما تاكيد نحو جاء فى الزيدان كلاهما واما الى المبتدا ان كان التاكيد فى
الاسناد مثل الزيدان جاء فى كلاهما ورأيت الزيدين كليهما ومررت
بالزيدين كليهما فلذلك اى لكون كلا عند الاضافة الى المضمر معربا بالحروف
وعند الاضافة الى المظهر معربا بالحركات وكون اضافة كلا الى المضمر شرطا
لان يكون اعرابها بالحروف قيد كون اعرابه بالحروف بكونه متعلق بقوله قيد مضافا
الى مضمر احترازا عن اضافته الى مظهر لانه يكون اعرابه بالحركة لما سبق وثانيهما
اثنان وكذا اى كاثنان اثنتان ملحق بالمثنى اثنتان بالهمزة فى اوله وثنتان بدونها
لكونهما مؤنث اثنان كما ان كلتا مؤنث كلا فان هذه الالفاظ اى اثنين و
اثنتين وثنتين وان كانت فى الاصل مفردة اذ لم يثبت للمفرد اثن واثنت وثنت
ثم ثنى بزيادة الالف والياء والنون كما هو حال التثنية بل الالف والنون او الياء
والنون من اصل الكلمة مثل ذان وذين واللذان واللذين لكن صورتها صورة التثنية
مثل ابنان وابنتان وابنين وابنتين وبنتين ومعناها معنى التثنية
لانه تكرار الواحد لان معنى التثنية تكرار الواحد فالحقتها اى بالتثنية
فاخذ حكمها فى الاعراب لان مشابهتها التثنية فى الصورة والمعنى يستلزم
ان يكون اعرابها مثل اعرابها بالالف رفعا اى حالة الرفع والياء الساكن المفتوح
ما قبلها صفة جرت على غير من هى له مثل قولك هند جائل وشاحها وانما قيد
به احترازا عن الياء المكسور ما قبلها فانها علامة فى الجمع على التثنية نصبا
وجرا اى فى حالة النصب وحالة الجر لانها فى الثانى اصالة وفى الاول تبعا وحملا

لما سيجئ وجهه والثالث من الاقسام الثلثة التى اعرابها بالحروف ما ذكره بقوله ونصبه
وجره بياء وهو جمع المذكر لا المؤنث لانه قد علم حاله السالم صفة الجمع لا المكسر فانه
ايضا قد علم حاله والمراد به ههنا ما سمى به اصطلاحا سواء وجد شرط الجمع او لا بل
جمع هذا الجمع من غير وجود شرط وشرط على ما سيأتى ان كان اسما فمذكر
علم يعقل وان كان صفة فمذكر يعقل وان لا يكون افعل فعلاء ولا فعلان
فعلى ولا يستوى فيه المذكر والمؤنث ولا يكون فيها التاء للمبالغة وهو اى ما
سمى به اصطلاحا الجمع بالواو والنون او بالياء والنون سواء كان مفرده مؤنثا
او مذكرا سالما او مغيرا فيدخل فيه اى فى الجمع نحو سنين جمع سنة مغيرا اوله وارضين
جمع ارض مما لم يكن ملحقا منكرا لكن اى الا انه جمع بالواو والنون او بالياء والنون و
قال الهندى وما هو على صيغته فيكون من باب حذف المعطوف والمراد صيغة جمع المذكر
فلا يرد نحو سنين فى سنة وبثين فى بثة وقلين فى قلة انتهى وما الحق مبنى
للمفعول به نائبه وهو وهو اى ما الحق به اثنان احدهما اولو بضم الهمزة وكتب
الواو بعدها ليكون دليلا على ضمها ولئلا يلتبس بالى الجارة فى النصب والجر وذوا لانه
جمعا عن لفظه بل عن غير لفظه سماعا الا ان جمعه عن لفظه قياسا ذوون مثل
رضون وثانيهما عشرون واخواتها جمع اخت المراد بالاخت ههنا المثل والنظير
ولذا قال الشارح اى نظائرها اى نظائر عشرون فاستعمال الاخت فى المثل والنظير
استعمال العرفى لا اصطلاحى نحوى التسبيع صفة النظائر وهو اى النظائر فالتذكير
باعتبار الخبر وهو ثلثون وفى بعض النسخ وهى بالتانيث منتهيا الى التسعين فيه
حل الغاية فى اللفظ كالمرافق لان صدر الكلام بينا وهى هذه عقود ثمانية
عشرون وثلثون واربعون وخمسون وستون وسبعون وثمانون وتسعون
وفى الرضى انما افرد اولو وعشرون واخواتها بالذكر لان جمع المذكر السالم كل اسم
ثبت مفرده ثم الحق به واو ونون دلالة على فوق الاثنين وليس اولو وعشرون
كذلك لان اولو موضوع جمع السلامة وليس له مفرد دائم ثابتا ولحق المفرد الى
هنا كلامه فان قيل لم يوجد فى كلام العرب اسم آخره واو بعد ضمة واولو كذلك قيل
الواو فى اولو فى معرض التغير لانها تتغير والمتغير لا اعتبار له وقدم اولو على
عشرون لانها ادخل فى الجمع منه لان لها مفرد وان لم يكن من لفظها وليس
عشرون جمع عشر ولا ثلثون اى جمع ثلثة والا اى لو كان عشرون

جمع عشرة لصح اطلاق عشرين على ثلثين ولم يصح اطلاقه على عشرين مع ان
الاستعمال على العكس لانه اى ثلثين ثلثة مقادير العشرة لان اقل مراتب الجمع
ثلثة مقادير الواحد ولصح ايضا اطلاق ثلثين على التسعة ولم يصح اطلاقه على ثلث
مراتب العشرة لانه اى التسعة ثلثة مقادير الثلثة واقل ما يطلق عليه
الجمع ثلثة مقادير الواحد وليس الامر كذلك بل انما يطلق كل واحد من هذه
العقود على مرتبة معينة من الاعداد من غير ان يكون ذلك المدلول عليه ثلثة
مقادير الواحد وعلى هذا القياس اى على قياس عشرين وثلثين فى عدم ان
يكون تعريف الجمع موجودا فيه البواقى اى العقود الباقية وهى اربعون الى
تسعين فان اربعون ليس جمع اربعة ولا تسعون جمع تسعة والا لصح اطلاق
اربعون على اثنى عشر لانه ثلثة مقادير الاربعة واطلاق تسعون على سبعة
وعشرين وليس الاستعمال كذلك وايضا اى كما ان عشرون لا يكون جمع عشرة
ولا ثلثون جمع ثلثة للعلة المذكورة كذلك هذه الالفاظ اى العقود الثمانية
من الاعداد تدل اى كل واحد منها على معناه معينة يعنى على معنى معين بلا
زيادة ولا نقصان ولا تعين فى الجموع اى ليس فى الجمع الدلالة على معنى معين سواء
كان سالما او مكسرا مذكرا او مؤنثا واقل ما يدل عليه الجمع ثلثة وهو ليس
بمعين فعلم من هذا ان هذه العقود ليست جموعا بل لكون صورتها صورة
الجمع ومعناها معنى الجمع الحقت به واعربت باعرابه كما الحقت اثنان بالتثنية
واعرب باعرابها بالواو والجار والمجرور خبر لقوله جمع المذكر السالم رفعا اى فى حالة
الرفع والياء نصبا وجرا اى فى حالتى النصب والجر وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته
اعنى كلا وكلتا واثنان واثنتان وثنتان وجعل ايضا اعراب الجمع المذكر السالم
مع ملحقاته وهى اولو وعشرون واخواتها بالحروف اى انما جعل اعراب كل واحد منهما
بالحروف لانهما فرعا للواحد اى لان التثنية فرع الواحد بمنزلة ومحتاج اليه
والجمع ايضا فرعه بمنزلتين ومحتاج اليه والمحتاج يكون فرع ما يحتاج هو اليه
قوله فرعا الواحد اصله فرعان سقط النون بالاضافة الى الواحد ولكان الاولى فى
اخرهما حرفا يصلح للاعراب حتى الاعراب كالاسماء الستة وهو اى ذلك الحرف
علامة التثنية الالف والياء وعلامة الجمع الواو والياء فناسبا ان يجعل ذلك
الحروف اى الحروف الصالح لان يكون اعرابا لهما اعرابهما اى اعراب

التثنية

التثنية والجمع فرعا الاعراب اى لاعراب الواحد كما انهما فرعاه لذاته كما ان كل واحد منهما
فرع للواحد ينبغى ان يكون اعرابهما فرعا الاعراب ليكمل الفرعية ويتم المناسبة لان الاعراب
بالحروف فرع للاعراب بالحركات فى الحقيقة لان الحركات ماخوذة من الحروف وهو ظاهر وانما جعل
اعرابهما بالحروف للمناسبة المذكورة وقد كان حروف الاعراب ثلثة لا غير لانه لما كانت
الحركات ثلثة الضمة والفتحة والكسرة والحروف متولدة منها بالتركيب صارت حروف
الاعراب ثلثة لانه تولد من الضمتين واو ومن الفتحتين الف ومن الكسرتين ياء وهذا
هو الاصح المختار وايضا الواو تدل على الضمة والالف على الفتحة والياء على الكسرة
فى الاسماء الستة واعرابهما اى اعراب المثنى والجمع ستة لان لكل واحد رفعا ونصبا
وجرا والجملة حال بالواو والضمير معا ويجوزان تعطف ويكون من قبيل العطف على معمولى
عامل واحد بعاطف واحد ثلثة اما الرفع او النصب بدل من ستة بدل البعض
واما مبتداء بتقدير ثلثة منها كائن للمثنى وهل الاصوب الرفع والنصب والجر
وثلثة منها كائن للجمع رفعا ونصبا وجرا فانتقض الحروف عن الحال فلو جعل
اعراب كل واحد منهما بتلك الحروف الثلثة يعنى لو جعل رفع للمثنى والجمع معا بالواو
وجعل نصبهما ايضا بالالف وجرهما بالياء لوقع الالتباس اى التباس احدهما بالاخر
لانه اذا قيل جاء فى الزيدون مثلا لا يعلم ان الجائى اثنان او جماعة وذا غير جائز
ولو خص المثنى بها يعنى لو اعطيت هذه الحروف للمثنى لكونه اسبق من الجمع والاسبق
لا ياخذ الا ما هو الاقوى على وجه التمام فان جعل رفعه بالواو ونصبه بالالف وجره
بالياء بقى الجموع بلا اعراب لانه لم يوجد حرفا بالاخر ولو خص الجموع بها يعنى
لو اعطيت هذه الحروف الجمع لكونه اشرف منها لاختصاصه بكون العقلاء والاشرف
انما ياخذ ما هو الاقوى والاتم فاذا جعل اعرابه بالواو رفعا وبالالف نصبا
وبالياء جرا بقى المثنى بلا اعراب لان الجمع قد اخذ حروف اعرابهما كلها ولم يبق للمثنى
حرفا وكل واحد منهما غير جائز فلزم التوزيع والتقسيم ليقع كل ما وقع فى
قسمته توزعت الحروف الثلثة لئلا يلزم الالتباس والخصوص عليهما اى على
المثنى والجمع بان جعلوا الالف منها علامة الرفع فى المثنى يعنى اعطوا الالف ذلك
المحل لكون الالف اخف لانها ساكنة دائما ومركبة من الفتحتين وثقل المثنى لعمومه
ولانه اى الالف الضمير المرفوع للتثنية فى نحو يضربان وضربا قدم المضارع
لكونه فصدد الاعراب فقيس الاسم عليه فجعل الالف علامة الرفع فى تثنية

فذهب المحل الواحد بالحرف الواحد وجعلوا الواو علامة الرفع في المجموع لان الواو
حرف ثقيل لتولده من الضمتين والجمع خفيف لاختصاصه بذكور العقلاء ولانه اي
الواو الضمير المرفوع للمجموع في الفعل نحو يضربون وضربوا فجعل الاسم عليه
وجعل الواو علامة الرفع في جمعه فاخذها المحل الحرف الواحد فبقي حرف واحد
مع المحال الاربعة وهي نصبهما وجرهما والحرف الباقي الياء وجعلوا اعرابهما
اي المثنى والجمع بالياء حال الجر على الاصل لان الياء اخت الكسرة التي هي الجر ولان
الياء متولد من الكسرة فكان الجر اصلا للياء فوقع الالتباس وفرقوا بينهما
لدفعه بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية ولما
سبق ان التثنية اكثر في الاستعمال والجمع اقل فيه ولم يعكس القضية للتعادل
بينهما وحملوا النصب على الجر اي جعلوا نصب كل واحد منهما على جرهما وجعلوا
اعراب نصبهما كاعراب جرهما لا على الرفع يعني لم يحملوا نصبهما على رفعهما و
يجعلوا لحالة النصب في المثنى بالالف وفي الجمع بالواو مع ان الحمل عليه اولى
لكونه عمدة في الكلام ومقصود للمناسبة النصب الجر لمناسبته مصدر جاء
لفاعل وناصب لمفعوله لو نوع اي في وقوع كل منهما اي من النصب والجر اي ما
فيه احدهما فضلة في الكلام ولان النسبة في الحمل ولمشاكلة كل واحد
منهما في الكتابة والكناية نحو رأيتك ومررت بك ولما فرغ المص
من تقسيم الاعراب الى الحركة التي هي الاصل فيه لما سبق والحرف الذي
هو الفرع فيه كما مر ايضا اما تضمنا بقوله الاعراب ما اختلف اخره به و
واراد بلفظ ما الحركة او الحرف وصريحا بقوله بالضمة رفعا والفتحة نصبا
والكسرة جرا والواو والياء والالف وفرغ ايضا من بيان مواضعهما اي مواضع
الاعراب بالحركة ومواضع الاعراب بالحروف المختلفة لما علم ان الاعراب بالحركة
ثلثة انواع ما استوفى فيه الحركات الثلث وما ترك فيه النصب وما ترك فيه
الجر وايضا ان انواع الاعراب بالحروف ثلثة ما وجد فيه الحروف الثلثة وما ترك فيه
الالف وما ترك فيه الواو شرع جواب لما في بيان مواضع الاعراب اللفظي والتقديري
الذين هما صفتان اشير الى تقسيمه اي تقسيم الاعراب اليهما اي الى اللفظي
والتقديري فيما سبق في بيان حكم المعرب حيث قال وحكمه اي يختلف اخره
باختلاف العوامل لفظا او تقديرا ولما كان التقديري اشار به الى وجه تقديم

التقديري

التقديري مع ان اللفظي لكونه الاصل احق بالتقدم ويكون ايضا النشر موافقا
للالف لا لان اعراب التقديري لكونه اقل والاقل يكون كالجزء وهو يقدم على الكل اشار
ابتداء بين الاعراب التقديري اولا اي قبل ان يبين الاعراب اللفظي ثم اي بعد بيانه
التقديري بين ان اللفظي ما عداه فقال التقديري معرفا باللام العهد الخارجي اي
تقديره الاعراب واللام بدل عن الاضافة في الاشارة الى المعهود او عوض عن
المضاف اليه فالاول لمذهب البصرية والثاني مذهب الكوفية والاعتماد انما هو
على الاول فيما اي في الاسم المعرب فيه اشارة الى ترجيح جعل ما موصولة على كونها
موصوفة بالمتبادر وليكون اشارة الى المعرب لكون البحث فيه الذي تعذر الاعراب
بقرينة المقام فيه قدره لان الصلة لا بد لها من عائد واختيار حذف العائد اولى
من تقدير مضاف اي تعذر اعرابه بحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فا
ستتر في الفعل لان حذف الفضلة ايسر واهون من حذف العمدة اي
امتنع ظهوره في لفظه لان التعذر يلزمه امتناع الظهور اي في الاسم المعرب
الذي امتنع ظهور الاعراب في لفظه وذلك اي تقدير الاعراب لاجل امتناع ظهوره
في لفظ الاسم المعرب وانه اذا لم يكن الحرف الذي هو محل الاعراب وهو الحرف الاخر
قابلا للحركة الاعرابية بل الحركة مطلقا وذلك على قسمين الاول ان يكون اعرابه بعصا
كما في الاسم المعرب بالحركة الذي الموصول مع صلته صفة بعد صفة للاسم في اخره
الف فاعل الظرف لاعتماده على الموصول مقصورة صفة الالف سواء كانت
الالف للتانيث مثل حبلى وبشرى او منقلبة عن واو وياء مثل عصا ورحى و
شبيهة مثل حبرى وسواء كانت الالف موجودة في اللفظ كالف التانيث
والالف المقلوبة كالعصا والرحى المعرف بلام التعريف او محذوفة بالتقاء
الساكنين كعصا ورحى وفتى بالتنوين في الكل فان الالف المقصورة
قيد بها احترازا اذا كانت ممدودة يكون اعرابها بالحركات لفظا اصلية
كانت كقراء او مبدلة كحمراء ورداء وكساء في الصورتين اي في صورة
كون الالف محذوفة فيها كعصا ومذكورة كالعصا غير قابلة للحركة مطلقا
فتحة كانت او ضمة او كسرة اعرابية كانت او بنائية لان الالف لو حاولت
تحريكها لخرجت عن جوهرها وانقلبت حرفا اخر يعني همزة فلا يمكن تحريكها مع بقائها
الفا واذا لم يقبل الحركة فلا تقبل الاعراب لفظا فيكون اعرابه تقديرا لان الاصل اذا

تعذر بعلى بالفرع والثانى باب غلامى مفردا كان او جمعا بعينه كان اعرابه
بالحركات لفظا ثم اضيف الى الياء ولذلك قال الشارح كما فى الاسم المعرب بالحركة
لفظا وهو الاسم الصحيح او الملحق به سيجئ المضاف الى ياء المتكلم غلامى
ودارى ودلوى وظبيى احترز عن باب عصا لانه ليس فى كونه معربا بخلاف
واحد واما باب غلامى فخلاف ولذا قال الرضى اعلم ان باب غلامى مبنى لاضافته
الى المبنى بخلاف المص لانه عده من قسم المعرب المقدر اعرابه وهو الحق بدليل
اعرابه فى نحو غلامى وغلامك ومن اين لهم ان الاضافة الى المبنى مطلقا بسبب
البناء الى هنا كلامه فانه اى الشان لما اشتغل ما اى حرف كان قبل ياء المتكلم
كالميم مثلا بالكسرة حين اضيف الاسم المعرب الى الياء للمناسبة اى لمناسب
حركته الياء بان تكون كسرة قبل دخول العامل على ذلك المضاف فاذا ارادوا
اعرابه بمقتضى العامل وجدوا المحل الاعراب مشتغلا بحركة لازمة وهى الكسرة
والعامل انما يعمل اذا وجد المحل فارغا غير مشتغل بحركة ويكون الاسم صالحا
للاعراب امتنع ان يدخل عليه اى على ما قبل الياء المشتغل بالكسرة اللازمة
لاجلها حركة اخرى والحال انه لا بد منها بعد دخوله اى بعد دخول العامل موافقة
بالرفع صفة لقوله حركة او بالنصب حال منها لانها نكرة مخصوصة لها
اى الكسرة فى حال كون العامل جارا او مخالفة عطف على موافقة فى حال كونه
رافعا وناصبا لانه فى الاول يلزم اجتماع الكسرتين كسرة العامل وكسرة
البناء لان الكسرة قبل دخول العامل بنائية وفى الثانى يلزم اجتماع
الضمة مع الكسرة او الفتحة معها والكل محال وهو ظاهر ولا يمكن ان يجعل
هذه الحركة اعرابا لانها مقتضى الياء وهو مقدم على العامل فلا يمكن ان تكون
اثرا للعامل والا لزم ان يكون العامل تحصيل الحاصل كذا قاله العصام اقول
هذه العلة مخصوصة بحالة الجر فقط فما ذهب اليه بعض تلاميذ للتحمير كانه
لا يعتد بقوله ولذا لم يصح باسم من ان بيان لما اعرابه مثل هذا الاسم اى الاسم
المعرب بالحركة لفظا اذا اضيف الى الياء فى حالة الجر لفظى خبر ان على مرضى
خبر المبتدا عند المص لان الكسرة التى فيما قبله الياء قبل العامل بنائية
لاجل الياء وبعده يجب ان يكون اعرابية وبينهما منافاة لان البنائية لا تكون اعرابية
وبالعكس ولان تلك الكسرة حصلت قبل دخول العامل فلا يجوز ان تكون اثرا له

لانه يكون تحصيل الحاصل ولذا قال مطلقا اى فى الاحوال الثلث لا فى الحالين فقط الرفع
والنصب يعنى كون الاعراب تقديريا فى هذين النوعين اى فى باب عصا وباب غلامى
من الاسم المعرب انما هو اى ليس الاعراب التقديرى الا فى جميع الاحوال يعنى فى حال الرفع
والنصب والجر غير مختص خبر بعد خبر او حال من الضمير لكنه يكون ببعضها اى ببعض
الاحوال بان كان باب غلامى فى حال الرفع والنصب تقديريا لا فى حال الجر قوله مطلقا
هذا التقسيم وان كان مخصوصا بالثانى الا ان الشارح عمم الاطلاق اليهما للمناسبة
الاشتراك فى كون اعرابهما تقديريا للتعذر لانه لا خلاف لاحد فى كون الاعراب تقديريا
فى باب عصا فى جميع الاحوال لان اخره الف لا تقبل الحركة بخلاف باب غلامى فان فيه
حركة ظاهرة او استثقل مبنى للفاعل عطف على تعذر اى تقدير الاعراب فيما تعذر او
تقدير الاعراب فيما فى الاسم المعرب ولم يقيد بالحركة لان تقدير الاعراب للاستثقال يجرى
فى الاعراب بالحروف ايضا بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة
ولم يقيده ايضا بالمعرب لانفهامه لان البحث فى كون الاسم معربا او اكتفاء بما ذكر فى قسيمه
استثقل ظهور الاعراب فى لفظه اى لفظ الاسم المعرب وذلك اى تقدير الاعراب للاستثقال
واقع اذا كان محل الاعراب وهو الحرف الاخير حقيقة او حكما قابلا للحركة الاعرابية لكونه
اقوى من الالف بخلاف تقدير الاعراب للتعذر لان محل الاعراب ثمه ليس بقابل بالحركة
فضلا عن قبول الحركة الاعرابية لكونه الفا لفظا او تقديرا ولكن اى الا انه يكون ظهور
اى ظهور الاعراب فى اللفظ اى لفظ الاسم المعرب ثقيلا على اللسان للزوم الخروج من الكسرة
الى الضمة فى حال الرفع فى نحو جاءنى قاضى واجتماع الكسرتين فى حال الجر فى نحو مررت
بقاضى لكون ما قبل اللام مكسورا وهذا القسم ايضا شيئان احدهما الاسم المنقوص
بالواو والياء المكسور ما قبلها يعنى ما استثقل فيه الرفع والجر وهى كما فى الاسم المعرب
الذى فى اخره ياء حقيقة مثل رام او منقلبة عن واو مثل غاز مكسور ما اى الحرف الذى
قبلها سواء كانت تلك الياء محذوفة بالتقاء الساكنين وسواء ذلك الاسم مفردا
كقاض او جمعا مكسرا مثل جوار ودواع او غير محذوفة كما اذا كان الاسم معرفا باللام كالقاضى
والجوارى والدواعى رفعا وجرا اى فى حال الرفع نحو جاءنى قاض والقاضى والجر نحو مررت
بقاض وبالقاضى لا اى لا يكون الاعراب فيه تقديرا فى حالة النصب نحو رايت قاضيا
والقاضى بالنصب ونحو قوله تعالى اجيبوا داعى الله لا لاستثقال الضمة والكسرة
على الياء وذلك لخصوص لضعف الياء وثقل الحركتين عليها مع تحرك ما قبلها بحركة

ثقيلة اما ثقل الضمة عليها فلعدم الجنسية بينهما وبينه لانها اقوى
الحركات واما ثقل الكسرة وان كان بينهما مجانسة فلاجتماع الكسرات لتولد
الياء من الكسرتين وكسرتها وكسرة ما قبلها لان الشيء اذا كثر يثقل ولذا اسكنوا
عين جعفر لئلا يتوالى اربع حركات دون الفتحة يعني ان الفتحة لكونها خفيفة
وجزء الالف لا يكون ثقيلة على الياء ولا على اللسان فيكون الاعراب في حال النصب
في ذلك الاسم لفظيا لا تقديريا والثاني كل جمع مذكر سالم اسما كان او صفة مضافا
الى الياء فرفعه وحده مقدر لا نصبه ولا جره نحو مسلمي عطف على قوله كقاضي باعادة
الجار لكن لا بعينه بل بجنسه وانما اعاده ليدخل فيما كان اعرابه تقديريا بالحرف
في الاحوال الثلث او في حال الرفع فقط كما في التثنية اذا اضيفت الى ما اوله ساكن
مثل هذان ثوبا ابنك وكذا الاسماء الستة على ما سياتي وقال المحشي يعني غرض
المص من تكثير الامثلة في هذا القسم بيان انه قد يكون في الاعراب بالحروف كالاستيفاء
الاقسام للمستثقل لم يذكرها انتهى يعني تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في
الاعراب بالحركة رفعا وجرا لا نصبا لما مر وقد يكون في الاعراب بالحروف مطلقا كما في
الاسماء الستة اذا اضيفت الى اسم اوله ساكن يكون اعرابها بالحروف تقديرا في الاحوال
الثلث ورفعا فقط وذلك في الجمع المذكر السالم اذا اضيف الى ياء المتكلم نحو مسلمي او
التثنية قد سبق بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه اي تقدير الاعراب للتعذر مختص
بالاعراب بالحركة ولا يوجد في الاعراب بالحروف اصلا لان الحروف لا يكون الا ساكنة و
تقدير الاعراب للتعذر انما يكون اذا لم يقبل محل الاعراب الحركة لكونه الفا سواء كانت من
نفس الكلمة او لا او ما قبل ياء المتكلم فتنافيا رفعا نصبا على الظرفية واليه اشار الشارح
بقوله يعني تقدير الاعراب للاستثقال نحو مسلمي يعني في الجمع المذكر السالم اذا اضيف
الى ياء المتكلم انما هو اي لا يكون فيها الا في حالة الرفع فقط دون حال النصب والجر لما
سيلحق ان الاعراب فيهما لفظي سواء اضيف الى الياء او لا لوجود حرف الاعراب وهو الياء
لفظا فالحاصل تقدير الاعراب فيه في الرفع لتغير الحرف فيه دون غيرها نحو جاءني مسلمي
فان اصله مسلموي بسقوط النون اي نون الجمع اذا اصله مسلمون لان الجمع المذكر
السالم بالواو والنون في الرفع بالاضافة فاجتمع الواو التي هي علامة الرفع والياء
التي هي حرف الاضافة والحرف السابق وهو الواو ساكن مستعد للادغام فانقلبت
الواو ياء طلبا للتخفيف لان الياء اخف من الواو وادغم الياء في الياء اجماع

الحرفين

الحرفين من جنس واحد والاول ساكن فادغم لان الادغام اخف من فكه وكسر ما
اي حرف كان قبل الياء المدغم لزيادة التخفيف لان الكسر اخف من الضم فصار مسلمي
بكسر الميم فحصل التخفيف من جهة ثلث قلبت الواو ياء وادغام الياء في الياء وكسر
ما قبلها لان الياء اخف من الواو والادغام من فكه والكسرة من الضمة تامل فلم يبق
علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ لا حقيقة ولا حكما فثبت ان الواو التي هي علامة الرفع
مقدرة فصار الاعراب حالة الرفع تقديريا لكون العلامة فيه مقدرة بخلاف حالتي النصب
والجر مثل رأيت مسلمي ومررت بمسلمي لكون اعرابهما لفظيا فان الادغام لا يخرج الياء الثانية
عن حقيقتها اي عن ان يكون ياء ايضا اذ المدغم ثابت لفظا فان الياء المدغم ايضا اي كما
انها اذا كانت غير مدغمة ياء ايضا كان الياء المدغم فيها ياء لان المدغم فيه حرفان في اللفظ
وان كانا حرفا واحدا في الكتابة لان الاعتبار للملفوظ فيكون حرف الاعراب ملفوظا
فيكون الاعراب ايضا ملفوظا وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا في الاحوال الثلث الرفع
والنصب والجر كما في الاسماء الستة اذا اضيفت الى الاسم الذي في اوله همزة وصل وقيل
وضابطه ما اذا كان بعد حروف الاعرابية مدة ولا في ساكنا ولذا قال الشارح في مثل جاءني
ابو القوم ورأيت ابا القوم ومررت بابي القوم الا ان المص لم يذكر اكتفاء بذكر نحو
مسلمي ولذا ذكر مسلمي على وجه التمثيل بان قال نحو مسلمي ولم يقل ومسلمي مع انه احصر
فانه شان لما سقط حروف الاعراب الواو والالف والياء عن اللفظ بالتقاء الساكنين كان
حذف الحروف واللام في القوم لان الهمزة للوصل تسقط في الدرج لم يبق جواب لما
الاعراب يعني حروف الاعراب لفظا لان المعتبر هو اللفظ لا الكتابة بل صار الاعراب تقديريا
لكون حروف الاعراب مقدرة للاستثقال فان قلت تقدير الاعراب للاستثقال
مسلم في الرفع والجر لكون الواو والياء يحتمل الحركة ولكن تثقل على اللسان واما في النصب فغير
مسلم لان تقدير الاعراب ليس الا للتعذر لان الالف ما دام الفا لا تقبل الحركة
قلت ان الالف فيه كانت واوا لان اصل حال اعرابه رأيت ابو القوم فقلبت الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها واللفظي اي الاعراب الملفوظ الجار والمجرور في به نائب الفاعل و
الضمير راجع الى الموصوف قدر الموصوف ههنا وجعل المصدر بمعنى المفعول كالخلق
بمعنى المخلوق تفننا واعلاما بان هذا التفسير يجري في الا وللا يخفى اي الاعراب المقدر
به كان ذلك التفسير يجري ههنا اي لفظ الاعراب بحذف الياء فيما عداه يعني في ما
اي الاسم المعرب الذي عدا ما ذكر اي هو غير الاسم المعرب الذي ذكر من قبل يريد

ان ضمير ما عداه راجع الى قسمي التقديري المتعذر والمستثقل باعتبار ما ذكر
والقياس فيهما عداهما بصيغة التثنية حتى يرجع الضمير الى القسمين مما تقدر
فيه الاعراب او استثقل فيه ولما ذكر المص في تفصيل المعرب بل في تفصيل الاعراب المعرف
مرتين بقوله فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف وذكر ايضا فيه غير المنصرف لانه
يحتاج الى سببين او الى واحد قائم مقامهما من المنصرف لانه اصل لان الاصل في
الاسم المعرب الصرف لعدم احتياجه الى شيء فيعرف فيه اى بتعريف غير المنصرف وبيانه
يعرف المنصرف لان غير المنصرف اذا عرف وبين على وجه يقيد الحصر يكون ما عداه
منصرفا على قياس الاعراب التقديري واللفظي حيث بين اولا اقسام الاعراب
التقديري لكونها قليلة فعلم ان ما عداه لفظي ولا قال واللفظي فيما عداه عرف
غير المنصرف فاكتفى بتعريفه ولم يقل الى اخر البحث وللمنصرف فيما عداه كما قال
في تنظيره واللفظي فيما عداه لاشارة عنوان غير المنصرف وهو ما فيه علتان او
واحدة تقوم مقامهما بان المنصرف ما عداه بخلاف عنوان التقديري حيث لم يعرفه
اولا فقال غير المنصرف مبتدأ لكون التركيب الاضافي علما لهذا النوع مثل عبدالله
علما اى اسم معرب جعلها موصوفة لانها خبر والاصل فيه التنكير ولان هذا
تعريف غير المنصرف والتنكير فيه انسب لانه ادل على الجنس ولم يبين كونها موصولة
لوضوح امرها لانه قدم عليها مرة و وصف الاسم بقوله معرب لكون البحث فيه ولان
عدم الانصراف والانصراف صفتان له لا غير لان المبني لكونه مبنيا لا يوصف
باحدهما فيه اى في الاسم المعرب علتان مرفوع على انه فاعل الظرف لان الظرف اذا
اعتمد على احد الاشياء الستة المبتدأ والموصوف والموصول وذي الحال و
همزة الاستفهام وحرف النفي يعمل في الظاهر بعده وفاقا نحو زيد في الدار ابوه و
مررت برجل في كتابه وجاء الذي في كفه سيف وجاء في زيد عليه جبة
وشيء وافي الدار زيد وما في الدار عمرو وسياتي توضيح ان بيان لوصفهما
ولكن لا مطلقا بل باجتماعهما اى بسبب اجتماع انفسهما واستجماع شرائطهما
التي سيذكرها لانه في تاثير كل علة شرطا سوى العدل فيه متعلق بقوله تؤثران اى
في الاسم المعرب اثرا هو منع الجر والتنوين عنه سيجيء ذكره اى ذكر الاثر وهو قوله وحكمه
ان لا كسر ولا تنوين من بيان لقوله علتان فيكون صفة اى علتان كائنتان
من علل تسع التنكير ههنا في مقام العهد اذ التسع معهودة فيما بينهم لكنه

اوردها به للتفخيم او علة واحدة كائنة منها اى من تلك العلل التسع
تقوم هذه العلة الواحدة لقوتها وكمالها لان الشيء اذا اقوى وكمل يليق
ان يقوم مقام شيئين بل مقام الاشياء مقامهما منصوب على الظرفية
اى في مقام هاتين العلتين اللتين هما من العلل التسع بان متعلق بقوله
تقوم تؤثر تلك العلة الواحدة حال كونها وحدها تاثيرهما اى تاثير العلتين
وفي هذا اشارة الى ان غير المنصرف نوعان نوع فيه علتان من العلل التسع ونوع آخر
فيه علة واحدة منها فقط والى ان العلل التسع ايضا نوعان نوع منها ناقص لم يقدر ان
تؤثر في الاسم المعرب شيئا فيحتاج الى ضم علة اخرى اليه حتى يؤثر بانضمامها اليه
ذلك الاثر ونوع منها تام بحيث يقدر بنفسه ان تؤثر ذلك الاثر فيه واشار المص الى
الاوليين بقوله ما فيه علتان من تسع والى الاخريين بقوله ما فيه علة واحدة
منها تقوم مقامهما فتأمل وانصف وهي مبتدأ اى العلل التسع فيه اشارة الى
ان الخبر جملة العلل والحكم بعد الربط لا كل واحدة منها لان كل واحدة منها علة لا علل
حتى يقال فيه رد على الهندي حيث قال وهي راجعة الى العلة لا الى العلل لان كل واحدة
منها علة لا علل لا يصح الحكم بقوله عدل و وصف الى آخرها على العلل التسع اذا كانت
هي راجعة الى العلل التسع بكل واحد من هذه الامور التسعة حاصله هذا اقوى وهي
عدل الى آخره تقسيم الكلي الى الاجزاء في يكون الحكم بمجموع الاجزاء بعد الربط لا بكل
واحد منها مثل قول المص فيما سبق وانواعه رفع ونصب وجر ومثل قولك البيت جدار
ان وسقف ومثل قول السكنجبين خل وعسل وماء لا تقسيم الكلي الى الجزئيات مثل
الكلمة اسم وفعل وحرف وذلك المجموع عدل لقد بلغ بتنكير الاسباب في هذين البيتين
نهاية الحسن لان السبب عدل ما لا كل عدل وهو العدل الذي لا يكون علة البناء
اى يكون سببا لبناء المعدول وذلك السبب وصف ما وهو الوصف الاصلي وهكذا
الى آخرها وح كالمناسب تنكير النون ايضا الا انه لم يساعده النظم فما احسن ما قاله
بعض الشارحين ان الالف واللام فيه زائدة و وصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع
ثم تركيب والعدول الواو للاستيناف يعني هذا جواب لسؤال مقدر تقديره لم
اعرض الناظم عن الواو في عطف هاتين العلتين الى ثم ولم يعطف بالواو كما في العلل
السابقة واللاحقة والمناسبة بين الكلمات امرهم في عطف هاتين العلتين
من الواو الى ثم ليس الا لمجرد المحافظة على وزن الشعر يعني لو جيء بالواو بدل ثم لكان المصراع

لان الضمير راجع الى العلل التسع مجموع ما في هذين البيتين من الامور التسعة فيه اشارة [illegible]

الثانى نقص من المصراع الاول لان هذا البحر بسيط فالمصراع الاول مستفعلن
فاعلن مرتين فلا بد ان يكون الثانى ايضا كذلك فلزم ان يجىء ثم بلا الواو حتى
لا يكون الثانى انقص من الاول لا شىء آخر فلفظ لا ههنا عاطفة وشىء اما
مرفوع معطوف على الخبر وهو قوله لجرة لانه فى محل الرفع على انه خبر للمبتداء وهو قوله
والعدول واما مجرور معطوف على لفظ قوله لجرة لانه مجرور باللام تقديره لا لشىء
آخر وقال المحشى عصام كلمة ثم للتراخى فى الزمان وقد استعار للتراخى فى الرتبة
وههنا كذلك لان ما بعد الاولى اعلى رتبة مما قبله وما بعد الثانية ادنى رتبة
لانه لا يخفى ان الجمع اعلى رتبة مما قبله ومما بعده فكلمة ثم فى العلتين لهذه النكتة
الجلية انتهى فتكون للتدريج فى الاولى من الادنى الى الاعلى وفى الثانية
للتنزل من الاعلى الى الادنى فيكون فى العدول فائدتان الا ان الشارح لم يتعرض
لبيان الفائدة الثانية لعدم كونها من وظيفة هذا الفن والنون زائدتين
من قبلها الف ووزن الفعل وهذا القول تقريب فقوله زائدتين منصوب على انه
حال من النون لانها فاعل فعل محذوف بقرينة المقام على فتوى الشارح ولكونها
ذا حالا اوردها باللام المفيد للتعريف دون غيرها اذ المعنى ويمنع النون من
الاسم المعرب الصرف فمفعول يمنع اى يجعله غير منصرف حال كونها زائدتين وقوله
الف بالرفع لانه فاعل الظرف اعنى قوله من قبلها لان الجار والمجرور ظرف ايضا لاعتماده
على ذى الحال وهو النون لانه حال بعد حال فيكون الجملة الظرفية حالا او قوله الف مبتداء
تخصص بتقديم الخبر الظرف عليه مثل قولك فى الدار رجل خبره الظرف المقدم عليه
والجملة الاسمية حال مع الضمير وحده وهذا التوجيه ضعيف لما سيجىء ان الجملة
الاسمية اذا وقعت حالا مع الضمير وحده يكون ضعيفا ولا يخفى انه لا يفهم من هذا
التوجيه على الاول والثانى زيادة الالف لانها ليست متعلقة بالزيادة مع انها ايضا
اى كالنون زائدة لانه يكون معنى الكلام ح ويمنع النون من الاسم المعرب الصرف حال
كونها زائدة حال كون قبل النون الف وانت خبير بانه لا يفهم زيادة الالف من هذا الوجه
ولهذا اى لاجل كون الالف زائدة كالنون يعبر بعض الفضول من التعبير عنهما اى عن
الالف والنون معا بالالف والنون متعلق بيعبر الزائدتين بصيغة التثنية
على ان يجعل وصفا لهما ولو لم يكن الالف زائدة بل كانت اصلية لما صح التوصيف
بالزيادة فان قلت فليكن هذا من باب التغليب كما يقال الالف الثانية فى حمراء

وصحراء

وصحراء الف التانيث مع ان الف التانيث الهمزة المقلوبة عنها والالف الاولى زائدة
وكالقمرين للشمس والقمر والعمرين لابى بكر وعمر رض قلت توصيفهم فى جميع المواد الالف
والنون بهذا يشعر بان الالف ايضا زائدة ولو لم يكن زائدة لقالوا فى مادة من المواد
الالف والنون الزائدة كما يقال الف التانيث بالافراد واذا الهمزة علم انها زائدة اصلية
ولو جعل الالف فاعلا لقوله زائدتين لاعتماده على ذى الحال لما سيجىء فى انه يشترط
فى عمل اسم الفاعل الاعتماد على احد الاشياء الستة على مذهب البصريين والظرف
اعنى من قبلها ظرفا لغوا متعلقا بها من باب عطف شيئين على معمولى عامل واحد
بعاطف واحد اى ولو جعل الظرف ظرفا لغوا بالزيادة واريد بزيادة الالف قبل النون
اشتراكهما فى وصف الزيادة لان جعل الالف فاعل الزيادة والزيادة حالا من النون
الدال على اشتراكهما فيها لانها صارت صفة لهما حتى لو لم يقصد الاشتراك فيهما لما كان
لهذا التوجيه وجه وتقدم الالف عطف على قوله اشتراكهما عليها متعلق بالتقدم اى
على النون فى هذا الوصف اى فى وصف الزيادة لان تعلق الظرف بالزيادة وارجاع الضمير
البارز الى النون افاد تقدم الالف عليها فى وصف الزيادة لفهم جواب لو وصف المفعول
زيادتهما جميعا حال من الضمير المجرور اى حال كونهما مجتمعين فى الزيادة لان الزيادة
ح صارت وصفا لاحدهما وقامت بالآخر بعضا صارت وصفا لهما معا لا لاحدهما
فقط وهذا اى التوجيه مثله كما اذا قلت خبره اى مشابه لقولك اى ويشبهه
قولك جاءنى زيد راكبا من قبل اخيه فانه اى هذا القول تدل على اشتراكهما اى
اشتراك زيد واخيه فى وصف الركوب وتقدم اخيه عليه عطف على اشتراكهما فى ذلك وصف
هذا الوصف اى فى وصف الركوب لما قلنا آنفا وقوله اى قوله من تلك العلل التسع
فى هذين البيتين وهذا القول تقريب يعنى ان ذكر العلل التسع فيه اشارة الى ان
القول بمعنى المذكور وان اللام فيه عوض عن المضاف اليه بصورة النظم وفيها اشارة
ايضا الى ان لفظ هذا اشارة الى البيتين باعتبار النظم او المذكور فيطابق النظم
السياق والسباق وتقريب من قرب بالتشديد لها اى العلل التسع الى الحفظ اى
حفظها لان حفظ النظم سهل لان الطبيعة اليه اميل وهذا المعنى على تقدير
ان يكون الاشارة بهذا الى مجموع البيتين باعتبار النظم او المذكور وهو الظاهر
المفهوم مما سبق ايضا او القول اى الحكم لان القول اذا تعدى بالباء يكون بمعنى
الحكم نحو قال به بمعنى حكم به بان كل واحد من الامور التسعة اى الحكم بكل واحد

من العدل والوصف والتأنيث الى اخرها علة لان يكون الاسم غير منصرف
وخبر ان في قوله بان قول تقريب خبر لقوله او القول اى حكم مجازى بعلاقة الجزئية
لا تحقيقي اى لا حكم حقيقى هذا المعنى على تقدير ان يكون الاشارة اى لا حكم
حقيقى هذا المعنى على تقدير ان يكون الاشارة بهذا الى كل واحد على ما يفهم من
تفسير الشارح بقوله بان كل واحد اذ العلة الموجبة لعدم الصرف في الحقيقة
ونفس الامر اثنان منها اى من الامور التسعة لا علة واحدة يعنى العلة
الموجبة كون الاسم غير منصرف في الحقيقة اثنان هذا فيما اذا كانت
ناقصة حيث لا تؤثر وحدها بل تنضم اليها اخرى لنقصان كل واحد منهما واما اذا
كانت تامة والواحدة كافية في منع الصرف الا انه لما كانت هذه اقل لم يذكرها
الشارح وجعلها كالعدم وبنى الحكم على الاعم الاغلب وقال اذ العلة في الحقيقة
اثنان او القول اى الحكم بانها اى العلل الموجبة لمنع الصرف تسع خبر ان
تقريب خبر المبتدا وهو القول لما الى الصواب اى جعلها قرينة الى ما هو الحق
من المذاهب الثلثة لان فيها ثلثة مذاهب لان في عددها اختلافا بين
النحاة فقال بعضهم انها اى الامور المقتضية عدم انصراف الاسم تسع منهم
المصنف وعدها في البيتين لذلك وقال بعضهم انها اثنتان غالبا لان
العلة الملزومة عدم الصرف غالبا اثنتان وقال بعضهم وهو صاحب
اللباب انها احدى عشرة من حيث الاعداد وهي التسع المذكورة وشبه
الف التأنيث كارطى علما ومراعاة الاصل في نحو احمر وعطشان اذا نكر
بعد العلمية فصارت احدى عشرة لكن القول بانها تسع تقريب لها الى ما هو
صواب من المذاهب الثلثة لان خير الامور اوسطها حيث لا افراط فيه ولا
تفريط وما يكون كذلك اقوى وبالقبول احرى واولى ثم بعد تعريف غير
المنصرف وتعداد علل واسبابه على القول المختار انه اى المصنف ذكر
امثلة العلل المذكورة ليكون وسيلة الى زيادة معرفة غير المنصرف
والى اسبابه كما هو دابه على ترتيب ذكرها في البيتين ليكون النشر
على ترتيب اللف وهذا اقوى في الضبط واسهل في الحقيقة ولكن مع قطع
النظر عن ان يكون صالحا لان يكون مثلا لعلة اخرى فقال مثل عمر
مبتداء مثالا للعدل خبره مع قطع النظر عن ان يكون مثالا للمعرفة فانه ايضا

العلمية ايضا والا يكون تكرارا وكذلك البواقى لان كل واحد منها يصلح ان يكون
مثالا لغير ما مثل سوى مساجد فانه لا يصلح ان يكون مثالا الا للجمع فقط ومثل
احمر مثال للصفة وفيه وزن الفعل ايضا الا انه غير معتبر هنا لما قلنا ومثل
طلحة مثال للتأنيث اللفظى ومثل زينب مثال للمعرفة وفي اشارة الى ان التأنيث للمعنوى
وفي ايراد خبر مقدم المصدر المضاف الى المفعول الاول وهو زينب والفاعل متروك
اى وفي ايراد المصنف زينب مثالا مفعول ثان له لان اورد يتعدى الى مفعولين
ثانيهما عين الاول للمعرفة بعد طلحة اى بعد ايراده طلحة مثالا للتأنيث
اللفظى اشارة مبتداء مؤخر الى قسمى التأنيث بالاضافة بسقوط نون
التثنية في يسمى التأنيث اللفظى من المسمى والتأنيث المعنوى او
خبر مبتداء محذوف ومثل ابراهيم مثال للعجمة ومثل مساجد مثال للجمع
ومثل معدى كرب المشهور فيه كسر الراء وسكون الياء مثال للتركيب ومثل عمران
مثال للالف والنون المزيدتين في العلم وفي الصفة نحو سكران ومثل احمد مثال
لوزن الفعل ولما فرغ من تعريف غير المنصرف وبيان اسبابه على وجه يتضمن ما هو
الصواب فيها واوضحها بالامثلة شرع في بيان حكمه ليعلم فائدة عدم الانصراف
وهي التخفيف بحذف التنوين والجر فقال وحكمه مبتداء اى حكم غير المنصرف
والاثر المترتب اسم مفعول من باب التفعل فيه اشارة الى ان المراد بالحكم
الفائل بعلاقة الترتيب لان هذا الحكم اعنى ان لا كسر ولا تنوين مرتب على
وجود العلتين او الواحدة القائمة مقامهما والحكم مرتب ايضا على وجود المسند
اليه والمسند والاسناد عليه اى غير المنصرف من حيث اشتماله على علتين او
واحدة تقوم مقامهما اى من حيث وجود علتين من العلل التسع فيه او من حيث
وجود علة واحدة منها فيه وانما قيل بهذه الحيثية لان لغير المنصرف احكاما
اخر لكن لا من هذه الحيثية ان مخففة من ان المفتوحة واسمها ضمير الشأن محذوف
لزوما كما في قوله تعالى واخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين سيجيء تفصيله لا
لنفى الجنس كسر اسمها مبنى على الفتح لانه اذا كان مفردا ونكرة ويقع بعدها بلا
فصل بينهما يبنى على ما ينصب به فيه اى في غير المنصرف فيه اشارة الى ان الخبر
محذوف لان خبر لا لنفى الجنس يحذف كثيرا مثل لا اله الا الله والجملة خبر
ان وهي مع اسمها وخبرها خبر المبتداء وقدم الكسر اشارة الى المذهب المختار

مثل ان الكسر يحذف من غير المنصرف بالاضافة لا بالتبع بالتنوين ولم يقل ان الجر لانه يدخل غير المنصرف لانه معرب والجر من انواعه لكن جره فتح فالفتح الذي في باحمد عمل الجار لا محالة ولا تنوين عطف على كسر وفيه خمسة اوجه لان لا التبرئة اذا كررت بالعطف وفي كل واحدة منها نكرة مفردة يجوز فيهما من حيث اللفظة خمسة اوجه والاصح المختار الفتح اي البناء فيهما على ما سيجيء وذلك اي عدم الكسر فيه والتنوين من حيث اشتماله على العلتين او الواحدة القائمة مقامهما او حكمه لا كسر فيه ولا تنوين من حيث ذلك لاشتماله الواقع وثابت لان كل علة من العلل التسع فرعية لاخر فاذا وقع في الاسم المعرب علتان منها او علة واحدة تقوم مقامهما حصل فيه اي ذلك الاسم فرعيتان حقيقة اذا كان فيه علتان منها او حكما اذا كان فيه علة واحدة تقوم مقامهما فيشبه ذلك الاسم الفعل على ان مشابهة الاسم الفعل ثلثة انواع اقويها ان يصير معنى الاسم معنى الفعل سواء يعني كونه معنى الاسم معنى الفعل كما في اسماء الافعال نخ يبنى نظرا الى الاصل الفعل الذي هو البناء ويعطى عمله لما انه كان نفس الفعل فاخذ حكمه من حيث البناء والعمل فبني مثله وعمل كذلك واوسطها ان يوافق الاسم الفعل في تركيب الحروف الاصلية ويشابهه في شيء من المعنى كالمشتقات والمصدر فياخذ عمل الافعال التي كان هو في معناها ان كانت متعدية فمتعد وان كانت لازمة فلازم ولا يبنى هذا الاسم لكون المشابهة اضعف من الاولى فلم تقدر ان تؤثر في البناء لضعفها فاثرت في العمل فقط وادنيها ان لا يشابه الاسم الفعل لفظا ولا يتضمن ايضا معناه فلا يكون المشابهة الا من وجه بعيد وهو كونه فرعا للاصل بوجود شيء فيه كما ان الافعال فرع الاسماء فلم تؤثر هذه المشابهة البناء فيه ولا العمل لغاية ضعفها فلا يبنى الاسم ولا يعمل ولكن اثرت في منع بعض خواصه وهو الجر والتنوين فقيل وحكمه ان لا كسر فيه ولا تنوين من حيث انه له اي للفعل فرعيتين بالنسبة الى الاسم اي بالقياس اليه بحيث يكون الاسم اصلا والفعل فرعا له احديهما اي احدى الفرعيتين افتقاره اي احتياج الفعل الى الاسم لما سبق ان الفعل عرض لا يقوم بنفسه فيحتاج الى ذات قائمة بنفسها حتى يقوم الفعل بها وهي ليست الا ذات الاسم فلذلك احتاج الى الفاعل واخريهما اي اخرى الفرعيتين اشتقاقه من المصدر لان المصدر لكونه جنسا يتفرع منه غيره كالذهب فانه جنس يتفرع منه اشياء ولانه لا يثنى ولا يجمع

ولا يذكر

ولا يذكر ولا يؤنث فينبغي ان يكون اصلا والفعل لامثلة شتى وانواع مختلفة وامثلة مطردة بحيث له ماض ومضارع وامر ونهي وغير ذلك وافراد وتثنية وجمع وغير ذلك فينبغي ان يكون فرعا والفرع لا بد من اصل فصار المصدر اصلا له لمناسبة المادة فاشتق منه واذا كان الاسم المشتمل على الفرعيتين حقيقة او حكما مشابها للفعل فقد منع منه اي من الاسم المشابه له الاعراب المختص ظاهرا لما يلي ما للمشابهة بالاسم وهو الجر فانما امتنع الجر لكونه اثر حرف الجر لفظا او تقديرا كان بالاسم فمنع منه بسبب المشابهة لان الرفع والنصب يوجدان في الفعل والاسم على السوية على ما سياتي واما الجر فمختص بالاسم والجزم بالفعل فرقا بين اعرابيهما وتفاوتهما ومنع منه التنوين الذي هو علامة التمكن اي علامة دالة على امكنية الاسم في الاسمية وتقرره فيها حيث لم يشبه مبنى الاصل حتى يبنى وقيل المراد من قوله علامة التمكن اي علامة اعراب غير المنصرف فمنع منه التنوين مطلقا والمراد ههنا هذا المعنى لان المراد بالتمكن التنوين الذي على التفسير الاول وانما قلنا في بيان علة قوله وحكمه ان لا كسر ولا تنوين ان كل علة من العلل التسع سواء كانت ناقصة لا تؤثر وحدها او تامة تؤثر وحدها فرعية لان العدل اي المعدول فرع للمعدول عنه لبقاء الاسم المعدول عنه على حالته الاصلية والوصف فرع للموصوف يعني تابع لما وقع صفة له لان الوصف عرض والاصل في العوارض ان تكون فروعا لمعروضاتها وهو ظاهر والتانيث لفظيا كان او معنويا فرع التذكير في كونه مجردا عن زيادة التا في الاغلب ولذا علل اصالة المذكر وفرعية المؤنث بقوله لانك تقول في المذكر قائم مجردا عن زيادة التاء ثم تزيد التاء للفرق بين المذكر والمؤنث وتقول قائمة فتكون صيغة قائمة مع زيادة التاء فرع صيغة قائم مجردا عنها ولان المؤنث فرع المذكر في الخلقة ايضا وهو ظاهر والتعريف بانواعه فرع التنكير لان الاسم وضع اولا نكرة ثم يعرضه التعريف بدخول اللام او بالاضافة او غير ذلك ولعروضه يقبل الزوال وما يكون عارضا فرع لما لا يكون كذلك ولذا قال الشارح لانك تقول رجل بالتنكير لانه اصل لعدم احتياجه الى شيء ثم تزيد اللام عليه وتقول الرجل وهو فرع لاحتياجه الى اداة التعريف والعجمة في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام عربيا او عجميا ان لا يخالطه لسان اخر فان كان الكلام عربيا فالاصل فيه ان لا يخالطه لسان عجمي وان عجميا فان لا يخالطه لسان عربي فتكون العربية اذا في كلام العجم فرعا له والجمع فرع الواحد لانك تقول رجل رجلان رجال فيكون الجمع فرع الواحد بلا ريب والتركيب فرع الافراد لانك تقول بعل وبك ثم تركبا احدهما بالاخر فتقول بعلبك والالف والنون سواء كانا في الاسم مثل عثمان او الوصف مثل سكران الزائدتان لانهما من الحروف الزوائد وحروفها اليوم تنساه فرع ما زيدتا بالافراد لكونهما سببا واحدا اي الالف والنون وفي بعض النسخ زيد بصيغة التثنية والتذكير باعتبار اللفظ وفي بعضها زيدتا بتاويل الصيغة والتانيث باعتبار كونهما حرفين

عليه الضمير المجرور البارز الى الموصوف او الموصول اى فرع الشىء الذى زيد الالف والنون على
ذلك الشىء مثل عثمان وسكران فان الاصل فيهما عثم وسكر ثم زيد فالنون وسعة البناء عليهما
فصار عثمان وسكران ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان اصل كل نوع من الفعل والاسم
ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر منه لان الاصل فى نوع الفعل ان لا يوجد فيه الوزن
المختص بنوع الاسم والاصل فيه ايضا ان لا يوجد فيه المختص بنوع الفعل فيكون كل نوع عاريا عما لا
يكون وزنه فاذا وجد فيه اى فى كل نوع اعنى فى نوع الاسم هذا الوزن اى الوزن المختص بنوع الفعل
كان اى الوزن الموجود فى نوع الاسم فرعا للوزن الاصلى لكونه داخلا على الاصل وعارضا له وما دخل على
الاصل يكون فرعا له فيكون وزن الفعل داخلا على وزن الاسم الاصلى فيكون فرعا له والعكس كذلك
ويجوز اى لا يمتنع الجواز يجىء على ثلثة معان سلب الوجوب والامتناع على ما يجىء فى بحث
المفعول معه فانه كان الفعل لفظا جاز العطف اى لم يجب ولم يمتنع وسلب الوجوب دون
الامتناع وسلب الامتناع وههنا المراد المعنى الاخير ولذا فسره الشارح بقوله اى
لا يمتنع لا سلب الوجوب لان الصرف قد يجب فى الضرورة كانكسار الوزن سواء كان الضرورة
ضرورية مثل انكسار الوزن عند عدم الصرف او غير ضرورية كرعاية القافية بلا انكسار الوزن
عند عدمه ايضا صرفه اى جعله فى حكم المنصرف بادخال الكسر والتنوين الممنوعين من غير
المنصرف لاجل مشابهة الفعل بسبب اشتماله على علتين او علة واحدة تقوم مقامهما
فيه اى فى غير المنصرف متعلق بالادخال لا جعله منصرفا حقيقة غير فان غير المنصرف
عند المص ما اى اسم وجد فيه علتان من علل تسع او علة واحدة تقوم مقامهما و
بادخال الكسر متعلق بقوله لا يلزم والتنوين عليه لا يلزم خلو الاسم عنهما لان الكسر و
التنوين لا يزيلان شيئا مما دخلا عليه فكيف يزيلان العلتين او العلة الواحدة وانما ذلك
عند المص غير المنصرف كذا لان عند غيره غير المنصرف ما لا يدخله الجر والتنوين فبدخولها يكون
منصرفا عنده لذلك لانتفاء شرطه وقيل المراد بالصرف ههنا لوله يجوز صرفه معناه اللغوى وهو
المنع لان الصرف فى اللغة المنع يقال صرفه منعه لا معناه الاصطلاحى وهو فى الاصطلاح ما دخله
الكسر والتنوين والضمير فى صرفه راجع الى الحكم فيكون معناه يجوز صرفه ويجوز منع حكم غير
المنصرف بادخال الكسر والتنوين عليه والجواز ايضا يكون بمعنى سلب الامتناع للضرورة اى
لضرورة الشعر فيه اشارة الى ان اللام فيها عوض عن المضاف اليه لان الضرورة ترد الاشياء
الى اصولها لان الاصل فى الاسم المعرب الصرف لعدم احتياجه الى قيد زائد وغير المنصرف محتاج
الى العلتين او الى الواحدة فاما ضرورات الشعر فانها الزيادة والحذف والتقديم

والتأخير ونحو وتخريج الاعراب الى وجه آخر على طريق التشبيه وتأنيث المذكر وتذكير المؤنث
والتصغير او رعاية قافية عطف على وزن الشعر لضرورة رعاية قافية الشعر فانه اى
الحال والشان اذا وقع غير المنصرف فى الشعر فكثيرا ما نصب على الظرفية ولفظ ما صفة له اى
فى كثير من الزمان متعلق بقوله يقع من منع صرفه اى كونه غير منصرف فى انكسار وهو نقصان حركة
او حرف فى البحر وخروجه عن بحره لانكسار الشعر عن الوزن فيجب جعل غير المنصرف منصرفا لمحافظة
وزن الشعر لان رعاية وزنه واجب ورعاية غير المنصرف ليس بواجب بل امر مندوب فرعاية الواجب
اولى او يقع من منع صرفه انزحاف وهو تغيير اجزاء البحر ولكن لا يخل بالوزن ولا يخرج عنه
ولكن يخرجه عن السلاسة فح يجوز صرف غير المنصرف ليبقى سلاسته كما فى التناسب اما
الاول اى اما مثال غير المنصرف الذى يقع من منع صرفه انكسار يخرج الشعر عن الوزن فكقوله
اى قول فاطمة رضى الله تعالى عنها فى مرثية النبى عليه السلام حين قبره وتركته وقبضت قبضة
من تربته عم ثم وضعت على انفها فشمتها فبكت وقالت ماذا على من شم تربة احمد
ان لا يشم مدى الزمان غواليا مدى الزمان امتداده غواليا جمع غالية كنواصى جمع ناصية با
الفارسية خوش بوى والمعنى الذى اوى شىء على من شم تربة احمد فى ان لا يشم
امتداد الزمان انواع الغالية والاستفهام للانكار والمعنى لم يقع عليه شىء كذا فى
الحاشية صبت مبنى للمفعول بالتأنيث على متعلق به مصائب قائم مقام الفاعل المقوله
صبت جمع مصيبة وهى النازلة من المكروهات يقال اصابت اذا نزل من باب قال وجمع مصائب
واجتمعت العرب على الهمزة فى الجمع واصلها الواو لانه يجمع ايضا على مصاوب وهو الاصل كذا فى
الصحاح اى نزلت على نوازل لو انها اى لو ان تلك النوازل صبت اى نزلت على الايام المنورة بنور
الشمس وضيائها صرن ماض معلوم جمع المؤنث وفاعله راجع الى الايام بعد صارت تلك
الايام ليا ليا والعز للاطلاق بظلمة تلك المصائب لغلبتها على نور الشمس وكونها مانعة
لتأثير على وجه الارض ولزيادة كسافتها اختصاصا ذات الشمس منكسفة ومضمحلة فصارت
الايام قبل غروب الشمس ليالى بعينها ولم يجعل مصائب فى حكم المنصرف بادخال التنوين بل منع عنه
التنوين وجعل غير المنصرف لكان المصراع الاول ناقصا من المصراع الثانى بحرف لان التنوين
يعد حرفا عند الشعراء لان هذا البحر رجز مسدس فالمصراع مستفعل ثلث مرات
فلا بد ان يكون الاول كذلك ليكونا متوافقين فى الوزن واما الثانى اى اما مثال غير المنصرف
الذى وقع من منع صرفه انزحاف فيخرجه عن السلاسة بوزن اللطافة لفظا ومعنى فكقوله
اى كقول من مدح امامنا الاعظم اعلام من عاد يعيد من بابا لا نعال على وزن اكرم

اصله اعود سقط عينه وبقي اعد اي كرر ذكر نعمانا بالنصب لانه مفعول اعد مضاف الى نعمان
على وزن عثمان علم الامام الاعظم رضي الله عنه نعمان بن ثابت وكنيته ابو حنيفة لنا متعلق بقوله اعد
اي كرر ذكره لنا ان بالكسر ان كان الجملة اسمية فيه نحو جوابا للسؤال المقدر نشأ من الامر بالاعادة
او بالفتح ان كانت علة لذلك الامر بناء على حذف اللام لان حرف الجر يحذف من ان وان كثيرا مثل قوله
تعالى وان المساجد لله اي لان المساجد وقوله تعالى افنضرب عنكم الذكر ان كنتم قوما اي لان كنتم
في قوله ذكره اي ذكر نعمان بن ثابت هو الضمير للفصل على ما سيجيء المسك اي كالمسك وبين الشارح
وجه التشبيه بقوله ما كررته يتضوع اي ينتشر رائحته يقال ضاع من باب قال اي تحرك
فانتشرت رائحته ويتضوع ايضا وتضيع مثله كذا في الصحاح لان المسك اذا حرك
ينتشر رائحته كذلك الاعظم اذا ذكرت مناقبه الجميلة وخصاله الحميدة ينتشر منها
المسائل التي هي اعز من المسك فالتشبيه في الرائحة والتلذذ لا في العز لكون
الامام ومسائله اعز من المسك فانه اي الشان لو جعل نعمان غير منصرف ومنع
منه الجر والتنوين لو فتح نون نعمان في موضع الجر من غير تنوين يستقيم الوزن
ولا ينكسر لانه بحر فعولن مفاعلن مرتين ولكن يقع فيه اي في الوزن زحاف
اي تغيير في الحركة يخرج اي الوزن عن السلاسة كما يحكم به اي بالخروج عن الوزن
سلامة الطبع فانه لو كسر ونون يدغم التنوين في لام لنا لانه يلزم ح اجتماع
المثلين والاول ساكن والثاني متحرك لان التنوين نون ساكنة فيزول الثقل الذي
حصل من اجتماع المثلين فيحصل السلاسة واما لو فتح النون ونون وادغم
لحصل السلاسة ايضا لكن السلاسة فيه دون الاول ومخالف للقياس ايضا
واما لو فتح بلا تنوين فلا يدغم وان كان بين النون واللام مناسبة لكون النون
مفتوحة بلا تنوين ومع هذا هما في كلمتين فلم يزل الثقل ولم يحصل السلاسة
لان حصولها مبني على زوال الثقل بالادغام فان قلت فالاحتراز عن الزحاف
ليس بضروري لانه لا يخل بالوزن كما عرفت وما لا يخل به لم يكن ضروريا فكيف
يشمله اي الزحاف قوله للضرورة حتى يدخل في عموم قوله الضرورة فيفتش
قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه اي عن ذلك البعض لا مطلقا الاظهار
ههنا في مقام الاضمار اي في مقام ان يقال اذا امكن عنه لانه يلزم الالتباس في
الضمير لانه لم يعلم ان الضمير المستكن يعود الى الاحتراز والمجرور الى البعض
او على العكس فاظهر لحترازا عنه ضروري عند الشعراء فههنا يمكن الاحتراز

عن

عن الزحاف بجعل غير المنصرف منصرفا او في حكمه بادخال الكسر والتنوين عليه فيدخل في
قوله للضرورة فيدخل فيه واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما في قوله اي في قول
من مدح النبي عليه السلام سلام مبتدأ لانه مخصص بالنسبة الى المتكلم مثل
سلام عليك اي سلامي اي سلام من قبلي اي التنزيه من كل آفة ونقيصة والتبرئة
من كل عيب وشينة على خير اصله اخير لانه اسم تفضيل حذفت الهمزة للتخفيف استعمل
بالاضافة الى الانام وهو مفرد اللفظ مجموع المعنى وسيد عطف على خير عطف تفسير
اصله سيود على وزن فيعل قادم اي مقتديهم الجار والمجرور خبر حبيب بدل من خير
بدل الكل اللذيذ من الادنى الى الاعلى فعيل بمعنى مفعول او بمعنى فاعل والاول اولى مضاف
الى اله العالمين محمد عطف بيان له بشير فعيل بمعنى فاعل للمبالغة اي مبشر للمؤمنين
بالمغفرة والرحمة والاحسان في دار الجنان مبالغا في التبشير خبر مقدم نذير وهو
ايضا فعيل بمعنى فاعل للمبالغة اي منذر للكافرين مخوف اياهم بالخلود في النار و
العاصين بالعذاب او التسخط لما لغا فيه وهو خبر بعد خبر هذا من تعدد الخبر بلا
عطف هاشمي اي منسوب الى جده هاشم مكرم اسم مفعول من التفعيل للتكثير والتكثير
في الفعل مثل غلقت زيد الابواب والتكثير ههنا في التعليق لانه مكرم عند الله تعالى واهل
سمواته واهل ارضه بل عند كل الخلائق ويجوز ان يكون التكثير في الفاعل عطوف فعول
بمعنى فاعل من عطف اذا اشفق بمعنى شفيق على امته وبابه ضرب رؤف وهو ايضا
فعول بمعنى فاعل من رأف بابه قطع اي ذو العطف والرأفة يعني ذو الشفقة والمحبة
مبالغا لمن تبعه كما قال الجل ذكره في نظمه الكريم واخفض جناحك لمن تبعك وهذه
كلها اخبار متعددة بغير عطف من موصول مرفوع محلا على انه مبتدأ يسمى فعل مضارع
مبني للمفعول نائبه ما استكن فيه راجع الى الموصول باحمد مفعوله الثاني لانه قد يتعدى
الى المفعول الثاني بالباء الجارة وقد يحذفها اتساعا قال في الصحاح يقال سميت فلانا
زيدا وسميته بزيد فانه اي الحال والشان لو قال الشاعر باحمد بفتح الدال في موضع الجر على انه
غير منصرف لا يخل بالوزن اي لا يكون في الوزن خلل بجعل احمد في هذا البيت غير منصرف
لان وزنه مستقيم لانه فعولن مفاعلن مرتين ولكن يخل بالقافية فان حرف الروي
وهو بفتح الراء وكسر الواو في اللغة الحبل التام وههنا المراد منه الحرف الذي تكرر في آخر الابيات
لكون ذلك البيت تاما به في سائر الابيات الدال المكسورة اي الدال المتحركة بالكسر
كما في البيت السابق في هذا البيت لو لم يكسر لاختل القافية فجعل قوله باحمد في حكم

المنصرف بادخال الكسر عليه او للتناسب عطف على قوله للضرورة باعادة الجار وانما
اعاده اشارة الى ان التناسب مستقل غير داخل في الضرورة اليه اشار الشارح بقوله اي
يجوز صرف غير المنصرف اي لا يمتنع ولا يجب جعل غير المنصرف في حكم المنصرف بادخال الكسر والتنوين
عليه والجواز ههنا سلب الامتناع والوجوب لان جعل غير المنصرف منصرفا للتناسب لا يمتنع
ولا يجب بل يجوز ان يبقى على حاله غير المنصرف ليحصل التناسب بينه اي بين غير المنصرف وبين
المنصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم اسم فاعل من اهتم لزم بقاء الامر مهم
اي لازم عندهم اي عند العرب سواء كان في النثر كما في قوله تعالى انه هو يبدئ ويعيد
بضم الياء في الاول والقياس الفتح لانه من بدأ مثل فتح او في الشعر كما في قوله قالوا
اقترح شيئا نجد لك طبخه قلت اطبخوا لي جبة وقميصا مكان خيطوا لمناسبة
طبخه وان اختلفا اسما وفعلا وفي الحاشية ولذا صار السجع من محسنات الكلام
ومثل هنا في الشرح مراه لمجمع ان اللغة امرى ومنه في التنزيل الله يبدئ
الخلق ثم يعيده واللغة المشهورة يبدئ وروى ان بعض البلغاء قال
لكاتبه اكتب يا حاذ فان الركب قد حاروا فقال الكاتب يا سيدي الافصح كسر الراء فلم
يلتفت اليه لاهتمامه بامر التناسب لا هنا كلامه وانما يصلا اي كون رعاية التناسب
بين الكلمات امرا مهما الحد الضرورة ولم يمثل مثالا للضرورة لشهرة نظائره و
مثل للتناسب لقلته لان الكثير لكثرته لا يحتاج الى التمثيل واما القليل فيحتاج
الى زيادة البيان وقيل ولما كان امر التناسب بعد ما يظن لان غير المنصرف
اصل كلي فانصرافه بادنى شيء مما يستبعد ويستغرب مثل له ليوثق كلام
بقوله سلاسلا واغلالا حيث صرف فيه سلاسلا وادخل التنوين عليه
ليناسب المنصرف الذي يليه لحق بالمنصرف اغلالا فانه منصرف اذ ليس فيه
سببان من الاسباب التسعة المشهورة واما سلاسلا فهو غير منصرف للجمعية
فانه كمساجد والسلاسل فقوله سلاسلا واغلالا مثال لمجموع غير المنصرف
المصروف وهو سلاسلا والمنصرف عطف على غير المنصرف المصروف غير المنصرف
لتناسبه اي لتناسب غير المنصرف للمنصرف ولا حاجة الى سبب ان يقول المص مثل
سلاسلا فقط وفي الحاشية اراد بقوله سلاسلا واغلالا الخ ان ذكر
اغلالا ليس بلغو لان المقصود تمثيل المجموع وقال ايضا ولا يظهر ان التقدير
كصرف سلاسلا في هذا التركيب اعني تركيب قوله سلاسلا واغلالا وما فيه

من

من بيان حكم غير المنصرف وبيان زوال الزائدان يبقى السبب الذي يقوم مقام السببين
فقال وما يقوم مقامهما اي العلة الواحدة فيه اشارة الى ان لفظة ما موصولة فيكون اشارة
الى ما سبق في تعريف غير المنصرف بقوله او واحدة منها لان الموصول في حكم لام التعريف التي تقوم
مقام علتين من العلل التسع علة مكررة حقيقة او حكما يشير الى ان الخبر متعدد بالعطف
او الى ان الخبر محذوف والمذكور تفسيره وهو اولى لكونه اجمالا ثم تفصيلا فان كل واحد
منهما اي من تلك العلتين لقوتهما وكمال الحاقها ترتب تاثير العلتين لما ان الشيء اذا قوي يقوم
مقام الشيئين بل مقام الاشياء مقام علتين ضعيفتين تنكيرهما اي لتنكير كل واحد منهما
احديهما اي احدى العلتين المكررتين القائم كل واحد منهما مقام علتين الجمع لا مطلقا بل
الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع وسيأتي تفسير صيغة منتهى الجموع ومعناه اعلم لان الاكثرين
ذهبوا الى ان قيام الجمع الاقصى مقام سببين وتوتره لكونه لا نظير له في الاحاد العربية وقال
بعضهم انما قوي حتى قام مقام سببين لكونه نهاية جمع التكسير اي يجمع الجمع الا انه ينتهي اليه هذا الوزن
فيرتدع وطل سمي بالاقصى كذا في الرضي والى الثاني اشار الشارح بقوله البالغ الى الصيغة
منتهى الجموع فانه اي الشان قد تكرر فيه اي في هذا الجمع الجمعية حقيقة نصب على انه تمييز او على المصدرية
اي تكررا حقيقيا كالاكالب لان المفرد فيه كلب وجمع على اكلب هذا الجمع جمع مرة اخرى على اكالب
فتكرر فيه الجمعية تحقيقا وهو في اللغة الحرص يقال فلان كليب اي حريص وسمي الكلب كلبا لكونه
حريصا لصاحبه اذا طرده لم يذهب واساور جمع اسورة جمع سوار بالكسر وهو معروف ويقال
اساورة مع التاء ايضا ومثل مثالا لمن احدهما من جنس الحيوانات والآخر من الجمادات واناعيم
وهي جمع انعام وهو جمع نعم بفتحتين النون والعين وهو المال الراعية واكثر ما يقع هذا الاسم
على الابل وانما اطلق عليه غالبا لان النعم معناه النعمة والابل نعمة مخصوصة لا توجد في غيرها
حيث يوكل لحمه ويشرب لبنه ويركب ويحمل عليه ويلبس جلده ويستعمل بعض عظامه وهذا
المعنى لا يوجد في غيره من الاموال وارغفة جمع ارغفة جمع رغيف ولم يمثل من الجمادات لقلته
او اكتفاء بما سبق او حكما عطف على حقيقة يعني لا يتكرر الجمعية فيه حقيقة بل جمع مرة واحدة
الا انه لما وازن ما تكرر فيه الجمعية اخذ حكمه فصار كانه تكرر فيه الجمعية حقيقة كالجموع
الموافقة لها اي الجمع الذي تكرر فيها الجمعية حقيقة في عدد الحروف والحركات والسكنات
كمساجد جمع مسجد فانه موازن لاساور والاكالب ومصابيح جمع مصباح فانه اسم
آلة فوزنه مفعال ومفعل كمقراض ومفتاح ومجلس ومجزم وهو موازن لاناعيم في الا[illegible]
المذكورة فلما تشابه هذا الجمع الجموع التي تكرر فيها الجمعية تحقيقا صار كانه تكرر فيه

بالجمعية تحقيقا وثانيتهما اى ثانية العلتين المكررتين اللتين قامت كل واحد
منهما مقام علتين لتكررها التانيث لكن لا مطلقا اى لا انه لا يكون التانيث قائما
مقام السببين حال كونه مطلقا بل لا يقوم الا بعض اقسام لان اقسام التانيث
اثنان باعتبار علامة التاء وهى الاصل فيه ولذا تكون ملفوظة مثل طلحة وقائمة
ومقدرة مثل زينب وقدم ودار ونار وهى لا تقوم مقام السببين فلا تكون
سببا واحدا ايضا وان كانت اصلا الا بشرط العلمية لكونها عارضة غير لازمة
لما دخلت هى عليه وثانيهما الالف وهى لا تقدر بل يجب ان تكون ملفوظة وهو اى
ذلك البعض الف التانيث اصلها الفان سقط النون بالاضافة المقصورة صفة
الالف ولم يثن لكونهما سببا واحدا فلان الف التانيث فى المقصورة واحدة
لا غير والممدودة عطف على المقصورة وهى صفة ايضا لان الممدودة من الف التانيث
الهمزة المقلوبة منها والالف الاولى زائدة لتوسيع البناء حيث لا دخل لها فى التانيث
والالف الممدودة ايضا واحدة لا غير ولذا وصفهما بصيغة الافراد ولما توهم من عطف
الممدودة على المقصورة بالواو التى وضعت لمطلق الجمع وان كان صدق كلاهما
علة بغير المنصرف للواحد منها فنبه رفعا لذلك التوهم بقوله اى كل واحد منهما
يعنى ان الممدودة تكون سببا مستقلا والمقصورة ايضا سببا مستقلا لا
ان المجموع سبب واحد كما توهم نحو حبلى مثال للالف المقصورة وحمراء مثال للالف الممدودة
لازمتها اى لان الف التانيث الممدودة والمقصورة لازمتان اى لزمت كل واحدة منهما الكلمة
التى لحقت هى بها وصفا اى لزوما وضعيا لا عرضيا كتاء التانيث لا تفارقانها اى
لا تنفك كل واحدة منهما عما دخلت عليه هذه الفقرة تفسير اللزوم اصلا يعنى ابدا
مستمرا نكون منصوبا على الظرفية فلا يقال فى حبلى اى فيما لحقت الف التانيث
المقصورة به حبل بحذفها يعنى يقال فى مؤنث حبلى وفى مذكره حمر بحذف الف التانيث
لان مذكر احمر لا حمر فعلم انهما لازمتان للكلمة بحيث لا ينفك كل واحدة منهما عنها فى
وقت فجعل لزومها للكلمة اى لزوم كل واحدة منهما للكلمة التى دخل عليها بمنزلة تانيث
آخر فصار التانيث فيهما مكررا ذاتا ووصفا يعنى صار ذاتها تانيثا آخر ومن
وجه معنى تكرر التانيث والحاصل ان الف التانيث لم يكن موضوعة للفرق بين المذكر
والمؤنث بل انما وضعت للتانيث فقط والفرق بينهما حاصل بنفس الصيغة لان
صيغة المذكر احمر وصيغة المؤنث حمراء وهذا ايضا دليل على لزومها للكلمة

بخلاف

بخلاف التاء التى هى للتانيث فانها ليست لازمة للكلمة التى دخلت عليه بحسب اصل
الوضع لانها اى التاء وضعت للتانيث حال كونها فارقة بين المذكر والمؤنث لان نفس
الصيغة لم تفرق بينهما لان صيغة قائم تحتمل المذكر والمؤنث بوضع التاء للتانيث
فتدخل عليه فعلم منه ان المجرد للمذكر والداخل عليه التاء للمؤنث فتكون التاء عارضة بعد
الوضع والعارض كالمعدوم فلا يقوى ان يقوم مقام السببين ولم يؤثر واحدا ايضا
الا بشرط العلمية فلو عرض اللزوم له لامر عارض له بعد اللحوق كالعلمية مثلا يعنى مثلا ان يكون
علما لم يقو قوة اللزوم الوضعى اى لم يوجد فيه قوة مثل قوة التانيث الوضعى لكونه فى الاصل
عارضا فلم يقدر ان يقوم مقام السببين ولما فرغ من بيان حكم غير المنصرف وجواز منع ذلك
الحكم وبيان العلل التى تقوم مقام السببين اراد ان يفصل العلل المذكورة فى البيتين اجمالا
ليكون طالبا زيادة معرفة كما قال مصدرا بالفاء التفصيلية ومعرفا باللام العهد
الخارجى اذ اصحاب الخبرة بين اللف والنشر فقال العدل فقدمه على الموصوفين لانه غير مشروط
بشئ بخلاف البواقى وهو فى اللغة التحريف فيقال اسم معدل اى مصروف وفى الاصطلاح
ما عرفه اللص مصدر من عدل يعدل وبابه ضرب مبنى للمفعول كالخلق بمعنى المخلوق
والضرب بمعنى المضروب اى كون الاسم معدولا وخروجه المصدر مضاف الى الفاعل اى خروج الاسم
لخروج خروج الفعل فانه لا يسمى عدولا لان البحث فى الاسم اى كونه اى كون الاسم مخرجا
فيناسب ان الخاء للمصدر ايضا بمعنى المفعول لكن بالنقل الى باب الافعال لان الخروج لازم
لا يجئ له مفعول ولا مجهول عن صيغته اى صيغة الاسم الاصلية اى عن صورته التى
يقتضيها اصلها اى الوضع اللغوى والقاعدة اى الاصطلاح ولا تسمع الا ان يكون ذلك
الاسم اى الاسم المعدول عنه عليها اى على تلك الصورة وقال فى الحاشية فسر الصيغة
بالصورة لان الصيغة قد تطلق على الكلمة باعتبار ما يعرض لها من الهيئة فيقال ضرب
صيغة الماضى انتهى ولا يخفى ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات اى
ليست صيغة المصدر موضوعة بازاء المعنى الذى هو الموضوع له لصيغة المشتقات
لان المصدر مشتق منه والاصل فى الاشتقاق ان يكون المشتق مغايرا للمشتق
منه فاضافة الصيغة الى ضمير الاسم اى ضمير راجع الى الاسم بقرينة المقام خرجت
المشتقات كلها عن حد العدل لان المشتقات ليس باسم بل صفة فلا يقال
ان المشتقات معدولة عن مصادرها الباء فى قوله فباضافة متعلق بقوله
خرجت اى خرجت المشتقات كلها من تعريف العدل بسبب اضافة الصيغة الى

ضمير يرجع الى الاسم ولا يخفى ايضا ان المتبادر من قوله خروجه عن صيغته الاصلية ان يكون المادة اى الحروف الاصلية التى ركبت الصيغة المعدول عنها منها باقية فى المعدول لانه اذا لم يكن تلك المادة باقية فى المعدول ولم يعلم انه معدول عنها لان بقاء المادة يكون قرينة للعدل بل المتبادر انه غير معدول وانه اسم برأسه والتغيير بين المعدول والمعدول عنه انما وقع فى الصورة فقط كرباع عدل عن اربعة اربعة وكذا مثنى وعمر وزفر من عامر وزافر لانه اذا اشترط كون المادة باقية وجب ان يكون التغيير فى الصورة لانه اذا لم يتغير فيها ايضا لا يتحقق العدل فوجب ان يقع التغيير فى الصورة فقط فلا ينتقض حد العدل بما اى بكلمة حذف منها اى تلك الكلمة بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز بالجزم لانه مضاف اليه مثل قولك مررت بهند الحسنة الوجه وكذا محذوفة الاوائل مثل عدة وصفة ومحذوفة الاواسط كمقول ومبيع فانه لا يقال لكل واحد منها معدول عن اصله لكون المادة غير باقية فيها مثل يد ودم فان اصلهما يدى ودمو مثل رحى وعصو حذف اللام منهما فبقى يد ودم مثل رحى وعصا فان المادة اى الحروف الاصلية ليست باقية فيهما اعنى يد ودم فلا يقال انه يد ودم معدول عن يدى ودمو لان الشرط وهو كون المادة باقية غير موجودة فيهما ولا يخفى ايضا ان خروجه اى خروج الاسم عن صيغته يستلزم اى يقتضى ذلك الخروج دخوله اى دخول الاسم المعدول فى صيغة اى فى صيغة غير الصيغة الاولى اى مغايرة للاولى اى الصيغة الاولى التى هى الصيغة المعدول عنها فى الوزن والهيئة كما مر من الامثلة لانه اذا لم تكن مغايرة لها تكون الثانية عين الاولى فلم يوجد الشرط وهو ان يكون المادة باقية والتغيير يكون فى الصورة فقط ولا يبعد ان يعتبر مغايرتها لها اى مغايرة الصيغة المعدولة للصيغة المعدولة عنها فى كونها اى فى كون الصيغة المعدولة غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما كانت الصيغة الاولى وهى الصيغة المعدول عنها داخلة تحت اصل وقاعدة فخرجت بهذا القيد عنه اى عن حد العدل المغيرات القياسية اى الاسماء التى غيرت قياسا كماء وآل ومقول ومبيع وعدة والتثنية والجمع والمصغر والمنسوب وغيرها مما يكون تغيرها قياسا لانها داخلة تحت اصل وقاعدة واما المغيرات الشاذة اى الاسماء التى تغيرت شاذا لا قياسا كالجموع الشاذة مثل اقوس وانيب والمصغرات الشاذة كعريب وعريس بغير التاء والقياس ان يصغر مع التاء والمنسوبات الشاذة مثل بصرى بالكسرة الاولى

فى بصرة وبدوى فى بادية وثلاثى ورباعى فلا نسلم انها اى المغيرات الشاذة خرجت عن صيغتها فانها لو كانت خرجت عنها لما كانت شاذة ويكون ايضا داخلة تحت اصل وقاعدة ولا الحكم عليها بالشذوذ لان الشاذ ما خالف الاصل والقياس فان الظاهر مثل اقوس جمع قوس وانيب جمع ناب وهو قسم من الجموع الشاذة بيانها وصفتها الا انه من البيانية اذا كان ما قبلها نكرة تكون صفة له مثل جاءنى رجل من بنى تميم ليست مخرجة وليس مع اسمها وخبرها خبران وهى ايضا مع ما خبر لان فى قوله فان الظاهر ما اى عن الجمع الذى هو القياس فيهما لان القياس فى الاجوف الثلاثى المجرد ان يجمع على افعل الخفة فيكون القياس فيهما ايضا ان يجمعا على هذا الوزن اعنى اقواسا وانيابا لا على افعل لثقل الضمة على الواو والياء فى البناء المجرد وان كان ما قبلها ساكنا بل انما جمع اقوس وانيب ابتداء بعضها وكان الوصل على اقوس وانيب كلاهما على طريق الامتنان لكون كل واحد منهما وافقا على طرد القياس لما سبق ان الضمة على الواو والياء تكون ثقيلة فى الجمع مع انه بنفسه ثقيل من غير متعلق بقوله بل انما جمعاه يعنى بمعنى للمفعولين جمعهما اعنى جمع القوس والناب ابتداء لا انهما قبلا جمعا على خلاف القياس على انما متعلق بقوله جمعهما هو القياس فيهما وهو اقواس وانياب فى الجمع عطف على قوله جمعهما اى من غير ان يعتبر ايضا اخراج اقوس وانيب عنهما اعنى عما هو القياس فيهما اذ لو كان كذلك لما حكم عليها بالشذوذ لانه لا فائدة فى الاسماء المعدولة حتى انه ما خالفها يكون شاذا ولما حكم عليها وعلى امثالها بالشذوذ علم انها ليست بمعدولة وقال بعض الشارحين قد يجوز بعضهم اى بعض المصنفين المعرفين تعريفا لشىء اى شىء كان بما اى بتعريف هو اعم منه اى من المعرف بحيث يكون ذلك التعريف شاملا لغير المعرف ايضا اذا كان المقصود منه اى من التعريف تمييز اى الشىء المعرف المقصود مضاف الى المفعول عن بعض ما عداه لا عن كله كما اذا قلت فى تعريف الفعل مثلا اذا اردت تمييزه عن بعض ما عداه الفعل ما دل على حدث فانه بهذا التعريف امتاز عن بعض الاسماء وعن جميع الحروف وان دخل فيه المصادر كلها والمشتقات ايضا لحصول الغرض المقصود اذا كان الامر كذلك فيمكن ان يقال المقصود من هذا التعريف هاهنا اى فى هذا البحث تمييز العدل عن سائر العلل التى اشتركت له فى العلية لا عن كل ما عداه سواء كان ما عداه علة او لا فحينئذ يحصل بتعريفه اى بتعريف العدل هذا التمييز اى تمييز العدل بهذا التعريف عن سائر العلل لا بأس بكونه اى بان يكون تعريف العدل اعم منه بان يدخل فيه ما لا يكون علة لما عرفت ان المقصود من التعريف خروج سائر العلل عنه واذا خرجت تم المقصود فلا بأس بدخول ما ليس بعلة فيه فح اى حين يكون المقصود من هذا التعريف تعريف العدل الحاد بحيث تلك التكلفات الثلثة تكلف تعاسر

صيغة المصدر لصيغة المشتقات وتحقق اشتراطكون المادة باقية والتغيير انما يكون في الصورة
فقط وتحقق اشتراط ان خروج الصيغة يستلزم دخولها في صيغة اخرى فلا حرج للادلة
اما في الوزن واما في التحول تحت اصل وقاعدة فدخول تلك الخبرات لا يضر لانها ليست
من العلل التسع ولما فرغ من بيان فوايد القيود اراد ان يبين سبب العدل في الامثلة
المذكورة وشرطها ايضا فقال المصنف باعلم انا نعلم قطعا اي جزما اي علما قطعيا انهم
اي النحاة لما وجدوا ثلث ومثلث واخر وجمع وعمر وامثالها غير منصرفة في كلام العرب
واستعمالهم والحال انهم لم يجدوا فيها اي في هذه الامثلة او عطف على فدخل لما اي لما لم
يجدوا فيها سببا ظاهرا يقتضي عدم انصرافها من الاسباب التسعة غير الوصفية في الاربعة
الاول وغير العلمية في الاخير والوصفية او العلمية وحدها لم تؤثر في منع الصرف لكون
اجتماع السببين او تكرير واحد منها شرطا وحالينا كذلك احتاجوا اي النحاة الى
اعتبار سبب اخر غير الوصفية او العلمية من الاسباب التسعة لما سبق ان الاسم
المعرب لا يكون غير منصرف الا ان يكون فيه سببان منها لكون الصرف اصلا فيه ولم يصح
وهذا عطف على مجموع الشرط والجزاء الاول على الاول والثاني على الثاني بحرف واحد
حتى يكون من قبيل عطف معمولين على معمولي عاملين بحرف واحد فيكون من توابع
لما اي ولما لم يصلح للاعتبار اي اعتبار سبب اخر مع احدهما من الاسباب التسعة
الا العدل لانه ليس فيها جمع ولا تانيث لا لفظا ولا تقديرا ولا تركيب ولا عجمة
ولا وزن الفعل ولا الالف والنون ولا يجمع العلمية مع الوصف فانتفى اعتبار غير
لان انتفاء الاقسام به يستلزم انتفاء المقسم اعتبروه فيها اي اعتبروا النحاة
العدل في هذه الامثلة وجعلوها غير منصرفة للعدل وسبب اخر لا انهم عطف على قوله
انهم اي لا ان النحاة تنبهوا من التنبيه للعدل فيها اعلا عمر اي في مثال غير عمر من هذه
الامثلة بل نعلم ان هذه الامثلة مشتركة في اعتبار العدل والتنبيه لانها مستوية
الاقدام فيجعلونه اي ما اعدا عمر غير منصرف للعدل وسبب اخر وهو الوصفية وامثال
عمر كون غير وكذا نسند الكلام قولهم اعتبروه اي اعتبروا العدل في هذه الامثلة
الا انه لا يكفي في اعتبار العدل مطلقا سواء كان في هذه الامثلة او لا من امرين
يكفي في اعتبار العدل مطلقا شرطا احدهما اي احد الامرين وجود الاصل للاسم
المعدول لان الاصل المعدول عنه اذا لم يوجد لم يمكن اعتبار العدل فكيف يوجد العدل
الذي هو الفرع لان المعدول فرع للمعدول عنه وثانيهما اي ثاني الامرين اعتبار اخراجه

اي اخراج المعدول عنه اي ذلك الاصل اي الاصل الذي وجد لان مجرد وجود الاصل لا يكفي للعدل لان تحقق
الفرعية اي فرعية للعدل لم يوجد بدون اعتبار ذلك الاخراج لما سبق ان وجود الاصل لا يكفي في اعتبار
العدل ما لم يعتبر الاخراج ففي بعض تلك الامثلة اعني ما عدا عمر يوجد دليل غير منع الصرف يسبقه الى
ذلك الدليل في عقب كامثال العدل يعني يوجد في ذلك البعض دليل سوى منع صرفه يدل على وجود الاصل
للمعدول عنه يعني على ان الاصل للمعدول عنه موجود فوجوده اي فوجود ذلك الاصل محقق اي ثابت
بلا شك ولا شبهة واذا على ذلك يكون العدل حقيقيا اي محققا ولهذا القسم يقال
العدل التحقيقي لتحقق اصله والمعدول عنه ايضا وفي بعضها اي بعض تلك الامثلة لا يوجد دليل
يدل على الاصل المعدول عنه غير منع الصرف بعلة واحدة في كلامهم وذلك البعض مثل عمر وزفر
فيفرض مبني للمفعول اي فيقدر له اي لذلك البعض الاصل لتحقق اي حتى يقع العدل باخراجه
اي اخراج ذلك البعض عن ذلك الاصل اي عن الاصل المقدر له لانه اذا لم يقدر له اصل ولم يخرج عنه
لزم ان يوجد اسم غير منصرف بعلة واحدة في كلامهم وذلك غير جائز لان العلة الواحدة لم
تؤثر في منع الصرف فيكون اصل هذا البعض مقدرا وظنا فيقال العدل التقديري يحقق صار
العدل قسمين اي اقسام اي ليس ذلك الانقسام الا باعتبار كون ذلك الاصل محققا او مقدرا
نظرا الى الامر الاول لان وجود الاصل اذا كان محققا بلا شك كان العدل ايضا محققا بلا
شك واذا كان مقدرا كان العدل مقدرا لان الفرع يتبع الاصل واما اعتبار اخراج المعدول عن
ذلك الاصل اي المحقق او المقدر نظرا الى الامر الثاني يتحقق العدل بمعنى ليقع العدل فلا دليل
عليه الا منع الصرف لان الاصل في اعتبار العدل ليس الا وجود تلك الامثلة غير منصرفة بعلة
واحدة في كلامهم فعلى هذا اي على انقسام العدل الى الحقيقي والتقديري باعتبار الامر
الاول قولك اي قول المصنف تحقيقا معناه اي معنى هذا القول الا اعرابه العدل خروجه
عن صيغته الاصلية خروجا كائنا عن اصل محقق اي موجود يدل عليه دليل غير منع
الصرف فعلى هذا يكون في اصل المعنى ولا اعرابه على الحالية من الصيغة اي حال كونها محققة
وثابتة للمصدر الواقع حالا عن المؤنث فليس بلازم لعدم التضمير فيه كذا قيل اي معنى
محققا صفة لظرف مقدر بحال المتعلقة وهو الاصل والمفهوم من تقدير الشارح
هذا المعنى لان الخروج يكون محققا اذا كان الاصل محققا كثلث اي خروجا كائنا
كخروج او خروجا مثل خروج ويجوز ان يكون خبر مبتدا محذوف اي مثاله مثل
ثلث ومثلث وزنهما فعال ومفعل عدلا عن ثلثة ثلثة مكررا والدليل
الذي يدل على اصلهما اي اصل ثلث ومثلث ان في معناهما اي في معنى كل

واحد منهما مكرراً دون لفظهما اي ليس في لفظ كل واحد منهما تكرار بل
التكرار ليس الا في معناهما الا ترى اذا قيل جاء في القوم ثلث اي حال كونهم
مفصلين بهذا التفصيل وهو كون الجائي ثلثة مرة وثلثة اخرى مرة اخرى وثلثة اخرى مرة
اخرى الى ان ينتهي القوم يعلم ان الجائي هكذا جاءني فالاصل في الالفاظ اي الحال والشان
اذا كان المعنى مكرراً يكون اللفظ ايضاً اي كما كان المعنى مكرراً مكرراً لان اللفظ يتبع
للمعنى لان المقصود المعاني والالفاظ قوالبها وادلة عليها فعند افراد المعنى يلزم افراد
اللفظ وعند تكرره يلزم تكرره كما في قولك جاء في القوم ثلثة ثلثة حال من القوم مؤول
بلفظ واحد والمشتق ايضاً وان صح ان يقع ما دل على هيئتها حالاً عند المص اي مفصلين بهذا
التفصيل كما فصلناه لك فلما كان العبارة عن الحال بكلا اللفظين معاً اجري اعراب
اللفظ الواحد عليهما جميعاً فعلم من هذا التقرير ان اصلهما اي اصل كل واحد من ثلث و
مثلث لفظ مكرر وهو قولك ثلثة ثلثة مع ان معناهما واحد وفي الرضي وذلك انا وجدنا
ثلث وثلثة وثلثة لمعنى واحد وفائدتهما تقسيم امر ذي اجزاء على هذا العدد المعين
ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد مكرر على الاطراد في كلام العرب نحو قرأت الكتاب
جزءاً جزءاً وابصرت العراق بلداً بلداً فكان القياس في باب العدد ايضاً التكرير عملاً بالاستقراء
فلما وجد ثلث غير مكرر لفظاً حكم بان اصله لفظ مكرر انتهى كلامه وكذا اي كالحال في ثلث
ومثلث خبر مقدم الحال المبتداء مؤخر في احاد وموحد عدلك كل واحد منهما من واحد واحد
وثناء ومثنى عن اثنين اثنين ومثلث منتهياً الى رباع ومربع فالغاية هنا داخلة
تحت المغيا لانا نعلم قطعاً ان حكم الغاية ههنا كحكم المغيا او يجعل الى بمعنى مع مثل
قوله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم اي مع اموالكم بلا خلاف لاحد في ان هذه الامثلة
غير منصرفة لورود النص فيها صريحاً مثل قوله تعالى اولي اجنحة مثنى وثلاث ورباع و
احاد وموحد قيسا عليها لكونهما معدولين عن واحد واحد الذين هما اصل في العدد فيهما
اي في الاسماء المذكورات وراءها اي بعدهن الى اسماء العشار والمجرور خبر مقدم منتهياً
الى عشار ومعشر المعدول كل واحد منهما من عشرة عشرة فالغاية ايضاً داخلة في المغيا
خلاف مبتداء مؤخر في انها منصرفة او غير منصرفة فبعضهم ذهب الى انها غير منصرف
لان السبب الذي يوجد فيما دونهما وهو العدل والوصفية قد يوجد فيها ولان الاشتراك
في السبب يستلزم الاشتراك في الحكم وبعضهم ذهب الى انها منصرفة لكون الاستعمال في الاسم
الصرف والصواب اي الحق من المذهبين مجيئها اي ان يكون غير منصرف لما قلنا والسبب

في منع صرف ثلث ومثلث اي السبب الذي يقتضي عدم صرفهما واخواتهما اي اشباههما من
السباق والسياق يعني من احاد الى عشار ومعشر عند سيبويه العدل الحقيقي والوصفية
اللازمة لان الوصفية العرضية التي كانت في ثلثة ثلثة اي الوصفية التي حصلت
لهما بالتركيب لان ثلثة وضعت اسماً لمرتبة معينة من مراتب العدد من غير ملاحظة معنى
فيه فلا وصف فيه باصل الوضع ويدل عليه اضافته الى المعدود نحو ثلثة رجال واربع نسوة
والوصفية انما حصلت بالتركيب ليكون فيه فائدة فيكون عارضة لان التركيب عارض
وما بالعارض فهو عارض صارت اي الوصفية اصلية في ثلث ومثلث لان المعدول
لم يوضع الا وصفاً ولا يستعمل الا مع اعتبار معنى الوصفية فيه يدل عليه قولك جاءني
رجال ثلث ولا يقال جاءني ثلث رجال والحال ان وضع المعدول غير وضع المعدول عنه
فيعتبر وضعاً لا باعتبار ما قبله وضع له اي لكون الوصفية معتبرة في كل معنى الذي وضع
كل واحد من ثلث ومثلث له واخر عطف على ثلث ومثلث بضم الهمزة وفتح الخاء المعجمة
جمع اخرى صفة اخر واخرى على وزن فعلى بالضم والسكون مؤنث بالحقيقة لاخرى
مضاف الى اخر الذي هو مفرد مذكر على وزن احمر قلبت الهمزة الفاً واخر اسم التفضيل
كافضل الشهادة التصريف بحيث يجيء لمفرد وتثنية وجمع ومذكر ومؤنث كاسم التفضيل لان
معناه اي معنى اخر في الاصل اي اصل الوضع يعني معناه اللغوي اشد تاخيراً ثم تريفاه معنى
قولك جاء في زيد ورجل اخر اي اشد تأخراً من زيد في معنى من المعاني ثم نقل من معناه اللغوي الى
معنى غير يعني الى المعنى المجازي وهو النفي بقرينة الاستعمال تحقيقاً كما اذا قيل ازيد في الدار فيقال
خبراً اي ليس فيها او تقديراً لان في اسم التفضيل ايضاً معنى النفي لان الموصوف الزائد في
الفضل منفي باسم التفضيل عن المفضل عليه يعني لانه لو لم يكن كذلك لما كان للتفضيل وجه
وهذه المناسبة نقل الى معنى غير فمعنى قولك جاءني زيد ورجل اخر جاءني رجل غير زيد لكنه
بشرط ان يكون من جنس المذكور فلا يقال جاءني رجل وحمار اخر وامرأة اخرى كذا في الرضي
وقياس اسم التفضيل ان يستعمل باحد الاشياء الثلثة ليكون المفضل عليه معلوماً بها اما باللام
اي انما ان يستعمل بدخول اللام عليه مثل زيد الافضل على ان يكون اللام فيه للعهد او بالاضافة
اي اضافة اسم التفضيل الى المفضل عليه او كلمة من يعني او بدخول من التفضيلية على المفضل
عليه على سبيل منع الخلو والجمع وجاء لم يستعمل اخر باحدها اي بهذه الثلثة على انه
اي اخر معدول عن احدها اي عن المستعمل باحدها اختصاراً في اللفظ فقال بعضهم ان اخر
اخر معدول عما اي عن اخر الذي فيه اللام اي عن الاخر لتوافق المعدول والمعدول عنه في اللفظ

والمعنى وشرط تغايرهما في الهيئة موجود ههنا لانه حينئذ ماخوذ عن اللام غير هيئة الحلي به ولا
يلزم ايضا ان يكون للمعدول معرفة كما في امس لانه معرفة لكونه معدولا عن المعرف باللام
بمعنى الامس لكونه مبنيا حيث بني لتضمنه معنى الحرف وهو اللام بخلاف ما نحن فيه وههنا ليس
كذلك لعدم بقاء معنى التفضيل فيه لما عرفت انه نقل الى معنى غير وصار اسما مثله وقال المصنف
انه اي اخر معدول عما ذكره من اي عن اسم التفضيل الذي استعمل بمن التفضيلية اي عن اخر من
لانه الاصل في الاستعمال لكون معنى التفضيل فيه اظهر واوضح ولذا لم يطابق موصوفه حيث يكون
مفردا وان كان الموصوف مثنى او جمعا مذكرا او كان مؤنثا الا انه لا يعدل الا عما يكون بمعنى
الجماعة لكون كلا مثاله جمعا لانه اخرج فلا يعدل الا عن الجمع لا المفرد ولا المثنى واعلم انه مبني
للمفعول الى نقل الاضافة الجار والمجرور في محل الرفع بناء على انه نائب الفعل بحيث لم ينقل حذف ان
يكون اخر معدولا عما استعمل بالاضافة نحو اخر زيد او اخر الناس فيكون الاضافة متعددة
في المعدول ولذا قال الشارح الحقق لان الاضافة لانها توجب التنوين او البناء او اضافة
بالتنوين نحو صفة الاضافة مثلها صفة بعد صفة لها اي مثل الاضافة بمعنى ان يحذف
المضاف اليه من التركيب الاضافي لانه اما يوجب التنوين في المضاف ليكون عوضا
عن المضاف اليه المحذوف وسادا مسده نحو حينئذ اصله حين اذ كان كذا فحذف كان
كذا وعوض عنه التنوين لما ذكر نونه وكتب متصلا بالحين فقيل حينئذ تخفيفا واما
ان يوجب بناء المضاف لتضمنه معنى الاضافة وهو معنى من معاني الحروف نحو قبل لانه
اصل قبل زيد فلما حذف المضاف اليه ونوى بني قبل على الضم لما سيجيء واما ان يوجب
ان يليه تركيبا اضافيا مثله بشرط ان يكون المضاف والمضاف اليه في الثاني عين
المضاف والمضاف اليه في الاول ليكون قرينة على ان المضاف اليه محذوف في الاول
نحو يا تيم تيم عدي لما ذكرنا وسيجيء ومثل يا زيد زيد اليعملات وليس في اخر المعدول
شيء من ذلك اي من التنوين او البناء او الاضافة الاخرى فتعين ان يكون بمعنى اخر
معدولا على احد الامرين اما عما فيه اللام او عما ذكره من التفضيلية على سبيل منع الخلو
والجمع وجمع على وزنه صرد عطف على اخر لقربه واما على ثلث لاصالته جمع جمع بالجر صفة له
مضاف الى جمعاء بالمد مؤنث اجمع بالجر صفة جمعاء مضاف الى جمع وكذلك اي مثل
جمع في عدم الانصراف جمع مقدم كتع مبتدأ مؤخر وبتع وبصع وقياس تعلاء الذي
مذكره افعل ان كان اي صيغة افعل صفة ان يجمع اي تلك الصيغة على فعل بضم الفاء و
سكون العين ليتميز افعل الصفة عن افعل التفضيل لانه يجمع بالواو والنون في المذكر

والالف

والالف والتاء في المؤنث لشرفه لان هذا الجمع اشرف الجموع ولو جمع افعل الصفة على مثل
الجمع ايضا لوقع الالتباس ولم يعكس لما قلنا ولم يجمع مؤنثه بالالف والتاء ايضا لكونه فرع
المذكر بل كان جمع المذكر والمؤنث في افعل الصفة واحدا اختصارا ولقصور هذه الصيغة
عن افعل التفضيل الحمراء على حمر وان كانت اي صيغة افعل اسما على فعالى ان يجمع في التكسير
بفتح اللام وكسرها مثل اجدل واصبع واحوض يجمع على اجادل واصابع واحاوض وفعلاوات
بالالف والتاء في الصحيح لانه المؤنث ينبغي ان وقعت في الاسم يجمع جمع الصحيح للمؤنث مثل
جاريات في جاريه صحراوات بالمد البرية وكذا كل فعلاء بالمد اذا لم يكن مؤنث افعل مثل
عذراء وصحراء ورقاء يجمع على صحارى والاصل فيه صحاري على وزن مجاديع لانه ما بعد الف
التكسير في الجمع الاقصى يكون مكسورا كاساود واناعيم فانقلبت الالف ياء لسكونها
وانكسار ما قبلها ثم قلبت الهمزة ايضا ياء لان الهمزة اذا وقعت بعد حرف المد تقلب
بجنسه للمجانسة كمقروة وخطية وادغمت فصار صحاري بالتشديد ومنها قيل الا
انه لاستثقال الياء المشددة في اخر الجمع الاقصى خففت بحذف الياء الاولى فصار
صحاري مثل اساود ثم فتحت الراء وقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها للزيادة الخفة
لان الفتحة والالف اخف من الكسرة والياء فصار صحارى مثل جمادى او صحراوات لما ذكرنا
فاصلها اي اصل جمع اما جمع حمر ان كانت وصفا او جماعى او جمعا وان كانت اسما
فوجد الاصل المعدول عنه فاذا اعتبر اخراجها عن واحد منها اي من هذه الاصول
الموجودة لها تحقق العدل فاحد السببين المقتضيين منع صرف جمع بها العدل
التحقيقي لكون الاصل محققا والسبب الاخر الصفة الاصلية والاصالة اي جمع بها
العلمية اي بغلبة استعمالها في باب التاكيد اسما لان فعلاء افعل لا يكون الا وصفا
فالاسمية فيها عارضة فتكون الصفة مؤثرة في منع الصرف سواء كانت زائلة
بغلبة الاسمية مثل اسود وادهم وادهم او غير زائلة مثل احمر واصفر وفي اجمع و
اخواته وزن الفعل والسبب الاخر الصفة الاصلية واما في جمعاء واخواته فالالف
الثانية القائمة مقام السببين واعلم اورد المص ثلثة امثلة مع ان المثال
الواحد كاف في التمثيل كما في العدل التقديري لانه لا يخلو اما ان يكون الوصف باقيا
اولا والاول الاول والثاني اما ان يكون المنقول عنه محققا اولا وما يكون فيه
محققا هو الثاني والثاني اي ما يكون المنقول عنه غير محقق هو الثالث لانه ذاتي
بين ان يكون باقيا على وصفيته او منقولا الى الاسمية كما في باب التاكيد وعلى ما

ذكرنا متعلق بقوله للبرد اما اشارة الى تفسير معنى الخروج عن صيغته الاصلية
والتنبيه عليه بالامثلة او اشارة الى الفرق بين جمع واخر وبين الجموع الشاذة مع ان كلاً
منها على خلاف مقتضى القياس وحاصله ان الجموع بعضها قياسية وبعضها شاذة وبعضها
معدولة لا يرد الجموع الشاذة اى لا ينتقض ما نقلنا بها كانيب واقوس فانه لم يعتبر اخراجها
اى اخراج اقوس وانيب عما اى عن الجمع الذى هو القياس فيهما فانه كان موجوداً كالانياب
والاقواس لان سبب الاعتبار ليس الا وجود عدم الانصراف وذلك ليس بموجود فى الجموع
الشاذة كيف استفهام انكارى اى كيف يعتبر اخراجها عما هو القياس فيهما والحال انه لو
اعتبر جمعهما اى على انياب واقواس ثم عدلا عنهما فلا شذوذ فيهما لمجيئهما اى فى
الجمع ناب على انياب وقوس على اقواس لكونه على ما هو القياس لما سبق ولانا عدل
ايضا للاسم الجمع اى ليس للاسم المعدول قاعدة قياسية ليلزم من مخالفتها الشذوذ
اى حتى يكون ما خالفها من المعدول شاذاً فتكون الاسماء المعدولة على نسبين شاذة
وغير شاذة ولا شئ من الاسماء المعدولة شاذاً فمن اين يحكم بالشذوذ هذا جواب لو
بالفاء اى فمن اى مكان يحكم فى تلك الجموع بالشذوذ حتى لا يكون اقوس وانيب شاذاً
والحال انه لم يعتبر اخراجهما عنهما لعدم سببه وهو عدم الانصراف فحكم عليهما بالشذوذ من
هنا اى من عدم اعتبار الاخراج عما هو القياس لكون السبب الذى هو عدم الصرف غير
موجود تبين اى ظهر الفرق ظهوراً بيناً بين الشاذ والمعدول لان للمعدول هو الاسم
المخرج عما هو الاصل فيه باعتبار الاخراج عنه لوجود سبب الاعتبار الذى هو عدم الانصراف
والشاذ ما لم يعتبر اخراجه عما هو القياس فيه لعدم وجود سببه بل كان اولاً على خلاف
القياس وتقديراً عطف على تحقيقاً اى العدل خروجه عن صيغته الاصلية خروجاً
كائناً عن اصل مقدر مفروض فيه اشارة الى التقدير بمعنى المقدر وانه بمعنى المفروض
ولذا وصفه بقوله مفروض بكون الداعى والسبب الى تقديره اى تقدير الاصل وفرضه هو
عطف تفسير منع الصرف بالنصب لانه خبر يكون لا غير لا هاهنا لنفى الجنس وغير مبنى
على الضم تشبيهاً بالغايات على ما سيجئ اى لا غير منع الصرف من الدليل موجود
فيه بمعنى ليس فيه دليل الا منع الصرف فقط كعمر وكذلك زفر فانهما اى عمر وزفر
لما وجدا غير منصرفين فى استعمال العرب بالعلة الواحدة وهى العلمية ومن
قواعدهم ان الاسم لا يكون غير منصرف الا بوجود سببين فيه وسبب مكرر
والحال انه لم يوجد فيهما اى فى كل واحد من عمر وزفر سبب ظاهر من الاسباب التسعة

الا العلمية وحدها وهى وحدها لا تمنع الصرف اعتبر فيهما العدل اذ لم يوجد فيهما سببان
العلمية والعدل ولا يكون مخالفاً للقاعدة ولا يمكن اعتبار غيره فيهما تأنيث ولا
عجمة ولا تركيب ولا جمع ولا غيرها فانحصر الاعتبار على العدل وما توقف اعتبار العدل على
وجود اصل للمعدول لان الاصل اذا لم يوجد لم يكن اعتباره والحال انه لم يكن اى لم يوجد فيهما
دليل ظاهر يدل على وجوده كما فى امثلة السابقة فى العدل التحقيقى غير منع الصرف بالرفع
صفة دليل قدر وفرض فيهما ان اصلهما عامر وزافر بمعنى كان الواضع قصد التسمية اولاً
بعامر وزافر لانهما لما كانا من الاجناس خاف اللبس فعدل عنهما الى عمر وزفر لان عمر
موجود فى الاجناس فكانه سماه اولاً ثم عدل عنه الى عمر وسماه به اختصاراً فى اللفظ
وزفر وان وجد فى الاجناس كما فى قولهم يا بنى الظلامة عن النقل الوزان اتى الا انه كان
نادراً فجعل كانه لم يكن فيه كان عمر اظهر فى الباب لانه لم يوجد فى الاجناس قط ومثل باب
قطام عطف على عمر وقطام اسم امرأة من العرب كحذام المعدولة عن قاطمة كما ان حذام
معدولة عن حاذمة وارادوا اى المصنف ببابها اى بنوع الباب كلما اى كل لفظ هو اى كان على
وزن فعال علما لا لفعال وقطام بالجر عطفاً حال لكونه علما للاعيان اى علما موضوعا لعين
مؤنث من الاعيان المؤنث حال لكونه ملابسا من غيره وذات الراء بمعنى ليس فى آخره راء كحضار
وطمار الكائنة فى لغة بنى تميم فانهم اى بنى تميم وتحويه يرجع الى النحاة اى فان النحاة اعتبروا
العدل اى اخراج نحو قطام عن قاطمة فى هذا الباب اى باب قطام بمعنى فعال التى يكون
علما للاعيان المؤنث حال كونه مفعولا له لقوله اعتبروا اى لكونهم حاملين هذا الباب على
فعال التى كانت ذوات الراء فى الاعلام المؤنثة مثل حضار فى حواشى الهندى اسم كوكب
وفى القاموس جبل بين اليمامة والبصرة او الحيان او الحرمين الابل وطمار كحضار المكان المرتفع
وفى بعض النسخ وزبار فى القاموس ارض بين اليمن وقيل طمار بالكسر والفتح مكان مرتفع
وبفتح العين كان يرتفع اليه الانسان ثم يرى منه فانهما اى حضار وطمار مبنيان على الكسر
ولم يبنيا على السكون مع انه الاصل فى البناء لانه يلزم اجتماع الساكنين ولم يبنيا
على الضم للثقل وضوظاهر ولا على الفتح مع انه اخف وايضاح السكون لانه يلزم
اجتماع الفتحات وهو ثقيل ايضا فبنيا على الكسر لانه ليس فيه محذوراً وليس
فيهما شئ يوجب البناء او غيره الا سبباه من الاسباب التسعة المقتضية منع
الصرف العلمية بدل من قوله سبباه والتانيث عطف على العلمية والسببان لا
يوجبان البناء اى لا يوجبان بناء ما وجد فيه احدهما او كلاهما لانهما ليسا من

لانه ليس فيهما ع

الاسباب المقتضية للبناء فان الموجب للبناء فى مثل هذا الباب المشابهة لفعال التى
كان بمعنى الامر نحو نزال وذلك فى العدل والوزن فاعتبر فيهما العدل ولم يكتف بالمشابهة
فى الوزن لئلا يكثر مثل سحاب وجهام وكلام وسلام وغيرها فانها معربة لان المشابهة
فى الوزن وحدها لم تؤثر فى منع الاعراب الذى هو الاصل فى الاسم لتحصل سبب البناء
وهو العدل والوزن فلما اعتبر فيهما العدل لتحصيل سبب البناء اعتبر العدل
فيما اى فى فعال الذى علما اى مثل حضار وقطام تمام بيان لما فى قوله فيما اى فى باب
فعال الذى جعلوه اى بنو تميم معربا غير منصرف ايضا اى كما اعتبروا العدل فى باب
حضار حملا مفعول له لقوله اعتبر اى ليكون محمولا على نظائره اى على اشباهه اللواتى
هى ذوات الراء مع عدم الاحتياج اليه اى الى اعتبار العدل فيه لتحقق السببين اى
لوجود سببين من الاسباب التسعة لمنع الصرف العلمية والتانيث المعنوى مع
وجود تحتم تاثيره هنا وهو الزيادة على الثلثة وسيجىء فاعتبار العدل فيما اى فى باب
قطام انما هو اى ليس الا للحمل على نظائره اى على اشباهه لا اى ليس اعتبار العدل فيه لتحصيل
سبب منع الصرف وهو العلمية والتانيث مع وجود شرط وجوبه وهو حاصل سواء اعتبر
العدل اولا والحاصل لا يمكن تحصيله وطلا اى لاجل ان اعتبار العدل فيه ليس الا للحمل على نظائره
لا غير يقال ذكر باب قطام المصدر مضاف الى مفعوله والفاعل متروك اى ذكر المصنف
هذا الباب هنا اى فى بحث العدل التقديرى ليس فى محله لان محله سياتى فى باب اسماء
الافعال لان الكلام اى البحث فيما اى فى الاسم المعرب الذى وجد غير منصرف بالعلمية وحدها و
قدر فيها اى فى ذلك الاسم العدل لتحصيل سبب منع الصرف وهو العدل لا فيما قدر فيه العدل حملا على
نظائره وانما قال اى المصنف فى بنى تميم احترازا عن لغة اهل الحجاز لان الحجازيين يبنونه اى
يجعلون فعال هذا مبنية وان كان معدولا ايضا عندهم فلا يكون باب قطام مطلقا سواء
كانت ذات الراء اولا فيما نحن فيه اى من البحث الذى كان ذكرنا فيه وهو كون العدل تقديرا والمراد
من بنى تميم اكثرهم فانهم جعلوا ذات الراء من هذا القسم مبنية على الكسر الوزن والعدل المقتضى
فان الاقلين منهم اى من بنى تميم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها بعض جعلوا باب
قطام سواء كان ذوات الراء اولا معربا غير منصرف لان الاسم اصل فى الاعراب والمشابهة با
المبنى اذا كانت ضعيفة لم تؤثر فى منع الاعراب فالعدل الاصل هو كونه لا حاجة الى اعتبار العدل
فيها اى فى ذوات الراء لتحصيل سبب البناء على ما عرفت ان سبب البناء العدل والوزن حملا على غلطه
على اعتبار العدل فيها لتحصيل البناء على لغة لحمل فعال التى لم تكن ذات الراء على فعال

التى

التى كانت ذات الراء لان هذا الباب معرب عندهم فكان فى باب قطام ثلثة اقوال
فى قول مبنى للمشابهة بفعال التى بمعنى الفعل كنزال عدلا ووزنا فلم يكن مما نحن فيه
وفى قوله معرب غير منصرف للعلمية والتانيث المعنوى فلا حاجة فيه الى العدل وفى قول ان كان ذات
الراء فهو مبنى كالحجازى وان لم يكن ذات الراء فهو معرب غير منصرف للعلمية والتانيث المعنوى
فاعتبر فيه العدل وان لم يحتج اليه للحمل على نظائره من ذوات الراء فقط لا لتحصيل سبب منع الصرف
الوصف المعدود من اسباب منع الصرف فالوصف والصفة مصدران كالوعد والعدة بمعنى
واحد وان فرق بينهما بان الوصف يقوم بالواصف والصفة بالموصوف وقال العصام التبين لم
يعرف المصنف فى هذا الباب العدل لان غيره اما معروف فى هذا الكتاب فى محله واما مستغن عن
البيان لشهرته فيما بين المحصلين او عرف العدل المعدول فيه عن تعريف السلف بخلاف الاسباب الباقية
حيث لم يعد لها فيها انتهى هو كون الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة اى معتبرة مع بعض صفاتها
سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع وسواء بقيت على الوصفية مثل احمر او جعلت اسما بزاسها
من اعتبار الوصفية كاسود وارقم على ما سياتى فانه اى مثل احمر موضوع لذات ما ولفظة
ما صفة لذات اى وضع لذات من الذوات وللذا قيل ذات مبهمة وصفة مبهمة معينة اخذت
مبنى للمفعول صفة للذات اى عبرت تلك الذات مع بعض صفاتها التى هى الحمرة فى احمر والموصول
مع الصلة صفة البعض لانه باخذ التانيث من المضاف اليه مثل قطعت بعض انامله او كانت
الدلالة بحسب الاستعمال لا بحسب الوضع لان الواضع لم يكن وضعه للوصفية بل انما وضع
للاسمية ثم عرضت الوصفية بالاستعمال مثل اربع فى قولك مررت بنسوة بكسر النون وضمها
والنساء والنسوان جمع امراة لا من لفظها وتصغير نسوة نسية اربع بالجر والتنوين
فانه اى فان اربع موضوع اسما للمرتبة معينة هى ما بين الثلثة والخمسة كما ثبت من مراتب
العدد التى هى من الواحد الى المائة ومنها الى الالف ومنها الى غير النهاية فلا وصف فيه اى فى اربع
بحسب الوضع لانه اسم من الاسماء التى كانت فى مقابلة الوصف كرجل وفرس وزيد وعمرو بل
قد يعرضه الوصفية بعد الوضع بحسب الاستعمال كما فى المثال المذكور الذى اورده الشارح فانه اى
اربع لما اجرى فيه مبنى للمفعول على النسوة فى قوله مررت بنسوة اربع بان جعل وصفا لها ويبين
به ما هو المراد منها كما ان الصفة تبين ما هو المراد من الموصوف التى هى من قبيل العدد وانه وصفت
بها دفعا لتوهم ان النسوة لما كانت العقول توهمها انها لم تعد لان العادة لا يكون معدودا الا الاعداد
اى ليست النساء من قبيل الاعداد وهو ظاهر على الجواب ان معناه اى معنى قوله مررت
بنسوة اربع او معنى اجراء الاربع على النسوة مررت بنسوة موصوفة اى متصفة بالاربعية

بعض من الثلاث صحيح [illegible] العادل

لكون الاربع دالة على معنى في متبوعه وهو الاربعية وهذا اى معنى مررت بنسوة موصوفة
بالاربعية معنى وصفي عرضي اى عرض له اى لاربع بعد الوضع اسماً في الاستعمال اى بسبب
استعماله واجرائه على النسوة التي تكون معدودة لا وصفي اصلي بحسب الوضع لما
عرفت انه وضع لم يكن الا اسماً فاذا استعمل وصفاً يكون ذلك الوصف فيه عارضاً ولما
بين ان الوصف قسمان اصلي وعرضي احتاج الى ان ايهما معتبر في السببية لمنع الصرف
فقال الشارح مبيناً والمعتبر في سببية منع الصرف اعني في ان يكون سبباً له هو الوصف
الاصلي لا غير لاصالته لان الاصل لكونه اصلاً يؤثر في الاحكام والقواعد وفي الامثلة والشواهد
لا الوصف العرضي يعني لا يكون الوصف العارضي سبباً لعرضيته اى لكونه عارضاً و
العارض في حكم العدم فلا يؤثر في القواعد والاحكام فلذلك اى لاجل ان المعتبر في السببية
هو الوصف الاصلي لاصالته لا العرضي لعرضيته قال المص اى بين ما هو المعتبر في السببية في الكلام
في قوله فلذلك متعلق بقال شرط مبتداء اى شرط الوصف المعدود من اسباب منع الصرف في
سببيته متعلق بالشرط مضاف الى المفعول وهو منع الصرف اى في كونه سبباً لمنع الصرف
ان يكون اى الوصف وصفاً في الاصل والجملة خبر المبتداء الثاني وهو مع خبره خبر المبتداء الاول الا
هو الوصف الذي هو الوضع جزماً لا وهماً ولو حكماً كثلث ومثلث وتقدير الحكم بان يكون
وضعه على الوصفية والباء متعلق بقوله الوضع لا انه تعرضه عطف على قوله ان يكون وصفاً
الوصفية بعد الوضع في الاستعمال لما عرفت ان المعتبر في السببية هو الوصف الاصلي
سواء بقي الوصف على الوصفية الاصلية ولم ينقل عنها الى الاسمية مثل احمر او زالت الوصفية
الاصلية عنه بان نقل منها الى الاسمية بحيث اذا اطلق لم يتبادر الى الفهم الا الاسمية
مثل اسود علماً للحية لان غلبة الاسمية عارضة والعارض لا يعارض الاصل وان
كان مفقوداً فان كان الامر كذلك فلا تضره اى الوصف الاصلي وفسر المضرة بقوله بان تخرجه
اى تخرج الوصف الاصلي عن سببية منع الصرف اى عن يكون سبباً لمنع الصرف الغلبة فاعل
فلا تضره اى غلبة الاسمية فيه اشارة الى ان المصدر المعرف باللام مضاف الى الفاعل بناء
على ان يكون اللام فيه للعهد على الوصفية الاصلية متعلق بالغلبة ومعنى الغلبة اى غلبة
الاسمية على الوصفية الاصلية ان يكون اللفظ عاماً في اصل الوضع ثم يصير ذلك اللفظ
بكثرة الاستعمال في احد الانواع اشتهر به ولذا قال الشارح اختصاصه ببعض افراده
الباء داخلة على المقصور عليه يعني كان اللفظ في الاصل عاماً لا يدل على ذات مبهمة
ثم اشتهر واستعمل في بعض الافراد الداخل تحته في الاصل وغلب فيه بحيث لا يحتاج ذلك

اللفظ

اللفظ في الدلالة عليه اى على ذلك البعض الى قرينة لفظية او غيرها واما في الدلالة على المعنى
الوصفي الذي كان قد وضع اللفظ له عاماً فيحتاج اليها كابن عباس رضي الله عنه فانه يقع
على واحد من بني العباس ثم صار اشتهر في ابنه عبد الله بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة
بخلاف سائر ابنائه وكذا النجم والثريا والليث والكتاب على ما سيأتي وكما ان اسود كان
موضوعاً عاماً لكل ما فيه السواد اى كان قد وضع وضعاً عاماً لكل شيء اتصف بوصف
السواد من ذي روح او جماد لانه يقال لشيء اسود للمتصف به ثم بعد الوضع العام للمتصف
بكثرة استعماله في الحية السوداء وهي فرد من الافراد التي وضع اسود له كما قال النبي عليه
السلام اقتلوا الاسودين الحية والعقرب بحيث متعلق بكثرة لا يحتاج اى الحية السوداء
في الفهم عنه اى في فهمها عن لفظ اسود اذا ذكر اى لا تحتاج انت في فهم الحية السوداء
عن لفظ اسود اذا ذكر الى قرينة دالة على ان المراد منه الحية السوداء منه موصوفاً وغيره
اذا عنيت به تلك الحية بخلاف سائر السواد فانه لا بد منها اذا قصد به من قرينة من موصوف
مثل ليل اسود او رجل اسود او من الرجال فلذلك المذكور اللام متعلق بالفعلين
الذين هما صرف وامتنع وعلة لهما والمشار اليه بذلك لما كان مثنى فسر الشارح بقوله
المذكور ليصح الاشارة بالمفرد دفعاً لما يرد ان الاشارة لا تصح لكون المشار اليه مثنى واسم
الاشارة مفرداً ثم بين المذكور بقوله من اشتراط اصالة الوصفية في كون الوصف سبباً
لمنع الصرف وعدم مضرة الغلبة اى غلبة الاسمية على الوصفية الاصلية يعني انا كان الوصف
اصلاً لا يضره زواله بالغلبة الاسمية بحيث يكون غير منصرف بقي وصفيته او زالت صرف
لعدم اصالة الوصفية نظراً الى الامر الاول اربع اذ وضعه للعدد في قولهم مررت
بنسوة اربع مع ان فيه سببين الوصفية ووزن الفعل لعدم كون الوصفية فيه
معتبرة ووزن الفعل وحده لا يؤثر فانصرف مع ان الانصراف اصل في الاسم وامتنع من الصرف
يعني صار غير منصرف كما انه غير منصرف قبل التسمية لعدم مضرة الغلبة نظراً الى الامر
الثاني اسود وهو في اصل الوضع صفة لكل ذي سواد لما عرفت وارقم وهو في اصل
الوضع وصف بمعنى ذي رقم ونقوش لا يكون على لون واحد بل يكون ذا الوان
حيث انهما صارا اسمين للحية الاول بدل من ضمير صارا بدل البعض يعني صار
الاول وهو اسود اسماً للحية السوداء وهي الحية العظيم السواد بالفارسية
مار سياه بزرك تمار سياه تر وصار الثاني اسماً للحية التي فيها سواد و
بياض وهي الحية التي يكون جسمها اسود ويكون عليه نقط بيضاء ويكون

مختلطة بهما وجمعها الاراقم وعليه قوله اياك اياك والجاير فانها اشد من
سم الاراقم وادهم وهو في اصل الوضع وصف بمعنى ذي الدهمة اي سواد حيث صار
اسما للقيد من الحديد لما فيه او في الحديد من الدهمة بيان لما اعني السواد تفسير
الدهمة وهي السواد ويقال فرس ادهم وناقة دهماء اي اسود سوداء وفي قوله تعالى
مدهامتان اي سوداوان وللحديد ايضا اسود فان هذه الاسماء اي اسود وارقم
وادهم وان خرجت عن الوصفية اي عن كونها وصفا بمعنى ذي سواد وذي رقم وذي
دهمة لغلبة الاسمية على الوصفية الاصلية لكنها اي الا ان هذه الاسماء بحسب
اصل الوضع اوصاف لما عرفت غيره لم يجب بني للمفعول استعمالها بالرفع نائب
الفاعل والجملة خبر ان في محل فان قوله وان خرجت حال من اسم ان والمعنى فان
هذه الاسماء حال كونها مخرجة عن الوصفية بالغلبة لكن بشرط كونها اوصافا
وضعا لم يمنع استعمال كل واحد منها في معانيها الاصلية ايضا اي كما لم يمنع استعمالها
في معانيها الوصفية مجردة عن الاسمية بالكلية لانها استعملت في نوع من انواع
معانيها الوصفية لانا نعلم قطعا ان معنى اسود الغالب في الاسمية حية سـ
سوداء ومعنى ارقم الغالب فيها حية فيها سواد وبياض ومعنى ادهم قيد فيه دهمة
اي سواد وان تحتمله في معانيها الاسمية شيء من معانيها الوصفية فالمانع
عن الصرف في هذه الاسماء حين كونها مستعملة في معانيها الاسمية الصفة الاصلية
لان الاصل لكونها اصلا معتبر ووزن الفعل واما هذه الاسماء عند استعمالها في معا
نيها الاصلية يعني عند كونها مستعملة في المعنى الوصفي لكل واحد منها فلا اشكال في منع
صرفها لانها اذا كانت ممتنعة من الصرف وجعلت غير منصرفة عند كونها مخرجة عن معانيها
الوصفية وكانت اسماء منه غير اعتبار معنى الوصفية فيها فكونها ممتنعة من الصرف عند
كونها اوصافا ومستعملة في المعنى الوصفي يكون بالطريق الاولى لان السبب اذا اثر عند زواله
فعند وجوده يكون اشد تاثيرا لوزن الفعل والوصف في الاصل الذي هو الوضعي والحال الذي
هو الاستعمال لانها وصف اصلا واستعمالا وضعف عطف على صرفها اي ولكون الوصف
الاصلي معتبرا ضعف منع افعى من الصرف حيث صار اسما للحية الخبيثة الشديدة السم بناء على
زعم مثلث الفلاسفة كن العز الظن ويستعمل في الباطل المراد ههنا الاول وصفيته قبل لتوهم
اشتقاقه من الفعوة التي هي الخبث يعني توهم انه مشتق من الفعوة مصدر فعي يفعو
بمعنى الشدة في الخبث يقال فعوة السم اي شدته فيكون افعى بمعنى ذي خبث شديد ثم

نقل

نقل اليها فمنع الصرف ههنا على ضعفه واما صرفها فقوي لانه لم يتحقق كونها وصفا في اصل
الوضع وكذلك اي كما ضعف منع افعى من الصرف حين كونها اسما ضعف منع اجدل من الصرف حيث
صار اسما للصقر بناء على توهم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة يعني توهم ايضا
انه مشتق من الجدل وهو شدة الخصومة يقال الجادل الخاصم فيكون اجدل بمعنى ذي جدل اي قوة
وخصومة فمنع من الصرف على ضعف واما صرفه فقوي لانه لم يتحقق وصفيته والصرف هو اصل
في الاسم فانصرف وضعف منع اخيل من الصرف حيث صار اسما للطائر اي لطائر ذي خيلان
على وزن غربان جمع خال وهو النقطة في الجسد كالعيدان جمع عود بناء على توهم وصفيته
لتوهم اشتقاقه من الخال فمعنى اخيل ذو خال ثم جعل اسما لطائر في خيلان وبما كان فيه
معنى الوصفية كان منع صرفه بعد النقل ضعيفا ايضا لان الضعيف لا يوثر بعد
زواله فكان صرفه قويا وجه ضعف منع الصرف في هذه الاسماء بعد النقل عدم الجزم بكونها
اوصافا اصلية لان اشتقاق كل واحد منها مما اشتق ثابت وهما وما يثبت بالوهم
لا يعتبر فكانها لم توضع في الاصل اوصافا فانها لم يقصد بها المعاني الوصفية وهي
افعى ذو خبث وفي اجدل ذو قوة وفي اخيل ذو خال مطلقا قوله لا في الاصل تفسير
للاطلاق وهو متعلق بقوله لم يقصد يعني لم يقصد بهذه الاسماء المعاني الوصفية في
اصل الوضع ولا في الحال ولم يقصد ايضا المعاني الوصفية في الاستعمال حين استعملت
اسماء للاعيان اما الاول وهو انه لم يقصد بها المعاني الوصفية في اصل الوضع فظاهر
لانه لم يثبت واما الثاني وهو انه لم يقصد بها تلك المعاني في الاستعمال فلانه المستعمل
بها لم يقصد بها الا ان يكون كل واحد اسما لنوع مخصوص من غير ملاحظة معنى الوصف
يعني معنى الخبث والقوة والخال وان كانت في انفسها موصوفة بتلك الاوصاف فلم يكن
وصفا وصفا واستعمالا فانصرفت مطلقا وفي الرضي ولنا ان نقول صرف هذه الكلمات
ونحوها الان مستعملة لا يقصد معنى الوصف مطلقا لا عارضا ولا اصلا فافعى وان كانت في
نفسها خبيثة والاجدل طائرا ذا قوة والاخيل طائرا ذا خيلان لانك اذا قلت مثلا لقيت
اجدلا فمعناه هذا الجنس من الطير من غير ان تقصد معنى القوة كما تقول رأيت عقابا
من غير ان تقصد به معنى الوصف وهو الشدة وان كان اقوى من الصقر الا هنا كلامه منع
ان الاصل في الاسم المعرب لم يقبل لكونه المخرج في الصرف لما سبق انه لا يحتاج الى سبب
بخلاف منع الصرف فانه لا يثبت الا بسببين او سبب قائم مقامهما وما لم يحتج الى سبب كونه اصلا
الثابت المعدود من اسباب منع الصرف اللفظي يقيد به لتقابل المعنوية ولا تقابل بالتمام

ولانها مشتركة فيهما الحاصل قيد به ايضا ليكون متعلقا كقوله بالتاء لا بالالف يعني
لا يكون التانيث اللفظي حاصلا بالالف فانه اي فان التانيث اللفظي الحاصل بالالف ممدودة
او مقصورة لا شرط لكفي منع الاسم عن الصرف لما سبق انه سبب قائم مقام سببين من غير
احتياج الى الشرط لكونه تانيثه وضعيا لازما قوله التانيث مبتداء وشرط مبتداء ثان
في سببيته منع الصرف اي كونه سببا لمنع الاسم عن الصرف العلمية اي ان يكون علما خبر المبتداء
الثاني مع خبره خبر المبتداء الاول علميته اي الاسم المؤنث سواء كان مذكرا حقيقيا كحمزة او مؤنثا
حقيقيا كعزة او لا هذا ولا ذاك كغرفة بكسر العين فالعلمية شرط تاثيره فلا تؤثر بدونها
ليصير التانيث لازما للكلمة فالمؤنث بالتاء ما دام علما لزمه التاء لان الاعلام محفوظة عن التصرف
بقدر الامكان واجاز التصرف فيها في الترخيم وفي ضرورة الشعر بخلاف ما اذا لم يكن علما فانه
قد تزول لانها جيئت للفرق بين المذكر والمؤنث فلم تلزم الكلمة الا اذا كانت علما بخلاف الالف فانها
وضعت للتانيث لا غير فتلزم الكلمة بلا شرط العلم والمراد بالتاء التاء الزيادة في آخر الاسم
مفتوحا ما قبلها تكون عند الوقف هاء سواء كانت للتانيث فقط مثل طلحة او
جزء من الكلمة من غير بدل كجارة ولان العلمية وضع ثان كل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك
عن الكلمة لان الاسم يوضع اولا على الجنس ثم علما مثل عائشة من عاش يعيش عائشا
وعائشة وهو في الجنس ليس موضوعا مع التاء فاذا سميت به فقد وضعته ثانيا معها فصار
التاء كلام الكلمة في هذا الوضع فلزمت الكلمة وضعا لكن وضعا ثانيا والتانيث المعنوي
فيه اشارة الى انه عطف على التانيث اللفظي لانه قدر الموصوف فهمنا البيان ما هو المراد وهو
كونه معنويا والصفة هناك لكونها مفهومة من قوله بالتاء والتانيث المعنوي ما يكون التاء
مقدرا سواء كان حقيقيا كهند وزينب او غير حقيقي كحلب ومصر كذلك
اي كالتانيث اللفظي الحاصل بالتاء في اشتراط العلمية يعني في كون العلمية شرطا
في سببيته منع الصرف فيكون في منع الصرف الا ان بينهما اي بين الشرطين فرقا يعني يرى
ان يكون العلمية شرطا لسببية التانيث اللفظي وبين ان يكون شرطا لسببية التانيث
المعنوي فانها اي العلمية في التانيث اللفظي بالتاء شرط لوجوب منع الصرف يعني
ان هذا التانيث اذا جعل علما يجب منع صرفه من غير احتياج الى شيء آخر وان
العلمية في التانيث المعنوي شرط لجوازه يعني ان التانيث المعنوي ان جعل علما
لم يجب منع صرفه بل يحتاج في وجوبه الى شيء آخر فلا بد في وجوبه اي وجوب منع صرفه
من شرط آخر يعني غير العلمية معها وللحاصل ان التانيث التاء اللفظي بالتاء له

علامة

علامة ظاهرة دالة على تحققه وهي التاء الملفوظة فيكون قويا فاكتفي فيه بالعلمية وحدها
واما المعنوي فلما لم يكن له علامة ظاهرة فكانت ضعيفا ولم يكتف فيه بالعلمية فضم اليها
شيء آخر ليتقوى به لان الضعيف اذا انضم اليه شيء آخر يتقوى به وللحاصل ان التانيث على
ثلثة اقسام اقوى وهو التانيث اللفظي بالالف بقسميها لكونه لازما للكلمة لا ينفك
عنها فان واحد يقوم مقام السببين من غير احتياج الى شرط وسبب آخر واوسط و
هو اللفظي بالتاء لكونه غير لازم للكلمة حيث ينفك عنها يحتاج في السببية الى العلمية الا
ان له علامة ظاهرة دالة على تحققه اكتفي بها ولم يحتج الى غيرها وادنى وهو المعنوي لكونه
امرا معنويا ليس له علامة ظاهرة بحيث يعلم وجوده وعدمه بل لا يوجد بل لا يعلم وجوده الا
بقرينة خارجة عنه احتاج في السببية الى شيئين العلمية واحد الامور الثلثة ليتقوى
بهما ويخرج عن الضعف ويؤثر في منع الصرف تامل ولم اجد عندك كما اشار المصنف اليه اي
الى الشرط الآخر بقوله وشرط تحتم تاثيره اي شرط وجوب تاثير التانيث المعنوي في منع
الصرف متعلق بالتاثير احد الامور الثلثة يعني انضمام احدها الى العلمية لانها لا تؤثر
وحدها بدون العلمية في قوله احد الامور اشارة الى انه او ههنا مانعة الجمع والخلو يعني
يقال لها منفصلة حقيقية مثل قولك العدد اما زوج او فرد زيادة خبر المبتداء
المحذوف وهو او بدل من الامور بدل البعض من الكل على الثلثة اي زيادة حرف الكلمة التي
تكون غير منصرف بالتانيث المعنوي والعلمية فالتنوين عوض عن المضاف اليه على
ثلثة احرف متعلق بالزيادة ليقوم الحرف الرابع مقام التاء التي تكون رابعة مثل زينب وتحرك
يعني ان لم يكن عدد حروف الكلمة زائدة على ثلثة احرف فشرط تحتم تاثيره تحرك الحرف الاوسط
اضافة المصدر الى الفاعل على قدر الحرف ليكون مفوضا الاوسط لان صفة يقتضي موصوفا فلا بد
من تقديره من حروفها الثلثة ليقوم تلك الحركة مقام الحرف الرابع السادس مسد التاء مثل سقر
او العجمة يعني ان لم يوجد الزيادة على الثلثة او تحرك الحرف الاوسط فشرط تاثيره العجمة لتوجد فيها
اسباب ثلثة واذا قام احدهما مقام السكون بقي سبباه ولكن ينبغي ههنا ان ذلك العجمة لانه
للقائم يقتضي مثل ما وجد وانما اشترط بعد شرط العلمية في وجوب تاثير التانيث المعنوي
احد الامور الثلثة يعني اشترط وجود احدها وجوبا بعد ان يكون العلمية شرطا ايضا لان العلمية
اذا لم توجد لم يؤثر واحد منها الكلمة التي تكون غير منصرف بنقل احد الامور الثلثة عن الخفة مع
متعلق بوجود الخفة التي من شانها ان تعارض ثقل احد السببين الذين يقتضيانه ثقلهما
ان الخفة الاسم يحذف التنوين منه والجر واذا كان الاسم ثلثيا ساكن الاوسط لم يكن فيه ثقل

باجتماع السببين فيه فتزاحم الخفة ثانيهما الذي هو ان لا كسر فيه ولا تنوين فلا يمنع منه في
ثقل الاوليين الزيادة على الثلثة وتحرك الاوسط ظاهر لان لسان العرب لما كان مبنيا على
السهولة كان الاصل فيه ان يكون ثلاثيا ساكن الاوسط لانه لا بد من حرف يبتدا به وحرف يوقف عليه
وحرف يفصل بينهما والذي كان على خلاف هذا بان كان متحرك الاوسط او رباعيا كان ثقيلا وانقل لان
ما خالف الاصل شاذ كذلك وكذا اي كما ان ثقل الاولين ظاهر ثقل العجمة ظاهر لان لسان العجم
ثقيل على العرب وهو ظاهر محسوس ولان لسان كل قوم خفيف لهم وما اخذوه من غيرهم يكون ثقيلا
عليهم لا سيما لسان العجم فهند يجوز صرفه نظرا الى انتفاء شرط تحتم تاثير التانيث المعنوي
اعني احد الامور الثلثة وان وجد فيه العلمية والتانيث المعنوي ويجوز عدم صرفه
لان المجال ههنا انسع الى استواء الطرفين نظرا الى مجرد وجود السببين فيه وقد
جمعهما الشاعر في قوله لم تتلفع بفضل مئزرها دعد ولم تسق دعد في العلب الاول منصرف
الثاني غير منصرف وزينب سميت به مذكرا حقيقيا او مونثا حقيقيا الا هذا ولا ذاك لان
فيه تاء مقدرة وعرفنا سادا مسد فهو نحو يكون غير منصرف على كل حال وسقر سميت به مونثا
حقيقيا كقدم اسم امراة او غير حقيقي كسقر علما اي حال كونها علما لطبقة من طبقات النار
الطبق والطبقات واحد الاطباق وطبقات النار دركاتها والسموات طباقا اي بعضها فوق
بعض اي لطبقة ومرتبة معينة من مراتب النار لانها بعض فوق بعض درجات وماه وجور حال
كونهما علمين لبلدتين اشار به الى البلاد الى وجه تانيث العلمين فان اسماء الاماكن قد يلزم
تانيثهما باعتبار البلدة وقد يلزم تذكيرها باعتبار المكان والمرجع بالسماع وما لم يسمع فمبني على
مشية المتكلم وههنا يجب ان لا يؤول باعتبار البلدة ليوجد فيهما علل ثلث فتمنع قوله
وزينب مبتداء والباقي عطف عليها ويمتنع خبره او هذا الكلام من قبيل تعدد المبتداء
بالعطف مثل قولك زيد وعمرو وبكر قائم او من قبيل حذف الخبر من المعطوف عليه بقرينة
ذكره في المعطوف فصرفهما اي صرف كل واحد منهما فيه اشارة الى ان اسناد الامتناع الى احد
هذه الاشياء مجاز عقلي بعلاقة المحلية والظاهر ان قوله صرفهما مرفوع على انه فاعل لقوله
يمتنع اما زينب فبينا بحذف المضاف اي اما عدم صرف زينب فالعلمية والتانيث المعنوي
يعني فلوجود السبب الذي هو التانيث المعنوي والشرط الجائز الذي هو كونه علما مع شرط تحتم
تاثيره يعني وجود الشرط الواجب وهو الزيادة على الثلثة اي الزيادة على ثلثة احرف
واما عدم صرف سقر فللعلمية والتانيث المعنوي يعني فلوجود السبب الذي هو التانيث
والشرط الجائز الذي هو كونه علما مع شرط تحتم تاثيره اي مع وجود الشرط الواجب المقتضي

منع الصرف وهو تحرك الحرف الاوسط واما عدم صرف ماه وجور فللعلمية والتانيث المعنوي
اي فلوجود السبب الذي هو التانيث المعنوي والشرط الجائز ايضا الذي هو كونه علما مع شرط تحتم
تاثيره اي مع وجود الشرط المؤثر وهو العجمة فان سميت بهذا القسم مذكرا حقيقيا او كان القرف
لا غير كنوح ولوط وان سميت به مونثا حقيقيا اولا فترك الصرف لا غير لان العجمة
وان لم يكن سببا في الثلاثي الساكن الاوسط لكن مع سقوطها عن السببية لا يقصر عن تقوية
سببين آخرين حتى يصير الاسم بهما متحتما للمنع فانه سمي به اي بالمونث المعنوي لان المونث
اللفظي قد سبق تفصيله مذكرا ثانيه لقوله سمي نشترط في سببيته منع الصرف لتحقق كونه سببا
لمنع الصرف الزيادة على الثلثة اي على الثلاثة احرف فقط فلا يفيد تحرك الحرف الاوسط ولا العجمة لضعف
امر التانيث في الاصل بسبب تقديره لانه غير فلذلك الا التانيث بسبب كونه علما للذكر لان الضعيف
ولا يفيد شيء فيكون الساكن الاوسط والمتحرك الاوسط سواء لان الجميع على المذكر فلا يكون التا مقدرة
كنوح ولوط الا اذا كان فيه حرف رابع فح يكون غير منصرف لان الحرف الرابع في حكم تاء التانيث
لانها تكون رابعة ايضا قائم مقامها فيأخذ حكمها فيوجد مثلها فيكون التاء مقدرة فقدم
وهو مونث معنوي سماعي باعتبار معناه الحقيقي وهو كونه آلة المشي يقال لها بالفارسية
پاي اذا سمي به اي بقدم رجل بعلاقة الجزئية او بعلاقة كونه سريع المشي تسمية باسم آلته منصرف
لان التانيث الاصلي وهو كونه موضوعا للانثى زال بالعلمية اي بكونه علما للذكر ولم يبق غيره يقوم
شيء مقامه لعدم الزيادة على الثلثة فقد فات التانيث لفظا ومعنى وحكما والعلمية وحدها
لا يمنع الاسم عن الصرف لما عرفت وعقرب وهو اي لفظ عقرب مونث معنوي يعني ان
التانيث فيه وامثاله يكون في معناه لا في لفظه سماعي يعني علم تانيثه بالسمع لا بالقياس
باعتبار معناه الحقيقي وهو ان يكون اسم دابة ذي ذنب في راسه بالفارسية يقال
لها كژدم واذا سمي به رجل بعلاقة كونه موصوفا بصفتها وهي الايذاء والايلام يمتنع
صرفه لانه وان زال التانيث المعنوي بعلمية المذكر لانه لم يبق حينئذ الاشارة الى الدابة
المعهودة بكونه علما للمذكر فالحرف الرابع قائم مقامه فكان مونثا حكما لانه وان لم يكن
فيه تانيث لفظا ولا معنى الا ان فيه تانيث حكما وهو الحرف الرابع القائم مقام التاء يعلم
ذلك بان لا يكون حرف يقوم مقام التاء في نحو قدم وان يكون في نحو عقرب بدليل انه اذا صغر
نحو قدم ظهر التاء المقدر ولو كان فيه حرف قائم مقام تلك التاء لما ظهرت عند التصغير
لانه يلزم اجتماع النائب والمنوب وفاعل جائز كما يقتضيه قاعدة التصغير وهي ان
يضم اول الاسم المتمكن ويفتح ثانيه ويزاد بعدهما ياء ساكنة ويكسر ما بعدها في

في الاربعة ووزنه في الثلاثي فُعَيل كفُلَيس في فلس وفي الرباعي فُعَيعل كدُرَيهم
في درهم وفي الزائد فُعَيعيل كدُنَينير في دينار فيقال في تصغير قدم قديمة بخلاف
عقرب فانه اذا صغر يقال في تصغيره عُقَيرِب بكسر الراء لان ما بعد ياء التصغير لا يكون
الا مكسورا لانه لو فتح يلزم وقوع الياء بين الفتحتين ولو ضم يلزم الخروج من الكسرة
الى الضمة من غير اظهار التاء المقدرة لان الحرف الرابع قائم مقامه وفي المفصل وتاء التانيث
لا تخلو من ان تكون ظاهرة او مقدرة فالظاهرة ثابتة ابدا في التصغير والمقدرة تثبت
في كل ثلاثي الا ما شذ من نحو عريس وعريب في عرس وعرب ولا يثبت في الرباعي
الا ما شذ من نحو قديديمة في قدام ووريئة في وراء انتهى وانما قال الشارح
في الموضعين باعتبار معناه الجنسي احترازا عن معناه العلمي لانه باعتباره لا يكون
علما لاخر وانما يكون باعتبار الجنس كما ان زيدا مثلا يكون علما لاشخاص شتى باعتبار
معناه الجنسي لا العلمي فتقرر باذا سمي به رجل امتنع صرفه يعني جعل غير منصرف للعلمية
والتانيث الحكمي كما سبق المعرفة المعدودة من اسباب منع الصرف اي التعريف لان سبب
منع الصرف هو وصف التعريف لا ذات المعرفة لان الذات من حيث هو ذات لا تكون سببا
والسبب لا يكون الا الوصف القائم بها من الوصف والعدل والتانيث وغير ذلك وههنا كذلك
لان التعريف وصف في المعرفة فيكون هو السبب ولم يقل المص التعريف لضرورة وزن الشعر
لان التعريف انقص من المعرفة بحركة وههنا ليكون النشر موافقا للف وهي مبتداء شرطها
مبتداء ثان اي شرط تاثيرها في منع الصرف ان تكون المعرفة علمية والجملة خبر للمبتداء
الثاني وهو مع خبره خبر للاول كما ان تكون تلك المعرفة من هذا النوع بالتخصيص اذ نحو يكون وهو
العلم يعني فان تكون علما لا غير من جنس التعريف لان جنس التعريف عند المص ستة انواع
بناء على ان يكون الياء في قوله علمية مصدرية او ان تكون منسوبة الى العلم بان تكون اي المعرفة
حاصلة في ضمنه اي في ضمن العلم لان الجنس انما يوجد في ضمن انواعه كالكلمة توجد في انواعها
وكالحيوان يوجد ايضا في انواعه كالانسان والابل وغيرها وهذا كما قال اهل المعقول العام
انما يوجد في ضمن الخاص والافراد بناء على ان يكون الياء في قوله علمية النسبة كياء
تميمي وقيسي وانما جعلت المعرفة في كونها سببا لمنع الصرف مشروطة بالعلمية دون
باقي المعارف ولذا لان المعرفة عند المص ستة انواع لان تعريف المضمرات مطلقة
والمبهمات يعني اسماء الاشارات والموصولات لا يوجد الا في ضمن المبنيات يعني ان
المضمرات واسماء الاشارات والموصولات من انواع المبنيات ومنع الصرف والصرف

من

من احكام المعربات فبينهما منافات فلا يمكن ان يكون تعريف هذه الانواع شرطا
للمعرفة لان ما يكون خاصا لنوع لا يكون شرطا للسبب الذي وجد في النوع الاخر
فانتفيا فالتعريف باللام او الاضافة اذا كانت معنوية يجعل كل منهما غير المنصرف
منصرفا او في حكم المنصرف يعني ان اللام اذا دخل على غير المنصرف يجعله منصرفا لانه لما
كان من خواص الاسم يزول بدخوله عليه مشابهة الفعل فيعود الى اصله وهو الانصراف وان
غير المنصرف اذا اضيف يكون منصرفا دون المضاف اليه يعني انه غير المنصرف اذا صار مضافا
اليه لا يصير منصرفا بل يبقى على حاله كما اذا دخله حرف الجر لان الاضافة لما كانت من
خواص الاسم تزيل مشابهة الفعل في المضاف دون المضاف اليه لانها لم تؤثر شيئا
فيه كما في المضاف حتى تغيره من حال الى حال كما سيجيء تفصيله في اخر هذا البحث
فلا يتصور كونه اي ان يكون التعريف باللام او الاضافة سببا لمنع الصرف لان ما
يكون سببا لزوال منع الصرف لا يكون سببا لوجوده وهو ظاهر والتعريف
بالنداء يجعله مبنيا فلم يبق لنا من جملة المعارف لان يكون شرطا الا التعريف
العلمي لانه ليس فيه مانع كما في اخواته وانما جعل المص المعرفة سببا من اسباب
منع الصرف وجعل العلمية شرطها اي شرطا لتاثير المعرفة ولم يجعل المص العلمية
سببا حتى لم يحتج الى الشرط لان العلمية ح تكون سببا وشرطا وحدها
فيكون الكلام لحصر كما جعل البعض وهو جار الله العلامة فاستغنى عن الاشتراط
لان فرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية له اي التنكير لان فرعية التعريف للتنكير
بلا واسطة وفرعية العلمية له بواسطة كونها نوعا من المعرفة التي هي فرع التنكير ولا يخفى ان
الفرعية بلا واسطة اظهر من الفرعية بواسطة وليكون هذا السبب مثل سائر الاسباب
في كونها جنسا لان المعرفة جنس مثلها دون العلمية لانها نوع من المعرفة فناسب
التنكير ايضا في الجنس فالجنس اولى لان يكون سببا من النوع لانه اصل وليكون السبب
على وتيرة اكثر الاسباب بان يكون عاما يختص بالشرط العجمة المعدودة من اسباب
منع الصرف وهي كون اللفظ مطلقا سواء كان غير منصرف او منصرفا مما وضعه
غير العرب لان العجم غير العرب فكذلك موضوع العجم يكون غير موضوع العرب لان اللفظ
تابع للواضع ولتاثيرها اي لتاثير العجمة وكونها سببا في منع الصرف اي المنع شرطان لان العجمة
لما كانت امرا خفيا وهو كون اللفظ غير موضوع العرب حيث لم يكن له علامة ظاهرة كالتانيث
اللفظي وعلامة مقدرة كالتانيث المعنوي لم تؤثر في منع الصرف بمجرد العلمية بل احتاجت

فيه الى امر زائد على العلمية الا انها لما كانت اخفى من التانيث المعنوي لانه يظهر في بعض تصرفاته
مثل اسناد الفعل وارجاع الضمير اليه وغير ذلك فاشترط فيه احد الامور الثلثة حيث
لم تظهر في شيء من تصرفاتها اشترط فيها اى الى امر غير العلمية شرطها الاول ان يكون
العجمة علمية اى ان يكون اللفظ العجمي منسوبة اى منسوبا الى العلم بتحقق عجميتها في اللغة
العجمية قدر اللغة لان العجمة صفة والباء في ان يكون العجمة متعلق بقوله منسوبة
محققة موجودة في ضمن العلم الذي في العجم لان في ضمن النكرة سواء كانت في العجم
او في العرب حقيقة بان وضعه العجم اولا علما من غير ان يكون اسم جنس كابراهيم فانه
وضع اولا علما وجعل علما لخليل الرحمن في العرب او بان يكون العجمة محققة موجودة
في ضمن العلم في العجم حكما لا حقيقة وذلك يكون بان ينقله اى الاسم الاعجمي الذي هو نكرة
في العجم العرب من لغة العجم الى العلمية من غير التصرف فيه قبل النقل ويجعل ذلك الاسم الاعجمي علما
من غير تغيير بالحذف والتبديل والقلب والزيادة وغير ذلك من تصرفاتهم في كلامهم
بل ينقله على الهيئة التي كان عليها في العجم ويجعله علما كقالون فانه كان في العجم
اسم جنس بمعنى الجيد يعني كان يطلق في العجم على كل ما كان جيدا ثم سمي به
احد رواة جمع راو كقضاة جمع قاض نحو نافع القراء يعني جعل لقبا قبل التصرف فيه لراوي
نافع الذي هو امام القراء واسمه عيسى لجودة قراءته اى لكون قراءة ذلك الراوي
جيدة قبل ان يتصرف فيه العرب فكانه كان لفظ قالون علما في العجم لان عدم التصرف
فيه دل على انه علم في العجم لان العلم مصون من التصرف بقدر الامكان وفي الرضى واللازم
ان لا يستعمل في كلام العرب الا مع العلمية سواء كان قبل استعماله فيه ايضا علما
كابراهيم او لا كقالون فان الجيد بلسان الروم سمي نافع راويه عيسى لجودة قراءته
انتهى فعلم ان الشرط ان يكون علما في استعمال العرب قبل التصرف فيه وانما جعلت العلمية
شرطا لتاثير العجمة حقيقة او حكما لئلا يتصرف فيه العرب مثل تصرفاتهم في كلامهم اى في الفاظهم
العجم وضعوها من اضافة وادخال اللام والتنوين والحذف وغير ذلك فيصير كالاسماء العربية
فلا تعتبر فيه وان وجدت العلمية بعد ذلك فيضعف فيما بعد ذلك العجمي العجمة ولا تصح
ذلك العجمة ان يكون سببا لمنع الصرف لانتفاء الشرط وهو ان يكون علما في العجم حقيقة او
حكما وفي الرضى ويبقى الاسم بعد ذلك قابلا لسائر تصرفاتهم في كلامهم على ما يقتضيه وقوعه
فيه لما تقرر ان الطارئ يزيل حكم المطروء عليه فيقبل الاعراب وياء النسبة وياء التصغير
ويخفف ما يستثقل فيه بحذف بعض الحروف وقلب بعضها نحو جرجان وآذربيجان في كركان

وآذربايكان ونحو ذلك انتهى كلامه فعلى هذا اى فعلى ان العلمية شرط في العجمة في العجم
لو سمي بمثل لجام رجل يعني لو جعل نحو لجام علما لرجل لا يمتنع صرفه يعني لا يكون
غير منصرف لعدم علميته في العجمة يعني لعدم كونه علما في العجم لا حقيقة ولا حكما لان
العرب تصرفت فيه قبل النقل الى العلم حيث كان اصله في لغة العجم لكام بالكاف الفارسية ثم
قال العرب لجام بتبديل الكاف الى الجيم فالمعنى على كلام النسابين ولحكا لانه اسم لما يلجم
به الفرس اى يدخل فيه وقت الركوب وشرطها الثاني احد الامرين فيه اشارة الى ان احدهما كان فيه
تحرك الحرف الاوسط من حروف الثلثة او زيادة اى ان يكون حروفها زائدة على الثلثة
اى ثلثة احرف هذا عند المص لان الحركة قائمة مقام الحرف الرابع كما في التانيث المعنوي واما
عند سيبويه واكثر النحاة فتحرك الاوسط لا تاثير في العجمة فنحو ملك منصرف عندهم لان
الثلاثي خفيف ووضع كلام العجم على الطول فكان الثلاثي ليس منه وانما اشترط احد الامرين
لئلا يعارض الخفة احد السببين فتزاحم تاثيره فيكون منصرفا فنوح منصرف هذا اى قوله
نوح منصرف الى قوله وابراهيم ممتنع اى مجموع هذا القول تفريع بالنظر الى الشرط الثاني يعني القائل
وهما نظران نحو نوح فانصراف نحو نوح انما هو لانتفاء الشرط الثاني يعني مع وجود الشرط الاول وهو
كونه علما في العجم موجود فيه لان نوح علم في العجم وهذا اى انصراف نحو نوح نظرا الى انتفاء الشرط
الثاني اختيار المص وكذا عند سيبويه واما الزمخشري فقد جعل الاعجمي الثلاثي الساكن
الاوسط جائز الصرف وتركه نظرا الى وجود العلمية مع ترجيح الصرف كما في التانيث المعنوي
لان العجمة سبب ضعيف لانه اى لان العجمة فالتذكير باعتبار السبب امر معنوي وهو كون الكلمة
ليست من اوضاع العرب ولم يشتمل علامة لفظية ولا مقدرة فكانت في غاية الضعف فلا يجوز
اعتبارها مع سكون الحرف الاوسط فلزم صرفها لما مر ان الاسم اذا كان ثلثيا ساكن الاوسط
يكون في غاية الضعف فلا يؤثر فيه ما هو ضعيف واما التانيث المعنوي فانه له علامة مقدرة
وهي التاء وتظهر في بعض التصرفات وهو التصغير وارجاع الضمير واسناد الفعل اليه والاخبار
عنه بالمشتق وغير ذلك فلذلك اى التانيث المعنوي نوع قوة يعني ان التانيث المعنوي اقوى
من العجمة لما قلنا فجاز ان يعتبر مع سكون الحرف الاوسط في الثلاثي وان لا يعتبر معه
ولذا قال المص فيما سبق هند يجوز صرفه ولم يقل فهند منصرف وقال هنا فنوح منصرف
ولم يقل نوح يجوز صرفه للفرق بين التانيث المعنوي والعجمة عنده فان قلت لفظ اعتبرت
مبني للمفعول العجمة بالرفع نائب فاعله وجود متعلق بقوله اعتبرت مع سكون الحرف
الاوسط فيما سبق اى في بيان شرط التانيث المعنوي بقوله وشرط تحتم تاثيره الحتم

الامور الثلثة الى آخرها فصل هناك حيث جعل نحو ماه وجور فى اسمى بلدتين غير منصرف
وحكم بتحتم ولم يكن فيهما العجمة معتبرة لما حكم عليها بعدم الانصراف فكان العجمة
معتبرة فيهما مع سكون الاوسط فلم لم يعتبر العجمة ههنا حتى يجعل نحو نوح غير
منصرف او يجعل نحو هند كماه فيما اليه العلامة الزمخشرى قلنا فى جوابه اعتبارها اى العجمة
فيما سبق اى فى وجوب تاثير التانيث المعنوى انما هو لتقوية سببين آخرين هما
التانيث المعنوى وشرطها العلمية هنا من باب التغليب كالقمرين للشمس
والقمر ومن باب حذف المضاف اى لتقوية احد سببين آخرين الذى هو التانيث
المعنوى لان العلمية مستغنية عن التقوية لا لان تكون العجمة سببا مستقلا
فيؤثر مع سكون الاوسط لئلا يقاوم سكون الاوسط احدهما اى احد
السببين لان الاسم اذا كان ثلاثيا يكون خفيفا واذا كان اوسطه ساكنا يكون
اخف فيقبل الانصراف بدخول الجر والتنوين عليه واذا اعتبر العجمة فيه يكون
اثقل فيقتضى التخفيف باسقاط الجر والتنوين منه فجعله غير منصرف ولا يلزم من اعتبارها
لتقوية سبب آخر وهو التانيث المعنوى فيما سبق اعتبارها بالرفع فاعلا لا يلزم ومصادمة
لسببيتها بالاستقلال ههنا حقيقة مثل هذا السؤال وشتر وهو اسم حصن كان
بديار بكر وفى الزهرة بحذاه يقال ان امتناعه من الصرف لاجل تانيثه بالبقعة والقلعة
الا انه نقول انه لا يستعمل الا منكرا فلا يرجح اليه الاصح بالمذكر لكن ذلك مما لم يثبت فالمثال
الصحيح لك لان اسم ابن نوح عم انه يحد بخط الحاشية فى القاموس قلعة بالمانيا بين برذعة
وكنجة وانما كان فليس لاعتبار العجمة فيه قطعا لاحتمال اعتبار التانيث انتهى والمص
لم يحكم بعجمته حصرا ولم ينف تانيثه بل امثله وجعلها مثالا للعجمة ولا لنا ناقش فى المثال
ولا تر بعض مثالا لما قبله وان كان فيه التانيث ايضا وابراهيم وكذا ابراهم وابراهام ممتنع
صرفهما يعنى ممتنعان من الصرف لوجود الشرط الثانى فيهما مع وجود السبب الذى هو العجمة
والشرط الاول الذى هو ان يكون الاسم علما فى العجمية حقيقة او حكما فانه فى شرح تحرك الحرف
الاوسط وهو ظاهر وخالف بعضهم الزيادة على الثلثة فينبغى ان يكون غير منصرف لوجود السبب
الذى هو العجمة والشرطان اللذان هما العلمية فى العجم وتحرك الاوسط او زيادته على ثلثة احرف
وانما خص التفريع بالشرط الثانى وانما بين المص فائدة الشرط الثانى ولم يبين فائدة
الشرط الاول بان يقول فلجام منصرف لانه ليس فيه علمية فى العجمة لان غرضه ومقصوده ههنا
التنبيه على ما هو الحق والصواب عنده من انصراف الثلاثى الساكن الاوسط نحو نوح وعدم

انصراف الثلاثى المتحرك الاوسط نحو شتر وانما اى لكون غرضه التنبيه على ما هو الصواب قدم
انصرافه اى انصراف نحو نوح مع انه اى انصراف نحو نوح متفرع على انتفاء الشرط الثانى وكان اولى
للمقام تقديم ما هو متفرع على وجوده على ما هو متفرع على عدمه بان يقول فشتر وابراهيم ممتنع
ونوح منصرف كما لا يخفى وجهه وهو ان الوجود اشرف من العدم والاشرف يقدم وكذلك ما يتفرع
على الوجود الذى هو اشرف يكون مقدما وقيل صح تفريع الشرط الثانى دون الاول لان فيه ردا
على المخالف وقدم فرع الانتفاء على فرع الوجود لتقدم العدم على الوجود ولان فيه ردا على المخالف
كما قيل ان فى شتر ايضا ردا على المخالف بل على المخالف الاقوى الوجود وله وجه واعلم ان اسماء الانبياء
كلها ممتنعة عن الصرف بعين كانت غير منصرفة للعلمية والعجمة الا ستة فانها منصرفة محمد
وصالح وشعيب وهود لكونها اى لكون هذه الاربعة عربية فلم يكن فيها من الاسباب
الا سبب واحد وهو العلمية وهى وحدها لم تؤثر فى منع الصرف فانصرفت ونوح ولوط
لخفتهما بعد ان وجد فيهما سببان العلمية والعجمة الا انه لما لم يوجد فيهما الشرط الذى
يوجب تاثير العجمة وهو تحرك الاوسط او زيادة على الثلاثة صارا منصرفين لان الاصل فى الاسم
الصرف وقيل ان هودا كنوح يعنى الصحيح ان هودا لخفته لا لكونه عربيا لان سيبويه قرينه ومعرفى
ذكر هودا قرينا مع نوح لان الشىء يذكر مع قرينه حيث قال الشيخ فصالح وشعيب ونوح وهود
ولوط فقرن هودا بنوح حيث ذكر بعده لا شعيب فعلم انه جعله من عداد نوح دون
شعيب ويمكن ان يكون هذا من تتمة ما قيل فيكون من كلام القائل وان يكون
من كلام الشارح اى يؤيد ما قيل ما يقال ان العربيان ما يقال لهم ولد اسمعيل والولد
جاء كفرس وقفل مفردا وجمعا واسمعيل كان ابن ابراهيم خليل الرحمن الذين هما وضعا
لسان العرب فكان اسمعيل ابا العرب لانه الاصل فى الوضع ومن كان قبل ذلك اى قبل اسمعيل او
قبل اولاده اى الانبياء الذين جاؤا قبل اسمعيل او قبل اولاده فليس بعربى اى ليس عربيا وكان
ابراهيم واسمعيل وغيرهما عجميا وهود قبل اسمعيل فيما ذكر من التواريخ والقصص فكان هود
كنوح فانصراف الثلثة لكونها عربية والثلثة الاخر لكونها خفيفة الجمع المعدود من اسباب
منع الصرف وهو سبب واحد قائم مقام سببين لما ذكر وهو مبتداء شرطه مبتداء ثان
اى شرط قيامه مقام سببين بان يؤثر وحده تاثيرهما صيغة على وزن دعه خبر المبتداء
الثانى وجملة خبر المبتداء الاول مضاف الى منتهى الجموع التى هى جموع التكسير والمنتهى
مصدر ميمى بمعنى الانتهاء مضاف الى الفاعل وهى اى الصيغة التى كانت نهاية الجموع المكسرة
الصيغة التى كانت ذكرها اى الحرف الاول والثانى منها مفتوحا وثالثها اى وكان الحرف الثالث

منها الفا يقال لها الف التكسير وكان ما بعدها الف حرفان اولهما مكسور كما ادغم
اولهما في الآخر مثل دوابّ وشوابّ واما غير مدغم مثل اساود ومساجد على وزن فعالل او
كان بعد الالف ثلثة احرف اولها مكسور واوسطها ساكن كاناعيم ومصابيح على
وزن فعاليل لا انه اذا لم يكن ساكنا بل متحركا كان منصرفا على ما سيأتي في هذا الباب
للصيغة واما قوله وهي التي بيان لانتهاء الجموع تكسيرا لا يجمع مبني للمفعول نائبه
ما استكن فيه جمع تكسير نصب على المصدرية ومضاف الى التكسير وهو جمع تغير بناء واحده
مرة اخرى نصب على الظرفية سواء جمع اولا فانتهى تكسيره كاساود واناعيم اولا
كذلك فانتهى حالا ايضا مثل مساجد ومصابيح وتحقيقه اي كون هذه الصيغة بصيغة
لا يجمع جمع التكسير مرة اخرى بحيث انتهى تكسيرها المغير للصيغة سمي هذه الصيغة
صيغة منتهى الجموع قوله لانها اي لان هذه الصيغة تدليل(?) للانتهاء لا لان الانتهاء
يكون فيما تكرر دون غير المتكرر جمعت في بعض الصور مرتين تكسيرا نصب على
التمييز كاساود واناعيم فانتهى اي تكسيرها المغير للصيغة بحيث لم يجمع جمع
التكسير مرة اخرى فتقدم الجمع واستقر وصلح لان يكون سببا يقوم مقام سببين
لان الجمع سبب والانتهاء كانه سبب آخر واما جمع السلامة سواء كان جمعا مذكرا
او مؤنثا اسما او صفة فهو ملحق آخر مفرده واو ونون او ياء ونون او الف وتاء
فانه لا تغير الصيغة اي صيغة مفرده لان يلحق تلك الحروف آخر المفرد لا يغير صيغة
المفرد عن الهيئة التي كان المفرد عليها فيجوز ان يجمع تلك الصيغة جمع السلامة ولذا لم
يكن شرطا ولم يقل صيغة منتهى الجموع غير السلامة كما يجمع ايامن جمع يمين على ايامنين
بالواو والنون او بالياء والنون وصولج جمع صالجة على صولجانات وهذا الجمع لم
يمنع ان يكون ايامن وصولج غير منصرف فانه اذا قيل ايامن وصولج يكون منصرف
واذا قيل ايامنين وصولجانات يكون منصرفا لوجود الشرط في الاول لا الثاني وانما
اشترطت مبني للمفعول اي صيغة منتهى الجموع في ان يكون الجمع سببا قائما مقام
السببين ليكون صيغته صورة محفوظة عن قبول التغير لما عرفت ان جمع التكسير
تغير لا السلامة فيتوثر فيتصلح لان يكون سببا يقوم مقام السببين لان الجمعية لما
كانت عارضة والتكسير ايضا مغير للصيغة لا يصلح ان تؤثر في منع الصرف فضلا على القيام
مقام السببين واما اذا انتهى التكسير المغير فتقدم الجمعية واستقرت صيغتها وصلحت
للقيام مقام ما بغير هاء الباء للملابسة والهاء بمعنى التي في المدى بلا هاء بل

لا بهاء كما في قولك كتبت بغير مال اي بلا مال وهو خبر لقوله شرطا اي ملابس وكائن او صفة
لقوله صيغة منتهى الجموع الملابسة بغير هاء او حال منها اي ملابسة بغير هاء منقلبة
بالجر صفة لهاء عن تاء التأنيث حالة الوقف يقال لها التاء المربوطة والمدورة اذا وقفت
عليها تصير هاء واذا لم تقف تكون تاء وتبقى على حالها او المراد عطف على مقدر بتقدير
المراد بها ان تكون منقلبة عن تاء التأنيث حالة الوقف او المراد والفرق بينهما ان اطلاق
الهاء عليها في الاول على حقيقته باعتبار اتصافها بوصف الانقلاب وفي الثاني على مجازيته
باعتبار اوليتها فيه لطافة يعرفها المتأمل تاء التأنيث باعتبار ما يؤول اليه حالة الوقف
اذا كان الامر كذلك فلا يرد من ورد يرد ورودا نحو فوارهة جمع فارهة لا فارهة لان
فاعلا صفة لا يجمع على فواعل بل على فاعلين بالواو والنون او بالياء والنون والفاره
الحاذق ويقال للبغل والحمار فاره بين الفروهة بالفارسية خر تيز پيش رو و
في الصحاح الفاره الحاذق بالشيء وقد فره من باب ظرف قال الازهري في قوله تعالى
فارهين اي حاذقين والفاره من الناس المليح الحسن ومن الدواب الجيد السير
وقال الجوهري ويقال للبرذون والبغل والحمار فاره بين الفروهة والفراهة وجمعه فرهة
وفرهة مثل صاحب وصحبة انتهى مختصرا وانما اشترط كونها بغير تاء لانها اي لان
الجمعية لو كانت مع تاء كانت على زنة المفردات في الصفات كما اشترط في هذه الصيغة ان
يكون بغير تاء احترازا عن ملائكة لان التاء تقرب اللفظ من وزن المفرد نحو كراهية وطواعية
وعلانية فتنكسر من قوة جمعيته فلا تقوى ان تقوم مقام سببين لانها كلاهما كراهية(?)
وصياقلة فانهما على زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة فيه نشر على ترتيب
اللف وانما اشترطها بها لئلا يتوهم الجمعية منهما فيدخل في نوع الجمعية فتور مصدر من
باب دخل وهو الضعف والانكسار فلا تقوى ان يقوم مقام السببين على ما قلنا
سابقا لا سيما على مذهب من قال ان قيامه مقامهما لكونه لا نظير له في الآحاد ولا
خلاف جواب عن سؤال مقدر تقديره كان على المص ان يخرج نحو مدائني من شرطه
بان يقول ولا ياء النسبة كما اخرج نحو فرازنة منه بقوله بغير تاء فاجاب عنه بقوله ولا
حاجة الى الاخراج نحو مدائني منسوب الى مدائن علم بلد كما ان انصاري وفرائضي
منسوب الى انصار وفرائض الاول علم للصحابي المدني والثاني علم لمن يبين
الميراث فانه اي مدائني ومدائن مفرد مختص بما قلنا ان الثاني علم بلد و
الاول منسوب اليها ليس جمعا لا زائد في اللفظ المتعلق بقوله جمعا لانه اسم علم

او منسوب وياء النسبة لا تلحق الجمع وفي المفصل لان الجمع اذا نسب رد الى الواحد
ولا في المثال لان المراد منه العلمية او النسبة لا الجمعية واما الجمع مدائن جمع
مدينة يقال مدن بالمكان قام به وبابه دخل ومنه المدينة وجمعها مدائن بالهمزة
ومدن مخففا ومثقلا والنسبة الى مدينة الرسول عليه الصلوة والسلام
مدني والى مدائن كسرى مدائني كذا في الصحاح وهو لفظ آخر خلاف فرازنة
فانها جمع فرزين او فرزان بكسر الفاء فيهما وهو العالم الذي هو ذو فنون من العلم
نعلم مما سبق اي من قوله صيغة منتهى الجموع بغير تاء ان صيغة منتهى
الجموع على قسمين اي منقسمة عليهما احدهما ما يكون بغير تاء اي صيغة التي
لا يكون فيها تاء التانيث وثانيهما ما يكون بتاء اي صيغة التي يكون مع تاء
التانيث لان النفي يستلزم الايجاب اولا لما استفاد من النفي صريحا والثاني
ما يستفاد منه ايضا لكن دلالة لان النفي يدل على وجود المنفي لانه لو لم يكن موجودا
لما نفي فاما ما اي الجمع الذي يكون بغير تاء فممتنع صرفه اي يكون ذلك الجمع غير منصرف
لوجود شرط تاثيرها بعد وجود السبب الذي هو الجمعية وشرط تاثيرها الذي هو
صيغة منتهى الجموع بغيرها فامتنع من الصرف كمساجد اي مثاله مثل مساجد
او كائن كمساجد او مبتداء على ان يكون الكاف بمعنى المثل فقط اي مثل مساجد
مثال الجمع واما على الاولين فخبر مبتداء محذوف وفي هذا مثال لما اي الجمع الذي وقع بعد
الفه حرفان ومصابيح مثال لما اي الجمع الذي وقع بعد الفه ثلثة احرف اوسطها
ساكن واما ما يكون بهاء فمنصرف لعدم وجود شرطه الذي هو ان يكون بغيرها
لان وجود السبب لا تاثير له بدون وجود الشرط مثل فرازنة وامثالها جعله
من باب حذف المعطوف مثل سرابيل تقيكم الحر اي والبرد لئلا يلزم الحكم بالا
نصراف على فرازنة فقط وليكون ذكره على سبيل التمثيل معنى مما اي من الجموع
التي هي على صيغة منتهى الجموع لانها كانت مع الهاء التي كان مع عدمها شرطا في
تاثيرها فمنصرف لفوات شرط تاثير الجمعية وان وجد السبب الذي هو الجمعية لما قلنا
ان السبب غير مؤثر بدون الشرط وفوات الشرط كونها اي كون الجمعية بلا تاء وقوله
حضاجر علما وفي بعض النسخ قوله علما بالرفع فح يكون تاما صفة لحضاجر وخبر
مبتداء محذوف اي هو علم والجملة صفة او اعتراض للضبع متعلق بقوله علما هذا
اي قوله وحضاجر علما للضبع غير منصرف الى آخره جواب عن سؤال المقدر وهو

على

على المص من كون الجمع سببا على تقدير ان يكون الواو للاستيناف تقديره اي تقرير
السؤال المقدر ان حضاجر علم جنس لا علم شخص للضبع يطلق على الواحد اصالة
وحقيقة ويطلق على الكثير لا من حيث الاجتماع بل من حيث انه صادق على كل واحد
من افراده كما ان اسامة علم جنس للاسد يطلق على الواحد منه وعلى الكثير ولا جمعية
فيه اي في حضاجر الذي علم جنس لانه لم يبق فيه معنى الجمعية التي تكون سببا
في الحال لان صيغة منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف وانما السبب الجمعية وقد
فاتت بسبب كونها علم جنس بل هي اي تلك الصيغة شرط الجمعية والشرط وحده لا يؤثر اذا لم
يوجد السبب فينبغي ان يكون حضاجر علما للضبع منصرفا لعدم وجود السبب لكنه اي الا ان حضاجر
غير منصرف باستعمالهم وتقدير الجواب ان حضاجر حال كونه علما للضبع قوله علما حال من المبتداء
صرح به ابن مالك واشار اليه الشارح ايضا بقوله ان حضاجر حال كونه علما للضبع واما
نصبه بتقدير اعني فقبيح جدا لان المقام لا يقتضي المدح او الذم او الترحم حتى
ينصب على المدح او الذم او الترحم وفي نصبه في هذا المقام قيل وقال لا نطول الكلام
بذكرهما غير منصرف خبر لقوله وحضاجر لانه مبتداء لانه اي لا يكون غير منصرف في الجمعية
الحالية لانه ليس جمعا في الحال لما عرفت انه علم جنس يطلق على الواحد والكثير وما
هو كذلك لا يوجد فيه الجمعية بل عدم صرفه ليس الا للجمعية الاصلية لان الاصل لكونه
اصلا يعتبر وان كان زائلا مثل اسود اسما للحية لانه اي لان حضاجر منقول عن جمع
فيكون علما منقولا فانه كان في الاصل اي في اصل استعماله جمع حضجر على وزن قمطر
مكسور الفاء ومفتوح ما بعده بمعنى عظيم البطن انسانا كان او غيره يقال
بالفارسية شكم بزرك جمع على حضاجر بمعنى عظيم البطون سمي به الضبع
تخصيص به الضبع بحيث اذا اطلق لم يتبادر الى الذهن الا الضبع مبالغة مفعول له
للتسمية في عظم بطنه بوزن عنب بطنها اي بطن الضبع والتانيث باعتبار
الدابة كان كل فرد منها اي من جنس الضبع جماعة من هذا الجنس يعني
سمي حضاجر واحدا من افراد الضبع اشارة الى ان واحدا منها قائم
مقام الجماعة الذين كان بطن واحد منهم عظيما في العظم والاكل والشرب وغير ذلك
فالمعتبر في منع صرفه اي منع صرف حضاجر حال كونه علما للفرد من افراد الضبع هو الجمعية
الاصلية لا الجمعية الحالية حتى يرد السؤال المذكور يعني امتنع من الصرف لوجود السبب
الذي هو الجمعية وان كانت في الاصل مع صيغة منتهى الجموع بغير تاء فعلى هذا الجواب يكون

الجمع اعم من ان يكون في الحال كمساجد ومصابيح وان يكون في الاصل لا في الحال كحضاجر
علما للضبع فان قلت هذا السؤال الناشئ من التفريع المذكور بقوله فالمعتبر في منع صرفه
هو الجمعية الاصلية يعني اذا كان المعتبر في منع صرفه هو هذا المعنى فقط فان قلت لا حاجة في
منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية لانه يجوز ان يوجد فيه علتان اخريان من غير اعتبار
تلك الجمعية فيمتنع من الصرف بسببهما فان فيه العلمية لانه علم والتانيث المعنوي مع
تحتم تانيثه وهو الزيادة على الثلاثة لان الضبع هي انثى الضبعان فيكون ح علما
للمؤنث المعنوي كزينب والضبعان بكسر الضاد على وزن غلمان الذكر من جنس الضبع وجمع
ضباع على ضبعان كسرحان وسراحين فعلة منع صرفه التانيث المعنوي والعلمية فلا حاجة الى اعتبار
الجمعية الاصلية لانه تكلف قلنا علميته غير مؤثرة لانها علم جنس فالمعتبر في المنع الصرف
ما يكون علم شخص لا اي ولو كانت علميته مؤثرة كساير الاعلام لكان حضاجر بعد
التنكير منصرفا كالاسباب التي فيها علمية مؤثرة لما سياتي وليس كذلك لانه غير
الصرف علما كانت او لا مع ان علميتها ليست علم شخص والتانيث فيه غير مسلم لانه اي لان
حضاجر علم جنس الضبع مذكرا كان او مؤنثا كما ان اسامة علم جنس الاسد مذكرا كان
او مؤنثا فتانيثه محتمل فلا يجوز ان نعتبر تانيثه ولا علميته فاحتيج الى اعتبار الجمعية
الاصلية لئلا يكون غير منصرف في استعمالاتهم بلا علة فيه وكان من خصها بالانثى
فهم من كلام اهل اللغة حيث قالوا هي مؤنثة ومرادهم انها مؤنثة سماعية واعلم
الكتفي المص في التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا المثال اي بقوله وحضاجر علما للضبع
غير منصرف لانه منقول عن الجمع فعلم منه ان الجمع المنقول يكون معتبرا في منع الصرف ولا يقتضي
النقل كالصفة ولم يقل المص الجمع شرطه صيغة منتهى الجموع بغير تاء وان يكون في الاصل
سواء بقي على جمعيته ولم ينقل او لا كما قال في الوصف الوصف شرطه في سببيته لمنع الصرف
ان يكون وصفا في الاصل فلا تضره الغلبة الاسمية لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف
تنقسم الى قسمين قد يكون الجمعية اصلية معتبرة بقيت او نقلت وقد تكون عارضة
غير معتبرة لان العارض لكونه عارضا في حكم العدم فلا يؤثر في شيء كالوصف فانه كان
على قسمين قسم كان في الاصل وصفا فهو معتبر بقي على وصفيته او نقل الى الاسمية
وقسم لم يكن فيه وصفا لانه عرض له الوصف بسبب الاستعمال فلا يؤثر فالاحتراز
عنه قال شرطه ان يكون وصفا في الاصل وليس الامر كذلك بحق ولا عروض في الجمع مطلقا
سواء كان سببا تاما قائما مقام السببين او لا اذ لا يتصور العروض في الجمعية لان

واضع

واضع الالفاظ قد وضع للجمع جميعا وللمثنى مثنا وللواحد واحدا لانه وضع للجمع مفردا ثم عرض
له الجمعية بالاستعمال كالوصف حيث قد يكون عارضا بعد الوضع واذا قال شرطه ان يكون في الاصل
كان يتوهم ان الجمعية قد تكون عارضة فلزم الاكتفاء في التنبيه على ان الجمعية الاصلية قد تكون معتبرة
بهذا القول حيث لا يضرها النقل الى الاسمية كالوصف الاصلي مثل اسود وادهم حيث صارا
اسمين للحية على ما سبق وفي الرضي ان الجمع الاقصى اذا سمي به لا ينصرف عند المص لان المعتبر فيه
عنده ان يكون جمعا في الاصل كما في الوصف فلا يضر زوال الجمعية بالعلمية لعروض الزوال الى هنا كلامه
وسراويل على وزن اناعيم الا انه ليس بجمع يقال له بالفارسية شلوار جواب عن سؤال مقدر
نشاء من قوله حضاجر علما للضبع غير منصرف لانه منقول عن الجمع يعني من جعل الجمعية اعم لان
يكون في الحال او في الاصل لعدم اي تقدير السؤال ان يقال لقد تفصيت بالخطاب عن تفصى مثل
تفعل اي تخلصت يقال تفصى عن كذا اذا تخلص عنه وقد اشار الى المجيب بقوله حضاجر
على سراويل لان حضاجر علما كان منشأ لورود السؤال بسراويل عن الاشكال بكسر الهمزة
الوارد بصفته على قاعدة الجمع متعلق بالورود وبحضاجر متعلق بتفصيت لانه جمع فيه
فينبغي ان يكون منصرفا الا انه غير منصرف فجعل الجمع الذي هو قائم مقام السببين الناعم متعلق
بقولهم تفصيت اعم من ان يكون في الحال او في الاصل يعني تخلصت عن ذلك السؤال بجعلك
الجمع باقيا على حاله حيث لم ينقل الى شيء كالساور وانا عيم او منقولا الى الاسمية اشارة الى
ان النقل لا يضر فما تقول في سراويل يعني فما جوابك في سراويل فانه اسم جنس كاسد ورجل حيث
يطلق على الواحد والكثير والحال انه لا جمعية فيه لانه لو كان فيه الجمعية لما اطلق على الواحد لا في الحال
لانه ليس بجمع لانه يطلق على الواحد ولا في الاصل ايضا لانه ليس بجمع في اصل وضعه بل مفرد محض
وهذا الوزن لا يمنع الصرف بدون الجمعية لان الشرط لا يؤثر بدون السبب فينبغي ان يكون سراويل منصرفا
فاجاب المص عنه بانه قد اختلف مبني للمفعول في صرفه ثانيه ومنعه بالجر عطف على صرفه منه اي من الصرف
يعني اختلف النحاة في سراويل فذهب بعضهم الى انه غير منصرف لما سياتي وبعضهم الى انه منصرف لفقد
السبب ولانه اختلف لا اسم المعرفة هو اي سراويل اذا اسم شرط لم يصرف مبني للمفعول اي اذا جعل
غير منصرف فهو اي عدم صرفه الاكثر اي اكثر من صرفه والجملة اعتراض وبيان عدم صرفه اكثر من صرفه
في موارد الاستعمال اي في مواضع التي استعمل سراويل فيها يعني ان استعماله غير منصرف اكثر من استعماله
منصرفا واذا كان الامر كذلك فيرد به الاشكال المذكور في سؤال السائل على قاعدة الجمع كما قلت
انت ايها السائل فقد قيل جوابا ذا وهو مع شرطها وجوابها خبر لقوله سراويل في التفصي اي التخلص
عنه اي عن الاشكال الوارد على قاعدة الجمع وهذا الجواب هو سيبويه ولذا قدمه وفي الرضي فعند

سيبويه وتبعه ابو علي انه اسم اعجمي مفرد عرّب كما عرّب الآجر لكنه اشبه من كلامهم ما لا ينصرف
نظفا نحو قناديل فحمل على ما شابهه في منع الصرف ولم يمنع الآجر تحقيقا لان جميع ما وازنه ليس
ممنوعا من الصرف الا ترى الى نحو كلب واكلب وانجر انتهى اي انه اسم اعجمي يعني انه اسم قد وضعه العجم وليس
بعربي الا انه عرّب بابدال الياء واوا لانه كان في العجم سرابيل وقد قرئ بها في قوله تعالى سرابيلهم
ليس بجمع لا في الحال لانه يطلق على الواحد ولا في الاصل لانه لم يكن في الاصل وضعه جمع ثم نقل
عنه وجعل اسما كحضاجر لانه اذا لم يكن عربيا فكيف يجمع على جموعهم فليس فيه جمعية لا حالا
ولا اصلا الا انه حمل مبني للمفعول عند سيبويه في منع الصرف اي في كونه ممنوعا من
الصرف على موازنه اسم فاعل من وازن يوازن اي على ما يوازنه فيه اشارة الى ان اسم
الفاعل عامل مضاف الى مفعوله لاعتماده على الموصول المقدر اي على ما يوازن سراويل
ويشاركه في الوزن من الجموع بيان لما العربية كاناعيم ومصابيح وقناديل
فانه اي سراويل في حكمها اي في حكم الجموع العربية من حيث الوزن ومن حيث
المعنى حيث يطلق على الكثرة وان كان الاطلاق على سبيل البدل فكان في حكم ما يوازنه
فكما ان حكم ما يوازنه ان يكون غير منصرف كذلك كان هو ايضا غير منصرف لان
المشابه بالشيء يلحق حكم ما يشابهه فهو اي سراويل وان لم يكن من قبيل الجمع يعني
وان لم يوجد فيه الجمعية حقيقة لكنه اي لان انه من قبيله حكما يعني الا انه قد
وجد فيه الجمعية حكما لانه لما شابه الجمع الحقيقي في الوزن والمعنى على ما ذكرنا صار
كانه جمع لان المشبه بالشيء يكون في حكمه فالجمعية التي قامت مقام السببين
على هذا التقدير اي على هذا الجواب اعم من ان يكون حقيقة كما ساور واناعيم
او حكمية كسراويل قوله فبناء هذا الجواب دفع لما ورد في بعض الشروح من انه يزيد
اسباب منع الصرف على التسعة ويكون منها الحمل على الموازن كما قال في الوافية اعلم
ان الاسباب المانعة من الصرف يلزم ان يكون عشرة بناء على هذا الجواب كما ترى وواقع
على تعميم الجمعية التي هي السبب الواحد الى الحقيقي والحكمية كما ان الجواب الثاني ايضا
مبني على تعميمها الى الحال والاصل لا على زيادة سبب آخر على الاسباب التسعة كما
ظن وهو اي السبب الذي يدعيه الحمل على الموازن حتى تزداد الاسباب على التسعة فتصير
عشرة فيكون التفصيل مخالفا للاجمال لان الحمل على الموازن ليس معدودا في اسباب
منع الصرف عند احد حتى يعد سببا ههنا ايضا وقيل قال المبرد وهو اسم
عربي يعني انه مما وضعه العرب لان العجمي هو شرابيل بالباء الواحدة كما في قوله

تعالى سرابيلهم فابدالها واوا يكون عربيا الا انه ليس بجمع تحقيقا نصب على التمييز او على المصدرية
اي جمعا تحقيقا لانه اسم جنس كتمر ونخل يطلق على الواحد والكثير ولانه مفرد وضعا ولانه ليس
فيه علامة من علامات الجمع صحيحا او مكسرا بالزيادة او النقصان فكان مفردا محضا لكنه اي لا
انه جمع سروالة وهي قطعة خرقة تقديرا نصب على التمييز وفرضا عطف تفسير له فانه لما وجد
غير منصرف في استعمال العرب بلا سبب من الاسباب ومن قاعدتهم اي ومن قاعدة النحاة ان صيغة
الوزن بدون الجمعية التي هي السبب وهذا الوزن شرط في تاثيرها لم يمنع مبني للمفعول الصرف اي من
الصرف فكانت القاعدة مخالفة لاستعمال العرب مع انها مبنية عليه قدر مبني للمفعول من التقدير
حفظا مفعول له لهذه القاعدة يعني لتكون القاعدة مصونة ومحفوظة حيث لا تكون
مخالفة لاستعمالهم انه اي سراويل جمع سروالة مع اسمها وخبرها في محل الرفع على انه
مفعول ما لم يسم فاعله لقوله قدر فكانه سمي كل قطعة من السراويل المشتمل على القطع
سروالة ثم جمع سروالة بناء على اجتماع القطع على سراويل فيكون سراويل
جمع سروالة بناء على اشتماله اياها واجتماعها فيه الا انه جمع تقديرا وفرضا لا
تحقيقا لاطلاقه على الواحد لانه لو كان جمعا تحقيقا لما اطلق على الواحد لان الجمع
لا يطلق على المثنى فكيف يطلق على الواحد واذا صرف عطف على قوله اذا لم يصرف مبني
للمفعول اي سراويل يعني اذا استعمل سراويل منصرفا وهو اي قليل في موارد الاستعمال
لعدم تحقق اي لعدم كون الجمعية التي هي في كون مثل هذا الوزن غير منصرف محققة
في سراويل تحقيقا نصب على التمييز والحال لان الاصل في الاسماء العربية الصرف
اي دخول الجر والتنوين لان كون الاسم منصرفا غير محتاج الى شيء من الاسباب بخلاف
كونه غير منصرف فانه محتاج الى سببين او الى سبب قائم مقامهما وما لم يحتج الى شيء
يكون اصلا فينبغي ان يكون الاصل في الاسم العربي الصرف فلا اشكال لفظا لا لنفي
الجنس ولا اشكال مبني على الفتح اسمها والخبر قول الشارح بالنقض به اي سراويل
على قاعدة الجمع يعني اذا استعمل سراويل منصرفا لا يرد السؤال على تلك القاعدة
كما ورد اذا كان غير منصرف لان السبب الذي هو الجمعية غير محقق فيه فاذا صرف
وهو قليل لا يرد السؤال على قاعدة الجمع فيحتاج مبني للمفعول الى التقصي
اي عن السؤال الوارد عليها بان تذهب الى مذهب سيبويه او المبرد وقال
المحشي عصام ولو قال المص والصرف لكان تركيبه من قبيل قوله تعالى فاذا جاءتهم
الحسنة قالوا لنا هذه وان تصبهم سيئة وانها على درجات البلاغة

لكنه راعى حال المخاطب الذي هو متعلم النحو واقتصر على اصل المعنى ونحو جوار مبتداء
اى كل جمع يشير الى ان الحكم الآتى ليس مخصوصاً بل يعم له ولمثله منقوص جمع على وزن
فواعل لانه لا يجئ منه فعاليل يائيا كان ذلك الجمع المنقوص او واويا كالجوارى و
الدواعى فيه نشر على ترتيب اللف لان الجوارى اسم فاعل جمع مكسر من جرى مثل رمى
فهو جار مثل رام والجمع الصحيح منه جارون كرامون والمكسر منه جوار كروام واذا عرفت
باللام تعاد الياء نحو الجوارى والدواعى ايضا اسم فاعل جمع مكسر من دعا مثل غزا دعو مثل
غزو فهو داع مثل غاز والجمع الصحيح منه داعون كغازون والمكسر منه دواع كغواز واذا
عرفت باللام تعاد الواو فيقال الدواعو ثم تقلب ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فيقال
الدواعى فالاول ناقص يائى والثانى واوى رفعا وجرا اى فى حالتى الرفع والجر نصب
على الظرفية متعلق بالنحو بحذف المضاف مثل قاض خبره اى حكمه كحكم مثل جوار يائيا كان
او واويا حكم قاض اى حكم جمعه كحكم مفرده بحسب الصورة والتوجيه يعنى الاعلال المراد
بالصورة الاعلال ولذا فسرها بقوله فحذفت الياء عنه اى عن مثل جوار وادخال التنوين عليه
هذا وجه التشبيه يعنى كما ان الياء تحذف عن نحو قاض لالتقاء الساكنين ونعوض التنوين عنه
كذلك فى مثل جوار لكنه لا مطلقا بل فى حالتى الرفع والجر من غير فرق بينهما نقول جاءنى جوار فى
حالة الرفع بالتنوين ومررت بجوار فى حالة الجر بالتنوين كما تقول فى المشبه به جاءنى قاض رفعا
بالتنوين ومررت بقاض فى حالة الجر بالتنوين واما نحو جوار واويا كان او يائيا فى حالة
النصب فعلم بقوله متحركة اى فالياء فيه متحركة فى حالة النصب مفتوحة لخفة النصب
على الياء لكونه جزء الالف بلا تنوين واما فى نحو قاض فالياء متحركة مفتوحة ايضا لكن
مع التنوين فلم يوجد المشابهة فى حالة النصب ولذا قال الملخص رفعا وجرا احترازا
عن نحو رأيت جوارى بفتح الياء بلا تنوين كما تقول رأيت اساورا وان كان الامر
كذلك فلا اشكال لفظا لا فى هنا لنفى الجنس واشكال اسمها مبنى على الفتح لما سيأتى
وخبرها قوله فى حالة النصب وقوله لان الاسم غير منصرف متعلق بالخبر لا علة له اى اذا كان
الياء فى نحو جوار متحركة مفتوحة فى حالة النصب بلا تنوين فلا اشكال واقع فى حالة النصب
لكون الاسم غير منصرف بالجمعية التى هى سبب قام مقام السببين ملابسا مع صيغة منتهى
الجموع بغير هاء يعنى لوجود السبب القائم مقام السببين وهو الجمعية فيه مع شرط
تأثيره وهو صيغة منتهى الجموع بغير هاء فيكونه فى حالة النصب غير منصرف بلا خلاف
بخلاف فى حالتى الرفع والجر فانه قد اختلف مبنى للمفعول فيه نائبه اى وقع الاختلاف

بين

بين النحاة فى انه حالة الرفع والجر منصرف او غير منصرف لفوات الشرط وبقاء الجمعية حينئذ نزل
فذهب بعضهم اى الزجاج ومن تابعه الى ان الاسم الذى على فواعل منصرف بعد الاعلال لزوال
شرطه المستلزم منع صرفه بالاعلال لان زوال الشرط يستلزم زوال المشروط فلا يؤثر
السبب وحده بلا شرط والتنوين فيه تنوين الصرف لا العوض لان الاعلال المتعلق بحروف
الكلمة يعنى ان الاعلال يتعلق بحروف الكلمة فيتعلق بذاتها وما يتعلق بذاتها مقدم على منع
الصرف لان الاعلال سببه الموجب له قوى وهو الاستثقال الظاهر المحسوس الذى هو من
احوال الكلمة واوصافها فيتعلق بها بعد تمامها لان سبب منع الصرف وهو مشابهته بالفعل
ضعيف لانها مشابهة غير ظاهرة بين الفعل والاسم ولا محسوسة ايضا ومع هذا تعلق
بوصف الكلمة فما يتعلق بالذات مقدم على ما يتعلق بالصفة كما ان الذات مقدمة على
الصفة لكونه اصلا والوصف عارضا فاصل جوار فى قول النحاة نحو جوار جوارى بالضم
يعنى بضم الياء والتنوين بناء نصب على انه مفعول له او مفعول مطلق او بنى بناء على ان
الاصل فى الاسم المعرب مطلقا الصرف اى ان يكون منصرفا لعدم احتياجه الى سبب وشرط
فبنى مبنى للمفعول الاعلال نائبه على ما هو الاصل اى على القاعدة المقررة فى علم الصرف
وهى ان الياء والواو اذا انكسر ما قبلها وهى مضمومة منونة ينقل عليها الحركة والسكون
لا سيما فى الجمع الممتد ثم اى بعد ما علمت ان اصل جوار فى قول النحاة نحو جوار جوارى
بضم الياء والتنوين اسقطت الضمة وفى بيان الاعلال وكيفيته مبنى للمفعول
الضمة نائبه للثقل اى لما قلنا ان الضمة تثقل على الياء المكسور ما قبلها
فاجتمع ساكنان الياء والتنوين واسقطت الياء ايضا لدفع التقاء الساكنين
فصار جوار بعد الاعلال على وزن سلام وكلام فاشبه الجمع بالمفرد لفظا فحصل
خفة الجمعية فتنور وضعف فلم تقو ان تقوم مقام السببين فلم يبق نحو جوار بعد
الاعلال على صيغة منتهى الجموع لسقوط حرف منه وزنه انقضى للجموع الذى هو الشرط والسبب
وحده لا يؤثر وان كان موجودا فهو بعد الاعلال ايضا اى كما كان قبل الاعلال منصرفا
منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك اى كما ان التنوين قبل الاعلال
كان للصرف وذهب بعضهم وهو سيبويه والخليل الى انه اى نحو جوار بعد الاعلال غير منصرف
كما كان قبل الاعلال غير منصرف لكون السبب الذى هو الجمعية والشرط الذى هو صيغة
منتهى الجموع بغير هاء موجودين فيه قبل الاعلال واذا وجد السبب والشرط ينبغى ان
يكون غير منصرف لئلا يلزم اهدارهما وبعد الاعلال ايضا غير منصرف لان فيه الجمعية

مع صيغة منتهى الجموع يعني لوجود السبب الذي هو الجمعية والشرط ايضاً فينبغي
ان يكون غير منصرف ايضاً لان المحذوف الذي لم يكن نسياً منسياً بل حذف لفظاً
فقط يكون ثابتاً تقديراً فيكون بمنزلة المقدر في ملاحظة العمل والاعراب ولهذا
اي لاجل ان المحذوف ثابت تقديراً الاعراب لا يجري ولا يقع هو بناء على الراء التي
كانت آخراً بعد الحذف بل لا يجري الا على الياء المقدر فيكون تقديراً ولو لم يكن المحذوف
بمنزلة المقدر لما اجري الاعراب عليه ولو وقف على ما هو الآخر كيد ودم والتنوين فيه
اي في نحو جوار رفعاً وجراً تنوين العوض لا الصرف فانه لما سقط تنوين الصرف لعدم
الصرف عوض عن الياء المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين يعني الذي هو حاصل في اللفظ
اما التعويض عن الياء فلمناسبة لكون التنوين حرفاً ايضاً ولمناسبة التنوين
مرة وللحذف اخرى واما عن الحركة فلمناسبة العروض يعني كما ان الحركة تعرض الحروف
كذلك التنوين تعرض الآخر وفي الرضي فسر بعضهم قول سيبويه والخليل بان منع الصرف
مقدم على الاعلال فاصل جواري بالتنوين ثم جواري بحذفها ثم جوار بحذف الحركة
للاستثقال ثم جوار بحذف الياء لاستثقال الياء المكسور ما قبلها في غير المنصرف
الثقيل بسبب الفرعية وانما ابدل التنوين عن الياء ليقطع التنوين الحاصل
طمع الياء الساقط في الرجوع اذ يلزم اجتماع الساكنين لو رجعت ونسب
السيرافي وهو الحق قول سيبويه بان اصل جواري بالتنوين والاعلال مقدم على منع
الصرف لما ذكرنا فحذف الياء للساكنين ثم وجد بعد الاعلال صيغة منتهى الجموع حاصلة
تقديراً لان المحذوف للاعلال ثابت تقديراً فحذف تنوين الصرف ثم خافوا رجوع
الياء لو قال الساكنين في غير المنصرف المستثقل لفظاً بكونه منقوصاً ومعنى
بالفرعية فعوض التنوين من الياء لحفظاً كلامه وعلى هذا القياس جرى مقدم اي
القياس الذي جرى في حالة الرفع حالة الجر متبلة بلا تفاوت اي بلا فرق بين العاملين
لاشتراكهما في العلة وهي الاستثقال ووقع في لغة بعض العرب وهي قليلة واختارها
الكسائي وابو زيد وعيسى بن عمر واثبات الياء بالفتحة فاعل لفعل محذوف في حالة
الجر بلا تنوين بناء على حالة غير منصرف وان الجر والتنوين يسقطان منه كما في حالة
النصب يعني انهما يسقطان فيها تقول في حالة الجر مررت بجواري بفتح الياء بلا تنوين
كما تقول في حالة النصب رأيت جواري بفتح الياء بلا تنوين فيكون نحو جواري في
حالة الجر غير منصرف بالاتفاق وبناء هذه اللغة مبتداء وارد على تقدم منع الصرف

على الاعلال لان الاعلال وان كان متعلقاً بجوهر الكلمة الا انه لو وقع هنا في الآخر استوى
لمنع الصرف في الوقوع في الآخر لكن منع الصرف وهو عدم الجر والتنوين انما يكون في الآخر لا منع
الصرف لانه مثبت للياء وان كان مزيل الجر والتنوين والاعلال نافي لها وللمثبت اشرفية مقدم
على النافي فانه اي حين تقدم منع الصرف على الاعلال يكون الياء متحركة مفتوحة في حالة
الجر لان جر غير المنصرف انما يكون بالفتحة والفتحة خفيفة لكونها جزء الالف والالف ساكنة
فلا يوجد ما يوجب الاعلال كما في حالة النصب فما وقع فيما اي فلم يقع في مثل جوار في حالة الجر
الاعلال لعدم ما يقتضيه كما انه لم يقع في حالة النصب واما بناء هذه اللغة في حالة
الرفع فاصل جوار رفعاً جواري مثل ضوارب بالضم بلا تنوين لتقدم منع الصرف على الاعلال
فسقط التنوين لعدم الصرف فحذفت الضمة للتثقل لان الضمة ثقيلة على الياء لعدم الجنسية
ولانه يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة وذلك ثقيل جداً وعوض عنها اي عن الضمة التنوين
لما سبق فاجتمع الساكنان الياء والتنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين اي
لدفع اجتماع الساكنين فصار جوار بالكسر والتنوين او نقول فسقطت الياء اكتفاء
بالكسرة قبلها كما في قوله تعالى يوم يدع الداع والكبير المتعال ثم عوض عن الياء او عن حركتها
التنوين لان الياء اذا سقطت في المفرد فسقوطها في الجمع الممتد اولى لان الجمع اثقل
من المفرد وعلى هذه اللغة اي التي كان منع الصرف فيها مقدماً على الاعلال لا اعلال في مثل
جوار الا في حالة ولحق وهي حالة الرفع فقط لما عرفت انه لا مقتضي للاعلال فيهما
الا في حالة ولحق بخلاف اللغة المشهورة وهي التي كان الاعلال فيها مقدماً على منع
الصرف فان فيها الاعلال في الحالتين حالة الرفع وحالة الجر كما عرفت مفصلاً التركيب المعدود
من اسباب منع الصرف وهو التركيب صيرورة كلمتين او اكثر كلمة بالنصب لانها خبر
لقوله صيرورة واسمها قوله كلمتين وكلمة صفة لكلمة ثابتة لان التاء فيها للوحدة وقوله من
غير حرفية جزء متعلق بقوله صيرورة اي من غير ان يكون احد جزئيه او اجزائه حرفاً يعلم هذا
الشرط من المثال لان الاوحد اذا لم يكن معرباً بوجه ما وكان بناؤه لازماً لزم نفيه لان غير المنصرف
لا يكون الا في المعربات فلا يرد النجم وبصري حالكونهما علمين لان الجزء الاول في النجم والثاني في بصري
حرف لم يوجد الشرط وهو عدم كون احدهما حرفاً شرطه اي شرط التركيب في سببيته لمنع الصرف
العلمية اي ان يكون علماً لبناء التركيب لكونه عارضاً بقبل الزوال والحمل الزوال لانه كلمتين
ح يحلان في موضع العلم فيؤمن من حذف احدهما لان العلمية تؤمن من الزيادة والنقصان
ولولاها لكان التركيب عرضة للانفكاك والزوال وعلامة العلمية وضع ثان والكلمة التي

مطلب التركيب

وضع عليها ينبغي ان تكون مضمونة لا بفعل الزوال فيحصل لها اي التركيب حيث كان علماً
نوع لانه مامون من الزوال والعروض فيؤثر بها اي بتلك القوة في منع الصرف فيكون سبباً
لمنع الصرف وان لا يكون التركيب باضافة اي تركيباً اضافياً سواء كان حقيقة او غير حقيقة
لان الاضافة تخرج المضاف الذي كان غير منصرف قبل الاضافة الى الصرف او الى حكمه على اختلاف
المذهبين يعني ان غير المنصرف اذا اضيف مثل عمركم وعثمانيا يكون منصرفاً او في حكمه
على ما سيجيء فكيف يؤثر الاضافة في المضاف اليه اي في الاسم الذي اضيف الى المنصرف ما
يضاده يعني ليس لها ان تؤثر في الاسم المنصرف اذا اضيف عدم الصرف لان ما يكون سبباً
لزوال الشيء لا يكون سبباً لحصوله اعني منع الصرف تفسير لقوله ما في يضاده ذا ولا
يكون التركيب بعد ان يكون علماً وبعده لا يكون باسناد يعني لا يكون مركباً
بالتركيب الاسنادي في الاصل او في الحال لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل
المبنيات يعني لان المركب بالتركيب الاسنادي اذا جعل علماً يكون مبنياً عند جماعة منهم
المص ومبنياً حكماً عند جماعة فلا يكون مما نحن فيه لان الصرف ومنعه لا يكونان
في المعرب وانما بني لان الجملة لا توصف بالاعراب قبل العلمية لانه من عوارض الكلم لا
الكلام فبعد العلمية يكون مبنية كما كانت قبلها نحو تأبط شراً وشاب قرناها وذرى
وذرحبا تأبط تفعل لقب ثابت بن جابر الفهمي سمي به لانه كان قد اخذ سيفاً
تحت ابطه لان معنى تأبط اخذ وجعل تحت ابطه اي ما يكون آلة وسبباً للشر
للشر لا يراه احد لان ظاهر من عادة من يريد شراً وخرج لشر اراده فقيل اين هو فقد
لحب قد تأبط شراً فلقب بفعله وشاب قرناها لقب امرأة اي صغير قرناها وشاب
شيباً اي ابيض سميت به لانها كانت كذلك وذرى من ذرى يذرى مثل قرى يقرى وذرى الملح
والحبة فرقه وبابه رمى وذرحبا اسم رجل كان يذر الحب اي ينشر فانها اي الاعلام المذكورة
باقية في حال العلمية على ما اي حال كانت الاعلام المذكورة عليها اي على الحال قبل العلمية
من النصب والرفع وغيرهما ولم يتغير عن الحال التي كانت عليها قبل العلمية نحو يجري الامثال فان
التسمية بها اي بالجملة المشتملة على الاسناد انما هي مستلزمة لكل الجملة اجزاء ابيت التسمية بها الا
لان تلك الجملة على قصة غريبة كما في تأبط شراً فان التسمية به دليل على القصة التي هي اخذ
سيفه وجعله تحت ابطه وخروجه لشر اراده وكذا الحال في غيره فلو نظر اي عرض اليها اي الى
تلك الجملة التغيير ما غير ظرف فيقال تأبط شراً اذا صار ظرفاً يعني اذا صار يغير بعض احوالها طرأ
لذا بانه لم يكن حالها بعد التسمية كحالها قبل التسمية يمكن ان يفوت بذلك الدلالة اي الدلالة

على القصة الغريبة لان الدلالة عليها انما يكون بجميع احوالها وكلماتها التي كانت قبل التسمية
بها واذا كانت تلك الجملة من قبيل المبنيات بعد العلمية فكيف يتصور فيها اي فلا يمكن ان يجري
في تلك الجملة منع الصرف الذي هو من احكام المعربات لان الشيء المخصوص بنوع لا يجري في نوع
آخر ولا يؤثر كاللام في الاسم وقد في الفعل لان المعرب نوع من الاسم والمبني نوع آخر منه
ووصف اختصاص باحدهما لا يتعدد الى الآخر ولا يسري اليه فان قلت كان واجباً على
المص ان يقيد التركيب بان لا يقتصر على ما ذكر بل يجب عليه ان يقول وان لا يكون الجزء
الثاني من المركب صوتاً ولا متضمناً لحرف العطف يعني ان يقول التركيب شرط العلمية
وان لا يكون باضافة ولا باسناد ولا صوتي ولا تعدادي حتى يكون القيود خمسة اربعة
منها تكون نفياً وواحد ثبوتاً فتكون ح مذكورة باسرها ولا بد منها ليخرج التركيب
الذي يكون الجزء الثاني منه صوتاً مثل سيبويه نسباً في تفصيل قوله سيبويه ونفطويه
بكسر النون وفتحها وسكون الفاء وآخره طاء مهملة وهذا معروف و ويه صوت
سيأتي تفصيله في باب الاصوات ركبت هذان الاسمان وجعلا علماً لشخص والجزء
الثاني منه تضمن حرف العطف مثل خمسة عشر وستة عشر وغيرهما من الاعداد التي
تضمن منها الجزء الثاني حرف العطف وسيأتي وجه تركيبها وتضمن الثاني حرف
العطف في باب المركبات علمين حال اما عن الاخيرين فقط لان الاولين لا احتياج لهما
الى العلم لاشتهارهما علماً واما عن المثالين باعتبار انهما قسمان قلنا في جوابه كان تركيب
كان المص اكتفى في ذلك الثاني في عدم ادخال القيدين الاخيرين حيث لم يذكرهما بما ذكره
فيما بعد اي بعد المعربات في بحث المبنيات انهما اي هذين التركيبين من قبيل
المبنيات يعني ان المص ذكر صريحاً في بحث المبنيات ان الاصوات والمركبات
التي تضمن الجزء الثاني منها حرف العطف مبنية فلا تكون مما نحن فيه ولذا
لم يذكرهما اختصاراً واما الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكر المص بناءها
اي كونها مبنية اصلاً اي قطعاً لا صريحاً ولا ضمناً ولا اشارة ولا دلالة فاحتاج
ههنا الى الاستثناء بها ليعلم انها تكون مبنية فلذلك اي لعدم ذكر بنائها
اصلاً احتاج المص ههنا الى اخراجها اي الحروف بقوله وان لا يكون التركيب باسناد
مثل بعلبك فانه علم بلدة بالشام مركب تركيباً امتزاجياً ليس بينهما اضافة
ولا اسناد من بعل وهو اسم صنم كان لقوم الياس عليه السلام كقوله تعالى
أَتَدْعُونَ بَعْلًا وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ ويقال للزوج بعل ايضاً

لكون المرأة تابعة لامره يدل عليه قوله تجا هذا بعلى شيخا اى زوجى وبك
بفتح الباء وتشديدها كان من بك يبك اى ازدحم وبابه رد وبك عنقه
اى دقه فسمى بكة مكة لدقها اعناق الجبابرة حيث لم يقدروا التسلط
عليها كاصحاب الفيل وغيرهم وهو اسم صاحب حسن البلاغة اى الذى جعل بعلبك علما
لها حيث ركب اسم المعبود مع اسم العابد وقيل بعلبك وجعلا التركيب اسما واحدا
علما للبلدة التى كانا فيها من غير ان يقصد معنى للمفعول بينهما نسبة اضافية
لان الاول فيه ليس بمضاف الى الثانى او اسنادية لانه ليس احدهما مبتداء و
الاخر خبرا او غيرهما من النسب لما نعه لمنع الصرف لانه ليس الثانى منصوبا ولا
متضمنا لحرف العطف فليس فيه الا تركيب الامتزاج وهو ليس بمانع لمنع الصرف
الالف والنون المعدودان من اسباب منع الصرف وفى الحاشية فان قيل هذه
الصفة مشتركة بين الالف والنون وسائر الاسباب فلماذا اخص بالوصف بها
قلت الشرط للالف والنون الخاص لا لمطلقهما بخلاف نظائرهما فاحتاج هنا الى
التنبيه على الخصوص المستفاد من لام العهد دون سائر المواضع او لما كان الذكر
هنا مخالفا لما ذكر فى مقام عد الاسباب لضرورة الشعر الحق هذا الوصف ليعلم
ان المعدود سابقا هذا او مخالفة صورة البيان السابق لهذا البيان لضيق البيان
فى ذلك المقام الى هنا كلام وليفيدان القيد ههنا معتبر فى سائر الاسباب
السابقة واللاحقة كما قيدنا فى كل سبب من الاسباب السابقة تسميان اى الالف
والنون عند الكوفيين مزيدتين لانهما من الحروف الزوائد وهى الحروف التى يجمعها قوله
هويت السمان فى قول الشاعر هويت السمان فشيبننى ٭ وقد كنت قدما هويت
السمان ٭ او لانهما من الحروف الزوائد فى الكلمة حيث لا يكونان اصليين فيها والثانى
ارجح وانسب بالمقام وتسميان مضارعتين عند البصريين ايضا اى كما تسميان
مزيدتين عند الكوفيين لمضارعتهما اى لمشابهتهما الالف والنون لالفى التانيث
الممدودة او المقصورة فى منع دخول تاء التانيث عليهما يعنى كما ان تاء التانيث
المتحركة لا تدخل على الاسم الذى فيه الف التانيث لامتناع اجتماع الفى التانيث كذلك
لا تدخل على الاسم الذى فيه الالف والنون لانه يلزم اجتماع الزيادتين فى آخر الكلمة
فينتفى المشابهة حتى لو دخلت التاء عليها يمنع المشابهة فينصرف ذلك الاسم
مثل سعدان وعريان وللنحاة خلاف فى ان سببيتهما لمنع الصرف اى فى كون

الالف والنون سببا لمنع الصرف اما كونهما مزيدتين وفرعيتهما للمزيد عليه يعنى
ان سببيتهما الركونهما متصفين بوصف الزيادة وكونهما ايضا فرعيتين على ما زيدا
عليه وهذا هو مذهب الكوفيين واما مشابهتهما لالفى التانيث وفرعيتهما لما شبهتا
له وهذا هو مذهب البصريين والراجح من القولين هو القول الثانى الذى هو مذهب
البصريين قيل لانه لو كان كونهما مزيدتين وفرعيتين على ما زيدا عليه سببا واحدا
لكان ما شيخى وبصرى عند وجود سبب آخر غير منصرف وليس كذلك ولانه يلزم
ح ان يكون مثل مندبان فى حالة الرفع غير منصرف للصفة والالف والنون المزيدتين
وليس كذلك ولان اشتراط انتفاء فعلانة على القول الاول غير ظاهر ثم اى بعد هذا
المقال انهما ان كانا اى ان كان الالف والنون فى اسم يعنى به اى بالاسم فى هذا الموضع ما
اى اسم يقابل الصفة يعنى لم يكن ذلك الاسم صفة كعمران وسفيان لا ما يقابل الحرف
والفعل كما فى قوله وهى اسم وفعل وحرف فيفهم هذا من عطف قوله او صفة على قوله اسم بأو
المفيدة لاحد الامرين ولان المعطوف يغاير المعطوف عليه فان الاسم المقابل للفعل
والحرف وهو ما دل على معنى فى نفسه غير مقترن بزمان من الازمنة اما ان لا يدل على ذات ما لو
حظ معها صفة من الصفات بل يدل على ذات معينة كزيد وعمرو او على ذات غير
معينة اما قائمة بذاتها كرجل وفرس وحجر وشجر واما قائمة بغيرها كالعلم
والجهل والطول والقصر او يدل على ذات ما لوحظ معها صفة منها كاحمر و
اسود وضارب وعالم ومضروب ومنصور وعطشان وسكران و
حسن وشديد فان كل واحد منها يدل على ذات ما لوحظ معها صفة من الحمرة
والضاربية والمضروبية فالاول اى ما دل على ذات لم يلاحظ معها صفة منها
يسمى اسما لان الاسم ما يدل على المسمى فقط والثانى اى ما دل على ذات
لوحظ معها صفة منها يسمى صفة لان معنى الصفة ان يدل اللفظ على معنى قائم
بالذات والمراد بالاسم المذكور ههنا اى فى قوله ان كانا فى اسم هو هذا المعنى اى
الاسم المقابل للصفة لا الاسم الشامل للاسم والصفة وهو المقابل للفعل
والحرف وعرف بانه ما دل على معنى فى نفسه غير مقترن باحد الازمنة لانه اذا كان
كذلك لا يحتاج الى قوله او صفة لدخولها تحت قوله او كانا فى اسم مع انه لم يصح
لان شرط كونهما فى الاسم مخالفا لشرط كونهما فى الصفة فلزم ان يبين
شرط كونهما فى الاسم وشرط كونهما فى الوصف فقال ان كانا فى اسم فشرطه كذا

وان كانا في صفة فشرطه كذا ليعلم شرط كل واحد منهما فشرطه مبتدا
اى شرط الالف والنون في منعهما من الاسم الصرف وسببيتهما المنع عنه وافراد
الضمير في شرطه مع ان مرجعه متعدد والضمير يجب ان يكون مطابقا له في الافراد ولخوه
والتذكير وضده لكونه اياه باعتبار انهما سبب واحد يقتضيهما وان تعددا لفظا
لكنهما شيء واحد سببا فراعى المص اللفظ والسبب فثنى الضمير في الاول
وافرده في الثاني رعاية للاول والثاني او شرط ذلك الاسم اى الاسم الذي فيه
الالف والنون في امتناعه من الصرف فالاول اولى لمطابقة الضميرين المرفوع
والمجرور في المرجع وان طابق الضمير لمرجعه في الافراد ههنا ولان الشرط يكون
شرطا للالف والنون وفي الثاني شرطا للاسم الذي فيه الالف والنون فكان الاول
اولى العلمية خبره والمبتدا مع خبره جملة اسمية في محل الجزم جزاء الشرط وهو
مع جزائه جملة فعلية شرطية في محل الرفع خبر لقوله الالف والنون تحقيقا مفعول
له للشرط اى فقد شرطت العلمية في سببية الالف والنون لتكون محققة ومقررة
للزوم زيادتهما على القول الاول لانه اذا كان علما لزم الالف والنون الكلمة وتحقق
اللزوم او ليمتنع التاء عطف على اللزوم اى تحقيقا لامتناع دخول التاء عليهما
بعلة لتكون العلمية محققة ومؤكدة لامتناع دخولها عليهما فيتحقق فيتأكد
شبههما بالفي التانيث على القول الثاني انهما شبيها بالفي التانيث في الامتناع
قبل العلم واذا جعلت ذلك الاسم علما تأكد المشابهة وتحققت وذلك الاسم
اما مكسور الفاء كعمران واما مفتوحه كشعبان واما مضمومه كسفيان
مع سكون ما بعده في الكل ومفتوح الفاء وما بعده ايضا كرمضان او
الالف والنون ان كانا في الصفة وفي العصام جعله من عطف شرط وجزاء
على شرط وجزاء بحرف عطف واحد وهو من قبيل العطف على معمولي عاملين واحد
بحرف عطف واحد ولا كلام في جوازه واما العطف بجملة او في التنبيه على التنافي
بين الشرطين انتهى فانتفاء فعلانة اى ان كان الالف والنون في صفة
فشرطه اى شرط الالف والنون في منعهما من الاسم الصرف وافراد الضمير باعتبار
ما سبق او شرط ذلك الوصف في امتناعه منه انتفاء فعلانة يعني شرط انتفاء
دخول تاء التانيث المتحركة عليه اى على الالف والنون في الافراد باعتبار انهما
سبب واحد او على الصفة التي فيها الالف والنون في التذكير باعتبار الوصف

ليبقي مشابهتهما لالفي التانيث على حالهما على مذهب البصريين وهذا اى كون انتفاء
دخول تاء التانيث شرطا الصرفي اى صاد منصرفا عريان مع انه صفة وفيه الالف و
النون لان مؤنثه عريانة لانه يقال رجل عريان وامرأة عريانة واعلم ان الالف والنون
في الصفة لا يكون بكسر الفاء بل ان الصفة التي يجيء مؤنثها فعلى لا يكون الا مفتوح
الفاء مثل عطشان والتي يجيء مؤنثها فعلانة يكون مضموم الفاء غالبا نحو عريان
وسعدان ويجيء مفتوح الفاء ايضا مثل ندمان بخلاف الاسم فانه يجيء مثلث الفاء
على ما سبق وقيل شرطه اى شرط الالف والنون في منعهما من الصرف او شرط تلك
الصفة في امتناعها منه وجود فعلى والاول اعني انتفاء فعلانة اولى لانه مقصود
لذاته واما وجود فعلى فليس مقصودا لها بل لكونه المطلوب منه انتفاء التاء اعني
انتفاء فعلانة وما يكون مقصودا لذاته يكون اولى ولذا قدمه لانه متى كان مؤنثه
فعلى لا يكون مؤنثه فعلانة لانه لا يكون لشيء واحد تأنيثان حتى يكون احدهما
بالالف المقصورة والآخر بالتاء فوجود فعلى يستلزم انتفاء فعلانة فيبقى مشابهتهما
لالفي التانيث على حالهما كما هو مذهب البصريين ومن ثمه وهي الاشارة الى الاعتبار
ولذا قال الشارح اى ومن اجل المخالفة في الشرط اى شرط تأثير الالف والنون
في الصفة اختلف مبني للمفعول في رحمن الظرف بالرفع لانه نائبه في انه منصرف
بل لعن قوله في رحمن بترك الكلام او غير منصرف قال الشارح لبشرك اى رحمن مؤنث
لا مذكر ولم يذكره لكونه فصده المؤنث لان لتأكيد النفي الذي في ليس رحمى
بدل من قوله مؤنثا اى ليس له رحمى بالالف المقصورة ولا رحمانة بالتاء لانه اى
لان رحمن صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره تعالى لانه نائب عن مذكر بذلك
من قوله على غيره اى لا يطلق على مذكر ولا يطلق ايضا على مؤنث لان معناه الذي
وسعت رحمته كل شيء من الانس والجن وغيرهما فيكون في المعنى البالغ في الرحمة
وهذا المعنى لا يوجد في غيره ولذا لا يطلق على غيره فعلى الفاء للتفصيل والجار
متعلق بقوله غير منصرف مذهب من شرط انتفاء فعلانة تقديره فهو غير منصرف على مذهب
من شرط انتفاء فعلانة لوجود الشرط على مذهبه لانه لم يجيء رحمانة وعلى مذهب من شرط وجود
فعلى تقديره ايضا فهو منصرف على مذهب من شرط وجود فعلى لانه لم يوجد الشرط على مذهبه لانه
لم يجيء فعلى لما عرفت دون سكران فانه لا اختلاف في منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين
يعني لانتفاء فعلانة على المذهب الاول فان مؤنثه يجيء سكرى ووجود فعلى على المذهب

الثاني فان مؤنثه يجيء سكرى لا سكرانة يقال رجل سكران وامراة سكرى و
دون ندمان فانه لا خلاف لاحد في صرفه يعني يكون صرفه متفقا عليه كما ان
منع صرف سكران متفق عليه لانتفاء الشرط الموجب منع صرفه ما فيه الالف و
النون من الصفة على المذهبين لان مؤنثه ندمانة بالتاء لا ندمى بالالف
المقصورة يقال رجل ندمان وامراة ندمانة هذا اي كون انصراف ندمان متفقا
عليه لانتفاء الشرط على المذهبين او كون مؤنثه ندمانة لا ندمى اذا كان ندمان بمعنى
النديم وهو المعاشر يقال نادمه على الشراب فهو نديمه وجمعه ندام كعطاش واما
اذا كان ندمان بمعنى النادم من الندم من بابه ضرب يقال رجل ندمان اي نادم على ما
فعل او لم يفعل فهو غير منصرف بالاتفاق لوجود الشرط على المذهبين لان مؤنثه ندمى
لا ندمانة يقال رجل ندمان وامراة ندمى وجمعه ندامى مثل سكارى ووزن الفعل
المعدود من اسباب منع الصرف وهو كون الاسم على وزن يعد مبني للمفعول من
عد يعد من اوزان الفعل وهي كثيرة يعني انه يوجد وزن الفعل في نوع الاسم
اما منقولا نحو شمر ويزيد واما موضوعا اسما نحو احمر ويعملة للناقة القوية ويعمل
للجمل القوي وهذا القدر لا يكفي في تاثير سببيته منع الصرف لانه لو كفى لكان مثل
يعمل غير منصرف للوزن والوصف وكذا مثل جمل وفرس اذا جعل علما لكان غير منصرف
للوزن والعلمية وليس كذلك فعلم ان مجرد الوزن لا يكفي بل شرط اي شرط وزن الفعل
اي في سببيته لمنع الصرف احد الامرين على سبيل منع الخلو لا الجمع مثل استفعل و
انفعل وافتعل وغيرها من الاوزان التي تختص بالافعال اما ان يختص ذلك الوزن
في اللغة العربية بالفعل يعني انه لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا من نوع الفعل
لا من نوع الاسم بان يكون علما كشمر بتشديد العين على صيغة الفعل الماضي المعلوم
او المجهول ماخوذ من التشمير فانه يختص بالفعل وهو المروي حادا او محنا لا و
لغارسية دام دريان ذدن وكرذكردن والمناسب بعلم الفرس ان يكون
منقولا من معنى المروي حادا لان في الفرس الحدة في المشي فاذا اي شمر نقل من
هذه الصيغة اي من كونه ماضيا معلوما من التشمير وجعل علما للفرس قيل ذلك
الفرس فرس الحجاج لا ان الشارح لم يعتن بها شيئا عن ذكر اسمه وكذلك اي كما
ان شمر جعل علما للفرس كذلك بذر بالذال المعجمة والراء المهملة اسم لفرس
كرذن ثم جعل علما لماء قيل لبئر كثير الماء كان بمكة يعني بسبب الكثرة وعن

بالثاء

بالثاء المثلثة والراء المهملة لغربيته ثم جعل علما لموضع ما سرع اي ذا كبوة به
لكثرة العثار فيه وخضم بالخاء والضاد المعجمتين قيل الاكل مطلقا وقيل الاكل بالاضراس
او بملاء الفم بالماكول ثم جعل علما لرجل اكول وقيل اسم عمر بن عمرو من بني تميم ثم غلب
على تلك القبيلة لكثرة اكلهم فهذه في الاصل افعال نقلت اي نقل كل واحد منها من الفعلية
الى الاسمية بعض جعلت علما لما سميت هي به واما بقم مبتدا حال كونه اسما لصبغ
بكسر الصاد المهملة وفي آخره عين معجمة اسم لما يصبغ به معروف مشهور بين الناس
وهو العندم بالتركي بقام وشلم حال كونه علما لموضع بالشام اي لموضع بارض الشام
وقيل اسم مدينة المقدس بالعبرانية وقيل اسم بيت المقدس فهو الفاء جواب اما
مبتدا ثان من الاسماء خبر له وهو وخبره خبر المبتدا الاول العجمية المنقولة
منها الى العربية وجعلت علما لما جعلت له اذا كان الامر كذلك فلا يقدح مبني للمفعول
في ذلك اي في كونها غير منصرفة الاختصاص بالفعل اي لا يمنع اختصاصها النادر
الاختصاص منها الى التعجب واذا سميت تكون غير منصرف للعلمية ووزن الفعل
لان العجمية النكرة غير مؤثرة في منع الصرف ومثل ضرب باشارة الجار قوله ضرب
عطف على قوله شمر وانما اورد مثالين اشارة الى ان ما يختص بالفعل على
قسمين اما من الوزنيات كشمر معلوما او مجهولا ولذا قدمه واما من الثلاثي
كضرب على البناء للمفعول بتخفيف العين ويجوز التشديد ايضا والاول اولى ليكون
تاسيسا لا تاكيدا اذا جعل علما لشخص معين لوجود فيه سببان العلمية
ووزن الفعل فانه اي ضرب المبني للمفعول ايضا اي كما ان شمر غير منصرف
للعلمية ووزن الفعل كذلك ضرب غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وانما قيدنا
قول المص ضرب ليحتمل البناء للفاعل ايضا بالبناء للمفعول ولم نقل باطلاقه فانه
على البناء للفاعل غير مختص بالفعل لوجوده في الاسم ايضا مثل فرس وحجر
وغير ذلك فلا يكون غير منصرف لعدم وجود شرطه ولم يذهب الى منع الصرف لكان يكون
غير منصرف لعدم وجود الشرط فيه لا بعض النحاة لان هذا الوزن غالب في الفعل
والغلبة تدل على الاختصاص ولم يفتن للمص بل اورد على اطلاقه بناء على ان المختار
عنده ما ذهب اليه هذا البعض او يكون عطف على يختص يعني او ان يكون هذا الوزن
غير مختص به اي بالفعل بل يعم الفعل والاسم يعني يصلحان يكون وزنا لهما لكنه اي
الا انه يكون في اوله اي في اول وزن الفعل وفيه اشارة الى ان الضمير المجرور راجع الى

قوله وزن الفعل لكونه اصلا وان كان بعيدا في النظام او يكون في اوله ما كان على
وزن الفعل فيه اشارة الى ان ذلك الضمير يجوز ان يرجع الى المثال او يرجح به ترتب
المرجع زيادة بالرفع لانه اسم يكون وخبره قوله في اوله الا ان الجار اذا وقع ظرفا
يجوز تقديمه على الاسم اي زيادة حرف اشارة الى ان التنوين عوض عن المضاف
اليه فيكون من باب جرد قطيفة او حرف زائد اشارة الى ان المصدر بمعنى الفاعل
والموصوف مقدر من حروف اتين متعلق بالتفسيرين وبيان لهما اي زيادة
حرف من حروف اتين او حرف زائد منها وهي اربع الالف والنون والتاء والياء و
النون كزيادته اي مثل زيادة حرف من حروف اتين في اول الفعل او
حرفا زائدا منها في اول الفعل عرفا بل اي حال كونه وزن الفعل او ما كان على وزن
الفعل فيه نشر على ترتيب اللف وفيه اشارة الى انه منصوب على الحال من المضاف
اليه والحال عن المضاف اليه يجوز اذا امكن حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه
مثل قوله تعالى بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا وههنا يمكن ان يحذف المضاف واقامة
المضاف اليه مقامه لانه يجوز ان يقال يكون فيه زيادة كزيادته عرفا بل كما يجوز
ان يقال بل نتبع ابراهيم حنيفا للتاء يعني لا يكون مؤنثه بالتاء بل بالالف لانه
اي الشان يخرج الوزن اي وزن الفعل بزيادة هذه التاء فيه لاختصاصها اي
لكون هذه التاء مختصة بالاسم لان تاء التانيث المتحركة لكونها ثقيلة
مختصة بالاسم لانه خفيف والساكنة مختصة بالفعل على ما سيأتي تحقيقه
في بحث الفعل عن اوزان الفعل متعلق بيخرج فيكون من اوزان الاسم فلا يمكن
ان يكون سببا فينبغي ان يكون عدم قبول التاء شرطها ولو قال الشيخ غير
قابل للتاء قياسا نصب على الحال من قوله غير قابل بمعنى حال كونه غير القبول قياسا
بالاعتبار متعلق بقوله قياسا الذي امتنع وزن الفعل من الصرف لاجله
مثل اسود فان عدم قبول التاء قياسي باعتبار الذي هو الوصف التي لاجله
امتنع اسود من الصرف لانه بذلك الاعتبار لم يقبل التاء وان قبل باعتبار كونه
اسما جنسيا يقال للمذكر اسود وفي المؤنث اسودة الا انه ليس باعتبار المذكور
بل باعتبار الاسمية لم يرد عليه اي على الشيخ اربع اذا سمي به رجل فان اربع
عند التسمية بغير منصرف مع قبول التاء عند التسمية بامرأة الا انه ليس
بقياس فان لحوق التاء به اي باربع قبل التسمية التذكير فلا يكون لحوق

التاء

التاء به قياسا وهو ان يكون لحوقها للتانيث ولا يرد ايضا نحو اسود فان
مجيء التاء اي لحوقها في اسودة حيث صارت اسما للحية الانثى لانه يقال اسود
اذا كان ما سمي به من الحية ذكرا واسودة اذا كان انثى ليس باعتبار الوصف
الاصلي لانه لا يدخل التاء لان مؤنثه بالالف الممدودة مثل سوداء لا اسودة
الذي يمتنع نحو اسود لاجله من الصرف حيث يكون غير منصرف للوصف الحال والوزن بل
مجيء التاء ولحوقها ليس الا باعتبار الغلبة الاسمية العارضة على الوصفية الاصلية
واجيب عن الاول بان المراد من قوله غير قابل للتاء عدم قبول التاء بحسب الوضع فان
لحوق التاء في اربع ليس بحسب الوضع بل باعتبار تاويله بالجماعة وعن الثاني بان
هذا اللحوق لا يضر لانه عارض بسبب الغلبة والاصل ان يقال في مؤنثه سوداء
بالالف الممدودة فلا حاجة الى ذكر قيد آخر فضلا عن القيود المذكورة ومن ثمة اي ومن
اجل اشتراط عدم قبول التاء او من اجل الشرط الاخير وهو عدم قبول التاء
امتنع احمر عن الصرف يعني جعل غير منصرف للوصف ووزن الفعل لوجود الزيادة
المذكورة وهي الهمزة في اوله من حروف اتين لان احمر مشتق من الحمرة بزيادة
الهمزة في اوله مع عدم قبول التاء في مؤنثه بل يجيء بالالف الممدودة مثل حمراء
وانصرف يعمل يعني جعل منصرفا وان كان في اوله الزيادة المذكورة فان
يعمل مشتق من العمل بزيادة الياء في اوله الا انه يقبل مؤنثه التاء المتحركة
لقبول التاء المصدر جاء بالفاعل وناصب المفعول لمجيء يعملة لانه يقال هذا
جمل يعمل وهذه ناقة يعملة للناقة القوية على العمل والسير ولما فرغ من بيان
الاسباب التسعة وشرائطها تفصيلا شرع في بيان ان العلمية اذا ازيلت
ينصرف فقال وما فيه علمية مؤثرة للاحد بالعلمية المؤثرة ان يكون منع الصرف موقوفا عليها
وذلك ثلثة اضرب سبب لا غير كعمر وزفر واحمد وشرط لا غير كعمران وعثمان وشرط وسبب
معا في المؤنث بالتاء والمركب الا ان الشارح جعلها قسمين اي كل اسم غير منصرف لكون
العجمة فيه يكون فيه علمية مؤثرة في منع الصرف عن الاسم بالنسبة المحصورة اي ان تكون سببا
فقط كما في العدل ووزن الفعل والجار متعلق بالمؤثرة او مع شرطيتها اي بان تكون شرطا
لسبب آخر كما في الاقسام الاربعة التي هي الالف والنون في الاسم والتركيب والعجمة والتانيث
لفظيا كان او معنويا واحترز بذلك الضرب الذي يضرها مؤثرة عما اي عن العلمية التي تجامع
الف التانيث ممدودة او مقصورة او عن العلمية التي تجامع صيغة منتهى الجموع

فان كل واحد منهما اى من الالف والتانيث وصيغة منتهى الجموع كافٍ في منع الصرف عن
الاسم لما مر انهما سببان قويان يقومان وحدهما مقام السببين من غير احتياج
الى العلمية وغيرها فوجود العلمية فيهما كالعدم فلا يكون مؤثرة ولذا قال الشارح لا
تاثير فيها اى في كل واحد للعلمية اذا نكر مبني للمفعول الشرط وجزاؤه قوله صرف اى اذا جعل
ذلك الاسم في حكم النكرة بان يؤول العلم بواحد من الجماعة المسماة به اى الجماعة التي سمي
كل واحد منها بذلك العلم كما اذا سمي شخص بزيد وشخص آخر به والمراد بالجماعة ههنا معناها
اللغوي وهو ما فوق الواحد لان الجماعة في اللغة الاجتماع وهو كما يكون مع الثلثة
فصاعدا يكون مع الاثنين ايضا نحو زيد في قولك هذا زيد فان لفظ زيد نكرة
اريد به المسمى به بقرينة كونه خبرا لان التنكير اصل في الخبر ورايت زيدا
آخر فلفظ زيدا ههنا نكرة بقرينة كونه موصوفا بآخر فانه اى فان الحال
اريد به المسمى بزيد ومما يجب ان يعلم ان المراد بالتنكير ههنا التنكير حكما
لانه بالتاويل لا يصير نكرة حقيقة اذ هي في الحقيقة ما وضع لشيء لا
بعينه لا ما اريد به غير معين مجازا وبهذا التاويل اشتراك اتفاقي
او يجعل عطف على يؤول اى او نكر بان يجعل العلم عبارة عن الوصف
المشتهر صاحبه بالرفع لانه فاعل المشتهر لاعتماده على الموصوف اى صاحب
العلم به اى بالوصف نحو قولهم اى اهل الحق لكل فرعون موسى فان فرعون في
الاصل علم الذات متصفة بالبطالة فكان غير منصرف للعلمية والعجمة ولما
اريد به الوصف المشتهر به صاحبه صار نكرة منصرفة ودخله الجر والتنوين
وموسى في الاصل علم الذات شريفة متصفة باحقاق الحق وابطال الباطل فكان
غير منصرف للعلمية والعجمة ولما اريد به الوصف المشتهر به صاحبه صار نكرة فانصرف ولذا
قال الشارح اى لكل مبطل محق وهذا من قبيل ذكر الاسم واراد وصف صاحبه وفي جزاء
لقوله اذا او الشرط مع جزائه في محل الرفع خبر المبتدا وهو قوله وما فيه علمية مؤثرة لما ذيل
للصرف اذا نكر اى لدليل تبين فعل ماض مبني للفاعل والمستكن فيه راجع الى ما في لما اى
الدليل ظهر نحو رب شكلحين بين مبني للمفعول اسباب منع الصرف وشرائطها فيما
سبق اى في تفصيل كل واحد منها من ان نابه ما في قوله لما اى العلمية اى من ان العلمية
التي هي شرط او سبب لا تجامع اى لا تجتمع حال كونها مؤثرة الا استثناء مفرغ لوجود
شرطه على ما سياتي اى من ان العلمية لا تجتمع مع سبب من الاسباب التسعة

حال كونها مؤثرة فيه الا ما اى بما يجامع السبب الذي هي اى العلمية شرط فيه اى في تاثيره حتى
لو لم يكن العلمية شرطا فيه لم تؤثر ولم تعتبر سببيته وذلك اى كون العلمية شرطا واقع في
الاسباب الاربعة التي هي التانيث الحاصل بالتاء لفظا او معنى اى حال كون التانيث لفظيا
بان يكون التاء ملفوظة او معنويا بان تكون التانيث في معناه كما قال المص فيما سبق التانيث
بالتاء شرطه العلمية والمعنوي كذلك وفي العجمة كما قال ايضا العجمة شرطها ان تكون علمية في العجمية
والتركيب كما قال التركيب شرطه ان يكون علما والالف والنون المزيدتين كما قال الالف
والنون ان كانا في اسم فشرطه العلمية فان لكل واحد من هذه الاسباب الاربعة مشروطة
في تاثيره سببيته بالعلمية اى بان يكون علما حتى لو لم يكن علما لم يؤثر الا العدل ووزن
الفعل استثناء مما بقي من الاستثناء الاول اى استثناء بعد تقييد المستثنى منه
الاول فلم يلزم تعدد الاستثناء من امر واحد بلا عاطف لانه ولا استثناء من المطلق و
الثاني من المقيد مثل قولك ما ضربت الا زيدا الا عمرا اى ما ضربت احدا غير زيد الا عمرا فكان
المضروب زيدا وعمرا اى لا يجامع العلمية سببا غيرهما هي شرط فيه الا العدل ووزن
الفعل فالعلمية تجامع الاسباب الستة ولكن تجامع الاربعة حال كونها شرطا فيها والاثنين
بلا شرط فان العلمية تجامعهما اى تجامع العدل ووزن الفعل حال كونها مؤثرة معهما حيث
كانت سببا محضا كما تجامع مع العدل في عمر وزفر ووزن الفعل في احمد وشمر وضرب
وليست شرطا فيهما اى حال كون العلمية غير مشروطة في تاثيرهما وسببيتهما كالاسم
يجتمع مع العدل في ثلث ومثلث وآخر وجمع بدون ومع وزن الفعل في احمر واسود و
ادهم لانها لو كانت شرطا لهما لما كانا غير منصرفين من غير العلمية لان انتفاء الشرط
يستلزم انتفاء المشروط ولو لم يكن سببا محضا لما كان الاولان غير منصرفين
فعلم انها تجامعهما مؤثرة بلا شرط حيث تكون سببا محضا كما ان العدل ووزن
الفعل سبب محضا وهما اى العدل ووزن الفعل متضادان فاجاب عن سؤال
مقدر وهو ان يقال اذا لم يكن العلمية شرطا فيهما فلا بد ان يوجد كلمة فيها العدل
ووزن الفعل والعلمية مثل اصمت بالكسر علما على ما سياتي واذا نكرت زالت ولم تزل
لانها ليست بشرط فيهما وح لم يصح قوله كل ما في علمية مؤثرة اذا نكر صرف لان
هذه الكلمة لم تصرف اذا نكرت لبقاء السببين العدل ووزن الفعل فاجاب عنه بقوله
وهما متضادان لانه لا اسماء المعدولة بالاستقراء والتتبع محصورة على اوزان مخصوصة
وهي ستة اوزان لانه اوزان العدل فعال مثل ثلاث ومفعل نحو مثلث وفعل

نحو لكع وعمر وزفر وجمع وفعل مثل سحر وفعل نحو امس وفعال مثل قطام وليس شئ منها
اي من هذه الاوزان الستة تولد منها صفة لشئ وقوله من اوزان الفعل خبر ليس المعتبرة صفة
الاوزان في منع الصرف عن الاسم وانما قيدها بالمعتبرة احترازا عن نحو سحر فانه وان كان على
وزن ضرب الا انه ليس من تلك الاوزان اذا كان كذلك فلا يكون اي لا يوجد بشئ الى ان
يكون تامة لا يحتاج الى الخبر منصوب شئ معهما اي مع العلمية يعني ان المستثنى منه
المحذوف ههنا شئ عام لمجموع هذين الشيئين واحدهما فالمستثنى واحد منهما
فقط فيصح الاستثناء لان شرطه ان يكون المستثنى منه من جنس المستثنى ووصفه
وههنا كذلك فلا يرد ما اورده الهندي من انه غير صحيح من الامر بيان لشئ الدائر
صفة الامر وهو اجتماع العدل ووزن الفعل مرة وانفرادهما اخرى بين مجموع هذين
الشيئين العدل ووزن الفعل وبين احدهما العدل فقط ووزن الفعل وحده الا احدهما
يعني لا يوجد احدهما معهما او وزن الفعل فقط كاحمد والعدل وحده كعمر لا مجموعهما يعني لا
يوجد معها كلاهما معا كما قيل حتى يرد انه لا يصح قوله وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف
كليا فاذا نكر اي اذا جعل نكرة الاسم الغير المنصرف الذي احد اسبابه العلمية سواء كان فيه
اثنان منها حال كون العلمية فيه شرطا او لا كعمر واحمد وابراهيم وعمران او ثلثة كماه
وجور في سمي بلد بتين او اربعة او غيرها نحو اذربيجان بقي ذلك الاسم الغير المنصرف
بلا سبب فيه اي لم يبق فيه اي في الاسم الغير المنصرف الذي احد اسبابه العلمية سبب
من الاسباب التسعة من حيث هو سبب يعني لم يؤثر في منع الصرف لانه لا يزول عينه
بل يزول وصفه وهو التأثير فيما متعلق بقوله بقي يعني في السبب الذي هي اي العلمية شرط فيه
اي في سببيته وتأثيره من الاسباب الاربعة المذكورة وهي العجمة والتأنيث بالتاء لفظا
او معنى والتركيب والالف والنون لما مر ان العلمية شرط فيها واذا زالت زال تأثيرها
وان لم يزل ذواتها لان انتفاء الشرط يستلزم انتفاء تأثير المشروط لانه قد انتفى
بالتنكير احد السببين الذي صفة لاحد هو العلمية بذاتها ووصفها وانتفى ايضا
السبب الاخر لكن لا ذاته بل وصفه وهو التأثير المشروط بالعلمية من حيث هو اي
السبب وصف سببي لان انتفاء الشرط وهو العلمية يستلزم انتفاء المشروط
وهو السبب المشروط بها يعني تأثيره فلم يبق بعد انتفاء العلمية المستلزمة
انتفاء ما جعلت هي شرطا له فيه اي في الاسم الغير المنصرف الذي احد اسبابه العلمية
سبب من حيث هو سبب فانصرف او بقي ذلك الاسم مع سبب واحد

فيما

فيما اي في السبب الذي هي اي العلمية ليست شرطا فيه بل يؤثر فيه بلا شرط من العدل بان
كان في قوله فيما ووزن الفعل مثل عمر واحمد اذا نكر كل واحد منهما بقي مع سبب واحد هو
العدل في الاول ووزن الفعل في الثاني لان العلمية اذا لم تكن شرطا فيهما لم يلزم انتفاؤهما
بانتفائها فانصرف لان الاسم لا يكون غير منصرف بالسبب الواحد الغير القائم مقام السببين
مع ان الاصل في الاسم الصرف فهذا اي خذ هذا الامر الذي هو اذا نكر الاسم الذي احد اسبابه العلمية
بقي بلا سبب او مع سبب واحد وقد قيل اي اعترض لان القول اذا تعدى بعلى يكون بمعنى الاعتراض
على قوله اي قول المصنف هما متضادان بانه يقال ان اصمت بقطع الهمزة ووصلها بكسرتين
اي بكسر الهمزة والعين التي هي الميم حال كونها علما للمفازة اي الصحراء بالفارسية بيا
بان كما في قول الشاعر اشلى سلوقية باتت وبات بها بوحش اصمت في اصلابها
اود من اوزان الفعل جبران فانه في وزن اضرب مع وجود العدل فيه اي في قوله
اصمت فانه اي فان قوله اصمت امر من صمت يصمت من باب نصر ينصر وقياسه ان يجيء
بضمتين لانه اذا كان عين المضارع مضموما يجيء همزة الوصل في امر ذلك الباب
مضموما ابدا كالعين المضارع ولانه اذا فتحت يلتبس بالمضارع المتكلم وحده
من ذلك الباب واذا كسرت يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة وكلاهما غير جائز فلزم ضم
الهمزة احترازا عنهما فلما جاء اصمت بكسرتين علما بالمفازة علم انه اي اصمت معدول عن اي
عن اصمت بضمتين لانه لما جاء اصمت بكسرتين على غير القياس علم انه معدول عما جاء على
القياس فالجواب عنه اي عن هذا الاعتراض انه لا اي كون اصمت بكسرتين معدولا عن اصمت
بضمتين او عدم مجيء بضمتين من صمت يصمت بضم العين من باب نصر امر غير محقق لجواز
ورود اصمت بكسرتين من غير اعتبار نقله من اصمت بضمتين ايضا اي كما ورد اصمت
بضمتين وذلك بان يكون مضارعه مكسور العين وان لم يشتهر كون مضارعه مكسور
العين بل المشهور ان يكون مضموم العين فالاوزان التي تحقق وثبت فيها العدل تحقيقا
كان العدل تقديرا لا يجامع تلك الاوزان ووزن الفعل فما يكون وزن الفعل لا يكون معدولا
وما يكون معدولا لا يكون وزن الفعل وفي المحشي ونحن نقول اصمت علم للمفازة سميت
بلفظ اصمت بضمتين عما لغة في شدة الخوف فيها البحث يأمر كل صاحبه بالصمت
ولا يمكن لحفظ لسانه من الغلط من غاية الاضطراب فاصمت بكسرتين غلط لا معدول
انتهى وهذا انما يصح اذا كان علما للمفازة المخوفة لا مطلقها وليس كذلك وايضا اي
كما عرفت ان كون اصمت بكسرتين معدولا عن اصمت بضمتين امر غير محقق للعلة

للذكورة قد عرفت مما تقدم يعني في بحث العدل فان قولك لا بد للعدل من تحقق وجود الاصل المعدول
عنه واعتبار اخراجه عن ذلك الاصل الى آخره ان مجرد اصل محقق الوجود لا يكفي في اعتبار العدل التحقيقي وفي
التقديري ايضا لانه اذا لم يكن وجود الاصل في التحقيقي مع ان اصله موجود محقق وفي التقديري
عدم كفاية ذلك لان وجوده مقدر لا محقق بدون انضمام منع الصرف ايا ما في العدل لكون ذلك
الاسم غير منصرف في الاستعمال بالعلمية الواحدة وبدون اعتبار خروج الصيغة المعدولة عن ذلك
الاصل الموجود تحقيقا وتقديرا لان الاصل اذا وجد ولم يعتبر الاخراج لم يتحقق العدل فهيهنا اي
في قوله اصمت بكسر الميم علما للمفازة لا يقتضيه اي لا يقتضي منع صرف اصمت العدل وان كان
الاصل موجودا محققا لوجود سببين في اصمت يقتضيان منع صرفه وهما العدل والعلمية
والتانيث المعنوي مع وجود تحتم تانيثه وهو الزيادة على الثلاثة وقد ايضا وزن الفعل المختص
بركثر وضرب لانه افعل امر مختص به ثم اي بعد بيان ان ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف لبقائه
بلا سبب او مع سبب واحد اي ان المص اشار الى استثناء مثل احمر علما اذا نكر عن
هذه القاعدة اي القاعدة التي بينها المص وهي قوله وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف
بناء على قول سيبويه بقوله وخالف سيبويه مركب من سيب فارسي وهو التفاح ويه
وهو صوت لقب امام النحاة عمرو بن عثمان الشيرازي وانما لقب به لانتشار رائحة كما
ينتشر رائحة التفاح الاخفش مشتق من الخفش بفتحتين صغر العين وضعف في
البصر يقال رجل اخفش اذا كان في بصره ضعف وقد يكون الاخفش علة وهو الذي يبصر
الشيء بالليل ولا يبصر في غيم ولا في يوم صاح كذا في الصحاح وسبب تلقيبه به
معروف المشهور المراد ههنا هو ابو الحسن يعني من يكون مكنيا بابي الحسن لان الاخافشة
ثلثة الاخفش الكبير ابو الخطاب استاد سيبويه والمتوسط ابو الحسن سعيد بن مسعدة
تلميذ سيبويه والصغير ابو الحسن علي بن سليمان تلميذ المبرد تلميذ سيبويه عطف
بيان لقوله ابو الحسن التلميذ مصدر من تلمذ من باب التفعيل التعليم تجعل علما
لمن يتعلم العلم فكسرت التاء ولا بد على ان المتعلم اذ هو حالا وازل من المعلم ولما
كان رد لما اورده الهند حيث قال الاولى ان يرفع الاخفش لان سيبويه استاده و
نسبة المخالفة اليه ضعيفا عن مقام مرتبته قول التلميذ اي مما قاله وهو انصراف نحو احمر بعد
التنكير انظر من قول سيبويه لان الاصل خلاف ثم المراد المرفوع مع موافقته اي مع ان ما
قاله موافق لما ذكره المص من القاعدة ببيان ما في ما وهي قوله وما فيه علمية مؤثرة
اذا نكر صرف لبقائه بلا سبب او مع سبب واحد جعله اي جعل المص قول الاخفش

اصلا واسند المخالفة الى الاستاد وهو سيبويه حيث جعل سيبويه فاعلا للمخالفة على ما هو
الاصل في الفاعل وهو الاولى وان كان يجعل قول التلميذ اصلا واسناد المخالفة الى الاستاد غير
مستحسن لانه جعل الفرع والتبع اصلا والاصل والمتبوع فرعا وتابعا وهذا عكس المعقول
بتبيينه مفعول له على ذلك اي على كون قول التلميذ اظهر ولا اذكر من القاعدة واوفق والبليغ قد يعدل
عن مقتضى الظاهر لنكتة ولانه اذا كان القصد اظهار الحق لا باس بعض الجانبين كما يرى له وجه
اسناد المخالفة الى الاستاد والتلميذ جميعا لا سيما في عبارة الفقهاء في الطرفين متعلق بالمخالفة
نحو احمر علما اي في كونه منصرفا اذا نكر اي اذا جعل نكرة بعد كونه معرفة حيث ذهب سيبويه الى عدم
انصرافه والاخفش الى انصرافه كما سيجيء والمراد بنحو احمر كل ما اي كل وصف كان معنى الوصفية فيه
اي في ذلك الوصف سواء بقي على الوصفية مثل احمر او زالت عنه وجعل اسم جنس مثل اسود و
ارقم وادهم قبل العلمية يعني قبل ان ينتقل عن الوصفية الى الوصفية ويجعل علما لشخص
ظاهرا غير خفي يعني وضع لمعنى الوصفية ويستعمل فيها ايضا وان زال عنه على خلاف مقتضى
الظاهر فيدخل فيه اي في هذا الخلاف سكران واما الخلاف نحو عطشان وريان مما يكون الوصفية
فيه ظاهرة غير خفية وخرج عنه اي عن نحو احمر او عما كان فيه معنى الوصفية فيه ظاهرا ليس
بخفي افعل التاكيد اي افعل الذي استعمل في التاكيد بعد ما صار من الفاظ التاكيد المعنوي
نحو اجمع واكتع وابتع وابصع فان هذه الالفاظ موضوعة لمعنى وصفي وهو الجمعية ولذا
كانت غير منصرفة قبل العلمية وقبل ان تكون مستعملة في معنى التاكيد الا انها لما كانت بمعنى
كل ايضا ضعف فيها معنى الوصفية فانه اي فان نحو اجمع منصرف عند التنكير يعني ان نحو اجمع
اذا استعمل في معنى الوصفية يكون غير منصرف للوزن والوصف واذا جعل علما يكون ايضا
غير منصرف للوزن والعلمية وهما باتفاق سيبويه والاخفش واذا جعل نكرة بعد العلمية يكون
منصرفا بالاتفاق اي باتفاقهما لضعف معنى الوصفية وهو الجمعية فيه اي في نحو اجمع
قبل العلمية اي قبل النقل من الوصفية الى العلمية لكونه بمعنى كل فلا يحذو حذوه وهو لا ينصرف
وكذلك اي كما يخرج عنه افعل التاكيد يخرج عنه ايضا افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية
اراد بافعل التفضيل المجرد عنها ما يكون مستعملا بمن التفضيلية الا انها تكون مقدرة
غير ملفوظة مثل الله اكبر اي الله اكبر من كل شيء لانه اذا استعمل باللام او بالاضافة
فانه منصرف علما كان او لا لما سيجيء ان غير المنصرف اذا اضيف او دخله الالف واللام انجر
بالكسر يعني انصرف لانه وجود لازم الشيء يستلزم وجوده فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق
وان كان غير منصرف حال التنكير او حال العلمية ثانيا بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه

لانه اذا تجرد عن معنى التفضيل افعل الاسمي الذي لا وصفية فيه كافكل واربع ولا يكون فيه معنى الوصفية ظاهراً ومع هذا الاصل في الاسم الصرف حتى صار افعل التفضيل حين تجرد عنها اسماً مضمحلاً عنه معنى الوصفية فينبغي ان يكون منصرفاً وان كان معه من يعدي وان كان افعل التفضيل مستعملاً بمن التفضيلية فلا ينصرف بعد التنكير ايضاً بلا خلاف لاحد فيه لظهور معنى الوصفية فيه بسبب كونه مستعملاً بمن التفضيلية لانه اذا اتصل افعل بمن فقد تميز عن افعل الاسمي الذي لا وصفية فيه اصلاً وظهر فيه معنى التفضيل الذي هو الوصف فيكون غير منصرف في الاحوال كلها للوزن والوصف والعلم اعتباراً للوصفية الاصلية متعلق بالاعتبار اي عما خالف سيبويه الاخفش في انصراف نحو احمر علماً اذا نكر لاجل اعتباره اي اعتبار سيبويه الوصفية الاصلية المصدر جار لفاعله وناصب لمفعوله وفي هذا التفسير اشارة الى ان انتصاب قوله اعتباراً على انه مفعول له لقوله خالف لوجود شرط نصبه وهو ثلثة ان يكون مصدراً وفعلاً لفاعل الفعل المعلل به ومقارناً له في الوجود وههنا كذلك بعد التنكير ظرف للاعتبار فانه لما زالت العلمية المانعة لاعتبار الوصفية لان العلمية للخصوص والوصفية للعموم بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية الزائلة بالعلمية فاعتبرها اي فاعتبر سيبويه الوصفية لزوال المانع وجعله اي نحو احمر غير منصرف للوصفية الاصلية وسبب اخر كوزن الفعل في نحو احمر او الالف والنون المزيدتين في نحو سكران يعني ان في نحو احمر ثلثة احوال حال التنكير اولاً فانه غير منصرف للوزن والوصف الحال اتفاقاً وحال العلمية ثانياً فانه ايضاً غير منصرف بالاتفاق للوزن والعلمية وحال التنكير ثالثاً بعد العلمية فانه غير منصرف عند سيبويه للوزن والوصف الاصلي واما عند الاخفش فمنصرف على ما سيجيء فان قلت كما ان مخففة من ان المفتوحة المشددة واسمها الضمير الشان المحذوف وجوباً اي كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية بعد التنكير هذا هو المشبه به لا باعث على اعتبارها هذا هو المشبه تقديره فان قلت لا باعث ههنا بعد التنكير على اعتبار الوصفية لانه الاصل في الاسم الصرف كما انه لا مانع لم يبق من اعتبارها لزوال العلمية بالتنكير ايضاً اي كما لا مانع من اعتبارها فلم اعتبرها اي فلم اعتبر سيبويه الوصفية الاصلية الزائلة بعد زوال المانع وجعله غير منصرف للوزن والوصف الاصلي وذهب الى ما هو خلاف الاصل في الاسم المعرب اعني ما هو خلاف الاصل فيه منع الصرف لما سبق غير مرة ان الاصل في الاسم المعرب الصرف فيكون منع

الصرف فخلاف الاصل قيل يعني اجيب الباعث على اعتبارها اي على اعتبار سيبويه الصفة الاصلية في نحو احمر بعد التنكير بالمصدر مضاف الى المفعول والفاعل محذوف امتناع اسود وارقم من الصرف اسمين للحية وادهم اسماً للقيد مع زوال الوصفية عنهما اي عن اسود وارقم حين كونهما اسمين لها يعني قاس سيبويه اعتبار الوصفية في نحو احمر بعد التنكير على اعتبارها في اسود وارقم اسمين للحية لزوال الوصفية في كلا القسمين وفيه بحث اي في هذا الجواب نظر لان الوصفية الاصلية التي هي سبب لم تزل عنهما اي عن اسود وارقم بالكلية لان الوصفية انما تزول عنهما بالكلية اذا جعل اسود اسماً للحية الحمراء وارقم اذا جعل اسماً للحية السوداء وليس كذلك بل بقي فيهما بعد الاسمية شائبة اي بقية من الوصفية الاصلية التي وضع اسود وارقم لها لان اسود اسم للحية السوداء وهي نوع مما وضع له اسود ولما سبق ان اسود موضوع لكل ما فيه السواد فيدخل فيه الحية السوداء يعني جنسها فيكون اسماً لجنس من الاجناس التي وضع اسود لها وارقم اسم للحية التي فيها سواد وبياض وهي نوع مما وضع له ارقم لان ارقم وضع لكل ما فيه سواد وبياض ف هذه الحية جنس من الاجناس التي وضع ارقم لها وفيهما اي في اسود وارقم اللذين هما اسمان للحية شائبة اي بقية من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية الاصلية فيهما اي في اسود وارقم بعد الاسمية اعتبارها اي اعتبار الوصفية بالرفع فاعل فلا يلزم في احمر بعد التنكير وجعله غير منصرف للوزن والوصف الاصلي كما كان اسود وارقم اسمين للحية غير منصرفين للوزن والوصف الاصلي لانها اي لان الوصفية التي في احمر قد زالت بالعلمية بالكلية فلا يقاس على اسود وارقم اسمين لها اجيب بان معنى اذا جعل علماً لغير الذات المخصوصة وهي الذات الموصوفة بالحمرة اما اذا جعل علماً لتلك الذات فلا نسلم ان الوصفية تزول بالكلية بل المتبادر وليس الا ان يجعل علماً لذات متصفة بالحمرة بعلاقة الجزئية كما في اسود وارقم وادهم على ما سبق فامكن اعتبارها في نحو احمر بعد التنكير كما امكن في اسود وارقم فالقياس صحيح ولما الاخفش فذهب الى ان نحو احمر منصرف بعد التنكير فان الوصفية في نحو احمر قد زالت بالعلمية لان الوصفية والعلمية لا يجتمعان في كلمة واحدة لما سيجيء فان العلمية قد زالت بالتنكير وهو ظاهر والزائل لا يعتبر من غير ضرورة ولا ضرورة ههنا لان الاصل في الاسم المعرب الصرف واجيب عنه بان الساقط لمانع يعتبر بعد زوال المانع وان لم يكن فيه ضرورة فلم يبق فيه اي في نحو احمر بعد زوال الوصفية والعلمية الاول بالثاني والثاني بالتنكير الا سبب واحد وهو وزن الفعل في احمر او الالف والنون في سكران والسبب الواحد لا يمنع عن الاسم الصرف ما لم يتكرر ولان الاسم اذا كان فيه سبب واحد غير مكرر

يتمايل الجانب الاصل وهو التصرف والجانب الفرع وهو عدم التصرف فجذبه الاصل لاصالته فانصرف وهذا القول اى قول الاخفش اظهر من قول سيبويه وقد سبق وجه الاظهرية فقال المحشا والحق مع سيبويه واعترض به الاخفش حيث قال فى كتابه الاوسط ان خلافى فى نحو احمر انما هو مقتضى القياس واما السماع فعلى منع الصرف ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلى فى نحو احمر بعد التنكير اشار الشارح بهذا الى قول المص ولا يلزمه جواب لسؤال ورد من قبل الاخفش لسيبويه على ان يكون الواو فيه للاستيناف وان كان ذلك الوصف زائلا بالعلمية لان الزائل المانع يجوز ان يعتبر عند زوال ذلك المانع لو مر اى لزم لسيبويه ان يعتبر اى ان يعتبر الوصف الاصلى فى حال العلمية ايضا عند قيام المانع وهو العلمية ايضا اى كما اعتبر عند زوال المانع فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف الاصلى والعلمية يعنى فيجعل عند سيبويه نحو حاتم غير منصرف للصفة الاصلية والعلمية الحالية لان الوصف اذا كان اصلا يجوز ان يعتبر وان كان مع قيام المانع لان المانع لا يكون منافيا للاعتبار بل للذات الوصف فيجوز ان يعتبر الوصف الاصلى لاصالته مع العلمية عنده فاجاب المص عنه اى عن هذا اللزوم من جانب سيبويه بقوله ولا يلزمه من الالزام او اللزوم والمناسب لقول الشارح لزمه الثانى اى ولا يلزم سيبويه من اعتبار سيبويه الوصفية الاصلية الزائلة بالعلمية بعد التنكير فى مثل احمر باب حاتم بالرفع لانه فاعل ولا يلزمه يعنى فرق بين حاتم وباب احمر فى هذا الاعتبار بان المانع للاعتبار وهو العلمية موجود فى الحال فى باب حاتم والمانع اذا كان موجودا لا سبيل للاعتبار الممنوع وغير موجود فى باب احمر بل زائل بالتنكير والمانع اذا زال يجوز ان يعتبر الممنوع واعلم ان حاتم اسم فاعل على وزن فاعل من حتم يحتم من باب نصر اى كل عام تقنين للباب لان هذا الحكم ليس بمختص بحاتم كان فى الاصل وصفا بان كان فى الاصل اسم فاعل كحاتم او اسم مفعول مثل محمد او الصفة المشبهة كحسن وكريم او غيرها مما كان فى الاصل صفة ثم جعل علما مع بقاء العلمية المانعة للوصف بان اعتبر سيبويه متعلق بقوله ولا يلزمه يعنى فى باب حاتم ايضا اى كما اعتبرها فى باب احمر الوصفية الاصلية وحكم سيبويه بمنع صرف باب حاتم للعلمية والوصفية الاصلية يعنى فيجعل باب حاتم ايضا غير منصرف للوصف الاصلى والعلم الحالى كما يلزم تعليل لقوله ولا يلزمه ونفى اللزوم ههنا لا من الالزام عليه لا يخفى اى لعلة ومانع يوجد فى باب حاتم على تقدير منعه من الصرف اى على تقدير

ان يكون

ان يكون باب حاتم غير منصرف من اعتبار المتضادين بيانه ما فى لما يعنى المراد من المتضادين الوصفية والعلمية فان العلم للخصوص اى لشخص مخصوص متعين بحيث لا يطلق على غيره بوضع واحد والوصف للعموم يعنى ان الوصف عام لكل ما فيه ذلك الوصف غير مخصوص بواحد مثلا ان احمر عام لكل ما فيه الحمرة ذى روح او جماد انسان او غيره غير مخصوص بجنس او نوع وشخص وفرد فلا يجتمعان فى محل واحد فى حكم واحد متعلق باعتبار والظاهر ان الحكم مضاف الى واحد لا موصوف به يدل عليه قول الشارح وهو اى الحكم منع صرف لفظ واحد حيث جعل الواحد صفة للفظ واعتبار المتضادين فى منع صرف لفظ واحد لكونه غير جائز منع كون باب حاتم غير منصرف للوصف الاصلى والعلم الحالى فلا يلزم سيبويه من اعتبار الوصفية فى باب احمر اعتبارها فى باب حاتم حتى يرد عليه ما اورد بخلاف ما مصدرية مصدرية اذا ظرفية زمانية اعتبرت مبنى المفعول الوصفية الاصلية بالرفع لانه نائبه اى بخلاف وقت اعتبار الوصفية الاصلية مع سبب آخر وهو وزن الفعل كما اعتبرت فى اسود وارقم اسمين للحية فانه لا مانع من اعتبارها لان وزن الفعل وغيره من الاسباب غير العلمية يجتمع مع الوصفية سواء كانت زائلة او لا مثل اسود واحمر فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحققة الموجودة حيث لم تكن زائلة والعلمية لا بين الوصفية الاصلية الزائلة والعلمية مثل حاتم علما لان الزائل لا يكون مضادا للثابت فلو اعتبرت مبنى المفعول الوصفية الاصلية الزائلة والعلمية فى منع صرف مثل حاتم متعلق باعتبرت لا يلزم اجتماع متضادين فى باب حاتم لان الوصف فى الاصل والعلم فى الحال فلم يجتمعا اصلا فالمستحيل اجتماع الضدين لا اعتبارهما قلنا تقدير احد الضدين اى اعتبار وجوده وجعله فى حكم الوجود تقدير وجود مع ضد آخر اى مع ضده فى حكم واحد اى فى منع صرف لفظ واحد وان لم يكن ذلك التقدير من قبيل اجتماع المتضادين لان احد الضدين اذا كان مقدرا والآخر موجودا لا يلزم اجتماع الضدين لكنه يشبه اى الا انه يشبه اجتماعهما فاعتبارهما معا وان لم يكن مستحيلا لكنه غير مستحسن فينبغى للعاقل ان يحترز عن كلام غير مستحسن كما يحترز عن كلام مستحيل ولما بين ان الاسم المعرب الذى فيه سببان من الاسباب او واحد منها يقوم مقامهما يمنع من الجر والتنوين اراد ان يبين ان الجر لا يمتنع

[illegible]

فيه في بعض الاحوال وان كان التنوين يمتنع في جميع الاحوال فقال وجميع الباب اي جميع باب
غير المنصرف سواء كان عدم الانصراف بوجود سببين او واحد مكرر وسواء كان فيه علمية
مؤثرة او لا باللام متعلق بقوله يجر قدم عليه لئلا يتوالى الجاران اي بدخول لام التعريف عليه
اي على الاسم الغير المنصرف واشار بالتعريف في الموضعين الى كون اللام للعهد الخارجي او بالاضافة
اي اضافة الاسم الغير المنصرف الى غيره يجر اي يصير ذلك الاسم الغير المنصرف مجرورا بالكسر متعلق
بيجر اي بصورة الكسر لان الكسر من القاب البناء خاصة فيستحيل الانجرار به فلا بد
من حذف المضاف ويجوز ان يقال اراد بالكسر صورة الكسر بطريق الاستعارة لان الكسر
من القاب البناء خاصة فيستحيل الانجرار به فلا بد من حذف المضاف ويجوز لانه
يقال اراد بالكسر صورة الكسر بطريق الاستعارة لان الكسر لا يطلق الا على القاب البناء
عند البصريين ويطلق على الحالة الاعرابية مجازا فالظاهر ان يقول الملص بالكسرة
بالتاء لعدم اختصاصها بالبناء لفظا مثل بالاحمر وعمر او تقديرا مثل بالحبلى
وحبلى النساء وانما لم يكتف المصنف في بيان هذا الحكم لما علم لقوله يجر لان
معناه على ما مر يصير مجرورا لان الانجرار قد يكون بالفتح لما سبق ان انجرار غير
المنصرف بالفتح ولو اكتفى به لم يعلم ان انجراره هنهنا بالفتح او بالكسر مع ان المقصود هو
الثاني ولذا صرح به ليكون ادل على المقصود ولا اي ولم يكتف ايضا بان يقول
ينكسر اختصارا لان الكسر يطلق على الحركات الاعرابية ولو اكتفى بقوله ينكسر ليتوهم
اي غير المنصرف في حال دخول اللام عليه او اضافته يكون مبنيا وليس كذلك لان دخول
اللام والاضافة ليس من اسباب البناء حتى يبنى في هذه الحالة وللنحاة اختلاف في ان
هذا الاسم اي الاسم الغير المنصرف في هذه الحالة اي حالة اضافته الى غيره او حالة دخول
اللام عليه منصرف او غير منصرف فذهب بعضهم اي بعض النحاة من ذهب الى انه اي الى ان هذا الاسم
في هذه الحالة منصرف مطلقا اي سواء بقيت العلتان فيه بعد هذه الحالة او زالتا عنه او بقيت
احديهما وزالت الاخرى لان عدم انصرافه انما كان فيه سببان او سبب مكرر انما كان لمشابهة الاسم
الفعل في الاحتياج والفرعية فلما ضعفت هذه المشابهة اي مشابهة الاسم الغير
المنصرف الفعل بدخول ما هو من خواص الاسم اي بسبب دخول ما يختص باسمية و
يحققها اعني اللام والاضافة على ما سبق ان دخول اللام او الاضافة من خواص الاسم
فوت جهة اي جانب الاسمية وتحققت لان وجود علامة الشيء فيه يدل على تحققه فرجع
هذا الاسم الى اصله الذي هو الصرف فدخل الكسر اي الجر لزوال المانع من دخوله وهو المشابهة

ع [illegible]

وجوازه

وجواز اجتماعها مع اللام والاضافة دون التنوين يعني لم يدخل التنوين لانه اي لان التنوين لا
يجتمع مع اللام والاضافة لانه وان زال المانع من دخوله ايضا الا انه لا يجتمع مع اللام لان اللام
وضع للتعريف ما دخل والتنوين للتنكير ولا مع الاضافة لان الاضافة دليل الاتصال والامتزاج و
التنوين دليل الانفصال والافراد فبين الاضافة واللام وبين التنوين منافاة فلا يجتمعان
ولذا لم يدخل التنوين ومنهم من ذهب الى انه في هذه الحالة غير منصرف مطلقا يعني في الاحوال
الثلاثة المذكورة لان الممنوع من غير المنصرف لاجل وجود العلتين والعلة المكررة فيه بالاصالة
هو التنوين لان التنوين لا يدخل الفعل اصلا حقيقة او حكما بخلاف الكسر فانه يدخله وان كان
حكما مثل قول الغلام يكن الذين كفروا ومثل قولك قل الحق وتضربين فكانت التنوين مقصودا
بالمنع لاختصاصه بالاسم وسقوط الكسر من غير المنصرف انما هو بتبعية التنوين لاشتراكهما
في الاختصاص بالاسم حقيقة وحيث ان الكسر يقع في مكان ضعف فيه مشابهته اي مشابهة غير
المنصرف للفعل بدخول ما هو من خواص الاسم لم تؤثر اي المشابهة الا في سقوط التنوين لكونه
مقصودا بالمنع فسقط دون تابعه الذي هو الكسر لان الشيء اذا ضعف يحصر تاثيره فيما
هو المقصود ولم يتجاوز الى غيره فعاد الكسر الممنوع لاجل المشابهة القوية التي حين ضعفت الى
حاله العدم المؤثر في سقوطه فبقي على حالته الاولى وسقوط على وسقوط التنوين منه اي الت
الاسم في هذه الحالة لامتناعه من الصرف اي لكونه غير منصرف وكون الاسم غير منصرف في هذه الحالة
اذا كان العلتان باقيتين او واحدة مكررة باقية فمسلم واما اذا زالتا معا او زالت احديهما
فكونه غير منصرف فمشكل لان الاسم يلزم ان يمتنع من الصرف بلا سبب او مع سبب واحد وهذا خلاف
ما اتفق عليه الجمهور ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع دخول اللام او الاضافة
بعضها بان اجتماع العلتين مع اللام والاضافة وكذلك العلة الواحدة المكررة مثل احمر وحمراء
ومساجد ومصابيح وثلث ومثلث وغيرها من العلل التي يجوز جمعها مع اللام والاضافة
كان الاسم غير منصرف وسقوط التنوين منه لامتناعه من الصرف ولم يسقط الجر لما سبق
في كونه منصرفا مطلقا او غير منصرف مطلقا وان زالتا معا اي زالت العلتان بدخول اللام عليه
او اضافته الى غيره حيث لا يجوز اجتماعها بالحدهما او زالت احديهما اي احدى العلتين بحيث لا يجوز
جمعها مع احدهما كان الاسم منصرفا فدخل الجر لكونه منصرفا ولا مانع من دخوله ولم يدخله
التنوين لانه لا يجتمع مع اللام او الاضافة لما سبق وبيان ذلك اي وبيان دليل المذهب الثالث
ان العلمية تزول بدخول اللام لما سبق ان اللام وضع لتعريف ما دخل فلزم ان يكون
نكرة فلا يدخل على ما هو معرفة باي طريق كان او الاضافة لان المراد بالاضافة ههنا

الاضافة المعنوية ومن شرطها التجريد للمضاف من التعريف على ما سيأتي فان كانت العلمية
شرطا للسبب الاخر كما في الاسباب الاربعة المذكورة فيما سبق زالتا اى العلتان معا
باللام او الاضافة وزال ايضا ولها السبب الذي جعلت هي شرطها الذي لم يبق فيه سبب
من حيث هو سبب فانصرف فدخله الجر لذلك ولم يدخل التنوين لما مر غير مرة كما في
ابراهيم وطلحة وزينب وبعلبك وعمران وان لم تكن العلمية شرطا لذلك بل اثر فيه
بلا شرط كما في احمد وشمر وزفر وعمر زالت احديهما فبقى ذلك الاسم مع سبب واحد فانصرف
فدخله الكسر ايضا دون التنوين ولما لم يكن هناك اى في الاسم الغير المنصرف علمية بل كان
غير منصرف بدون العلمية اما بسببين كما في احمر وثلث وجمع بقيت العلتان على حالهما
واما مع سبب واحد كحمراء واساور واناعيم فكان الاسم في هذين القسمين غير
منصرف لوجود العلتين او علة واحدة مكررة فمنع منه التنوين لامتناعه من الصرف
ولم يمنع الكسر لما سبق وهذا القول انسب من القولين الاولين بما عرف به المصنف
غير المنصرف وهو ما فيه علتان من تسع او واحدة تقوم مقامهما واعلم ان غير
المنصرف في هذه الحالة منصرفا او غير منصرف مما لا فائدة فيه ولذا لم يذكر المصنف بل اكتفى
فيه بقوله يجر بالكسر ولما فرغ من بيان غير المنصرف اجمالا وتفصيلا شرع في بيان
محل الاعراب وهو ثلثة فقال **المرفوعات** قدمها على اخويه لان المرفوع هو العمدة
في الكلام ومحتاج اليه وهما ليسا كذلك ولان علامته وهي الضمة اقوى العلامات و
الواو والالف وان كانتا علامتين ايضا لكنهما فرعان عن الضمة وهي الاصل وانما اتى
بالجمع مع ان المفرد اصل لان تعريف المرفوع يوهم ان المرفوع ليس الا واحدا وهو الفاعل
فازال ذلك الوهم بصيغة الجمع الدالة على التعدد ونبه على ان المعرف جنس المرفوع
لا نوعه نثر وجمع العلة ههنا وفي المجرورات على حقيقته وفي المنصوبات مستعار
عن الكثرة وهي اما مرفوعة مبتدأ خبره قوله هو ما اشتمل الخ او خبرها محذوف وتقديره
المرفوعات ما اذكره او من انواع محال الاعراب وانها منونة لا محل لها منه وهو الصواب
يعرف بالتامل وجمع المرفوع خبر مبتدأ محذوف تقديره هي المرفوعة وان كان المتبادر
بحسب الظاهر هنا ان موصوفه الاسم لان المراد مرفوعات الاسم بقرينة المقام لا مطلق
المرفوعات فيكون تقديره الاسماء المرفوعات لان الصفة تستدعي موصوفا وهو كلام
منكر لا يعقل لان العقل لا يكون الا في ذوي العقول وهم نوع الانسان والملائكة
والجن وجمع مبني للمفعول هذا الجمع منصوب بنزع الخافض منه اختصارا تقديره

على هذا الجمع مطرد اعتبر عن نسبة الجمع الى الصفة وقدم لكونه قريب لها ملزومه نبها على ان
التمييز عن النسبة يتوسط بين المنتسبين وان كان في تقدمه على عامله خلاف صفة
مرفوع علامة نائب الفاعل وهي وزن على لا على وزن دعى للمذكر الذي لا يعقل لا بغير العاقل
لقصوره جار مجرى المؤنث كالصافنات جمع صافن وهو من الخيل الذي يقوم على طرف الحافر
من يد او رجل وبطاء الثلث الاخرى على الارض لغاية جودته وهو من الصفات المحمودة في
الخيل لا يكاد يوجد الا في العراب الخالص الذكور على وزن فعول جمع ذكر وهو الفحل من الحيوان مطلقا
كوني وقروبه من الخيل يطلق على الفرس ذكرا كان او انثى وجمال جمع جمل وهو الذكر من الابل
سبحلات جمع سبحل على وزن قمطر بمعنى السمين الطويل الغليظ وهو محمود في الابل
بكل عكير وكذا ضخمات جمع ضخم بالضاد والخاء المعجمتين وهو الغليظ وكالايام الخاليات
اعاد الكاف اشارة الى ان المعطوف مخالف لما قبله وكالجبال الراسيات والبيوت
المنهدمات الى غير ذلك وهو اى المرفوع الدال عليه المرفوعات داخل في الجمع فكان مرجعه سابقا
معنى مثل اعدلوا هو اقرب للتقوى فالضمير يرجع الى العدل الدال عليه اعدلوا والتذكير باعتبار
الخبر اعني ما على عكس ما كانت لان التعريف اللام متعلق بالتفسير تقديره
وانما فسرناه هكذا لان ال انما يكون للماهية وهي الحقيقة والجنس نحو واحد
وهي لا تطلق الا على المفرد سواء كان جنسا كالحيوان او نوعا كالانسان لا للافراد
كزيد وحمل ما اشتمل اى اسم اشتمل فيه اشارة الى ان ما موصوفة لان التعريف بالجملة
يناسب التنكير ولو كان موصولا يفسر بالمعرفة لان الموصول معرفة وكون ما
موصوفة اليق ههنا من كونها موصولة لان الموصوفة لكونه نكرة يستلزم العموم
بخلاف الموصول على علم الفاعلية اى علامة كون الاسم فاعلا تشير به الى ان الياء مصدرية
والعلم بمعنى العلامة لان العلم في اللغة العلامة وهي الضمة وانما جعلت علامة للفاعل لان الفاعل
اقوى وهي ايضا اقوى الحركات فالمناسب اعطاء الاقوى للاقوى والواو وهي ايضا اقوى
الحروف والالف وانما جعلت علامة في التثنية لا في الجمع لانها كثيرة لا استثقال الواو الالف لكونها خفيفة
صارت علامة لرفعها ونائب عن الضمة والمراد بالاشتمال عليها ان يكون الاسم موصوفا بها
اى يكون اعرابه لفظا بهذه العلامات الثلث وتقديرا كذلك ومحلا كذلك نحو جاء في
هذا الفصل الضمة وهذان في محل الالف وهؤلاء في محل الواو وقيل على قوله او محلا رد على الشيخ
حيث قال الاعراب المحلي لا يشتمل على اللفظ ولا يكون نحو جاء في هؤلاء مرفوعا لان الاسم
اذا مبنيا يكون اعرابه محلا لا غير ولا نسلم ان الاسم موصوف بالرفع محلا اذ معنى الخ

للحلي الذي يحل اي في مكان من الرفع او النصب او الجر لو كان ثمة اي في ذلك المكان معرب
اي اسم معرب لكان ذلك الاسم مرفوعا مثل جاءني هذا فانه لو رفع فيه اسم معرب لكان مرفوعا
لفظا مثل جاءني زيد او تقديرا مثل جاءني فتى فاذا كان الامر كذلك فكيف يختص الرفع
بما عدا الرفع المحلي مضروب لفظا بعد لانه فعل ماض وفاعله مستتر فيه يرجع الى ما اي بما
جاوز الرفع المحلي وهو الرفع لفظا او تقديرا وهو اي المص بحث مثلا مضروب اما على الصدرية
تقديره بحث بحثا مثلا والجملة حال من فاعل بحث او على الحالية بمعنى ممثلا عن احوال الفاعل من
التقديم والتاخير وغيرهما اذا كان ظرف بحث مضمرا متصلا وللضمير مطلقا لا يكون
الا مبنيا واعراب المبني انما يكون في محله كما سيجيء في بحث وجوب التقديم والتاخير
لما فرغ من تعريف المرفوع شرع في بيان انواعه وقدم ما هو الاصل منه فقال منه اي الفاعل التفسير
ومن للتبعيض اي من المرفوع ترجيح توافق الضميرين المرفوع البارز والمجرور في المرجع
والتقسيم ايضا لان المقسم هو المرفوع او مما اشتمل على علم الفاعلية يرجح هذا التفسير
توافق الضميرين المرفوع المستكن والمجرور في المرجع وتوافقه ايضا لقوله ومنها المبتداء و
الخبر وقرينة لرجح الفاعل مبتداء مؤخر وقوله منه خبر مقدم او خبر وقوله منه مبتداء
لان من للتبعيض تقديره فبعضه الفاعل وهذا اولى لكون الاصل في المبتداء التقديم
على ما سياتي وانما قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التي
هي اصل الجمل لان الفعل هو الاصل في العمل والاسناد والاخبار لانه لعروضه وحدوثه
يحتاج دائما الى الفاعل بخلاف غيره ولان عامله اقوى لانه لفظي يعرف باللفظ والقلب
كالفاعل ومناسبة العامل للمعمول توجب قوة عمله ومن آثار قوة العامل اللفظي ان
يغلب على عامل المبتداء وينسخ من عامل المبتداء لانه يعرف بالقلب فقط ولان رفع
الفاعل لا ينسخ بالنواسخ ولانه اشتق في بابه التركيب حيث لا يجوز حذفه الا بسد
شيء مسده وقيل اصل المرفوعات المبتداء لانه باق اي غالبا لانه يجب تاخيره في
بعض المواضع لامر عارض وسيجيء تفصيله على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم
وسياتي وجه تخالفنا الفاعل قلنا الفاعل وان كان مسندا اليه كالمبتداء وحقه
التقديم ايضا لكنه لما كان معمولا لعامل لفظي وهو الفعل الذي هو الاقوى في العمل
سبق لزم تاخيره عنه ولئلا يلتبس بالمبتداء اذا قدم ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد
ولو كان مؤولا مثل زيد ابوك في تاويله ... ومشتق مثل زيد قائم ولانه يحكم
عليه باحكام متعددة في تركيب واحد والفاعل ليس كذلك فانه لا يحكم عليه الا

بحكم

بحكم واحد وفيه نظر فكان المبتداء اقوى لان كثرة الحكم على الشيء تفيد والجامد قائم بنفسه
غير صادر عن شيء فكيف يحكم به وانما الحكم به على المبتداء بتاويل وحينئذ الحكم لا يقبل التاويل
وهو اي الفاعل ما اي اسم سبق فاثبت هذا التفسير حقيقة تضعف على التمييز او حكما عطف
على قوله حقيقة واللام في قوله تدخل متعلق بالتعميم اي وانما عممنا الاسم المفهوم من قوله
ما بمقتضى المقام للحقيقي والحكمي فيه اي في الاسم مثل قولهم اعجبني ان ضربت زيدا لان
الفعل المصدر بان في حكم المصدر في كونه فاعلا او مفعولا او مبتداء او مضافا اليه اي
اعجبني ضربك زيدا اسند اليه الفعل ادم يقل اخبر بالفعل عنه لتدخل فيه فاعل الفعل الانشا
نحو بعت وهل ضربت زيدا ونحوهما بالاصالة متعلق بالاسناد لا بالتبعية واللام في
ليخرج متعلق بالفعل المقدر تقديره وانما قيدناه بقولنا بالاصالة ليخرج عن الحد توابع
الفاعل مثل الصفة والمعطوف وغيرهما قوله وكذا خبر مقدم المراد مبتداء في جميع متعلق
بالمراد حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات عن التابع بدليل قوله وكذا بدل الكل
والباء في قوله بقرينة متعلق بالفعل المقدر تقديره علم ذلك اي كون خروج التوابع بقرينة ذكر
التوابع بعدها اي بعد هذه الانواع الثلثة او شبهه معطوف على الفعل اي ما يشبهه
لان كالصدر العامل في حكم الفعل في العمل وجه التشبيه لم يقل في الاشتقاق لئلا يخرج
المصدر لانه غير مشابه به فيه ولا في الدلالة على الحدث لئلا يخرج الظرف لانه لا يدل على
الحدث وانما قال ذلك اي او شبهه ليتناول اللام متعلق بالقول فاعل اسم الفاعل مثل
زيد قائم ابوه والصفة المشبهة مثل زيد حسن وجهه والمصدر مثل اعجبني ضرب زيد
عمرا واسم الفعل مثل رويد زيدا وهيهات الامر وافعل التفضيل وسياتي تفصيله
والظرف مثل زيد عندك كتاب وقدم عطف على قوله اسند وحال عن الفعل بتقدير قد بالواو
والضمير الى الماضي للتنبيه اذا جعلت حالا بلزم فيها قد ظاهرة او مقدرة سياق الفعل
او شبهه يشير الى ان الضمير يرجع الى احدهما على سبيل البدل علكي على ذلك الاسم المعرف عنهما
ولخبر زيد اي بقوله وقدم عليه عن نحو زيد ضرب اي عن المبتداء الذي اسند اليه الفعل في
جزء جملة تعليلية لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى الضمير الذي هو اسناد اليه
في الحقيقة لانه خبر عنه والمسند اليه هو الخبر عنه في الحال فالاصل وكان خبر في ضمير المبتداء
يجوز انتقاله هو المسند الى المبتداء وما سيقال في هو مسند الى ذلك ذلك الضمير والمجموع مسند
الى المبتداء فاذا المص بقوله وقدم عليه لكنه مؤخر عنه فلا يصدق هذا التعريف عليه فلا يكون
فاعلا بل الفاعل هو الضمير المستكن الراجع الى المبتداء والمراد بقوله قدم عليه تقديمه عليه

قوله لان الفاعل ... بخلاف الفاعل فانه لم يحكم عليه بالمشتق لان الفاعل ... عند الفعل ومعمول به

وجوبا هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره قد يقدم الخبر على المبتداء مع اتصال المبتداء بفاعل فاجاب عنه بقوله والمراد الى آخره اللام في قوله ليخرج متعلق بالتقدم عند المبتداء المقدم عليه خبره مرفوع على انه فاعل القول المقدم لانه وصف سببي مثل مررت برجل حسن غلامه ويقال المثل هذا صفة جرت على غير من هي له نحو كريم خبر مقدم لامبتداء لانه نكرة لانها لا تكون مبتداء الا بوجه من التخصيص سياتى تفصيله من يكرمك و الموصول مع صلته في محل الرفع مبتداء لانه معرفة قدم الخبر ههنا مع ان تاخيره هو الاصل لتشويق السامع الى المبتداء مثل قوله ثلثة تذهب عن القلب الحزن الخضرة والماء الجارى والوجه الحسن فان قلت منشاء هذا السؤال قوله والمراد تقدمه عليه وجوبا كان الفاعل جوابا شرطا محذوف تقديره اذا كان المراد هكذا فان قلت قد يجب تقديمه اذا كان المبتداء نكرة والخبر ظرفا ليتخصص به النكرة لان بتقديم الخبر الظرفي يختص النكرة سياتى تحقيقه نحو في الدار رجل قلت المراد بالتقدم وجوب تقدم نوعه اى نوع ما اسند الى الفاعل او شبهه لا فرده وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه بل يجب تقدم بعض افراده لامر عارض كالمثال المذكور بخلاف نوع ما اسند الى الفاعل فانه يجب تقدم نوعه كما يجب تقدم فرده لما سبق على جهة قيامه به اى اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل او شبهه به اى بالاسم يشير الى ان الجار ظرف مستقر مع متعلقه صفة لمصدر محذوف لاسند والى ان الجهة بمعنى الطريقة يقال جهة فلان طريقته وطرزه والضمير المجرور في قيامه يرجع الى الفعل وشبهه على سبيل البدل ويجوز ان يجعل الجار والمجرور اعنى على طريقة حالا من ضمير قدم اى مشتملا على طريقة الى آخره وفيه نظر وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم اى ذلك علامتها او على ما في حكمها اى في ذلك من لوازمها لان القيام ثبوت شيء لآخر واتصافه ذلك الامر به والتعبير عنه ليس الا بصيغة المعلوم او ما في حكمها لان مصدر المعلوم يوجد ومصدر المجهول لا يوجد لانه لا يجيء مجهولا من الفعل اللازم كاسم الفاعل والصفة المشبهة مثال لما في حكمها لان اسم الفاعل لما اسند الى الفاعل مقدما عليه كالفعل كان في حكم الفعل المعلوم لان الفعل المعلوم يسند الى الفاعل مقدما عليه بخلاف المجهول لانه يسند الى نائبه واحترز بهذا القيد اى بقوله على جهة قيامه به عن مفعول ما لم يسم فاعله اى عن فعل او شبه فعل لم يسند الى فاعله بل الى نائبه كالفعل المجهول واسم المفعول كزيد في ضرب زيد على صيغة المجهول لا على صيغة المعلوم فالاحتياج لهذا القيد اى القيد المذكور انما هو على مذهب من لم يجعله اى نائب

الفاعل داخلا في الفاعل كالمصنف واما على مذهب الجار متعلق بقوله فلا حاجة لهذا القيد تقديره واما فلا حاجة الى آخره قدم لئلا يتوالى بين حرفى الشرط والجزاء مثل قولك اما يوم الجمعة فزيد قائم من جعله اى مفعول ما لم يسم فاعله داخلا فيه اى في الفاعل كصاحب المفصل حيث قال الفاعل هو ما كان المسند اليه من فعل او شبهه مقدما عليه ابدا ومعه الشيخ عبد القاهر واكثر البصرية حيث جعلوه فاعلا فلا يحترز عنه عندهم فلا حاجة لهذا القيد بل يجب ان لا يقيد به وخلافهم لفظي راجع الى انه هل يقال له في اصطلاح النحاة فاعل اولا وليس خلافا معنويا فعند المصنف لا يقال وعندهم يقال قوله مثل اما مرفوع على انه خبر مبتداء محذوف تقديره مثاله مثل او منصوب على انه مفعول به لفعل محذوف تقديره امثل مثل زيد اخ بدليل صحة ما هو المقصود من المثال وبيني في قام زيد الجار والمجرور صفة لزيد اى الكائن فيه فهذا اى هذا القول مثال لما اسند اليه الفعل وصرح فيه ومثل ابوه في زيد قائم ابوه فانما اتى بالمبتداء ههنا ليكون اسم الفاعل معتمدا عليه لانه لا يعمل بدون الاعتماد سياتى تفصيله فهذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل ولكنه ليس بصريح فيه لانه يحتمل ان يكون ابوه مبتداء وقائم خبرا مقدما عليه ولو قال زيد قائم ابواه او اباؤه لكان صريحا فيه ايضا لكن اختار الافراد اختصارا او لان المناقشة في المثال ليست من دأب المحصلين والاصل في الفاعل لما فرغ من تعريف الفاعل شرع فيما هو الاصل فيه والفرع فقال والاصل وهو في اللغة ما يبتنى عليه الشىء وفي العرف قاعدة كلية تتضمن ما تحتها من الجزئيات والمراد ههنا ما ذكره الشارح بقوله اى ما ينبغى الى آخره قيل ولو قال والاولى كان والاصل لكان اخصر واوضح ولحسن لمراعات الاشتقاق بمعنى مطابقة لا وجدان يليه اجيب بان الاولى لو قيل يحتمل ان يكون عارضية لا بحسب الاصل وليس يوجد هذا الاحتمال في الاصل ولذلك اختاره اى ما ينبغى ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع لان عند المانع يخرج عنه وجوبا او جوازا ولا ان يلى الفعل المسند اليه المباشر له الاتم في الفعل اللازم بل الخارجى مثل جاءني رجل واكرمت الرجل اى يكون بعده من غير ان يتقدم عليه شىء آخر من معمولاته اى معمولات الفعل هذا تفسير لمعنى الولى لان معناه القرب فيقال وليه قربه يعني يليه حقيقة كالفاعل الظاهر او حكما كالفاعل المستتر فان البعد ثم ههنا حكمية كوجوده اذ هو خلاف الاصل لانه اى الفاعل كالجزء من الفعل حقيقة كالفاعل المستتر او حكما كالفاعل الظاهر قوله لشدة احتياجه اليه تعليل للجزئية يدل على ذلك اى على كونه كالجزء منه عند العرب لذلك اى لشدة اسكان اللام في ضربت

اى فى الفعل الذى اتصل به الضمير البارز المرفوع المتحرك لا نزاد رده على سبيل التمثيل قوله
لانه لدفع توالى اربع حركات تعليل للاسكان فيما هو طرف التوالى عنزلة كلمة واحدة
لانه لما وجب اسكان احد الحروف الاربعة فى الفعل الرباعى لانه لما استثقل بكونه حروفه
اصلية حتى لو تحركت كلها يلزم زيادة الاستثقال وجب اسكان احد حروف ما هو بمنزلته
كالمثال المذكور فلذلك الفاء للتفريع اى لبيان فائدة كون الاصل فى الفاعل الولى واللام
تعليل ومتعلق للفعلين اعنى جاز وامتنع على سبيل التنازع ذلك اسم من اسماء
الاشارة والمشار اليه الاصل الذى يقتضى تقدم الفاعل على سائر معمولات الفعل سواء
كانت اصولا كالمفاعيل الخمسة او فروعا كالملحقات التسع جاز ضرب غلامه زيدا بالنصب
على انه مفعول به زيد مرفوع لكونه فاعلا له وقوله ضرب الى اخره بتقدير مضاف مرفوع
محلا على انه فاعل جاز اى تركيب ضرب غلامه زيد قوله لتقدم تعليل للجواز ومتعلق به
وهو مصدر مضاف الى الفاعل مرجع الضمير يعنى المرجع زيد لانه فاعل واصله ان يلى الفعل
لفظا رتبة منصوب على التمييز لان التقدم يحتمل ان يكون لفظا او رتبة او كليهما معا
اذا كان الامر كذلك فلا يلزم الاضمار قبل الذكر حال كونه مطلقا بل يلزم لفظا فقط وهو
اسم من اسماء الافعال بمعنى انته مبنى على السكون والفاء جواب شرط محذوف وقد يعنى
اذا كان اللزوم لفظا فانته عن اللزوم رتبة وذلك اى لزوم الاضمار قبل الذكر لفظا
فقط جائز كما جاز عند سبق مرجعه لفظا ورتبة وامتنع ضرب غلامه بالرفع
لانه فاعل زيدا منصوب لكونه مفعولا لتاخر مضاف الى الفاعل وهو مرجع الضمير وهو
زيدا لفظا ورتبة تمييزان عن نسبة التاخر فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك
اى الاضمار المذكور غير جائز لكونه مخالفا لوضع ضمير الغائب سيجيء تفصيله قوله
خلافا منصوب على انه مفعول مطلق للفعل المحذوف واللام فى الاخفش متعلق
بخلفنا مخالفا للجمهور خلافا لاصحاب الفعل لان الجمهور وابن جنى بسكون الياء و
تخفيفها وتشديد النون كنية الامام ابى الفتح عثمان بن جنى ونقل عن سيبويه ان
جنى معرب كنى وليس الياء للنسبة ومستندهما اى دليلهما فى ذلك اى فى الجواز
قول الشاعر جزى ربه وهذا انما يكون دليلا باعتبار ارجاع الضمير الى عدى وهو الاولى
لانه الموافق للمعروف من حالة الرجل المسمى لا الى ربه ولان الرب هو الملجاء للرجل
فاذا انتقم للمظلوم منه يكون اشد عليه وعنى فى قوله عنى هنا البدل تقديره
بدلا عنى قوله ابا على بن حاتم جزاء منصوب بنزع الخافض اى كجزاء وهو مصدر

مضاف

مضاف الى المفعول وهو الكلاب جمع كلب المراد منها اشرار الناس او حقيقتها وجزاؤها القتل
هذه العاويات جمع عاوية وهو الصياح يقال عوى الكلب يعوى من باب ضرب مجرد صاح وهو
ما ليس بكلب صيد ولا حرث ولا له النفع الا العواء ويروى العاديات بالدال المهملة
وهو العدو ولا وفا اليق بالمقام وقد فعل اى فعل الله ذلك واجاب مسئلته قيل
المقصود منه اظهار الرغبة فان الطالب اذا عظمت رغبته فى حصول امر يكثر
تصوره اياه ودعا تخيل انه حاصلا فيعبر عنه بلفظ الماضى واجيب عنه اى عن
مستندهما بان هذا اى قول الشاعر للضرورة اى لضرورة وزن الشعر اذ لو قيل جزى عدى
بن حاتم عنى ربه اختل الوزن ويوقع الفصل الكثير بين الفعل والفاعل وهو نادر و المراد
عدم جوازه فى سعة الكلام ولا اضمار المذكور ليس بموجود فيه وبانه لا نسلم ان الضمير
يرجع الى عدى بل الى المصدر الذى يدل عليه الفعل مثل اعدلوا هو اقرب وقد تم تحقيقه ومثل
قولك من صدق كان خيرا له فضمير كان يرجع الى الصدق الذى يدل عليه الفعل اعنى صدق
اى جزى رب الجزاء فح لا يكون فيه محذور ويكون الرب بمعنى الصاحب اى صاحب الجزاء قوله
واذا انتفى الاعراب شروع فيما يعرض الفاعل ويجب ان يكون على الاصل فيوجب تقديمه
على المفعول بعدما كان جائز التاخير عند الدال اللازم فى الاعراب للعهد الخارجى اى اعلمه
الفاعل ومفعوليته للمفعول الباء فى قوله بالوضع متعلق بالالة لان المراد بها الالة
الوضعية لا غير لفظا منصوب على التمييز عن نسبة الفعل الى الفاعل واحترز عن التقدير
اى انتفى لفظ الاعراب لا تقديرا فيهما اى فى الفاعل المتقدم ذكره مرفوع صريحا عند
فى قوله تحت الفاعل وفى ضمن الامثلة معطوف على قوله صريحا لان فى الميزان معرفة الكل فيه
وللمفعول المتقدم ذكره فى ضمن الامثلة لا صريحا لانه لم يذكر المفعول صريحا والقرينة
معطوف على الاعراب اى الامر الدال على ما لا بالوضع لان القرينة ما يكون علامة على
الشىء من غير وضع اذا لم يوجد مسبوق للمفعول وقوله ان يطلق مسبوق به ايضا
نايب الفاعل لم يعضده الخارج فى قوله على ما وضع متعلق بقوله ان يطلق بازاء الشىء
قوله الضمير اسم ان راجع الى الموصول قرينة جرى عليه الضمير راجع الى الشىء نايب
لفعل ان يطلق لا غيره معرفة ونحو الرفع مثلا قرينة للفاعل بل الكل هو دائم موضوع
لما اذا كان الامر كذلك فلا يرد انه لم الاعراب مستغنى عنه بعطف ذكر زايد
عن محتاج اليه فيرد على المصنف حيث قال وكان يكفيه اى للمصنف ان يقول واذا
انتفى القرينة اذ الاعراب من القراين او قال الا فصل ان يقول واذا انتفى اللبس

يكفي كما عرفت قوله اذ القرينة شاملة له تعليل لكون الاعراب مستغنى عنه لا العدم الوجود
كما هو المتبادر وهي اي القرينة اما لفظية اي يكون معروفة بالتلفظ وهو اتصال علامة
الفاعل بالفعل كما في الثاني نحو ضربت موسى حبلى او معنوية يعني تعرف على ملاحظة
العقل من غير مدخل للتلفظ فيها مثل استخلف المرتضى المصطفى عم ونحو اكل الكمثرى يحيى
لان احدهما لم يصلح للفاعل او كان معطوف على الشرط الفاعل مضمرا متصلا بالفعل
او شبهه نادرا بل لم يوجد بل البعض كضربت زيدا او مستكنا كزيد ضرب غلامه سواء
كان المفعول اسما ظاهرا كضربت زيدا او مضمرا منفصلا مثل ما ضربت الا اياك
او متصلا كضربتك الباء في قوله بشرط متعلق بالجزاء المقدر تقديره وجب تقديم
الفاعل على المفعول بشرط ان يكون المفعول متأخرا عن الفعل فيرد على الوافية حيث
قال وما ذكره نشكل بمثل قولنا زيدا ضربت واللام في قولنا لئلا متعلق بالشرط
يتفضل اي ما ذكره المص بمثل قولنا زيدا ضربت يعني مثال التقدم فيه المفعول على الفعل
ظاهرا كان او مضمرا منفصلا مثل اياك ضربت ومثل هذا الكون خلاف مقتضى الظاهر
ولكونه نادرا لم يلتفت اليه المصنف او وقع مفعوله اي مفعول الفاعل معطوف على احد
الشرطين الاولين لاصالته والتاخر فيه بعد الا ظرف لوقوع الباء في قوله بشرط كالباء السابقة
توسطها اي كلمة الا بينهما اي بين الفاعل والمفعول في صورتي التقديم والتاخير يعني
في صورة تقديم الفاعل وتاخير المفعول وفائدة هذا القيد سيجيء قريبا نحو ما ضرب
زيد الا عمرا او وقع معناها اي معنى الا وهو انحصار ما قبلها فيما بعدها نحو انما ضرب
زيد عمرا وجب تقديمه جزاء لقوله ان انتفى او لقوله او وقع معناها واينما كان فجزاء الباقية
محذوف اما كونه جزاء للاول فلاصالته وتقدمه واما الثاني فلقربه اي تقديم
الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور الاربع والجار في قوله اما في صورة متعلق بمحذوف
واما للتفصيل تقديره اما وجوب تقديم الفاعل على المفعول في صورة انتفاء الاعراب
فيهما اي الاعراب اللفظي في الفاعل والمفعول والقرينة الدالة عليهما لفظية كانت او
معنوية فللتحرز عن الالتباس يعني لو لم يجب تقديمه عليه فيهما لم يعلم تعينا ان الفاعل
هو الاول لكون التقديم اصلا او الثاني لجواز تاخيره ايضا فلدفع هذا الالتباس
وجب تقديمه واما وجوب تقديمه عليه في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافات
الاتصال الانفصال للمصدر مضافا الى فاعله وناصب مفعوله لكونه كالجزء من
الفعل لما سبق وامتناع وقوع الاجنبي بين اجزاء كلمة واما في صورة وقوع

المفعول

المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما في صورة التقديم والتاخير فلئلا ينقلب
الحصر المطلوب يعني انحصار الفاعل في المفعول فان المفهوم من قوله ما ضرب زيد الا عمرا
يعني في صورة تقديم الفاعل وتاخير المفعول وتوسط الا بينهما انحصار ضاربية
زيد في عمرو لان الاصل في الا انحصار ما قبلها فيما بعدها وقوله مع متعلق بالجواز اي
مصاحبا وملابسا مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص آخر يعني ان الانحصار
في الفاعل دون المفعول يعني ليس زيد ضاربا لاحد الا لعمرو واما مضروبية عمرو
في زيد فعلى الاحتمال والمفهوم من قوله ما ضرب عمرا الا زيد يعني في صورة تقديم
المفعول وتاخر الفاعل وتوسطها بينهما انحصار مضروبية عمرو في زيد وضاربية
زيد باقية على الاحتمال مع جواز ان يكون زيد ضاربا لشخص آخر يعني يصح ان يكون
زيد ضاربا لغير عمرو ايضا لعدم الحصر فيه فلو انقلب احدهما بالآخر بتقديم
المفعول على الفاعل في الصورة الاولى وتقديم الفاعل على المفعول في الصورة الثانية
انقلب الحصر المطلوب لانه تغير التركيب يستلزم تغير المعنى لان المعنى مستفاد
من التركيب فوجب تقديم الفاعل على المفعول في الصورة الاولى والمفعول على الفاعل
في الصورة الثانية لئلا ينقلب الحصر المطلوب في كل واحد منها وانما قلنا بشرط توسطها
اي الا بينهما اي بين الفاعل والمفعول في صورتي التقديم والتاخير لانه اي الحال والشان لو قدم
المفعول على الفاعل في الصورة الاولى حال كونه مع تقديم المفعول مصاحبا مع الا فيصح في مثاله
ما ضرب الا عمرا زيد لحصل به معنيان الظاهر وغير الظاهر ففصل الشارح هذين المعنيين فقال
فالظاهر ان معناه اي معنى هذا القول انحصار ضاربية زيد في عمرو يعني انحصار صفة الفاعل
في المفعول اذ الحصر اي المحصورية انما هو فيما يلي الا سواء قدم او اخر فلا ينقلب الحصر المطلوب
يعني لا يتغير المعنى الاول لان تغيره انما يكون اذا قدم المفعول بدون الا وههنا قدم المفعول
مع الا فلا يجب تقديم الفاعل لانه اذا لم يتغير المعنى يجوز التلفظ كيف ما كان قوله لكن لم
يستحسنه بعضهم استدراك من قوله فلا ينقلب الحصر المطلوب وذلك البعض هو صاحب
المفتاح حيث قال تقديم المفعول على الفاعل قليل الدور لانه من قبيل قصر الصفة على المفعول
قبل تمامها لان الصفة المقصورة على عمرو هي الضرب المسند الى زيد لا مطلقا فلا بد من
تقدم الفاعل لتتم تلك الصفة لان تمامها لا يكون الا بالفاعل وانما قلنا الظاهر ان
معناه كذا اي انحصار ضاربية زيد في عمرو لاحتمال ان يكون معناه اي معنى ما ضرب
الا عمرا زيد هكذا نحو ما ضرب احد احدا الا عمرا زيد وهذا المعنى غير ظاهر لانه

استثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف مطلقا غير جائز عند الاكثرين لضعف
الاداة اذ الاصل الا وهي حرف فلا يستثنى بها شيئان الا على وجه البدل ولا غير فيفيد
هذا المعنى الغير الظاهر انحصار وصفه كل منهما اي من الفاعل والمفعول في الاخر يعني
يفيد انحصار ضاربية الفاعل في المفعول ومضروبية المفعول في الفاعل وهذا احد المعنى
ايضا مصدر من آض يئيض ايضا بمعنى رجع منصوب على المصدرية بفعل واجب الحذف
سماعا مثل سقيا وللمعنى رجع هذا المعنى اي الا قليلا جوعا والحاصل انه خلاف المقصود لان
المقصود انحصار صفة احدهما في الاخر وهو على الاحتمال والتقدير المذكور ان لا ضارب
الا زيد ولا مضروب الا عمرو فضاربية هذا مقصورة على هذا ومضروبية هذا مقصورة
على ذلك وهو غير خلاف المقصود واما وجوب تقديمه عليه في صورة وقوع المفعول بعد
معنى الا لان المحصور ههنا في الجزء الاخير كما ان الحصر في الا فيما يليها وما يليها لا يكون
الا الجزء الاخير حقيقة او حكما فكذا هنا لانه معنى انما ضرب زيد عمرا ما ضرب زيد
الا عمرا فلو اخر الفاعل انقلب المعنى كما انقلب في الا حال كونهما متوسطين بينهما قطعا اما
منصوب على التمييز او على الحال بمعنى مقطوعا او على المصدرية مثل قطع قطعا والجملة
حال المانع من بيان الاحوال التي توجب تقدم الفاعل على المفعول بعدا له كان الاصل في
التقديم وجاز التاخير شرع في بيان الاحوال التي توجب تأخره عنه بعد الاصل الذي
فقال واذا اتصل به اي بالفاعل ضمير المفعول يعني ضميرا يرجع الى المفعول نحو ضرب زيدا
بالنصب غلامه بالرفع او وقع عطف على الشرط وهو قوله واذا اتصل اي الفاعل بعد ظرف
رفع ومضاف اليه الا المتوسطة بينهما اي بين المفعول والفاعل في صورة التقديم والتاخير
اي في صورة تقدم المفعول وتاخر الفاعل مع توسط الا بينهما نحو ما ضرب عمرا الا
زيد بتقديم المفعول وتاخر الفاعل وتوسط الا بينهما وفائدة هذا القيد اي قيد التوسط
بينهما مثل ما عرفته اي الذي عرفته آنفا من انه اذا رجع منصوب على الظرفية اي مثل الذي
عرفته في القسم الثاني اي في صورة تقديم الفاعل على المفعول اذا وقع مفعوله بعد الا
او معناها او وقع الفاعل بعد معناها اي معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد او اتصل مفعوله
اي مفعول الفاعل او الفعل والاضافة لادنى ملابسة الباء في قوله بان يكون متعلق بقوله
اتصل المفعول ضميرا متصلا بالفعل وهو اي الفاعل غير ضمير متصل به اي بالفعل سواء
كان ضميرا منفصلا مثل ما ضربك الا انا او ظاهرا مثل ضربك زيد وضربه او ضربني
زيد وقوله وجب تاخيره اي تاخير الفاعل جزاء لقوله واذا اتصل واخواته الصور

الثلثة

الثلثة الاخيرة محذوفة اختصارا اي جزاء العوامل واتصل مفعوله يعني الصورة الاخيرة لعدم
الفصل بينها وجزاء الصور الاول محذوف ايضا اختصارا وقوله عنه في قوله عن المفعول متعلق بالتاخير
وقوله في جميع هذه الصور لا دونه متعلق بالجزاء اما وجوب تاخير الفاعل عن المفعول في صورة
اتصال ضمير المفعول به يعني في الصورة الاولى وقوله لئلا لاختلاف ليس محذوف وجوابه لا ما يلزم
الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة كما مر وجهه ولكن ينبغي ان يجوز عند الاخفش وابن جني كما تقدم واما وجوب
تاخيره عنه في صورة وقوع اي الفاعل بعد الا او بعد معناها يعني في الصورة الثانية والثالثة ف
قوله لئلا ينقلب الحصر المطلوب يقتضي انه ان مضروبيتها قبل المحصورة فيما بعدها والحاصل
محتمل فلو قدم الفاعل بلا الا لانعكس المعنى ولو قدم معها لجاء المحذور المذكور في القسم الاول
وكذا الحال في معناها واما في صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل به يعني في الصورة
الاخيرة لمنافاة مصدر مضاف الى الفاعل الاتصال اي اتصال المفعول بالفعل وقوله توسط
منصوب لانه مفعول المنافاة ومضاف الى الفاعل الغير المتصل وقوله بينهما ظرف للتوسط والضمير راجع
الى المفعول اي بين المفعول المتصل وبين الفعل المتصل به يعني يمنع اتصال المفعول توسط الفاعل
لكونه جزءا لفظيا منه وهذا القدر يمنع التوسط وقوله لئلا في خبر لمبتدء محذوف تقديره
وهذا اي كون المفعول ضميرا متصلا بالفعل والفاعل غير متصل به كائن بخلاف ما اذا كان الفاعل
ايضا ضميرا متصلا يعني يكون كلاهما ضميرين متصلين بفعل نحو ضربتك اي حين كون الفاعل
ضميرا متصلا به تقدم الفاعل لكونه عمدة ومحتاجا اليه في الكلام والمفعول فضلة وغير
محتاج اليه وما يكون عمدة يكون اولى بالتقديم عليه الا وهي نحو ضربتك وضربته وضربتني
ولما فرغ عن احوال الفاعل اصلا وفرعا اراد ان يبين احوال العامل ذكرا وحذفا جوازا و
وجوبا منها بعد التعليلية مع ايراد صيغة المضارع على قلة حذف الفعل وكثرة ذكره فقال
وقد للتقليل يحذف سوق الحذف الفعل نائبة الرافع للفاعل بشرط لجاءه اللام في قوله الفعل
للعهد الخارجي واللام في قوله لقيام للتوقيت لا للتعليل اي وقت قيام القرينة لان قيام القرينة
شرط لا علة كقوله تعالى اقم الصلوة لدلوك الشمس اي وقت طلوعها وقرينة صفة كاشفة
لان القرينة هي العلامة على الشيء وهي دالة على الحذف وتعيين المحذوف لانه لا يحذف شيء من
الاشياء الا وقت قيام قرينة سواء كان الحذف جائزا او واجبا جوازا منصوب على المصدرية
والمنصوب عليها لما كان صفة لمصدر محذوف دل عليه قوله اي حذفا جائزا وقوله
خطابا يعني انا نعني متعلق بمثل قولك ذكر على وجه التمثيل زيد بدل من القول بدل البعض
والرفع يحكى اي انما اذا كان جوابا لسؤال محقق هذا تفسير لمثل قولك والام في قوله

لمن متعلق بالقول الذي هو في قولك ومن موصولة وقال الجملة مع فاعله جملة فعلية
صلته ومن استفهامية مبتداءة وقام مع فاعله جملة فعلية خبره والمبتداء مع خبره
جملة اسمية في محل النصب مفعول قال سائلاً يريد بان من في قوله من قام استفهامية عن
يقوم به القيام اذا كان الامر كذلك يعني اذا كان الحذف ههنا جوازا لا وجوبا فيجوز
لان المضارع المثبت اذا وقعت جزاء الشرط يجوز فيها الفاء وتركها مثل قوله تعالى ومن
عاد فينتقم الله منه ومثل قوله تعالى ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين
ان تقول بناء الخطاب ذكر مقوله بقوله الرضي يحكي والباء في قوله بحذف متعلق
بقوله ان تقول قام اي قام زيد ويجوز ان تقول قام زيد وتذكر قوله وانما قدر
الفعل دون الخبر رد اي هذا القول رد على الرضي حيث قال الظاهر ان زيدا مبتداء
لا فاعل لان مطابقة الجواب السؤال اولى وايضا فالسؤال عن القائم لا عن الفعل والاهم
تقديم المسؤل عنه فالاولى ان تقدر زيد قام لانه لو قدر كذلك لطابق الجواب السؤال صورة
ولا يطابقه معنى لان قوله من قام سؤال عن الفاعل من غير تردد في الحكم وزيد قام يفيد التقوى
بتكرر الاسناد فلا يطابق السؤال الا ان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة لان الخبر فعل و
الفعل لا بد له من فاعل ويكون الفعل مع فاعله جملة ولذا كان الخبر جملة وتقدير الفعل بعده
الفاعل بان تذكر فاعله ويحذف فعله حذف احد جزئيها وهذا من باب عطف شيئين على معمولي
عاملين واحد بعاطف واحد والعامل ههنا ان والمعطوف على معمولها معطوف على
معمولها تأمل تقديره ولان تقدير الفعل يوجب حذف احد جزئيها والتقليل في الحذف وكان الحذف
خلاف الاصل فيكتفي فيه بادنى ما يمكن الواو في قوله وكذا للمصنف حيث لعطف مثال على مثال
لان الحذف هنا لقرينة كونه جوابا للسؤال المحقق وههنا بقرينة كونه جوابا للسؤال المقدر
وليبك من البيت يدل عليه قوله يحذف الفعل جوازا اي حذفا جائزا فيما اذا كان جوابا
لسؤال مقدر كما يحذف الفعل حذفا جائزا فيما كان جوابا للسؤال المحقق والجار في
قوله في نحو قول الشاعر متعلق لقوله مقدر والجار في قوله في مرثية مع متعلقه صفة لقول
الشاعر اي في قول الشاعر الكائن في مرثية بالخفيف على بنيه محركة مصدر من رثى يرثي مثل
محا يمحي ونشيد باللباء خطاء بالفارسية نوحه وستايش كردن يزيد بن
نهشل بن زيد اخو ضرار بن نهشل لانه كان لنهشل ابنان ضرار ويزيد فمات يزيد
ورثى عليه اخوه ضرار ليبك على وزن ليرم وقوله على في قوله على البناء للمفعول ظرف
مستقر حال او صفة اي حال كونه كائنا على البناء او الكائنة يزيد هو مرفوع على انه اي يزيد

مفعول

مفعول ما لم يسم فاعله ضارع اي عاجز وذليل يقال ضرع فلان اذا عجز وذل لان المتضرع عاجز
وذليل وهو اي قوله ضارع فاعل الفعل المحذوف جوازا قوله اي يبكيه تفسير للفعل الرافع من يكن
يبكي والباء في قوله بقرينة السؤال المقدر متعلق بقوله المحذوف وهو اي السؤال المقدر قوله
من يبكيه اي يبكي اي يبكي عليك على يزيد فاجيب بقوله ضارع اي يبكي ضارع واما قول الشاعر حال
كونه كائنا على رواية ليبك يزيد الكائن او كائنا على البناء للفاعل وقوله ونصب يزيد عطف
على قوله البناء للفاعل فليس اي قوله مما نحن اي الذي نحن فيه فيحقق بكون ضارع فاعل يبكي المذكور
لا المقدر اللام في قوله لخصومة متعلق بضارع وان لم يعتمد على شيء قبله من الاشياء الستة التي
هي الموصول والموصوف والمبتداء وذو الحال وحرف النفي وحرف الاستفهام مع كونه شرطا عند البصريين
لعمله لان الجار والمجرور يكفيه رائحة من الفعل لكونه معمولا ضعيفا اي يبكيه من يذل ويعجز من باب
ضرب عن مقاومة الخصماء فيه اشارة الى ان الاسم الفاعل العامل في حكم المضارع ولا اعتماد على الموصول
المقدر والحذف المضاف في قوله لخصومة والى ان الخصومة لكونها اسم جنس في معنى الجمع لان
الجنس يشمل الافراد وان كان على سبيل البدل واللام في قوله لانه تعليل لكون البكاء مخصوصا
بالعاجز والذليل لان الجواب عن السؤال يشعر بالخصوص كان ظهيرا فعيل بمعنى الفاعل للمبالغة
للعجز جمع عاجز كالورثة جمع وارث الاذلاء على وزن الاولياء جمع ذليل وآخر البيت
اورده لاتمام مدحه لان الممدوح بهذا البيت ممدوح بالوصفين المحمودين عند الناس
الشجاعة والسخاء لان المصراع الاول افاد كونه شجاعا والثاني سخيا ومختبط عطف
على قوله ضارع مما تطيح الطوائح والمختبط بالخاء المعجمة السائل من غير وسيلة اي الذي يأتيك
للمعروف من غير سبب يقال اختبطني فلان اذا اخذ منك شيئا بلا وسيلة من خبط
الشجر اذا ضربتها بالعصا ليسقط ورقها والاطاحة الاهلاك يقال اطاحه اهلكه
والطوائح بمعنى المطيحات جمع مطيحة بحذف الزوائد مثل اعشبة فهو عاشب وايفع
فهو يافع من طاح يطوح مثل قال يقول وقيل طاح يطيح وهو واوي ويحال كون الطوائح جمعا
واقعا غير القياس لان القياس ان يجمع مطيحة على مطيحات كلواقح جمع ملقحة وهو الفحل
من الابل ومما يتعلق بقوله مختبط وتعلقه بيبكيه المقدر مما يأباه سليقة الشعر لانه
لما بين سبب الضراعة وهي البكاء وسببها العجز عن مقاومة الخصماء ناسب ان يبين سبب
الاختباط ايضا وهو اهلاك المهلكات ماله وما يتوسل به الغير وما في قوله مما مصدرية
تعرف بالتأمل يعني يبكيه ايضا اي كما يبكيه ضارع من يسأل من غير وسيلة من اجل
اهلاكه مصدر مضاف الى فاعله وناصب لمفعوله المهلكات ماله وقوله وما يتوسل به

الى تحصيل المال وهو آلات الحرف والصنايع وغيرهما من كونه سببا لتحصيل المال معطوف
على المفعول وهو قوله ماله وقوله لانه علة لقوله ويبكيه ايضا الخ كان اي يزيد معطى
منصوب على انه خبر كان ومضاف الى السائلين وحذف المفعول الثانى للاعطاء مبالغة
فيه لانه كان يعطي اي شيء سئلوه من غير تخصيص شيء دون شيء الجار في قوله بغير وسيلة
يتعلق بقوله السائلين وقوله قد يحذف الواو للنص الفعل الرافع للفاعل لقرينة دالة
على تعيينه وجوبا اي حذفا واجبا يدل على ان قوله وجوبا معطوف على قوله جوازا لان
المعطوف في حكم المعطوف عليه على ما سيأتي والجار في قوله مثل متعلق بالحذف مثل
قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك معناه بالفارسية كر يكى از كافران
پناه طلب دارد از تو پس پناه ده تو وى را تا كه بشنود وى كلام الله را اي
في كل موضع نفسر لقوله في مثل قوله لان ذكره على وجه التمثيل حذف فيما اي في ذلك الموضع
الفعل الرافع للفاعل ثم فسر ليرفع الابهام الناشي من الحذف حتى لو لم يحذف لم يكن فيها ابهام والغرض
منه اي من الابهام اولا ثم التفسير ثانيا احداث وقع في النفوس لذلك المبهم لان النفوس تتشوق
اذا سمعت المبهم الى العلم بالمقصود منه فيكون عندها اعز والذ اذ المنساق بعد الطلب اعز
من المنساق بلا تعب وايضا في ذكره الشيء مرتين مبهما ومفسرا توكيد ليس في ذكره
مرة فانه لو ذكر المفسر بفتح السين اسم مفعول من فسر بالتشديد لم يبق المفسر مفسرا بكسرها اسم
فاعل منه ايضا لانه لم يكن فيه ابهام لكونه مذكورا والابهام انما نشأ من الحذف لم يحتج
الى المفسر ايضا اي مما من شانه ان يكون مفسرا اذا حذف المفسر حشوا وهو زيادة
معينة لا لفائدة وهو قسمان اما مفسد او غير مفسد فالاول مثل قوله ولا فضل
فيها للشجاعة والندى وصبر الفتى لولا لقاء شعوب والثانى قوله واعلم اليوم و
الامس قبله ولكنني عن علم ما في غد عمي وان لم يكن الزايد معينا يكون تطويلا كقول الشاعر
قد قددت الاديم لراهشيه والفى قولها كذبا ومينا وهذا المفسر اي الذي نشأ الابهام
فيه بسبب الحذف كائن بخلاف المفسر الذي فيه ابهام بغير حذف بمعنى الابهام فيه لم يتولد من
الحذف بل نشأ فيه من معناه اللغوي او الاصطلاحي فانه اي الحال والشان يجوز الجمع بينه
اي المفسر بالفتح وبين مفسره بالكسر لانه لما كان ابهامه في المعنى بدون الحذف لم يقبح
الجمع بينهما سواء كان الابهام في المفرد كقولك جاءني رجل اي زيد لان رجلا لما كان
الطلاقه على كل فرد من ذكور بني ادم بلغ مبلغ الشمر ولم يعلم متى اطلق اي فرد اريد منه
فاحتيج الى بيان ما هو المراد منه فقيل اي زيد او في الجملة مثل قطع زيد رزقه اي مات لان

قطع

قطع الرزق يحتمل ان يكون بنوم او بعسار فقره او انتقاله الى بلد آخر فلزم بيان ما هو المراد ايضا فقيل
بان يقال اي مات او انتقل فتعين الاية وان استجارك احد من المشركين استجارك فلاحد
فيها اي في الاية مرفوع لفظا على انه فاعل فعل محذوف بقرينة دالة على الحذف وهي كلمة الشرط وعلى
التعيين وهي استجارك الثانى وجوبا اي حذفا واجبا وهو اي الفعل المحذوف وجوبا الرافع لاحد
استجارك الاول صفة بالمفسر بالفتح صفة بعد صفة باستجارك الثانى صفة للمفسر بالكسر وانما
اوجب حذفه اي حذف ذلك الفعل لان مفسره تام مقامه في اداء مؤداه فحذف لا فادته
ما افاده حتى لو ذكر الاول يلزم الاستدراك الثانى قوله ولا يجوز الى آخره جواب عن سؤال
مقدر تقديره لم جعلت الاية من قبيل حذف الفعل حتى لزم فيها الحذف ولم يجعل احد
فيها مبتدأ مع الاختصاص بالصفة لان من في قوله من المشركين بيانية ومن البيانية لو كان
ما قبلها نكرة تكون صفة له وههنا كذلك فيكون الاية من قبيل قوله تعالى ولعبد مؤمن خير
من مشرك حتى لا يلزم فيها ارتكاب الحذف فاجاب عنه بقوله ولا يجوز ان يكون احد مرفوعا بالابتداء
كما قلت لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بمعنى لو جعل احد مرفوعا بالابتداء لزم دخول حرف
الشرط على الاسم لفظا ومعنى وذلك غير جائز لان حرف الشرط يقتضي ان يكون ما دخله
حادثا متجددا يعني ان دلالة على الحدث والتجدد وهذا المعنى غير موجود في الاسم لانه
يدل على الذات فقط واذا ارتفع احد بالفاعلية يكون حرف الشرط داخلا على الفعل معنى
وان دخل على الاسم لفظا بل لا بد له من الفعل ليدخل عليه ولما بين حذف الفعل بحذف جوازا
ووجوبا بقرينة دالة عليه شرع ان يبين انهما يحذفان معا بقرينة ايضا فقال وقد يحذفان
اي الفعل والفاعل لا الفعل وحده كما سبق والفاعل وحده كما نظن من ذكر حذف الفعل
وحده قوله معا حال مؤكدة لان المعية استفيدت من صيغة التثنية واكدها به بعض يحذف
الفعل والفاعل حال كونهما مصطحبين في الحذف وقال الشيخ زاده ومع ظرف غير متمكن في الزمان
والمكان لازم النصب ويلزم اضافتها ان ذكر احد المصطحبين بعدها نحو كنت مع زيد وان ذكرا قبلها
يكون منونا منصوبا على الظرفية نحو جئنا معا وقيل انتصابه على الحالية انتهى فحينئذ
اشار الشارح لهذا المعنى بقوله وهو الفاعل وحده قوله دون منصوب على الحالية ومضاف
الى الفاعل اي حال كون الفاعل غير محذوف وقوله وحده حال بعد حال اي حال كونه غير منفرد في الحذف
لا يحذف الفاعل وحده جوازا ووجوبا لم يثبت الا اذا استند شيء مسنده الجار في قوله
في مثل متعلق بقوله يحذفان في مثل نعم حال كونه جوابا لمن قال اقام زيد اي نعم قام زيد
حذفت الجملة الفعلية وهي قام زيد بقرينة السؤال المحقق وهو قوله اقام زيد لان نعم

حرف تصديق دال على ما سبق عليها من الكلام فاذا كان السؤال بالجملة الفعلية يقدر
بعد نعم جملة فعلية كالمثال المذكور واذا كان بالجملة الاسمية كان المقدر بعدها جملة
اسمية كما يقال ازيد قائم فيقال نعم زيد قائم وذكر نعم في مقامها اي مقام الجملة الفعلية
المحذوفة لما سبق ان نعم حرف تصديق لما سبقها فتقوم مقام ما سبقها من
الجملتين الفعلية والاسمية وهذا الحذف اي حذف الفعل والفاعل معا عند قيام
نعم مقامهما جائز الجار في قوله لقرينة السؤال متعلق بالحذف لا واجب لعدم قيام
مصدر مضاف الى الفاعل وهو قوله ما اي شيء او الشيء الذي يؤدي مؤداه اي
مؤدى المحذوف في مقامه اي مقام المحذوف كالمفسر بالكسر لان المفسر يقوم مقام
المفسر ويؤدي مؤداه ويغني عنه حتى لو ذكر كلاهما يكون الثاني حشوا كما سبق
الفاء في قوله فيلزم تفريع لقوله لعدم قيام ما يؤدي الخ يعني حتى يلزم في الكلام
بعض الجواب لو ذكر مع نعم استدراك بسبب ذكر المحذوف يعني لو ذكر المحذوف كما يقال
في جوابه نعم قام قام زيد بذكر قام زيد مع نعم لم يلزم شيء من كونه حشوا او تطويلا
كما لزم في الآية وانما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال اي نعم زيد قام
لتأكيد الاسناد فيصلح جوابا للسائل المتردد واللام في قوله ليكون علة للتقدير
ليكون الجواب مطابقا للسؤال لان السؤال بالجملة الفعلية وهي قوله اقام زيد ومطابقة
الجواب للسؤال الامر مهم عندهم في كونه اي الجواب جملة فعلية كالسؤال ولان فيه تقليل
الحذف وليكون مثالا لما نحن فيه لانا بصدد حذف الفعل والفاعل معا لا في حذف
المبتدأ مع خبره الجملة الفعلية لانه ح يكون من باب حذف المبتدأ والخبر لا
من حذف الفعل والفاعل تأمل اورد التنازع في بحث المرفوعات وان كان يجري في
المنصوبات والمجرورات ايضا لان التنازع في المرفوعات اكثر منه في المنصوبات وكذا
المجرورات لان المرفوع اعم حيث يوجد في كل فعل متعد ولازم والمنصوب مخصوص بما
المتعدي والمجرور باللازم فكأنه لا نسيان يورد التنازع في المرفوعات فقال واذا
تنازع الفعلان شرط اي اذا قصد توجه الفعلين الى اسم واحد وهذا من قبيل ذكر السبب
وهو التنازع وارادة المسبب وهو القصد والارادة لان القصد سبب له لانه اذا لم
يقصد شيء لم يحصل التنازع كما في قوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا الآية
اي اذا اردتم القيام اليها لان الارادة سبب للقيام جواب اذا محذوف اي جاز اعمال
كل منهما في قوله لانه يحتمل ان يكون قوله فقد يكون جزاء له او قوله فيختار ايضا بل العاملان

من

من باب عطف العام على الخاص ليدل على العموم التنازع في كل عامل من فعل او شبهه ولكن ينبغي
ان يخص العاملان بغير المصدرين فانه لا يجري فيهما لانه لا ينقطع التنازع فيهما على كلا المذهبين
اذ لا يضمر في المصدر ويعمل الحرفين ايضا وهو ظاهر اد التنازع يجري في غير الفعل ايضا كاسم
الفاعل نحو زيد معط ومكرم عمرا والصفة المشبهة نحو زيد كريم وشريف ابوه واسم
المفعول نحو زيد منصور ومقصود ابوه وكالاسم المنسوب نحو زيد قرشي وهاشمي
ابوه واقتصر على الفعل حيث قال واذا تنازع الفعلان ولم يقل العاملان مع انه يجري
فيهما ايضا لاصالته في العمل واكتفاء بذكر الاصل عن الفرع وقياسا له عليه والاكتفاء
والقياس كثير في عرفهم وانما قال الفعلان ولم يقل الافعال مع ان التنازع قد يقع في اكثر
من فعلين مثل ضربت واهنت واكرمت زيدا وزيد كريم وشريف وظريف ابوه الى غير
ذلك اقتصارا على اقل مراتب التنازع وهو اثنان ولانه اكثر وقوعا مع ان الاكثر اصل
للاقل لكونه الاصل ظاهرا اي اسما ظاهرا لان الظاهر صفة تقتضي موصوفا وهو الاسم
ههنا وهو منصوب على المفعولية للتنازع وبيان للجملة اي اذا تنازع الفعلان في
اسم ظاهر يعني اذا كان تنازعهما فيه واقعا بعدهما لان بعدهما ظرف مستقر صفة
للاسم ايضا وشرط للتنازع لانه لا يجري الا فيما وقع بعد الفعلين اذ المتقدم عليهما سواء
كان ظاهرا نحو زيدا ضربت واكرمت او ضميرا نحو اياك ضربت واكرمت والمتوسط
بينهما كذلك معمول للفعل الاول لتقدمه على الثاني حيث قال وقول المص بعدهما لا حاجة
اليه لانه قد يتنازعان فيما هو قبلهما اذا كان منصوبا او مجرورا نحو زيدا ضربت واكرمت
وبك مررت وتعديت فهو مستحق قبل الثاني بلا ذا الاول مستحق لان يكون عاملا فيه
قبل وجود الثاني فلا يكون فيه مجال للتنازع لان الفعل الثاني قبل وجوده لا يمكن ان
ينازع فيما اخذه الفعل الاول قبله فلا يكون فيه اي في المتقدم او المتوسط للفعل الثاني
مجال للتنازع كما عرفت ومعنى تنازعهما اي الفعلين فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان
اليه اي الى الاسم الظاهر المتنازع فيه قوله ويتوجهان عطف على قوله يتوجهان ان يكون هو
اي الاسم الظاهر مع دون غيره في ذلك الموضع الذي كان بعد الفعلين معمولا خبر ان يكون
واللام في لكل واحد متعلق بالمعمول منهما على سبيل البدل لا لهما جميعا لان المعمول الواحد
لا يكون معمولا لعاملين ومعنى التنازع امران احدهما من جانب العامل والآخر من
جانب المعمول اما من جانب العامل فتوجهه اليه للعمل فيه واما من جانب المعمول فصحة كونه
معمولا لكل منهما على سبيل البدل لا جميعا اي حين كون معنى التنازع هذين الامرين

لا يتصور تنازعهما في الضمير المتصل سواء اتصل بالفعل الاول او الفعل الثاني لان الضمير
المتصل الواقع بعدهما مرفوعا كان او منصوبا يكون متصلا بالفعل الثاني لا غير وهو
اي الضمير المتصل بالفعل الثاني حال كونه مصاحبا مع كونه متصلا بالفعل الثاني لا يجوز ان
يكون معمولا للفعل الاول كما لا يخفى لان المتصل يجب اتصاله بعامله او بما هو كجزئه ولا يتصل
بعامل آخر لما سبق ولان المتصل لعامل لا يمكن ان يتصل بعامل آخر واما الضمير المنفصل
الواقع بعدهما اي بعد الفعلين ان كان مرفوعا نحو ما ضرب وما اكرم الا انا فتعين الفنا
جوابا ما او الضمير المجرور يرجع الى الضمير المذكور تنازع لكن لا يمكن قطعه اي قطع التنازع
يعني جريه بما هو طريق القطع عندهم اي عند النحاة وهو اي طريق القطع اضمار الفاعل
اذا اقتضاه في الفعل الاول عند البصريين لانهم اختاروا اعمال الفعل الثاني لقربه
ولعدم الفصل بين العامل والمعمول باجنبي ولورود الاستعمال عليه على ما
سيجي وقوله وفي الفعل الثاني معطوف على قوله في الاول باعادة الجار اشارة
الى ان هذا مختار فريق آخر ولذا قال الشارح عند الكوفيين لانهم اختاروا اعمال
الفعل الاول لكونه اسبق على ما سيجي ايضا قوله لانه تحليل القول لا يمكن قطعه
لانه لا يمكن اضماره اي الضمير المنفصل حال كونه مصاحبا مع الا لانه
حرف لا يصح اضماره لان الاضمار مخصوص بالاسم فقط ولا يمكن اضماره ايضا
بدونه اي بدون الا لفساد المعنى لانه اي الاضمار بدونه لا يفيد نفي الفعل
عن الفاعل اي الفعل الاول عند البصرية او الفعل الثاني عند الكوفية و
المقصود اي مقصود المتكلم وغرضه اثباته اي اثبات الفعل الاول و
الثاني له اي للضمير المنفصل الذي هو الفاعل بطريق الحصر والاضمار
بدون الا ينافيه لزوما والمراد بالتنازع ههنا اي في هذا الباب ما اي تنازع
يكون طريق قطعه اي طريق ازالته اضمار الفاعل في الفعل الاول او الثاني فلهذا
اي لكون مراد المص به ههنا ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل خصه اي التنازع
بالاسم الظاهر حيث قال اسما ظاهرا قبله واما تفصيل المذاهب الثلثة هي مذهب
الكسائي والفراء وغيرهما التنازع الواقع في الضمير المنفصل ان كان مرفوعا الفا
في نحو جوابنا والجار متعلق بقوله يقطع قدم عليه مع انه ظرف لغو للحصر لان
حذف الفاعل لا يجوز الا عند مذهب الكسائي فيقطع بالحذف واما التنازع المذكور
سابقا على مذهب الفراء سيجي بيانه فيعملان اي الفعلان معا اي حال كونهما متصاحبين

في العمل يعني يعمل كلاهما فيه اذ هو عنده مشترك الرافعين على ما سيجي واما على مذهب
غيرهما اي غير الكسائي والفراء فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الاضمار فقط وهو
اي الاضمار ممتنع لما عرفت آنفا وانما قلنا في الموضعين ان كان مرفوعا فقيدناه
بقولنا مرفوعا لان الضمير ان كان منصوبا منفصلا نحو ما ضرب واكرم الا
اياك يجوز ان يجري فيه التنازع بالحذف لانك ان اعملت الفعل الثاني على مذهب
البصريين حذفت المفعول من الاول لانه استغنى عنه وكذا ان اعملت الاول بخلاف
ما اذا كان الضمير مرفوعا منفصلا حيث لا يجوز حذفه الا عند الكسائي فقد
يكون الفا تفصيلية ان كان الجزاء محذوفا كما سبق وما يأتي وجزائية
ان كانت الجملة جزائية واعتراضية ان كانتا اعتراضية والجزاء قوله فان اعملت
ان كان قوله فيختار بالواو على النسخ المشهورة والا قوله فيختار على بعض النسخ اي
تنازع الفعلين يشير الى ان اسم يكون ضمير راجع الى التنازع الدال عليه قوله واذا
تنازع مثل قوله تعالى اعدلوا هو اقرب الآية كما سبق الجار في قوله في الفاعلية مع
متعلقه خبر يكون وانما قال في الفاعلية بالياء المصدرية او النسبية ولم يقل في
الفاعل مع انه اخصر ليكون اعم الى الفاعل الحقيقي والحكمي مثل مفعول ما لم يسم فاعله
الجار في قوله بان يقتضي متعلق بقوله فقد يكون كل منهما اي الفعلين ان يكون للاسم
الظاهر الواقع بعدهما مفعولا ان يقتضي فاعلا له اي لكل واحد من الفعلين فيكونان
اي الفعلان متفقين في اقتضاء مصدر مضاف الى المفعول وهو قوله الفاعلية
والفاعل متروك اي اقتضاء الفعلين اياها مثل ضربني واكرمني زيد وزيد شريف
وظريف ابوه وقد يكون تنازعهما اي الفعلين في المفعولية فيه اشارة الى ان
قوله وفي المفعولية معطوف على قوله في الفاعلية وانما قال في المفعولية ولم
يقل في المفعول ليكون اعم الى ما هو مفعول حقيقة كالمفاعيل التي تكون بلا
واسطة وحكما كما هو مفعول بالواسطة وقد مر تعلق الباء في قوله بان يقتضي
كل منهما ان يكون للاسم الظاهر المتنازع فيه مفعولا له فيكونان اي الفعلان متفقين
في اقتضاء مصدر مضاف الى المفعول وهو قوله المفعولية والفاعل متروك اي في
اقتضائهما اياها مثل ضربت واكرمت زيدا وزيد معط ومكرم بكرا وقد يكون
تنازعهما في الفاعلية والمفعولية وذلك اي كون التنازع فيهما جميعا يكون
على وجهين لانه اما ان يكون تنازعهما في الفاعل والمفعول معا وهذا قسم واحد

منهما واما ان يكون في اسم ظاهر واحد واقع بعدهما بان يقتضي احدهما ان يكون
ذلك الاسم فاعلا له والآخر مفعولا له وهنا قسم آخر احدهما ان يقتضي كل منهما
اي من الفعلين فاعلية اسم ظاهر واقع بعدهما ومفعولية اسم ظاهر آخر واقع
ايضا بعدهما بان يقع بعدهما اسمان ظاهران يصلح لاحدهما ان يكون فاعلا
والآخر مفعولا لكل منهما فيكونان اي الفعلان متفقين في ذلك الاقتضاء
اي اقتضاء كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر آخر مثل ضرب
واهان زيد عمرا وليس هذا اي هذا القسم قسما ثالثا من التنازع بل هو
اجتماع القسمين الاولين لان المقسم في كل قسمة مقيد بالوحدة فكانه
قال التنازع من حيث انه قسم واحد يكون في الفاعلية ومن حيث انه قسم
واحد يكون في الفاعلية ومن حيث انه قسم واحد آخر يكون في المفعولية وهذا
ليس قسما واحدا آخر حتى يكون قسما ثالثا بل اجتمع فيه القسمان لا يكون
قسما آخر وفي قوله ليس هنا قسما ثالثا للآخر رد على الهندي حيث قال
اعلم ان التنازع على ضربين اما متفقان او مختلفان والمتفقان ثلثة
اضرب ان يتفقا في الفاعلية وان يتفقا في المفعولية وان يتفقا في
الفاعلية والمفعولية معا يعلم وجهه بالتأمل في عبارة الشارح وثانيهما
اي ثاني الوجهين ان يقتضي احد الفعلين المتنازعين فاعلية اسم ظاهر
واقع بعدهما والآخر مفعوليته ذلك الاسم الظاهر حال كونه ملابسا بعينه
اي بعين الاول لا بغيره يعني ان يكون الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا ويقتضي احدهما
ان يكون فاعلا له والآخر مفعولا له سواء كان المقتضي للفاعل الفعل الاول او الثاني
ولا شك في اختلاف اقتضاء مصدر مضاف الى الفاعل وهو قوله الفعلين لان
المقتضي ليس الا الفعلين فهذه الصورة المذكورة آنفا ليس علينا ان نعينها
وهذا اي اختلاف اقتضاء الفعلين هو القسم الثالث لا غير المقابل للقسمين
الاولين لان في القسم الاول الاقتضاء في الفاعلية فقط وفي القسم الثاني في
المفعولية لا غير فيكونان متفقين فيه اي في الاقتضاء وفي هذا القسم اختلف
الاقتضاء كما عرفت فيكون مقابلا لهما واذا كان الامر كذلك فقوله مختلفين تخصيص
هذه الصورة بالارادة الباء داخلة هنا على المقصور لان الارادة مقصورة
على الصورة لا العكس على منوال قولك نخصك بالعبادة والحق تخصيص

الارادة

الارادة بهذه الصورة مستفادة من بين الصور قوله يعني الى تغيير المعنى قد يكون تنازع
الفعلين واقعا في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين يشير الى ان قوله مختلفين
حال من المضاف اليه وهو جائز اذا لحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه لم يختل
المعنى وههنا كذلك بتقديره وقد يكون الفعلان متنازعين في الفاعلية والمفعولية
فيكون مثل قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفا حيث يجوز ان يقال واتبع
ابراهيم حنيفا في الاقتضاء متعلق بقوله مختلفين ونبه ايضا على ثلثة اشياء
حالية مختلفين وذي الحال والعامل وهو معنى الفعل المستفاد من الضمير الراجع الى
المصدر والحال يجوز ان يكون عامله معنويا مستنبطا من فحوى الكلام على ما سيجيء
وذلك اي تخصيص هذه الصورة بالارادة او القسم الثالث المقابل للقسمين
الاولين تقرر بذلك لا يتصور اي يتعقل او لا يحصل عند العقل لان التصور حصول
صورة الشيء في العقل في وقت من الاوقات الا اذا كان اي الا وقت كون الاسم الظاهر
المتنازع فيه بعد الواقع بعدهما واحدا لانه اذا كان ذلك الاسم اثنين لم يكن هذا
القسم الثالث اذ يمكن ان يجعل من القسم الجامع للقسمين الاولين واعلم انه لو زاد مثالا
للقسم الثالث كما اورد للقسمين الاولين لان اي الحال والشان اذا اخذ تعقل من
المثال الاول الذي كان فيه تنازع الفعلين في الفاعلية فكانا متفقين في الاقتضاء
وتعقل من المثال الآخر الذي كان فيه تنازع الفعلين في المفعولية فاتفقا في الاقتضاء
حصل مثال القسم الثالث يعني لان مثال هذا القسم تبين من القسمين الاولين
واذا لم يورده حتى لا يتكرر بعض الاقسام ولاحالة الى فهم المتعلمين وذلك
اي حصول مثال القسم الثالث عند الاخذ المذكور يتصور اي يتعقل على وجوه كثيرة
لانه لا يخلو اما ان يكون الفعل الثاني عبارة عن الاول في اللفظ والمعنى او لا
والاول اما ان يقتضي الفعل الثاني مفعولا والاول فاعلا مثل ضربني وضربت
زيدا واكرمني واكرمت زيدا او بالعكس يعني يقتضي الثاني فاعلا والاول مفعولا
مثل ضربت وضربني زيد واكرمت واكرمني زيد وهذا اربعة اقسام والثاني اما
ان يقتضي الفعل الثاني مفعولا والفعل الاول فاعلا مثل اكرمني وضربت زيدا
وضربني واكرمت زيدا او على العكس يعني ان يقتضي الفعل الثاني فاعلا والاول
مفعولا مثل اكرمت وضربني زيد وضربت واكرمني زيد وهذا القسم ايضا
اربعة اقسام فالمجموع ثمانية اقسام والانقسام هذا القسم لهذه الاقسام

قال الشارح وغير ذلك المذكور مما يكون الاسم الظاهر المتنازع فيه مرفوعا فيختار
الفاء جوابية او تفصيلية بين الفريقين النحاة جمع ناح اصله نحوة على وزن
فعلة قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم ضم اولها ليعف النون ليعتدل
طرفاه بين طرف نائية ولا مس في القلب وفرقا بينها وبين المفرد نحو قناة او نقول
ان فعلة بضم الفاء وزن مختص بالمعتل اللام وانما اوردها لتكون موصوفة لقوله
البصريين لانه اسم منسوب فيقتضي موصوفا اعمال المضوب يختار على تضمين معنى
الترجيح لان الاختيار لازم والمعنى فيرجح النحاة البصريون اعمال الفعل الثاني لقربه
فهو على الحذو اقدر وللزوم الفصل على تقدير اعمال الاول ولوروده الاستعمال على ذلك
في القران المعجز وكلام الفصحاء والاستقراء دل ايضا على ان اعمال الثاني اكثر في كلامهم
فالاولى ان يستبد به دون الاول بعد وايضا لو اعمل الفعل الاول لخرج صورة العطف
لفصل بين العامل ومعموله باجنبي من غير ضرورة ولعطف على شيء وقد بقي منه بقية و
كلاهما خلاف الاصل كذا في الرضي حالكونهم مصاحبين مع تجويز مصدر مضاف الى المفعول
والفاعل محذوف تقديره مع تجويزهم اعمال الفعل الاول لانه فعل اصل في العمل ولا مانع منه و
ان كان بعيدا يختار النحاة الكوفيون اعمال الفعل الاول وهذا من باب عطف شيئين على معمولي
عامل واحد بعاطف واحد حال كونهم مصاحبين مع تجويز اعمال الفعل الثاني سبق تفسيره
لسبقه والاحتراز عن الاضمار قبل الذكر على تقدير اعمال الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين
فلتحصيل ذلك المطلوب اقدم من تحصيل الثاني اليه فهو اولى باعطاء المطلوب اليه فان
اعملت بناء خطاب الفاء جوابية او تفصيلية شروع لبيان مذهب الفريقين الفعل الثاني
حال كون هذا الاعمال كائنا كما او مثل ما هو مذكور ثم هو اي اعمال الفعل الثاني مذهب البصريين
وبداء به اي ببيان مذهبهم لان المذهب المختار والاكثر استعمالا من زاده فيه اسبع الاوعلى
على نسبة الاكثر ولان هذا الكتاب على مذهب البصريين وكان مؤلفه ايضا وليكون النشر
موافقا للف اضربت بناء الخطاب ايضا الفاعل بالنصب لانه مفعول به في الفعل منهم
الاول فانه فضول الفاعل طرفي الاضمار لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة في باب التنازع لا
مطلقا لما مر ثم الكوفيين جواز الاضمار قبل الذكر في العمدة ملابسا بشرط التفسير اي بشرط
ان الاسم الظاهر مطلقا مفسرا للمضمر الذي في الفعل الاول لانه لما كان له تفسير كان
كانه لم يلزم الاضمار قبل الذكر ظاهرا لان المفسر عين المفسر وللزوم التكرار بالذكر ثانيا اذا اعرب
الاسم المظهر في الفعل الاول بلزوم تكراره وهو في العبارة قبيح وان كان فيه فائدة ما وامتناع

الحذف اي حذف العمدة من غير اقامة شيء مقامه حال كون الفاعل المضمر في الفعل الاول واقعا
على وفق الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين يريد بهذا ان اللام في قوله الظاهر للعهد الخارجي في
قوله ظاهرا اي على موافقته يشير الى ان المصدر بمعنى اسم الفاعل كالخلق بمعنى الخالق
والضرب بمعنى الضارب مضاف الى المفعول والفاعل متروك تقديره على موافقة الاسم
المضمر في الفعل الاول الاسم الظاهر الواقع بعدهما افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا
منصوبا على التمييز من النسبة الاضافية واللام في قوله لانه علة للموافقة في هذه
الامور مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون موافقا لمرجعه فيها لان الراجع هو عين
المرجع وانما كان كذلك يجب ان توافق لديها والا لا يجوز ان يرجع اليه لعدم التوافق
الواجب دون الحذف نظر فاضربني مع متعلقه منصوب على الحال بمعنى اضربني اي
اضمرت الفاعل في الفعل الاول حال كونك متجاوزا عن حذف الفاعل عن الفعل الاول وفارغا
عنه لانه اي الحال والشان لا يجوز حذف الفاعل مطلقا سواء كان الحذف في باب
التنازع اولا اي في وقت من الاوقات الا اذا سد شيء اي الا وقت سد شيء مسده
اي الا اذا قام شيء مقامه فح يجوز حذفه لئلا يجتمع النائب والمنوب خلافا
للكسائي اي خالف الكسائي خلافا للجمهور فان المخالف لهم هو الكسائي لا غير فانه
اي الكسائي لا يضمر الفاعل في الفعل الاول بمعنى لا يجوز الاضمار فيه بل يحذفه اي
الفاعل تحرزا مفعول له للحذف عن الاضمار قبل الذكر لو اضمر فيه وللزوم التكرار بالذكر
الذكر لو اظهر والاضمار قبل الذكر والتكرار بالاظهار كلاهما خلاف الاصل ويظهر اثر
الخلاف اي فائدته بين البصريين والكسائي لا بين البصريين والكوفيين عند
كون الاسم الظاهر مثنى نحو ضربني واكرمني الزيدان باضمار الفاعل في الاول عند
البصريين وضربني واكرمني الزيدان بحذفه عند الكسائي او جمعا مثل ضربوني
واكرمني الزيدون عندهم وضربني واكرمني الزيدون عنده او مفردا مؤنثا
مثل ضربتني واكرمتني هند عندهم وضربني واكرمتني هند عنده وجاز الواو في
للابتداء او ردوها هذه الجملة ههنا لبيان خلاف الفراء اي اعمال الفعل الثاني ليس
لان الضمير المسكوت فيه يرجع الى الاعمال الذي عليه قوله اعملت حال كون هذا الاعمال
مصاحبا مع انتصاب الفعل الاول الفاعل المصدر بمعنى جاز للفاعل وناصب للمفعول
خلافا للفراء اي خالف الفراء الجمهور خلافا في تجويز اعمال الفعل الثاني عند اقتضا
الفعل الاول الفاعل فان الفراء لا يجوز من التجويز لا من الجواز فانه لازم اعمال

[illegible]

الفعل الثاني عند اقتضاء الفعل الاول الفاعل لانه اي الحال والشاه يلزم
الجار فقوله على تقدير اعمال الثاني مع متعلقه المحذوف في محل النصب على
الحالية من قوله اما الاضمار قبل الذكر ومن قوله حذف الفاعل قدم الحال ههنا على
صاحبه مع ان التأخير هو الاصل للتخصيص لان لزوم الاضمار او الحذف انما يكون
على تقدير اعمال الفعل الثاني لا انه تقدم ما حقه التأخير قد يكون للتخصيص كما
هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل معطوف على الاضمار وكل واحد منهما غير جائز بل
ممتنع لما عرفت كما هو مذهب الكسائي بل يجب عنه الجملة الفعلية معطوفة على جملة
لا يجوز تقديره فانه يجب عنه اي عند الفراء اعمال الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل لانه اذا
لم يجب الاعمال يلزم احد المحذورين وهو عنده ديكاه [illegible] سواء اقتضى الثاني فاعلا
او مفعولا ثم فصل هذا اللعن بقوله فان اقتضى الثاني مرفوع تقديرا لانه فاعل المثال
منصوب لفظا لانه مفعول اضربه لانه وان لزم الاضمار قبل الذكر لفظا لكنه لم يلزم رتبة
لان مرجعه الاسم الظاهر وهو وان كان مؤخرا لفظا لكنه مقدم رتبة والاضمار قبل
الذكر لفظا لا رتبة جائز وان اقتضى الفعل الثاني المفعول حذفته لكونه فضلة
في الكلام ولئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة لفظا لانه وان كان جائزا لكنه
يورث الكراهة في الكلام نحو ضربني وضربت زيدا او اضمرته لجواز الاضمار قبل الذكر
لفظا لا رتبة بحسب الظاهر لتقدم مرجعه رتبة ولئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثاني
مخالف للاسم الظاهر نحو ضربني وضربته زيد برفع زيد تقول ضربني واكرماني الزيدان
او ضربني واكرموني الزيدون ولا يلزم ح اي حين الاضمار في اقتضاء الفعل الثاني الفاعل
او الحذف والاضمار في اقتضاء المفعول محذور لا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة كما
هو مذهب البصريين ولا حذف الفاعل من غير تقدم شيء مقامه كما هو مذهب الكسائي
بل اللازم ح الاضمار قبل الذكر لفظا لا رتبة او حذف المفعول وكلاهما جائزان
فلا محذور وقيل روى عنه اي عن الفراء تشريك الرافعين اي جعل الفعلين الطالبين له
شريكين في رفع الاسم الظاهر حيث كونه فاعلا لهما على سبيل الاشتراك مع وقوعه
بعدهما او اضمار عطف على التشريك اي اضمار فاعل الفعل الاول لفظا بارادة ضمير
منفصلا بعد الظاهر اي بعد الاسم الظاهر المرفوع بالفعل الثاني او فاعلية بعطف ارادة
بعده لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة قوله كما في صورة تأخير الناصب
خبر لمبتدأ محذوف هو للتشبيه تقديره اضمار فاعل الفعل الاول بعد الاسم الظاهر

كائن

كائن كما في الخ يعني كما اضمر فاعل الفعل الاول حين كون الفعل الثاني يقتضي مفعولا كذلك
ههنا يؤخر الفاعل تقول ضربني واكرمني زيد مثال المشترك الرافعين وضربني واكرمت زيدا
هو مثال التأخير الناصب وابن مالك وهو قوله وجاز خلافا للفراء غير مشهور عند
اي عن الفراء وحذفت المفعول في الفعل الاول يعني اذا اعملت الفعل الثاني وطلب الفعل
الاول للمفعول فالاولى حذف المفعول فيه وافق البصريون الكسائي بخلاف الفاعل لجواز
مفعول المحذوف عن التكرار اي تكرار الاسم الظاهر حتى لو ذكر مفعول الفعل الاول ظاهرا لزم
تكراره وعن الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة في الفضلة ولو كان مضمرا بالاسم الظاهر لو
اضمره فاعجائز ان يستغنى عنه مبني المفعول [illegible] او محذوف وقع بعرينة قوله
وحذفت الخ او في جزاء مقدم عليه عند من جوز تقديم الجزاء على الشرط مثل ضربت
واكرمني زيد لا تقول ضربته او زيدا واكرمني زيد ولا عطف على قوله ان استغنى عنه اشار اليه
الشارح بقوله اي فان لم يستغن عنه مبني المفعول وعنه نائبه بل لزم ذكره لكونه احد
مفعولي باب علمت وحسبت وجب ذكره عند ذكر الاخر ولا يجوز حذفه لكونه مضمون
المفعولين هو المفعول الحقيقي لان المعلوم في مثل علمت زيدا قائما مصدر المفعول الثاني
مضافا الى الاول اي علمت قيام زيد كاظهر [illegible] الخطاب بجزاء لقوله والا لانه شرط اي
المفعول في الفعل الاول نحو حسبتني بتاء الخطاب على انه فاعل للفعل وياء المتكلم مفعوله
الاول منطلقا مفعوله الثاني وحسبت بتاء المتكلم زيدا منطلقا تنازع الفعلان في
المنطلق الاخير واعمل الفعل الثاني فيه واظهر المفعول الثاني للفعل الاول وهو المنطلق
الاول لعلم يحذف لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت لئلا يلزم خلاف الوضع
لانه وضع لان يعرف الشيء بصفته فلو حذف احدهما يلزم ان يعرف الموصوف بدون
الصفة في حذف الثاني وان تعرف الصفة بدون الموصوف في حذف الاول وكلاهما خلاف
الوضع ولم يضمر ايضا لانه لا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة في
الفضلة وهو غير جائز عند عامة غيره ولما بين ما هو مختار البصريين من اعمال الفعل
الثاني عاد ح [illegible] بخلاف الكسائي في اضمار فاعل الفعل الاول هو اتفق للظاهر وخلاف
الفراء ايضا عند اقتضاء الفعل الاول الفاعل واراد ان يبين ما هو مختار الكوفيين
من اعمال الفعل الاول فقال واما [illegible] الفعل الاول في الاسم الظاهر الواقع بعدهما حال كونه
لا اعمال الثاني كما هو مختار الكوفيين اضمرت الفاعل في الفعل الثاني على وفق الاسم
الظاهر ولم يقيد به ههنا مع انه لازم ايضا اكتفاء بما سبق ولدلالة لفهم

المتعلم اى على موافقة الاسم الظاهر فى الامور الخمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث لكونه راجعا اليه والضمير يجب ان يوافق مرجعه فيها لو اقتضاه يعنى لو
اقتضى الفعل الثانى الفاعل نحو ضربنى واكرمنى زيد برفع زيد على انه فاعل الفعل الاول
وفاعل الفعل الثانى ضمير مستكن فيه راجع الى الاسم الظاهر لتقدمه رتبة وان
تاخر لفظا قوله اذا جعلت بناء الخطاب شرط زيدا فاعل ضربنى يعنى فاعل الفعل
الاول سواء كان الفعل لفظ اضربنى وعنى واضربت فاكرمنى يعنى فى الفعل الثانى
ضميرا راجعا الى زيد اى الاسم الظاهر لتقدمه رتبة فلا محذور فيه اى فى هذا العمل جواب
الشرط ح اى حين اعمل الفعل الاول فيه واضمر فى الفعل الثانى ضميرا راجعا اليه قوله لا حذف
الفاعل عطف تفسير لقوله فلا محذور وبيان له ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة
بل لفظا فقط وهو جائز لان الاسم الظاهر من حيث كونه معمولا للفعل الاول مقدم
على الفعل الثانى تقديرا وان كان مؤخرا لفظا وذا لا يمنع واضمرت المفعول يريد به
ان قوله وللمفعول معطوف على قوله الفاعل فى قوله اضمرت الفاعل فى الفعل الثانى متعلق بقوله
اضمرت المقدر لو اقتضاه اى لو اقتضى الفعل الثانى المفعول على المذهب المختار متعلق بقوله
اضمرت ايضا لان المذهب يوصف بالاختيار حيث يقال هذا المذهب مختار فلا حاجة
لقول من قال الاولى على الاستعمال المختار فكانه اراد بالمذهب الاستعمال لان الاستعمال
لم يوصف بالاختيار فى العرف بل انما يوصف بالكثرة لانه يقال ان هذا الاستعمال
كثير وهذا اكثر ومن الحذف المفعول من الفعل الثانى وان جاز حذفه لكونه فضلة
ومستغنى عنه والفضلات تحذف كثيرا لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثانى مغاير
للاسم الظاهر يعنى لو حذف مفعول الفعل الثانى لكونه فضلة ومستغنى عنه لم نعلم
ان مفعوله موافق للاسم الظاهر فيكون هذا المثال من باب التنازع لان الاتحاد فيه
شرط او مخالف له فلا يكون منه فوجب ذكره لازالة هذا التوهم فيكون الضمير اى
مفعول الفعل الثانى ح اى حين كونه ضميرا راجعا الى لفظ مقدم رتبة وان تاخر
لفظا لتعلق الاسم الظاهر بالفعل الاول وهو متقدم على ما يضمر فى الفعل الثانى فلا يلزم
اضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك جائز مثاله كما تقول ضربنى واكرمته
زيد برفع زيد على انه فاعل الفعل الاول قوله الا ان يمنع مانع مستثنى من الحذف والاضمار
جميعا اى اضمرته على المذهب المختار مخصص على غيره فى وقت من الاوقات الا وقت ان
يمنع مانع من الاضمار اى اضمار مفعول الفعل الثانى كما هو القول المختار او من الحذف

اى حذفه كما هو القول الغير المختار واذا كان الامر كذلك اى اذا كان ثمة مانع من الاضمار والحذف
فتظهر المفعول اى مفعول الفعل الثانى لان طريق التنازع ثلثة الاضمار والحذف و
الاظهار فاذا امتنع الاضمار والحذف لا سبيل الا الى الاظهار لان المقصود من
التنازع التخفيف والتيسير فى الكلام والايسر من الطرق الثلثة الحذف ثم الاضمار
واذا امتنعا فلا سبيل الا الى الاظهار لان العاجز عن الايسر يكتفى بالاعسر وهو
اظهار مفعول الفعل الثانى نحو حسبنى فعل ومفعول وحسبتهما فعل وفاعل
ومفعول والمفعول الثانى للفعل الثانى قوله منطلقين الزيدان فاعل للفعل الاول
منطلقا المفعول الثانى للفعل الاول قوله تنازعا فيه حيث على انه حسبنى يحمل
الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمر مبنى للمفعول المفعول الاول وهو الضمير
الغائب المثنى فى حسبتهما لتقدم مرجعه رتبة وهو الزيدان وان تاخر لفظا والاضمار
قبل الذكر لفظا لا رتبة جائز فاظهر مبنى للمفعول المفعول الثانى يعنى ورد مظهرا
وهو اى المفعول الثانى فى قوله منطلقين واللام فى قوله لمانع تعليل للاظهار يعنى
لمانع من الحذف والاضمار وهو اى المانع انه اى الحال والشان لو اضمر للمفعول الثانى مفردا
ليطابق المرجع وهو المنطلق المتنازع فيه كما يقال حسبتهما اياه خالف المفعول الثانى
المفعول الاول وهو الضمير الغائب المتصل بالفعل الثانى ولو اضمر المفعول الثانى مثنى
منفصلا ليطابق المفعول الاول وهو مثنى متصل به لانهما فى الاصل مبتدا وخبر و
تطابقهما واجب نحو حسبتهما اياهما خالف المرجع وهو قوله منطلقا اى الاسم الظاهر
المتنازع فيه ومطابقة الضمير للمرجع واجب ايضا فلما امتنع الحذف لما عرفت فى بيان
ما اختاره البصريون والاضمار ايضا وجب الاظهار اذ لا طريق غيره ولا يخفى انه اى الحال
والشان لا يتصور التنازع فى هذه الصورة اى فى صورة توجه فيها احد الفعلين
الى اسم ظاهر مثنى لكون مفعوله الاول مثنى والاخر الى اسم ظاهر آخر مفردا حيث
كان مفعوله الاول مفردا لان معنى التنازع على ما سبق انهما يجب للعقلان ان يتوجها
الى ذلك الاسم الظاهر ويصح ان يكون هو معمولا وتوجها فى ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما
على سبيل البدل وهذا النوع ليس بموجود فى هذه الصورة نعرف بالتامل فى وقت من الاوقات
الا اذا لاحظت بالخطاب يعنى الا وقت ملاحظتك للمفعول الثانى اسما دالا على
اتصاف ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة تثنية وافراد او الا اى وان لم تلاحظه
المفعول الثانى هكذا بل لاحظت تثنية وافراده والظاهر انه لا تنازع بين الفعلين

في المفعول الثاني وانما قال في الظاهر لانه يمكن ان يكون فيه تنازع ولكن على غير الظاهر لان المراد
بالاسم الدال على الذات فقط والافراد والتثنية والجمع من العوارض فلا اعتبار لها في
التنازع لان الفعل الاول لا يقتضي مفعولا مفردا لكون مفعوله الاول كذلك وهو ياء المتكلم
المتصل به والتطابق بينهما لازم بما عرفت غير مرة والفعل الثاني مفعولا مثنى هذا من باب
عطف اسمين على معمولي عاملين واحد بعاطف واحد وهو جائز اتفاقا لما سيجيء لان
مفعول الاول مثنى وهو الضمير المتصل به فلا يتوجهان الى امر واحد وهو مع وقوعه في ذلك
الموضع لا يصح ان يكون معمولا لكل منهما على سبيل البدل فلم يوجد شرط التنازع فلا تنازع
ولما فرغ من احكام التنازع وبيان احوال الفريقين اراد ان يبين احكام معرفته وتمييزه
عما يلتبس به فاورد مثال الحكم الناظر القاصر بانه منه ولكن يعرف من كان بصيرا الفرق
بينهما اي بين انه يكون هذا المثال من التنازع وانه لا يكون منه فمثال ما استدل لكونه نوعه
[illegible] على اولوية متعلق باستدلال على اعمال الفعل الاول لا لكان المختار
لكونه اسبق [illegible] وعدم الاضمار قبل الذكر بقول امرء القيس لانه هو متعلقه بقوله استدل
ايضا وهو من افصح شعراء العرب [illegible] يجوز [illegible] ولو انما اسعى لادنى
معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال وشرع في بيان وجه الاستدلال فقال حيث توالوا
اي الكوفيون قد توجه الفعلان اعني كفاني ولم اطلب الى اسم واحد وهو اي الاسم الواحد
قوله قليل من المال فاقتضى الفعل الاول رفعه اي رفع الاسم الظاهر بالفاعلية اي بان
يكون ذلك الاسم فاعلا له والفعل الثاني نصبه وهذا ايضا من باب عطف اسمين على
معمولي عامل واحد بعاطف واحد بالمفعولية اي بان يكون ذلك الاسم بعينه مفعولا
له فيكونان مختلفين في الاقتضاء لان الفعل الاول اقتضى فاعلا والثاني مفعولا وامرء
القيس الذي هو افصح شعراء العرب اعمل الاول حيث ورد قليل بالرفع بلا ضرورة اذ لو اعمل
الثاني ونصب قليلا لم ينكسر عليه الوزن ولا غيره مع انه لزم منه شيء غير مختار وهو
حذف المفعول من الثاني وفيه دليل على ان اعمال الفعل الاول المختار اذ العاقل لا يختار احد
الامرين مع لزوم مكروه له في ذلك [illegible] الا لامر الاخر الا الزيادة وذلك الذي اختاره
في الحسن على الاخر فلو لم يكن اعمال [illegible] اختاره لان الفصيح لا يختار الا ما هو
الافصح ولا نوى [illegible] ان اعمال [illegible] هو المختار ورد قوله اذ لا قائل تعليل
لقوله فلو لم يكن الخ بنساقه لا اعمال بمعنى اعمال الفعل الاول واعمال الفعل الثاني
لان الفعل الثاني يقتضي خلاف ما يقتضيه الفعل الاول مثل ضربني واكرمت زيدا

فكيف

[illegible]

فكيف يجوز لاحد ان يقول به ولذا قال الشارح اذ لا قائل الخ سلبا كليا فاجاب المصنف عنه
اي عن استدلالهم على اولوية اعمال الفعل الاول لاجل الكون المصنف كان بيانا عن طرق البصريين
وقال وقول امرء القيس مضاف الى امرء القيس ليس من باب تنازع الفعلين يعني ان المصنف لما استدل
على اولوية اعمال الفعل الاول من قول امرء القيس ليس من باب التنازع فضلا عن ان يدل
على اولوية اعمال الاول يعني ان ما لم يكن منه فكيف يدل على الاولوية فما استدلالهم به
في الحقيقة ادعيتم ومن الواجبات توافق الدليل والدعوى لفساد المعنى اي معنى قول
امرء القيس على تقدير متعلق بالفساد توجه كل من كفاني ولم اطلب الى قليل من المال
يعني على تقدير ان يجعل هذا القول من باب التنازع واعمل الفعل الاول وحذف مفعول
الفعل الثاني على القول الغير المختار قوله لاستلزامه تعليل للفساد والمصدر مضاف
الى فاعله وهو الضمير المجرور الراجع الى قوله توجه كل الخ اولى تنازع الفعلين تاملوا نصب
لمفعوله وهو قوله عدم السعي لادنى معيشة اللازم متعلق بالسعي وقوله وانتفاء معطوف
على قوله عدم السعي مضاف الى فاعله وهو كفاية قليل من المال قوله وثبوت معطوف ايضا على
الانتفاء لقربه او على عدم السعي لاصالته طلبه اي طلب قائل هذا البيت للملك صفة للطلب
لكل واحد منهما اي من العدم والانتفاء لانهما كانا مثبتين قبل دخول لو والطلب منفي
والمنفي مناف للمثبت وذلك يعني الاستلزام واقع وثابت لانه لو يجعل مدخول المثبت
شرطا كان لكلمة لو او جزاء او معطوفا على احدهما من الشرط والجزاء يعني يكون معطوفا
على الشرط او الجزاء منفيا مفعول ثان لقوله يجعل وهذا الجعل لا يكون الا وضعا لغويا
نحو لو كان فيهما الهة الخ لان المال والحج كان كل واحد منهما مثبتا قبل دخول لو
فانتفيا بعد دخولها تعني فلم يكن لي مال اتوسل به الى الحج فلم يكن لي حج والمنفي من
ذلك اي من الشرط او الجزاء او المعطوف على احدهما مثبتا وهذا من باب عطف اسمين
على معمولي عامل واحد بعاطف واحد يعني ان كانا منفيين قبل دخولها وجب ثبوتهما
بعده لان نفي النفي اثبات نحو لو لم تزرني لم اكرمك فالزيارة والاكرام كانا قبل دخولها
منفيين وبعده صارا مثبتين يعني قد زرتني واكرمتك وان كان احدهما مثبتا
والاخر منفيا وجب ثبوت المنفي ونفي المثبت [illegible] شرطا والمثبت جزاء نحو لو لم
تشتمني لاكرمتك ولكن شتمتني لم اكرمك [illegible] نحو لو شتمتني لم اكرمك و
لكن ما شتمتني فقد اكرمتك فعلى هذا اي على تقدير ان قول امرء القيس ليس من باب
التنازع لفساد المعنى ينبغي ان يكون مفعول لم اطلب محذوفا والجار في قوله فعلى

كفاني ولم اطلب قليل من المال [illegible] مضاف الى [illegible]

متعلق بقوله ان يكون تقديره فينبغي ان يكون مفعول لم اطلب محذوفا على هذا الجواب اي لم
اطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت المتأخر وقال الرضي والاظهر ان مفعول لم اطلب محذوف
كما في قوله تعالى يقبض ويبسط اي له القبض والبسط وكذا هاهنا اي ولو كان سعيي لقليل
من المال المنفي ما وجد تم منه ولم يكن من مطلبه ولكن اسعى لتحصيل مجد مؤثل اي مدخر
لنفسي ولعقبي يرجع اليه عند التفاخر اسعى الى هنا كلام اعف قوله ولكنما اسعى
استدراك معنى البيت الاول وجعله استدراك الثاني لما توهم ان سعيه ليس لمجرد اوفي
باله والمجد فاستدرك بجعله لمجرد المجد اللام في قوله لمجد متعلق بالسعي والمجد الكرم و
النجم من مجد كرم مؤثل من اثل اذا ثبت الا ثالة الاصل شجر معوج من الطرفاء
والواحد اثلة والجمع اثلات والتأثل اتخاذ اصل كذا في الصحاح فيكون معنى
المؤثل الموصل فمعنى مجد المؤثل كرم موصل بحث ثابت نكرة لارادة التعظيم اي
مجد عظيم وقد يدرك اشيئنا فيما في لا حال لان الحال قيد لعامله والمقصود
من هذا البيت الدعاء والقيد ينافيه لان الدعاء المطلق افصح واوطأ اللام في المجد
المؤثل للعهد الخارجي منصوب لانه مفعول لقوله وقد يدرك امثالي من نوع تقديرا
لانه فاعل جمع مثل بفتحتين الشبه والكفؤ وجع امثال اي يكون مفعول
لم اطلب محذوفا يستقيم المعنى اي معنى البيت يعني بتفسير يكون مفعول اسم
اطلب محذوفا ولم يكن البيت من بابه انا لا اسعى لاجل معيشة ولا يكفيني قليل
من المال ولكن اطلب المجد الاصيل الثابت واسعى له وقال الشارح الثاني بقوله لو
انما اسعى للاكل والشرب لكفاني ما عندي من المال القليل ولم اطلب الملك ولكني اسعى
لاجل مجد ذي اصل والحال ان هذا المجد المؤثل اي الموصل الثابت قد يدركه
امثالي من ابناء الملوك واشراف القوم الى هنا كلامه ولما فرغ من بيان الفاعل
الحقيقي وبعض احواله من ان يكون الاصل فيه الولي ومن وجوب التقديم في بعض
والتأخير في بعض واوجه فيه بحث الشارح اراد ان يبين احوال الفاعل الحكمي
فقال المفعول مبتداء ما لم يسم مبني للمفعول فاعله نائب اي مفعول فعل
او شبه فعل لم يذكر فاعله يريد ان لفظ ما موصوف وعبارة عن فعل او شبهه
على منع الخلو والجمع ولم يصرح بها هاهنا اكتفاء بما سبق في تعريف الفاعل و
اختصارا واحالة لفهم المتعلم قوله لم يذكر تفسيره بالادغم لان التسمية تستلزم
الذكر وعدمها داي عدم تفصيله عن الفاعل لان التفصيل تقدير ولم يقل وسم

بارجاع

بارجاع ضمير منه اليها وحضره قوله مفرد سابقا كما فصل المبتداء منه حيث قال الحاق
للحقات ومنها المبتداء اللام في لشيء تعليل القول وانما لم يفصل ومضاف الى فاعل هو قوله
اتصال الالباء في قولنا بالفاعل متعلق بالاتصال باعتبار مقامه واشتراكه معه في الاحكام من كونه
مسندا اليه ووجوب تقدمه على عامله وكون الاصل فيه ان يلي عامله وغير ذلك حتى سماه بعض
مفعول ما لم يسم فاعله بعض النحاة كصاحب المفصل والشيخ عبد القاهر واكثر المصنفين فاعلا
لما سبق من قوله الشرط في اتصاله بالفاعل الخ كل مفعول نحو فذكر بيانه لا طرادا لان لفظ
كل اذا اضيف الى النكرة فيحيط الافراد مثل قولك كل رمان مأكول لان من العلوم ان كل افراده
مأكول واذا اضيف الى المعرفة فيحيط الاجزاء واذا قيل ان قولك كل الرمان مأكول كذب لان كل اجزائه
غير مأكول فلم يوجد الا فاطمة محذوفا على الجملة صفة والمراد بالفاعل الفاعل النحوي يعني ما
اسند اليه الفعل او شبهه وقدم عليه على جهة قيامه به فلا يشكل بقولنا انبت الربيع لان الربيع
فاعل نحوي لا بسبب اصله وتعريفه عليه وان لم يكن في الحقيقة فاعلا اي فاعل ذلك المفعول وانما
اضيف الفاعل الى المفعول بعنى الاختصار عادة للمفعول مع ان المناسب اضافته الى الفعل
لان الفاعل من يصدر عنه الفعل وقام به فيكون الفاعل فاعلا للفعل لا للمفعول الا ان الحال ان اضافة
الفاعل الى الفعل دون المفعول ملابسة لا يستر كونه اي الفاعل فاعلا للفعل متعلق بكسر اللام صفة
للفعل يعني اضافته اليه لا دني ملابسة كوكب الخرقاء لان الفعل متعلق بالكسر والمفعول
متعلق بالفتح وهذا هو المصطلح اذ الحدث يتعلق بالمعمول لانه ذات فاعتبار التعلق من
جانب الحدث وكذا اعتباره من جانب المعمول الا الذي الا ذات كذا في الهوادي وفي حاشية
المطول الحفيد وبكسر اللام في المتعلق وان صح الفتح ايضا لان المراد به معمول الفعل و
ان المعمول متعلق بالكسر والعامل متعلق بالفتح به اي بالمفعول قوله وانتم معطوف على
قوله خفف هو تأكيد الضمير المستتر وانما اكده به لئلا يتوهم اسناد الفعل الى قوله خاصة
فيختل المعنى المفعول مقاما اي مقام الفاعل بضم الميم اسم مكان منصوب على الظرفية
من الاقامة مثل فيه قوله وانتم لان فعل اذا كان ثلاثيا يكون الميم مفتوحا على وزن مفعل
كما يأتي في موضعه يعني اقيم المفعول مقام الفاعل في اسناد الفعل اليه او شبهه
كاسم المفعول كما اسند الفعل او شبهه الى الفاعل وشرطه اي شرط مفعول ما لم يسم
فاعل الجار في قوله خرج فاعل متعلق بالشرط اي فاعل ذلك المفعول او الاضافة للعلاقة
او فاعل الفعل والاضافة على الحقيقة واما مبتداء اي قام المفعول معطوف على الحذف
مقامه اي مقام الفاعل قوله اذا كان نظرف للشرط متعلق اي عامل المفعول ما لم يسم

فاعله فعلاً واما اذا لم يكن العامل فعلاً بل كان اسماً كاسم المفعول فلا احتياج الى هذا
الشرط لانه لا يمكن وانما لم يقيد المصنف بكون الفعل اصلاً في العمل والاسناد واكثر
استعمالاً ان مصدرية ناصبة لقوله مبنى للمفعول من التغيير صفة مصدر نوع لانه
نائبه ومضاف الى الفعل الا فعل اى الى الماضي المجهول اراد بان فعل على الجنس الماضي
حتى يكون غير منصرف لوزن الفعل والعلمية كضرب على ما سبق تحقيقه وفى الهندي
هذا من باب ذكر العام وارادة صيغته المشهورة نحو لكل فرعون موسى الهمنا
كلامه اى لكل مبطل محق ولهذا الظرف وقيل هذا من باب حذف المعطوف
مثل ونحوه اى نحو فعل مثل قوله تعالى تقيكم الحر حذف والبرد لان الوقى
لا يختص بالحر بل يكون بالبرد ايضاً وفى محشى عصام فالاولى انه مذكور بطريق
التمثيل لا التخصيص فيكون فى معنى فعل ونحوه فيكون من باب حذف المعطوف و
لرد هذا لان لو جعله الشارح علماً للماضى المجهول او يفعل وفى الضابع غير منصرف
للوزن والعلمية كزيد ويشكر واشار اليه الشارح بقوله اى الى المضارع المجهول
اذا كان الامر كذلك فينا ولكل واحد من فعل ويفعل مثل افتعل واستفعل
ويفتعل ويستفعل وهذا نشر على ترتيب اللف وغيرها اى غير هذه الافعال
من الماضى والمضارع من الافعال المجهولة وفى بعض النسخ المجهول بالتذكير وهو
لا تبعد بانه هو او في الاختصار ولانه يكون من باب التنازع للمزيد
كالمبيع اسم مفعول قوله فيها انا ئبه عند البصرية ونائبه اولا مستكن فيه
او محذوف وعند الكوفية على العكس كما سبق تحقيقه تقديم المجهول على المزيد
فيها تأمل ولا تكن من الغافلين لما فرغ من تعريفه وبيان شرطه عند كون عامله
فعلاً اراد ان يبين ان من المفاعيل ما لا يقع موقع الفاعل ويعلم منه اجمالا اى
مفعول من المفاعيل يقع موقعه فقال ولا يقع استئناف كلام نسكون الواو ابتدائية
وقيل معطوف على الخبر فتكون الواو عاطفة موقع الفاعل منصوب على الظرفية
المفعول الثانى كائناً من مفعولى باب علمت لم يرد به افعال القلوب كما هو
المتبادر من قوله علمت بل كل مفعول متعد الى مفعولين هما مسند ومسند اليه
سواء كان الفعل من افعال القلوب او لا فذكر علمت اتفاقى او لكونه اكثر وقوعاً لانه
لان المفعول الثانى مسند الى المفعول الاول اسناداً تاماً لكونهما فى الاصل مبتدأ وخبراً
واسناد الخبر الى المبتدأ لا يكون الا تاماً وبدخول العامل اللفظى عليهما لم يتغير اسنادهما

من التمام

وفيه ان [illegible] الفعل [illegible] عصام الدين [illegible]

من التمام الى النقصان بل هو كما كان ولو اسند الفعل المبنى الى المفعول الثانى فقوله ولا يكون
اسناده الا تاماً حال من الفعل لان الفعل اصل في الاسناد فاسناده تام ليس الا لزم كونه
اى كون المفعول الثانى مسنداً باعتبار اسناده الى المفعول الاول ومسنداً اليه باعتبار كون
الفعل مسنداً اليه معاً يعنى فى حالة واحدة وهى كونه نائب فاعل الفعل قوله معاً متعلق بقوله
لزم كونه مسنداً ومسنداً اليه حال كونهما مصاحبين مع كون كل من الاسنادين اى اسناد
المفعول الثانى الى الاول واسناد الفعل الى الثانى تاماً وهذا اللزوم كما ترى بخلاف قولك اعجبنى
ضرب بالتنوين وهو الاصل لان عمل المصدر منوناً اقوى واقيس ونونها ومضافاً الى زيد
لان الاضافة لا تمتنع كون زيد فاعلاً لانه وان كان مجروراً فهو فى المعنى مرفوع ولذا يكون
صفته مرفوعة نحو عجبت من دق القصار بالاضافة الحاذق بالرفع لان احد الاسنادين
وهو اسناد المصدر غير تام لان المصدر ما لم يكن مشتقاً ويكون بنفسه فاعلاً و
مفعولاً ومضافاً اليه الى غير ذلك كالاسماء الجامدة لم يحتج الى الفاعل فلم يكن اسناده
الى فاعله اسناداً تاماً كاسم الفاعل وفى قوله بخلاف اعجبنى ضرب زيد عمراً اشارة الى
رد قول الرضى حيث قال وفيه نظر لان كون الشئ مسنداً الى شئ ومسنداً اليه شئ آخر
فى حالة واحدة لا يضر مثل اعجبنى ضرب زيد عمراً فاعجب مسند الى ضرب وهو مسند
الى زيد وهو كما يكون الشئ مضافاً ومضافاً اليه بالنسبة الى شيئين كغلام فى قولك
زيد غلام ولما اذا كان لفظ مسند الى شئ واسند ذلك الشئ الى ذلك اللفظ بعينه
هذا المحل لانه يلزم الدور الهنا كلام ولا يخفى وجهه على من له ذوق سليم ولا يقع
المفعول الثالث من مفاعيل باب اعلمت موقع الفاعل ايضاً وكذا ثانى مفاعيله عند اللبس
نحو اعلم موسى عيسى اخاه لانه لا يعلم ان موسى مفعوله الثانى او الاول بخلاف اعلمت
زيداً عمراً فاهبة وقال الرضى فقيام ثانى مفاعيل اعلمت اولى من حيث القياس من قيام
ثالثها كما كان قيام اول مفعولى علمت اولى للزوم مركوز اذ حكمه حكم المفعول الثالث
اى حكم المفعول الثانى من باب علمت لان المفعول الزائد بزيادة الهمزة فيها وهو المفعول
الاول فيكون المفعول الثانى من باب علمت المفعول الثالث لباب اعلمت فيأخذ حكمه فى كونه
مسنداً الى المفعول الاول اسناداً تاماً بعد ما كان اسناد المفعول الثانى الى الاول تاماً فلم
يتغير ذلك الاسناد بكونه مفعولاً ثالثاً لباب اعلمت والمفعول له لحال كونه بلا لام اما معطوف
على قوله المفعول الثانى فيكون التقدير ولا يقع موقع الفاعل ايضاً المفعول له بلا لام واما مبتدأ خبره
قوله كذلك لان انتصابه بنصب المفعول له لفظاً او تقديراً اى فى المفعول له مشعر اى يكون

النصب قرينة وعلامة بالعلية اى كونه علة للفعل العامل فيه فلو اسند الفعل المبنى الى المفعول له
فات النصب وكان الاشعار ايضاً اما فوات النصب فظاهر لانه يكون حينئذ اسند الفعل اليه مرفوعاً لكونه
قائماً مقام الفاعل واما فوات الاشعار فلان النصب كان سبباً للمفعولات الست بنى فليست
انما كان لسبب واحد وههنا كذلك وهذا بخلاف ما اى المفعول له اذا كان مصاحباً مع اللام
حينئذ يجوز ان يكون قائماً مقام الفاعل نحو قوله تعالى يسبح بالبناء للمفعول قوله له قائم مقام
الفاعل فى قوله يسبح مع كونه باللام لان اللام فيه مشعر بالعلية فلا يفوت اللام بكونه قائماً مقام
الفاعل لانه لا يفوت فانه كان مفعولاً له مخصوصاً بالنادب قوله بخلاف ما اذا كان مع اللام فيه
اشارة الى رد قول الرضى حيث قال لكن المجرور ليس من ضروريات الفعل ان يقوم مقام الفاعل كا
لمجرور بلام التعليل نحو جئتك للسمن فلا يقال جيء للسمن اذ رب فعل بلا غرض
لا يفعل لكونه عبثاً انتهى كلامه ولرد هذا قال الشارح بخلاف ما اذا كان مع اللام
مطلقاً والمفعول معه معطوف على قوله المفعول له على كلا الوجهين كذلك اى كل واحد
من المفعول له و المفعول معه يشير بهذا التفسير الى ان قوله كذلك خبر لقوله والمفعول
له والمفعول معه على سبيل البدل واشارة الى المفعول الثانى والمفعول الثالث على
سبيل البدل ايضاً اى كالثانى كالمفعول الثانى والمفعول الثالث من باب علمت واعلمت
فينتشر على ترتيب للفعول قوله فانهما اى المفعول له والمفعول معه لا يقعان موقع الفاعل
متعلق بالتشبيه وهو وجه الشبه لان التشبيه بعد اركان المشبه وهو المفعول
ذكرهما المص بقوله والمفعول له ومعه والمشبه به وهو المشار اليه بقوله كذلك يعنى
المفعول الثانى والمفعول الثالث من البابين وحرف التشبيه وهو الكاف فى قوله كذلك
ووجه الشبه ذكره الشارح بقوله فانهما الخ والغرض منه الاستواء فى الحكم وهو عدم
وقوع كل واحد منهما موقع الفاعل وعلى التفسير الثانى قوله كذلك حال من احد المفعولين
لانه فاعل اى لا يقع المفعول له والمفعول معه موقع الفاعل حال كون كل واحد منهما كائناً
كذلك اى كالمفعولين من البابين اما عدم وقوع المفعول له بلا لام موقعه فلما عرفت
من ان النصب مشعر بالعلية فاذا اقيم مقامه فات النصب والاشعار واما عدم وقوع
المفعول معه موقعه ايضاً فلانه اى الحال والشان لا يجوز اقامته اى اقامة المفعول معه مقام
الفاعل قوله مع متعلق بالاقامة الواو التى هى فى اصلها العطف لان الواو وان كان موضوعة
للعطف فاستعمالها فى غيره خلاف الاصل وهو اى الواو دليل الانفصال اى انفصال ما
بعدها عما قبلها لما عرفت انها وضعت للفصل بين المعطوفين وتحتمل ايضاً تغايرهما

والفاعل

والفاعل كالجزء مما قبله لفظاً ومعنى اذا كان ضميراً متصلاً ومعنى فقط اذا كان اسماً ظاهراً
فبينهما منافاة لان مقتضى الواو الانفصال ومقتضى اقامته مقام الفاعل الاتصال الجزئية
فلا يجوز ان يقوم المفعول معه مقام الفاعل مع الواو ولا يجوز اقامته مقامه ايضاً بدون الواو فانه
لم يبق حينئذ اقامته مقام الفاعل بدون الواو وكونه مفعولاً معه لان الواو دليل ومشخص
للمعية والمصاحبة وبفواتها يفوت الدليل والاشعار كما فى المفعول له ولما فرغ من تعريف
المفعول القائم مقام الفاعل وبيان شرطه وما يجوز وقوعه موقعه وما لا يجوز تفصيلاً
شرع الى بيان ما هو الاولى لو كان واجباً بالوقوع اذا اجتمعت المفاعيل التى يجوز وقوع كل واحد
منها موقعه فقال واذا وجد المفعول به بنفسه بلا واسطة فى الكلام متعلق بقوله وجد حال كونه
المفعول به الموجود مصاحباً مع غيره من المفاعيل بيان لقوله غيره التى يجوز وقوعها موقع الفاعل
وهو منحصر على ما فهم من تمثيل المص المفعول به وظرف الزمان وظرف المكان والمفعول المطلق
المقيد بالصفة او غيرها سوى التخصيص والجار والمجرور تعين للمفعول به لذاى
لوقوعه موقع الفاعل والمراد بالتعين التعين الوجوبى عند البصريين بمعنى انه
يقع المفعول به موقعه ولا يجوز لغيره ان يقع موقعه اذا وجد المفعول به واما الكوفيون
وابن فيهم بعض المتأخرين حيث ذهبوا الى ان المراد بالتعين التعين الاستحسانى
لا الوجوبى بمعنى اذا وجد المفعول به مع غيره يتعين للوقوع استحساناً ايجوز لغيره
ان يقع موقعه مستدلاً بالقراءة الشاذة لولا نزل علينا المفعول على جار ومجرور
واقيم موقعه القرآن بالنصب لانه مفعول به مع وجوده لم يقع موقع الفاعل بل وقع الجار
والمجرور موقعه وبقوله ولو ولدت قفيرة جرو كلب لسب بذلك الجرو الكلاب
نسبه به اى نسب المفعول به بالفاعل الخ توقف مصدر مضاف الى الفاعل وهو قوله م
تحمل الفعل عليه ما اى على الفاعل والمفعول به يعنى ان فعل المتعدى كما يحتاج وجوده
وحدوثه الى الفاعل الذى يقوم به ويصح اسناده اليه كذلك يحتاج الى المفعول به من جهة تفرقه
بتعلق الاحتياج فان الضرب مثلاً وقد سبق غرابته الاحلاف فى كانا ثبته انه
لا يمكن تعقله بلا ضارب لان الضرب عرض لا يقوم بنفسه فلا احتياج الى من يقوم به ولنا
لا يمكن تعقله بدون من يقوم به كذلك يعنى كما ان الحال فى الضرب هكذا كذلك لا يمكن
تعقله بلا مضروب لان الضرب الصادر من الفاعل اذا لم يكن له مضروب لا يمكن
صدوره ايضاً من الفاعل فاستويا فى احتياج الفعل اليهما فاذا احتيج للفاعل
تعين وجوباً لان يقوم مقامه ما كان كهو وعديله بخلاف سائر المفاعيل

[illegible] للمفعول له [illegible]
اذا كان [illegible] الكلام [illegible]
[illegible] الكلام [illegible] مفعول
[illegible] المفعول [illegible]
[illegible] الكلام [illegible]
على [illegible]
على [illegible]
[illegible]

التي يجوز وقوعها موقع الفاعل فانها ليست بهذه الصفة فان الفعل يتعقل دونها
مثل خلق الله العالم فان تعقل خلق الله العالم يمكن بدون تعقل زمان
ومكان وتاكيد وغيرها ولا يمكن ان يتحصل بدون الفاعل الذي هو الله الواحد
الخالق والمفعول به الذي هو العالم وما فيه ولما بين ان المتعين للوقوع موقع
الفاعل من المفاعيل التي يجوز وقوعها موقعه هو المفعول به منها اذا اجتمعت
في الكلام اورد مثالا لما هو المتعين له لزيادة الايضاح فقال نحو ضرب بالبناء
للمفعول زيد باقامة المفعول به الذي هو زيد مقام الفاعل الذي حذف يوم الجمعة ظرف
زمان يعني منصوب على انه مفعول فيه للفعل بيانا لزمانه امام الامير بفتح الهمزة
ظرف من الظروف المكانية يعني منصوب على انه مفعول فيه للفعل ايضا بيانا
لمكانه واما ما كان بكسرها وهو اسم لمن يؤتم به ويقتدى ضربا شديدا مفعول
مطلق للنوع ونوعيته باعتبار الصفة وهي الشدة لا باعتبار الذات اذ لو
كان كذلك لقيل ضربة بكسر الضاد وهذا نحو ايضا وقوعه موقعه وفائدة وصف
الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر المطلق لا يقوم مقام الفاعل الا ان قيد
مخصص يعني يشترط في المفعول المطلق لان يقوم مقام الفاعل ان لا يكون
لمجرد التاكيد اذ النائب عنه ينبغي ان يكون مثله ويفيد ما لم يفده الفعل فلو
قلت ضرب ضرب مثلا لم يجز لان ضرب مستغنى عنه لدلالة ضرب عليه بل قال ضرب
ضربتان او الضرب الفلاني وكذلك قال المص ضربا شديدا لا فائدة فيه اي في اقامة
المفعول المطلق للتاكيد مقامه لدلالة الفعل عليه وكذا فائدة الزمان المعين لا مطلق
الزمان والمكان المطلق من نحو يوم الجمعة والمكان المعين من نحو امام الامير لا مطلق
المكان التنبيه على ان الزمان المطلق لا يصلحان للقيام مقام الفاعل لعدم الفائدة في
اقامته لدلالة الفعل عليهما وطرح التكلف او ذكرهما المص معرفين بالاضافة ولم يوردهما با
التنكير مع كونه اخصر واظهر بين الشارح فائدة الاضافة فيهما كما بين فائدة الوصف
في المفعول المطلق لانه يعلم منهما من بيان الفائدة في المفعول المطلق ولا بيان قيد
في الاخير من الامور المعتبرة بسبب فائدة الصور الاخر ويغني عن بيانها فتامل
ولا نغفل ذلك وانه جار ومجرور شبيه بالمفاعيل لكونه فضلة في الكلام مثلها
اقيم مقام الفاعل خبر بعد خبر حال لكونه مثلها اي مثل المفاعيل في قيامها مقام
الفاعل فان لم يكن ثامنة يعني يوجد بل لم يقل الشارح اي ان لم يوجد في الكلام

المفعول

المفعول به بان كان الفعل لازما غير متعد لانه لا يحتاج الفعل اللازم مفعولا به ولا المجهول
ايضا الا باعادة الجار كقولك جلس يوم الجمعة امام الامير جلوسا كثيرا في داره فالجميع
مستو في الجواز بالشرط واللام عوض عن المضاف اليه اشار اليه الشارح بقوله اي جميع ما
سوى المفعول به سواء جمع اي مستوية في اقامة كل واحد منها مقام الفاعل لاستواء الكل في
عدم بناء الفعل له وكونه لا اسناد اليه كاف في الرضي تساوت البواقي في النيابة ولم يفضل
بعضها على بعض ورجح بعضهم الجار والمجرور منها لانه مفعول به بواسطة وبعضهم الظرف
لانهما مفعولان بلا واسطة كالمفعول به لكن الزمان اقدم لكونه جزء مفهوم الفعل
وبعضهم المفعول المطلق لان دلالة الفعل عليه اكثر والاولى ان يقال كل ما كان ادخل
في عناية المتكلم واهتمامه بذكره اعني تخصيص الفعل به فهو اولى بالنيابة لانه مقصوده
لا هنا كلام فجوازه وقوعها موقع الفاعل والمفعول الاول كائن في باب اعطيت اي
في الباب كل فعل يتعدى الى مفعولين ثانيهما غير الاول اي الفعل المتعدي الى مفعولين مثل
كسوت وغيره ولذا قال الشارح اي الفعل المتعدي الى مفعولين ثانيهما غير الاول بتصرف
الغير بعضه تجل المفعول الثاني على الاول فالاولى بان يقوم مقام الفاعل من المفعول الثاني
وان جاز اقامة المفعول الثاني مقامه ايضا لان اسم التفضيل يقتضي احد الشيئين
على الاخر بعد استوائهما في اصل الفعل اللام في قوله لانه تعليل الاولوية في اي المفعول
الاول مع الفاعلية بالنسبة اي بالقياس الى المفعول الثاني لانه اي المفعول الاول عاطي
اي آخذ فكان للمفعول الاول حين كون الفعل مبنيا للفاعل مفعولا لكونه لفظا منصوبا
وفاعلا معنى لانه آخذ واما المفعول الثاني فمفعول لفظا ومعنى لانه منصوب
ومأخوذ فاذا بني الفعل للمفعول فالانسب لان يقوم مقام الفاعل هو المفعول
الاول لا غير نحو اعطي بالبناء للمفعول زيد باقامته مقام الفاعل درهما مع جواز
اعطي درهم زيدا باقامة المفعول الثاني مقام الفاعل لانه لا التباس فيه وذلك اي
جواز وقوع المفعول الثاني موقع الفاعل مع ان وقوع المفعول الاول موقعه هو الاولى
الانسب وانه عند الامن من اللبس بفتح اللام اي الالتباس يعني اذا اقيم المفعول الثاني
مقام الفاعل لا يلتبس بالمفعول الاول قوله عند عدمه في محله واما عند عدمه ظرف متعلق
بالاقامة قدم عليها لئلا يولي بين حرف الشرط والجزاء يعني عند عدم الامن من الالتباس
نحو الفاء جواب اما اقامة المفعول الاول دون الثاني يعني لا يجوز اقامة المفعول الثاني
مقام الفاعل عند اللبس نحو اعطي زيد عمرا اذ لو قيل اعطي عمرو زيدا لم يعلم ان عمرا هو

المفعول الاول وقائم مقام الفاعل وهو الآخذ والمفعول الثاني وقائم مقامه ايضاً وهو
المأخوذ لصحة ان يكون كل منهما آخذاً ومأخوذاً ولا اذ الدرهم هنا الالتباس وجب اقامة
المفعول الاول ولما فرغ من بيان احوال الفاعل الحقيقي والحكمي شرع في بيان الملحقات
بتفصال ومنها المبتداء مبتدأ مقدم الخبر او العكس وهو اولى لما سبق والجملة
عطف على قوله منها الفاعل وانما جعل المبتداء من الملحقات بالفاعل لاشتراكه بالفاعل
في كونه مسنداً اليه والخبر معطوف على المبتداء وانما جعل ايضاً منها لمناسبته الفاعل
في كونه جزء ثانياً للجملة وقدم المبتداء على سائر الملحقات مع ان الاولى تقديم ما كان
عامله لفظياً لما سبق انه اصل المرفوعات عند البعض حتى قدمه ذلك البعض على الفاعل
وقدم الخبر ايضاً عليها للتلازم الواقع بينهما وغيره ليس بهذا المثابة ووقع في بعض
النسخ ومنه بالضمير المذكر يعني ومن جملة المرفوعات او من جملة المرفوع فيه نشر على ترتيب
اللف جمعهما اي المبتداء والخبر في فصل واحد حيث قال ومنها المبتداء والخبر للتلازم
الواقع بينهما اذ لا بد لكل مبتداء من خبر وكذا لكل خبر من مبتداء وقوله على ما هو الاصل
يحتمل ان يكون متعلقاً بالضمير المستكن في قوله الواقع وما هو الاصل فيهما ان يكون المبتداء مسنداً
اليه والخبر مسنداً واما اذا كان المبتداء صفة كما هو القسم الثاني من المبتداء فلا
حاجة له الى الخبر لانه يتم بفاعله كلاماً فلا تلازم واشتراكهما في العامل المعنوي في
الاصح على ما سيأتي ولاشتراك احوالهما احوال بيانه وجوب تقدم المبتداء يستلزم
بيان وجوب تأخير الخبر وبالعكس بل الوجوب العائد في الخبر الى المبتداء اذا كان
مشتقاً او جملة ووجوب تعريف المبتداء عند تعريف الخبر فالمبتداء الفاء للتفصيل
هو ضمير الفصل لان الخبر معرف باللام الاسم لفظاً او تقديراً والاول في قوله
لبيان المتعلق بالتعميم كما سبق نحو وان تصوموا اي صيامكم خير لكم
لان وان تصوموا وان لم يكن اسماً لفظاً لكنه اسم تقديراً تقديره صيامكم
خير لكم فلا يرد نحو تسمع بالمعيدي خير من ان تراه وقوله تعالى سواء عليهم
ءانذرتهم ام لم تنذرهم فان ءانذرتهم مبتداء لتأويلها بالاسم اي سواء عليهم
وانذارك الخبر وصفة الاسم عن العوامل اللفظية اي الذي لم يدخل فيه عامل لفظي
اصلاً او قطعاً فخرج بكونه قوله اصلاً منصوباً على المصدرية يريد ان التجرد
تجرد عن مقتضاه وهو سبق الوجود وقد يتنزل امكان الوجود منزلة الوجود كما
في قولهم ضيّق فم الركية وسبحان الذي صغر جسم البعوضة وكبر جسم الفيل

واحترز

واحترز به اي بقوله المجرد عن العوامل اللفظية عن الاسم الذي فيه عامل لفظي لان الاسم
يشمله كاسمي ان وليس كان قوله كانه قوله تحج جواب عن سؤال مقدر وهو انه اذا كان
التجريد عن العوامل اللفظية شرطاً في كونه الاسم فلم المجرد قوله بحسبك درهم لان قولك
بحسبك مبتداء ودرهم خبره بحسب منطوقه مع انه مجرور بحرف الجر اللفظي فاجاب
عنه بقوله فكانه اراد بالعامل اللفظي اي عامل يكون مؤثراً في المعنى وفي ذلك قولك بحسبك
انما يؤثر في اللفظ لا المعنى فكانه قال المجرد عن العوامل اللفظية المؤثرة في المعنى فلا
يرد عليه مثل هذا لئلا يخرج عنه اي عن تعريف المبتداء مثل بحسبك درهم مسنداً
اليه قوله اليه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله مسنداً اذ هو حال معتمد على صاحبه واحترز
به اي بقوله مسنداً اليه عن الخبر فانه مسند به لا مسند اليه وثاني قسمي المبتداء اي
ثاني قسمي ما يطلق عليه المبتداء لان المبتداء مشترك لفظي بين هذين المفهومين
الخارج عنهما القسم فانهما اي الخبر والقسم الثاني لا يكونان الا مسنداً والصفة
عطف على قوله الاسم وكلمة او لتقسيم المحدود حيث بينا ولتصديق التحديد وهو الاسم
كلا القسمين لان هذا القسم اسم ايضاً على منع الخلو لا الجمع وفي التصريح علم ان المبتداء
اسم مشترك بين ماهيتين فلا يمكن جمعهما في حد واحد لان الحد مبين للماهية
بجميع اجزائها فاذا اختلف شيئان في الماهية لم يمكن اجتماعهما في حد واحد الى
هنا كلامه وعلى هذا يكون او مانعة الجمع ايضاً قوله سواء خبر مقدم قوله كانت
ام سمعت في تأويل المصدر مبتداء اي سواء كونها مشتقة كذا في الحاشية
للطول كاسم الفاعل مثل ضارب زيد واسم المفعول مثل مضروب والصفة المشبهة
مثل حسن وجارية مجرى يعني اي مجرى الصفة المشتقة كقرشي في تصغيره
قريشي على وزن فريس اذ الحق ياء النسبة بحذف ياء التصغير على قلته وهو
دابة في بحر الهند تعبث بالسفن ولا تطاق الا بالنار وتاكل ولا
تؤكل وتعلو ولا تعلى فسمى به نضر بن كنانة لعتو قوته وشجاعته مع صغره
وصباه ثم نقل منه الى القبيلة كذا في الهوادي الواقعة صفة الصفة هذا
هو خبر المبتداء الثاني بعد ظرف لقوله الواقعة حرف النفي كما ولا والف الا
ستفهام لحصول الاعتماد ونحو هذا من باب حذف المعطوف او ذكر الالف
على سبيل التمثيل لكونه اصلا في الاستفهام كهل وما ومن وروى عن
سيبويه جواز الابتداء بها بغير اعتماد كون الصفة المشتقة مبتداء

والكوفيون كذلك

يجوز ايضا

من غير استفهام ولا نفي يعني من غير اعتماد على شيء ولكن جواز وقوعها مبتدأ
بلا نفي ولا استفهام كما يجيء مع قبح والاخفش يرى ذلك يعني جوازها لا سد
ها من غير اعتماد حسنا وعليه وعلى راي الاخفش فقط لان راي سيبويه
ان يكون الجواز على قبح والشاعر الفصيح لا يختار ما هو القبيح نحو خبير نحن
عند الناس منكم معناه بالفارسية بهتر ما نزد آدميان از شما
فخبير اسم تفضيل اصله اخير خفف بالحذف كما خففا يشر في اي
مبتدأ ونحن ضمير منفصل مرفوع محلا فاعله اي فاعل اسم التفضيل من غير
اعتماد ولو جعل خير خبرا مقدما عن نحن حيث جعل مبتدأ لفصل بين
المفعول لجواز لو بين ظرف لقوله الفصل اسم التفضيل الذي هو خير ومعموله
الذي هو من باجنبي متعلق بقوله الفصل وهو اي الاجنبي قوله نحن لان
المبتدأ والخبر وان كانا متلازمين لكنهما لم يكن بينهما التي تجيز لفظا
او معنى كالفاعل كانا اجنبيين بخلاف ما لو كان نحن فاعلا لكونه اي لكون
الفاعل كالجزء لما سبق ان الفاعل جزء من عامله وفي حاشية عصام وفيه نظر
لانحصار كون فاعل اسم التفضيل اسما ظاهرا في مسئلة الكحل فتعين
ان يكون نحن مبتدأ وان يكون منكم مفسرا للمحذوف تقديره خير منكم
نحن عند الناس فلما حذف منكم ولا فسر بقوله منكم ثانيا لحصنا كالامر وانما
فسر لرفع الابهام الناشئ من الحذف مثل قوله تعالى وان احد من المشركين
استجارك ورد عليه ان المراد بالاسم الظاهر في المسئلة الكحل الظاهر
الحقيقي لا الحكمي وحينئذ اعم منه رافعة حال من الضمير المستكن في قوله
الواقعة وعامله لظاهر متعلق بقوله رافعة يريد به ما كان بارزا غير مستكن
سواء كان ظاهرا او مضمرا منفصلا كقولك بعد ذكر الزيدين اقائم هما
فان قوله هما فاعل الظاهر مع انه مضمر ولذا قال الشارح او ما يجري مجراه اي مجرى الظاهر
وهو اي الجاري مجرى الظاهر الضمير المنفصل وانما قلنا هكذا لئلا يخرج عنه اي عن
هذا الحكم القسم نحو قوله تعالى اراغب انت عن الهتي فان قوله انت مرفوع
محلا براغب والا لزم الفصل بين العامل الضعيف وهو راغب ومعموله وهو
عن الهتي باجنبي وهو انت وهو غير جائز لضعف العامل بخلاف ما اذا
كان فاعلا لانه كالجزء فلا يكون اجنبيا وفي قوله او ما يجري مجراه رد

على

شئ

على الهندي حيث قال رافعة لظاهر غير مستتر فلا يرد قولك اقائم انتما واحترز
به اي بقوله رافعة لظاهر عن نحو اي عما لا ترفع اسما ظاهرا نحو اقائمان الزيدان
او اقائمون الزيدون لان اقائمان رافع لضمير راجع الى الزيدان واقائمون
كذلك ولو كان رافعا لهذا الظاهر نحو تثنيته لانه يلزم تعدد الفاعل
احدهما الضمير المستكن في الصفة والآخر الاسم الظاهر وهو غير جائز مثل
مبتدأ زيد قائم مثال الخبر للقسم الاول متعلق بالمثال الكائن من المبتدأ
لانه يصدق على زيد انه الاسم المجرد عن العوامل اللفظية حال كونه مسندا اليه
واذا صدق الحد على شيء صدق المحدود ايضا وما قائم بالتنوين الزيدان
او ما قائم الزيدون مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي واقائم بالتنوين
الزيدان او اقائم الزيدون مثال للصفة الواقعة بعد الف الاستفهام
اورد الامثلة على ترتيب اللف فان طابقت اي الصفة الواقعة بعد حرف النفي
والف الاستفهام نبه على ان ضمير طابقت ليس لظاهر اذ لو كان كذلك للزم انه
يجوز في الصفة الرافعة لظاهر امران وانه لا يجوز مطلقا وقال عصام الدين ولا يخفى
ان الاصح الاخصر فان كان مفردا الخ المرفوع ولا داعي الى ما اختاره المصنف هذا كلامه الا ان الاصح
الاظهر ما ذكره المصنف لان المذكور سابقا الصفة الواقعة الخ وهو مؤنث فيجب تأنيث
الضمير الراجع اليه اسما مفردا لانه قوله مفردا صفة يقتضي موصوفا وهو الاسم ههنا
بقرينة المقام وهذا كما قال في باب التنازع اسما ظاهرا مذكورا بعدهما لان المراد
بقوله مفردا اذ يكون اسما بعدهما ظاهرا بعدها لانه لو كان قبلهما لم يكن ظاهرا بل
ضميرا بعينه فان طابقت الصفة المذكورة اسما مفردا واقعا بعدها نحو ما قائم زيد
واقائم عمرو واحترز به اي بقوله مفردا عما اي عن صفة اذا طابقت الضمير ترجع
لا للموصول والتانيث باعتبار المعنى مثنى نحو اقائمان الزيدان وما قائمان الزيدان
او مجموعا نحو اقائمون الزيدون وما قائمون الزيدون فانها اي الصفة المذكورة خبر
اي حين طابقت مثنى او مجموعا خبر ليس اي ليس تلك الصفة الا خبرا والتذكير
باعتبار الخبر والمستثنى محذوف تخفيفا وانما حذف في كلامهم قال على المستثنى منه
مثل قولك ضربت زيدا ليس الا لان معناه ما ضربت الا زيدا وقولك الفاعل واحد
ليس الا يعني الفاعل ليس الا واحدا كذا في المفصل النحوي حال الامران حرا فاما الشرط كونه
الصفة مسئلة بدل من قوله الامران بدل البعض من الكل او خبر مبتدأ محذوف

تقديره احدهما كون الصفة الخ وما بعدها فاعلها من باب عطف شيئين على معمولي
عامل واحد قوله بسند متعلق بالمعلوم حال من الخبر منصوب على الظرفية وكونه ما بعدها
مبتداء معطوف على ما قبله اعنى قوله كون الاول مع اعتبار الاعرابين فيه ايضا والصفة
خبرا مقدما عليه اى على الاسم هذا ايضا من باب عطف المذكور فهيهنا اى في الموضع
الذى طابقت الصفة فيه اسما مفردا بعدها قوله فهيهنا خبر مقدم ثلث صور
مبتداء عند البصرية وهذه الصور بحسب الوجود واما بحسب القسمة العقلية
فهيهنا اربع صور احديها مطابقة الصفة اسما مثنى ومجموعا بعدها نحو
اقائمان الزيدان واقائمون الزيدون ويتعين نعني وجوبا ح اى حين طابقت
الصفة مثنى او مجموعا كالمثالين المذكورين ان يكون الزيدان او الزيدون مبتداء
واقائمان واقائمون خبرا مقدما عليه لانه لا يجوز ان يكون الصفة مبتداء و
الاسم الواقع بعدها فاعلا لها سادا مسد الخبر كما سبق لانه يلزم ح تعدد الفاعل
بحسب الظاهر وثانيها ان يكون الصفة مفردا والاسم الواقع بعدها مثنى او مجموعا
بعفات الصفة لم تطابقه نحو اقائم الزيدان والزيدون ويتعين وجوبا ايضا
ح اى حين كون الصفة مفردا والاسم المذكور مثنى او مجموعا ان يكون الاسم
المذكور يعني الزيدان والزيدون فاعلا للصفة لكونها قائمة مقام الخبر لانه
لا يجوز ان يكون الاسم مبتداء والصفة خبرا مقدما عليه لعدم المطابقة لان
الخبر اذا كان مشتقا ولم يستوفيه التذكير والتانيث يجب مطابقته للمبتداء
وثالثها ان يطابق الصفة الاسم الذي بعدها في الافراد نحو اقائم زيد واقائمة
هند وح يجوز فيه الامران المذكوران سابقا كما عرفت انفا وانما قلنا فهيهنا
اربع صور لان فيها صورة اخرى وهي عكس الاولى والثانية يعني ان يكون الصفة
مثنى او مجموعا والاسم المذكور بعدها مفردا مثل اقائمان زيد واقائمون زيد وهي غير
جائزة لانه لا يمكن ان يكون الصفة مبتداء وذلك الاسم فاعلا لها سادا مسد
الخبر لما سبق ولا ان يكون الاسم المذكور بعدها مفردا مبتداء والصفة خبرا
مقدما عليه لانه لا يجوز ان يثنى الخبر ويجمع عند كون المبتداء مفردا وهذا
لم يذكرها الشارح وقال وههنا ثلث صور ولم يذكر الرابعة ولما فرغ من تقسيم
المبتداء الى قسمين وتعريف قسميه واوضحهما بالامثلة وبين ما هو المختار
بالبيان اراد ان يذكر الخبر فقال والخبر هو ضد الفضل لان الخبر معرف باللام

الجزء

الجزء اى هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية قد سبق تحقيق هذا الكلام فتذكر
واللام في قوله لانه متعلق بالتفسير تقديره وانما فسرنا بقولنا اى هو الاسم
المجرد لان الكلام اى كلامنا وبحثنا في مرفوعات الاسم فلا يكون التعريف لمطلق
الخبر اسما كان او فعلا بل انما يكون تعريفا للخبر الاسمي ولان ذكر الاسم في تعريف
المبتداء يكون قرينة دالة على ان الاسم مقدر ههنا ولان الاصل في الخبر
الافراد وهو لا يكون الا في الاسم اذا كان الامر كذلك فلا يصدق على لفظ
يضرب يعني على المضارع الواقع موقع الاسم سواء كان خبرا مثل زيد يضرب
فانه واقع موقع ضارب لانه في تقدير زيد ضارب او لم يكن نحو يضرب زيد
فانه في تقدير ضارب زيد انه اى يضرب يعني المضارع الواقع موقع الاسم
المجرد المسند المغاير للصفة المذكورة يعني لا يصدق على ذلك
المضارع تعريف الخبر لانه اى ذلك الفعل ليس باسم فاذا لم يكن اسما لا
يصدق عليه التعريف المختص بالاسم فاذا لم يصدق عليه التعريف فلا يصدق
المعرف وان كان مجردا عنها مسندا الى مغاير لها المسند بصفة بعد صفة
الا للاسم المقدر الباء اما للاستعانة كما في كتبت بالقلم او للسببية اى انما يوقع
به الاسناد اشار بهذا التفسير الى ان القائم مقام الفاعل في المسند هو مصدره
مثل قولك وقد حيل بين العير والنزوان وان الضمير المجرور به راجع الى الموصول
لان الالف واللام في اسم الفاعل والمفعول موصول على ما يأتي وقال الحشبي
عصام ليس كلامه بانه التركيب من قبيل اسناد الفعل الذي لم يسم فاعله الى
مصدره على طريقة وقد حيل بين العير والنزوان وليس كذلك بل المسند مسند
الى الجار والمجرور والباء للسببية اى الاسم الذي اسند بسببه لان اللفظ
سبب اسناده للمعنى الحدثي كلامه اقول لمن كون الباء للسببية لا يلزم
ان يكون الاسناد الى الجار والمجرور بل المفعول الحقيقي هو ما قاله الشارح تامل
واحترز به اى بقوله المسند به عن القسم الاول من المبتداء لانه اى القسم
الاول من المبتداء وان كان اسما مجردا عن العوامل اللفظية لكنه مسند اليه
لا مسند به فيجب الاحتراز به عنه لئلا يدخل ما ليس بمسند في تعريف الخبر المغاير
صفة بعد صفة له ايضا للصفة متعلق بالمغاير المذكورة صفة الصفة في
تعريف المبتداء متعلق بالمذكورة بقوله او الصفة الواقعة الخ اى الذي لا يكون

صفة واقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام رافعة لظاهر واحترز به اي بقوله
المغاير للصفة المذكورة عن القسم الثاني من المبتدا لانه وان كان اسما مجردا
عن العوامل اللفظية ووقع به الاسناد ايضا لكن لما كان مصدرا بحرف
النفي والف الاستفهام للاعتماد ولم يجعل خبرا حتى لو لم يعتمد احدهما جعل خبرا
فلزم اخراجه عن تعريف الخبر بقوله المغاير للصفة المذكورة احترازا عنه وجاز
لك ايضا جائز لك ان تقول المراد بقوله المسند به المذكورة في التعريف المسند
به الى المبتدا بحذف الجار والمجرور بقرينة ان المبتدا والخبر ركنان في الكلام
فاذا ذكر احدهما وجب ذكر الآخر كما تقول مررت في معنى مررت به بزيد
بحذف قولك بزيد بقرينة حالية او مقالية او يجعل معطوف على قوله بقوله
في قوله ولك ان تقول الباء في المسند به بمعنى الى لان معنى الباء الالصاق
والملصق ينتهي بالملصق به ويتمكن عنده كقولك بزيد داء فان الداء
التصق بزيد وانتهى كذلك المعنى ينتهي بالغاية ويتم كما في قولك اكلت السمكة
حتى راسها فان الاكل انتهى عند الراس وتم ولهذه المناسبة استعير
الباء ههنا لمعنى الانتهاء والضمير المجرور راجعا الى المبتدا وهذا من قبيل
العطف المذكور وقدم مرارا فعلى هذا التوجيه لا اخراج ان القائم مقام
الفاعل في المسند ضمير راجع الى الموصول واما على توجيه الاول فهو كما التوجيه
الاول الذي ذكره الشارح قال المحشي الاقرب ان يراد المسند الى المجرد
ويجعل الضمير راجعا الى المجرد والاولى جعل الباء للملابسة اي المجرد
المسند الملابس للمجرد اذ الفعل ملابس بالمعمول للعامل اللفظي ابدا
الا بالمجرد قوله وعلى التقديرين اي تقدير حذف الجار والمجرور وتقدير
جعل الباء بمعنى الى متعلق بقوله يخرج به اي بقوله المسند به القسم الثاني
من المبتدا لان المراد بالاسناد الاسناد الى المبتدا بحيث لا يحتمل
ان يكون ذلك الاسناد الى غيره حتى يحتاج الى قوله المغاير للصفة الخ
احترازا عن الاحتمال لغيره وعلى هذا يكون قوله المغاير للصفة المذكورة
تاكيدا لما علم ضمنا من الوجهين ان تعين يكون هذا تصريحا
له ولما بين المبتدا والخبر وانهما من الملحقات بالفاعل في الرفع يعني
الضمة والواو والالف وح لم يكن كل واحد منهما ملحقا بالفاعل

في العامل اراد ان يبين العامل فيهما منهما بقوله واعلم ان العامل في
المبتدا والخبر هو الابتداء لا غير عند المذهب المنصور اعني تجريد مصدر
مضاف الى المفعول وهو الاسم والفاعل محذوف وفي تقديره تجريدك الاسم فقد
سبق معنى التجريد عن العوامل اللفظية اي عن عامل لفظي يؤثر في معناه
واللام في قولنا للمسند تعلق مبني للمفعول متعلق بالتجريد اي الاسم
الى شيء كما في القسم الثاني من المبتدا فان قولك اقائم الزيدان جرد
عن العوامل اللفظية ليكون القيام المحض مسندا الى زيد فلا يرد ان
القيام مسند اليه ايضا اذا كان عامله لفظيا لانه لا يسند اليه القيام
المحض او يسند مبني للمفعول اليه اي الى الاسم شيء نائبه كما في
القسم الاول من المبتدا نحو زيد قائم جرد الاسم ههنا عن العوامل
اللفظية ليسند الى ذلك الاسم القيام المحض واذا كان عامله لفظيا لا
يكون القيام فقط مسندا الى زيد مثلا ان قولك ان زيدا قائم المسند
اليه هو القيام المؤكد لا القيام فقط بمعنى الابتداء وهو التجريد عامل في
المبتدا والخبر رافع لهما عند البصريين لاقتضائه المبتدا والخبر على
السواء لان التجريد يقتضي الاسناد وهو يقتضي المسند والمسند
اليه فالتجريد يقتضي المسند والمسند اليه بالواسطة فاذا اقتضاهما على
السواء يكون عاملا فيهما على السواء والا فيلزم الترجيح بلا مرجح وذا لا
يجوز قوله واما عند غيرهم اي عند غير البصريين متعلق بالخبر وهو قوله
عامل في الموضعين قدم عليه لما سبق عن قريب فقال بعضهم الابتداء
عامل في المبتدا لانه مسند اليه ولانه اقوى من المسند لانه يقدم عليه في
الاغلب ولذلك عمل فيه ولانه وليه معنى والمبتدا بكونه مسندا اليه وركنا
اعظم في الجملة الاسمية ومقدما غالبا عامل في الخبر فعامل المبتدا هو
الابتداء اعني التجريد فيكون عامله معنويا وعامل الخبر لكونه المبتدا لفظي
هكذا قالوا ولكن هذا القول ليس بصحيح لان المبتدا في الاعم الاغلب
اسم جامد ليس من شانه العمل فلا يصح عمل الرفع منه اما في القسم الاول فلما
قلنا واما في القسم الثاني فلان المبتدا وان كان عاملا في الخبر بحسب
الظاهر لكن عند التحقيق لا عمل فيه بل عامل الابتداء لانه لا معمول

مثلا ان قولك قائم الزيدان مؤول بقولنا الشخص الموصوف بالقيام هو الزيدان فيكون هذا القسم بحسب التأويل من القسم الاول فيكون المبتداء اسما جامدا فلا يعمل الرفع وقال الآخرون التعبير بالتشكيك يشعر ان ما قالوا ضعيف كما ان التعبير بالبعض يخيل الضعف كل واحد من المبتداء والخبر عامل في الآخر يعني قالوا ان المبتداء عامل في الخبر لكونه مبتداء والخبر لكونه امرا نسبيا عامل في المبتداء وليس هذا الا دورا مصرحا وهو باطل باتفاق العقلاء لانه يلزم من هذا ان يكون العامل معمولا لما عمل فيه والمعمول عاملا الذي عمل فيه وذا عجب جائز تأمل ولا تكن من الغافلين وعلى هذا اي على ما قاله الآخرون الجار متعلق بقوله لا يكونان تقديره ولا يكونان اي المبتداء والخبر مجردين عن العوامل اللفظية على هذا قدم على متعلقه للتخصيص لان عدم كونهما مجردين عنها مختص بما قاله الآخرون لا غير واما على ما قاله البعض فعامل الخبر يكون لفظيا فقط لان عامل المبتداء معنوي عنده و اما عند البصريين فعاملها معنوي ليس الا ولما فرغ من تعريف المبتداء والخبر شرع في بيان ما هو الاصل فيهما وبيان بعض احوالهما فقال واصل المبتداء قد سبق ان معنى الاصل في اللغة ما يبتنى عليه شيء واما معناه الاصطلاحي ههنا فما قاله الشارح بقوله اي ما ينبغي ان يكون المبتداء مقدما عليه اذا لم يمنع مانع من ذلك الاصل واما اذا امنع منه فيعمل بمقتضى ذلك المانع مثلا اذا كان المبتداء نكرة يجب تقدم الخبر لمانع كون المبتداء نكرة على ما سيأتي في لزيادة تحقيق التقدم على الخبر لفظا لانه محكوم عليه واما تقديم الحكم في الجملة الفعلية فلكونه عاملا في المحكوم ومرتبة العامل قبل مرتبة المعمول فقدم لذلك وانما قال لفظا لانه قد تقدم تقديرا وان كان مؤخرا لفظا لان المبتداء ذات يعني دال على الذات تحقيقا مثل زيد قائم وزيد المنطلق او تأويلا مثل المنطلق زيد فانه في تأويل الشخص الموصوف بالانطلاق زيد والخبر حال من احوالها تحقيقا او تأويلا لما ذكرنا والذات مقدمة على احوالها طبعا فقدم الذات

وضعا ليطابق الطبع الوضع ولذا كان الاصل في المبتداء التقديم لفظا قوله ومن ثمة متعلق بالفعلين الاثنين اعني الجواز والامتناع لا انه قدم عليهما للتخصيص لانه جواز القول الاول وامتناع الثاني مختص بان يكون الاصل في المبتداء التقديم لا غير وبيانه لفائدة كون الاصل فيه التقديم قوله ثم بفتح الثاء المثلثة والميم المشددة وبعدها هاء السكت اسم من اسماء الاشارة للمكان وقد يستعمل للاشارة الى المعنى مجازا اي ومن اجل ان الاصل في المبتداء التقديم على الخبر لفظا لا تقديرا لانه في التقدير مقدم جاز قولهم اي قول العرب اسم مفرد اللفظ ومجموع المعنى كالقوم فجاز ارجاع ضمير الجمع اليه او النحاة في داره زيد بتقديم الخبر على المبتداء مع كون الضمير المجرور في داره عائدا وراجعا الى زيد المتأخر صفة لزيد لفظا المتقدم رتبة نصب على التمييز لاصالة التقديم اي تقديم المبتداء وامتنع عطف على جاز قولهم صاحبها في الدار معيدا لعود الضمير المجرور في قوله صاحبها الى الدار واحترز به عن عوده الى شيء مقدر قبل القرينة حالية كما تقول هل الجار رب صاحبها في الدار لا تجوز هذا التركيب وفي قول الشارح لعود الضمير الى الدار ايماء الى ان قول المصنف امتنع صاحبها في الدار تفريع على المفهوم من قوله واصل المبتداء التقديم وهو الدار فالتذكير باعتبار اللفظ في حيز الخبر وانما قال في حيز الخبر لان الخبر في الحقيقة الفعل عند البصرية واسم الفاعل عند الكوفية كما سيجيء الذي اصله التاخير لما عرفت سابقا فيلزم عود الضمير الى الدار المتأخر لفظا وهو ظاهر ورتبة لان رتبة الخبر متأخرة عن رتبة المبتداء كما سيجيء وهو اي عود الضمير الى الدار المتأخرة لفظا ورتبة غير جائز بل يجب ان يقال في الدار صاحبها بتقديم الخبر على المبتداء كما سيجيء الا انه اذا كان في جانب المبتداء ضمير يرجع الى جزء الخبر يجب تقديم مجموع الخبر لانه لما لم يكن تقديم ذلك الجزء وجب تقديم مجموعه لئلا يلزم الاضمار الممنوع كما في قوله على التمرة مثلها زبدا وقد يكون المبتداء نكرة اورده بكلمة قد للتقليل اذا دخل على المضارع ابدا لان الاصل في المبتداء التعريف لان الشيء اذا لم يكن معلوما لا يصح ان يحكم عليه وانما جاز في الجملة الفعلية تنكير الفاعل مثل قام رجل لتخصص الفاعل بتقديم الحكم عليه ولكون الاصل في

المبتداء التعريف قال الشارح مقيدا بالحال وان كان الاصل فيه اى في المبتدا
ان يكون معرفة لان الواو في مثل هذا الكلام تكون للحال كقولك آتيك وان لم
يأتني كذا في الصفة لان للمعرفة معنا معينا وضعا والحال ان المطلوب
المهم الكثير الوقوع مضاف اليه مثل قولك مررت بزيد الحسن الوجه و في
الكلام اى في كلام العرب انما هو الحكم نفطا على كل امر معين من الامور المعينة
لان الحكم يقتضي محكوما عليه وهو اذا لم يكن معلوما لا يصح الحكم عليه
ولهذا لزم ان يكون المبتداء معرفة لزوما اكثريا ليكون المحكوم عليه معلوما
معينا فيكون الحكم على معين ولكنه اى الا ان المبتداء لا يقع اى لا يكون
نكرة لما عرفت ان اصل المبتداء ان يكون معرفة او نكرة مخصصة على الاطلاق
اى سواء كانت مخصصة او غير مخصصة لان جمهور النحاة اتفقوا على انه يجب
ان يكون المبتداء معرفة او نكرة مخصصة بوجه ما لانه محكوم عليه والحكم على
الشيء لا يكون الا بعد معرفته ولا يصح قبلها بل يقع المبتداء نكرة اذا تخصصت
تلك النكرة اذا ههنا ظرف محض في معنى الوقت مضاف الى الجملة الفعلية بعدها
كقوله تعالى والليل اذا يسر وقولك آتيك اذا احمر البسر اى آتيك
وقت احمراره فالمعنى وقد يكون المبتداء نكرة وتخصيص تلك النكرة بوجه
ما اعلم ان ما الاسمية تستعمل على ستة اقسام موصولة نحو عرفت
ما اشتريته وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك او جملة كقوله
ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال وشرطية نحو ما تصنع اصنع
واستفهامية نحو ما عندك وما فعلت وصفة نحو اضربه ضربا ما و
تامة بمعنى شيء منكرا او معرفة نحو ان تبدوا الصدقات فنعما هي ف
ههنا صفة لما قبلها ولذا قال الشارح من وجوه التخصيص بيان لكون
ما صفة اذ بالتخصيص عن تعمل اشتراكهما فان النكرة وان لم تكن بالتخصيص
معرفة محضة الا انها تقرب من المعرفة فيصح ان تقع المبتداء لان المبتداء
يكفيه ابحر التعريف وهي اى وجوه التخصيص التي ذكرها المص ستة احدها
ان يتخصص بالصفة لان الصفة في النكرة عند النحاة عبارة عن تقليل
الشركاء لانك اذا قلت مثلا رجلا فهو يعم كل فرد من افراد الرجال سواء
كان عالما او جاهلا واذا قلت رجل عالم فقد قللته وخصصته بفرد

من افراد العالم لخروج الجاهل من ذلك العموم مثل قوله تعالى ولعبد اللام للابتداء تدخل
على الجملة الاسمية لتاكيدها والعبد في اللغة ما من شانه العبادة والانقياد
سواء انقاد بالفعل اولا فلما وصف بقوله مؤمن خرج من لا انقياد وقلت
الشركاء تقرب من المعرفة فصح وقوعه مبتداء وقوله خير من مشرك خبره فان العبد
لما قلنا متناول للمؤمن والكافر اى من آمن ومن لم يؤمن وحيث وصف بالمؤمن
تخصص بالصفة وقلت الشركاء لخروج العبد الكافر فتقرب من المعرفة فجعل مبتداء
حال كونه مرفوعا لفظا وخبره هذا من باب عطف الاسمين على معمولي
عامل واحد والثاني من وجوه التخصيص التخصيص بعلم المتكلم بعينه انه المتكلم يعلم
ان احدا كائن في الدار الا انه لا يعلم ان ذلك الاحد من جنس الرجال ومن جنس
النساء فيسأل ليعلم ان ذلك الاحد من اى جنس ويقال لمثل هذا بالعلم مثل قولك
ارجل مبتداء لتخصصه بالعلم كائن في الدار خبره ام امراة عطف على رجل فان
المتكلم اى الذي تلفظه وتكلم بهذا الكلام اى بقولك ارجل في الدار ام امراة يعلم
ان احدهما من الرجل والمراة في الدار لان الهمزة لا ستفهام مع ام المتصلة
انما يستعمل فيما يعلم المتكلم احد المستويين الا انه لا يقدر على التعيين لعدم
جزمه به فيسأل المخاطب عن تعيينه اى تعيين المخاطب ذلك المسئول عنه فيوديه
المتكلم ما اراده فكانه قال المتكلم بهذا الكلام اى مبتداء لتخصصه بقوله من الامرين
لان من البيانية اذا جاء ما قبلها نكرة يكون صفة له المعلوم وصف سببي
مثل قولك هند جاء عل وشاحها كون مرفوع بانه نائب الفاعل لقوله المعلوم احدهما
مضاف اليه والضمير راجع الى الامرين في الدار متعلق بالكون كائن فيها خبره فكانه
هذا المثال من قبيل التخصيص بالوصف تاويلا وان كان من قبيل التخصيص بالعلم
ظاهرا فكل واحد منهما اى من الرجل والمراة بتقدير انهما كان مقدما يتخصص بهذه
الصفة اى الصفة القائمة بالمتكلم من انه يعلم احدهما والمراد من الصفة ههنا
معناها اللغوي وهو الدال على معنى قائم بالغير لا النعت النحوي ولذا قلت الصفة
القائمة بالمتكلم وهي علمه بكون احدهما في الدار فجعل ذلك المقدم مبتداء وفي الدار
خبره وهذا ايضا من قبيل عطف شيئين على معمولي عامل واحد ففي المثال المذكور
الرجل مقدم فجعل مبتداء وفي الدار خبره ولو قدم المراة وقيل امراة في الدار
ام رجل لكان الامر كذلك من غير فرق فلا معنى لقول من قال النظام جعل ضمير للكل

واحد منها لكنه مراده رجل كما يفصح عن قوله وفي الدار خبر ولا لقول من قال وكذلك
ان تراعي الظاهر وتريد بكونه مبتداء كونه حقيقة او حكماً فان المعطوف على المبتدأ
مبتداء حكماً بل المراد ما قدم من التلفظ رجل كان او امرأة في جواب المخصصة
بعلم المخاطب بثبوته في الدار يقيناً من غير احتمال والثالث منها ان تقع النكرة
في حيز النفي او الاستفهام مثل هل احد خير منك ومثل قولك ما احد خير منك
فان النكرة يعني قوله احد فيه اي في قولك هذا وفي بعض النسخ فيهما اي في هذه
الصورة وقعت في حيز النفي الحيز بوزن الخير ما انضم الى الدار من مرافقها
وكل ناحية حيز اي سياق النفي بحيث لو لم تكن تلك النكرة معمولة له لم تكن
من هذا القبيل فافادت تلك النكرة عموم الافراد وشمولها يعني شملت لكل
فرد من افرادها بحيث لم يبق فرد ولم يدخل تحت العموم فتعينت وتخصصت
عطف تفسير وانما قال اولاً فتعينت اشارة الى ان التخصيص بمنزلة التعيين
لان النفي كما يستغرق الازمان كلها يستغرق افراد النكرة المنفية كلها
بحيث لم يبق فرد ولم يكن منفياً فيكون ذلك المنفي امراً واحداً فيقع مبتداء
لكونه امراً واحداً ولذا قال الشارح فانه لا تعدد في جميع الافراد بل هو اي جميع
الافراد امر واحد لان من العام حيث انه عام لا تعدد فيه كالانسان مثلاً
فالمعنى ما فرد من الافراد خير منك وما جميع الافراد خير منك بل انت خير
من كل فرد ومن جميعهم والمقصود منه مدح المخاطب بكونه موصوفاً بصفات
الكمال وكذا خبر مقدم اي كما ان النكرة اذا وقعت في حيز النفي تعم جميع الافراد
فتقع مبتداء كذلك كل نكرة مبتداء وقعت في الاثبات يعني وقعت في كلام
مثبت قصد بها العموم هذه الجملة صفة لكل نكرة نحو قوله تعالى كل نفس ذائقة
الموت ونحو وجوه يومئذ ناظرة على تقدير ان يتعلق قوله يومئذ بقوله ناضرة
نحو تمرة خير من جرادة هذا قول امير المؤمنين عمر رضي الله عنه في تخيير فدية
الجرادة اذا قتلها محرم حال احرامه والمقصود منه ان الجاني بقتل الجرادة يتصدق
بما شاء سواء كان تمرة او غيره والمراد مقدار تمرة ومن قوله عليه وقوله عليه السلام
تصدقوا ولو بظلف محرق وقوله عليه السلام اولم ولو بشاة وعموم النكرة في الاثبات
كثير في المبتداء وقليل في الفاعل نحو علمت نفس ما قدمت واما في حيز النفي
فيستوي المبتداء والفاعل ونحوهما كذا قال المحقق والرابع المبتداء الذي كان

في الاصل

في الاصل مؤخراً على انه فاعل معنى وبدل من المستكن لفظاً بدل الكل ثم قدم وجعل
مبتداء للتخصيص مثل قولهم شر اهر ذا ناب وامر اقعده من الحجب لانه كان
في الاصل مؤخراً على انه فاعل معنى وبدل لفظاً ثم قدم وجعل مبتداء للتخصيص
اي ذلك الاسم بما يختص به الفاعل لشبهه به اي لتشبه ذلك الاسم بالفاعل
اذ يستعمل هذا القول في موضع ما اهر ذا ناب الا شر يعني يستعمل في موضع يكون
شر فيه فاعلاً محصوراً عليه الفعل لان هذا الكلام محمول على التقديم والتأخير
كما قال الوافي انا عرفت اولاً انه كان في الاصل فاعلاً قدم للتخصيص وما اي اللحوق
الذي يختص به اي بذلك المعنى الفاعل قبل ذكره اي قبل ان يذكر الفاعل هو اي
ذلك اللحوق صحة كونه اي الفاعل محكوماً عليه بما اسند اليه اي بالفعل المسند
الى الفاعل فانك اذا قلت قام مثلاً يعني اذا ذكرت فعلاً تريد اسناده الى
فاعل سواء كان لازماً او متعدياً او مبنياً للمفعول اي يحصل العلم القطعي
للسامع قبل ذكره ما يسند اليه مبتداء من قولك قام ان ما يذكر بعده اي
بعد ذلك الفعل او بعد قولك قام امر يصح ان يحكم عليه بالقيام يعني امر
دال على الذات بحيث يصح ان يسند القيام اليه فاذا قلت يعني اذا ذكرت بعد
رجلاً هو اي قولك رجل نعلم في قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام
واعلم ان الهر للكلب من اهر يهر اذا غراه وحرصه والهرير صوت الكلب
ونباحه من قلة صبره على البرد يقال هر يهر هريراً بالكسر والمعنى ان الذي
اهر الكلب بالنباح المعتاد في خلقته وجبلته من حيث انه كلب نوع من
غير مقارنة شيء اليه قد يكون ذلك النباح خيراً كما اذا كان الاهرار للكلب
بالنباح المعتاد وقت مجيء حبيب اي صديق صاحبه لانه يهر للنشاط
لانه يراه غير اجنبي وقد يكون ذلك النباح ايضاً شراً كما اذا كان وقت
مجيء عدو لصاحبه حيث يراه اجنبياً فهي لاضطرابه وتألمه فيكون الاهرار
بالنباح المعتاد منقسماً الى القسمين ما يكون خيراً عند مجيء صديقه
وما يكون شراً وقت مجيء عدوه واما اهرار له بنباح غير معتاد فيه بل بنباح
لا يكون الا بانضمام شيء اليه ومقارنة له يتشاءم به مبني للمفعول
صفة بعد صفة للنباح وانما وصف به لانه اذا لم يتشاءم به يكون
من القسم الاول لان الكلب لا يخلو عن نباح سواء كان معتاداً

هذا بحد في ذلك نسخ تأمل

أو غير معتاد يكون شراً لا خيراً فيكون قسماً واحداً فقط فعلى الأول أي
على أن يكون النباح منقسماً إلى قسمين خيراً أو شراً يصح القصر أي قصر
الإهرار على الشر بالنسبة إلى الخير فيكون قصراً إضافياً ويكون أيضاً من
قبيل قصر الصفة على الموصوف فمعناه ح شر لا خير أهر ذا ناب فيكون
صفة الإهرار مقصورة على الشر وعلى الثاني لا يصح القصر إذ ح لا يحتمل
أن يكون خيراً حتى يصح القصر بالنسبة إليه فيقدر فيه وصف حتى يصح القصر
بالنسبة إلى ذلك الوصف فيكون المعنى شر عظيم لا حقير أهر ذا ناب وقد
يكتفي بجعل التنوين للتعظيم مثل قوله تعالى وإن يكذبوك فقد كذبت رسل
أي رسل عظام ولكن الأول أنسب بحال هذا العلم والثاني بعلم المعاني
فلا تغفل فالمثال إنما يكون للتخصيص بما يختص به الفاعل إذا
استعمل في نباح معتاد وأما إذا استعمل في نباح غير معتاد فيستقيم
به فالمثال للتخصيص بالصفة على ما عرفت وهذا أي قولهم شر أهر ذا ناب
مثل يضرب مبني للمفعول لأجل قوي بأي وجه كان أدركه العجز في حادثة
نعجز عن دفعها مع أنه رجل قوي لا ينصره ولا يعجزه شيء فيصح هذا
القول لأن يكون مبتدأ أغنى يحتاج إليه باعتبار أصل التركيب وأما
باعتبار معناه التمثيل فالتركيب معتمد من غير احتياج إلى التخصيص
والخامس التخصيص بتقديم الخبر الظرف لأن الظرف لما كان محيطاً
لا يكون مظروفاً فيه ويكون أيضاً محلاً له أفاد تقديمه تخصيص المبتدأ
مثل قولك في الدار الجار والمجرور خبر مقدم عند البصريين ورجل
مبتدأ نكرة لا فاعل الظرف لاشتراطهم في عمل الظرف في الاسم الظاهر
الاعتماد على أحد الأشياء الستة على ما سيجيء تخصيصه بتقديم
الخبر عليه يعني به الظرف على أنه يكون اللام فيه للعهد الخارجي ولا وجه
لقول من قال ولا يخفى أن الأولى أن يقول التخصيص بتقديم الخبر الظرف إلى
هنا كلامه لا مطلق الخبر لأن تقديم مطلقه لا يفيد التخصيص إذ لا
يصح أن يقال قائم رجل لما في الظرف من الإحاطة والشمول وغير ذلك
بخلاف غيره لأنه إذا قيل في الدار علم أي حصل للسامع العلم القطعي أن ما
أي الذي يذكر بعدك أي بعد قوله في الدار أمر موصوف بصحة استقراره

في

في الدار يعني يعلم أن الذي سيذكر بعد ذات يصح أن يوصف بكينونته فيها وكائنة
فيها رجل موصوف بصحة استقراره في الدار كائن فيها فهو أي هذا القول في قوة
التخصيص بالصفة فإن كان في الظاهر من قبيل التخصيص بتقديم الخبر الظرف و
بهذا الاعتبار صار قسماً آخر والسادس التخصيص بالنسبة إلى المتكلم يعني
بالنسبة إلى من صدر هذا الكلام منه مثل قولك سلام مبتدأ نكرة مخصصة
عليك الجار والمجرور في محل الرفع على أنه خبر المبتدأ لتخصيصه أي لتخصص قولك
سلام بالنسبة إلى المتكلم يعني بالقياس إلى من صدر هذا الكلام منه يدرك
على هذا اللحوق قوله إذ أصله سلمت سلاماً لأن السلام عرض لا يقوم بنفسه
يحتاج إلى من يقوم به وهو الفاعل فحذف الفعل الناصب لدمع فاعله
يعني حذفت الجملة الفعلية جوازاً لقرينة حالية أو غيرها لقصد الاختصار و
عدل من النصب إلى الرفع يعني غير إعرابه بعد حذف الجملة الفعلية الناصبة له وجعل
مرفوعاً مبتدأ له وإن كان نكرة لتخصيصه بالقياس إلى قائل هذا الكلام بقصد
الدوام والاستمرار يعني لقصد أن يكون السلام على سبيل الدوام والاستمرار
لأن الجملة الاسمية لكونها مؤلفة من اسمين والاسم يدل على الذات والذات مما
يدوم ويستمر غالباً تدل على الدوام والاستمرار بخلاف الجملة الفعلية لأنها مركبة
من فعل واسم والفعل عرض لا بقاء له زماناً قليلاً فكيف تدوم فهي تدل على
الحدوث والتجدد فكأنه قال المتكلم سلامي بالإضافة إليه أي سلام من قبلي به
لبشر إلى أن الإضافة مجازية لأن السلام في الحقيقة وصف الله تعالى فلا
يضاف إلى غيره تعالى إلا بطريق المجاز فهذا أيضاً في قوة التخصيص بالإضافة
وإن كان في الظاهر من قبيل التخصيص بالنسبة إلى المتكلم عليك هذا أما
إشارة إلى الحكم بأن النكرة يجب أن تخصص حتى تقع مبتدأ ح يكون قوله
قال بعض المحققين منهم ح عديلاً له وأما الإشارة إلى ما ذكره في تفسير
قوله سلام عليك والمقصود هو الأول والمعنى أن الحكم بأن النكرة يجب أن تخصص
بوجه ما فتقرب من المعرفة حتى تقع مبتدأ هو المشهور المتعارف فيما بينهم
أي بين النحاة وقال بعض المحققين منهم مدار مبتدأ ومضاف إلى صحة الإخبار
عن النكرة يعني سبب أن يصح الإخبار عن النكرة وأصله مبني على الفائدة
الجار والمجرور خبره يعني أنه كان في الإخبار عن النكرة فائدة يصح جعلها مبتدأ

بلا تكلف شيء بل لا اساس في بين كلام النحاة من وجوه التخصيص وبين ما
ذكره ذلك البعض لانهم لما رأوا ان المبتدأ الذي لا يفي بوته بالتميز بين
المفيد من الحكم على النكرة وبين غيره ضبطوا امثلة لئلا تختلف عنها
الفائدة ليكون على بصيرة ما في الحكم على النكرة والحاصل ان ما ذكره النحاة مبني
على المبتدأ الذي لا يفي بوته بالتميز بين الفائدة وغيرها وما ذكره ذلك البعض
المحقق مبني على العالم الذي يفي قوته بالتميز بينهما ولكل وجهة تأمل لا على ما
ذكره عطف على الخبر باعادة الجار من المخصصات بيان لما في قوله على ما
ذكروه التي يحتاج مبني للمفعول في توجيهها الى الاهلة التحلولات الركيكة اي
الضعيفة من ركّ يركّ بالكسر ركة رقّ وضعف فهو ركيك فعلى هذا قوله
الواهية صفة كاشفة لها فانه يجري مجرى التفسير لان الواهي في اللغة
الضعيف فعلى هذا اي على ما قال البعض المحقق يجوز ان يقال كوكب مبتدأ من
غير تخصيص وهو ظاهر انقض اي سقط على وزن انفعل والفعل مع فاعله في
محل الرفع خبر المبتدأ الساعة منصوب على الظرفية اي كوكب سقط في هذه
الساعة وشمس انكسفت وقمر انخسفت الليلة وغير ذلك لحصول الفائدة
لان انقضاض الكوكب لما كان نادرا وخفي على بعض دون بعض او اجعل
مبتدأ من غير تخصيص وحكم عليه بالانقضاض يحصل الفائدة ولا يجوز ان
يقال رجل قائم لعدمها اي لعدم حصول الفائدة وفي جعل رجل مبتدأ
بلا تخصيص وقائم خبر له لكون قيام الرجل كثير الوقوع وهذا القول اي ما
قاله بعض المحققين اقرب الى الصواب لظهور وجهه وهو حصول الفائدة
وورود الاستعمال عليه كقوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة على تقدير ان
الظرف متعلق بقوله ناظرة واما على تقدير ان يكون صفة للوجوه فيكون
من قبيل التخصيص بالصفة وهل من مزيد ويوم لنا ويوم علينا الى غير
ذلك مما لا يعد ولا يحصى وارجاعها الى المخصصات المذكورة تكلف لا
يخفى وجهه على الفطن ولما فرغ من بيان الخبر المفرد شرع في بيان ان يكون
الخبر جملة فقال ولما كان الخبر المعرف بقوله المحكوم والمسند به المغاير للصفة
المذكورة فيما سبق في تعريفه مختصا بالخبر المفرد بحيث لا يكون شاملا للخبر
الجملة لكونه اي لكون الخبر المعرف فيما سبق قسما من الاسم والاسم من حيث انه

اسم

اسم لا يكون جملة لكون الاسناد فيه غير تام فلم يكن الخبر الجملة اسمية كانت او
فعلية داخلة فيه اي في الخبر المعرف لكونه مفردا اراد ان يشير اي ان يبين الى كون الخبر
المبتدأ قد يقع يعني قد يكون جملة اعلم ان الاصل في الخبر الافراد لكونه احصر
ولكون الطرفين متفقين في الافراد الا انه قد يكون جملة على خلاف الاصل من
الجمل التي لها محل من الاعراب وحصروها في سبع الخبر والحال والمفعول والمضاف
اليه في قولك وجزاء شرط وقع بعد الفاء او اذا والتابع لمفرد وللجمل لها محل من
الاعراب ايضا يعني كما يكون الخبر مفردا يكون جملة نظرا الى كلامه مثالا لما
يكون الخبر جملة والخبر قد يكون جملة فعلية ومشيرا بكلمة التقليل وبصيغة التجدد
الى ان الاصل في الخبر الافراد لكونه طرفي الكلام ولما سبق ايضا اسمية قدمها
لكون البحث في الاسم ولكون الاصل في الافادة والاعراب مثل زيد مبتدأ ابوه مبتدأ
ثان قائم خبر للمبتدأ الثاني وهو مع خبره خبر المبتدأ الاول وجملة فعلية سواء
كان فعلها ماضيا مثل زيد مبتدأ قام فعل ماض ابوه فاعله والفعل مع فاعله
في محل الرفع لانه خبر مبتدأ او مضارعا مثل زيد يقوم ابوه او امرا او نهيا ولا
لم يقيد الجملة بالخبرية ان كان مؤولا مثل زيد اضربه اي مقول في حقه اضربه
ومستحق لان يؤمر بالضرب ونحو مثل زيد لا تضربه ولم يذكر الظرفية لانها راجعة
الى الفعلية لانها متعلقة بالفعل فتكون في حكم الجملة الفعلية ولهما سيجيء في قوله
وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة والمراد بالجملة الفعلية فلا وجه لقول من
قال فالظرفية جملة لا انتقال اسنا والفعل الى الظرف ولذا استتر فيه فاعل
الفعل ولا للقول والثاني تقول لم يذكرها لانها سبقت غير مرة بل متصل بهذه
المسئلة ولم يذكر الشرطية لا المصنف ولا الشارح لانها تخرج عنهما لان الجملة هو
الجزاء والشرط قيد والجزاء لا يخرج عن الاسمية والفعلية يعني ان كان الجزاء
فعلية فالجملة الشرطية فعلية وان كان اسمية فالجملة الشرطية اسمية فالحاصل
ان الجملة عند المصنف اثنان اسمية وفعلية لما سبق من انه خص الكلام فيهما واذا
كان الخبر جملة كما عرفت والجملة مستقلة بنفسها لا شتمالها على الاسناد المشتمل
على المسند والمسند اليه لا تقتضي الارتباط بغيرها لافادتها فائدة تامة بيّن الجار
الفاء في قوله فلا بد جزاء لشرط محذوف ولفظة لا هي التي لنفي الجنس وبد مبني
على الفتح في محل النصب اسمه في الجملة الواقعة خبرا من عائد الجار والمجرور في

محل الرفع خبره تقديره لا بد حاصل من عائد اى لا محال ولا فراق يرتبطها به اى
يربط ذلك العائد تلك الجملة بالمبتداء ويخرجها عن الاستقلال ويجعلها مرتبطة
به وذلك العائد الذى يربطها به اما ضمير عائد الى المبتداء سواء كان عمدة
مثل زيد قايم او فضلة مثل زيد ضربته او مررت به او منضا فا اليه كما فى المثا
لين المذكورين فى المتن او غير ضمير كان اللام اى كلام الجنس الذى تدخل على فاعل
افعال المدح والذم فان فاعلها اما المحلى بلام الجنس او المضاف او المضاف
اليه الكاين فى نعم الرجل زيد على تقدير ان يكون المخصوص مبتداء وما قبله
اعنى فعل المدح والذم خبره فان الفاعل لما كان محلى بلام الجنس وهو يشمل
كالمفرد من افراده جاز ان يربط الجملة لذلك المفرد وهو المخصوص لشمول
الجنس لذلك الفرد واما تقدير ان يكون المخصوص خبر مبتداء محذوف تقديره
نعم الرجل هو زيد فلا يكون ذلك المثال مما نحن فيه ووضع المظهر موضع
المضمر لزيادة التمكن فى ذهن السامع وتقديره فيه لان اعادة لفظ الشيء
يغنى عن ضميره ويكون قايما مقامه فيما يؤديه مؤداه فى نحو الحاقة مبتداء
مبتداء ما استفهامية مبتداء عند سيبويه خبر مقدم عند غيره
الحاقة خبر او مبتداء على اختلاف المذهبين والجملة خبر للمبتداء الاول
تقديره الحاقة ما هى اى اى شيء هى ووضع المظهر موضع المضمر جاير
فى مقام التعظيم مطلقا وكون الخبر تفسيرا للمبتداء نحو ان يكون
عينه مثل الشان زيد قائم ومعونى عمر وقاعل لانه لما كان الخبر عين
المبتداء وتفسيرا له استغنى عن الرابطة لكمال الاتصال والامتزاج
بينهما بحيث لا يحتاج الى الرابطة الزايدة نحو قل هو الله احد و
قد يحذف مبنى للمفعول العائد اذا كان ضميرا غير فاعل لانه اذا كان فاعلا
لا يحذف لكونه عمدة فى الكلام ومقصودا واما غير الضمير فكونه عين
المبتداء لا يقبل الحذف ووضع الظاهر موضع المضمر لنكتة تفوت مع
الحذف لو حذف وكذا اللام اذ لو حذف لا ينساق الذهن الا الى المضمر فلا
يجوز حذفه عنه لقيام قرينة اى وقت قيام قرينة حالية او مقالية دالة عليه
نحو البر مبتداء الكر مبتداء ثان وهو بالفارسية دو وازده شترواز
مهذب وتفصيله ان الكر اثنى عشر وسقا والوسق ستون صاعا

والصاع اربعة امداد والمد رطلين بستين الجار والمجرور خبر المبتداء الثانى
وهو مع خبره خبر المبتداء الاول درهما تمييز عما تم بنون الجمع والسمن بفتح السين
المهملة وسكون الميم دهن يخرج من السمسم مبتداء منوان تثنية منا
مبتداء ثان بدرهم الجار والمجرور خبر للمبتداء الثانى وهو مع خبره خبر المبتداء
الاول اى الكر منه الجار والمجرور ههنا حال من ضمير الظرف فيلزم تقديمه على عامله
الظرفى وجايز فى الحال والظرف لانه اما مقدر بالفعل او شبهه او حال من المبتداء
الثانى لان المبتداء فى حكم الفاعل لكونه مسندا اليه البر الكر حال كونه من البر بستين
درهما ومنوان منه الجار والمجرور فيه صفة لقوله منوان فيكون من قبيل التخصيص
بالصفة ولذا وقع مبتداء الا خذف به قرينة ان بايع البر والسمن لا يسعر غيرهما
يعنى حذف العائد فى هذين المثالين بقرينة حالية التسعير يعنى بيان كردن
يعنى ان بايع البر يبين قيمتها لا قيمة غيرها و بايع السمن ايضا يبين قيمته وقال
الرضى حذفه قياس عند الكل فى موضع وهو ان يكون الضمير مجرورا عن التبعيضية
ويكون الخبر جملة اسمية ويكون المبتداء الثانى فيها جزءا من المبتداء الاول
الى هنا كلامه وما وقع ظرفا اى الخبر الذى جعل ما موصولة اشارة الى سبق الخبر
وقع ظرف زمان نحو القتال يوم الجمعة او ظرف مكان نحو عندك او جارا ومجرورا فانه
جار مجرى الظرف لاحتياجه الى الفعل او معناه احتياج الظروف اليه ولمناسبته لان
الظرف فى الحقيقة جار ومجرور لكونه بمعنى فى ولذا سماه بعضهم ظرفا اصطلاحيا
قال المحشى الظرف عندهم اسم لظرف الزمان والمكان وهم يتسامحون فيطلقونه
على الجار والمجرور ثم يتسامحون فيطلقون على ما يعم الجميع فالشارح جرى على
التسامح الاخير لفائدة التعميم الى هنا كلامه فالاكثر مبتداء الفاء فى جواب
الشرط وهو قوله ما وقع ظرفا لان المبتداء اذا كان موصولا صلته جملة فعلية
او ظرفية فيتضمن معنى الشرط فيدخل فى جوابه الفاء على ما سيأتى فى النحاة وهو البصريون
كا بنون او انحو من على انه قدره الجار فيضح المحل وحذف الجار من ان وان قياس كثير
اى الخبر الواقع ظرف زمان او ظرف مكان او جارا او مجرورا مقدر اى مؤول هذا تفسير
باللازم لان المقدر يكون مؤولا وبل ان المقدر يؤول لا محالة وليصح تقديره بالتمام
بجملة كائنة بتقدير الفعل فيه لان الفعل يحتاج الى الفاعل وهو مع فاعله جملة لانه
اذا قدر فيه الفعل يصير جملة ومن ثمه ان الظرف يفيد بمجرده من غير ذكر الفعل فى الصلة

لان الصلة يجب ان يكون جملة واذا افاد فيها يفيد ايضاً في غيرها واعلم ان الخبر
هو المتعلق المحذوف مع ظرف لان المقصود هو الاخبار بوجود الشئ في الظرف الا انهم
حذفوا بعض الخبر وهو لازما واقاموا البعض الاخر مقامه وسموه باسم الخبر اختصارا
ومجازا ولذا انتقل الضمير الى الظرف بخلاف ما اذا تقدم اى بخلاف الظرف الذى قدر فيه اسم
الفاعل او اسم المفعول او غيرهما من المشتقات غير الفعلية كما هو مذهب الاقل وهم
الكوفيون فانه اى الظرف ح اى حين قدر فيه اسم الفاعل وغيره يصير مفردا لان
اسم الفاعل لما كان شبيها بالخالى عن الضمير مثل هو رجل وانت رجل وانا رجل
وهو ضارب وانت ضارب وانا ضارب لا يكون مع فاعله جملة فيكون لا محالة
مفردا وجه الاكثر يعنى البصريين فى ان الظرف مقدر بجملة بتقدير الفعل فيه ان
الظرف لا بد له من متعلق بفتح اللام لكونه فى الاصل جارا ومجرورا عاملا فيه ليتعمل
فيه والاصل فى العمل هو الفعل فقط لكونه حدثا قائما بالغير فاذا وجب التقدير اى
تقدير المتعلق ليعمل فيه فالاصل اى فيقدر ما هو الاصل فى العمل اولى والتوفيق وايضا
للقياس على الظرف الذى وقع صلة للموصول مثل الذى فى الدار زيد وعلى الظرفية
وقع صفة مثل كل رجل فى الدار فله درهم والمتعلق فى الموضعين فعل لا غير لان
الصلة يجب ان يكون جملة ووجه الاقل ان المقدر فى الظرف اسم الفاعل او نحوه انه
اى الظرف خبر والاصل فى الخبر الافراد ليتفق الركنان فى كونهما مفردين ولان المفرد اسرع
نيلا من الجملة فى الربط واجيب بان اتفاق الركنين اما تحقيقا او تأويلا وفى
الجملة وان لم يتفقا تحقيقا لكونهما يتفقان تأويلا ولان خبر الجملة اقوى لما كثر
وقدم فى قوله ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد ثم اى بعد معرفة
احوال المبتداء والخبر ان الاصل فى المبتداء التقديم على الخبر على لفظها سبق و
جاز تاخيره عن الخبر على خلاف الاصل لكنه اى لان التقديم على الخبر لفظا قد يجب
لامر عارض يوجب تقديمه عليه كما اشار اليه اى المص الى ذلك الامر العارض بقوله
واذا كان المبتداء هذا شروع فى بيان موجبات تقديم المبتداء على الخبر
مشتملا على ما موصولة او موصوفة والشارح ذهب الى الثانى له صدر الكلام
فاعل الظرف لوجود شرط عمله فى الاسم الظاهر وهو الاعتماد على احد الاشياء الستة
او مبتداء والظرف خبر مقدم وهو له والجملة الفعلية او الاسمية صفة او صلة اى
على معنى وجب له اى لذلك المعنى صدر الكلام وهو معنى يغير الكلام كالاستفهام

والتمنى

والتمنى والترجى الى غير ذلك وانما وجب لهذا المعنى صدر الكلام ليعلم من اول الامر
ان الكلام من اى نوع فانه يجب تقديمه اى تقديم الاستفهام او المبتداء المتضمن معنى
الاستفهام حفظا للصدارة وكذلك اسماء الشرط نحو من جاء فهو مكرم لانه مؤثر فى
الكلام ومخرج له عما هو عليه وكل مؤثر فيه له صدر ذلك الكلام وكذا المبتداء المضاف
الى ما له الصدر الكلام نحو غلام من قائم فان المضاف لشدة اتصاله بالمضاف اليه جعلا
بمنزلة كلمة واحدة مقتضية مستحقة للصدر وكذا المبتداء المتنزل منزلة المتضمن
لها كالمبتداء المقترن خبره بالفاء نحو الذى يأتينى فله درهم وكذا اذا كان المبتداء
ضمير الشان مثل هو زيد قائم فانه للابهام قبل التفسير فلو اخر عن الخبر لفات الابهام المقصود
وكذا ما التعجب نحو ما احسن زيد فانه لا يجوز التصرف فيها بالتقديم والتاخير
وكذا المبتداء الذى دخل عليه لام الابتداء نحو لزيد منطلق لاختصاصها بالابتداء
الكلام او كان الخبر مخصوصا بالمدح والذم فى قوله نعم الرجل زيد لتقديره مركوز الاصلى
اى هو زيد او كان المبتداء معرفة محذوف الخبر لانه اذا كان محذوفا وجب تقدير
فيقدر فى مركزه الاصلى كقولك فى جواب من قال عندك زيد اى زيد عندك كذا
قال السيد عبد الله مثل من ابوك وكم اخوتك فان من فى محل الرفع لانه مبتداء
مشتمل على ما له الصدر الكلام وهو الاستفهام وانما وجب تقديمه ليعلم من اول الامر
ان الكلام من اى نوع من انواعه ولانه مغير الكلام من الاخبار الى الانشاء والمعنى
قبل التغير فان معناه اى معنى من ابوك اهذا ابوك ام ذاك او زيد ابوك ام عمرو او
غيرهما فاختصر منه واقيم لفظة من مقام اهذا فتضمن معنى الاستفهام والابتداء
فوجب له التقديم وابوك خبر هذا اى كون من مبتداء وابوك خبره مذهب
سيبويه لانه يخبر عنه بمعرفة عن النكرة متضمنة استفهاما او نكرة هى
افعل التفضيل مقدم خبره والجملة صفة لما قبله نحو مررت برجل افضل منه
ابوه والمثال المتفق عليه فى هذا المقام نحو من قام وما جاء بك واما فى ام
ومن قام ثمة وذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتداء لكونه معرفة بالاضافة
وكون من نكرة ولا يجوز الاخبار عنه بالمعرفة عن النكرة ومنع سيبويه
الامتناع فى المبتداء المتضمن لمعنى الاستفهام وغيره وكذا ابن الحاجب
ومن خبره الواجب تقديمه بالرفع لانه فاعل على المبتداء لتضمنه معنى
الاستفهام فيكون هذا المثال على هذا من وجوب تقديم الخبر على المبتداء

وفي الضحى وانما كان الشرط وغيره مما يغير معنى الكلام المتصدر لان السامع
ربما يبني الكلام الذي يصدر بالمغير على اصله فلو جوز ان يجيء بعد ما يغيره لم
يدر السامع اذا سمع بذلك المغير هو راجع الى ما قبله بالتغير او مغير لما سيجيء
بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه الى ههنا كلامه فيجب تقديمه لازالة التشويش
او كانا عطف على كان اي المبتداء والخبر معرفتين احتراز عن كون احدهما معرفة
لانه يجب تقديمه نحو زيد منطلق والمنطلق رجل لانه لا يجوز الاخبار بالمعرفة عن
النكرة اي متساويين في التعريف نحو انا ابو النجم وشعري شعري ونحو انت انت
وهو هو واياي انا في مقام المدح او غير متساويين ولا قرينة على كون احدهما
المقدم او المؤخر مبتداء والاخر منهما خبرا وهذا من باب عطف شيئين على معمولي
عامل واحد بعاطف واحد فانه لو وجدت قرينة دالة على المراد لم يجب التقديم
مثل ابو حنيفة ابو يوسف اذ المراد تشبيه الثاني بالاول فيكون المعنى ابو
يوسف كابي حنيفة ومثل قوله في وصف القلم ابي تمام لعاب الافاعي القا
تلات لعابه واري الجني اشتارته ايد عواسل والمراد ههنا ايضا تشبيه
الثاني بالاول فيكون التقدير لعابه كلعاب الافاعي القاتلات ومثله ايضا قوله
بنونا بنوا ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد
فانه يلتبس ان المراد الاخبار عن ابناء الابناء بانهم بمنزلة الابناء لا الاخبار
عن الابناء بانهم بمنزلة ابناء الابناء نحو زيد المنطلق والمنطلق زيد اي
الشخص الذي له الانطلاق المسمى بزيد فهذا مثال لكونهما غير متساويين في
التعريف لان العلم اعرف لما سيجيء ولم يمثل للمتساويين في التعريف لندوره
او كانا اي المبتداء والخبر متساويين في التخصيص سواء كانا متساويين في
اصل التخصيص لا في قدره يعني متفاوتين في قدره يعني يكون جهة التخصيص
في احدهما على قدر جهته في الاخر فان ذلك غير مراد حتى لو قيل غلام رجل صالح
خير منك لوجب تقديمه مع ان الخبر ههنا اعرف من المبتداء وكقولك ضارب
امراة ضارب رجل صالح وجب تقديمه ايضا اي كما وجب تقديمه اذا
كانا متساويين في قدر التخصيص وهذا التخصيص بالمعمول مثاله مثل قولك
افضل منك افضل مني وهما متساويان في التخصيص بالمعمول مع قطع النظر
من الخطاب والتكلم والا فيكون الثاني اخص وانما وجب تقديم المبتداء على الخبر

او كانا متساويين [illegible] عصام

في هذين

في هذين النوعين دفعا للاشتباه وعملا بالاصل لان الاصل في المبتداء التقدم
فاذا لزم الاشتباه يعمل بالاصل لانه هو المرجح قوله دفعا بالدال لا بالراء لان الدفع
اسهل من الرفع لان الدفع يكون في ان الحدوث والرفع يكون بعد التقرر فيكون
اسهل او كان الخبر فعلا له اي للمبتداء اي يصح للمبتداء ان يكون فاعلا لذلك
الفعل او تاكيدا لفاعله لو تاخر المبتداء مثل انا قمت وانا سعيت في حاجتك
قوله فعلا له احتراز عما اي عن الخبر الذي لا يكون فعلا له بل يكون لسببه كما في
قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب فيه تقديم المبتداء على الخبر بل يجوز تقديمه عليه
عملا بالاصل ويجوز تاخيره ايضا ولذا قال الشارح مقللا لجواز ان يقال
قام ابوه زيد لجواز الاضمار قبل الذكر لفظا لا رتبة لعدم الالتباس نعني
الالتباس المبتداء بالفاعل لعدم تعدد الفاعل ولا بالتاكيد ايضا وهو
ظاهر مثل زيد قام وجب تقديمه جواب لقوله واذا كان المبتداء للحي او لقوله
او كان فعلا له على ما سبق اي تقديم المبتداء على الخبر في هذه الصور الاربع وكذا
يجب تقديمه اذا كان الخبر واقعا بعد الا او معناها نحو وما محمد الا رسول وانما
انت قائم اما وجوب تقديم المبتداء على الخبر في الصور الثلث الاول بضم الهمزة
وفتح الواو جمع اول فلما ذكرنا من وجوب التصدارة في الصورة الاولى ودفع الالتباس
في الصورتين الاخريين فلا يجوز فيها تقديم الخبر على المبتداء اصلا وقطعا بل
انهما قدم فذلك هو المبتداء واما وجوب التقدم في الصورة الاخيرة فلئلا
يلتبس المبتداء بالفاعل او اخر اذا كان الفعل الواقع خبرا عن مفرد مثل زيد قام
فانه اذا اخر المبتداء عن الخبر وقيل قام زيد التبس المبتداء بالفاعل يعني لم يعلم ان
زيدا فاعل للفعل والكلام جملة واحدة او مبتداء مؤخر والفعل قبله مع فاعله خبر عنه
والكلام جملتان يعني جملة اسمية مؤكدة خبرها جملة فعلية فوجب تقديمه لازالة
هذا الالتباس او بالبدل عطف على قوله بالفاعل في قوله فلئلا يلتبس المبتداء
بالفاعل يعني فلئلا يلتبس ايضا بالبدل عن الفاعل اذا كان الفعل مثنى مثل
الزيدان قاما او مجموعا مثل الزيدون قاموا فانه اذا قيل في مثل الزيدان قاما و
الزيدون قاموا يعني اخر المبتداء في هذين المثالين وقيل قاما الزيدان وقاموا
الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل بدل الكل من الكل مع انه
غير مراد فالتبس المبتداء بالبدل عن الفاعل او بالفاعل على هذا التقدير قاما

الزيدان وقاموا الزيدون ايضا اى كما التبس المبتداء بالفاعل فى نحو قام زيد
بناء على قول من يجوز كون الالف يعنى الف التثنية والواو اى واو الجمع حرفا دالا
على تثنية الفاعل وجمعه لا ضميرا فاعلا للفعل فيكون ح الفاعل الاسم الظاهر
كالتاء فى ضربت هند فانها حرف دال على تانيث الفاعل لا ضمير هو فاعل للفعل
فيكون الفاعل الاسم الظاهر وكالواو فى اكلونى البراغيث وفى قوله تعالى
واسروا النجوى الذين ظلموا وفى الحديث تعاقبون عليكم ملائكة الليل
والنهار على قول ولما فرغ من بيان الاحوال التى توجب تقديم المبتداء
بعد ان كان فيه الاصل التقديم شرع فى بيان الاحوال التى توجب تقديم
الخبر بعد ان كان الاصل فيه التاخير فقال واذا تضمن اى اذا كان مشتملا
فتغير العبارة التى كانت فى المبتداء للتفنن فيها لكن الاشتمال الخبر من
التضمن لانه بناء زمنه كون ما له صدر الكلام ولا يلزم الخبر المفرد اى الذى
ليس بجملة لان المفرد يطلق على ما يقابل المثنى والمجموع وعلى ما يقابل المضاف
وشبهه وعلى ما يقابل الجملة وشبهها والمراد الاخير صورة سواء كان
الخبر المفرد بحسب الحقيقة جملة او غير جملة ما هو موصولة او موصوفة مفعول
تضمن لانه متعد لصدر الكلام فاعل الظرف او مبتداء خبره الظرف اى
معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام وغيره مما يقتضى صدر الكلام مثل
اين زيد لمعناه اى فى الدار زيد ام فى السوق فزيد مرفوع لفظا لانه مبتداء
عند البصريين لانهم شرطوا الاعتماد على احد الاشياء الستة فى عمل الظرف
فى الاسم الظاهر واما عند الكوفيين فزيد فاعل الظرف لانهم لم يشترطوا الاعتماد
فلا يكون مما نحن فيه لان الجملة الظرفية لا محل لها من الاعراب واين ظرف
من الظروف المكانية مبنى على الفتح لتضمنه معنى همزة الاستفهام ولذا
قال الشارح اسم متضمن للاستفهام خبره وهو اى لفظا اين ظرف كما قلنا
الان لا بد له من متعلق عامل فيه فان قدر بفعل لكونه اصلا فى العمل والفعل
لا بد له من فاعل كما فى الظرف المقدر بالفعل المحتاج الى الفاعل كان الخبر جملة
حقيقة ومفردا صورة فتكون تلك الجملة خبرا قدم لتضمنها معنى الاستفهام
المقتضى صدر الكلام وان قدر باسم الفاعل كان الخبر اى الظرف المذكور مفردا
حقيقة وصورة لما سبق ان اسم الفاعل لا يكون جملة وعلى كلا التقديرين اى تقدير

الفعل

اى تقدير الفعل وتقدير اسم الفاعل ليس الخبر بجملة صورة وان كان على التقدير الاول
جملة حقيقة فاطلاق الافراد عليه يكون بحسب الصورة واحترز به اى بقيد الافراد عن
بقول المفرد عما يكون الخبر جملة متضمنة لمعنى الاستفهام لا يقتضى صدر الكلام نحو
زيد اين ابوه فزيد مبتداء واين اسم متضمن للاستفهام خبر مقدم وابوه مبتداء
مؤخر وهو مع خبره المقدم عليه جملة اسمية متضمنة لمعنى الاستفهام خبره فلا
يجب ح تقديم الخبر لان ابوه ان كان مبتداء كما قلنا فقد وقع الاستفهام فى صدر
جملة فلا يحتاج الى تقديمه لان ما يقتضى صدر الكلام انما يقتضى صدر جملة داخل
هو عليها بحيث ان لا يتقدم عليه احد ركنى هذه الجملة ولا يقتضى صدر كل جملة فان
كان ابوه فاعله فقد وقع فى صدر ما هو كالجملة فاخذ حكمها فى عدم الاحتياج الى التقديم
اذ لا يبطل بتاخيره اى بتاخير ذلك الخبر صدارة ما له صدر الكلام لتصدره فى جملته
وجملة ما يجيء لما ذكرنا او كان الخبر الثابت فى قوله بتقديمه اى الخبر متعلق بقوله مصححا
له احترز به عن ان يكون الخبر بتاخيره مصححا لكونه مبتداء نحو زيد قام فان زيدا
انما يصح كونه مبتداء حتى لو قدم وقيل قام زيد وجب كونه فاعلا له اى للمبتداء من
حيث انه مبتداء لا من حيث انه اسم فتقديمه تصحيح وضعه مبتداء اى يكون تقديم
الخبر الظرف مصححا له وذلك الظرف اما مذكور نحو فى الدار رجل او محذوف كقولك رجل
فى جواب من قال من عندك اى عندى رجل واحترز بقيد التصحيح عن مثل رجل عالم
فى الدار فان التقديم ليس بواجب فيه لان تقديمه ليس بمصحح بل المصحح قيد الوصف
ومنه قوله تعالى واجل مسمى عنده قوله فان فى الدار خبر مقدم مخصص المبتداء
بتقديمه كما عرفت فيما سبق فى وجوه تخصيص المبتداء النكرة حيث يقال له
التخصيص بتقديم الخبر الظرف فلو عمل بما هو الاصل فى الخبر فلو اخر بقى المبتداء نكرة غير
مخصصة بوجه ما وذا غير جائز لما عرفت ويحتمل ان يكون الظرف صفة لرجل و
يكون من قبيل التخصيص بالصفة والخبر محذوف بلا قرينة وهو ايضا غير جائز
فلزم تقديم الخبر ليكون للمبتداء نكرة مخصصة لدفع الاحتمال المذكور او كان لمتعلقه
بكسر اللام فان فتح اللام يراد به مجموع ما وقع خبر لفظا وهو على التحقيق نظرا الى حاله [illegible]
الحقيقة استقر او مستقر لان الفعل وشبهه متعلق بالكسر لانه عرض وان
كسر يراد به الرجوع اليه وهو التحقيق نظرا الى انه جزء الخبر والمراد هاهنا الثانى اى
جزء الخبر يعنى اذا اتصل بالمبتداء ضمير راجع الى الجزء الخبر اى ان كان لمتعلق الخبر

لجزئية التابع صفة المضاف وهو المتعلق لدائه الخبر بتبعية يمتنع معها اى مع تلك
التبعية تقديمه اى تقديم ذلك التابع على الخبر فلا يرد نحو على الله عبدك متوكل
لان الضمير عائد الى المجرور وهو ليس بخبر ولا جزئه بل الخبر نحو متوكل فلا يجب فيه
تقديم الخبر بل العمل بما هو الاصل اولى واحرى ولان الضمير في عبدك وان كان
عائدا الى الله الذي هو يتعلق بالخبر الذي هو متوكل الا ان تعلقه به ليس بالمعنى المذكور
الذي هو تعلق الجزء بالكل صحيح كائن في جانب المبتدأ بان كان الضمير مضافا اليه
راجع الى ذلك المتعلق فقط وانما وجب تقديم الخبر اذ لو اخر الخبر على ما هو
الاصل فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة حتى لو قيل مثلها زبدا على التمرة
لكان مثل قولك صاحبها في الدار وقد تقدم امتناعه مثل على التمرة مثلها زبدا
كناية عن كثرة زبد خلط بالتمر فقوله مثلها اى مثل التمرة مرفوع لفظا لانه مبتدأ
ومضاف الى ضمير راجع الى التمرة في قوله على التمرة ولذا قال الشارح وفيه اى في قوله
مثلها ضمير وهو المضاف اليه راجع لمتعلق الخبر بكسر اللام اى لجزء الخبر وهو اى ذلك
المتعلق التمرة بعض الجار لان الخبر هو مجموع قوله على التمرة يعني الجار والمجرور
كلاهما في محل الرفع على الخبرية والتمرة متعلق به اى بالخبر مثل تعلق الجزء بالكل
يعني كما ان الجزء يتعلق بالكل كذلك التمرة متعلق بالخبر وهو او كان الخبر خبرا
عن ان المفتوحة قيدها بالمفتوحة لان المكسورة لا يصلح ان يكون مع اسمها
وخبرها مبتدأ لكونها جملة والمبتدأ مفرد فبينهما منافاة فاذا تقدم الخبر
سواء كان ظرفا كالمثال المذكور في المتن او غير ظرف نحو حق انك عالم
عرفا من اول الامر ان التي بعدك ان المفتوحة لان الخبر لا بد له من مبتدأ
ولا يصلح له ان المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المؤولة صفة بعد صفة لان
بالمفرد مبتدأ مفعول لمقوله الواقعة لان الوقوع يتعدى بعلى نحو وقعت السكين
على عنق الشاة وانما وجب تقدم الخبر على المبتدأ اذ لو اخر الخبر على ما هو
الاصل لالتبس المفتوحة بالمكسورة لانه ربما يظن انه خبر لان المكسورة
بعد خبر وان كان الخبر ظرفا او يظن انه متعلق بخبر ان المكسورة واذا تقدم
عرف انه خبر للمبتدأ واذا علم ان المتقدم خبر علم انها بعد الخبر هي المفتوحة
لا المكسورة لانها مع خبرها جملة وهي لا تقع مبتدأ بخلاف المفتوحة
فانها مع ما في حيزها في تقدير المفرد كما سبق اذ في تاخيره اى في تاخير الخبر

اراد بالتعلق مثل تعلق
الجزء بالكل دون تعلق
الخبر بالمخبر عنه
والعامل بالمعمول
للخبر يتعلق
بالمبتدأ مثل تعلق
نحو في الدار صاحبها
على الله عبدك
لانه يجب تقديم الخبر
عصام الدين

على ما هو الاصل فيه خوفا لبس بفتح اللام وسكون الباء اى الالتباس اى خوفا الالتباس
ان المفتوحة بان المكسورة في التلفظ يعني لم يعلم السامع ان المتكلم تلفظ با
الفتحة او بالكسرة لامكان الذهول اى لامكان ان يكون غافلا عن الفتحة بل النبس
عنده ان التلفظ بالفتحة او بالكسرة لخفائهما اى الفتحة والكسرة وفي الكتابة مصدر
كتب كالخطابة مصدر خطب معطوف على قوله في التلفظ باعادة الجار فيه لان
المعطوف على المجرور يجوز باعادة الجار فيه ولا يجب يعني لو اخر الخبر اعني قوله عندك
على ما هو الاصل وكتبت انك قائم عندي احتمل انها المكسورة وعندي ظرف قائم
او خبر بعد خبر والكلام جملة اسمية مؤكدة واحدها او انها المفتوحة وهي مع ما
بعدها مبتدأ وعندي خبرها فالتقدير قيامك كائن عندي والكلام جملة اسمية
بلا تاكيد فلدفع هذا الاحتمال وجب تقديم الخبر سواء كان ظرفا مثل عندي انك
قائم او غيره مثل حق انك قائم وجب تقديمه اى تقديم الخبر على المبتدأ في جميع هذه
الصور لا دفع بعض ما ذكرنا علة كل واحد منها في حيزها فليرجع اليها وقد يتعدد
الخبر لانه حكم والحاكم على شيء يجوز تعدده من غير تعدد المخبر عنه فقيد به تصحيحا للتقليل
في قد فان تعدد الخبر بدون تعدد المخبر عنه كثير ومنه زيد قائم وعمرو قاعد فيكون
الخبر اثنين فصاعدا يعني فما زاد على الاثنين الى ان ينتهي وذلك التعدد اما ان يكون
بحسب اللفظ والمعنى يعني ان يكون لفظ الخبر الثاني غير لفظ الخبر الاول ومعناه ايضا
كذلك مع جواز اجتماعهما في محل واحد جميعا اى يكون تعدد الخبر بحسب اللفظ والمعنى
حال كونهما مجتمعين لا بحسب اللفظ فقط ولا بحسب المعنى فقط ويستعمل ذلك اى
التعدد الذي بحسب اللفظ والمعنى جميعا على ضربين احدهما ان يستعمل بالعطف بان
الثاني معطوف على الاول نحو زيد عالم وعاقل وليس قولك هما عالم وجاهل من هذا القبيل
لانه كلامنا فيما تعدد فيه الخبر عن شيء واحد وههنا الخبر عنه بالعالم غير المخبر عنه بالجاهل
فلا يكون من تعدد الخبر في شيء بل يكون تعدده هو رجل عالم وهو رجل جاهل
والثاني ان يستعمل بغير العطف مثل زيد عالم عاقل وفي الرضي لان الاخبار المتعددة
فيما ان يكون متضادة اولا والاول كقوله تعالى وهو الغفور الودود ذو
العرش المجيد فعال لما يريد ففي كل واحد ضمير يرجع الى المبتدأ الا كان مشتقا
ولا اشكال فيه والثاني اما بحسب اللفظ فقط عطفه على قوله اما بحسب اللفظ
والمعنى جميعا وليس مما تعدد لفظا دون معنى من هذا في الحقيقة نحو ذلك

جايع نايع لانهما بمعنى واحد والثانى فى الحقيقة تاكيد للاول والمراد
بالتعداد يكون لكل منهما معنى لا انهما اذا اجتمعا يحصل معنى واحد
ايضا لا ان يكون الثانى تاكيدا للاول مثل قولك زيد جايع نايع نحو
هذا حلو حامض لان الضمير يرجع من كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتداء
اذ المعنى فى جميع اجزائه حلاوة وفيها كلها حموضة لانه امتزج الطعمان
فى جميع اجزائه وانكسر احدهما بالاخر وحصل بالانكسار كيفية متوسطة
بينهما ولذا علل الشارح بقوله فانهما فى الحقيقة خبر واحد اى مز بضم
الميم وتشديد الزاء المعجمة اى جامع بين الحلاوة والحموضة لان المقصود
اثبات الكيفية المتوسطة بينهما لا اثبات انفسهما ولو كان كذلك
لكفى ان يقال هذا حلو وهذا حامض فيكون بيان حلوية هذا وحامضية
ذاك ولكون هذا غير مراد قال هذا حلو حامض مريدا به الكيفية المتو
سطة بينهما وفى هذه الصورة اى صورة تعدد اللفظ فقط دون المعنى
ترك العطف بينهما اولى لشدة الاتصال بينهما لان مجموعهما بمنزلة مفرد
فلو استعمل العطف بينهما لكان عطف بعض كلمة على تلك الكلمة ونظر بعض
النحاة وهو ابن على الى صورة التعدد وجوز العطف بالواو لانها لجمع
المطلق وفى الرضى واعلم انه يجوز ان يعطف احد الخبرين على الاخر بالواو
ومع انضاف مجموع المبتداء بكل واحد من الخبرين تقول زيد كريم شجاع
وزيد كريم وشجاع وكذا كل ما هو بمنزلته فى رجوع الضمير من كل واحد من
الخبرين الى مجموع المبتداء اذ المعنى فى جميع اجزائه نحو هذا ابيض واسود
وهذا حلو وحامض وقد سبق واما اذا لم يرجع ضمير كل واحد الى مجموع
المبتداء نحو هما عالم وجاهل فلا بد من الواو لان المبتداء مفكوك تقديره
اى احدهما عالم وجاهل الى هنا كلامه ولا يبعد ان يقال المراد والمصنف فى توجيه
عبارته الباء فى قوله بتعدد الخبر متعلق بقوله مراد المص فى قوله وقد يتعدد
الخبر اى التعدد الذى يكون بغير عطف لان التعدد لا بعطف لا اخفاء
فيه لا فى تعدد الخبر على ما سبق ولا فى تعدد المبتداء مثل زيد وعمرو وبكر
قايم بقيد كل واحد منهم او زيد قايم وعمرو وبكر ولا فى تعدد غيرهما اى غير
الخبر والمبتداء مثل تعدد الفاعل مثل قام زيد وعمرو والمفعول مثل ضربت

زيدا وعمرا وغيرهما مما يجوز التعدد فيه لان المص بين فى هذا الكتاب مما فيه خفاء
ويوضحه وما هو مبين بنفسه لا يحتاج الى البيان وايضا اى كما ان التعدد
بالعطف لا خفاء فيه لا فى الخبر ولا فى المبتداء ولا فى غيرهما كذلك التعدد بالعطف
سواء كان فى الخبر او فى المبتداء او فى غيرهما ليس بخبر ومبتداء بل انما هو من
توابعهما اى من توابع الخبر والمبتداء او غيرهما لان المعطوف بالحروف من جملة التوابع
على ما سيجىء وهذا اى يكون مراد المص بتعدد الخبر ما يكون بغير عطف لعدم الخفاء
فى التعدد بالعطف اوفق للمص فى المثال التعدد والخبر للتعدد مفعول اوفق لغير
عطف ولو جعل التعدد المفهوم من وقد يتعدد الخبر اعم من ان يكون بغير
عطف كما هو الظاهر من العبارة وبعطف فالاقتصار اى اقتصار المص فى التمثيل
عليه اى على ارادة المثال بغير عطف لذلك بقوله فالاقتصار مبتداء لذلك الجار والمجرور
خبره واشارة الى قوله لان التعدد بالعطف لا اخفاء فيه لا فى الخبر ولا فى المبتداء
ولا فى غيرهما الى قوله وايضا ولا الى ما جميعا يعرف بالتامل اى يكون التعدد با
العطف لا اخفاء فيه الى اخره وقد يتضمن المبتداء معنى الشرط اى يندرج فيه
معناه فيصح دخول الفاء اى الفاء الجزائية فى الخبر ابدانا لما تضمنه المبتداء
من معنى الشرط كما يصح دخولها فى جواب الشرط اعلم ان الفاء تدخل فى خبر
المبتداء الواقع بعد اما وجوبا نحو اما زيد فمنطلق ولا يحذف الا للضرورة
نحو واما القتال لا قتال لديكم فى مكان فلا قتال او الا لاضمار القول كقوله
تعالى واما الذين اسودت وجوههم اكفرتم اى فيقال لهم اكفرتم وتدخل
جوازا فى خبر المبتداء المذكور ههنا كذا فى الرضى وهو اى معنى الشرط سببية الاول
للثانى اى ان يكون الاول سببا للثانى نحو الذى يأتينى فله درهم لان اتيانه سبب
لاستحقاق الدرهم حتى لو لم يأته لما يستحق قطعا كما فى قولك ان جئتنى فلك
درهم او للحكم به يعنى ان يكون الاول سببا للحكم بالثانى عليه وان لم يكن سببا
فلا يرد بان يقال لم دخلت الفاء فى قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن مع ان
الاول ليس سببا للثانى بل الاول مسبب والثانى سبب لان استقرار النعمة بالمخا
طبين ليس سببا لكونه من الله تعالى بل الامر بالعكس يعنى بل كونها من الله سبب
لاستقرارها فيهم فاستقرارها سبب الحكم بكونها من الله تعالى وقيل وجود
النعمة فيهم مع جهلهم معطيها سبب الاخبار لانها من عند الله تعالى والا وجه

ان وجودها سبب لكونها من عند الله تعالى فح لا احتياج الى قوله او الحكم به فلا
يرد عليه اى على قوله وقد يتضمن المبتداء معنى الشرط نحو قوله تعالى وما اى نعمة
استقرت بكم حال كونكم منكرين او جاهلين معظمها من نعمة بيان لما المو
صوفة فمن الله يعنى سبب للحكم لكونها من الله اذ لو كانت من غيره تعالى لما
استقرت بكم قطعا لان نعمة الله تعالى لكونها كثيرة لا تحصى لا محالة فتشبيه
المبتداء الشرط المتضمن معناه فى سببيته اى سببية المبتداء للخبر
سببية الشرط للجزاء كذلك المبتداء المتضمن معناه يكون سببا للخبر
لان قصد السببية لازم للشرط لانه لا فائدة له سواها بخلاف المبتداء
فانه يصح قصدها وعدمها لبقاء الفائدة دون قصدها فلذا افترقا بصحة
دخول الفاء على الخبر ولزومه فى الجزاء ولذا قال المص فيصح دخول الفاء فى الخبر
ويصح عدم دخوله اى الفاء فيه اى فى الخبر قوله نظرا الى مجرد تضمن المبتداء
معنى الشرط تعليل لقوله فيصح دخول الفاء فى الخبر واما تعليل قوله ويصح عدم
دخوله فيه فلم يذكره قياسا على التعليل الاول اعتمادا على فهم الطالب يعنى
يصح عدم دخول الفاء فى الخبر نظرا الى عدم تأصل المبتداء فى السببية كالشرط
هذا اذا لم يقصد الدلالة على السببية واما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى
فى اللفظ يعنى اذا قصد دلالة المبتداء على معنى السببية فى لفظه فيجب دخول
الفاء فيه اى فى الخبر ايذانا لما قصد من الدلالة واما اذا لم يقصد دلالة المبتداء
على معنى السببية فى لفظه بل قصد مجرد الدلالة على معنى الابتداء فلم يجب
دخول الفاء فيه بل يجب عدمه اى عدم دخول الفاء فيه لعدم السببية ولم يكن
مقصودة من اللفظ وذلك اى المبتداء المتضمن معنى الشرط اى الذى يكون
سببا للجزاء والحكم به فيصح دخول الفاء فيه شيئان اما الاسم اى احدهما
الاسم الموصول بفعل اى اسم موصول جعلت صلته جملة فعلية ماضيا
كان الفعل باقيا على معناه او غير الشرط فانه لا يكون الا مستقبلا فى المعنى
او مضارعا فيدخل فى قوله الموصول اللام الموصولة نحو الزانية والزانى الآية
لان صلتها لا يكون الا فعلا فى صورة اسم الفاعل واسم المفعول على ما سيجىء
او ظرف عطف على قوله بفعل اى الذى جعلت صلته جملة فعلية او جملة ظرفية مؤولة
بجملة فعلية فيه تشريح على ترتيب اللف ذكر الظرف مع ان الموصول الكائن مع الظرف

كائن

كائن مع الفعل لا محالة لان الشرط لا يقع ظرفا فلو لم يذكره لحمل الفعل على الفعل
الصريح فلم يتناول له والمراد بالظرف اعم من الظرف وما جرى مجراه على ما عرفت سابقا
ههنا اى فى موضع الصلة للموصول الذى وقع مبتداء متضمنا لمعنى الشرط فيصح دخول
الفاء فى خبره اى صحة الدخول فيه كون الصلة فعلا او مؤولا به لتاكد مشابهة الشرط
بالاتفاق من الكوفيين لان عندهم الظرف كان مؤولا بالاسم اذا لم يكن صلة للمو
صول فحول عندهم بالفعل كما كان مؤولا به عند البصريين مطلقا فيكون مؤولا
بالفعل باتفاق الفريقين اذا كان صلة له وانما اشترط مبنى للمفعول ان يكون
صلته فعلا او ظرفا مؤولا بالفعل يعنى شرط ان يكون صلته جملة فعلية او
جملة ظرفية بان يكون الظرف مطلقا بالفعل لتتاكد مشابهته اى مشابهة
المبتداء الشرط لان المبتداء لكونه متضمنا معنى الشرط كان مشابها به ولما
كان موصوفا صلته فعل او ظرف مؤول بالفعل تاكد مشابهته به لان الشرط
لا يكون الا فعلا وفى الرضى والاغلب فى الموصول الذى تدخل فى خبره الفاء
ان يكون عاما وصلته مستقبلة كما فى اسماء الشرط وفعله نحو من تضرب
اضرب وقد يكون خاصا وصلته ماضية كقوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين
الآية لان الآية مسوقة للحكاية عن جماعة مخصوصين حصل منهم الاحراق
وقد يكون خاصا صلته مستقبلة كقوله تعالى قل ان الموت الذى تفرون منه
الآية اذ لا يريد كل موت اذ يموت فيه الشخص فالاقاه ذلك النوع
كموت بالقتل بالسيف مثلا ولاقاه نوع آخر منه فالمعنى هذا الماهية التى
تفرون منها تلاقيكم وجاز دخول الفاء فى خبر المبتداء ههنا وان لم يكن
موصوفا لانه موصوف بالموصول وقد يقع الماضى بعد الموصول المذكور وهو
بمعنى المستقبل المتضمنة معنى الشرط كقولك الذى اتانى فله درهم وفى حكمه
الاسم الموصول المذكور اى الموصول الذى ذكر من قبل وهو المؤول بفعل او ظرف الاسم
الموصوف به اى الاسم الذى وصف بالموصول المذكور او الثانى النكرة العامة
الموصوفة بهما اى باحدهما اى النكرة التى وصفت باحدهما بحذف وهو كثير
فلا وجه لقول من قال فالاولى به باراد الضمير اى بالفعل او الظرف وفى
حكمها اى فى حكم النكرة الموصوفة باحدهما الاسم المضاف اليها اى تلك
النكرة لان المضاف غالبا يأخذ حكم المضاف اليه مثل الذى يأتينى

هذا مثال للاسم الموصول بفعل اى الموصول الذى جعلت صلته جملة فعلية استقبالية
ومثال الاسم الموصول الذى جعلت صلته جملة فعلية ماضية قوله تعالى ان الذين
فتنوا المؤمنين الاية اى الذى فى الدار هذا مثال للاسم الموصول بظرف
يبشر بهذا لان هذا الكلام من قبيل عطف عبارة على عبارة فله درهم الفاء
جواب المبتداء الذى تضمن معنى الشرط والجار والمجرور خبر مقدم ودرهم مبتداء
مؤخر والجملة خبر لاحدهما اى المبتداء الاول او الثانى على سبيل البدل والاول وخبر
الثانى محذوفا وخبر الثانى وخبر الاول محذوف واما الاسم الموصوف بالاسم
الموصول المذكور كقوله تعالى قل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم
الملاقاة لازمة للفرار وكذا فى قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله كون النعمة
منه تعالى لازم لحصولها معنى هذا مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول
بفعل واما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول بظرف وما يجرى مجراه هم
فقولك الرجل الذى امامك او فى الدار فهو ضيفك ومثل كل رجل يأتينى هذا
اى مثل كل رجل يأتينى مثال للاسم الموصوف بفعل لان كل مبتداء مضاف
الى رجل ويأتينى فعل وفاعل والجملة فى محل الجر لانها صفة رجل ولفظ كل
لما كان له حكم ما اضيف اليه من التذكير والتانيث والتقييد والاطلاق
كان مبتداء موصوفا بالفعل متضمنا لمعنى الشرط فله درهم او كل رجل
امامك او فى الدار هذا مثال للاسم الموصوف بظرف او ما يجرى مجراه فله
درهم الفاء جواب الشرط والجار والمجرور فى محل الرفع خبر مقدم ودرهم مبتداء
مؤخر او فاعل الظرف لاعتماده على المبتداء والجملة اسمية او ظرفية خبر
للمبتداء المتضمن لمعنى الشرط وقال المحشى فان قلت هذا مثال
للمضاف الى الموصوف لان الوصف انما يكون لما اضيف اليه كل لا لكل قلت
المراد بالموصوف الموصوف معنى لا لفظا والكل المحيط لافراد الموصوف موصوف
معنى انتهى كلامه لان كلا يأخذ دائما حكم ما اضيف اليه كما سبق واما
مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما اى باحد المذكورين يعنى
الفعل والظرف فقولك كل غلام رجل يأتينى هذا مثال الاسم المضاف الى
النكرة الموصوفة بالفعل او كل غلام رجل امامك او فى الدار هذا مثال
الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة بالظرف فله درهم قد سبق تفسيره وقد

يجئ صفة ايضا مستقبلا المعنى نحو كل رجل ياتيك غدا فله درهم لمضادعته
لكلمات الشرط فى الابهام وكذا ان كان مضافا الى موصوف بغير الثلثة المذكورة
نحو كل رجل عالم فله درهم وعند سيبويه لا تدخل الفاء على خبر غير ما ذكرنا من
المبتدات والاخفش يجيز زيادتها فى جميع خبر المبتداء كذا فى الرضى ولما فرغ
من بيان ما يقتضى دخول الفاء على خبر المبتداء شرع فى بيان بعض ما يمنع
دخولها عليه وما يكون فى منعه اختلاف فقال وليت مبتداء ولعل
عطف عليه قوله من الحروف المشبهة بالفعل لتعيين ليت ولعل لا اتفاقا بالمنع
لان المنع بالاتفاق لكونهما من الحروف المشبهة بالفعل مختص بهما لكونهما
من النواسخ اذا دخلا اى ليت ولعل على المبتداء الذى يصح دخول الفاء
على خبره اى المبتداء المتضمن معنى الشرط مانعان خبر مبتداء محذوف
تقديره هما مانعان والجملة خبر المبتداء الاول عن دخوله عليه اى عن دخول
الفاء على الخبر لان صحة دخوله انما كانت تلك الصحة بالمشابهة مصدر مضاف
الى الفاعل وهو المبتداء والخبر وناصب للمفعول وهو الشرط والجزاء فيه
نشر على ترتيب اللف يعنى لمشابهة المبتداء الشرط المتضمنه معناه والخبر الجزاء
فى ترتبه عليه وليت ولعل اذا دخلا على تلك المبتداء والخبر يزيلان تلك
المشابهة اى مشابهة المبتداء الشرط والخبر الجزاء يعنى يمنعانها لانهما اى
ليت ولعل يخرجان الكلام من الخبرية وينقلانه الى الانشائية يعنى ان الكلام
المتضمن معنى الشرط وغيره قبل دخولهما عليه خبر يحتمل الصدق والكذب فلما
دخلا عليه زال ذلك الاحتمال وجعلاه مخصوصا بالانشائية فزالت
المشابهة المذكورة فامتنع دخول الفاء على الخبر لان المشابهة كانت سببا
لدخولها عليه فيزول السبب يزول المسبب لا محالة اذ كان له سبب واحد
والشرط والجزاء من قبيل الاخبار اى الجملة الشرطية لا يكون الا خبرية فلا يرد
ان الجزاء قد يكون امرا مثل قولك ان جاءك زيد فاضربه مع انه مؤول
بقولك ان جاءك فانت مأمور بضربه ومثل قوله تعالى ان الذين يكفرون
بآيات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يأمرون بالقسط
من الناس فبشرهم بعذاب اليم اى فانت مأمور الان او فهم احقاء بتبشيرهم
بعذاب اليم او غير ذلك وذلك المنع اى منع دخول الفاء عليه انما هو كائن

بالاتفاق اى هذا المنع مخصوص بهما بحيث لا يتناول غيرهما من النحاة متعلق
بالاتفاق فلا يقال ليت الذى يأتينى وليت الذى فى الدار فله درهم ولعل
الذى يأتينى ولعل الذى فى الدار فله درهم بالفاء بل انما يقال بحذفها مثل
ليت الذى يأتينى له درهم بدون الفاء لما عرفت وقس عليه غيره من كون
المبتداء نكرة موصوفة باحدهما وفى التسهيل المنع من حيث التتبع و
الاستعمال انما يتحقق فى ليت ولعل فانه قيل منشاء هذا السؤال كون
المنع بالاتفاق مخصوصا بليت ولعل يعنى اذا كان ذلك المنع مخصوصا
بهما فان قيل باب كان يعنى الافعال الناقصة باسرها وباب علمت
يعنى افعال القلوب بجميعها ايضا يعنى كما ان ليت ولعل مما نقال عن
دخول الفاء عليه مما نقال بالاتفاق من النحاة فما وجه تخصيص ليت
ولعل بالمنع ولم يذكر هذين البابين ايضا قيل تخصيصهما ببيان
الاتفاق انما داخلة على المقصود انما هو من بين الحروف المشبهة
بالفعل لا مطلقا يعنى لا من بين دواخل المبتداء والخبر حتى يرد هذا
السؤال ومع هذا الوفاق فى كان وليت ولعل مما نقال بالاتفاق
وبعد النحو النواسخ الا النونات من الحروف لكان افيد وابعد من
الشبهة ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاتفاق الواقع فيهما
اى فى ليت ولعل ووجه الاهتمام انهما ممتازان عن اخواتهما بكون المنع
مخصوصا بهما دون سائر الموانع من نواسخ المبتداء والخبر فانهما
مشترك فى ذلك المنع ولحق ماض مبنى للفاعل بعضهم فاعله اى الحق
بعض النحاة فى المنع من دخول الفاء على الخبر ان بليت ولعل قيل هو اى البعض الملحق
سيبويه قال المص اتباعا لعبد القاهر ان هذا الملحق هو سيبويه خلافا
للاخفش ونقل الجندى وابو البقاء وابن يعيش انه غير مجوز لدخول الفاء عليه
مع انه هو سيبويه خلافا للاخفش وقيل انما قال والحق بعضهم اورده مبهما
ولم يعين لانه لم يتعين عند المص من الحق ان المكسورة قيدها بالمكسورة
احترازا عن المفتوحة لما سيأتى بهما اى بليت ولعل اى الحق بعض النحاة ان
المكسورة بليت ولعل فى المنع عن دخول الفاء على الخبر لان لا ان المكسورة
للتحقيق ولكون ما دخلت هى عليه جملة مستقلة والشرط بخلافه لانه لا يأتى الا فى

المشكوك

المشكوك ويحتاج ايضا الى ما يترتب عليه وهو الجزاء ولان الشرط لا يدخل عليه ان
للتنافى بين التحقيق والتعليق فكذلك ما فى معنى الشرط والاصح انها اى ان المكسورة
لا تمنع عنه اى عن دخول الفاء عليه لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية وتنقله الى الانشائية
بل يبقى الكلام على ما كان عليه قبل دخولها وما ذكروه من التعليل غير مسلم لوروده
فى الكلام المعجز وكلام الفصحاء ايضا لو بين بان اى لو ترد ما هو الاصح من انها لا تمنع
عنه قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا عطف على الصلة وهى جملة كفروا فيكون صلة
ايضا لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه وهم كفار الواو للحال والجملة حال من ضمير كفروا
احالة كونهم كافرين وثابتين على الكفر فلن يقبل وفى حمل الفاء على الزيادة او
التعليل وحذف الخبر بعد لا يخفى وتركها فى بعض الايات نحو قوله تعالى ان الذين امنوا
وعملوا الصالحات لهم اجرهم لا يوجب كون ان المكسورة مانعة لان دخولها فى خبر
المبتداء المذكور جائز لا واجب وفى بعضها دخلت ايذانا بتضمن المبتدا
معنى الشرط وفى بعضها تركت ايذانا بان دخولها ليس بواجب تامل فان قيل
قد الحق بعضهم وهو المالكى ان المفتوحة ولكن بليت ولعل كما الحق البعض منهم
ان المكسورة بليت ولعل فما استفهامية بمعنى اى شيء مبتداء متضمن لمعنى
الاستفهام عند سيبويه وخبره متضمن له عند غيره كما مر فى قوله اهذا زيد
ام ذاك وجه مرفوع لانه اما خبر او مبتداء على اختلاف القولين ومضاف الى
تخصيصه للمكسورة بالالحاق بالباء والداخلة على المقصور فالمعنى اى شيء يوجب
ويقتضى تخصيص الالحاق بان المكسورة مع ان المفتوحة ولكن قد الحقا بهما
فكان على المص ان يقول والحق بعضهم ان بهما وبعضهم ان ولكن بهما او يقول
والحق بعضهم ان وان ولكن بهما فيدخلان تحت الالحاق ايضا قيل بعضهم
ان ولكن الذى الحق ان بهما هو سيبويه فاعتد اصلا اعتداد فادغم كما
عرفت فى موضعه اى فاعتبر بقوله لكونه امام النحو ومقتدى فى هذا الفن
وذكره اعتمادا عليه ولم يعتد اى ولم يعتبر بقول من سواه اى بقول من
كان غير سيبويه لكونه من التابعين ودخلا فى هذا الفن فلم يذكره لعدم
اعتداده اياه لان غير المعتد كالعدم مع ان كلا القولين وهما الحاق
سيبويه ان بهما والحاق البعض ان ولكن بهما لا يساعدهما اى لا يوافقهما
ولا يكون دليلا لهما القرآن المعجز وكلام الفصحاء لما يدل الفاء للتفسير

والتفصيل وما موصولة او موصوفة وبتلك صلتها او صفتها على عدم
منع ان المكسورة عن دخول الفاء على الخبر لما سبق خبر لقوله فما يدل
فلم يدخل الفاء مع ان المبتدا متضمن لمعنى الشرط ابدا كما لجواز حذف
الفاء من خبره لان دخول الفاء على خبر المبتداء المذكور ليس بواجب
كما سبق وما يدل على عدم منع ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء اى
ما يدل على عدم منع ان المفتوحة عن دخول الفاء على الخبر . قوله تعالى
واعلموا خطاب عام لكل من جاهد فى سبيل الله وان فى انما حرف
من الحروف المشبهة بالفعل وفتحت لكونها مفعوله ولفظة ما موصولة
بمعنى الذى يدل عليه قوله من شىء لان من فيه للبيان والبيان لا بد له
من المبين وغنمتم صلتها بحذف العائد لانه مفعول والعائد
المفعول يجوز حذفه لكونه فضلة كقوله تعالى اهذا الذى بعث الله
رسولا اى اهذا الذى بعثه الله وقوله من شىء بيان له لما سبق والمعنى
ان الذى غنمتموه حال كونه من شىء يعنى من مال يعنى من المال الذى اخذ
تموه من ايدى الكفار فان لله خمسه الفاء جواب الشرط ان
حرف من تلك الحروف ايضا لله جار ومجرور خبر مقدم لما سيأتى س
خمسه منصوب لانه اسم ان وهو واحد الخمسة وان مع اسمها
وخبرها فى تاويل المفرد خبر لان وهى مع اسمها وخبرها فى محل النصب
فانها مقام مفعولى على نحو فاعطوا ابتغاء وخبر الله خمسها ر
غنمتموه لمصارفه المذكورة وما يدل على عدم منع لكن عن دخول
الفاء على الخبر قول الشاعر فوالله الفاء لترتيب هذا الكلام
لما قال لى الدهر من المفارقة والعداوة وتعقيبه والواو للقسم ما نافية
فارقتكم فعل وفاعل ومفعول قاليا منصوب على الحالية من الفاعل
من القلى وهو البغض كما فى قوله تعالى انى لعملكم من القالين
اى من المبغضين ولكم متعلق به ولكن ما يقضى فسوف يكون
ولكن حرف من تلك الحروف ايضا ما موصولة او موصوفة ويقضى
فعل مبنى للمفعول صلتها او صفتها اسم لكن الفاء جواب الشرط سوف
ههنا للتحقيق بمعنى الوقوع والثبوت ويكون تامة فى محل الرفع على

انه

انه خبر والمعنى ولكن الذى او شيئا يقدر عند الله فيقع لا محالة وقد
يحذف المبتداء لا نسيا لانه ركن فى الكلام فلا يحذف الا وقت قيام قرينة
معينة ولذا قال المصنف لقيام قرينة لفظية كقولك انا راكب البغل
وطليحان اى والبغل طليحان حذف لقرينة لفظية وهى المضاف اليه
او عقلية كالمثال المذكور فى المتن جوازا اى حذفا جائزا لا واجبا
وقد يجب حذفه اى حذف المبتداء اذا انقطع النعت بالرفع اى كان الخبر
فى الاصل نعتا للشىء ثم عزل عنه وجعل مرفوعا على انه خبر مبتداء محذوف
نحو الحمد لله اهل الحمد ومررت بزيد المسكين بالرفع . ورأيت زيدا
الفقير . ومن الشيطان الرجيم . بالرفع ايضا الى غير ذلك اى هو اهل
الحمد ولم يذكره المصنف لا لعدمه كما زعم البعض وعلل بكون المبتداء ركنا
وهو ليس بسديد لان الركنية لا تنافى وجوب الحذف الا ترى ان الخبر
ركن وقد يجب حذفه والفعل كذلك ركن وقد يجب حذفه وقيل لا يجب
حذفه اصلا لانه ركن قوى اصيل فى الكلام ونحو الحمد لله اهل الحمد
فى تقدير اهل الحمد هو اى الله تعالى على تقدير حذف الخبر اى هو اهل الحمد وكذا
غيره وانما يجب حذفه عند وجود الشرط المذكور وهو القطع ليعلم مبنى
للمفعول انه اى الخبر كان فى الاصل صفة لشىء مرفوع او صفة له فقطع عن
النعت فجعل مرفوعا لقصد المدح اى لقصد مدح الموصوف او الذم اى لقصد
ذمه او غيره اى غير المدح والذم كالترحم فلو ظهر المبتداء ولم يحذف وجوبا
سواء حذف جوازا او لم يحذف لم يتبين ذلك ولم يظهر قصد المدح وضده
وغيره لان الصفة غالبا اما للتخصيص او التوضيح وان جيئت للمدح
والذم الا ان المبتداء اذا لم يحذف ولم يقطع النعت بالرفع لم يتعين انه
قصد به المدح او غيره بناء على كونه مقتضى الظاهر ويجب حذفه اى حذف
المبتداء ايضا اى كما يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع عند من قال
فى نعم الرجل زيد ان تقديره اى تقدير هذا الكلام نعم الرجل هو زيد يعنى عند من
قال ان المخصوص افعال المدح والذم مرفوع على انه خبر مبتداء محذوف بقرينة
السؤال المقدر لانه اذا قيل نعم الرجل فقد سئل وقيل من هو واجيب بذلك
على حذف المبتداء اى هو زيد واما عند من قال هو مرفوع على انه مبتداء والجملة

الفعلية قبل خبره وقدمت عليه لتشويق السامع للمبتدا لانه لما قيل نعم الرجل تشوق
السامع الى ما يذكر بعده وهو المخصوص بالمدح او الذم فليس من حذف المبتدا في شيء وقيل
يتعين ههنا كون المخصوص مبتدأ وما قبله خبره كقول المستهل في القاموس استهل
الصبي رفع صوته بالبكاء وكذا كل متكلم رفع صوته او خفض ثم استعير للمبصر
الهلال الرافع صوته وفي بعض الحواشي الاستهلال ماه دبدنه وبابك ذدنه
كلاهما مستقيم اى المبتدا المحذوف جوازا بقرينة الحال لان الهلال ان كان حرف جر
لا بد له من متعلق ويكون ذلك المتعلق خبرا سواء قدر فعلا او اسما وان كان اسما بمعنى
المنزل فالاولى جعله خبرا ليكون من اول الامر مثالا للمقام مثل المبتدا المحذوف في مقول
المستهل بحذف المضاف اليه وجعل المصدر المضاف الى الفاعل بمعنى المفعول المبصر
بكسر الراء من ابصر لان الاستهلال استقر للابصار بقرينة رؤية الهلال الرافع
صوته لفرط سروره بالرؤية المختصة له عند ابصاره مضاف الى الفاعل والمفعول
متروك اى ابصار المبصر الهلال او الى المفعول والفاعل متروك اى ابصار الهلال للمبصر
بالرفع ولا قلعوا لا في الهلال والله اى هذا الهلال والله الا ان المبتدا حذف
جوازا بالقرينة الحالية لان مثل هذا الكلام انما يقال عند توجه الابصار الى
مطلع الهلال لمن سبق من الناس الى رؤيته رفع صوته فيمنعه الاهتمام بذكر
الهلال عن ان يقول هذا او هو لانه قد علم انهم يفهمون ما يعني فكان الحذف هو
الانفع لامرين الاهتمام والعلم بانه يشير الى الهلال وفي الحاشية يقال الا الثلث
ليال الهلال او بعدها القمر كذا قيل لكن في القاموس الهلال غرة القمر او لليلتين
الى ثلث او سبع وليلتين من اخر الشهر ست وعشرين او سبع وعشرين
وغيره القمر واشار الى المراد بالمستهل وهذا القول اى قول المستهل الهلال
والله ليس من باب حذف الخبر حال كونه كائنا بتقدير الهلال هذا فيكون
الهلال مبتدأ واسم الاشارة بعده خبره لان مقصود المستهل ان
مقصود من رأى الهلال واراد اعلامه المستهلين الغير المبصرين تعيين
شيء بالاشارة بان يقول هذا اى شيء محسوس بنصره هو والحكم
اى يحكم عليه اى على ما عينه بالاشارة بالهلالية لا تعيين شيء و
بالهلالية والحكم عليه بالاشارة فيقول الهلال هذا لان مثل هذا لا يكون
الا عند الاشتباه عند المستهلين بان يروا اشياء ولم يميزوا اى شيء

منها

منها الهلال فيميزوا لهم فيقول الهلال هذا ليتوجه اليه اى الى ما عينه بالاشارة
وحكم عليه بالهلالية اى الى جانبه الناظرون الغير المبصرون اياه ويروه كما
يراه ويكونون اسوة في الرؤية وهذا ليس الا بجعل اسم الاشارة مبتدأ و
الهلال خبرا وانما اتى بالقسم مع انه ليس له دخل في حذف الخبر جريا على
عادة المستهلين غالبا فيكون القسم خارجا مخرج العادة وجهه ان كون هذا
الرائي مخصوصا لرؤيته مما ينكر لان امتيازه بها من بينهم مع كثرتهم
وحرصهم على الرؤية من مظان الانكار فاكد بالقسم لئلا ينكر عليه ولئلا
يتوهم نصب الهلال عند الوقف اذ الغالب فيما هو في آخر الكلام الوقف عليه
واذا وقف عليه لم يعلم ان الهلال منصوب فيكون مفعولا بمحذوف عامله الذي
لم يعرف حالية يعني ابصرت الهلال فلا يكون مما نحن فيه او مرفوع على انه خبر
مبتدا محذوف بتلك القرينة فيكون مثالا لما نحن فيه واختار لفظ القسم على
غيره جريا على عاداتهم ولئلا ينكر عليه وقد يحذف الخبر جوازا ايضا لكن بشرط ان
يكون المبتدا مذكورا ولا يحذف المبتدا ايضا الا بشرط ان يكون الخبر مذكورا
اى حذفا جائزا لقيام قرينة لانه لا يحذف نسيا لكونه ركنا من غير اقامة
شيء مقامه لانه لو اقيم شيء بعد حذفه مقامه لكان حذفه واجبا لا جائزا
كما سيجيء مثل الخبر المحذوف جوازا كائن وواقع في قولك خرجت فاذا السبع
بمعنى واقع بغير اذا المفاجاة اذا كان الخبر عاما فالحذف كثير واما اذا كان خاصا
فلا يجوز الا نادرا لان اذا تدل على وجود الشيء بغتة فيستغنى عن ذكر الخبر الذي
هو وجود الاستقرار ولم يكن اذا هذه ايضا واقعة موقع الفاء الجزائية
لان الخبر الواقع بعد الفاء لا يجوز حذفه فكذا ما بعدما قام مقامه فان
تقديره على المذهب الاصح كما نص عليه صاحب اللباب حيث قال من حذف
الخبر جوازا لقيام القرينة قولك خرجت فاذا السبع واقف هكذا بمعنى خرجت
فاذا السبع واقف واما هذا القول على المذهب الغير الصحيح فليس مما
نحن فيه لان منها الظرف مكان خبر عن السبع وهذا المذهب للمبرد فانه عنده
اذا ظرف مكان خبر مقدم عن السبع اى مكان حضور حي السبع وما ذهب اليه
لا يطرد في جميع مواضعها اذ لا معنى لقولك مكان حضور حي السبع
بالباب في تاويل خرجت فاذا السبع بالباب ومنها الظرف زمان

وهو مذهب الزجاج والمحذوف هو المضاف الى المبتداء والخبر اذا المفاجآت
لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة لعدم صحة الحمل فالمعنى
خرجت فوقت خروجي وجود السبع فالمذهب الصحيح ان التقدير فوقت
خروجي السبع واقف ثم يكون اذا ظرف زمان للخبر المحذوف يدل على صحته
ان العرب اذا صرح بالخبر يقول فاذا السبع واقف واما الفاء الداخلة عليها
فقيل انها جواب شرط مقدر مراده انها فاء السببية التي المراد بها لزوم
ما بعدها لما قبلها لان مفاجاة السبع لازمة للخروج وهذا هو الاولى
وقال المازني هي زائدة وهذا ليس بشيء اذ لا يجوز حذفها وقيل هي للعطف
حملا على المعنى خرجت ففاجأت كذا وهو قريب على تقدير ان يكون اذا ظرف
زمان متعلق بالخبر المحذوف لقيام قرينة جواز اعني سادّ مسدّه اي غير
قائم مقامه بحيث يفيد فائدة ويغني عنه لان المقدم لفظا لا يقوم مقام
المؤخر وان كان متعلقا به ولان الظرف لا يفيد معنى الوقوف وغيره ولا
يغني عنه تامل اي ففي وقت خروجي السبع واقف فالتقدير فالسبع واقف
في وقت خروجي قدم لكون الخروج سببا لمفاجاة السبع الواقف فالسبب
يجب ان يكون مقدما على المسبب وقد يحذف الخبر ايضا لقيام قرينة وجوبا
اي حذفا واجبا فيما التزم مبني للمفعول يقال التزمت الشيء وهو
التزمته فيكون ملتزمه اي في التركيب الذي فيه اي من هذا التركيب وهو
من قبيل اكل منه وتقدير منه اقيس من تقديره فيه فضمير الموصول محذوف
وجعلها موصولة هاهنا اقيس من جعلها موصوفة او مصدرية تامل
في موضعه اي في موضع الخبر المحذوف وجوبا غيره نائب فاعل لقوله التزم اي
غير الخبر فالمجروران راجعان الى الخبر يعني فيجب حذف الخبر في موضع يكون
فيه مع القرينة الدالة على تعيين الخبر المقدر من بين سائر الاخبار لفظ
ساد مسد ذلك الخبر وذلك اي حذف الخبر وجوبا فيما التزم في موضعه
غيره كائن في اربعة ابواب على ما ذكره المص بالامثلة يعني اكتفى في كل منها
بالمثال كما اكتفى في نوع النكرة المخصصة مبتداء اولها اي اول تلك الابوا
ب الاربعة المبتداء الذي وقع بعد كلمة لولا الامتناعية مثل لولا زيد لكان كذا
اي لولا زيد موجود هاهنا لوقع ما وقع وكان في قوله لكان تامة يعني وقع وكذا

فاعلم

فاعلم وزيد مبتداء ولا يجوز ان يكون جواب لولا خبرا لكونه جملة خالية عن
العائد الى المبتداء ولابد منه في الاغلب كما في قوله لولا علي لهلك عمر رضي
الله عنه لان لولا موضوعة لامتناع الشيء ووجوبها لوجود غيره وهو
المبتداء الواقع بعدها كما ان وجود علي رضي الله عنه في المثال المذكور صار
سببا لعدم هلاك عمر رضي الله عنه يعني لامتناعه وحاصله ارتباط
الجملتين على معنى ان الثانية امتنع مضمونها لحصول مضمون الاولى فتدل
كلمة لولا وضعا على الوجه بحيث تكون قرينة له وقد التزم في موضع الخبر
غيره وهو جواب لولا فيجب حذفه اي حذف الخبر لحصول شرطي الحذف وجوبا
احدهما القرينة الدالة على الخبر المعينة وهي لفظة لولا لما سبق انها
موضوعة لتدل على امتناع الشيء لوجود غيره فلها دلالة على ان خبر المبتداء الذي
بعدها موجود لا قائم ولا قاعد ولا غير ذلك من انواع الخبر والثاني في
اللفظ الساد مسد الخبر وهو جواب لولا ولذا قال الشارح لقيام قرينة
دالة على الخبر المحذوف وهي لولا والتزام قائم مقامه اي الخبر لبيان شرطي
الحذف وجوبا هنا اي وجوب حذف خبر المبتداء الذي بعد لولا لوجود شرطي
الحذف كائن اذا كان الخبر عاما لدلالة لولا عليه كالوجود والحصول وغيرهما
واما اذا كان الخبر اي خبر المبتداء الواقع بعد لولا خاصا فلا يجب حذفه
سواء حذف جوازا او لم يحذف اصلا كما في قوله اي قول الشافعي ولولا الشعر
بالعلماء يزري اي تاليفه او الاشتغال به وكثرتها [illegible] والمراد
بالشعر هاهنا ما فيه ذم او مدح او غير ذلك مما يستلزم ذم صاحبه في
الدخول في قوله تعالى والشعراء يتبعهم الغاوون وقوله بالعلماء متعلق
بيزري والمراد منهم الذين قال الله تعالى في حقهم انما يخشى الله
من عباده العلماء الذين هم ورثة الانبياء وقال خير البشر علماء
امتي كانبياء بني اسرائيل فتقدم للحصر لان الازراء انما يلحق بهم
من ازرى يزري خبره وأجيب بانه يزري حال من الضمير في الخبر المحذوف
وليس بخبر اي ولولا الشعر كائنا حال كونه يزري بالعلماء لان يزري
وان صلح للخبرية الا انا قدرنا الخبر لئلا يلزم الفاعلة لكنت اليوم
اشعر من لبيد اي لكنت في زماني غالبا في الشعر لتاليفه واشتغالي

اولا
ولولا الخشية [illegible]
جعلت الناس كلهم [illegible]

به على ذلك الشاعر ولكن الارتياء منعقد عند هذا اعماد ذكر من كون
ما بعد لولا مبتدأ محذوف الخبر او لا على مذهب البصريين كما عرفته
مفصلا وقال الكسائي الاسم بعدها ليس بمبتداء بل مرفوع على انه
فاعل الفعل مقدر اى محذوف وجوبا كما في قوله لولا ذات سوار لطمتني
وذلك لانها في الاصل لو وهي من لوازم الافعال ثم دخلت على لا فصار لولا
وهي ايضا تكون من لوازمها كما في قولك لولم تشتمني لاكرمتك ق
ذيف بان حذف الفعل لا يكون واجبا من غير مفسر لا في الحال ولا في
المآل اى لولا وجد زيد حذف الفعل وجوبا لدلالة لولا عليه فيبقى لو
لا زيد بالرفع على انه فاعل فعل محذوف وجوبا وقال الفراء كلمة لولا هي
الرافعة للاسم الذي وقع بعدها بغى ان رفع ذلك الاسم مخصوص بها لا
يتجاوز الى غيرها من كون العامل فيه الابتداء او الفعل المقدر لا
ختصاصها بالاسماء كسائر العوامل المختصة في العمل بالاسم كالحروف
المشبهة بالفعل وغيرها ولا يخفى عليك انه لا يتدرج من القول بحذف
مبتداء الكلام لان لولا حرف لا يكون مسندا ولا مسندا اليه والاسم
الذي بعدها هو المسند اليه فيلزم ان يكون المسند اليه معمولا لعامل
لفظي هو لولا وقد تقرر انه معمول لعامل معنوي وقد سبق ان
العامل في المسند والمسند اليه هو العامل المعنوي لا غير ولانها اى
ثاني الابواب الاربعة كل مبتداء كان في الاصل مصدرا صورة مثل
ضربي اوتيا وتكاى اوكان مؤولا بالمصدر مثل ان ضربت فان الفعل
المصدر بان المصدرية مؤول به منسوبا صفة لقوله مصدرا ولقوله
بتاويله ايضا الى الفاعل وحده بان يضاف اليه او المفعول وحده
بان يضاف اليه ايضا او كليهما اى الى الفاعل والمفعول بان يضاف اليه
الى الاول وينصب الثاني او بالعكس فالاضافة فيها واجبة ليتعرف المضاف
بالاضافة لا للمعرفة لان اضافة المصدر معنوية لكون المصدر مبتداء وبعده
اى بعد المنسوب اليه حال مفردة او جملة ويجب في هذه الحال الواو وان كانت
جملة اسمية او كان المبتداء في الاصل اسم التفضيل مضافا الى ذلك المصدر
صورة او مؤولا منسوبا الى احدهما او اليهما وذلك مثل ذهابي راجلا مثال

لما كان مصدرا صورة منسوبا الى الفاعل فقط وضرب زيد قائما اذا
كان زيد مفعولا به لا انه يحتمل هنا ان يكون فاعلا فح يكون المثال مكررا
تبرعا لدفع هذا الا انها مثال لما كان مصدرا صورة ايضا الا انه منسوب
الى المفعول فقط ومثل ضربي زيدا قائما حالا عن المفعول او عن الفاعل
او قائمين حالا عنهما مثال لما كان مصدرا صورة منسوبا اليهما ومثال
ما كان المفعول به مضافا اليه والفاعل مرفوعا مثل ضرب عمرو زيد قائما
او قائمين وان ذهبت راجلا وان ضربت زيدا قائما او قائمين هذه امثلة
ما يكون في تاويل المصدر واكثر شربي السويق ملتوتا اى مخلوطا من لت
اذا اختلط واخطب ما يكون الامير قائما فذهب النحاة البصريون الى ان تقديره
اى تقدير كل واحد من هذه الامثلة وهذا حاصل اذا كنت قائما وضرب زيد
حاصل اذا كان قائما ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما هذا التقدير اذا كان
قائما حالا عن زيد واما اذا كان حالا عن ضمير المتكلم فالتقدير ضربي زيدا حاصل
اذا كنت قائما فتقدير ضربي زيدا قائمين ضربي زيدا حاصل اذا كنا قائمين
فقس على هذا التقدير غيرها من الامثلة فحذف المتعلق وهو حاصل وجوبا
كما يحذف متعلقات الظروف لان متعلقات الظروف تحذف جوازا وههنا
وجوبا لسد الحال مسده نحو زيد عندك تقديره زيد حاصل عندك فحذف
المتعلق لدلالة الظرف عليه فاقيم مقامه فبقي بعد حذف المتعلق قوله اذا
كان قائما كما بقي عندك بعد حذف المتعلق قوله اذا كان قائما كما بقي عندك
بعد حذف متعلقه ثم حذف اذا مع شرطه العامل في الحال لان اذا ظرفية حالية
عن معنى الشرط الا انه سمي مدخولها شرطا لانها تحتمل معنى الشرط فيها وتكون
اذا ههنا للاستمرار كما في قوله تعالى اذا قيل لهم لا تفسدوا وفي قوله واذا ما
غضبوا هم يغفرون ومثله كثير يعني حذف الظرف بعد حذف متعلقه مع فعله
الشرط الداخل هو عليه العامل في الحال لان العامل في الحال هو العامل في ذي الحال
وهو الضمير المستكن في ذلك الفعل واقيم الحال المنصوب مقام الظرف القائم
مقام الخبر وهو المتعلق لان في الحال معنى الظرفية اذ معنى جاء في زيد
راكبا جاء في زيد وقت الركوب ومعنى قولنا اتيتك والجيش قادم اتيتك
وقت قدوم الجيش فلهذه المناسبة اقيمت الحال مقام الظرف القائم مقام

قوله واخطب ما يكون الامير قائما معناه ان الرجل الذي يحتاج الى ان يخطب اعظم ما يكون الامير قائما او ذو حالة

النفط عليك الاثنين بالفعل كما في ذلك اى الخطبة الى الفاعل ويحمل على الاضافة وهذا قد حصل به فقد علم ذلك

الظرف القائم مقام الخبر لان القائم مقام القائم مقام شيء يكون قائما
مقام ذلك الشيء بالواسطة فيكون الحال قائما مقام الخبر لا بالاصل بل بالواسطة
لما قلنا قال الرضي الشارح لهذا الكتاب هذا اي تقدير البصريين وهو ضربي زيدا
حاصل اذا كان قائما ما قيل فيه وقدناه في هذا التقدير تكلفات كثيرة من حذف
بيان للتكلفات الكثيرة اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت حذف اذا مع جملتها
للمضاف اليها في غير هذا المكان لان حذف اداة الشرط مع جملتها غير جائز من غير
اقامة شيء مقامه كالاشياء الستة وههنا ليس كذلك ومن العدول
عن ظاهر معنى كان التامة الى الناقصة وهذا المعنى اصل لها لا تعال التامة قصد وما
يكون معدولا عن الاصل يكون تكلفا الى المعنى التامة وهو قليل نادر ولذا
احتيج الى القرينة وقيام الحال مقام الظرف وهذا وان لم يكن تكلفا لكونه
كثير الاستعمال الا انه لانضمامه الى ما هو تكلف صار تكلفا ووصف
التكلف بالكثرة اما لكونها ثلثة لان ما تكرر مرتين يكون كثيرا وهو
حذف اذا مع الجملة المضاف اليها والعدول المذكور وقيام الحال مقام الظرف
واما لكونها اربعة لو عد حذف اذا واحدا وما اضيف اليها ثانيا واما لئلا
يتوهم كون تكلفات ثنتين فان قيل لم لا يكون كان المقدرة ناقصة
وقائما خبرها قيل لان مثل هذا المنصوب المضبوط بالضوابط المذكورة
لا يكون الا نكرة بحيث لم يسمع تعريفه مع كثرته فلو كان خبرا كان لجاز
تعريفه ولسمع من قولهم لا ستقرائه فعلم من هذا ان كان تامة
قائما حال لان التنكير شرط الحال على ما سيأتي والذي يظهر في هذا
ايضا من كلام الرضي الى قوله وثالثها ان تقديره اسم ان اي تقدير
البصريين مثل هذا المثال نحو ضربي زيدا بلا لبس من جهة وقوع
الضرب عليه حال كونه قائما اذا اريد بنا الخطاب الحال عن المفعول
في المعنى وضربي زيدا بلا لبس من حيث كونه صادرا مني حال كوني قائما
اذا كان الحال حالا عن الفاعل وضربي زيدا بلا لبس قائمين اذا كان
الحال حالا عن الفاعل والمفعول كليهما جميعا انك خبر ان وهي مع اسمها
وخبرها في محل الرفع لانها خبر المبتداء وهو الموصول الذي صلته جملة يظهر
لي فلم يدخل الفاء لانه جار مجرى ولخبرها سبق يعني التوجيه الذي يظهر

لي مما ذكرا اولى من توجيه البصريين لانه ليس فيه تلك التكلفات ثم تقول
حذف المفعول الذي هو ه والحال في المثالين الضمير الغائب في الاول والمتكلم
في الثاني لان المفعول لكونه فضلة ومستغنى عنه في الكلام يجوز حذفه كما
صرح به المص نفسه حيث قال والعائد للمفعول يجوز حذفه كقوله تعالى
يبسط الرزق لمن يشاء اي لمن يشاء الله بسط الرزق فيكون فيما سبق
بعد الحذف ضربي زيدا بلا لبس قائما ويجوز حذف ذي الحال مع قيام القرينة
الدالة عليه ومع كونه فضلة لانه اذا لم يكن فضلة لا يجوز حذفه لانه يكون
عمدة في الكلام ومحتاجا اليه تقول عند حذفه الذي ضربت قائما زيد اذا
جعلت قائما حالا عن ضمير الموصول بقرينة كون الجملة صلة له فلا بد فيها
من عائد اي الذي ضربته قائما زيد ثم حذف الفعل الذي هو بلا لبس مع فاعله
بقرينة الملزوم الذي هو ضربي لان الضرب يلزمه الملابسة الذي هو خبر
المبتداء يعني الفعل الذي هو بلا لبس مع فاعله المستكن فيه في محل
الرفع لانه خبر المبتداء والعامل في الحال لما سبق ان العامل في الحال
هو العامل في ذي الحال ولا يخفى عليك ان الخبر حذف جوازا ووجوبا
بالقرينة فيكون حذفه حذفا قياسا وقام الحال بعد حذف ذي الحال و
عامله مقامه لان المعمول كثيرا ما يقوم مقام عامله بعد حذفه مثل
نضرب الرقاب كما تقول راشدا مهديا بحذف العامل في ذي الحال المحذوف
بالقرينة الحالية اي سر امرؤ من سار يسير مثل باع يبيع راشدا
مهديا حالا بعد حالا وصفة لراشدا نحو تحقيقه في بحث الحال
فيكون حذف العامل ايضا قياسا فعلى هذا اي على كون التقدير هكذا
او كون المحذوفات في هذا التقدير قياسية لا يكونون اي البصريين
مستريحين اي متخلصين من تلك التكلفات البعيدة التي ذكرت في
تقدير البصريين لان كل واحد منها غير قياس فيكون هذا التقدير اولى
لانه لم يحذف فيه شيء الا بالقياس وقال الكوفيون تقديره اي المثال
المذكور ضربي زيدا قائما حاصل يعني ذهبوا الى ان الحال من المصدر
لفظا ومعنى والعامل فيه المصدر وهو مبتداء وخبر المبتداء مقدر بعد
الحال وجوبا ولذا قال الشارح يحصل قائما اي الحال من متعلقات المبتدا

لا من متعلقات الخبر والباء في قوله بحال متعلق بيقال واجاب الشارح
عن طرف البصريين بقوله ويلزمهم اي الكوفيين حذف الخبر وجوبا من غير سد
شيء مسده يعني من غير اقامة شيء مقامه لان الحال مقدم على الخبر المحذوف
فلا يصح لان يقوم مقامه لان التقديم لا يقدر ان يقوم مقام المتاخر عنه و
تقييد المبتدا عطف على حذف الخبر المقصود عمومه نائبه يعني يلزم الكوفيين
ايضا من هذا التقدير تقييد المبتدا بالحال لان الحال قيد لعامله وعامله
المبتدا والمقصود منه العموم والقيد ينافيه بدليل الاستعمال متعلق با
المقصود لان الجنس المعرف اذا استعمل بلا قرينة خصوص يتم جميع ما يقع
عليه رفعا للترجيح بلا مرجح ولان المصدر اسم جنس يأتي على عمومه لانه
اذا استعمل الجنس ولم يكن قرينة خصوص لاستغرق نحو النوم ينقض
الوضوء لكونه مستغرقا وجاز استثناء بعض النوم منه والتراب يابس
والماء بارد وفي المغني كل ضرب وائم على زيد في حال القيام حاصل وهو غير
مراد وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سدت الحال محله اي الخبر الذي نابت
الحال عنها مصدر قامت مقامه مصدر مضاف الى صاحب الحال من الفاعل
او المفعول فيكون الخبر المحذوف وجوبا هو المصدر العامل بدون المحمول اي
ضربي زيدا ضربه قائما هذا اذا كان الحال حالا عن المفعول واما اذا كانت
الحال حالا عن الفاعل فتقديره ضربي زيدا ضربي قائما او ضربي زيدا قائما
فحذف الخبر وهو المصدر العامل واقيم معموله الحال مقامه واجيب عنه بان هذا
من قبيل حذف المصدر العامل وابقاء معموله وهو ممتنع عندهم لان المصدر
مؤول بان مع الفعل فيكون المصدر بمنزلة جزء منه والجزء بدون الكل لا يحذف كما
الموصول مع الصلة وذهب بعضهم كهو ابن درستويه واشار بالبعض
الى ضعف ما قال الى ان هذا المبتدا لا خبر له لانه مستغن بفاعله مع ان
مثل هذا لم يسمع مع الاستقراء لكونه اي المصدر ههنا بمعنى الفعل وكما لا
يحتاج الفعل الى الخبر لا يحتاج ما في معناه اليه اذ المعنى اي معنى ضربي زيدا
قائما ما اضرب زيدا الا حال كونه او حال كوني قائما واجيب بان هذا القول
ايضا غير مستقيم لعدم استقلال الضرب بالفاعل بدون الحال ولو كانت
بمنزلة اضربه قائما لجاز ان يحذف الحال عنه ويستقل الكلام بدونها

ولولم

ولو لم يجز اضرب زيدا بدون الحال لان المقصود تقييد الفعل بالحال لم
يجز ان يكون بمعنى الفعل وثالثها اي ثالث الابواب الاربعة كل مبتدا
اشتمل خبره على معنى المقارنة يعني يكون الخبر لفظ المقارنة والمصاحبة او ما
يفيد معناهما وعطف عليه اي على ذلك الخبر شيء يصح ان يكون مصحوبا للخبر
بالواو التي بمعنى مع كذلك اي مثل القسم الثالث مثل كل رجل وضيعته
بالرفع عطف على الخبر المحذوف والضيعة في اللغة العقار وههنا كناية
عن الصنعة والحرفة سميت بها لانك اذا لم تتعهدها ضيعت وان اغفلتها
ضاعت وكانهم شبهوا صنعة الرجل بالارض المخلة التي لا تفنى اي كل
رجل مقرون مع صنعته اي هو مقرون بضيعته وضيعته مقرونة به كما
تقول زيد قائم وعمرو وهذا الخبر واجب حذفه لحصول الامرين الدالين على
خصوصيته الخبر اي في الواو من معنى المعية فيكون الواو قرينة ووقوع
الواو مع المعطوف في موضع الخبر وهذا علل الشارح بقوله لان الواو
تدل على الخبر الذي هو مقرون لكونها بمعنى مع فتكون الواو قرينة لحذفه
واقيم المعطوف الذي هو قوله وضيعته باعتبار معناها الاصلي في
موضعه اي موضع الخبر لان المعطوف ههنا وان كان معطوفا على المبتدا
وكان من توابعه الا انه اذا ذكر بعد الخبر فيصح ان ينوب عن الخبر و
يشغل مكانه ورابعها اي رابع الابواب الاربعة كل مبتدا في الجملة
القسمية متعين للقسم نحو يكون ذلك المبتدا مقسما به اي مما
يقسم به يعني يكون من الالفاظ التي تستعمل للقسم للمقسم كايمن
الله ولعمرك وخبره اي خبر ذلك المبتدا لفظ القسم وذلك نحو قوله مثل لعمرك
وهو من الالفاظ التي يقسم بها مثل لفظة لافعلن كذا اللام جواب
القسم لانه تجاب باللام مثل تالله لاكيدن اصنامكم اي لعمرك وبقاؤك
وذاتك مبتدا فسمي خبره اي ما اقسم به ليصح الحمل لانه لا يصح حمل القسم
على المبتدا ولا بقاء العمرك قسمي ولا شك ان لعمرك يدل على القسم المحذوف
لان المقسم به لا يكون بدون القسم ولان تعيينه للقسم دال على تعيين
الخبر المحذوف فيكون قرينة لفظية دالة على الحذف وعلى تعيين المحذوف
وجواب القسم وهو قوله لافعلن كذا قائم مقامه لان المتاخر يقوم مقام

المتقدم اذا حذف فوجد الشرطان القرينة والتزام ما يقوم مقامه فيجب
حذفه والعمر بالفتح والعمر بالضم كلاهما بمعنى واحد وهو البقاء ولا يستعمل
مع اللام في القسم وفي غيره كلاهما في الاستعمال سواء الا المفتوح لان
القسم موضع التخفيف اي لائق للتخفيف لكثرة استعماله وما كثر استعماله
يستحق التخفيف ولا شك ان الفتح اخف ولما فرغ من بيان ما هو ملحق
بالفاعل وعامله معنوي شرع في بيان ما هو ملحق به وعامله لفظي فقال خبر
ان واخواتها وانما الحق بالفاعل لكونه جزءا ثانيا في الجملة اي من المرفوعات
نبه على ان ذكر خبر ان ليس لانه من خبر المبتدا بل ذكره ليس الا لانه تكلف بعيد
لا حاجة اليه ولم يقل ومنها خبر ان كما قال ومنها المبتدا والخبر قصدا الى
البيان على نحو يحتمل المذاهب لانه صح وغيره لا صح خبر ان واخواتها اي اشباهها
وليس هنا نصا نحويا بل هو استعمال اللغة قال الله تعالى كلما دخلت
امة لعنت اختها من الحروف الجنس الباقية وهي اي تلك الحروف مبتداء
ان وكان ولكن وليت ولعل ولكن المجموع من حيث المجموع خبر والربط
بعد الحكم قد سبق تحقيقه وهو اي خبر ان مرفوع بهذه الحروف اي بكل
واحد من هذه الحروف الستة لا بالابتداء كما هو مذهب الكوفيين لان
الخبر عندهم مرفوع بما ارتفع به حين كان خبر المبتداء لا بالحروف لان
الحروف لضعفها في العمل لا تقدر ان تعمل في اسمين على المذهب الاصح
وهو مذهب البصريين وهو اولى لان انتفاءها يقتضي على السوية فيما
الاولى ان تعمل فيهما على السواء ولا سيما متشابهة بهما متشابهة قوية
بالفعل المتعدي وقال في المفصل وارتفاعه عند اصحابنا بالحروف لانه
اشبه الفعل في لزومها الاسماء والماضي منه في بنائه على الفتح و
المتعدي منه فالحق منصوبه ومرفوعه بالمفعول والفاعل وتركه قولك
ان زيدا اخوك بمنزلة ضرب زيدا اخوك انتهى لانها لما شابهت
هذه الحروف الفعل في لزومها الاسماء والمتعدي في احتياجها
الى الاسمين كما يجيء في بحث الحروف عملت رفعا ونصبا يعني نصب
الاسم ورفع الخبر مثله اي كالفعل المتعدي بحمل نصب المفعول ورفع
الفاعل • ولم يقدم الرفع على النصب كما ان الاصل في الفعل تقديم الرفع

[illegible]

كما سبق بينهما بفرعية العمل على فرعية العامل يعني لكون العامل فرعا كان
عمله ايضا فرعا هو ضمير الفصل لان الخبر اذا كان معرفا باللام يؤتى بالضمير
الفصل مثل زيد هو القائم ولا يكون له حظ من الاعراب وقيل مبتداء ذلك
اي خبر ان واخواتها المسند خبر للاول والثاني وهو مع خبره خبر للاول الى شيء
آخر ولم يفصل الاسم ان ليدخل نحو ان زيدا قائم ابوه او قام ابوه فان
المسند فيهما مسند الى فاعله ثم هو مع الفاعل مسند الى اسم ان بعد دخول
احد هذه الحروف وزاد لفظ الاحد لانه بظاهره يفيد دخول جميع هذه
الحروف عليه وهو ليس كذلك لانه لا خبر نوع دخل عليه جميع هذه الحروف بل ليس
نوع لا دخل عليه احدها عليهما اي على المسند وشيء آخر فقوله المسند
جنس شامل لخبر المبتداء اراد بالمبتداء القسم الاول لان خبره مسند
الى الثاني لانه صفة وخبره مسند اليه فليس بشامل له وخبر كان واخواتها
وخبر لا التي تكون لنفي الجنس وغيرها كخبر ما ولا المشبهتين بليس لان احاد
هذه الاقسام كلها مسندة فتدخل في قوله المسند والجار في قوله متعلق
بقوله خرج بعد دخول هذه الحروف خرج جميعها اي جميع احاد هذه الاقسام
عنه اي عن التعريف سوى خبر هذه الحروف والمراد بدخول هذه الحروف
عليهما ورودها يعني دخول هذه الحروف عليهما لا اثرات اي لا عطاء اثرها
وهو العمل فيهما اي في المسند وشيء آخر لفظا او معنى على سبيل منع الخلو
لا الجمع اما لفظا فبالعمل واما معنى فلانسحاب معانيهما الى معانيهما
من التاكيد والتشبيه وغيرهما فان تاكيد الحكم مثلا ينسحب الى المحكوم
عليه وعلى كل تقدير لا ينتقض التعريف وفيه رد على الرضي حيث قال ودخل
فيه غير الحدود ايضا فان حسنا في قولك ان رجلا حسن غلامه
مسند الى غلامه بعد دخول ان وليس بخبرها بل الخبر مجموع الجملة الفعلية
فلا ينتقض التعريف اي تعريفه ان عنى بقوم اي يقوم مسند الى
اسم ظاهر مضاف الى ضمير راجع الى اسم ان في قولنا ان زيدا يقوم ابوه
فان يقوم ههنا اي في هذا المثال بدون الفاعل من حيث اسناده الى
ابوه لليس اي لفظ يقوم مما يدخل عليه اي من قسم الخبر الذي يدخل عليه
ان بهذا المعنى اي لا يراد اثرها فيهما لفظا او معنى بل ما دخل ان على جملة

فعلية هي جملة يقوم ابوه اي لا ينسحب اثرها الا الى لفظ زيد وجملة يقوم
ابوه لا الى يقوم وحده حتى ينتقض التعريف بانه يصدق على يقوم هو
المسند بعد دخول ان ولا يصدق المعرف لانه لا يقال له خبر ان والحال انه كلما
صدق الحد صدق المحدود وبالعكس اذا كان الامر كذلك فلا يحتاج مثل
المفعول الى يجاب عنه اي عن انتقاض التعريف بيقوم بان المراد بالمسند
المذكور في التعريف المسند الى اسماء هذه الحروف ويقوم في المثال المذكور
ليس بمسند الى اسم ان بل مسند الى متعلق وهو ابوه فكيف ينتقض التعريف
به ويلزم عطف على قوله يجاب فيكون المعنى ولا يحتاج ايضا الى ان يلزم
منه اقول بل هو معطوف على قوله لا يحتاج فالمعنى فيلزم اي حتى يلزم
فلا وجه لقول من قال على التقدير الاول ولا اخفاء في تحقيقنا للاول ان
يقول على انه يلزم منه اي من هذا الجواب استدراك اي زيادة قوله بعد دخول
هذه الحروف لان المسند اذا كان مسندا الى اسماء هذه الحروف يخرج
اخبار الاقسام السابقة لانها ليست بمسندة الى الاسماء تلك الحروف بل
الى غيرها فتخرج تلك الاخبار كلها بقوله المسند الى اسمائها فلا يحتاج
الى قوله بعد دخول هذه الحروف فيكون مستدركا وقال الخبيصي ويمكن دفع
الاستدراك بان يحمل المراد المسند بعد دخول هذه الحروف الى اسمائها
انتهى قوله الى اسمائها اذا كان متعلقا بقوله المسند فالفائدة في
تاخيره حتى يندفع الاستدراك بهذا التقدير تامل ولا الى ان يجاب عنه اي
عن انتقاض التعريف بمثل عطف على قوله ان يجاب باعادة الجار لئلا
يتوهم عطفه على قوله ويلزم اي فلا يحتاج ايضا ان يجاب عن انتقاض
التعريف بمثل بان يقال المراد بالمسند المذكور في التعريف الاسم المسند
بتقدير الموصوف والمسند في المثال المذكور ليس باسم مسند بل هو فعل
مسند فيحتاج اي حتى يحتاج الى تاويل الجملة بالاسم حيث يكون
خبرها اي خبر الحروف المشبهة بالفعل جملة يعني جملة فعلية سواء
استند الى ضمير يرجع الى اسمها مثل ان زيدا يقوم او الى سبب مثل
ان زيدا يقوم ابوه فانه اي يقوم مؤول بقائم فيكون الاسم للمبتدا اعم
الى الاسم الحقيقي والاسم الحكمي وقال الخبيصي ويمكن ان يقال لا حاجة

الى

الى تاويل لان الخبر الجملة مستثنى بقوله وامره كامر خبر المبتدا اي كما ان الخبر
الجملة للمبتدا يبين بعد ذكر تعريف مختص بالخبر المفرد مثل قائم في ان زيدا
قائم نبه بالمثال على ان المراد بخبر ان واخواتها واحد وان المراد بدخول هذه
الحروف دخول احد هذه الحروف كما نبه الشارح عليه فيما سبق بقوله اي دخول
احد هذه الحروف فانه اي لفظ قائم هو المسند بعد دخول احد هذه الحروف فان
قيل ان قائما مسند قبل دخول احد هذه الحروف قلنا لا ان قائما وان كان
مسندا قبل الدخول الا ان ذلك الاسناد زال وانفسخ بدخول احد
هذه الحروف فصح ان يقال هو المسند بعد لان المسند اعتبار الحاصل في قائم
بعد الدخول وامره اي حاله وشانه كامر خبر المبتدا اي حكمه اي حكم خبر ان
واخواتها كحكم خبر المبتدا لانه في الاصل خبر المبتدا فيدخل ان واخواته
عليه لم يتغير حكمه في اقسامه اي اقسام خبر المبتدا من كونه بيان للاقسام
مفردا يعني كما يكون خبر المبتدا مفردا مثل زيد قائم كذلك يكون خبر
هذه الحروف مفردا مثل ان زيدا قائم وجملة يعني يكون خبر هذه الحروف
جملة اسمية او فعلية مثل ان زيدا قام ابوه او ابوه قائم كما يكون
خبر المبتدا كذلك ونكرة سبق مثاله ومعرفة مثل ان زيدا هو القائم
كما تقول زيد هو القائم وفي احكامه اي احكام خبر المبتدا من كونه واحدا
ومتعددا يعني كما ان خبر المبتدا يكون واحدا ومتعددا كذلك يكون خبرها
واحدا ومتعددا لفظا ومعنى بالعطف وبدونه مثل ان زيدا عالم فاضل او
وفاضل او معنى فقط مثل ان هذا حلو حامض ومثبتا ومحذوفا على سبيل
الجواز وعلى سبيل الوجوب اذ الحقق الامران الموجبان للحذف مثل ان ضربي
زيدا قائما ومثل ان زيدا وصنيعته وغيرهما من المواضع التي يجب حذف الخبر
فيها بشرط ان يصح دخول احد هذه الحروف عليه لانه لا يقال ان لولا زيد لكان كذا
ولا يقال ان لعمرك لا فعلن كذا وهو ظاهر وفي كونه مشتقا وجامدا او في شرائط
من انه اذا كان الخبر جملة فلا بد من عائد يربطها به المراد بالعائد ما يصح دخول
احد هذه الحروف عليه يخرج الكلام الذي لا يجوز دخولها عليه لانه لا يقال ان نعم الرجل زيد
لوجوب الصدارة لا تقال المدح والذم مثل ان زيدا قام ابوه او ابوه قائم لما تقدم
وانه زيدا قائم وان الحاقة ما الحاقة ولا يحذف العائد اذا كان ضميرا

لما سبق ان غير الضمير لا يجوز حذفه مطلقاً الا اذا علم يعني الا عند قيام قرينة
دالة عليه نحو ان البر الكر بستين وان السمن منوان بدرهم والمراد
ان قام كامر يعني المراد من هذا التشبيه بعد ان يصح كونه اي خبر المبتداء
خبر الباب بان يوجد شرايطه اي شرايط كونه خبراً له وانتفاء موانعه
عطف على الوجوه يعني بانتفاء موانع كونه خبراً له يعني لا يوجد مانع ليكون
خبراً له اذا كان الامر هكذا فلا يلزم من ذلك اي من التشبيه امر خبر ان
بامر خبر المبتداء ان كل ما يصح ان يكون خبراً للمبتداء يصح ان يقع خبراً
لباب ان قوله يصح مع فاعله في محل الرفع خبر لان في قوله ان كلما آه
وهي مع اسمها وخبرها في محل الرفع ايضاً فاعل الا يلزم حتى يرد من
ورد يرد من باب ضرب انه اي الحال يجوز ان يقال اين زيد ومن ابوك
يعني يجوز ان يقع الظرف المستقر خبراً للمبتداء مقدماً عليه وجوباً لما سبق
والاستفهام مبتداء وابوك خبره وبالعكس على ما سبق ايضاً ولا يجوز
ان يقال ان اين زيداً وان من ابوك يعني لا يجوز ان يكون الظرف المستقر
خبراً لان ولا الاستفهام او الاسم خبراً لها لوجود المانع لان يكون كل واحد
منهما خبراً لان وهو الصدارة اذ لو دخل عليه ان لبطل الصدارة الا في
تقديمه عليه اي تقديم الخبر على المبتداء يعني امره كامر خبر المبتداء في جميع
الاوصاف الا في هذه الصفة حيث يفترقان فيها جوازاً او امتناعاً حيث جاز
تقديم خبر المبتداء عليه ولم يجز تقديم خبر ان على اسمها لان فيه قلت المقصود
اذ المقصود من وجوب تقديم المنصوب اظهار انحطاط رتبة الفرع عن رتبة
الاصل وهو يفوت بجواز تقديم الخبر فيلزم مساواة الفرع الاصل اي ليس امره
كامر خبر المبتداء لان الاستثناء من الموجب يكون منفياً كما تقول جاءني
القوم الا زيداً يعني ان زيداً لم يجئ في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه اي تقديم خبر
ان على الاسم اي على اسمها وقد جاز تقديم الخبر على المبتداء غالباً لان المبتداء
اذا كان متضمناً لما يجب له صدر الكلام او كانا معرفتين او متساويين
او كان الخبر فعلاً له لم يجز تقديم الخبر عليه لما سبق فافترقا وذلك اي وجوب
تقديم الاسم على الخبر في باب ان بخلاف المبتداء والخبر حيث يجوز التقديم والتا
خير اذا لم يمنع مانع او الفرق بين خبريهما في التقديم جوازاً او امتناعاً واقع

وثابت لان هذه الحروف فروع جمع فرع كفروخ جمع فرخ وهو التبع يعني توابع
داخلة على الفعل في العمل اي في عمل النصب والرفع مثله بسبق منه اجمالاً و
سياتي تفصيله فاريد ان يكون عملها فرعياً لعمل الفعل ايضاً يعني كما ان ذواتها
فروع له لتاكيد الفرعية وليكون عملها موافقاً لذواتها والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم
المنصوب على المرفوع مثل ضرب عمراً زيد للزوم كون الفعل من اول الامر واقعاً على المفعول
قبل تمامه لان الفعل لا يتم الا بالفاعل وهو هنا مؤخر والعمل الاصلي ان يتقدم المرفوع
على المنصوب لان الاصل في الفاعل اذا لم يمنع مانع متصلاً بالفعل المسند اليه واذا قدم
المرفوع على المنصوب يكون عملاً بالاصل فلما اعلت هذه الحروف العمل الفرعي لم يتصرف في معمولها
يعني في اسمها وخبرها بتقدم ثانيهما اي ثاني المعمولين وهو الخبر على المعمول الاول
وهو الاسم يعني وجب تقديم الاسم هنا على الخبر مع انهما كانا في الاصل مبتداء وخبراً
وقد جاز التقديم والتاخير بينهما لما سيجيء كما يتصرف في معمولي الفعل المتعدي بالتقديم
والتاخير اذا لم يمنع مانع منهما لنقصانها في العمل عن درجة الفعل لانه الاصل في العمل
وهي مشابهة به لتعمل عمله فتكون فرعاً له فقد الا ان يكون الخبر ظرفاً اي ظرف زمان او مكان
او جاراً او مجروراً اي ليس امره كامر خبر المبتداء في تقديمه في جميع الاوقات الا اذا كان الخبر
ظرفاً اي الا وقت كونه ظرفاً فيجوز تقديم الخبر على الاسم لان الاستثناء من المنفي يكون
مثبتاً مثل قولك ما جاءني القوم الا زيداً اي الا جاءني زيد فان حكمه اي حكم خبر
ان اذاً بالتنوين لانه ظرف زمان اي حين كون الخبر ظرفاً متعلق بقوله حكمه
اي حكم خبر المبتداء فيجوز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو كما ان المبتداء اذا كان
معرفة يجوز تقديم خبره الظرف عليه نحو في الدار زيد مع ان الاصل التقديم كذلك اذا
كان اسم هذه الحروف معرفة يجوز تقديم خبرها الظرف عليه نحو قوله تعالى ان
الينا ايابهم وان في الدار زيداً وفي وجوبه اي وجوب التقديم اذا كان الاسم نكرة
لتخصص على ما سبق يعني يجب تقديم خبرها الظرف على اسمها اذا كان الاسم
نكرة كما يجب تقديم الخبر الظرف اذا كان المبتداء نكرة نحو قوله صلى الله عليه وسلم
حين قدم رجلان من المشركين فخطبا ببلاغة ومحسنات الفاظ فتعجب
الناس من بيانهما وبلاغتهما ان من البيان لسحراً يعني ان بعض
البيان بمثابة السحر في ميلان القلوب وفي التخفي عن الاتيان بمثله وهذا
النوع ممدوح اذا صرف الى الحق ومذموم اذا صرف الى الباطل وان من الشعر

الحكمة اى كاملاً نافعاً يمنع عن الجهل والسفه وهو ما نظمه الشعراء من
المواعظ والامثال التى ينتفع الناس به والثناء على الله ورسوله و
النصيحة للمسلمين وما اشبه ذلك وهذا النوع من الشعر محمود والمذموم
منه ما فيه كلام قبيح وتشبيه فاسد كذا قاله ابن الملك شارح المصابيح و
ذلك بجواز تقديم الخبر عند كون الاسم معرفة ووجوب تقديمه عند كونه نكرة
واقع لتوسعهم اى النحاة فى الظروف ما لا يتوسع مبنى للمفعول فى غيرها
اى غير الظروف اى يجوز النحاة فى الظروف ما لا يجوز فى غيرها لان كل شىء
من المحدثات لا بد وان يكون فى زمان او مكان فصار كل شىء منها كقريبه
ولم يكن اجنبياً منه فدخل حيث لا يدخل غيره كالمحارم حيث يدخلون فيما
لا يدخل غيرها واجرى الجار والمجرور مجراه لمناسبة بينهما اذ كل ظرف فى التقدير
جار ومجرور ويحتاج الى الفعل او معناه كاحتياج الظرف الى كل منهما و
لان للظروف اختلاطاً بالمسميات فان كل شخص لا يخلو من ظرف مكان
يستقر فيه وظرف زمان يشتمل عليه فكان ظرف الشىء بمنزلة نفسه
فجاز ذكره متقدماً خبر لا الكائنة قدر متعلق الظرف معرفاً باللام ميلاً
الى رعاية جانب المعنى بالتركيب التوصيفى ولو قدر نكرة لزم ان يكون حالاً
اما من المبتدأ وهو لا يجوز وهو نادر لان الحال انما لبيان هيئة الفاعل
او المفعول به واما من فاعل الظرف الراجع الى المبتدأ وهذا وان كان جائزاً
او شائعاً الا انه يلزم تقديم الحال على عامله الظرفى وهو غير جائز لما سيجىء
فلا وجه لقوله وقال المشهورى اما لم تقدر النكرة لنفى الجنس اى
لنفى صفته اى صفة الجنس وحكمه بحذف المضاف اذ لا رجل قائم مثلاً وارد
وملفوظ لنفى القيام وهو الصفة والحكم من الرجل لا وارد لنفى الرجل نفسه لان
النفى والاثبات انما يردان على الاوصاف والاحكام دون الاعيان وارتفاع هذا
الخبر ايضاً بالحروف لانه لا محذور بها حذو ولان النفى من الحروف المشبهة با
الفعل من حيث انها نقيضها لان لا للنفى وان للاثبات ولازمة للاسماء
لزومها وفى الرضى وجه مشابهة لا التبرئية لان ان لا للمبالغة فى النفى لكونها
لنفى الجنس كما ان ان للمبالغة فى الاثبات لانها للتاكيد فيرجح بكون حمل
النقيض انتهى وقيل ان لا للتاكيد كما ان ان كذلك فيرجح بكون الحمل عليها

حمل النظير على النظير فكما ان ان تنصب الاسم وترفع الخبر كذلك هذه تنصب الاسم
عند وجود شرطه وترفع الخبر لمشابهتها بان المشابهة بالفعل فتكون لا هذه
مشابهة بالفعل بالواسطة لما سبق ان المشابه للمشابه للشىء مشابه لذلك الشىء
هو اى خبر لا هذه المسند الى شىء آخر سواء كان المسند اليه اسمها او لا هذا ان المسند
جنس شامل لخبر المبتدأ وخبر ان واخواتها وخبر باب كان وخبر غيرها اى غير هذه
المذكورات لخبر ما ولا المشبهتين بليس لكون كل واحد منها مسنداً الى آخر بعد
دخولها اى بعد دخول لا هذه فخرج به سائر الاخبار كلها لانها وان كانت
مسندة الا انها مسندة بعد دخول كل واحد من تلك العوامل لا بعد دخول
لا هذه فكانت مخرجة والمراد بدخولها اى بدخول لا هذه هنا ما عرفت فى خبر ان
من ان المراد بالدخول لا يراد اثرها لفظاً او معنى على سبيل منع الخلو لا الجمع اذا كان
الامر كذلك فلا يرد نحو يضرب فى لا رجل يضرب ابوه بان يقال انه يصدق على يضرب
مسنداً الى شىء آخر بعد دخول لا هذه فلا يصدق خبر لا لان لفظة لا دخلت على
يضرب وخرج به المعنى بل انما دخلت على جملة هى يضرب ابوه فاورثت اثرها لها
نحو لا غلام رجل منصوب لانه لا لوجود شرط نصبه وهو ان يكون اسمها نكرة
مضافاً او مشبهاً به وواقعاً بعدها بلا فصل وههنا كذلك ظريف خبرها وانما
عدل المص فى التمثيل عن المثال المشهور فيما بين النحاة وهو اى ذلك المثال المشهور
فيما بينهم قولهم اى قول النحاة لا رجل وهو مبنى على الفتح لما سيجىء ومنصوب
محلاً على انه اسمها فى الدار الجار والمجرور فى محل الرفع على انه خبرها لاحتمال الحذف
الخبر فيه لكونه خبراً لمحذوف فكيف وجعل فى الدار صفة للاسم فلا يكون هذا المثال
نصاً على ان خبر لا هذه مرفوع ولاحتمال انه لا يكون لها خبر كما هو مذهب بنى تميم
فللحاضرات للمثال الا قوى والاحسن ما يكون واضحاً غير محتمل بل يكون مخصوصاً
لما مثل له لانه للايضاح فحقه ان يستغنى عن الايضاح بخلاف ما ذكره
المص من المثال لان غلام رجل معرب منصوب لكونه نكرة مضافاً وواقعاً بعد
لا بلا فصل ولا يجوز ارتفاع صفة مع كون غلام رجل منصوباً ومطابقة الصفة
الموصوف فى الاعراب شرط سواء كانت صفة له وقايمة به اولا على ما سيجىء بناء على
ما هو الظاهر وانما قال والا يجوز اذ ارتفاع صفة حملاً على المحل ولكن غير ظاهر بعض رفع
صفة المعرب المنصوب خلاف الظاهر فلا احتمال الظاهر فى المثال المذكور للخبرية دون

الوصفية وهذا القدر يكفي لوضوح المثال وحسنه فيها اي في الدار وان
لم يكن الدار سابقة حقيقة الا انها سابقة حكما مثل ضمير الشان او القصة
في قولك هو زيد قائم وهي هند قائمة خبر بعد خبر مبتدا محذوف في تقديره قوله فيها
خبر بعد خبر لا ظرف ظريف بان يكون متعلقا به وظرفا لغوا او الخبر واحدا او لا
حال من الضمير المستكن في الخبر ويكون ح ظرفا مستقرا فالمعنى لا
غلام رجل ظريف حال كونه في الدار فيكون الظرافة مقيدة بكونها في الدار لان
الحال قيد لعامله لان الظرافة المفهومة من قوله ظريف لا تتقيد بالظرف على
التقدير الاول ونحو على التقدير الثاني اي نحو الظرف لان الحال في معنى الظرف
لان الظرافة اذا وجدت في احد وجدت مطلقا من غير تقييدها بشيء
من المكان وغيره لانها جبلية كالكرم والجود وضدهما وانما اتى المص به
اي بالخبر بعد الخبر او بقوله فيها جوابا عن سؤال المقدر تقديره ايراد الخبر
واحدا كان في المثال فلم اورد هنا الخبر متعددا مع انه ليس من دأبه
فاجاب عنه الشارح بقوله وانما اتى به لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل غلام
رجل لانه كثيرا ما يكون غلام رجل ظريفا وانت تنفيها على سبيل العموم لان
النكرة اذا وقعت في حيز النفي تعم فيكون كذبا اذ الكذب اخبار على خلاف
الواقع ولان المراد من هذا الكلام نفي الخبرين معا عن الاسم لا نفي كل
واحد منهما كعكس قولك حلو حامض كما سبق وليكون مثالا لنوعي
خبرها الظرف بدل البعض من قوله لنوعي وغيره اي غير الظرف وليكون
مثالا للخبر المتعدد ايضا فانه احوج الى الايضاح ولا يتقدم خبر لا
هذه على اسمها وان كان ظرفا كما يتقدم خبر ان واخواتها اذا كان
ظرفا جوازا ووجوبا لانها محمولة على ان لما عرفت فانحط عن رتبتها
عن قرينة اصلها ويحذف خبر لا هذه اي التي لنفي الجنس لكن بشرط
ان يكون الاسم مذكورا لانه ان لم يكن الاسم مذكورا لا يحذف الخبر بل يكون
مذكورا البتة لئلا يلزم الاجحاف بحذف فانه كثيرا ما يكون منصوبا على المصدرية
او زمانا كثيرا فيكون منصوبا على الظرفية وهذا الحذف جائز لا واجب
لعدم قيام شيء مقامه اذا كان الخبر عاما اي بشرط ان يكون الخبر من الافعال
العامة كالموجود والحاصل وانما حذف الا لان النفي عليه فيكون لفظة لا

قرينة

قرينة لفظية عليه لان النفي يقتضي منفيا ولما لم يكن قرينة خصوص
ينصرف النفي الى العام وهو اذا لم يكن مذكورا لفظا يعلم انه محذوف نحو
لا اله الا الله ولا سيف الا ذو الفقار ولا فتى الا علي اي لا اله
موجود الا الله وفي الفوايد قوله ذو الفقار بدل من سيف لان محله رفع
بالابتداء والبدل انما يجيء بعد تمام الجملة ولا سيف ليس بجملة فلا بد من
تقدير الخبر حتى يصح البدل وتقديره لا سيف في الوجود ومعناه لم يوجد
سيف الا ذو الفقار وعلى هذا كلمة الشهادة اي لا اله في الوجود الا الله
انتهى وذو الفقار بفتح الفاء اسم سيف كان للنبي صلى الله عليه وسلم
اهداه اليه ملك الاسكندرية مع بغلة تسمى دلدل وجارية تسمى مارية
القبطية ام ابراهيم رضي الله عنه فاعطاه عليا رضي الله عنه وقيل
اهداه اليه النجاشي وقيل انزل عليه من السماء وبنو تميم لا يثبتونه
من الاثبات لا من الثبوت لانه لازم اي لا يظهرون الخبر في اللفظ اي لا
يلفظونه الا ان يكون ظرفا لتوسعهم فيها لا يتوسع في غيره لان الحذف
واجب عندهم اي عند بني تميم او المراد عطف على مقدر تقديره المراد بقوله
لا يثبتونه هكذا اي لا يظهرونه او المراد انهم اي ان بني تميم لا يثبتونه
اصلا اي اثباتا قطعيا نفيا لا لفظا ولا تقديرا فلا يكون خبر لا ثابتا
عندهم فيقولون معنى قولهم اي قول العرب لا اهل ولا مال انتفى الاهل وانتفى
المال ايضا فيكون ح لفظة لا من اسماء الافعال وزيف المص بان اسم
الفعل لم يكن على مثل هذه الصفة ولا يخفى ان نصب الاسم بعدها يدل
على فساد هذا القول اي قول بني تميم ولم يلتفت الشارح الى تزييفه لانه يجوز
ان يكون نائبة لا نفي كنيابة يا مناب ادعو في قولك وهذا ايضا ليس
بمختار فلا يحتاج الى تقدير الخبر وعلى التقديرين اي على تقدير كون الخبر واجب
الحذف وعلى تقدير ان لا يكون لها خبر اصلا يحملون ما نراه خبرا مبنيا للبناء
للفاعل او المفعول في مثل لا رجل قائم على الصفة متعلق بقوله يحملون اي يحملون
ما يكون خبرا عند الحجازية على ان يكون صفة لاسم لا حملا على محله البعيد وهو
الرفع بالابتداء دون القريب اي لا يحملونه على المحل لانه ثبت في لغتهم لا غلام
رجل قائم برفع قائم حملا على المحل اسم ما ولا المشبهتين بليس بالفتح من التشبيه

بليس وهو المشبه به في معنى النفي والدخول على المبتداء والخبر هذا وجه الشبه
يعني كما ان ليس موضوعة للنفي وتدخل على المبتداء والخبر كذلك ما ولا كل واحد
منهما موضوعة للنفي وتدخل على المبتداء والخبر وعلى المعرفة والنكرة ودخول الباء
على الخبر وان لا لا تكون الا للنفي والدخول على المبتداء والخبر والدخول على النكرة
ولا تكون لنفي الحال ولا تدخل على المعرفة ولا تدخل الباء على خبرها ولذا ضعف
عملها دون عمل ما ولهذا اي لاجل هذه المشابهة يعملان اي يعمل كل واحد
منهما عملها وهو رفع الاسم ونصب الخبر لحصل من المشابهة فالمرفوع لهما
هو المسند اليه هذا جنس شامل للمبتداء لانه مسند اليه المراد منه بعد
المبتداء القسم الاول لان الثاني مسند لا مسند اليه وشامل ايضا
لكل مسند اليه من اسم ان واخواتها واسم لا لنفي الجنس واسم كان بعد
دخولها او بعد دخول احدها خرج به اي بهذا القول عن اسم ما ولا
المشبهتين بليس وبما عرفت من معنى الدخول قد عرفت ما يغنيك عن
القبول ومعنى الدخول مر في باب ان من ان المراد بالدخول ايراث اثرها
في الاسم والخبر لفظا او معنى لا يرد عليك مثل ابوه في مثل ما زيد
ابوه قائم من انه يصدق على ابوه انه المسند اليه بعد دخولها ولا
يصدق ان يقال الاسم ما مثل ما زيد قائما قد يكون اسم ما وخبرها
معرفتين ونكرتين او الاول معرفة والثاني نكرة دون العكس
لانه لا يجوز ان يكون الخبر معرفة والاسم نكرة مثل ما زيد قائما وما
رجل قائما عندك وما زيد هو الظريف ولا رجل افضل منك ولا يكون اسمها
وخبرها الا نكرتين لا غير وانما اي وانما تعمل الا بالنكرة بعد لا ولم يأت
بالمعرفة لمشاكلة ما في المثال لانه اي بعدها بالمعرفة لان لفظ لا
لا تعمل الا في النكرة جمع نكرة وفي بعض النسخ الا في النكرة بالافراد لان لا
وان كانت ضعيفة مشابهة بليس لانه يرجع الى اصلها وهو نفي الجنس
وذلك لا يكون الا في النكرة وكذلك ههنا لا تعمل الا في النكرة اعتبارا
لاصلها ولضعفها في المشابهة بليس ايضا بخلافها فانه يعمل في المعرفة
والنكرة لقوة مشابهتها بليس لما عرفت ولانها لا تكون في الاصل لنفي
الجنس حتى يراعى اصلها فتختص عملها بالنكرة كلا وتوهم الخصوص

بالعمل

بالعمل في المعرفة بالمثال الذي وقع بقوله وهو في لا شاذ لاختصاص الشذوذ بلا لانه على
ما لم يكن شاذا الكلام يتبادر الى الفهم الخصوص بل المتبادر ان يكون عملها عاما
شاملا للمعرفة والنكرة هذا اي عمل ما ولا لمشابهتهما بليس لغة اهل الحجاز ومذهب
البصريين لانهم اخذوا بهذه اللغة والحجاز بالحاء المهملة والجيم جبل وفي آخره زاء
معجمة بلاد مكة شرفها الله تعالى واما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل لان هذه
المشابهة لا توجب عمل المشبه كعمل المشبه به لان ليس فعل غير متصرف وحيث ليس له
مجهول ولا مضارع وغيرهما فيكون ضعيفا والضعيف لا يستتبع غيره فضلا من
ان يستتبعه في العمل ويقولون اي بنو تميم الاسم والخبر بعدهما يقال له عند الحجازيين
اسم وخبر بعد دخولهما اي دخول احدهما مرفوعا بالابتداء كما كانا اي الاسم والخبر
مرفوعين قبل دخولهما اي دخول احدهما فيقولون ما زيد قائم ولا رجل افضل منك
بالرفع في الاسم والخبر بحيث يكون الاول مبتداء والثاني خبرا عندهم وعلى لغة
اهل الحجاز ورد اي نزل القرآن الفصيح المعجز ما هذا بشرا وما هن امهاتهم
واذا عملها في الثاني عمل في الاول لاقتضائهما على السوية فتعمل فيهما على
السوية وهذا صريح في كون ما عاملة واما لا فيقيس على ما عندهم لكونهما
شريكين في اصل المشابهة بليس ولما فرغ من بيان عملهما وسببه ايضا اراد
ان يبين الفرق بين عمليهما فقال نحو اي عمل ليس المفهوم من المثال او من
قوله المشبهتين بليس لان التشبيه يشعر بالعمل فيكون قرينة وقيل المفهوم
من اضافة الاسم الى ما ولا وهذا بعيد والاول قريب والمتوسط متوسط
في لا متعلق بقوله شاذ قدم عليه للحصر لان الشذوذ مخصوص بعملها ولذا
قال الشارح دون ما اي دون عمل ما لانه ليس بشاذ وقليل اخذ القلة
من معنى الشذوذ ومن تنكيره ايضا لان التنكير يكون للتقليل كقول الحريص
على المال الحين قيل له ما اعطي لك شيئا اعطي لي شيء اي شيء قليل لا ينعم به لنقصان
مشابهة لا بليس لان ليس لنفي الحال ولفظة لا ليس كذلك لانها ليست لنفي
الحال فانه للنفي مطلقا بل النفي الاستقبال ونقصان المشابهة توجب نقصان
العمل بخلاف ما فانه اي لفظ ما ايضا اي كليس لنفي الحال كما ان ليس لنفي الحال
فمثل ليس زيد قائما كذا ما لنفي الحال واذا كان عمل لا شاذا قليلا لنقصان
مشابهتها بليس للعلة المذكورة فيقتصر مبني للمفعول عمل لا على مورد

السماع اى على موضع ورد فيه سماع وهو النكرة وقياساً على عمل الا التى لنفى الجنس
كقوله اى قول الشاعر فى مثال عمل لا فى النكرة من صدّ عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح من اسم شرط صدّ
فعل ماض مبنى للفاعل وهو ما اسكن فيه راجع الى من بمعنى اعرض ونكل
لان الصدود اذا تعدى بعن يكون بمعنى الاعراض ومعناه ايضاً كذلك عن
نيرانها جمع نار من نور اجوف واوى وجمعه انوار ونيران انقلب الواو
لسكونها وانكسار ما قبلها كذا فى الصحاح والضمير للحرب لانه مؤنث و
المراد ههنا شدائدها والامها بعلاقة التشبيه فانا ابن قيس
لا براح الفاء جزاء الشرط انا مبتدأ ابن قيس خبره ولا مشبهة بليس
والبراح من برح الزوال والذهاب عن مكانه والمعنى من اعرض ونكل
عن نيران الحرب وشدائدها والامها وعجز عن الاقدام عليها فانا ابن المعروف
بالشجاعة لا زوال لى عنها ولا عجز عندى ولا اعراض لان الولد يتبع الاب
ومن كان اباه هكذا فابنه كذلك كرك زاده كرك شود ويجوز ماذ
مار ناشد اى لا براح لى فيكون خبر لا فى البيت محذوفا اى ليس لى اعراض
وعجز ولا يجوز ان يكون جواب سؤال مقدر تقديره أ لا هنا لم لا يجوز
ان يكون لنفى الجنس والخبر محذوف وبراح معرب مرفوع مبتداء لو توعه
لخبر النفى ولا يجوز البناء لضرورة الشعر لان الضرورة عدم وجود شرطه
الجاء عنه ولا يجوز ان يكون لا هنا لنفى الجنس لانه اذا كان لا هنا لنفى الجنس
يلزم التكرار بعدها ليطابق الجواب السؤال لانه تمثيل هذا لا يتصور الا
جواباً عن سؤال محقق او مقدر والسؤال لا يكون الا بالتكرار مثل ا رجل
فى الدار ام امرأة فجاب لا رجل فى الدار ولا امرأة لا يجوز فيما بعدها
الرفع ما لم يتكرر لما ذكرنا ولا تكرار فى البيت وهو ظاهر فوجب ان يحمل
لا هنا على ليس فيكون براح بالرفع اسمها وخبرها محذوفاً كما فسره
الشارح اعلم ان المراد بالمسند والمسند اليه فى هذه التعريفات المذكورة
سواء كان عاملها معنوياً او لفظياً ما يكون مسنداً ومسنداً اليه با
الاصالة لا بالتبعية ليخرج توابعها عن هذه التعريفات على ان المراد ما يكون
بالاصالة بقرينة ذكر التوابع بعد ان المص سيذكر التوابع مطلقاً فيما
بعد مبنى على الضم اى فى الموضع الذى يكون بعد الاصول الثلث للمرفوعات

والمنصوبات والمجرورات فلا ينتقض تعريف كل واحد منها بالتوابع ولما فرغ
من بيان المرفوعات اصلاً وملحقاً واصل المرفوعات الفاعل لما سبق والملحق به
خمسة المبتداء والخبر وخبر باب ان وخبر لا لنفى الجنس واسم ما ولا
المشبهتين بليس واسم باب كان شرع فى بيان المنصوبات اصولاً و
فروعاً وقدمها فى البيان على المجرورات مع ان كل واحد منهما فضلة يقع بعد
تمام الكلام لكثرتها المقتضية لمزيد الاهتمام ولشدة اتصالها بالمرفوعات
حيث ينوب كثير منها مناب الفاعل بل المفعول ينتظم جزء اقسامها التوضيح
ايضاح كثيرة مما سمع فى المرفوعات علمها ولكون بعضها تأكيداً للفعل
العامل فى الفاعل ولكون بعضها زماناً ومكاناً وعلة له وبعضها مصاً حباً
للفاعل بل الفاعل خصوصاً والفعل عند يكون احتياجه اليها اشد من
احتياجه الى المجرورات ولخفة النصب وثقل الكسرة لان الطبيعة
تنفر عن الثقيل وتميل الى الخفيف فيقتضى تقديم ما فيه الخفة على ما
فيه الثقل فقال المنصوبات هو ما اشتمل على علم
المفعولية قد تبين شرحه اى شرح هذا الكلام بما ذكر فى المرفوعات
من ان المنصوبات جمع المنصوب لا المنصوبة لانه صفة لموصوف مذكر لا يعقل
تقديره الاسم المنصوب والمثنى الاسمان المنصوبان والجمع الاسماء المنصوبات
لان المنصوبات ههنا استعيرت لمعنى الكثرة وضمير المذكر للتفصيل راجع الى
المنصوب الدال عليه المنصوبات لان التعريف للماهية لا للافراد والمراد بالاشتمال
ان يكون الاسم موصوفاً بها لفظاً او تقديراً او محلاً والمراد بعلم المفعولية علامة
كون الاسم مفعولاً حقيقة نصب على التمييز كالمفاعيل الخمسة او حكماً كالملحقات
السبعة وهى اى تلك العلامة اربع لانها اما بالحركة او بالحرف والاول اما بالفتحة
او بالكسرة والثانى اما بالالف او بالياء فصارت اربعة الفتحة والكسرة والالف
والياء نحو رأيت زيداً مثال لما يكون بالفتحة ورأيت مسلمات مثال لما يكون
بالكسرة لان نصب الجمع المؤنث السالم بالكسرة ورأيت اباك مثال لما يكون بالالف
لان الاسماء الستة اذا اضيفت الى غير ياء المتكلم يكون نصبها بالالف ورأيت
مسلمين ومسلمين لان نصب المثنى والجمع المذكر السالم بالياء المكسور او
المفتوح ما قبلها ولما فرغ من تعريف ماهية المنصوب مطلقاً شرع فى تعريف

أنواعها وتفصيل أحوالها لا انه قدم المفاعيل لانها اصل المنصوبات كما ان
الفاعل اصل المرفوعات وقدم ايضاً المفعول المطلق لانه مفعول حقيقة و
اصطلاحاً دون ما عداه لانه ما فعله الفاعل وقام به لان الضرب يفهم
بالضارب ونفعل وكذا غيره فقال منه اى الفاعل للتفسير والتفصيل ومن
للتبعيض اما مبتداء بتأويل البعض اى بعضه او خبر مقدم لكن الاول اولى
لان الاصل فى المبتداء التقدم اى من المنصوبات يرجح هذا التفسير توافق
الضمير المرفوع والمجرور فى المرجع او مما اشتمل على علم المفعولية يرجحه قرب
المرجع المفعول اما خبر او مبتداء بناء على التوجيهين فى قوله منه المطلق
سمى به لبقى المفعول بالمطلق لصحة اطلاق صيغة عليه دون دعة الا على فرزه
عنه المفعول عليه اى على ما فعله فاعل الفعل لغة واما اصطلاحاً فلا فرق
بينهما فى صحة اطلاقه على كل واحد منها من غير تقييد متعلق بالاطلاق بالباء
او فى او اللام او مع لان الضرب مفعول الضارب واما زيد فى قولك ضربت زيداً
فليس بمفعول الضارب بل مما يتعلق به الضرب بخلاف المفاعيل الاربعة الباقية
التى هى المفعول به والمفعول فيه زماناً او مكاناً والمفعول له والمفعول معه فانه
اى الشأن لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها اى على كل واحد منها لغة لان كل واحد
منها ليس بمفعول الفاعل بل مما تعلق به فعل الفاعل ومحل وقوع الفعل وعلة له
ومقارن للفاعل الفعل او مفعوله الا بعد تقييدها الا بعد تقييد كل واحد منها
بواحد منها اى من تلك الحروف فح يصح اطلاق المفعول على كل واحد منها
فيقال انها المفعول به او فيه او له او معه على سبيل منع الخلو والجمع وهو
اى المفعول المطلق اصطلاحاً اسم ما اى معنى فعله فاعل فعل صفة
او صلة والمراد بفعل الفاعل اياه المصدر ههنا مضاف الى فاعله وناصب
لمفعوله وهو راجع الى المعنى قيامه به اى قيام الفعل وحصوله بالفاعل بحيث
اى بمكان يصح اسناده اى اسناد الفعل ونسبته اليه اى الى الفاعل سواء كان
الفاعل مؤثراً فى الفعل وموجداً اياه كضرب زيد ضرباً فان الفاعل اثر فى
الفعل لا بمعنى انه له تأثيراً فيه فى الجملة او لا بل المقصود صحة الاسناد
اليه فقط من غير ان يكون له تأثير فيه مثل مات زيد موتاً فان الموت مسند الى زيد
وقائم به مع انه لا تأثير فيه قطعاً لا ان المراد بفعل الفاعل اياه ان يكون

الفاعل مؤثراً فيه اى فى الفعل موجداً اياه اى الفعل والمراد به القيام به لا اسناده
اثر او لم يؤثر فان المؤثر فى الحقيقة فى الافعال كلها هو الله تعالى اذا كان
الامر كذلك فلا يرد عليه اى على هذا التعريف اى قول المص اسم ما فعله فاعل فعل
مثل مات زيد موتاً وحسن من باب ظرف حسناً على وزن نظر ... لا على وزنه
دراية وشرف من باب ظرف ايضاً شرفاً على وزن طلب فان هذه الافعال واشباهها
يصح اسنادها الى ما قامت هى به وقيامها به فان الموت قائم بزيد وان لم يكن مؤثراً
فيه وكذا غيره فيرد على الهندى حيث قال يرد عليه مثل مات موتاً وكذا يدخل
فيه ضرب زيد ضرباً بالبناء للمفعول لانه فعله فاعل فعل بمعنى انه قائم
بفاعل معنى الفعل المذكور واعاد بلفظ الاسم يعنى زاد المص فى التعريف
لفظ الاسم وقال اسم ما فعله ولم يقل ما فعله بدون لفظ الاسم لان ما فعله
الفاعل هو المعنى القائم به وهو الضرب فى ضرب ضرباً والموت فى مات موتاً
وهو ليس بلفظ والمفعول المطلق من اقسام اللفظ فيكون المفعول
المطلق اسماً لذلك المعنى القائم بالفاعل فلزم زيادة الاسم فى التعريف
وقول المص ما فعله فعل جنس يدخل فيه اى فى هذا القول المصادر كلها يعنى
ان هذا القول جنس يشمل المقصود المعرف وغيره مذكور بالجر لانه صفة للفعل
وهو اى الفعل المذكور اعم من ان يكون مذكوراً حقيقة نصب على التمييز من قوله
مذكوراً لان الذكر يحتمل الحقيقى والحكمى او على انه صفة لقوله مذكوراً اى مذكوراً
حقيقياً كما اذا كان الفعل مذكوراً بعينه اى بلفظه نحو ضربت ضرباً ومات موتاً
وحسن حساماً او حكماً عطف على حقيقة كما اذا كان الفعل مقدراً اى
محذوفاً سواء كان جوازاً نحو فضرب الرقاب اصله فاضربوا الرقاب ضرباً
هذا من قبيل ركب القوم دوابهم ونقلدوا سيوفهم فحذف الفعل
مع فاعله جوازاً وقدم المصدر واثيب منابه مضافاً الى المفعول ضماً الى
التأكيد الاختصار والتعبير به عن القتل اشعار بانه ينبغى ان يكون بضرب
الرقاب الرقبة حيث امكن وتصوير له باشنع صورة كذا قال البيضاوى
او وجوباً سماعاً او قياساً على ما سيجيء امثلتهما او اسمية بالنصب
عطف على قوله مذكوراً او لا يعنى اعم من ان يكون الفعل اسماً مذكوراً
فالحاصل ان الفعل المذكور يشمل الفعل الملفوظ والمقدر والاسم الملفوظ لان المراد

من الفعل المذكور ان يكون اعم من الفعل وشبهه كما هو الشايع المتبادر لكن لا
مطلق الاسم بل اسم يكون فيه معنى الفعل لان ما لم يكن فيه معناه لم يدخل في قوله
فعل حتى يصح نعم يرد السواء كما ه متعديا نحو ضاربه ضرباً او لازما نحو ذاهب
ذهابا فيرد على المتن حينئذ وعليهما تحصريا وخرج به اى بقوله مذكوراً
المصادر التي لم يذكر فعلها لا اى لا يكون مذكوراً حقيقة ولا حكما فيكون
بينهما عموم وخصوص مطلق لان كل ما هو مفعول مطلق فهو مصدر من
غير عكس نحو الضرب واقع على زيد فان الضرب يخلو فاعل فعل لا محالة لا
انه لم يكن مذكوراً لا حقيقة وهو ظاهر ولا حكما لان الضرب في المثال المذكور
مبتداء وكذا العجب في الضرب واستحسنت الضرب فمعناه صفة ثانية
للفعل والضمير راجع الى الاسم اى فاعل فعل مذكور كائن بمعنى الاسم وليس
المراد به اى بقوله بمعناه ان الفعل العامل في المفعول المطلق كائن
بمعنى ذلك الاسم مطابق له في المعنى فان معنى الاسم الذي هو الحدث
جزء معناه اى معنى الذي هو الحدث والتماه لان معنى الاسم واحد وهو الحدث
ومعنى الفعل متعدد وهو الحدث والزمان فالواحد جزء من المتعدد فيكون
معنى الاسم جزء معنى الفعل بل المراد بقوله بمعناه ان معنى الفعل مشتمل
عليه اى على معنى الاسم ومحيط به اشتمال الكل اى كاشتمال الكل على الجزء
نعم كما ان السكنجبين يشتمل على اجزائه من الخل وغيره فخرج به اى
بقوله بمعناه مثل تاديبا يعني المفعول له الذي قام بفاعل الفعل في
قولك ضربت تاديبا وقعدت عن الحرب جبنا فانه اى المفعول له او مثل تاديبا
وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور فان التاديب قام بالمتكلم الذي هو فاعل
الفعل وكذا الجبن بحيث يصح اسناده اليه لانه يقال ادبته وجبنت ولكن
ليس المفعول له او مثل تاديبا مما يشتمل عليه معنى الفعل لان التاديب
او الجبن ليس جزء لمعنى الفعل الذي هو ضربت وقعدت حتى يشتمل الا التاديب
والجبن علة للضرب والقعود وكذلك كما انه المفعول خرج بقوله بمعناه و
كذلك خرج به اى بقوله بمعناه مثل كراهتي اى المصدر المضاف الى فاعل الفعل
المذكور في قولك كرهته من باب علم كراهتي فان الكراهة في هذا المثال اعتبارية
احدهما اى احد الاعتبارين كونها بحيث اى ان يكون الكراهة بحالة قامت

بفاعل

بفاعل الفعل المذكور واسندت اليه والحال انه قد اشتق مبني للمفعول اى اخذ
منها فعل اسند اليه اى الفاعل القائم هي به فيكون المصدر مؤكدا للفعل و
الفاعل المضاف اليه الفاعل المسند اليه الفعل ايضا والمعنى كرهت كرهت
ولا شك ان معنى الفعل مشتمل عليها اخ اى حين كون الكراهة بهذه الحيثية
فيكون مفعولا مطلقا مؤكدا للفعل وثانيهما اى ثاني الاعتبارين
كونها بحيث اى ان يكون الكراهة بحال ان وقع عليها فعل الكراهة المسند
الى الفاعل فيكون الكراهة مفعولا به لانها اخ مما وقع عليه فعل الفاعل فاذا
ذكرت الكراهة بعد الفعل المسند الى فاعلها بالاعتبار الاول اى باعتبار ان
يكون قائمة بفاعل الفعل المذكور مشتقا منها فعل اسند الى ذلك الفاعل يعني
باعتبار صدورها عن فاعل الفعل المسند الى فاعل الفعل العامل فيها فهي اى
تلك الكراهة بهذا الاعتبار مفعول مطلق لصدق تعريفه عليها مثل كرهت
كراهة واذا ذكر الكراهة بعد اى بعد الفعل بالاعتبار الثاني اى باعتبار
ان يكون ما وقع عليها فعل الكراهة يعني باعتبار ان يكون صادرة عن الفاعل
قبل صدور الفعل عنه والصادر عن المتكلم كراهة تلك الكراهة كما في قولك
كرهت كراهتي بمعنى كرهت واستقبحت الامر المكروه الصادر عني
فهو اى الكراهة مفعول به لانها اخ يكون مما وقع عليه فعل الفاعل لان
المتكلم استقبح الامر المكروه الصادر عنه ووقع فعل الفاعل عليه لا
مفعول مطلق لانه لم يكن الفعل مشتملا عليه اشتمال الكل على الجزء ولذا
قال الشارح اذ ليس الفعل مشتملا عليه اشتمال الكل على الجزء بهذا الاعتبار
الثاني يعني يكون مفعولا مطلقا لانه اذا لم يصدق التعريف لا يصدق
المعرف بها هو اى الفعل المذكور واقع عليه اى على الكراهة ويلابس به وقوع
الفعل المتعدي على المفعول به في قولك ضربت زيدا ويلابس به
في قولك علمت زيدا ونصرته فخرج قوله كرهت كراهتي بهذا الاعتبار
الثاني عن الحد اى عن حد المفعول المطلق واما بالاعتبار الاول
فهو داخل في حد المفعول المطلق فبالاعتبار الاول مفعول مطلق
وبالاعتبار الثاني مفعول به ويبين ما هو المراد ليس الا القرينة
وانطبق الحد على المحدود وجامعا لافراده ومانعا عن دخول غيره

فلما فرغ من تعريف المفعول المطلق شرع فى تقسيمه كما هو دأب
المصنفين فقال ويكون المفعول المطلق للتاكيد اى لتاكيد المصدر
الذى هو مضمون الفعل وهو الحدث بلا زيادة شئ عليه لانه فى الحقيقة
تاكيد لذلك المضمون وانما قيل تاكيد للفعل توسعا لان معنى
ضربت احدثت ضربا ولما ذكرت ضربا فكانك قيل احدثت ضربا
ضربا ان لم يكن فى مفهومه اى فى معنى المفعول المطلق زيادة على ما
يفهم من الفعل بل يتحد المفهومان لان المؤكد يجب ان يكون عين
المؤكد كما قررناه ويكون للنوع ان دل المفعول المطلق على ما يفهم من
الفعل ودل ايضا زيادة عليه على بعض انواعه اى انواع الفعل العامل
فيه وللعدد ان دل المفعول المطلق على ما يفهم من الفعل ودل ايضا
على عدده اى عدد الفعل زيادة على ما يفهم من الفعل مثل جلست
جلوسا فان جلوسا دل على ما يفهم من جلست وهو الجلوس
المذكور تاكيد للتضمن وهو الجلوس المفهوم من جلست مثال
للتاكيد كما قلنا وجلست جلسة كالتنة بكسر الجيم مثال
للنوع فان جلسة بكسرها تدل على الجلوس المفهوم من جلست
ونوعه لان الجلوس يتنوع الى التربع والتورك وغيرهما وجلست
جلسة كالتنة بفتحها اى بفتح الجيم مثال للعدد لان الجلسة
بفتحها تدل على الجلوس المفهوم من جلست وكونه مرة واحدة
وقد نشر على ترتيب اللف فالاول اى الذى بمعنى المفعول المطلق الذى
يكون للتاكيد لا يثنى ولا يجمع مبنيا ن للمفعول بل يكون على حالة
واحدة وهى الافراد فى كل الاحوال لانه دال على الماهية والحقيقة المجردة
اسم مفعول من التفعيل اى الخالية عن الدلالة على التعدد لان الماهية
من حيث هى هى شئ واحد لا شيئان ولا اشياء حتى يجوز فيه التثنية
والجمع كالانسان لانه من حيث هو هو لا يثنى ولا يجمع ومع هذا اذا ثنى
او جمع يكون فى مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل فلا يكون للتاكيد
والتثنية والجمع يستلزمان التعدد لان التثنية يستلزم الاثنينية
والجمع يستلزم الزيادة عليها فلا يقال فى الاول بناء على انه دال على الماهية

المذكورة

المذكورة جلست جلوسين بصيغة التثنية او جلست جلوسات بصيغة
الجمع المؤنث السالم فى كل حال ووقت الا اذا قصد به اى الا وقت قصد النوع
او العدد بالمفعول المطلق للتاكيد لا التاكيد لانه اذا قصد به النوع الواحد
او العدد الواحد افرد واذا قصد به الاثنينية ثنى واذا قصد الجمعية
جمع لانه لا يدل على المثنى والمجموع ولانه ح خرج من كونه دالا على الماهية
بخلاف اخويه الذين هما يكون احدهما للنوع والاخر للعدد فانه يجوز
التثنية فى كل واحد منهما اذا قصد الاثنينية وجمعه اذا قصد
الجمعية نحو جلست وجلستين مثنى وجلسات جمعا بكسر
الجيم للنوع فى المثنى والمجموع وفتحها للعدد فيهما ولما كان الاصل فى
المفعول المطلق ان يكون الفعل العامل فيه فى اللفظ والمعنى جميعا وما
يوافقه فى المعنى فقط قليلا لمخالفته الاصل ذكر هذا القسم بكلمة قد المفيدة
للتقليل فقال وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه اى يكون المفعول المطلق
مغايرا للفظ فعل العامل فيه لكن على قلة لان الاصل فيه ان يكون موافقا له
فى لفظه ايضا وهذا لدفع توهم ان كونه للتاكيد يوجب ان يكون بلفظه
لان هذا التاكيد لفظى وهو لا يكون بغير لفظه اما ان يكون مغايرا
للفظ فعله بحسب المادة اى الحروف الاصلية التى تركب منها مثل قعدت
جلوسا وجلست قعودا فان المادة مغايرة فى الفعل والمفعول المطلق
وهو ظاهر وبابهما ايضا مغاير لان القعود من باب نصر والجلوس من باب
ضرب ولكن الشارح لم ينظر اليها واورد اليهما مثالا لانه اسد لزيادة
الايضاح وقيل هذا المثال لم يكن القعود مخصوصا عما بعد الاضطجاع
والجلوس عما بعد القيام انتهى والمصنف لم يفرق بينهما بل نظر الى الاستعمال
لان احدهما يستعمل فى مقام الاخر واورد هما مثالا ومع هذا المناقشة
فى المثال ليس من دأب المحصلين فكيف من الفاضلين واما ان يكون مغايرا
له بحسب الباب نحو انبته الله نباتا لان الاول من باب الافعال
والثانى من باب نصر مع انهما موافقان فى الحروف الاصلية وسيبويه
يشترط الموافقة فى المادة ولا يجوز المغايرة فيها ويقدر له عاملا من
بابه فيما خالف الباب والمادة اى قعدت وجلست جلوسا وانبت الله

اى لكونهما متباينين للمغايرة
بحسب المادة دون المعانى
فى الباب ... وفى المثال
... الثانى انبت نباتا

ثبت ما انبت الله نباتًا عطفهما هنا بالفاء وثمه بالواو لان الجلوس
والقعود متحدان في المعنى فناسب ان يعطف بالواو المفيدة للجمعية
والنبات لازم الانبات واللازم يترتب عقيب ما يستلزمه فناسب ان
يعطف بالفاء المفيدة للتعقيب والترتيب كقولك كسرت الزجاج
ولما كان الاصل في العامل في المفعول المطلق ان يكون مذكورًا لكونه
عاملا وركنا من الكلام وحذفه مخالفًا للاصل اورد بيان حذفه
بالكلمة المفيدة للتقليل فقال وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول
المطلق يشير الى ان اللام في قوله الفعل للعهد الخارجي لقيام قرينة اي
وقت قيام قرينة وعلامة تدل على الحذف والفعل المحذوف لانه اذا لم يكن
قرينة هكذا لا يجوز الحذف جوازًا اي حذفًا جائزًا يعني كما يجوز حذفه عند
قيام قرينة يجوز اظهاره ايضًا كقولك لمن قدم من باب علم من سفره دعاء
له خير مقدم اي قدمت بالخطاب قدوما خير مقدم فحذف قدمت
بالقرينة الحالية وقدوما ايضًا للاختصار فبقي خير مقدم ومقدم
مصدر ميمي كالقدوم بالفارسية خوش آمدى تخير اسم التفضيل
مخفف خير على ما سيأتي في بابه ومصدريته اي كونه مصدرا مفعولا
مطلقا باعتبار الموصوف لكون الصفة على الموصوف اذا كان قائمة
به او المضاف اليه لان اسم التفضيل حكم ما اضيف اسم التفضيل اليه
حكم اليه لكون المضاف اليه متمما له يعني من التنكير والتعريف والمصدرية
والجنسية فاطلاق المصدر عليه ههنا اما من قبيل اطلاق اسم الموصوف
على الصفة واما من قبيل اطلاق اسم المضاف اليه على المضاف فالعلاقة و
جزئية فيهما لان المضاف والمضاف اليه بمنزلة الكلمة الواحدة وكذا
الصفة مع الموصوف ووجوبًا عطف على جوازًا يعني وقد يحذف الفعل
الناصب له ايضا لقيام قرينة وجوبا اي حذفا واجبا سماعا اي
سماعيا فيه اشارة الى انه نصب سماعا على الوصفية للحذف المقدر اي
حذفًا واجبًا سماعا موقوفا على السماع من العرب لانه لا قاعدة له
اي لحذف الفعل الناصب له وجوبا يعرف الحذف بها اذا وجدت تلك
والحذف السماعي ثلثة اضرب دعاء له ودعاء عليه وغيره دعاء فمثال

الاول

الاول نحو سقيا اي سقاك الله سقيا اي احسنك الله احسانا ورعيا اي رعاك الله
رعيا اي حماك الله حماية وحفظك حفظا ومثال الثاني خيبة اي خاب فلان خيبة
ماخوذ من خاب الرجل خيبة من خاب يخيب مثل باع يبيع اذا لم ينل اي لم يصل
من نال ينيل نيلا مثل باع يبيع بيعا وهو الوصول لما طلبه بالفارسية زياده
كرده شود وجدعا اي جدع مبني للمفعول جدعا والجدع بالجيم والدال والعين
المهملتين قطع احد الاعضاء الاربعة الانف والاذن والشفة واليد او
قطع الاثنين منها او الثلثة او كلها ولذا عطف بالواو دون او والمقصود دعاء
عليه بالذل وتفصيل الكلمات زاد المقطع زاد القبح واو قطعت كلها يكون افتح فلا اعتبا
لقول من قال وبكى الرضي كلمة او بدل الواو وهو الموافق للغة ومثال الثالث حمدا اي
حمدت من باب علم حمدا بالفارسية ستايش كردم وشكرا اي شكرت من باب
دخل شكرا بالفارسية ستايش كردم بمقابلة نعمت وعجبا اي عجبت من باب
علم عجبا على وزن غلب فانه اي الشان لم يوجد في كلامهم اي في كلام العرب تر
استعمال الافعال العاملة في هذه المصادر مع مصادرها ولا قاعدة ايضًا
يعرف الحذف بها لانه لم يوجد في كلام من يعتمد عليه في نثر ونظم ان يقال سقاك
سقيا ولا رعى رعيا ولا غيرهما وهذا اي عدم وجدانه استعمال هذه الافعا
مع مصادرها صاحبي الاستعمال معنى وجوب الحذف اي حذف الفعل الناصب
له سماعا فبك اي اعترض ان القول اذا تعدى بعلى يكون بمعنى الاعتراض واذا
تعدى بالباء يكون بمعنى الحكم لانه يقال قال به اي حكم به عليه اي على هذا التعليل
بانهم قد قالوا حمدت الله حمدا وعجبت عجبا وشكرته شكرا واستعملوا
الافعال مع مصادرها فلم يصح ذلك التعليل حيث وجد استعمال الفاجاب
بعضهم بان ذلك اي هذا الاستعمال ليس من كلام الفصحاء الذين يعتد بكلامهم
بل من كلام من لا يعتمد عليه والمولدين واجاب بعضهم بان وجوب الحذف انما هو فيما
اي في المفعول المطلق الذي استعمل باللام لانه لما استعمل باللام طال الكلام
فاستحق التخفيف فخففوه بحذف عامله وجوبا واما ما لم يستعمل به فلم
يكن بهذه المرتبة فخفف بحذفه جوازا وجاز ذكره ايضا نحو حمدا اي حمدت
حمدا نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له وسقيا له ورعيا له وخيبة له وجدعا له
وقد يحذف قياسا عطف على سماعا ولما كان المعطوف في حكم

المعطوف عليه الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفاً واجباً قياساً اى
حذفاً قياسياً فيه اشارة الى ان قياساً صفة بعد صفة لقوله حذفاً اى حذفاً
واجباً قياسياً والقياس ما يعلم منه اى المفعول اى يوضع لضابط كلى منطبق
على جميع جزئياته كقولك في تعريف الانسان الحيوان الناطق فانه يصدق
على جميع افراده الانسان يحذف الفعل الناصب له معناه مع وجود الضابط الكلى
لزوماً اى وجوباً كما اقتصر المص في الصور المذكورة هيهنا في مواضع نبّه
بصيغة الكثرة على انه لا ينحصر حذفه الواجب فيما ذكره من المواضع الستة
متعددة وصنفيه بها اشارة الى ان المواضع جمع منها خبر مقدم او مبتداء
بتأويل البعض اى بعضها اى من هذه المواضع اى المواضع التى وجب حذف ناصب
المفعول المطلق فيها قياساً موضع ما وقع قيد المصنف ليصح الحمل بقوله منها او
بقوله ما وقع اى مفعول مطلق اشار الى ان ما موصوفة وهو المناسب في القواعد
والقياسات وقع مثبتاً اسم مفعول من اثبت اى ثابتاً فيه اشارة
الى ان قوله مثبتاً من قبيل قوله عليه السلام من قتل قتيلاً فله سلبه فانه اى
الشأن لو اريد نفيه نحو ما زيد سيراً لا يجب حذفه اى حذف فعله الناصب
له لان النفي يقتضي منفياً والمذكور وهو السير يصلح ان يكون منفياً ولان
حرف النفي يكون عاملاً فيه وينصبه فلا يحتاج الى تقدير العامل الناصب له و
انما قال الشارح لا يجب حذفه لانه يجوز ان يكون من باب حذف الفعل جوازاً
نحو ما زيد يسير سيراً بعد نفي متعلق بقوله وقع داخلاً اشار بهذا الى ان قيد
الدخول على الاسم المذكور مقدر هيهنا بقرينة ذكره في قوله ومعنى نفي وهذا المعنى
هو الاولى لان القيد المذكور ثانياً يكون بياناً للقيد المقدر سابقاً اذا كان
القيد فيهما واحداً وهيهنا كذلك تأمل بالعقل والبال ولا تنظر الى القيل والقال
على اسم وليس الدخول على نفس الاسم شرطاً لصحة انتصاب قولنا ما كان
زيد الا سيراً ومما وجدته الا سير البريد على انه مفعول مطلق كذا في الرضي
لا يكون المفعول المطلق خبراً عنه اى عن ذلك الاسم سواء كان ذلك الاسم
مبتدأ او معمولاً اللفظي خبراً عنه اى عن ذلك الاسم سواء كان ذلك الاسم
مبتدأ او معمولاً اللفظي كما نقلنا مثاله من الرضي او وقع مثبتاً بعد معنى
نفي لانه لو لم يقع بعد نفي او معنى نفي نحو زيد سيراً لم يجب حذف الفعل الناصب له

لفوت

لفوت الحصر داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبراً عنه اى عن ذلك الاسم وانما
قال على اسم لانه اى الشأن لو دخل حرف النفي على فعل نحو ما سرت بالخطاب والتكلم
الا سيراً ومعنى النفي عليه نحو انما سرت باحدهما سيراً لا يكون ذلك المثال منه
اى من حذف الفعل الناصب له في شيء لا جوازاً ولا وجوباً لان الفعل المذكور ينصبه
ويكون عاملاً فيه من غير احتياج الى تقدير العامل وانما وصف المص الاسم الذى
دخل عليه النفي او معناه بان لا يكون المفعول المطلق خبراً عنه لانه اى الشأن
لو كان المفعول المطلق خبراً عنه لصحة الحمل عليه نحو ما سيرى الا سير شديد
وانما سيرى سير كثير وهيهنا يجوز ان يكون سيرى مبتداء وسير شديد خبره
لصحة الحمل عليه نحو ما زيد الا عدل ومع هذا اوصف بالمشتق وهو تأويد خبريته
لكان المفعول المطلق مرفوعاً على الخبرية لا منصوباً على انه مفعول مطلق بناء
على ان فعله العامل فيه محذوف وجوباً او جوازاً او وقع عطف على وقع اى ومنها س
مفعول مطلق وقع المفعول المطلق مكرراً اى وقع المفعول المطلق في موضع الخبر عن
اسم طالب للخبر لا يصلح وقوعه اى وقوع المفعول المطلق خبراً عنه اكتفى المص عن هذه
القيود بما سبق فلا يراد ما هو المتبادر من ظاهره فلا يرد عليه على قوله او وقع
مكرراً نحو قوله تعالى دكت بالمبني للمفعول الارض اى زلزلت الارض دكاً دكاً
بان يقال وقع المفعول المطلق مكرراً ولم يحذف فعله الناصب له لا جوازاً ولا وجوباً
لانه لم يقع في موضع الخبر عن اسم يقتضي خبراً لا يصلح وقوعه خبراً عنه بل المفعول
المطلق هيهنا وقع في محله ولكن الثاني ليس تأكيداً للاول على ما هو الظاهر بل
ظرف للفعل لانه حذف الظرف المضاف وانتصب انتصابه فالمعنى دكت الارض
دكاً بعد دك اى زلزلت زلزلة بعد زلزلة متتابعة حتى صارت منخفضة ر
الجبال والتلال وانما جمع المص بين الضابطتين ولم يفصل بينهما بقوله
ومنها ما وقع مكرراً كما فصل في الصور الآتية بعد لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم
يقتضي خبراً الاوليين لا يكون المفعول المطلق خبراً عنه وجمع الضابطين الظاهر
ولذا لم يبين الشارح وجه الجمع فيهما نحو ما انت الا سيراً فسيراً مفعول مطلق
وقع مثبتاً بعد نفي وهو لفظة ما داخل على اسم وهو انت لا يكون لفظ سيراً خبراً
لعدم صحة حمله عليه لانه لا يقال انت سير الا مجازاً ومبالغة مثل زيد عدل فنصب
بالفعل المحذوف والواقع خبراً عنه انما انت الا تسير سيراً وما انت الا سير البريد

اى ما انت الا تسير سير البريد وهو معرّب دم بريده وهو اسم بمعنى استر بسام
لان علامته قطع الذنب ثم صار اسماً بمعنى ببك هذا انه انحو ما انت الا سيراً
وما انت الا سير البريد كلاهما مثالان لما وقع مثبتاً بعد نفى داخل على اسم لا يكون
خبراً عنه وانما اورد المص مثالين لهذه الصورة مع ان المثال الواحد كاف فى الا
يضاح المقصود والتفهيم ومع هذا البس من داب المص ان يورد مثالين لقاعدة
واحدة تنبيهاً على ثلثة فوائد على ان الاسم الذى هو المفعول المطلق الواقع موقع
الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة كما فى الاول والثانى او ينقسم الى ما هو فعل
للمبتداء والى ما يشبه به فعله لان المفعول المطلق فى المثال الاول فعل
المبتداء وقائم به وفى الثانى يشبه فعل المبتداء وهو سير به فيكون المفعول
المطلق مشبهاً به وليس فعل المبتداء ولا قائماً به او ينقسم الى مفرد كالمثال
الاول ومضاف كالمثال الثانى وان يكون للتاكيد والنوع وان يجب
تقدير عامله بعد الا كالمثال الاول لانه لا يصح استثناء السير المطلق
عن نفسه وهو السير المطلق وان لا يجب كالمثال الثانى فانه يجوز تقدير
عامله قبل الا كما يجوز تقديره بعدها وانما انت سيراً هذا مثال لما
وقع مثبتاً بعد معنى نفى اى انما انت تسير سيراً وانما انت سير البريد
وزيد سيراً سيراً اى زيد يسير سيراً ومراد عمل هذا التكرير فى الفعل لانه
يقال لمثل هذا الكلام لمن يكثر منه السير اى زيد يسير سيراً بعد سير لان
السير الثانى ليس تاكيداً كما فى قوله تعالى دكت الارض دكاً دكاً لانه بيان
لكثرة الزلزلة لا تحققها وتقررها والمراد ههنا كثرة السير من زيد
لا تحققه هذا مثال لما وقع مكرراً فى موضع الخبر عن اسم لا يصح وقوعه
خبراً عنه ومنها اى من المواضع التى يجب حذف الفعل الناصب للمفعول
المطلق فيها متعلق بالحذف والضمير المجرور راجع الى المواضع ما وقع اى
موضع مفعول مطلق وقع تفصيلاً وبياناً وتفسيراً لاثر اى لفائدة
مضمون جملة وما هو المقصود ومنها متقدمة سواء كانت تلك الجملة طلبية
او خبرية فوصف الجملة بالتقدم للتوضيح لان التفصيل لا يكون الا لما تقدم
المراد ههنا بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل فيما اذا كان مناط
الفائدة النسبة الاسنادية مثلاً فاذهب فاما مشياً بعد واما ركوباً

او مصدرها المضاف الى المفعول كالمثال المذكور فى المتن لان المراد شد
الوثاق لا الشاد وفيما اذا كان مناط الفائدة النسبة الايقاعية
والمراد باثره اى باثر المضمون الغرض المطلوب منه اى الفائدة المقصودة
من ذلك المضمون وفى الرضى ويعنى باثر ذلك المضمون فائدته ومقصوده
وغرضه المطلوب منه وسماه اثراً لان الغرض من الشئ يحصل بعد حصول
ذلك الشئ كالاثر الذى يكون بعد المؤثر والمراد بتفصيل الاثر بيان انواعه
المحتملة واغراضه المختلفة لان الاغراض تحصل من ذلك المصدر
المضمون فيصح ان يقوم ما يتضمن ذلك المصدر اعنى الجملة المتقدمة
مقام ما يتضمن تلك الاغراض اى افعالها الناصبة لها فلما صح ذلك
وتكررت تلك الفائدة استغلوا ذكر افعالها فيجب حذفها دفعاً
للثقل نحو قوله تعالى حتى اذا اثخنتموهم فشدوا الوثاق بالفتح
والكسر ما يشد به من حبل وغيره فاما منا بعد اى بعد شد الوثاق واما
فداء بكسر الفاء وفتحها فقوله تعالى فشدوا الوثاق جملة فعلية مضمونها
مصدرها المضاف الى المفعول لان المقصود من هذه الجملة احكام الوثاق
وشده والشاد كائناً من كان وذلك المضمون شد الوثاق والغرض
المطلوب من شد الوثاق فهو الفائدة المقصودة منه اما المن بفتح الميم
وتشديد النون مصدر من يمن مناً مثل مد يمد مداً من الباب
الاول الاعطاء والاطلاق من غير فداء واخذ شئ بمقابلته بالفارسية
كردن رها كردن بيچيز واما الفداء مصدر فدى يفدى مثل
رمى يرمى من الباب الثانى على وزن ضراب الاطلاق باخذ شئ بمقابلته
بالفارسية كرنا در رها كردن بچيز واما الفعل واما الاسترقاق و
الاستخدام فالحاصل فى شد الوثاق اربع فوائد المن والفداء و
القتل والاستخدام ففصل الله تعالى وبين هذا الغرض المطلوب
من هذه الجملة باما التفصيلية والفاء التعقيبية بقوله فاما
منا بعد واما فداء اى اما تمنون مناً اى اما تطلقون ما شددتم
الوثاق عليه اطلاقاً بلا شئ فتنالون به ثواب الاعتاق بعد شد
الوثاق واما تفدون فداء اى واما تطلقونهم اطلاقاً باخذ شئ

منهم تستعملون به في نحو الحكم هذا في الانشائية وأما في الخبرية فقولك
زيد يكتب وأما قراءة بعد وأما بيعا وزيد يشتري طعاما فاما
اكلا بعد واما بيعا ونحو ذلك ومنها اي من تلك المواضع اي من المواضع
التي يجب حذف ناصب المفعول فيها ما وقع اي موضع مفعول مطلق
وقع فيه للتشبيه اي لان يشبه معنى المفعول به اي المفعول المطلق
امر آخر يعني ان المفعول المطلق يكون مشبها به لامر آخر واحترز المص
به اي بقوله للتشبيه عن نحو لزيد صوت مقدم صوت مبتدأ مؤخر مثل قولك
في الدار رجل صوت حسن فصوت بالرفع اما بدل البعض من الكل لان الصوت
الاول مطلق والثاني مقيد والمقيد بعض من المطلق واما صفة له لضرورة
مع صفته بمنزلة شيء واحد ولجاء الرضي جعله تأكيدا لفظيا فلم يكن
مفعولا مطلقا حتى ينصب بحذف عامله اما جوازا واما وجوبا لانه
اي لان قوله صوت حسن لم يقع هاهنا للتشبيه علاجا والعلاج مصدر
عالج اي حال كونه اي كون علاجا لالة على الهيئة دالا على فعل من افعال
الجوارح وهي جمع جارحة كنواصر جمع ناصرة والجارحة هي العضو الخارجي
للبدن كاليد والعين والاذن واللسان والرجل سميت جارحة
لكونها آلة للتأثير ومعنى الجارحة المؤثرة واحترز المص به اي بقوله
علاجا عن نحو لزيد زهد زهد الصلحاء وعلم علم الفقهاء فان الزهد مصدر
من زهد يزهد من باب علم وقع للتشبيه لان زهد زيد تشبيه لزهد الصلحاء
الا انه ليس علاجا لان الزهد ليس من افعال الجوارح لانه يحصل على خطة
القلب كما ان العلم يحصل كذلك فليس من افعال الجوارح فيكون نوعا
على البدلية بدل البعض من الكل ولان الزهد وهو الاعراض عن الدنيا وما
فيها تقول زهد فيه وزهد عنه اي اعرض دال على امر مستمر فلا يصح تقدير الفعل
فيه بعد جملة ظرف وقع واحترز المص به اي بقوله بعد جملة عن نحو صوت زيد مبتدأ
صوت حمار فان الصوت مصدر من صات يصوت صوتا وقع للتشبيه لانه
تشبيه بليغ كقولك زيد اسد حال كونه علاجا الا انه لم يقع بعد جملة ليكون مبتدأ
وخبره مشتملة تلك الجملة صفة جملة على اسم متعلق بمشتملة كائن بمعناه اي بمعنى
المفعول المطلق واحترز به اي بقوله مشتملة على اسم بمعناه عن نحو مررت بزيد

فاذن

فاذن له ضرب صوت حمار فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة وهو
له ضرب الا ان هذه الجملة ليست مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق فصوت
حمار مرفوع على انه بدل اشتمال من المبتدأ فكأنه قيل فاذا له صوت حمار و
مشتملة تلك الجملة ايضا على صاحبه اي على صاحب ذلك الاسم وهو الاسم الذي
اشتملت تلك الجملة قوله اي الذي قام به معناه تفسير لقوله صاحب واحترز به
اي بقوله وصاحبه عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوت صوت حمار فصوت
حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة وهي به صوت مشتملة على اسم بمعناه
وهو صوت الا ان تلك الجملة ليست مشتملة على صاحب ذلك الاسم فيجوز نصبه
على الحالية لدلالته على الهيئة ورفعه على انه بدل عطف بيان او صفة بتقدير
مثل واعلم وجوب حذف الفعل الناصب عند وجود هذه الشروط لسد الجملة
السابقة مسد المحذوف لاشتمالها على اسم بمعناه وصاحبه نحو مررت
بزيد فاذا له صوت صوت حمار اي يصوت صوت حمار والجملة المحذوفة حال
مشتق من صات الشيء صوتا من باب دخل مثل صان يصون صونا
بمعنى صوت يصوت تصويتا من باب التفعيل واعلم قال بمعنى صوت
تصويتا لان في كون الصوت مصدرا اختلافا لان الرضي قال الصوت
اسم اقيم مقام المصدر كالعطاء والكلام والقاموس ايضا جعله
اسما ولم يبين كونه مصدرا واما التصويت فمصدريته اتفاقي فصوت
حمار مصدر كما قاله الصحاح مضاف الى الفاعل وقع للتشبيه لان صوت زيد
في هذا المثال المشابه له فكان هو مشبها به علاجا لان الصوت يحصل بصدمة
من احدى الجوارح وهي الفم واللسان فيه بعد جملة هي اي تلك الجملة قوله صوت
لان قوله له خبر مقدم وصوت مبتدأ مثل قولك في الدار رجل والمبتدأ مع خبره
جملة اسمية وهي اي هذه الجملة مشتملة به اي اشتملت على اسم كائن بمعنى المفعول
المطلق وهو اي ذلك الاسم المشتمل عليه صوت لانه في معنى الاسم الذي هو مفعول
مطلق ومشتملة تلك ايضا على صاحبه ذلك الاسم وهو اي الصاحب الضمير المجرور في له
لرجوعه الى زيد فوجدت الشروط باسرها فوجب حذف الفعل لدلالة هذه الجملة عليه دلالة
تامة ومغنية ونحو مررت بزيد فاذا له صراخ صراخ الثكلى فصراخ بضم الصاد
وفتح الراء المهملتين وفي آخره خاء معجمة مصدر على وزن سؤال من باب علم

[illegible]

وح لا حاجة الى نقله الى باب التفعيل وقيل هو اسم بمعنى المصدر فيحتاج الى
نقله اليه اى يصرخ صراخ الثكلى والجملة حال ايضا الثكلى بفتح الثاء المثلثة
وضمها والاولى افصح للخفة وهى امرأة مات ولدها لان الثكل الفقد يقال
ثكلته بالكسر اى فقدته وفى الحديث ثكلتك امك وامرأة ثاكلة وثكلى
وباب علم وانما اورد مثالين اشارة الى ان هذا القسم يستعمل مضافا الى
ذى روح سواء كان من غير ذوى العقول كالمثال الاول او منهم نحو مررت بزيد
فاذا له دق دقك بالنجار دق الفلفل وكالثانى ومضافا الى النكرة او
المعرفة كالمثال الاول والثانى ومنها اى ومن تلك المواضع اى من المواضع التى
يجب حذف ناصب المفعول المطلق منها قياسا ما وقع اى موضع مفعول مطلق
وقع مضمون جملة اى مصدرها المسند الى الفاعل او المفعول لا محتمل لها
فلا لنفى الجنس ومحتمل اسم مفعول من احتمل مبنى على الفتح اسم لا وغيرها
اى لهذه الجملة صفة محتمل وغيره اى غير المفعول المطلق خبر لا والجملة صفة
جملة اى لا محتمل ثابت لهذه الجملة غير المفعول المطلق وقيل غير منصوب
لانه مفعول لا احتمال وخبر لا الظرف اى لا احتمال غير المفعول المطلق ثابت
لهذه الجملة وانما وجب حذفه لنيابة الجملة المتقدمة عن فعله وتادينها
معناه ومنها ما هو فاعل وهو ياء المتكلم نحو له خبر مقدم على حال من فاعل الظرف
المستكن فيه الراجع الى الالف الف درهم مبتدأ ومضمون هى الجملة المتضمنة
للمفعول المطلق الغير المحتملة غيره اعترافا اى اعترفت ما على من الالف اعترافا
وهو بالفارسية اقرار كردم ويجيز وههنا اقرار كردم تهزار درهم فاعترافا
مصدر من باب الافتعال وقع مضمون جملة وهى قوله اى قول المصنف له على
الف درهم لان مضمونه اى مضمون قوله له على الف درهم الاعتراف بالالف
درهم لا غير لان المراد مؤاخذ باقراره وتقارنه بالالف ولا يحتمل لها غيره
فاصله له على الف درهم اعترفت تلك الالف اعترافا فحذف الفعل مع فاعله
وجوبا لدلالة الجملة المتقدمة عليه ومثله الله قائم بالقسط حقا ومحمد
رسول الله حقا واولئك هم المؤمنون حقا ويسمى بالبناء للمفعول
هذا النوع من انواع المفعول المطلق الذى يجب حذف عامله قياسا تاكيدا
لنفسه وذاته اى نفس المفعول المطلق وذاته هذا مبنى على جعل المؤكد

الثكل بالضم الفقدان [illegible] ثكلته امه [illegible]

المفهوم دون اللفظ لان المؤكد ليس بملفوظ بل مفهوم مضمون يعنى ان مفهوم
الاعتراف اكد مفهوم له على الف درهم وهو الاعتراف ايضا وفى الرضى فاعترافا يؤكد
الاعتراف الذى تضمنته الجملة المذكورة لانه اعلان الاعتراف انما يؤكد نفسه و
ذاته لانه يؤكد مضمون الجملة الذى هو عين الاعتراف لا يؤكد امرا يغايره
اى يغاير نفسه وذاته ولو كان يؤكد نفسه وذاته بالاعتبار اى
باعتبار جعل الاعتراف المؤكد ملفوظا حكما او باعتبار جعل الاعتراف
المؤكد مضمونا حكما ليتوافقا فيؤكد الملفوظ الملفوظ او المضمون
المضمون تامل ومنها اى من المواضع التى يجب حذف ناصب المفعول
المطلق فيها ما اى موضع مفعول مطلق وقع مضمون جملة كائن لها
اى لهذه الجملة محتمل غيره بالرفع نائب فاعل لقوله محتمل اى غير المفعول
المطلق نحو زيد قائم حقا اى حق قيام زيد حقا والجملة بيان وتفسير
له ماخوذ من حق يحق مثل فر يفر من باب ضرب اذا ثبت ووجب لان الحق
فى اللغة الثبوت وفى الشرع الوجوب فحقا مصدر من حق يحق وقع
مضمون جملة وهى اى تلك الجملة قوله زيد قائم ومضمونها قيام زيد وهما
اى لهذه الجملة محتمل غيره لانها خبر يحتمل الصدق وهو ما يطابق الواقع
مثل السماء فوقنا والارض تحتنا والكذب وهو ما لا يطابق مثل
السماء تحتنا والارض فوقنا والحق وهو ما يطابق الواقع مثل كون
السماء فوقنا مطابقا لقوله والباطل وهو ما لا يطابق الواقع ولا هو الواقع
ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لغيره لانه اى لان المفعول
من حيث هو المفعول منصوص عليه بلفظ المصدر وهو قوله حقا يؤكد نفسه
والجملة خبر ان من حيث هو محتمل الجملة هى زيد قائم فصار المؤكد صريحا
والمؤكد مضمونا محتملا والمحتمل نفس المنصوص فكان هذا النوع
تاكيدا لنفسه وذاته ولو بالاعتبار فلزم التفريق بينهما فقال بالقاء
النفسية فالمؤكد حال كونه اسم مفعول يعنى المحتمل بجملة زيد قائم
من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه اى فى المؤكد اسم مفعول يعنى لكونه
محتملا بجملة زيد قائم وموصوفا بوصف الاحتمال مغاير لقوله فالمؤكد
المؤكد حال كونه اسم مفعول فاعل من حيث انه اعلان المؤكد اسم فاعل

منصوص عليه بلفظ المصدر. فالحاصل ان الحق المؤكد اسم مفعول
محتمل الجملة لما عرفت ان الجملة لكونها خبراً تحتمل الحق والباطل فيكون
ذلك الحق محتمل الجملة. والحق المؤكِّد اسم فاعل منصوص و
مصرّح به والمنصوص المصرح يغاير المحتمل وان اتحدا ذاتاً فكان
هذا النوع من المفعول المطلق تاكيداً لغيره فاطلاق الغير باعتبار
الوصف لان وصف احدهما الاحتمال ووصف الآخر التنصيص و
التاكيد باعتبار الذات لان المراد منهما واحد وهو الحقيقة وسمي
تاكيداً باعتبار المراد وقيل لغيره باعتبار الوصف تامل ولم آل
جهدك ويحتمل ان يكون المراد من قوله وسمي تاكيداً لغيره انه
تاكيد لاجل غيره بناءً على ان اللام في قوله لغيره علة للتاكيد بحذف
المضاف لاصلة له كما في التوجيه الاول ليندفع الغير ويتقرر ما هو
المقصود ولهذا سمي تاكيداً لكن اورد عليه فوات حسن التقابل
فاشار الى دفعه بقوله وعلى هذا الاحتمال ينبغي ان يكون المراد بالتاكيد
لنفسه انه تاكيد لاجل نفسه بناءً على ان يكون اللام ايضاً للتعليل
ليتكرر المفعول المطلق ويتقرر حتى يحسن التقابل اى مقابلة هذا
النوع للنوع الاول لكون اللام فيهما للتعليل في هذا التوجيه وفي التوجيه
الاول صلة فيهما فيحسن تقابلهما في كلا الوجهين ومنها اى من
المواضع التي يحذف ناصب المفعول المطلق فيها قياساً ما
اى موضع مفعول مطلق وقع مثنى اى وقع على صيغة التثنية و
صورتها يعني بالياء الساكنة المفتوح ما قبلها وان لم يكن للتثنية
يعني وان لم يكن المراد من تلك الصيغة التثنية بل المراد منها
التكرير والتكثير استعمالاً دون الجمع فناصبه تكون صيغتهما
مستعملة في التكثير والتكرير ولا يكون هذا النوع الا مضافاً
الى الفاعل نحو دواليك اى تداول الامر والنهي اى نفعله مداولة
بعد مداولة. وهذا ذيك. اى اسرع اسراعاً بعد اسراع. وحجاجيك
اى كف كفاً بعد كف. وحنانيك. اى احنن تحنناً بعد
تحنن. هذه الالفاظ مصادر لم تستعمل الا للتكرير. ومضافة الى فاعلها

كذا في الرضي والى المفعول كالمثالين المذكورين في المتن ولذا قال الشارح ولا
بد في تتميم هذه القاعدة من قيد الاضافة لان الاستعمال ورد هكذا اى
ومنها ما وقع مثنى مضافاً الى الفاعل والمفعول اقول لما كان هذا النوع لم
يستعمل الا بالاضافة الى احدهما ترك المص قيد الاضافة اعتماداً بالعرف اذ
العرف قرينة فيما بينهم لئلا يرد على هذه القاعدة مثل قوله تعالى ثم ارجع
البصر كرتين بان يقال ان المفعول المطلق في هذه الآية وقع على صيغة
التثنية للتكرير والتكثير ولم يحذف فعله الناصب له لا جوازاً ولا وجوباً بل
مذكور لفظاً اى ارجع البصر رجعاً مكرراً كثيراً متتابعاً وقد جعل المثال
وهو لبيك وسعديك من تتمة اى من قيد تتميم التعريف لافادة هذا
القيد اى قيد الاضافة يعني في اكتفاء المص في هذا القيد بالمثال حيث اورده
مضافاً تكلف ومع هذا تكون قيد الاضافة الى المفعول ولا يستفاد قيد الاضافة
الى الفاعل الا ان يراد بالاضافة المستفادة من المثال جنس الاضافة وذا تكلف
آخر اذ الشايع تمام التعريف بجميع قيوده بدون المثال ثم يورد المثال لا
ليتم التعريف فاخذ بعض القيود في المثال ليس من دأب المعرفين مثل
لبيك اصله البّ وهو فعل المضارع معلوم متكلم وحده من البّ
يلبّ من باب الافعال لك البابين اى معناه البّ اقيم لخدمتك
عسيراً ويسيراً. وامتثال امرك اى ما امرتني به ليلاً ونهاراً ولا ابرح
اى لا ازول عن مكاني اى عن مكان الخدمة ومكان الامتثال بالامر كالمقيم
في موضع لا يزول عنه هذا معنى البّ لك اقامة كثيرة بحيث لا نهاية لها
متتالية اى متتابعة بعضها اثر بعض بحيث لا فصل بينهما هذا معنى
البابين. حذف الفعل مع فاعله وجوباً في كلام المجيب قيل ليفرغ
المخاطب وهو الآمر عن سماع التلبية فيأمر بسرعة وقيل ليتفرغ المتكلم
بسرعة فيفرغ لسماع المامور به والاول اليق بمقام رعاية الادب. و
اقيم المصدر وهو البابين مقامه اى مقام الفعل المحذوف بان قدم
على لك فصار البابين لك كما في قوله تعالى فضرب الرقاب ورد المصدر
الى الثلاثي بحذف زوايده واريد بالجمع هنهنا ما فوق الواحد لان الزوايد
في البابين اثنان الهمزة والالف لان الزوايد لكونه زايداً يقبل الحذف

ثم حذف حرف الجر وهو اللام من المفعول اتساعا فصار الضمير المتصل منفصلا
فصار لبيك اياك واضيف المصدر اليه اى الى المفعول فصار المفعول
المطلق بعد حذف الاحوال لبيك كل ذلك للعلة السابقة آنفا
ويجوز ان يكون لبيك ماخوذا من لب بالمكان تلبيثا بمعنى الب
بمعنى اقام به فى القاموس الب اقام كلبت ومنه لبيك فلا
يكون لبيك ح محذوف الزوائد لانه ليس فيه زوائد فحذف اصله
الب لك لبين فحذف الفعل من كلام المجيب واقيم المصدر مقامه
وحذف الجر من المفعول اتساعا واضيف المصدر اليه فصار لبيك ومعنى كلا
التوجيهين واحد وعلى هذا القياس سعديك الا انه لا يكون غير محذوف
الزوائد لانه لم يجئ سعد ثلاثيا بمعنى اسعد كما جاء لب بمعنى الب
اى اسعدك اسعادا بعد اسعاد بمعنى اعينك اعانة
كثيرة متتابعة ثم حذف الفعل مع فاعله فانقلب الضمير المتصل
منفصلا فصار اياك اسعادا ثم فقدم المصدر فصار اسعاد
اياك ثم حذف الزوائد فصار سعد بن اياك واضيف المصدر الى
المفعول فصار بعد حذف الاحوال سعديك الا ان اسعد
استثناء منقول وعلى هذا القياس سعديك بمعنى ان سعديك
مثل لبيك فى جميع الاحوال الا فى انه اسعد مخصوص بان يكون محذوف
الزوائد لانه لم يجئ سعد ثلاثيا بمعنى اسعد كما جاء لب بمعنى الب وفى انه لا يكون
محذوف اللام لانه يتعدى بنفسه ولا يحتاج لا شىء يتعدى به بخلاف الب فانه لازم
يتعدى باللام والله اعلم **المفعول** ذكره بعد المفعول المطلق لانه اقوى للفاعيل
الباقية ولذا يقام مقام الفاعل اذا حذف دون سائرها وسمى به لانه وقع الفعل به كما فى
ضربت زيدا او تعلق به كما فى خلق الله العالم والضمير فى به يرجع الى الالف واللام اى الذى يفعل به
فعل اى يتعامل بالفعل هو اى المفعول ما اى اسم ما وقع عليه فعل الفاعل اى تعلق به فعل الفاعل
اثباتا او منفيا نحو ضربت زيدا واما منفي نحو خلق الله العالم واعطيت زيدا درهما وما ضربت زيدا
ولم يذكره اى ولم يذكر المص الاسم ههنا ولم يقل اسم ما اكتفاء بما سبق اى بذكره فى
المفعول المطلق اختصارا او تنبيها على ان المفعول به من اقسام الاسم والمراد بوقوع فعل
الفاعل عليه فى قوله ما وقع عليه فعل الفاعل تعلقه به اى تعلق الفعل بالمفعول به بلا واسطة

حرف

حرف بين الفعل والمفعول فانهم اى فان ارباب اللغة يقولون فى قولك ضربت زيدا ان الضرب
واقع على زيد بلا واسطة حرف فيكون زيد مفعولا به ولا يقولون فى قولك مررت بزيد ان المرور
واقع عليه اى على زيد لكونه بواسطة حرف بل يقولون ان المرور متلبس به ومتعلق به وملصق
به فخرج به اى بقوله عليه المفاعيل الثلاثة الباقية المفعول فيه والمفعول له والمفعول معه فانه اى
الشان لا يقال عند ارباب اللغة فى واحد منها ان الفعل الصادر عن الفاعل واقع عليه
كما قالوا فى المفعول به بل ان ذلك الفعل واقع فيه اى فى المفعول فيه فان الضرب مثلا فى
قولك ضربت يوم الجمعة واقع فى يوم الجمعة فيكون يوم الجمعة ظرفا له ومحلا كالمحل لا فعال
بينه كالمحل للاشياء فى محالها او واقع له فى المفعول له فان الضرب مثلا فى قولك ضربت
زيدا تاديبا واقع لاجل التاديب او واقع معه فى المفعول معه فان الاستواء فى
قولك استوى الماء والخشبة واقع ومصاحب للخشبة فلا يقال فى واحد منها ان
الفعل واقع عليها عرفت فلا يكون مفعولا به وخرج عن التعريف المفعول المطلق ايضا لانه
من مغايرته اى المفعول به لفعل الفاعل لان المفعول به مغاير لفعل الفاعل لان المفعول به فى
ضربت زيدا زيد والفعل الواقع عليه هو الضرب ومعلوم ان الضرب ليس عين زيد بل غيره
فان المفعول المطلق عين لفعل الفاعل اما لفظا ومعنى مثل ضربت ضربا وصمت صوما
او معنى مثل جلست قعودا اى قعدت جلوسا واما المفعول به فمغاير له لفظا ومعنى مثل
ضربت زيدا او خلق الله العالم ونحوهما والمراد بفعل الفاعل ههنا فعل اعتبر بالبناء
للمفعول اسناده الى ما هو فاعل حقيقة كقولك ضربت زيدا او الى ما هو فاعل
حكما كقولك اعطى زيد درهما فان زيدا فيه صحيح كون اعطى مبنيا للفاعل فاعل حكما
لانه عاطى اى اخذ واذا بنى له الفعل وقيل اعطى زيد درهما بقى على ما كان فكانه قيل اخذ زيد
درهما وكذا علم زيد فاضلا ثم خرج به اى بقوله فعل الفاعل وما هو المراد منه مثل زيد فى قولك
ضرب زيد بمعنى خرج به مفعول ما لم يسم فاعله الذى كان فى الاصل مفعولا لفظا حقيقة وحكما
على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده اى اسناد ضرب فى ضرب زيد الى فاعله لا حقيقة ولا حكما
فان زيدا مفعول به فى الاصل حقيقة وحكما فاذا اسند اليه الفعل خرج من كونه مفعولا به و
صار فى حكم الفاعل ولم يتعلق منه فعل الى الاخر كما فى اعطى زيد درهما فانه تعلق الاخذ من زيد الى
درهم فصار درهم مفعولا به ولا يشكل بتعريف المفعول به مثل اى بالمفعول الثانى فى باب اعطيت
مثل اعطى زيد درهما فانه اى الشان يصدق عليه درهما انه وقع عليه بمعنى تعلق بقوله درهما فى هذا
المثال فعل الفاعل الحكمى صفة الفاعل المعتبر صفة بعد صفة له اسناد بالرفع نائب الفاعل

لقوله المعتبر الفعل اليه اي الى الفاعل فانه مفعول ما لم يسم فاعله في باب اعطيت
وفي باب علمت في حكم الفاعل لما عرفت انه في الاصل فاعل معنى لانه اخذ فاذا بني له الفعل
كان في حكم الفاعل وكان اسناد الفعل اليه معتبرا وبما ذكرنا من تعميم لفظ الفاعل
في قوله فعل الفاعل الحقيقي او الحكمي بقوله حقيقة او حكما والباء متعلق
بقوله ظهر فائدة ذكر الفاعل في التعريف لانه لو لم يذكر الفاعل فيه وقيل ما وقع
عليه الفعل لحصل فائدته وهي التعميم اليهما لان ما لم يذكر لم يقبل التعميم فلا يرد انه
لو قال المص في تعريف المفعول به ما وقع عليه الفعل بدون ذكر الفاعل لكان اخصر كما رد
على المص حيث قال لا فائدة في قوله الفاعل ولو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر انتهى لانه
ان لم يكن الفائدة او فرق في ذكر الفاعل فائدة التعميم نحو ضربت زيدا فان زيدا في هذا
المثال قد وقع عليه بلا واسطة حرف جر ما فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الحقيقي الذي
هو ضمير المتكلم او المخاطب فهو مفعول به والاصل في المفعول به ان يكون متاخرا عن الفعل
لانه معمول وحق المعمول ان يتاخر عن العامل ولكن قد يتقدم المفعول به على خلاف الاصل
لنكتة وعلة على الفعل العامل فيه وغيره من العوامل العاملة فيه وخص الفعل
بالذكر لاصالته واذا جاز تقديمه على ما هو الاصل في العمل لجوازه على ما هو الفرع فيه
اولى لقوة الفعل في العمل لما سبق فيعمل الفعل ويتحقق فيه اي المفعول به حال كون المفعول
به متقدما على الفعل على خلاف الاصل او متاخرا عنه على ما هو الاصل او حال كون الفعل
متقدما عليه او متاخرا عنه والاولى اما ان يتقدم عليه تقدما جائزا اي جائزا
تخصيصا يعني ليكون الفعل مخصوصا ومحصورا عليه مثل الله اعبد واياك نعبد
فان تقديمهما لتخصيص العبادة به او اهتماما نحو وجه الحبيب تمني واما
وجوبا اي تقدما واجبا فيما اي في المفعول به الذي تضمن معنى الاستفهام او معنى
الشرط لوجوب الصدارة نحو قولك من ضربت بتاء الخطاب فان من فيه اسم تضمن
معنى همزة الاستفهام فان معناه ازيدا ضربت ام عمرا في محل النصب على انه مفعول
به لكن وجب تقديمه لئلا يبطل الصدارة ومن وهو اسم تضمن معنى حرف الشرط
لان معناه ان زيدا في محل النصب على انه مفعول به الا انه وجب تقديمه للصدارة
تكرم فعل الشرط يكرمك جزاؤه وكذا ما اضيف الى احدهما نحو غلام ايهم ضربت
وغلام من لقيت فاكرمه وهذا اي تقديم المفعول به على الفعل العامل فيه جائزا او
وجوبا واقع اذا لم يكن مانع من التقديم اما اذا كان مانع منه فلا يجوز تقديمه نحو قوله

اي

اي المفعول به في حيز بتشديد الياء المثناة تحت والزاء المعجمة اي تحت ان المصدرية نحو من
البر خير مقدم ان تكف فعل مضارع مخاطب في تاويل المصدر مبتداء لسانك بالنصب
لانه مفعول التكف ولا يجوز تقدم المفعول به على الفعل هنا لان ان مع الفعل في تاويل
المصدر ومعمول المصدر لا يتقدم عليه لضعفه في العمل ومعناه بالفارسية ازنيك است
تو منع كني زبان ترا والاصل في الفعل العامل في المفعول به ان يكون مذكورا لكونه
عاملا وجزءا من الكلام وقد يحذف الفعل على خلاف الاصل على قلة اختصارا العامل
بغير الى ان اللام للعهد الخارجي في المفعول به لكون البحث فيه لقيام اي وقت وجود قرينة
علامة مقالية او حالية دالة على تعيين المحذوف جوازا نحو قولك زيدا بالنصب لانه
مفعول للفعل المحذوف جوازا لمن اللام متعلق بالقول المقدر ومن موصولة قال صلته
من اسم متضمن معنى همزة الاستفهام مفعول مقدم وجوبا على ما سبق آنفا اضرب
مضارع متكلم وحده اي قال المجيب اضرب زيدا فحذف الفعل وهو اضرب مع فاعله
جوازا للقرينة المقالية الدالة عليه التي هي السؤال بقوله من اضرب ونحو قولك
مكة وهي اسم للمدينة التي بها بيت الله الحرام للمتوجه اللام متعلق بالقول ايضا
اي للذي يريد الذهاب او الذي قد ذهب اليها اي تريد اي اتريد بحذف همزة الاستفهام
لكون المقام مقام الاستفهام بالتوجه مكة فحذف الفعل وهو تريد للقرينة الحالية
التي هي تهيئه او ذهابه اليها وقد يحذف الفعل العامل في المفعول به وجوبا اي حذفا
واجبا في اربعة ابواب وفي بعض النسخ في اربعة مواضع وهو الظاهر من تقرير
الشارح تخصيصها بالذكر اي ذكر المص هذه المواضع الاربعة دون ما عداها ليس
للحصر لانه ليس في كلامه ما يفيد الحصر والعدد لا يفيد لانتفاء المفهوم على ان العدد
لا يفيد الحصر لانه ليس من الفاظه على ما بين في موضعه لوجوب الحذف يعني حذف الفعل
في باب الاغراء مثل اخاك اخاك اي الزم والمنصوب على المدح مثل الحمد لله اهل الحمد اي اعني او
امدح اهل الحمد او الذم مثل مررت بزيد الفاسق اي اذم او الترحم مثل مررت بزيد الفقير
اي ارحم بل ذكر من المواضع الاربعة لكثرة مباحثها اي مباحث كل واحد منها بالنسبة و
القياس الى اهل الابواب الاربعة لان القليل لا يقتضي البحث عند الموضع الاول من تلك
المواضع الاربعة يعني التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول به فيها سماعي يعني حذف
الفعل الناصب فيه سماعي بحيث لا يكون له ضابط كلي تعرف به علة وجوب الحذف لانه لم
يستعمل اظهار فعله معه سماعا مقصورا على السماع من العرب لا يتجاوز منه المفعول

حذفه عن امثلة جمع مثال محدودة اي معينة مسموعة صفة بعد صفة لامثلة
بان يقاس متعلق بقوله لا يتجاوز عليها اي على الامثلة المعينة المسموعة
امثلة اخرى اي لا يقاس على المثال الذي سمع حذف الفعل فيه مثال آخر فيحذف
الفعل فيه كما احذف في المقيس عليه بل يكون الحذف مخصوصاً على ما سمع
نحو امرأة بفتح الراء لا تتبعه وعني ابنيهما كلاهما تابعان للاسم هما
في الحركات الثلث ونفسه اي اترك امره من ترك بترك امراة و
نفسه ان كان الواو للعطف يكون لازم معناه بالفارسية كرزند
ازين مرد وان كان بمعنى مع يكون لازم معناه هنا ايضاً كونا
كن تودست ازدن ابن مرد ورها از بصحبت كردابن مرد و
دشنام دادن وفي الحاشية معناه على العزل من المراة وقصر اليد
واللسان عنه فعلى الاول الواو للعطف وعلى الثاني للمصاحبة
انتهى وقيل المعنى اما الحجر عنه او ترك الانتقام عنه او ترك اصلاح
امره وانتهوا خيراً لكم اي انتهوا عن التثليث اي عن القول بالتثليث
اي عن قولك ان الله ثالث ثلثة وتوبوا الى الله عن مقالتكم
هذه واقصدوا خيرا لكم اي ما ينفعكم في الدنيا والآخرة ومن
انتعكم وهو اي ما هو خير لكم التوحيد وقوله انما الله اله
واحد عن صميم قلبكم وخلوص اعتقادكم واهلا وسهلا اي
اتيت اهلا والاهل اما مصدر من اهل ياهل بمعنى المفعول صفة
لموصوف محذوف هو المفعول به واشار اليه الشارح بقوله اي اتيت
مكانا ماهو لا اي معمورا لا خرابا يعني لم تكن المكان الذي اتيته خرابا
واما اسم بمعنى القريب في الرحم واشار اليه بقوله او اتيت اهلا فانه
قريب لا اجانب يعني لم يكن الذي اتيته اجانب لكن معناه ح بالفارسية
آمدي تو خويشان را وفرا آمدي بيكانكانرا والمعنى
الاول انسب لقوله سهلا فمعناه ح بها آمدي تو جاي رانيا
وطئت الوطئ مثال واوي ومهموز اللام وضع القدم سهلا
من البلاد لا من البساط والسهل نقيض الجبل معناه در هي تو جاي
نرم ونهي پاي تروى الاخرنا بفتح الحاء المهملة وسكون الراء المعجمة

غليظ

غليظ من الارض جاي درشت پاي نهي جاي نرم نه جاي درشت وعلة وجوب
الحذف في هذه الصور كثرة الاستعمال والموضع من تلك المواضع الاربعة يعني
التي يحذف الفعل العامل في المفعول به المنادى وهو المطلوب اي الشخص الذي
يطلب اقباله اي توجهه اليك بوجهه كما اذا ناديت مدبراً لك او توجهه بقلبه كما
اذا ناديت مقبلا بكسر الباء اسم فاعل عليك بوجهه قبل النداء لا بقلبه واذا
ناديت يكون مقبلا عليك بقلبه ايضا حقيقة اي اقبالا حقيقيا مثل يا زيد فزيد
منادى يطلب اقباله بوجهه وقلبه او بقلبه فقط او حكما عطف على حقيقة مثل
يا سماء كما في قوله تعالى يا سماء اقلعي ويا جبال كما في قوله تعالى يا جبال اوبي
ويا ارض كما في قوله تع يا ارض ابلعي ماءك مما يستحيل منه الاقبال من غير
ذي روح وجماد فانها اي الاسماء التي استحال نداؤها نزلت منزلة المفعول اولا
اي قبل ادخال حرف النداء عليها وجعلها منادى منزلة من له صلاحية النداء في
التاثير والانقياد فاستعير حرف النداء التي كان حقها ان تدخل على من صلح
للنداء للمشبه الذي استحال نداؤه ثم ادخل بالبناء للمفعول عليه اي ذلك المشبه
حرف النداء وقصد نداؤه فجعل منادى حكما فهي اي هذه الاسماء في حكم من
يطلب اقباله اي توجهه اليك بوجهه وقلبه او بقلبه فقط ونحو ندائه تعالى
لتنزهه عن الاقبال بخلاف المندوب يعني المندوب يخالف المنادى الذي نزل
منزلة من له صلاحية فادخل عليه حرف النداء وجعل في حكم المنادى وقصد
نداؤه لانه اي المندوب المتفجع عليه سيأتي معنى المندوب والمتفجع عليه لغة و
اصطلاحا ادخل بالبناء للمفعول عليه حرف النداء والجملة خبر بعد خبر او صفة لقوله
المتفجع عليه على منوال ولقد امر على اللئيم يسبني بتجرد اظهار التفجع لا للتنزيل
اي لتنزيل المندوب منزلة المنادى وقصد بالجر عطف تنزيله نداؤه فلم
يكن منادى لا حقيقة وهو ظاهر ولا حكما لعدم التنزيل فخرج المندوب
بهذا القيد اي بقوله المطلوب اقباله حقيقة او حكما عن تعريف المنادى لانه
لا يطلب اقباله لا حقيقة ولا حكما ولهذا اي لخروجه عن تعريفه افرد المص احكامه
اي احكام المندوب فيما بعد وفيه اي في اخراج المندوب عن تعريف المنادى بقوله
المطلوب اقباله وادخال امثال يا سماء ويا ارض ويا جبال بتعميم هذا القول
من الحقيقي والحكمي تحكم او في عدم ادخال المندوب بتعميم هذا القول وادخاله

[illegible]

امثال يا سماء ويا ارض ويا جبال فان المندوب ايضا اى كالمنادى الحكمى اى
كما ان مثل يا سماء منادى كما قال بعضهم وهو لجز وحق منادى مطلوب اقباله لكن
لا مطلقا بل حكما على وجه التفجع اى على طريق التفجع والتوجع فاذا قلت يا محمداه فال
كونه مندوبا فكانك تناديه وتقول له تعالى بفتح اللام امر من تعالى يتعالى و
الاصل فيه تعالى سقط الياء للوقف لان جزم الناقص وقفه سقوط لام الفعل
فانى مشتاق اليك فيكون منادى لان المنادى مشتاق الى المنادى فيناديه فكذا
هذا فالاولى والانسب ادخاله تحت المنادى ولم يخرج عن تعريفه حتى لا يحتاج الى
البحث ثانيا كما فعله صاحب المفصل وهو العلامة الزمخشرى لان المندوب
عنده منادى حكما على وجه التفجع كما قال فى المفصل فى بحث الاعراب المنصوب
باللازم اضماره المنادى لانك اذا قلت يا عبد الله الى ان قال ومندوبا كقولك
يا زيداه وقيل الظاهر من كلام سيبويه ايضا اى كصاحب المفصل والجزولى
انه داخل فى المنادى حكما واجيب بان وجه اخراجه عن تعريف المنادى انهم لم يعدوا
الكلمة المختصة للندبة من حروف النداء حيث قالوا حروف النداء خمسة ولم
يقولوا ستة واجيب بوجه اخر بان المندوب باب واسع كثير الدوران على الالسنة
فاستبعد المص جعله مجازا ملحقا بالحقيقة بخلاف ما عداه فانه قليل الوقوع
فناسب ان يجعل بابا على حدة بحرف متعلق بالمطلوب نائب صفة حرف مناب
ادعو نصب على الظرفية لكونه بمعنى مكان ومقام من الحروف الخمسة بيان لحرف
هى اى تلك الحروف يا وايا وهيا واى والهمزة الحكم فيها بعد الربط كقولك
السكنجبين خل وعسل وماء قدم عبرة واحترز المص به اى بقوله بحرف
نائب مناب ادعو عن نحو ليقبل امر غائب من الاقبال زيد فاعله فان زيد
فى هذا المثال هو المطلوب اقباله اى توجهه بوجهه وقلبه اى بقلبه الا انه ليس
اقباله مطلوبا بحرف نائب مناب ادعو بل بصيغة الامر وكذا قولك لزيد اقبل قوله
لفظا او تقديرا تفصيل للطلب وصفة للمصدر المفهوم من المطلوب اى هو
المطلوب اقباله بحرف كذا طلبا لفظيا او الطلب اللفظى لا يكون الا بان تكون آلة
الطلب وهى احد حروف النداء لفظية اى ملفوظة نحو يا زيد او طلبا تقديريا
والطلب التقديرى لا يكون الا بان تكون آلة النداء اى آلة الطلب تقديرية اى
مقدرة محذوفة من اللفظ لا من النية نحو يوسف اى يا يوسف اعراض

امر

امر من الاعراض عن هذا وسيجئ لهذا زيادة تحقيق وتفصيل للنيابة المفهومة
من قوله نائب مناب ادعو اى هو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو نيابة
لفظية اى ملفوظة وذلك لا يكون الا بان يكون الحرف النائب مناب ادعو
ملفوظا او نيابة تقديرية وذلك لا يكون الا بان يكون الحرف النائب مقدرا
كما فى المثالين المذكورين او تفصيل للمنادى فى قوله والثانى المنادى اى منادى
ملفوظا او منادى مقدرا ومثال المنادى الملفوظ مثل يا زيد ومثال
المنادى المقدر مثل الا يا اسجدوا اى الا يا قوم اسجدوا وسيأتى
لهذا زيادة تفصيل وهذا الوجه ابعد الوجوه والوجه الاول اقربها والثانى كما
الاول فى المثال لان الآلة والنائب واحد وهو حرف النداء لانه آلة النداء
ونائب مناب الفعل وانتصاب المنادى لفظا او تقديرا او محلا عند
سيبويه ومن تبعه على انه مفعول به للفعل المحذوف وجوبا وناصبه اى
ناصب المنادى الفعل المقدر لان الفعل لكونه اقوى فى العمل يعمل سواء كان
مذكورا لفظا او مقدرا فيكون العمل له لا للحرف لان عند وجود القوى لا يقدر
ان يعمل الضعيف لضعفه فكان انتصابه بالفعل المقدر واصله اى اصل يا زيد
يا ادعو زيدا وانما قال يا ليكون مخاطبا من اول الامر وليئلا يكون مخبرا
وادعو ليكون الفعل مذكورا صريحا وفى المفصل لانك اذا قلت يا عبد الله
فكانك قلت يا اريد او اعنى عبد الله ولكنه حذف لكثرة الاستعمال وصار
يا بدلا منه انتهى فحذف الفعل الناصب له حذفا لازما واجبا لكثرة استعماله
اى استعمال مثل هذا الكلام والكثرة تقتضى التخفيف فخففوه بحذف
فعل الناصب له وجوبا لانه اذا خففوا انا بذكره فى بعض الاستعمالات
فلا يكون التخفيف مطردا ولدلالة حرف النداء عليه اى على الفعل المحذوف لان
الحرف موضوع للطلب كالفعل الناصب له وهو ادعو واريد واعنى وافادته
فائدته عطف تفسير اى افادة حرف النداء فائدة الفعل الناصب له وفائدة الدعوة
وحرف النداء دال عليها وانتصابه عند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل اى
لقيام حرف النداء مقام الفعل الناصب له لانه لما حذف الفعل وجوبا وقام الحرف مقامه
عزل الفعل عن العمل وورثه الحرف فعمل عملا ما قام مقامه ورد بان الفعل الناصب
له وان حذف لفظا الا انه مقدر نية والمقدر فى النية كالملفوظ لفظا واذا

كان ملفوظًا فالعامل ليس الا واذا كان مقدرًا فالعامل ايضًا لقوته في العمل يعمل
سواء كان ملفوظًا او مقدرًا وقال ابو علي الفارسي في بعض كلامه وانما قال في
بعض كلامه اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه المص ان يا واخواته اسماء افعال
تنصب المنادى على المفعولية كما تنصب اسماء الافعال المتعدية للمفعول به مثل
رويد زيدًا وعليك زيدًا • ومنع بان اسماء الافعال لا تكون اقل من حرفين والهمزة
من ادوات النداء وهي على حرف واحد وان قال الرضي فيما قال فعلى هذين
المذهبين اي مذهب المبرد ومذهب ابي علي لا يكون المنادى من هذا الباب اي مما
تنصب المفعول به بعامل واجب الحذف بل المنادى منصوب على مذهبهما بالعامل
مذكور لفظًا وهو حرف النداء لكونه قائمًا مقام الفعل عاملًا عمله عند المبرد وهو
فعل عند ابي علي وعلى المذاهب الثلثة اي مذهب سيبويه والمبرد وابو علي كلها
مثل يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئي الجملة من المسند والمسند اليه على
المذاهب كلها فعند سيبويه جزئي الجملة اصله جزء ان سقط نون التثنية
بالاضافة الى الجملة مرفوع تقديره لانه مبتدأ مثل قولك هذان ثوبا ابنك يدل
عليه قول الشارح اي الفعل والفاعل تفسير الجزءان مقدر لانه خبر لقوله جزء الجملة
وهذا ايضًا يدل عليه لان الخبر مطابق للمبتداء فتكون الجملة بجزئيها مقدرة فلا
يكون حرف النداء ولا المنادى احد جزئيها • وعند المبرد حرف النداء قائم مقام احد
جزئي الجملة اي الفعل لانه عنده لما حذف الفعل وجوبًا قام الحرف مقامه واخذ حكمه
فيكون المسند مذكورًا عنده والفاعل اي المسند اليه مقدر فيكون الحرف عنده
احد جزئيها والمنادى ليس بجملة ولا احد جزئيها ايضًا • وعند ابي علي
احد جزئيها اسم الفعل وهو حرف النداء والجزء الاخير ضمير مستتر فيه
اي في حرف النداء لكونه اسم فعل يقبل الاستتار كاسماء الافعال فيكون جزء
الجملة كلاهما مذكورين لا ان احدهما يعني المسند اليه مستتر فيه فالمنادى ليس
احد جزئيها ايضًا وان المختار من هذه المذاهب الثلثة هو مذهب سيبويه عند
المص ولهذا جعل المنادى مما انتصب بعامل واجب الحذف واليه ذهب العلامة
الزمخشري ايضًا كما نقلنا لك سابقًا فتأمل والله اعلم • ويبنى اي المنادى على ما
المفعول ونائبه ما استكن فيه اي يجب ان يبنى المنادى لانه يجوز لانتظام الحال
في المسائل الا الجواز في السعة والضرورة لان الضرورة لا تدعو الى النصب وهو

جزاء الشرط على تقدير جواز تقديم الجزاء على الشرط والا فالجزاء محذوف قدم المص
بيان البناء والخفض والفتح على النصب مع ان تقديم النصب عليها اولى وانسب
بالمقام لان البحث في بيان النصب على المفعولية والاعراب ادل عليه لقلتها اي لقلة
كل واحد منها بحرف المضاف لا لقلة الثلثة للمنادى بمجموع هذه الثلثة النصب
لان اقسام النصب ثلثة كاقسام المضموم والمخفوض والمفتوح بالنسبة والقياس
الى النصب واقسامه كما عرفت ثلثة المضاف وشبهه والنكرة ولطلب الاختصار
في بيان النصب بقوله وينصب ما سواهما كما مر في الاعراب التقديري واللفظي على ما
يرفع مبني للمفعول ونائبه ما استكن فيه راجع الى المنادى به والمجرور راجع الى الموصول
اي يبنى المنادى على الضمة اذا كان اعرابه بالحركة لفظًا مثل يا زيد ويا رجل او تقديرًا مثل
يا حبلى ويا فتى او يبنى على الالف في المثنى مثل يا زيدان ويا رجلان • او يبنى على الواو
في الجمع المذكر السالم مثل يا زيدون ويا مسلمون وهذان لا يكونان الا مبنيين
لفظًا بلا خلاف لا تقديرًا كما عرفت التي يرفع بها المنادى • والموصول مع الصلة صفة لاحد
الثلثة على سبيل البدل في غير صورة النداء يعني وما يرفع بالضمة اذا لم يكن منادى يبنى
على الضمة اذا كان منادى • وما يرفع بالالف والواو بلا اضافة اذا لم يكن منادى يبنى
على الالف والواو اذا كان منادى قوله في غير صورة النداء اما قبل النداء فيكون ح
اسناد يرفع الى المنادى باعتبار ما يؤل اليه مثل من قتل قتيلًا • واما بعده فيكون ح
التعبير المسند اليه بالمنادى باعتبار ما كان مثل واتوا اليتامى اموالهم او الفعل عطف
على التفسير بحسب المعنى كانه قيل الفعل اعني يرفع مسند الى ضمير مستكن فيه راجع الى
المنادى والفعل مسند الى الجار والمجرور اعني به فيكون مفعول ما لم يسم فاعله الجار والمجرور
ولا ضمير فيه اي في يرفع ح لانه يلزم تعدد الفاعل بلا عطف وارجاع الضمير المستكن في
يرفع على التقدير الاول الى الثاني لانه ليس فيه ضمير الى الاسم لا الى المنادى • اي على ما يرفع به
الاسم لكونه في بحث الاسم غير ملائم لسوق الكلام في محله لان قرينة الخصوص التي هي
مقام المنادى لكون البحث خاصًا فيه اولى من القرينة التي هي بحث الاسم مطلقًا فارجاع
ذلك الضمير الى المنادى هو الاولى والمناسب للسوق اذا كان اي المنادى مفردًا اي لا يكون المنادى
مضافًا مثل يا عبد الله ولا يكون ايضًا شبه مضاف مثل يا خيرًا من زيد وهو اي شبه
مضاف كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر اخر اليه كانضمام من زيد بخيرًا فان معنى خيرًا
لا يتم الا بانضمام المفضل عليه • معرفة خبر بعد خبر فبناء المنادى على شرطان الافراد والتعريف

يعني قال المص لغرض بناء المنادى [illegible] وينصب ما سواهما يا عبد الله [illegible] لفظًا [illegible] لفظًا وبالبناء [illegible] بالبناء [illegible] لطلب الاختصار الفتح

المراد بالتعريف ههنا التعريف بالعلمية او النداء لا غير لان احد المعارف المضمرات
واحدها المبهمات فهما مبنيان بانفسهما والمبنى لا يبنى واحدها المبهمات فهما مبنيا
بانفسهما والمبنى لا يبنى واحدها المعرف باللام وحرف النداء وحرف التعريف لا
يجتمعان لما سياتى وصرح التعريف الاضافى بقوله مضافا فبقى التعريف بالعلم و
التعريف بالنداء قبل النداء اى قبل دخول حرف النداء وذلك مخصوص بالعلم للبناء العارض
او بعده اى بعد دخول حرف النداء وانما بنى بالبناء للمفعول المنادى المفرد المعرفة بعد
دخول حرف النداء عليه لوقوعه اى لوقوع المنادى موقع الكاف الاسمية التى فى
ادعوك لان حرف النداء نائب مناب ادعو والمنادى قائم مقام الكاف المتصل
به فيا زيد بمنزلة ادعوك المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية فى ذلك
واياك اما المشابهة لها لفظا فظاهر واما معنى فلان كل واحد منها
موضوع لمعنى الخطاب وكونه عطف على وقوعه ولكون المنادى المفرد المعرفة مثلها
اى مثل الكاف الاسمية افرادا وتعريفا اى فى كون كل منهما مفردا معرفة وذلك
اى المذكور من وقوعه موقع ذلك الكاف وكونه مثلها فى الافراد والتعريف واقع و
ثابت لان يا زيد كما قلنا بمنزلة ادعوك وهذه الكاف اعنى كاف ادعوك كالكاف
لفظا ومعنى والحاصل ان المنادى المفرد المعرفة مشابه لكاف ادعوك فى
الافراد والتعريف والخطاب وكاف ادعوك مشابه لكاف ذلك فى الافراد و
التعريف والخطاب وهذا الكاف هو الاصل فى البناء لانه حرف فبنى كاف ادعوك
لمشابهته له وبنى المنادى ايضا لمشابهته بمشابهه فكان المنادى مشابها
لكاف ذلك بالواسطة لان مشابه المشابه للشئ مشابه لذلك الشئ اذا اتحد
المشابهة وههنا كذلك وانما بنى على الحركة حقيقة او حكما لعروض بنائه وعلى
الضم فرقا بين حركة المنادى المعرب نحو يا قوم ويا قومنا وحركة المبنى نحو يا
قوم بالضم كما عملوا فى نحو قبلك ومن قبلك وقيل واما المضاف والمشابه له
فلم يبنيا لفقد المشابهة افرادا والنكرة المفردة لفقد المشابهة تعريفا واجتماع
التعريف والافراد شرط لبناء المنادى وانما قلنا ذلك يعنى وانما قلنا ان المنادى
مشابه لكاف الخطاب الحرفية بالواسطة ولم نكتف ببيان مشابهته لكاف ادعوك
لان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف والفعل اللذين هما اصل فى البناء فيكون
المنادى مشابها لما هو اصل فيه وان كانت بالواسطة فيبنى ولا يبنى المنادى

لمشابهة

لمشابهة الاسم المبنى الذى هو الكاف فى ادعوك لان الاسم ليس باصيل فى البناء
ولان الكاف كالاستعارة من المستعير والمستعار من المحتاج الفقير وذلك مستبعد
جدا مثل يا زيد ويا رجل هذان مثالان لما اى للمنادى الذى هو يبنى على الضم بلا
تنوين ويجوز تنوينه للضرورة كقوله سلام الله يا مطر عليها وليس عليك
يا مطر السلام اولهما وهو زيد معرفة بكونه علما قبل النداء وثانيهما وهو
رجل معرفة بعد النداء بل بالنداء لانه كان قبل دخول حرف النداء عليه نكرة فتعرف
بدخول الحرف عليه لقصد تعريفه ويا زيدان هذا مثال للمبنى على الالف ويا
زيدون هذا مثال للمبنى على الواو لكونه رفعهما بالالف والواو ويخفض بالبناء
للمفعول بالخاء والضاد المعجمتين والمسكن فيه ياء بقيا اى ويجر المنادى لدخولها
هو من خواص الاسم عليه وهو اللام يكون معربا فينجر اما لفظا او تقديرا ولا
يستغاث الا بكلمة يا لكونها اصلا من بين حروف النداء ولهذا يندب بها دون
غيرها ولا يكون مستغاثا الا المفرد المعرفة او المضاف العلم لانه لا يقال يا لرجل
فى يا رجل لانه ح يكون نكرة ولا يقال يا لخير من زيد فى يا خيرا منه بلام
الاستغاثة اى بلام يدخل على المنادى وقت الاستغاثة الاضافة لا دخل للام التعريف
وهى هذه اللام لام التخصيص لا لام التعليل ولا غيرها دخلت بالبناء للمفعول على
المستغاث اى على من اريد الغوث منه لانه مفعول له للام ادخال اى لتدل اللام على انه
اى المستغاث مخصوص من بين امثاله واشباهه فى الصلاحية للغوث بالدعاء
البناء للمفعول على المقصود اى لتدل اللام على ان الدعاء وطلب الغوث مخصوص من
بين امثاله فى الصلاحية له بالمستغاث ولهذا اختيرت اللام للادخال على
المستغاث من بين الحروف نحو يا لزيد فزيد منادى مستغاث مدخل على اللام و
المستغاث له محذوف اى يا لزيد للمظلوم ولام الاستغاثة متعلق بالفعل المحذوف
وهو ادعو او اريد وجاز ذلك فى المتعدى بنفسه بعد الحذف لانها لا ترد الا فى
احد المواضع الثلثة الاستغاثة والتعجب والتهديد سماعا ومعناه بالفارسية
مخصوص كردم ترا اى زيد بخواندن وحاضر شدن تا زسببى آنكه بفرياد رسى
توان مر ضعيف را وانما فتحت هذه اللام مع ان القياس ان اللام اذا دخلت
على المظهر تكسر نحو لزيد لان الكسر اصل وليوافق حركتها عملها لئلا يلتبس
المستغاث بالمستغاث له اذ الحرف المستغاث بعد اذا كان كسرها اللام قياسا

مطرداً يلزم التباس المستغاث بالمستغاث له لان كسر اللام له قياساً مطرداً ايضاً
عند حذف المستغاث نحو يا للمظلوم اى يا قوم للمظلوم يغيثوا دعوتكم لهذا الضعيف
لتنظروا فيه وتعينوا اياه لا تزلوه بفتح لام الاستغاثة فى المستغاث بل كسره
بناءً على ما هو القياس ثم يعلم ان لفظ المظلوم فى هذا المثال اى نحو يا للمظلوم
مستغاث ومستغاث له مع ان المظلوم فى هذا المثال مستغاث له بمعنى لان
المظلوم يستغاث له فكيف يستغاث منه لانه انا لم يقدر دفع الظلم عن نفسه
فكيف يقدر على دفعه عن غيره • واتما اورده مثالا لانه اذا لزم فتح اللام فيما التبس
فبه فتح وفيما التبس اولى ولم يعكس بالبناء للمفعول الاخر ولم يفتح اللام فى المستغاث
له ويكسر فى المستغاث لان العمل بالقياس فيما هو المقصود هو الاولى لان المقصود
من الاستغاثة هو المستغاث لان المنادى المستغاثة واقع موقع كاف الضمير
لما عرفت سابقاً التى يفتح لام الجر معها نحو لك لان الاصل فى كل كلمة كانت على
حرف واحد كالفاء والواو ولام الابتداء وهمزة الاستفهام ان يكون مبنياً
على الفتح لثقل الضمة والكسرة على ما هو موضوع على الخفة فيفتح لام
الاستغاثة فى المستغاث ايضاً قياساً لما قام هو مقام مرتجلا فى المستغاث
له لعدم وقوعه موقع الضمير فبقى على القياس وهو كسرها اذا دخل على الضمير • واذا
عطف بناء الخطاب على المنادى المستغاث باعادة لام الاستغاثة فى
المعطوف بغير يا فيه نحو لزيد ولعمرو كسرت لام الاستغاثة فى المعطوف على
ما هو الاصل فى اللام وهو انه اذا دخل على المظهر يكسر على ما سبق ولان الفرق بينه
وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث لان المعطوف فى حكم المعطوف
عليه واذا كان المعطوف عليه مستغاثاً يكون المعطوف مستغاثاً وان عطفت
اى مع اعادة يا ايضاً فلا بد من فتح لام الاستغاثة فى المعطوف ايضاً
اى كما لا بد من فتح لامها فى المعطوف عليه لانه لما اعيد لام الاستغاثة و
حرف النداء فى المعطوف صار كانه لم يكن معطوفاً بل منادى مستغاث
برأسه فلو لم فتح اللام فيه لئلا يلزم الالتباس فالعطف بيحان يكون قرينة
نحو يا لزيد ويا لعمرو فكانه قال لا يا لعمرو فلزم الفتح واتما اعرب المنادى اذا
كان مجروراً معربة ولم يبن مع ان علة البناء وهى الافراد والتعريف والخطاب ثم
تزل بدخول لامها بعد دخول لام الاستغاثة واما اذا كان مضافاً فمثل يا

لعبد الله فكذلك لان علة بنائه وهى الافراد والتعريف والخطاب كانت تلك العلة
مشابهته للحرف وهو حرف الخطاب فى ذلك • واللام الجارة من خواص الاسم لما
عرفت فيما سبق ان دخول حرف الجر مطلقاً مختص بالاسم فبدخولها ضعفت
مشابهته للحرف • وان كان العلة موجودة الا انها ضعيف والضعيف لا يؤثر
فيما يخالف الاصل وهو البناء فاعرب المنادى المستغاث على ما هو الاصل فيه اى
فى الاسم وهو الاعراب فالجر بدخول الجار لفظاً او تقديراً قيل يعنى اعترض على قول
المص ويخفض بلام الاستغاثة بانه غير جامع لانه قد يخفض وقد ههنا
للتحقيق كما فى قوله تعالى قد نعلم ما انتم بلام التعجب والتهديد اى بلام يدخل المنادى
وقت التعجب اى تعجب المنادى وتهديده وتخويفه اياه ايضاً اى كما يخفض بلام
الاستغاثة فلام التعجب نحو يا للماء فكانك ابصرت ماء فى مكان لا يرجى ولا يظن
وجوده فاعجبك فتناديه وتقول له تعال فانك عجيب الشان لا يعرفك كل احد
وبالدواهى جمع داهية وهى المصيبة العظيمة ولام التهديد نحو يا لزيد فى مقام
تخويف المنادى • وكذا قال الشارح لا فتلك لتكون قرينة على ان يا لزيد للتهديد
وفى الهندى فالاول يذكر عند العثور على ماء عظيم فى موضع لا يظن وجوده فيه •
والثانى يستعمل عند نزول نوائب الدهر وشدائده انتهى • فلم اهمل المص ذكرهما
ولم يذكرهما وكيف يصدق الاستفهام للانكار يعنى لا يصح قوله فيما بعد وينصب
ما سواهما كليا • لان الضمير فيما سواهما يرجع الى المنادى المفرد المعرفة • و
المنادى المستغاث باللام والمستغاث بالالف • فح لم يكن ما سواهما كل به
منصوباً لانه يجر بلامى التعجب والتهديد مع انهما داخلان فيهما سواهما
اجيب عن هذا الاعتراض بان كلا اى كل واحد من هاتين اللامين لام الاستغاثة
يعنى يصح ان يطلق على كل واحد منهما لام الاستغاثة وان كان مجازاً كان حرف من
حروف المشبهة بالفعل المهدد حال كونه اسم مفعول لغيا ديه ليحضر المهدد اسم
مفعول فينتقم المهدد اسم فاعل منه اى ياخذ انتقامه من المهدد اسم مفعول و
يستريح المهدد من الخصومة فاستغاث المهدد بالكسر بلام الاستغاثة من
المهدد بالفتح فى دفع الخصومة عن نفسه وطلب الراحة كما ان المستغيث
يستغيث من المستغاث لدفع الخصومة والظلم من المستغاث له فيستريح و
كان المتعجب اسم فاعل يستغيث اى يطلب الغوث بالمتعجب منه اى من المتعجب

اسم فاعل من يستغيث اى يطلب الغوث من المهدد اى من الغوث كما لا يخفى

منه اسم مفعول فيناديه ليحضر فيقضي ويزيل المتعجب منه اي من نفسه التعجب و
يتخلص ويتفرغ منه اي من التعجب ويكون فارغ البال والحال فعلم منه ان لام التعجب
ولام التهديد كلام الاستغاثة فيكون كلام المص جامعا ولم ينتقض بقول من قال
قد يخفض المنادى بلام التعجب ولام التهديد فلم يتم قوله وينصب كليا. واجيب عن
لام التعجب بوجه آخر اي بجواب آخر ذكره المص في الايضاح شرح المفصل وهو اي
ذلك الوجه ان المنادى في قولهم يا للماء ويا للدواهي محذوف مقدر لا نسيا اي
ليس المنادى الداخل عليه لام التعجب الماء ولا الدواهي بل المنادى الاسم المحذوف بقرينة
وانما المراد من قولهم يا للماء ويا للدواهي نحو يا قوم او يا هؤلاء اعجبوا الامر من عجب
يعجب على وزن علم يعلم اي تعجبوا للماء الذي في مكان لا يرجى وجوده وتعجبوا للدواهي
المتتابع بعضها اثر بعض التي لا يظن وجود واحدة منها في دار الاسلام المحفوظ من
الآلام. ولا يخفى عليك ايها الطالب المتبصر ان القول والحكم بحذف المنادى على
تقدير كسر اللام فيما يلي حرف النداء كقولهم يا للبهيتة بالكسر اي يا قوم احضروا للبهيتة
وشاهدوها ظاهر لان كسر اللام فيما يلي حرف النداء دليل قوي على ان المنادى محذوف
لان اللام في المنادى مفتوح لما عرفت سابقا ولما كسر علم انه ليس بمنادى بل المنادى
محذوف واما القول بحذف المنادى على تقدير فتحها فمشكل لانتفاء ما يقتضي فتحها
وهو كون المنادى قائما مقام الكاف بان المنادى التي يفتح اللام معها ح اي حين كون
المنادى محذوفا كما هو الظاهر مما سبق فلا يستقيم هذا الجواب والجواب المستقيم
ما اجابه المجيب الاول فان قلت لا ينحصر المقتضي فيما سبق فليكن وقوعه موقع الكاف فالخطاب
صورة انما يصح ان لو كان اللام مفتوحا واذا كان مكسورا فلا يصح تامل وانصف
ولم آل جهدك ويفتح بالبناء للمفعول اي يبنى على الفتح وجوبا لالحاق الفها اللام
ههنا للتوقيت كقوله تعالى اقم الصلوة لدلوك الشمس اي وقت طلوعها اي وقت
الحاق الفه لا استغاثة او وقت لحوق الفها بآخره اي بآخر المنادى لاقتضاء
الالف في كونها الفا وبقائها على تلك الهيئة فتح ما قبلها اي كون الحرف الذي كان
قبلها مفتوحا لانه اذا لم يكن مفتوحا لا يخ اما ان يكون مضموما او مكسورا
فالاول يستلزم قلبها واوا مثل دلو في دال والثاني ياء مثل بيع في باع فوجب
ان يكون ما قبلها مفتوحا ولا لام فيه اشارة الى ان لا لنفي الجنس ولام اسمها
والخبر محذوف وهو فيه والجملة حالية لكن لا تقييدية كما قيل بل اتفاقية لجواز اجتماع

اللام

اللام والالف لكن لا يجتمع ح اي حين الحاق الالف لان اللام يقتضي الجر اي جر ما
دخلت هي عليه والالف يقتضي الفتح اي فتح ما دخلت هي عليه فبين اثريهما تعارض بين اثر
اللام وهو الجر واثر الالف وهو الفتح تناف لان الضم لانه مصدر تفاعل والاصل تنافي بضم
الفاء والياء فخفف الياء ايضا بالرفع فيه تقديرا لان الجر والفتح لا يجتمعان في
محل واحد فلا يحسن الجمع بينهما اي بين لاحقتي تزيين اللام والالف. وانما قال لا
يحسن لانه يجوز الجمع بينهما لزيادة الاستغاثة تقويا للزيادة ولكن يلغو احدهما لعدم
ظهور اثره مثل يا لزيداه. بالحاق الهاء اي بالمنادى للوقف وينصب بالبناء للمفعول
ما سواهما. اي يبقى المنادى على نصب كان له قبل ان يكون منادى فلا يرد ان نصب الحاصل
تحصيل الحاصل وهو لا يحصل اي ينصب بالمفعولية ما اي منادى سواهما اي غير المنادى
المفرد المعرفة والمنادى المستغاث. سواء كان مع اللام او مع الالف لفظا كتفصيل
لتنصيبه نصبا لفظيا مثل يا عبد الله او تقديرا مثل يا زيد اي نصبا تقديريا مثل يا ابا
العباس ان كان المنادى معربا بمعنى ان كان المنادى مما يكون معربا قبل دخول
حرف النداء عليه وان كان مبنيا قبل دخولها فهو يبنى على ما كان لان علة
النصب اي لان العلة المستلزمة نصب المنادى مطلقا. وهي اي تلك العلة هي
المفعولية اي كون المنادى مفعولا به محققة موجودة فيه اي في المنادى الذي
لم يكن مفردا معرفة ولا مستغاثا باللام والالف وما غيره مغير عن حالته
وما نافية وغير فعل ماض مبني للفاعل. والضمير المنصوب راجع الى الموصول
الذي في قوله فيما سواهما ومغيره فاعل غيره. المراد بالحالة ههنا النصب والمغير
في المنادى المفرد المعرفة هو المشابهة لانها تقتضي بناءه. وفي المستغاث
باللام اللام لانها تقتضي الجر. وفي المستغاث بالالف الالف لانها تقتضي
الفتح. وليس فيما سواهما شيء منها فيبقى على ما كان قبل كونه منادى من
النصب لفظا او تقديرا. وما سوى المفرد المعرفة ينقسم الى اربعة اقسام
لانه اما بانتفاء الافراد فقط او بانتفاء التعريف فقط. او بانتفائهما
معا. والاول اما ان يكون مضافا او شبه مضاف فالقسمة اربعة
اما ما لا يكون مفردا بان يكون المنادى فيه مضافا او شبه مضاف
وهو القسم الاول المنقسم الى قسمين. واما ما يكون مفردا ولكن
لا يكون المنادى فيه معرفة وهو القسم الثالث. واما ما لا يكون مفردا ولا

معرفة وهو القسم الرابع • فالقسم الاول وهو اى القسم الاول ما لا يكون المنادى
فيه مفردا لكونه مضافا يعنى مما ينتفى فيه الافراد فقط لانه مضاف معرفة سواء
كان علما مثل يا عبد الله او غير علم مثل يا عبيد الله • والقسم الثانى وهو اى
القسم الثانى ما لا يكون المنادى فيه مفردا • بعض ما ينتفى فيه الافراد فقط •
لكونه شبه مضاف مثل يا طالعا جبلا وهو اما ان يكون معمولا للاول مثل يا
حسنا وجهه • ويا خيرا من زيد • ويا طالعا جبلا • واما معطوفا عليه عطف
النسق نحو يا ثلثة وثلثين • لان المجموع اسم لعدد معين • واما نعت هو
هو جملة نحو يا حليما لا يعجل • او ظرف نحو الا يا نخلة من ذات عرق • عليك
ورحمة الله السلام • فان قلت كيف عمل طالعا مع عدم الاعتماد وهو
شرط فى عمله • قلنا الاعتماد حاصل اما على حرف النداء على قول من جوز
الاعتماد عليه او على الموصوف لان التقدير يا انسانا • او يا كوكبا
طالعا جبلا • والقسم الثالث وهو اى القسم الثالث ما يكون المنادى
فيه مفردا ولكنه اى الا انه لا يكون معرفة بل يكون نكرة لعدم قصد
التعيين مثل يا رجلا مقولا لغير معين اشارة الى ان الظرف صفة
والحال حرف النداء لا يستلزم التعيين ما لم يقصد • اى رجلا غير معين
فيه اشارة الى ان غير صفة لموصوف مقدر • وهذا اى قوله لغير معين
توقيت لنصبه رجلا على ان اللام فيه للتوقيت • يعنى بيان لوقت
نصبه وبيان ان المنادى ينصب وقت كونه غير معين لا تقييد له
على ان يكون الظرف حالا • والحال قيد للعامل فيكون قيدا للنصب لان ما يكون
قيدا للعامل يكون قيدا للعمل ايضا • لانه اى لان المنادى المفرد النكرة
اذا كان منصوبا لا يحتمل المعين حتى يحتاج الى التقييد مع انه نكرة
والقسم الرابع من الاقسام الاربعة وهو ما لا يكون المنادى مفردا لكونه
شبه مضاف ولا معرفة لانه ليس فيه شيء من انواع المعرفة ولكونه موصوفا
بالنكرة مثل يا حسنا وجهه • بالرفع لانه فاعل حسنا لان حسنا
صفة مشبهة اعتمدت على موصوف مقدر يدل عليه ضمير وجهه تقديره
يا شخصا حسنا وجهه ظريفا صفة له ايضا فى الحقيقة وفى الظاهر
صفة لحسنا وانما وصفه به ليكون المثال ايضا فى كونه نكرة لم يقصد به

معين • ولم يورد المص لهذا القسم اى القسم الرابع مثالا كما اورد امثلة
الاقسام الثلثة حتى يستوفى كل قسم بمثاله كما هو دابه فى بعض القواعد
اذ حيث اتضح انتفاء كل من القيدين الافراد والتعريف بمثال النكرة لانه اذا
علم انتفاء قيد الافراد بمثال مثل يا عبد الله • وانتفاء قيد التعريف
بمثال مثل يا رجلا لغير معين سهل من باب ظرف وصار يسيرا تصور
انتفائهما اى انتفاء القيدين بمثال واحد معا فلا حاجة الى ايراد وايان
مثال له اى للقسم الرابع على انفراده يعنى مستقلا مع ان المثال الثانى
وهو ما لا يكون مفردا لكونه شبه مضاف يحتمله فيمكن ان يراد بقولنا يا طالعا
جبلا غير معين بالرفع لانه نائب الفاعل لقوله ان يراد كما امكن ان يراد به غير
مفرد وهو الظاهر المتبادر لانه فى تقدير يا انسانا • او يا كوكبا • طالعا
جبلا كما سبق • وهذه العبارة اى عبارة يا طالعا جبلا اعم من ان
يراد بها واحد معين فيكون مثالا للقسم الثانى او واحد غير معين
وهو ليس بمفرد لكونه شبه مضاف فيكون مثالا للقسم الرابع • فامثلة
الاقسام الاربعة باثرها اى بجميعها مذكورة فى الكتاب وهذه الامثلة كلها
مثال لما سوى المستغاث بلا الف والمستغاث باللام ايضا اى كما كانت
امثلة لما سوى المنادى المفرد المعرفة فان عبد الله ليس بمستغاث باللام
ولا بالالف وكذا يا طالعا جبلا ورجلا لغير معين فلا حاجة الى ايراد
وايان مثال له اى لما سوى المستغاث على حدة واستقلال • ولما
فرغ من انواع المنادى واحواله شرع فى بيان احوال توابعه فقال • و
توابع المنادى سيجىء معنى التوابع فى تفصيله وتحقيقه فى بحثها
المبنى صفة للمنادى • على ما يرفع به المنادى متعلق بالمبنى وفيه اشارة
الى ان اللام فيه للعهد الخارجى لانه لا يجرى الحكم الآتى فى المستغاث بلا الف
وان كان مبنيا بل يحمل على اللفظ فقط لانه يقال يا زيد او عمرا الا وعمرو
المفرد بالرفع صفة التوابع حقيقة او حكما • تفصيل الافراد يعنى يكون
ذلك التابع مفردا حقيقيا بان لا يكون مضافا ولا شبيها اصلا
او مفردا حكما بان يكون مضافا بالاضافة اللفظية فانه وان كان
مضافا لفظا لكنه مفرد حكما على ما سياتى وانما قيد المص المنادى

بكونه مبنياً ولم يبقه على اطلاقه احترازاً عن توابع المنادى المعرب سواء
كانت مفردة اولا لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظ فقط لان
المعرب ليس له الا حال اللفظ وهو النصب لفظاً او تقديراً فتابعه يتبعه
فيه واما المبني فله حالان حال اللفظ وهو الضم وحال المحل وهو النصب
فيجوز في تابعه الوجهان الرفع حملاً على اللفظ والنصب حملاً على محله
وقيدنا نحن المبني بكونه اى بان يكون بناؤه على ما يرفع به ولم نبقه
على اطلاقه احترازاً عن المبني على الفتح لان توابع المنادى المستغاث
بالالف لا يجوز فيها اى في تلك التوابع الرفع بل يجب فيها النصب نحو يا زيدا
وعمرا بالنصب في عمرا سواء حمل على اللفظ او محله لا يقال يا زيدا وعمرو
برفعه لان المتبوع وهو زيد مبني على الفتح يعني وان كان في المستغاث
بالالف محلان الا انهما سيان لان حال اللفظ الفتح وحال المحل النصب
وهما سواء وليس له حال آخر يحمل عليه فوجب النصب كما في تابع المنادى المعرب
وقيد المص التوابع ههنا بكونها يعني بان يكون مفردة لانها لو لم تكن التوابع
مفردة لا حقيقة ولا حكماً كانت تلك التوابع مضافة بالاضافة المعنوية
نحو يا زيد ذا المال ويا زيد نفسه ويا زيد وعبد الله و ح اى حين كانت
تلك التوابع مضافة بالاضافة المعنوية لا يجوز فيها اى في تلك التوابع الا
النصب لفظاً او تقديراً لان المنادى اذا كان مضافاً فيجب نصبه فتوابعه
اذا كان مضافاً يكون اولى بالنصب ولان الاصل في توابع المبني ان يكون
تابعاً لما هو الاصل في متبوعها ولان تابع المنادى المبني انما يتبعه في
لفظه اذا كان مثله في الافراد وذا يفوت بالاضافة وانما جعلنا نحن
المفردة اعم من ان يكون يعني المفردة مفردة حقيقة اى حقيقية بان
لا يكون التابع مضافاً معنوياً ولا مضافاً لفظياً ولا شبه مضاف
مثل يا زيد العالم لان العالم مفرد حقيقي ليس بمضاف ولا شبهه
او حكماً اى مفردة حكمية بان يكون التابع مضافاً لفظياً او مشبهاً
بالمضاف فانها اى الحال والقصة لما انتفت فيهما اى في المضاف بالاضافة
اللفظية وفي المشبه به الاضافة المعنوية لان المضاف بالاضافة اللفظية
او المشبه بها لا يضاف بالاضافة المعنوية فانتفت منه الاضافة

فيهما كانا اى المضاف اللفظي والمشبه بالمضاف في حكم المفرد ليدخل تعليل
لقوله وانما جعلنا فيها اى في تلك التوابع المضاف بالاضافة اللفظية والمشبه
بالمضاف لانهما اى لان المضاف بالاضافة اللفظية والمشبه به كالتوابع المفردة
حقيقة حيث لا اضافة فيهما اصلاً في جواز الرفع فيه حملاً على اللفظ وجواز النصب
فيه حملاً على المحل لانه لما كان اضافتها كلا اضافة جاز فيهما الوجهان كما جاز في المفرد
الحقيقي والمضارع للمضاف اذا كان تابعاً للمضموم كان في حكم المفرد وكذا المضاف
بالاضافة اللفظية عملاً بالاصل وهو الافراد واذا كان منادى يكون في حكم المضاف
الحقيقي في وجوب النصب عملاً بالظاهر لانه في الظاهر مضاف وشبهه نحو يا زيد
الحسن الوجه بالرفع حملاً على اللفظ ويا زيد الحسن الوجه بالنصب حملاً على المحل
في الاضافة اللفظية ويا زيد الحسن بالرفع حملاً على اللفظ وجهه بالرفع لانه فاعل
ويا زيد الحسن وجهه بالنصب حملاً على المحل في المشبه بالمضاف ولما لم يجر الحكم
ولما ههنا ظرف زمان متضمنة لمعنى الشرط بمعنى حين ووقت لدخولها على الماضي
لم يجر من جرى يجري كرمى يرمي سقط الياء علامة للجزم الحكم فاعل لم يجر الآتي
على وزن القاضي صفة للحكم وهو الرفع حملاً على اللفظ والنصب حملاً على المحل في
التوابع كلها وهي خمسة الصفة والعطف والتاكيد والبدل وعطف البيان
بل يجري في بعضها وهو النعت وبعض العطف وعطف البيان والتاكيد فيه
في كله وقيل في بعضه ولم يجر في البدل كله وبعض العطف وبعض التاكيد ولم
يجر فيما هو جار فيه مطلقاً بل لا بد في بعضهما من قيد وذلك البعض العطف فصل
المص التوابع الجاري بالنصب لانه وصف سببي للتوابع هذا الحكم بالرفع لانه
فاعل لقوله الجاري فيها اى في التوابع وهذا الحكم يجري في التوابع الثلثة مطلقاً
وهو الصفة وعطف البيان والتاكيد في رواية وصرح عطف على فصل بالقيد
وهو امتناع دخول يا عليه فيما هو محتاج اليه اى الى القيد وهو العطف بالحروف
فقال العطف على فصل او صرح من التاكيد اى التاكيد المعنوية قيل لان التاكيد
اللفظي حكمه في الاعم الاغلب حكم الاول كان حكم المؤكد بالفتح اعراباً وبناءً نصب
على التمييز يعني ان كان المؤكد معرباً يكون المؤكد ايضاً معرباً نحو جاءني زيد زيد
وان كان المؤكد مبنياً كان المؤكد ايضاً مبنياً نحو ضربت انت انت انا انا
لان الثاني عين الاول لفظاً ومعنى نحو يا زيد زيد بالبناء على الضم فيهما

لانه لما كان الثانى عين الاول كان حرف النداء باشر الثانى كما باشر الاول
فكانه قيل يا زيد يا زيد وقد يجوز اعرابه اى وتجوز على قلة ان يكون التاكيد
اللفظى معربا لان الاعراب اصل والبناء عارض والعارض لا يسرى من
المؤكد رفعا ونصبا على التبعية او على المصدرية او الحالية حملا على اللفظ
نحو يا زيد زيد بالضم فى الاول والرفع فى الثانى ونصبا عطف على رفعا
حملا على المحل نحو يا زيد زيدا بالضم والنصب فى الاول والثانى وكان
حرف من حروف المشبهة بالفعل المختار عند المص للغاء اى الاعراب
رفعا ونصبا ولذلك اى يكون المختار عنده الاعراب رفعا ونصبا
اطلق التاكيد كما اطلق الصفة وعطف البيان ولم يقيد التاكيد
بالمعنوى كما قيد المعطوف بقوله بحرف الخ والصفة مطلقا سواء
كانت مشتقة او لا وسواء كانت وصفا لمن قامت هى به او لا وفيه
رد على الاصمعى حيث لم يجوز وصف المنادى المفرد المعرفة لشبهه
بالمضمر واول نصب العالم ورفعه فى يا زيدا العالم على الاختصاص لضعف
الداعى وعدم جريان النعت ولا فى وصف المنادى المستغاث وعطف
البيان كذلك اى مثل الصفة يكون مطلقا مشتقا وغيره والمعطوف
بحرف الممتنع بالجر صفة المعطوف لانه وصف سببى دخول يا بالرفع
فاعل الممتنع مثل مررت برجل حسن وجهه عليه اى على المعطوف بحرف
يعنى المراد بقوله المعطوف بحرف الخ المعطوف المعرف باللام لا مطلق
المعطوف لان الحكم الآتى لا يجرى فى المعطوف مطلقا ولم يقل المص
والمعطوف المعرف باللام مع انه اخصر اشعارا بعلة المانع مستقلا وهو امتناع دخول يا عليه وليخرج عنه نحو يا محمد والله لتعين
الرفع فيه بخلاف البدل مطلقا والمعطوف بحرف الغير الممتنع دخول
يا عليه فان حكمهما خ غير حكمها كما سيجى ترفع بالنصب للمفعول والجملة خبر
لقوله وتوابع المنادى حملا اى حال كونها محمولة او لكونها محمولة على اللفظ اى على
لفظ المنادى المفرد المعرفة الظاهر صفة للفظ اذا كان مبنيا على الضم لفظا مثل
يا زيد العاقل او على لفظه المقدر اذا كان مبنيا على الضم تقديرا نحو يا فتى العاقل
لان بناء المنادى المفرد المعرفة عارض غير اصيل فيشبه من حيث العروض الاعراب

الاسم

الاسم المعرب يعنى كما ان الاعراب يعرض للاسم بسبب العامل كذلك البناء يعرض
للمنادى المفرد المعرفة بسبب المشابهة فيجوز ان يكون تابعه اى تابع المنادى المفرد
المعرفة تابعا للفظه فيرفع كما يجوز ان يكون تابع المعرب فى قولك جاءنى زيد العالم تابعا
للفظه فيرفع وينصب بالبناء للمفعول والجملة عطف على ترفع حملا على محله اى محل المنادى
المفرد المعرفة لان حق تابع المبنى مطلقا سواء كان بناؤه لازما او عارضا وسواء
كان منادى او غيره ان يكون تابعا لمحله لانه الاصل باثر العامل ليس الا فيه وهو اى
المنادى المفرد المعرفة هٰهنا اى حين كونه منادى منصوب المحل بالمفعولية اى بكونه
مفعولا به لفعل محذوف وجوبا فاذا كان من شان التابع الحمل على ما هو الاصل فى
متبوعه يكون هو الاولى لا يليق نحو يا تميم بالبناء على الضم لانه تعرف بالنداء مثل
يا رجل اجمعون بالرفع حملا على اللفظ ويا تميم اجمعين بالنصب حملا على محله
وتميم اسم مفرد اللفظ مجموع المعنى لكونه اسم قبيلة ولذا صح تاكيده
بصيغة الجمع فى التاكيد المعنوى ونحو يا زيد زيد فى التاكيد اللفظى على
ما هو المختار عند المص وعليه قول رؤبة ابن العجاج انى واسطار سطرن سطرا لقائل
يا نصر نصر نصرا مثل يا زيد العاقل بالرفع حملا على اللفظ ويا زيد العاقل با
النصب حملا على المحل فى الصفة واقتصر المص على مثالها اى على ايراد مثالها
حيث لم يورد مثالا لما عداها مما يجوز الوجهان فيه تاكيدا للرد على الاصمعى
ولانها اكثر فائدة واستعمالا واشهر مما عداها على ما سيأتى ولانه يصلح ان
يكون مثالا لعطف البيان ان اجرى الاعراب على المعطوف عليه فقط مثل يا زيد
العاقل العاقل وللمعطوف المذكور ان اجريا على المعطوف عليه فقط نحو يا زيد
العاقل والعاقل والتاكيد بناء على احتمال الوصف عليه فى يكون امثلة بانها
مذكورة ويا غلام بالبناء على الضم لكونه مفردا معرفة بالنداء بشر بالرفع
حملا على اللفظ ويا غلام بشرا بالنصب حملا على محله فى عطف البيان ويا زيد
والحارث ويا زيد والحارث مثل قوله تعالى يا جبال اوبى والطير فى المعطوف بحرف
الممتنع دخول يا عليه فايراد هذه الامثلة نشر على ترتيب اللف وكذلك فى ايراد
رفعها اولا ونصبها ثانيا حيث قال فى اللف ترفع وتنصب والخليل بن احمد وهو
استاذ سيبويه امام النحو والخليل هو الذى قال الاعرابيا الفاتحة فى شانه لم يتقدم
مثله ولم يخلفه مثله وقال المحقق الشريف فى حاشية الكشاف وهو اعلى

كعبًا من سيبويه في المعطوف متعلق بختار وقدم عليه للحصر حيث لا اختلاف
بينهما في غيره من التوابع الجائز فيها الوجهان بل اتفقا على اختيار النصب
فيها لان جهة ترجيح الرفع وهو كونه منادى في الحقيقة منتفية وجهة ترجيح
النصب وهو كون تابع المبني تابعا لمحله قائم وما يقوم جهته يكون اولى
نصبه اولى بالاتفاق وأما المعطوف فلكون حرف العطف قائما مقام
العامل لكون المعطوف مستقلا غير تابع ولكون المعطوف من التوابع يكون
تابعا غير مستقل نصار محلا للنزاع لعدم ترجيح احد الجانبين فيمتنع
دخوليا عليه يختار الرفع اي يرجح الرفع على النصب لكون الاختيار بمعنى الترجيح
تعدى فههنا مع تجويز النصب المصدر مضاف الى المفعول اي مع تجويز الخليل
النصب في تلك المعطوف لان الاختيار يستعمل في تجويز الجانبين وترجيح
احدهما على الآخر لان المعطوف يجري على المنادى في الحقيقة منادى مستقل
لنيابة حرف العطف مناب حرف النداء كما ان المعطوف على الفاعل في قولك
جاء في زيد وعمرو في الحقيقة فاعل مستقل فينبغي ان يكون المعطوف
على المنادى المبني على حالة جارية عليه اي على المعطوف في تلك الحالة بناؤه على
تقدير مباشرة حرف النداء اي على تقدير دخول حرف النداء على المعطوف
وهي اي تلك الحالة على تلك التقدير الضمة او ما يقوم مقامها مما يعني البناء
على الضمة كما في نحو يا زيد وعمرو او الالف كما في نحو يا زيد وعمراه او
الواو كما في نحو يا زيد وعمرون ولكن اي لأنه لما لم يباشر حرف
النداء اي لانه لما لم يدخل حرف النداء لكون اللام مانعا من دخوله
جعلت تلك الحالة اي البناء على الضمة او الالف او الواو اعرابا لكون
الاسم اصلا فيه ولا مانع منه فصارت تلك الحالة رفعا اي فصار المعطوف
المذكور مرفوعا اما على الضم او على الالف او الواو مثل يا زيد والحارث والحارثان
والحارثون وفي الرضي فالرفع في تبيينه على استقلاله معنى مثل يا ايها
الرجل انتهى وابو عمرو بن العلاء بالقصر النحوي القارئ وهو امام القراء
والنحو المقدم صفة ابو عمرو على الخليل عصرا وزمانا لا رتبة يختار فيه
اي في المعطوف المذكور النصب اي يرجح النصب وهذا من عطف معمولين على
معمولي عامل واحد تأمل مع تجويز الرفع اي مع تجويز ابي عمرو في المعطوف

المذكور

المذكور الرفع لما سبق فانه اي الشأن لما امتنع فيه اي في المعطوف المذكور تقدير
حرف النداء الذي كان داخلا على المعطوف عليه بواسطة اللام اي بكون اللام
فيه مانعا من تقديره كما انه مانع من دخوله لا يكون ذلك المعطوف منادى مستقلا
بل كان تابعا للمنادى فاستبعدان يجعل حركته كحركة ما باشره حرف النداء
فله حكم التبعية وتابع المبني مطلقا تابع لمحله لما عرفت ومحله ههنا
النصب بالمفعولية فاذا كان حكمه التبعية وتابع المبني يجب ان يكون تابعا
لمحله وههنا وان لم يجب لعروض البناء فلا اقل من ان يكون اولى واليق فيل مذهب
ابي عمرو اولى لقراءة اكثر القراء يا جبال اوبي معه والطير بنصب والطير وابو
العباس المبرد ان كان المعطوف المذكور كالحسن بفتحتي الحاء والسين المهملتين
والنون في آخره اي كاسم الحسن اي كاسم كان في الاصل علما ثم عرف باللام لتأكيد
معنى التعريف فيه ولذا جاز نزعه عنه في جواز نزع اللام عنه اي عن ذلك الاسم يعني
كما جاز نزع اللام عن اسم الحسن وانبانه كذلك يجوز نزع اللام واثباته مثل
الحارث وحارث والخليل وخليل فكالخليل اي فابو العباس المبرد مثل الخليل
فيه اشارة الى ان المبتدأ محذوف بقرينة الفاء الجزائية والجملة جواب الشرط
والكاف بمعنى المثل مثل قوله يضحكن عن كالبرد المنهم ويجوز ان تكون جارة اي
فابو العباس المبرد كائن كالخليل لكون الشارح انص على الاول لوضوح الثاني
واشتهاره في اختيار رفعه يعني في كون المختار عنده رفعه لامكان جعله اي
المعطوف المذكور منادى مستقلا بنزع اللام عنه فيكون له حكم الاستقلال
فينبغي ان يكون على حالة جارية له على تقدير دخول حرف النداء من الضمة والالف
والواو ولكن لما لم يمكن دخول حرف النداء عليه بواسطة اللام ظاهرا كانت
اعرابا رفعا والا عطف على قوله ان كان على عكسه يعني ان كان المعطوف عليه
مثبتا يكون المعطوف منفيا وبالعكس اي وان لم يكن المعطوف المذكور
كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه بعضه وان لم يجز نزع اللام عنه بل كان اللام
كبعض حروف الكلمة لانه لم يصر علما الا مع اللام وذلك انما هو في الاسم مثل
النجم والبيت والكتاب وايام الاسبوع مثل الاحد والاثنين والثلثاء
والاربعاء والخميس والثريا واما في الصفة كالصعق حيث جعل اسما
لبلدة اصابته الصاعقة فيلزمها اللام فكابي عمرو اي فابو العباس مثل ابي عمرو

في اختيار النصب اي في كون النصب مختاراً عنده لامتناع جعله
اي جعل مثل هذا المعطوف منادى مستقلاً لعدم امكان نزع اللام
عنه فله حكم التبعية والاصل في توابع المبني ان يكون تابعة لمحله ومحله
ههنا النصب بالمفعولية فالعطف عليه هو الاولى والمختار وللصفة
بالرفع عطف على قوله المفردة هذا من قبيل عطف امرين على معمولي عامل
واحد لان العامل في الموصوف عند سيبويه هو عامل الصفة فيكون العامل
ههنا العامل المعنوي • ولذا قال الشارح اي توابع المنادى المبني على ما
يرفع به المضافة بالرفع صفة التوابع بالاضافة الحقيقية اي المعنوية لان
المضاف بالاضافة اللفظية يجوز فيه الوجهان لما عرفت تنصب وجوباً بالبناء
للمفعول كما ينصب المنادى اذا كان مضافاً بالاضافة الحقيقية اذا وقعت
يعني اذا كانت منادى بنفسها تنصب لما سبق فنصبها اذا وقعت اي اذا
كانت توابع اولى لان النصب اصل في المنادى وتوابعه ولا مانع منه ولان حرف
النداء لا يباشرها وحرف النداء اذا لم يدخلها تكون باقية على ما هو الاصل فيه
والاصل في المنادى النصب لكونه مفعولاً بالفعل محذوف وجوباً مثل يا تميم
كلهم بالنصب • ويا زيد نفسه في التأكيد ويا زيد ذا المال ويا زيد مصارع المصر
ويا زيد كريم البلد في الصفة ويا رجل ابا عبد الله ويا زيداً ابا عبد الله في
عطف البيان ولا يجيء المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه حال كونه مضافاً
بالاضافة الحقيقية لما سيأتي ان المضاف بالاضافة الحقيقية يشترط
تجريده عن التعريف مطلقاً ولان اللام يمتنع دخولها على المضاف بالاضافة
الحقيقية لما قلنا ان التجريد عنه شرط فيه فلا يوجد له مثال ولذا لم يمثل الشارح
له كما مثل للاقسام الثلثة والبدل بانواعه والمعطوف غيرها بالرفع صفة او بدل
ذكره مبني للمفعول اي غير المعطوف الذي ذكر من قبل فيه اشارة الى ان ما موصولة
صفة لموصوف مقدر بقرينة المقام وهو اي المعطوف الذي ذكر من قبل هذا المعطوف
الممتنع دخول يا عليه يعني المعطوف المعرف بلام التعريف فغيره اي غير هذا المعطوف
هو المعطوف الذي لا يمتنع دخول يا عليه يعني المعطوف الذي كان مجرداً عن حرف
التعريف سواء كان تعريفه مثل زيد وعمرو او لم يكن مثل رجل وامرأة قوله
والبدل مبتداء والمعطوف معطوف عليه وحكمه مبتداء ثان والضمير في حكمه يرجع

او اللفظية او بتقدير مضاف اي لان حرف النداء لا يدخل المضاف بالاضافة الحقيقية

[illegible]

الى كل واحد من المعطوفين • ولذا قال الشارح اي حكم كل واحد منهما بجزئه المضاف حكم
المنادى اي كحكم المنادى منصوب بنزع الخافض مثل قوله تعالى واختار موسى قومه اي
واختار من قومه خبر المبتداء الثاني وهو مع خبره خبر المبتداء الاول المستقل ونشر
الاستقلال بقوله الذي باشره حرف النداء يعني الذي دخل عليه حرف النداء وذلك اي كون
حكم كل واحد من البدل والمعطوف الذي جرد عن التعريف مثل حكم المنادى الذي دخل
عليه حرف النداء واقع وثابت لان البدل هو المقصود من الكلام بالذكر والاول يعني
المبدل منه كالتوطئة والبساط لذكره اي لذكر البدل فكان حرف النداء الداخل على
المبدل منه داخلاً على البدل فصار البدل هذا كالمنادى المستقل والمعطوف
المخصوص يعني المجرد عن حرف التعريف منادى مستقل براسه في الحقيقة بحيث صار
كانه لم يكن معطوفاً لقيام حرف العطف مقام حرف النداء ولان قولنا يا زيد
وعمرو بمنزلة يا زيد يا عمرو • والحال انه لا مانع من دخول حرف النداء عليه كلام
التعريف فيكون حرف النداء مقدراً فيه بقرينة المعطوف عليه فيكون منادى
مستقلاً مطلقاً الحال كون كل منهما اي من البدل والمعطوف المجرد عنه
مطلقاً في هذا الحكم اي في كونه كالمنادى المستقل غير مقيد بحال دون حال
من الاحوال الاربعة الافراد • والاضافة • والمشابه بها • والتنكير • ونشر
الشارح الاطلاق بقوله اي سواء كانا اي البدل والمعطوف المخصوص مفردين
او مضافين او مضارعين للمضاف او نكرتين او المبدل منه والمبدل المعطوف
عليه والمعطوف مفردين ومثالهما مذكور في الشرح او مضافين مثل يا عبد الله
عبد الرحمن • ويا عبد الله وعبد الرحمن • او الاول مفرد والثاني مضاف
فيهما ومثالهما مذكور في الشرح ايضاً او الاول مضاف والثاني مفرد مثل يا
عبد الله زيداً او وزيد فيكون الثاني مبنياً وان كان المتبوع معرباً او
مضارعين له نحو يا خيراً من زيد طالعاً جبلاً او وطالعاً جبلاً او الاول
مفرد والثاني مضارع له ومثالهما مذكور في الشرح او الاول مضارع له والثاني
مفرد نحو يا خيراً من زيد عمرو • ويا خيراً من زيد وعمرو فيكون التابع مبنياً وان
كان المتبوع معرباً او نكرتين ومثالهما مذكور فيه • او مضافين مثل يا غلام
رجل غلام امرأة او وغلام امرأة او الاول مفرد والثاني اما مضاف او
شبهه او العكس قوله مطلقاً يشمل هذه الاقسام فانه لم يكن بعضها مناسباً

للمقام لكون المقام ان يكون المتبوع منبتاً فالبدل اى فامثلة البدل مثل
يا زيد بشر وهو بدل الكل لكن على تقدير ان يكون زيد وبشر اسمين لشخص
واحد وانه لا يكون بدل الغلط مثال لكون البدل مفرداً فيبنى كما بنى المبدل منه
ويا زيد اخا عمرو فيكون ايضاً بدل الكل مثال للمضاف فينصب ويا زيد طالعاً
جبلاً مثال للمضارع له وهو بدل الكل ايضاً ويا زيد رجلاً صالحاً مثال
للنكرة وهو ايضاً بدل الكل وانما وصفه بقوله صالحاً لانه اذا ابدل
النكرة من المعرفة فالنصب واجب وحسن على ما سيأتى وهذه
الامثلة كلها بدل الكل كما صرحنا فى كل مثال وامثلة الاقسام الثلثة
تستفاد منها والمعطوف يعنى وامثلة المعطوف مثل يا زيد وعمرو بالضم
والبناء فيهما ويا زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعاً جبلاً ويا زيد ورجلاً
صالحاً وصفه ههنا ايضاً وانه لم يحتج اليه لمجرد المشاكلة لان فى
العطف لا يشترط ما يشترط فى البدل ولما فرغ من بيان احوال التوابع
شرع فى بيان بعض احوال المتبوع من اختيار فتحه ولكن له شروط اربعة ان
يكون المنادى علماً وان يكون موصوفاً بابن وان يكون الابن متصلاً
به وان يكون الابن مضافاً الى علم آخر واذا وجدت هذه الشروط باسرها
فتح المنادى واشار الى الشرط الاول بقوله والعلم اى العلم المنادى المبنى
على الضم لا على الالف ولا على الواو حتى لو بنى على احدهما لم يمكن اختيار الفتح
اما كونه اى كون العلم منادى فلان الكلام فيه اى فى كون العلم منادى واما
كونه مبنياً على الضم مع ان البناء يشتمل البناء على الالف والواو فلما يفهم
بالبناء للمفعول اى فلعله يفهم من اختيار بيانه لما فتحه المفهوم من قوله
يختار فتحه المبنى صفة لا اختيار من انباء اى اعلم اى العلم المخبر عن
جواز ضمه اذا وجدت هذه الشروط لان الاختيار ترجيح احد الجانبين على
الآخر بعد تجويزهما على ما سبق فان جواز الضم لا يكون ولا يوجد الا فى المنادى
المبنى على الضم فان العلم لا يضاف ولا يكون مضارعاً له ولا يكون منكراً و
المستغاث باللام لا يتحقق وبالالف لا يختار فتحه بل يجب فتعين جواز الضم
لا غيره ولا يكون فى المثنى ولا فى الجمع على حد ضم فاختيار الفتح بين جواز
الضم لا غيره والى الثانى بقوله الموصوف صفة العلم بابن حال كون الابن مجرداً عن

وانما اختص فتحه بهذه الشروط الاربعة لكثرة وقوع المنادى جامعاً لها ووقوعها فيستدعى التخفيف

التاء

التاء او حال كونه ملحوقاً بها اى بالتاء من غير تغيير هيئة الابن لانه لا يجوز الفتح
فى يا هند بنت عمرو وليس ايضاً مصغر ابن وبنت ومثناهما ومجموعهما فى
حكمهما فى هذا الباب لعدم الكثرة اعنى ابنت مثل يا هند ابنت عمرو ويا
زيد ابن عمرو والى الثالث بقوله بلا تخلل واسطة وفاصلة بين الابن
او الابنت وموصوفه كما مثلنا كما هو المتبادر الى الفهم لان الصفة
والموصوف لما اتحدا فى المعنى اى ان يقع فصل بينهما فيخرج عندا اى عن هذا
الحكم مثل قولك يا زيد الظريف بالرفع او النصب حملاً على اللفظ والمحل
ابن عمرو بالنصب لانه تابع مضاف فانه لا يفتح المنادى فى مثله بل يبنى
على الضم لعدم كثرة الاستعمال وهى مقتضية للتخفيف والى الرابع بقوله
مضافاً اى حال كونه ذلك الابن او البنت مضافاً يشير الى ان مضافاً
حال من المجرور فى قوله بابن الى علم آخر سواء كان كلاهما مذكراً نحو يا زيد بن عمرو
او الاول مذكر والثانى مؤنث نحو يا زيد بن هند او العكس نحو يا هند ابنت زيد او علمين
للمذكر مثل يا زيد بن عمرو والمؤنث مثل يا هند ابنت زيد فالاقسام اربعة فكل
علم يكون كذلك اى موصوفاً بهذه الصفات يختار فيه الفتح اى البناء على الفتح سواء
كان المضاف اليه على لفظ الموصوف نحو يا محمد بن محمد او لا كالامثلة السابقة
لما عرفت من ان علة بناء المفرد المعرفة على ما يرفع به وما يرفع به ههنا الضم
فيبنى عليه لكن يختار بالبناء للمفعول لكونه رجح فتحه اى فتح ذلك المنادى على ضمه
فيبنى على الفتح لكثرة وقوع يعنى استعمال المنادى الجامع لهذه الصفات يعنى
الشروط الاربعة والكثرة اى كثرة الاستعمال مناسبة للتخفيف لان الشيء اذا كثر
استعماله يقتضى تخفيف ما يناسبه فخففوه بالفتحة يعنى بسببه بل ضمته الى الفتحة لانها
خفيفة من الضمة التى هى حركته اى حركة المنادى الاصلية لكونه مفعولاً به لفعل محذوف
وجوباً وفى الرضى فخففوه لفظاً بالفتحة وسهل ذلك لكون الفتحة حركة الاصلية وخففاً
بحذف الف ابن خطاً انتهى واذا نودى بالبناء للمفعول الاسم المعرف باللام اى بلام التعريف
كما اذا اريد نداؤه واذا قصد نداؤه هذا من قبيل ذكر المسبب وارادة السبب ومن قبيل
اقامة المسبب مقام السبب لان الارادة سبب النداء مسبب مثل قوله تعالى واذا قمتم
الى الصلوة اى اذا اردتم القيام الى الصلوة قيل مثلاً عند ندائه المراد من قوله مثلاً
ان هذا الكلام مذكور على سبيل التمثيل لا التخصيص يا ايها الرجل مثل يا ايها النبى

ب

يا ايها الناس وغيره ذلك بتوسيط كلمة اي مع هاء التنبيه بين حرف النداء التي هي يا
والمنادى المعرف باللام الذي هو الرجل وهذا مختص بكلمة يا لانها اصل في هذا الباب فيتوسع
فيها الامر يا انها تستعمل في الندبة خاصة ولا تستغاثة ويكون محذوفة دون غيرها
لانه لا يقال الا يا او هيا او اي او ايها الرجل وكذا غيره تحرزا مفعول له لقوله بتوسيط
عن اجتماع آلتي التعريف احدهما حرف النداء والاخر حرف التعريف في محل واحد بلا
فاصلة بينهما فيضيع احدهما فيكون في الكلام حرف بلا فائدة • وفي الرضي لانهم
لما قصدوا الفصل بين حرف النداء واللام بشيء طلبوا اسما مبهما غير دال
على هيئة معينة محتاجا بالوضع في الدلالة عليها الى شيء آخر يقع النداء في الظاهر
على هذا الاسم المبهم لشدة احتياجه الى مخصصه الذي هو ذو اللام فيجدوا الاسم
المتصف بالصفة المذكورة ايا بشرط قطعه عن الاضافة فاذ هي مخصصة نحو اي
رجل واسم الاشارة الى هنا كلامه • ويا هذا الرجل بتوسيط هذا بينهما فقط
للعلة المذكورة ويا ايهذا الرجل بتوسيط الامرين اي وهذا بينهما معا وفي هذا
الجمع زيادة التنبيه على المقصود بالنداء ومزيد تعريف فيكون الوسائط ثلثة
الاثنان بالانفراد والثالث بالاجتماع • الفرق بين ايها وهذا ان ايها لا يكون
مقصودا بالنداء اصلا متمحضا للتوسيط وفي الصالح له وهذا يحتمل الامرين فلهذا
قدم ايها • والتزموا كانه جواب سؤال مقدر وهو انه اذا كان صفة للمنادى المبني
على الضم فلم لم يجز فيه الوجهان الرفع والنصب كما جاز في يا زيد الظريف وهو مخالف
لما سبق من القاعدة المستمرة نعوا المعرب لانه مفرد اللفظ مجموع المعنى كا
القوم والناس • وقيل بعض جمهور النحاة رفع الرجل مثلا اي الاسم الجنس الواقع
صفة لاي او لهذا • وان كان ذلك الاسم صفة للمنادى المضموم وكان
حقه جواز الوجهين الرفع بالجر بدلا من الوجهين او الرفع على انه خبر مبتدا محذوف
اي الاولى والنصب كما مر في يا زيد العاقل لانه اي الرجل مثلا • يعني اسم الجنس الواقع
صفة لاي او لهذا هو المقصود الاصلي بالنداء وما بينهما وسائط كما في البدل •
فالتزموا رفعه تنبيها على انه مقصود بالنداء بل منادى مستقل وحقه البناء
على الضم لكن رفع به رفع ليكون حركته الاعرابية وهي الرفع موافقة للحركة اي الحركة البنائية
وهي الضم التي هي علامة المنادى المفرد المعرفة لانه اذا كان مبنيا يبنى على الضم لكونه
مفردا معرفة وعند كونه معربا اذا كان مرفوعا يكون بالرفع موافقا للضم فشكل

عطف

عطف على قوله بكونه اي فيكون حركته الاعرابية الموافقة لحركته البنائية على انه هو
المقصود بالنداء وما قبله وسائط فقط • واما الظريف في قولك يا زيد الظريف
فليس بمقصود بالنداء بل المقصود به هو زيد فقط • والصفة حيث لا يحتاج
ولذا لم يلتزموا رفعه بل جوزوا فيه الوجهين الرفع والنصب • وهذا اي قوله والتزموا
رفع الرجل وما وقع صفة لاي منادى ولاسم الاشارة المنادى بمنزلة المستثنى عن
قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى المبني على الضم المفردة ولهذا اي لكونه هذا بمنزلة
المستثنى لم يذكر المص هناك اي في بيان جواز الوجهين في صفة المفردة ما اي
لفظ يجمع صفة الاسم المبهم المنادى عن تلك القاعدة اي الاسم المبهم اسماء اي
واسم الاشارة كما استثنى صاحب المفصل حيث قال توابع المنادى المضموم
غير المبهم فينبغي ان يقول المص ايضا وتوابع المنادى المبني غير الاسم المبهم لانه
التزم ذكره واخره لزيادة التحقيق وتوابعه هذا جواب عن سؤال وارد على الجواب
الاول اي اذا كان هو المقصود بالنداء كان كالمنادى المبني على الضم فالوجه
فيه ان يجوز في توابعه المفردة ما جاز في توابع المنادى المبني على الضم من الرفع
والنصب بالجر عطف على قوله الرجل الذي هو مضاف اليه اي التزموا ايضا رفع
توابع الرجل مثلا مضافة كانت تلك التوابع • او مفردة كما التزم رفع توابعه
اذا لم يكن منادى مطلقا نحو جاءني الرجل العالم وذو المال نحو يا ايها او يا هذا
الرجل الظريف ويا ايها او يا هذا او يا ايهذا الرجل ذو المال فانه واجب الرفع
لا غير لانها اي لان هذه التوابع توابع منادى معرب وللحد والمعرب لا محل له
ولنسبه الا الرفع • وجواز الوجهين في التوابع المفردة ليس مطلقا بل انما
يكون في توابع المنادى المبني على الضم اذا كانت مفردة لان له محلين احدهما
البناء على الضم والثاني النصب على المفعولية لفعل واجب الحذف قد
سبق تفصيله • وقالوا اي العرب هذا اعتراض الاستثناء عن قوله واذا نودي
المعرف باللام قيل باحد الوسائط الثلثة الا لفظ الله • بناء مفعول
مطلق لفعل محذوف وجوازا اي يبنى هذا القول بناء على قاعدة تجوز اجتماع حرف
النداء مع اللام وهي اي تلك القاعدة عن اجتماع الامرين في لفظ واحد فاذا
اجتمعا يجوز ذلك المعرف باللام من غير توسيط احدهما اي احد الامرين كون
اللام عوضا عن حرف محذوف مما دخلت هي عليه فلا يجمع بين اللام وبين

ما عوض عنه الا قليلا • وثانيهما اى ثانى الامرين لزومها الكلمة اى لزوم
اللام للكلمة التى دخلت هى عليها بالعلمية باللام بحيث لا تنفك عنها
يا الله لان اصله الاله • معرفا باللام واصل الاله على وزن فعال من
اله ياله • مثل فتح يفتح • ثم عرف باللام فصار الاله • حذفت الهمزة
الاصلية فى اله على ما بين فى علم الصرف • وعوضت اللام عنها اى عن الهمزة
المحذوفة ونابت هى منابها ولزمت اللام الكلمة • للعلمية ولنيابتها عن الحرف
الاصلى بحيث لا تنفك عن الكلمة فلا يقال فى سعة الكلام يعنى بلا ضرورة
شعرية لاه • بلا لام لانه لا يجوز حذف العوض مع المعوض عنه وقد يقال
فى غيرها يعنى فى ضرورة الشعر نحو يسمعها لاهه الكبار • بضم الكاف
والتخفيف جمع كبير • مثل طوال وطويل • وفى الرضى والاكثر هنا فى يا الله
قطع الهمزة للايذان من اول الامر انها خرجت عما كانا عليه فى الاصل وصارا
كجزء الكلمة حتى لا يستكن اجتماع يا مع اللام تم الكلام • وتمام تحقيقه هذان الامران
التعويض واللزوم فى موضع آخر بل اختص لفظ الاله باجتماعهما اختص
بالبناء للفاعل هذا الاسم بذلك الجواز الباء داخل على المقصور اى جعل
ذلك الجواز اى جواز اجتماع حرف النداء مع اللام مختصا بذلك الاسم اى
باسم الله • يعنى لم تدخل حرف النداء من جملة ما فيه اللام • الا لفظة الله • و
هذا اى اللام المذكور هنا الخصاصة وهى مصدر على وزن اسم الفاعل مثل العافية
والعاقبة اى خص خصوصا لامتناع التوسيط هنا لانه ايا يستلزم المتعدد
ولفظها التنبيه • والله تعالى منزه عنهما وهذا موضوع للاشارة الحسية وهو
متعال عن ان يكون محسوسا فى الاثنا • وقوله خاصة اشارة الى الثلثة احكام
لفظة الله تعالى فى باب النداء قطع همزته لانها فى سائر المواضع همزة وصل
والقطع مختص بباب النداء • واختصاص ندائه بكلمة يا من بين حروف النداء لانه
لا ينادى بغيرها سماعا • وندائه بلا توسيط المبهم من اى او هذا الاضمحلال
معنى التعريف عنه بالعلمية يقينا • واما مثل النجم والصعق والبيت وغيرهما
مما فيه اللزوم لا التعويض وان كانت اللام لازمة فيه بحيث لا تنفك عن الكلمة فلا
يقال فى سعة الكلام نجم وصعق لكن ليست اللام فيه عوضا عن حرف محذوف
عما دخلت هى عليه • واما الناس جمع انسان وان كانت اللام فيه اى فى الناس عوض

عن

عن الهمزة لانه لا يجتمعان فيه الا قليلا لان اصله اناس ثم عرف باللام فصار الاناس
فنقل فيه ما فعل فى الله • لكن ليست لازمة للكلمة لانها تنفك عنها لانه يقال ناس
بلا لام فى سعة الكلام • فلا يجوز ان يقال بلا توسيط المبهم يا النجم ويا الناس بل لا
يقال الا بتوسيط المبهم قوله ولعدم تعليل القول حكموا اجراء له وهو مصدر بمعنى
الجارى • مثل القاعدة فى الكلمة التى لان اصله لذى ثم عرف باللام فصار التى • وهى
كلمة من الموصولات واللام لا زمة لها لانه لا يقال لتى لان لذى اسم • والتى
اسم موصول من قوله من اجلك يا التى تيمت قلبى • وانت بخيلة بالوصل عنى
والجار فى من اجلك متعلق بفعل محذوف اى هلكت من اجلك بكسر الكاف يا التى
قبل حرف هنا للمنادى العلم به واشتهاره لان النداء طلبه مع اقترانه طلبها
بقوله من اجلك • او لاختفائه عن سماع احد والموصول مع صلته صفة لها كانه
قال يا سلمى او يا ليلى التى تيمت بكسر الحاء التاء لكونه خطابا للمؤنث من تيم
بتشديد الياء المثناة من تحت اى وقفت قلبى واخذته وميلته اليك • والواو
فى وانت للحال انت مبتداء وبخيلة خبره والجملة حال من فاعل تيمت • بالوصل اى
بالوصل واللقاء عنى اى لى اى والحال انك بخيلة بالوصال واللقاء الى • معناه
بالفارسية مرا هلاك شدم از جهت عشق خود تا اى آن كسى كه قلب مرا
ملام وحزين كردى وحالا تو بخيلى كند كم در وصل من ونكه دارى نفس
از من • لان لامها اى لام التى ليست عوضا عن حرف محذوف عما دخلت هى عليه وان
كانت اللام لازمة للكلمة اى الكلمة التى حيث لا يقال فى سعة الكلام لتى لما قلنا
حكموا عليه اى على قول الشاعر بالشذوذ لان ما خالف القياس يكون شاذا • و
الجواب عنه ما قلنا • والجار فى قوله • وفى الغلامان متعلق بقوله حكموا فى قوله
اى فى قول الشاعر • فيا الغلامان اللذان فرا تثنية وصلة الموصول وهو
مع صلته صفة الغلامان • والجيب بحذف التوسيط للاختصار تقديره
فيا ايها الغلامان بقرينة الفرار لان الفار المتمرد يحتاج الى التنبيه
وان كان غائبا • آخره ايا كما وان تكسبانا شرا • وفى رواية ان تبغيانا
شرا • لانتفاء الامرين التعويض واللزوم كليهما حكموا بانه اى بان هذا
القول اشد بالدال المهملة اسم تفضيل والظاهر بالذال المعجمة كانهم توسلوا
فى التفضيل بصيغة اشد من الشدة ولم يبنوا من الشذوذ لانه من

العيوب ولا يبنى منها اسم تفضيل شذوذا وأعمير يعني هذا القول أشد شذوذا
لانتفاء التعويض واللزوم معاً من القول الأول لانتفاء التعويض فيه
فقط لوجود اللزوم فيه • ولك أي جاز لك لان اللام مشعر بالجواز • وعلى الوجوب
خطاب من يصلح لهذا الخطاب لان أصل الخطاب أن يكون لمعين • وقد يكون
لغير معين ممن يصلح له تعميماً وههنا كذلك على ما بين في موضعه في مثل
يا تيم • تيم عدي • أي في كل تركيب تكرر فيه المنادى المفرد المعرفة صورة لا
حقيقة • وولي أي وقع عقيب الثاني بلا فصل اسم مجرور بالاضافة
هذا تفسير للمثل وبيان أن الحكم الآتي ليس مخصوصاً بهذا التركيب
بل يجري فيه وفي مثله ومنه قوله يا زيد زيد اليعملات • في الأول متعلق بجاز أي
لك في الاسم الأول في مثل هذا التركيب • الضم أي البناء على الضم لكونه منادى مفرداً
معرفة • والنصب لكونه منادى مضافاً إما إلى العدي المحذوف أو المذكور • وجاز لك
لك في الثاني أي في الاسم الثاني النصب بفتح الحاء وسكون السين المهملتين اسم
من أسماء الأفعال بمعنى انته يعني حسبك ذلك في الاسم النصب فانته عن جواز الضم
فيه فانه لم يجئ • أو الفاء جواب شرط أي إذا كان الأمر كذلك فانته عن جواز الضم فيه • و
في الأول الفاء للعطف فانه كان من عطف الانشاء على الأخبار أما الضم أي أما جواز البناء
على الضم في الاسم الأول فلأنه منادى لدخول حرف النداء عليه مفرد لأنه ليس بمضاف
ولا شبيه به معرفة إما قبل النداء أو بعده كما هو الظاهر فحقه أي يبنى على ما يرفع به
وأما جواز النصب فيه فيبني على أنه مضاف إلى عدي بالتنوين المذكور صفة
عدي بعده مبني على أنه منادى مضاف فحقه أن ينصب لما مر أن المنادى إذا
كان مضافاً ينصب وتيم بالتنوين الثاني صفته تأكيد لفظي والتأكيد
اللفظي في الأغلب حكمه حكم الأول وحركته إعرابية كانت أو بنائية فكما أن
الأول حذف التنوين للاضافة فكذا الثاني مع أنه ليس بمضاف • فاصل
بين المضاف والمضاف إليه وإنما جاز هذا الفصل لئلا يلزم بقاء الثاني
بلا مضاف إليه ولا تنوين معوض عنه ولا بناء على الضم • وجاز الفصل به
بينهما في السعة لأنه لما كرر الأول بلفظه بلا تغيير لفظ صار الثاني كأنه هو
الأول فكأنه لا فصل فكأنه قال يا تيم عدي بلا تكرير • وذلك القول مذهب
سيبويه أو مبني على أنه مضاف إلى عدي بالتنوين المحذوف صفة بقرينة

المذكور

المذكور في التركيب الثاني لأن الشائع أن يحذف من السابق بقرينة اللاحق لان
اللاحق مفسر للسابق وذلك القول مذهب المبرد وإنما اختار سيبويه الأول احترازاً
عن ارتكاب الحذف والمبرد الثاني احترازاً عن الفصل الظاهر بين المضاف والمضاف
إليه • ولكل وجهة هو موليها • والسر في جواز الفتح • في الأول مع كون النصب
وكان النص أشار إليه بحصر الاحتمال في الضم والنصب بناء على أن يكون
الأول في الأصل يا تيم بالضم تيم عدي بالنصب منه فتح تخفيفاً فبني على الفتح
اتباعاً للنصب الثاني كما في قولك • يا زيد بن عمرو لأنه كان يا زيد في الأصل مبنياً
على الضم لكونه منادى مفرداً معرفة فبني على الفتح اتباعاً للنصب الابن لأن الابن
منصوب لأنه تابع مضاف فيكون في تيم الأول ثلاث احوال البناء على الضم • والنصب
لكونه مضافاً والبناء على الفتح اتباعاً • وتعين النصب في تيم الثاني لأنه أي لان تيما الثاني
إما تابع بالتنوين مضاف صفة تابع على تقدير أن يكون تيم الأول مبنياً على الضم أو
على الفتح فيكون الثاني من توابع المنادى المبني المضاف فتنصب وتابع بلا تنوين
بل مضاف إلى مضاف إلى المضاف إليه وهذا على تقدير أن يكون تيم الأول منادى مضافاً
إلى العدي المذكور أو المحذوف فيكون تيم الثاني تابع للمنادى المضاف المنصوب
فينصب على التقديرين بلا شك تمام البيت يا تيم تيم عدي لا أبا لكم لا يلقينكم
في سوءة عمر • وفي القاموس لا أبا لكم ولا أباك ولا أب لك كل ذلك دعاء في
المعنى لا محالة وفي اللفظ خبر اشتهر • قال الجوهري هو مدح أي أنك شجاع ماجد
مستغن عن الآباء عن المذل • وقال الأزهري أنه شتم لا شتم فوقه والمعنى
أنك لست بابن رشيد اشتهر لنفي الجنس • وأبا بأبيك الالف مثل لا أباله
منصوب اسمها ولكم الجار والمجرور خبرها عند ابن الحاجب ومحذوف عند غيره • و
سيأتي تفصيله لا يلقينكم فعل مضارع مفرد مذكر مؤكد بالنون الثقيلة
من النفي يلقي من الالقاء • والضمير عبارة عن المخاطبين وهم تيم عدي
أي لا يوقعنكم • وسوءة على وزن سورة المكروه وكل ما هو قبيح وعمر
بالرفع فاعل لا يلقينكم • والبيت لجرير الشاعر قاله مخاطباً لبني تيم • و
نصيحة لهم حين أراد عمر التيمي أي المنسوب إلى بني تيم الشاعر صفة عمر
أن يهجوه • من هجا يهجو هجواً • مثل غزا يغزو غزواً • والهجو القدح
والذم • فقال جرير خطاباً لبني تيم ونصيحة لهم • لأنه تركوا عمر مفعول

لا تتركوا على أن يهجوني يعني لا تكونوا ساكتين حين أراد عمر الشاعر التيمي
أن يهجوني وامنعوه عن هجو إياي فيلقيكم بالنصب بإضمار المقدرة لأنه
جواب النهي مثل قوله تعالى فلا تطغوا فيحل عليكم أي فإنه يلقيكم ويوقعكم
في سوءة أي مكروه وبلية يصل إليكم من قبلي ومن جانبي يعني أن المراد من المكروه
والبلية من قبل جرير مهاجاته إياهم والمهاجاة مصدر من المفاعلة والأصل
فيه مهاجية قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها جار لفاعله و
ناصب لمفعوله الراجع إلى بني تيم والمعنى لا يوقعنكم عمر في مكروه وبلية
شديدة من قبلي لأجل تعرضه لهجوي والمنادى مبتدأ المضاف صفته
إلى ياء المتكلم يجوز فيه أي في ذلك المنادى وجوه أربعة خبره فتح الياء
بدل من وجوه بدل البعض أو خبر مبتدأ محذوف أي أحدها والأول وهي مثل
يا غلامي بفتح الياء وهو الأصل لأن كل كلمة وضعت على حرف واحد الأصل
فيها حال إفرادها الحركة وحال تركيبها أيضا اعتبارا بحال الإفراد لأنه
الأصل والنظر لئلا يلزم الابتداء بالساكن والأصل في الحركة الفتح لخفته
وثقل أخويه على ما وضع على حرف واحد وسكونها عطف على فتح الياء والضمير
للياء قيل لأنه الأصل لأن الياء مبنية والأصل في البناء السكون و
لثقل التركيب بالإضافة ولا يلزم الابتداء بالساكن ظاهرا مثل يا غلامي
بسكونها وإسقاطها الياء عطف على سكونها القريب أو على فتح الياء لكونها
أصلا اكتفاء بالكسرة علة للإسقاط لأن الياء لما كانت متوكدة عن
الكسرة أو على العكس تكون الكسرة دليلا على الياء إذا حذفت لمناسبة
النول؟ إذا كان ما قبلها كسرة يعني إذا كان حركة الحرف الذي قبل الياء كسرة
لتدل الكسرة على الياء احترازا عن نحو يا فتاي ويا عصاي بفتح الياء بلا
حذفها إذ لا يقال يا فتي بحذف الياء لعدم القرينة ولا إسكانها أيضا
لئلا يلزم اجتماع الساكنين قوله إذا كان ما قبلها كسرة كما هو شرط للثالث
شرط للثاني أيضا لأنه لا يجوز إسكان الياء في مثل يا فتاي على ما سيأتي في
قوله وإذا أضيف الاسم الصحيح أو الملحق به إلى ياء المتكلم إلى أن قال فإن كان
آخره ألفا تثبت وهذيل تقلبها ياء والياء مفتوحة في الصور الثلث مثل يا غلام
بكسر الميم وحذف الياء وقلبها أي قلب الياء ألفا عطف على إسقاط الياء أن

على

على فتح الياء لا على سكونها تعرف بالتأمل مثل يا غلاما بالألف هذا متفرع من
القسم الأول لأن أصله يا غلامي بكسر الميم وفتح الياء فخفف بفتح الميم وقلب الياء
ألفا وهذان الوجهان أعني إسقاط الياء وقلبها ألفا يقعان غالبا في النداء
وأما الوجهان الأولان فيقعان في النداء وغيره على السوية لأن كل واحد منهما
أصل لأن النداء موضع ومحل تخفيف لأن المقصود أي لأن مقصود المنادي بالنداء
لا النداء فقط بل غيره أي غير النداء فيقصد المتكلم الفراغ والخلاص من النداء
بسرعة ليتخلص المتكلم منادى من النداء ويتوجه إلى ما هو المقصود والمراد من الكلام
والخبر والأمر والنهي وغير ذلك مما يبتني على النداء تخفف بالبناء للمفعول يا غلامي
بوجهين حذف الياء بدل من قوله بوجهين وإبقاء الكسرة دليلا عليه أي على
الياء في الوجه الثالث وقلب الياء عطف على حذف الياء ألفا في الوجه الرابع لأن الألف
والفتح أخف من الياء والكسرة فيه نشر على ترتيب اللف ولأن الألف أكثر مدا من الياء
وهما أي هذان الوجهان وإن كانا للوصل واقعين في المنادى المضاف إلى ياء
المتكلم لكن لا يقعان أي لا يكون هذان الوجهان واقعين في كل منادى كذلك
أي مضاف إلى ياء المتكلم قوله كذلك صفة لمنادى وإشارة إلى ما فسرنا بل
يقعان فيما أي في المنادى الذي غلب عليه الإضافة إلى ياء المتكلم واشتهر المنادى
بها أي بتلك الإضافة لتدل الشهرة والغلبة على الياء المغيرة اسم مفعول من
غير بالحذف في الوجه الأول أو القلب ألفا في الوجه الثاني فلا يقال في يا عدوي
بفتح الياء أو سكونها يا عدو بالحذف والاكتفاء بالكسرة ويا عدوا بتبديل
الكسرة فتحة وقلب الياء ألفا بل يجب أن يقال يا عدوي بالفتح أو الإسكان
لأن العدو لم تغلب ولم يشتهر إضافته إلى ياء المتكلم لأن الشخص لا يضيف
عدوه إلى نفسه غالبا وقد جاء حال كونه شاذا في المنادى الذي غلب إضافته إلى
الياء يا غلام فاعل جاء باعتبار اللفظ بالفتح أي بفتح الميم اكتفاء بالفتحة عن
الألف لأن الفتحة تكون دليلا على الألف المغيرة بالحذف ولمناسبة التوالد بينهما وإنما
كان شاذا لكثرة التغير ولأن الفتحة تكون دليلا على الألف دون الياء فيكون الياء
مغيرا بلا دليل وإنما جاز لحصول التخفيف وأما فتح يا بنيّ في يا بنيا فليس
شاذا كما شذ يا غلام لاجتماع الياءين ويكون المنادى المضاف إلى ياء
المتكلم بالهاء كما أنه يجوز أن يكون بغير هاء وقد جعل قوله يا هاء متعلقا بيكون

حسبي الله وحده
من الكتب التي وقفها الفقير
الى الله ربه ذي المواهب
محمد المدعو بين الصدور براغب
وقفي عنه ١١٧٥

المقدر فيكون من الجملة الاسمية معطوفة على الجملة الاسمية وقيل والاولى ان يكون
بالهاء عطفا على محذوف اى بلا هاء وبالهاء وقفا فيكون في حيز الجواز انتهى
الجواز ليس من كلام المص حتى يكون قوله بالهاء في حيز الجواز اولى والاولى
ما ذكره الشارح في حسن الوجوه الاربعة كلها وقفا اى في حال الوقف نصب
على الظرفية باعتبار المضاف تقول حال الوقف يا غلاميه بالفتح ويا غلاميه
بالاسكان ويا غلامه بالحذف ويا غلاماه بالقلب ويا غلامه بالفتح
والحذف وان كان شاذا فرقا بين الوقف والوصل يعنى اذا كان يحسن الوجوه
توصل الى ما بعدها بلا فاصلة لا يؤتى بالهاء واذا كانت تنقطع عما بعدها يؤتى
بالهاء فيكون وجود الهاء دليلا على القطع وعدمها دليلا على الوصل وقالوا
اى العرب ههنا وان لم يجمع محاورة اى فيه مصاحبا لهم الفوقية حين اضافة الاب
او الام الى ياء المتكلم يا ابى ويا امى بناء على الوجوه الاربعة المذكورة في يا
غلامى كسائر اى كباقى ما اضيف الى ياء المتكلم يعنى قياس مطرد فيهما
ما في باقى المنادى المضاف الى ياء المتكلم من فتح الياء واسكانها واسقاطها
وقلبها الفا بلا هاء في الوصل ومع الهاء في الوقف فيكون في كل منهما
ثمانية اوجه مع وجوه اخر جمع اخرى مؤنث آخر زائدة صفة وجوه بعد
صفة عليها اى على الوجوه الاربعة بل على الوجوه الثمانية لكثرة استعمال
ندائهما في كلامهم لان الانسان يكثر نداءه لابيه وامه وكثرت
النداء تقتضى كثرة الوجوه لان اذا انفسد النداء بوجه يتيسر بوجه آخر
انا كثرة الوجوه كما اشار المص اليها اى الى الوجوه الاخر الزائدة عليها بقوله
عطفا على الوجوه الاول ويا ابت ويا امت اى قالوا في نداء الاب والام بطريق
آخر يا ابت ويا امت مكان يا ابى ويا امى ايضا اى كما قالوا الوجوه الاول
بابدال التاء المثناة من فوق بالياء المثناة من تحت والياء في باب الياء
بعض من يجعل التاء الفوقانية بدلا من الياء التحتانية وفي الحاشية
التاء صلة الابدال وانما تدخل على المتروك هو التحتانية وما فوقها الفوقانية
دون العكس كما زعم انتهى وقال الرضى هذا عند البصريين وانما ابدلت
التاء لانها تدل في بعض المواضع على التفخيم مثل علامة ونسابة والاب
والام مظنتان للتفخيم ولكن عند الوقف تقلبها هاء لكونها للتانيث

وقال

وقال الكوفيون التاء للتانيث والياء مقدرة بعدها ولو كان الامر كما قالوا
لسمع يا ابتى ويا امتى انتهى وانما طولت لكونها عوضا عن الياء وكتاء بنت واخت
عوضت عن الواو فتحا وكسرا اى حال كون التاء المبدلة مفتوحة على وفق
حركة الياء فيه اشارة الى ان قوله فتحا وكسرا حال مؤكدا بالمشتق وذو الحال
مقدر مع عامله كما قدره الشارح بقوله اى قالوا يا ابت ويا امت ايضا بابدال
التاء بالياء وانما قال على وفق حركة الياء لان التاء ابدلت من الياء المفتوحة
فاصل يا ابت ويا امت يا ابى ويا امى بفتح الياء ففتح الياء والميم في
يا ابت وامت بعد الابدال للخفة او حال كون التاء المبدلة مكسورة وهو
اكثر استعمالا لمناسبة الكسرة الياء التى هى الاصل وهذا بناء على ان التاء
مبدلة عن الياء الساكنة لابدالها عن حرف ساكن فحركت بالكسر لمناسبة الياء
فابدال الكسرة فتحة للخفة ايضا وقد جاء الضم اى البناء على الضم ايضا اى كما جاء
البناء على الفتح والكسر نحو يا ابت ويا امت بالبناء على الضم فيهما وفيهما ثلث
لغات البناء على الضم على المستقبل لاجرائه مجرى المنادى المفرد المعرفة لانه اذا ابدل
الياء تاء صار كانه لم يضف فجرى مجرى المنادى المفرد المعرفة فبنى على الضم ولم
يذكره المص حيث قال فتحا وكسرا لم يقل وضما للقلة اى لقلة استعماله لثقل
الضمة على الياء وان كانت مبدلة وقالوا اى العرب ايضا في نداء الاب والام
بطريق آخر يا ابتا ويا امتا بالالف اى بالحاق الالف بعد التاء فيه اشارة
الى ان قوله بالالف عطف على مقدر وهو قول الشارح بابدال التاء بالياء اى قالوا
في نداء الاب والام يا ابت ويا امت بابدال التاء بالياء وبالالف اى
قالوا يا ابتا ويا امتا بالحاق الالف بعد التاء ولا تنظر الى ما قيل ههنا
جمعا بين العوضين التاء والالف لانه يجوز ان يكون لشىء عوضان كما
قالوا بتعويض التاء وحدها يا ابت ويا امت وبتعويض الالف وحدها يا
ابا ويا اما قالوا بتعويضهما معا يا ابتا ويا امتا دون الياء اى ياء المتكلم
فما قالوا يا ابتى ويا امتى كما لم يقولوا بالياء والالف او بالياء والتاء والالف
احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه فانه اى فان هذا الجمع عجاب
لانه لا اعتبار للعوض عند وجود الاصل كما لا يجمع بين الشمس والشمع وبين
الشمس والقمر وقالوا اى العرب عند نداء ابن الام وابن العم اعاد قالوا اشارة

الى انه لهما حكما خاصا لا يوجد في غيرهما اسا فانا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة اى خص هذا القول بهما خصوصا هذا الاختصاص بالنظر الى الام والعم يعنى بالنظر الى المضاف اليه للمنادى لا الى المضاف الى الياء الام والعم اى لا يقال يا ابن اخ بالفتح اكتفاء بالفتحة عن الالف ولا يقال يا ابن خال بالفتح ايضا بل يقال يا ابن اخى ويا ابن خالى على الوجوه الاربعة المذكورة بالمد وبلا هاء الا اى ليس هذا الاختصاص بالنظر الى الابن المضاف الى الام والعم للمضاف الى الياء ايضا كما يكون هذا الاختصاص بالنظر الى الام والعم فانهم يقولون عند ندآء بنت الام المضاف الى الياء يا بنت ام بالفتح للاكتفاء المذكور وعند ندآء بنت العم المضاف الى الياء يا بنت عم بالفتح ايضا على الوجوه الاربعة مع زيادة وجه خامس عليها وهو الاكتفاء بالفتحة عند حذف الالف من غير شذوذ قوله يما قل مثل باب يا غلام فقالوا اى العرب يا ابن امى ويا ابن عمى بفتح الياء فيهما مثل غلامى وقالوا ايضا يا ابن امى ويا ابن عمى بسكون الياء فيهما مثل يا غلامى بسكونها وقالوا ايضا يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة فيهما مثل يا غلام بالحذف والاكتفاء ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال الياء الفا وتبديل الكسرة فتحة مثل يا غلاما وقالوا اى العرب ايضا بزيادة وجه آخر على هذه الوجوه الاربعة والحال انه قد شذ اى قد كان شاذا في المنادى المضاف الى ياء المتكلم يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الالف المقلوبة عن الياء والاكتفاء بالفتحة قبلها لكثرة الاستعمال اى لكون استعمال هذا اللفظ كثيرا وهذا العلة توجد في الالفاظ السابقة ايضا وطول اللفظ لانه جعل اربع كلمات وهى حرف الندآء والمنادى والمضاف اليه للمنادى وياء المتكلم كلمة واحدة وثقل بكسر الثاء المثلثة وفتح القاف مصدر على وزن صغر مضاف الى الفاعل وهو التضعيف وهذه العلة مخصوصة بهذا اللفظ لان ثقل التضعيف لا يوجد الا فيه والحاصل ان اجتماع هذه العلة الثلثة شرط لجواز حذف الالف اكتفاء بالفتح فبولغ في تخفيفه اكثر من تخفيف يا غلام بزيادة هذا الوجه الخامس على الوجوه الاربعة ولهذا كان حذف الياء فيهما مع فتح الميم وكسرها اكثر من حذفها في نحو يا غلام ولما كان

من خصائص النداء وما يتعلق بها اصالة الترخيم لان الترخيم تغيير والنداء باب تغيير لما مر ان النداء ليس بمقصود بل غيره والنداء وسيلة الى ما هو المقصود فالتغيير يناسب التغيير ولان النداء انما يكون لامر مهم فالمنادى يؤذن بالترخيم ان الامر المهم مما لا يحتمل التوقف وللكث ريثما تتم الكلمة بل يجب ان يؤتى بسرعة شرع في بيانه اى في بيان الترخيم ليستكمل احوال المنادى فقال وترخيم المنادى الاضافة ظرفية يدل عليه عطف قوله وفي غيره او مضافا الى المفعول والفاعل متروك اى ترخيمك المنادى جائز اى واقع ثابت يعنى ان الجواز ههنا وقوعى في سعة الكلام يعنى ان الترخيم مقيد بان يكون في الكلام سعة ليحسن مقابلته الضرورة من غير ضرورة والجاران متعلقان بالوقوع شعرية صفة ضرورة دعت اليه اى الى الترخيم واقتضته فان دعت اليه ضرورة واقتضته ضرورة الترخيم فترخيم المنادى واقع بالطريق الاولى فالترخيم في المنادى واقع سواء دعت اليه ضرورة اولا وهو اى الترخيم في غيره اى غير المنادى واقع وثابت ضرورة اى لضرورة يشير الى ان نصب ضرورة على انه مفعول له للوقوع شعرية داعية اليه اى الى الترخيم كقول الشاعر ويار مية اذ مي تساعفنا ولا يرى مثلها عرب ولا عجم وهو اى الترخيم في اللغة تخفيف اللفظ وتسهيل في القاموس رخم الكلام ككرم ونصر لان وسهل فهو رخيم والجارية التى صارت سهلة للنطق فهى رخيمة ورخيم وهو اى الترخيم في الاصطلاح تسهيل للنطق وتخفيف اى ترخيم المنادى حذف في مصدر ترك فاعله ومفعوله في آخره اى في آخر المنادى اى حذف شيء من آخر المنادى تخفيفا علة للحذف ولذا قال الشارح اى لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى مثل التقاء الساكنين والاضافة وغيرهما مقتضية موجبة الى الحذف المستلزم للتخفيف وفي الرضي يعنون بالحذف للتخفيف ما لم يكن له موجب كما كان في باب قاض وعصا والا فكل حذف لا بد فيه من تخفيف ويقولون ايضا حذف بلا علة وحذف اعتباطا مع انه لا بد في كل حذف من قصد التخفيف وهو العلة ههنا كلامه فعلى هذا اى على تقدير ان يكون الضمير المرفوع راجعا الى ترخيم المنادى والضمير المجرور راجعا الى المنادى يكون ذلك التعريف اى تعريف الترخيم وهو حذف

في آخره تخفيفاً مخصوصاً اي خاصّاً بترخيم المنادى ولا يشمل الى غيره
ونعلم منادى يعني بعرف ترخيم المنادى ترخيم غير المنادى بالرفع نائب الفاعل
لقوله نعلم بالمقايسة اي بالقياس على ترخيم المنادى يعني اذا كان ترخيم المنادى
حذف في آخره تخفيفاً يكون ترخيم غير المنادى حذفه في آخره تخفيفاً ويمكن حمله
اي حمل ذلك التعريف على قوله الترخيم مطلقاً سواء كان المرخم منادى او لا
بارجاع الباء متعلق بالحمل او بالامكان الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقاً وارجاع
الضمير المجرور الى الاسم مطلقاً فالمعنى وهو اي الترخيم مطلقاً سواء كان
واقعاً في المنادى او لا حذف في آخره اي آخر الاسم مطلقاً سواء كان ذلك الاسم
منادى او لا ولكنه غير ملائم لسوق الكلام لان سوق الكلام لترخيم المنادى
اصالةً وغيره تبعاً لان الخصوص اوفق من العموم لكن بالتفسير الاول
انسب بالمقام والثاني افيد بالمراد وشرطه اي شرط ترخيم المنادى على
التقدير الاول اي على تقدير كون التعريف مخصوصاً بترخيم المنادى او شرط
الترخيم اذا كان واقعاً في المنادى على التقدير الثاني اي على تقدير
كون التعريف عاماً لترخيم المنادى وغيره لان ترخيم غير المنادى
لا شرط له لكونه ضرورياً ● واما ترخيم المنادى ان كان في سعة
الكلام فيحتاج الى الشروط لكون الحذف غير معقول ● وان كان في الضرورة
الداعية اليه فلا يحتاج ايضاً لكونه ضرورياً امور اربعة ثلثة منها
عدمية على ما وقع في اكثر النسخ واما على بعضها فامور خمسة اربعة منها
عدمية لانه في بعضها بكونه ولا مندوباً وهي اي الامور العدمية احدها ان
لا يكون المنادى الذي اريد ترخيمه مضافاً حقيقة اي اضافة هو
حقيقية او حكماً اي اضافة حكمية كان يكون مضافاً بالاضافة اللفظية
او شبه مضاف اذا كان الامر كذلك فقد دخل فيه اي في قوله مضافاً المنادى
المشبه بالمنادى المضاف ايضاً وللمنادى المضاف بالاضافة اللفظية اذ لا
يمكن الحذف اي الترخيم من الاول اي من المضاف حقيقة او حكماً لانه اي لان الاول
الذي هو المضاف ليس آخر اجزاء المنادى نظراً الى المعنى واذا رخم يلزم ان
يكون الترخيم في وسط الكلمة وهو ليس من شأن الترخيم لانه حذف في آخره
لان المنادى في يا غلام زيد ويا صاحب عمرو المضاف المخصوص وهو لا

يستفاد

يستفاد بدون ذكر المضاف اليه ● ولا يمكن الحذف والترخيم ايضاً من الثاني يعني
من المضاف اليه لانه اي لان الثاني الذي هو المضاف اليه ليس آخر اجزائه نظراً الى
اللفظ لان المضاف مستقل في الدلالة على معناه وان كانت الاضافة معنوية
واذا رخم منه يلزم ان يقع الترخيم في غير المنادى بلا ضرورة داعية اليه
وذا ممتنع لما عرفت ● فامتنع الترخيم فيهما اي في المضاف نظراً الى المعنى والمضاف
اليه نظراً الى اللفظ واذا جعل ان لا يكون مضافاً شرطاً عدمياً ● والثانية ان لا يكون
المنادى الذي اريد ترخيمه سواء كان مضافاً حقيقة او حكماً مستغاثاً لا
زائدة لتأكيد النفي مجروراً صفة مستغاثاً يعني ان لا يكون ذلك المنادى مستغاثاً
مجروراً باللام سواء كان مضافاً مثل يا لعبد الله او لا مثل يا لزيد لعدم ظهور
اثر حرف النداء من النصب للاول اذا كان مضافاً او مضارعاً له او نكرة ● او
البناء اذا كان مفرداً معرفة ● واذا رخم يلزم ان يكون الترخيم واقعاً في غير المنادى من
غير ضرورة داعية اليه وذا لا يجوز فلم يرد من ورد يرد عليه اي على المنادى المستغاث
مطلقاً ● الترخيم الذي هو من خصائص النداء قلنا ان المنادى المستغاث ليس
بمنادى لعدم ظهور اثر حرف النداء فيه من النصب والبناء ولا زائدة ايضاً تأكيد
مفتوحاً عطف على مجروراً اي لا يكون ذلك المنادى ايضاً مستغاثاً مبنياً على الفتح
بزيادة الالف اي الف الاستغاثة في آخره لانه اذا كان كذلك لا يرخم لان الزيادة اي
زيادة الف الاستغاثة في آخره تنافي الحذف اي الترخيم فالترخيم ينافي الزيادة فتعارضا
فامتنع الترخيم عنه ولم يذكر المصنف المندوب مع انه من الشروط العدمية ايضاً لان المندوب
لكونه غالباً بالزيادة وهي تنافي الترخيم لا يرخم لانه اي لان المندوب غير داخل في
المنادى عنده اي عند المصنف على ما سبق حتى يحتاج الى اخراجه هنا وما مبتدأ وقع
صلته في بعض النسخ من قوله ولا مندوباً فكانه الفاء جواب المبتدأ المتضمن لمعنى
الشرط كان حرف من الحروف المشبهة بالفعل والضمير المتصل به اسمه من تصرف
الناسخين خبره وهي مع اسمها وخبرها خبر لذلك المبتدأ ● والمراد من الناسخين
الطلبة المتعلمون ● يعني ان قوله ولا مندوباً لم يكن في اصل النسخة التي كتبها
المصنف ● بل الحقه بعض الطلبة مع ان وجه اشتراطه عنده دخوله في المنادى ظاهر وهو
اي وجه الاشتراط اعني اشتراطه قوله ولا مندوباً ان الاغلب والاكثر فيه اي في المندوب
زيادة الالف والياء او الواو بدلاً عن الالف في آخره لمد الصوت في الندبة اظهاراً

للتفجع وإعلاماً للناس كما في المستغاث بالالف زيدت الالف لزيادة الاستغاثة واظهاراً لها فلا يا سيداه فلا يا سبب الحذوف الترخيم المستلزم الحذف المنافي للزيادة كما مر في عدم ترخيم المستغاث بالالف للتخفيف اى لمجرد التخفيف لا لغرض آخر • والثالث من الشروط العدمية ان لا يكون المنادى الذي اريد ترخيمه جملة يعني علماً منقولاً عن الجملة مثل تأبط شراً • وذرى حبّا وشاب قرناها على ما مر لان الجملة المنقولة الى العلمية محكية اى ملفوظة بحالها قبل العلمية فلا تتغير اى فلا تقبل التغير من زيادة ونقصان على ما سبق تحقيقه في بحث غير المنصرف فتمت الشروط العدمية ببيانها • والشرط الرابع وهو الشرط الوجودي لاحد الامرين الوجوديين يعني احدهما كاف في جواز الترخيم بعد كون الشروط الثلثة السابقة مفقودة ومنعدمة • وهو اى احدهما ان يكون المنادى الذي اريد ترخيمه بعد ان لا يكون مضافاً ومستغاثاً وجملة اما علماً قبل النداء لانه اذا لم يكن علماً بل كان معرفة بالنداء مثل يا رجل لا يرخم وان وجد شرط الترخيم عدا ما سيأتي زائداً على ثلثة احرف لانه اذا كان ثلثياً سواء كان متحرك الاوسط او لا مثل يا عمر ويا زيد لا يرخم ايضاً وان وجد تلك الشروط هذا عند البصريين • واما عند الكوفيين فيجوز ترخيم الثلاثي المتحرك الاوسط مثل يا عم في يا عمر • وبعضهم يجوز ترخيم الثلاثي وان كان ساكن الاوسط فيقول يا زي في يا زيد • لكونه علماً لان العلمية ناسبها التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم • والكثرة تقتضي التخفيف مع انه قوله لشهرته علة للجملة الآتية وهي قوله فيما موصولة ابقي مبني للمفعول ونائبه ما استكن فيه راجع الى الموصول منه اى من المنادى والجملة صلته والموصول مع صلته خبر مقدم لقوله دليل وهو مبتداء وهذه الجملة خبر لقوله مع انه على ما موصولة التي اى حذف مبني للمفعول لحمنه ونائبه ما استكن فيه راجع الى الموصول • والمعنى بعد ان كثر نداء العلم والعلمية ناسبها التخفيف بالترخيم ان الشان ان يكون في الحروف الباقية من المنادى المرخم دليل اى علامة دالة على الحروف المحذوفة منه لشهرته اى لاشتهاره بمقدار الحروف الموضوعة بين الناس لان نحو حارث لاشتهاره بين الناس بالحروف الاربعة يكون الباقي منه دليلاً على المحذوف

ولزيادة عطف باعادة الجار على قوله لان العلمية اى ولزيادة حروف المنادى على الثلثة اى على ثلاثة احرف لم يلزم بالترخيم نقص الاسم الذي يريد ترخيمه عن اقل ابنية بناء الاسم المعرب اى عن اقل ابنيته وهو ثلثة احرف لما سبق ان اللفظ يحتاج الى حرف يبتدأ به والى حرف في آخر يوقف عليه والى حرف آخر يفصل بينهما فلزم من هذا ان يكون اقل ابنيته ثلثة احرف بلا علة موجبة للحذف لانه اذا كان بعلة موجبة يجوز نقصه كما في عصا ورحى • ويد ودم لان المحذوف بالعلة الموجبة كالثابت • واما يعني اذا لم يكن علماً موصوفاً بالزيادة على الثلثة فالشرط ان يكون اسماً ملتبساً بتاء التأنيث المتحركة نحو شاة وثبة فانه لا يرخم • وان لم يكن علماً ولا زائداً على الثلثة بل كان اسم جنس سواء كان ثنائياً كثبة وشاة او ثلثياً كطلحة وسلمة او غيرها كصناعة الا انه اذا وقف على المرخم منه يوقف مع الهاء فيقال في يا طلح يا طلحه الا ان يكون مقام التاء الف الاطلاق نحو قفي قبل التفرق يا ضباعا لان وضع التاء التي هي للتأنيث على الزوال لانها ليست من نفس الكلمة الداخل هي بها • فيكفيه ما دنى مقتضى للسقوط فكيف استفهام انكاري يعني فلم لا يكفي ادنى مقتضى للسقوط اذا وقع التاء العارض موقعاً هو لام الكلمة يكثر فيه اى في ذلك الموقع سقوط الحرف الاصلي المراد بالموقع الذي يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي ما هو آخر المنادى والتاء واقع في آخر المنادى • واذا كان الحرف الاصلي يسقط من آخره بالترخيم فسقوط الحرف العارض به وهو التاء يكون اولى ولم يرتا لو اى العرب بالفارسية باك ندا شتند عربان • بقاء نحو ثبة كروه وجماعة وشاة كوسفند • بعد الترخيم اى بعد ترخيم ذى التاء الذي كان وضعه على حرفين • قوله على حرفين متعلق بالبقاء لان بقاءه اى بقاء نحو ثبة وشاة بعد الترخيم كذلك اى على حرفين والكاف متعلق بالبقاء وقوله ليس لاجل الترخيم خبر لان بل حرفا اضراب ومع التاء متعلق بقوله ناقصاً ايضاً اى كما كان بلا تاء مع الترخيم ناقصاً فالمعنى بل نحو ثبة كان ناقصاً عن ثلثة احرف مع التاء كما كان ناقصاً عنها بدون التاء فبالترخيم لم يلزم نقص الكلمة عن اقل ابنيتها بل النقص لازم عن الوضع اذ التاء كلمة اخرى برأسها اى بذاتها وضعت للتأنيث لكنها

اذا جعلتها افعلاء تكون مثالا لما نحن فيه مأخوذ من الوسامة مصدر من وسم نوسيم
وسامة مثل ظرف يظرف ظرافة لا من وسم يسم سمة مثل وعد يعد عدة لان
مصدره سمة وهي الكي اي الحسن بضم الحاء وسكون السين المهملتين بالفاد
سنة خوف واسم الفاعل وسيم كما هو مذهب سيبويه اصله وسم قلبت
الواو همزة لئلا يقع الفاء واوا فصار اسم بفتح الهمزة ثم زيدت الالف والهمزة
في آخره للتوسعة فصار اسماء مثل حمراء وصحراء لا يكون مما نحن فيه اذا
جعلتها افعالا جمع فعل واسماء جمع اسم على ما هو مذهب غيره اي غير سيبويه
فاصله ج سمو مثل قنو من سمو يسمو مثل غزو يغزو ثم جمع فصار
اسماو مثل فعل وافعال ثم قلبت الواو ياء لوقوعها في الطرف بعد الف فصار
اسماي ثم ابدلت الياء همزة لوقوعها بعد الف زائدة كسلقاء فصار اسماء
لم يكون في آخره حرف صحيح اصلي قبل مدة زائدة ولذا قال الشارح لانه يكون ح
اي حين كونه جمع اسم كافعال جمع فعل من باب عماد اي باب ما يكون في آخره
حرف صحيح اصلي قبله مدة زائدة لكونه مذهب سيبويه مختارا عند المص اتاه س
مثالا لاهل القسم ومروان بفتح النون على ما هو المشهور فهو اسم رجل اصله
فيه مرو ثم زيدت الالف والنون مثل شعب وشعبان ويجوز كسر النون ح
ويكون تثنية مرو بفتحها الحجر الذي يوري به النار والوجهان محتملان ثم
سمي رجلا وكان في آخره اي في آخر المنادى الذي اريد ترخيمه حرف صحيح قبله تاء
الى ان قوله حرف صحيح عطف على قوله زيادتان بكلمة او وقيل المراد جزاء الشرطية
وانما عطف بهذه الفاء على الاول قبل الايراد المذكور لاتحادهما في الجملة و
اشتراكهما فيه ولان النسبة بينهما بالعموم والخصوص من وجه لانهما يجتمعان
في نحو اسماء ومروان ويصدق الاول دون الثاني في نحو بصري ويصدق الثاني
دون الاول في نحو منصور اي صحيح اصلي لتبادره اي لسبقه عند الاصالة الى
الذهن اي الى ذهن السامع عند سماع الصحة لان الغالب في الحرف الصحيح الاصالة
يعني ان يكون اصلا لكونه حرفا صحيحا لا يقبل النقل والتبدل وانما قال الغالب لان
الحرف الصحيح قد يكون زائدا لان الصحة لا تمنع الزيادة وامثلته كثيرة لا تحصى
لكن الغالب الاصالة فيخرج منه اي من هذا القسم نحو سعلاة لان التاء منه وان
كان حرفا صحيحا لكنه ليس باصلي بل زيد للتأنيث لانه لا يحذف منه الا التاء

امترجت بما قبلها بحيث صارت معتقب الاعراب ولا ترخم بالبناء للمفعول
لعيضر ورة شعر يزداعية الى الترخيم منادى نائب الفاعل لم يستوف
مضارع مبني للفاعل صفة المنادى اي لم يستكمل الشروط المذكورة
الاربعة ثلثة منها عدمية وقد فصلت وواحد منها وجودي و
بين الا ما شذ من نحو يا صاح في يا صاحب فان صاحب نكرة تعرف
بالنداء فلم يكن علما ولا اسما ملتبسا بتاء التأنيث فالشرط الوجودي
عدمي وان الشروط العدمية عدمية فالقياس ان لا يرخم لعدم الشرط
الا انه رخم شاذا ومع شذوذه فالوجه والسبب في ترخيمه بدون شرط كثرة
استعماله منادى والكثرة تقتضي التخفيف فخفف بالترخيم لمجرد كونه
منادى ولما فرغ المص من بيان شرائط الترخيم عدما ووجودا شرع في
بيان كمية المحذوف اي في بيان مقدار ما يحذف من المنادى بسببه و
المحذوف بسببه ثلثة اقسام حرفان او كلمة راسا او حرف واحد
فقال المص كلامه بالفاء التفسيرية فان كان في آخره اي في آخر المنادى
الذي يريد ترخيمه زيادتان اي حرفان زائدان كائنتان في حكم الزيادة
الواحدة اي في حكم زيادة حرف واحد في انهما زيدتا معا يعني دفعة
واحدة بحيث لا يأتي احدهما منفردة عن صاحبتها بل زيادتهما تكون
دفعة واحدة لمعنى واحد واحترز به اي بقوله في حكم الزيادة الواحدة
عما يكون زيادتهما متفرقة بان يكون احدهما منفردة عن صاحبتها
بان يكون الثاني لمعنى آخر غير ما زيد له الاول نحو ثمانية ومرجانة فان الياء
والنون فيهما اي في الاولى والثانية زيدتا لمعنى واحد اي فان اصل
ثمانية ثماه ثم زيدت الياء لئلا يلزم اربع فتحات عند زيادة التاء
لان ما قبل تاء التأنيث يكون مفتوحا ابدا واذا زيدت الياء لذلك يكسر
ما قبلها ثم زيدت التاء للتأنيث فصار ثمانية فيكون ح ما قبل الياء
مكسورا وما قبل التاء مفتوحا وان اصل مرجانة مرج مثل
شعب ثم زيدت الالف والنون للتوسعة في البناء فصار مرجان مثل
شعبان ثم زيدت التاء للتأنيث فلم يحذف للترخيم منهما الا الآخر يعني الا
التاء لكونهما اسمين ملتبسين بتاء التأنيث مثل ثبة وشاة كاسماء

يعني لا يرخم من نحو سعلات الا التاء لكونه اسماً ملتبساً بتاء التانيث سواء
كان علماً اولا والسعلى والسعلاء بكسر السين فيهما الغول او سحرة الجن لانه يكون
من الجن سحرة ايضاً وجمعه يجئ على سعالى بفتح السين والعين • وهو اي الحرف الصحيح
بعد ان كان اصلياً اعم من ان يكون حقيقة كمنصور ومسكين وعمار او حكماً
فيشمل قوله حرف صحيح مثل مرمي • ومدعو • فان الواو والياء الواقعتين في
الآخر اذا كان ما قبلهما ساكناً يكونان في حكم الصحيح كدلو • وظبي • على ما
سيأتي تفصيله ولذا علله الشارح بقوله • فان الحرف الاخير منهما • اي من قوله
مرمي • ومدعو الياء في الاول • والواو في الثاني • في حكم الحرف الصحيح في الاصالة
لما قلنا آنفاً قبله اي قبل ذلك الحرف مدة بالرفع لانه فاعل الظرف لاعتماده على
الموصوف كقول الله مررت برجل في كمه كتاب اي الف او واو او ياء ساكنة • اي
ساكن كل واحد منها حركة مبتداء ما قبلها من جنسها خبره يعني ان يكون
الالف ساكنة وحركة ما قبلها فتحة كعماد • والياء ساكنة وحركة ما قبلها
كسرة كمسكين • والواو ايضاً ساكنة وحركة ما قبلها ضمة كمنصور •
واحترز بقوله مدة عن نحو دلو وظبي • فانه ليس الواو والياء فيهما حرفي مد
لعدم كونهما ساكنين واحترز بقوله حركة ما قبلها من جنسها عن نحو رحيل في
تصغير رحل بالحاء المهملة • وسنور • فان الياء والواو لا تسميان مدتين
لعدم حركة ما قبلهما من جنسهما • والمراد بها اي بالمدة المدة الزائدة يعني الواو
والياء الزائدتين لمساعدها اي لمساعدة الزيادة الى الذهن اي الى ذهن السامع
حين سمع المدة لغلبتها اي لغلبة الزيادة في حرف المد وكثرتها عطف تفسيري
فيخرج منه اي من القسم الثاني نحو مختار ومنقاد فان حرفي المد فيهما ليس بزائد
بل الزائد في الاول الميم والتاء • وفي الثاني الميم والنون والالف فيهما منقلبة
عن الياء والواو الاصليتين لان الثلاثي فيهما خير • وقود • ثم نقل الى
باب الافتعال والانفعال بزيادة الهمزة والتاء او الهمزة والنون • فانه لا يحذف
بسبب الترخيم منه اي من مختار اذا رخم الا الحرف الاخير وهو الراء لكونه من
القسم الذي بينه المص بقوله وان كان غير ذلك فحرف واحد وهو اي الحال ان ما
في آخره حرف صحيح قبله مدة اكثر من اربعة احرف يشير الى ان الجملة الاسمية حال
بالواو والضمير من الضمير المجرور في آخره اي آخر المنادى والحال عن المضاف اليه جائز

اذا حذف

اذا حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه يصح المعنى • وههنا كذلك لانه اذا قيل
في المنادى مقام في آخر المنادى يصح وان كان بالتاويل • وهذا مثل قوله تعالى • اتبع
ملة ابراهيم حنيفاً • فانه يصح ان يقال اتبع ابراهيم حنيفاً • كمنصور مثال
لكون المدة الزائدة واواً • ومسكين مثال لكونها ياء • وعمار مثال لكون المدة
الزائدة الفاً • فان الحرف الاخير فيها حرف صحيح اصلي وهو الراء والنون • وما قبله
مدة زائدة وهي الواو والياء والالف قوله لئلا يلزم تعليل لكون الحروف اكثر من
اربعة احرف من حذف حرفين بالترخيم منه اي من هذا القسم عدم فاعل يلزم بقاء به
اي بقاء المنادى على اقل ابنية المعرب متعلق بالبقاء لانه اذا لم يشترط الكثرة على الاربع وقد
حذف منه حرفان فيلزم ان يكون المنادى باقياً على اقل ابنية المعرب وهي ثلثة
احرف بلا علة موجبة وانه غير جائز • واعلم ان المص اخذ هذا القيد اي قيد كون
حروفه اكثر من اربعة في قوله زيادتان في حكم الواحدة • بان يقال ان كان في آخره
زيادتان في حكم الواحدة وهو اكثر من اربعة لئلا يلزم من حذف حرفين منه
عدم بقائه على اقل الابنية • لان نحو ثبون جمع ثبة بضم الثاء المثلثة • با
الفارسية كروه از كوسفند • وقلون جمع قلة بالواو والنون والياء و
النون فيهما بعد حذف التاء بكسر القاف وفتحها • والقلة الخشبة الصغيرة التي
يضربها الصبيان بخشبة كبيرة اخرى يقال لها بالتركي چالك • وفي المفصل وذو
من المحذوف العجز يجمع بالواو والنون مغيراً اوله كثبون • وقلون • وغير مغير
كثبون • وقلون انتهى • يرخم مبني للمفعول بحذف زيادته وهي الواو والنون
لانهما زيدتا معاً فكانتا في حكم الزيادة الواحدة ولو اخذ هذا القيد في
القسم الاول كما اخذ في الثاني للزم ان لا يرخم امثال هذا وليس كذلك لانه يرخم
سواء بقي بعد الترخيم على اقل الابنية اولا لان بقاء الكلمة فيه اي في نحو قلون
وثبون على حرفين بعد الترخيم ليس للترخيم حتى يلزم بقاء المعرب على اقل ابنية
بلا علة موجبة بل قبل الترخيم ايضاً كان كذلك كما قلنا في نحو ثبة وشاة
حذفتا بالبناء للمفعول اجزاء الشرطان اي الحرفان الاخيران في كلا القسمين
الاول والثاني بالترخيم اما حذف الحرفين الاخيرين معاً في القسم الاول وهو ما كان
في آخره زيادتان في حكم الزيادة الواحدة فلانهما كانتا اي فلعلة كونهما في حكم الزيادة
الواحدة فكما زيدتا معاً كحين الزيادة حذفتا معاً عند الحذف لئلا يكون الحذف

يقال لها بالتركي چالك چليك

مخالفا للزيادة ولئلا يلزم عزل الرفيقين ولانه لما كانا في حكم الزيادة الواحدة
كانا كالحرف الواحد فكما لا يمكن حذف جزء من حرف واحد حقيقة لا يمكن حذفه
من حرف واحد حكما وأما الحرف الاخير في القسم الثاني وهو ما في آخره حرف
صحيح قبله مدة وهو اكثر من اربعة فلانه لما حذف الحرف الاخير مع صحته واصالته
اي مع كونه صحيحا اصليا من حيث انه لا يحذف بلا علة موجبة حذفت المدة
الزائدة اي وجب حذف المدة الزائدة قبله مع ضعفه وزيادته لئلا يرد
من ورد يرد مثل وعد يعد المثل بفتح الميم والثاء المثلثة السائر
صفة للمثل اي المشهور بين العرب ومثل المشهور قولهم صلت على الاسد
وبلت عن النقد صلت بضم الصاد المهملة والخطاب اصله صولت بفتحتي
الصاد والواو فاعل كما بين في علم الصرف ومصدره صولة وهي الحملة والجرءة
والاسد معروف وبلت بضم الباء الموحدة والخطاب ايضا وهو الجود باعتبار
ذكر المسبب وارادة السبب لان الخوف سبب للبول النقد في الصراح بفتحتين
النون والقاف نوع از گوسفند كوتاه دست وپاى زشت روى يعني
صغار الغنم يعني اقدمت على حذف الحرف الصحيح المشابه بالاسد واعرضت
عن حذف الحرف الضعيف الزائد المشابه بالغنم لضعفه ولان حرف الصحيح
الاصلي اذا حذف بالترخيم فالحرف الضعيف الزائدة يكون اولى بالحذف بـ
الترخيم وان كان المنادى الذي اريد ترخيمه مركبا ولما نشأ من اطلاق
قوله مركبا انه يشتمل المضاف والمشبه به والجملة لانها من انواع التركيب
رفعه الشارح بقوله ويعلم بالبناء للمفعول من بيان شرط الترخيم انه
اي ان المراد بالتركيب ههنا ان لا يكون مضافا ولا مشابها به ولا جملة يعني
ان لا يكون تركيبا اضافيا ولا مشتبها به ولا اسناديا بل المراد به ان يكون
تركيبا امتزاجيا مثل بعلبك او تعداديا مثل خمسة عشر حال كونهما
علمين حذف الاسم الاخير بالترخيم كما يحذف الحرف الاخير فيقال في ترخيم
بعلبك علما يا بعل بحذف الاسم الاخير وهو بك وفي ترخيم خمسة عشر
علما يا خمسة بحذف الاسم الاخير ايضا وهو عشر لانه نزل اي لشباهته الاسم
الاخير منزلة تاء التأنيث في كون كل واحد منهما اي من الاسم الاخير وتاء
التأنيث كلمة على حدة صفة كلمة اي كلمة مستقلة يعني فكما ان التاء

كلمة برأسها تدل على المعنى كذلك الاسم الاخير كلمة برأسه يدل على المعنى وكما تحذف
التاء وحدها بالترخيم كذلك الاسم يحذف وحده به صارت تلك الكلمة وهي التاء
وذلك الاسم بمنزلة الجزء مما قبلها وان كان المنادى الذي اريد ترخيمه غير ذلك المذكور
من الاقسام الثلثة كونها ثلثة باعتبار الشرط والقاعدة لا باعتبار الجزاء فانه
باعتباره قسمان لان الاقسام كما بينا سابقا يحذف حرف واحد اي يحذف حرف واحد وقال
المحشي قدر للمضارع مع مضي اخواته الماضية لداع كلمة الفاء فانها لا يجوز في الجزاء بغير
قد ولا انسب ان يجعل التقدير فقد حذف حرف واحد اقول قد تفنن الشارح في العبارة
حيث عبر ههنا بالمضارع لان للصيغ فيما سبق عبر بالماضي فلا نزاع ان دلالة الحذف ههنا
قليل فاختار الصيغة التي تفيد تقليله وهي المضارع ولعدم احتياجه ايضا الى التقدير
فالانسب بالمقام ما ذكر الشارح لحصول الفائدة المقصودة من الترخيم بحذف حرف
واحد وهي التخفيف وعلم موجب حذف الاكثر يعني اكثر من حرف واحد وموجب حذف
الاكثر الشروط المذكورة في الاقسام الثلثة نحو يا حار ويا مال في يا حارث ويا مالك
فيه لف على ترتيب اللف فحذف منهما حرف واحد وهو الثاء والكاف لحصول التخفيف المقصود
بالترخيم وعلم موجب حذف اكثر من ذلك كما في الاقسام الثلثة فاقسام الترخيم باعتبار
الشرط اربعة اقسام واما باعتبار الجزاء فثلثة ولما فرغ من بيان اقسام
الترخيم محلا ومقدارا شرع في بيان ان المحذوف دائما في حكم الثابت واما حذف
نسيا منسيا فقال وهو اي المنادى المرخم في حكم المنادى الثابت بجميع اجزائه و
حروفه مع ان الحذف لا لعلة موجبة وما يكون في حكم الثابت لا يكون لعلة موجبة او
المحذوف بالترخيم فيما ثبت لكن الشارح اقتصر على الاول بقرينة في حكم الثابت لان الثابت
في الباقي والمعتد في المحذوف فيبقى الحرف الذي صار آخر الكلمة اي المنادى المرخم بعد الترخيم
على متعلق بيبقى ما كان ذلك الحرف عليه الضمير المجرور راجع الى الموصول والمراد بالموصول
ههنا الحركة الثلث الضم والكسر والفتح والسكون قبله اي قبل الترخيم ان
كان ذلك الحرف مضموما قبل الترخيم يبقى على الضم بعده نحو يا بلب في بلبل وان كان
مكسورا يبقى على الكسر نحو يا حار في الحارث وان كان مفتوحا يبقى على الفتح
نحو يا مرو في مروان وان كان ساكنا يبقى على السكون نحو يا ثمو في ثمود على
الاستعمال الاكثر فيقال اي اذا كان الامر كذلك فيقال او عطف على الجملة الاسمية السابقة
مؤولة بالفعلية كانه قيل يجعل المحذوف ثابتا فيقال في حارث يا حار بترخيم

حرف واحد منه لانه من القسم الرابع بكسر الراء حال كونه باقيا على ما كان يا حار د غليه
قبل الترخيم لكون المحذوف كالثابت ويقال في ثمود يا ثمو بواو متطرفة اى بوقوع الواو
في الطرف بعد الضمة مع انه لم يوجد في كلام العرب اسم متمكن آخره واو ساكنة قبلها ضمة
لكون المحذوف كالثابت فلم يلزم وقوع الواو المذكور في الطرف بعد الترخيم كما لم يلزم وقوعها
قبله ويقال في كروان يا كرو بواو متحركة وقعت بعد فتحة مع انه لم يوجد في كلامهم ايضا
واو او ياء متحركتان الا قلبتا الفا للعلة المذكورة ولم يذكر المص ولا الشارح المنادى الذي
يبقى آخره بعد الترخيم على الضم اما اكتفاء بالاقسام الثلثة واما لانه لم يفرق بين ما
هو الاكثر في الاستعمال منه وما هو الاقل فيه لكلاهما سواء نحو يا قنب بالضم في قنبل ويا
بلب بالضم في بلبل فانه لم يعلم انه الاكثر استعمالا او الاقل وقد يجعل قد للتقليل
ويجعل مبني للمفعول اي يجعل المنادى المرخم على الاستعمال الاقل المقابل لما هو الاكثر
استعمالا اسما المفعول الثاني اسم الجار والمجرور صفة لقوله اسما اى اسما
مستقلا كانه لم يحذف منه شئ الاخر فان ولا كلمة برأسها ولا اخر واحد فيكون له
في بنائه اى في كونه مبنيا واعلاله وكونه معتلا وتصحيحه لئلا يوجد في الكلام اسم
متمكن آخره واو ساكنة قبلها ضمة حكم نفسه اى حكم الحروف الباقية بعد الترخيم
لا حكم الاصل لان المحذوف بالترخيم لما جعل كان لم يكن صار ذلك الاسم كانه لم
يحذف منه شئ فكانه كان قد وضع هكذا فان اقتضى البناء على الضم بني عليه وان
اقتضى الصحيح صحح وان اقتضى القلب قلب ولهذا مثل ثلثة امثلة فقال فيقال الفاء
ههنا كالفاء في فيقول يا حار في حارث بالضم اى بالبناء على الضم هذا مثال
لما يكون له في بنائه حكم نفسه كانه اسم مفرد ليس بمضاف ولا مشبه به معرفة
ليس بنكرة براسه اى مستقل كان حروفه عند الوضع ثلثة يعني ثلاثي الوضع مثل
يا زيد فيضم اى فيبنى على الضم ويا ثمي في يا ثمود هذا مثال لما يكون في تصحيحه
حكم نفسه لانه لما جعل ثمو بعد الترخيم اسما براسه اى اسما مستقلا صارت
الواو طرفا اى وقعت الواو الساكنة في الطرف بعد الضمة فاذا كان كذلك فلا جرم لا
لنفي الجنس وجرم بفتحتي الجيم والراء المهملة اسم لا قلبت ياء جرها وكسر
ما قبلها لتسلم الياء فصار ثمي كادل في ادلو جمع دلو والحقي في الحقو ويا كرا في
يا كروان هذا مثال لما يكون له في اعلاله حكم نفسه لا حكم اصله وفيه نشر على خلاف
اللف لانه لما جعل كرو بعد الترخيم اسما براسه اى اسما مستقلا كانه لم يحذف منه

شئ

شئ يعني كانه ثلاثي الوضع ارتفع مانع الاعلال وهو اى مانع الاعلال وقوع الساكن
بعد الواو لانه اذا سكن حرف الذي بعد حرف العلة لا يعل حرف العلة مثل طوى ويشوى
ويطوى ويشوى وههنا لما حذف الالف والنون نسيا منسيا وجعل كرو
كانه ثلاثي الوضع كانت الواو متحركة وما قبلها مفتوحا فقلبت الواو الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها على ما بين في علم الصرف وقيل يا كرا بالقلب وقد استعملوا كلمة قد ههنا
للتقليل وان دخلت على الماضي يعني للدلالة على ان استعمال صيغة النداء يعني يا خاصة
في المندوب اقل منه في النداء لان استعمالها في النداء اكثر لكونها موضوعة له كما ان كلمة
وا للندبة وفي الحاشية لا وجه لايراد المندوب في اثناء مباحث المنادى والفصل به بين
مباحثه فالاولى ان يؤخر عن بحث المنادى برمته الى هنا كلامه اقول اورد المص
المندوب في اثناء المنادى حتى وقع الفصل به بين مباحثه تنبيها على ان المندوب داخل في المنادى عند بعض
النحاة وان كلمة يا الموضوعة للنداء مستعملة فيه وحتى لا يمتاز المندوب عن المنادى في نحو يا زيد ويا
عبد الله الا بالقرينة ولهذا الامتزاج ادرج بحث المندوب في بحث المنادى يعني الواو صيغة النداء يعني يا خاصة و
لم يقل وقد استعملوا يا في المندوب مع انه اخصر من قوله وقد استعملوا صيغة النداء واظهر
لان كلمة يا مذكورة ظاهرا تنبيها على ان الصيغة للنداء اعتبرت في المندوب لانه علة
لقوله يعني خاصة يعني اختص استعمال المندوب بيا فلم يتجاوز الى غيرها من حروف النداء
لانه لا يدخل عليها سواها يعني لا يستعمل في المندوب غير كلمة يا من حروف النداء لكونها اشهر صيغها
جمع صيغة يعني لكون كلمة يا اصلا في هذه الحروف والباقية متفرعة عنها اما بالزيادة او
النقصان والاحق ان استعمال الاصل يكون اوسع فكانت كلمة يا اولى واليق بان يتوسع
فيها باستعمالها في غير المنادى الا ترى انها مستعملة في الاستغاثة والتعجب والندبة دون
غيرها وفي الثاني لان كل منادى يدخل معنى من المعاني كالاستغاثة والتعجب والندبة
دون غيرها وفي النهي لان كل منادى يدخل معنى من المعاني كالاستغاثة والتعجب
والندبة لا يستعمل فيه الا حرف النداء المشهور اعني يا دون اخواتها لانها امهات
تصرفت ودخلت في جميع انواعه وهو اى المندوب اسم مفعول وبابه نصر في اللغة
ميت يبكي عليه احد يقال ندب الميت بكى عليه وعدد من العداى وبحضى محاسنه جمع
الحسن بضم الحاء وسكون السين ضد القبح وقد حسن الشئ حسنا ورجل
حسن وامراة حسناء وهم حسان كذا في الصحاح ليعلم من اعلم وفاعل للنادب
الباكي اى ليعلم النادب الباكي الناس بالنصب مفعول ليعلم انه موتراى مور هذا

الميت المراد بالموت ههنا معناه المصدري لا الاسمي امر عظيم اي بلية عظيمة
عامة للخلق لان حيوته نعمة عظيمة كان الناس ينتفعون منه في امور دينهم
ودنياهم فموته بلية عامة لهم وان مع اسمها وخبرها مفعول ثان ليعلم قوله ليعذروه
بالبناء للفاعل من عذر يعذر وبابه ضرب يقال عذره اي قبل عذره واعتذره
اي بين عذره علة لقوله ليعلم في البكاء اي ليقبلوا عذره في بكائه ولم يعيروه
ويشاركوه اي ويكونوا شركاء معه في البكاء والتفجع عليه التفجع التوجع من فجع
يفجع فقطع يقال فجعته تفجيعا فتفجع له توجع عليه كذا في الصحاح والمندوب
في الاصطلاح هو المتفجع عليه اي الذي يتفجع عليه اي لاجله وجودا نصب على التمييز
او عدما فيه رد على الرضي حيث قال وقد اخل المصنف باحد قسمي المندوب وهو
المتوجع منه نحو وا حزناه ووا ويلاه ووا ثبوراه لان الندبة في هذه
الامثلة ندبة على عدم المتفجع عليه بيا او وا الباء للالصاق صلة للمتفجع
عليه وفي تقديم يا اشارة الى استعمالها في المندوب بالاصالة لا بالتبع بوا كما
ان استعمال وا فيه كذلك لما ذكرنا انها هي الاصل في حروف النداء فاستعمل في المنادى
والمندوب وغيرهما بالاصالة فالمتفجع عليه عدما ما يتفجع على عدمه اي اللفظ
الذي يتفجع به على عدم المندوب اي كونه معدوما وميتا عند النادب بحيث
شاهد موته او حضر جنازته وبكى عليه بقوله يا زيداه ووا عمراه ونحو
ميت وحضرته مفقودا كالميت الذي يبكي عليه النادب ويتفجع عليه
المتفجع عليه وجودا ما يتفجع على وجوده اي اللفظ الذي يتفجع به على وجود
المندوب عند فقد النادب فيتفجع عليه عدمه حيث لم يشاهد النادب موته
ولم يحضر ايضا جنازته بل وصل عليه خبر موته بان مات المندوب في البلد
التي لم يكن فيها النادب ووصل اليه خبر موته كالمصيبة وهي الامر في
الشدة والامر المكروه وجمعها مصائب والحسرة الندامة فالفضة لفوت شيء
يقال الحسر على الشيء حسرة فهو حسير اي اغتم على فوته كذا في الصحاح والويل
وهو العذاب اللاحقة صفة للثلاثة للنادب بفقد الميت اي لحقت هذه
المذكورات للنادب بعد فقد الميت عدما حيث لم يشاهده فالحاصل ان حد
المندوب وهو قوله المتفجع عليه بيا او وا شامل لقسمي المندوب اي للقسم الذي
يتفجع على عدم المندوب والقسم الذي يتفجع على وجوده مثل يا زيداه ويا عمراه

مثال

مثال المفقود عدما ومثل يا حسرتاه ويا مصيبتاه مثال المفقود وجودا ولاختص
بالبناء للمفعول المندوب بوا حال كونه المندوب ممتازا ومنفردا به اي باختصاص كلمة
وا بالمندوب لعدم دخولها على المنادى عن المنادى وفي الحاشية يعني انه تعلق قوله بوا
بالاختصاص بتضمين معنى الامتياز وليس صلة للاختصاص لان الباء التي هي صلة
للاختصاص لا تدخل الا على المقصور عليه انتهى لعدم دخولها عليه اي لعدم دخول وا على المنادى
لاتفاق الجمهور على ان حروف النداء خمسة ولم يعدوا الكلمة وا منها واتفاقهم حجة
قاطعة بخلاف لفظ يا فانه مشترك بينهما اي بين دخوله على المنادى وبين دخوله على
المندوب كما عرفت سابقا وحكمه اي حكم المندوب اي حاله وشانه في الاعراب اي في كونه معربا
منصوبا والبناء اي في كونه مبنيا اما على الضم او الالف والواو مثل يا زيد ويا زيدان ويا
زيدون حكم المنادى اي مثل حكم المنادى وحاله وشانه فيما اشار الى انه اما من قبيل حذف
المضاف واقامة المضاف اليه مقامه واما من قبيل انه يكون نصبه بنزع الخافض يعني اذا وقع المندوب
في موضع على صورة قسم واحد من اقسام المنادى واقسامه اربعة انه يكون مفردا معرفة ومضافا
وشبهه ونكرة فحكمه اي حال المندوب وشانه في الاعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى كما
اذا كان المنادى مفردا معرفة يبنى على الضم يعني يبنى على ما يرفع به من الضمة والالف والواو مثل يا زيد
ويا زيدان ويا زيدون كذلك المندوب ومثاله واذا كان المنادى مضافا او مشابها به ينصب
كذلك المندوب مثل وا عبد الله ووا طالعا جبلاه ووا من حفر بئر زمزماه ووا من قلع باب
خيبراه وكذا توابعه كتوابع المنادى على التفصيل المذكور وذلك لانه منادى في الاصل لحقه
معنى الندبة ولاشتراكهما في معنى الخصوص فكان في حكم توابع المنادى ولا يلزم من ذلك اي من
التشبيه المذكور وهو وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى جواز فاعل لا يلزم وقوعه اي
وقوع المندوب على صورة جميع اقسام المنادى واقسامها كما عرفت اربعة يعني انه ينقسم المندوب
اربعة اقسام كالمنادى لانه لا يلزم من مشابهة الشيء بالشيء ان يكون مثله في جميع احكامه
طابق النعل بالنعل اي خفي برداية اي ان المندوب لا يقع اي لا يكون نكرة اذ التعريف
شرط في المندوب لانه لا يندب بمنزلة المفعول الا الاسم المعروف اي الاسم الذي اشتهر
المندوب به قبل موته ليعذروه في الندبة ويشاركوه في التفجع عليه وجاز فيه رد على
الاندلسي حيث قال ويجمع يا الشخص يلتبس بالمنادى زيادة الالف اي زيادة تلك
الالف الندبة في آخره اي في آخر المندوب لمد الصوت المطلوب في الندبة لان زيادة الحرف
يستلزم زيادة المعنى فان خفت التي في التعبير بالجواز اشعار بان الاصل في الزيادة

للمد المذكور الالف لدوام المد فيه ولا تنفك عنها لكون المد طبعا لها بخلاف الواو
والياء فانهما انما تكونان حرفي مد اذا كانتا ساكنتين وحركة ما قبلهما من جنسهما
اللبس بفتح اللام وسكون الباء الموحدة الالتباس وبالضم پيراهن دربر كرفتن
يقال لبس الثوب يلبس لبسا والبسته الباسا وبالفتح الاشتباه كذا في الصحاح
وينصب بنزع الخافض لانه للخوف لازم اي فان خفت من اللبس اي الالتباس مع ذلك
اللفظ اي لفظ المندوب عند زيادتك الالف اي الف الندبة لغيره اي بغير ذلك اللفظ عدلت
انت اي اعرضت عن زيادة الالف حذرا عن الالتباس وقصدت الى زيادة حرف مد لا
عن الالف يدل على المد المطلوب في الندبة ولذا وصفه الشارح بقوله مجانس لحركة آخر
المندوب من كسرة بان للحركة او ضمة لان المجانس للكسرة الياء وللضمة الواو وهما
اذا سكنتا وكان ما قبلهما مكسورا او مضموما يكونان حرفي مد كما ذكرناه غير مرة
والمراد بآخرهما الاخر حكما وذلك يكون في المندوب المضاف الى الكاف الخطاب
المؤنث مفردا او جمعا بناء على تمثيل المص بهما او ضمير الغائب جمع المذكر كما اذا اردت الخطاب
ندبة غلام امرأة مخاطبة قلت بالخطاب ايضا عند الندبة واغلامكيه بابدال الالف
ياء لا تقول واغلامكاه لالتباسه بندبة غلام رجل مخاطب لان الكاف في وا
غلامك اذا كان خطابا للمؤنث يكسر وللمذكر يفتح كما سبق فيكون حركة آخر المندوب
اذا كان خطابا للمؤنث كسرة فاذا زيد الالف الندبة يفتح ذلك الكاف لاجل الالف لان
الالف لابد وان يكون ما قبلها مفتوحا فيعدل عن الالف الى الياء فرارا عن الالتباس
واذا اردت ندبة غلام جماعة مخاطبين بكسر الباء للموحدة لانه جمع المخاطب قلت
انت واغلامكموه بابدال الالف واوا لان الميم اي ميم الجمع اصلها الضم لانها في الاصل
متحركة بالضمة فاسكنت ولانها من حروف الشفة وهي انما تحصل بضم الشفتين غالبا
فناسبت الميم الواو فيعدل عن الالف الى الواو ولا تقول واغلامكماه لالتباسه بندبة غلام
مخاطبين بفتح الباء الموحدة لانه تثنية مخاطب ولا احتراز عن الجمع المذكر السالم
وصفه بقوله اثنين يعني واذا اريد الف الندبة فحرك الميم بالفتحة لاجل الالف فقيل
واغلامكماه لا يعلم انه ندبة غلام اثنين او جماعة فيعدل عن الالف الى الواو لان
آخر المندوب ضمة وجاز لك الهاء ايضا يقال لها هاء السكت اي الحاقها بحذف
المضاف بهذه المدات الثلث الواو والياء والالف وبعضهم يوجبها مع الالف
في يا دون والثلا يلتبس المندوب بالمنادى المضاف الى ياء المتكلم المقلوبة الفا نحو

ياغلاما

ياغلاما في حال الوقف لا في حال الوصل ظرف لجاز المقدر او المضاف المحذوف
لبيانها اي لبيان هذه المدات كما لها لا سيما الالف لخفائها واذا اجتنبت بها
بها ساكنة ثبتت وتظهر كمال الظهور ولا يندب بالبناء للمفعول من قسم المندوب
المتفجع عليه عدما فقيد برؤيته قوله الا المعروف لان الاحتياج الى البناء يكون في
هذا القسم لانه لا يشترط التعريف في المتفجع عليه وجودا بل لا يلزم مثل يا حسرتاه
ويا مصيبتاه بدون تعريف لان الاصل في الندبة المتفجع عليه عدما ولذا يشترط
فيه التعريف دون المتفجع عليه وجودا وفي الرضي واما المتوجع منه فانك
تقول وامصيبتاه وليست بمعروفة انتهى الا الاسم المعروف الذي اشتهر
المندوب بين الناس في حال حيوته به سواء اشتهر بالعلم الخاص او الكنية
او اللقب ولذا قال المص المعروف اي المشهور ولم يقل الا العلم ولا الا المعرفة هو
ليعذر بالبناء للمفعول النادب اي ليقبل عذره بين الناس معرفته اي باشتهاره
بينهم في ندبته متعلق بقوله ليعذر والتفجع عليه عطف على ندبته اي
ليعذر النادب في تفجعه على المندوب ويشاركوه فيه اذا كان الامر فلا يقال
وارجلاه على وجه الندبة والتفجع ولا يقال ايضا ولا امرءتان
او ما اشتهر بهذا اللفظ اي بلفظ رجل بين الناس مندوب خاص
يعني لم يشتهر بين الناس ان يقال للشخص المعين رجل بحيث يصير
علما له فاذا اطلق رجل وندب وقيل وارجلاه انتقل الذهن اي ذهن
السامعين اليه اي الى ذلك الشخص لان المراد الا الاسم المعروف الاشتهار
بين الناس في حال حيوته كيف ما كان وفي الرضي ويعني بالمعروف المشهور
علما او لا فلو كان علما غير مشهور لم يندب فلا يقال واهلاه من الحارث ولو لم يكن
علما وكان مشهورا بذلك الاسم جاز ندبته سواء كان تعريفه قبل الندبة
او بحرف الندبة نحو وامن قلع باب خيبراه وامن حفر بئر زمزماه
لاشتهارهما انتهى وليعرف بالبناء للمفعول نائبه ما استكن فيه
راجع الى المندوب خاص به اي بهذا اللفظ والجملة عطف على جملة انتقل اي
ويوجد ذلك المندوب بهذا اللفظ اي بقوله وارجلاه ليعذر النادب
اي ليقبل عذره في الندبة والتفجع عليه وامتنع هذه مسئلة ابتدائية
لبيان ان الحاق الف الندبة بصفة المندوب ممتنع ويجوز ان يعطف

على جمله ولا يندب الا المعروف ولا يجوز ان يعطف على قوله لا يقال وا رجلاه لانه يلزم منه ان يكون متفرعا عليه لقوله ولا يندب الحاق الالف اى الف الندبة بصفة المندوب اى بآخر صفته بل يجب ان تلحق بالموصوف فقط بل يجب الحاقها بآخر الموصوف مثل وا زيداه الطويل بالحاق الف الندبة وهاء السكت بآخر المندوب الموصوف وبين وجه امتناع الالحاق بقوله لان اتصال الموصوف بالصفة والصفة بالموصوف ليس كذلك الاتصال كاتصال المضاف بالمضاف اليه والمضاف اليه بالمضاف لانه اى لان المضاف اليه جيء به اى بالمضاف اليه لتمام المضاف وان كانت الاضافة لفظية لقيام المضاف اليه مقام التنوين من المضاف لا يرى انها تفيد التخفيف مطلقا والتعريف والتخصيص في المعنوية فلو لم يكن الاتصال اتم لما افادت التخفيف والتعريف والتخصيص فهو اى المضاف اليه كالجزء منه اى من المضاف فكانا ككلمة واحدة بخلاف الصفة مع الموصوف فانه جيء بها اى بالصفة بعد تمام الموصوف من غير احتياج الى منع التخصيص كما في النكرات او التوضيح كما بعد تمام الموصوف من غير احتياجه كما في المعارف غالبا فتكون الصفة اجنبية من الموصوف المندوب فلم يجز الحاق الالف الا بآخر الموصوف لان الف الندبة لا تلحق الا بآخر المندوب والمندوب ليس الا الموصوف فتلحق بآخره سواء جيء بصفة اولا فلهذا اى للفرق بين ما كان المندوب مضافا وبين ما كان موصوفا جاز الحاق الف الندبة بآخر المضاف اليه للمضاف المندوب نحو وا امير المؤمنيناه والمندوب هو الامير الا انك لما اردت ندبة المضاف الى المؤمنين لا مطلق ندبة الامير فلو الحقت الالف للمضاف لانفصل من المضاف اليه مع انهما ككلمة واحدة فالحقتها بالمضاف اليه مع انه ليس بمراد لان المراد هو المضاف فقط كما تقول حب رمان وان لم تكن ملكت الا الحب فقط ولم يجز الحاقها بآخر صفة المندوب مثل وا زيد الطويلاه بالحاق الف الندبة وهاء السكت بآخر المندوب الموصوف وبين وجه امتناع الالحاق بقوله لان اتصال الموصوف بالصفة والصفة بالموصوف ليس كذلك الاتصال كاتصال المضاف بالمضاف اليه والمضاف اليه بالمضاف لانه اى لان المضاف اليه جيء به اى بالمضاف اليه خلافا ليونس اى خالف يونس خلافا للجمهور لان المخالف هو يونس للجمهور ويجوز ان يسند المخالفة اليهم دونه لان اسناد المخالفة الى واحد اولى من اسنادها الى الجماعة فانه اى يونس يجوز من التجويز الحاق الالف

اى الف الندبة بآخر الصفة اى بآخر صفة المندوب كما يجوز الحاقها بآخر المضاف اليه فيجوز عنده وا زيد الطويلاه كما يجوز اتفاقا وا امير المؤمنيناه فان اتصال الموصوف بالصفة مطلقا وان كان عام الاتصال في اللفظ يعني وان كان الاتصال اللفظي بينهما انقص حيث كان لتمام الموصوف ولعدم قيام الصفة مقام شيء من الموصوف كما قام المضاف اليه مقام شيء من المضاف كالتنوين ونوني التثنية والجمع على حذفها من الاتصال اللفظي الواقع بين المضاف والمضاف اليه لما قلنا آنفا ان المضاف اليه قائم مقام تنوين المضاف او نونه فكان الاتصال اللفظي بينهما اتم من الاتصال اللفظي بين الصفة والموصوف الا انه اى الاتصال بين الصفة والموصوف اتم منه اى من الاتصال الواقع بين المضاف والمضاف اليه من جهة المعنى فالاتصال الاتم في التركيب التوصيفي والاضافي لكن الاتم في التركيب التوصيفي او الاضافي في اللفظ وفي التركيب التوصيفي في المعنى فنظر الجمهور الى الاتصال اللفظي فجوز والحاق الالف بآخر المضاف اليه وهذا هو المختار لكونه من وظيفة الفن ويونس الى الاتصال اللفظي والمعنوي فجوز الحاقها في آخر الصفة كما جوزه في آخر المضاف اليه لاتحادهما اى لاتحاد الموصوف مع الصفة بالذات يعني يصدق احدهما على ما يصدق عليه الآخر فان الطويل في قولك وا زيد الطويل هو زيد لا غير يعني فان الطويل يصدق على ما يصدق عليه زيد من الذات فاتحدا من جهة المعنى ومن جهة الاعراب ايضا وغيرهما على ما سيأتي في بحث النعت بخلاف المضاف والمضاف اليه سواء كان الاضافة حقيقية او غيرها فانهما متغايران في الذات حيث لا يصدق احدهما على ما يصدق عليه الآخر فان ذات زيد في قولك غلام زيد و ضارب زيد غير ذات غلام وضارب وان كان يصدق في بعض الصور مثل خاتم فضة وحسن الوجه الا اذا اعتبارت تأمل وفي الاعراب ايضا وغيره من الاحوال فجرت بين الصفة والموصوف وحكى مبنيا للفاعل يونس بالرفع فاعله ان رجلا ضاع له قدحان تثنية قدح بفتح القاف والدال المهملة وهو ظرف صغير يكفي ما فيه من الماء لواحد فقط وجمعه اقداح كذا في الصحاح وفيه تفصيل فقال في ندبتهما وا جمجمتي الشاميتيناه والجمجمة بضم الجيمين وسكون الميم الاولى وفتح الثانية وبعد الثانية تاء الوحدة القدح من الخشب ويقال ايضا لعظم الرأس المشتمل على الدماغ ويقال للقبيلة من العرب كذا في الصحاح لكن المراد ههنا الاول واصله وا جمجمتان فلما اضيفتا

الى ياء المتكلم انتصب وسقط النون بالاضافة فادغم ياء الاعراب في ياء الاضافة
نصاد وانجمي المنسوبين الى الشام لكونهما معمولين فيها او مجلوبين
منها والشام اسم بلدة مشهورة اعنا يقال لها شام لكونها في شمال القبلة
وكانه مخفف من الشمال ويجوز لقيام قرينة اي وقت وجود علامة تدل على
ان يا محذوف حذف حرف النداء وهي يا فقط لانه لا يجوز حذف غيرها لكونها
اصل الباب ولكثرة استعمالها دون غيرها لانها تستعمل في المنادى القريب والبعيد
والمتوسط دون غيرها لانها تستعمل اما في القريب فقط كالهمزة واما في البعيد
لا غير كايا وهيا واما في المتوسط فحسب كاي فيجوز فيها الذكر والحذف
الا اذا كان حرف النداء يعني يا خاصة مقارنا مع اسم الجنس يعني
داخلا عليه يعني متلبس به اي باسم الجنس ما كان نكرة سواء ذلك الاسم
مضافا كغلام رجل او غير مضاف كغلام ورجل وفيه رد على من قال
المراد باسم الجنس ما يصح دخول اللام عليه لان غلام رجل اسم جنس مع انه لا يصح
دخوله عليه قبل دخول حرف النداء عليه سواء تعرف اي صار ما دخل عليه حرف النداء
معرفة بالنداء اي بدخول حرف النداء لقصد تعريفه كيا رجل ويا رجل لكونه مقصودا
بالنداء صار معرفة بدخول حرف النداء عليه فبني على الضم لكونه منادى مفردا
معرفة او لم يتعرف اي لم يصر معرفة لان دخول حرف النداء لا يوجب تعريف
ما دخل عليه ما لم يقصد تعريفه واذا لم يقصد يبقى على ما كان فلا يكون معرفة
فينصب مثل يا رجلا سواء كان مفردا نكرة او مضافا الى النكرة مثل
يا غلام رجل او مضارعا له مثل يا طالعا جبلا لان نداءه اي لان نداء
اسم الجنس بكثرة نداء العلم يعني لم يكن كثيرا مثل نداء العلم فان نداءه
يكون كثيرا لان الانسان لا ينادى الا من تعرفه باسمها العلم او بكنيته او
بلقبه غالبا ولا ينادي باسم جنسه الا نادرا فلو حذف فيه اي من قولك
يا رجل او يا رجلا حرف النداء وقيل رجل او رجلا لم يسبق من سبق يسبق
وتبادر الى الذهن اي ذهن السامع او ذهن المنادى الى انه اي الى ان
الاسم الجنس الذي حذف حرف النداء منه مثل رجل في يا رجل او رجلا في
يا رجلا منادى حتى يتوجه المنادى فيجيبه عما اراد والا شارة
اي والا اذا كان مقارنا مع اسم الاشارة يعني الا اذا كان حرف النداء

داخلا

داخلا على اسم الاشارة فانه لا يحذف لانه اي لان اسم الاشارة كاسم الجنس في الابهام فلو
حذف حرف النداء منه لم يسبق الذهن الى انه منادى مثل يا هذا او يا هذان ويا هؤلاء فاذا قيل
هذا وهذان وهؤلاء لم يعلم المشار اليه بلا حد ما انه نودي اليه او اشير اليه والا اذا كان مقارنا
مع المنادى المستغاث سواء كان مستغاثا باللام او مستغاثا بالالف والمندوب سواء كان
مندوبا بوا او بيا فانه لا يحذف حرف النداء وحرف الندبة منهما بل يجب ذكرهما فيهما لان
المطلوب فيهما امتداد الصوت لان مد الصوت مطلوب في الاستغاثة ليلحقه المستغاث سريعا
لان المستغيث اذا امتد صوته فيها يعلم المستغاث انه احوج الى الاستغاثة فيلحقه بسرعة
فيعينه ومطلوب ايضا في الندبة ليسمعه من هو قريب منه وبعيد فيكثر من تدعو المندوب
لان المقصود الاصلي من الندبة الدعاء بالحزن المسعف والحذف اي حذف حرف النداء او الندبة
ينافيه اي يمنع مد الصوت لان المد لا يكون الا بزيادة الحروف والحذف ينفي الزيادة
فيجب ذكر حرف النداء او الندبة فيهما فعلم ان ما لا يحذف منه حرف النداء من المنادى اربعة
اسم الجنس واسم الاشارة والمستغاث والمندوب فيبقى على هذا اي على ما استثنى
من المعاد تعالى من قوله العلم وما عطف عليه لانه من البيانية اذا كان ما قبلها معرفة
تكون حالا لا بد من تقدم الحال ههنا على صاحبه اختصاصا لانه لو لم يتقدم يلزم ذكر الحال ويطول
الكلام به وايضا اذا كان ذو الحال معرفة يجوز تقديم الحال عليه التي يجوز فيها حذف
حرف النداء العلم بالرفع لانه فاعل سواء كان مضافا او مفردا مثل يا عبد الله ويا
زيد وسواء كان حذف حرف النداء مقارنا مع بدل شيء عن حرف النداء المحذوف
ليكون كالعوض عنه كلفظة الله اذا جعل منادى ثم حذف حرف النداء فان ذلك
الشان لا يحذف منادى من لفظة الله حرف النداء مقارنا مع شيء الا مقارنا
مع ابدال الميم المشددة عنه اي عن حرف النداء في آخره نحو اللهم اصله يا الله حذف
حرف النداء لانه لا يجوز في اللام ان يتوصل الى ندائه باي او باسم الاشارة على ما
سبق الا انه لما حذف الصلة مع هذه اللفظة لما سبق ايضا ولكثرة ندائها
لم يحذف الحرف الا مع البدل لئلا يكون اجحافا وانما عوض في الآخر تبركا باسمه
تعالى وتعظيما لشانه تعالى وانما قدم حرف النداء عليه لوجوب الصدارة فيها هذا
مذهب البصريين والكوفيين ايضا وقال الفراء اصله يا الله امنا بالخير
فخفف بحذف الهمزة وحرف النداء والضمير المتصل من امنا فبقي الميم
المشددة فكتبت بلفظة الله فقيل اللهم وليس بوجيه لانك تقول

يا اللهم وقد يزاد ما في آخره قاله ما عليك ان تقولى كلما سبحت او صليت يا اللهما اردد علينا شيخنا مسلما ۰ او يجر بدلا عن حرف النداء نحو يوسف والاصح انه عربي وقيل عربي والاصل يوسف من آسف يوسف من الافعال الا انه غير من الكسرة الى الضمة كما غير الاعلام المنقولة اعرض امر من الاعراض عن هذا القول ولا تذكره واكتمه فانك نحو صادق اى يا يوسف بحذف حرف النداء بقرينة المقام لاختصار لان المقام مقام النداء ۰ ولفظة اى واية عطف على العلم اى فبقي من تلك المعارف لفظة اى واية لكن لا مطلقا بل اذا وصف كل واحد منهما بذى اللام نحو ايها الرجل وايتها الغراء اى يا ايها الرجل ويا ايتها الغراء بحذف حرف النداء لانه اذا جاز حذفها من العلم فجوازه من مثل هذا التركيب الطويل المتقل وهو ظاهر او اذا وصف بالموصوف بذى اللام نحو اى هذا الرجل وايتهذه المرأة اى يا اى هذا الرجل ويا اية هذه المرأة فالحذف ههنا اولى من الاولين لطول الكلام بزيادة هذا وهذه لانه كلما ازداد لفظ زاد الثقل فلا يجوز الحذف اى حذف حرف النداء من اى واية ۰ والامن ايهذا وايتهذا من غير ان يتصف اى واية وهذه اى المرأة لان هذا اسم من اسماء الاشارة وقد عرفت ان اسم الاشارة لا يحذف منه حرف النداء وكذا هذه واذا وصف بذى اللام صار معرفة وكذا اى واية اسم جنس واذا وصف به صار ايضا معرفة فلزم اتصاف اى واية وهذا وهذه بذى اللام اذا اريد حذف حرف النداء منها والمضاف بالرفع عطف اما على لفظة اى واية او على العلم اى فبقي من تلك المعارف الاسم المضاف بالاضافة المعنوية الى اى معرفة كانت من المعارف التى هى المضمر والعلم الخاص والمبهم والمعرف باللام والمضاف اضافة معنوية لانه حج يكون معرفة ايضا فيدخل فى المعارف التى يجوز حذف حرف النداء منها نحو غلامى افعل كذا ونحو غلام زيد افعل كذا ۰ وغلام هذا الرجل وغلام الرجل وغلام الذى كان عندنا امس فى مقام النداء وبقى الموصولات ايضا لانها من المعارف نحو من موصول منادى بحذف حرف النداء منه لا يزال محسنا صل فناداه اولا فدعى بقوله احسن اليّ امر من الاحسان جعل ايضا قرينة لكونه منادى لان الدعاء بالاحسان يقتضى سابقة النداء واما المضمرات فتشذ نداؤها وان كانت من المعارف بل كانت اعرفها لان

العاقل الصاحى لا ينادى نفسه فخرج ضمير المتكلم وفى المخاطب بجمع عما منا الخطاب الياء وضمير المخاطب والغايب يقتضى سابقة المرجع وهذا الشرط قلما يوجد وندا فلا وشذ ولم يقل ولم يجز وما يكون نداؤه شاذا فكيف يجوز حذف حرف ندائه نحو يا انت ويا اياك ۰ ويا اياى او يا هو او يا نحن ۰ وشذ حذف حرف النداء من اسم الجنس لكونه مخالفا لما هو القياس في قول القائل اصبح ليل اصبح بفتح الهمزة امر من الاصباح اى صر صبحا فيه اشارة الى انه اصبح من الافعال والهمزة للصيرورة والتحول في الشيء اى ادخل في الصباح كما في قولك اصبح الرجل وقوله صر ايضا امر من صار يصير على وزن بع يا ليل حذف حرف النداء وهو يا من الليل مع انه اسم جنس لا يحذف منه حرف النداء لما عرفت شذوذا مخالفا للقياس قالته اى هذا القول امرأة امرء القيس حين زفت اليه وذلك لانه كان قذارته كلب فى طفوليته فلما عرف بفوح منه رايحة الكلب فلما اصبحت اخذت منه الطلاق قيل تزوجها جندب وسالها عن ذلك فقالت انت ثقيل الصدر خفيف العجز سريع الاراقة بطيء الافاقة كناية عن كثرة نومه وقلة وطيه حتى كرهته ۰ متعلق بقالته وهذا مثل يضرب في شدة طلب الشيء وقيل يستعمل للعموم قياسا لموارده وشذ ايضا كقوله افتد امر من الافتداء وهو بالفارسية باز خريدن خود بخشيدن هر چيز شما عابيخى هبدكرون عما مخنوق اى يا مخنوق قائله اى قائل هذا الكلام وهو افتد مخنوق شخص وقع فى الليل على رجل نائم مستلق ۰ يخنق على ظهره وهو سليك بن سلكة خنقه بكسر النون لانه من باب علم اى فشرع وفضلان يخنقه فقال افتد مخنوق فقال له سليك الليل طويل وانت مقمر ثم ضغطه سليك فضرط من خنقه فقال له ايضا سليك اضرط وانت لا على اى انضرط وانت تريد ان تخنقنى فاعلا على صدرى بحذف حرف النداء عن المخنوق بقرينة المقام مع انه اسم الجنس والقياس ان لا يحذف منه حرف النداء شذ وقد تبين لا مما خالف القياس يكون شاذا ثم صار مثلا يضرب للحض على تخليص النفس من الورطة الشديدة قياسا على موارده وشذ ايضا حذفها فى اطرق امر من الاطراق وهو طلب طاة الرأس يقال بالفارسية خاموش بودن وچشم در پيش افكندن وسر فرو كردن كرا اى يا كروان على وزن شروان طائر طويل العنق والرجل

والمنقار قيل يقال له بالتركي باليجل كذا في الدستور وقيل يقال له بالفارسية
كلنك وجمعه كروان بكسر الكاف وسكون الراء وكراوين وقيل الحبارى وهو المراد ترخيم
ههنا ويحتمل ان يكون الثاني فيه اي خفا طرق كرا او في كرا من اطرق كرا شذوذ من
حذف حرف النداء من اسم الجنس بدل من شذوذان بدل البعض او خبر مبتدا
محذوف وهو احدهما وترخيم غير العلم واعرابه كالاول تلان ترخيم ما لم يكن علما
مخصوص بذي التاء المتحركة للتانيث لان في ترخيم العلم ليس بشرط وفيه شذوذ
آخر وهو جعله اسما برأسه ذكره الهندي ولم يذكره الشارح لانه ما من قوله
وقد يجعل اسما برأسه لان ما يكون قليلا يكون شاذا او لانه جعله اسما برأسه
لا يكون شاذا عند الشارح لان كون الشيء قليلا لا يوجب شذوذه قيل
هي اي هذه العبارة اي اطرق كرا رقية وهي بضم الراء المهملة وسكون القاف
وبعدها ياء مثناة من تحت دعاء وافسون يجيء جمعه رقى يقال رقى يرقي
اذا دعا بها هو راق اي داع وبابه ضرب تصيدون اي تصيد العرب بها اي
بهذه الرقية والدعاء الكروان يقولون اذا ارادوها اطرق كرا ان النعامة
وهي طير يذكر ويؤنث والنعام اسم جنس مثل حمام وحمامة وجراد و
جرادة كذا في الصحاح ويجوز الكسر في ان والفتح يفرق بالتامل في القرى خبر
ان بضم القاف وفتح الراء جمع قرية والقياس في جمعها قراء كظبية وظباء
والقرية بالكسر لغة يمانية ولعلها جمعت على ذلك مثل ذروة وذرى
ولحية ولحى كذا في الصحاح آخرها بغا تكلم في ارضنا مستنسرا
مستنسرا فيسكن عن الحركة والطيران اذا سمع هذه الرقية اما
لاصطفائه او لكمال حماقته ويطرقه راسه امتثالا لامرهم حتى يصاد
اي فيصاد بان يلقى عليه ثوبا وشبك وغيرهما ثم صار مثلا لمن تكبر
وقد تواضع من هو اشرف منه قياسا لورود والمعنى ان النعام الذي
هو اكبر منك جسما واعسر خطفا وصيدا قد اصطيد وحمل بالبناء
للمفعول فيها الى القرى وقس فيها وكل فلا تخلو من التخلية اما بالبناء
للمفعول معناه بالفارسية بس خالي كذاشته نمي شوي تو واما بالبنا
للفاعل معناه بس خلاص نمي شوي تو ازدست ما ايضا اي كلام يخلى
النعامة ولما فرغ من بيان جواز حذف حرف النداء وبيان ما يجوز حذفه

هنا

منه وما لا يجوز اراد ان يبين جواز حذف المنادى ايضا منبها بقلته فقال وقد
يحذف قد للتقليل لكون ذكر المنادى اصلا والاصل يكثر لكنه يجوز حذفه لكونه فضلة
من الكلام على قلة المنادى سواء كان مبنيا او معربا لقيام قرينة جوازا اي حذفا
جائزا نحو الا يا اسجدوا تخفيفا الا بفتح الهمزة والام بنا على انه حرف
تنبيه وحروفه ثلثة اما والا وها يصدر بها الجمل كلها كيلا يغفل المخاطب عن
شيء مما يلقي المتكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه على ما سيأتي ويلفظ يا حرف من حروف
النداء ولذا كتبت منفصلة واسجدوا امر مخاطب من سجد يسجد وبابه قال ولذا
كتبناه في اول همزة الوصل ابتداء ودرجا والقرينة الدالة على حذف المنادى جوازا امتناع
دخول كلمة يا على الفعل مطلقا لان النداء لما كان من خصائص الاسم لا ان لا ينادى الا
الاسم اختص حروفه بالاسم كما ان الجر لكونه مخصوصا بالاسم اختص حروفه بالاسم كما ان
الجر لكونه مخصوصا بالاسم اختص حروفه به ولان النداء لا يكون الا لما يدل على الذات و
الفعل عرض لا بقاء له فكيف ينادى بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد الا لانه
الا ان قوله الا يسجدوا ح ليس من هذا الباب اي من باب حذف المنادى جوازا
فان ان بفتح الهمزة وسكون النون التي هي مدغمة في لا لان اصله ان لا ناصبة
للفعل المضارع لكونها من حروف النواصب العاملة فيه وهي اربع ان لن كي
اذن على ما سيأتي ادغمت نونها اي نون ان الناصبة في لام لا بعد قلب
النون لاما او بلا قلب لقرب مخرجهما وقلنا بدل النون من اللام في لعن اصله
لعل اصلا الا مثل هلا ويسجدوا فعل مضارع مبني للفاعل ولذا كتب الياء
متصلا بين يسجدوا بلا همزة سقط نونه اي نون الجمع بالنصب بحرف
الناصب يعني ان المدغمة في اللام وفي تفسير القاضي اي فصدهم لان لا يسجدوا او
زين لا يسجدوا على انه بدل من اعمالهم او لا يهتدون الى ان لا يسجدوا و
قرأ الكسائي ويعقوب الا بالتخفيف على انها للتنبيه ويا للنداء ومناداه محذوف
اي الا يا قوم اسجدوا كقوله الا يا اسلمي فانطلق بحظ فقلت سمعا
فاطلقي واصبي امري والموضع الثالث من تلك بيانية المواضع الاربعة
التي يجب حذف ناصب المفعول به قياسا فيها ما اي مفعولا اطلقه ولم يقيد
بقوله به ليكون جنسا عاما لان هذه القاعدة يجري في المفعول فيه ايضا كما
سيأتي في تحذا اضمر بالبناء للمفعول اي قدر كذلك ههنا تفسير بالكلام لان الاضمار

يلوضع المقدر بعامله الناصب فالاضافة عهدية والجملة صفة ما الموصوفة على شريطة التفسير
الشريطة فعيلة كالذبيحة والنطيحة والشرط كلاهما واحد بمعنى كلاهما اسم لا صفة
لكن الاول اسم بالنقل من الوصفية كالذبيحة فانها اسم لما ذبحت والنطيحة اسم لما
نطحت بالنقل والثانى اسم من غير نقل كالضرب والقتل واضافتها الى التفسير
بيانية كخاتم فضة وعلامة الاضافة البيانية ان يصح حمل احدهما على الآخر
مثل هذا الخاتم فضة وهذه الفضة خاتم كذا ههنا اى اضمر اى قدر
عامله الناصب له بناء اما مفعول مطلق حذف فعله العامل فيه اى بنى الاضمار بناء
او اضمر اضمارا مبنيا او مفعول له والوقوع على الترتيب على شرط هو اى ذلك الشرط تفسيره
اى تفسير العامل اياه بكون العامل الناصب مفسرا بالفتح بما بعده اى بفعل واقع
بعد المفعول به وانما وجب حذفه اى حذف الفعل الناصب لئلا يلزم اى حين كونه مفسرا
بما بعده احترازا مفعول له لوجب عن الجمع بين المفسر والمفسر وانما حذف الفعل
المفسر بالفتح لا المفسر بالكسر مع ان حذف الثانى هو الاولى ولو حذفت لا يحتاج
الى تكلف الاضمار ليكون اولا فى الكلام اجمال وابهام وثانيا تفصيل وتفسير وذلك
لانه اوقع فى الذهن وامكن فى النفس اذ المشتاق بعد الطلب اعز من المنساق
بلا تعب كذا افاده الفاضل العلامة التفتازانى فى مطوله فحكم الناصب
ههنا كحكم الرافع فى قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك وهو اى
ما اضمر عامله الناصب على شريطة التفسير كل اسم معرفة كان او نكرة بعده
فعل بالرفع لانه فاعل الظرف لاعتماده على الموصوف لان الظرف مع فاعله جملة ظرفية
محلها الجر صفة لقوله اسم المراد بالفعل الفعل المتعدى سواء كان متعديا بنفسه
او بغيره وسواء كان مبنيا للفاعل او المفعول او شبهه المراد به اسم الفاعل او
اسم المفعول المتعدى بنفسه او بغيره احترز به اى بقوله فعل او شبهه عن اسم لم
يقع بعده فعل او شبهه نحو زيد ابوك فان زيدا فيه اسم لكن لم يقع بعده
احدهما فلا يكون مما نحن فيه ولا يريد المص به اى بقوله بعده ان يليه الفعل
يعنى ان يقع الفعل او شبهه حال كون الفعل او شبهه متصلا به اى بالاسم بحيث
لا يقع بينهما فصل بشئ من الاشياء ولذا قال بعده ولم يقل ان يليه حتى لو قال
ان يليه لم يصح قوله زيدا عمرو ضربه ولا زيدا انت ضاربه مع ان كل واحد منهما صحيح
بل يريد به ان يكون الفعل او شبهه جزءا من الكلام الذى وقع بعده اى بعد الاسم

ليدخل

ليدخل فيه نحو زيدا عمرو ضربه تقديره عمرو ضرب زيدا عمرو ضربه لان اتحاد فاعل
الفعل المفسر والمفسر واجب فينبغى ان يقدر الجملة التى فيها الفعل المفسر ليتحد فاعلاهما
وهذا فى الفعل وزيدا انت ضاربه تقديره انت ضارب زيدا انت ضاربه او تضرب
بتاء الخطاب زيدا انت ضاربه لان اسم الفاعل العامل فى حكم المضارع لاخذه العمل
منه وهذا فى شبه الفعل مشتغل بالرفع لانه صفة فعل او شبهه على سبيل البدل
ولذا قال الشارح ذلك الفعل او شبهه كذلك عنه متعلق بالاشتغال على
تضمين معنى الفراغ والاعراض واليه اشار الشارح رحمه بقوله فارغا عن العمل
ولا يلتفت الى قول من قال ويمتنع حمل الاشتغال بمعنى الاعراض لتعلق المجرور الثانى
انتهى لانه يجوز ان يتعلق احد الجارين بفعل باعتبار التضمين والآخر بذلك
الفعل بعينه بدون تضمين بعمله اى عن العمل فى ذلك الاسم المنصوب بفعل
واجب الحذف قياسا بضميره اى بالعمل اى بعمل ذلك الفعل او شبهه فى ضميره اى فى ضمير
يرجع الى ذلك الاسم ولذا جعل مفسرا له حتى لو لم يكن عاملا فى ضميره او متعلقه يكون
اجنبيا فلا يكون تفسيرا له مثل زيد ضرب عمرا فلا ينصب زيد فيه بل يرفع او متعلقه
بكسر اللام عطف على ضميره اى بعمل ذلك الفعل او شبهه فى متعلق ذلك الاسم لكونه مضافا
الى ضمير يرجع اليه او بفتح اللام اى بعمل احدهما فى متعلق ضميره اى ضمير ذلك الاسم
لاتصال الضمير اليه وقال المحشى عصام بان يكون مضافا اليه لمفعول الفعل
المفسر نحو زيدا ضربت غلامه او المعطوف على مفعوله نحو زيدا ضربت عمرا و
غلامه او معمولا لصفة مفعوله او لصلته نحو زيدا ضربت رجلا اهانه او
زيدا ضربت الذى اهانه او معمولا لصفة المعطوف على مفعوله او صلته وعلى هذا
فقس انتهى نعم ما قال وحاصله ان حاصل معنى الاشتغال عنه بالضمير او المتعلق
ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا كل واحد منهما بالعمل اى بعمله فى ضمير
ذلك الاسم اى فى ضمير راجع اليه او متعلقه بكسر اللام اى متعلق ذلك الاسم
حال كون كل واحد من الفعل او شبهه فارغا ومعرضا عن العمل فيه بسبب ذلك
الاشتغال لان المشتغل بشئ لا يشتغل بآخر ولذا قال لا بسبب آخر بحيث
لو سلط مبنى للمفعول من التسليط بمجرد رفع ذلك الاشتغال لانه ما دام مشتغلا
لا يجوز تسليطه فالتسليط انما يجوز بعد الرفع عليه اى على ذلك الاسم بحيث لو اعمل
برفع الاشتغال عن العمل فى الضمير او المتعلق فى ذلك الاسم هو اى احد الامرين

الفعل او شبهه بعينه مثل زيداً ضربته وزيداً عمرو ضاربه او مناسبه عطف
على الضمير المستكن في سلط بعد تاكيده بقوله هو لان الضمير المستكن لا
يعطف الا بعد تاكيده بالمنفصل مثل قوله تعالى اسكن انت وزوجك اي ما
يناسبه اي فعل يناسب الفعل المفسر الناصب وفيه اشارة الى ان اسم
الفاعل في معنى المضارع لكونه عاملا لاعتماده على الموصوف المقدر والمناسبة
اما بالترادف مثل زيداً مررت به او اللزوم مثل زيداً ضربت غلامه وحبست
عليه وسيجي معنى الترادف واللزوم قوله لنصبه جواب لو اي لنصب
احد هذين الامرين للفعل او شبهه الاسم بالمفعولية اي على ان يكون
الاسم مفعولا به وفيه اشارة الى ان المستكن راجع الى الفعل او شبهه و
المتبادر الى الاسم والمفعول به الذي يصدق عليه هذا التعريف يقال له في اصطلاحهم
ما اضمر عامله على شريطة التفسير كما هو الظاهر المتبادر من قيود المتن لان التبادر
من التعدية ان الاولى ليس بشرط بل الشرط ان يكون احدهما واقعا بعينه سواء
كان متصلا به او لا ومن الاشتغال عنه بضميره او متعلقه ما فسر وبين و
من التسليط ان يكون بمجرد رفع ذلك الاشتغال لا بغيره ومن المناسبة
التناسب بالترادف او اللزوم ومن النصب نصب احد الامرين الاسم
بالمفعولية فقوله كل اسم بعده فعل او شبهه جنس وبقيد الاشتغال
بالضمير او متعلقه فالباء في قوله بقيد متعلق بقوله خرج اي خرج بهذا
القيد عن التعريف نحو زيداً ضربت وزيداً انت ضارب فانه ليس من هذا
الباب لان عامله ظاهر وهو الفعل المؤخر لعدم الاشتغال المذكور وبقيد
تضمنه الفراغ والاعراض عن العمل فيه اي عن عمل كل واحد من الفعل او شبهه
في ذلك الاسم والباء في بمجرد ذلك الاشتغال متعلق بالعمل اي عن ان يكون عمله فيه
بمجرد اشتغاله به لا بغيره خرج اي خرج ايضا بهذا القيد نحو زيد ضربته فان ضربته
وان كان مشتغلا بالعمل في ضمير زيد الا ان مجرد الاشتغال لا يكون مانعا عن
العمل في زيد بل انضم اليه رفعه بالابتدائية فيكون المانع الاشتغال مع رفعه
بالابتدائية فان المانع من عمل ضربته في زيد وتسليطه عليه ليس مجرد اشتغاله
بضميره اي بضمير زيد بل انضم اليه معنى الابتدائية فان عمل معنى الابتداء فيه اي
في زيد ورفعه بالنصب لانه معطوف على اسم ان وهو عمل معنى الابتداء عطف تفسير

بتقدير رفع

اياه اي فان رفع معنى الابتداء يعني العامل المعنوي زيداً ايضا اي كما ان مجرد اشتغال
ضربته بضميره مانع عن العمل فيه كما في زيداً ضربت مانع عن ذلك اي عن العمل في زيد ففي هذا
المثال اجتمع مانعان الاشتغال والعامل المعنوي وفي زيداً ضربت المانع مجرد
الاشتغال لا غير وبقيد النصب بالمفعولية خرج عن هذا التعريف خبر كان وان كان
مما اضمر عامله على شريطة التفسير نحو زيداً كنت اياه فان زيداً فيه وان كان
من هذا الباب لان تقديره كنت زيداً كنت اياه الا انه لما لم يكن نصبه بالمفعولية
خرج عن التعريف بقيد النصب لان النصب حقيقة في المفعول وبقرينة المقام ايضا
وكونه من هذا الباب يعلم بالمقايسة كما مر في ترخيم المنادى اقول فدخله الحلال
النصب علامة كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهو وان لم يكن مفعولا
حقيقة الا انه مفعول حكما ويفهم دخوله ايضا من عموم التعريف لعموم الاسم
والفعل والاشتغال عاطلا فالنصب للمقام فالبحث فيه باء لكونه في
المفعولية وصورها اي المستفاد من هذا التعريف صور بضم الصاد المهملة
وفتح الواو جمع صورة وهي المثال يقال الصورة تصويرا اي مثله وتصورت
الشيء توهمت صورته فتصور لي والتصاوير التماثيل اربع يعني امثلة اربعة
الاشتغال بالضمير والاشتغال بالمتعلق والتسليط بعينه والتسليط
بمرادفه احدها اي احد الصور الاربع المفهومة من قوله مشتغل عنه بضميره
ولو سلط عليه هو بعينه اشتغال الفعل الواقع بعد الاسم بالضمير مصاحبا
مع تقدير تسليطه بعينه والثانية المفهومة من قوله مشتغل عنه بضميره ولو
سلط مناسبه بالترادف اشتغاله اي ذلك الفعل بالضمير ايضا مصاحبا
مع تقدير تسليط ما اي فعل يناسب الفعل المفسر بالترادف والثالثة المفهومة
من قوله ايضا مشتغل عنه بضميره ومناسبه باللزوم اشتغال الفعل بالضمير
مصاحبا مع تقدير تسليط ما اي فعل يناسب الفعل المفسر باللزوم فصار
المشتغل بالضمير ثلث صور والرابعة منها المفهومة من قوله مشتغل عنه
بمتعلقه ولو سلط هو او مناسبه باللزوم واشتغال الفعل المفسر بالمتعلق مع
تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم ولا يتصور بالبناء للمفعول جواب عن سؤال
تقديره ان الفعل المشتغل بالضمير انقسم ثلثة اقسام تسليطه بعينه و
بمرادفه وبلازمه حتى صار امثلة ثلثة كما عرفت فلزم منه ان ينقسم ما

يقابلها عن الفعل المشتغل بالمتعلق ثلثة اقسام ايضا حتى يصير امثلة ثلثة تسليط
بعينه وبمرادفه وبملازمه فيكون الصور ستة ثلثة منها المشتغلة بالضمير
وثلثة منها المشتغل بالمتعلق فاجاب عنه بقوله ولا يتصور ح اى حين
اشتغال الفعل بالمتعلق الا تقدير ثانيه تسليط الفعل المناسب باللزوم
لانه لا يمكن تسليط الفعل بعينه لانه لا يلزم من ضرب غلام زيد ضرب زيد
حتى تكون التقدير ضربت زيدا ضربت غلامه ولا يمكن ايضا تسليط ما يناسب
الفعل بالترادف لان ذلك يكون بالمرور المتعدى بالباء لانه ليس لضربت غلام
زيد مرادف فيقدر فانتفى القسمان التسليط بعينه والتسليط بمرادفه من
المشتغل بالمتعلق فبقى قسم واحد منه وهو التسليط بلازمه لان ضرب
غلام زيد يستلزم اهانة زيد غالبا ولذا صارت اربعة وهذا اى ولعدم الصور
المذكورة ونقص اربعة امثلة ثلثة منها اى من تلك الامثلة للمشتغل اى
للفعل المشتغل بالضمير باقسامه الثلثة التسليط بعينه والتسليط
بمرادفه والتسليط بلازمه وواحد منها للمشتغل اى للفعل المشتغل بالمتعلق
والاحسن فى ترتيبها اى فى ترتيب الامثلة الاربعة ح اى حين كون ثلثة منها
مشتغلا بالضمير وواحد مشتغله بالمتعلق تاخير مثال الفعل المشتغل
بالمتعلق عن امثلة الفعل المشتغل بالضمير كيلا يقع فصل بينهما باجنبى
لان الاشتغال بالمتعلق بها ركانه اجنبى عنها كما لا يخفى وجهه اى وجه
الاحسن فى الترتيب وفى المحشى عصام لان مقتضى سوق كلامه خلوص اقسام
الفعل المشتغل بالضمير عن الفصل بينهما بما ليس منها وله وجه آخر وهو
خلوص امثلة المشتغل بالضمير عن الفصل بينهما بما ليس منها ولما فعل
المص ايضا وجهان حسنان الاول عدم الفصل بين الافعال المعروفة بالفعل
المجهول اعنى حبست عليه والثانى تقديم المسلط بنفسه ثم المسلط
بمرادفه ثم المسلط باللازم الا انه قدم فى هذا القسم ما هو اعرف
فيما نحن فيه ونعم ما قال لان المفعول من المتعلقات سواء كان ضميرا
او اسما ظاهرا فالاحسن فى الترتيب جمع الافعال المعروفة على الترتيب فى التسليط
بعينه ثم بمرادفه ثم بلازمه ثم المجهول المفسر بلازمه لمناسبته الفعل المعروف
المفسر بلازمه ايضا ثم اوضح هذه الصور الاربع على الترتيب للمستحسن فقال

نحو

نحو زيدا اضربه مبتدئا بمثال الفعل جرى المشتغل بالضمير المتصل به الراجع
الى زيد مصاحبا مع تقدير تسليطه بعينه لانك اذا قلت ضربت زيدا لا يلزم
منه محذور كما فى الصور الثلثة الاخر ونحو زيدا انت ضاربه لانه يجوز انت
ضارب زيدا ونحو زيدا مررت به وزيدا انتهيت به مثال الفعل المشتغل بالضمير
المجرور العائد الى زيد مصاحبا مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف الترادف
تغاير اللفظ مع اتحاد المعنى كليث واسد وحبس ومنع وجلوس وقعود
فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت لان المار بالشى متجاوز له فيكون
المرور فى معنى المجاوزة فكانه مرادفه ونحو زيدا ضربت غلامه وزيدا اهنت
غلامه مثال الفعل المشتغل بالمتعلق وهو غلامه مع تقدير تسليط ما
يناسبه باللزوم وسياتى ولم يقل ههنا مع تقدير تسليط الخ اكتفاء بما
سيقوله فى قوله ونحو زيدا حبست عليه لان العبارة فيهما واحدة فيكون
الثانى تفسيرا للاول واختصارا ايضا مثال الفعل المشتغل بالضمير
مصاحبا مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم فان حبس الشى على الشى
يعنى فان حبس الشى لاجل الشى لان على ههنا بمعنى اللام التعليلية يلزم
ملابسته الضمير الراجع الى الشى الاول المحبوس عليه لانه لا يحبس احد بدون
تعلقه به لقوله تعالى ولا تزر وازرة وزر اخرى كان يكون رفيقا له او مستكنا
او جاسوسا او غير ذلك ينبغى فان كون المتكلم محبوسا لاجل زيد يوذن تعلقه
به وملابسته له كما ذكرنا ولما فرغ من تعريف ما اضمر عامله على شريطة التفسير
والاستشهاد بالامثلة على الصور الاربع شرع فى بيان الفعل المضمر ليكون
ابلغ فى الايضاح فقال وينتصب بالبناء للمفعول زيدا بالنائب الواقع فى هذه
الامثلة اى فى كل واحد منها بفعل متعلق بينتصب مضمر مقدر يفسره ما بعده
اى يفسره بين الفعل المضمر الفعل الذى وقع بعد الاسم المذكور اى ضربت تفسير
للفعل المضمر واليه اشار الشارح بقوله يعنى الفعل المفسر الناصب صفة بعد
صفة للفعل المراد متعلق بالناصب الذى كان فى قولك زيدا ضربته ضربت
خبر باعتبار لفظه لقوله الفعل لانه مبتداء المقدر بالرفع صفة ضربت فان
الاصل فيها اى فى قولك زيدا ضربته ضربت زيدا ضربته لان زيدا منصوب
معمول يقتضى عاملا ناصبا والفعل الذى وقع بعده لم يقدر ان ينصبه لاشتغاله

بمعموله فلزم ان يقدر له عامل ناصب لئلا يبقى بلا عامل ناصب له فكان الاصل فيه
هكذا اضمر بالبناء للمفعول اى قدر ضربت لانه الناصب للاسم المذكور لوجود
مفسره بكسر السين اى لكون الذى يفسر الفعل الناصب له موجودا فلو ذكر هو
ايضا يلزم ان يكون الثانى حشوا اعنى بقوله مفسره ضربت الثانى بالنصب
صفة ضربت لانه باعتبار اللفظ مفعول لاعنى وعلى هذا القياس الذى
جرى فى زيدا ضربت والجار والمجرور خبر مقدم والقياس صفة هذا جاوزت
باقتباس القول مبتدأ اى نحو جاوزت المقدر فى قولك زيدا مررت به فان الاصل
جاوزت زيدا مررت به لما قلنا. فانه اى فان جاوزت مفسر بفتح السين
بما اى بفعل مرادف له يعنى يكون رديفا له اعنى بما لم او فيه مررت به و
اهنت. عطف على جاوزت بفصل للعموم لان اصله اهونت من الاهانة
وهى التحقير لا لانه يقال اهانه احقره واذكر لا من الايهان وهو
الاضعاف يقال اوهنه اضعفه ومنه قوله تعالى ان اوهن البيوت
لبيت العنكبوت. فالاصل فيه ايضا اهنت زيدا ضربت غلامه
فانه اى اهنت مفسر بفتحها بما اى بفعل يستلزمه اى بفعل يستلزم
الاهانة ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانته سيئته غالبا
لان بعض الاحبة الصادقين فيهما يؤدبون غلمان اصدقائهم با
الضرب وغيره مما يستلزم التأديب ضوعا لغرضهم ولذا قلنا غالبا لانه لا
يوجد كذلك الا نادرا بل لا يوجد اصلا ولذا لم يتفطن الشارح ولابست
عطف على اهنت من لابس يلابس فالاصل ايضا فيه لابست زيدا حبست
عليه امره فانه اى لابست مفسر بفتحها بما يستلزمه اى بفعل يستلزم الملابسة
والتعلق اعنى بما يستلزمه حبست عليه امره فرغ من تعريف ما اضمر عامله على
شريطة التفسير وايضاحه بالامثلة وبيان الفعل المقدر الناصب له واراد بيان
انقسامه الى خمسة اقسام واراد الشارح ايضا التصريح بتلك الاقسام المعلومة
ضمنا فقال ثم اى بعد التعريف والايضاح بالامثلة وبيان الناصب له ان الاسم
الواقع فى مظان الاضمار المظان بفتح الميم والظاء المعجمة جمع المظنة يقال
مظنة الشئ موضع يظن فيه وجوده اسم مكان من ظن يظن وبابه رد اى
فى مواضع يظن فى بادى النظر انه من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وان لم يكن

[illegible]

مبتدأ فى الواقع ونصبه لاجرائه مجرى زيد والتقسيم المختار خبر ان او الواجب عطف
على المختار فيه اى فى الاسم الواقع فى تلك المظان متعلق بتشبيه الفعل على سبيل المنازعة
الرفع بالرفع لانه فاعل لشبيه الفعل ايضا على سبيل المنازعة او النصب عطف على الرفع
لتقديره اما المختار فيه الرفع او النصب او الواجب فيه الرفع او النصب فالاقسام
اربعة او يستوى عطف على اما على الواجب او على المختار لكونها فى حكم الفعل لان
اسم الفاعل واسم المفعول اذا دخل عليهما الالف واللام استوى جميع الازمنة
فيصح العطف فيه اى فى ذلك الاسم الامران الرفع والنصب والحاصل ان الصور
خمس اشار للحصر وفصلها فقال المختار قدم المختار فيه الرفع فهو ان الاولى بنا
المقام ان يقدم المختار فيه النصب ثم ما يجب فيه النصب ثم [illegible]
الاقسام لانه يحصل ما هو انفع من الثانى منهما وما تنبه لاهتمام بكون
بالتقديم اجدر فى الاسم المذكور اى فى الاسم الواقع فى مظان الاضمار على شريطة
التفسير لا فى الاسم الذى بعده فعل او شبهه الخ لان فى نحو ذلك
الاسم لا يجوز الا النصب الرفع اى ان يكون مرفوعا بالابتداء اى بكونه مبتدأ
فيه اشارة الى ان المصدر بمعنى المفعول كالخلق بمعنى المخلوق وليس المراد
به العامل المعنوى لانه يقال ح الابتدائية وانما قال بالابتداء لئلا
يتوهم انه رافعه فعل كما ان ناصبه اذا نصب فعل وليكون اشارة الى وجه
اختيار الرفع ايضا لان تجرده اى كون ذلك الاسم مجردا عن العوامل اللفظية
يصحح رفعه بالابتداء اى بكونه مبتدأ لسلامته من تكلف تقدير عامله
ويرجح مبنى للمفعول واشار به الى ان الظرف متعلق بمختار اى ويكون
رفعه مرجحا ومختارا عند عدم قرينة خلافه اى قرينة ترجح خلاف الرفع
المراد بخلافه النصب يعنى اذا لم يوجد قرينة ترجح النصب يترجح الرفع بالسلامة عن
الحذف فيكون مختارا وعلل قوله ومختار بقوله لان قرينتى الصحة فيهما اى
فى الرفع والنصب هى وجود ما له صلاحية التفسير بعد الاسم المذكور مساويتان
لان وجود ما له صلاحية التفسير بعد الاسم المذكور قرينة مصححة للنصب والقرينة
المصححة للنصب هى الامور الاتية فى قوله ومختار النصب الخ فحينئذ لم يرجح مبنى للفاعل
شرط النصب بالنصب فيه بالرفع لانه فاعل اخرى صفة قرينة يعنى اذا لم يرجح النصب
قرينة غير قرينة الصحة من الامور المرجحة لم يرجح مبنى للمفعول الرفع لانه يبقى بسلامة

[illegible]

عن الحذف فلان الاسم المذكور اذا رفع بالابتداء يكون سالماً عن الحذف واذا نصب
يحتاج اليه والسلامة من الحذف اولى فيكون الرفع ح مختاراً قوله يرجح لاجل حرف
الشرط نحو ان زيد ضربته فان تجرد زيد في هذا المثال عن العوامل اللفظية يصحح رفعه
بالابتداء ووجود ما له صلاحية التفسير بعد يصحح نصبه بالمفعولية فالقرينتان
تساويا من الجانبين واذا لم يرجح النصب شيء من الامور المرجحة لم يكن الرفع مختاراً
لسلامته عن الحذف فالقرينتان وان تساويا في الصحة الا ان قرينة الرفع اقوى
لما ذكر او مختار فيه الرفع بالابتداء عند وجود القرينة المرجحة من الجانبين يعني
عند وجود قرينة ترجح رفعه وعند وجود قرينة اخرى ترجح نصبه ولكن اي لا
ان يكون القرينة المرجحة للرفع اقوى منها اي من القرينة المرجحة للنصب يعني
القرينتان من الجانبين وان تساويا في الترجيح الا ان قرينة الرفع يكون اقوى
من قرينة النصب فيكون الرفع اقوى كاما بفتح الهمزة الداخلة على ذلك الاسم
الذي وقع في مظان الاضمار على شريطة التفسير لكونها مصاحبة مع
غير الطلب لم يقل مع الخبر مع كونه اخصر لان المتبادر من الخبر خبر المبتداء اي
بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه اي عن الاسم المذكور طلباً اي فعلاً يكون
فيه معنى الطلب كالامر والنهي والدعاء فانه اذا كان فيه معنى الطلب لا يكون
رفعه مختاراً بل المختار فيه ليس الا النصب نحو لقيت القوم واما زيد
فاكرمته فالعطف على الجملة الفعلية قرينة ترجح النصب بعطف وجود ما له
صلاحية التفسير يصحح النصب وكون المعطوف عليه وهو لقيت القوم جملة
فعلية قرينة ترجح نصب زيد رعاية التناسب من الجملتين في كونهما فعليتين
وتجرده عن العوامل اللفظية يصحح الرفع وكلمة اما التفصيلية قرينة ترجح الرفع
فيوجد القرينتان المرجحتان من الجانبين والمصححتان ايضاً وهي اي قرينة
الرفع اقوى من قرينة النصب لانها اي لان كلمة اما لا يقع بعدها غالباً الا المبتداء
لتضمنها معنى الابتداء تقتضيه ان يليها المبتداء غالباً كما بين في النحو و
وغيره بخلاف ما يتعلق بقوله فالعطف على الفعلية قرينة النصب عطف الجملة
الاسمية الغير المصدرة باما على الجملة الفعلية فانه اي فان عطف الجملة الاسمية
الغير المصدرة على الجملة الفعلية اكثر وقوعاً في كلامهم وعطف الجملة الفعلية بدون
اما اكثر وقوعاً فيه ومع اما كثيرة كلمة اما هي المرجحة للرفع مع انها ايضاً مع كونها مرجحة

بانا اذا رفع [illegible] عطف [illegible] بالصفة صح

الرفع

الرفع هي مؤتية بالسلامة عن الحذف ايضاً اي كما كانت مرجحة للرفع وانما قال مع غير
الطلب احترازاً عما اذا كانت مع الطلب نحو لقيت القوم اما زيد فاضربه واما عمرو فلا تهنه
واما بكر فجزاه الله خيراً فان المختار في الاسم المذكور ح اي حين يكون الفعل الواقع
بعد الاسم المذكور طلباً هو النصب اي نصب الاسم المذكور لا غير فان الرفع اي رفع ذلك
الاسم يقتضي وقوع الطلب اي الجملة الطلبية خبراً وهو اي وقوع الجملة الطلبية خبراً لا
يجوز الا بالتاويل لان ما يكون خبراً يجب ان يكون موجوداً قبل الاخبار والانشاء
لكونه اثباتاً لما سيوجد لم يكن موجوداً قبله وما لم يكن موجوداً قبل الاخبار لا يجوز
ان يكون خبراً الا بالتاويل يقع هذا لان الاول فالخبر هو المؤول والانشاء يكون معمول
بر مثلاً اذا قلنا اما زيد فاضربه فيؤول بقولنا مقول في حقه اضربه فالخبر هو معمول
اي مستحق لان يؤمر بالضرب فلذا احتيج الى هذا التاويل البعيد مع جواز وجه آخر اي غير
منه وهو النصب ومثل اما مع غير الطلب اختيار رفع الاسم الواقع بعدها اذا الواقع
على الاسم المذكور اي اذا الواقع على الاسم المذكور بعدها قيد هنا بالوقوع وقال ها
الخمل للتفاوت في العبارة الكائنة للمفاجاة وسيجيء تفسير المفاجاة في
بعض الظروف في كونه من اقوى القرائن يعني كما ان اما قرينة مرجحة للرفع كذلك
اذا المفاجاة قرينة قوية مرجحة له مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فان
تجرد زيد عن العوامل اللفظية قرينة مصححة لرفعه بالابتداء ووجود ما له صلاحية
التفسير مصححة لنصبه والعطف على الفعلية قرينة مرجحة للنصب واذا المفاجاة
قرينة مرجحة للرفع وهي اقوى لانها لا تدخل الا على الجملة الاسمية مع انها مؤتية
بالسلامة عن الحذف فان المختار فيه اي في الاسم المذكور الرفع بالابتداء فان اذا
الكائنة للمفاجاة لا تدخل الا على الاسمية غالباً لان الجملة الاسمية للدوام
والثبات والمفاجاة دائماً يكون في المقاد دون الفاد لانها تنوب مناب الفاء
الجزائية والفاء الجزائية والجزائية في الاسمية وما ينوب منابها وان لم يكن واجب
فيها فلا اقل من ان يكون مختاراً وما وقع جواب عن سؤال مقدر وهو ان المصنف قال
ههنا المختار بعد اذا المفاجاة الرفع وقال في بحث الظروف وتلزم بعدها المبتدأ
فيلزم التناقض بين قوليه مع انهما واحد فاجاب عنه وما وقع في بحث الظروف
من ان اذا المفاجاة يلزم بعدها الجملة الاسمية فيجب بعدها المبتداء فالمراد
بلزومها اي لزوم الجملة الاسمية بعدها غلبة وكثرة وقوعها بعدها يعني ان المراد

باللزوم الغلبة والكثرة لا الوجوب فلا تناقض بينهما لان المراد بالمختار ههنا
ايضا الغلبة والكثرة لان ما لم يغلب ولم يكثر لا يكون مختارا وقيل المراد با
للزوم بمعنى الوجوب وما وقع ههنا من الاختيار بعدها مستثنى منه بقرينة
ذكره ههنا فالمعنى ويلزم بعدها الاسمية عن باب الاضمار على شريطة التفسير
ليستقيم الكلام ولما فرغ من بيان قرائن كون الرفع مختارا شرع في
بيان قرائن كون النصب مختارا فقال ويختار النصب في الاسم المذكور
اي في الاسم الواقع في مظان الاضمار على شريطة التفسير بالعطف اي بسبب
عطف الجملة التي هو اي الاسم المذكور واقع فيها على جملة فعلية متقدمة صفة
للجملة بفعلية للا يصلح لان العطف يستلزم التقدم للتناسب اي لرعاية
التناسب اي للمناسبة بين الجملة المعطوفة التي الاسم المذكور فيها والجملة
المعطوفة عليها الجار والمجرور نائب لفعول المعطوفة والضمير المجرور راجع الى
الموصوف وهو الجملة في كونهما متعلق بالتناسب فعليتين لانه اذا كان
الاسم المذكور منصوبا يكون الجملة المعطوفة فعلية فتناسب الجملة
المعطوفة عليها لانها فعلية ايضا نحو خرجت فزيدا لقيته بنصب
زيدا بتقدير خرجت فلقيت زيدا لقيته وكذا يختار النصب في نحو مررت
برجل ضارب عمرو وهذا بو لعطفه على ما يشابه الفعل ويختار
النصب ايضا في الاسم المذكور اذا وقع بعد حرف النفي بمعنى ليس المراد منه
ما يتبادر الى الفهم بل المراد ما يغلب دخوله على الفعل ويكثر مثل ما ولا و
ان بكسر الهمزة لان هذه الحروف تدخل على الاسم نحو ما زيد ولا رجل
وان انتم الا بشر وتدخل على الفعل ايضا نحو ما تضرب ولا تضرب
وان تضرب بمعنى ما تضرب ولكن دخولها على الفعل اكثر لان النفي
يقتضي منفيا والفعل لكونه عرضا اولى بالنفي والمنفي من الاسم
اما الوجود او غير ذلك مما يكون عاما او خاصا وليس لفظ لم ولما
ولن من هذه الجملة اي من حروف النفي التي يختار نصب الاسم المذكور
بعدها مع انها من جملة حروف النفي اذ هي عاملة في الفعل المضارع ومختص
عملها فيه دون الثلثة الاول لانها تعمل في الماضي ايضا ولا يفقد بالبناء
للمفعول معمولها وجوبا وجوازا لضعفها في العمل حتى انحصر في الفعل

المضارع حيث لا تعمل في الماضي ولا في الاسم فلا يقال لم زيدا يضرب ولما
عمرا تكرمه ولا لن بكرا تقتله بخلاف الفعل الناصب له وجوبا وجوازا لانها
من لوازم الفعل لفظا سماعا دون الثلثة الاول لانها من دواخل الفعل كثيرا
فجاز تقدير الفعل فيها جوازا او وجوبا نحو ما زيدا ضربته في تقدير ما ضربت زيدا
ضربته ولا زيدا ضربته ولا عمرا في تقدير ولا ضربت زيدا ضربته ولا عمرا وانما
اتى بقوله ولا عمرا في لا لانها في الاصل لنفي الجنس فيقتضي ان تدخل على النكرة
فاذا دخلت على المعرفة او الفعل الماضي لزم التكرار جبرا لما فات مما اقتضته وهو
الجنس مثل قوله تعالى فلا صدق ولا صلى وان زيدا ضربته في تقدير ان
ضربت زيدا ضربته يعني ما ضربت زيدا ضربته الا تاديبا الاستثناء مصروف
الى الامثلة الثلثة حذف منها لا وتيقنا لئلا يلزم التكرار ويجوز ان يختص بالاخير
فقط ليكون قرينة الى ان ههنا للنفي على قول من قال لا بد في كونه ان
للنفي من قرينة والاول هو الاولى لانها لا تحتاج في كونها للنفي الى القرينة ويختار
النصب ايضا في الاسم المذكور اذا كان واقعا بعد حرف الاستفهام وهي الهمزة و
هل نحو ازيدا ضربته في تقدير اضربت زيدا ضربته لان الاستفهام عن الفعل اولى
منه عن الاسم لان الفعل عرض لا يستقر فالاستفهام عما لا يتقرر يكون اولى
وانما قال الكاتب حرف الاستفهام احترازا عن الاسم الذي يتضمن معنى الاستفهام
لانه يختار الرفع في الاسم الذي يتضمن معنى الاستفهام مثل من اكرمته وما
صنعته واتهم يكرمه وغير ذلك لما مر في زيد ضربته ولم يقل المصنف همزة الاستفهام
ليشمل الاسم الواقع بعد هل مثل هل زيدا ضربته في تقدير هل ضربت زيدا ضربته
فانه اي فان هذا المثال يجوز وان استقبحه النحاة يعني وان عد النحاة مثل
هذا المثال قبيحا بنفي تقدير الفعل بعد هل ان يكون في خبره فعل لانهم استقبحوا
نصبه لاقتضاء هل لفظ الفعل يعني الدخول على لفظه اذا كان في خبره فعل ولم
تقنع بدخوله على الاسم ولذا قبح هل زيد قام ولا بتقدير الفعل بل لا بد من دخوله عليه
وان لم يكن في خبره فعل يمتنع بدخوله على الاسم مثل زيد قائم لانه اي لان هل
بمعنى قد التحقيقية في الاصل يعني في اصل وضعه كقوله تعالى هل اتى على
الانسان اي قد اتى فلا يكفي فيه اي في هل تقدير الفعل كما لا يكفي تقديره في قد لان
قد حرف لا بد له من متعلق مذكور لفظا كحرف العطف لا بد له من معطوف مذكور لفظا

ما في معناه بل اولحان لا بقدر لانها فرع قد ولكن جاز على قلة لان المفقد كالمذكور تامل
ويختار النصب ايضا في الاسم المذكور اذا كان واقعا بعد اذا الشرطية اي المنسوبة الى الشرط
باستعمالها فيه وصفها بالشرطية احترازا عن اذا للمفاجات على ما مر ومن اثر يختار
الرفع فيه بعدها الدالة على المجازات في الزمان وفي الرضي والاكثر عند سيبويه والاخفش
كون ما بعدها فعلا اما ظاهرا نحو اذا جاء زيدا ومقدرا نحو اذا السماء انشقت
اي اذا انشقت السماء فقول المص واذا الشرطية على مذهبهما وانما اختير بعدها
الفعل لان الشرط بالفعل اولى ولم يجب الفعل لانها ليست عريقة في الشرط كان و
لو ولا ظاهرة في تضمن معناه كمن ومتى انتهى • فاجب الفعل المعنى الشرط وجوز
الاسم لعدم الاصلية نحو اذا عبد الله تلقيه من لقيه يلقيه اذ ذكره ونابه
علم فاكرمه امر من الاكرام في تقدير اذا تلقى عبد الله تلقيه فاكرمه • ويختار ايضا
النصب في الاسم المذكور اذا كان واقعا بعد حيث الدالة على المجازاة في المكان لا في الزمان
لانها وضعت ظرف مكان ولكن استعمالها اي استعمال الكلمات الشرط اقل من استعمال اذا
فانها تدخل على الاسمية التي جزءاها اسمان اتفاقا نحو اجلس حيث زيد جالس
اما اذا اكففت بما نحو حيثما فهي كسائر الاسماء الجوازم المتضمنة معنى الشرط نحو
متى نحو حيث زيدا تجده فاكرمه في تقدير حيث اي في اي مكان تجد زيدا فاكرمه
و في ما قبل الامر والنهي عطف على قوله بعد حرف النفي او على قوله بالعطف اي ويختار
النصب في الاسم الذي وقع قبل الامر يعني موضع وقوع الاسم المذكور اي مما اضمر عامله على
شريطة التفسير ومكانه اذا كان قبل الامر والنهي مثل زيدا اضربه مثال لما وقع قبل
الامر في تقدير اضرب زيدا اضربه و زيدا لا تضربه مثال لما وقع قبل النهي في تقدير
لا تضرب زيدا لا تضربه وانما اختير بالبناء للمفعول اي وانما جعل مختارا في هذه
المواضع الست هذا بيان لوجه اختيار النصب في الاسم المذكور في هذه المواضع
سوى الموضع الاول وهو بالعطف على جملة فعلية لكون وجهه مذكورا وهو رعاية
التناسب بين المعطوفين ولذا فسر الشارح المواضع بقوله اي بعد حرف الاستفهام
ومحل الحرف وهل وبعد حرف النفي وهي ما ولا وان وبعد اذا الشرطية وبعد
حيث وما قبل الامر وما قبل النهي النصب بالرفع لانه مفعول ما لم يسم فاعله
لقوله اختير في الاسم المذكور في احد هذه المواضع الست اذ هي اي هذه المواضع
مواقع الفعل اي مواضع وقوع الفعل فيها اي في هذه المواضع الست اكثر لان

النفي ولا استفهام في الغالب يختصان بالافعال دون الذوات لان النفي والمسئول
عنه في الغالب يكون عرضا غير قار وكذا الشرط الذي تضمنه اذا وحيث مع عدم كونهما
خبرا فيه • واختير ايضا فيما قبل الامر والنهي لئلا يلزم وقوع الامر والنهي خبرين
لما عرفت ان الامر انما هو بمعنى الانشاء لا يكون خبرا الا بتاويل بعيد فلا يضاد
لا التاويل البعيد عند وجود التاويل القريب وهو النصب في الاسم المذكور بخلاف
الفعل نحو يا فاه النصب يعني للمفعول الاسم المذكور اي اذا جعل منصوبا وقع فيها
اي في المواضع المذكورة الفعل تقديرا فيكون عملا بالاكثر والا اي وان لم ينصب
فيها بل رفع بالابتداء فلا اي فلا يقع الفعل فيها تقديرا ولا لفظا لعدم الاحتياج
اليه لكون ذلك الاسم معمولا بالعامل المعنوي فلا يكون عملا بالاكثر بل يكون عملا بالقليل
القليل الغير المختار • فينبغي ان ينصب الاسم المذكور فيها ليكون عملا بالاكثر
المختار • وكذلك اي كما اختير النصب في الاسم المذكور في الصور المذكورة كذلك يختار
النصب في الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر بكسر السين هذا التركيب تتابع
الاضافات لان المصدر الاول وهو الخوف مضاف الى المفعول والفاعل محذوف • و
الثاني وهو اللبس مضاف الى الفاعل والمفعول قوله بالصفة اي وقت خوف التباس
ما اي فعل هو مفسر بكسر السين في حالة النصب منصوب بقوله مفسر لكن لا يكون التباسا
من حيث هو اذ ذلك الفعل مفسر في هذه الحالة اي حالة النصب حيث لا التباس
فيه لان التركيب الواحد لا يحتمل التفسير والصفة معا على ما سيأتي في هذه
الصحيفة بل التباسا لا من حيث هو خبر في حالة الرفع فاطلاق المفسر عليه في حال
الرفع مع انه ليس بمفسر في هذه الحالة مجاز لانه في حال الرفع ليس بمفسر وانما يكون
مفسرا في حال النصب بالصفة متعلق بقوله لبس المفسر بلا تعلم بالبناء للمفعول
اي اي ان ذلك الفعل خبر عن الاسم المذكور لان الاسم المذكور اما مبتدا او اسم
لعامل يقتضي الخبر في حال الرفع اي رفع الاسم مع موافقته اي موافقة كون ذلك الفعل خبرا
في هذه الحالة للمعنى المقصود من التركيب ومطابقا له او صفة عطف على قوله خبر
له اي فلا يعلم ان ذلك الفعل صفة للاسم المذكور والخبر امر آخر يعني قوله تعالى بقليل
في قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر • مع مخالفته اي مع كون الفعل المفسر صفة للاسم
المذكور مخالفا للمعنى المقصود من التركيب فلدفع الالتباس اختير النصب في الاسم
المذكور على ان يكون الفعل مفسرا للفعل الناصب لان المقصود من الاية الاخبر

مثلاً ان يكون خلقناه خبراً وبقدر حالاً من الضمير البارز وهو المفعول في
خلقنا فالمعنى على هذا انا كل شيء هو مخلوق لنا حال كونه ملابساً بقدر
اي بقضائنا وتقديرنا فيندرج في عموم شيء افعال العباد ايضاً لانها مخلوقة
بخلق الله تعالى عندنا وهذا المعنى ينعكس على تقدير ان يكون خلقناه صفة لشيء
وبقدر خبراً فالمعنى انا كل شيء مخلوق لنا بالذات وبلا واسطة العباد لان
كل خلق الشيء اضيف الى الله تعالى كائن بقدر اي بتقديرنا وقضائنا
فيخرج افعال العباد عن كونها بتقدير الله وقضائه تعالى عن ذلك لقوله
تعالى ان الله خالق كل شيء وان الله على كل شيء قدير ولقوله تعالى والله
خلقكم وما تعملون يعني والله قدركم واخرجكم من العدم الى الوجود وعملكم
ولان العبد نفسه اذا كان بتقدير الله وخلقه وارادته فلان يكون فعله
وعمله الاختياري او الاضطراري بتقدير الله وخلقه وارادته اولى فالالتباس
يعني التباس الفعل المفسر في حال النصب بالصفة او الخبر في حال الرفع انما هو لنفس
الافهو بين خبريته ذات ما اي بين كون ذات الفعل الذي هو مفسر بكسر السين على تقدير
النصب متعلق بقوله مفسر خبراً ووصفيته اي وبين كونه ذلك الفعل وصفاً في حالة
الرفع يعني التباس ليس الا في حال الرفع لا بينه اي لا التباس بين كونه خبراً حال كونه
موصوفاً بوصف التفسير حالة النصب وبين الصفة اي وبين كونه صفة في تلك الحالة
يعني لا التباس في حالة النصب فان التركيب الواحد لا يحتملهما اي لا يحتمل ان
يكون الفعل الواقع بعد الاسم المذكور وصفاً لذلك الاسم وخبراً له ايضاً معاً اي في حالة
واحدة لان الاسم المذكور ان رفع لا يحتمل التركيب التفسيرية بل يجب ان يكون خبراً وان
نصب لا يحتمل الخبرية بل يجب ان يكون تفسيراً فالالتباس انما هو في حالة الرفع مثل
قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر ومثل قولك كل رجل اكرمته لصديقي وكل
رجل اهنته لعدوي لانه لو رفع كل في هذين المثالين بالابتداء وجعل الفعل
بعده خبراً له كان موافقاً للمعنى المقصود لان المقصود من هذين التركيبين
الاكرام في الاول والاهانة في الثاني والصداقة والعداوة علة لهما ولو جعل
ذلك الفعل صفة لذلك الاسم والصداقة والعداوة خبراً له لفات المعنى
المقصود ولو نصب لا يلزم هذا المعنى فاختير النصب حذراً عن الالتباس بنصب
بالبناء للمفعول كل في قوله تعالى على الاضمار بشريطة التفسير فيكون تقديره

انا خلقنا كل شيء بقدره ولو رفع كل فيه بالابتداء اي بكونه مبتداء وجعل الفعل
المفسر وهو خلقناه خبراً له اي للمبتداء كان هذا العمل والاعراب ومعناه موافقاً
للنصب اي لنصب كل في اداء المعنى المقصود لكن اي لا انه خيف لبسه اي التباس
خلقناه بالصفة اي بكونه صفة لشيء لاحتمال كون قوله تعالى بقدر خبراً للمبتداء
وهو اي كون خلقناه صفة وبقدر خبراً له خلاف المعنى المقصود فينبغي ان
يكون النصب مختاراً حذراً عن الالتباس وليكون نصاً في المعنى المقصود بخ
يكون خبراً ان تحمله تغليبه فان المقصود من هذه الاية الحكم على كل
شيء بانه اي بان كل شيء مخلوق لنا اي مخلوق بخلق الله تعالى لا خالق غيره
بقدر اي حال كون ذلك المخلوق بتقديرنا وارادتنا ومشيتنا لا ان
المقصود منها الحكم على كل شيء مخلوق لنا انه بقدر يعني ليس المقصود
من هذه الاية ان كل ما هو مخلوق بالذات لا بواسطة الغير بل هو مخلوق
بقولنا كن من غير توسط العباد وانه بقدر اي بتقديرنا وارادتنا فانه
اي فان هذا الحكم يوهم كون اي ان يكون بعض الاشياء الموجودة كا
الافعال الاختيارية للعباد غير مخلوق لله تعالى عن ذلك وذلك اما لعدم
قدرته على خلقها واما لعدم علمه بها والاول يستلزم العجز والثاني الجهل
تعالى الله عنهما علواً كبيراً لقوله تعالى ان الله على كل شيء قدير وان الله بكل
شيء عليم ولا خالق الا هو على ما سبق تحقيقه كما هو مذهب المعتزلة
في الافعال الاختيارية كالضرب والمشي والخياطة وغيرها مما يكون فيه
ارادتهم الجزئية للعباد لانهم يقولون ان العبد خالق لفعله الاختياري
كالقدر فيكون خالقاً له ويلزمهم تعدد الالهة اذ ح يكون
كل احد الهاً فيكون منافياً لقوله تعالى انما الله اله واحد ولقوله
تعالى فاعلم انه لا اله الا الله وغير ذلك من الايات الدالة على وحدانيته
تعالى وخرقاً لما انعقد عليه الاجماع من الصحابة والتابعين الذين
هم اهل السنة والدين ويستوي الامران الرفع بدلاً من الامران بدل
البعض او خبر مبتداء محذوف والاول اولى والنصب في الاسم الذي وقع
في مكان الاضمار على شريطة التفسير من غير ترجيح لاحد الجانبين على الاخر
فالمتكلم اي لمن اراد ان يتكلم بهذا الكلام ان يختار كل واحد منهما اي

كالقدرية والنظامية وغيرهما

من الرفع والنصب بلا تفاوت بين الاختيارين يعني بلا ترجيح احدهما على الآخر
في مثل زيد قام وعمراً اكرمته اي في مثال اورده سيبويه اي عنده اي عند زيد
متعلق بالفعل المحذوف او في داره عطف على عنده ونحو ذلك والا اي وان لم
يكن قوله عنده او في داره او نحو ذلك مما يقتضي ضمير المبتدأ مقدراً في هذا
التركيب فلا يصح العطف اي عطف جملة واكرمت عمراً على الصغرى وهي جملة
قام لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع وفي المعطوف عليه
ضمير يرجع الى المبتدأ واذا لم يكن في المعطوف هذا الضمير لا يكون المعطوف
في حكم المعطوف عليه لعدم الضمير الواجب في المعطوف عليه في المعطوف وقد
عرفت فيما سبق ان الضمير لازم في الخبر اذا كان جملة فان قلت لا يصح كونه مما
يستوي فيه الامران لترجح الرفع باستغنائه عن تقدير قلت اذا كان
المقصود من هذا الكلام اكرام عمرو عنده فلا بد من تقديره على تقدير
الرفع ايضاً وانما سكت عند المحل عنه اعتماداً على علم السامع انه لا بد للخبر
اذا كان جملة من ضمير فينبغي ان يكون الامران الرفع والنصب متساويين
اي يستوي الامران هذا تفسير لقوله مثل يعني ان استواء الامرين في
المذكور ليس مخصوصاً بالمثال المذكور بل يجري فيه وفيما اذا عطف اي في
التركيب اذا عطف فيه الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة متعلق بقوله
اذا عطف ذات بالجر صفة جملة وجهين اي جملة اسمية خبرها اي خبر تلك
الجملة الاسمية جملة فعلية اذا كان الامر كذلك فيصح رفعه اي رفع الاسم
المذكور بالابتداء اي بكونه مبتدأ اذا اريد عطف هذه الجملة على الجملة الا
سمية لمناسبة كون كل منهما جملة اسمية وخبرها جملة فعلية ويصح
نصبه اي نصب الاسم المذكور بتقدير الفعل الناصب قبله بقرينة الفعل
الواقع بعده مفسراً له اذا اريد عطف هذه الجملة على الجملة الفعلية لان الفعل
لا بد له من فاعل والوجهان الرفع والنصب مستويان لا ترجيح لاحدهما على
الآخر لحصول التناسب فيهما اي في رفع الاسم المذكور وجعل الجملة اسمية
وعطفها على الجملة الاسمية وفي نصبه وجعلها فعلية وعطفها على الفعلية
فمحل الرفع اي في رفع المذكور في الابتداء بكون الجملة اسمية لتركبها من اسم
وفعل هو خبره فتعطف بالبناء للمفعول اي هذه الجملة على الجملة الاسمية

الكبرى

الكبرى التي هي جملة زيد قام وانما سميت كبرى لاشتمالها على الجملتين الاسمية
والفعلية التي هي خبر الاسمية وهي اسمية ايضاً فيختار رفع الاسم المذكور مع جواز
نصبه لتناسب المعطوف والمعطوف عليه في كونهما اسميتين وفي النصب اي في نصب
الاسم المذكور يكون الجملة فعلية لتركبها من الفعل والفاعل فتعطف بالبناء للمفعول اي
هذه الجملة على الجملة الصغرى وهي اي الجملة الصغرى وهي المعطوف عليها وانما سميت صغرى
لاشتمالها على جملة واحدة فقط فعلية لتركيبها من الفعل والفاعل فيختار نصب
الاسم المذكور مع جواز رفعه ايضاً لتناسب المعطوف والمعطوف عليه في كونهما
فعليتين فان قلت لم يستو الامران في المثال المذكور لان قرينة الرفع اقوى
لان السلامة من الحذف مرجحة للرفع اي لرفع الاسم المذكور فيكون الرفع بالابتداء
مختاراً فكيف يستوي الامران حتى يكون المتكلم مخيراً في اختيار ايهما شاء قلنا
نعم السلامة من الحذف مرجحة للرفع حتى يكون الرفع بالابتداء مختاراً لكن هي
اي السلامة من الحذف معارضة اسم مفعول اذا نصب الاسم المذكور بقرب
المعطوف عليه يعني اذا نصب الاسم المذكور يكون المعطوف عليه وهو جملة قام
قريباً واذا رفع يكون المعطوف عليه وهو جملة زيد قام بعيداً
فقرب المعطوف عليه اولى من بعده وان كان فيه سلامة من الحذف فتعادل
الجهتان فاستوى فيه الامران لان عدم الترجيح في الجهة ينفي الترجيح في الآخر
فان قلت لا نسلم ان السلامة من الحذف معارضة بقرب المعطوف عليه على تقدير
نصب الاسم المذكور لانه لا تفاوت في القرب والبعد اي في قرب المعطوف عليه على تقدير
النصب وبعده على تقدير الرفع بينهما اي بين الصغرى والكبرى اذ الجملة الكبرى وهي جملة زيد قام
ايضاً كما ان الصغرى قريبة من القرب ولذا فسره بقوله غير مفصولة عنها اي عن
الجملة المعطوفة عليها لان جملة وعمراً اكرمته متصلة بجملة زيد قام فاستويا في
القرب فبقي السلامة لا قد علي حاله وهو ان السلامة من الحذف مرجحة للرفع قلنا
هذا اي عدم التفاوت في القرب والبعد بينهما انما هو باعتبار المنتهى يعني باعتبار
انتهاء اعراب الجملة الاولى اعني جملة زيد قام لا يترجح بنفع القرب والبعد واما باعتبار
المبتدأ اي عند ابتداء الاعراب لان الاعراب والابتداء من قوله قام فالصغرى وهي
جملة قام وحدها فيكون المعطوف عليه قريباً ثم يبقى المعارضة المذكورة سالمة
فيستوي الامران الرفع والنصب في الاسم المذكور فللمتكلم ان يختار ايهما شاء ويجب

النصب اى نصب الاسم المذكور اى الاسم الواقع فى مظان الاضمار على شريطة التفسير اذا
كان واقعا بعد حرف الشرط او ما تضمن معناه مثل متى زيدا تجده فاكرمه او اين زيدا
تجده فاكرمه او حيثما زيدا تلقاه فاكرمه وغير ذلك ولم يذكره المص ولا الشارح ايضا
اكتفاء بذكر الاصل عن الفرع وانفهامه منه ولقلة استعماله والمراد به اى بحرف الشرط
ههنا اى فى هذا البحث اعنى نصب الاسم المذكور وجوبا اذا كان واقعا بعد حرف الشرط
حرفان وهما ان ولو فان كلمة اما وان كانت من حروف الشرط عند المص لانه عنده
حروف الشرط ثلثة حيث قال الحروف الشرط ان ولو واما وكذا عند سيبويه الا
اذ ما فانها عنده حرف الشرط ايضا واما عند غيرهما فحرف الشرط اثنان ان ولو
فحكمها اى حكم كلمة اما ما سبق من اختيار الرفع بيانه لما اى من كون رفع الاسم
المذكور الواقع بعدها مختارا مع غير الطلب يعنى اذا كان الفعل المفسر غير طلبى واختيار
النصب اى كون نصبه مختارا مع الطلب اذا كان ذلك الطلب فهى مستثناة
ههنا فكانه قال ويجب النصب بعد حرف الشرط غير اما فان حال الاسم الواقع بعدها
قد علم وكذا اى كما يجب نصب الاسم المذكور الواقع بعد حرف التحضيض وهو اى
حرف التحضيض اربعة هلا والا بالتشديد فيهما الا عند الخليل فى الا
وهى مخففة عنده على ما سياتى ولولا ولوما وانما وجب النصب
اى نصب الاسم المذكور اذا كان واقعا بعدهما اى بعد حرفى الشرط والتحضيض
لوجوب دخولهما اى دخول هذين النوعين من الحروف على الفعل لفظا اى حال كونه
ملفوظا او تقديرا اى حال كونه مقدرا منويا والمراد بالفعل ههنا لفظا او
تقديرا الفعل المتعدى لا مطلق الفعل لا يخفى على من له ادنى تامل وانما وجب
دخولهما على الفعل لفظا او تقديرا اما حروف التحضيض فلان التحضيض وهو
التحريض والحث من حرضه اى حرصه لا يكون الا فيما يمكن تحصيله من الافعال
لكونها عرضا يمكن تحصيلها واما الاسم فلكونه دالا على الثبات و
الاستقرار لا يمكن تحصيله فلا يمكن التحريض على تحصيله لان ما لا يمكن
تحصيله لا يكلف فكيف يحرض على تحصيله لا يقال انها اذا دخلت على الماضى تكون
للتوبيخ والتنديم على ترك الفعل لانه لا يمكن التحضيض على ما فات لانا نقول انها تستعمل
كثيرا فى لوم المخاطب على انه ترك فى الماضى شيئا يمكن تداركه فى المستقبل فكانها
من حيث المعنى للتحضيض على ما فات واذا دخلت على المضارع فهى للتحضيض

يعنى

يعنى الحث على الفعل والطلب له فالمضارع اما لفظا او معنى نحو لولا تستغفرون
الله ولولا اخرتنى الى اجل قريب واما حروف الشرط فلان الشرط العلامة
والسبب يقال الشرط عليك كذا اى اجعله علامة له مثل قولك ان جئتنى اكرمك
فجعلت مجىء المخاطب علامة لاكرامك اياه فهذا لا يوجد الا فى الفعل ولهذا
اختصت هذه الحروف بالفعل نحو مبتدا قولك ان زيدا ضربته ضربك فى
تقدير ان ضربت زيدا ضربته ضربك مثال لحرف الشرط وقولك الا زيدا
ضربته فى تقدير الا ضربت زيدا ضربته مثال لحرف التحضيض وهذا نشر على ترتيب
اللف ولما فرغ من بيان كون النصب فى الاسم المذكور مختارا والرفع فيه ايضا و
استواء الامرين فيه وكون النصب واجبا فيه اراد ان يبين كون الرفع واجبا
فيه ايضا لانه لم يقل ويجب الرفع فيه كما قال ويجب فيه النصب لانه اذا وجب الرفع
فيه لم يكن من مظان الاضمار على شريطة التفسير فقال وليس مثل ازيد ذهب به البناء للمفعول
به الجار والمجرور قائم مقام الفاعل مثل الجار والمجرور فى محل النصب لانه
خبر ليس اى كل تركيب يظن فى بادى النظر انه مما اضمر عامله على شريطة التفسير و
اختيار النصب فيه وبعد التعمق يعلم انه ليس منه اى من باب الاضمار على شريطة التفسير
فان زيدا فيه اى فى هذا المثال وان كان للموصل يظن مبنى للمفعول فى بادى
النظر بادى من بدء الامر اى ظهر من باب سما اى فى ظاهر النظر ومن همز جعل
من بدأه ومعناه اول النظر وكلاهما ههنا جائز انه اى ان هذا المثال مما
اضمر عامله على شريطة التفسير وان زيدا اسمها وخبرها قائم مقام فاعل يظن و
المختار عطف على محل انه اى ويظن المختار فيه اى فى الاسم المذكور النصب لا الرفع
لانه نائب فاعل قوله المختار لوقوع الاسم المذكور فيه اى فى ذلك المثال المذكور بعد
حرف الاستفهام وهو الهمزة لما عرفت سابقا ان الاسم المذكور اذا وقع بعد
حرف الاستفهام يختار فيه النصب وههنا كذلك لكن اشد اى من قوله
وان كان يظن فى بادى النظر الخ يعنى انه يظهر بعد التعمق النظر التعمق
فى الكلام الوصول الى ما هو المراد منه او بيان ما هو المقصود وايضاحه يقال تعمق
فى الكلام اذا اعتراى بعد اتمام النظر فيه والوصول الى ما هو المراد منه انه اى ان
مثل ازيد ذهب به ليس منه اى من باب الاضمار على شريطة التفسير فانه وان
صدق للموصل عليه اى على ذلك المثال انه اى ان زيدا فى ذلك المثال الاسم بعده فعل

وهو ذهب به مشتغل عنه بضميره اى فارغ عن العمل فيه بالعمل فى ضميره وهو قوله
به هذا بيان لقوله فات زيدا فيه وان كان فى بادى النظر انه لخ لكنه ليس بحيث
اى ليس زيد بمكان لو سلط عليه اى على زيد هو اى الفعل بعينه وهو ذهب به او
مناسبه وهو اذهب بالبناء للمفعول لنصبه اى لنصب الفعل الذى هو ذهب به بعينه
او مناسبه الذى هو اذهب هذا بيان لقوله لكن يظهر بعد تعمق النظر انه ليس منه
لان ذهب به لا يعمل النصب لان معلومه لازم متعد بالباء لا يعمل النصب
بنفسه والحال ان المراد منه هنا البناء للمفعول والمبنى للفاعل اذا لم يعمل
النصب فكيف يعمله المبنى للمفعول وكذا اى كما ان ذهب به لا يعمل النصب كذلك مناسبه
لا يعمله ايضا اعنى اذهب بالبناء للمفعول لان الذهاب المتعدى بالباء يناسب
الاذهاب معلوما ومجهولا فان قلت ان هذا المثال اذا لم يجز فيه تسليط الفعل
المفسر بعينه ولا مناسبه الذى هو اذهب بالبناء للمفعول لا يلزم ان لا يكون من
باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير لانه لا ينحصر المناسب له ما يناسب
ذهب به فى اذهب بالبناء للمفعول واذا لم ينحصر فيه فليقدر مناسب آخر
ينصبه غير اذهب بنصبه حتى يكون هذا المثال من ذلك الباب مثل يلابس
فعل مضارع معلوم من لابس لان الذهاب المتعدى بالباء تلزمه
الملابسة او اذهب حال كونه كائنا على صيغة الفعل الماضى المعلوم لما
قلنا ان الذهاب اذا تعدى بالباء تلزمه الاذهاب سواء كان معلوما او
مجهولا فيكون تقديره اى تقدير المناسب لا تقدير ازيد ذهب به زيدا يلابسه
الذهاب به فيكون الفعل الناصب لزيد يلابس المقدر تقديره ايلابس الذهاب
زيدا ذهب به او ازيدا يلابس احد بالذهاب به تقديره ايلابس احد زيدا ذهب
به او ازيدا اذهب احد فيكون الفعل الناصب لخ اذهب بالبناء للفاعل
تقديره اذهب احد زيدا ذهب به لخ يكون هذا المثال من هذا الباب وهنا
يختار فيه النصب فلم يصح قول الشيخ وليس مثل ازيد ذهب به منه لانه وان لم
يصح تسليط الفعل بعينه فقد صح تسليط ما يناسبه باللزوم قلنا
المراد بالمناسب فى قوله او مناسبه ليس المناسب مطلقا بل ما يرادف الفعل المذكور
المفسر او يلازمه اى لا ادم الفعل المذكور المفسر مع اتحاد ما اسند اليه بشرط
ان يكون فاعل الفعل المضمر والفعل المذكور متحدا يعنى واحدا فى هذا الباب

حتى

حتى لو لم يتحد لا يكون مناسبا فالاتحاد اى كون فاعل الفعلين متحدا فيما ذكره
ايها السائل من المثال مفقود لان المسند اليه فيما اراده او يلازمه الاذهاب
احد وفى الفعل المذكور هو زيد فلم يوجد الاتحاد فى المسند اليه واذا لم يوجد
الاتحاد فيما لا يكون مناسبا له لفقدان الشرط وهو الاتحاد فيما اسند اليه واذا كان
الامر كذلك بقى واذا لم يكن مثل ازيد ذهب به من هذا الباب للعلة المذكورة فالرفع
بشرط ان لا الفاء مرتبطة بمعنى الشرط يعنى جواب الشرط محذوف اى رفع زيد
فى المثال المذكور وهو ازيد ذهب به واجب بالابتداء اى بكونه مبتدا معمولا با
العامل المعنوى ونصبه اى نصب زيد فى ذلك المثال غير جائز بالمفعولية
اى بكونه مفعولا لفعل محذوف لانه اذا لم يكن لمفسر لم يجز تقدير الناصب والاولى
فى التعبير ان يقول ونصبه بالمفعولية غير جائز بتقديم قوله بالمفعولية لئلا يقع
الفصل تأمل فليس المثال المذكور من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه لا يجوز
تسليط الفعل المذكور بعينه ولا مناسبه اما لترادفهما او اللزوم والحال ان تسليط
احدهما شرط وانتفاء الشرط يستلزم انتفاء المشروط فكيف يكون ذلك
المثال منها اى من القسم الذى نحن فيه اى فى ذلك القسم النصب اى نصب
الاسم المذكور لان اختيار النصب مبنى على ان يكون ذلك من باب ما اضمر عامله
على شريطة التفسير وقد عرفت ان هذا التفسير القسم ليس منه فينبغى ان يكون
رفعه واجبا بالابتداء وكذا اى مثل ازيد ذهب به فى عدم كونه من هذا الباب
ووجوب رفعه بالابتداء لما نع قوله تعالى كل شئ فعلوه قوله وكذا خبر
مقدم وقوله تعالى مبتدا قوله كل شئ آه يصدق عليه انه اسم بعده فعل
مشتغل عنه بضميره الا انه لا يصح تسليط عليه برفع الاشتغال السفاد المعنى على
تقدير التسليط لانه يكون المعنى الناس فعلوا كل شئ فى الزبر فيكون فى
الزبر متعلقا بفعلوا والزبر بضمتين جمع زبور ككتب وكتاب هو المكتوب
فعول بمعنى المفعول كحلوب بمعنى المحلوب اى فى صحايف عمالهم والصحايف
جمع صحيفة وهى الكتاب شئ كتب عليه وجمعها صحايف وصحف كذا فى الصحاح هو فى اى
قوله تعالى كل شئ فعلوه فى الزبر ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه
لو جعل منه اى من هذا الباب وقرئ بنصب كل لصار التقدير اى تقدير قوله تعالى
كل شئ فعلوه فى الزبر فعلوا اى الناس والخلايق كل شئ من خير او شر

من اعمالهم في الزبر يعني اوقع الناس من كل شيء من خير او شر في صحايف اعمالهم
فقوله في الزبر ان كان ظرفا لغوا متعلقا بفعلوا المقدر الناصب كل شيء
فسد المعنى اي معنى هذا القول لانه يكون المعنى على ما سبق اوقع الخلايق
يعني كل واحد منهم كل شيء من الخير او الشر في صحايف اعمالهم وهذا المعنى غير
صحيح لان صحايف اعمالهم ليست محلا لفعلهم حتى يوقعوا فيها اعمالهم بل
الصحايف محل لافعال الملائكة وهم الكرام الكاتبون لانهم اي لان الخلايق
لم يوقعوا فيها اي في تلك الصحايف فعلا لا خيرا ولا شرا لا قليلا ولا
كثيرا بل الكرام وهي جمع كريم مثل صغير وصغار وعظيم وعظام وهو با
الفارسية خوش خوى وخوش سرشت الكاتبون وهم الحفظة الذين
يكتبون افعال العباد من خير او شر لقوله تعالى وان عليكم لحافظين
كراما كاتبين اوقعوا فيها اي في الصحايف كتابة افعالهم اي افعال العباد
وان كان قوله تعالى في الزبر ظرفا مستقرا مع متعلقه المحذوف المقدر صفة
لشيء بناء على تجويز الفصل بين الصفة والموصوف مع انه اي كون في الزبر
صفة لشيء خلاف ظاهر الاية الكريمة لان الظاهر ان يكون ظرفا مستقرا
مع متعلقه المقدر في محل الرفع على انه خبر المبتداء ومع هذا يقع فصل
بين الصفة والموصوف باجنبي وان كان تجاوزا فات المعنى المقصود
من الاية اذ المقصود منها على ما قلنا ان يكون كل شيء مبتداء وجملة فعلوه
صفة لشيء وفي الزبر ظرف مستقر في محل الرفع خبرا له فالمحقق على هذا ان
كل شيء هو مفعول لهم اي للعباد وكائن وثابت في الزبر اي في صحايف
اعمالهم مكتوب خبر فيها اي في تلك الصحايف فح يصح المعنى ولا يفسد
ولا يفوت المقصود منها ايضا قوله موافقا اما حال عن المبتداء وهو
قوله المقصود يعني المقصود من هذه الاية هكذا حال كونه موافقا واما
عن الضمير المستكن في قوله كائن يعني ان كل شيء هو مفعول لهم كائن
في الزبر حال كون ذلك الموجود فيها موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير
مستطر يعني عمل ابن آدم من خير او شر قليل او كثير مسطور يعني
معلوم لنا لا يشذ منه شيء عن علمنا لان المقصود منها ان كل شيء
كائن بالجر صفة شيء في صحايف اعمالهم مفعول بالرفع خبران لهم متعلق بالخبر

لانهم

لانهم لم يوقعوا فيها شيئا ولا يقدرون ان يوقعوا فيها فضلا عن الايقاع فاذا كان
الامر كذلك فالرفع يعني رفع كل شيء لازم وواجب على ان يكون كل شيء مبتداء معمولا
للعامل المعنوي والجملة الفعلية نعلته وهي فعلوه في محل الجر صفة لشيء هذا
من قبيل عطف شيئين على معمولي عامل واحد وهو ان يكون بعاطف واحد وهو
جائز اتفاقا على ما سيأتي وعلى ان يكون الجار والمجرور في قوله في الزبر محل
الرفع بناء على انه اي ان الجار والمجرور او ان قوله في الزبر خبر للمبتداء لتقديره
اي تقدير قوله تعالى على التوجيه المذكور كل شيء مبتداء هو مبتداء ثان
مفعول لهم خبر المبتداء الثاني والجملة الاسمية في محل الجر صفة لشيء
ثابت خبر للمبتداء الاول في الزبر متعلق بقوله ثابت بحثت متعلق ايضا بقوله
ثابت لا يغادر مبني للفاعل اي لا يترك من الشيء الذي هو مفعول لهم كبيرة
ولا صغيرة يعني كثيره وقليله خيره وشره فيكون موافقا لقوله تعالى
وكل صغير وكبير مستطر قوله واعلم تنبيه على ان قول المصنف ونحو
الزانية والزاني الاية جواب عن سؤال مقدر وهو انه قد سبق ان الاسم
المذكور اذا كان الفعل الواقع بعده المشتغل عنه بضميره او متعلقه اي
الفارغ عن العمل فيه بالعمل في ضميره او متعلقه امرا نحو زيدا اضربه او نهيا
نحو زيدا لا تضربه فالمختار فيه اي في ذلك الاسم النصب وان جاز فيه
الرفع ايضا لئلا يلزم وقوع الطلب خبرا بلا تأويل على ما سبق والظاهر
ان قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما الاية داخل به
انه وهي مع اسمها وخبرها خبر لقوله والظاهر تحت هذه القاعدة اي
قاعدة ما اضمر عامله على شريطة التفسير لصدق تعريفه وهو كل اسم بعده
فعل او شبهه مشتغل بضميره او متعلقه لو سلط عليه هو او مناسبه
لنصبه ووقع الاسم المذكور ايضا قبل الامر لان فاجلدوا امر وان كان
مصدرا بالفاء ومع ان القراء جمع قاري من قرأه كقضاة جمع ناصر من
نصر وبابه فتح اتفقوا اي في هذا القول على الرفع اي على رفع الاسم المذكور
واتفاقهم حجة قاطعة لانهم اخذوا القراءة من صاحب الشريعة رسول الله
صلى الله عليه وسلم اما بالواسطة او بغير واسطة فلزم اتباع النحاة اليهم
الا في رواية شاذة عن بعضهم هو عيسى بن عمرو والشاذ لا يعبأ به

اذا كان الامر كذلك فاضطر النحاة لمخالفة قاعدتهم المأخوذة من العرب باتفاق
القراء المأخوذ من صاحب الشريعة الى ان تحملوا اى ذهبوا الى بيان الحيلة لاخراج
اى لاخراج قوله تعالى الزانية والزانى الآية عن القاعدة المذكورة وهى ما
اضمر عامله على شريطة التفسير لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار
فى الاسم المذكور وهو الرفع لما عرفت ان الاسم المذكور اذا وقع قبل الامر
والنهى فالمختار فيه النصب فالرفع جائز غير مختار فاشار المصنف الى ما
تحملوا اى الى ما جعله النحاة حيلة لاخراجه عنها اى الاخراج قوله تعالى
الزانية والزانى الآية عن القاعدة حتى لا يكون اتفاق القراء على غير
المختار ولا تكون القاعدة ايضا مخالفة لما اتفقوا عليه وهو اثنان
احدهما ما ذهب اليه المبرد وثانيهما ما ذهب اليه سيبويه فقال ونحو
الزانية والزانى اى كل موضع وقع فيه الاسم المذكور قبل الامر المصدر
بالفاء لكن بشرط ان يكون ذلك الاسم صفة مصدرة باللام لانه اذا لم
يكن كذلك لا يجرى فيه ما ذهب اليه من التحمل فاجلدوا امر حاضر من
جلد يجلد ولا يضرب يقال جلدته ضربته كل واحد منهما اى من
الزانية يعنى المزنية والزانى وانما عبر عنها بالزانية لمشاكلة
ما بعدها او لاطاعتها لمن زنا بها صارت كانها هى فعلت ذلك الفعل
فعبر عنها بالزانية قوله ونحو مبتداء والفاء مبتداء ثان فيه اى فى نحو
الزانية مرتبط بكسر الباء خبر المبتداء الثانى وهو مع خبره خبر المبتداء
الاول بمعنى الشرط يعنى الفاء ههنا لربط الجزاء بالشرط المستفاد
من الالف واللام فى الزانية والزانى جعل الباء متعلقا بالربط بقرينة
الشرط لان الجزاء مرتبط به فتكون الفاء رابطة بينهما عند المبرد
نجح هذا القول وامثاله عن التعريف بقوله مشتغل عنه بضميره او
متعلقه فامتنع التسليط ايضا لان الفاء مانعة عنه فلم يكن مثل
هذا القول من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير بكون الالف
واللام الكائنة فى الزانية والزانى مبتداء لان الالف واللام من
الموصولات على ما سيأتى الا انه لمشابهته اللام الحرفية لفظا
استكرهوا ان ادخلوه على الفعل فادخلوه على الاسم الذى فيه معنى الفعل

وهو

وهو اسم الفاعل واسم المفعول ههنا لا غير على ما سيأتى فى تحقيقه موصولا صفة
مبتداء فيه اى فى المبتداء معنى الشرط لما سبق ان المبتداء اذا كان موصولا صلته
فعل او ظرف يكون فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذى هو صلته اى صلة الالف واللام
الداخلة هى عليه لان اسم الفاعل ههنا بمعنى الفعل كالشرط فيكون تقديره التى
زنت اى مكنت نفسها بالزناء والذى زنا اى والذى فعل ذلك الفعل فح يكون
الزنا سببا للجزاء وهو الجلد منهما لخبر المبتداء وهو قوله فاجلدوا كا
الجزاء مثل قولك الذى يأتيك فاكرمه اى فمستحق لاكرامك والفاء الداخلة
عليه اى على خبر المبتداء مرتبط بالشرط يعنى جيئ لربط الجزاء بالشرط لدلالته
اى لدلالة الفاء على سببية اى على ان الشرط سبب الجزاء لان الفاء وضعت
لسببية ما قبلها لما بعدها فاذا دخلت على الجزاء نعلم ان الشرط سبب للجزاء
حتى لو لم تدخل عليه لم نعلم السببية كقولك الذى يأتينى فله درهم حيث
دخلت على قوله له درهم للدلالة على ان الاتيان سبب له حتى لو لم يأت لما
استحق الدرهم ومثل هذا الفاء اى الفاء الذى وقع جوابا للشرط حقيقة او حكما
لا يعمل ما فى حيزه فيما قبله لانها دليل على ان ما بعدها من ذيول ما قبلها فيكره
وقوع معمول ما بعدها اى معمول الفعل الذى بعدها فيما قبلها لانه ينعكس الامر اى
يكون شيئ مما قبلها من ذيول ما بعدها اذا كان الامر كذلك فامتنع تسليط
الفعل المذكور بعده اى بعد الفاء عليه اى على اسم وقع قبله اى قبل الفاء مع ان
التسليط شرط هذا الباب فاذا امتنع لكون حرف الفاء مانعا كان قوله تعالى
الزانية والزانى خارجا من هذا الباب لخروجه منه بقوله لو سلط عليه هو او
مناسبه على ما سبق فتعين فيه الرفع اى فوجب فى ذلك الاسم الرفع بالابتداء
متضمنا لمعنى الشرط فاجلدوا الآية خبره لان الانشاء يصح وقوعه خبرا
وان كان بالتأويل ولذا لم يقيد المصنف الجملة الواقعة خبرا بالخبرية حيث قال
والجملة تكون جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم او فعلية مثل زيد قام ابوه و
هذا التوجيه اقوى لعدم احتياجه الى الاضمار ولذا قدمه المص ولكون الآية فيه جملة
واحدة والآية جملتان مستقلتان المراد بالاستقلال ان لا يكون ذكر احدهما
متفرعا على حذف الفعل من الاخرى والا فلا استقلال بينهما حيث تكون
الثانية مبينة للاولى ومفسرة لها عند سيبويه اذ الزانية مبتداء عند محذوف

المضاف واقيم المضاف اليه مقامه مثل جاء ربك ليصح حمل الخبر على المبتدأ والزانى
عطف عليه بالواو عطف مفرد على مفرد محذوف المضاف ايضا والخبر محذوف جوازا با
القرينة الحالية اى حكم مبتدأ مضاف الى الزانية والزانى فيما موصولة يتلى
بالبناء للمفعول وما استكن فيه نائبه والجملة صلتها اى واقع وثابت فى القرآن
الذى يتلى ويقرء عليكم ايها المؤمنون بعد ظرف من الظروف المكانية مبنى
على الضم لكن ههنا استعير لزمان الحال بعلاقة الظرفية اى الآن متعلق
بيتلى اى بعد قوله الزانية والزانى وذلك الحكم قوله فاجلدوا اى فاضربوا
ايها المؤمنون واحد من الزانية والزانى مائة جلدة وقوله تعالى فاجلدوا
جملة من الفعل والفاعل ثانية لبيان الحكم الموعود فى الجملة الاولى والفاء فى قوله
فاجلدوا عنده اى عند سيبويه ايضا اى كما انها السببية عند المبرد للسببية
بمعنى جواب الشرط مقدر اى ان ثبت زناهما شرعا وذلك باربعة شهداء يشهدون
بالزنى فى اربعة مجالس او بالاقرار كذلك بشرط ان يكونا محصنين وصفة الا
حصان الحرية والتكليف والاسلام والوطى بنكاح صحيح فاجلدوا وقيل
الفاء ههنا زائدة لتاكيد لصوق الجملة الثانية بالجملة الاولى لكون الثانية
بيانا للحكم الموعود فى الاولى او الفاء ههنا للتفسير لذلك الحكم وهذا اظهر
وجزء الجملة وهى قوله فاجلدوا كل واحد منهما الآية لان المراد بالجزء ههنا
طائفة من الكلام لا المسند والمسند اليه وجزء الجملة هو قوله اجلدوا لا يعمل
فى جزء جملة اخرى يعنى لان جملة اجلدوا كل واحد الآية لكونها مستقلة جزء
منها اى جزء الجملة المتقدمة التى هى قوله الزانية والزانى فيمتنع التسلط
اى تسلط الفعل الواقع بعد الاسم المذكور بعينه او مناسبه على الاسم المذكور
فلا يدخل هذا القول على كلا التوجيهين فى الضابطة اى باب ما اضمر عامله
على شريطة التفسير لعدم كون التعريف صادقا عليه فتعين الرفع اى فوجب
رفع الاسم المذكور على ان يكون مبتدأ محذوف المضاف والخبر على مذهب
سيبويه او على ان يكون الالف واللام موصولا مع صلته مبتدأ متضمنا
لمعنى الشرط وفاجلدوا واجزائه له فى معنى الخبر على مذهب المبرد ولا عطف
على توجيه المبرد وعلى توجيه سيبويه ولذا قال الشارح اى وان لم يكن
الفاء فى قوله فاجلدوا مرتبطة بمعنى الشرط كما هو مذهب المبرد او لم يكن

الآية جملتين مستقلتين على ما هو مذهب سيبويه ايضا اى كما لم يكن الفاء
بمعنى الشرط فهى اى هذه الآية تكون داخلة تحت الضابطة لصدق التعريف
عليها لانه يصدق على قوله الزانية كل اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره او
متعلقه بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه واذا كانت داخلة تحتها
فالمختار فيها اى فى هذه الآية النصب لكون الاسم المذكور واقعا قبل الامر
لما عرفت سابقا انه اذا كان واقعا قبل الامر او النهى يختار فيه النصب
واختيار النصب فيها باطل لكونه مخالفا لما اتفق عليه جمهور القراء
وما يكون مخالفا لما اتفقوا عليه يكون باطلا لما سبق لاتفاق القراء
على الرفع اى رفع الاسم المذكور فى الآية فاذا كان الامر كذلك فلا بد من
جعل الفاء التى فى قوله فاجلدوا مرتبطة بمعنى الشرط كما هو مذهب
المبرد او جعل الآية جملتين مستقلتين كما هو مذهب سيبويه ليتعين
الرفع اى رفع الاسم المذكور فيها فيكون موافقا لما اتفق عليه القراء و
قيل لان الآية معطوف على مقدر فى الاقسام الثلثة يعنى ليس التركيب
الثلثة المتقدمة من هذا الباب والا اى وان كان كل واحد منها من هذا
الباب فالمختار فى الاسم الواقع فى كل منهما النصب ما اختيار النصب
فى الاول والثالث فلوقوعه بعد حرف الاستفهام او قبل الامر واما فى
الثانى فلا لالتباس بالصفة واختيار النصب فيها باطل لما عرفت
فى ذيل كل واحد منها فتعين الرفع فيها لما عرفت ايضا فيه الرابع
اى الرابع الاربعة لا الرابع الثلثة يعنى انه باعتبار الحال لا باعتبار التصنيف
لما سيأتى من تلك المواضع التى وجب حذف الفعل الناصب للمفعول به فيها
التحذير اى ما فيه التحذير سمى اللفظ المحذر به فى نحو اياك والاسد مع انه
ليس بتحذير بل هو آلة للمبالغة حتى كانه صار نفس التحذير تسمية باسم
مدلوله وانما وجب حذف الفعل الناصب للمفعول به فيه اى فى هذا الباب
لضيق الوقت عن ذكره لانه لو ذكر لفات وقت التحذير لان مثل هذا انما يقال
عند مشارفة الهلاك وشدة الخوف او لقصد الفراغ بسرعة الى ما هو المقصود
من الكلام وهو اى التحذير فى اللغة تخويف شئ المصدر مضاف الى المفعول
عن شئ يقال الشئ الاول المحذر والشئ الثانى المحذر منه وتبعيد

عنه اى بتعيد الشئ عن الشئ يقال حذرت الشئ عن الشئ اذا خوفته
وبعدته وهو فى اصطلاح النحاة وعرفهم معمول اى اسم عمل بالبناء
للمفعول فيه النصب او الرفع قائم مقام الفاعل بالمفعولية وقال المحشى نبه
بذلك على ان للمعمولات وبل للمعمول فيه فالمعمول فى هذا المقام من قبيل الحذف
والايصال وقيل من قبيل اطلاق اسم الحال على المحل انتهى يعنى اطلاق المعمول
على اللفظ باعتبار انه محل لاثر العامل بتقدير اتق ظرف مستقر وقع صفة
للمعمول ومضاف الى المفعول اى معمول كائن بان يقدر فيه فعل ناصب له مثل
اتق او بعد. او نحو حذر اى حذر مبنى للمفعول ذلك المعمول وبعد
تحذيرا وتبعيدا فيكون قوله تحذيرا مفعولا مطلقا مثل قولك ضرب
ضربا حذف فعله الناصب جوازا بقرينة النصب لان للمنصوب لا بد له
من ناصب واذا لم يكن مذكورا يكون محذوفا. او ذكر بالبناء للمفعول وتانيثه
ما استكن فيه اى ذكر ذلك المعمول تحذيرا فيكون قوله تحذيرا على هذا مفعولا
له اى ذكر لان يكون محذرا حذف فعله الناصب له ايضا عما بعده متعلق
بقوله تحذيرا اى يكون ذلك المعمول محذرا من الشئ الذى وقع بعد ذلك المعمول
اما بالعطف مثل اياك والاسد. فان المعمول هو اياك والواقع بعده
والاسد فيكون المعمول محذرا عن الاسد. او بالجار والمجرور مثل اياك
من الاسد او ذكر بالبناء للمفعول المحذر منه بالرفع لانه قائم مقام
الفاعل لذكر وقوله منه فى محل الرفع على انه نائب الفاعل لقوله المحذر و
الضمير راجع الى الالف واللام لكونه بمعنى الذى اى الذى حذر منه مكررا حال
من قوله المحذر منه على ان يكون الثانى تاكيدا لفظيا للاول قوله ذكر
حال كونه على صيغة الماضى المجهول لما قلنا عطف على حذر او ذكر المقدر
بالجر صفة لاحدهما على سبيل البدل فلذا لم يبين اى على حذف المقدر
او ذكر المقدر. وقيل مصدر منصوب عطف على تحذيرا كانه قيل
او لذكر المحذر منه مكررا اذ تكرار المحذر منه للمبالغة فى التحذير لضيق
الوقت ويغنى عن ذكر العامل انتهى هذا انما يصح على التوجيه الثانى على ما
يستفاد من قوله او لذكر المحذر منه مكررا اى ذكره ذلك المعمول الذى ذكر المحذر
منه مكررا. واما على التوجيه الاول فيكون التقدير حذر ذلك المعمول لذكر

الحذر

الحذر منه مكررا وهذا لا يصح لان المعمول ههنا ليس بمحذر بل محذر منه فان قلت فعلى هذا
اى على ان يكون ذكر المحذر منه معطوفا على حذر او ذكر المقدر لا بد من ضمير راجع الى المعمول
فى المعطوف مثل ان يقال او ذكر عنه المحذر منه او يقال او ذكر اى المعمول مكررا كما كان ضمير
راجعا الى المعمول فى المعطوف عليه وهو الضمير المستكن فى احد الفعلين لان صفة الشئ
او خبره او معطوفا عليها اذا كان جملة فلا بد من ضمير فقول المص او ذكر المحذر منه جملة
معطوفة على جملة اخرى هى ذكر او حذر المقدر الذى هو صفة لقوله معمول فلا بد من ضمير
فى المعطوف لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه على ما سيأتى تحقيقه قلنا نعم لا بد
فى المعطوف من ضمير كما فى المعطوف عليه لكنه اى الا انه خولف ووضع فى المعطوف الاسم المظهر
وهو المحذر منه موضع المضمر على خلاف مقتضى الظاهر لان مقتضاه الضمير او تقدير الكلام
اى كلام المص او معمول اى اسم عمل فيه النصب بتقدير اتق ذكره ذلك المعمول مكررا لان المعطوف
نائب مقام المعطوف عليه الا انه وضع المظهر فى المعطوف وهو المحذر منه موضع الضمير العائد
الى المعمول فى المعطوف عليه كما فى قوله تعالى الحاقة ما الحاقة اشعارا مفعول له لقوله وضع بانه
اى بان الضمير فى المعطوف محذر منه لا محذر كما فى المعطوف عليه يعنى لو اضمر كما فى المعطوف
عليه يرجع الى المعمول فيكون معمول فى القسم الثانى ايضا محذرا مع انه فى القسم الثانى محذر منه
فلم يتم اقسام التحذير مثل اياك والاسد واياك وان تحذف وفى الحاشية نبه
بتكرار المثال على ان الاغلب فى هذا القسم من التحذير اذا كان بضمير المخاطب وقد يجئ متكلما
نحو اياى والشر بتقدير اتق بصيغة الحكاية على ما ذهب اليه سيبويه وقد يكون اسما
ظاهرا مضافا الى المخاطب نحو راسك والسيف والغائب هو الشاذ النادر مثل قولهم
اذا بلغ الرجل الستين فاياه واياه الشواب انتهى وانما كان الاغلب المخاطب لان هذا
تحذير انما يكون فى المخاطب وقد يكون فى المتكلم لان الانسان يحذر نفسه وشذ فى الغائب
لان تحذير الغائب لا يمكن الا بتنزيله منزلة المخاطب وفيه اشارة ايضا الى انه يجوز ان
يكون المحذر منه فى هذا القسم اسما او فعلا مثاله مثالا لان الاول نوعى المحذر منه وهما
اى معنى المثال الاول على القسمين اما ان يكون المحذر مقدما على المحذر منه مثل بعد نفسك
بتوسط النفس والقياس ان يقال بعدك الا انه فصل الضمير ووسط النفس
ليحترز عن اجتماع ضميرى الفاعل والمفعول لشى واحد وهو غير جائز فى غير افعال القلوب
ثم لما حذف الفعل والفاعل وجوبا لضيق المقام استغنى عن ذكر النفس فحذف ايضا
فانفصل الضمير المتصل به منفصلا فقيل اياك عن الاسد واما ان يكون مع ضرر

نحو بعد الاسد عن نفسك جيء بالنفس ههنا ايضا وان لم يحتج اليه لانه يجوز ان يقال
بعد الاسد عنك للمشاكلة وكذا قوله بعد نفسك عن حذف الارنب الحذف بفتح
الخاء وسكون الذال المعجمتين الرمي بالحصى يقال حذفت الحصى اى رميتها
من بين اصابعي ويجوز في الاول الاهمال ايضا لانه يقال الحذف بالعصا رماه
بها كذا في الصحاح لكن الاول اخص لانه رمي بالاصابع وانسب بالمقام تأمل
قال عمر رضي الله عنه اياي وان تحذف احدكم الارنب وهو بفتح الهمزة وسكون
الراء المهملة والنون بعده يقال له بالفارسية خركوش وانما قال هذا حال
كونهم محرمين او انه اذا رمي بما لا يكون جارحا ومات لا يحل اكله وقيد الارنب
وقع اتفاقا لان غيره من الحيوانات كذلك وهو اى الحذف في اللغة ضربها اى
ضرب الارنب بالعصا وبعد حذف الارنب عن نفسك وعلى كلا التقديرين اى
تقدير تقديم النفس وتقديم الاسد في الموضعين المحذر منه هو الاسد
في المثال الاول والحذف في المثال الثاني سواء قدم او اخر والمحذر هو النفس
فيهما فان المراد من تبعيد الاسد في قوله بعد الاسد عن نفسك وتبعيد
الحذف في قوله بعد حذف الارنب عن نفسك تحذيرها اى تحذير النفس و
تخويفها منهما اى من الاسد والحذف لا المراد تحذيرهما اى تحذير الاسد
والحذف منها اى من النفس لان التحذير والتخويف لا يكون الا فيما له روح
وعقل والحذف مما لا روح له والاسد مما لا عقل له ومثل مثل الطريق
الطريق والجد والجد مثال للثاني نوعيه اى نوعي التحذير وهو ما يكون
المحذر منه فيه مكررا الا انه اذا ثني وكرر لزم حذف عامله وان افرد فلا
لان التكرار يغني عن ذكر العامل ولذا اذا ظهر العامل لا يثنى المعمول ولا
يخص هذا القسم بالمضاف بل يعم في جميع الطرق اما ظاهرا مفردا كالمثال
المذكور واما مضمرا مخاطبا ومتكلما وغائبا مثل اياك اياك واياي اياي
واياه اياه واما مضافا فنحو راسك راسك وراسي راسي وراسه راسه
ولا يخفى عليك ايها الطالب المنصف ان تقدير اتق في اول النوعين من التحذير
غير صحيح لانه لا يقال اتقيت زيدا من الاسد بل يقال اتقيت من زيد و
تبرأت منه وعند تخويفه منه يقال ابعدت زيدا من الاسد ونحيته عنه لان
الاتقاء لازم لا يتعدى الى المفعول بنفسه فينبغي ان يقدر فيه اى في اول

النوعين

النوعين مثل بعد امر من التبعيد او نح امر من التنحية لانه يقال بعدت زيدا من الاسد ونحيته منه و
ينبغي ان يقدر فيه بعد او نح لصحته ولا يقدر اتق لعدم صحته لما عرفت انه لا يقال اتقيت زيدا ف
تقدير بعد في مثال النوع الثاني غير ههنا ينبغي في مثال الطريق الطريق والجد الجد فانه لا يقال بعد الطريق
او بعد الجد بل يقال اتق الطريق واتق الجد لكون الطريق محلا لما يؤذي بالمارين فيه وكون الجد
نفسها مؤذية لان المعنى اى معنى قولك الطريق الطريق على الاتقاء اى على اتقاء المخاطب
من الطريق لا على تبعيده لا على تبعيد المار السالك في الطريق عنه حتى يقدر فيه بعد فالصواب
اى ما هو الاولى والاحسن ان يقال اى ان يجعل المص في تعريفه معمولا بتقدير بعد او اتق او نحوهما
ليكون اشمل واجيب عنه بان هذا من باب حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه بتقدير
معمولا بتقدير نحو اتق او من باب حذف المعطوف تقديره معمولا بتقدير اتق ونحوه ح يعم التعريف
ويشمل كل فعل يجوز تقديره فيدخل فيه بعد ونح واتق وغيرها فيقدر بالبناء للمفعول مثل بعد
في جميع افراد النوع الاول مثل اياك والاسد واياك وان تحذف وغيرهما مما يصلح ان يكون
مثالا له ويقدر ايضا مثل بعد في بعض افراد النوع الثاني مثل نفسك نفسك فالنفس
ههنا هو المحذر منه بل مطلق لقوله تعالى وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء
وقوله عليه السلام اعدى عدوك نفسك التي بين جنبيك فان المعنى اى معنى نفسك
نفسك بعد نفسك عما يؤذيك لعوفي بعيدا عن نفسك التي هي من جملة ما يؤذيك
وعما يأتيك لكون النفس من الاشياء التي تؤذي المخاطب وقوله الا متعلق بقوله بعد
كما توهم الظاهر لانه ح يكون النفس هو المحذر لا المحذر منه مع ان المقصود ان يكون النفس
محذرا منه كالاسد ونحوه تمثيلا لما يؤذيك ويقدر مثل اتق في بعضها اى في بعض افراد النوع
الثاني كالمثال المذكور في المتن وهو قوله الطريق الطريق لانه في معنى اتق الطريق اى اتق
من الاشياء المؤذية التي تكون في الطريق واحدة او متعددة فيكون من قبيل ذكر المحل وارادة
الحال اى اعترض على قول المص اياك والاسد واياك وان تحذف لفظ الاسد في اياك
والاسد ولفظ ان تحذف في اياك وان تحذف خارج من النوعين اى من نوعي التحذير لانه
ليس محذرا منه ولا محذرا والمحذر في الاول ما يكون محذرا او في الثاني ما يكون محذرا منه فينبغي
ان لا يكون لفظ الاسد محذرا لان ما يكون خارجا من النوعين لا يكون منهما وليس كذلك
لانه اى فان لفظ الاسد ايضا اى كما ان لفظ اياك محذر لان التحذير في القسم
الاول لا يكون الا بالمحذر منه والمحذر ولفظ الاسد هو المحذر منه فيكون داخلا في النوع
الاول واجيب عنه بانه اى بان لفظ الاسد تابع للمحذر لانه من قبيل ذكر المعطوف

وحذف المعطوف عليه اختصارا لانه كان في الاصل اياك من الاسد فاياك من ان
تحذف فحذف المحذر منه وهو من الاسد وذكر مقامه والاسد لكونه احضر فيكون قوله
والاسد محذرا منه وان كان معطوفا او التوابع اى توابع المحذر او توابع كل متبوع
خارجة عن الحدود وسواء كان المحدود هو المحذر او غيره ولا يسمى تابع المحذر محذرا علم
خروج التابع عن حدود المتبوعات بدليل ذكرها اى ذكر المص التوابع فيما بعد لانها لو كانت
داخلة في هذه الحدود لاستغنى عن ذكرها فيما بعد فلما ذكرها فيما بعد علم انها ليست
بداخلة فيها وتقول انت في قسمي النوع الاول وهما اياك والاسد واياك وان تحذف
بعبارة اخصر في التقدير وان كانت اطنب في الظاهر لكن الاول ابلغ لان فيه تكرار التحذير
لانه ذكر محذوفا ومذكورا ولاجل هذا ارتكب الحذف الكثير لانه كما قلنا يكون من
قبيل ذكر المعطوف وحذف المعطوف عليه وههنا ذكر المعطوف عليه وحذف المعطوف
لان المقام لا يسع المعطوف والمحذور معا فيقتصر على احدهما اياك
من الاسد بالقصر على ذكر المعطوف عليه كما كنت انت تقول اياك والاسد
بالقصر على ذكر المعطوف و تقول ايضا في المثال الثاني من النوع الاول اياك
من ان تحذف بذكر المعطوف عليه وحذف المعطوف كما كنت تقول اياك
وان تحذف بالعكس يعني بحذف المعطوف عليه وذكر المعطوف لكونه احضر في الثاني
وان كانت اطنب في التقدير وفي المثال الاخير من النوع الاول لزيادة المبالغة في
التحذير بعبارة احضر من الثاني اياك ان تحذف بتقدير من الجارة اى اياك من ان
تحذف كالذي بعد ان جاز فيه الوجهان كونه مع الواو وكونه مع من في متعلق با
الفعل المقدر ولا يجوز فيه تقدير من ولا العاطف فالقياس ان يجوز فيه الوجوه
الاربعة والذي مع ان يجوز فيه هذان الوجهان كونه مع الواو وكونه مع من ويجوز فيه
وجه ثالث وهو حذف الجار والقياس ان يجوز فيه ايضا الوجوه الاربعة ولكن لا يجوز
فيه حذف العاطف وفي الاول حذف الجار والعاطف فبقي في الاول وجهان وفي
الثاني ثلثة اوجه لان حذف حرف الجر من ان المخففة وان المشددة بفتح الهمزة
قياس لان ان مخففة ومشددة حرف موصولة طويلة بصلتها لكونها مع الجملة
التي بعدها في تاويل اسم فلما طال لفظا ما هو اسم واحد في الحقيقة او جاز فيه
التخفيف قياسا بحذف حرف الجر ولا تقول في المثال الاول من النوع الاول اياك
الاسد كما تقول في المثال الثاني اياك ان تحذف لامتناع تقدير من الجارة

في الاسم

في الاسم الصحيح حيث لم يجز حذف حرف الجر منه قياسا واشا وشذوذه اى ولشذوذ
تقدير من مع غير ان وان واما قول الشاعر اياك اياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر
جالب بتقدير من اى من اياك اياك من المراء وهو الشك فشاذ او للضرورة اى محمول
على الضرورة فان قلت قولك اياك الاسد اذا لم يكن بتقدير من لامتناعه فليكن
بتقدير العاطف فيكون اياك الاسد في تقدير اياك والاسد حتى يجوز فيه وجوه
ثلثة كما جاز في الثاني وجوه ثلثة قلنا حذف العاطف في هذا الباب اشد
شذوذا من حذف الجار فيه ايضا او مطلقا لان حذف حرف الجر مطلقا سواء كان
في هذا الباب او غيره قياس يعني شايع كثير مع ان وان مثل قوله تعالى افنضرب عنكم
الذكر صفحا ان كنتم اى لان كنتم وقوله تعالى وان المساجد لله الآية اى ولان
المساجد ومثل قولك اما انت منطلقا انطلقت اى لان كنت ومثل قول الشاعر
اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره اذا قرئ بالفتح شاذ كثير خبر بعد خبر في غيرهما اى في غير
ان وان مثل قوله تعالى واختار موسى قومه اى من قومه وقولك الله لافعلن بالجر
اى بالله لافعلن واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا فكان شذوذه اشد
كما قال ابو علي في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اى وقلت ولما فرغ
من بيان المفعول به وبعض احواله شرع في بيان المفعول فيه وبعض احواله فقال
المفعول فيه اى الذي فعل فيه او الذي يفعل فيه فعل وهو مبتدأ خبره محذوف اى ومنه
بقرينة قوله فيه المفعول المطلق وهو المناسب لما سبق وخبر مبتدأ محذوف اى هذا
باب المفعول فيه ولكن لا قرينة له او موقوف لا اعراب له او مبتدأ والجملة بعده خبره
وهذا اولى لعدم ارتكاب الحذف وانما سمي المفعول فيه ظرفا لانه محل الافعال تشبيها
له بالاواني التي تحل الاشياء فيها هو مبتدأ اى المفعول فيه ما اى اسم ما ولم يذكره
اكتفاء بذكره فيما سبق في المفعول المطلق والشارح ايضا اكتفى بذكره في المفعول
به بقوله اى اسم ما وقع فعل بالبناء للمفعول فيه المجرور يرجع الى الموصول فعل بالرفع
نائبه اى حدث اشار به الى ان المراد بالفعل معناه اللغوي وهو المصدر يعني الحدث
وفي الصحاح الفعل بالفتح مصدر فعل يفعل وقرأ بعضهم به واوحينا اليهم فعل
الخيرات والفعل بالكسر والجمع الفعال مثل قدح وقداح انتهى مذكور صفة فعل
لفظا نصب على التمييز او على المصدر اى ذكرا لفظا كائنا في ضمن الفعل
الملفوظ مثل صمت يوم الجمعة او في ضمن الفعل المقدر مثل يوم الجمعة لمن قال

لك متى خرجت اى خرجت يوم الجمعة فدخل فيه ما حذف فعله الناصب له جوازا او وجوبا على
ما سيأتى فى آخر هذا البحث وشبهه بالجر عطف على الفعل اى مذكور تضمنا فى ضمن
شبه الفعل كذلك اى يكون ما شابه بالفعل ملفوظا او مقدرا مثل انا صائم يوم الجمعة
ومثل يوم الجمعة لمن قال لك متى انت صائم اى انا صائم يوم الجمعة او مطابقة عطف
على تضمنا اى مذكور مطابقة اذ اكان العامل فى المفعول فيه مصدرا مثل اعجبنى
ضرب زيد عمرا يوم الجمعة ومثل يكره الصوم يوم الجمعة فقوله اى فقول المص ما فعل فيه
جنس شامل لاسماء الزمان كاليوم والليل والشهر والحول وغيرها واسماء المكان
مثل امام وخلف وفوق وتحت ونحوها كلها اى كل من اسماء الزمان والمكان سواء
كانت مشتقة او لا فانه اى الشان لا يخلو زمان من الازمنة او مكان من الامكنة عن
ان يفعل بالبناء للمفعول فيها اى فى كل واحد منهما ولو قال فيه لكان اصوب فعل ما يعنى
يعنى لا يخلو زمان مكان من الازمنة او مكان من الامكنة عن فعل يحدث فى كل منهما
ويوجد سواء ذكر الفعل الذى فعل يعنى حدث ووجد فيهما اى فى كل واحد منهما لفظا
او تقديرا او لا يذكر الفعل الذى حدث ووجد فى كل واحد منهما لا لفظا ولا تقديرا
بل لا يلتفت اليه اصلا وقوله مذكور خرج به ما لا يذكر فعل فعل فيه اى خرج بقوله مذكور
عن تعريف المفعول فيه الظرف الذى لم يذكر الفعل الذى فعل فيه لا لفظا ولا تقديرا نحو
قولك يوم الجمعة يوم طيب ونحو قولك خلف الامام افضل ثم عينه افضل او نحو قولك
المكان الذى دفن فيه النبى عليه السلام افضل البقاع لاجل ذلك فانه وان كان كان
يوم الجمعة فى قولك يوم الجمعة يوم طيب فعل فيه فعل لا محالة لفظة لا لنفى الجنس و
محالة اسمها وخبرها محذوف اى لا محالة فيه اى لا شك فى ان يفعل يوم الجمعة فعل
ما لكنه اى لكن ذلك الفعل ليس بمذكور لا لفظا ولا تقديرا اما عدم كونه مذكورا
لفظا فظاهر واما تقديرا فلانه لما ارتفع اليوم فى الاول والخلف فى الثانى بالابتدائية والثانى بالخبرية
وكان العامل فيهما العامل المعنوى لم يبق الاحتياج الى تقدير العامل فلم يقدر ايضا
لكن استدرك من قوله خرج به ما لا يذكر فعل فعل فيه يبقى مثل قولك شهدت يوم الجمعة
داخلا حال من فاعل يبقى فيه اى فى تعريف المفعول فيه فان يوم الجمعة يصدق بالبناء للفاعل
من الصدق وبابه ضرب عليه اى على يوم الجمعة انه ما فعل فيه فعل مذكور تضمنا فى ضمن
الفعل الملفوظ وهو شهدت يعنى يصدق عليه التعريف ومع هذا انه ليس بمفعول
فيه يعنى لا يصدق عليه المعرف لانه مفعول به لا مفعول فيه مثل قوله تعالى فمن شهد

منكم

منكم الشهر فليصمه ومعناه بالفارسية حاضر شدم روز جمعه را يا اين معنى بقائه
شدم روز جمعه را اين معنا كه عالم شدم روز جمعه را يعنى گفته مشو حاضر شدم
با جمعه را فان شهود يوم الجمعة وحضوره لا يكون الا يوم الجمعة فيكون يوم الجمعة
مفعولا فيه لان الشهود لم يكن الا فيه وليس كذلك لان يوم الجمعة فى المثال المذكور
مفعول به لا مفعول فيه على ما قلنا فلم يكن التعريف مانعا لدخوله ما ليس من افراد المحدود
فيه فلو اعتبر بالبناء للمفعول فى التعريف قيد الحيثية بالرفع نائب فاعله اى المفعول فيه ما فعل فيه فعل
مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور كذا اعتبار قيد الحيثية لخرج جواب لو مثل هذا المثال
يعنى مثل شهدت يوم الجمعة وقولك ايضا فضل الله يوم الجمعة هذا اى من تعريف المفعول فيه فيكون
جامعا لافراده ومانعا لاغياره فان ذكر يوم الجمعة فيه اى فى المثال المذكور ليس من حيث
انه فعل فيه اى فى ذلك المثال فعل مذكور حتى يكون يوم الجمعة مفعولا فيه للفعل المذكور وهو
الشهود بل لم يذكر الا من حيث انه وقع عليه اى على يوم الجمعة فعل مذكور فيكون يوم الجمعة فى ذلك
المثال مفعولا به لا مفعولا فيه فيكون التعريف مانعا عن دخول غيره فيه ولا يخفى عليك
ايها الطالب المنصف انه اى الشان على تقدير اعتبار قيد الحيثية فى التعريف فيه تتابع
الاضافات مثل قوله حمامة جرعى حومة الجندل لا حاجة الى قوله اى قول المص مذكور فى
التعريف قوله على تقدير اعتبار الخ من متعلقات قوله لا حاجة فتقديره ولا يخفى عليك انه
لا حاجة الى قول المص مذكور فى التعريف بناء على تقدير اعتبار آه لانه يكون تكرارا ولانه اذا ذكر قوله
مذكور فى الحيثية يكون قرينة على انه مذكور فى التعريف ايضا واجيب عنه بانه ليس قيدا محتاجا
لشئ بل الاهتمام ببيان مدلول الفعل فيه ومزيد ايضاحه تامل الا لزيادة تصوير المعرف استثناء
من قوله لا حاجة الخ لا يكون الحاجة اليه الا لزيادة قوله تصوير مصدر بمعنى الصورة وقوله
المعرف بفتح الراء مصدر ميمى من التعريف لان المصدر الميمى واسم المفعول واسم الزمان واسم
المكان من المزيدات على الثلاثى يأتى على وزن مضارع مجهول ذلك الباب على ما صرح به
من علم الصرف فيكون المعنى الا لزيادة صورة التعريف وقوله مبتدأ **من زمان او مكان**
بيان خبره لما فى قوله ما فعل فيه فعل الموصولة او الموصوفة فيه اشارة الى ان لفظ ما يجوز
ان تكون موصولة وموصوفة والاول اولى لانه عام وذلك ان من بيانية ومن البيانية
ان كان ما قبلها معرفة تكون حالا واذا كان نكرة تكون صفة فههنا على الاول حال من
ضمير الموصول فيكون حالا منه ايضا لان الحال من ضمير شئ هو الحال منه وعلى الثانى صفة بعد
صفة اشارة نصب على انه مفعول له لقوله بيانا يعنى وانما جعل قوله من زمان او مكان بيانا لكونه

اشارة الى قسمى المفعول فيه وهما ظرف الزمان وظرف المكان وتفصيلا لهما وتمهيدا لبيان
حكم كل واحد منهما اى من ظرفى الزمان وظرف المكان وهو قبول النصب بتقدير فى و
عدم قبوله وتقسيم كل واحد منهما الى المبهم والمحدود وبيان النصب بتقدير فى و
عدمه باظهار فى بقوله وهو اى المفعول فيه ضربان عند المص واما عند الجمهور فنوع واحد
ليس الا وهو المنصوب بتقدير فى احدهما ما يظهر فيه فى وهو مجرورها كقولك سرت
فى يوم الجمعة فيكون السير واقعا فى وقت من اوقات يوم الجمعة وثانيهما ما يقدر مبنى
للمفعول فيه الضمير راجع الى الموصول فى فى محل الرفع على انه نائب الفاعل لقوله يقدر وهو
اى ما يقدر فيه فى منصوب بتقديرها اى بتقدير فى كقولك سرت يوم الجمعة فيكون
السير ايضا واقعا فى وقت من اوقات يوم الجمعة الا انه اخذ فى هذا اختصارا فى اللفظ
وهذا اى كون المفعول فيه على ضربين ما يقدر فيه فى وما يظهر فيه فى خلاف اصطلاح
القوم اى النحاة وانما اعبر عنهم بالقوم تنبيها على ان المختار عند الشارح ما ذهب
اليه المص لانه كما ان اليوم فى قولك سرت يوم الجمعة ظرف للسير ومحل له كذلك فى قولك سرت
فى يوم الجمعة ظرف له ومحل ايضا فلا وجه لاطلاق المفعول فيه على الاول دون الثانى
فانهم اى القوم لا يطلقون المفعول فيه على شئ من الاشياء الا على المنصوب
بتقدير فى ولذا قالوا شرطه اى شرط كونه اسم مفعول فيه تقدير فى اى كونه منصوبا بتقدير
فى فيكون المفعول فيه عندهم قسما واحدا وهو المنصوب بتقدير فى واما المجرور بها
اى واما الظرف الذى يجر بلفظة فى فى مثل سرت فى يوم الجمعة وصليت فى المسجد فهو اى
المجرور بها مفعول به عندهم بواسطة حرف الجر كما ان المجرور بالباء فى قولك مررت بزيد
وبمن والى فى قولك سرت من البصرة الى الكوفة مفعول به لا مفعول فيه وخالفهم
اى خالف القوم المص حيث جعل المجرور بها اى بلفظة فى ايضا اى كما جعل المنصوب
بتقدير فى مفعولا فيه وظن ان ما ذهب اليه المص هو الحق لان تعريف المفعول فيه كما
يصدق على المنصوب بتقدير فى يصدق ايضا على المجرور بها اذ كما يكون المنصوب
ظرفا للفعل كذلك المجرور بها يكون ظرفا له واذا صدق الحد صدق المحدود ايضا لان
صدق الحد على شئ يستلزم صدق المحدود على ذلك الشئ فيصح اطلاق مفعول فيه
على المجرور بها كما يصح اطلاقه على المنصوب ولذلك اى ولاجل ان المجرور بفى مفعول فيه
عنده ايضا قال المص وشرط نصبه ولم يقل شرطه كما قال القوم اى نصب
المفعول فيه اى شرط كونه منصوبا وقوله وشرط نصبه مبتدا وقوله تقدير فى

جزء اى ان تكون لفظة فى مقدرة فى النية يعنى ان يكون محذوفة فى اللفظ ومقدرة
فى النية لانها ان لم تكن مقدرة فى النية ايضا يكون اسما محضا ويخرج عن معنى الظرفية
فيكون معمولا على مقتضى العامل اذ التلفظ بها يوجب الجر يعنى لان كون حرف فى ملفوظة
يستلزم جر ما دخلت عليه اما لفظا او تقديرا او محلا واذا اريد نصبه يجب
ان يقدر فى وظروف جمع ظرف مثل فلوس وفلس مضاف الى الزمان اضافة الدال
الى المدلول فالاضافة لامية وقيل اضافة العام الى الخاص مثل باب الساج وخاتم
فضة فالاضافة بيانية كلها بالرفع تاكيد للظروف المقيدة بقيد الاضافة فيهما
بالنصب خبر مقدم لكان كان الزمان فالمبهم من الزمان ما لم يعتبر له حد ونهاية كالحين
والوقت والزمان او محدودا فالمحدود وهو ما اعتبر فيه حد ونهاية كاليوم والليل و
الشهر والحول وغير ذلك تقبل اى ظروف الزمان من قبل يقبل كعلم يعلم ذلك
اى تقدير فى لان الزمان المبهم منها اى من ظروف الزمان جزء مفهوم الفعل لان
مفهوم الفعل اثنان الحدث والزمان فيصح انتصابه اى فيصح اى ينصبه الفعل
بلا واسطة حرف بينهما كالمصدر اى كما ان المصدر جزء مفهوم الفعل
فينصبه بلا واسطة فكما يتعدى الفعل الى جميع المصادر بلا واسطة لكونها
جزء من مفهومه فكذلك يتعدى الى جميع ظروف الزمان المبهم بلا واسطة لكونها
جزء من مفهومه ايضا والشئ لا يحتاج الى الواسطة للعمل فى جزئه والزمان
المحدود فيها اى من ظروف الزمان محمول عليه اى قد حمل على الزمان المبهم الذى هو
جزء مفهوم الفعل فيصح ان ينصبه الفعل بلا واسطة كما يصح ان ينصب الزمان المبهم
لكنه انما ينصبه بالحمل والتبع لاشتراكهما اى لكون الزمان المبهم والزمان المحدود
مشتركين فى الزمانية وكونهما جزء مفهوم الفعل فى نفس الزمان وامتياز احدهما عن
الآخر ليس الا بالصفة لان صفة احدهما الابهام وصفة الاخرى التحديد اى كونه محدودا
نحو صمت دهرا مثال للزمان المبهم والدهر الزمان وجمعه دهور وقيل الابد وقيل
الدهر منكرا وافطرت اليوم مثال للزمان المحدود وظروف المكان ان كان المكان يشير
الى ان الضمير فى كان راجع الى المضاف اليه وهو المكان والا لوجب التانيث ويجوز ارجاعه
الى المضاف وهو الظروف فالتذكير باويل القسم الثانى والنوع الثانى او بان يكتسب
المضاف من المضاف اليه التذكير او بان تانيث الظروف غير حقيقى لكونه جمعا وقيل
الجماعة مبهما مثل بعد وفوق وتحت وغير ذلك قبلت ذلك اى قبل المكان المبهم تقدير فى

او النصب بتقدير في جملة بالنصب على انه مفعول له تقول فلذلك اى لمحمولية
على الزمان المبهم الذى هو جزء مفهوم الفعل لاشتراكهما اى لكون الزمان المبهم
الذى هو جزء مفهوم الفعل والمكان المبهم مشتركين فى الابهام اى فى كون كل واحد
منهما موصوفا بصفة الابهام فيصح ان ينصب الفعل المكان المبهم كما يصح ان ينصب
الزمان المبهم بلا واسطة حرف لكن ينصب الثانى اصالة لكونه جزء مفهومه و
الاول تبعا لاشتراكه فى الابهام نحو جلست عندك وامامك فان عندك ظرف
مكان يصح ان يطلق على ما يقابل يمين المخاطب الى انقطاع الارض وكذا امامك
وغيرهما من الجهات الستة والا عطف على قوله ان كان والشارح اشار اليه
بقوله اى وان لم يكن المكان مبهما بل يكون المكان محدودا فلا يقبل تقدير
فى اى الانتصاب بتقدير فى بل لا بد فيه من ذكر فى اذا لم يكن انتصابه بالفعل
بلا واسطة لانه ليس جزء لمفهومه ولم يمكن ايضا حمله على الزمان المبهم الذى
هو جزء مفهوم الفعل ولم يمكن ايضا حمله على المكان المبهم وان اتحدا ذاتا لان
انتصاب المكان المبهم لم يكن اصالة بل تبعا وحملا على الزمان المبهم فالمحمول عليه
يكون كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير لاختلافهما اى
لاختلاف الزمان المبهم والمكان المحدود ذاتا وصفة لان ذات الاول
الزمان والثانى المكان وصفة الاول المبهم والثانى المحدود فلم يوجد وجه
الحمل فلم يصح حمله واذا لم يصح حمله على حالة الاصلى وهو كون الواسطة مذكورة
نحو جلست فى المسجد باظهار لفظ فى فعلم من هذا التفصيل ان الظروف
اربعة انواع زمان مبهم او محدود ومكان مبهم او محدود فالاول ينتصب
بتقدير فى اصالة لكونه جزء مفهوم الفعل الثانى والثالث ينتصبان
بتقديرها لكن تبعا وحملا لكون الاول مشتركا للزمان المبهم الذى هو جزء
مفهوم الفعل والثانى فى الصفة والرابع وهو المكان المحدود ليس هو جزء
مفهوم الفعل ولا مشتركا له فى الذات ولا فى الصفة فكان اجنبيا من كل
وجه فلا بد من الواسطة فلم يجز تقديرها فيه فوجب اظهارها وفسر بالبناء
للمفعول من التفسير المبهم نائبه فى اسناد التفسير الى الغير والاعراض عن
ذكره فاعلم مع انه مذهب اكثر المتقدمين وعدم اتخاذه مذهبا اشارة الى
ضعفه لان اللائق بالمقام ان يفسر عينا ولا الكل ويستغنى عن

تكلف

تكلف حمل البعض على البعض اى قبل المبهم من المكان ببيان المبهم وهو ما له اسم
باعتبار امر غير داخل فى مسماه كالجهات الست فان فوقا مثلا يطلق على
المكان باعتبار جهة العلو وهى لا تدخل فى المسمى لان المكان الذى يصدق
عليه الفوق قد يتبدل ويصير تحتا اذا علاه الشخص وقيل ما سمى مدلوله
بسبب امر خارج عن مسماه فان تسمية الشى اماما مثلا بوقوعه اراد
وجه انسان فيشمل الجهات الست وعند ولدى ووسط بالسكون ونحو
ذلك والموقت بعض المحدود وما ليس كذلك كالدار والمسجد والبيت
بالجهات جمع جهة وهى الجانب الست بلا تاء التانيث المؤنث
لان تانيث العدد عكس تانيث سائر الاشياء وهى اى الجهات الست
امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت الحكم فيها بعد الربط
مثل قولك السكنجبين خل وعسل وماء فالحاصل ان هذا تقسيم الكل
الى الاجزاء لا تقسيمه الى الجزئيات وما فى معناها وفى معنى امام قدام
وفى معنى خلف بعد ووراء وفى معنى شمال يسار وكذا غيرها فان امام
زيد مثلا قد سبق اعرابه مثلا بينا ولجميع ما يقابل وجهه اى وجه زيد
الى انقطاع الارض يعنى يجوز ان يطلق على كل موضع مما يقابل وجهه فيكون
امام زيد مبهما وكذا خلفه ويمينه وشماله وفوق زيد بينا ولجميع ما
يقابل راسه الى نهاية العالم العلوى وتحته بينا ولجميع ما يقابل رجله الى نهاية
العالم السفلى فيكون كل واحد من الجهات الست مبهما ولما لم يبينا ولهذا التفسير
اى تفسير المبهم من المكان بالجهات الست بعض الظروف بالنصب على انه مفعول
بدل لقوله لم يتناول المكانية بالجر صفة الظروف والجائز بالجر ايضا صفة
بعد صفة لها ولم يؤنث لكونه قوله نصبها بالرفع فاعلا لها مثل قولك مررت
بهند جائل وشاحها على ما سيجئ فالجواب لما اى المص وحمل مبنى
للمفعول عليه اى على المبهم من المكان المفسر بفتح السين اسم مفعول
من التفسير بالجهات الست متعلق بالمفسر عند فى تقدير الرفع على
انه مفعول ما لم يسم فاعله لحمل ومعناه الحوالى والجوانب الاربعة ويجوز فيه
تثليث الفاء والافصح الكسر وهو لازم النصب ويجر لفظا بدخول من الجارة
عليه نحو جئت من عنده كقوله تعالى قل كل من عند الله ولدى على وزن على بمعنى عند

والفرق بينهما ان يقال المال عندك فيما يحضر عندك وفيما في خزائنك وان كان غايبا عنك ولا يقال المال لدى زيد الا فيما يحضر عنده مثل ان يكون في جيبه او في مكانه الذي هو جالس فيه الآن وشبههما بالرفع عطف على قوله عندا ولدى اي وحمل على ذلك المبهم ايضا شبه عند ولدى نحو دون يقال المال دون زيد بمعنى تحته فيكون بمعنى عند لان تحت الشيء عنده وسوى يقال المال سوى زيد اي مكانه لان سوى بمعنى المكان كما سيجيء لابهامهما اي لابهام عند ولدى اي لكونهما مبهمين كالجهات الست فجاز تقدير في فيهما كما جاز فيهما الا انه يجب التقدير فيهما لانه لا يقال المال في عند زيد ولا في لدى زيد واما في في الجهات الست فيجوز لانه يجوز ان يقال جلست في امامك وفي يمينك كما يجوز ان يقال جلست امامك ويمينك ولم يذكر المص وجه حمل شبههما اي شبه عند ولدى عليه اي على ذلك المبهم لان حكمه حكمهما اي لان حكم المشبه حكم المشبه به لان المشبه غالبا يكون في حكم المشبه به ويشترك في علته ايضا فذكر علة المشبه به يكون ذكر علة المشبه لاشتراكهما فيها غالبا وقيل ولك ان تجعل الضمير راجعا الى عند ولدى وشبههما بجعلهما بمنزلة المشبه والمشبه به ولك ان تجعله راجعا الى المبهم وعند ولدى وشبههما ثابتا وبل المحمول والمحمول عليه وعلى التقديرين وجه حمل الجميع مذكور انتهى ووقع في بعض النسخ اي نسخ الكافية لابهامها مقام لابهامهما بصيغة التانيث مقام التثنية كما هو راجع الى الموصول الظاهر ليكون وجه الحمل مذكورا في المحمولات كلها لان الظاهر ح يكون الضمير راجعا الى عند ولدى وشبههما ويحتمل ان يرجع الى عند ولدى وشبههما والمبهم فيكون ح علة للتفسير والحمل كذا اي كما حمل على المبهم من المكان عند ولدى وشبههما حمل ايضا على المبهم من المكان المفسر بالجهات الست لفظ مكان وما بمعناه كالمقام والموضع والمجلس اذا كان الفعل موافقا له في افادة معنى الاستقرار اذ لا يقال ضربت مكانك وان كان المكان معينا بالاضافة لانه لا يستعمل الا مضافا نحو جلست مكانك ومقامك وموضعك ومجلسك لان في الجلوس معنى الاستقرار فلا يقال كتبت المصحف مكان كذا بل في مكان كذا لكثرته اي لكثرة لفظ مكان في الاستعمال مثل كثرة الجهات الست فيه لا لابهامه اي لا لابهام لفظ مكان لما قلنا انه معين بالاضافة فيكون وجه الحمل فيه كثرة الاستعمال ويجوز ان يكون الابهام ايضا

لان

لان الكثرة تورث الابهام و كذا اي كما حملت الاشياء الاول كذلك يحمل عليه اي على المبهم من المكان ما اي المكان المحدود الذي وقع بعد دخلت وما يقاربه من نحو نزلت وسكنت وفي الرضي واعلم ان دخلت وسكنت ونزلت ينصب على الظرفية كل ما كان دخلت هي عليه مبهما كان او لا نحو دخلت الدار ونزلت الخان وسكنت الغرفة لكثرة استعمال هذه الافعال الثلثة بحذف حرف الجر اعني في معها في غير المبهم ايضا وانتصاب ما بعدها على الظرفية عند سيبويه انتهى اي نحو دخلت الدار فان الدار مكان محدود معين لا بد من لفظة في الا انه حذف منه لفظة في اتساعا لكثرته في الاستعمال اي لكثرة استعمال هذا المثال او لكون استعمال الدخول مع المكان المحدود كثيرا او الكثرة في الاستعمال تستلزم تخفيف ذلك اللفظ لا لابهامه لما قلنا اي ما بعد دخلت معين على الاصح متعلق بقوله حمل اي حملا واقعا على المذهب الاصح اي القول الاصح لان المذهب يستعمل في القول يقال مذهب فلان هكذا اي قوله فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به لانه لا يتعقل الدخول بدون المتعلق كما لا يتعقل الضرب بدون المضروب وفي الرضي قال الجرمي ان دخلت متعد وما بعده مفعول به لا مفعول فيه انتهى لكن الاصح انه مفعول فيه لان الدخول لازم الا ترى ان في الامكنة بعد دخلت يلزمها في لانه يقال دخلت في الامر ولا يقال دخلت الامر ولانه لا يتعقل بدون المتعلق بل بواسطة في والمفعول به ما لا يتعقل الفعل بدونه بلا واسطة حرف الجر ولان مصدره يجيء على وزن فعول وما يجيء مصدره كذلك يكون لازما غالبا مثل القعود والجلوس والخروج و الاصل استعماله اي استعمال دخلت بحرف الجر يعني بلفظة في ويقال دخلت في الدار لما عرفت ان الدار مكان محدود والدخول لازم فلا بد من واسطة حرف الجر اعني في لكنه حذف حرف الجر من اللفظ تخفيفا لكثرة استعماله وهذا اي كون ما بعد دخلت مفعولا فيه على الاصح وكون دخلت لازما محل تامل فان الفعل مطلقا لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه وتمام معناه ان كان لازما بفاعله واذا تم بفاعله يطلب المفعول فيه نحو جلست في مكان كذا وصمت يوم الخميس وان كان متعديا بالفاعل والمفعول به واذا تمهما يطلبه ايضا نحو ضربت زيدا في مكان كذا وقراءة هذه المسئلة امامك ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار يعني لا يتم بفاعله بل لا بد له من مدخول كما ان الضرب في قولك ضربت زيدا لا يتم بدونه وبعد تمام معناه بهما اي بجعله

معنى الدخول بالدار يتطلب المفعول فيه كما ان معنى الضرب بعد ما تم بزيد يتطلب المفعول فيه
فيكون الدخول متعديا والدار بعين مفعولا به كما في قولك ضربت زيدا لان الضرب
متعد وزيدا مفعول به وفيه نظر لان معنى الدخول يتم بفاعله كما ان معنى الجلوس
في قولك جلست يتم به ثم يتطلب المفعول فيه كالجلوس فيكون لازما والدار مفعولا فيه
كما اذا قلت دخلت الدار في البلد الفلاني في المحلة الفلانية فالظاهر ان اي الدار
في هذا المثال مفعول به كزيد في قولك ضربت زيدا في البلد الفلاني في المحلة الفلانية
انه مفعول به لا مفعول فيه ومما يؤيد خبر مقدم ذلك اي كون ما بعد دخلت مفعولا به
لا مفعولا فيه الكل فعل لازما كان او متعديا نسبة مبني للمفعول والجملة صفة الفعل
الى مكان خاص بوقوعه فيه كالدار مثلا لانه يقال هذا الفعل فعل ههنا يصح ان ينسب
مبني له ايضا اي يصح نسبته ذلك الفعل والجملة اعني جملة يصح خبر ان وان مع اسمها في
تاويل المفرد مبتداء مثل قولك عندي انك منطلق الى مكان متعلق بينسب شامل بالجر
صفة مكان له اي للمكان الخاص الذي وقع فيه ولغيره اي ولغير ذلك المكان فانه اذا قلت
ضربت زيدا في الدار التي هي جزء من البلد فالمكان الخاص ههنا الفعلك هو الدار لان
فعلك الذي هو الضرب لم يصدر منك الا فيها فكان الدار مكانا خاصا له والمكان
العام البلد الذي الدار جزء منه فكان البلد مكانا عاما لشموله لها وكون الدار جزء منه
فكما يصح ان ينسب الى المكان الخاص الذي وقع فيه وتقول ضربت زيدا في الدار وصليت
الصلوة في المسجد كذلك اي مثل هذا يصح ان ينسب الى المكان العام وتقول ضربت
زيدا في البلد وصليت الصلوة في المدينة الا ان النسبة في الاول حقيقة لان فعل
الضرب وقع منك في الحقيقة في الدار وفي الثاني مجاز بعلاقة الجزئية لان
الدار جزء من البلد مثل يجعلون اصابعهم في اذانهم وفعل الدخول في قولك دخلت
الدار بالنسبة الى الدار ليس كذلك اي ليس كنسبة الضرب الى الدار فان يصح
نسبته الى مكان خاص ثم الى مكان عام له ولغيره بل ليس الا كنسبة الضرب
الى زيد لان من ضرب زيدا يصح ان يقول ضربت زيدا ولا يصح ان يقول ضربت القوم
فكذلك الداخل في البلد يصح ان يقول دخلت الدار ولا يصح ان يقول دخلت البلد
فكما ان زيدا مفعول به كذلك الدار مفعول به لا مفعول فيه فانه اذا قال الداخل
في البلد الان دخلت الدار يصح ولا يصح ان يقول دخلت البلد لانه لم يوجد منه
الان الدخول في البلد لانه الان في البلد والدخول انما يكون بعد الخروج والفرض

ان يكون

ان يكون في البلد ويدخل في الدار فنسبة الدخول الى الدار في قولك دخلت الدار ليست
كنسبة الافعال الى امكنتها التي فعلت تلك الافعال فيها يعني كنسبة كل فعل الى
مكان خاص له بل نسبة الدخول الى الدار كنسبة الضرب الى زيد فكما ان زيدا مفعول به
كذلك الدار مفعول به فلا يكون الدار مفعولا فيه بل مفعول به وفيه نظر لانه لا يلزم من
عدم صحة هذه النسبة ان يكون الدار مفعولا به كالخارج من الدار من قبل ان
يخرج من البلد فيصح ان يقول خرجت من الدار ولا يصح ان يقول خرجت من البلد وكالصائم
في قولك صمت يوم الجمعة يصح ان يقول صمت يوم الجمعة ولا يصح ان يقول صمت الشهر
او السنة ومع هذا ان يوم الجمعة مفعول فيه لا مفعول به الى غير ذلك وقيل
معناه اي معنى قول المصنف الاصح على الاستعمال الاصح فيكون قوله بناء على هذا المعنى
اشارة الى ان استعمال دخلت مع في نحو دخلت في الدار صحيح كما ان استعمال سائر
الافعال المتعدية الى الظروف الجائز نصبها مع في صحيح نحو سرت يوم الجمعة وجلست
في امامك وسرت في وقت ما وغير ذلك لكن الاصح استعماله اي استعمال دخلت بدون
لفظة في كما ان الاصح استعمال سائر الافعال بدون لفظة في الاختصار وايذانا
بانها اي نزلت منزلة الافعال المتعدية بنفسها وفي قوله اشارة الى ان الاصل في اسم
التفضيل ان يكون اصل الفعل موجودا في الطرفين مع زيادة في موصوفه مثل زيد
افضل من عمرو ان الفضل موجود في زيد وعمرو على التسوية ولكن زيادة الفضل
مخصوص بزيد دون عمرو ونقل عن سيبويه ان استعماله بمعنى ما استعمال دخلت
بفي شاذ لان ما خالف الاصح يكون شاذا عند الفحول دون الفحل وهذا التوجيه
ايضا يؤيد كون ما بعد دخلت مفعولا فيه لانه اذا استعمل بفي مفعولا فيه عند المص
لما سبق وينصب بالبناء للمفعول اي المفعول فيه بعامل مضمر اي محذوف جوازا
بلا شريطة التفسير اي بلا ذكر فعل بعد المفعول فيه يفسر العامل الناصب له على ما
سبق اما قرينة مقالية نحو يوم الجمعة في جوابه متعلق بالمثل من قال سائلا
متى سرت انت اي سرت انا يوم الجمعة فان يوم الجمعة مفعول فيه تحت فعله
الناصب جوازا وهو سرت بقرينة مقالية وهي قول من قال متى سرت انت او حالية
كقولك لمن اراد ان يجلس هذا المكان اي اجلس هذا المكان ولمن اراد الخروج يوم
الجمعة اي اخرج يوم الجمعة و وينصب المفعول فيه ايضا بعامل مضمر اي محذوف
على شريطة التفسير وجوبا حيث لا يجوز اظهاره لان الفعل المفسر له قائم مقامه

عنه نحو يوم الجمعة صمت فيه اى صمت يوم الجمعة صمت فيه فاضمر الفعل الاول لئلا يلزم
الجمع بين المفسر والمفسر واضمر الاول ومن الثاني ليكون اولا اجمالا وثانيا تفصيلا
والتفصيل فيه اى في كون المفعول فيه منصوبا بعامل مضمر على شريطة التفسير بعينه
اى موافقا لما سبق من غير فرق كما مر في المفعول به ويكون حكمه حكم ما اضمر في المفعول به
من اختيار الرفع في نحو يوم الجمعة سرت فيه واختيار النصب في نحو ان يوم الجمعة سرت
فيه واستواء الامرين في نحو قولك يوم الجمعة سافر فيه عبد الله ويوم السبت سافر
فيه عمرو ووجوب النصب في ان يوم الجمعة سرت فيه كذا قال السيد عبد الله المفعول

المفعول له

له قد سبق اعرابه اى الذي يفعل لاجله هو اى المفعول له في اصطلاح النحاة ما اى اسم
فعل مبني للمفعول لاجله الضمير راجع الى الموصول اى لقصد تحصيله المفعول
كما في ضربته تاديبا او لسبب وجوده كما في قعدت عن الحرب جبنا يعني اثرا كان
المثال الاول فان التاديب اثر الضرب وفائدته او مؤثرا كالمثال الثاني فان الجبن
سبب مؤثر للقعود عن الحرب فقوله ما فعل جنس شامل للمفعول له وغيره وخرج به
اى بقوله لاجله سائر المفاعيل اى باقي المفاعيل لما فعل مطلقا او به او فيه او معه
يعني من المفعول المطلق او المفعول به او المفعول فيه او المفعول معه فان كل
واحد منها ما فعل لاجله بل فعل مطلق او فعل به او فعل فيه او فعل معه فعل
بالرفع نائبه اى حدث وفيه اشارة الى ان المراد بالفعل معناه اللغوي وهو
المصدر كما ذكره مذكور بالرفع صفة الفعل اى ملفوظ حقيقة كالمثالين مذكو
رين او حكما كما لو حذف الفعل الناصب للمفعول له جوازا بقرينة مقالية كا
المثال المذكور في الشرح او حالية كما اذا قلت تاديبا لمن اراد ان يضرب غلامه
اى اضربه تاديبا او ان تضربه تاديبا ولمن قعدت عن الحرب جبنا يعني
قعدت عنه جبنا فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا يعني اذا كان كذلك
فلا يخرج عن تعريف المفعول له الذي قدر فعله الناصب له جوازا لان المقدر في
حكم المذكور اما بالقرينة المقالية كما اذا قلت انت مجيبا للسائل لم تاديبا
في جواب من قال السائل لك لم ضربت زيدا او بالقرينة الحالية كما ذكرنا من
المثال فيكون التعريف جامعا فقوله اى قول المصنف مذكور احتراز به عما لم يذكر فعله
لا حقيقة ولا حكما مثل اعجبني التاديب او اعجبني تاديبك او عجبت من
تاديبك وغير ذلك فانه فعل يقصد تحصيله لا محالة فعل من الضرب في غيره

ما

ما يفيد التاديب ولكنه ليس بمذكور لا حقيقة ولا حكما وفي الرضي فان التاديب
فعل له الضرب الا انك لم تذكره لا لفظا ولا تقديرا انتهى فان قلت كيف يصح
الاحتراز به اى بقوله مذكور عنه اى عن مثل اعجبني التاديب وهو اى الفعل الذي
فعل لاجله اى لقصد تحصيله مذكور في الجملة اى في بعض الامثلة كما في قولك ضربت
زيدا لان ذكر الفعل الذي فعل لاجله في هذا المثال يوذن ذكره في مثل اعجبني التاديب
فيكون هذا المثال من قبيل ما ذكر فعله حكما فيرد السؤال المذكور قلنا المراد من
قوله مذكور معه كالمثال الذي اورده السائل واما المثال الذي احترز عنه فلم يذكر
الفعل معه فاندفع السؤال فان قلت هو اى الفعل الذي فعل لاجله مذكور معه اى المفعول
له في قولك ضربت زيدا تاديبا وكون الفعل مذكورا معه في هذا المثال يوذن
ان يكون مذكورا في ذلك المثال فيكون الفعل مذكورا فيه حكما فيرد السؤال الاول
قلنا المراد بقوله مذكور معه اى مع المفعول له في التركيب الذي هو المفعول له يعني ان يكون
الفعل الذي فعل لاجله مذكورا مع المفعول له في تركيب واحد وفي المثال المذكور لم
يذكر الفعل الذي فعل لاجله معه فيه لا لفظا ولا تقديرا فاندفع ايضا السؤال
المذكور ورد اى حين كون المراد من قوله مذكور مذكورا معه في التركيب الذي
هو فيه نحو اعجبني التاديب الذي ضربت انت لاجله اى لقصد تحصيله فان
الفعل الذي فعل لاجله مذكور في هذا التركيب معه مع انه لم يكن مفعولا له بالرفع
فاعل اعجبني اللهم جرت العادة باستعمال هذا اللفظ فيما اى في الجواب الذي
في ثبوته ضعف وكانه يستعان في اثباته بالله تعالى كذا في حاشية المطول الا
ان يراد بذكره اى بذكر الفعل الذي فعله لاجله مع المفعول له ايراده بالرفع خبر لقوله
ان يراد لانه مبتدأ يعني المراد بذكر الفعل مع المفعول له ان يوقع الفعل معه اى
المفعول له للعمل فيه اى ليكون الفعل عاملا فيه ويجوز ان يكون ايراده مرفوعا على انه
قائم مقام الفاعل لقوله ان يراد بعلمه هذا اى على تقدير ان يكون المراد بالذكر معه
الذكر معه غرضا يعني اثرا للفعل مثل ضربته تاديبا لان التاديب علة
غائية للفعل واثر له قوله مثل مبتدأ وقوله مثال الخبر لما فعل اى المفعول له
الذي فعل لقصد تحصيله فعل وهو اى ذلك الفعل الضرب الصادر عن المتكلم
فان التاديب انما يحصل في هذا المثال بالضرب ويترتب عليه فيكون اثرا له و
غرضا كما ان الانكسار في قولك كسرته الزجاج انما يحصل بالكسر ويترتب عليه

فيكون اثرا له واما ان يكون علة له فقط مثل قعدت عن الحرب جبنا لان الجبن
علة للقعود وليس لغرض واثر له وفي الحاشية اشار الى ان المفعول له قد يكون علة
صرفة وقد يكون علة من وجه معلولا من وجه وقدم الثاني لانه اهم لدقته انتهى
مثالا لما تقدم اي للمفعول له الذي فعل بسبب وجوده فعل هو اي ذلك الفعل
القعود فان القعود انما وقع من الفاعل وصدر عنه بسبب الجبن فيه وهو
متقدم على الفعل في الوجود والقائل اي الذي قال بكون المفعول له معمولا من
معمولات الفعل مستقلا في كونه معمولا له غير داخل في المفعول المطلق يعني
قال الجمهور النحاة ان المفعول له معمول مستقل للفعل كما ان المفعول المطلق
وللمفعول به وفيه ومعه معمولات مستقلة له وبهذا جعل المفاعيل خمسة
يخالفه خلافا فيه اشارة الى ان نصب خلافا بناء على انه مفعول مطلق
والى ان المخالفة مسندة الى النحاة حيث جعل الزجاج اصلا لكونه اماما
في هذا الفن لان الاولى اسنادها الى الزجاج وجعل النحاة اصلا و
لذا قال في الحاشية والاظهر ان يقدر يخالف الزجاج هذا القول خلافا
لان قول النحاة اصل والخلاف انما وقع منه انتهى ظاهرا وانما قال ظاهرا
لانه بعد التاويل الآتي ليس لاحد خلاف في انه مفعول مطلق وانما الخلاف
قبل التاويل فعند الزجاج مفعول مطلق من غير لفظ فعله حتى صارت
المفاعيل اربعة وعند غيره مفعول له لا مفعول مطلق حتى صارت خمسة
والخلاف انما هو في اللفظ فلا فائدة لقول من قال لا فائدة لقوله ظاهرا
الزجاج فعال من زج يزج اما لكونه صانعا للزجاج واما لكونه بايعه
كما يقال قداد لصانع القدر ولبايعه وكذا خفاف وبزاز فانه اي
المفعول له عنده اي عند الزجاج مصدر اي مفعول مطلق لا مفعول له
ولو قال فانه عنده مفعول مطلق لكان اوضح ولكن عبر بالمصدر اختصارا
من غير لفظ العامل فيه مثل قعدت جلوسا فالمعنى عنده اي عند الزجاج
في المثالين المذكورين في المتن وهما ضربته تاديبا وقعدت عن الحرب
جبنا على وجهين اما بتقدير الفعل من جنسه وبابه وجعل الفعل
العامل فيه الآن متعلقا لذلك الفعل مثل ادبته بالضرب تاديبا
وجبنت في القعود عن الحرب جبنا واما بتقدير مصدر من جنس

الفعل

الفعل الناصب له مضافا اليه ما جعل مفعولا له عند الجمهور ومفعولا مطلقا عند
الزجاج مثل ضربته ضرب تاديب فهذه الاضافة من قبيل اضافة السبب الى المسبب
او من قبيل اضافة المعلول الى العلة وقعدت قعود جبن هذه الاضافة من قبيل
اضافة المسبب الى السبب لان الجبن سبب للقعود عن الحرب ورد مبني للمفعول من
رد يرد وبابه قال اي قول الزجاج اي مقوله ومدعاه المفعول له مفعول مطلق
لا معمول مستقل بانه متعلق برد وصحة تاويل نوع بنوع آخر لا يدخل في
حقيقته يعني بان يكون تاويل المفعول له بالمفعول المطلق اما بتقدير الفعل
او بتقدير المضاف صحيحا لا يخرج المفعول له عن حقيقته ونوعه حتى يدخل في نوع
آخر وهو المفعول المطلق ويسمى بالمفعول المطلق قبل التاويل ويكون اقسام
المفاعيل اربعة الا ترى قوله الا كلمة تنبيه يؤتى بها في مقام الاستدلال تنبيها على
المدعى وترى فعل مضارع مبني للمفعول ان كان من نبه غائبا ومبني للفاعل
ان كان مخاطبا فح يكون بالتاء المنقوطة بنقطتين من فوق ان صحة
تاويل الحال بالظرف سواء كان الحال مفردا او جملة نحو آتيك والجيش
قادم اي هذا الوقت واقعة وثابتة من حيث ان معنى قولك جاء زيد راكبا
جاء زيد وقت الركوب قوله من غير ان يخرج عن حقيقتها حال من الضمير
المستكن في الخبر يعني صحة تاويل الحال المفردة او جملة بالظرف واقعة
وثابتة حال كون تلك الصحة غير مخرجة الحال عن حقيقتها ونوعها يعني
لا يبقى الحافظ في قبيل التاويل وكذا صحة تاويل الظرف بالحال لا اخراجها عن
حقيقتها ونوعها مثل جاء في زيد وقت التعلم اي جاء في زيد حال كونه
معلما وشرط مبتدأ مضاف الى نصبه اي شرط انتصاب المفعول له
اشار الى ان الضمير المجرور راجع الى المفعول له والى ان النصب نزل منزلة اللازم
واضيف الى الفاعل اي كون شرط كون المفعول له منصوبا لفظا او تقديرا لا
شرط كون الاسم مطلقا مفعولا له فان المفعول له عند المص ايضا يعني كما
المفعول فيه نوعان ما قدر فيه اللام مفعول له وما ظهر فيه اللام وهذا ايضا خلاف
اصطلاح القوم حيث جعلوا ما قدر فيه اللام مفعولا له فقط فالسمن بفتح
السين المهملة وسكون الميم ما يستخرج من اللبن وجمعه سمنان بضم
السين كعبد وعبدان وسمن الرجل الطعام من باب نصر لته بالسمن

فهو طعام مسمون وسمين ايضا ويقال للبائع سمان كذا في الصحاح وما يستخرج
من الحبوبات والنباتات يقال له دهن والاكرام من اكرم في قولك جئتك للسمن
ولاكرامك الزائر والمخاصمة في قولك خرجت اليوم لمخاصمتك زيدا ليس مجرورا
باللام في المحل عنده اي عند المص مفعولا له بناء على ما يدل عليه حده وحده على
ما سبق ما فعل لاجله فعل مذكور وههنا فعل المجيء لقصد تحصيل السمن وبسبب
وجود الاكرام وفعل الخروج ايضا لسبب وجود المخاصمة فيكون كل واحد مفعولا له وهذا
اي ما قاله المص ههنا وهو قوله شرط نصبه كما قال في المفعول فيه ان شرط نصبه
تقدير في وهذا اي ما قاله ههنا ايضا اي كما ان ما قاله في المفعول فيه خلاف اصطلاح
القوم كذلك ما قاله ههنا من قوله وشرط نصبه تقدير اللام خلاف اصطلاح القوم
فانهم لا يطلقون المفعول له الا على المنصوب بتقدير اللام واما المجرور بها فهو مفعول به
بواسطة حرف الجر وهو اللام لفظا لا مفعول به ولذا قالوا وشرطه اي شرط كون الاسم
مفعولا له بتقدير اللام وخالفهم المص حيث جعل المجرور بها مفعولا له ايضا وهو الحق
لما سبق في المفعول فيه بتقدير اللام اي ان تكون مقدرة والمراد بتقديرها غير مراد من
حيث العمل اذ لو كان مرادا للمص نصبه كما في الاضافة التي بمعنى اللام فان اللام مراد
فيها ليفهم العلية من نفس المفعول له لا من لفظ اللام لانها اي اللام اذا ظهرت
لفظا لزم الجر اي جر ما دخلت عليه وفهم العلية من اللام لا من نفس الصيغة
وخص اللام بالذكر الباء ههنا داخلة على المقصود اي وانما اقتصر المص على اللام
ولم تذكر غيرها مما يفيد العلية حيث لم يقل بتقدير اللام وغيرها مما يفيد العلية لانها
اي لان اللام الغالبة اي غالبة الاستعمال في التعليل لان لا افعال لان لا حرفا انها التي
وضعت اللام لها التعليل فكانها اصلا في هذا الباب وما يكون اصلا يكون استعماله
اوسع بخلاف غيرها فانها وان استعملت في التعليل لكنها نيابة عن اللام ومجاز
عنها كما ان الا وان اصل في حروف النواصب والجوازم حتى جاز اظهارها و
تقديرها دون غيرها على ما سيجيء فلا يقدر غيرها اي غير اللام من من بكسره
او الباء الجارة للالصاق او في مع انها اي مع ان كل واحد من هذه الحروف
وداخل المفعول له كقوله تعالى خاشعا مفعول ثان لرايته والمفعول
الاول للضمير البارز الراجع الى الجبل اي متواضعا لان الخشوع التواضع او
ساكنا مطمئنا مثل قوله تعالى وترى الارض خاشعة اي ساكنة مطمئنة

لامر الله

لامر الله تعالى متصدعا التصدع التفرق يقال تصدع القوم اي تفرقوا وبالفارسية پراكنده شدن
مفعول ثان ايضا لرايته من خشية الله علة للتصدع بمعنى المجاز اي لرايته ذلك الجبل خاشعا اي
منقادا لامر الله متصدعا اي متفرقا لخوفه من الله تعالى وعذابه هذا مثال لكون المفعول له بمعنى المجاز
وقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا وفي الرضا الباء السببية ههنا كاللام بمعنى علة للتحريم
اي حرمنا على بني اسرائيل طيبات احلت اي اشياء كانت حلالا عليهم وهي كل ذي ظفر و
شحم البقر والغنم لاجل ظلم صدر عنهم على ما بين في كتب التفسير وهذا مثال لكون المفعول
له بالباء الجارة وقوله عليه السلام ان امرأة دخلت النار قوله ان مخففة من الثقيلة عملت في
ضمير الشأن المقدر اي انها وامرأة مبتدأ دخلت خبره والمبتدأ مع خبره خبر لان اي علمت علة
يكون سببا لدخول النار في هرة اي لاجلها اي لاجل هرة امسكتها وحبستها فلم تكن تطعمها
ولا ترسلها حتى تاكل من حشرات الارض فماتت من الجوع والعطش وهذا مثال المفعول له الذي
يجيء بفي كان تقدير اللام في قوله وشرط نصبه تقدير اللام عبارة عن حذفها اي اللام عن اللفظ
وعن بقائها في النية لا عن حذفها نسيا منسيا بان تحذف في اللفظ والنية معا
لانه لو كان كذلك لما قيل وشرط نصبه تقدير اللام وانما لانه كان الاصل في تعليلات
الافعال بقائها اي اللام في اللفظ لان اللام وضعت للتعليل والاصل فيما وضع له
ان يكون مذكورا لفظا ليستفاد ما وضع هو له من لفظه لا من غيره كما كان الاصل
ابقاؤها في النية اذا كان كذلك فالحاجة في ابقائها في النية الى الشرط لكونه اصلا وما
يكون جاريا على الاصل لا يحتاج الى الشرط لكونه مستعملا على الاصل بل الحاجة اليه اي الى الشرط
انما يكون في حذفها اي اللام من اللفظ لكونه مخالفا للاصل وما يكون مخالفا للاصل يحتاج
الى الشرط ليكون الشرط اي ما جعل شرطا دليلا وعلامة عليه ولهذا اي لكون التقدير عبارة
عن الحذف قال وانما يجوز حذفها اي اللام بوضع المظهر موضع المضمر قيل انما وضعه موضعه
اشارة الى اتحاد الحذف والتقدير وان فرق بعضهم بينهما بان التقدير ترك في اللفظ وابقاء
في النية كما قال به الشارح والحذف ترك في اللفظ والنية معا وفي قوله يجوز اشارة الى ان تقدير
اللام عند وجود الشروط المذكورة باشرطها جائز لا واجب لان وجود الشرط لا يوجب
وجود المشروط كالوضوء للصلوة ولم يكتف المص في التعبير بارجاع ضمير الفاعل المستكن
في يجوز الى تقدير اللام ولم يقل وانما يجوز لما قلنا من الاتحاد بين التقدير والحذف
وتبيانه لم يقل وانما يجوز اكتفاء بالضمير الراجع الى التقدير تنصيصا على مقصوده من
بيان شرط الحذف اذ لو اضمر لاحتمل خلاف المقصود وهو عوده الى النصب بتقدير

اللام انتهى فيجوز حذفها اى حذف اللام عند وجود الشروط المذكورة كما يجوز ذكرها عند
وجودها وشروطها ثلثة احدها ما ذكره بقوله اذا كان المفعول له فعلا اى و الا معنى الحدث
ولم يقل مصدرا كما هو عادة السلف لان قوله فعلا يغنى عنه لان المراد منه الحدث وهو
المصدر ليكون تصور ذلك المعنى حاملا للشخص على الفعل فقوله فعلا احتراز به عما
اى عن الشئ الذى دخل عليه اللام اذا كان ذلك الشئ عينا قائما بذاته لا معنى قائما
بغيره فان اللام اذا كان مما دخل عليه عينا لا ادم لفظا لعدم دخوله تحت الفعل فلم
يدل الفعل عليه فيكون اجنبيا فيلزم الواسطة وهى اللام نحو جئتك للسمن فان
السمن وان كان باعثا للمجئ فى الظ وعلة له الا انه لما كان قائما بذاته لم يدخل تحت المجئ
فلزم اللام وثانيها ما ذكره بقوله لفاعل الفعل المعلل به بفتح اللام الاولى والجار متعلق
بقوله فعلا اى يتحد فاعله اى المفعول له وفاعل عامله اى عامل المفعول له يعنى يقوم المفعول
له والفعل العامل فيه بشئ واحد بحيث يكون فاعلهما شخصا واحدا كقيام الضرب والتاديب
بالمتكلم فى قولك ضربته تاديبا وكذا الجبن والقعود فى قولك قعدت عن الحرب جبنا قائما
بالمتكلم وهذا احتراز به اذا كان فعلا لغيره اى عما اذا لم يتحد فاعله وفاعل عامله بان يكون
فاعل الفعل العامل فى المفعول له غير الفاعل القائم به المفعول له لان اللام لازم اذا كان كذلك
لعدم دخوله تحت الفعل لان فعل هذا لا يدخل تحت فعل ذلك فيكون اجنبيا فيلزم اللام
نحو جئتك لمجيئك اياى فان المجئ الاول قائم بالمتكلم والثانى بالمخاطب فلم يتحد
فاعلهما وثالثهما ما ذكره بقوله ومقارنا له اى الفعل المذكور اى الفعل الذى اتحد
فاعله وفاعل المفعول له فى الوجود لان الاصل فى التعليل لا بد ان يقارن العلة المعلول
اى الحدث علة له وذلك بان يتحد زمان وجودهما اى وجود الفعل والمفعول له
يعنى يكون زمان المفعول له وزمان الفعل العامل فيه واحدا لان الفعل الواقع امس
لا يدخل تحت الفعل الواقع اليوم فيلزم اللام مثل خرجت اليوم لمخاصمتك زيدا
امس نحو ضربته تاديبا اذ زمان الضرب الصادر عن المتكلم والتاديب الصادر
منه ايضا واحد وهو زمان الماضى لان الحدث المعلل ضمنا لقسمين المحدث ثالحال
فليس هنا حدثان فى الحقيقة نعنى يشتركان فيه بل هما فى الحقيقة حدث واحد
لان المتفاوتين بالضرب فالضرب هو التاديب كذا فى الرضا اذ لا مغايرة بينهما
الا بين زمان الفعل وزمان المفعول له الا باعتبار بان تقترن زمان الفعل
مقدم على زمان المفعول له وان اتحدا فى الواقع والحقيقة او يكون عطف على

بحد

بحدا اى بان يكون زمان وجودهما اى زمان وجود احد من الفعل والمفعول
له بعضا من زمان وجود الاخر بان يكون زمان احدهما شاملا ومحيطا لزمان
وجود الاخر سواء كان الزمان الشامل زمان المفعول له نحو قعدت عن الحرب
جبنا فان زمان الفعل العامل فى المفعول له اعنى القعود الصادر عن المتكلم
بعض زمان المفعول له اعنى الجبن القائم بالمتكلم ايضا لان زمان وجود الجبن
قد احاط زمان وجود القعود لان الزمان الثانى جزء من الزمان الاول والجبن
بالضم والسكون مصدر صفة الجبان والجبن بضمتين لغة فيها وبعضهم
يقول وجبين وجبنة بالضم والتشديد وقد جبن الرجل يجبن بالضم
فهو جبان وجبين ايضا من باب ظرف فهو جبين وامرأة جبان كذا فى
الصحاح او زمانه الفعل نحو شهدت الحرب ايقاعا للصلح بين الفريقين فان
زمان المفعول له اعنى ايقاع الصلح بينهما بعض زمان الفعل اعنى شهود الحرب
لان زمان ايقاع الصلح بعض من زمان شهود الحرب لكونه حاصلا فى اثنائه وجزء
من اجزائه واحترز المص بذلك القيد اى بالقيد الثالث وهو قوله ومقارنا له فى
الوجود عما اى عن المفعول له الذى اذا لم يكن اى زمان وجوده مقارنا له اى لزمان
وجود الفعل فى الوجود بان يكون زمان وجود الفعل حالا وزمان وجود المفعول
له ماضيا نحو اكرمتك اليوم لوعدك اياى الاكرام اياك امس فلم يقترنا فاعتبار
اشترط بالبناء للمفعول هذه الشرائط الثلثة لانتصابه بلا اللام لانه
لان المفعول له بهذه الشرائط اى بوجود هذه الشرائط باسرها قد يشابه المصدر
اى المفعول المطلق الذى لم يحتج فى نصبه الى الواسطة فيتعلق المفعول له بالفعل
بلا واسطة حرف بينهما تعلق المصدر به يعنى كما يشتمل الفعل على مصدره لكونه
جزء من مفهومه فينتصب بلا واسطة كذلك يشتمل المفعول له الذى وجد فيه
الشرائط فينتصب من غير واسطة ايضا وفى الرضى لان علة الافعال كثيرة
اما لمجامعته لهذه الشروط فصارت معها ظاهرة مشهورة فى الفعلية
والغرض ان يكون هناك ما يدل على اللام المقدرة المفيدة للعلية وحصول
الشرائط دليل عليها انتهى بخلاف ما اذا اختل من الاختلال شئ منها الا اجلا
المفعول له الذى لم يوجد فيه واحد واثنان وثلثة من الشروط فاللام ح
لازمة فيه لخروجه عن كونه فى ضمن الفعل فلا يجوز انتصابه بتقدير اللام

فانه المفعول له هنا وهو الوعد ولذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل به لانه لم
يقارن فى الوجود الفعل المذكور لان زمانه وجوده الكلام اليوم وزمان
الوعد امس

لعدم اقتضاء الفعل اياه المفعول معه قد سبق اعرابه اى الذى فعل بشى للمفعول معه مصاحبته
الجار والمجرور في محل الرفع على انه نائب الفاعل والضمير المجرور راجع الى الموصول وفيه اشارة الى
ان الالف واللام في قوله المفعول موصولة صلتها المفعول معه على ما سيجيء والباء في قوله
بان يكون متعلقة بالمصاحبة لفاعل الذى قام به الفعل الحاصل للمفعول معه مصاحبا له اى
المفعول معه بقصد ورود الفعل عداى عن الفاعل مثل استوى الماء والخشبة فان الاستواء
مصاحب للخشبة حين اسند الى الماء او المفعول عطف على قوله الفاعل اى وبان يكون
المفعول مصاحبا للمفعول معه في وقوع الفعل عليه اى على المفعول مثل كفاك وزيدا درهم
فان الكفاية مصاحبة للمفعول معه وهو قوله زيدا حين تعلقت بالمفعول وهو ضمير الخطاب
نقول معه منصوب لفظا لدوام ظرفيته الا انه مرفوع تقديرا على انه مفعول ما لم يسم فاعله
لقوله المفعول كما قلنا آنفا انه اسند بالبناء للمفعول الى الجار والمجرور اى في قوله
معه لكونه مرفوعا تقديرا قوله المفعول كما اسند المفعول الى الجار والمجرور في قوله
المفعول به والمفعول فيه والمفعول له والضمير المجرور في الكل راجع الى الالف واللام لكون الالف واللام في اسم
الفاعل والمفعول بمعنى الذى والتى وما عبر بالبناء للمفعول ايماء الى العدول عن نصبه اى عن
نصب معه مع كونه مفعولا ما لم يسم فاعله لقوله المفعول وما لم يسم فاعله يجب ان يكون مرفوعا
لقيامه مقام الفاعل وهو يستقيم عن الخروج بما جوزه اى بالقاعدة التى اثبتها بعض النحاة
من اسناد الفعل بيان لما في قوله بما جوزه بعض النحاة اسناد الفعل او شبهه
سواء كان مبنيا للفاعل او المفعول الى لازم النصب اى الى الظروف التى يجب نصبه على
الظرفية وتركه بالجر عطف على قوله اسناد الفعل والضمير راجع الى لازم النصب اى من
تركه لازم النصب وابقائه منصوبا جريا اى يكون جاريا وواقعا على ما هو عليه
في الاكثر اى على الحالة التى يكون ذلك الظرف واقعا عليها في اكثر الاستعمال وهى
النصب على الظرفية واليه اى الى ما جوزه بعض النحاة وا [illegible] ذهب بالبناء للمفعول
ونائبه قوله الذى في قوله تعالى لقد تقطع التقطيع التفرق بالفارسية [illegible] لكنه
شذن بينكم اى لكون هذا القول جاريا على قراءة النصب واما على قراءة الرفع
بمعنى رفع بينكم فليس مما نحن فيه وذكر في بعض الحواشى ان هذا الراى هذا التوجيه
بحق اسناد الفعل الى لازم النصب وابقائه منصوبا تقريبا اى مقبول وحسن
جدا قوله جدا منصوب على انه مفعول مطلق لفعل واجب الحذف مثل قولك
زيد قائم حقا لجعله ما هو محط الفائدة وهو ما لزم نصبه على الظرفية قائما

مقام الفاعل والخلو عن تكلف اعتبار ضمير راجع الى مصدر الفعل وعن جعل المصدر مصدر
الفعل وعن جعل المصدر نائبا مناب الفاعل وفي حاشية العصام للخلو عن تكلف ضمير راجع
الى المصدر واقامة المصدر المذكور مقام الفاعل مع ان اكثر النحاة على انه لا يجوز اصلا انتهى
وقيل الوجه فيه ان يجعل قوله المفعول معه من قبيل قوله وقد حيل ماض مبنى للمفعول مثل قيل يقال
حال الشيء بينى وبينه يحول حولا اى حجز وبابه قال كذا في الصحاح بين العير بالفتح الحمار
الوحشى والاهلى ايضا والانثى عيرة والنزوان بفتحتين الوثب يقال نزا
الذكر على الانثى ينزو نزوا بالكسر والنزاء اى وثب عليها وبابه عدا اى وقع الحيلولة
بين الحمار نفسه وبين نزوه على الانثى فان مفعول ما لم يسم فاعله في هذا القول
الضمير المستكن الراجع الى المصدر اى مصدر الفعل اى حيل الحيلولة لان لفظ بين
لدوام الظرفية اى لكونه دائما منصوبا على الظرفية لا يقام مقام الفاعل اى لا يجوز اقامته
مقام الفاعل لان الفاعل مرفوع وكذا ما قام مقامه واذا اقيم مقام الفاعل مع كونه منصوبا
على الظرفية ابدا يلزم ان يكون منصوبا ومرفوعا في حالة واحدة وهو ممتنع فعلى هذا اى على
الوجه الذى قيل معناه اى معنى قوله المفعول معه الذى فعل فعل مصاحبته به على ان يكون
مفعول ما لم يسم فاعله لقوله المفعول معه ضميرا مستكنا فيه راجعا الى المصدر الذى
هو الفعل ويكون الضمير المجرور في معه راجعا الى الموصول وهو الالف واللام في قوله المفعول مذكور خبر لقوله
المفعول معه او خبر مبتدا محذوف تقديره هو والجملة استيناف بعد الواو ظرف للمذكور احترازا اى قوله بعد
الواو احتراز [illegible] عن المذكور بعد [illegible] كالفاء وثم وحتى والباء فانها وان
كانت تفيد معنى المصاحبة والمعية الا انها لما لم يكن اصلا فيهما لم يكن المذكور بعدها مفعولا معه لمصاحبة
معمول الفعل الا انما كان الفعل متعديا ليخرج مثل كل رجل وضيعته فانه مذكور بعد الواو للمصاحبة والمعية
لكنها بعدها لا يصاحبه معمول فعل وهو ظاهر وليخرج المعطوف بالواو لان الواو فيه وان كانت للجمع لكن لم يقصد
المصاحبة مثل جاءنى زيد وعمرو فان المقصود منه الجمعية في المجيء سواء كان جامعا او متفرقا اللام في قوله
لمصاحبة متعلق بمذكور ويعنى اللام ههنا للتعليل كما في ضربت زيدا للتأديب اى لاجل التأديب بان يكون
ذكره اى ذكر المفعول معه بعد الواو لاجل مصاحبته معمول الفعل والمصدر ههنا مضاف الى المفعول والفاعل
متروك اى للمعنى لاجل مصاحبة المفعول معه معمول الفعل [illegible] الواو للمصاحبة والضمير المجرور راجع الى
الواو والنصب [illegible] المصاحبة [illegible] لاجل افادة الواو المصاحبة المذكورة لكون الواو بمعنى الجمع في اصل الوضع سواء
[illegible] مقدم [illegible] الى المعمول الذى كان المفعول معه مصاحبا له [illegible] الفعل اللازم الى المفعول معه [illegible] كان
في باب المصدر مبتداه نحو استوى الماء والخشبة اى في المعنى [illegible] وصل الماء الى الخشبة صار مساويا لها

بحيث لم يكن الخشبة ارفع من الماء ولا الماء ارفع منها والخشبة ههنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء
وقتا فوقتا وقت زيادته فيكون فيها لكل يوم حد حتى ينتهي الى الحد الذي يتم اذ زاد الماء فيه
او المفعول معه ههنا هو الخشبة ذكر بعد الواو لاجل مصاحبة معمول الفعل وهو الماء ففي الاستواء
على ما ذكرنا وسواء كان ذلك المعمول مفعولا لذلك الفعل نحو كفاك وزيدا درهم فان المفعول
معه ههنا هو زيدا ذكر بعد الواو لاجل مصاحبة معمول الفعل وهو الخطاب في كفاك درهم واحد
لهما على سبيل الاشتراك وسواء ذلك الفعل اي الفعل العامل في المفعول معه لفظا اي لفظيا
يعني منسوبا الى اللفظ يعني ملفوظا كالمثالين المذكورين اللذين ذكرهما الشارح في تعميم
المعمول الى الفاعل والمفعول فان الفعل ملفوظ فيهما او معنى اي معنويا مستنبطا من فحوى الكلام
من غير التصريح به او تقديره نحو ما لك وزيدا لان الجار والمجرور مع الاستفهام يدل على الفعل
ولا لفظا لاحتياج الاول الى الفعل لكون الثاني اكثر في الفعل والمفعول معه في هذا المثال
مذكور لاجل مصاحبة معمول الفعل المعنوي وهو الكاف فيما صرح من الفعل اي ما تصنع وزيدا
وما تلابس وزيدا ونحوهما والمراد لمصاحبته اي المفعول معه لمعمول فعل فاعلا كان المعمول او
مفعولا لفظيا كان الفعل او معنويا مشاركته اي المفعول معه اي بعد الواو لذلك المعمول في الفاعل
والمفعولية ذلك الفعل يعني يكون المفعول معه او المذكور بعد الواو شريكا للمعمول في الفعل
الفاعل فيهما بحيث لا ينفك احدهما عن الآخر ولا ينفصل يعني يكونان في زمان واحد
مصاحبين فيه نحو سرت وزيدا فان المفعول معه فيه شريك المتكلم الذي هو الفاعل
في السير في وقت واحد ووقع سيرهما معا بمعنى وقع السير من المتكلم ووقع من
المفعول معه في ذلك الزمان ايضا وبالعكس ومشاركته في ذلك الفعل في مكان
واحد نحو تركت بالرواية بتاء التانيث والخطاب والمتكلم مبني للمفعول الناقة
نائبها وفصيلها اي مع فصيلها في مكان واحد لو رضعها اجواب لو اي رضع
الفصيل الناقة والمفعول معه فيه كان شريكا لمعمول الفعل وهو الناقة في ذلك
الفعل يعني في الترك يعني لو ابقيت الناقة مع فصيلها في مكان واحد لرضعها
لانه لو لم يكن الترك والابقاء في مكان واحد لم يقدر ان يرضعها ففي هذا المثال يكونان
شريكين في الزمان ايضا لان الشركة في المكان تستلزم الشركة في الزمان دون
العكس لان المقصود فيه الشركة في المكان فقط فيكون مثالا له قال رحمه الله الضبي
شير خورده كودك بالفارسية بچه شتر از شير مادر كرده وشتر فلا ينتقض
تعريف المفعول معه بالمذكور بعد الواو العاطفة المراد منها الجمع المطلق لا الاشتراك

في الزمان

في الزمان الواحد والمكان الواحد نحو جاء في زيد وعمرو ورأيت زيدا وعمرا ومررت بزيد وعمرو فانها
اي الواو في هذه الامثلة لا تدل الا على المشاركة اي مشاركة المعطوف للمعطوف عليه في اصل الفعل
يعني في المجيء والرؤية لان المراد اجتماعهما في المجيء سواء يجيئان في زمان واحد او لا وكذلك
غيرهما يعني يحتمل ان يكونا مصاحبين في المجيء في الزمان ويحتمل ان يكون حصوله من احدهما
قبل حصوله من الآخر اعلم ان مذهب جمهور النحاة احترز به عن عبد القاهر فانه جعل
الواو نفسها عاملة فيه لانها لما كانت ههنا بمعنى المصاحبة والمشاركة اخذت حكمها
وهو العمل يعني عمل النصب مثلها وقال الزجاج هو منصوب بفعل مضمر تدل عليه الفعل
السابق والواو نائبة منابه وافادت فائدته نحو استوى الماء وصاحبت الخشبة والاخفش
نصبه بنصب الظرف لقيام الواو مقام مع وهو ظرف والكل تعسف وتكلف على من له ذوق
سليم لان العامل في المفعول معه يعني الناصب له الفعل المقدم سواء كان لازما او متعديا
فيما كان ملفوظا او معناه اي العامل الناصب له يعني الفعل كان امرا كان معنويا مستنبطا
من فحوى الكلام بتوسط الواو التي بمعنى مع يعني يكون الواو واسطة بين العامل والمعمول
كما ان اداة الاستثناء واسطة بينهما وانما وضعوا اي النحاة او العرب لانه مفرد
اللفظ مجموع المعنى كالقوم لان الواضعين في الحقيقة العرب والنحاة ينقلون كلامهم
الواو موضع مع اما لفظا فلكونها اي الواو اخصر منها فان الاختصار مطلوب في الكلام
واما معنى فلاستدلال المصاحبة واصلها اي اصل الواو وهو العطف التي فيها معنى الجمع المطلق
لا ترتيب فيها ولا تعقيب لذا لم يجز تقديم المفعول معه على ما صاحبه ولا على عامله كما لم
يجز تقديم المفعول المعطوف على ما عطف عليه ولا على عامله ايضا لعدم تقدم التابع على المتبوع
فيناسب معنى المعية لها وفي الرضي قالوا لا يتقدم المفعول معه على ما على مصاحبه اتفاقا
كما لا يتقدم على مصاحبه فلا يقال والخشبة استوى الماء انتهى ولا يقال ايضا
استوى والخشبة الماء بخلاف سائر المفاعيل حيث يجوز تقديمها على عواملها ولما بين
اجمالا ان عامل المفعول معه يكون لفظيا ومعنويا بقوله لفظا او معنى اراد ان يفصل
كل واحد منهما جاء على النشر على ترتيب اللف فقال مصدرا الكلام بالفاء التفصيلية
فان كان وهذا الكلام ايضا سوق وتفصيل لبيان ان المذكور بعد الواو في اي مقام
يقصد لذكره بعدها المصاحبة جوازا او وجوبا اي وجد يشير الى ان لفظ كان ههنا
تامة لا يحتاج الى الخبر فح يكون قوله لفظا منصوبا على التمييز او على الحالية بمعنى
ملفوظا ويجوز ان يكون ناقصة وقوله لفظا يكون ح منصوبا على الخبرية بمعنى ملفوظا

ايضاً ولما كان معنى التامة مناسباً للمقام اكتفى الشارح في التفسير الفعل
الذي قصد مصاحبة المفعول معه لمعموله ولذا قال الشارح اي ما يدل على الحدث يريد
به الفعل اللغوي وهو الدال على معنى قائم بالغير الى الاصطلاح ليعم ذلك الفعل
الاصطلاحي واسمي الفاعل مثل انا سائر وزيداً والمفعول مثل انا مغفور وزيداً
والصفة المشبهة مثل انا ظريف وبكراً وغيرها اي غير هذه المذكورات كالمصدر
مثل اعجبني سير زيد وعمراً لفظاً اي من حيث اللفظ اي حال كونه ملفوظاً وان كان
ما يدل على الحدث ملفوظاً وجاز الواو للحال اي وقد جاز والعطف فتكون الجملة
معطوفة على الشرط اي لم يجب العطف اي جعل الواو للعطف وعطف ما بعدها
على معمول الفعل ولم يمتنع ذلك العطف ايضاً يعني الجواز ههنا بمعنى سلب الامكان
الخاص يعني الوجوب والامتناع والعام سلب الضرورة عن احد الطرفين دون
الآخر يعني الوجوب والامتناع والخاص عنهما معاً فلا ينتقض هذا الكلام بمثل
ضربت زيداً وعمراً لوجوب العطف بقرينة المعطوف عليه فيه اي في هذا المثال لان
المعية والمصاحبة في الضرب في مكان واحد وزمان واحد غير معتبرة فتكون الواو
للعطف فالوجهان جواب الشرط اي العطف بجعل الواو للعطف بان يكون
ما بعدها معطوفاً على ما قبلها لانه الاصل فيهما هو العطف والنصب على المفعولية
اي نصب ما بعدها على ان يكون مفعولاً معه مصاحباً لمعمول الفعل جائزان اذ لا
مانع عن واحد منهما مع رجحان العطف لكونه اصلاً والعمل بالاصل هو الاولى عند
التعارض نحو جئت انا وزيد وجئت اليوم و زيد وزيداً وفيه خلاف
عبد القاهر جعل العطف ههنا متعيناً لان الفعل وان كان قائماً مقام التأكيد
لانه لم يكن مثله من كل وجه بالرفع اي رفع وزيد على العطف اي بناء على انه يكون
معطوفاً على الضمير المرفوع المتصل لحصول التأكيد بالمنفصل وزيداً بالنصب
على المفعولية اي على ان يكون مفعولاً معه لمصاحبته معمول الفعل في زمان
واحد فان لا عطف على قوله جاز اي فان كان ما يدل على الحدث لفظاً ولم
يجز العطف اي عطف ما بعد الواو على ما قبلها بل يمتنع العطف لمانع تعين
النصب اي نصب ما بعدها على انه مفعول معه من غير وجه سواه عند الجمهور النصب
مختار ههنا لا واجب ح يكون المراد بالتعين التعين الاستحساني وذلك
مبني على ان العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد المنفصل وبلا فصل بين المعطوف

والمعطوف

والمعطوف عليه قبيح لا ممتنع على ما سيجيء مثل جئت وزيداً فتعين ههنا ان
يكون زيد منصوباً على انه مفعول معه فان العطف اي عطف زيد على الضمير المرفوع
المتصل فيه اي في المثال المذكور ممتنع لعدم الفاصلة بينهما يعني لا يوجد الفاصلة
التي يكون بتأكيد الضمير المرفوع المتصل بالضمير المرفوع المنفصل ولا بغيره كالفصل
بينهما بالظرف وغيره وان كان اي وجد الفعل اي ما يدل على الحدث سواء كان فعلاً
اصطلاحياً او غيره كما سبق معنى عطف على لفظاً حال او خبر لكان على تقدير كونها ناقصة
اي امراً معنوياً مستنبطاً من اللفظ من غير تصريح به ولا تقدير وفي الرضي والفعل
المعنوي على ضربين لانه اما ان يكون في اللفظ ما يشبه بحروف الفعل نحو ما لك وزيداً
لان الجار والمجرور متعلق بالفعل وما في معناه نحو ما شانك لانه بمعنى ما تلابس و
صنعتك وهو بمعنى المصدر الذي فيه معنى الفعل والثاني اعني الذي لا يكون في
اللفظ ما يشبه بالعامل قوي نحو ما انت وزيداً فههنا العطف اولى بلا خلاف
وان قصد لعدم الناصب وضعف الدال عليه وهو ما والاستفهامية المتضمن الخ
هنا كلامه وجاز هو كالاول في التوجيه لانه ههنا سلب العام اي لم يمتنع
العطف اي عطف ما بعد الواو على ما قبلها بان يكون للعطف لا للمصاحبة
تعين جواب الشرط وقيل اخبر العطف اي عطف ما بعدها على ما قبلها
حينئذ اي لانه لا يحتمل الكلام على عمل العامل المعنوي لضعفه عند جواز الحمل
على عمل العامل اللفظي بلا حاجة تستوجب الحمل على عمل العامل المعنوي مع جواز
وجه آخر من الحمل على عمل العامل المعنوي وهو اي وجه الآخر العطف يعني اذا جعل
الواو للمصاحبة وجعل ما بعدها منصوباً على انه مفعول معه يلزم الحمل على
عمل العامل المعنوي واذا جعل الواو للعطف وعطف ما بعدها على ما قبلها
يلزم الحمل على عمل العامل اللفظي فتعين هذا لكون العامل اللفظي اقوى
من المعنوي وعند وجدانه القوي لا تأثير للضعيف ولان معنى الفعل غير
بالغ درجته فلا ينتصب بالفعل فيكون العطف ههنا هو الاولى ولذا قال
الرضي يجوز العطف فيه بلا تكلف نحو ما لزيد وعمرو والا عطف على جاز اي
وان كان الفعل امراً معنوياً مستنبطاً من اللفظ ولكن لم يجز العطف اي
عطف ما بعدها على ما قبلها بل امتنع العطف تعين النصب اي جعل الواو
بمعنى مع ونصب ما بعدها على انه مفعول معه للعامل المعنوي حينئذ اي لانه

لا وجر سواه اى سوى النصب لانه اذا تعذر العمل بالاقوى وهو العطف وامتنع يكتفى بالعمل
بما هو الادنى وهو النصب على انه مفعول معه نحو مالك وزيدا وما شانك وعمرا
انما اورد مثالين مع انه يكفى للايضاح ما هو المراد المثال الواحد ليعلم ان معنى
الفعل يستفاد ويوجد مع حرف الاستفهام والجار والمجرور كما في المثال الاول
ومع حرفه ايضا والاسم كما في المثال الثانى فانه امتنع العطف اى عطف ما بعد
الواو على الضمير المجرور فيهما اى في المثالين المذكورين وامثالهما لان العطف على
الضمير المجرور سواء كان مجرورا بالحرف كما في المثال الاول او بالاضافة كما في المثال الثانى
بلا اعادة الجار في المعطوف حرفا كان او اسما غير جائز كما سيجئ وههنا لم يعد
ولم يجز جواب عن سؤال مقدر تقديره اذا لم يجز العطف على الاسم وهو الشان
ليكون عاملا بما هو الاقوى وهو العطف والعمل بالادنى لا يجوز الا عند امتناع العمل
بالاقوى باى وجه كان وههنا يمكن ان يعمل بالاقوى فاجاب عنه بالواو الا ستثنا
بقوله ولم يجز عطف عمرو على الشان كما لم يجز على الضمير المجرور لانه خلاف المعنى
اذ المعنى ح ما شانك ونفس عمرو فيكون السؤال عن شان المخاطب
وذات عمرو والمقصود من هذا الكلام السؤال عن شانهما لان مثل هذا الكلام
انما يستعمل في هذا المعنى والحال قرينة عليه ولهذا علله الشارح بقوله اذ السؤال
عن شانهما لا عن شان احدهما ونفس الاخر يعنى مراد المتكلم السؤال عن وصفهما
لا السؤال عن وصف المخاطب ونفس عمرو لانه لو عطف عمرو على الشان يكون السؤال
عن شان المخاطب ونفس عمرو وهو غير مراد وبهذا يحصل لا يستغنى ما سبق نفيا
وقال الخشنى ويجوز العطف على الضمير بجعل الكلام من باب حذف المضاف فالتقدير
وشان عمرو فيكون السؤال ايضا عن شانهما او على الشان فيكون الكلام ايضا
من باب حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه مثل قوله تعالى وجاء ربك
فيكون السؤال ايضا عن شانهما لان المعنى يكون ح وشان عمرو والنصب
ان ترجح بالسلامة عن الحذف ترجح هذان التقديران بالاستغناء عن اعمال
العامل المعنوى كما نهى كلامه كلاما مخلوطا وهذان التقديران وان كانا جائزين
الا انهما لا يخرج عن الخلاف وانما حكمنا بمعنوية الفعل في هذه الامثلة الواردة
لتعين العطف او تعين النصب اشارة الى ان اللام التعليلية متعلقة بمفهوم
الكلام وتعليل ايضا للقاعدتين السابقتين بحيث لا يختص بالاخرى

لان المعنى

لان المعنى اى معنى كل واحد من الامثلة السابقة قولك ما تصنع وما بالك بلا بس
بالياء التحتانية او الفوقانية فيكون من باب حذف العطف او الاكتفاء به والعمل بالمقايسة
او الاحالة على فهم المتعلم نحو ما شانك وزيدا قولك ما تصنع وزيدا بالتاء المثناة من
فوق من هذا التفصيل نشر على خلاف اللف ومعنى مالك وزيدا ايضا اى كالمثال الاول قولك
ما تصنع وزيدا بالتاء المذكورة سابقا لان المضاف اليه والمجرور فيهما الكاف الدال على الخطاب
فيكون كالتفسير ولا على الخطاب لان المفسر عين المفسر ومعنى ما لزيد وعمرو قولك ما يصنع زيد
وعمرو بالياء المثناة من تحت لان المجرور ههنا اسم ظاهر وهو لا يكون الا غائبا فيكون
تفسيره كذلك الحال من حال الشئ يحول اى انقلب سمى هذا القسم به لانقلابها و
تحولها غالبا المانع من المفاعيل المجنسة شرع في الملحقات اى في بيان ما يلحق بها
من حيث انها فضلة جاءت بعد تمام الكلام ولها ايضا شبه خاص بالمفعول فيه
لما سبق قدمت على سائر الملحقات لانها تبين هيئة الفاعل او المفعول به دون
غيرهما وفيها معنى الظرفية ايضا وهى اى الحال لان الحال يذكر ويؤنث ما اى شئ
مفرد كان او جملة وان جعلت لفظ ما اعم من الاسم الحقيقى والحكمى فسرها بالاسم
بان تقول اى اسم حقيقة كالحال المفردة او حكما كما تكون جملة فلا وجه يبين
هيئة الفاعل اى وصفه حال صدور الفعل عنه مثل جاءنى زيد راكبا فان الحال
ههنا يبين حال زيد ووصفه عند صدور المجئ عنه وهى الركوب فيكون قوله راكبا
مبينا لوصف الركوب عند كون المجئ صادرا عنه او هيئة المفعول به حال
وقوع الفعل عليه نحو رايت زيدا فارسا اى من حيث هو فاعل يصدر عنه الفعل
او مفعول به يقع عليه الفعل كما هو الظاهر قوله ما يبين جنس شامل للحال وغيره
فبذكر الهيئة يخرج ما يبين الذات كالتمييز فان المميز وان كان مبينا
الا انه مبين الذات لا الصفة سواء كان الذات مذكورة او مقدرة نحو رطل زيتا و
طاب زيد نفسا كما سياتى وباضافتها اى اضافة الهيئة الى الفاعل والمفعول به يخرج ما يبين
هيئة غير الفاعل والمفعول به كصفة المبتدا او الخبر او غيرهما فانها وان كانت مبينة الهيئة
الا ان تلك الهيئة ليست هيئة الفاعل او المفعول به نحو زيد العالم اخوك ولعل اخوك زيد العالم
او ان زيدا العالم اخوك او ان اخاك زيد العالم او كان زيد العالم اباك او غير ذلك وبتقييد
الحيثية اى بقوله من حيث هو فاعل ومفعول به يخرج صفة الفاعل مثل جاءنى زيد العالم او
صفة المفعول به سواء كان بلا واسطة نحو رايت زيدا العالم وبالواسطة نحو مررت بزيد العالم

فانهما اى صفة كل منهما تدل على هيئة الفاعل او المفعول به مطلقا اى سواء صدر عنه
الجمع اولا وسواء وقع عليه الفعل اولا بل كل واحد من الفاعل والمفعول به موصوف بالعلم
مطلقا الا ان تلك الصفة تدل على هيئة الفاعل او المفعول به من حيث الفاعل فاعل
او المفعول به مفعول به وهذا الترديد اى الترديد المفهوم من كلمة او على
سبيل منع الخلو يعنى ان الحال لا يخ من ان يبين هيئة الفاعل او هيئة المفعول
لا يكون هذا الترديد على سبيل الجمع بحيث يمتنع ان يجمع الحال بين هيئة الفاعل
وهيئة المفعول بل يصح ان يجمع الحال بينهما فلا يخرج عنه اى عن تعريف مثل ضرب
زيد عمرا راكبين فالاولى الجمع بينهما لانه احصر ولا مانع من التفريق نحو لقيت
راكبا زيدا راكبا ولقيت زيدا راكبا راكبا فان كانا مختلفين فان كان هناك
قرينة يعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز وقوعه كيف ما كان مثل لقيت هندا
مصعدا منحدرة او لقيت هندا منحدرة مصعدا لكنها اولى لان الفصل
الواحد اولى من الفصلين فان لم يكن فالاولى جعل كل واحد بجنب صاحبه
نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتأخير
حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا والمصعد هو زيد كذا فى الرضى بل هذا
هو الاولى فيكون الاول للثانى والثانى للاول وفصل واحد من فصلين وفى المغنى
مثل لقيت مصعدا منحدرا على الجمع فى الاول والتفريق فى الثانى وهذا دليل على
ما قلت لفظا او معنى تميز عن الفاعل او المفعول او حال عنهما او خبر كان المقدر
والى الاخر ذهب الشارح حيث قال اى سواء كان الفاعل الذى وقع الحال عنه او
المفعول الذى وقع الحال عنه لفظا اى لفظيا بحذف ياء النسبة لان المصدر
بنفسه لا يكون خبرا والفاعل اللفظى والمعنوى لا يكونان الا بان يكون فاعلية
الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه يعنى لا يكون
الفاعل فاعلا ولا المفعول مفعولا الا بان يكون الكلام الذى وقع الحال فيه عن
الفاعل او المفعول به ملفوظا ومنطوقا لا غير فيكون الفاعل ملفوظا ومنطوقا
والمفعول به كذلك من غير اعتبار معنى خارج عنه اى عن الكلام كما اعتبر فى الفاعل
المعنوى فى قوله هذا زيد راكبا والمفعول المعنوى فيه ايضا سيأتى تحقيقه يفهم
ذلك المعنى الخارج عن الكلام من فحوى الكلام فحوى القول معناه يقال عرفت ذلك
فى فحوى كلامه اى معنى كلامه مقصورا او ممدودا وفى الحديث من اكل فى فحوى

الارض

الارض لم يضره ماؤها يعنى البصل كذا فى الصحاح سواء كانا اى الفاعل والمفعول
ملفوظين حقيقة كما مر من قوله ضرب زيد عمروا راكبين او حكما كما سيجئ الامثلة
او معنى معطوف على لفظا اى كان الفاعل او المفعول به معنويا وهما لا يكونان الا
بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم هذا المعنى من فحوى
الكلام بحيث لا يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار لفظه ومنطوقه اى
باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه بل باعتبار المعنى المفهوم من فحوى الكلام والمراد با
الفاعل الذى فى تعريف الحال والمفعول به الذى هو كذلك اعم يعنى ان يكون كل واحد
منهما اعم من ان يكون حقيقة او حكما يعنى ان يكون الفاعل فاعلا حقيقيا و
المفعول مفعولا حقيقيا كالامثلة المذكورة او فاعلية الاول ومفعولية الثانى
فاعلا ومفعولا حكميين كما سيأتى من الامثلة فيدخل فيه اى فى تعريف الحال عن
المفعول معه لكونه اى لكون المفعول معه فى معنى الفاعل لمصاحبته اياه فى صدور
الفعل عنه مثل جئت وزيدا راكبا ومثل ما شانك قائما فان قائما حال
من الفاعل معنى اذ المعنى كما سبق ما تصنع قائما ومثل استوى الماء والخشبة
مقرونة او لكون المفعول معه فى معنى المفعول لمصاحبته اياه فى وقوع الفعل عليه
مثل كفاك وزيدا مقيما درهم وكذا المفعول المطلق يعنى يجوز الحال عن
المفعول المطلق بشرط ان يكون معرفة لان تعريف ذى الحال شرط وانما يجوز عند كونه
فى المفعول به مثل ضربت الضرب شديدا فانه شديدا حال عن الضرب وهو مفعول مطلق معرف
باللام ومثل جلست الجلوس كثيرا يعنى اوقعت الجلوس حال كونه كثيرا فانه اى مثل ضربت
الضرب شديدا بمعنى احدثت الضرب شديدا فيكون مفعولا به وشديدا حالا
عنه وكذا اى كما يدخل الحال عن المفعول معه والحال عن المفعول المطلق فيه يدخل فيه ايضا
الحال عن المضاف اليه اذا صح حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه كما اذا كان
المضاف الذى اضيف الى صاحب الحال فاعلا او مفعولا يصح حذفه اى حذف المضاف
الذى هو فاعل او مفعول وقيام المضاف اليه الذى هو ذو الحال مقامه اى مقام
المضاف كما انه اى المضاف اليه الذى هو ذو الحال بعد حذف المضاف واقامته مقام
الفاعل او المفعول ولم يذكر الشارح المفعول فيه ولا المفعول له سواء كانا منصوبين
بتقدير الحرف او مجرورين بلفظه لانهما لم يكونا فاعلين ولا مفعولين حقيقة او
حكما تدبر نحو بل ملة ابراهيم حنيفا اى مخلصا فان حنيفا حال عن

من ابراهيم المضاف اليه بقوله ملة وهو مفعول لفعل مقدر تقديره بل نتبع ملة ابراهيم
حنيفا ونحو ان يأكل لحم اخيه ميتا فان ميتا حال من اخيه وهو مضاف لقوله لحم الذي هو
منصوب لانه مفعول ان يأكل هذان مثالان لكون المضاف مفعولا واما مثال كون المضاف فاعلا
فقولك نتبع ملة ابراهيم حنيفا بشرط ان يكون الفعل مبنيا للمفعول ورفع ملة وان يأكل
لحم اخيه ميتا برفع لحم على انه نائب الفاعل لقوله ان يأكل فانه يصح ان يقول بحذف ملة
واقامة ابراهيم مقامها بل نتبع ابراهيم مقام بل نتبع ملة ابراهيم فكانه حال عن المفعول
به ويصح ايضا ان يقول بعد الحذف والاقامة ان يأكل اخاه مقام ان يأكل لحم اخيه وكان
المضاف الذي اضيف الى ذي الحال فاعلا او مفعولا وسواء المضاف الذي هو فاعل
او مفعول جزء المضاف اليه الذي هو ذو الحال فكان الحال من المضاف اليه هو الحال عن المضاف
فكانه حال عن الفاعل او المفعول لكونه جزء منه وان لم يصح قيامه اي المضاف اليه مقامه
اي المضاف لان جزء الشيء لا يقوم مقامه بعضا او كلا كما في قوله تعالى ان دابر هؤلاء
مقطوع اي محكوم عليهم بالقطع مصبحين اي داخلين في الصبح من اصبح الرجل اذا دخل
في الصباح ثم تكون تامة لا تحتاج الى خبر منصوب فقوله مصبحين حال عن هؤلاء
المضاف اليه دابر فكانه وهو حال عن المضاف اليه حال عن المضاف الذي هو جزء المضاف
اليه باعتبار ان الدابر المضاف اليه اي الى هؤلاء ونقوله اليه متعلق بالمضاف والضمير
المجرور يرجع الى هؤلاء لا الى الموصول بل اللام اليه لما اتصل به جزؤه اي جزء هؤلاء
فان دابر الشيء اصله فكانه قال يقطع دابر هؤلاء اي يحكم عليهم قطعا بالعذاب حال
كونهم داخلين في الصبح والدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار ان الضمير المستكن
في المقطوع راجع اليه والمستكن فيه مفعول ما لم يسم فاعله فحكم المرجع كحكم الراجع
فاعلا يكون المرجع كذلك واذا كان نائبا عنه يكون المرجع ايضا كذلك فصار
كانه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله وقيل حال عن الضمير في مقطوع وجمع لان
صاحبه مفرد ومطابقة الحال لصاحبه في الامور الخمسة الافراد والتثنية و
الجمع والتذكير والتأنيث للحمل على المعنى فان دابر هؤلاء في معنى مدبري هؤلاء
ولو ترى تبنين على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعيل الذي هو من ابواب
الرباعي المزيد فيه على الثلاثي وجعل الجار الذي في قوله به متعلقا بتبنى اي باحد
الفعلين على كلا القراءتين والضمير المجرور راجعا الى الموصول الذي عبر عنه بقوله
ما لا بالمفعول فيعلم يجعل الجار متعلقا بالمفعول بل يجعل متعلقا باحد الفعلين

اي الثاني ولو ترى تبنين على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل الذي هو من ابواب الرباعي

السابقين

السابقين تدخل فيه اي في تعريف الحال الحال عن المفعول معه والحال عن المفعول المطلق من
غير حاجة الى تعميم الفاعل الذي ذكر في التعريف الى الفاعل الحقيقي او الحكمي والى تعميم المفعول
ايضا كذلك لان لفظ المفعول اذا لم يكن مقيدا يصح اطلاقه على المفعول به والمفعول
المطلق والمفعول معه جميعا من غير تعيين لان المطلق يوجد في الافراد ولا يصح هنا اطلاقه
على المفعول له وفيه لما عرفت سابقا من انه لا يقع الحال عنهما الا لدخول ما وقع حالا
عن المضاف اليه فانه احتيج الى التعميم لدخول مثل هذه الحال يكون التفسير الاول هو
الاولى لانه لا يبقى لكونه التعميم في الكل دون البعض ولان تعلق الجار بالمفعول اولى
لقربه مثل ضربت زيدا قائما فان كانت قرينة حالية او مقالية تعين صاحب الحال
جاز ان يجعل الحال قامت لمن الفاعل او المفعول به وان لم تكن وكان الحال عن الفاعل
وجب تقديمها الى جنب صاحبها لازالة اللبس نحو لقيته راكبا زيدا وان لم تقدم
فهو عن المفعول ومنهم من يقول الطريق في مثل ان يقول اقوم بقوم لا قاعدا للبس
الا اذا علم السامع من القائم منهما وقيل انت مخير بجعله حالا عن ايهما شئت هذا
مثال اللفظي الملفوظ حقيقة عبر عن نسبة المفعول الى نائبه فان فاعلية
تاء المتكلم يعني كونها فاعلة للفعل ومفعولية زيدا اي كونه مفعولا للفعل انما هي
اي ما كل واحد من الفاعلية والمفعولية الا باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه
من غير اعتبار معنى خارج يكون فاعلية الفاعل ومفعولية باعتبار ذلك
المعنى الخارج في الكلام عنه اي عن الكلام وهما اي الفاعل والمفعول ملفوظان
في هذا الكلام حقيقة اي ملفوظا حقيقيا يريد انه يصح ان يجعل قائما حالا عن
ايهما شئت اي من الفاعل والمفعول على سبيل منع الخلو والجمع لان قائما مفردا
لا يكون حالا عنهما لكن الاولى ان يجعل حالا عن زيدا اذ لم يكن القرينة ليكون
الحال بجنب صاحبه وهو الاصل كذا في الرضي وقد سبق ايضا ومثل زيد
في الدار قائما مثال اللفظي الملفوظ حكما لنصب على التمييز فان فاعلية
الضمير المستكن في الظرف اي كونه فاعلا له وهو المستقل عن عامله بعد حذفه
للاختصار لان تقديره زيد حصل في الدار قائما لان الظرف الواقع خبر مقدم
بجملة عند الاكثر لما سبق ثم حذف حصل فاستكن الضمير في الظرف يعني انتقل
اليه بعد حذف عامله انما هي يعني ليس ذلك الفاعلية الا باعتبار لفظ هذا الكلام
ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه اي عن لفظ الكلام ومنطوقه والضمير

المستكن سواء كان استكنانه جائزا او واجبا ملفوظا حكما اي بكونه
في حكم اللفظ لما سبق في قوله واللفظ اما حقيقي او حكمي لصحة اجراء احكام
اللفظ عليه من كونه مسندا اليه وذا الحال وراجعا الى الاسم وغير ذلك مما يدل على كونه
ملفوظا حكما فكانه لفظ حكما **وهذا زيد قائما** الظاهر انه اذا اعتبر ان العامل حروف
التنبيه يكون ذو الحال اسم الاشارة لاتصاله به يعني يجب ان يجعل مثاله للفاعل المعنوي
اذا جعلته حالا من قوله هذا لانه في معنى الفاعل المفهوم من التنبيه والاشارة
فيكون قائما حالا من الفاعل المعنوي مثالا للمفعول المعنوي لان مفعوليته زيدا اي
كونه مفعولا ليس باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه لانه باعتبار لفظه ومنطوقه
مبتداء وخبر وجملته جملة اسمية فليس فيه فاعل ولا مفعول بل المفعولية ليس
الا باعتبار معنى الاشارة والتنبيه المفهومين من لفظ هذا لان التنبيه مفهوم
من كلمة الهاء الموضوعة للتنبيه والاشارة مفهومة من اسم الاشارة ولا شك
انهما اي معنى الاشارة والتنبيه ليسا مما يقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى
يقدر المتكلم في نظم الكلام اشير او انبه ويصير زيدا به اي بما قدر في نظم الكلام مفعولا
لفظيا لا معنويا لانه اذا كان قصد المتكلم هكذا يجعل زيد منصوبا لفظا
ويقول هذا زيدا قائما ويجعل نصبه دليلا له فصرح بل مفعوليته بان يكون زيد
مفعولا انما هي يعني لا يكون تلك المفعولية الا باعتبار معنى اشير او انبه الخارج
صفة للمعنى عن منطوق الكلام المعتبر صفة بعد صفة للمعنى لتصحيح وقوع القائم
حالا يعني اعتبرنا ذلك المعنى لان يصح به ان يكون قائما حالا لان العامل في الحال
الفعل او شبهه او معناه على ما سيأتي والاولان مفقودان فان هذا لا نري ليس
فيه فعل او شبهه واذا لم يعتبر الثالث وهو معنى الفعل لم يصح وقوع قائما
حالا لانه يلزم منه ان يوجد معمول بدون عامل وذا باطل هي اي مفعوليته
زيد في المثال المذكور معنوية لا لفظية لما عرفت **وعاملها** مبتداء خبره
قوله الفعل وما عطف عليه اي عامل الحال لان الحال مؤنث باعتبار انه
صفة وتذكيرها باعتبار لفظه اما **الفعل** اراد بقوله اما الفعل او منفصلة
حقيقة يعني تكون لمنع الجمع والخلو وان شبهها انما يعمل فيها اذا لم يوجد الفعل
لفظا او تقديرا لانه اصل في العمل وقوي ايضا وان معنى الفعل لا يعمل فيها ايضا
الا اذا لم يوجد واحد منهما لفظا او تقديرا الملفوظ يعني يكون الفعل

العامل

العامل فيها ملفوظا حقيقة او المقدر يعني يكون ملفوظا تقديرا بان يكون محذوفا
جوازا او وجوبا كما سيأتي نحو ضربت زيدا قائما هذا مثال للفعل الملفوظ حقيقة
وزيد في الدار قائما هذا مثال الفعل الملفوظ تقديرا بقرينة ان الظرف لا بد من
متعلق عامل فيه ولا اصل في العمل الفعل واذا لزم التقدير فالاصل هو اولى ولذا قال
الشارح وان كان الظرف مقدرا بالفعل بناء على كونه اصلا في العمل **او شبهه**
اي شبه الفعل وهو ما يعمل عمل الفعل يعني الرفع والنصب وهو من تركيبه من تركيب
الفعل بان يكون مشتركا في مادة حروفه كضرب وضارب ومضروب كاسم الفاعل سواء
كان لازما نحو زيد ذاهبا راكبا في مقام ذهب زيد راكبا او متعديا مثل زيد
ضارب غلامه مكان ضرب زيد غلامه قائما وسواء كان ملفوظا تحقيقا
كالمثالين المذكورين او تقديرا مثل زيد في الدار قاعدا ان كان الظرف مقدرا
باسم الفاعل على مذهب الكوفيين لان الظرف عندهم مقدر باسم الفاعل على ما
سبق وكاسم المفعول اعاد الجار لئلا يتوهم عطفه على قوله باسم الفاعل سواء
كان ملفوظا تحقيقا نحو زيد مضروب قائما او ملفوظا تقديرا نحو زيد في الدار
جالسا ان كان الظرف مقدرا باسم المفعول او الصفة المشبهة ملفوظة كانت نحو
زيد حسن ضاحكا او مقدرة نحو زيد في الدار ضاحكا في التقدير حسن في الدار ضاحكا
والمصدر نحو اعجبني ضرب زيد قائما وهذان اعني الفعل وشبهه يعملان في الحال
متقدما مثل راكبا ضرب زيد ومتاخرا الوقوع عليها غير المصدر فانه لا يعمل متقدما
الحال عليه لما سيجيء وان الذي على معنى الفعل لا يعمل الا اذا كان الحال متاخرا عنه
لضعفه **او معناه** المستنبط اي المفهوم من فحوى الكلام اي من معنى الكلام من غير
التصريح بذكر العامل والتقدير لانه اذا صرح او قدر يكون اما الفعل او شبهه ولا يكون
معناه كالاشارة والتنبيه المفهومين من حرف التنبيه والاسم الاشارة في نحو هذا
زيد قائما كما مر في قوله وهذا زيد قائما وكالنداء والتمني مثل ليت والترجي كلعل
والتشبيه نحو كان وانما خصهن من الحروف الثلاثة من بين الحروف المشبهة بالفعل
لانها تنبيه معاني الافعال المختصة على ان ما ذكرنا يصح ان يكون واحد منها مقيدا
بحال باعتبار تلك الحال بخلاف الثلاثة الاخر فانها لمجرد تاكيد النسبة والاستدراك
فلا يصح تقييدها بالحال وقال المحشي ولا عمل لما يستنبط من معنى الفعل فان
ان والتي للاستفهام والنفي لا يعمل ما يستنبط منها بل العمل سماعي وفي الرضي

فلا اولما اصالة الرد ذلك على استعمالهم وان لا يعمل في نحو يا زيد قائما ويا رجل مقيما وربما
ربنا منعا بشرط ان يكون المنادى معرفة سواء كان معرفة قبل النداء او به او بالاضافة
او مشبها به لان التعريف والنكرة المخصوصة شرط في ذي الحال وليتك وليته وليت
زيدا عندنا مقيما ولعلك ولعله ولعل زيدا في الدار قائما وكانك وكانه وكان زيدا اسد
صائلا فانها لتضمنها معاني الافعال تعمل في الحال الا انها لا تقدم عليها لضعفها في العمل كما
سبق فان قيل لم لا يكون العامل في الحال الخبر ههنا اذا كان ظرفا او جملة اجيب بان الحمل بتقييد التمنى
مثلا التمنى ويختلف المعنى فليتنى صحيحا لاجل الامل وشرطها اى شرط الحال عند
البصرية لان الكوفيين لم يشترطوا فيها التنكير وجوزوا ايقاع المعرفة حالا لانها في الاصل
ضمير كما يجوز في الخبر التعريف والتنكير يجوز فيها ايضا الا ان التنكير اصل عندهم ايضا ان
تكون الحال نكرة لان النكرة اصل لكونها مجردة عن العوارض والتعريف لا يكون الا بقيد زائد
على النكرة والغرض من الحال وهو اى الغرض منها تقييد الحدث المنسوب سواء كانت نسبة
الحدث اسنادية كما في قول النحاة في زيد راكبا او ايقاعية مثل رايت زيدا ماشيا او اضافية
نحو مررت بزيد جالسا لا يصلح يحصل اى الغرض بها اى بالنكرة والتعريف لكونه من العوارض
والعارض كالمعدوم زائد على الغرض والزائد لا يعتبر في الرضى والا طال بيبين الشئ اولا
ثم بيين الحدث المنسوب اليه ثم بيين قيده ذلك الحدث وشرطها ايضا ان يكون صاحبها
اى قام الحال به سواء كانت فاعلا او مفعولا حقيقة او حكما معرفة لانه اى لان صاحب الحال
محكوم عليه في المعنى لان الحال وصاحبه في المعنى مبتدا وخبر فكان قول النحاة في زيد
راكبا زيد راكب وقت المجئ ورايت زيدا فارسا زيد فارس وقت الرؤية فكان الاصل فيه اى
في صاحب الحال التعريف اى ان يكون معرفة ليصح الحكم عليه بالحال في المعنى غالبا يرجع الى
تعريف صاحبها لا الى تنكيرها لان التنكير واجب فيها لا غالب اى ليس اشتراطها بكون صاحبها
معرفة في جميع موادها اى امثلة الحال بل اشتراطه بكون صاحب الحال معرفة في غالب موادها
ان مواد وقوع الحال منقسمة على قسمين لان صاحب الحال اما ان يكون معرفة
محضة او يكون نكرة مخصوصة ولذا انقسمت المواد على قسمين احدهما ما اى كلام
او تركيب يكون ذو الحال فيه اى في ذلك الكلام او التركيب نكرة موصوفة لان النكرة لما
كانت موصوفة افادت التخصيص لان الوصف في النكرات للتخصيص وصلحت لان تكون
ذا حال كما كانت تصلح لان تكون مبتدأ نحو جاءني رجل من بني تميم ومن قيس ساعية
ومنها اى من المواد اذا كان ما قبلها نكرة تكون صفة له فارسا اى يكون ذو الحال فيه نكرة

اى انتفى غالبا لا كليا وبيانا لان الشرط لا يكون صاحب الحال معرفة غالبا لا كلية اه

او معرفة

او معقبة بمعنى المعرفة اى نكرة مفيدة فائدة التعريف لاستغراقها اى لاحاطة تلك
النكرة افرادها بحيث لا يشذ فرد منها فتكون في حكم المعرفة نحو قوله تعالى فيها
اى في ليلة البراءة التي تكون في نصف شعبان يفرق كل امر حكيم امرا عندنا اى
يميز ويبين كل شئ على مقتضى الحكمة لا الحكمة حال كونه مامورا من جانبنا
فيكون النكرة مستغرقة لافرادها لان لفظة كل اذا اضيفت الى النكرة تكون
لاحاطة الافراد لانها موضوعة للاحاطة ان جعلت امرا حالا من كل امر واما
اذا جعلته حالا من الضمير المستكن في الحكيم فليس مما نحن فيه لان الضمير معرفة
فيكون ذو الحال معرفة مثل قول الشاعر لا يركنن احد الى الاحجام متخوفا يوم
الوغى لحمام فهذا اولى بالتمثيل لعدم الاحتمال بعد ويكون تلك النكرة واقعة في
حيز الاستفهام لانها تشبه النكرة الواقعة في حيز النفي في كونها غير موجبة فتعم
ايضا جميع الافراد نحو هل اتاك رجل راكبا او واقعة بعد الا لان توجيه
هذا العطف وصحته بحمل الحال الآتي بعد قوله او مقدما فاعلا لقوله او واقعة
بعد الا او قائما مقام فاعل تركه مقدما على سبيل التنازع نقضا منصوب على انه
مفعول مطلق تقديره نقض نقضا والجملة صفة الا للنفي متعلق بالنقض لان
النكرة لو وقعت في حيز النفي استغرقت وتعينت كما سبق نحو ما جاءني رجل الا راكبا
او مقدما عطف على قوله واقعة او على قوله نكرة والمعنى ما يكون ذو الحال فيه مقدما عليه
الحال لان بتقدمه على ذي الحال تخصيص ولحالها سائن نحو جاءني راكبا رجل
وثانيهما اى ثاني القسمين ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الامور يعني الامور
الخمسة ويكون ذو الحال فيه غيرها معرفة وغالب مواد وقوع الحال واكثرها هو هذا
القسم لا غيره ووقوع الحال في هذا القسم اى في القسم الثاني مشروط بكون صاحبها
اى صاحب الحال معرفة فقوله غالبا قيد لاشتراط كون صاحبها اى صاحب الحال معرفة
يعني كون الغلبة في الشرط بحيث يكون الشرط غالبا لا مستوعبا الى قيد لكون صاحبها
معرفة فيكون صاحبها باقيا في حاله وهو الاصل له في التعريف حتى يقال ان غالبية
كون صاحبها معرفة المشبهة صالح للغالبية عن تخلفها اى تخلف كون صاحبها معرفة
في بعض المواد كالصور المذكورة في القسم الاول تنافي الشرطية يعني اذا كان قوله غالبا
قيدا لكون صاحبها معرفة يكون منافيا للشرط لان شرط كون صاحبها معرفة يقتضي
بكون صاحبها في جميع المواد معرفة لان الشرط يجب ان يستوعب المشروط وكون صاحبها

معرفة غالبا تاتى فى الشرطية لان الغالبة متنعة عن التخلف بعنى تشعر ان لا يكون صاحبها
معرفة بل قد يكون نكرة مخصصة كالامثلة السابقة فى القسم الاول وان كان
قيدا للشرط فلا يلزم هذا المحذور لانه يكون الشرط هنا الغالب ويحتاج
عطف على يقال ان يصرف الكلام اى ان يخرج الكلام وهو قوله وصاحبها معرفة
غالبا عن ظاهره وظاهره ان يعطف صاحبها على الاسم ومعرفة بالنصب على
الخبر وقد يكون هذا العطف من قبيل عطف معمولين على معمولى عامل واحد
بعاطف واحد ويكون عطف مفرد على مفرد ويجعل قوله وصاحبها معرفة
مبتداء وخبرا فيه نشر على ترتيب اللف معطوفا من قبيل بعدد المفعول الثانى
او يكون بدلا منه او حالا فيكون فى عطف جملة على جملة قوله وشرطها ان تكون
نكرة وما يدل ان التنكير شرط فى الحال اعترض عليه بان تعرف الحال فى بعض المواد
تنافى الشرطية فاجاب عنه بالواو الاستئنافية بقوله وارسلها العراك اقول
الحال المعرفة اما مضمرا وغير مضمر والاول اما معرف باللام مثل قول
الشاعر او معرف بالاضافة نحو مررت به وحده والثانى نحو مررت بهم
الجماء الغفير وكقوله عليه السلام يذهب الصالحون اسلافا الاول فالاول اى
مرتبين كذا فى الرضى وقيل الحال المعرفة اثنان معرف باللام ومعرف بالاضافة
اورد مثالا موثوقا به للاول من شعر لبيد والثانى مما شاع فى المحاورات و
ربيك اورد ها العراك ولم يذدها بالذال المعجمة وبعده دال مهملة من
ذاده يذوده طرده وذاد الابل من باب قال ساقها وطردها كذا فى الصحاح
ولم يشفق من اشفق يقال اشفق عليه واشفق منه اصلهما واحد ولا يقال يشفق
وقال ابن دريد شفق واشفق بمعنى واحد انكره اهل اللغة كذا فيه ايضا الاشفاق
الخوف اى لم يخف على نغص الدخال النغص بالصاد المهملة والغين المعجمة
المفتوحة من نغص الرجل نغصا اى لم يتم مراده وقيل نغص مراده تام نادر سببه
وشرب تام ناشرين كذا فى حاشية العصام البيت للبيد وهو من شعراء
الاسلام يصف حمار الوحشى وهو الذكر منه والاتن جمع اتان وهو الانثى من
الدابة اما للعطف فيكون معطوفا على المفعول واما بمعنى مع فيكون مفعولا
معه بقوله اى اللبس ويحتمل ان يكون تارة الخطاب لبيان الخ ارسل حمار الوحش
الاتن لانه قادر على ضبطهن بحيث يمنعهن عن التزاحم حذرا من تاديب

اباهن وكان كلام الشيخ لا كلام كان جواب عن سؤال مقدر تقديره ان الارسال
يقتضى سوء العجو وههنا لم يكن ان يتصور القدر فضلا عن سبقه لان القدر والارسال
معلم لم يوجد الا فى بنى ادم فاجاب عنه بقوله وكان المراد بالارسال البعث او التخلية يعنى
خالى كردن راه يعنى مزاحم ناشدن خمار وحشى مر ابن راه اب ازخوردن والمراد هو
الثانى ههنا لان البعث بمعنى الارسال فالمعنى جعلها خالية على حالها بين المرسل بفتح
السين وهو الاتن وما يدين اى الحمار الوحشى والمرسل بفتح السين والموصول ههنا
عبارة عن موضع يشرب منه الاتن الماء يعنى جاى آب خوردن اى ارسلها يعنى ارسل
حمار الوحشى الاتن خال كونها معتركة مزاحمة ولم يذدها اى لم يمنعها عن العراك اى
لم يمنع حمار الوحشى الاتن عن الاعتراك والتزاحم ولم يشفق اى لم يخف على نغص
الدخال يقال نغص البعير اذا لم يتم شربه وكذا فسره الشارح بقوله اى لم يخف
ذلك الحمار على انه لم يتم شرب بعضها اى بعض الاتن الماء وبالدخال اى بالمزاحمة
والاعتراك والدخال بكسر الدال المهملة وبعده خاء معجمة على وزن مراف هو فى
الدخال فى اللغة ان يشرب البعير ماء ثم يرد مضاعف مجهول من رد تردد مثل
مدتمد من العطش بفتحتين العين والطاء المهملتين ما حول الحوض والشرب من
مبارك الابل اى المنلح يعنى خاص اشتر خوابانيدن نزد كردن الى الحوض متعلق
بشرب يعنى ثم يعاد ذلك البعير من طرف الحوض اليه ويدخل ذلك البعير
بين بعيرين عطشانين لم يكن ان يشربا ماء ليشرب ذلك البعير المردود الداخل
بين البعيرين العطشانين منه اى من الحوض او من الماء ما عساه لم يكن تم شربه
يعنى لعل ذلك البعير لم يتم شرب الماء من الحوض ولعل المراد هذا جواب
دخل مقدر وهو ان معنى الدخال لم يوجد الحيوان الذى يكون فى ايدى الناس
وحلينا ليس كذلك وهو ظاهر ولم يصح معنى الدخال فاجاب عنه بقوله ولعل
المراد اى بالدخال ههنا نفس معنى اخل بالتذكير صفة جرت على غير من هى
له بعضها مرفوع فاعل يتداخل فى بعض آخر متعلق به يعنى ليس المراد بالدخال
ههنا معناه الحقيقى بل المراد به معناه المجازى هو تداخل بعض النفوس فى بعض
او اجاب عنه ايضا بان المعنى على نغص الدخال يعنى المعنى على حذف المضاف
من النغص به واقامة النغص مقامه يعنى لم يخف على انه لم يتم شرب بعضها الماء وكان
الحال على ان البعير لم يتم شرب الماء وادخل بين بعيرين عطشانين ليتم شربه

ومثل مررت به وحده مصدر وحد يحد وحدا وحدة مثل وعد يعد عدة او وعدا
من باب ضرب يضرب وبالاضافة الى الضمير صار معرفة لان اضافة المصدر معنوية وقرئ
بالرفع عطف على مقدر يعني ونحو ارسلها مثل ما فعلته بتاء الخطاب جهدك بفتح الجيم
وضمها الاجتهاد وقال الفراء بالفتح المشقة وبالضم الطاقة وكلاهما جائزان هنا تامل وكن
متصفا متاول خبر لقوله وارسلها على حذف المضاف منه اي ونحو ارسلها كما قلنا
انفا التاول التطلب يعني طلب الشيء بصرفه عن الظاهر والنكرة متعلق بقوله فلا يرد مبني الكل
وحده يرد نقضا منصوب على الحال من الفاعل اي لا يرد نحو ارسلها ونحو نافقا
على قاعدة اشتراط كونها اي الحال نكرة وتاويلها اي الحال المعرفة على وجهين على
ذكره الشارح احدهما اي احد الوجهين انها اي الاحوال المعرفة مصادر اي كل واحد
منها مصدر لافعال محذوفة اي لفعل محذوفة وجوبا سماعا وقال ابو علي ان هذه
المصادر منصوبة على انها مفعولات مطلقة للحال المقدر حذف فعلها العامل فيها وجوبا
اي تترك العراك وتنفرد وحده اشار الى ان العراك مصدر بمعنى تركت نعرك من
باب ضرب وكذلك وحده مصدر الا انه لم يستعمل فعل كل واحد منهما مع بل الى آخر
لا يستعمل المزيد فيه اي انفراده وتجتهد جهدك من اجتهد اجتهادا فهذه الجمل
جملة الفعلية وهي تعترك وتنفرد وتجتهد وقعت احوالا اي وقعت كل واحدة منها
حالا بالضمير وحده لما سيجيء لان المضارع المثبت اذا وقع حالا يكفي فيها الضمير
وحده ولا يجوز الواو وهذه المصادر يعني العراك ووحده وجهدك منصوبة
على المصدرية يعني على انها مفعولات مطلقة لافعالها المحذوفة
هكذا قال الزمخشري وانما سميت احوالا على سبيل المجاز تسمية
للمعمول باسم العامل والنائب باسم المنوب ويقال لمثل هذا مجاز
مرسل لان الحال في الحقيقة عواملها المحذوفة وثانيهما اي ثاني الوجهين
انها اي هذه المصادر مصادف باللام في الاول والاضافة في الا
خرين لان كل واحد منهما يفيد تعريف ما دخل هو عليه موضوعة
موضع النكرات فتكون احوالا بانفسها من غير ارتكاب حذف
نعم الا انها مؤولة بالمشتق لتكون في صورة الاتفاق اي ارسلها
معتركة متزاحمة ومررت به منفردا ما فعلته ومجتهدا فالصورة اي صورة
كل واحد منها وان كانت معرفة باللام او الاضافة فهي في صورة كل واحد منها

كون اللام في الاولى والاضافة للجنس لا للعهد لان ... الاضافة اذا لم يكن للعهد لا يعالة الحال لان الضمائر اللفظية بمنزلة ... فاصحنا المعرفة لكونها ... وهما اي الضمة الفارقة صح

نكرة لكونهما في حكم الانفصال لانه في تقدير زيد ضارب عمرا وحسن
وجهه بالنصب والرفع وهذا مذهب سيبويه وهو الاوجه الوجه الجامع بينه
في الاحوال المعرفة كلها سواء كانت مصادر او لا وعدم ارتكاب الحذف
والمجاز والجريان الحال فيه على ما هو الاصل فيها وهو الافراد بخلاف الاول
وان كان صاحبها اي صاحب الحال سواء كان فاعلا او مفعولا حقيقة
او حكما نكرة مخصصة احتراز عما اذا لم يكن نكرة مخصصة فانه لا يجب تقديم الحال
على صاحبه مثل جاءني رجل من بني تميم فارسا قد سوغ لم تكن فيها اي في
تلك النكرة شائبة تخصيص اي لم تكن في النكرة شيء يفيد التخصيص بما
سوى التقديم اي سوى تقديم الحال على صاحبها ولم يكن الحال مشتركا
بينهما اي بين النكرة وبين المعرفة كما اذا كان ذو الحال متعددا احدهما نكرة و
الاخر معرفة مثل جاءني رجل وزيد راكبين اراد بالحال هاهنا الحال المفردة لان
الحال الجملة لا يجب فيها التقديم لكون الواو فيها غالبا وجب تقديمها اي تقديم
الحال على صاحبها النكرة سواء كانت فاعلا او مفعولا لتخصص النكرة بتقد
يعني لتخصص النكرة بتقديم الحال عليها التخصيص لان الحال بمنزلة الظرف
تقديمها على صاحبها كتقديم الخبر الظرف فتقديم الخبر الظرف يخصص
المبتدأ النكرة كذلك ذو الحال النكرة يتخصص بتقديم الحال عليه لانهما اي
ذو الحال والحال في المعنى مبتدأ وخبر لان معنى قولك جاءني زيد راكبا
وقت المجيء ولئلا يلتبس اي الحال عن النكرة بالصفة في حالة النصب اذا لم
يتقدم الحال على صاحبه فانه لم يعلم انه حال او وصف لان الصفة لكونها
من التوابع لا تتقدم على الموصوف والحال يجوز تقديمه على صاحبه معرفة
كانت او نكرة لكونه في المعنى حكما والحكم يجوز تقديمه على المحكوم عليه في مثل قولنا ضربت
رجلا راكبا الا انه لا يعلم ان الضرب وقع على المفعول في ان ملابسة الركوب
حالا لان الحال ما لم يتقرر او يحصل ثبوته وتقرره فيكون صفة لان الصفة ما تقرر
وتحقق وان كان يقبل الزوال فلما قدم علم ان الضرب واقع على رجل في
ان ملابسة الركوب به يعني قبل تقرره ثم قدمت الحال على صاحبها النكرة
في سائر المواضع وان لم يلتبس وهي حالة الرفع فقط لان في حالة الجر لا يجوز
تقديم الحال وان كان ذو الحال نكرة يعني قدمت الحال في سائر المواضع

على ذى الحال النكرة حال كونه غير ملتبس بالصفة اذ لم يتقدم طرف الباب والاطراد
معتبر فى كثير من المواضع كحذف الواو فى نعد بالتاء الفوقانية بمعنى النعى بالياء التحتانية
وحذف الهمزة فى يكرم بمعنى النفس المتكلم وحده نحو اكرم ولا يتقدم اى الحال
متباعدا فعل ماض من عدا يعدو وعدوا بمعنى جاوز فاعله مستتر فيه راجع الى ما
لانها عبارة عن التركيب اى فى تركيب مثل منصوب لانه مفعول له زيد قائما كعمرو
قاعدا يعنى لا يتقدم الحال على العامل المعنوى فى غير هذا التركيب فان
العامل فيه معنوى مستفاد من حرف التشبيه فقدم الحال عليه يعنى يجوز
تقديم الحال على العامل المعنوى فى تركيب دل على جزئين غير متغيرين ما
العبارة اى بان يقال زيد كعمرو فان التشبيه دل على انه فيه جزءان قائما با
المشبه به الا انهما غير معلومين مختلفين صفة لقوله جزئين بعض صفة بان يتعلق
بكل منهما حال لا يتعلق بالاخر فانه يجب ان يلى متعلق كل جزء صاحبه
ليتبين وان لزم التقديم على العامل الضعيف وفى الرضى الا ان التشبيه
لا تدخل بصيغتها على جزئين معنيين حتى تدل بمعناها على جزئين مطلقين
لان معنى زيد كعمرو انه هناك حالة يشتركان فيها فلهما حالتان متماثلتان
واما تلك الحالة ما هى فغير مصرح بها فى اللفظ الى هنا كلامه فلما بينها جىء
بحال ووضع بجنب المشبه وبحال اخرى ووضع بجنب المشبه به ولهذا قدم
الحال الاولى على عامله المعنوى لتكون بجنب صاحبها قد عرفت فيما قبل بنى
على الضم لانه من الجهات الست وهى اذا حذف ما اضيف هى اليه ونوى
تكون مبنية على الضم على ما سيجىء اى فيما سبق العامل المعنوى وهو المستنبط
من فحوى الكلام من غير التصريح به والتقدير وعرفت فيما قبل ايضا ان
ما هو مقدر بالفعل عند البصريين او باسم الفاعل عند الكوفيين
مثل الظرف مثل امام وخلف وفوق وغيرها سواء كانت ظرف زمان
او مكان وما يشبهه اى الظرف فى احتياجه الى المتعلق وكونه فضلة ومحلا
للفعل اعنى بقوله او ما يشبهه الجار والمجرور مثل زيد فى الدار خارج
عنه اى عن العامل المعنوى لان العامل فيهما اما مصرح او مقدر داخل
فى الفعل اذا كان متعلقه فعلا او داخل فى شبهه اى شبه الفعل اذا كان
متعلقه اسما كاسم الفاعل فعلى هذا اى ما عرفت فيما سبق العامل المعنوى

وان ما هو مقدر بالفعل او الاسم خارج عن العامل المعنوى وداخل فى حكم
قوله فعلى متعلق بقوله لا يتقدم قدم عليه ليكون قريبا الى ما اشير اليه
معنى الكلام اى معنى ولا يتقدم الحال على العامل المعنوى لان الحال
لا يتقدم على العامل المعنوى اتفاقا اى اتفق النحاة عليه اتفاقا
او منصوب بنزع الخافض منه اى باتفاق النحاة بخلاف الظرف
خبر مبتدأ محذوف اى عدم تقديم الحال على هذا العامل باتفاق
ملتبس بخلاف الظرف اى بخلاف ما اذا كان العامل فى الحال ظرفا
او شبهه حيث لا يكون عدم تقديم الحال عليه اتفاقا فان فيه اى فى تقديم
نفى هما عليه خلافا بين سيبويه والاخفش فسيبويه الفاء تفسيرية لا
يجوزه اى لا يجوز تقديم الحال على عامل الظرف ايضا اى مطلقا اى كما
قدم على الظرف نحو زيد قائما فى الدار والمظروف نحو قائما زيد فى الدار كلاهما
غير جائز عنده نظرا الى ضعف الظرف لانه انما عمل لنيابته عن الفعل
لان القائم مقام الشىء لا يكون مثله ولانه غير مشتق ولانه ينتفى بالا
سم عند البعض وهو ضعيف فيه ايضا ويجوزه الاخفش مخالفا لسيبويه
لكن لا يجوزه الا بشرط تقديم المبتدأ على الحال لانه لما تاخر الحال عن المبتدأ
الذى صاحبه راجع اليه فكانه تاخر الحال عن عامله الذى هو عامل فى صاحبه
ايضا وبناء على مذهبه ايضا ان الظرف عامل قوى لانه لنيابته عن الفعل
اخذ حكمه حتى جاز ان يعمل عنده بلا اعتماد على احد الاشياء الستة كما هو
مذهب الكوفيين ايضا نحو فى الدار زيد وزيد فيه فاعل الظرف عندهم
وعند البصريين وسيبويه مبتدأ لان الظرف لا يعمل فى الظاهر عندهم
بلا اعتماد نحو زيد قائما فى الدار واما مع تاخيره المبتدأ عن الحال فانه
اى الاخفش ح وافق سيبويه فى المنع اى منع تقديم الحال على عامله الظرف
سواء كان مؤخرا عن المبتدأ مثل زيد فى الدار قائما او مقدما عليه نحو
فى الدار زيد قائما فلا يجوز تقديم الحال على ذلك العامل سواء كان الظرف
مؤخرا مثل قائما زيد فى الدار زيد اتفاقا لتقديم الحال على عامله الذى فيه
ضعف ما عند الاخفش ايضا لانه ليس من تركيب الفعل وان كان نائبا
عنه ويجوز اتفاقا مثل فى الدار قائما زيد لانه ليس فيه التقديم المذكور ويحتمل

معطوف على قوله ان الحال لا يتقدم اى نعلى هذا يحتمل ان يكون معناه
اى معنى الكلام المذكور سابقا ان الحال وان كان مشابها للظرف الواو للحال
وان الوصل والجملة حال يعنى ان الحال حال كونه مشابها للظرف لما فيه اى
فى الحال من معنى الظرفية بيان ما فى قوله لما وهو تعليل لمشابهة الحال
الا بمعنى لكن اى لكن بينهما اى بين الحال والظرف فرقا من وجه
آخر وهو ان الظرف يتقدم على عامله المعنوى يعنى اذا كان العامل
فى الظرف معنويا مستنبط من فحوى الكلام يجوز تقديمه على عامله
الفعل او شبهه سواء كان بمعنى المبتداء نحو زيد يوم الجمعة عندك فى
تقدير زيد عندك يوم الجمعة او فعل كقوله تعالى كل يوم هو فى شأن
فى تقدير هو ان الله تعالى شأن كل يوم هذا من باب ذكر الكل وارادة
الجزء يعنى فى كل ساعة وان كانت قليلة ومثل قولك كل يوم لك ثوب فى مكان
لك ثوب كل يوم لتوسعهم اى النحاة فى الظرف لعموم حاجة المخلوقات اليه
وعدم انفكاكها عنه بخلاف الحال والحال لا يتقدم عليه اى على عاملها المعنوى
لما عرفت هذا اى كون هذا الكلام على الاحتمالية كما بين اذا لم يكن الظرف
داخلا فى العامل المعنوى بل داخلا فى الفعل او شبهه كما سبق واما اذا جعلته
اى الظرف داخلا فى العامل المعنوى حتى يكون العامل فى الحال الفعل الملفوظ
او شبهه الملفوظ ايضا ومعنى الفعل فيكون العامل فيها الفعل الملفوظ
او شبهه كذلك او معناه كما اى كشئ هو الظاهر فقط من كلامهم اى من
كلام النحاة لان العامل يستفاد من فحواه ايضا فيكون الظرف من جملة العامل
المعنوى فالمراد هو الاحتمال الثانى وهو ان الظرف يتقدم على العامل
المعنوى بخلاف الحال لا غير لان الاوضح استثناؤه عن العامل المعنوى
ونقول ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوى الا الظرف فانه يتقدم
نعلم من هذا ان الحال يتقدم على عامل الفعل او شبهه ملفوظا كان
او مقدرا ولما فرغ من بيان تقدم الحال على عامل وعدم تقديمه عليه
اجمالا وتفصيلا شرع فى بيان تقدم الحال على صاحبه وعدم تقدمه
عليه فقال و كما لا يتقدم الحال على العامل المعنوى ويتقدم على
غيره من الفعل او شبهه كذلك تاكيد لقوله كما لا يتقدم لا يتقدم على

ذي الحال المجرور ويتقدم على ذي الحال المرفوع او المنصوب جوازا و
وجوبا لانه كتقديم الجار على المبتداء لما سبق انها فى المعنى مبتداء وخبر فاخذ
حكمهما سواء كان بالاضافة او بحرف الجر لان المطلوع منصرف
الى الكمال وهو لا يكون الا التعميم فان كان ذو الحال مجرورا بالاضافة
سواء كانت الاضافة محضة مثل قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفا او لا
كالمثالى الاتى فى الشرح لم يتقدم الحال عليه اتفاقا اى باتفاق البصريين و
الكوفيين نحو جائنى مجردا عن الثياب ضاربه زيد وذلك اى عدم تقديم
الحال على ذي الحال المجرور بالاضافة واقع لان الحال تابع لانه عرض يتبع
لا يقوم الا بصاحبه وفرع لذي الحال فى الوجود لان ذا الحال يوجد اولا ثم
الحال يحصل به ويقوم به والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف لقيامه
مقام ما لا يتقدم على المضاف وهو التنوين والنون وفى الهندى لانه
ان تقدم فان وقع بعد الجار لزم الفصل وان وقع قبله لزم وقوع التابع
حيث لا يجوز وقوع المتبوع فلا يتقدم تابعه ايضا انتهى وان كان
ذو الحال مجرورا بحرف الجر ففيه اى تقديم الحال على صاحبه المجرور خلاف
بين البصريين والكوفيين فسيبويه واكثر البصرية عطف العام على الخاص
لكون المخصوص مقصودا فى هذا الفن لكونه اماما فيه يمنعون تقديمها
اى تقديم الحال على ذي الحال المجرور بالحرف للعلة المذكورة فى عدم
جواز تقديمها على صاحبها المجرور بالاضافة فمن عرفها فلا نعيدها
وهو اى منع تقديمها عليه المختار عند المص واما هذا اى لكون هو
المختار عند المص قال على الاصح متعلق بقوله ولا يتقدم للعلة المذكورة
سابقا ونقل عن بعضهم اى بعض النحاة وهم الكوفيون وبعض
البصريين الجواز اى جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف
استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس اى وما
ارسلناك لشئ من الاشياء الا ارسلناك للناس حال كونهم
مجتمعين فى فهمك رسولا ومرسلا اليهم غير مخصوصين كالانبياء
السابقة حيث كان بعضهم مخصوصا بقوم وانت لست كذلك
ومعناه على ما ذهبوا بالفارسية نفرستاديم ترا اى محمد از براى آدمي

سکود رحالی نبودن ادمیان هم یعنی ازبرای همه ادمیان فرستادیم
ولعل الفرق بین حرف الجر والاضافة حیث جوز الکوفیین وبعض البصریة
تقدیمها علی صاحبها المجرور بحرف الجر ولم یجوز احد من الفریقین
تقدیمها علی المجرور بالاضافة بل اتفقوا علی عدمه ان حرف الجر معد
اسم فاعل من عدی یعدی من باب التفعیل حذف یاؤه للفعل
یعنی یجعل الفعل اللازم متعدیا الی المفعول به کالهمزة والتضعیف
یعنی کما ان الهمزة اذا زیدت فی اول الفعل والتضعیف فی عین
الفعل یکون ذلك الفعل متعدیا ا وکما ان الفعل اللازم اذا نقل
الی الرباعی بزیادة الهمزة فی اوله والتضعیف فی عینه یکون متعدیا
الی المفعول به کذلك حرف الجر اذا دخلت علی المفعول یجعل
الفعل متعدیا الیه فکانه ای حرف الجر من تمام الفعل وبعض حروفه
کما ان الهمزة والتضعیف من تمام الفعل وبعض حروفه بخلاف الاضافة
حیث لا تؤثر فی الفعل شیئا لانها لیست من تمامه لا لفظا وهو ظاهر ولا
معنی لانها من خواص الاسم فکانت اجنبیة عن الفعل بالکلیة وحرف
الجر وان کانت من خواص ایضا الا انها لما دخلت علی معمول الفعل وتعلقت
به کانت من جملة حروفه فاذا قلت ذهبت راکبة بهند بتقدیم الحال
علی ذی الحال المجرور بالحرف فکانك قلت اذهبت راکبة هندا بتقدیمها
علی صاحبها المنصوب فلما جوز التقدیم علی ذی الحال المنصوب فی
هذا المثال کذلك جوز فیما شبهه فالمجرور بحرف الجر وان کان مجرورا
بحسب الظاهر الا انه بحسب الحقیقة لیس بمجرور بل منصوب والحال
یتقدم علی ذی الحال المنصوب فکذلك ههنا واجاب بعضهم ای
النحاة وهو الهندی والزجاج عن هذا الاستدلال ای عن استدلال
الکوفیین علی تقدیم الحال علی ذی الحال المجرور بهذه الایة بجعل
متعلق بقوله واجاب کافة حالا علی الکاف المتصل بالفعل مبینا ل
هیئة المفعول به والتاء کافة للمبالغة فی الزجر والمنع والتبلیغ ولکن
لا للتانیث کتاء علامة ونسابة والمعنی وما ارسلناك یا محمد ملابسا
بشیء من الاشیاء الا حال کونك مانعا للناس وزاجرا لهم عن الشرك

والمعاصی

والمعاصی محذیا فیه وحاثا علی طلب الثواب وما علیك الا البلاغ
واجاب بعضهم وهو الکشاف بجعلها متعلق ایضا باجاب ای
بجعل کافة صفة لمصدر محذوف فیکون کافة منصوبا علی المصدریة
لا علی الحالیة فیکون للمصدر للتاکید والمعنی وما ارسلناك یا محمد الا رسالة
کافة مانعة للناس عن الشرك والمعاصی وحادثة لهم علی طلب الثواب
وعامة شاملة لهم واجاب بعضهم وهو محشی الصوی بجعلها ای بجعل
کافة مصدرا علی وزن اسم الفاعل کالکافیة والعافیة اما بالفاء او بالقاف
فیکون کافة منصوبا علی انها مفعول له والمعنی وما ارسلناك یا محمد
لشیء لنکف الناس ونحشهم واللام فی قوله للناس متعلقة بها علی الا
جوبة الثلثة فیکون ظرفا لغوا والکل ای کل واحد من الاجوبة الثلثة تکلف
وتعسف اما کون الاول تکلفا فلان تاء المبالغة فی الفاعل غیر معلوم الوقوع
حتی انکرها البعض فی غیر فعال ومفعول ومفعال والاستشهاد بالکافة
غیر سدید لانه یقتضی به موصوف واما کون الثانی فلانه لا حاجة الی تقدیر
الموصوف معه واما کون الثالث تکلفا فلان اتیانه مصدرا غیر معلوم واما کون
الثانی تکلفا تعسفا فلان کافة غیر مضافة لانه الحالیة بمعنی جمیعا کذا قاله
العصام **وکل ما دل علی هیئة** ای صفة سواء کان الدال علی الهیئة مشتقا
کاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة او جامدا یستفاد منه معنی
قائم بالغیر **صح ان یقع** ذلك الدال علی الهیئة **حالا** من غیر ان یؤول الجامد
الدال علی الهیئة بالمشتق لیحصل معنی النسبة ظاهرا لان المقصود من
الحال ای المراد من ایراد الحال بیان الهیئة ای الصفة التی علیها صاحب
الحال حین صدر عنه الفعل او وقع علیه وهو ای المقصود الذی هو بیان
الهیئة حاصل به ای بالجامد کما هو حاصل بالمشتق فاذا استویا فی المقصود
استویا ایضا فی وقوعها حالا من غیر تفرقة وهذا ای هذا المذهب المص
وهو تجویز وقوع ما دل علی الهیئة والصفة حالا مشتقا او غیره من غیر
تاویل غیر المشتق بالمشتق رد علی جمهور النحاة حیث شرطوا اشتقاق الحال
ای شرطوا ان یکون الحال مشتقا لان الحال فی المعنی خبر او صفة وهما
مشتقان او فی معنی المشتق وکذا ما فی حکمها وتکلفوا فی تاویل الجامد حیث

وقع حالا بالمشتق لكون الاحوال مطردة منفقة ومع هذا اى مع تجويزه
وقوع الجامد من غير تاويل فلا شك ان الاغلب فى الحال الاشتقاق
اى ان يكون مشتقا لما سبق ان الحال فى المعنى خبر او صفة وهما مشتقان
وما وقع غير مشتق تؤول به لتكون اقسام الحال مثل بسرا ورطبا فى قولهم
اى قول العرب هذا بسرا بضم الباء والسين واحد بسرة مثل فعل
وفعلة يعنى هو مما يفرق بينه وبين واحده التاء وهو اى البسر ما
يبقى فيه خموضة على وزن فعلة بالفارسية ترشى اطيب اسم تفضيل منه
رطبا وهو ما فيه حلاوة صرفة والمعنى هذا حال كونه بسرا انفع اكثر نفعا
منه اى من نفسه حال كونه رطبا التمر له ست مراتب اولها طلع والثانية
خلال بفتح الخاء المعجمة والثالث بلح بفتح الباء الموحدة واللام والحاء
مهملة والرابعة بسر والخامسة رطب بضم الراء المهملة والسادسة تمر
ونحو قوله تعالى هذه ناقة الله لكم اية الايات فيهما اى بسرا ورطبا مع
كونهما جامدين يعنى غير مشتقين لانهما اسمان جامدان الاول
على وزن فعل وقيل على وزن فرس والثانى على وزن صرد حالا
لان كل واحد منهما حال مع كونه اسما غير مشتق لدلالتهما اى لدلالة
الاول على صفة البسرية وهى الحموضة والثانى على صفة الرطبية وهى الحلاوة
الصرفة واذا كان دالين على الهيئة القائمة مع ذى الحال مع كونهما
جامدين فلا حاجة الى تاويل البسر بالمبسر بكسر السين وفتحها وعلى الاول
يكون الاسناد مجازا عقليا لملابسة الفاعلية لانه بالكسر صفة النخل لان النخل با
كسر مبسر واذا اطلق على ما عليها يكون الاطلاق مجازا لا حقيقة وعلى الثانى
يكون حقيقة لانه بالفتح يكون صفة ما عليها ولا حاجة ايضا الى تاويل
الرطب بالمرطب بكسر الطاء وفتحها الاول ماخوذ من ابسر النخل اذا صار
ما عليه بسرا يريد به الفاعل ههنا للصيرورة مثل امشى الرجل اى صار ذا ماشية
والاسناد حقيقة فيكون النخل مبسرا بالكسر وما عليه مبسرا بالفتح والثانى مشتق
من ارطب اذا صار ما عليه رطبا فهذا كالاول فى الاسناد والكسر والفتح فالاولى
وهو الحق اى ما دل على هيئة يصح ان يقع حالا هو الحق سواء كان مشتقا او
غيره فلا حاجة الى هذا التكلف لان الحال هو المبين للهيئة وكلما قام هذه

القائمة

القائمة فقد حصل فيه المطلوب من الحال فلا حاجة الى تكلف تاويله
بالمشتق اذا وقع غير المشتق حالا والعامل فى رطبا يعنى فى الحال الثانى
اطيب لانه اسم التفضيل وهو من جملة ما يشبه الفعل لان العامل فى الحال
الفعل واذا لم يوجد يكون العامل فيه شبه الفعل على ما سبق باتفاق النحاة
اى العامل فى الحال الثانى اسم التفضيل باتفاقهم بحيث لم يكن فيه خلاف لاحد
منهم والعامل فى بسرا ايضا يعنى العامل فى الاول اسم التفضيل كما ان العامل
فى الثانى عند المحققين وتقديم بسرا يعنى الحال الاول على اسم التفضيل
مع ضعفه فى العمل لانه يجوز تقديم الحال على اسم التفضيل وان كان ضعيفا
فيه تشبيها للحال بالظرف وتقديم الظرف عليه جائز وكذا هذا ولقوة اسم
التفضيل لكونه شبه الفعل والمشبه ياخذ حكم المشبه به وجواز التقديم
لانه اذا تعلق بشئ واحد وهو ههنا المشار اليه بهذا يعنى التمر حالان
احدهما البسرية والاخرى الرطبية باعتبارين متعلق بتعلق مختلفين
ان الحال الاولى تعلقت بالمشار اليه بهذا باعتبار الافضلية والحال الثانية
ايضا تعلقت به باعتبار المفضولية فيكون اعتبار احدهما مخالفا للاعتبار
الاخرى يلزم جواب اذا ان يلى كل منهما اى من الحالين متعلقه اى ما
تعلق به يعنى صاحبه فيكون اللام فى متعلقه مفتوحة والبسرية يعنى الحال
الاولى فيه تعلقت بالمشار اليه بهذا يعنى جعلت حالا عنه ومبينة له
للهيئة القائمة به من حيث انه اى المشار اليه به مفضل وهذه الحيثية اى
كون المشار اليه مفضلا وان لم تكن الواو للحال وان الوصل معتبرة فيه
اى فى المشار اليه به والجملة حال يعنى وهذه الحيثية حال كونها غير معتبرة
بعد اضماره اى المشار اليه فى اطيب يعنى الا بعد ان يكون ضمير اطيب
المستكن فيه راجعا اليه لانه اذا لم تعتبر هذه لا يكون المشار اليه به مفضلا
بخلاف ما اذا اعتبر لان المرجع ياخذ حكم الراجع والراجع هو المفضل ههنا
هكذا المرجع لكنه اى الا ان الشان لما كان المضمر مطلقا سواء كان المراد به
المضمر فى اطيب او فى غيره بالنسبة الى المظهر مطلقا ايضا كالعدم والمراد
بالمضمر ايضا المستكن لا المضمر البارز لانه لكونه ملفوظا حقيقة يكون كالمظهر
فى كونه ملفوظا حقيقة واما المستكن فلما لم يكن ملفوظا حقيقة لا يكون له

كالمظهر بل يكون كالعدم اقيم المظهر الذى هو اسم الاشارة مقامه اى مقام المظهر الذى
فى اطيب فى كونه ذا حال ووقوع الحال بعده بلا فاصلة ولو جيء ان يليه اى الحال
ذلك المظهر ليكون الحال بجنب صاحبه حقيقة الضمير فى اسم التفضيل والرطبية
المفهومة من قوله رطبا الى هى الحال الثانية فى المثال المذكور تعلقت به اى
بالمشار اليه بهذا يعنى جعلت حالا عنه ومبينة للهيئة القائمة به ايضا من حيث
انه المشار اليه مفضل عليه باعتبار ان ضميره منه راجع اليه ولذا قال الشارح
وهو اى المفضل عليه ضمير منه لانه يرجع اليه فيجب ان يليه اى الحال الضمير
منه وههنا ان الضمير النادر لما كان ملفوظا حقيقة لم يكن كالعدم كالمستكن
بل كان كالاسم الظاهر ولذا وجب ان يليه الحال كما يجب ان يلى المظهر ليكون
الحال بجنب صاحبه وان جاز الفصل ايضا ولاجل هذا اى تقديم الحال الاولى
على عامله الضعيف وان كان حقه التاخر قال الرضى واما الضمير المستكن
الراجع الى لفظ هذا فى افعل يعنى فى اسم التفضيل الذى هو اطيب فانه
اى الضمير المستكن فيه وان كانت الواو للحال وان للوصل والجملة حال فى سوق
غيره مفضلا فى الحقيقة لكنه اى الا ان ذلك الضمير لما لم يظهر اى لما لم
يكن ملفوظا حقيقة بل ملفوظا حكما كان كالعدم والمعدوم ليس بشيء
فصار المفضل اسم الاشارة لكن باعتبار ذلك الضمير يرجع اليه
ومع هذا اى مع كون الضمير المستكن فى افعل كالعدم فلا ارى
باسا بان يقال وان لم يسمع ان للوصل والفعل مبنى للمفعول زيد
احسن قائما منه قاعدا ليكون كل من الحالين بجنب صاحبه الا انه
وقع فصل بالاجنبى وهو الحال الاولى بين اسم التفضيل ومعموله وهو
منه ولذا قال فلا ارى باسا حيث فهم الجواز بالباس المفيد للكراهة
قلنا لما لم يتميز كل واحد من الحدثين من الاخر فى افعل والى التشبيه و
غيرهما مما يدل على حدثين حتى يجعل منصوب كل واحد بجنب
صاحبه المصحح به فقيل زيد راكبا افضل من عمرو راجلا وان كان مقدما
على اسم التفضيل وذهب بعضهم وهو ابو على واتباعه الى ان العامل
فيه اى يعنى فى الحال الاولى لان الخلاف فيه اسم الاشارة يعنى
العامل فى تلك الحال يعنى الفعل المستنبط من اسم الاشارة لانه

لايجوز

لا يجوز ان يكون افعل التفضيل عاملا فيه لضعفه فى العمل فلا يتقدم له
معموله عليه اى اشير اليه حال كونه بسرا وهذا اى كون العامل فى الحال
الاولى اسم الاشارة يعنى معنى الفعل ليس بصحيح لانه يلزم تفريق
العامل فى الحالين وهذا وان كان جائزا لانه يستلزم الكراهة فى
تفضيل الشيء على نفسه باعتبار حالة واحدة وهو الرطبية لانه اذا لم
يكن اسم التفضيل عاملا فى بسرا لا يدخل تحت التفضيل فتكون
الرطبية مفضلا ومفضلا عليه فى حالة واحدة وهذا باطل لانه لا
يمكن ان يكون المشار اليه بهذا الثمر اليابس فيلزم صحة تقييد الا
شارة يعنى للمشار اليه بحال البسرية وهذا ليس كذلك لان المقصود
الاشارة مطلقا فلا يتقيد الاشارة يعنى فلا يصح تقييدها بحال
البسرية لان العامل يتقيد به فلو كان اسم الاشارة عاملا فى بسرا
لتقيدت الاشارة بحال البسرية ولم تكن مطلقة فوجب ان لا يقال
هذا الكلام الا فى حال البسرية وليس كذلك لانا نعلم بالضرورة
انه يصح ان يقال هذا بسرا اطيب منه رطبا فى غير حالة البسرية
حتى تكون الاشارة مطلقة فوجب ان يكون العامل فيه اسم التفضيل
ولانه يصح حيث وقع موقع اسم الاشارة اسم والمعنى يصح ان يقع
اسم موقع اسم الاشارة لا يصح اعماله فيه الجملة صفة الاسم اى لا يصح
اعمال ذلك فى الحال بان لم يكن شبه فعل ولا بمعنى معناه لان العامل
لا يسبق اما الفعل او شبهه او معناه على سبيل منع الخلو والجمع نحو
تمرة نخلتى بسرا اطيب منه رطبا فاقام تمرة نخلتى مقام اسم الاشارة ومثل
زيد راجلا احسن منه راكبا فانه جائز اتفاقا مع خلو التمثيل عن معنى
الفعل والعامل فيه الفعل لكونه شبه فعل بلا اختلاف وكذا العامل فى
الحال فى المثال المذكور فى التى افعل لما فرغ من بيان الحال المفردة
على ما هو الاصل لان الاصل فيها الافراد كما ان الاصل فى الخبر الافراد
شرع فى بيان الحال الجملة على ما هو الفرع فقال وتكون اى الحال جملة
لولا انها اى الجملة على الهيئة اى الصفة كالمفردات يعنى كما ان الاحوال
المفردة تدل على الهيئة الحاصلة لصاحبها كذلك الجملة تدل على تلك

اللبنة فتقع حالا مثلها وفي الرضي حق تكون الحال جملة فان مضمون الجملة
ويصح ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد فيصح ان
تقع اى الجملة حالا مثلها يعني كما يصح ان تقع المفرد حالا ولان الحال
حكم معنى لما سبق غير مرة والاحكام تكون بالمفردة والجملة كما في خبر المبتدا
ولكن يعني الا انه يجب ان تكون الجملة الحالية خبرية محتملة للصدق و
الكذب يعني الاصل في الجملة الخبرية ان تكون صادقة لصدورها عن
يعقل وعمن ليس من شانه الكذب ويحتمل ان تكون كاذبة لانها
خبر والخبر محتمل لهما لان الحال في المعنى بمنزلة الخبر عن ذي الحال لزومه
المطابقة بينهما في الافراد واخويه والتذكير وضده ولزوم الضمير الى
ذي الحال للربط وكونه مسندا الى صاحبه اما بلا واسطة او بها كالخبر و
احرازها عليه اى جعل الحال حالا عنه في قوة الحكم بها عليها والجملة الا
نشائية التي لا ثبوت لها الان لا يصح ان يحكم بها على شيء وان كان
فاعلا لانها لا ثبوت لها في نفسها واثبات الشيء للشيء فرع ثبوته
في نفسه وهي لا ثبوت لها في نفسها فكيف تثبت لغيرها فلا يصح
ان تقع حالا عن شيء كما لا يصح ان تقع خبرا عنه ولما كانت الجملة مستقلة
في الافادة لاشتمالها على الاسناد المقتضي المسند فيه والمسند واذا كانت
كذلك لا يقتضي ارتباطا بغير يعني تعلق بغيرها لان المستقل في الافادة
لا يقتضي التعلق بغيره ويكتفي بنفسه والحال مرتبطة بغيرها لكونها
عرضا غير قائم بنفسها ولان المقصود بالحال تخصيص وقوع عامل بوقت
وقوع مضمون الحال وهذا المقصود لا يحصل الا باخراج الجملة عن الاستقلال
وجعلها مرتبطة لصاحبها فاذا وقعت الجملة الخبرية التي من شانها
ان تكون صادقة ومحتملة الكذب حالا لابد لها اى لتلك الجملة
لكونها مستقلا في الافادة من رابطة تربطها الى صاحبها حيث
لا تكون اجنبية وتكون ايضا مخرجة عن الاستقلال وهي الروابط ههنا
اثنان الضمير والواو انما ربطوا الجملة الحالية بالواو ولان الحال تجيء بعد
تمام الكلام فالمنتج في الاكثر الى فضل ربط فصدرت الجملة التي اصلها الا
ستقلال بما هو موضوع للربط اعني الواو التي اصلها الجمع المطلوب لربط

في اول الامر ان الجملة لم تبق على الاستقلال بل تعلقت بما قبلها بحيث
صارت من جملة توابعه ولواحقه والجملة الخبرية الحالية اما اسمية ان تبدا
باسم لفظا او تقديرا او فعلية ان بدئت بفعل موضوع للخبر وتلك
الفعلية اما ان تكون فعلها مضارعا مثبتا بان يبدئت بفعل مضارع
اربعة اثنان او تكون فعلها مضارعا منفيا بان تكون مضارعا اربعة
نفيه او ان تكون فعلها ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهذه اى الاقسام
المذكورة خمس جمل جمع جملة ولما فرغ من بيان ان اية جملة تقع حالا شرع
في بيانها تفصيلا وبيان الروابط ايضا فقال بالفاء التفسيرية والتفصيلية
فالاسمية قدمها لكونها اشد احتياجا الى زيادة الربط لانها على
الدوام والثبات ولكون الجزء الاول الاسم ولمناسبتها بالحال المفردة لبس الا
اسما بخلاف الفعلية اى الجملة الاسمية الحالية يشير الى ان اللام
للعهد الخارجي والى ان الاسمية صفة تستدعي موصوفا ملتبسة بالواو
والضمير اذا وقعت حالا معا حال موكدة للجار والمجرور اذ المعية تفهم
من الواو العاطفة لكونهما مفعولين للخبر المحذوف اى حال كونهما
مصاحبين في الارتباط لا الاستقلال لان المعية في معنى المصاحبة
لقوة الاسمية في الاستقلال لتركبها من الاسمين وحالها يخالف اصل الحال
وهو الانتقال وعدم التقرر فناسب ان تكون الرابطة فيها في غاية
القوة ايضا لان الشيء اذا كان قويا يلزم ان تكون الرابطة فيه اقوى
حتى يخرج عن الاستقلال ويرتبطا قبلهما طوعا او كرها وهذا النوع ثلثة
اقسام باعتبار الضمير لانه اما ان يكون متكلما نحو جئت وانا راكب او
مخاطبا وجئت انت راكب او غائبا مثل جاءني زيد وهو راكب ويحتمل
ان يكون المبتدا موخرا والخبر مقدما فحينئذ يكون ثلثة اقسام اخر او الجملة
الاسمية الحالية ملتبسة بالواو وحدها اى حال كونها منفردة في الربط
وهذا النوع قسم واحد لا غير لانها تدل على الربط في اول الامر لان
الواو تؤذن في اول الامر ان الجملة مرتبطة بما قبلها غير مستقلة بنفسها
لانها يجب ان تقع في اول الكلام ولانها للجمع المطلق في اصل الوضع
فالتقي مبني للمفعول بها اى بالواو منفردة مثل قوله عليه السلام كنت نبيا

اى اعطى لى النبوة وادم بين الماء والطين اى حال كون ادم غير مخلوق و
انما قال بين الماء والطين ولم يقل بين الماء والتراب مع ان سوق الكلام
يقتضى هذا ذهابا الى المجاز الاولى مثل اعصر خمرا واعلم ان اجتماع الواو
والضمير فى الاسمية وانفراد الواو مستفاد بان فى الكثرة لكن اجتماعهما اولى
احتياطا فى الربط لما سبق ان الاسمية فى غاية القوة لتركيبها من اسمين
مقتضيين الدوام والثبات فيكون الرابط ايضا فى غاية القوة لتطابق
وهذا اى الرابط فى الجملة الاسمية الحالية ملتبس بالواو وحدها كما فى
النوع الثانى وملتبس بهما اى بالواو ومصاحبة بالضمير بلا انفراد احدهما عن
الاخر كما فى النوع الاول انما يكون فى الحال المنتقلة بالغير المتقررة لانها لتجدد دها
وانتقالها اقتضت ان تصدر بالواو الموضوعة للجمع ليعلم من اول الامر
ان الجملة مرتبطة لما قبلها غير مستقلة واما فى الحال المؤكدة يعنى ان الجملة
الاسمية اذا كانت حالا مؤكدة فلا يجوز فيها الواو والجار يعنى فى متعلق
بقوله فلا يجوز قدم عليه للحصر يعنى عدم جواز الواو فى الجملة الاسمية الحالية
المؤكدة منها نحو زيد ابوك عطوفا يعنى نحو بناء الخطاب هو الحق لا شك فيه ونحو قوله تعالى الم
ذلك الكتاب لا ريب فيه على احد الوجوه وذلك اى عدم جواز الواو
فى الحال المؤكدة واقع لان الواو لكونها فى الاصل للعطف وهو دليل التغاير
لا تدخل بين المؤكد والمؤكد بالفتح والكسر مطلقا يعنى سواء كانا فى الحال او
فى غيرهما لشدة الاتصال والامتزاج بينهما لان الثانى عين الاول فيه
فيحل الفاصل بينهما كتخلل بين العصا ولحائها او الجملة الاسمية ملتبسة با
لضمير وحده اى حال كونه منفردا فى الربط على ضعف متعلق بقوله او
بالضمير لان الضمير لا يجب ان يقع فى الابتداء اى فى ابتداء الكلام بل
قد يقع فى الاول ويدل على الربط من اول الامر كالواو وقد يقع
فى الاوسط بل قد يقع فى الاخر فلا يدل على الربط فى اول الامر و
لهذين الوجهين قيل على ضعف وان الوجه الاول يستلزم الضعف
اطراد الباب نحو كلمته فوه الى فى اى جعلته حالا من ضمير الفاعل فالرابط
الضمير المتكلم فى قوله الى فى وان جعلت من ضمير المفعول فالرابط
الضمير الغائب فى قوله فوه ونحو قوله رجع عوده على بدئه وقول الشاعر

ولا جناح الليل باب عام الى جعفر بن يالم ممنوع فلابد من الواو وعلى الاصح فا
لضمير اما فى الاول وهو ثلثة اقسام باعتبار انواع الضمير نحو جئت انا راكب و
جئت انت راكب وجاء زيد هو راكب واما فى الاخر وهو ايضا ثلثة اقسام نحو
جئت راكب انا وجئت راكب انت وجاء راكب هو واما فى الاوسط وهو
ايضا ثلثة اقسام مثل عود ف على بدء ورجعت عوده على بدئه و وجعت
رجع عوده على بدئه فالجملة تسعة اقسام فالاول منها اقوى الوجوه
لاشتراكه بالواو فى دلالته فى اول الامر على الربط والثانى اضعفها
لعدم الربط لكونه فى الاخر والثالث متوسط بينهما فمجموع الجملة الا
سمية الحالية ثلثة عشر قسما والفعل والمضارع المثبت اى الجملة الفعلية
الحالية التى يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا ولكن يشترط فيها خلوها
عن حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما لتناقض الحال والاستقبال
ملتبسة بالضمير وحده اى منفردا واما قوله قمت واصك وجهه وقوله نجوت
اظافرهم نجوت وارهنهم مالكا فتنقض به وانا اصك وانا ارهنهم
اذا كان المضارع مصدرا بعض فبحذف الواو مثل قوله تعالى ونحن
ونحن نعلمون الاية لمشابهته اى المضارع المثبت لفظا فى الحركات و
السكنات وعدد حروفه ومعنى يعنى فى الحدوث والتجدد لاسم
الفاعل المستغنى اذا وقع حالا عن الواو اكتفاء بالضمير وحده لان
الاعراب اللفظى او التقديرى فى الحال المفردة يغنى عن الواو نحو جاء
زيد يسرع وهذا النوع ينقسم ثلثة اقسام باعتبار انواع الضمير نحو جا
زيد يسرع وجئت تسرع وجئت اسرع وما سواها اى ما سوى
الذى هو غير الجملة الاسمية الحالية باقسامها وانواعها والجملة
الفعلية المشتملة على المضارع المثبت الواقعة حالا بالضمير
حده من الحال جمع حالة بيان لما فى قوله ما سوى المشتملة صفة الجمل
على الجمل الثلث المضارع المنفى والماضى المثبت والماضى المنفى ملتبس
بالواو والضمير معا اى مصاحبين فى الربط من غير انفراد احدهما
فيه او ملتبس باحدهما يعنى بالواو وحده وبالضمير وحده من غير
ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالهما اى استقلال واحد

من الانواع الثلثة لكونه فعلا يدل على الحدوث والتجدد وان كان ماضيا
او منفيا كالاسمية يعني كما كان منفيا عند الاكتفاء بالضمير في الجملة الا
سمية الحالية لقوة استقلالها كاملة فالمضارع المنفي باعتبار انواعها و
كونها مع الواو والضمير معا او باحدهما فقط سبعة اقسام وكذا كل واحد
من الماضي المثبت والماضي المنفي سبعة اقسام فالمجموع احد وعشرون
مجموع الجملة الفعلية الحالية اربعة وعشرون واذا ضمت الجملة الاسمية
الحالية اليها يكون المجموع يعني الجملة الحالية سواء كانت اسمية او فعلية
سبعة وثلثون قسما فتدبر ولا تكن من الغافلين وكن من المتفطنين
فمثال المضارع المنفي باقسام الثلث نحو جاءني زيد وما يتكلم غلامه
بالواو والضمير معا وجاءني زيد ما يتكلم غلامه بالضمير وحده او
جاءني زيد وما يتكلم عمرو ومثال الماضي المثبت باقسام الثلث ايضا
نحو جاءني زيد وقد خرج غلامه بالواو والضمير معا او جاءني زيد قد خرج
غلامه بالضمير وحده او جاءني وقد خرج عمرو ومثال الماضي المنفي الواقع
حالا باقسام ايضا نحو جاءني زيد وما خرج غلامه بالواو والضمير معا او
جاءني زيد ما خرج غلامه بالضمير او جاءني زيد وما خرج عمرو بالواو وحده
اعلم ان اجتماع الواو وقد والضمير اكثر من الانفراد والاثنين في الماضي
المثبت وفي البواقي اجتماع الواو والضمير اكثر من انفراد احدهما كذا في
الرضي ولما فرغ من بيان الاحوال التي تكون جملة اسمية وفعلية وبيان ما
احتاجت هي اليه من الربط شرع في بيان ما يحتاج الماضي المثبت اليه
اذا وقع حالا من اشتراط دخول لفظة قد عليه لفظا او تقديرا عند البصريين
فقال ولا بد في الماضي المثبت الواقع حالا لا المنفي فانه لا يشترط فيه
دخول قد عليه اذا وقع حالا لان النفي مستمر من حين الانتفاء الى حين
صدور الفعل عن الفاعل او وقوعه على المفعول الذي هو عامل في
الحال فيقارن زمان الحال زمان الفعل فاذا قلت مثلا
ما ركب يكون عدم الركوب مستمرا لان النفي يستوعب الازمان ما
لم يكن ضده فيقارن زمان الحال زمان العامل فلا يحتاج اذا وقع
حالا الى دخول قد المقربة عليه من دخول لفظة قد المقربة صفة قد زمان

الماضي الواقع حالا بالنصب لانه مفعول المقربة الى زمان الحال وهو
ان صدور الفعل عن الفاعل او وقوعه عليه المفعول الجار المتعلق
بقوله المقربة لغة تمييز عن النسبة التي في شبه الفعل لان لفظة قد موضوعة
لتقريب زمان الماضي الى زمان الحال مثل جاءني زيد قد ركب فان لفظة
قد دخلت على الحال لتقريب زمانه الى زمان صدور المجيء عن زيد
فيقارن الركوب المجيء فيكونان في زمان واحد على الماضي متعلق بالقرب
المثبت الواقع حالا للتوكيد محمول من دل يدل بها الضمير يرجع الى لفظة
قد والجار والمجرور في محل الرفع لانه نائب عن فاعل قرب متعلق بقوله ليدل
زمانه اي زمان الماضي المثبت الواقع حالا الى زمان صدور الفعل فيه
متعلق بقوله قرب زمانه عن ذي الحال اذا كان ذو الحال فاعلا او
زمان وقوعه عليه اي وقوع الفعل على ذي الحال اذا كان ذو الحال
مفعولا به تجوزا اي دلالة تجوزا او دلالة تجوزية يعني دلالة لفظة
قد على هذا القرب مجاز بعلاقة الجزئية لان هذه الدلالة جزء من معناها
اللغوي لكونه مطلقا لان المتبادر من الماضي المثبت اذا وقع حالا
ان مضيه اي مضي الماضي المثبت الواقع حالا انما هو بالنسبة اي
بالقياس الى زمان العامل في ذلك الحال مثلا ان مضي زمان
الركوب في قولك جاءني زيد قد ركب بالقياس الى زمان المجيء
العامل فيه يعني ان زمان الركوب سابق على زمان المجيء فيفهم منه
ان المجيء بلا ركوب وليس كذلك بل المجيء ليس الا مع الركوب فلا
بد من دخول قد عليه حتى تقربه اي لفظة قد زمان الركوب اليه
اي الى زمان المجيء فيقارنه اي يقارن زمان العامل فيه فيتحد
زمانهما حكما فلا يقع الماضي حالا الا ان يكون قريبا من العامل زمانا
مقرونا بدخول قد عليه وهذا اي كون قد لازمة في الماضي المثبت
الواقع حالا ملتبس بخلاف مذهب الكوفيين فانهم لا يوجبون دخول
قد على الماضي المثبت اذا وقع حالا لا يوجبون ظاهرة ولا مقدرة
بل يوقعونها حالا بغير قد كما يوقعون الماضي المنفي حالا بغيرها كما
عند البصريين لان الفعل بنفسه دال على الحدوث والتجدد

وان كان ماضيا فيقارن زمان العامل بنفسه سواء كانت متعلق
بقول المص ولا يتعلق بقول الشارح اى لفظة قد ظاهرة فى اللفظ بان يكون
ملفوظة داخلة على ما وقع حالا نحو جاءنى زيد قد ركب غلامه بالضمير
ونحوه او قد ركب غلامه او قد ركب عمرو او كانت لفظة قد مقدرة
منوية بان تكون محذوفة فى اللفظ ملحوظة فى النية لان المقدر المنوى كالملفوظ
من غير فرق نحو قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم اى قد حصرت فجملة
حصرت صدورهم حال من فاعل جاؤكم وهو الضمير البارز المعبر عنه نون
الجمع بالضمير ونحوه بلفظة قد المقدرة اى جاؤكم الكفار حال كون صدورهم
منحصرة يعنى خائفة لان الخوف سبب للحصر فيكون من قبيل ذكر المسبب و
ارادة السبب والمراد من الصدور العقول مجازا بعلاقة ومعناه يا
كفار مكة امنوا انا نبهنا سما او رجال انكم تنكدون فالهالن جاعنى
ومثله قوله نحو وقالوا هذه بضاعتنا ردت اى قد ردت وهذا اى
كون الماضى المثبت حالا بقد مقدرة ملتبس بخلاف مذهب سيبويه
والمبرد فانهما اى سيبويه والمبرد لا يجوزان حذف قد سواء كانت
مقدرة منوية او محذوفة نسيا منسيا لان قد حرف والحرف لا يكاد يشتق
اذا كان محذوفا مع جواز وجه آخر الا ان يكون مذكورا لفظا وههنا ليس
بمذكور فسيبويه يئول قوله تعالى حصرت صدورهم بحذف الموصوف و
جعل هذه الجملة صفة اى قوما حصرت صدورهم فيكون جملة حصرت
صدورهم صفة موصوف محذوفة فتكون الجملة هى قرينة لحذف الموصوف
لان حصر الصدر وصف وعرض لا يقوم بنفسه ولا بد له من محل
يقوم به علم ان ما قام به محذوف وهو اى الموصوف المحذوف الحال
بتاويل بالمشتق فيكون المعنى ح او جاؤكم حال كونهم مجتمعين منحصرة
قلوبهم والمبرد يئول بجعله اى جعل قوله جملة دعائية يعنى دعاء عليهم
وانما لم يشترط ذلك اى دخول قد فى الماضى المنفى اذا وقع حالا لاستمرار
النفى من وقت الانتفاء بلا قاطع يعنى بلا مناقض وهو الايجاب لان
النفى يستوعب الازمان فيشمل النفى زمان الفعل اى زمان العامل
فى الحال فلا يحتاج الى دخول لفظة قد عليه لئلا يكون تطويلا بلا فائدة فيه

ولما فرغ من بيان ما هو الاصل فى الحال وما هو الفرع فيه شرع فى بيان
حذف عاملها جوازا او وجوبا سواء كان العامل الفعل او شبهه او معنا
ومثال الثالث نحو الهلال بينا نحو هذا الهلال بينا فقال ويجوز حذف العامل
بلام الجنس ليشمل العوامل الثلثة فى الحال سواء كان مفردا او جملة لقيام قرينة
دالة على حذفه وتعيينه حالية يعنى الحال صاحب الحال ووصف كقولك للمسافر
اى التابع فى السفر المسافر له اى للسفر هذا بتفسير الاول معناه الحقيقى و
بالثانى معناه المجازى بعلاقة السببية لان السفر سبب فيكون من قبيل ذكر
السبب وارادة المسبب او بعلاقة الاولية راشدا مهديا اى سر راشدا
بارشد مثل باع يبيع سقط عينه لالتقاء الساكنين ثم حذف جوازا راشدا
مهديا بقرينة حال المخاطب وهو الشروع او التهيؤ المراد براشدا الراشد بنفسه
ومهديا المكنى المهتدى اذا لم يكن الراشد بدون الهداية وقوله مهديا اما صفة
لراشدا كما هو الظاهر فتقدرت الهداية فى صاحب الحال فالاصل ان يكون و
صفا له الا ان الضمير لما لم يوصف جعلت الهداية وصفا لا قام وهو الرشد او
حال بعد حال فكان الهداية لم تحصل الا بعد الرشد شيئا فشيئا اما حال مترادفة
يعنى متتابعة فيكون ذو الحال والعامل فى كليهما واحدا واما متداخلة وهى
عبارة عن ان يكون الحال الثانى حالا من الضمير المستكن فى الاول فيكون
صاحب ما استكن فى الاول والعامل ايضا الحال الاول فيكون العامل فى
الاول محذوفا وفى الثانى مذكورا وعلى التوجيه الاول فعامل كليهما محذوف
او لقيام قرينة مقالية كقولك راكبا لمن اى للذى متعلق بالقول يقول كيف
جئت اى على اى حال ووصف جئت اى جئت راكبا ثم حذف الفعل
بقرينة السؤال المحقق وهو قوله كيف جئت ومنه اى من حذف عامل
الحال بقرينة السؤال المحقق قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه
يحسب اى يظن او يعلم لان الظن من جملة العلم فيكون مجازا عن
العلم بعلاقة الجزئية لان الانسان انه اى الشان لن نجمع عظامه
المتفرقة فصارت ترابا بلى حرف ايجاب مختصة بايجاب النفى قادرين
وعاملها محذوف جوازا بقرينة السؤال المحقق وهو قوله ايحسب الا
نسان اى بلى نجمعها قادرين اى نعم ايها الجاهل نجمع تلك العظام المتفرقة

تنافرت وصادرت ترابا حال كوننا قادرين على جمعها واحياها وتعذيبها وما ذلك
على الله بعزيز التعبير عن الواحد بلفظ الجمع تعظيما واقامة الواحد مقام الجمع
متعارف البلغاء في الكلام وما نحن فيه كما في نحن فيه لا في الخطاب ولا الغيبة
كذا في الهوادي ويجب حذف الفعل العامل لقيام قرينة في بعض الاحوال
المؤكدة لا في كلها كما في قوله تعالى شهد الله انه لا اله الا هو الى قوله قائما بالقسط
فان قائما حال موكدة مع ان عاملها لم يحذف وهو شهد فعلم ان وجوب حذف
العامل في بعضها لا في كلها وهي الحال المؤكدة مطلقا اى سواء حذف عاملها او لا
وسواء كان حذف العامل واجبا او جائزا هي اى الحال المؤكدة مطلقا التي لا تنتقل
عن صاحبها ما دام موجودا لان الحال هي الهيئة الطبعية في ذي الحال يعني
الخلقية وهي لا تقبل الانتقال ما دام صاحبها موجودا كالعطوفة مثلا ولهذا تقيم
من ذي الحال عند ذكره قبل ذكر الحال ولهذا السر جعلت موكدة وانما قال غالبا
لانها تقبل الزوال الا انه نادر بخلاف الحال المنتقلة التي تنتقل عن صاحبها
حال كونه موجودا كالركوب مثلا حيث ينتقل عن صاحبه ولذا اسميت منتقلة
والحال المنتقلة قيد لعاملها لان الغرض منها تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها
اسنادا او ايقاعا وذلك الحدث هو العامل في الحال فيكون قيدا له بخلاف الحال
المؤكدة لان الغرض منها بيان الهيئة الخلقية في صاحب الحال دون التقييد
فلا يكون تقييدا بل انما يكون تاكيدا مثل زيد ابوك عطوفا وانما وجب حذف
العامل لان في الابوة ما يشعر العطف لتضمن الابوة العطوفة فاستغنى بقوله
ابوك عن التصريح بالعامل والحاصل ان ذكر الاب لما كان مشعرا بالعطوفة كان
قرينة العامل فحذف وجوبا وما للاختصار فان العطوفة لا تنتقل عن الاب
يعني توهم الاب لابنه لا ينتقل عن الاب فيه ما دام الاب والابن حيين
واذا كان الابن ميتا فكذلك لا ينتقل منه في غالب الامر وان كان
منتقلة في بعض الازمان او من بعض الاشخاص اى احقه مقتضى
الظاهر في التفسير ان يكون بصيغة المضارع لان المعنى في مثله على
الاستقبال لا على المضي بفتح الهمزة بناء على انه مضارع متكلم وحده
ثلاثيا من باب ضرب مثل دخن يحوج او ضمها اى او ضم الهمزة بناء على
انه مضارع متكلم وحده ايضا الا انه رباعي من باب الافعال من احق يحق

مثل اصرتهن الاول مأخوذ من حققت الامر بمعنى تحققته وصرت منه
اى من الامر على يقين يعني لم يبق لي شبهة حيث حصل لي علم اليقين
كعين اليقين فعلى هذا يكون الحال مبينا لهيئة المفعول لكونه حالا
منه والثاني مأخوذ من حققت الامر بهذا المعنى الثاني حال كونه مكرا
بعينه يعني حيث لا فرق بينهما بمعنى تحققته وصرت منه على يقين ولم
يبق لي منه شبهة او بمعنى اثبته يعني الاول يعني انه من ثبت يثبت
فعل مضارع متكلم وحده وهذا معناه المجازي بعلاقة السببية لان
التحقق سبب للثبوت او على ان يكون استعادة تبعية اى تحققت
ابوته لك وصرت منه اى من كونه اباك على يقين او انتهاء من
اثبت فعل مضارع متكلم وحده اى اثبت ابوته لك كذلك اى
تحققت ابوته لك وصرت منه على يقين بحيث لم يبق لي شبهة
عطوفا اى حال كون الاب لك شفيقا وعلى هذه الوجوه كلها يكون الحال
مبينا للمفعول فيه تسوح وقال صاحب المفتاح ابو يعقوب يوسف
السكاكي احق التقديرات التي يجوز ان تقدر في هذا المثال عندي
ان تقدر قوله يحق فعل مضارع معلوم من حق يحق مثل رمى يرمي
من باب ضرب اى يميل ويشفق ويرحم ويترحم نحو زيد ابوك يحق
عطوفا وعلى هذا يكون الحال لبيان هيئة الفاعل لانها حال منه
لان الفعل المقدر وهو لازم فاعله ما استكن فيه وهو هو والحال وانما
عين الفاعل المحذوف في هذا المثال دون المثال السابق لاختلاف
القوم في تقديره فهذا التقدير مروي عن سيبويه يعني تقدير احق
وقال الزجاج لا تقدير فيه ولا حذف بل العامل في الحال الخبر لكونه مأولا
بالمسمى فرفي ابوك في معنى زيد مسمى باسمك اقول هذا التاويل غير
صحيح بل التاويل الصحيح زيد يرحمك لان في الاب معنى التربية و
ما ذهب اليه المص مذهب سيبويه وهو الحق لجهانه في قوله وهو الحق
مصدقا لما معهم وفي مثل انا حاتم جوادا وانا عمرو شجاعا لانه لا تقال
مثله الا لمن اشتهر بالخصلة التي دلت الحال عليها كاشتهار حاتم بالجود
وعمرو بالشجاعة فصار الخبر متضمنا لتلك الخصلة فيكون قرينة

لحذف العامل في الحال فحذف وجوبا اختصارا او اشعارا بلا تضمن الخبر كذا في
الرضي ولما فرغ من بيان حذف الفاعل جوازا ووجوبا شرع في بيان شرط الحذف
الا ان الحذف جوازا لم يحتج الى الشرط لجواز ذكره اولا كتفاء بالقرينة اولان الحذف جوازا
امر سهل اكتفى ببيان شرط وجوب الحذف فقال وشرطها اى شرط وجوب حذف
عاملها قدره بحذف الاضافات ليصح الحمل على الشرط بقوله ان تكون مقررة
لان هذا القول شرط لوجوب حذف العامل فيها لا شرط للحال التي مؤكدة
هذا تفسير باللازم لان التقرير الذكر بعد مرة او جعل الشيء في قراره فيلزمه
التاكيد لمضمون الجملة وهو مصدر مضاف الى الفاعل مثل ابوه زيد او الى المفعول
احترز به عما تؤكد بعض اجزائها اى اجزاء الجملة كالعامل في انما تؤكد العامل
الذي في قوله تعالى انا ارسلناك للناس لان كونه عليه السلام رسولا اى
مرسلا فهم من قوله انا ارسلنا لان الارسال لا يكون بدون المرسل بالفتح
كما لا يكون بدون المرسل بالكسر لكنهما تعلق بالمفعول وهو كاف الخطاب
فاكده بقوله رسولا فهو حال عن المفعول ومع هذا يكون تاكيدا للارسال
فانه لا يجب حذفه بل لا يحذف اصلا اسمية احترز به عما تؤكد اذا كانت
فعلية فانه لا يجب حذف عامله فان الحال اذا كانت مؤكدة لمضمون جملة
فعلية لا يجب حذف عامله بل لا يجوز مثل قوله تعالى ولا تعثوا في
الارض مفسدين والشمس والقمر والنجوم مسخرات بامره ومثل وقم
قائما واقعد قاعدا كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى قائما بالقسط انه اى
قائما بالقسط حال مؤكدة من فاعل شهد في قوله تعالى شهد الله الا هو لان
القيام بالقسط اى بالعدل فهم من الجملة الفعلية التي هي قوله شهد الله
فاكدت بقوله قائما بالقسط ولا بد ههنا اى في وجوب حذف عامل الحال
المؤكدة من قيد آخر غير القيدين الاولين وهو اى ذلك القيد الواجب
ان تكون عقد تلك الاسمية التي تكون الحال مؤكدة لمضمونها من اسمين
اى ان تكون تركب الجملة الاسمية المؤكدة مضمونها بالحال من اسمين لا
يصلحان اى لا يصلح كل واحد منهما للعمل فيها اى في الحال بان لا يكون المسند
فيها فعلا ولا شبهه ولا معناه لما سبق ان العامل في الحال مطلقا فردا
كان مؤكدا اولا احد العوامل المذكورة كالمثال في المتن والا اى وان لم يجب ذلك

القيد

القيد لكان عاملها اى عامل الحال المؤكدة مذكورا لفظا فكيف يكون حذفه اى
حذف ذلك العامل واجبا او جائزا لان الموصوف بالذكر لا يوصف بالحذف
نحو الله شاهد قائما بالقسط وفي بعض النسخ وكان المص اكتفى عن هذا
القيد بالمثال الاول ثم ترك المص هذا القيد لانفهامه من قوله وعاملها الفعل او
شبهه او معناه لان الجملة اذا تركبت من اسمين يصلح احدهما ان يعمل فيه
يكون ذلك الاسم شبه فعل او معناه ولما فرغ من بيان الحال وما هو الا
صاحبه والفرع شرع في بيان التمييز وذكره بعد الحال لانهما اشتركا في
البيان لان التمييز لبيان الذات مذكورة او مقدرة والحال لبيان الصفة
ولان بعض ما يكون تمييزا يكون حالا مثل طاب زيد فارسا فقال التمييز
تفعيل من ميزت الشيء اذا فصلته عن غيره بما يختص به المراد ههنا
المميز بالكسر على معنى ان هذا الاسم مميز مراد المتكلم ويجوز الفتح على معنى
ان المتكلم يميز هذا الجنس من سائر الاجناس فعلى الاول يكون مجازا
علاقته كون صاحب هذا الكلام مميزا كقوله تعالى والقرآن الحكيم لان الحكيم
صاحبه وعلى الثاني حقيقة اما مبتدا وحذف خبره او خبر محذوف المبتدا
اى من الملحقات او هذا بيان ويجوز حذف احدهما اختصارا ما لفظ
وعلى هذين التوجيهين يكون قوله ما يرفع خبر مبتدا محذوف
اى هو ما اى الاسم الذي يرفع ابهاما موصولة بمعنى الذي لان الموصولين
حلة المتعارف ولو كان موصوفا الفتح بالنكرة ويجوز ان تكون موصوفة
ايضا الا ان الشارح اقتصر على الاول يرفع الابهام صلته او صفته واحترز
به اى بقوله يرفع الابهام عن البدل باقسامه الاربعة فان البدل ليس في
حكم التنحية اى في حكم الازالة من البين في المعنى فهو اى البدل ليس برفع
الابهام عن شيء لانه ليس في شيء ابهام حتى يرفعه بل هو اى البدل ترك
سهم وهو المبدل منه لانه يترك في القصد والارادة والنسبة ولذا
قيل ترك سهم واراد معنى وهو البدل لانه يراد ويقصد في النسبة و
لهذا كان معينا يعني مقصودا المستقر اسم فاعل من استقر ولذا قيل
اى الثابت الراسخ في المعنى الموضوع له لا في اللفظ الموضوع فان عشرين
مثلا ليس فيه ابهام بل الابهام لا يكون الا في المعنى الذي وضع له عشرون

وعن المعدودات وللمقبل لانه اذا قيل عندي عشرون لم يعلم انه من اي
جنس من المعدودات واذا قيل درهما علم انه من جنس الدراهم وقس
عليه غيره من حيث انه موضوع له قوله فان المستقر علة لقوله اي الثابت
الخ وان كان بحسب اللغة الجار والمجرور حال من اسم كان هو ضمير الفصل
لان الخبر معرف باللام الثابت خبر كان والجملة خبر ان والواو زيدت
لتاكيد اللصوق اي فان المستقر وان كان حال كونه بمقتضى المعنى الذي
هو الثابت المستقر مطلقا اي حال كون ذلك المعنى مطلقا اي سواء كان
ذلك المعنى وضعيا او استعماليا لكن اي الا ان المطلوب اي المذكور مطلقا
غير مقتضى منصرف الى الكامل لتعذر العمل بالاطلاق لانه يشمل الابهام الاستعمالي
وهو اي الكامل الابهام الوضعي لا الابهام الاستعمالي واحترز
به اي بقوله المستقر عن الابهام الغير المستقر حيث لا ابهام فيه
وضعا بل يلي من تعدد الموضوع له نحو رايت عينا جارية فان
قوله جارية صفة يرفع ابهام قوله عينا الذي لم يكن فيها وضعا
بل استعمالا لكنه اي الابهام في عينا غير مستقر بحسب الوضع
انه لا ابهام فيه وضعا بل نشاء اي تولد منه وحصل في الاستعمال
يعني استعمال ذلك اللفظ باعتبار تعدد الموضوع له يعني
ان الابهام فيه ليس باصل الوضع لان الواضع انما وضعه
لمعنى معين منه او من واضع اخر ان يضع ذلك اللفظ لمعنى
اخر معين ثم وثم فاذا استعمله المستعمل فقال رايت عينا يحصل
الابهام للسامع ان المستعمل في اي معناه استعمل لاجل الاشتراك ك
العارضي فاذا قيل جارية ارتفع الابهام العارضي لا الوضعي لما
عرفت انه ليس فيه ابهام وضعي وكذا اي كما وقع الاحتراز به عن
الابهام الحاصل عن تعدد الموضوع له كذلك يقع به اي بقوله
المستقر الاحتراز عن اوصاف المبهمات يعني عن اوصاف
اسماء الاشارات فانها مبهمة استعمالا لا وضعا لان اسماء
الاشارة من اقسام المعارف نحو هذا الرجل وهذه المرءة فان
لفظ هذا منه اما موضوع لمفهوم كلي وهو المشار اليه يعني ما يصلح

للاشارة بهذا الكلي لا يكون موضوعا لذلك المفهوم الا بشرط استعماله طح
اي استعمال هذا في جزئياته اي جزئيات المفهوم الكلي كالحيوان الناطق
وهو موضوع لمفهوم كلي وهو الانسان بشرط استعماله في جزئياته
يعني في زيد وعمرو ورجل وامراة فكذا اللفظ هذا موضوع لمفهوم كلي
وهو المشار اليه او ما يصلح للاشارة بشرط استعماله في جزئياته وهي
ههنا ما اشرت اليه بهذا مثل هذا الرجل وهذا الغلام وهذا الفرس
وهذا الحجر وغير ذلك او موضوع لكل جزئي منه اي من المفهوم الكلي
فانه موضوع في هذه الامثلة للرجل وموضوع للغلام بوضع اخر و
للفرس بوضع اخر الى غير ذلك ولا ابهام في هذا المفهوم الكلي
من حيث انه مفهوم كلي لانه من حيث هو هو لا ابهام فيه لانه
واحد وهو المشار اليه كما ان الانسان نوع واحد لا غير ولا ابهام
ايضا في واحد من جزئياته اي جزئيات المفهوم الكلي الموضوع له
كالرجل والغلام وغيرهما بل الابهام انما نشا وله اي للفظ هذا من
تعدد الموضوع له على الثاني اي على انه موضوع لكل جزئي او الابهام
انما نشا له من تعدد المستعمل فيه على الاول اي على انه موضوع لمفهوم
كلي فح يكون ما استعمل فيه متعددا فحصل الابهام من تعدد الموضوع
له فتوصيفه اي توصيف اسم الاشارة بالرجل اي جعله موصوفا
بالمعرف باللام يرفع هذا الابهام يعني الابهام الحاصل من تعدد
المستعمل فيه بناء على الاول او الموضوع له بناء على الثاني لا يرفع
الابهام الواقع في الموضوع له من حيث انه موضوع له لانه لا ابهام
فيه من حيث الوضع كما عرفت سابقا حتى يرفع لان الرفع بعد الوجود
وهو ليس بموجود وكذا اي كما احترز به عن نحو رايت عينا جارية
وعن صفة المبهم كذلك يقع الاحتراز به عن عطف البيان الذي
هو في مثل قولك اقسم بالله ابو حفص عمر وفي عكسه في قولك
جاءني يعقوب ابو يوسف فان كل واحد من ابي حفص وعمر موضوع
لشخص معين يعني قد وضع كل واحد منهما لذات معينة لا ابهام فيه
كما ان ابا حنيفة ونعمان كل واحد منهما موضوع لشخص معين وكذا يعقوب

وابو يوسف الا ان الاول فى الاول كنية وفى الثانى علم اصطلاحى وان الثانى
فى الاول ايضا علم اصطلاحى وفى الثانى كنية كذلك ابو حفص كنية امير
امير المؤمنين عمر ابن الخطاب رحمه وعمر علم اصطلاحى له فلا ابهام فيهما الاو
ضعا ولا استعمالا الا انه لا تعدد فى الموضوع له لكن اى الا انه لما كان عمر اشهر
من ابى حفص لاشتهاره رضه بالعلم دون الكنية زال بذكره اى بذكر عمر بعد
ذكر ابى حفص الخفاء الواقع فى ابى حفص لعدم الاشتهار يعنى زال الخفاء
الناشى من كونه غير مشهور مثل اشتهار عمر لا انه زال الابهام الوضعى بذكر عمر
اذ ليس فيه ابهام وضعا ولا استعمالا حتى يرتفع بل الابهام لو كان انما نشاء
من عدم الاستعمال والفرق بين هذه الثلثة ان الابهام فى القسم الاول
انما نشا فى الاستعمال باعتبار الموضوع له وفى الثانى انما نشاء فيه ايضا
باعتبار تعدد الموضوع له او المستعمل فيه وفى الثالث انما فنشاء من عدم
الاشتهار فافهم عن ذات متعلق بقوله يرفع لا يرفع الابهام عن وصف
وفى المحشى فرق عن النعت والحال والتمييز بان وضع الاولان لبيان
ثبوت وصف فى شئ فكل واحد منهما يرفع الابهام عن الوصف والتمييز
وضع لرفع الابهام عن نفس الاسم وبيانه انه من اى جنس هو فرجل عاقل
لبيان صفة العقل فى رجل ورطل زيتا لبيان ان الرطل كائن فى الزيت
الى هنا كلامه واحترز به يعنى احترز المص بقوله عن ذات عن النعت
والحال فانهما اى النعت والحال يرفعان اى يرفع كل واحد منهما الا
بهام المستقر الواقع يعنى الابهام الثابت فى الوصف مثلا ان رجلا فى
قولك جائنى رجل يحتمل اه يكون موصوفا بالعالم او الجاهل فوقع الابهام
فى وصفه فلما قلت جائنى رجل عالم زال الابهام الواقع فى الوصف لا يرفع
كل واحد منهما الابهام الواقع فى الذات لان كل واحد منهما وصف
وهو لا يبين الا ما فى الذات وقام بها وهو الوصف ايضا والمميز لما كان
دالا على الذات بين نفس الذات وهو المميز بالفتح وتحقيق ذلك اشارة
الى ان التمييز هو ما يرفع الابهام المستقر عن ذات والى ان ما يرفع الابهام
المستقر عن الوصف لا يكون تمييزا اى تحقيق ان التمييز ما يرفع الابهام
المستقر عن الذات والنعت والحال يرفعان الابهام المستقر ايضا لكن عن

الوصف ان الواضع اى واضع الالفاظ لما وضع الرطل بفتح الواو وكسرها وسكون
الطاء المهملتين مثلا لنصف من بفتح الميم وتشديد النون وهو ما ثناب
وستون درهما فلا شك ان الموضوع له اى ان المعنى الذى وضع الرطل
له معنى معين وهو نصف من مميز عما هو اقل اى عن المعنى الذى هو
اقل من النصف اى من نصف المن كالربع اى كربع المن وخمسه وسدسه
وذلك المعنى مميز ايضا عما هو اكثر منه اى من نصف المن كمن ومنين فبعنى
ان المعنى الذى وضع الرطل له لا يكون الا نصف المن وهو معنى معين
ولا ابهام فيه اى فى معنى الرطل لانه نصف المن الا من حيث ذاته اى
اى جنس المعنى الموضوع له يعنى ليس فيه ابهام الا من حيث ذاته وجنسه
الذى هو الموزون فانه لا يعلم مبنى للمفعول منه اى من نفس الرطل
حال كونه بحسب الوضع اى بمقتضى الوضع اذا قيل عندى رطل انه اى
المراد من الرطل كائن من جنس العسل والخل او غيرهما من الموزونات
فحصل ابهام فى ذاته وجنسه والا عطف على قوله الا من حيث يعنى
ولا ابهام فيه اى فى الرطل الا من حيث وصفه وهو ان يكون الرطل نصف
المن او ربعه فانه اى الحال والشان لا يعلم مبنى للمفعول منه بحسب
الوضع اذا قيل هذا رطل وعندى رطل انه اى ذلك الرطل بغدادى او مكى
يعنى اذا قيل لفلان رطل لم يعلم انه يراد الرطل المنسوب الى بغداد او الى
مكة فحصل فيه ابهام من وجهين من حيث ذاته وجنسه ومن حيث وصفه
فلزم بيان ما هو المراد منه فاذا اريد رفع الابهام الوصفى اى الابهام المنسوب
الى وصفه الثابت فيه بحسب الوضع اتبع مبنى للمفعول بصفة او حال
يعنى جعلت الصفة او الحال اذا صلح ان يكون ذا الحال تابعا له لتبين ما
هو المراد منه وهو رفع الابهام الوصفى الثابت فيه فيقال لفلان رطل
بغدادى او مكى او يقال اشتريت هذا الرطل بغداديا او مكيا وان اريد
رفع الابهام الذاتى اى الابهام المنسوب الى الذات يعنى الى الجنس
قيل زيتا قال الشارح فى الاول اتبع وههنا قيل اشارة الى اولا
الى ان الاول من التوابع وان الثانى من الذوات فى زيتا فى قولك رطل
زيتا يرفع الابهام المستقر عن الذات والجنس لا النعت والحال عطف

على قوله زيتا لانه مرفوع مبتداء ونصبه محكى لا على الذات كما هو المتبادر
لان التعليل بقوله فانهما يمنعان رفع الابهام عن الوصف كما عرفت
مذكورة او مقدرة فالحق انهما صفتان للذات اشارة الى تقسيم التمييز على
سبيل منع الخلو والجمع فالذات المذكورة ما تم باحد المتممات الاربعة اما بالتنوين
نحو رطل زيتا واما بنون التثنية نحو منوان سمنا واما بنون الجمع مثل عشرون
درهما واما بالاضافة نحو على التمرة مثلها زبدا والذات المقدرة ما قدر في
الجملة او مضاهيها والاضافة على ما سياتي نحو طاب زيد نفسا فنفسا
تمييز يرفع الابهام عن ذات مقدرة في جملة طاب زيد فانه في قوة قولنا طاب
شيء منسوب الى زيد وذلك الشيء غير معلوم ونفسا يرفع الابهام عن
ذلك الشيء المقدر فيه في قولك طاب زيد وذلك الشيء المقدر فيه
ما قدر بالتمييز لان نسبة الطيب الى زيد لم يعلم امن جهة النفس ام من
العلم او غيرهما فاذا قيل نفسا علم ان تلك النسبة من جهة النفس و
اذا قيل علما يعلم انها من جهة العلم فعلم من هذا ان الشيء المقدر بها
جعل تمييزا والا لم يصح تفسيره ولم يكن تمييزا عنه لان التمييز ما يميز الشيء
المقدر فالاولى الفاء للتفصيل واللام للعهد الخارجي الذي اشار الشارح
بقوله اى القسم الاول من التمييز وهو اى القسم الاول منه ما يرفع الا
بهام عن ذات مذكورة يرفعه عن مفرد المفرد يقابل الجملة وشبهها و
يقابل المضاف ويقابل المثنى والمجموع والمراد به ههنا ما يقابل الجملة و
شبهها لا غير يعني به ما يقابل الجملة وشبهها وفي بعض النسخ وهو
اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والمضاف
معطوف على الموصول اى ويعني به المضاف والمراد به ما يتم بالمضاف
اليه شرطا ان يكون الابهام في المضاف لا النسبة الاضافية فانها كالجملة
من القسم الثاني تامل والوصف مقدار على وزن مفتاح بالجر صفة
لمفرد وهو اى المقدار ما يقدر به الشيء يعني معيار كل شيء اى يعرف به
اى بذلك المقدار قدره اى قدر الشيء ويبنى مبني للمفعول وهو خمسة
العدد والكيل والوزن والذراع والمقياس غالبا اى فالاولى رفع الابهام
عن مفرد مقدار في غالب المواد اى في غالب الامثلة واكثرها اى رفع

الابهام مبتداء مضاف الى المفعول مطلقا اى حال كون الابهام
مطلقا غير مقيد بكونه في المفرد المقدار او في الجملة او في غيرهما يتحقق
للجملة خبره اى يوجد ويحصل في ضمن هذا الرفع الخاص وهو الرفع
عن مفرد مقدار في اكثر المواد وذلك اى يتحقق رفع الابهام المطلق
في ضمن الرفع المذكور في اكثر المواد واقع وثابت لان الابهام فيه
اى في المفرد المقدار اكثر من كون الابهام في غير المقدار او الجملة
لان المقدار يكون اما يستعمل بالتنوين او بنون التثنية والجمع او
الاضافة وما كثيرا استعماله باحد هذه الاربعة يكون ابهامه اكثر
لان التنوين للتنكير ونون التثنية والجمع بدل عن التنوين والبدل
ياخذ حكم المبدل غالبا والاضافة ههنا ايضا للتنكير ولو كانت
للتعريف لما احتاج ما تم بها الى التمييز والمفرد المقدار انما يتحقق
يعني موجود في ضمن عدد هذا من ظرفية الجزء للكل وقيل من قبيل
ظرفية الخاص للعام فكلاهما واحد نحو عشرون درهما مثال لما تم
بنون الجمع وكذا اخواتها التسعة لانها عقود ثمانية كل واحد منها
تام بنون الجمع وسياتي ذكر تمييز العدد وبيانه فتمييز العدد اما
واجب الجر وهو من ثلثة الى عشرة ومائة والف وتثنيتهما وجمعهما
واما واجب النصب وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين سواء
كان عقودا او ما بينهما في باب اسماء العدد واما في ضمن غيره
عطف على قوله في ضمن العدد اى والمفرد المقدار انما يتحقق في ضمن
غير العدد كالوزن وهو اما تام بالتنوين نحو رطل زيتا فان الرطل
قد يسوى اذ نصف المن وقد يسوى ايضا معنى المن والرطل واما
تام بنون التثنية نحو منوان تثنية منا بالقصر ادغمى بالفتح و
التشديد الا ان الاول افصح للتخفيف سمنا بفتح السين المهملة
وسكون الميم دهن يخرج من السمسم وكالكيل عطف على قوله
كالوزن باعادة الجار وانما اعاده لكونه جنسا اخر واشارة لتغاير
المعطوفين وهو ايضا اما ان يكون تاما بالتنوين نحو قفيز برا
واما بنون التثنية نحو قفيزان برا البر بضم الباء المنقوطة الموحدة من تحت

وتشديد الراء المهملة بالفارسية كنزم وكالنزاع معطوف اما به
على كالكيل واما على كالوزن واعاد الجار ايضا اشارة الى تغاير
المعطوفين وهو بكسر الزاء المعجمة وبعدها راء مهملة مفتوحة وبعدها
الف على وزن قوام ما يتذرع به فهو ايضا اما تام بالتنوين نحو
ذراع ثوبا واما بنون التثنية نحو ذراعان ثوبا وكالمقياس وهو
كالاولين في العطف واعادة الجار وهذا القسم ما تم بالاضافة وهو
اما ان يكون مفردا مضافا نحو على التمرة مثلها زبدا واما مثنى مضافا
نحو على التمرة مثليها زبدا وهو بالزاء المعجمة مضمومة بعدها باء موحدة
من تحت معروف والمراد جواب عن سوال مقدر وتقديره ليس
في هذه الاشياء المذكورة ابهام لان عشرين مثلا يدل على عدد
معين لا ابهام فيه وكذا غيره فاجاب عنه بقوله والمراد بالمقادير
التعبير بالمقادير بناء على ان للاكثر حكم الكل لان كلها ليست مقادير
بل بعضها مقياس وهو ما تم بالاضافة في هذه الصور المذكورة في
الامثلة هو المقدرات في اكثرها والمقيس في بعضها لان قولك عندي
عشرون درهما في العدد وما تم بنون الجمع ورطل زيتا في الوزن
وما تم بالتنوين وذراع ثوبا في الذراع وما تم بالتنوين ايضا وعلى
التمرة مثلها زبدا في المقياس وما تم بالاضافة لكن المراد بها
اى بكل واحد منها يعني بالاول المعدود وتمييزه والمبتدأ مع
خبره خبران في قوله لان قولك وبالثاني الموزون وبالثالث
المذروع وبالرابع المقيس لا غيرها اى لا غيرهما وان كان المراد هو الذي
يحصل الابهام لا محالة لان المعدود مثلا لا يعلم من اى جنس
لانه يحتمل جميع المعدودات واذا قيل درهما زال الابهام وحصل
المرام وكذا غيره وانما اقتصر المص على الامثلة الثلثة يعني ان المص اورد
لما يدفع الابهام عن مفرد مقدار يتحقق في ضمن غير العدد امثلة ثلثة
وهي نحو رطل زيتا ومنوان سمنا ونحو على التمرة مثلها زبدا مع انها
يعرف به النوع ويعرف بحده وهي خمسة كما سبق ولم يورد لكل
واحد منها مثالا حتى تكون الامثلة خمسة لا ثلثة لانه اى الحال الثاني

كان مطلع مصدر ميمي على وزن مدخل مضاف الى فاعله وهو نظيره
من باب فتح يقال طلع مطلعا مصدر ميمي على وزن مدخل مضاف
نظره اى ارتفع والمعنى كان ارتفاع نظره ومقصوده وغاية مراده التنبيه
بالنصب خبر كان على بيان ما يتم به المفرد المقدار لكون الابهام لا يحصل
في هذا القسم الا فيه وما يتم به المفرد المقدار غير العدد ثلثة على ما بينه الشارح
والاول هو التنوين لان التنوين دليل تمام الكلمة وانقطاعها عما بعدها
كما في رطل زيتا والثاني النون يعني نون التثنية وهي لما كانت قائمة مقام
التنوين كانت دليلا على تمامها وانقطاعها عما بعدها ايضا كما في منوان
سمنا والثالث الاضافة والمضاف اليه لما كان قائما مقام تنوين المضاف
كان ايضا دليلا على التمام والانقطاع كما في على التمرة مثلها زبدا و
لهذا اى لكون غاية نظره التنبيه على البيان المذكور لم يستوف من الا
ستيفاء وهو الاتمام سقط ياؤه بالجزم اقسام المقادير بايراده لكل واحد
مثالا على حدة واقسامها كما سبق غير العدد اربعة ومعه خمسة له
لحصول مقصوده وهو التنبيه المذكور بذكر بعضها اى بعض اقسام
المقادير وهو الوزن بايراد البعض مثالا لما تم بالتنوين والبعض الا
الاخر مثالا لما تم بنون التثنية ولو كان احدهما من غيره لكان احسن
الا انه اوردهما من جنس واحد للمشاكلة ومعنى تمام الاسم باحد
الثبات الاربعة ان يكون ذلك الاسم على حالة وهي ان يكون الاسم
مع احد تلك الاربعة لا يمكن اضافته اى اضافة الاسم معها اى مع
تلك الحالة والاسم التام باحد الاربعة مستحيل الاضافة يعني يكون اضافته
محالا مع التنوين ونوني التثنية والجمع لان كل واحد منها دليل تمام الاسم
وانقطاعه عما بعده والاسم ايضا مستحيل الاضافة مع الاضافة لان المضاف
مرة لا يضاف مرة ثانية لان الغرض من الاضافة التعريف او التخصيص
او التخفيف فاذا حصل الغرض من الاضافة بالاضافة مرة لم يبق الاحتياج
الى اضافة ذلك المضاف ثانيا لحصول الغرض المذكور لانه يلزم واحد الا
مرين اما تحصيل الحاصل والغاء الاضافة الاولى وكل منهما باطل فاذا تم
الاسم اى الاسم المفرد المقدار باحد هذه الاشياء وشابه ذلك الاسم الفعل

اذا تم بفاعله وصار الفعل به اى بالفعل كلاما تاما فالاسم التام بما هو به تام يشابه
الفعل التام بفاعله فى كون كل منهما تاما فيشابه التمييز الآتى بعده اى بعد الا
سم التام المفعول لوقوعه اى لوقوع التمييز بعد تمام الاسم كما ان المفعول
حقه وان كان مقدما لفظا على الفعل ان يقع بعد تمام الكلام لكونه
فضلة فى الكلام فالتمييز يشابه المفعول فى الوقوع بعد التام يعنى كما ان
المفعول يقع بعد تمام الكلام وان كان مقدما لفظا كذلك التمييز يقع
بعد تمام الاسم فنصبه اى التمييز ذلك الاسم التام باحد الاشياء الاربعة
الواقع قبله اى قبل التمييز ففائدة هذا التشبيه ان ينصب الاسم التام التمييز
بعده كما ينصب الفعل التام بالفاعل المفعول لمشابهتهما اى لمشابهة
الاسم التام الفعل التام بفاعله فى كونه كل واحد منهما تاما وهذه الا
شياء يعنى التنوين ونون التثنية والجمع والاضافة انما قامت كل واحد
منها مقام الفاعل وشابهته لكونها فى آخر الاسم التام كما ان الفاعل
عقيب الفعل يعنى كما ان الفاعل يعقب الفعل ويقع بعده بلا فصل على
ما هو الاصل فيه كذلك احد هذه الاشياء يقع بعد الاسم بلا فصل الا
ترى ان لام التعريف الداخلة على اول الاسم وان كان ان للوصل
يتم بها الاسم وكان ويتم تنازعان فى قوله الاسم على ما مر فى بابه و
الجملة حال من قوله لام التعريف اى حال كون الاسم تاما بها فلا ينصب
الاسم معها الفاء تفسيرية بمعنى تمام الاسم لا ينتصب التمييز عنه جواب
فى قوله الا ترى ان التمييز معه يعنى ان الاسم التام بلام التعريف لا ينتصب
التمييز بعده لعدم المشابهة المذكورة سابقا هذا اذا كان ما يتم به المفرد
يزول بدخول اللام كالتنوين والاضافة لانهما لا يجتمعان مع اللام لما
سبق واما اذا كان ما يتم به المفرد لا يزول بدخول اللام كنوني التثنية و
الجمع فنصب التمييز عنهما وان دخل اللام عليه لعدم زوالهما باللام فبقي
المشابهة كما كانت فيقال عندى النوان زيتا والعشرون درهما وسكت
الشارح فى محل البيان عن البيان فلا يقال عندى الراقود خلا ولا عندى
الرطل زيتا ولا عندى الملا عسلا وفى القاموس الراقود الدن الكبير
الطويل الاسفل يسيع داخله بالقار وفى الاساس مكيال معروف

لاهل مصر يأخذ اربعة وعشرين صاعا والتفسير الاول مناسب لقوله
خلا لان عادة الناس ان يبتغوا الدن بالقار لان يجعلوا فيه الخل
يفرد مبنى للمفعول اى التمييز المفرد ههنا ما يقابل المثنى والمجموع و
الاضافة ايضا وان كانت الواو للحال وان للوصل والجملة حال اى حال كون
الاسم التام مثنى او مجموعا يعنى لا يطابق التمييز لما انتصب عنه بل يكون
مفردا سواء كان الاسم التام مفردا ايضا او مثنى او مجموعا ان كان اى
التمييز الذى يجب افراده جنسا قوله ان شرط جزاؤه اما قوله يفرد لان
كان يجوز تقديم الجزاء على الشرط والا يكون الجزاء محذوفا بقرينة قوله
يفرد فالمعنى ان كان التمييز جنسا يفرد وهو اى الجنس ما تتشابه
اجزاؤه المتكثرة والمتفرقة يعنى المراد به ههنا ما اذا اجتمع يكون واحدا
وان انقسم يتشابه اقسامه وتكون متعددا فان الماء مثلا واحد اذا اجتمع
فى مكان وظرف ومتعدد اذا انقسم فى امكنة شتى ويقع ذلك الجنس
حال كونه مجردا عن التاء التى تدل على الوحدة كتاء تمرة ونخلة فان ما كان
مع التاء لا يقع على الكثير على القليل متعلق بقوله يقع والكثير باعتبار الحقيقة
والمراد بالكثير فى مكان واحد وفى امكنة شتى فلا حاجة الى تثنيته اى الى تثنية التمييز
اذا كان الاسم التام مثنى نحو عندى رطلان خلا وجمعه اى لا حاجة ايضا الى
جعل التمييز جمعا عند كون المميز جمعا نحو عندى ارطال خلا لان المقصود
يحصل بالافراد والتثنية والجمع قيد زائد على المقصود فلا يذهب اليه
من غير ضرورة مع ان الاختصار مطلوب فى الكلام كالماء والتمر والضرب
مثل عشرون ضربا وخمسون ضربا والعلم والزيت والخل والدبس الى غير
ذلك من الاجناس التى تكون متشابهة الاجزاء بخلاف رجل وفرس
فان كل واحد منهما لا يتشابه اجزاؤه ولا يقع على الكثير سواء كان به
مجتمعا فى مكان او فى امكنة بل يقع على الواحد الغير المعين ولذا كان
نكرة الا ان يقصد مبنى للمفعول الانواع نائب الاستثناء مفرغ اى يفرد
التمييز ولا يطابق الاسم التام فى الافراد والتثنية والجمع ان كان جنسا به
متشابه الاجزاء فى جميع الاوقات الا وقت ان يقصد الانواع فحينئذ يكون التمييز
مطابقا الاسم التام فيثنى ان كان الاسم التام مثنى ويجمع ان كان جمعا

اى ما فوق النوع الواحد وفى الهندى وانما اكتفى بذكر الجمع لانه لما جاز الجمع
فالتثنية اولى او المراد بالجمع الجمع اللغوى وهو ما فوق الواحد فيتناول التثنية
ايضا انتهى والشارح الفاضل اختار الثانى فيشمل قوله الانواع المثنى ايضا اى
كما يشمل الجمع بصيغته يشمل المثنى بدلالته لانه اذا قصد بالجنس ما فوق
النوع الواحد لا يدل لفظ الجنس عليها اى على الانواع يعنى على ما
قصد من التثنية والجمع حال كون لفظ الجنس مفردا فاذا لم يدل فلا بد من
ان يثنى عند قصد النوعين او يجمع اقصد الانواع قيل اى اعترض
على هذا الاكتفاء بان يقال وفى تخصيص قصد الانواع بالاستثناء
بقوله الا ان يقصد الانواع الباء داخلة على المقصور لان الاستثناء
مقصور على قصد الانواع حيث لا يتجاوز الى قصد المرات نظر اى
فى هذا التخصيص نظر فكان على المص ان يقول الا ان يقصد به
الانواع او المرات لانه كما جاز ان يقال طاب زيد جلستين بكسر
الجيم للنوع وطاب زيد جلسات بالكسر ايضا جاز ايضا ان يقال طاب
زيد جلستين وجلسات بفتح الجيم للعدد وكما جاز ان تقول عشرين ضربات
بالكسر للنوع كذلك جاز ان تقول ثلثون ضربات بالفتح للعدد ويمكن
ان يجاب عنه اى من هذا الاعتراض بان المراد اى بان مراد المص
بالانواع حصص الجنس اى ما يحتمل اليه الجنس لان الجنس يحتمل المرات
كما يحتمل الانواع فكانه قال الا ان يقصد حصص الجنس فهم من الجواب
من قول المص ان كان جنسا سواء كانت تلك الحصص بالخصوصيات
الكلية كما فى الانواع او الشخصية كما فى المرات والاعداد فيدخل فى الاستثناء
المرات كما يدخل الانواع ويجمع مبنى للمفعول نائبه ما استكن فيه راجع الى
التمييز واليه اشار الشارح بقوله اى يورد التمييز على ما فوق الواحد
فيشمل المثنى ايضا لان المراد بالجمع معناه اللغوى جوازا غير لا وجوبا
لانه يجوز فيه ان لا يراد الجمع حيث لم يقصد به الوحدة نائبه لان يقصد فى
المفعول فى غيره اى غير الجنس يعنى ان لم يكن التمييز جنسا بحيث يتناوله
اجزائه طابق ما قصد فردا كان او مثنى او مجموعا فقولك مثلا رجلا و
رجلين فى مثله رجالا كذا فى الرضى نحو عندى عدل بكسر العين وسكون

الدال المهملتين نصف الحمل ثوبا لان الثوب ليس جنسا بحيث يتناوله
اجزائه فعند قصد الافراد يفرد وعند قصد التثنية يثنى نحو عندى عدل
ثوبين وعند قصد الجمع يجمع نحو عندى عدل اثوابا الثوب فى اللغة
الرجوع يقال ثاب يثوب اذا رجع سمى العرض به لانه يرجع اليه كل حين
وزمان فيكون الثوب بمعنى المرجع اليه كذا فى الصحاح ثم اشار بكلمة ثم الى ان
الحكم متفاوت بين المعطوف والمعطوف عليه لان الحكم فى الاول متعلق بما
تتميز وفى الثانى بالمميز يعنى بعد ما علمت المميز فاعلم انه ان كان الى المفرد
المقدار فاعلم ان المفرد المقدار ينقسم من التمام الى قسمين لانه اما لازم او
غير لازم والثانى ما كان تاما بتنوين او بنون التثنية على سبيل منع الخلو
والجمع فعلى هذا يكون كان ناقصة او المعنى عطف على مقدر فالمعنى
هكذا او المعنى ان وجد التمييز فعلى هذا يكون كان تامة والضمير للتمييز و
على الاول للمفرد فيكون الجار حالا اليه اشار الشارح بقوله ملتبسا بتنوين
المفرد او بنون الفى للتثنية فالاول انسب للمقام فلذا قدمه ولما كان فى التام
نوع ابهام بينه وعلله بقوله فانه اى تم الاسم المفرد بهما اى باحدهما اما التنوين
او بنون التثنية لانه لا يجوز الجمع بينهما اقتضى التمييز هذا اذا كان فيه
ابهام اما اذا لم يكن فيه ابهام فلا يقتضى مثل زيد وزيدان جازت فيه
الاضافة جواب ان كان وعدمها اى جازت اضافة المفرد المقدار التام
باحدهما الى التمييز اى الى مميزه اضافة بيانية لان المضاف اليه جنس
المضاف لا تستحى ان المضاف اليه ان كان جنس المضاف تكون الاضافة
بيانية مثل خاتم فضة باسقاط متعلق بقوله الاضافة التنوين ونون
التثنية بسبب الاضافة لانهما دليل الانفصال وهى دليل الاتصال فلا
يجتمعان فيسقطان عند الاضافة فجواز شايعا يعنى جواز اضافة
المفرد المقدار التام باحدهما شايع لانادر كثيرا يعنى جواز الاضافة
كثير فى كل مثال من امثلة النوعين بحيث لا يختص بمثال دون مثال
لحصول الغرض من ايراد التمييز وهو اى الغرض رفع الابهام الذى
كان فى المقدار التام باحدهما بذلك متعلق بالحصول اى
باضافة المفرد الى المميز والتنكير باعتبار الخفض كما يحصل باعتبار

النصب ملابسا مع زيادة التخفيف بحذف التنوين ونون التثنية نحو
رطل زيت بالاضافة مكان رطل زيتا بالنصب ومنوا سمن بالاضافة
ايضا مكان منوان سمنا والاول مثال تاما بالاضافة او بنون الجمع على
سبيل منع الخلو والجمع بينه بقوله والا معطوف على قوله وان كان اى و
ان لم يكن المفرد المقدار تاما بتنوين او بنون التثنية وذلك بان يكون
المفرد المقدار تاما بنون الجمع او الاضافة التى لا يتعرف المضاف
بها لانه ان تعرف بها لا يقتضى التمييز لعدم احتياجه مثل غلام زيد
فلا يجوز الاضافة اى اضافة المفرد التام باحدهما بشئ من الاشياء الا
بقلة فى نون الجمع اى فيما تم بنون الجمع فانه يجوز اضافته الى مميزه
وان قل نحو عشرو درهم فى عشرون درهما اما عدم جوازه فى الثانى
اى فيما تم بالاضافة فلئلا يلزم اضافة المضاف لانه لا يخلو اما ان
يضاف مع بقاء للمضاف اليه او مع حذفه اما الاول فلان الاضافة
مع وجود المضاف اليه محال اذ لا يضاف اسم الى اسمين بلا حرف
عطف واما الثانى فلانه ان اضيف مع حذف المضاف اليه فسد
المعنى فلهذا ان ما تم بالاضافة لا يجوز اضافته ولما عدم الجواز فيما تم
بنون الجمع فلانه لا يخ اما ببقاء النون او بحذفه اما الاول فلانه لا يجوز
اضافته مع بقاء النون لانها شبيهة بنون الجمع فلا يجوز بقاؤها مع
الاضافة واما الثانى فلانه جاز ان يضاف ما تم بنون الجمع الى غير
المميز يعنى ما ليس مميزا نحو عشريك لان الكاف فيه ليس بمميز له لانه
معرفة والتمييز يجب ان يكون نكرة وعشرى رمضان اى اربع عشرون
يوما من رمضان واحد لا يجوز ان يكون رمضان مميزا له لانه يكون
معرفة فيصلح ان يكون مثالا لما نحن فيه ولما ان اربع عشرون رمضانا
ما باعتبار مضى عشرين سنة يكون مميزا فلا يكون مثالا لما نحن فيه و
نظر الشارح على الاول ولهذا اورده مثالا لا بالاتفاق متعلق بالجواز
لكثرة الحاجة اليه اى لكثرة الاحتياج الى ذكر غير المميز لان الخبر بما
صاحب العشرين حقيقة كالمثال الاول او حكما كالمثال الثانى فلو اضيف
ايضا اى كما اضيف الى غير المميز الى المميز لزم الالتباس اى التباس مما

مميزا

مميزا ما المميز فى بعض الصور لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين
الى رمضان وقيل عشرو رمضان بالاضافة انه اى المتكلم بهذا
الكلام اراد عشرين رمضانا بلا اضافة فيكون رمضان تمييزا فيكون
المعنى بالفارسية بست رمضان از سال بست از هر سال يك
در بست سال بست رمضان شود الا انه يجب ان
يقال رمضانا بالتنوين للتنكير لان التمييز يجب ان يكون منكرا
او انه اراد اليوم العشرين من رمضان فلا يكون نحو رمضان
تمييزا لو اضيف العشرين الى غير المميز مثل عشرو ك وسنوك فيكون
المعنى بالفارسية روز آن يك رمضان شود فلا يضاف ما تم
بنون الجمع فى غير صورة الالتباس ايضا اى كما لا يضاف فى
صورة الالتباس الا اذا اضيف ملابسا على قلة ليكون الباب
اى باب ما تم بنون الجمع اقرب الى الاطراد فى عدم الاضافة
اقول ههنا ثلث صور احديها جائزة بلا اختلاف وهى ان يضاف
الى غير المميز نحو عشريك وسنيك كما مر وثانيها جائزة على قلة
وهى ان يضاف الى المميز ولكن لا يلزم الالتباس نحو عشرو درهم
وثالثها عدم الجواز للالتباس وهى ما يصلح ان يكون مميزا او
غير مميز مثل عشرو رمضان وعن غير مقدار عطف خبر مبتدأ
محذوف تقديره قوله عن غير مقدار عطف على قوله عن مفرد
مقدار اى القسم الاول وهو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة
كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار غالبا كذلك تأكيد للتشبيه
هو قوله كما يرفع اليه يرفع اى الابهام عن مفرد غير مقدار قليلا
اى ما لا يعرف قدره الشئ به ولا يبين اى ما ليس بعدد مثل
عشرين ولا وزن مثل رطل ومنوان ولا ذراع ثوبا ولا كيل مثل
قفيزان وقفيز ولا مقياس تالى مثل عسلا وفى الرضى وغيره
مثل المقدار كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله للبيان
ويكون ذلك مما يصح اطلاق الاصل عليه نحو خاتم حديدا وباب
وثوب خزا وان لم يعتبر نسبة البعض بالتبعيض نحو قطعة ذهب

مثل ذراع

وقليل فضة لم يجز انتصاب الثاني على التمييز الى ههنا كلام نحو خاتم حديدا
فان الخاتم مفرد غير مقدار بحيث لا تعرف به قدر الشيء ولا يبين بهم
باعتبار الجنس اى باعتبار الذات والاصل لانه لا يعلم من اى جنس
اتخذ من حديد او من فضة او ذهب او غير ذلك تام بالتنوين ههنا
سواء تم بها او بنون التثنية مثل خاتمان او بالاضافة نحو خاتم زيد مفردا
كان او جمعا مثل خواتيم فانه تام بالتنوين ايضا فاقتضى تمييزا يرفع الابهام
عنه لابهامه فنصب لما سبق ان الاسم التام يشبه الفعل التام بفاعله و
التمييز الاتى بعده يشبه المفعول فانتصاب التمييز لتشبيهه بالمفعول
والخفض اى خفض التمييز فيه اشارة الى ان اللام في الخفض عوض عن
المضاف اليه او مغني عن اثناه باضافته متعلق بالخفض غير المقدار اليه
اى الى التمييز اكثر من نصبه استعمالا اى اجرار التمييز الذى يرفع الابهام
عن مفرد غير مقدار باضافته اليه اكثر في الاستعمال من انتصابه
لحصول الغرض اى لحصول المقصود من التمييز وهو رفع الابهام
بالاضافة ايضا لان الابهام يرتفع سواء كان التمييز منصوبا او
مجرورا ملابسا مع زيادة الخفة على ذلك بسقوط التنوين والنون
بالاضافة لما سبق انهما لا يجتمعان ولقصور غير المقدار عن
طلب التمييز لكونه غير مقدار وانما جعل انتصاب التمييز في المقادير
اكثر لان الاصل في المبهمات المقادير لانها جعلت معيارا لان تعرف
المبهم بها وضعا فنصب المميز بعدها ليكون نصا على انه مميز والنصب
اصل فيه بخلاف الخاتم فانه علم الاضافة وغيرها اى غير المقادير
ليس بهذه المثابة اى بهذه المرتبة لانها لم تجعل معيارا لان تعرف
المبهم بها والابهام انما نشأ من الاستعمال فالتمييز ليس في الحقيقة
تمييز فيكون الخفض في غير المقدار اولى لانحطاط رتبة الفرع عن رتبة
الاصل فان قلت قد التزم الخفض في العدد من الثلثة الى العشرة و
المائة والالف وما يتفرع منها مع كونها من المقادير فانتصاب التمييز
فيها يكون اولى وانه قد التزم الجر قلنا لما كثر استعمال هذه الاعداد اه
اقتضت التخفيف فالتزم الاضافة فيها ليحصل التخفيف على الدوام

ولما فرغ

ولما فرغ من بيان القسم الاول وبيان قسمي المفرد المقدار وغيره اراد ان يبين
القسم الثاني ويفصله فقال والثاني اى القسم الثاني من التمييز واشارة
بذلك من التمييز الى ان اللام فيه للعهد الخارجي لان المنكر اذا اعيد صريحا
ارضا معرفا يكون الثاني عين الاول وهو اى القسم الثاني ما يرفع
الابهام عن ذات مقدرة كما ان القسم الاول عن ذات مذكورة يرفع
اى يرفع القسم الثاني من التمييز الابهام عن نسبة تامة او ناقصة اسنادية
او ايقاعية او اضافية كان الظاهر اى كان المقتضى الظاهر ان يقول المصنف
في تعبير هذا القسم والثاني عن ذات مقدرة في نسبة في جملة لان الابهام
الذى يقتضي التمييز ليس الا في الذات المقدرة لا في النسبة ولان قسم التمييز
الذات المقدرة لا النسبة لكن اى الا ان المص عدل عنه لانه لما كان الابهام
الذى في طرف النسبة المراد بالطرف ههنا الذات المقدرة والطرف في ما
لطرالى التحقيق يستلزم حين كان الابهام فيها اى في النسبة لان النسبة
تحصل من مجموع الطرفين وابهام الطرفين او احدهما يقتضي ابهام ما يحصل
منهما وهو النسبة فابهام الطرفين او احدهما يستلزم ابهام النسبة
ولما كان رفعه عنها اى رفع الابهام عن النسبة يستلزم الرفع عنه اى رفع
الابهام عن الطرف لان الابهام في النسبة لازم لابهام الطرف والابهام
فيه ملزوم وبارتفاع اللازم الذى هو الابهام في النسبة يلزم ارتفاع الملزوم
الذى هو الابهام في الطرف لان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم
كالحرارة للنار فان الحرارة لازمة للنار وبانتفاء الحرارة من النار ينتفي
النارية ايضا وكالبرودة للثلج وغير ذلك فالجواب لما عن نسبة مقتصرا
عليها اى على النسبة يعني اخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر تنبيها
عليه اقال لكونه يعني اخرج على التقابل ما في هذا القسم اى في القسم الثاني
للمفرد المذكور في القسم الاول انما هي اى ليس تلك المقابلة الا بمجرد
النسبة اى بمجرد كون الابهام في النسبة لا غير لان الابهام الذى يقتضي
التمييز في القسم الاول ليس الا في طرف النسبة فقط بحيث لا يسرى الى
النسبة مثل عندي رطل زيتا لان الابهام في الرطل فقط وهو لا يستلزم
ابهام النسبة لكونه مذكورا في القسم الثاني وان كان الابهام ايضا

في الظرف الا انه لما لم يكن مذكورا بل كان مقدرا استلزم ابهام النسبة
فصار كان الابهام في النسبة فقط بلا ولا شعار هذه المقابلة اقتصر على
النسبة في جملة اى يرفع الابهام عن ذات مقدرة في نسبة كائنة في جملة
اى يرفع عن ذات مقدرة في نسبة كائنة في جملة اشار الى ان الظرف مستقر
وصفة النسبة او ما ضاهاها اى ما شابهها اى الذى شابه الجملة في كونه
محتاجا الى ما اسند اليه عطف على جملة اى القسم الثاني يرفع الابهام عن
مقدرة في نسبة كائنة فيما يشبه الجملة وهو اى ما يشبه الجملة اما اسم الفاعل نحو
الحوض ممتلئ ماء فالابهام في نسبة الامتلاء الى الضمير المستكن في ممتلئ
لا في نسبته الى الحوض وكذا البيت مشتعل نارا واما اسم المفعول نحو الارض
مفجرة عيونا فعيونا تمييز عن نسبة التفجير الى ما استكن فيها او الصفة
نحو زيد حسن وجها فوجها تمييز عن نسبة حسن الى ما استكن
فيها او اسم التفضيل نحو زيد افضل ابا فان ابا تمييز عن نسبة افضل الى
الضمير المستكن فيه الراجع الى زيد او المصدر نحو اعجبني طيبه ابا فان
ابا تمييز عن نسبة الطيب الى الضمير البارز الذى هو فاعل المصدر
سواء كان في محل الرفع او في محل الجر وكذلك اى كما ان التمييز عن
هذه الاشياء تمييز عما يشبه الجملة كذلك كل ما فيه معنى الفعل اى كل
اسم او حرف استفيد منه معنى الفعل اذا كان مبهما ينصب تمييزه
نحو حسبك زيد رجلا اى يكفيك زيد رجلا ويا لزيد فارسا اى
استغيث زيدا فارسا ويكون في الاول في حكم الفاعل ولذلك صار
فاعلا في قوله يكفيك زيد فلا وجه لقول من قال والاولى حسبك
رجلا زيد لتقدم التمييز وعلله بقوله لان حسبك زيد جملة وشبهها
حسبك لا من حسبك زيد ولما فرغ من بيان بعض محال التمييز
في القسم الثاني اراد ان يوضح ذلك البعض بالمثال على ترتيب
اللف فقال نحو طاب زيد نفسا هذا مثال للجملة لان طاب مع
فاعله الذى هو زيد يكون جملة لا محالة والتمييز الذى هو نفس
فيه اى في المثال المذكور خاص بالمنتصب عنه وهو زيد فالمراد بالنفس
ايضا زيد لا غير فنفسا تمييز عن الذات المقدرة التي هي الشيء المنسوب

اليه طاب فاذا ظهرت صار زيد مضافا اليه للشيء مثل طاب شيء زيد
فالشيء لما لم يعلم ما هو ولزم تفسيره ففسر بقولنا نفسا فقيل طاب
شيء زيد نفسا ففيه بذلك الشيء احتصاد او اقيم زيد مقامه
فقيل طاب زيد نفسا وزيد طيب ابا هذا مثال لما يشبه الجملة
لان لفظ طيب صفة مشبهة وفاعلها مستكن فيها وهي مع
فاعلها لا تكون جملة لما سيوح الا انها تشبهها والتمييز يعني ابا
فيه اى في هذا المثال يصلح ان يكون لما انتصب عنه وههنا ما
عنه وههنا ما انتصب عنه زيد فيكون الاب زيدا فيكون نسبة
الطيب الى زيد حقيقة ويتخرج خوش زيد از ان روى كه پدرست
ويصلح ايضا ان يكون لمتعلقه بفتح اللام اى متعلق زيد يعني ابوه
فيكون زيد متعلقا به فيكون نسبة الطيب الى زيد مجازا بعلاقة
الجزئية لان الطيب في الحقيقة وصف الاب ويترجم خوش زيد از ان
روى كه پدر بست وحيث علم لقوله فهذان اى لا فرق في التمييز في
الجملة وما ضاهاها في كون الابهام في النسبة والتمييز يرفع الابهام
عنها فهذان المثالان اعني طاب زيد نفسا وزيد طيب ابا في قوة
اربعة امثلة باعتبار ان ما هو تمييز للاول يكون تمييزا للثاني ايضا
وما هو تمييز للثاني يكون تمييزا للاول حيث لا فرق بينهما فكانه قال
المص طاب زيد نفسا وابا وزيد طيب نفسا وابا فقوله وابوة ودارا و
علما عطف على نفسا وابا اى عليهما بحسب المعنى اما بحسب
اللفظ فهو معطوف اما على الاول اعني نفسا لكونه اصلا لان
المثال الثاني معطوف على المثال الاول واما على المثال الثاني لقربه
وهذا رد على الهندي حيث قال وخص مثال الفرع بذلك ليستدل
به على ذلك في الاصل وهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين غير
مختص بالاخير كما قال الهندي اذا كان الامر كذلك فهو اى المص
بحسب الحقيقة ونفس الامر اورد لكل من التمييز الواقع في الجملة او
ما ضاهاها خمسة امثلة يعني اورد المص للتمييز الواقع في الجملة خمسة
امثلة وللتمييز الواقع فيما ضاهاها خمسة امثلة ايضا ولما اورد انه ليس

من داب المص ان يورد لكل قاعدة مثالين فكيف اورد لكل منها خمسة
امثلة اراد الشارح دفعه والتمييز بين الامثلة حتى لا يكون فيها تكرار مثال
فقال فالنفس عين لانه قائم بنفسه غير اضافي لانه ليس من الامور
الاضافية حيث يتعقل معناه بلا احتياج الى شيء خاص بالمنتصب
والدار عين لانه قائم بذاته غير اضافي لان تعقل معناه لا يحتاج الى شيء
فهو اى الدار فالتذكير اما باعتبار كونه تمييزا او باعتبار لفظه متعلق بكسر اللام
لان الدار متعلق لصاحبه بالمنتصب عنه فيكون نسبة طاب الى زيد
مجازا بعلاقة المالكية والاب عين لانه قائم بنفسه اضافي لان تعقل
معناه يحتاج الى تعقل معنى آخر الى ان معنى الاب حيوان خلق من
مائه حيوان آخر من نوعه محتمل لهما اى يحتمل ان يكون بالمنتصب
وان يكون لمتعلقه ايضا بتحقيقه والابوة عرض اضافي لانها لا تقوم
بنفسها بل تقوم بالاب ولان تعقل معناها يحتاج الى تعقل معنى الاب
لان معناها صفة تقوم مع شخص خلق من مائه شخص آخر من نوعه والعلم
ايضا عرض لا يوجد بنفسه بل انما يوجد بغيره وهو العالم غير اضافي
لان تعقل معناه لا يحتاج الى الغير لان معنى العلم الوضوح والانكشاف
فكل واحد منهما من الابوة والعلم يتعلق بالمنتصب عنه ويرفع عنه
ويكون الاسناد الى زيد مجازا بعلاقة الجزئية والحالية لان كل واحد
منهما صفة تقتضي موصوفا والمذكور اولى بالموصوفية ولذا اختصا
بالمنتصب عنه اوفى اضافة عطف على قوله في جملة لكونها اصلا في العطف
عليه او يعطف على قوله ماضاها القريب باعادة الجار وانما اعادها
لبعد المعطوف عليه وفصل كثير بينهما مثل اعجبني طيبه نفسا فنفسا
تمييز عن النسبة الاضافية لان الضمير يجب ان يكون مضافا اليه
وتركه ولم يورده مع انه اورد سائر الامثلة لانه اى نفسا اظهر التمييزات
لانه عين غير اضافي خاص بالمنتصب عنه فقط دون غيرها من الامثلة
ولا خفاء به اى فيه اى في كونه تمييزا وهو لم يورد الا ما في ان كونه تمييزا
خفاء ولما وابوة ودارا وعلما اورد هذه الامثلة ولم يترك واحدا
منها ولا كلها ليكون التمييز الذي يرفع الابهام عن النسبة الاضافية

على

على وفق ما سبق لئلا يتوهم انها لا يجوز ان يكون تمييزا عن هذه النسبة ويختص
بالنسبتين الاوليين وزاد عليه قوله لله دره فارسا اشارة الى ان التمييز قد
يكون صفة مشتقة فبين الصفة بالمشتق لانها قد لا تكون مشتقة كالابوة والعلم
يعني ان الاصل في التمييز ان يكون اسم جنس يدل على الذات او يقوم بها
ولا يكون مشتقا لانه يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة فلا
بد من ان يدل على الذات حتى يرفع الابهام عنها كالزيت والدرهم وما في
حكمها كالابوة والعلم وقد يكون صفة مشتقة باعتبار دلالتها على الذات في
الجملة وايضا اى كما انه اشارة الى كون التمييز صفة مشتقة لما اورده صاحب
المفصل اى هذا القول وهو قوله لله دره فارسا مثالا للتمييز المفرد اى للتمييز
عن المفرد بناء على ان يكون الضمير الغائب فيه اى في دره مبهما لعدم ان
يكون له مرجع وتاما بالتنوين المقدر فحقه در شيء كون شيء للضمير دره الا
مبهم تام بالتنوين المقدر فانتصب التمييز عنه ويكون عطف على ان يكون
فارسا تمييزا عنه اى عن الضمير اراد جواب لما اى اراد المص ان ينبه
على انه اى فارسا يصلح ان يكون تمييزا عن نسبة كما يصلح ان يكون
تمييزا عن مفرد بناء على ان يكون الضمير المضاف اليه معلوما معينا
بان عرف المقصود من الضمير لرجوعه الى سابق معين كقولك جاءني
زيد لله دره فارسا بل هذا هو الاولى لان الاصل في الضمير ان يكون
معلوما معينا والابهام لا يكون الا في نسبة الدر اليه اى الى الضمير
مثل اعجبني طيبه ابا والدر في الاصل اى في اللغة ما ينزل من الضرع
وهو اللبن وفيه اى في اللبن خير كثير للعرب لعموم نفعه لانه يرفع
الجوع والعطش وغيره اما ان يدفع الجوع فقط او العطش لا غير
ولان معاشهم به فكان معظما مرغوبا عندهم فاريد به الخير هنا
اشارة الى المناسبة بين المنقول عنه وهو اللبن والمنقول اليه وهو الخير وهي
النفع واعلم ان الدر في الاصل بمعنى الادرار اى الانزال يقال بالفارسية
ريختن باراست ثم نقل منه الى اللبن لانه ينزل ايضا ريختن شير است ثم نقل
منه الى الخير بعلاقة النفع اى لله خيره فارسا وههنا كناية عن الفعل
الممدوح الصادر عنه وانما نسب فعله اليه تعالى قصدا للتعجب لان الله تعالى

وتصدير التعجب بشيء وكل شيء عظيم يريد ون التعجب منه ينسبونه الى الله تعالى
ويضيفونه اليه بمعنى لله دره فارسا ما اعجب فعله كذا في الرضى فالفارس
اسم فاعل على وزن فاعل من الفراسة بالفتح اى بفتح الفاء على وزن ظرافة
مصدر فرس بالضم من باب ظرف اى حذق وبابه ضرب اى مهر و
كمل والكسر لغة فيه ايضا بامر الخيل بالفارسية نيك شناسى در كار اسب
يعنى اسب شناسى نيك شى كون يعنى فعله يكون فى امر الخيل يعنى فى معرفة
مرضه وصحته وفعله لله اى طلبا لرضاء الله تعالى لا لغرض دنيوى و
اما الفراسة بالكسر اى بكسر الفاء من باب سهل فهو التفرس والادراك و
الاذعان يقال تفرس اذا تفكر ثم ان كان او ورد ثم ههنا اشارة الى ان
المعطوف يغاير المعطوف عليه لان البحث ههنا كان عن التمييز من
حيث انه يختص بالمنتصب عنه ويحتملهما ويختص بالمتعلق وثمة كان
البحث عن الذات المقدرة فى جملة او ما شابهها او اضافة اى التمييز بعد
مالم يكن نصا فى المنتصب عنه اى بعد تمييز لم يكن مختصا لما انتصب عنه
كالنفس الشرط بهذا القيد لدفع ما اورد عليه بالنفس فى قوله طاب
زيد نفسا فان التمييز فيه اسم يصح جعله لما انتصب عنه مع انه لا يصح
جعله لمتعلقه اسما لا صفة كالابوة والعلم يصح جعله اى ذلك الاسم لما
انتصب عنه احترز به عن الدار والمراد بجعله له اطلاقه عليه كالاب فانه
اسم يصح اطلاقه مثل زيد اب والتعبير به اى بذلك الاسم عنه اى عما
انتصب عنه كما عبرنا من قولنا زيد اب وله شرطان احدهما ان يكون
اسما لا صفة والثانى صحة اطلاقه عليه والتعبير عنه به الا ان يكون
نصا فى المنتصب عنه جاز جواب الشرط ان يكون ذلك التمييز تارة
منصوبا على الطرفين اى فى مرة والجمع تارات وتارك ويحذف
منه التاء يقال فعله تارة له اى للمنتصب عنه كزيد فى طاب زيد
ابا فما انتصب عنه هو ما نسب اليه عامله وهو الشيء المقدر وجعل زيد
ما انتصب عنه من باب المجاز لان التمييز لم ينتصب عنه الا انه لما كان
سببا للنصب حيث انتصب عنه باعتبار نسبة الفعل اليه سمى منتصبا
عنه مجازا كذا فى الهندى بان يكون الاب تمييزا برفع الابهام عنه اى

عن زيد وتارة اخرى اى فى المرة الاخرى يكون لمتعلقه بفتح اللام اى لمتعلق
زيد وذلك المتعلق هو الاب فيكون زيد متعلقا بالكسر له ويعلم ذلك
بان يكون الاب تمييزا برفع الابهام عن متعلقه فح يكون الاسناد الى
زيد مجازا بعلاقة الجزئية لان الطيب فى الحقيقة قايم بالاب وذلك اى
كون التمييز تارة تمييزا برفع الابهام عما انتصب عنه وهو زيد وتارة
عن متعلقه انما يعلم بحسب القرائن والاحوال يعنى ان دلت القراين
والاحوال على ان نسبة الطيب الى زيد حقيقة يكون الاب تمييزا
عنه وان دلت على ان نسبة الطيب اليه مجاز بعلاقة الجزئية يكون تمييزا
عن متعلقه مثل ابا فى طاب زيد ابا فانه اى الاب اسم يصح ان يجعل
عبارة عن زيد بان يقال زيد اب فجاز ان يكون الاب تارة اى فى مرة
واحدة تمييزا برفع الابهام عن زيد لوجود شرط وهو كونه اسما يصح جعله
لما انتصب عنه اذا اريد اسناد الطيب الى زيد باعتبار انه اى زيد ابو
عمرو فح يكون اسناد الطيب الى زيد حقيقة لان الطيب فى الحقيقة
قائم به ويترجم بقولنا خوشنى است زيد از ان روى كه او پدر پسر و
جاز ان يكون الاب تارة فى مرة اخرى تمييزا برفع الابهام عن متعلقه
باعتبار ان الطيب مسند الى متعلقه وهو اى المتعلق ابوه فح يكون
اسناد الطيب الى زيد مجازا بعلاقة الجزئية لما سبق غير مرة لان الابن
جزء ابيه وان كان المنفصل ويترجم خوشى است زيد از ان روى كه
زيد پدر پسر والا عطف على قوله ان كان اى وان لم يكن التمييز بعد
مالم يكن التمييز نصا فى المنتصب عنه اى حاصله لانه ان كان حاصله
لا يجرى الحكم الاتى عليه كالنفس فانه خاص له ولا يحتمل ان يكون لمتعلقه
ولا يخص له اسما بالنصب لانه خبر لقوله وان لم يكن يصح جعله صفة لقوله
اسما لما انتصب عنه لان التمييز ح اما اسم لا يصح جعله له كالدار والعلم
واما صفة كالابوة فهو اى التمييز على كلا التقديرين لمتعلقه اى لمتعلق
ما انتصب عنه اللام ههنا مكسورة لان الابوة والعلم والدار كل واحد
منها متعلق لما انتصب عنه لان الاولين وصفان لزيد والوصف
يقتضى موصوفا والثالث ملكه لانه يقتضى مالكا والمذكور اولى بهما

وهو زيد ههنا فتكون متعلقة لزيد فيكون اسناد الطيب اليه مجازا بعلاقة
المحلية في الاولين والمالكية في الثالث خاصة اي حصة هذه الامثلة لمتعلق
ما انتصب عنه خصوصا نحو طاب زيد ابوة وعلما ودارا فان هذه الاسماء اي
الدار والعلم والابوة ليست نصا في المنتصب عنه لانها لا تدل على زيد
حتى تكون نصا كالنفس لما مر انها تدل على ذاته فكانت نصا بل الاول
وصف له والثالث ملك له ولا يصح ايضا جعلها اي جعل كل واحد
منها له اي لما انتصب عنه بالتعبير عنه بها اذ لا يقال زيد علم بل يقال زيد
علم بل يقال زيد ذو علم ولا زيد ابوة بل يقال زيد متصف بالابوة ولا زيد دار
بل يقال زيد ذو دار فهي اي هذه الاسماء مخصوصة لمتعلق زيد و
هو اي ذلك المتعلق الذات المتعدية في جملة طاب زيد اعني الشيء
المنسوب الى زيد المغاير له في الحقيقة والخارج نفسه طاب شيء
منسوب الى زيد وذلك الشيء لم يعلم ما هو لزم تفسيره ففسره بقوله
ابوة وعلما ودارا فيطابق مطلقا فيهما اي في الصورتين اي فيما هي في صورة
جاز ان يكون التمييز فيهما تمييزا لما انتصب عنه سواء كان التمييز نصا فيه
وخاصا له مثل طاب زيد نفسا او كان التمييز محتملا له بان يكون تمييزا له
برفع الابهام عنه وكان ايضا محتملا لمتعلقه بفتح اللام كالاب في نحو طاب
زيد ابا وفيما اي في صورة تعين ان يكون التمييز خاصا فيها لمتعلقه
بكسر اللام اي لمتعلق ما انتصب عنه كالابوة والعلم والدار في قولك طاب
زيد ابوة وعلما ودارا اما موصولة او موصوفة فقصد مبني للمفعول اي
الذي قصد والموصول مع صلته في محل النصب على انه مفعول يطابق او
شيئا قصد من وحدة التمييز بيان لما وتثنيته وجمعيته اي ان كان المقصود
الافراد يؤتى التمييز مفردا وان كان المثنى يؤتى به وان كان الجمع
يؤتى به سواء كانت اي كل واحدة من تلك الامور اعني وحدة التمييز
وتثنيته وجمعيته لموافقة ما انتصب عنه اعني زيدا في الامور الثلثة
الافراد والتثنية والجمع مثل طاب زيد نفسا او ابا او ابوة وعلما ودارا و
وطاب الزيدان نفسين وابوين وعلمين وابوتين ودارين وطاب
الزيدون نفوسا واباء وابوات وعلوما ودورا او للمعنى عطف على قوله

لموافقة بحذف المضاف اي سواء كانت تلك الامور لموافقة معنى كائن
في نفسه اي نفس التمييز مثل قولك طاب زيد ابا ان اردت اباه
فقط فيجري باقي الامثلة فيه ايضا لصحة الاستثناء فيما نحن فيه وطاب زيد ابوين
اذا اردت ابا وجدا له سواء كان الجد اب الاب او اب الام لان الجد با
طلاقه يشمل كليهما وطاب زيد اباء جمع اب اذا اردت اباه واجداده المراد
بالاجداد ما فوق الواحد من قبل الاب او قبل الام او من قبلهما جميعا
وكذلك سائر الامثلة من الابوة وغيرها سوى ما كان خاصا للمنتصب
عنه فعلى كل من التقديرين اي على تقدير كونه موافقا لما انتصب عنه او
لمعنى في نفسه اذا قصد وحدة التمييز افرد التمييز مفردا ليطابق ما قصد
اي المقصود واذا قصد تثنيته اورد التمييز تثنية واذا قصد جمعيته
اورد جمعا ليطابق المقصود فيهما فان صيغة المفرد وان كانت تصلح
ان تطلق على المفرد الا انها لا تصلح ان تطلق اي صيغة المفرد على
المثنى اذا قصد الاثنينية والمجموع اذا قصد الجمعية فلا بد ان يكون
التمييز مثنى اذا قصد الاثنينية او جمعا اذا قصد الجمعية ليطابق التمييز
المقصود بصيغته الا اذا كان التمييز عن النسبة جنسا استثناء من عموم
الاحوال فيطابق التمييز فيهما ما قصد في جميع الاوقات الا وقت كون
التمييز جنسا لما سبق ان المراد من الجنس ما تشابه اجزاؤه ويقع مجرده
عن التاء على القليل والكثير كالعلم فانه اذا قصد تثنيته اي التمييز او
جمعيته اي التمييز لا يلزم اي لا يجب ان يثنى ذلك الجنس ليطابق
ما قصد او يجمع ذلك الجنس ايضا بل يكتفي ان يؤتى به اي يؤتى به
لتثنيته حال كونه مفردا لصحة اطلاقه اي لكون اطلاق ذلك الجنس
حال كونه مفردا على القليل لكونه مفردا والكثير لكونه جنسا الا ان
الجنس لكونه جنسا يحتمل الكثير فلا حاجة الى تثنيته اي الى ان يكون
التمييز تثنية اذا اريد تثنيته سواء كان مع موافقة ما انتصب عنه او
لمعنى في نفسه اوجمعيته اي الى ان يكون التمييز جمعا اذا اريد
جمعيته سواء كان ما انتصب عنه مفردا نحو طاب زيد علما بصيغة
الافراد مع كثرة علومه او مثنى نحو طاب الزيدان علما مع كثرة علومهما

اوجمعا نحو طاب الزيدون علما مع كثرة علومهم الا انه يفصل مبنى
للمفعول استثناء من مقدر تقديره فيفرد التمييز وان كان ما انتصب عنه
مثنى او مجموعا اذا كان جنسا يقع على القليل والكثير في جميع الاوقات
الا وقت قصد ما فوق النوع الواحد فح يثنى التمييز اذا قصد اثنينية
ويجمع اذا قصد جمعية بالتمييز الذي هو الجنس لما عرفت ان الاستثناء
منه الانواع ثابتة المراد بالانواع ما فوق النوع الواحد على ما اشرنا اليه و
اشار الشارح بقوله من حيث امتيازها اي الانواع النوعية اي من
حيث الانواع عناد بعضها عن بعض سواء كان ذلك الامتياز
بالخصوصيات الكلية او الشخصية فانه لا بد اي حين قصد الانواع
من اثنينية اي من جعل التمييز مثنى او جمعية اي من جعله جمعا نحو
طاب الزيدان علمين وطاب الزيدون علوما فيه نشر على ترتيب اللف
اذا اريد ان متعلق بفتح اللام الطيب اي ما تعلق به يعني ما يكون
سببا لاسناد الطيب الى الزيدين والزيدين وفي بعض النسخ ان
تعلق الطيب بصيغة المصدر كانه وصف بالمصدر او على معنى المفعول
من كل واحد من الزيدين او الزيدين نوع اخر من العلم يعني
ان الطيب اسند الى زيد بسبب كونه عالما نوعا من العلم واسند
الى زيد اخر بسبب كونه عالما نوعا اخر منه الى غير ذلك فان صيغة
للمفرد تعليل لقوله فانه لا بد لح اي كون التمييز مفردا عند قصد الا
نواع لا تفيد ذلك المعنى المقصود وهو ما فوق النوع الواحد فلا بد
من الاثنينية او للجمعية عند قصد الانواع وان كان عطف على قوله
ثم ان كان وفي الرضي قسيم قوله وان كان اسما يعني ان الصفة لم يحتمل
لما انتصب عنه ولمتعلقه كما جاء الاسم بل لم يحتمل الا لما انتصب عنه
فقط فيجب ان تطابقه اذ ليس في الصفات ما يقع على القليل و
الكثير حتى تكون جنسا الى هنا كلام الرضي صفة مشتقة كاسم الفاعل
واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل مثل لله دره فارسا
فالفارس اسم فاعل صار تمييزا او صفة مؤولة بها اي بالمشتقة
يعني لا يكون التمييز بحسب اللفظ صفة مشتقة بل بحسب التاويل نحو كفى

زيد

زيد رجلا فان رجلا اسم جنس باعتبار لفظه الا انه لما كان تمييزا اول
بها فان معناه كفى زيد كاملا في الرجولية بفتح الراء او ضمها اسنادا في كانت
الصفة صفة اي مختصة له اي لما انتصب عنه لا تكون محتملة ولا مختصة
لمتعلقه بفتح اللام لان الصفة لكونها عرضا لا تقوم بنفسها تستدعي
موصوفا تقوم هي به فالمذكور وهو المنتصب عنه اولى بموصوفيته فتكون
صفة له لان المذكور اذا كان اليق بالموصوفية فلا يطلب موصوف اخر
فاذا قيل طاب زيد والدا يجعل تمييزا عن نسبة الطيب الى زيد حتى
تكون تلك النسبة اليه حقيقة كان الوالد زيدا لا متعلقه لما سبق
ان الصفة تستدعي موصوفا واذا كان المذكور لائقا لان يكون له
موصوفا لم يحتج الى طلب غيره ليكون الوالد صفة ولا يحتمل ان تكون
الصفة صفة والده بل تكون مخصوصة لزيد بخلاف الاسم فانه لكونه
اسنادا لا على الذات بحيث موصوفا لا تكون خاصا بالمنتصب عنه
بل يحتمل ان يكون له ولمتعلقه كما سبق نحو ابا في طاب زيد ابا او زيد
طيب ابا وطبقه الواو في وطبقه بمعنى مع والطبق بكسر الطاء وسكون
الباء مصدر بمعنى المطابقة والمطبق بفتحتين فهو للحال نحو قوله
تعالى لتركبن طبقا عن طبق اي حالا عن حال يوم القيمة وهو مفعول
معه لمصاحبة فاعل الفعل الذي هو كانت مثل استوى الماء والخشبة
اي كانت الصفة التي تكون تمييزا صفة مختصة له اي لما انتصب عنه مع
مطابقتها اياه اي مطابقة التمييز الصفة ما انتصب عنه او مطابقته
اياها اي مطابقة ما انتصب عنه الصفة اشار بالتفسير الاول الى
ان المصدر مضاف الى المفعول والفاعل محذوف وبالثاني الى انه مضاف
الى الفاعل والمفعول محذوف وقدم الاول مع ان الثاني اولى بالتقديم
اشارة الى ان مطابقة الصفة لموصوفها وهو ما انتصب عنه اولى من
عكسه يعني مطابقة الموصوف اياها لان التابع يطابق المتبوع لا با
لعكس ويجوز ان يكون المصدر الذي هو طبق بمعنى اسم الفاعل
كالخلق بمعنى الخالق والعدل بمعنى العادل والضرب بمعنى الضارب
والواو حينئذ تكون للعطف اي لعطف الطبق على خبر كانت وهو قوله صفة

وله وجه الا انه عبر عنه بالجواز لكون الاول هو الاولى اى كانت الصفة
صفة مختصة له ومطابقة اياه وح يكون المصدر مضافا الى المفعول والفاعل
محذوف لاغنى والمراد بالمطابقة ههنا اى فى مطابقة احدهما بالاخر الا انها
اى موافقة الصفة ما انتصب عنه فى احد الامور الخمسة فى الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث لا فى كلها فى تركيب واحد لعدم الجمع الا انه
يوجد فى كل تركيب منها اثنان لكونها على نوعين لا لمطابقة فى الوصف
النحوى وان كانت صفة لان المراد بالصفة ههنا اللغوية لا النحوية
اذ لو كانت كذلك لاتفقت فى الاعراب ايضا وليس كذلك لانها
ليست بموافقة له فيه ولا فى التعريف والتنكير مع انها صفة قائمة به
لكونها اى لكون الصفة التى هى التمييز حاملة اى مسندة لضميره
اى لضمير ما انتصب عنه يعنى لكونها صفة قائمة به لان الوالدية مثلا
قائم به وصفة تكون قائمة بالموصوف ومسندة الى ضميره يجب ان
يكون موافقة له فى الامور المذكورة والا لم يكن الضمير موافقا لمرجعه
مع انه يجب الموافقة واحتملت عطف على الجزاء اعنى كانت اى الصفة
المذكورة فى كل تمييز كذلك الحال ايضا اى كما كانت تمييزا وانما قال
واحتملت لان كونها تمييزا هو الاولى لما سيجئ لاستقامة المعنى اى
معنى الكلام او معنى تلك الصفة على الحال اى على ان يكون حالا
مبينة للفاعل او المفعول نحو طاب زيد فارسا اى من حيث انه اى
زيدا فارس هذا تفسير على انها تمييز لان من البيانية لا تزاد
الا فى التمييز لان من بيانية والتمييز ايضا للبيان فتناسب البيان
والا تكون على انها هى تمييزا وحال كونه فارسا هذا اشارة الى
ان تلك الصفة تكون حالا وقال بعضهم هى حال اى ما احسن فى حال
فروسيته ورجح المص الاول حيث قال لان المعنى مدحه مطلقا بالفروسية
فاذا جعل حالا اختص المدح بحال الفروسية لكن زيادة
من فيها اى فى تلك الصفة نحو لله دره من فارس والاصل فارسا ٤
بالنصب وقولهم عز فعل ماض فاعله مستكن فيه راجع الى من اريد
وصفه بالعزة مثل عز فلان ومثل قولك قاتله الله من شاعر من قائل

والاصل فيه عز قائلا فهو زيد فيه من البيانية لما سبق فقيل عز من قائل
نوع التمييز فقوله زيادة من مبتدأ وقوله هذه الجملة خبره اى ترجح
جانب التمييز وفيه اشارة الى ان الشارح ايضا رجح جانب التمييز
لان من تزاد فى التمييز وصفها بالزيادة مع انها ههنا بيانية لا
لانها مما لا احتياج الى اتيانها بل انما اتيت لتاكيد البيان لان التمييز
للبيان فلا ينافى هذا كونها بيانية ولهذا تزاد فيه لا فى الحال لما سبق
ان من ههنا للبيان والتمييز ايضا كذلك فناسب ان يزاد من
فى التمييز لتاكيد البيان كما زيدت فى مميز الخبرية والاستفهامية
فى نحو قوله تعالى وكم اهلكنا من قرية وكم من ملك وفى قول الشاعر
وكم ذدت عنى من تحامل حادث ٭ وسورة ايام حززن الى العظم
والحال وان كان فيه بيان ايضا الا انه يبين الصفة لا الذات ولفظة
من تبين الذات ولذا يصح ان يقال مررت برجل من بنى تميم
فارسا ولا يقال مررت برجل من راكب فلا تناسبها ولهذا لا تزاد
فى الحال وايضا اى كما ان زيادة من البيانية ترجح التمييز لا الحال
المقصود قوله طاب زيد فارسا مدحه اى مدح زيد بالفروسية
وهذا لا يحصل الا بجعل فارسا تمييزا لان التمييز عن النسبة لا يكون
الا للمدح والحال لا تؤدى الا لتقييد العامل به دون المدح لا بحال الفروسية
اى ليس المقصود مدحه وقت كونه فارسا لانه يكون ح مدحه مقتصرا
بحال الفروسية والتقييد ينافى المدح اذ فيه يصح مدح المفعول بحال
الفروسية اى حين كونه موصوفا بها بغيرها من الصفات الدالة
على المدح مثل زيد عالم من حيث انه فارس ولو كان فارسا حالا
لما جاز هذا لانه لا يقال زيد عالم كونه راكبا لانه يتقيد العلم بحال
الركوب وليس كذلك ولما قسم اولا التمييز الى قسمين الى ذات
مذكورة او مقدرة وقسم ثانيا الاول الى اربعة ٢ اقسام باعتبار
متماته الاربعة النون والتنوين والاضافة وبين احوالها
قسم ايضا الثانى ثلثة اقسام عن جملة ومشابهها واضافة
وبين ايضا احوالها وكون التمييز ايضا صفة مشتقة اذا كان

ان التميز سواء كان عن مفرد او نسبة هل يتقدم على عامله او لا فتقدم
فقال ولا يتقدم التميز مطلقا على عامله مطلقا اما اذا كان عامله اسما
تاما كما في القسم الاول فلا يتقدم عليه بالاتفاق يعني من غير خلاف
لاحد فلا يقال عندي درهما عشرون ولا درهما عندي عشرون
ولا يقال ايضا عندي زيتا رطل ولا زيتا عندي رطل وكذا غيره لان
عامله الذي عمل فيه اي حين كونه اسما تاما باحد المتممات الاربعة
اسم ومع هذا اما من غير مشتق ضعيف العمل لان العمل
في الاصل للفعل والمشتق من الاسم لكونه مشابها له مشابهة
تامة ولانه مشابه للفعل الاصل فيه على ما سبق مشابهة ضعيفة
كما ذكرناه وقد ذكر في القسم الاول من التميز ان المفرد التام
باحد المتممات الاربعة مشابه للفعل التام بفاعله والتميز الاتي
بعده مشابه بالمفعول الاتي بعد الفاعل فنصب المفرد التام ذلك
التميز كما ينصب الفعل التام بالفاعل المفعول فلا يقوى المفرد
التام باحدها ان يعمل فيما قبله اي في التميز الذي تقدم فليس
للتميز ايضا ان يتقدم على عامله الضعيف لضعفه واما اذا كان
العامل فيه فعلا او شبهه كما في القسم الثاني من التميز ففي
تقدمه عليه خلاف ولذا قال والاصح اي اصح المذاهب او يريد بصيغة الجمع
وان كان للذهب فيه اثنان على ما ذكره المص نظرا الى ان الجمع الى ما
فوق الواحد والى ان الجمع اذا دخله الالف واللام يضمحل معنى الجمع ان
لا يتقدم التميز على ما هو عامل فيه اي في التميز من الفعل الصريح مثل
طاب في طاب زيد فارسا والغير الصريح كاسم الفاعل وغيره مما ذكرنا فيما
سبق اراد بهذا التوجيه الفعل اللغوي ليشمل قوله الفعل الفعل الاصطلاحي
والغير الاصطلاحي لان الاختلاف كما كان في الفعل الاصطلاحي كذلك
في غيره لا فيه فقط فلا بد من التعميم والذي ذكر في امتناع تقديم التميز مطلقا
ان الغرض من التميز البيان بعد المبهم وذا يقتضي تأخيره والتقديم
ينافي غرض ذكر التميز من الابهام اولا والتفصيل ثانيا ليتمكن في ذهن
السامع فضل تمكن وبين وجه عدم تقديمه على الفعل وشبهه بقوله

تكون اي التميز عن النسبة من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه نحو طاب زيد
ابا اي طاب ابوه اي ابو زيد الا انه اي لكنه عدل عنه للمبالغة والتأكيد اما الاول فلان
كون الشيء مجملا اولا ومفصلا ثانيا ابلغ واوقع في النفس واما الثاني
فلانه بمنزلة تكرير الشيء من جهة الاجمال اولا والتفصيل ثانيا فقيل طاب
زيد ابا لانه فرق بين قولك اشتعل نار بيتي وبين قولك اشتعل
بيتي نارا او لانه ليس فاعلا للفعل نفسه الا انه يكون فاعلا للفعل اذا
جعلته اي جعلت الفعل العامل فيه لازما بنقله الى باب انكسر فح يكون
فاعلا للفعل نفسه نحو وفجرنا من التفجير الارض عيونا لان التميز ههنا
يكون مفعولا للفعل نفسه اي فجرنا عيونها الا ان الفعل اذا جعل لازما
يكون فاعلا له اي انفجرت الارض عيونا اي انفجرت عيونها وهي جمع
عين وهو عين الماء اي ما ينبع من الارض اي شققنا الارض فسالت
عيونا اي عيونها او لانه اذا جعلته اي جعلت الفعل العامل فيه متعديا
بحرف زائد لان بحرف الزائد يكون الفعل مرة لازما وتارة متعديا
نحو امتلاء على وزن افتعل الاناء ماء لان الماء ليس بفاعل للامتلاء نفسه
لان الماء مالئ لا ممتلئ فاذا كان فاعلا له يكون المعنى امتلاء ماء الاناء
فيكون الماء ممتلئا واما اذا جعل متعديا يكون الماء مالئا اي ملأ الماء
اي ملاءه الماء اي الاناء فانقسم التميز عن النسبة ثلثة اقسام اما فاعل
الفعل نفسه او للازمه او لمتعديه فيكون التميز فاعلا للفعل في كلها و
الفاعل لا يتقدم على الفعل لئلا يلتبس بالمبتدأ فكذا ما هو بمعنى الفاعل
وهو التميز فاخذ حكمه في عدم التقديم وههنا اي في قوله امتلاء الاناء
ماء لا في مطلق التعليل يعني في جعل الفعل اللازم متعديا لان يصير
التميز فاعلا له بحث وهو اي ذلك البحث ان الماء الذي كان تميزا في
قولهم امتلاء الاناء ماء من حيث المعنى فاعل مجازي بعلاقة المجاورة مثل
جرى النهر وسال الميزاب وفي الحقيقة الجاري والسائل الماء وههنا
مثل امتلاء ماء الاناء للفعل المذكور نفسه وهو امتلاء من غير حاجة الى
جعله متعديا بحرف الزوائد لان الماء فاعل مجازي فلا يجوز تقديم
الفاعل على الفعل مجازا كان الفاعل او حقيقيا لكن ههنا فلا يلزم

جعل الامتلاء متعديا بحرف زوائد بخلاف المثال الثاني وهو وفجرنا الارض
عيونا لانه ان لم يجعل لازما لا يكون التمييز فاعلا لا حقيقيا ولا مجازيا بل
يكون مفعولا وعلله بقوله لان المتكلم بالاتي الكلام ما قصد اسناد الامتلاء
الى بعض متعلقات الاناء وهو ما يمكن ان يجعل فيها ويكون مظروفا بحالة
لو كان اسناد الامتلاء الى ذلك البعض على سبيل التجوز اي المجاز بعلاقة
الحلول وقدره اي قدر ذلك البعض عطف على قصد حيث اسند
الامتلاء الى الفاعل الحقيقي وهو الاناء وقال امتلاء الاناء ورفع الابهام
جواب لقوله لما قصد وقدره لان الابهام ليس من تقدير الفاعل المجازي
فيه اي في قوله امتلاء الاناء حيث لم يعلم ان الاناء من اي شيء امتلاء
لا جرم لفظ لا لنفي الجنس وجرم اسمه وميزه اي ميز المتكلم ذلك الابهام
وبينه بقوله ماء اي بجعل ماء تمييزا خبره اي لا شك بينه فهو اي قوله امتلأ
الاناء ماء في معنى امتلاء ماء الاناء فصار الماء فيه فاعلا مجازيا كما في انبت
الربيع البقل فالماء في قولك امتلاء الاناء ماء فاعل معنى وان تمييزا صورة
صحيحة فلا يجوز تقديم الفاعل المعنوي كما لا يجوز تقديم الفاعل اللفظي فلا حاجة
الى جعل الامتلاء متعديا وذلك اي كون الماء في قولك امتلاء ماء الاناء
فاعلا مجازيا وفي قولك امتلاء الاناء ماء فاعلا معنويا بعينه يعني كونه
ملابسا بعينه وذاته مثل قولك ربح زيد من باب علم تجارة فان التجارة
فيه تمييز عن نسبة الربح الى زيد لفظا وفاعل مجازي معنى برفع الابهام عن
شيء مقدر منسوب الى زيد اذ تقديره ربح شيء منسوب الى زيد ففيه رفع
الابهام لا محالة ففسر بقوله تجارة وكذا لما قدر ذلك الشيء وقع ايضا فيه
الابهام ففسر ايضا بقوله تجارة فكان الاصل فيه ربح تجارة زيد والفاعل
يعني فاعل ربح في قولك هو التجارة لا زيد وان كان للوصل اسناده
الربح اليه اي الى زيد حقيقة اي اسنادا حقيقيا واسناده اليها اي
الى التجارة مجازا اي اسنادا مجازيا بعلاقة السببية لان التجارة
سبب للربح فكان اسناد الربح اليه اسنادا حقيقيا واسناده الى التجارة
اسنادا مجازيا فكما لا يتقدم الفاعل الحقيقي على الفعل كذلك لا
يتقدم الفاعل المجازي عليه ايضا فلا حاجة الى جعل الفعل اللازم متعديا

يكون

لكون التمييز فاعلا له بنفسه وبهذا اي بهذا الجواب وهو اسناد الربح الى
زيد حقيقة والى التجارة مجاز والتجارة فاعل مجازي بعلاقة السببية يندفع
ما اي الذي نورد على قاعدتهم المشهورة وهي اي تلك القاعدة ان التمييز
عن النسبة المراد بها ههنا النسبة الاسنادية او الايقاعية لا الاضافية لان
في بعضها لا يوجد فاعل ولا مفعول بقرينة ذكر الفاعل والمفعول اما فاعل اذا
كان تمييزا عن النسبة الاسنادية في المعنى او مفعول اذا كان تمييزا عن النسبة
الايقاعية بيان لما في قوله ما نورد ان التمييز في هذا المثال اي مثال
ربح زيد تجارة وامثاله اي امتلاء الاناء ماء لا فاعل ولا مفعول لا لفظا ولا
معنى فلا يطرد تلك القاعدة حيث لم يكن شاملا لجميع الامثلة لان الفاعل و
المفعول المذكورين في تلك القاعدة كل منهما اعم من ان يكون حقيقيا او
مجازيا لانهما ذكرا مطلقا والمطلق يقبل التعميم خلافا مفعول مطلق حذف
فعله الناصب له وقوله للمازني والمبرد متعلق به فالتقدير خالف المازني
والمبرد خلافا للجمهور والكسائي ايضا فانهما اي المازني والمبرد يجوزان
تقديم التمييز على الفعل الصريح مثل طاب وغيره وعلى اسم الفاعل والمفعول
نظرا الى قوة الفاعل لان العامل اذا كان قويا يجوز تقديم معموله عليه اذا لم يمنع
مانع منه اما القوة في الفعل الصريح فظاهرة واما في الاخرين فلانهما اذا وجد
شرط عملهما فهما في حكم المضارع في العمل فيعملان مقدما ومؤخرا كالفعل و
بالقياس على الحال بجامع الاشتراك في رفع الابهام الا ان الحال مبين لـ
الصفة والتمييز مبين الذات بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر
وما فيه معنى الفعل حيث لا يجوز تقديم التمييز عليها وان جاز تقديم الحال
عليها غير المصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل وهذا بالاتفاق و
تمسكا اي المازني والمبرد في هذا التجويز اي في تجويز تقديم التمييز على العامل
المذكورة بقول الشاعر اتهجر سلمى وفي رواية ليلى والهجر المنع اي اتمنع بالفراق
متعلق باتهجر على تضمين معنى الرضى حبيبها مفعول اتهجر اي اتمنع سلمى
حبيبها راضية بافتراقه عنها حيث لا تمتنع ولا ترضى ايضا بافتراقه عنها
وما كان فيه كان فعل من الافعال الناقصة والضمير المستكن فيها فاعلها وهو
ضمير الشأن نفسا تمييز عن نسبة تطيب الى سلمى بالفراق متعلق بتطيب

ونطب فعل مضارع مؤنث من طاب يطيب والمعنى وما كاد الشأن اى وما
قرب تطيب اى ترضى سلمى نفسا اى نفس سلمى بافتراق حبيبها عنها
يعنى لا يقرب نفس سلمى ان ترضى بافتراقه وانفراده عنها فكيف ترضى با
لفراق بتا وعلى تقدير تانيث الضمير فى تطيب فانه اى حين كون الضمير
فيه مؤنثا يكون فى كاد ضمير الشأن كما قلنا لتذكيره اى لكون الضمير فيه مذكرا
اى وما كاد الشأن تطيب سلمى نفسا بالفراق فتقدم ولا يجوز ان يكون تمييزا
عن نسبة كاد الى الشأن لعدم الابهام فيهما مع فساد المعنى اذ المعنى
ح وما كاد نفس نفس وهو ظاهر الفساد ويعود ضمير تطيب المستكن
فيه الى سلمى ويكون نفسا تمييزا عن نسبة تطيب اليها حال كونه مقدما عليه
اى على الفعل واما بناء على تقدير تذكير الضمير اى على تقدير اعتبار تذكير
الضمير المستكن فى تطيب بان يكتب بالياء المنقوط بنقطتين من تحت
فضمير كاد المستكن فيه يكون راجعا الى الحبيب ولا يكون ضمير الشأن لعدم تقدمه
على جملة تفسيره نفسا تمييز عن نسبة كاد اليه اى الى الضمير المستكن فيه
اى وما كاد الحبيب نفسا تطيب اى وما كاد نفس الحبيب تطيب اى ترضى
بالفراق اى بالافتراق عن سلمى بل هذا المعنى اولى وانسب فيكون معنى
البيت ح لانه اى لا تمنع سلمى حبيبها راضية بافتراقه وانفراده عنها بل تريد
ان يكون معها اناء الليل واطراف النهار وما تقرب نفس الحبيب ايضا
ان ترضى وتسمح بافتراقها عنها وانفرادها بكون مراده ان يكون معه
ليلا ونهارا او تسمح نفسه ان تنعزل عنها طرفة عين فلا تمسك على جواز
تقديم التمييز على عامله الفعل الصريح اى حين كون نفسا تمييزا عن نسبة
كاد الى الضمير المستكن فيه لان العامل ح فى التمييز هو كاد وهو مقدم عليه
وعلى لا يصح الاستدلال بهذا البيت لانه معارض بمثله فى المنع وان تعارض
دليلان فى الاجازة والمنع كان الاصل المنع عملا بالاصل وما قيل رد على
الهندى اذ القائل هو يحتمل ان يحمل البيت على تقدير تانيثه اى تانيث الضمير
فى تطيب ايضا فى كما كان على تقدير تذكيره على هذا الوجه اى على الوجه المذكور
والجار فى بان يكون متعلق بقوله ان يحمل تانيث الضمير المستكن فى تطيب
الراجع الى الحبيب باعتبار النفس لكونه ح لفظ مذكرا ومعناه مؤنثا اذ المعنى اى معنى

المصرع الثانى على هذا التوجيه وما كاد نفس الحبيب تطيب بالفراق
يكون نفسا تمييزا عن نسبة كاد الى الضمير المستكن فيه كما كان فى التوجيه
الثانى تكلف وتعسف غير قادح فى التمسك به على جواز تقديم التمييز
على الفعل الصريح اما كونه تكلفا فلارجاع الضمير المؤنث الى المذكر باعتبار
النفس واما كونه تعسفا فلارجاع ضمير تطيب الى المذكر والطريق الواضح
فيه ارجاعه الى سلمى لان المؤنث يرجع الى المؤنث والمذكر الى المذكر اذ
التعسف فى اللغة الخروج عن الطريق الواضح واما كونه غير قادح فى
التمسك فانه يحتمل ان يكون تمييزا عن نسبة تطيب الى الضمير المستكن فيه
الراجع الى الحبيب باعتبار النفس وهذا هو الاولى لان التمييز واقع لما انتصب
وان لم يكن متفقا فى التذكير والتانيث وحال الضمير فى تطيب مؤنث والتمييز
ولان تطيب اقوى فى العمل من كاد وان كان يحتمل ان يكون تمييزا عنه عن
نسبة كاد وهذا اخفى تامل وكن من المنصفين ولا تكن من المتعصبين
واما تمسكهما على جواز تقديم التمييز على اسمى الفاعل والمفعول فالقياس
على هذا القول لانهما اذا وجد شرط عملهما يكونان فى حكم المضارع فبهذه
المناسبة قيسا على مطلق الفعل تامل المستثنى وانما ذكره عقيب التمييز
لمناسبة الاشتراك فى الدلالة على الذات وانقسام كل منهما الى الحقيقى
والمجازى يعنى كما ان التمييز حقيقة فى الذات المذكورة ومجاز فى الذات
المقدرة كذلك المستثنى حقيقة ومجازى فى المتصل والمنقطع واشتراكهما
ايضا فى عدم تقدمهما على عاملهما اى ما يطلق مبنى للمفعول عليه
لفظ المستثنى فى اصطلاح النحاة فيه اشارة الى ان اللام فيه للعهد الخارجى
كما يجوز ذلك فى الكلام بارادة ما هو مشترك بين القسمين على عموم
المجاز على قسمين ولما كان معلوميته اى معلومية المستثنى او معلومية
ما يطلق عليه لفظ المستثنى بهذا الوجه اى بالوجه الذى يطلق عليه لفظ
المستثنى فى اصطلاح النحاة الغير المحتاج الى التعريف لكونه معروفا فى
اصطلاحهم كافية فى تقسيمه اى تقسيم المستثنى لان ادنى المعرفة كما كانت كافية
لان يكون الشئ مبتدأ تكون ايضا كافية فى تقسيمه اشعارا بانه على تعريفه
بان هو المذكور بعد الا واحدى اخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا

كذلك صح

قسم اي المستثنى اولا الى قسمين وعرف كل واحد منهما اي من القسمين
لان ماهية كل واحد منهما مختلفة ولا يمكن جمع مختلفي الماهية في حد لان
مبين للماهية بذكر جميع اجزائها مطابقة او تضمنا والمختلفات فيها الا ان
في جميع اجزائها حتى تجتمعان في حد كما في الوضى لان لكل واحد منهما
اي من القسمين احكاما خاصة اذ احدهما مخرج والاخر غير مخرج
لا يمكن اجزائها اي تلك الاحكام عليه اي على كل قسم الا بعد معرفته
اي بعد ان يكون معلوما ومعروفا فقال متصل ومنقطع من باب
تعدد الخبر بالعطف صدق المتضادين على واحد وعلى اجنبي في
حالة واحدة جائز كهذا او مثل الانسان فقير وغني وعالم وجاهل والحيوان
انسان وفرس لانه في معنى بعض الانسان فقير وبعضه غني و
كذا غيره وانما المستحيل الحمل على الواحد الشخصي سواء كان بالعطف
او بغيره مثل زيد عالم جاهل وقيل هذا من باب حمل المدلول على
الدال فالمتصل الفاء للتفسير والتفصيل قدمه في اللف والنشر لكونه
اصلا في هذا الباب كما ان التمييز عن المفرد اصل فيه اي المستثنى
المتصل هو المخرج اي الاسم الذي اخرج فيه اشارة الى ان الموصوف
مقدر والى ان الالف واللام فيه موصول سواء كان الباقي بعد الا د
اقل نحو لفلان على عشرة دراهم الا تسعة او اكثر نحو لفلان على عشرة
دراهم الا واحدا او متساويا مثل لفلان على عشرة دراهم الا خمسة و
احترز به اي بقول المخرج عن غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع
فانها وان وقعت بعد الا واحدى اخواتها الا انها غير مخرجة
من متعدد اي من شيء متعدد اي شيء ذي عدد جزئياته بالرفع على
انه فاعل متعدد لاعتماده على الموصوف المقدر كما قررنا لك سواء كان
تعدد الجزئيات ظاهرا نحو جاءني القوم الا زيدا او غير ظاهر نحو ما جاءني
احد الا زيد بالرفع بدل من احد او الا زيدا بالنصب على الاستثناء
لان لفظ الاحد وان لم يكن متعددا ظاهرا لانه مفرد الا انه نكرة وقع في
حيز النفي فيعم الافراد واستغرق معنى لان النكرة في حيز النفي تفيد
الاستغراق معنى لان النكرة في حيز النفي تفيد الاستغراق لما سبق

متصل ومنقطع

فالمتصل

المخرج

من متعدد

او اجزاؤه وهو عطف على جزئياته اي من شيء متعدد اجزاؤه وان لم يكن متعددا
جزئيا مثل ضربت العبد الا نصفه فان العبد وان لم يتعدد جزئياته الا انه
لما كان متعلق الاشتراء تعدد اجزاؤه لانه يمكن ان يتعلق الاشتراء بجميع اجزائه
او ببعض سواء كان ذلك الشيء المتعدد اجزاؤه او جزئياته لفظا اي ملفوظا
نحو جاءني القوم الا زيدا او تقديرا اي مقدرا نحو ما جاءني الا زيد بالرفع لانه اذا
كان المستثنى واقعا في كلام غير موجب والمستثنى منه غير مذكور يعرب المستثنى
على حسب العوامل على ما سيجيء اي ما جاءني احد الا زيد على البدل من احد
والا زيدا على الاستثناء منه بالا متعلق بقوله المخرج غير الصفة لانها اذا كانت صفة
يكون بمعنى غير ولا تكون للاستثناء واخواتها اي اخوات الا اي اشباهها وهي
حروف الاستثناء وادواته على معنى ما به يستثنى في الكلام سواء كان حرفا او
اسما او فعلا وهي الا وعدا وخلا وحاشا وسوى وسواء وغير وما خلا وما
عدا وليس ولا يكون ولا سيما وبله وبيد بمعنى غير ولما في قوله تعالى لما عليها
حافظ وكذا قال السيد بن علي واحترز به اي بقوله بالا واخواتها عما يخرج بغير
العطف مثل لا في نحو جاءني القوم لا زيد ومثل لكن في نحو ما جاءني القوم لكن
زيد جاء او بلكن الاستدراكية نحو جاءني القوم لكن زيدا لم يجئ والمستثنى
المنقطع هو المذكور اي الاسم الذي ذكر بعدها اي بعد الا واحدى
اخواتها غير مخرج من متعدد اي من شيء متعدد جزئياته او اجزاؤه
ليصح التقابل بين المتصل والمنقطع لعدم دخوله في قصد المتكلم في التعدد
المذكور حتى يلزم اخراجه فان قلت اذا كان كذلك فلا يحتاج الى قوله غير
مخرج لانه اذا لم يكن داخلا لا حاجة الى الاخراج قلت لدفع التوهم لانه اذا
قيل هو المذكور بعدها توهم انه يخرج اولا فلدفع هذا التوهم صرح به وان لم
يكن في الواقع داخلا وليتقابل هذا القسم القسم الاول واحترز به اي بقوله
غير مخرج عن جزئيات المستثنى المتصل فيكون قيد احترازيا ايضا فالمستثنى
الذي لم يكن داخلا في المتعدد في قصد المتكلم قبل الاستثناء منقطع لصدق
التعريف عليه سواء كان ذلك المستثنى الذي لم يكن داخلا من جنسه اي
من جنس المستثنى منه وسواء كان المستثنى منه ملفوظا فيه كقولك جاءني القوم
الا زيدا فان زيدا فيه مستثنى منقطع وان كان من جنس المستثنى منه حال كونه

لفظا

او تقديرا

بالا

واخواتها

والمنقطع

المذكور بعدها

غير مخرج

مشعرا بالقوم في قولك جاءني القوم على ان يكون اللام للعهد الخارجي او
العهد الذهني بقرينة المقام او غيره الى الجماعة الخالية عن زيد فيكون المعنى
جاءني هذه الجماعة الخالية عن زيد الا او مقدرا نحو جاءني الا زيدا في تقدير
ما جاءني القوم الا زيد انتصب زيدا فيهما ولم يكن المستثنى من جنس المستثنى
منه نحو جاءني القوم الا حمارا فيجري فيه ان يكون المستثنى منه ملفوظا او مقدرا ايضا
ولما قسم المستثنى اولا الى قسمين متصل ومنقطع وعرف كل قسم على حدة شرع الان الى
بيان اعرابه وهو النصب لانه من المنصوبات وهو في مواضع الاول ما يكون
النصب فيه واجبا الا انه اذا اجتمع فيه شرطان وقوعه بعد الا وكون الاستثناء في
كلام موجب فقال وهو اي المستثنى مطلقا متصلا ومنقطعا بارادة ما هو
اعم من المتصل والمنقطع على وجه عموم المجاز حيث علم مبني المفعول اولا منصوب
على الظرفية توجيه وهو كون اللام فيه للعهد الخارجي واريد به اللفظ الى لفظ المستثنى نحو
تقسيمه الى قسمين كما عرفت هناك وعلم ثانيا بما يفهم مبني المفعول له نائبه من
بيان ما في قوله بما عرف قسميه اي قسمي لفظ المستثنى وفي هذا الكلام صنعة الاستخدام
ان اريد بالمستثنى المذكور لفظه وبالضمير معناه واما ان اريد به عموم المجاز فلا استخدام
اعني به المذكور بعد الا واحدى اخواتها اي اخوات الاستثناء كان المستثنى مخرجا
عن متعدد بحرفيته او اخواته او كان المستثنى غير مخرج ولهذا اي لكونه معلوما اولا
بالوجه المذكور وثانيا بالنقل من تعريف قسميه لم يعرفه اي لم يعرف المص المستثنى
مطلقا على حدة كما هو دابه حيث عرف الكلمة اولا ثم قسمها وعرف كل قسم وكذا
عرف الكلام وفيه اشارة الى ان تعريفه ممكن كما بيناه سابقا وما اي طلبا
للاختصار لانه ان عرف المستثنى اولا ثم قسمه وعرف كل قسم يكون اطنابا وان
كان فيه فائدة منصوب سواء كان متصلا او منقطعا وجوبا تمييزا ومنصوب
على المصدرية اي نصبا واجبا بل بكونه قسما اي مقابلا للمنصوب جوازا لكن
لا يكون منصوبا وجوبا الا بشرطين ذكرهما سابقا احدهما اذا كان المستثنى
واقعا بعد الا لا يكون واقعا بعد غير وسوى ونحوهما مثل سواء وحاشا في قول
لانه اذا كان واقعا بعدها لا يكون منصوبا لا وجوبا ولا جوازا بل لا يكون الا مجرورا
غير الصفة صفة الا قيد به اي بقوله غير الصفة وان لم تكن الواقع بعد الا التي تكون
للصفة بمعنى غير داخلا في المستثنى لئلا يدخل مبني المفعول عنه اي عن عدم دخول ما بعد

وهو

منصوب

اذا كان
بعد الا

غير الصفة

الصفة

الصفة في المستثنى ويكون عدم دخوله مصرحا به رد على الهندي حيث قال قوله
غير الصفة غير محتاج اليه اذ ما بعد الا التي للصفة ليس مستثنى في كلام متعلق بما تعلق
به قوله بعد الا وثانيهما اذا كان المستثنى واقعا في كلام موجب بفتح الجيم من اوجب اي
كلام ليس نفي فيه ولا نهي ولا استفهام كما ولا والهمزة لان الاستفهام لما كان فيما يحمل به
في الاصل ويكون ايضا للانكار غالبا كان بمنزلة النفي والنهي في ان يكون ما دخله غير
موجب نحو جاءني القوم الا زيدا بنصب زيدا لانه واقع بعد الا في كلام موجب وهو تام
فنصب وجوبا على الاستثناء متصلا او منقطعا لانه يصلح ان يكون مثالا لهما واحترز
به اي بقوله في كلام موجب بل بقوله موجب عما اي عن مستثنى اذا وقع في كلام غير
موجب بان يكون فيه نفي او نهي او استفهام لانه ليس ح اي حين وقع في كلام غير
موجب واجب النصب بل يكون جائز النصب ويختار البدل او يعرب على حسب العوامل
على ما سيجيء وكل في موضعه ولا حاجة ههنا اي فيما يكون المستثنى منصوبا وجوبا الى قيد
اخر اي غير القيدين الاولين بل يكفي في كونه منصوبا وجوبا القيدان المذكوران
سابقا فيه رد على الهندي حيث قال ولا بد موجب تام لئلا يرد قرات الا يوم
كذا وهو ان يكون الكلام الموجب تاما بان للقيد الاخر هاهنا يكون المستثنى منه مذكورا
لفظا فيه اي في كلام موجب ليخرج تعليل للمنفي لا النفي يعني يحتاج الى قيد اخر هاهنا بقال
في كلام موجب تام ليخرج عنه قولك قرات الا يوم كذا فانه اي يوم كذا فيه منصوب
وجوبا لكن على الظرفية اي على انه مفعول فيه لقوله قرات لكن هذا الكلام غير تام لا
على الاستثناء اي ليس نصبه على ان يكون مستثنى لان الكلام اي كلام المص تعليل
لقوله ولا حاجة وكانه جواب عن اعتراض اي لان المقصود ههنا في كونه اي
المستثنى منصوبا مطلقا اي سواء كان المستثنى منصوبا على الاستثناء او على
الظرفية او على المفعولية او الخبرية لا في كونه منصوبا على الاستثناء اي ليس
المقصود من هذا الكلام ان يكون المستثنى مطلقا بدليل عطف قوله او كان
بعد عدا وخلا وغيرهما مما يكون المستثنى بعده منصوبا وجوبا على قوله كان
فيكون التقدير وهو منصوب وجوبا اذا كان واقعا بعدها وما يقع بعدها
لا يكون منصوبا على الاستثناء بل على المفعولية او على الخبرية الا ان يقال انه استثناء
من قوله ولا حاجة ههنا قيد اخر اي بهذا القيد وهو ان يكون المستثنى منه
مذكورا او ان يكون الكلام تاما انما هو للاخراج مثل قرئ على البناء للمفعول

في كلام موجب

[illegible]

الابوم كذا قائم اى كذا مرفوع وحق ما لا منصوب مع انه واقع بعد الا
فى كلام موجب فكان على ذلك القايل ان نقول المراد موجب تام ليخرج
مثل قرئ الا يوم كذا مكان قرات الا يوم كذا الآن المص لم يتعرض لهذا
القيد بناء على الظاهر المتبادر فان المتبادر من قوله فى كلام موجب ان
يكون تاما ولهذا اورده بالتنكير والعامل فى نصب المستثنى اذا كان المستثنى
منصوبا بعد الا ولهذا قال على الاستثناء لا على غيره كالمفعولية والخبرية فا
ن عامله هو الفعل ليس الا عند البصرية قال المبرد والزجاج العامل فيه الا
لقيام معنى الاستثناء به ولكونها نائبة عن استثنى وقال الكسائي هو منصوب
اذا انتصب بان مقدرة بعد الا محذوف فتقديره جائني القوم الا ان زيدا جائني
القوم الا ان زيدا لم يجئ ولهذا بين الشارح العامل فيه على المذهب المختار
اما الفعل المقدم بتوسط الا كان ناصب المفعول معه على المذهب المختار
الفعل المقدم بواسطة الواو او معنى الفعل بتوسط الا المفادة من كلام لانه
اى لان المستثنى منه يتعلق بالفعل المقدم اذا كان العامل فيه ذلك الفعل
الاتى او يتعلق معناه اى معنى الفعل اذا كان العامل فيه معنى الفعل المستفاد
من كلمة الا مثل جاءنى القوم الا زيدا اى جاءنى القوم استثنيت زيدا منهم
يعنى اخرجته وصرفته عن حكم المجيئ تعلقا معنويا اذ لم اى للمستثنى نسبة و
تعلق الى ما اى المستثنى منه نسب اليه احدهما من الفعل او معناه اما انه
فى المستثنى المتصل فظاهر لانه جزؤه واما فى المنقطع فان كان من جنسه فكذلك
لان فيه ابهام الجزئية والا فبعض فيه للاكلية او غيرها والحال ان للمستثنى نحوا
بعد تمام الكلام كما ان للمفعول يجئ بعد تمام الكلام فشابه بهذه الجهة المفعول
فى كونه فضلة عاما فيه الفعل معه خاصا فى التعلق بالفعل بواسطة فينصب كما ينصب
المفعول او مقدما عطف على قوله بعد الا لانه مع تعلقه منصوب على انه خبر اومقدما
كان اى المستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى مقدما على المستثنى منه واقعا على المستثنى منه
بعد الا سواء كان المستثنى واقعا فى كلام موجب او غيره اى او كان واقعا
فى كلام غير موجب نحو جاءنى الا زيدا القوم مثال لما كان واقعا فى كلام موجب
وتقدم المستثنى على المستثنى منه وهذا التقديم كتقديم المفعول على الفاعل وكان حقه
ان يجيئ بعد الحكم على المستثنى منه كما ان الحق للمفعول ان يجيئ بعد الفاعل لان

مرتبة المخرج ان يكون بعد مرتبة المخرج عنه لكنه جوز تقديمه لكثرة استعماله ومثل ما
جاء فى الا زيدا احد مثال لما يكون غير موجب ويجب نصب المستثنى فى هذين
القسمين على الاستثناء لانه اذا لم يكن منصوبا على الاستثناء يكون بدلا لما بعده
وذا غير جائز لامتناع تقديم البدل على المبدل منه لان البدل تابع والتابع
يجب ان يكون بعد المتبوع فوجب ان يكون منصوبا على الاستثناء ولم يعد
كلمة او حيث كان فى هذا القسم وفى قسم المنقطع لان الثلثة مشتركة فى وجوب
كونها واقعة بعد الا ومنصوبة على الاستثناء او منقطعا عطف على قوله مقدما اومنقطعا
لقربه او على قوله بعد الا لكونه اصلا واليه اشار الشارح بقوله اى المستثنى
منصوب ايضا اى كما كان منصوبا فى القسمين الاولين وجوبا اى نصبا واجبا
اذا كان المستثنى منقطعا بعد الا واقعا سواء كان فى كلام موجب من جنس المستثنى
منه مثل جاءنى القوم الا زيدا كما سبق او لا من جنسه مثل جاءنى القوم الا حمارا
او غير موجب سواء كان ايضا من جنسه مثل ما جاءنى القوم الا زيدا او لا نحو
ما فى الدار احد الا حمارا فى الاكثر متعلق بقوله منصوب المقدر الذي قدره فى الاكثر
الشارح او خبر مبتداء محذوف اى ونصب المستثنى فى هذا القسم واقع
فى الاكثر لا فى الكل كما فى القسمين الاولين اى فى اكثر اللغات فيه اشارة الى
ان اللام عوض عن المضاف اليه كما فى قوله الله الاكبر اى اكبر كل شئ فى قوله و
هى اى اكثر اللغات فان اسم التفضيل ياخذ حكم ما اضيف اليه فيكون مؤنثا
لان المضاف اليه ههنا مؤنث لغة اهل الحجاز بكسر الحاء المهملة وفتح الجيم و
زاء معجمة على وزن صراف بلاد مكة سميت بها لكونها محجوزة عن الاعداء والمهالك
والحجز المنع فانهم اى اهل الحجاز فان الجمع قبيلة على وزن فعيلة وهى الجماعة
يكون من الثلثة فصاعدا من قوم شتى مثل الروم والزنج والعرب والجمع قبل
ومنه قوله تعالى وحشرنا عليهم كل شئ قبلا اى قبائل كثيرون فيكون بعضهم التي
بعض والناصبون يكونون اكثرهم والكثيرون لم ينصبوه بل يجعلون بدلا اى
فى اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم اى اكثر النحاة ذهبوا الى اللغة الحجازية لانهم
يوجبون نصبه مطلقا لان بدل الغلط لم يوجد فى الصحيح من كلام العرب والمنقطع
مطلقا اى سواء كان قبله اسم يصح حذفه او لا منصوب عندهم اى للحجازيين اذ
لا يتصور اى لا يمكن فيه اى فى المستثنى المنقطع اذ لم يكن منصوبا على الاستثناء الا

الا بدل الغلط وهو اى بدل الغلط لا يصدر اى لا يتلفظ الا بطريق السهو والغفلة
اى الا بطريق ان يكون صاحبه ساهيا فيما تلفظ به وغافلا عن مراده ومقصوده
والمستثنى المنقطع انما يصدر ممن يصدر عنه بطريق الروية بفتح الراء وكسر الواو
التخفيف والغطانة فتنافيا فلم يكن المستثنى المنقطع بدل الغلط ايضا اما لعدم
كونه بدل الكل فلانتفاء شرطه لان شرطه ان يكون مدلول الثانى مدلول الاول
مثل جاءنى زيد اخوك واما بدل البعض فلان شرطه ايضا ان يكون الثانى جزء الاول
ويكون مضافا الى ضميره واما بدل الاشتمال فلان شرطه ان يكون نفس السامع عند
ذكر المبدل منه منتظرة ومتشوقة الى ذكر البدل واما بدل الغلط فلما ذكره الشارح
فتعين ان المستثنى المنقطع لا يكون بدلا لان انتفاء الاقسام يستلزم انتفاء
المقسم عنه وهو البدل اذ لا وجود للعام الا فى ضمن الخاص والافراد واذا انتفى
البدلية لزم ان يكون منصوبا على الاستثناء واما بنو تميم فقد قسموا المستثنى
المنقطع على قسمين لانه لا يخلو اما ان يكون قبل المستثنى اسم يصح حذفه واقامة المستثنى
مقامه اولا احدهما اى احد هذين القسمين ما اى مستثنى منقطع يكون قبله اى
قبل ذلك المستثنى اسم يصح حذفه واقامة المستثنى مقامه متعددا كان نحو ما جاءنى
القوم الا حمارا ففى هذا المثال يجوز حذف المستثنى منه يعنى القوم واقامة المستثنى
مقامه يعنى حمارا المراد بالاقامة ان يكون قائما مقام الفاعل اذ يجوز ان يقال ما
جاءنى الا حمار او غير متعدد مثل ما جاءنى زيد الا حمارا فههنا اى فى هذا
القسم يجوزون البدل لان البدل منه فى حكم التنحية فى المعنى فيجوز حذفه وانما
يكون بدل الغلط لانه يجوز فى فصيح الكلام نحو هند نجم بدر شمس وثانيهما
اى ثانى القسمين ما اى مستثنى لا يكون قبله اى قبل المستثنى اسم يصح حذفه بل
يجب ان يكون مذكورا فهم اى بنو تميم ههنا اى فى هذا القسم يوافقون الحجازيين
فى ايجاب النصب اى فى ان يكون نصب المستثنى واجبا لانه لما لم يمكن حذف المستثنى
منه جائزا اذ لا يمكن اقامة المستثنى مقامه لم يوجد شرط البدل لما سبق شرطه ان يكون
فى حكم التنحية ويكون حذفه وذكره سواء كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله
لا لنفى الجنس وعاصم مبنى على الفتح اسم لا لانه منصوب محلا اليوم منصوب
على الظرفية متعلق بالخبر المحذوف من امر الله متعلق باسم لا اى لا عاصم
ولا حافظ من قضاء الله موجود اليوم فيكون عاصم فاعلا الا من رحم من توصل

ورحم صلته والى اشار الشارح بقوله اى من رحمه الله وفيه اشارة الى ان فيه
الفاعل للفعل بما استكن فيه راجع الى الله والى ان العائد الى الموصول محذوف
لانه اذا كان مفعولا يجوز حذفه وللفعل سوصح به بقوله والعائد المفعول يجوز حذفه
فمن رحم الله هو المرحوم المعصوم لان من كان عاصم الله لا محالة فيكون معصوما
ومن رحم الله ايضا لا محالة يكون مرحوما فلا يكون المعصوم داخلا فى العاصم لان
العاصم فاعل ومن رحم الله مفعول والمعصوم ليس من جنس العاصم لان المفعول
غير الفاعل فيكون مستثنى منقطعا فيكون من رحم فى محل النصب على الاستثناء ونحو
لا ضارب اليوم الا زيدا فى تقدير لا ضارب موجود اليوم الا المضروب كما
ان تقدير قوله تعالى لا عاصم موجود اليوم الا المرحوم المعصوم ومنه قولهم لا زاد
الا تفضل وما نفع الا ما ضر وقال بعضهم لا عاصم اى معصوم فالاستثناء متصل
وقال الاسفراينى المراد من رحم الله الراحم اى الله اى لا الرحيم فيكون ايضا متصلا
واعلم ان المستثنى المنصوب على الاستثناء اذا كان بالا فلا يخلو اما ان يكون المستثنى مقدما
على المستثنى منه اولا فان كان مقدما فهو القسم الثانى وان لم يكن مقدما فلا يخلو اما انه
ان يكون من جنس المستثنى منه اولم يكن فان كان من جنسه فهو القسم الاول
والا فهو القسم الثالث او كان بعد خلا وعدا نبه باعادة كان على ان المعطوف
يغاير المعطوف عليه فى النصب لان نصب المستثنى فى الاول على المفعولية او الجزئية
وفى الثانى على الاستثناء وعلى ان المستثنى واقع بعد الافعال فى الاول
وفى الثانى واقع بعد الحرف وهو الا اى المستثنى منصوب وجوبا اى نصبا واجبا
ايضا اى كما انه كان واقعا بعد الا اذا كان بعد عدا من عدا يعدو عدوا
مثل غزا يغزو غزوا وبابه نصر وهو متعد بنفسه فى الاستثناء وغيره اذا جاوز مثل
جاءنى القوم عدا اى جاوز زيدا والمستثنى منصوب وجوبا ايضا اذا كان واقعا
بعد خلا اصله خلو مثل غزو وعدا ايضا اصله عدو قلبت الواو فيهما الفا لتحركها و
انفتاح ما قبلها من خلا يخلو خلوا مثل سما يسمو سموا وبابه ايضا نصر الا انه لازم
فى الاستثناء وغيره نحو جاءنى القوم خلا زيدا والاصل خلا من زيد فانه متعد
بمن ولذا قال الشارح وهو اى لفظ خلا ماض اذا كان او مضارعا
ولم يبين الشارح لان ما كان ماضيه لازما يكون مضارعه كذلك
وما كان ماضيه متعديا يكون مضارعه كذلك فى الاصل اى فى استعماله فى الاستثناء

او غيره لازم الاانه قد يتعدى الى المفعول به بمن كما تتعدى الافعال اللازمة
الى مفعولاتها بالحروف الجارة نحو قول العرب اذا ضربت الدار رحلت الدنيا رجع
دار من الاثنى بفتح الهمزة وكسر النون فعيل بمعنى فاعل كنصير بمعنى ناصر اى الشائن
والموانس او كل ما يونس به ويقال وما في الدار انيس اى احد كذا في الصحاح
وقد يتضمن مبنى للمفعول اى خلا اذا اريد تعديته كقولهم افعلى هذا وخلاك
ذم بمعنى جاوز فيكون معنى قولك جاءنى القوم خلا زيدا جاوز زيدا وقد يحذف
الجار الذى هو من ويوصل الفعل الذى هو لفظ خلا الى المفعول به فيتعدى الى
المفعول به بنفسه فيكون المستثنى بعدها مفعولا به ويقال لمثل هذا العمل
الحذف والايصال والتزموا اى التزم النحاة هذا التضمن اى جعله بمعنى جاوز
او الحذف والايصال وهو ان يحذف الجار المعدى للفعل وحده
اختصارا ويوصل الفعل بنفسه الى المجرور ويجعل كالفعل المتعدى وينصب
كما ينصب الفعل المتعدى المفعول به كقوله تعالى واختار موسى قومه مكان
من قومه اى التزموا احد الامرين على سبيل منع الخلو والجمع فى باب الاستثناء
ليكون ما اى المفعول الذى وقع بعدها منصوبا صريحا لان الجار والمجرور
ايضا منصوب الاان نصبه محلى لالفظى واما اذا التزموا احد الامرين يكون نصبه
صريحا كما كان الواقع فى صورة المستثنى بالا التى هى ام الباب اى اصل باب الاستثناء
منصوبا صريحا فان ما بعدها منصوب فيكون اشبه بالا وفاعلهما اى فاعل عدا
وخلا لانهما فعلان ماضيان لابد لهما من فاعل ضمير مستكن فيهما كما يستكن فاعل
فاعل سائر الافعال الاان هذا الاستكنان لازم فى باب الاستثناء وما سيجئ
راجع لانه لابد له ايضا من مرجع لفظا او معنى او حكما لانه ضمير غائب اما الى مصدر
الفعل المتقدم كائنا ما كان مثل اعدلوا هو اقرب للتقوى او الى اسم الفاعل منه اى
من الفعل المتقدم او الى بعض مطلق من المستثنى منه وعلى التقادير الثلاثة يكون
المرجع مذكورا معنى اذ لا يجوز الارجاع الى بعض معين لانه لا يلزم من مجاوزة
بعض القوم اياه وخلو بعضهم منه مجاوزة الكل وخلو الكل كذا فى الرضى وقيل
ان الضمير يرجع الى البعض كما فى الاجماع كما فى قوله تعالى علمت نفس اى كل نفس وقيل البعض يستعمل فى معنى
والدليل هنا ما هو النفى والتقدير اى فى كل واحد منها على التاويل التاني جاءنى القوم عدا بعضهم زيدا او
خلا بعضهم زيدا مثال لرجوع الضمير الى مصدر الفعل المتقدم او جاءنى القوم عدا الجائي

يعني اذا كان خلا وعدا فعلا في الاستثناء

منهم زيدا او خلا الجائي منهم زيدا مثال لكون الضمير راجعا الى اسم الفاعل
منه او جاءنى القوم عدا بعض منهم زيدا اى كلهم زيدا او خلا بعض منهم زيدا
اى كلهم لما سبق ان البعض ههنا بمعنى الكل وقد مر فى المثالين الاخيرين انه
لكون ضميرا راجعا الى ذى الحال لربط الجملة الحالية به لما سبق ان الحال اذا
كان جملة يلزم الضمير فيها وهما اى ههنا فان الجملتان اى كل واحدة منهما
فى محل النصب على الحالية من معمول المتقدم ان وقعت بعد معرفة كما
فى المسئلة المذكورة واما ان وقعت بعد نكرة محضة مثل ما جاءنى احد عدا
او خلا زيدا وقيل لا موضع لهما من الاعراب لقيام كل منهما مقام الا وهى
حرف لا محل لها منه ولكنها ما قام مقامها وكان بدلا منها ولم يظهر من الظرفين
مبنى للفاعل او من الاظهار مبنى للمفعول معهما اى مع كل من عدا و
وخلا اذا وقع حالا الا الضمير وحده مع ان الماضى اذا وقع حالا لا يجوز فيه الواو
ايضا ليكون اشبه بالا فترك الواو فيه وجوبا واما اذا كان صفة فلم يجز
فيه لفظة قد ولا الواو اصلا مع ان الماضى المثبت اذا وقعت حالا يلزم فيه
عند البصريين اما ظاهرة او مقدرة وههنا لم يجز اظهارها بل يجب ان يكون
مقدرة وفيه خلاف سيبويه والمبرد لما عرفت ليكونا اشبه اى ليكون لكل
منهما زيادة مشابهة بالا فى عدم الفصل بينهما وبين المستثنى منه التى هى
الاصل فى باب الاستثناء لكونها موضوعة له فكانت حقيقة فيه واما غيرها
فهو موضوع لغيره فاستعماله فيه يكون مجازا عن الا ويجد لا منها لعلاقتهما
فى الاكثر اى النصب اى نصب المستثنى بهما اى بكل واحد منهما انما
هو فى الاكثر الاستعمال فيه اشارة الى ان الجار والمجرور خبر مبتدأ محذوف
والى ان اللام فى قوله فى الاكثر عوض عن المضاف اليه والى ان نصب
المستثنى مختص باداة الاستثناء بخلاف الافعال فى نصب المستثنى هناك
خلافا لانهما فعلان ماضيان كما عرفت فيما سبق والفعل الماضى نصب
ما بعده اذا كان متعديا الا انه لا يجوز تقديمه وان كان مفعولا به وكان
يجوز تقديمه فى سائر الافعال لكونهما فى معنى الا ولا يجوز تقديم المستثنى
عليها اذ لا يقال جاءنى القوم زيد الا فكذا ما كان فى معناها لشم الرائحة
بهما ولان فيهما معنى الرفع ايضا ولذا قال وقد يجر الجار اى بجر المستثنى

بهما اى بكل واحد منهما بناء على انهما حرفا جر وهذا مذهب الاخفش لان سيبويه
انكر الجر بعد الا انه فعل متعد بنفسه قال السيرافى لم اعلم خلافا فى جواز الجر بهما
اى بكل منهما وقال ابن مالك لم ار احدا ذكر الجر بعد عدا الا الاخفش فانه قرنها فى
بعض ما ذكره بخلا فى جواز الجر بهما والسيرافى تبع فى هذا سيبويه وفى الاول
الاخفش الا ان النصب اى نصب المستثنى بهما اى باحدهما اكثر من الجر وما
عدا وما خلا عطف على قوله خلا وعدا ولم يعد لفظة مكان هيهنا لاشتراكهما فى نصب
المستثنى على المفعولية اذ لا فرق بينهما الا بزيادة لفظ ما وعدمها الا ان النصب
هيهنا واجب وثمه محتمل ولذا قال المص فى الاكثر اى المستثنى منصوب ايضا
اى كما كان منصوبا اذا كان بعد عدا وخلا اذا كان واقعا بعد ما عدا وما خلا لان
لفظة ما فيهما مصدرية وحروفها ثلثة ما وان وان مختصة بالافعال اى لان
تختص بالافعال يعنى تدخلان على الجملة الفعلية فتجعلانها فى تاويل المصدر
ولذا اختصا بها لان المصدر لا يوجد الا بالافعال نحو قوله تعالى وضاقت
عليهم الارض بما رحبت اى برحبها بسعتها وقوله تعالى وان تصوموا خير لكم
وهذا مذهب سيبويه وجوز غيره دخول ما بالجملة الاسمية نحو نتوا فى الدنيا
ما الدنيا باقية كذا فى الرضى نحو جاءنى القوم ما خلا زيدا وما عدا عمرا وما فيهما
اما حرفية وهى ثلثة اما نافية وهى لا تصح هيهنا لان المعنى بالايجاب دون السلب
واما كافة وهى تلحق بالاخر دون الاول مثل قلما وطالما واما مصدرية وهى
مختصة بالافعال غالبا لان المصدرية لا توجد الا فيها وههنا كذلك كما
صرح به الشارح نفسه واما اسمية وهى ستة اقسام اما موصولة او موصوفة و
ههنا ليست باحدهما لعدم الضمير الراجع اليهما فى الفعلين واما استفهامية
او شرطية وهى ايضا ليست باحدهما لوجوب الصدارة فيهما واما تامة او صفة و
عدم كون احدهما ظاهر لوجوب كونهما فى الاخر حقيقة او حكما فظهر انها لا تكون
اسمية لان انتفاء الاقسام باسرها يدل على انتفاء المقسم عنه لا وجود للعام
الا فى ضمن الخاص والافراد فتعين ان يكون مصدرية تامل وانصف ولم
جهدك تقديره اى تقدير المثال الاول جاءنى القوم خلو زيد بالاضافة
الى المفعول والثانى جاءنى القوم عدو عمرو بالاضافة اليه ايضا بالنصب
فيهما على الظرفية اى على ان كل واحد منهما مفعول فيه للفعل المتقدم لكن

لا مطلقا بل بتقدير مضاف اى جاءنى القوم وقت خلوهم اى خلو الجائى منهم
او بعض منهم او مطلوع منهم او وقت خلو مجيئهم من زيد والاختصار بناء
على ظهوره قياسا على ما سبق او جاءنى القوم وقت مجاوزتهم او مجاوزة الجائى
منهم او مجاوزة مجيئهم عمرا على قياس ما سبق وهذا المعنى اى النصب على الظرفية
لمناسبة بين المصدر والظرف فى كونها جزء الفعل ولمناسبة ما سبق فى عدا
وخلا من كونهما منصوبين على الحال فقط او على الحالية عطف على قوله على
الظرفية باعادة الجار اى بالنصب على ان يكون كل واحد منهما على ان يكون
حالا بجعل المصدر اى الذى هو خلو وعدو بمعنى اسم الفاعل لكون الاشتقاق
فى الحال شرطا عند غير المص لما سبق واما عنده فان ما دل على الهيئة يصح ان
يقع حالا وهيهنا المصدر ما لم يدل عليها احتيج الى التاويل بالمشتق عنده
ايضا اى حالا اى جاءنى القوم خاليا بعضهم من زيد او خاليا مجيئهم من زيد
او خاليا الجائى منهم من زيد او جاءنى القوم مجاوزا بعضهم عمرا او مجاوزا
مجيئهم عمرا او مجاوزا الجائى منهم عمرا ولم يذكر ارجاع الضمير الى اسم الفاعل من
الفعل المتقدم كما ذكرناه فى الموضعين تنبيها على ظهوره قياسا على ما سبق فى خلا
وعدا الا لكونه غير جائز وروى عن الاخفش انه اجاز الجر اى جوز جر ما بعدها
بهما اى بكل واحد منهما بناء على ان لفظة ما فيهما زائدة لتحسين اللفظ
ولم يذكر المص هذه الرواية كما ذكرناها فى خلا وعدا او بين الشارح وجه عدم
ذكره بقوله ولعل هذا اى هذا النقل عن الاخفش لم يثبت من الثبوت اى لم
يتحقق ثبوته عند المص اصلا او ثبت عنده الا انه لم يعتد به اى لم يعده شيئا
يعبأ به لان زيادة ما فى الافعال لم يسمع اصلا لا فى الاول ولا فى الاخر
وانما تزاد بعد الاسماء مثل اذا ما وحيثما وكيفما وغيرها وبعد الحروف ايضا
مثل فبما رحمة ومما خطيئاتهم وعما قليل وبهذا اى بكل واحد من حرفى
الاستثناء لم يقل ما عدا وما خلا فى الاكثر كما قال فيما سبق او كان بعد ما عدا
وما خلا فى الاكثر لثبوته عنده واعتداده ايضا وكذا اى كما كان المستثنى
منصوبا بعد الافعال الاربعة كذلك المستثنى منصوب اذا كان واقعا
بعد ليس ولا يكون الا انه ثمه منصوب على المفعولية وههنا منصوب على الخبرية
لان ليس من الافعال الناقصة الناصبة للخبر نحو جاءنى القوم ليس زيدا

اى ليس الجائى منهم او بعض منهم زيدا وكذا المستثنى منصوب اذا كان واقعا
بعد لا يكون لانه ايضا من الافعال التى تنصب الخبر فتنصب المستثنى على انه خبرها
نحو يجيئ اهلك لا يكون بشرا اى لا يكون الجائى منهم او بعض منهم بشرا وانما
يكون النصب اى نصب المستثنى واجبا اذا كان واقعا بعدهما اى بعد ليس و
لا يكون لانهما من الافعال الناقصة الناصبة للخبر والمستثنى الواقع بعدهما لا يكون
الا خبرا لهما فتنصب على الخبرية ويلزم اى ويجب اضمار اسمهما اى اسم ليس
ولا يكون اى جعله ضميرا مستكنا فيهما فى باب الاستثناء يعنى اذا كان اداة
استثناء لتكون اشبه بالا التى هى اصل فى هذا الباب لانه اذا لم يكن الاضمار فيهما
واحيانا قد يكون الاسم ظاهرا بعدها فيقع الفصل بينهما وبين المستثنى فيقع التخالف
فى التشابه لانه لا يقع الفصل بين حرف الاستثناء والمستثنى وهو اى الاسم ضمير
مستكن فيهما راجع الى اسم الفاعل المأخوذ من الفعل المذكور المتقدم او راجع
الى بعض مطلق من المستثنى منه مطلقا ولم يذكر رجاع ذلك الضمير الى المصدر
الذى فى الفعل المتقدم لعدم صحته كما صح الاولان لانه لا يصح ان يقال الجائى
القوم لا يكون المجيئ منهم زيدا اذ لا يقال المجيئ زيدا الا ان يقال المصدر هنا
بمعنى الفاعل كالضرب بمعنى الضارب فح يصح وهما اى ليس ولا يكون فى التركيب
مع اسمهما وخبرهما فى محل النصب على الحالية اى على ان يكون كل منهما حالا
من معمول الفعل المتقدم اما من فاعله او مفعوله بالضمير وحده لان الثانى مضارع
منفى والاول ماض منفى وقد سبق ان الماضى والمضارع المنفيين يجوز وقوعهما
حالا بالضمير وحده من غير ضعف واجاز الخليل ان يوصف بليس ولا يكون منكرا
او معرفا باللام الجنسية نحو جائنى الرجال ليسوا او لا يكونون زيدا فى ما استثنى امرأة
لا تكون فلانة وليست فلانة ويلحقهما ما الحق الافعال من ضمير وعلامة تأنيث
تقول ما انا بت رجالا لا يكونون زيدا وليسوا زيدا ولم يجيئ مثل ذلك فى خلا زيدا
كذا فى الرضى وكذا ما خلا وما عدا لانه ليس فى فعليتهما خلاف لاحد بخلاف
الافعال الاربعة لان فى فعليتها خلافا فاحق جانب الحق بهما ولم يجز فيهما شيئ
سوى النصب ولما فرغ بيان الافعال التى تستعمل فى الاستثناء سواء كان
مخصوصة به اولا وسواء كانت ناصبة له على المفعولية او الخبرية اراد ان يبين
انها هل تتصرف اولا فقال واعلم انه اى الشأن لا يستعمل هذه الافعال التى

الا

الافعال الناصبة للمستثنى الا فى المستثنى المتصل الغير المفرغ فاستعمالها فى
الاستثناء مشروط بشرطين احدهما ان يكون المستثنى متصلا لانها لا تستعمل فى
المستثنى المنقطع والثانى ان يكون المستثنى منه مذكورا يعنى لا يكون الكلام مفرغا
وذلك لان هذه الافعال افعال صريحة تقتضى فاعلا ومتعدية او ناقصة
تقتضى مفعولا به او خبرا وذلك الفاعل ما استكن فيها وهو بما عرفت فهو
يرجع الى المستثنى منه ولو كان تاويلا فينبغى ان يكون المستثنى متصلا لان المفعول
او الخبر يجب ان يكون من جنس المستثنى منه ولهذه العلة ايضا يجب ان لا يكون
الكلام مفرغا لان الفاعل المستكن يقتضى مرجعا واذا كان مفرغا لم يوجد له مرجع
صريحا ولا تنصرف مبنى للمفعول فيها نائبه ايضا بتقديم المستثنى عليها وان كان مفعولا
او خبرا وهى افعال قوية فى العمل ولا مانع فى التقديم ولا يكون لها مضارع فى
الخمسة الاول ولا يكون للاربعة الاول تثنية وجمع ولا يقال لا يكون الى ما يكون
وما كان ولم يكن ولا الى المجهول لانها جارية مجرى الامثال والامثال لا تتغير
مما ضربت فكذا هذه ولانها اى هذه الافعال قائمة مقام الا لانه الاصل فى هذه
الباب وهى نائبة عنها لما عرفت وهى اى كلمة الا لكونها حرفا لا تتصرف فرتبا
لان الحرف لا يقبل التصرف فكذا ما كان بدلا منه ونائبا منابه والثانى من انواع
المذكورة ما كان النصب فيه جائزا ولكن المختار ان يجعل المستثنى بدلا من
المستثنى منه ولكن فيه شروط ان يكون بعد الا وان يكون متصلا و
وان يكون مؤخرا عن المستثنى منه المشتمل على استفهام او نهى او نفى صريح
او مؤول ويجوز فيه اى فى المستثنى اى المتصل ليخرج المنقطع والمقدم النصب
اى نصب المستثنى على الاستثناء ويختار البدل اى جعل المستثنى بدل البعض
عن المستثنى منه فيما بعد الا بدل من قوله فيه ومتعلق ايضا بيجوز وهو ظرف
محاط بمعنظرف محيط نحو قولك اسكن فى هذه البلدة فى محلة كذا و
صل فى المسجد فى مكان كذا اى فى المستثنى الذى وقع بعد الا وهذا
هو الشرط الاول من تلك الشروط او حال من الضمير المجرور فى قوله
فيه فيكون كلمة ما فى قوله فيما موصوفة وعبارة عن محل واقع بعد الا على
ما فهم من تفسير الشارح اى حال كون المستثنى واقعا فى محل اى مكان
يكون ذلك المكان متأخرا عن الا وعلى هذا المعنى لا يكون مما قبل منه الخ

ظرف محاط بعد ظرف محيط لان هذا المعنى لا يكون الا اذا كان لفظ ما عاد
عن المستثنى والظرف متعلقا بيجوز فيكون الظرف الاول عاما والثاني خاصا
قوله هذا احتراز عما اذا كان اى عن المستثنى الذى كان واقعا بعد سائر ادوات
الاستثناء اى بعد باقى كلمات تستعمل فى الاستثناء سواء كانت فعلا او اسما
حادثا وناصبا مثل عدا وخلا وغيرهما من الافعال والاسماء التى تستعمل فيه
فى كلام غير موجب حال ايضا منه اى حال كون المستثنى واقعا فى كلام غير
موجب وهذا ايضا من قبيل انه ظرف محاط بعد ظرف محيط كقولك اسكن
هذه البلدة فى محلة كذا فى بيت كذا وهذا هو الشرط الثانى من تلك الشروط
واحترز به عما اذا وقع اى عن مستثنى وقع فى كلام موجب فانه اى المستثنى
الواقع فيه منصوب وجوبا كما مر تفصيله والحال انه قد ذكر المستثنى منه فيه
اشارة الى ان الواو فيه للحال والى ان لفظة قد مقدرة والى ان الماضى
المثبت حال بالواو وحده وهذا هو الشرط الثالث من تلك الشروط
فهذه احوال ثلث مترادفة احترازية عما اذا لم يذكر المستثنى منه يعنى عن
الكلام الذى لم يكن المستثنى منه فيه مذكورا فانه اى الشان حينئذ اى حين كون
المستثنى منه غير مذكور فى الكلام يعرب المستثنى على حسب العوامل
اى على ما اقتضاه العامل من رفع او نصب او جر على ما سيأتى و وقع
فى بعض النسخ اى نسخ المتن بضم النون وفتح السين المهملة جمع نسخة
على وزن كدرة اسم ما ينسخ منه ذكر المستثنى منه مكان وذكر المستثنى منه بالواو
بغير واو ومتعلق به الظرف وهو الفعل الذى قدرناه بقولنا وقع بناء
على انه اى قوله ذكر المستثنى منه صفة بعد صفة لقوله كلام غير موجب لكن
لتقدير ضمير فيه يرجع الى الموصوف لان الجملة اذا وقعت صفة للنكرة
يلزم الضمير الراجع الى تلك النكرة للربط والا تكون اجنبية اى فى
كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه وقال الشيخ عصام لا ينبغى ان يتوهم
ان الاوجه ان يجعل ايضا على هذه النسخة حالا لتوافق النسختان فى
المعنى لانه لا بد من اعتبار ضمير فى المستثنى منه راجع الى المستثنى و
وذلك يكون مسندا اليه صفة جرت على غير من هى له فيجب الانفصال
ويقال المستثنى هو منه الى هنا كلام وله وجه لان رعاية الموافقة بين

الضماير من الامور المهمة لا سيما فى التعريفات ولم يشترط وقع لا يراد انه كما
اشترط القيود الثلث فى جواز نصب المستثنى وكون البدل هو المختار يشترط
ايضا ان لا يكون المستثنى منقطعا ولا يكون ايضا مقدما على
المستثنى منه لانه اذا كان المستثنى منقطعا او كان مقدما على المستثنى
منه يجب نصب المستثنى على الاستثناء ولا يكون جائزا حتى يكون البدل
مختارا فاعلم ان القيود المعتبرة خمسة فيجب عليه ان يقول ولا يكون
منقطعا ولا مقدما فدفعه بقوله ولم يشترط ههنا ان لا يكون المستثنى
منقطعا ولا مقدما على المستثنى منه لان حكمها قد علم فيما سبق من انه يجب نصبهما
على الاستثناء فى قوله او مقدما على المستثنى منه او منقطعا فى الاكثر فاكتفى بذلك
اى بما ذكر فيما سبق ولم تاخذهما فى القيود نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع اى برفع
قليل على البدلية اى بناء على ان يكون بدل البعض من ضمير فعلوه وهو الواو
التى هى علامة للجمع وما فعلوه الا قليلا بالنصب اى بنصب قليلا على الاستثناء
ايضا لان المستثنى وهو قليل واقع بعد الا ووقع ايضا فى كلام غير موجب
وقد ذكر المستثنى منه وهو واو الجمع والشروط باسرها مذكورة فيجوز الامران الا
ستثناء والبدل الا ان الثانى وهو البدل هو المختار لما سيجىء هذا مثال حالتى الرفع
واما حالة الجر فنحو ما مررت باحد الا زيد بالجر يعنى بجر زيد على البدلية يعنى
على ان يكون بدل البعض من احد تقديره الا مررت بزيد كما ان تقدير
ما فعلوه الا قليل الا فعله قليل لان البدل يكون عامل المبدل منه فى البدل
والا زيدا بالنصب اى بنصب زيدا على الاستثناء اى على ان يكون مستثنى
من احد واما مثال حالة النصب فنحو ما رايت اى ابصرت لان الرؤية ههنا
ليست من افعال القلوب احدا الا زيدا يعنى نصب زيد الايخ اما ان يكون
بطريق البدلية وهو اى طريق ان يكون بدلا المختار او ان يكون بطريق الاستثناء
اى بطريق ان يكون مستثنى فهو جائز وغير مختار فالبدلية يجوز ان تعتبر
فى الاحوال الثلثة ولما فرغ من بيان كون البدل مختارا اراد ان يبين و
وعلته فقال وانما اختار والبدل فى هذه الصور اى انما رجح النحاة
البدل على الاستثناء عند وجود هذه الشروط المذكورة لان النصب على الا
ستثناء اى نصب الاسم الواقع بعد الا بناء على ان يكون مستثنى انما هو اى

ليس الا بسبب التشبيه اي تشبيه المستثنى بالمفعول في كون كل واحد منهما فضلة
وخاصة بالمفعول معه في كونه معمولا بواسطة الا ولان المستثنى من الملحقات بالفاعل
لا بالاصالة عطف على قوله بالمفعول اي لان النصب فيه ليس بالاصالة و
لان الاعراب فيه بواسطة الا كما قلنا واما اعراب البدل من الرفع والنصب والجر
فليس الا بالاصالة لما سبق ان البدل يكون بتكرير العامل ويكون اعرابه ايضا بلا
واسطة ولا شك ان الاعراب بالاصالة وبلا واسطة يكون اقوى من الاعراب
الذي لا يكون الا بالتشبيه للغير وبالواسطة فالعمل بالاقوى مهما امكن يكون
الاولى ولذا اختير البدل ولعدم الخلاف في عامل البدل واما في عامل المستثنى ففيه
خلاف ثابت والثالث ما كان جاريا على اعرابه قبل دخول كلمة الاستثناء عليه لكن
بشرطين والفرق بين هذين القسمين ان المستثنى في القسم السابق من كلام تام وجرى
الوجهان فيه البدل والاستثناء وفي هذا القسم من كلام ناقص ولا يجوز فيه الا وجه
واحد ويعرب اي المستثنى على حسب العوامل الحسب بفتحتين القدر اي على قدرها
فان قدرها ثلثة رافع وناصب وجار فالاعراب على قدرها يكون كناية عن الا
نواع الثلثة منه اي بما اي بشيء من الرفع او النصب او الجر يقتضيه اي يطلبه العامل
فيه اشارة الى ان اللام في العوامل للجنس ولام الجنس اذا دخل على الجمع يضمحل
معنى الجمع ويراد به الجنس من الرفع بيان لقوله ما في قوله بما او النصب والجر المقصود
انه يرفع ان كان العامل يقتضي رفعه نحو ما جاءني الا زيد وينصب ان كان يقتضي
النصب ويجر ان كان يقتضي الجر نحو ما رأيت الا زيدا وما مررت الا بزيد لكن انما
يعرب على ما يقتضيه العامل بشرطين احدهما اذا كان المستثنى منه في الكلام
غير مذكور لانه ان كان المستثنى منه فيه مذكورا اما في كلام موجب فيكون نصبه
واجبا واما في كلام غير موجب وقد علم انه يجوز فيه النصب على الاستثناء و
يختار البدل ويختص ذلك المستثنى باسم المفرغ الاصل في لفظ التخصيص
والخصوص والاختصاص ان يستعمل بادخال الباء على المقصور عليه اعني على
الخاصة فيقال المال يختص بزيد اي ان المال له دون غيره الا ان الشايع في الاستعمال
ادخالها على المقصور اعني الخاصة كقوله تعالى يختص برحمته من يشاء و
ههنا ادخله على المقصور لان اسم المفرغ مقصور على هذا المستثنى لانه
اي الشان فرغ مبني للمفعول من باب التفعيل له اي المستثنى العامل عن المستثنى منه

يعني عزل العامل عن العمل في المستثنى منه بحذفه ليعمل في المستثنى فقط فالمراد با
لمفرغ ههنا المفرغ له بناء على الحذف والايصال كما سبق لان المفرغ نفس العامل
واما المفرغ له فهو المستثنى كما يراد بالمشترك اسم مفعول من اشترك المشترك فيه
الذي وقع فيه الاشتراك واما المشترك لمن كان شريكا وهو اي والحال ان المستثنى
واقع في غير الكلام الموجب فيه اشارة الى ان الواو للحال وان الجملة الاسمية حال
بالواو والضمير معا وان ذا الحال الضمير المستكن في قوله يعرب الراجع الى المستثنى
وهذا هو الشرط الثاني واشترط ذلك اي كون المستثنى واقعا في كلام غير موجب
ليفيد اشار بقوله واشترط الى ان اللام الجارة متعلقة بمفهوم الكلام اي ليفيد
الكلام فائدة صحيحة لانه اذا لم يكن الكلام غير موجب لا يفيد فكيف يكون صحيحا
او يفيد الا انك اذا قلت قام الا زيد كان المعنى قام جميع الناس الا زيد وهو
بعيد قطعا وقرينة الخصوص لجماعة من الناس من جملتهم زيد منتفية في الاثبات
فامتنع الاستثناء المفرغ اصلا في الكلام الموجب فينبغي ان يشترط غير الكلام الموجب
مثل ما ضربني الا زيد والشرطان قد وجدا فيه اذ يصح ان لا يضرب المتكلم احد الا زيد
لان معناه ما ضربني الا زيد لما مر ان معناه ما ضربني كل احد الا زيد فانه لم يضربني فقط
وهذا المعنى ممتنع ليس الا اذ لا يصح ان يضرب كل احد المتكلم الا زيد لكان الاخبار
ولا قرينة تدل على الخصوص الا ان يستقيم المعنى مستثنى من نحو الكلام السابق
اي لا يعرب المستثنى على ما يقتضيه العامل من الرفع والنصب والجر في الكلام الموجب
حال كون المستثنى منه غير مذكور في جميع الاوقات الا وقت استقامة معنى ذلك
الكلام نحو يعرب المستثنى على حسب العوامل في الكلام الموجب ايضا الحاصل ان اعراب
المستثنى على حسب العوامل في كلام غير موجب كثير على خلاف اعرابه في الكلام الموجب
فانه قليل لقلة وجدان استقامة المعنى واستقامة المعنى لا توجد الا بان يكون الحكم مما
يصح ان يثبت اما من الثبوت مبني للفاعل او من الاثبات مبني للمفعول على سبيل
العموم بان يوجد ذلك في كل فرد ونوع الا نوعا واحدا نحو قولك كل حيوان يحرك
بانه جسم نامي حساس متحرك بالارادة يحرك من التحريك فكه الاسفل وهو اي الفك
يطلق على الاعلى والاسفل ولذا وصفه بالاسفل عند المضغ يقال مضغ الطعام اذا
لاكه في فمه بالضاد والغين المعجمتين وبابه نصر وقطع الا التمساح والحكم بتحريك
الاسفل عند المضغ على الحيوان حكم عام لانها موجبة كلية مسورة مثل كل انسان

ناطور وهذا مثال لما يصح ان يثبت فيه الحكم على سبيل العموم لا لما نحن فيه ويفهم
منه مثال المستثنى المفرغ لصحة ثبوت الحكم على سبيل العموم والتمساح دابة توجد
في جميع النيل الا في مدينة اسيوط وهي فوق مصر بايام نحو عشر فرسخا وتحقيق
ذلك ان هذا لو لا بد تمساح لانه قد طلسمه الفلاسفة المتقدمون حفظا منهم
على اهل الصلاح لانها كانت نفرهم غاية الضرر ومتى ما جاوز التمساح هذا الموضع
مات واحتول لحظه وملعب به الصبيان كذا في عجايب المخلوقات او يكون
هناك اي في الكلام الموجب قرينة اي علامة ظاهرة دالة على ان المراد بالمستثنى
منه الذي هو مذكور في الكلام لما مر ان اعراب المستثنى على ما يقتضيه العامل
مشروط بان يكون المستثنى منه غير مذكور بعض معين يدخل فيه المستثنى
قطعا اي جزما بلا شك نصب على التمييز مثل قرأت الا يوم كذا فان يوم كذا
منصوب على الظرفية بقرأت لانه لا يبعد ان يقرأ في جميع الايام الا اليوم المعين
اي اوقعت القراءة اي صدرت مني القراءة كل يوم بحيث لم يترك يوم الا يوم
كذا اي الا يوم الجمعة مثلا حيث وقع فيه الترك لظهور انه اي الشان لا يريد
المتكلم بهذا الكلام جميع ايام الدنيا لانه يعلم جزما انه ليس فيها وسعه ذلك لان
بعض ايامها قد مضى وهو غير مخلوق وبعضها قد مضى وهو صبي وبعضها
ستاتي وهو ليس بمراد لان مراد المتكلم ايقاع القراءة في الايام الماضية لا الاتية
والحاضرة ويريد ايضا ان قراءته مستمرة متصل بعض ايامها ببعض بحيث لم يقع
بينها فصل وهذا المعنى لا يتاتى في الايام الاتية بل انه يريد بكلامه هذا الا ايام
الاسبوع بضم الهمزة وسكون السين المهملة جمع سبع بضم السين والباء الموحدة
من تحت واحد من سبع بفتح السين وسكون الباء يقال له بالفارسية هفته
يعني قراءت ايقاع كنيم در هر هفته تيك يكي بل روزها ان هفته قراءت ايقاع
نمي كنيم لا جمع سبع بفتح السين وسكون الباء يعرف بالتامل او ايام الشهر او
مثل ذلك اي ادنى منهما مثل خمسة عشر يوما او عشرين يوما او ستة ايام او
ايام او اكثر من الشهر مثل الشهرين او ثلثة اشهر او اربعين يوما او خمسين
او ستة وستين او غير ذلك مما يمكن اعتياده ولفظ كل خبر مقدم ان يقول بنده
كما لا يستقيم المعنى للجار والمجرور متضمن معنى الشرط لان لفظ ما تكون للشرط نحو
بما تصنع اصنع واذا ركبت مع الكاف تضمنت معنى الشرط فتقدير الكلام انه لم يستقم

للمعنى

المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في الكلام الموجب في بعض الصور مثل ضربني الا
زيد وكذا حالة النصب والجر ولذا لم يقع المستثنى المفرغ في الموجب الا بشرط استقامة
المعنى ويؤيد هذا المعنى دخول الفاء في قوله فربما بالتخفيف والتشديد وما كافة
ولذا دخلت رب في الفعل لا يستقيم المعنى اي معنى الكلام على تقدير عموم المستثنى منه
في غير الكلام الموجب ايضا اي كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في الكلام
الموجب نحو ما مات الا زيد اذ لا يصح ان يقال ما مات احد او ما مات كل احد الا زيد
وهو ظاهر اذا كان الحال والشان كذلك فينبغي ان يشترط في غير الكلام الموجب
ايضا اي كما اشترط في الموجب استقامة المعنى اي معنى الكلام على تقدير عموم المستثنى
منه فينبغي ان يقول ويعرب على حسب العوامل اذا كان غير مذكور وهو في غير الموجب
وان يستقيم المعنى حتى يكون القيود ثلثة وايضا اي كما ورد هذا السؤال ورد ايضا انه
لا يصح مثل قرأت الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم المستثنى منه بايام الاسبوع
الباء ههنا دخلت على المقصور عليه يعني مثل ان يقال قرأت كل يوم من ايام الاسبوع
الا يوم كذا مثلا وقد سبق وجه انتصاب مثلا فيجوز مثل هذا التخصيص في ضربني الا زيد
وذلك التخصيص يكون بان يخصص المستثنى منه بكل واحد من جماعة مخصوصين
يعني يكون المستثنى منه عاما لكل واحد من جماعة واحدة فقط ويستثنى منه زيد اذا خل
في تلك الجماعة اذا كان هناك اي عند الاستثناء من الكلام الموجب قرينة حالية
دالة على الجماعة المخصوصة كما تقول للمضروب حال التشكاية ضربني الا زيد فان حالته
تدل على انه لا يريد كل احد عاما بل يريد من المحلة الفلانية او من القرية او نحوهما فيكون
التقدير ضربني كل احد من محلة كذا الا زيدا او مقالية كقول الخصم ويلحن قال من ضربك
من محلة كذا ضربني الا زيد اي ضربني كل احد من تلك المحلة الا زيدا اذا عرفت هذا فلا
فرق بينها وبين الصورتين اي بين قوله ضربني الا زيد حيث لا يجوز وبين قوله قرأت
الا يوم كذا فيجوز في كون كل واحدة منهما جائزة مع القرينة الدالة على جوازهما وغير
جائزة بدونها اي بدون القرينة الدالة على الجواز ايضا لما عرفت انه اذا وجد قرينة
تدل على ان المستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا جاز سواء كان الكلام
موجبا او غير موجب واجيب عن الاعتراض الاول بان المعتبر في بناء الاحكام
ونصب الدلائل في هذا الفن هو الغالب معنى والغالب في الكتاب يعني اذا كان
الكلام موجبا عدم استقامة المعنى على العموم اي على كون المستثنى منه عاما لان الايجاب

لا يقبل العموم ما لم يكن قرينة ولا يقتضي التكرار ولا يستوعب الازمان والغالب
في النفي عكسه يعني الغالب فيه استقامة المعنى على تقدير عموم المستثنى منه لان
اشتراك جميع افراد الجنس المراد بالجنس ههنا الجنس الاسفل كالانسان لان
الاجناس اربعة على ما بيّن في كتب المنطق الجنس الاسفل كالانسان والجنس الاوسط
كالحيوان والجنس الاوسط كالجسم والجنس الاعلى كالجوهر في انتفاء متعلق با
الاشتراك تعلق الفعل بها اي بتلك الافراد اي لان كون جميع افراد الانسان
مشتركة في تعلق الفعل بها نفيا ومخالفة عطف على اسم ان اي ولان مخالفة واحد
اي فرد واحد اياها اي افراد الجنس في ذلك متعلق بالمخالفة اي في انتفاء تعلق
الفعل بها مما يكثر ويغلب عطف تفسير خبران قوله مما يكثر مثل ما ضربني الا زيد فان تعلق
الضرب كل احد انتفاء وتعلقه لواحد معين منه وهو زيد مثلا ثبوتا يعني ان يكون
الفعل منفيا عن كل احد بحيث لم يثبت ويكون مثبتا عن واحد معين هو زيد كثير
وغالب وهو ظاهر ومثله ايضا ما رأيت الا زيدا وما مررت الا بزيد واما اشتراكها
اي اشتراك جميع افراد الجنس في تعلق الفعل بها اي بتلك الافراد ثبوتا ومخالفة
عطف على الاشتراك واحد من تلك الافراد اياها اي الافراد في ذلك اي تعلق
الفعل فما يقل الفاء جواب اما والجار والمجرور خبره كما في المثال المذكور في المتن
من قوله قرأت الا يوم كذا لانه تعلق القراءة فيه جميع افراد الجنس وهي ههنا اليوم
والافراد كل واحد منه حيث وقعت فيه ولكن لم تتعلق بفرد منها بحيث لم تقع فيه وبان
الفرق عطف على قوله بان المعنى باعادة الجار اشارة الى انه جواب للاعتراض الثاني
بقوله وايضا لا يصح اه يعني ولجيب عن الاعتراض الثاني وهو قوله وايضا لا يصح
اه بان الفرق بين قولك قرأت الا يوم كذا الذي ذكر في المتن مثالا لاستقامة المعنى
وبين قولك ضربني الا زيد الذي حكم بعدم صحته ليس اي الفرق بينهما بشيء
من الاشياء الا بظهور قرينة دالة على ان المستثنى بعض معين من المستثنى
منه مقطوع بالرفع صفة بسبب لفوله بعض دخوله بالرفع نائب فاعل لقوله مقطوع والضمير
المجرور للموصوف مثل قولك جاءني زيد عالما به اي دخول المستثنى فيه اي
في المستثنى منه في الاول متعلق بالظهور اي في المثال الاول وهو قرأت الا
يوم كذا قوله الفرق اسم ان وقوله ليس الا بظهور اه خبرها فالاسبوع ان لا يريد جميع
ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر او غير ذلك وبعدم ظهورها عطف على قوله

ظهور قرينة اي ليس الا بعد ظهور قرينة دالة على ان المستثنى بعض معين من المستثنى
منه مقطوع دخوله فيه في المثال الثاني وهو قوله ضربني الا زيد فلو قام اي وجد
في المثال الثاني الذي هو ضربني الا زيد ايضا كما وجدت قرينة في المثال الاول
وجدت في المثال الثاني قرينة ظاهرة الدلالة مضاف اليه لقوله ظاهرة وهي صفة
قرينة لان الاضافة لفظية مثل مررت برجل حسن الوجه على ان المستثنى بعض معين
من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه كما اذا قيل للشاكي والمتظلم حيث يقول اني مضروب
ومظلوم من ضربك من القوم على ان يكون اللام للعهد الخارجي بقرينة شكواه وتظلمه بحيث
يكون المستثنى داخلا فيهم ولذا قال الشارح اي القوم الداخل فيهم زيد بدم رفع على انه
فاعل لقوله الداخل فقلت في جوابه ضربني الا زيد اي ضربني كل احد من القوم الداخل فيهم
زيد بحيث لم يبق منهم فرد لم يضربني الا زيد فانه لم يضربني فالظاهر بناء على
السؤال المحقق ان ذلك اي قوله في جوابه ضربني الا زيد ايضا اي كما ان
قوله قرأت الا يوم كذا كان يستقيم بالقرينة الحالية كذلك هذا المثال
مما يستقيم فيه المعنى وانما قال فالظاهر لان وجود مثل هذه القرينة نادر الوقوع
مع وجودها فالاصل فيه الغالب لكن اي الا ان الغالب في مثل هذا
المثال عدم وجدان قرينة كذلك اي قرينة مقالية تدل على ان المستثنى
بعض معلوم دخوله في المستثنى منه يقينا في الكلام الموجب والبناء على ما هو
الاصل وهو عدم وجود القرينة هو الاولى فالغالب فيه اي في الكلام الموجب
عدم استقامة المعنى على تقدير عموم المستثنى منه والغالب في الكلام الغير الموجب
استقامة المعنى على تقدير عموم المستثنى منه ولذا اشترط في الموجب استقامة
المعنى على تقديره دون غير الموجب حملا على ما هو الاصل وهو الاستقامة وعدمها
غالبا ولا يبعد ان استقامة المعنى في الموجب شرط لان يكون المستثنى معربا
على حسب العوامل دون غير الموجب اذا اراد ان يوضح هذا الشرط فقال
من ثمة متعلق بقوله لم يجز اي من اجل ان المستثنى المفرغ اي المفرغ له العامل
ان كان من قبيل الحذف والايصال لا يكون اي لا يوجد في الكلام الموجب
بل اشترط ان يكون الكلام غير موجب الا ان يستقيم المعنى اي الا اشتراط
استقامة معنى الكلام فانه يقع المستثنى المفرغ في الموجب لم يجز توسط الا بين
اسم الافعال الناقصة التي هي مصدرة بحرف النفي وبين خبرها مع بقاء العمل

فيهما رفعا ونصبا مثل ما زال زيد الا عالما وما برح زيد الا متعلما وما فتئ عمرو الا مسافرا
وما انفك زيد الا نائما اذ معنى اى لان معنى ما زال اى الفعل الذى فى اوله حرف
النفى ثبت لان نفى النفى اثبات فيثبت لان معنى ما مات ثبت ووجد لانه اذا كان
فى الكلام قيد يكون النفى متوجها اليه واذا لم يوجد فيه قيد توجه الى اصل الفعل
نحو ما ضرب زيد ولما توجه النفى ههنا الى النفى نفاه نفى اصل الفعل وهو الثبوت
فيكون معنى ما زال واخواته ثبت ودام فيكون المعنى اى معنى ما زال زيد
عالما ثبت زيد دائما اى حال كونه دائما ومستمرا على جميع الصفات سواء كانت
متقابلة او غير متقابلة من قبلها الا على صفة العلم فلا يستقيم هذا المعنى لانه محال
لانه لا يمكن ان يجتمع الصفات كلها فى زيد لكونها متقابلة كالقيام والقعود
والحمرة والسواد وغير ذلك ولانه يكون مثل ضربنى الا زيد فكما لا يستقيم هذا
لما عرفت كذلك لا يستقيم ذلك وقال الشارح الرضى فى هذا المقام لترجيحه
وتصحيحه يمكن ان يحمل الصفات المستثنى عنها العلم على ما اى على صفة يمكن ان
يكون زيد اسم يكون عليها الجار والمجرور خبرها والضمير المجرور راجع الى الكلام بل
تاويل الصفة وحمله ان يكون فاعل يمكن وهى صفة ما وصفتها مما لا تناقض بين
لا فى قوله على ما يمكن اى من الصفات التى لا تناقض فيها بحيث يمكن اجتماعها
فى شخص واحد ويستثنى من جملتها العلم كما يقال مثلا ثبت زيد دائما على جميع
الصفات المشتبهة فيها بمعنى الصفات التى لا استحالة فى اجتماعها فى محل واحد
فى وقت واحد الا على صفة العلم تنبيها على كمال الحمق والادنية او يحمل عطف على
يحمل اى او يمكن ان يحمل ذلك اى مثل ما زال زيد الا عالما على المبالغة فى نفى
صفة العلم عن زيد اى مبالغة فوقع ان يقال امكن فى زيد ان يجمع جميع
الصفات المتقابلة والمتضاد بعضها لبعض الا صفة العلم فانها لم توجد فيه
كانك قلت الخطاب متروك من ان يكون لمعين بل يعرف كل من يخاطب
به كقوله تعالى ولو ترى اذ وقفوا على النار فى قوله ايها المخاطب امكن ان يجمع
فيه اى فى زيد على سبيل الفرض والتقدير جميع الصفات الغير المتقابلة التى
يستحيل اجتماعها فى محل واحد الا صفة العلم واى مبالغة فوقع ان يقال مثل
هذا الكلام فى حقه لانه امكن ان يجتمع الصفات المتقابلة المستحيل الاجتماع
ولا يمكن ان يوجد فيه شئ من العلم انتهى كلام الرضى فههنا وعلى التقديرين

متعلق

متعلق بقوله يندرج اى وينبرج يعنى ويدخل قوله ما زال زيد الا عالما على
التقديرين اى على التقدير الاول والتقدير الثانى فى صورة الاستقامة اى استقامة
المعنى ولكن يكون خفيا على المتفطن اى المتفكر بجودة عقله وقوة ذكائه اذ اى الشان
يمكن عمل هذه التاويلات اى بهذين التاويلين اللذين اوردهما الرضى وامثالها
وانما قال هذه التاويلات بصيغة الجمع اشارة انه لا ينحصر الى ما نقل الرضى بل يجوز
ان يؤول بتاويلات اخر ارجاع بالرفع فاعل يمكن وهو خبر ان وهى مع اسمها وخبرها
فى محل الرفع على انها فاعل قوله ولا يخفى جميع المواد الايجابية اى جميع الامثلة التى
تكون موجبة غير سالبة ولا نفى معناها عند ارادة الاستناد الى صورة الاستقامة على
استقامة المعنى فى الموجب قوله الى صورة متعلق بقوله ارجاع فيوجد للمستثنى المفرغ
فى كل كلام سواء كان ذلك الكلام غير موجب او موجبا فلم يصح قول المص بل قول
النحاة فى هذا الموضع وهو فى غير الموجب كما يقال بناء التوجيه الاول مثلا فى قولك
ضربنى الا زيد المراد منه كل من يتصور منه الضرب من معارفك بان يكون
فيكون التقدير ضربنى كل احد ممن يتصور منه الضرب ممن تعرفه الا زيد فيستقيم المعنى
فيصح هذا المثال وغيره او المقصود عطف على قوله المراد منه اى من قولك ضربنى الا
زيد بناء على التوجيه الثانى فى غلو بضم الغين المعجمة مصدر على وزن دخول مضاف
الى فاعله وهو المجتمعين بمعنى الكثرة اى غلبة المجتمعين وكثرتهم بحيث لا يمكن احصاؤهم
على ضربك متعلق بقوله المجتمعين وفى بعض النسخ على ضربى بالاضافة الى الياء دون
الكاف فالصواب ههنا الباء لان اول الكلام وهو ضربنى بالياء فيكون التفسير
مناسبا للمفسر بالفتح فالحق ما قاله المص انه لا يلزم ان يكون استقامة المعنى شرطا فى
غير الموجب واما فى الموجب فيجب ان يكون استقامة المعنى شرطا ليصح الكلام بظاهره ويحصل
اللام ولما بقى احالا فى القسم الثانى من المستثنى ان البدل هو المختار لما سبق اراد
ان يفصل المواضع التى يتعذر فيها البدل حملا على لفظها بل يكون البدل حملا على المحل
عملا بالمختار الا انه فصل بينهما بالقسم الثالث من المستثنى لان تحقيقه يتوقف على
معرفة المعرب على حسب العوامل وبكون الاقسام الثلثة للمستثنى متوالية بلا فصل
بينها فقال واذا تعذر البدل اى امتنع ان يحمل المستثنى بدلا من حيث
حمله اى حمل البدل الذى هو المستثنى على اللفظ اى على لفظ المستثنى منه اى على
اعرابه الملفوظ او المقدر فعلى الموضع اى يحمل المستثنى الذى هو البدل على موضع

المستثنى منه اي على محله لا على لفظه اي لا يحمل المستثنى على المستثنى منه اي على اعرابه
اللفظي او التقديري لانه متعذر بل يحمل على اعرابه المحلي ويجعل بدلا منه محلا بالحمل
وهو البدل بناء على قدر الامكان اي على ما امكن وهو الاعراب المحلي لان اللفظي و
والتقديري متعذر ولا ينصب على الاستثناء لكونه عملا بغير المختار لان المختار ما دام يكون
لا يصار الى غير المختار وذلك التعذر في اربعة مواضع ذكرها المص بالامثلة الا
انه جعل القسمين المجرور بمن الاستغراقية والمجرور بالباء الزائدة قسما واحدا لكون الجار
فيهما حرفا زائدا وجعل الاقسام ثلثة واورد لكل واحد منها مثالا الاول ما اذا كان
المبدل منه فيه مجرورا بمن الاستغراقية مثل ما جاءني من احد الا زيد فان لاحد
لفظ حاله ومحله والاول مجرور بمن والثاني مرفوع على انه فاعل جاء فزيد بدل منه مرفوع
لفظا محمول على موضع احد اي محل احد لما قلنا ان محله رفع على انه فاعل جاء ولا يجوز
لفظا محمول على لفظه اي على لفظ احد لان البدل من لفظه متعذر بما سيجيء والثاني ما
اذا كان المبدل منه فيه مبنيا لفظا ومنصوبا محلا ومبنيا على لا التبرئة نكرة مفردا او مضافا
او شبيها به مثل لا احد فيها اي في الدار فان لاحد في هذا المثال ثلثة احوال اللفظ لها
وهو البناء على الفتح ومحله القريب وهو نصبه على ان يكون اسم لا ومحله البعيد وهو
الرفع بالابتداء والمراد بالمحل ههنا هو هذا المحل الثالث لان لفظه ومحله القريب في
التعذر سيان لما سياتي الا عمرو فعمرو في هذا المثال بدل منه مرفوع محمول على محل احد
كما هو المحل البعيد لا منصوب محمول على لفظه او محله القريب والثالث ما اذا كان
المبدل منه فيه خبر ما ولا المشبهتين بليس مثل ما زيد شيئا فان لشيء حالتين لفظه
حاله وهو النصب بما ومحله وهو الرفع بالابتداء الا شيء لا يعبا به مبني للمفعول
من عبا يعبا مثل قرا يقرا وبابه قطع وبه نابه اي لا يعتد به مبني للمفعول
ايضا فشيء بدل منه مرفوع محمول على محل شيئا لا منصوب محمول على لفظه اي على لفظ
شيئا لان الحمل على اللفظ متعذر وقوله لا يعبا به ليس موجودا في كثير من النسخ
نسخ تفسير قول الشيخ لا انه لا حاجة اليه لان مقصوده مجرد التمثيل لا المعنى حتى
يرد انه اذا لم يوصف به يلزم استثناء الشيء عن نفسه وهو غير جائز ولانه يوافق
اذ لا قيد فيهما وعلى ما وقع في بعضها اي بعض النسخ فهو مستثنى وصفه الشيء المستثنى
خبره وعلى متعلق بالخبر اي فقوله لا يعبا به صفة الشيء المستثنى بناء على ما وقع
في بعضها قيل في توجيهها انما وصفه به مع انه لا حاجة اليه لا ذكرنا لئلا يلزم استثناء

الشيء عن نفسه اي استثناء نفس الشيء بحيث لم يبق بعد الاستثناء في محله شيء وهو غير جائز
لان المقصود من الاستثناء ان يبقى بعد الاستثناء شيء في محله سواء كان اقل او اكثر او
مساويا لما بقي وههنا لم يبق شيء بعد الاستثناء فيه اذ لا يصح ان يقال لفلان علي مائة
الا مائة واما اذا وصف يكون الشيء مخصوصا بوصفه فيكون استثناء الخاص من
العام كما يقال ليس لفلان علي مائة الا مائة جيدة ولا يخفى انه اي الشان لو جعل
المستثنى منه شيئا اعم من ان يزيد عليه اي على المستثنى منه صفة مثل ان يكون
عظيما او كريما او شريفا وغيرها من الصفات غير الشيئية او لا يزيد عليه صفة
غير الشيئية حتى يكون له شيئية فقط فيكون الشيء الاول بهذا الاعتبار عاما
وخص المستثنى بما اي بشيء لا يزيد عليه صفة غير الشيئية فيكون الشيء الثاني
بهذا الاعتبار خاصا داخلا في الشيء الاول لان الخاص يكون داخلا في العام فيجوز
استثناؤه منه كما في قولك لفلان علي مائة درهم فانها عامة لان يكون جيدة ورديئة
ومتوسطة وتكون عارية عنها الا مائة وارادت بالمستثنى منه ما كان عاريا عنها
فيجوز بهذا الاعتبار استثناء المائة الثانية عن الاولى لكان هذا الاعتبار دقيقا
لانه لا يطلع عليه ولا يفهمه الا اولى الالباب والفطن لان المعنى اذا كان دقيقا
يكون لطيفا واذا كان ادق يكون الطف والرابع على ما قلنا ما كان المبدل منه
فيه مجرورا بالباء الزائدة لتاكيد غير الموجب مثل ما زيد بشيء وليس زيد بشيء وهل زيد
بشيء الا شيء على ما يفهم من الرضي ولما فرغ من تعداد الصور التي يتعذر البدل فيها
من لفظ المبدل منه اراد ان يبين عللها على ان يكون النشر على ترتيب اللف وبين
الشارح ما يتعلق به حرف التعليل فقال وانما تعذر البدل حملا على اللفظ اي على لفظ
المستثنى منه في الصورة الاولى من الصور المذكورة وهي ما كان للبدل منه فيها مجرورا
بحرف الجر يعني بمن الاستغراقية لان من الاستغراقية قيد بالاستغراقية ليكون المثال
مما لا تزاد من فيه اتفاقا لان من تزاد في الاثبات عند الاخفش والكوفيين ايضا
الا ان الاستغراقية لا تزاد اتفاقا لا تزاد اتفاقا اي باتفاق النحاة بعد الاثبات اي بعد
ما صار الكلام مثبتا فيه اشارة الى ان همزتها فعل ههنا للصيرورة مثل قولك استحجر الطين
صار ذا ما شيء لانتقاض النفي الذي هو في ما جاءني بالا لان الا وضعت لان تجعل
ما بعدها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا يعني ان كان ما قبلها منفيا يكون ما بعدها
مثبتا وان كان مثبتا يكون منفيا وههنا ما قبلها منفي فيكون الاثبات ما بعدها

النفي الذي فيما قبلها وعلل قوله لا تزاد بعد الاثبات يعني بين وجهه بقوله لانها اي
لان من الاستغراقية تزاد في الكلام الغير الموجب يعني المنفي لتاكيد النفي لان النفي
يستوعب الازمان والاستغراق ايضا يستوعب الازمان فيصلح ان يكون من الا
ستغراقية تاكيد النفي المستغرق ولا نفي حاصل بعد الانتقاض اي بعد انتقاض النفي
بالا حتى يؤكد بمن الاستغراقية فكوا بدل المستثنى على اللفظ اي حملا على لفظ المستثنى
منه عملا بالظاهر وقيل ما جاءني من احد الا زيد بالرفع يجوز بدلا على لفظ احد كان
هذا القول اي المستثنى في نحو قولنا جاءني من زيد لان البدل يكون بتكرير العامل
اي عامل المبدل منه والعامل في البدل لفظة من فيلزم تكرارها مع ما تعلقت
به فيكون التقدير ما جاءني من احد الا جاءني من زيد فيلزم زيادة من في الاثبات
وذلك اي زيادة من في الاثبات غير جائز لما سبق انها انما تزاد لتاكيد النفي المستغرق
النفي جميع افراد المنفي مثلا اذا قلت ما جاءني من رجل فمعناه ما جاءني من واحد الى
اقصاه واذا لم يكن نفي لم تزد لعدم الفائدة في زيادتها حتى لو زيدت تكون حشوا
بلا فائدة فوجب الحمل على المحل ليكون عملا بالمختار بقدر الامكان وانما تعذر البدل
حملا على لفظ المبدل منه في الصورتين الاخيرتين الاولى قوله ولا احد فيها الا عمرو
والثانية ما زيد شيئا الا شيء لا يعبا به لانه اي الشان لو ابدل المستثنى على اللفظ
اي حملا على لفظ المستثنى منه وقيل في كيفية ابداله لا احد فيها الا عمرو بالنصب
اي بنصب عمرو حملا على لفظ احد وقيل ما زيد شيئا الا شيئا بنصب شيئا حملا على
لفظ شيئا لان فتحة احد وان كانت بنائية الا انها شبيهة بالحركات الاعرابية في
حصولها بالعامل فكونها عارضة فكما يحمل على اللفظ في الحركات الاعرابية نحو جاءني
زيد اخوك كذلك ههنا يحمل على اللفظ لانها اي فتحة حصلت بكلمة لا فتكون
عارضة اذ كان الامر كذلك فهي اي تلك الفتحة في العروض والحصول كالنصب الحاصل
بالعامل فكما يحمل على ذلك النصب كذلك يحمل على هذه الفتحة فلا يرد اي حتى
كون لا محمولا على اللفظ اي على لفظ احد من تقديرها في المستثنى المحمول على لفظ احد
حقيقة تميز من النسخ الاضافية التي في تقديرها لكون البدل بتكرير العامل
او حكما عطف على حقيقة اكتفاء بعامل المبدل منه واستحسانه الى البدل لا تعمل لفظا
لا فيه اي في البدل هذا العمل اي البناء ان حمل على لفظ احد وذا غير جائز لان
المعرفة لا تبنى بعد لا ولان المعرفة لا تقع بعدها الا مرفوعة فضلا عن البناء و النصب

ان حمل على محله القريب وذا ايضا غير جائز لان لا لا تعمل في المعرفة لما سيجيء واذا لم يجز
التقدير حقيقة او حكما تعذر الحمل على لفظ او محله القريب لانه لو حمل البدل على المعمول
لا عامل فوجب ان يحمل على محله البعيد ليكون عملا بالمختار بقدر الامكان وكذا
اي كالحال في حال في نحو ما زيد شيئا الا شيء لانه لو نصب وحمل المستثنى على
لفظ المستثنى منه وهو النسخ الاول وتقطع النصب لانه خبر ما وقيل ما زيد شيئا الا
شيئا بالنصب لابد من تقديرها في المستثنى كذلك حقيقة او حكما لتعمل لفظها فيه
فيه اي في المستثنى المحمول على لفظ المستثنى منه وانها لم تقدر ان تعمل بعد الا هذا
العمل فتعذر الحمل على لفظه فوجب ان يحمل على المحل ليكون عملا بالمختار بقدر الامكان
وما ولا لا تقدران هذا من قبيل عطف معمولين على معمولي عامل واحد بعاطف
واحد اي ولان ما ولا لا تقدران مبني للمفعول في المستثنى المحمول واعلم انه
ذهب بعضهم الى ان العامل في المعطوف والبدل مقدر ليكون كل منهما
مستقلا كانه غير تابع اما في المعطوف فلكون حرف العطف فاصلا قائما مقام العامل
واما في البدل فلكونه مقصودا بالنسبة فكانهما خرجا من حكم التبعية وفي سائر
التوابع العامل في التابع هو العامل في المتبوع بحكم الانسحاب في سراية حكم
العامل في المتبوع اليه لانها عين المتبوع لان التاكيد عين المؤكد والصفة تخصص
او توضح متبوعها وعطف البيان توضيح متبوعه ايضا وذهب بعضهم الى ان
البدل والمعطوف كسائر التوابع في الاكتفاء بعامل المتبوع وسراية حكمه الى التابع
اشار الى المذهب الاول بقوله لا حقيقة اذا لم يكن البدل الا بتكرير العامل فيه
وفي بعض النسخ اذ بكسر الهمزة وسكون الذال والصواب هو الاول يعرف بالتامل
حل والى المذهب الثاني بقوله او حكما اذا اكتفي مبني للمفعول بدخوله اي بدخول العامل
على المبدل منه واعتبر مبني له ايضا سرايته حكما اي حكم العامل اليه اي الى البدل
لكان في هذا نوع ابهام لانه اذا اكتفي بدخوله على المبدل منه لم يكن مقدرا بنفسه فكيف
فانه اي الاكتفاء بدخول العامل على المبدل منه باعتبار السراية في قوة التقدير لانه
حكمه اذا كان ساريا فيه فكانه كان مقدرا الحال كونهما اي ما ولا عاملين في المستثنى
المحمول على البدل فيه اشارة الى ان انتصاب عاملين على الحال ويجوز انتصابها
على التمييز عن النسبة وعلى انه مفعول ثان لقوله تقدران على تضمين معنى الجعل
بعده اي بعد الاثبات يعني بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي الذي هو

علة لعملها بالا لان الكلمة ربما تكون عاملة مع زوال معناها اذا لم يكن ذلك
المعنى موجبا لعملها وههنا ليس كذلك لانهما اى ما ولا عملتا فى اسم لمحاق حرفها
للنفى اى لادخل للنفى فكان النفى سببا للعمل حتى لو لم يكن فيهما نفى لم تعملا لانه
مدار حملهما على ليس وان والحال انه قد انتقض النفى الذى كان سببا لعملهما ومدارا
للحمل بالا فلم يسوغ انها اذا وقعت بعد النفى توجب اثبات ما بعدها فانتفى السبب
والعلة وانتفاؤهما يوجب انتفاء الحكم وهو العمل وانتفى مدار الحمل ايضا وحينئذ
ولما تعذر فى هاتين الصورتين يعنى فى لا احد فيها الا عمرو وفى ما زيد شيئا الا شيئا
البدل على اللفظ اى حملا على لفظ المستثنى منه حمل المستثنى على المحل اى على محل المستثنى
منه لكون عملا بالمختار بقدر الامكان وذلك لان النواسخ اذا دخلت على الجملة الا
سمية اعنى على المبتدا والخبر غلبت على عامل الذى هو المعنوى لكونها لفظية واللفظى
اقوى من المعنوى الا انه يجوز ان يقدر عمل العامل المعنوى اذا كان اللفظى حرفا
لضعفه فى العمل مثل ان زيدا قائم وعمرو والعطف على محل اسم لا التبرئة ونعت
اسمها على محله فعمرو فى المثال الاول بدل مرفوع على انه محمول على محل احد بمعنى محل
البعيد وهو اى المحل البعيد فى احد الرفع بالابتداء لتخصصه بالعموم لوقوعه فى
خبر النفى مثل ما احد خير منك لا سيوع وشيئا فى المثال الثانى بدل مرفوع على انه
محمول على محل شيئا وهو اى محل شيئا الرفع بالخبرية على انه معمول العامل المعنوى الا
انه يجوز ان يعتبر العامل المعنوى اذا كان العامل اللفظى ضعيفا بان كان حرفا فان
قلت لاحد فى هذا المثال اى فى قوله لا احد فيها الا عمرو محلان اعتبار العامل اللفظى
والعامل المعنوى من الاعراب محل قريب بدل من قوله محلان بدل البعض او خبر
مبتداء محذوف وهو اى ذلك المحل فيه نصبه بكلمة لا التى لنفى الجنس لان اسمها
المبنى يكون منصوبا بلا محلا ومحل بعيد عطف على قوله محل قريب على التوجيهين
وهو اى المحل البعيد فيه رفعه بالابتداء نعنى بالعامل المعنوى كما عرفت سابقا
فلم اعتبروا اى النحاة حمله اى البدل المستثنى على محله البعيد وجعلوه مرفوعا لا
القريب يعنى لم يعتبروا المحل القريب ويجعلوه بدلا منه لانه اذا كان لشئ اعتبار
قريب وبعيد فالقريب هو الاولى بالاعتبار لقربه فاعتبار المحل البعيد يكون اعراضا
عما هو الاولى والاليق وهذا غير جائز قلت هذا اى باعتبار محله القريب كاعتبار
لفظه غير جائز لان محله القريب انما هو بمعنى ليس لا لعمل لا فيه بمعنى النفى والحال

انه قد انتقض بالا فاذا اعتبر بمحله القريب وجعل بدلا منه يلزم ان تعتبر لا فيه
حقيقة او حكما كما لزم اذا حمل على لفظه وهى لا تعتبر عاملة بعد الانتقاض فلفظه
ومحله القريب سواء فى تعذر البدل ولهذا لم يعتبروه كما لم يعتبروا اللفظ فوجب ان يعتبر
محله البعيد وههنا اعتبار بمحله القريب بخلاف محله البعيد فانه اى الشان لا دخل للعمل
لا فيه بل العمل فيه ليس الا للعامل المعنوى فحمل عليه عملا بالمختار بقدر الامكان واعلم انه
اذا جعل المستثنى بدلا عملا بالمختار يكون بدل البعض من الكل فى هذه الصور كلها لان
المستثنى جزء من المستثنى منه لان النكرة وقعت فى حيز النفى فعمت ودخل المستثنى
فى المستثنى منه فيكون جزءا منه وبدل البعض ما يكون جزءا من المبدل منه مثل ضربت
زيدا راسه بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا متعلق بالتمثيل وهو قوله ما زيد شيئا
الا شيئ بتقديره ومثل زيد شيئا الا شيئ حال كونه ملابسا بخلاف ما اذا كان المستثنى
بدلا من ليس التى هى من الافعال الناقصة لخبر لا بقوله لانهما عملتا للنفى والا لاكتفى
بقوله ليس بدون ايراد الاسم والخبر لان المخالف لهما حينئذ يكون ليس لا غيرها واما فى
الاول فالمخالف كونه بدلا من اللفظ حيث يجوز بل يجب ان يحمل على لفظ المستثنى منه
ويجعل المستثنى بالنصب بدلا منه فيكون التقدير ليس زيد شيئا الا كان شيئا لان النفى
لما انتقض فى ما ولا بالا لاجل الخلاف لانها اى ليس فالتانيث باعتبار الكلمة اى كلمة ليس
فى اسمها وخبرها عملت للفعلية لا للنفى لانها فعل ماض متصرف ببعض تصاريفه على
وزن علم لكن اسكن عين فعله للتخفيف مثل نعم وبئس ومعناها النفى وضعا
مثل زال وامتنع وبفعليتها تعمل الرفع والنصب كسائر الافعال المتعدية فيما نقاض
الذى ليس سببا لعملها لا ينتقض الفعلية فتعمل بعد انتقاضه ايضا كما اذا كانت تعمل
قبله فلا اثر موجود لنقض معنى النفى اضافة المصدر الى المفعول والفاعل متروك
اى نقض الا معنى النفى فى عملها اى عمل ليس يعنى لا يؤثر انتقاض النفى بالا فى عملها
حيث لا يبطل عملها بعده لبقاء الامر اضافة المصدر الى الفاعل العاملة هى صفة
جرت على غير من هى له ولذا ابرز ضميرها اى ليس لاجله متعلق بقوله الفاعل
اى لاجل ذلك الامر وهو اى ذلك الامر الفعلية لانه وان انتقض النفى بالا فى فعليتها
التى كانت لعملها وهى ومن ثم اى ومن اجل ان عمل ليس فى اسمها وخبرها للفعلية اى
لكونها فعلا وهو الاصل لا لا اى ليس عملها النفى اى لكونها بمعنى النفى وعمل ما ولا
المشبهتين بليس وان بلا ليس بالعكس اى عملهما النفى لا للفعلية جاز توسط كلمة

الا بين اسم ليس وبين خبرها مع عمل فيهما ولو كان عملها للنفي لا للفعلية لما جاز
توسطها بينهما لانتقاض النفي بالا نحو ليس زيد الا قائما باعمال ليس في زيد وقائما
رفعا ونصبا كما كان قبل التوسط كذلك وان انتقض نفيها بالا لبقاء فعليتها وامتنع
توسطها بين اسم ما وخبرها مثل ما زيد الا قائما باعمال لفظ ما في زيد وقائما رفعا ونصبا
كما كان قبل التوسط ولو كان عملها للفعلية لا للنفي لا امتنع هنا ولم يقل وامتنع ما زيد
الا قائما ولا رجل الا عالما مع انه كان في الفرق بين ما ولا وبين ليس لكون في ما شبناه كونها
مشابهة بليس فكما جاز التوسط فيها جاز ايضا فيما يشبهها فلا حكم بامتناع ما زيد الا
قائما علم امتناع لا رجل الا حاضرا بالطريق الاولى لان عملها اى عمل ما فيه
اى في الاسم والخبر وانما افرده لكون ظهور العمل فيه انما هو اى العمل فيه للنفي
والحال ان النفي قد انتقض نفيها بالا فلا تعمل بعده فيجب الرفع في قائم يعني فيجب
ان يقال ما زيد الا قائم بالرفع بالابتداء لبطلان عمل ما بتوسط الا بينهما ولما فرغ
من بيان انواع المستثنى من كونه واجب النصب على الاستثناء او على المفعولية
او الخبرية ومن كونه جائز النصب عليه ولبدل هو المختار ومن كونه معمولا على
حسب العوامل شرع في بيان كونه مجرورا اما بالاضافة او بحرف الجر وقدم ما كان
مجرورا بالاضافة لانه خلاف في اجزائه وهذا القسم وهو القسم الرابع من المستثنى
فقال والمستثنى مخفوض فيه اشارة الى ان قوله ومخفوض معطوف على قوله منصوب
في اول باب الاستثناء اى المستثنى مجرور وجوبا اذا كان واقعا بعد غير وبعد سوى
كائن بكسر السين المهملة وهو الاشهر لكونه اخف وضمها اى وضم السين ايضا وهو المشهور
لكونه اثقل مع القصر فيهما وبعد سواء بفتح السين وهو الاشهر فيها لكون الفتح اخف
مع طول اللفظ وكسرها اى السين وهو المشهور لكون الكسر في الاصل فقيل الا ان في
سوى لم يكن ثقيلا لقلة حروفه وههنا انضم اليه طول اللفظ مع المد فيهما وانما انجر
المستثنى اذا كان واقعا بعد احد هذه الادوات لكونه اى المستثنى مضافا اليه لانها
لازم الاضافة والمستثنى مخفوض ايضا اذا كان واقعا وبعد حاشا اعاد لكون قوله
في الاكثر مخصوصا بحاشا لانه لو عطف على ما سبق بلا اعادة بعد لتوهم ان الخبر اكثر
في الكل فاعاده دفعا لهذا التوهم كما اعاد كان في خولها وكان بعد خلا وعدا اشارة
الى ان المستثنى منصوب على المفعولية لا على الاستثنائية وانما انجر بعدها لكونها
حرف جر في اكثر استعمالاتهم وهو مذهب سيبويه ويقوي حرفيته نحو حاشا

اى بلا نون الوقاية ولو كان فعلا لم يجز ذلك الا بالحاق النون لانه لا يقال وما في بل
يقال وما في نكانه يلزم ان يقال حاشاني وعدم صحة دخول ما المصدرية عليها
ولو كان فعلا يصح دخولها عليها مثل ما عدا وما خلا وعند المبرد تكون تارة فعلا
متعديا وتارة تكون حرف جر ويقوي فعليتها بمجيء اللام بعدها نحو حاشا لله واجاز
بعضهم اى جوز البعض النحاة النصب اى نصب المستثنى بها اى بكلمة حاشا على
المفعولية كما جوز وانصبه بعض ما خلا بنا على انها اى كلمة حاشا فعل ماض مبني
للفاعل متعد بنفسه مثل عدا فاعله مضمر اى ضمير مستكن فيه راجع الى الله تعالى وان لم
يسبق ذكره لفظا او معنا ولكنه سابق حكما لمتعينه في القلوب ومعناها سواء كانت
فعلا او حرف جر برأة المستثنى المصدر مضاف الى الفاعل اذا كان حرف جر او المفعول
اذا كانت فعلا ويجوز ان يضاف المصدر التي ما يقوم مقام الفاعل عما اى عن الفعل
الذي نسب الى المستثنى منه سواء كانت النسبة اليه اسنادية نحو ضرب القوم عمرا
حاشا زيدا بالنصب وحاشا زيد بالجر اى تبرء زيد عن ضرب عمرو واى تبرأه بالتشديد
الله بالرفع فاعل عن ضرب عمرو او ايقاعية نحو ضربت القوم حاشا زيدا اى تبرأت
عن ضرب زيد او حاشا زيد اى تبرأت عن ان يكون مضروبا واعراب كلمة غير المستعملة
فيه ولم يبن وان تضمن معنى الحرف وهو الا لان الاضافة تمنع البناء لكونها من خواص الاسم
بحيث توثر فيه معنى تعريفا او تخصيصا او تخفيفا والاضافة لازمة لها اى في المستثنى
وان كان معنى مجازيا دون الصفة وان كان استعمال غير فيها معنى حقيقيا اذ هو اى
غير حج اى حين ان تكون مستعملة في الصفة تكون باعراب موصوفه لاشتراط المطابقة
فيه نحو جاءني رجل غير زيد كاعراب المستثنى بالا واعرابه النصب على الاستثناء حال كونه
مقيسا على التفصيل المذكور فيما سبق لان كلمة غير اذا وقعت في القسم الاول في الكلام
الموجب التام او مقدم المستثنى على المستثنى منه او منقطعا يجب نصبها على الاستثناء
كما يجب المستثنى بالا عليه واذا وقعت في القسم الثاني يجوز فيها النصب عليه ويختار
البدل كما كان حال المستثنى بالا فيه واذا وقعت في القسم الثالث يعرب ما اقتضاه
العامل من الرفع او النصب او الجر كما كان حال المستثنى فيه كذلك او مثله كل قسم
لا يخفى على المتامل الصادق واذا تعذر البدل على اللفظ يحمل على المحل عملا بالمختار
على الامكان نحو ما جاءني من احد غير زيد وكذا غيره من الامثلة فكانه اى واعلم انه
لما انجر به اى بغير المستثنى للاضافة اى لاضافة غير لا اليه لكونه اسما لازم الاضافة

انتقل اعرابه اى اعراب المستثنى بانواعه اليه اى لفظ الى غير يعنى لما اضيف الى
المستثنى وجعل مجرورا اخذ اعرابه لكونه اسما مستحق الاعراب وغير اى كلمة غير
مبنى او ان كان نكرة لتخصصه بالاضافة كما حصصه الشارح فى الاصل اى فى اصل
وضعه صفة يعنى دالة على معنى قائم بالغير وهو المغايرة لدلالتها اى لكونها دالة
على ذات مبهمة اى ذات موصوفة بها باعتبار قيام معنى المغايرة بها اى لكون الغير
بمعنى المغايرة يعنى مغاير مجرورها لموصوفها بالذات نحو مررت برجل غير زيد
واما بغيره دخلت بوجه غير الوجه الذى خرجت به فالاصل فيها ان تقع صفة لما قبلها
وان اضيفت الى المعرفة كما تقول جاءنى رجل غير زيد مغاير له فى الذات واستعمالها
اى استعمال كلمة غير على هذا الوجه اى معنى الوصفية كثيرة فى كلام العرب وكثرة الاستعمال
تدل على الاصالة لان الشىء اذا كان اصلا فى شىء يكثر استعماله فى ذلك الشىء لكنها
اى الا ان كلمة غير حملت على الا واستعملت لكلمة غير مثلها اى مثل كلمة الا فى
الاستثناء حال كون هذا الاستعمال واقعا على خلاف الاصل يعنى اصل غير لان
اصلها ان استعمل فى الصفة لما عرفت وذلك اى حمل غير على الا واستعمالها مثلها
فى الاستثناء واقع وثابت لاشتراك كل واحد منهما اى لكون كل واحد من غير والا
مشتركا فى مغايرة ما بعده لما قبله يعنى لان ما بعد الا مغاير لما قبله وما بعد غير ايضا
مغاير لما قبله فلما اشتركا فى هذا الحكم فاستعير كل واحد منهما مكان الاخر كما حملت
الا الجار والمجرور صفة مصدر محذوف اى حملت كلمة غير حملا مثل حمل الا عليها اى
على كلمة غير واستعملت فى الصفة فجعل معرب ما بعدها على حسب العوامل ان كان
مرفوعا فمرفوع وان كان منصوبا فمنصوب وان كان مجرورا فمجرور لكن اى الا انه
لا تحمل الا عليها فى الصفة غالبا الا اذا وجد شروط ثلثة واما فى حمل غير على الا لم
يشترط شىء لان الاصل فى الاستثناء وتحقق فيه بلا شبهة فجعلت كلمة غير تابعة لها
لان الشىء اذا كان اصيلا وقويا فى معنى يستتبع غيره فيه بلا احتياج الى شىء ولذا
لم يحتج الا فى جعل غير تابعة لها الى شرط واما غير فلكونها غير اصيل فى الصفة
وضعيفها ثابتة بكثرة الاستعمال فيها فكان استعمالها فيها ضعيفا فاحتاجت
فى استتباع الا الى نفسها حتى تستعمل مثلها فى الصفة الى شروط لان الشىء اذا
لم يكن اصيلا فى شىء وقويا فيه لم يقدر ان يستتبع غيره لضعفه كانت اى كلمة
الا تابعة لجمع اى ما يدل على الجمعية اى واقعة بعد شىء متعدد فيه اشارة الى

ان المراد بالجمع معناه اللغوى كما سيبين الشارح فوجب ان يكون موصوفها اى
ما وصف بالا مذكورا لفظا لان الا فرع غير فى الصفة فوجب اظهار الموصوف معها
للدلالة على كونها فرعا ولان مرتبة الفرع ادنى من مرتبة الاصل لا مقدرا اى لا
يجوز ان يكون موصوفها مقدرا فى نظم الكلام كما ان موصوف غير يكون مذكورا
غالبا وقد يكون مقدرا فى غير نظم الكلام مثل جاءنى غير زيد فى تقدير جاءنى رجل
غير زيد وبعد ما كان الموصوف مذكورا وجوبا يكون اى الموصوف متعددا مثنى
او مجموعا وانما اشترط ان يكون متعددا ليوافق حالها اى حال الا حال كونها صفة
حالها اى حال الا حال كونها اداة الاستثناء يعنى ليوافق استعمالها فى الصفة
استعمالها فى الاستثناء اذ لا بد لها حال كونها مستعملة فى الاستثناء من مستثنى منه
متعددا اى ذى عدد لفظا او تقديرا لكونها اصلا فيه فاشترط ان يكون موصوفها
متعددا ليوافق حال الفرع حال الاصل الا انه لم يقدر الموصوف انحطاط رتبة
الفرع عن رتبة الاصل فلا تقول فى الصفة سواء كان فى كلام موجب نحو جاءنى رجل
الا زيد او غير موجب نحو ما جاءنى رجل الا زيد كما لا تقول هكذا فى الاستثناء المتعدد
اعم من ان يكون جمعا لفظا اما مكسرا مع زيادة كرجال وافراس او مع نقصان ككتب
وزيد او مصححا نحو مسلمون ومسلمات او يكون جمعا تقديرا والمراد به ههنا ما لم
يكن له مفرد ويستعمل فى معنى الجمع كقوم ورهط ونفر وانام والمقصود اعم
من ان يكون مستثنى فان المستثنى يكون موصوفا بالا بمعنى غير ايضا قال الرضى لا يجوز
ههنا الاستثناء المتصل لان المحكوم عليه كل اثنين اثنين وليس المستثنى باثنين فينحط
فى حمل الا على الاستثناء فيصار الى حملها على غير فيدخل فيه اى فى قوله الجمع ما اذا كانت
الا فيه لمثنى مثل ما جاءنى رجلان الا زيد اى غير زيد منكور بالجر صفة لجمع وهو
اسم مفعول من نكر بالكسر وفى الصحاح وقد نكر بالكسر نكرا ونكورا بضم النون
فيهما وانكره واستنكره كله بمعنى اى منكر لان نكر وانكر بمعنى واحد كما قلنا لا
يعرف باللام فيه اشارة الى قوله منكور احترز به عن المعرف باللام حيث اى لانه
اما ان يراد به اى باللام العهد الخارجى او الذهنى او يراد به الاستغراق فيعلم
التناول اى تناول المستثنى منه الى المستثنى قطعا اى جزما ويقينا على تقدير الاستغراق
فيدخل المستثنى فى المستثنى منه قطعا فيصح الاستثناء المتصل فلا يضطر الى اخراج
الا عن معناها الحقيقى فلا يحتاج الى حملها على غير كقوله تعالى والعصر ان الانسان

لى خسر اه الاية و بعلم التناول قطعا على تقدير ان يشار به اى باللام الى جماعة
تكون زيد المستثنى منهم اى على تقدير ان يكون اللام للعهد كما نقول اشارة الى
الجماعة التى يكون زيد المستثنى من جملتهم نحو جاء فى القوم الا زيد فح السامع يحمل
الاعلى اصلها من الاستثناء فعلى هذا التقديرين فلا يتعذر الاستثناء المتصل فلا
يحمل الا على غير لانه لا يجوز الحمل عليها الا انه اضطر عن ان يكون مستعملة فى معناها
الحقيقى وهو الاسناد او عدم التناول عطف على قوله التناول اى و بعلم عدم
تناول المستثنى منه الى المستثنى قطعا اى جزما ويقينا بتا على تقدير ان يشار به
اى باللام الى جماعة لم يكن زيد المستثنى منهم اى على تقدير ان يكون اللام الذى
فى المستثنى منه اشارة الى جماعة لم يكن المستثنى داخلا فيهم بل خارجا عنهم فصح فلا
يتعذر المستثنى المنقطع فلا يجوز حمل الا على غير لان العمل بالحقيقة اولى عند جواز
العمل بها ولم يذكر الشارح ان يكون اللام للجنس لان اللام الجنس اذا دخل على الجمع
اضمحل معنى الجمع فيراد به المفرد والجنسية لا يكون الا فى المفرد لا الجمع فلم يوجد
شرطه ان الا للصفة حملا على غير فلا تقول جاء فى الرجال الا زيد على ان يكون
اللام للجنس كما لا تقول جاء فى رجل الا زيد لانه يفهم ايضا عدم كون اللام للجنس
من قوله اعم من ان يكون متعددا لفظا او تقديرا وما و عليه لام الجنس لا يكون متعددا
لا لفظا ولا تقديرا غير محصور بالجر صفة لقوله جمع والمحصور نوعان اما الجنس
المستغرق جميع افراده وذلك اما بدخول اللام الاستغراقية عليه وقد علم
حاله واما بوقوع النكرة فى سياق النفى سواء كانت مفردة نحو ما جاء فى رجل
او كانت مضافا اليها الكل نحو جاء فى كل رجل او كل رجال واما بعض منه اى
من الجنس معلوم العدد وذلك لا يكون الا بالتعبير باسماء العدد نحو له على عشرة
دراهم او عشرون او مائة او الف وان الاستثناء ما كان لا يتعذر وانما اشترط
ان يكون المستثنى غير محصور لانه اذا كان المستثنى منه جنسا مستغرقا لكونه معرفا
باللام الاستغراقية او غيرها او على ان يكون المستثنى منه محصورا على احد الوجهين
اى على ان يكون المستثنى منه بعضا منه معلوم العدد وجب دخول ما بعد الا فيه
اى فى المستثنى منه المحصور على احد الوجهين لان المقصود من الحصر ان يدخل
فى المحصور افراد لا يكون محصورا ما لم يكن افراده محصورة فيه يعلم دخول المستثنى
منه قطعا نحو كل رجل الا زيدا جاءنى وجاءنى كل رجل الا زيد امثال الجنس المستغرق

لان كلا

لان كلا اذا اضيف الى النكرة يحيط الافراد بحيث لا يبقى منها خارجا ولذا صح قولك
كل رمان ماكول واذا كانت الافراد داخلة فى المستثنى منه جاز استثناء فرد منها فيصح
استثناء المتصل وله اى لفلان على خبر مقدم على الجار والمجرور حال من الضمير الظرف
اى حال كونها لازمة على عشرة مثلا الا درهما هذا مثال لكون الجنس بعضا معلوم العدد
وانما يصار عند وجود هذه الشرائط الثلثة ان يكون الا تابعة لجمع وان يكون الجمع منكرا
غير معرف باللام وان يكون ايضا غير محصور باحد الوجهين فيه اشارة الى ان اللام متعلق
بمفهوم الكلام الى حمل الا على غير اى الى ان يكون الا محمولة على غير ومستعملة فى الصفة
مثلها على خلاف وضعها لتعذر الاستثناء الذى هو المعنى الموضوع لكلمة الا عند وجودها
اى عند وجود الشرائط المذكورة لان الاستثناء المتصل يجب دخوله فى المستثنى منه
قطعا والمنقطع يجب عدم دخوله قطعا والجمع المنكور الغير المحصور يتناول جماعة
غير معينة حيث لا يجزم فيها تناول المستثنى وعدم تناوله فيتعذر فيه كلا النوعين
من الاستثناء فيضطر السامع الى حملها على غير واستعمالها فى الصفة وان مجازيا
وانما قلنا فى صدد هذا الكلام اى فى قوله اذا كانت تابعة لجمع ان الا لا تحمل مبنى
للمفعول على غير فى الصفة غالبا فقيدناه اى فقيدنا هذا القول مع انه مطلق بقولنا
غالبا الفاء فى قوله فقيدناه للتعقيب الرسمى لان مرتبة المفسر بعد مرتبة المفسر
لانه اى لان الشان قد يتعذر الاستثناء فى المحصور اى فى المستثنى منه المحصور لعدم
دخول المستثنى فيه قطعا نحو ما جاءنى مائة رجل الا زيد اى غير زيد فانها تابعة لجمع
منكور محصور ومع ذلك يتعذر الاستثناء لعدم دخول المستثنى فيه بيقين وقد لا يتعذر
الاستثناء بل يصح فى غير المحصور نحو جاءنى رجال الا واحدا او الا رجلا فى المستثنى المتصل
والا حمارا فى المستثنى المنقطع ولكن اى الا انه لما كان ذلك اى تعذر الاستثناء فى المحصور
وعدم تعذره فى غيره نادرا لم يلتفت المص اليه اى الى القيد المذكور فى بيان هذه القاعدة
اى فى بيان حمل الا على غير بل بنى الكلام فى بيانها على الغالب لان الغالب عدم تعذر
الاستثناء فى المحصور لدخوله فيه قطعا وتعذره فى غير المحصور وبناء الكلام على
الغالب مما يكثر ويغلب نحو قوله تعالى فى نفى تعدد الالهة لو كان فيهما اى فى السماء
والارض افردهما باعتبار الجنس اى فى خلقهما والتعرف فيهما آلهة اى لو كان فى السماء
آلهة متعددة يتصرفون فيها خلقا وايجادا واعداما وافناء فى الارض ايضا آلهة
اخرى متعددة يتصرفون فيهما ما ارادوا من الخلق والايجاد والاحياء والاماتة وغير الله

جمع اله على وزن فعال بالكسر بمعنى المفعول من اله اذا عبد فمعنى اله معبود ثم اطلق على
المعبود بالحق والمستحق ولا دلالة فيهما اى فى اله على عدد محصور فان الحصر لما عرفت
لا يكون الا فى الجنس المستغرق فى جميع افراده بان يكون مثلا نكرة وقعت فى سياق
النفى او سورة لكلمة كل او فى بعض منه معلوم العدد وفى الهة لا يكون بشىء من ذلك
فلا يوجد فيها الحصر وان كانت متعدد **الا الله** اى غير الله وقال سيبويه لا يجوز
ههنا الا الوصف لانك اذا قلت لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا لم يجز لعدم الدخول
بيقين ولا يجوز البدل ايضا لان شرط البدل ان يكون الكلام غير موجب ولا يجرى النفى
المعنوى كاللفظى وايضا انما يجوز فيما يجوز فيه الاستثناء واذا لم يجز الاصل الذى
هو الاستثناء فكيف يجوز الخلف الذى هو البدل **لفسدتا** اى لخرجتا اى السماء والارض
هذا تفسير باللازم لان الفساد يستلزم الخروج هو لازم التعدد او الكلام مبنى على
الاستعارة التبعية اى لهلكتا اى خرجتا عن الانتظام اى الاتساق يقال انتظم الامر
اذا اتسق واجتمع وبقى على تلك الحالة من نظمت اللؤلؤ اذا جمعته وبابه ضرب كذا
فى الصحاح فالا اى فكلمة الا فى هذه الاية صفة لما قبلها لكونها بمعنى غير يوجد شرط
كونها صفة لانها اى كلمة الا تابعة لجمع غير منكور غير محصور على احد الوجهين وهى اى
ذلك الجمع فالتانيث باعتبار الخبر الهة وانت قد عرفت انه ليس فى الهة حصر على احد
الوجهين ويتعذر الاستثناء الذى هو الاصل فى الا لعدم دخول الا فى الهة لانتفاء شروط
دخوله وهو الاستغراق او العهد او الحصر وليس فى الهة شىء منها فلم يتحقق شرط صحة
الاستثناء وهو وجوب دخول المستثنى فى المستثنى منه بيقين وذا لا يتحقق الا باحد
الاشياء الثلثة فلا يصح المتصل ولا المنقطع ايضا لان عدم دخوله غير معلوم ايضا
بيقين وفى الاية مانع اخر اى غير المانع الاول عن حمل الا على الاستثناء الذى هو الحقيقة
فى الا وهو اى ذلك المانع انه اى الشان لو حملت مستثنى عنها اى عن تلك الهة الله لفسدتا
لكنهما لم تفسد فلزم ان يكون فيهما الهة غير الله المستثنى عنها الله بل فيهما الهة داخل فيها
الله فلا يكون الاية دالة على التوحيد مع انها مسوقة له وهذا المعنى لا يدل الا على انه
ليس فيهما الهة مستثنى عنها الله لانه اذا لم يفسد الزم ان يكون فيهما الهة داخل فيها الله
وهذا شرك محض وبهذا المعنى لا يثبت وحدانية الله تعالى مع ان الاية مسوقة لاثباتها
لجواز ان يكون ح اى حين كون معنى الاية هكذا فيهما الهة غير مستثنى عنها الله يكون الهة
فيهما متعددة فيلزم تعدد الالهة وهو غير جائز فوجب الحمل على الصفة بخلاف ما

اى لمعنى

اى لمعنى الذى اذا كانت الا فيه للصفة حال كونها بمعنى غير فانه اى الحمل على غير بمعنى الصفة
يدل على انه ليس فيهما الهة غير الله يعنى يدل على انه ليس فيهما الا الله الواحد الاحد واذا لم
يكن فيهما الهة غير الله يجب ان لا يتعدد الالهة وحيث لا يكون جمعا ولا اثنين لانه كما لا يلزم
الفساد من المجموع يلزم من المستثنى ايضا فلزم لا يكون الاله واحد لان التعدد اى تعدد الاله
فيهما يستلزم المغايرة اى المنازعة والمجادلة ولا يخفى ان وصف الجمع بالمغايرة لشىء ان كل
جزء منه غير ذلك الشىء فقولنا جاءنى رجال غير زيد بمعنى ان كل رجل منها غيره لان الجمع من
حيث هو الجمع غيره كذا فى الحاشية ولان العقل لم يجوز المواطاة فى كل الامور فى كل الازمان
بين الالهة ولا بين الاثنين فوجب ان يكون الاله واحد اليس الا **وضعف** بالضم حمل الا على
غير بمعنى ضعف اخراج الا عن معناها الحقيقى الذى هو الاستثناء واستعمالها فى معنى
المجازى الذى هو الحمل على غير **فى غيره** متعلق بقوله ضعف اى فى غير جمع منكور غير محصور
يعنى اذا كانت واقعة بعد غير الجمع المذكور لصحة الاستثناء ولان العمل بالمعنى الحقيقى
هو الاولى ح اى حين كانت واقعة بعد غير الجمع المذكور وقد ذهب سيبويه بجواز
وقوع الا صفة اذا كانت تابعة لغير جمع منكور غير محصور ايضا من غير ضعف مع صحة
الاستثناء الذى هو معناه الحقيقى لانه يجوز العمل بالمجاز حين يمكن العمل بالحقيقة
قال سيبويه يجوز فى قولك ما اتانى احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة لاحد بمعنى غير
وان لم يكن جمعا منكورا غير محصور اى ما اتانى احد غير زيد ويجوز ايضا ان يكون
استثناء فح يجوز النصب على الاستثناء او يختار البدل لانه من القسم الثانى وعليه
اى على ما ذهب اليه سيبويه اكثر المتاخرين لكونه اماما فى هذا الفن وقدوة تمسكا مفعول له
او حال اى متمسكين بقوله اى بقول لعمرو بن معديكرب وهو جاهل لا يقول بفناء العالم
ويحتمل انه يريد لا يفترقان مادامت الدنيا باقية قال ابو سعيد قائل هذا البيت جاهل
لا يقول بالبعث وينكر فناء العالم ويجوز انه اراد لا يفترقان مادامت الدنيا باقية فاذا فنيت
افترقا ويكون من قبيل اطلاق العام وارادة الخاص كذا فى اللباب وكل مبتدأ مضاف الى
اخ مفارقه اما مبتدأ والضمير راجع الى المضاف اليه واخوه فاعله لاعتماده على المبتدأ
واما خبر مقدم واخوه مبتدأ مؤخر والجملة خبر الاول لانه من قبيل فان طابقت مفردا
جاز الامران لعمر مبتدأ مضاف الى ابيك وخبره محذوف وجوبا اى بقاء ابيك وذا بيه ما
اقسم به ان الامر فى الواقع كذلك الا الفرقدان بالفتح والكسر نجمان قريبان من القطب
حيث يكونان فى نظامه بحيث لا يفارق احدهما عن الاخر فالفرقدان فى البيت بالرفع

صفة للمبتدإ وهو كل اخ لا استثناء منه والا اى وان كان استثناء منه لوجب
ان يقال الا الفرقدين بالنصب لان نصب التثنية بالياء والمستثنى اذا كان فى كلام موجب
يجب نصبه على ما سبق وههنا كذلك فلما دفع علم ان الا محمول على غير فى الصفة واذا كانت
تابعة لغير الجمع المنكور وحمل المص ذلك اى هذا البيت على الشذوذ وقد قال اى المص
بعدما حمل على الشذوذ فى هذا البيت شذوذان اخران اى غير الشاذ الاول وهو حمل
الا على غير عند عدم الشرط احدهما اى الشذوذين وصف كل دون المضاف اليه لانه
اذا كان صفة للاخ لقيل الا فرقدين بالجر لان المطابقة بينهما فى الاعراب شرط فلما قيل
الا فرقدان بالرفع علم انه صفة المضاف دون المضاف اليه والمشهور فى الاستعمال وصف
المضاف اليه كقوله تعالى وجعلنا من الماء كل شيء حى لان الحى بالجر صفة شيء اذ هو المقصود
من الكلام ولفظة كل ليست الا لافادة الشمول فقط اى شمول المضاف افراده اذا كان
المضاف اليه نكرة كقوله تعالى كل نفس ذائقة الموت وثانيهما اى ثانى الشذوذين الفصل
بالجر وهو قوله مفارقة اخوه والفصل بالقسم ايضا بين الصفة وهى الفرقدان والموصوف
وهو كل وهو اى الفصل بينهما قليل لان الصفة والموصوف لما كانا بمنزلة الشيء الواحد
فى الصدق وغيره لكون الصفة عين الموصوف لم يجز ان يقع بينهما اجنبى ولكن لما تغايرا
فى اللفظ جاز الفصل بينهما باجنبى من هذا الوجه وان كان قليلا واعراب سوى وسواء
النصب على الظرفية اى على ان يكون كل واحد منهما مفعولا فيه للفعل المتقدم اى بناء
مفعول له لقوله النصب او حال منه اى مبنيا على ظرفيتهما كل منهما بمعنى المكان منصوبا
بتقدير فى احدهما لفظا والاخر تقديرا كما ينصب لفظ مكان وفى الرضى وانما انتصب
سوى لانه فى الاصل صفة ظرف مكان وهو مكان قال الله تعالى مكانا سوى مستويا
ثم حذف الموصوف واقيم الصفة مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصفية اذ معنى الاستواء
الذى كان فى سوى فصار سوى بمعنى مكان فقط فاستعمل استعمال لفظ مكان
لما قام مقامه انتهى فقيس عليه سواء لاتحادهما فى المعنى لانك اذا قلت جاء فى القوم
سوى زيد او سواء زيد ولكن شرط بعضهم وجوب اضافته الى المعارف ولم يجز
جاء فى القوم سوى او سواء رجل وهو الظاهر من كلامهم ليكون معرفة بالاضافة اليها
فكانك قلت جاء فى القوم مكان زيد حيث هو لم يجئ الان كل واحد منهما ههنا
بمعنى غير لان معنى قولك جاء فى القوم سوى او سواء زيد غير زيد لانه ليس فيهما
الا لان معنى الظرفية وما قيل انهما منصوبان على الظرفية باعتبار الاصل لانهما

من صفات الظروف واذا حذفت موصوفاتها بقيت هى على حالها على الاصح اى بناء
على المذهب الاصح لان فيهما مذهبين والاصح هو مذهب سيبويه فيهما عنه لازم اصله
لا زمان سقطت التنوين بالاضافة الى الظرفية لما قلنا ان النصب فيهما على الظرفية
باعتبار الاصل لا باعتبار الحال ولم يلزم منه الخروج عن الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجهما
عن الظرفية ويجعلا اسمين براسهما والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا باقتضاء العوامل
كغيرهما اى كما تصرف فى غيره رفعا ونصبا وجرا على حسب العوامل متمسكين بقول الشاعر وهو
سهل بن شيبان اوله فلما اصبح الشر وامسى وهو عريان اى فلما ظهر الشر وكشف واستقر
واشر ولم يبق سوى العدوان سوى مرفوع تقديرا على انه فاعل لم يبق بمعنى غير والعدوان
مصدر من عدو يعدو عدوا وانا مثل غفران اى ولم يبق غير العدوان دناهم جواب لما
وهو ماض معلوم متكلم مع الغير من دانه يدينه بالكسر من باب ضرب اوله واستقيم اصله
دينناهم مثل بعينا فاعل مثل جار نبينا هم كما دانوا اى كما صلوا الا زيد ولا انقص واجيب
عنه بانه محمول على الضرورة او الشذوذ وان سوى ليس بفاعل لم يبق على ما قالوا بل صفة
لموصوف مقدر اى لم يبق شيء سوى العدوان بل بقيت العداوة فقط لانه يجوز تقدير
موصوف سوى كما جاز فى غير وزعم الاخفش ان سواء بالمد اذا اخرجوه اى اذا اخرج
الكوفيين سواء عن الظرفية ينصبونه ايضا اى كما نصبوه حين كونه ظرفا استنكار الرفع
باعتبار اصله وانما حسن الرفع فى سواء بالمد لكون نصبه لفظيا واذا رفع يكون ايضا
لفظيا واما سوى بالقصر فنصبه تقديرى وكذا رفعه كذلك فلم يظهر الاعراب فيه فيقولون
جاء فى سواءك بالنصب وان كان فاعلا لجاء ويقولون ايضا فى الدار سواءك بالنصب
وان كان فاعلا للظرف لان عندهم يعمل الظرف فى الفاعل الظاهر من غير اعتماد على شيء ومثل
هذا اى مثل ما اخرجوه عن الظرفية ونصبوه مبتدأ فى استنكار الرفع اى فى استنكار
رفعه فيما اى الظرف الذى متعلق باستنكار غلب عليه انتصابه على الظرفية
نحو قوله تعالى خبرا او مبتدأ مؤخر وقوله ومثل هذا خبر مقدم وهذا البحث بالمعنى
لقد تقطع بينكم بالنصب اى بنصب بينكم مع انه فاعل لقوله تقطع اى لقد تقطع
وصلكم وانتصابكم ومثله قوله تعالى ومنهم دون ذلك وقوله ايضا فى فوق السداسى
دون الرباعى ولما فرغ من المنصوبات بالحقيقة والملحقات شرع فى بيان المنصوبات
بالملحق عاملها وهو اربعة وقدم باب كان لانه فعل ظاهر ولذا ذكره فى بحث الفعل
لكن لما كان فى منصوبه قصور عن رسم المفعول لم يسم مفعولا بل شبه به فى وقوعه

بعد المرفوع غالبا كما ان المفعول يقع بعد الفاعل غالبا ولانه لما شبه العامل بالفعل
المتعدى شبه ما عمل فيه بالمفعول فقال خبر كان وما يشتق منه اما داخله تحت
كان او في قوله واخواتها اى اشباهها وستعرفها في قسم الفعل انشاء الله تع
اى ستعرف على اخوات كان وتفصيلها في بحث الفعل هو فصل او مبتداء راجع
الى خبر كان والجملة المسند اى الذى اسند بعد دخولها اى بعد دخول كان
وما يشتق منها وبعد دخول احدى اخواتها بحذف المضاف والمراد ببعدية المسند
لدخولها اى لدخول كان واحدى اخواتها ان يكون اسناده اى اسناد خبر كان
او احدى اخواتها الا اسناد كان او احدى اخواتها كما يتبادر الى الفهم الى اسمها
متعلق باسناده والضمير راجع الى كان اى الى اسم كان واقعا وثابتا بعد
دخولها على اسمها وخبرها ولاشك ان ذلك البعدية انما يتصور اى لا يمكن ان
يوجد البعدية الا بعد تقرر الاسم والخبر اى الا الخبر اذا كان الخبر جملة اسمية
او فعلية المقدم اسم مفعول من قدم بالتشديد بالرفع صفة بعد صفة للاسناد
على تقريره اى تقرر الخبر اى قبل ان يكون خبر الكان او احدى اخواتها الا ان يكون
ذلك الاسناد بعد دخولها اى دخول كان بل لا يكون الا قبله اى قبل الدخول فيرد
على الرضى حيث قال ويدخل في التعريف نحو قائم مع انه ليس بخبر كان ويصدق
عليه انه المسند بعد دخول كان فلا ينقض التعريف اى تعريف خبر كان واخواتها
بمثل اى بما اسند الى ما ليس باسم كان سواء كان فعلا نحو كان زيد يضرب ابوه
او كان زيد قائم ابوه ولا بمثل يعنى او اسما مثل كان زيد ابوه قائم بان يقال
متعلق بقوله فلا ينقض وبيان لوجه الانتقاض وتفسير له يصدق على الفعل
الذى هو يضرب والاسم الذى هو قائم في هذين المثالين المعرف بفتح الراء لانه
مصدر ميمى والمصدر الميمى من المزيد يجئ على وزن اسم المفعول منها اى التعريف
يعنى يصدق على كل منهما انه المسند بعد دخول كان واخواتها وليسا اى ليس
يضرب وقائم من افراد المعرف بفتح الراء ايضا اسم مفعول من التفضيل اى الذى
عرف وهو خبر كان يعنى لا يصدق عليه انه خبر كان فاندفع مثل هذا الاعتراض
بقول الشارح فالاستثناء الواقع بين اجزاء الخبر المقدم على تقديره لا يكون
بدخولها بل يكون قبله لان اسناد يضرب وقائم الى ابوه كان موجودا قبل دخوله
ولم يفسخ بدخولها ويمكن ان يقال وكانه جواب ثان في جواب هذا النقض الذى

اورده الرضى

اورده الرضى ان المراد بدخولها ورودها واستيلاؤها للعمل يعنى رفع الاسم
ونصب الخبر فيما وردت عليه كما سبقت الاشارة اليه يعنى كما بين في خبر ان واخواتها
في المرفوعات وقد حقق هنالك فليرجع اليه وههنا بما وردت على مجموع نصب ابوه
المسند الى زيد لا على يضرب وحده حتى يردها ورده مثل كان زيد قائما فان قائما
مسند الى زيد بعد دخول كان لزوال الاسناد الاصلى بالعامل المعنوى بدخول العامل
اللفظى وامره اى امر خبر كان واخواتها اى حاله وشانه كامر خبر المبتداء اى كحاله وشانه
في اقسامه من كونه مفردا او جملة او معرفة او نكرة واحكامه من كونه واحدا ومتعددا ومثبتا
ومنفيا ومحذوفا ومذكورا وشرايطه من انه لا بد من ضمير اذا كان جملة على ما سبق في بحث المبتدا
والخبر ووجوب تقديم الخبر على الاسم اذا كان نكرة والخبر ظرفا نحو كان في الدار رجل وجواز
تقديمه عليه اذا كان معرفة نحو كان في الدار زيد الى غير ذلك من الاحوال المذكورة سابقا ولكنه
استثنى الا من التشبيه المفيد التسوية بينهما ايضا فتقدم خبر كان على اسمها حال كونه
اى كون الخبر معرفة حقيقة نحو مثل كان المنطلق زيدا وحكما كالنكرة المخصصة مثل
قولك كان خيرا من حال رجل عالم واما اذا كان خبر المبتداء معرفة او نكرة مخصصة فيجب
تقديم المبتدا على الخبر لئلا يقع الالتباس فيها لاختلاف اسمها وخبرها في الاعراب لانه
في الاول رفع وفي الثاني نصب فيحصل الفرق بينهما سواء قدم او اخر فلا يلتبس احدهما
بالاخر فيجوز التقديم والتاخير في الخبر مع ان الاصل والاولى هو الثانى لكونه مسندا
وذلك اى جواز تقديم الخبر على الاسم اذا كان الخبر معرفة حقيقة او حكما واقع وثابت
اذا كان الاعراب فيهما او احدهما لفظيا هذا اشارة الى ان اطلاق المص ليس على ما ينبغى
ولا بد من تقييده نحو كان المنطلق زيدا مثال لما كان اعرابهما لفظيا او كان هذا زيدا
مثال لما كان اعراب احدهما لفظيا لان تخالف اعرابهما بالرفع والنصب رافع للبس
فيجوز التقديم والتاخير الا ان تقديم الاسم هو الاصل على ما مر في بحث الفاعل
وههنا ستة اقسام باعتبار القسمة العقلية لان الاعراب اما لفظى او تقديرى او محلى
فكان للثلثة اقسام ومعمول كان اثنان اسم وخبر واذا ضرب الاثنان في الثلثة صار الحاصل
ستة اما اعرابهما لفظيا من نحو كان المنطلق زيد والاول لفظى والثانى تقديرى نحو كان
زيد الفتى وبالعكس نحو كان موسى العالم او الاول لفظى والثانى محلى او بالعكس نحو
كان زيد هذا او هذا زيدا وفي هذا القسم الاقسام الثلثة يجوز التقديم والتاخير لعدم
الالتباس واما تقديريان واما محليان واما الاول تقديرى والثانى محلى او بالعكس

مثل كان زيد قائما ابوه

وفي هذه الثلثة لا يجوز التقديم بل يجب تقديم الاسم على الخبر لدفع الالتباس لانه اذا
انتفى الاعراب لفظا والقرينة وجب الاسم لما سبق في الفاعل بخلاف المبتدا والخبر
لانه كانا معرفتين او متساويين في التعريف او لا يجب تقديم المبتدا على الخبر سواء كان
اعرابهما لفظيا او غيره لدفع الالتباس فان الاعراب فيهما اي في المبتدا والخبر لا يصلح
للقرينة يعني للدلالة على احدهما مبتدا والاخر خبر لاتفاقهما فيه بل لا بد من قرينة
رافعة اما بالراء او بالدال للبس واذا لم توجد وجب ان يكون المقدم مبتدا والمؤخر
خبرا بهما قدم من الاسم والصفة نحو زيد المنطلق او المنطلق زيد الا ان يكون الاول
هو الاولى وهو ظ لمن له قلب سليم وكذا اي كما كان تقديم المبتدا على الخبر واجب
اذا انتفى الاعراب اللفظي لا يطلق الاعراب في اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة
تدل على ان احدهما اسم والاخر خبر هناك اي عند انتفاء الاعراب اللفظي فيهما
جميعا لا يجوز تقديم الخبر على الاسم بل تقديم الاسم لما بيناه لك انفا نحو كان الفتى هذا
القتيل هو موسى لكان نحو هذا ذلك وقد يحذف جوازا لكونه مشقا بلا لوجوب حذفه
في قوله ويجب حذفه عامله اي عامل خبر كان وهو اي عامل خبر كان لفظ كان
لا خبر كان واخواتها يعني ان هذا الحذف ليس يجري ويعدا لكان واخواتها بل يكون
مخصوصا بكان فقط لانه لا يحذف من هذه الافعال اي الافعال الناقصة الناصبة
للخبر الا كان فانها تخصص الحذف بها وانما اختصت بهذا الحذف يعني انما جعل هذا الحذف
مخصوصا بكان من بين اخواتها لكثرة استعمالها تصرفا ولمجيئها على معان متعددة
دون سائرها فكانت ام الباب فيتوسع في استعمالها بالحذف وغيره لان دائرة
الاصل اوسع في مثل متعلق بقوله وقد يحذف الناس مبتدا واللام فيه للجنس الاستغراقي
مجزيون خبر باعمالهم متعلق بالخبر لقوله تعالى لكل نفس تجزى بما كسبت ولما قيل
وللعباد افعال بها يثابون وعليها يعاقبون يعني افعال اختيارية ان خيرا فخير
وان شرا فشر وفي الرضي واعلم انه يجوز حذف كان مع اسمها بعد ان لو نحو الا تخلني
وان رجلا او لو فارسا اي وان كنت ولو كنت ونحو رجل ولو راجلا وان راجلا انتهى
ومن قوله اطلبوا العلم ولو بالصين اي ولو كان العلم بالصين او ولو كنت بالصين
وتصدقوا ولو بظلف محرق واولم ولو بشاة ويجوز في مثلها اي مثل هذه الصورة
المراد بها هذه الجملة لانه لا فرق بين ان يقال هذه الصورة وان يقال هذه الجملة
اذا كان المشار اليه جملة وههنا كذلك وهي اي الصورة المذكورة ان يجي بعد ان اسم

ثم فا بعده اسم يعني ان يكون مركبة ومصدرة بحرف الشرط التي هي ان وبعد حرف
الشرط يكون اسم وبعد هذه الاسم ان يكون اسم اخر مصدرا بالفا الجزائية نحو المرء
مقتول بما قتل ان سيفا فسيف وان خنجرا فخنجر وان حجرا فحجر وكذا غيره واربعة
اوجه يجب القسمة العقلية على ما اشار اليه الشارح نصب الاول على ان يكون خبر كان
المحذوف مع اسمها جوازا لقرينة حرف الشرط لانها تقتضي ان تدخل على الفعل ويكون
النصب مشعرا به ورفع الثاني على ان يكون خبر مبتدا جوازا لقرينة كونه جزاء للشرط
والجزاء لا يكون الا جملة اسمية ايضا وهو نصب الاول ورفع الثاني اقواها اي اقوى
الوجوه الاربعة لقلة الحذف فيه وقوة المعنى ولكون الجملة الاسمية جزاء بعد الفاء
اكثر وقوعا من الفعلية ولكونه عملا بالقياس وهو حذف المبتدا نحو ان خيرا فخير اي
ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير لان الجزاء مرتب على العمل في الخبرية لانه لا يجزى بالشر
في مقابلة الخير وما ربك بظلام للعبيد فحذف كان واسمه الدلالة حرف الشرط لانه
لا يليه الا الفعل والمبتدا ايضا للدلالة حرف الفاء عليه بما قلنا انها اكثر في الجملة الاسمية
ونصبهما اي نصب الاسم الاول والثاني ايضا نحو ان خيرا فخيرا بناء على معنى ان كان
عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا اي فكان لانه لا بد للفاء من قد في الماضي وقيل ايضا اما
حذف فعل الجزاء الا بدله من الفاء فحذف كان مع اسم من الشرط لما قلنا في الوجه الاول
ومن الجزاء ايضا لكون الشرط والجزاء كالجملة الواحدة ورفعهما اي رفع الاسمين معا
ان خير فخير اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير بناء على ان رفع الاول على انه اسم كان
المحذوف مع خبره ورفع الثاني على انه خبر مبتدا محذوف الا انه ينبغي ان يكون الضمير
في جزاؤه راجعا الى العمل اي فجزاء العمل لان المجزي هو العمل وعكس القسم الاول يعني
رفع الاول ونصب الثاني نحو ان خير فخيرا اي ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا على
ان يكون رفع الاول على انه اسم كان المحذوف مع خبره ونصب الثاني على انه خبر كان
المحذوف اسمه وهذا القسم اقبح الوجوه لانه عكس الوجه الاول الذي هو احسن الوجوه
وما يكون مقابلا لما هو احسن يكون اقبح ولانه لا بد فيه من تقدير عامل في الموضعين
فيلزم كثرة المحذوف لمخالفة الاصل الذي هو الوجه الاولى للموضعين والوجه الثالث
والثاني متوسطان لكون الحذف فيهما قليلا والمخالفة الاصل ~~التي هي الوجه~~ فيهما في
موضع واحد فقط لان الاول خالف في الجزاء فقط والثاني خالف في الشرط دون غيره
وقوة هذه الوجوه الاربعة المعنى والاستعمال وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته يعني

مايكون المحذوف فيه كثيراً يكون اضعف كالوجه الرابع ومايكون متوسطا يكون
ايضا متوسطا كالوجهين المتوسطين **ويجب الحذف** ولم يقل وقد يجب لانفهامه
مما سبق لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه ولذا اورد الحذف باللام وانما وجب الحذف
ههنا الا بالعوض والفرق بين الحذفين من وجوه لانه فى الاول جوازا وفى الثانى وجوبا
وفى الافراع حذف كان مع اسمها وخبرها وفى الثانى حذفت وحدها وفى الاول الحذف
بلا عوض وفى الثانى مع عوض ولذا وجب اى يجب حذف عامله اى عامل خبر كان
يعنى كان وحده ايضا بعد ان معوضا عنها **فى مثل** اى فيما عوض عن كان بعد حذفه
كلمة ما الزائدة فيكون الحذف قياسا لا سماعا **اما انت منطلقا انطلقت** اى لان
كنت منطلقا وانما صرح ههنا اصله دون القسم الاول للاختلاف فيه دون
الاول وتنبيها على ان المختار عنده ما ذهب اليه البصريون وقال المحشى وانما بين
نقش بعض المثال بقوله اى لان كنت دون المثال السابق لان ههنا داعيين الرد
على الكوفيين حيث جعلوا ان المفتوحة فى هذا المثال كلمة شرط كالمكسورة والتنبيه
على ان اماهنه مفتوحة وانما اختاره مع ان اما المكسورة كالمفتوحة فى وجوب
الحذف بعدها الا انها اكثر استعمالا اصرح ابن مالك انتهى فاصل اما انت عند
البصريين لان كنت مصدرا باللام الجارة وهى متعلقة بقوله انطلقت حذف
اللام الجارة جوازا قياسا لان حذف حرف الجر من ان المصدرية والمشددة قياس
فبقى بعده ان كنت ثم حذفت كلمة كان وحدها بدون الضمير من كنت اختصارا فانقلب
الضمير المتصل بكنت بعد حذفها منفصلا كما سيجئ ان حذف العامل وحده يوجب
انفصال الضمير مثل اياك والشرور يدت لفظة ما بعد ان فى موضع كان بعد حذفه
لتكون عوضا عنها اى عن كان فصار ان ما انت وادغمت النون اى نون ان بعد
قلبها ميما فى الميم اى ميم ما لقرب النون من الميم فى المخرج وابقى الخبر اى خبر كان
على حاله منصوبا وكذا الاسم منصوبا مرفوعا بعامله المحذوف فصار ذلك التركيب
بعد هذا العمل اما انت منطلقا انطلقت برفع الاسم ونصب الخبر كان لم يحذف
كان وهذا العمل على تقدير فتح الهمزة فى اما انت واما تقدير كسرها اى كسر الهمزة
كما هو عند الكوفيين فالتقدير اى فاصل اما انت ان كنت بحرف الشرط لان الهمزة فيهما
مكسورة منطلقا انطلقت فعل مبنى للمفعول به نائبه قوله ما عمل مبنى ايضا له بالاول
نائبه يعنى فعل بالثانى ما فعل فى الاول من حذف كان وتعويض لفظة ما مكانه

واوقام

واوقام النون بالميم وانفصال الضمير المتصل بعد حذف كان من غير فرق بين العملين
فى الموضعين الا حذف اللام من الثانى اذ لا لام فيه اى فى الثانى فيحذف فى المعنى
فيهما على المعنى لان حرف الشرط فى الثانى لم يغير معنى كان الدال على الماضى فيهما
واقتصر المصنف فى بيان اصله على الاول اى على ان يكون الهمزة مفتوحة ولم يتعرض لبيان
اصل ما يكون الهمزة فيه مكسورة لانه اى لان الاول اشهر ولان النسخة اخف **اسم**
ان اورد باب ان عقيب باب كان لكونه مشابها بالفعل المتعدى مثل بلا واسطة
ولان معنى الفعل فيه اكثر واما لا التى لنفى الجنس وما ولا المشبهتان بليس فمشابهة
الاول الفعل بالواسطة والاخريين به بالضعف لكونه غير متصرف وهو ليس **واخواتها**
اى امثالها واشباهها وستعرف فى قسم الحرف اى ستعرف عن قريب ان واخواتها
وانما انتصب اسم ان واخواتها لشبهه بالمفعول فى وقوعه بعد ما يقتضى وراء المرفوع
لا فى كونه فضلة يتم الكلام بدونه وقد مر تحقيقه فى المرفوعات **هو** فصل او مبتدا
وما بعده خبره والجملة خبر لقوله اسم ان **المسند اليه** اى الذى اسند اليه **بعد دخولها**
اى بعد ان او احدى اخواتها **مثل ان زيدا قائم** واعلم انه يجوز حذف خبرها ظرفا كان
كقولهم ان مالا وان ولدا اى ان لهم ولدا وغيره كقوله تعالى ان الذين كفروا
ويصدون عن سبيل الله الآية اى هلكوا واما اسمها فيجوز حذفه اذا كان ضمير
الشان فى الضرورة او غيرها كقولك ان زيدا قائم فى انه زيد قائم وكقولك وليت
ونعت اللهم ساعة اى وليته ويجوز حذفه ايضا اذا لم يكن ضمير شان الا ان حذفه
فى ضمير الشان اكثر ذكره شارح الديباجة وغيره وبما عرفت الباء فيه متعلق بقوله
اندفع من معنى البعدية بيان ما فى قولهما والاخول فيما سبق فى بحث خبر ان واخواتها
فى المرفوعات وفى بحث خبر كان واخواتها فى المنصوبات لانه لم يذكر اسمها فى المرفوعات
صريحا بل ادرجه فى الفاعل لكونها افعالا ولم يدرج الخبر فى المفعول لانه ليس على رسمه
وهو ان يكون فضلة فى الكلام بحذف اسمها وفيه نظر اندفع انتقاض هذا التعريف
اى تعريف ان ههنا اى فى المنصوبات ايضا اى كما اندفع انتقاض تعريف خبر كان
وخبر ان فى محله وبحثه بمثل ابوه فى قولك ان زيدا ابوه قائم وقولك ان زيدا قائم
ابوه بانه يصدق على ابوه انه المسند اليه بعد دخول ان واخواتها ولم يصدق عليه
انه اسم ان واخواتها يعنى اندفع هذا بما عرفت **المنصوب بلا التى لنفى الجنس** اورده
عقيب باب ان لكونه فرعا لان لا لنفى الجنس مشابهة بان وقد سبق تحقيقه

وقدمه على بيان خبر ما ولا ليكون عند متبوعه وفصل اولى من فصلين وقوله
لنفي الجنس احترز به عن لا التى بمعنى ليس والمراد بالمنصوب ان يكون منصوبا لفظا
او تقديرا اى لنفى صفة الجنس وحكمها بحذف المضاف لان المنفى بها الصفة
والحكم فان المقصود نحو قولك لا غلام رجل ظريف نفي ظرافة غلام الرجل
فكانك قلت لا ظرافة لغلام الرجل فكان المنفى بها الصفة والحكم ولكن حذف اختصارا
وانما لم يقل المص في هذا المواضع اسم لا لنفى الجنس مع انه اخصر كما قال هو نفسه اسم
ان وكما قال صاحب الكتاب ههنا اسم لا لنفى الجنس لقلة النصب فى اسم لا هذه لانه
ليس كله ولا اكثره من المنصوبات كان اسم ان واكثره منها فلا يصح جعله اى جعل اسمها
مطلقا اى سواء وجد شرط نصبه او لا من المنصوبات لا حقيقة نصب على التميز ولا زائد
لتاكيد النفى في قوله ولا يصح بان يكون كله من المنصوبات وهو ظ ولا حكما عطف على
حقيقة بان يكون اكثره من المنصوبات كما فى باب ان وكان فيكون للاكثر حكم الكل فيكون
كله من المنصوبات كما فى البابين بل المنصوب منه اقل مما عداه اى من غير المنصوب لانه ما دخلت
هى عليه ثلثة اقسام على ما سياتى والمنصوب منها قسم واحد فيكون اقل فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب
بها بخلاف ما عداه من المنصوبات بيان ما فى ما عداه فان بعضها اى بعض ما عداه فتانيث
الضمير باعتبار المعنى وان لو اصل لم يكن كله اى كلا لبعضه من المنصوبات لفظا وتقديرا لكن
اى الا ان اكثره منها اى كما اذا كان منصوبا لفظا وتقديرا واما ما كان مبنيا فليس بمنصوب
لفظا ولا تقديرا فلم يعد من المنصوبات فكان اكثرها منها فاعطى للاكثر حكم الكل وهو كونه
منصوبا لفظا وتقديرا فعد مبنى للمفعول الكل منها ان جعل كلها من المنصوبات تجوزا يعنى
مجازا بعلاقة الجزئية وفى الرضى لان كلامه فى المنصوبات وجميع ما هو اسم لا المذكورة
ليس منصوبا بل بعضه مبنى انتهى فلا يعد المبنى من المنصوبات ولا يبعد ترتيبه لما سبق
من غير المنصوب منها والمنصوب فى لا لنفى الجنس اقل ان يقال اسم لا هو المنصوب بها لفظا او
تقديرا كالمضاف نحو لا غلام رجل فى الدار ولا ثوبا بنى رجل موجودان وشبهه بالجر عطف
على المضاف اى وكشبهه المضاف نحو لا خيرا من زيد جالس عندنا او محلا كما هو مبنى على
الفتح اى على ما ينصب به نحو لا رجل فى الدار فان رجلا وان لم يكن منصوبا لفظا وتقديرا
الا انه منصوب محلا ولذا يجوز الحمل على محله نحو لا رجل ظريفا بالنصب حملا على محله
القريب ولو لم يعتبر الاعراب المحلى لما جاز الحمل عليه واما ما هو مرفوع لفظا او تقديرا
اذا كان الواقع بعدها معرفة نحو لا زيد ومضافا اليها نحو لا غلام زيد او وقع فصل

بينها وبين ذلك الاسم نحو لا فى الدار رجل على ما سياتى فليس اسما لها لا هذه
لعدم عملها من النصب او البناء فيه اى فيما كان مرفوعا بعدها لان العمل فيه ح
ليس الا للعامل المعنوى فعلى هذا يكون كله من المنصوبات لانه منصوب لفظا
وتقديرا او محلا فيجوز التعبير عنه ح بان يقال اسم لا لنفى الجنس هو المسند اليه
بعد دخولها خرج به اى بقوله بعد دخولها مثل ابوه اى ما كان مسندا اليه
قبل دخول لا هذه ولم يكن منسوخا بدخولها بل بقى على ما كان عليه ايضا فى غلام
رجل ابوه قائم وفى غلام رجل قام ابوه لما عرفت فيما سبق من معنى الدخول او
البعدية وهذا القيد اى مقدار ان يقال هو المسند اليه بعد دخولها كاف فى اخراجهما
كما انه كاف فى سائر الحدود بحيث لم يحتج الى قيد اخر مطلقا اى سواء كان منصوبا
لفظا وتقديرا او محلا لكنه اى الا ان المص لما اراد حد المنصوب بها منه اى على هذا
الحد قوله يليها ليعين ما هو المنصوب منه ولكن له شروط ثلثة لان يقع بعدها
فصل بينه بقوله يليها اى يلى المسند اليه لفظة لا يشير الى ان الضمير المستكن فى يليها
راجع الى قوله المسند اليه والبارز راجع الى لا اى يقع المسند اليه بعدها اى بعد
لا هذه بلا فاصلة بينهما شئ لان معنى الولى الاقرب يكون بلا فصل والثانى
تنكير المسند اليه بينه بقوله نكرة والثالث ان يكون مضافا او مشبها به اى بالمضاف
واذا اجتمعت هذه الشروط الثلثة باسرها يكون لا هذه ناصبة لاسمها والا فلا لان انتفاء
الشرط يستلزم انتفاء المشروط فى تعلقه متعلق بقوله او مشبها اى فى تعلق المضاف بشئ
هو اى ذلك الشئ من تمام معناه اى يكون ذلك الشئ متمما لمعنى ذلك المتعلق حتى اذا لم يذكر
لا يتم معناه ويكون ناقصا يعنى يشبه المضاف فى كون الاول عاملا فى الثانى كان المضاف
عاملا فى المضاف اليه وفى كون الثانى متمما ومخصصا للاول كان المضاف يتم بالمضاف
اليه ويخصص مثل لا خيرا من زيد ولا عشرون درهما لك هذه المذكورات من القيد الثلثة
التى هى الولى والتنكير والاضافة او شبهها احوال مترادفة اى متتابعة بعضها اثر بعض قد
سبق معنى الاحوال المترادفة من الضمير المجرور فى اليه فى قوله المسند اليه فان الجار والمجرور
مفعول ما لم يسم فاعله لقوله المسند فيكون الاحوال مبنية هيئة الفاعل والحال الاولى
التى هى قوله يليها منه اى من ذلك الضمير لان الاولى صفة المسند اليه فيكون الراجع الذى فى الحال
لفاعل المستكن فى يليها وان وقع بينهما فصل او الحال الاولى حال من الضمير المجرور فى قوله
دخولها الراجع الى لفظة لا لئلا يكون الحال اجنبيا عن صاحبه وهذا اولى فيكون الراجع الذى فى الحال

حو ضمير المفعول لان الولي ليس وصفا للاول بكلا المعنيين واحد فعلى الاول العامل في
الاحوال كلها المسند اليه وعلى الثاني العامل في الحال دخولها لان العامل في الحال هو العامل في ذي
الحال وما بقي اي والحال ان الباقيان حالان من الضمير المرفوع المستكن في يليها الراجع الى ذي الحال
على التقدير الاول وح يكون الحال الاخيران متداخلين لان الحال الاول اذا كان حالا من الضمير المستكن
في الحال الاول يكون متداخلا لا مترادفا كما سبق ليكون الحال بجنب صاحبه والعامل في فيهما هو يليها
لما قلنا انفا **مثل** مبتدأ مضاف **لا غلام رجل** حذف خبره لانه يحذف كثيرا وهذا امثال المذكور مثال
خبر لا يليها نكرة مضافا او وقع في بعض النسخ قوله لا غلام رجل ظريف فيها يعني يذكر خبر لا هذه
وقد عرفت تفصيلا في بحث المرفوعات تحقيق قولهما ان اردته فارجع اليها بعينه لئلا
يطول الكتاب **ومثل لا عشرين درهما لك** بذكر الخبر على قلته لان ذكره خبر لا هذه قليل
مثال لما يليها نكرة مشبها بالمضاف سبق تفسيره وقوله لك بناء على النسخ المشهورة وهي ما يكون
فيه حذف خبر لا هذه كثيرة من تتمة المثالين كليهما يشعر بهذا الكلام ان الخبر في المثال الاول محذوف
بقرينة كونه مذكورا في الثاني لان الخبر المذكور في الثاني يصلح ان يكون خبر الاول ايضا فيكون تقدير
الكلام لا غلام رجل لك فلا يستبعد كما قال البعض بل مراد الشارح بيان ان الاول على الاستعمال الاكثر
والثاني على الاستعمال الاقل تدبر وكن منصفا ولما فرغ من بيان شرايط ما يكون اسم لا منصوبا اراد ان يبين
كونه مبنيا الا انه قدم بيان النصب لكون الاعراب اصلا ولانه في بحث المعرب ايضا فقال **فان كان** اي المسند
اليه الان للبناء ايضا شروطا ثلثة ان يلي المسند اليه لفظة لا وان يكون **مفردا** غير مضاف ولا شبيه على ما فهم
من بيان المصنف والشارح ايضا بقوله اي يليها لها والاستعمال وفي قوله اي المسند اليه اشارة الى ان الضمير
المستكن راجع الى قوله المسند اليه في التعريف لا الى قوله المنصوب بلا لانه لا يكون مبنيا فلو رجع لا يستقيم
اي ان كان المسند بعد دخولها اي بعد دخول لا عليه وقع على الاحوال المذكورة لانها شروط لكونه
منصوبا بلا كان المسند اليه بعد دخولها مفردا بانتفاء الشرط الاخير فقط ولم ينتف الشرطان الاولان
وهما الولي والتنكير وهو اي الشرط الاخير كونه اي المسند اليه مضافا او مشبها به لان المراد بالمفرد ههنا ما
ليس بمضاف ولا شبيه لان المراد بالمفرد ههنا ما ليس بمضاف ولا شبيه كما سبق الشارح نفسه اي يليها نكرة
غير مضاف ولا مشبها به قد سبق تفسيرها وبيان اعرابها قوله يترتب عليه اي على الشرط متعلق بمفهوم
الكلام اي اعنا فرناه بقولنا اي المسند اليه لان المنصوب لا يبنى واذا رجع اسم كان المستكن فيه الى المسند اليه
ايضا يترتب عليه الجزاء بالشرط ترتبا تاما **فهو** اي الاسم المسند اليه **مبني على ما ينصب به** من الفتحة والالف
او الياء او الكسرة لكن لا يبنى على الالف لانه بالالف لا يكون الا مضافا فالحق اياه بمعنى ما به البناء ثلثة
فاذا اي المسند اليه **وان كان مفردا معرفة** ولم يكن بعد الافراد نكرة **او** كان مفردا نكرة ولكن كان

منصوبا لا فحكمه غير ذلك لما سيجيء وقوله على ما ينصب به اي على ما كان ينصب به المفرد قبل دخول
لا هذه عليه يشير الى ان هذا الكلام يعني اطلاق النصب عليه مجاز بعلاقة الكون فيه لان وجود شرط التركيب
لا يكون منصوبا بل لا يكون الا مبنيا والى ان ينصب مسند الى ضمير المفرد وهو اي ما كان ينصب به المفرد
الفتح في الواحد لان الاعراب للمفرد المنصرف بالحركات سواء كان الواحد منصرفا نحو لا رجل في الدار او غير
منصرف نحو لا امير في الدار والكسرة عطف على الفتح في جمع المؤنث السالم لان نصبه محمول على جره فيكون
نصبه بالكسرة عند الجمهور بلا تنوين لان التنوين لا يدخل المبنيات سواء كان البناء عارضا او لا لانها
من خواص المعربات نحو لا مسلمات في الدار والمازني بفتحة بلا تنوين والياء المفتوحة ما قبلها في
المثنى اي في التثنية والياء المكسورة ما قبلها في الجمع المذكر السالم فان كلا منهما مبني على الياء لان نصبهما كان
بالياء خلافا للمبرد فان عنده لا يبنى المثنى والجمع على حرفه لان النون كالتنوين دليل الاعراب نحو لا مسلمين
لك ولا مسلمين لك وبعني اي يريد المص بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضاهيا له لما سبق فيدخل فيه اي في
قوله المفرد المثنى والمجموع على حده اذا لم يكونا مضافين فيبنيان كما ذكرنا وانما بني اي المسند اليه بعد دخول
لا هذه عند وجود الشروط المذكورة لتضمنه معنى من الاستغراقية وسقط التنوين لبعضه لانه للتمكن
وهو من خواص المعرب اذ معنى لا رجل في الدار لا من رجل فيها للمطابقة اللازمة بين السؤال والجواب لانه
اي لان قوله لا من رجل في الدار جواب لمن يقول سائل هل من رجل في الدار حقيقة او تقديرا او فرضا
فحذفت لفظة من من الجواب فتضمن معناها فبني لان المبني هو كل اسم ناسب مبني الاصل وبينهما وجه
المناسب بينة او وجه على ما سيجيء تحقيقا تعليل للحذف يعني انه حذف من من الجواب المجرد
التحقيق وانما بني اسم لا هذه على الحركة مع ان الاصل في البناء السكون فرقا بين البناء الاصلي والبناء
العارضي وعلى ما ينصب به ليكون البناء اي بناؤه على حركة كالفتحة في المفرد الواحد والكسرة في
الجمع المؤنث السالم او حرف كالياء في التثنية والجمع المذكر السالم استحقها النكرة في الاصل قبل البناء يعني
ليكون اسم لا هذه مبنيا على حركة كالفتحة والكسرة او حرف كالياء استحقها الاسم قبل ان يكون اسم
لا هذه لان للمفرد المنصرف يستحق الفتحة في النصب والجمع المؤنث السالم الكسرة والتثنية والجمع على حده
الياء واذا لزم البناء ينبغي ان يبنى على ما استحقه في الاصل ليكون الحركات البنائية والحروف البنائية
موافقة للاعرابية من حركة او حرف ولم يبن مبني المفعول لاسم للمضاف ولا الاسم المضارع له على ما سبق
لان الاضافة تمكنه كانت من خواص الاسم وتوثر فيه يعني تعريفا او تخصيصا او تخفيفا ترجح اي
الاضافة جانب الاسمية فيصير الاسم اي اسم لا هذه بها اي بالاضافة تماثلا اي متوجها الى ما
يستحقه في الاصل اعني الاعراب لان الاسم مطلقا اصيل في الاعراب لاحتوائه المعاني المقتضية
للاعراب الفاعلية والمفعولية والاضافة فيه مع ان الاعراب ههنا متعلق بالاضافة التي هي من خواص

منصولا

الاسم ولانه لا يكون المضاف مبنيا الا نادرا نحو خمسة عشر لانه يلزم من البناء جعل ثلثة اشياء
واحدا وذلك مستكره جدا فوجب ان يكون المضاف او شبهه معربا عملا بالاصل وان كان اى
المسند اليه عطف على قوله فان كان مفردا اى بعد دخولها اى بعد دخول لا هذه عليه مفردا
معرفة بانتفاء شرط النكرة لا بانتفاء الافراد يعنى مفردا معرفة او مضافا اليها او كان المسند
اليه مفصولا بينه الظرف مرفوع محلا على انه مفعول ما لم يسم فاعله اى بين ذلك المسند اليه
وبين لا عطف على المجرور فى بينه باعادة الجار فى المعطوف بانتفاء شرط الاتصال يعنى
يقع فصل بينهما الا بانتفاء التعريف ولذا قال الشارح على سبيل منع الخلو اى لا يخلو من ان
المسند اليه مفردا معرفة او مفصولا او مفعولا ويجوز ان يكون المفصول مفردا معرفة
ايضا سواء كانا اى المعرفة والمفعول ملابسين مع انتفاء شرط كونه اى المسند اليه مضافا
او مشبها به يعنى لا يكون المعرفة ولا المفصول مضافا ولا مشبها به اولا ينبغى هذا الشرط بل يكون
كل منهما مضافا او مشبها به وهى اى هذه الصور ست صور جميع صورة بالقسمة العقلية
لان المسند اليه اما معرفة او نكرة والاول اما مفرد او مضاف نحو لا زيد فى الدار ولا عمرو ولا
غلام زيد فى الدار ولا عمرو بالجر عطف على زيد اى ولا غلام عمرو فهذه اثنتان والثانى اما
مفرد مفصول او مضاف مفصول نحو لا زيد فى الدار ولا عمرو ولا غلام زيد لا فى الدار رجل
ولا امرأة ولا فى الدار غلام رجل ولا امرأة بالجر ايضا فهذه ايضا اثنتان والاول ايضا اما مفرد
مفصول او مضاف مفصول نحو لا فى الدار زيد ولا عمرو ولا فى الدار غلام زيد ولا عمرو بالجر فصار
صورة المعرفة اربعة اثنتان منها بلا فصل واثنتان منها مع الفصل وصورة النكرة اثنين فقط وهما
ليست الا مفصولين فصار المجموع ستة فالانسب ان لا يفصل بين امثلة المعارف وكانه اراد ان
يكون صور المفصول اربعة وغيرها اثنين ولذا قيل اربعة منها فى المفصول واثنان منها فى المعرفة
ولكل وجهة **وجب** جواب الشرط فى جميع هذه الصور الست **الرفع** فاعل وجب اى رفع
الاسم الذى وقع فيها على الابتداء اى على انه مبتدأ مرفوع بالعامل المعنوى لان لا لما لم تعمل فيه
وجب ان يعمل العامل المعنوى واما وجوب الرفع على الابتداء فى المعرفة مفردة كانت او مضافة
مفصولة كانتا او غير مفصولة يعنى باقسامها الاربعة فلامتناع نفوذ اثر لا النافية للجنس
فيها اى فى هذه المعرفة فان الشرط لا يوثر فى من خواصها من النصب او البناء هو الجنس او الاحاد
والمولى وذا غير موجود فى المعرفة متصلة او منفصلة مفردة او مضافة واذا لم يوجد فلا
تو ثر فيها ما اثرت فى الجنس فوجب الرفع بالابتداء لرجوعها الى اصلها لكون لا هذه من دواخل المبتدأ
واما وجوب الرفع بالابتداء فى المفصول وهى فى النكرة المفصولة وهذا التعليل يجرى ايضا

فى المعرفة المفصولة فلضعف لا هذه عن التاثير مع الفصل لان الشرط على ما سبق فى تاثيرها اعرابا
وبناء الولى فلما لم يوجد بالفصل لم تقدر على العمل فيما هو بعيد عنها **والتكرير** اى وجب تكرير
اسم لا فيه اشارة الى ان قوله التكرير معطوف على الرفع والى ان اللام فيه عوض عن المضاف اليه لكن
لى لا انه يكون التكرير مطلقا بحيث لا يجب ان يكون بعينه اى يشترط ان يكون الثانى عين الاول مثل
ان يقول لا زيد فى الدار ولا زيد بل الشرط تكرار الاسم لا التكرير الشخصى مثل زيد وعمرو وعلى ما سبق
ولذا قيل المراد التكرير النوعى لا الشخصى اما وجوب التكرير فى المعرفة مطلقا مفردة كانت او مضافة
مفصولة او غير مفصولة ليكون التكرير كالعوض عما فى التنكير من معنى بيان لما فى قوله عما فى نفى الاحاد
لان لا هذه موضوعة لنفى الاحاد وذا لا يكون الا فى الاجناس واذا دخلت على المعرفة فات هذا
المعنى لان فى المعرفة نفى الفرد لا نفى الاحاد فينبغى ح التكرير ليكون عوضا عما فات او بالتكرير
يوجد فى الجملة نفى الاحاد لان فى التكرير التعدد واما وجوب التكرير فى النكرة المفصولة وان وجد
فيها نفى الاحاد كما فى صورة الولى ليكون هذا الكلام مطابقا لما اى سوال حقيقى او تقديرى هو اى
هذا الكلام جواب له اى تمثله بيان لما فى قوله لما هو قول السائل تحقيقا او تقديرا او فرضا افى الدار
رجل ام امرأة واجيب لا فى الدار رجل ولا امرأة فكرر فى الجواب ليكون مطابقا للسؤال لان فيه يجب التكرار
وهذا التعليل اى المطابقة بين السؤال والجواب جار على وزن غاز اى يجرى فى المعرفة باقسامها
الاربعة ايضا اى كما هو جار فى التكرير فكانه قيل ازيد فى الدار ام عمرو فاجيب لا زيد فى الدار ولا عمرو
وكذا غيره من الامثلة **ونحو قضية** بالرفع لانه خبر مبتدأ محذوف اى هذه قضية حذف المبتدأ
لورود الاستعمال عليه مثل قوله رمية من غير رام اى هذه رمية من غير رام اى هذه رمية **ولا ابا حسن لها**
الواو للحال ولا لنفى الجنس وابا حسن اسمها ولها الجار والمجرور والجملة حال عن الخبر بالواو وفى الضمير
من مثل قولك هذا زيد قائما والعامل فيهما معنى الاشارة والتنبيه المفهومان من لفظ هذه اى
لهذه القضية قول الصحابة رضى الله عنهم كانوا يقولون عند القضاء ومعناه التحكم نحن وليس على رضه
حاضرا ههنا اى هذه قضية لا قاضى مثل قوله بها اقضاكم على واقرضكم زيد كذا سمعته هذا اى قول
المص ونحو قضية ولا ابا حسن لها مثال او جواب دخل مقدر بان يكون الواو فيه للاستيناف على قوله
متعلق بقوله دخل وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير بان يقال هذا التعريف غير جامع لخروج
مثل هذا القول منه فان اسم لا وهو قوله ابا حسن فيه ان فى هذا القول لمعرفة لان ابا حسن كنية على رضه
وهو ما صدر بالاب او الام وهى من اقسام العلم لان اقسامه ثلثة كنية ولقب وعلم مخصوص كلها
معارف فيكون قوله ابا حسن معرفة والحال انه لا رفع فيه ولا تكرير فانتقض التعريف به اما عدم
التكرير فيه فظ واما عدم الرفع فلانه لو رفع لقيل ولا ابو حسن بالواو لان الاسماء الستة

اذا اضيف الى غير ياء المتكلم يكون رفعها بالواو وكما سبق بل هو اى قوله اباحسن منصوب لان نصبها
ايضا يكون بالالف غير مكرر وهو ظ فاجاب المص عنه اى عن الدخل المقدر بانه اى بان هذا القول متاول
بالنكرة فلا يرد نقضا على التعريف بانه غير جامع لخروج مثل هذا القول عنه وذلك التاويل اما بتقدير
المثل فيكون من باب حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه اى ولا مثل ابى حسن لها فيكون مبنيا على الفتح
لان المثل لتوغله فى الابهام لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة فيكون اسم لا هذه من القسم الثانى فحذف
المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فاخذ حكمه فصار كانه مبنى على الالف التى هى اخت الفتحة وهو قوله اباحسن
على التعريف والمراد به على رضى فالمعنى هذه قضية والحال انه لا امثال لها او بتاويله بفيصل على وزن حيدر
وهو الفصل بين الحق والباطل فاطلاق الفيصل على على رضى من قبيل رجل عدل للاشتهار على رضى بهذه الصفة
اى بالفيصل بين الحق والباطل لانه كان فيصلا فى الحكومات على ما قال النبى ع اقضاكم على رضى فكانه قيل هذه
قضية لا فيصل لها فصار قوله اباحسن كاسم الجنس المفيد لمعنى الفصل والقطع كما قالوا الكل فرعون موسى
يعنى من قبيل ذكر الاسم وارادة الصفة المشتهر صاحبه به ويقوى هذا التاويل اى تاويل الثانى لا ابا حسن
بحذف اللام ونصب ابا ايضا لان اشتهاره وكنيته بالرفع والتعريف اللامى يعنى ابو الحسن مثل ابو الخطاب
كعمر رضى لان الفا ان تنوينه للتنكير لانه لو لم يكن للتنكير لما نصبوا على ما هو المشهور فالتزامهم بنزع اللام
ليس الا لقصد التنكير وانما قال الا ان الظ لجواز ارادة بالتنكير ايضا كنيته لرضى الا ان الظ ارادته باللام
وفى مثل لا حول ولا قوة الا بالله الحول القوة وبالحيلة يتوصل الى المقاصد كما بالقوة فقيل فى
تفسيره مرفوعا الى النبى ع لا حول ولا خلاص عن معصية الله تعالى الا بعصمته وعونه ولا قوة ولا
طاعة ولا قدرة على طاعته وعبادته الا بعونه وتوفيقه وقيل لا حول عن المعصية ولا قوة على الطاعة
الا بتوفيق الله تع او رجوع لنا عن المعاصى ولا طاعة لنا على مساق الدين مما امرنا الله تعالى فيما
كرهت فيه لفظة لا هنا تفسير للمثل يعنى ان هذه الاقسام الاتية غير مختصة بها بل تجرى فى كل موضع
يوجد شرط ثلثة ان يكون لفظة لا مكررة وان يكون التكرار بالعطف وان يلى كل منهما نكرة مفردة
وبين الشارح الاول بقوله فيما كررت فيه لا والثانى ان يقول على سبيل العطف والثالث وكان عقيب
كل منهما نكرة بلا فصل بينهما وبينها واما افراد تلك النكرة فمستفاد ايضا من المثال العجوز فيه **خمسة اوجه**
بحسب اللفظ اى بحسب التلفظ لا بحسب التوجيه وبيان الحال فانها اى فان الوجوه فى هذه الصورة
بحسب التوجيه تزيد كما فى اثناء الوجوه تتقيد يعنى من بيان الشارح فى اثنائها تتقيد فانها على ما بين
تكون تسعة واعتبر اللفظ والتوجيه لانها فى الاول صارت خمسة وفى الثانى زيدت عليه ولما عند العقل
اما مبنيان واما معربان واما الاول مبنى والثانى معرب منصوب ولم يوجد عكسه وهو اعراب
الاول مع نصبه وبناء الثانى واما الاول مبنى والثانى معرب مرفوع وعكس هذا وهو اعراب الاول

مع رفعه وبناء الثانى فالقياس ان يكون ستة ولما سقط ما كان الاول فيه معربا والثانى مبنيا لعدم
وجود شرط نصبه كما سبق الوجوه بحسب اللفظ خمسة الاول من تلك الوجوه **فتحهما** اى فتح الاول والثانى
يعنى بناؤهما على الفتح اى لا حول ولا قوة الا بالله بالبناء على الفتح فيهما بناء على ان يكون لا فيهما اى فى كل واحد
منهما لنفى الجنس فيبنى اسمها على الفتح كما انفردت كل واحد منهما عن صاحبها ولا قوة مع ان لا فيه لنفى الجنس
واسمها مبنى عطف على لا حول لعطف مفرد بدل من قوله عطف بدل البعض على مفرد لان لا حول مفرد غير جملة
وكذلك لا قوة وخبرها اى خبر لا حول لكونه اصلا لان المعطوف عليه اصل محذوف اى لا حول ولا قوة موجود
الا بالله والخبر الظ وهو قوله الا بالله هو المستثنى المفرغ المعرب باعراب المستثنى منه المحذوف القائم مقام متعلقه لانه
ظرف لا بد من متعلق هو فى الحقيقة خبر فيكون حج جملة واحدة فيكون فى قوة لا شئ لنا الا بالله او عطف جملة
على جملة عطف على قوله عطف مفرد اى لا حول موجود الا بالله ولا قوة موجود الا بالله فحذف خبر الجملة
الاولى استغناء عنه اى عن خبر الجملة الاولى بخبر بقرينة كون خبر الجملة الثانية مذكورا واختص الحذف بالاولى مع ان
الاولى ان يكون الحذف فى الثانية ليكون السابقة قرينة للاحق ليكون اولا فيه اجمال او ابهام وثانيا تفصيل
وتفسير وذا اوقع فى النفس ولذا ان المناسبق بعد الطلب اعز من المناسبق بلا تعب الثانى من تلك الوجوه
فتح الاول يعنى بناء الاول على الفتح **ونصب الثانى** اى لا حول ولا قوة الا بالله واما فتح الاول اى اما
كون الاول مبنيا عليه فلان لا الاولى لنفى الجنس وهو لاسم مفرد نكرة فتدوليها فيبنى على الفتح واما
نصب الثانى فلان لا الثانية مزيدة الى زائدة لتاكيد النفى لان المعطوف على المنفى يكون منفيا
ايضا فيكون حرف فى المعطوف زيدا وفائدتها التاكيد للنفى المستفاد لولاه كما فى قولك ما جاءنى زيد
ولا عمرو ولا اذا قيل وعمرو بدون لا لا يستفيد عدم مجيئهم وايضا وزيدلا فيه فيكون نصبا
والثانى وهو قوة معطوف على الاولى الذى هو حول يعنى معطوف على اللفظ فيكون اى ذلك
الثانى منصوبا حملا على اللفظ او على محله القريب لما سبق ان له محلين محل قريب وهو منصوب
بلا ومحل بعيد هو مرفوع لمشابهة حركته حركة الاعراب قد سبق تحقيقه فيجوز الحمل عليهما كما
يجوز على الحركة الاعرابية وهو ان يتقدم كلهما اى الاسمين المعطوف احدهما على الاخر جزء واحد لان العامل فيه
لا الاولى وحدها فيكون المجموع جملة واحدة ويجوز ايضا ان يقدر لكل واحد منهما خبر على حدة لان الثانى ولو كان
معطوفا على الاول بحسب الظ الا انه يجوز ان يجعل مبتدا باعتبار محله البعيد كما يجوز فى اسمها المبنى وبغيره
محله البعيد فيكون هذا القول جملتين بان يكون عطف مفرد لانه يجوز ان يعطف اسمان على معمولى عامل واحد
بعاطف واحد فقد ذكر غيره مرة وتمه [illegible] فتح يعنى ان يكون الاول مبنيا على الفتح لما سبق فى الاول والثانى
ورفعه اى رفع الثانى نحو لا حول بالفتح ولا قوة بالرفع الا بالله اما فتح الاول اى اما كونه مبنيا على الفتح فلان
لا الاولى لنفى الجنس وهو نكرة مفردة قد وقعت بعدها بلا فصل فينبغى ان تبنى على ما ينصب به وهو

الفتح لوجود شرطه واما رفع الثاني اي اما كونه مرفوعا فلان لا الثانية زائدة لتاكيد النفي لما قلنا فيما سبق
والثاني وهو قوة معطوف على محل الاول لان لفظه ومحله القريب بكونهما عارضين لا اعتبار لهما في لفظ لا لانه اي
لان الاول مرفوع في الاصل بالابتداء اي بالعامل المعنوي فاذا جاز الحمل على الاصل وهو الاولى والارجح عطف
بدله من قوله عطف تفسير له او خبر مبتدا محذوف اي هو عطف مفرد على مفرد وذلك لا يكون الا بان يقدر لهما خبر
واحد ويكتفي بكون الخبر الاول لخبر اي لا حول موجود الا بالله ولا قوة مثل قولك في الاثبات زيد قائم وعمرو ليكون جملة
واحدة او عطف جملة على جملة وذلك يكون بان يقدر لهما خبر واحد ويكتفي بكون الخبر الاول لحاى لا حول موجود
الا بالله ولا قوة مثل قولك في الاثبات زيد قائم وعمرو وليكون جملة واحدة او عطف جملة على جملة وذلك
يكون بان يقدر لكل منهما اي من الاول والثاني خبر على حدة لان لا الاولى عامل لفظي يحتاج الى خبر اخر مستقلا فيكون
جملة اخرى ولهذا كان هذا الكلام جملتين عطف الثانية منهما على الاول والرابع من تلك الوجوه رفعهما
اي رفع الاسمين معا بالابتداء لان النكرة وقعت في حيز النفي فتخصصت كما في قولك ما احد خير منك على
ما سبق نحو لا حول ولا قوة بالرفع على ان يكون كل منهما مبتدأ لما اي لانه هذا الكلام جواب قول القائل
ابغير الله حول وقوة مبتدا مؤخر والثاني معطوف على الاول سواء كان هذا السؤال تحقيقا او تقديرا
فجاء الجواب بالرفع فيهما اي في حول وقوة مطابقة بالنصب لانه مفعول له لان المطابقة مصدر ويجوز
ان يكون حالا من فاعل جاء اي جاء الجواب بالرفع فيهما حال كونه مطابقا للسؤال لما عرفت انهما مرفوعان
في السؤال ومطابقة الجواب في الاعراب وغيره من الامور المهمة ويجوز الامران ههنا اي في القسم الرابع ايضا اي
كما جاز في الاقسام الاول اي اما ان يقدر لكل منهما خبر على حدة نحو لا حول موجود الا بالله ولا قوة موجود الا
بالله فيكون الكلام جملتين او يقدر لهما معا خبر واحد والكلام جملة واحدة وهذا هو الاولى لانه عطف مفرد على
مفرد وهو الاصل كما في السؤال ولانه يكون اتم في المطابقة ولان تقليل الكلام اولى والخامس من الوجوه الخمسة
رفع الاول يعني ان يكون الاول مرفوعا بناء على ان لا الاولى تكون بمعنى ليس مثل ما ولا يكون لنفي الجنس على ضعف
فان عمل لا حال كونها بمعنى ليس قليل لقلة مشابهتها بليس وتورث الضعف كما ان كثرة المشابهة تورث القوة
كما في ما فان كونها بمعنى ليس قوي للكثرة مشابهتها وفتح الثاني ان يكون الثاني مبنيا على الفتح نحو لا
حول بالرفع ولا قوة بالبناء على الفتح الا بالله بناء على ان يكون لا الثانية لنفي الجنس وقوة بعدها نكرة مفردة
تدخلها فيكون مبنية على الفتح كما في قولك لا رجل في الدار وضعف مبني للمفعول من التضعيف ويجوز
ان يكون مبنيا للفاعل من الثلاثي وجه مرفوع ضعف رفع الاول في هذا القسم وهو ان يكون لا فيه بمعنى
ليس بانه متعلق بالتضعيف يجوز ان يكون رفعه اي رفع الاول الغاء عمل لا اي تاثيرها في مدخولها الاعراب
وبناء بالتكرير اي بسبب ان يكون ما دخلت هي عليه مكررا لانها لكونها ضعيفة في العمل اذا كرر اسمها
تنعزل عن العمل فيه على انه مبتدا نكرة تخصصت بالعموم مثل قوله تعالى لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة

ورفعه

ورفعه بهذا المعنى ليس بضعيف لوقوعه في النظم المعجز لا لكونها بمعنى ليس يعني ليس رفع الاول ههنا لكون
لا فيه بمعنى ليس بل لكونها معزولة عن العمل بسبب التكرير لان شرط صحة الغائها التكرير اي تكرير
اسمها كما في صورة الرفع في المعطوف والمعطوف عليه في القسم الرابع فقط اي سواء توافق الاسمان في
الاعراب كما في تلك الصورة وكما في قولك لا ذرية لا دار علا عمرو وكما في قوله تعالى لا بيع فيه ولا خلة او
لا مثل هذه الصورة الخامسة وقد حصل التكرير ههنا اي في هذا القسم فرفع الاول لا يكون ضعيفا
ولا دخل فيها اي في صحة الغائها بالتكرير لتوافق الاسمين الواقعين بعدها في الاعراب فقوله ولا دخل
لا فيه لنفي الجنس ودخل اسمها المبني وفيها ظرف لغو متعلق به ولتوافق الجار والمجرور خبرها الا دليس
للتعليل كما هو المتبادر اي لا يكون لتوافق الاسمين بعدها في مدخلية صحة الغاء يعني يصح الالغاء بمجرد
التكرير سواء توافق الاسمان فيه او لا وفي الرضي واعلم ان لا الاولى للتبرئة ملغاة لجواز ذلك الضعف بها وعدم
شرط الالغاء وهو التكرير ولا يلزم مع تكريرها الا ان يتوافق الاسمان بعدها في الاعراب ان التكرير هو الشرط فقط وقد
حصل واذا تقرر هذا فلا حاجة بناء على ما ذكر للمصنف تقوله ورفع الاول على ضعف لكونها بمعنى ليس فانه لا
موجب لضعف هذا الوجه بل هو مثل الوجه الرابع الى ههنا كلامه فهذا اي القسم الخامس او ما اجرى فيه
هذا القسم على التوجيه الاول اي على كون لا فيه الاول بمعنى ليس او على ان رفع الاول بناء على ان يكون لا فيه بمعنى
ليس متعين بعطف جملة على جملة لانه في عطف المفرد على المفرد يجب اتحاد المعطوفين واشتراكهما في العامل
وهذا غير جائز في العطف المذكور لان العامل لا بمعنى ليس يقتضي رفع الاسم ونصب الخبر وفي
الثاني لا التي لنفي الجنس يقتضي نصب الاسم وبناؤه ورفع الخبر واذا اختلفا في العمل لا يمكن العطف
المذكور فتعين العطف الاول نحو لا حول موجود الا بالله ولا قوة موجود الا بالله والا اي وان امكن
عطف جملة على جملة بل احتمل عطف مفرد على مفرد يلزم ان يكون قوله الا بالله يعني الخبر المتعلق به قوله الا بالله
منصوبا ومرفوعا في حالة واحدة لان لا الاولى تقتضي ان يكون منصوبا ولا الثانية ان يكون مرفوعا فيكون معمولا
لعاملين مختلفين في حالة واحدة وذا غير جائز فتعين ان يكون عطف جملة على جملة وعلى التوجيه الثاني وهو ان
يكون رفع الاول على ان يكون مبتدا باعتبار كون لا ملغاة عن العمل يحتمل ان يكون هذا القول من قبيل عطف
مفرد على مفرد لان الاول مرفوع بالابتداء فيجوز عطف الثاني عليه باعتبار محله البعيد والا بالله خبر الاول
فيكون جملة واحدة او ان يكون عطف جملة على جملة كما هو الظاهر يعلم وجهه مما سبق كما لا يخفى وجه العطف الاول
والعطف الثاني على المتامل الصادق واذا دخلت الهمزة الاستفهامية على لفظة لا التي تكون لنفي الجنس
لكون البحث فيها لم يتغير بالكل مبني للفاعل من تغير بغير من التفعيل العمل مفعوله اي عمل لا اشار الى ان اللام
للعهد اي تاثيرها فيه اشارة الى ان المراد بالعمل معناه اللغوي وهو التاثير ولانه هذا تفسير باللازم لان العمل
يلزمه التاثير فيكون من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم في مدخولها اي فيما دخلت لا عليه من الاسم والخبر

اعرابا تمييز او بناء يعني اذا كان مدخول لا قبل دخول الهمزة عليها معربا او مبنيا يكون ايضا
بعده معربا في الاول ومبنيا في الثاني لان العامل لفظيا كان او معنويا سماعيا او قياسيا
رافعا او ناصبا او جارا لا يتغير عمله اي اثره في مدخوله من الاعراب والبناء وغيرهما بدخول الهمزة
عليه لانها لم تعد للعوامل حتى يتغير ما دخلت هي عليه وعدم تغير الاعراب اولى والزم بخلاف ما اذا دخل
الجار عليها فانه يبنى بلا جزم وجدته بلا مال فانه يتغير عمله حج وانما خص الهمزة بالبيان لانه لما تغير عليها بدخول حرف
الجار توهم انه يتغير بدخول الهمزة ايضا ولدفع هذا التوهم خصه بالبيان ومعناها اي معنى الهمزة الداخلة
على لا التي لنفي الجنس احد ثلثة اشياء اما الاستفهام حقيقة نص على التمني لان الهمزة قد تدخل على
نفي مجازا فتقول الا رجل في الدار من غير تغير تاثيرها من البناء والاعراب في مدخولها حال كونه مستفهما
وقال المحشي الا ان الشارح نبه على ان مقصود المص حصر المعنى في الثلثة وقيل تخصيص الثلثة بالذكر لكمال الاختلاف
فيما دون ما عداها الا انه لا اختلاف فيها انتهى واما العرض بسكون الراء مجازا نحو الا تنزل عندي عارضا النزول عليه حتى لا يرى
نزوله وعدمه لانه بحسب ولية الشئ كما هو بسبب الاستفهام سبب العرض فاستعمل احد السببين المتحدين في السبب الاخر
ولم يذكر سيبويه الا المستعمل في العرض كما كان قبل دخول الهمزة لانها اذا كانت عرضا تكون من حروف الافعال فلا
يجوز دخولها على الاسما الا ان العرض لا يكون الا في الافعال ولا يقال الا تنزل في العرض كحالها قبل دخولها الهمزة ومنها
جزولي بالجيم المفتوحة والزاء المعجمة المفتوحة والمص لانها وان كانت عرضا وكانت ايضا منه داخل الافعال الا انها
باعتبار اصلها يجوز ان تدخل على الاسم مع انه معنى مجازه ورد ذلك اي ذكر السيرافي او كون حالها في العرض كحالها قبل
دخول الهمزة الاندلسي بفتح الهمزة وسكون النون وضم الدال المهملة منسوب الى اندلس اسم بلدة وقال هذا لو كون حالها
كحالها الاول خطأ بفتح الخاء والطاء مع القصر ضد الصواب بخلاف صواب لانها اذا كانت عرضا بدخول الهمزة عليها كانت
من حروف الافعال يعني من الحروف التي تقتضي الافعال لفظا او تقديرا كحروف الشرط مثل ان ولو وحروف التحضيض مثل هلا
والا ولولا ولوما وهذه كلها تقتضي الافعال لفظا او تقديرا ولا تدخل على الاسم فيجب انتصاب الاسم الواقع بعدها اي
بعد حرف العرض كما يجب انتصابه بعد حروف الشرط والتحضيض لكن بشرط ان يكون بعد الاسم فعل يفسر الفعل الناصب له
نحو الا زيدا اكرمه في تقدير الا تكرم زيدا اكرمه على ما سبق واما اذا لم يقع بعدها فعل او وقع ولكن لم يصح ان يكون مفسرا
يكون نحالها كما قال السيرافي ولا رجلا تقول عن قاله في وجوب الانتصاب بحيث لا يجوز ان يكون بعد كلمة الا فعل لازم نحو الا
زيدا يذهب الا ان يكلف ويقال زاد وجوب انتصاب الاسم في الاحتمال على شريطة التفسير واما التمني نحو الا ماء
اشربه حيث لا يرجى ماء فيه لان عند وجدان الوجوب يكون الاستفهام على حقيقته فلا يكون التمني الا انه لا يرجى الا الاستفهام
انه لا يقال لا احد يقير على حقيقته فيحمل على التمني مجازا لجامع الطلب لان في التمني معنى الطلب كما في الاستفهام وكما
في قوله الا سبيل الى خمر فاشربها الا سبيل الى نصر بن حجاج واما قوله يدل على محصل تثبت الا رجلا جزاه الله خيرا
دعا لرضي وحمل الا فيها في الا التي نحو الا رجل جزاه الله خيرا ورووا الا رجل بالجر اي الا رجل فهو في اي كلمة الا

في هذا البيت عند الخليل بن احمد الذي هو امام النحو ليست لا الداخل بالنصب صفة سببية لكلمة لا عليها
حرف الاستفهام بالرفع لانه فاعل الفعل الداخل مثل قولك هند جائل وشاهرها وكذا اي لا انه حرف مع
للتحضيض منقلا به اي مثل الا وهلا وغيرهما فكانه اي فكان الشاعر قال الا ترونني بضم التاء من الاراءة واصله ترونن
فاعل اجتمع فالهمزة والياء فصار ترون بضمتين التاء والراء محصة ياء المتكلم ونون الوقاية فصار ترونني رجلا
جزاه الله خيرا ثم حذف الفعل الناصب بقرينة قوله جزاه لانه سبب الفعل الناصب فيكون قرينة المسبب وبقرينة
كلام التحضيض لما عرفت انها منه داخل الافعال لذلك اي لكون الا حرفا بائسا من حروف التحضيض والاسم بعدها
منصوب بالفعل المحذوف نصب رجلا فيه وتنوين وفي الرضي واعلم ان معناها اذا دخلت في الماضي التوبيخ واللوم
على ترك الفعل واذا دخلت في المضارع الحض على الفعل والطلب له فهي اي المضارع بمعنى الامر ولا يكون تحضيض
في الماضي الذي قد فات الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه ترك الفعل في الماضي الى هنا كلامه وهي كلمة
الا عند يونس لا التي دخلت عليها همزة الاستفهام يعني مركبة من همزة الاستفهام ولا للنفي الجنس فكانت
بمعنى التمني مثل قولك الا ماء اشربه فكان القياس ان يبنى النكرة الواقعة بعدها لكون حالها بعد الهمزة كحالها
قبلها فيقال الا رجل بالفتح بلا تنوين لكونه مبنيا لكنه اي الا انه نون اي جعل رجلا في قول الشاعر وهو الا
رجلا جزاه الله منونا بالضرورة وزن الشعر لان وزن في كل مصراع مستفعلن مستفعلن فعولن واذا لم
ينون يكون الاول انقص بحرف لان التنوين تعد حرفا عند الشعراء على ما سبق من قوله صبت على مصائب لو انها
صبت على الايام صرن لياليا ولما فرغ من بيان المنصوب بلا التي لنفي الجنس واحواله الثلثة من كونه منصوبا
مبنيا ومرفوعا شرع في بيان احوال التوابع من الصفة وغيرها التي تستوي في احوالها فقال ونعت مبتدا اسم لا
بحذف المضاف المبني بالجر لانه صفة الاسم واللام فيه للعهد اي الذي هو قسم من اقسام قسم لا لانه على
ما عرفت ثلثة لا نعت اسمها المعرب احترز به عن نحو لا غلام رجل ظريفا فانه لا محالة معرب اما منصوب حملا على
لفظ المنعوت وهو الظاهر واما مرفوع حملا على محله لان الموصوف اذا كان معربا بالاعراب يكون الصفة ايضا
معربة واما اذا كان مبنيا فلا يلزم ان يكون هو ايضا مبنيا الاول بالرفع اي هو بالرفع صفة للنعت
لا بالجر صفة للاسم لان المقصود بيان احوال النعت لا الاسم فتكون القيود قيودا له لا له اي لان
النعت الثاني وما بعده يعني الثالث والرابع وغير ذلك احترز به عن النعت الثاني مثل لا رجل
ظريف اما مبني على الفتح موافقة لمنعوته واما معرب رفعا ونصبا لما سيجي لانه نعت الاول كريم
بالرفع او كريما بالنصب في الدار خبرها مفردا بالنصب لانه حال من ضمير مبني المستكن فيه الذي هو
خبر لقوله في نعت ولذا اورده بالتنكير لان الحال لا بد مبينة هيئة الفاعل او المفعول به وقدم عليه
لكون القيود متوالية يجمعه بلا فصل واقع بينهما او جعل حالا من المبتدا باعتبار كون ذلك
الضمير راجعا اليه لكان اوجه لانه يوافق قوله الاول لان الحال في المعنى صفة والعامل فيه معنى

لما تقرر ان العامل فى الحال ما هو العامل فى ذى الحال احترازا عن النعت المضاف او المضارع مثل
قولك لا رجل حسن الوجه او لا رجلا خيرا من زيد فانه لا يبنى بل يجب الاعراب رفعا ونصبا لما يأتى يليه فعل
مضارع معلوم حال بعد حال عن ذلك الضمير ايضا وقرنت لما سبق ولو جعل ايضا حالا من المبتدا
لكان اصوب لما قلنا اى يلى النعت الاول اسم لا المبنى او صفة مفردا اى يلى النعت الاول للمفرد
اسم لا المبنى لما قلنا ان للحال فى المعنى صفة احترازا عن المفصول اى عن النعت الذى وقع
بينه وبين المنعوت فصل بشئ نحو لا غلام فيها ظريف فانه يجب الاعراب نصبا ورفعا
ولا يجوز البناء اصلا وهذا القيد يعنى الولى مغن عن الاول فيه لطافة تعرف لمن له طاقة
لانه يعنى الاول ان لا يكون مسبوقا بشئ ومعنى الولى كذلك فترادفا فيكون احدهما مغنيا
عن الاخر الا ان الولى اصطلاح ههنا ولذا نسبة الاغناء اليه مع القول يغنيه عنه ايضا
لانه ذكره ههنا ولم يكتف بذكر الاول اسما ما وليكون تاكيدا له مبنى خبر على الفتح حملا
على المنعوت يعنى يبنى على الفتح كما ان المنعوت كذلك لمكان الاتحاد بينهما فى الصدق
لان النعت يصدق على ما يصدق عليه المنعوت فاتحدا فح لم يبين يلزم ان يكون الشئ
الواحد مبنيا ومعربا والاتصال ايضا لما عرفت ان من شرط الولى بحيث لا يجوز
ان يقع بينهما فصل وتوجه النفى اليه اى الى النعت حقيقة معنى لان النفى فى قولك
لا رجل ظريف قائم نفى القيام عن الرجل الموصوف بالظرافة لا عن مجرد الرجل الا ان
لبناء النعت اربع شرايط ان يكون النعت المبنى بلا واو ان يكون النعت الاول وان يلى
النعت المبنى ولا يفصل بينهما وان يكون نعتا مفردا واذا وجدت هذه الشرايط
يتحد النعت مع المنعوت فيسرى البناء منه اليه فيبنى النعت ايضا لسراية اليه والمبنى
فى قوله اى فى قول المص ونعت المبنى اشارة الى ما يبنى على الفتح بالاصالة لا بالتبعية
فانه اى المبنى بالاصالة هو المذكور سابقا فى قوله فان كان مفردا فهو مبنى بناء
على ان اللام فيه للعهد الخارجى وان البناء اذا اطلق يراد به البناء بالاصالة
لا بالتبعية فلا يراد انه اى الشان اذا كرر المبنى الذى هو اسم لا هذه ويبنى
المكرر على الفتح كالاول لكونه تاكيدا له لا يخرج بنعت وجعل نعتا الثانى بناء على ما
هو الظ لا يجوز بناؤه اى بناء النعت بل يجب ان يعرب لعدم الاصالة فى البناء مثل
لا ماء ماء باردا بالنصب حملا على اللفظ والمحل القريب او الرفع حملا على محل البعيد مع انه
يصدق عليه اى على قوله باردا انه اى البارد نعت المبنى الاول مفردا يليه يعنى يصدق هذه
الشرايط المقتضية لبناء النعت الموجود هى فيه ولا يصح بناؤه فان باردا الذى فى هذه المثال

نعت للتابع يعنى الماء الثانى لا المتبوع يعنى لا الاول كما هو الظ من المنعوت لئلا يقع
الفصل بينهما الا ان الماء الثانى وان تاكيدا للاول يكون فصلا اذا جعل نعتا للاول ولا
جعل ذلك النعت نعتا للمتبوع على خلاف الظ فليس النعت مما يليه اى يلى النعت
المنعوت لتوسط التابع بينهما يعنى لوجود الفصل بالماء الثانى بين النعت والمنعوت
ومعرب سواء كان النعت مفردا او مضافا او مضارعا او ولى او لا لان الفصل فى التوابع
كلها تبعيتها للمتبوع انما هى فى الاعراب دون البناء سواء كان المتبوع مبنيا بناء لازما نحو
جاءنى هؤلاء الكرام بالرفع او بناء عارضا نحو لا غلام ظريف بالرفع او النعت الا انه يجوز
البناء ههنا على الفتح كما عرفت او معربا نحو لا غلام رجل ظريفا او ظريف لكون الاسم
اصلا فى الاعراب والعمل بالاصل اولى رفعا منصوب على المصدرية او على نزع
الخافض اى يرفع حملا لكونه محمولا على محله البعيد ونصبا عطفا على رفعا حملا اى
لكونه محمولا على اللفظ اى لفظ اسم لا المبنى وهو الفتح او على محله القريب
وهو النصب ههنا مثل لا رجل فان اسمها المبنى على الفتح ظريف وهو بالفتح يعنى مبنى
على الفتح لوجود الشروط المقتضية بناؤه عليه وظريف معرب بالرفع حملا على محله
البعيد وظريفا معرب بالنصب حملا على اللفظ او على محله القريب اورد هذه الامثلة
على ترتيب اللف وهو صفة بك بعينه والا عطف على مقدر مفهوم من القيود
المذكورة فى التعريف يعنى ان كانت نعت اسم لا هذه موجودا فيه هذه القيود
والشروط فهو مبنى على الفتح ومعرب رفعا ونصبا والا اشار الشارح الى
هذا بقوله اى وان لم يكن النعت كذلك اى وان لم يكن نعت اسم لا متصلا
بالصفات المذكورة بان لم يوجد شروط الاولى مثل لا غلام رجل ظريفا ولم يوجد الثانى
بانه لم يكن مفردا مثل لا رجل حسن الوجه ولم يوجد الثالث بان يقع فصل بينهما مثل لا رجل
فى الدار ظريف والحاصل انه انه لم يوجد الشروط الاربعة فيه باسرها سواء وجد بعضها او لا
فالاعراب اى فحكم الاعراب اى فحكم ذلك النعت ان يكون معربا بالاعراب قيد المبتدا بقرينة حرف الجر
او قال الاعراب اشارة الى ان الخبر اذا كان معرفا باللام يفيد الحصر مثل قولك زيد الجواد وعمرو الشجاع
رفعا فيما سبق اعرابه على المحل البعيد الذى هو الرفع ونصبا حملا على اللفظ او على المحل
القريب وهما ظاهران وقدمنا امثلته اى امثلة كون النعت معربا بالعدم وجود شروط البناء فيها
نوائب القيود وانا اوردتها بعد قوله والا تامل وكن على بصيرة والعطف اى عطف شئ على اسم
لا المبنى الا ان شرط جواز العطف على اللفظ وعلى المحل البعيد على ما فهم من توجيه الشارح

وتمثيل المص ثلثة ان يكون اسم لا مبنيا وان يكون المعطوف نكرة وان لا يكون فيه مكررا
وبين الشارح تلك الشروط بقوله اذا كان المعطوف نكرة مثل لا غلام لك وفرس وكان تكرار المعطوف
معطوفا بلا مكررها لا في المعطوف فانه اى الحال والشان اذا كان المعطوف معرفة سواء كان علما
مثل غلام لك وزيدا او مضافا مثل لا غلام لك وعبد الله وجب رفعه اى رفع المعطوف او معرفا
باللام نحو لا غلام لك والفرس لانك لو نصبته حملا على اللفظ او على المحل لكانت لفظة لا عاملة
فى المعرفة وذا محال لما عرفت انها لا تعمل الا فى النكرة المضافة او المشابهة بها واذا
كان لا مكررا فى المعطوف مع افرادهما وتنكيرهما مثل لا رجل ولا امرأة فحكمه اى حكم هذا
المعطوف على ما علم من قوله لا حول ولا قوة فيما سبق من ان يكون خمسة اوجه من حيث
اللفظ لان ذكره على وجه التمثيل لا الحصر فيكون حكمه عاما شاملا لما وجد فيه شروط وهو ان
يكون لا مكررة بطريق العطف وولى كل واحد منهما نكرة مفردة بان يحمل متعلق بالعطف
وهو مبنى للمفعول ونائبه ما استكن فيه راجع الى المعطوف اى بان يحمل المعطوف المذكور
على اللفظ اى لفظ اسم لا المبنى صفة الاسم ولفظه لما عرفت غير مرة ان فتحته شبيهة بالنصب
فيجوز الحمل على اللفظ ويجعل المعطوف منصوبا وان يحمل المعطوف عطفا على ان يحمل باعادة الجار
لوقوع الفاصلة وعلى المحل اى محل اسم لا المبنى والمراد به هنا المحل البعيد وهو رفعه بالابتداء ويجعل
المعطوف مرفوعا جائز فالوجهان النصب حملا على اللفظ والرفع حملا على المحل البعيد جائزان
على السوية الا ان الاول هو الاولى لكونه ظاهرا وكون الثانى ايضا منفيا ولا يجوز فيه اى
فى هذا المعطوف البناء كما جاز فى الوصف لانتفاء مصحح البناء وهو ما ذكرنا من اجتماع الامور
الثلثة الافراد والتنكير والولى وهنا لم يوجد لانه هنا الفصل بالعاطف لانه يعد فاصلا فى عرفهم
لما سيجئ وان جاز فى النداء نحو يا زيد وعمرو لضعف لا عن التاثير الا فيما يليه او كان فى حكمه كما فى
النعت وهنا لم يله ولم يكن فى حكمه مع ان الاصل هو الاعراب لمكان الفصل بالعاطف اى بواسطة
العاطف فالفاصل العاطف والمعطوف عليه كلاهما ولا شك ان البناء مع الفصل ممتنع والحال ان
المعطوف يغاير المعطوف عليه فلم يوجد الاتحاد ايضا ولم يجعل المعطوف فى حكم المتصل بان يكون
الواو زائدة لتاكيد المعطوف كما فى عطف الصفات بعضها على بعض مثل قوله الجاد فى زيد
العالم والشاعر والدبير وكما فى النداء مثل يا زيد وعمرو لانه فى حكم يا عمرو وان تكن الواو فيه زائدة لمنع
الفصل لان هذا محل يظن فيه الفصل بلا الزائدة المؤكدة مثل الجميع فيه ولا خلاف ولا اشتباه بخلاف
الصفات والنداء لانه ليس فيهما هذا الظن فافترقا فان المعطوف على المنفى مطلقا زاد فيه اى فى
المعطوف على المنفى لفظة لا كثيرا اى زيادة كثيرة كتاكيد النفى نحو لا حول ولا قوة لان لا الثانية زائدة

فى بعض التوجيهات كما عرفت سابقا لا اب وابنا وابن فيه نشر على ترتيب اللف لانه
الاول لمنصوب والثانى مرفوع عطفا على اللفظ وعلى المحل ويجوز العكس ايضا مثل
لا اب وابن وابنا فى قول الشاعر لا اب وابنا مثل مروان وابنه لا فيه لنفى الجنس
ولا اب يكون نكرة بلا فصل مبنى على الفتح وابنا بالنصب عطفا على لفظه والخبر
محذوف اى لا اب وابنا موجودان ان كان عطف مفرد على مفرد او موجود ان
كان عطف جملة على جملة نفى الاول ليكون الكلام جملة واحدة وعلى الثانى
اى لا اب موجود وابنا موجود مثل مروان وابنه بالنصب حال من
الضمير المستكن فى الخبر فيه نشر على ترتيب اللف لان الاب يشبه مروان و
الابن ابنه ويقال لمثل هذا التشبيه تشبيه ملفوف وهو ان يؤتى بالمشبهات
ثم بالمشبه بها كقول الشاعر كان قلوب الطير رطبا ويابسا
لدى وكرها العناب والحشف البالى اذا هو بالمجد ارتدى وتازرا
الجار متعلق بالفعل بعده قدم للحصر الارتداء الرجوع يقال ارتدا
اذا رجع من رداء مهموز اللام بمعنى رجع ايضا وتازر من ازر بهمزة
الفاء وبعده زاء معجمة وبعده راء مهملة اذا قوى يقال تازر فى الامر اذا
قوى يعنى لا اب مروان رجع الى المجد وتازر فيه وتقوى والالف فى تازرا
للاشباع كالف انتا فى قول الشاعر لا للتثنية واما ساير التوابع اى
باقيها من التاكيد اللفظى او المعنوى والبدل وعطف البيان فلا نص عنهم
فيها يعنى لم يصرحوا حكمها كما صرحوا النعت والعطف بالجر لكن اى لا انه
ينبغى ان يكون حكمها حكم توابع المنادى يعنى فى البدل والتاكيد اللفظى
اذا كان كل منهما نكرة مفردة نحو لا رجل صاحب لى ولا ماء ماء باردا واذا كان
معرفة يجوز الوجهان الرفع والنصب نحو لا رجل صاحبك ولا ماء ماؤك وكذا
تاكيد المعنوى نحو لا رجل نفسه وكذا عطف البيان نحو لا رجل ابو عبد الله كذا
اى كما يكون حكمها حكم توابع المنادى ذكره الاندلسى حيث قال اما البدل وعطف
البيان والتاكيد اللفظى فلا نص لهم فيها لكن ينبغى ان يكون حكمها مع اسم لا المبنى
حكمها مع المنادى المضموم ففى البدل يجوز البناء ان كان مفردا نكرة نحو لا رجل
صاحب لى ههنا كلاما لان البدل فى حكم تكرير العامل فكانه قال لا صاحب لى
والتاكيد اللفظى كذلك لان المؤكد عين المؤكد لفظا ومعنى فكانه قال لا ماء ف

لا ماء ماء باردا فيبنى للبدل والتاكيد اللفظى اذا كان مفردا معرفة ومثل لا ابا
له ولا غلامى له بلا فصل بينهما لانه اذا فصل نحو لا اب فى الدار لك ولا غلامين
فيها لك لم يجز اثبات الالف فى الاول ولا حذف النون فى الثانى لانه ينتفى المشابهة
بالمضاف ح والاثبات والحذف لا يكونان الا بالمشابهة به اى بكل تركيب المراد
بالتركيب لا مع اسمها وخبرها ولذا قال الشارح يكون فيه اى فى ذلك التركيب بعد
اسم لا التى لنفى الجنس لام الاضافة سواء دخل الضمير غائبا او مخاطبا او متكلما
او اسما ظاهرا نحو لا ابا لزيد وسواء كان الاسم مفردا لكن بشرط ان يكون من الاسماء
الستة غير ذى او مثنى او جمعا على حده نحو لا ناصرى له ولا مجيرى له او اجرى مبنى
للمفعول على ذلك الاسم اى اسم لا لنفى الجنس احكام الاضافة من اثبات الالف
بيان للاحكام فى نحو اب فيه اشارة الى ان المراد به الاسماء الستة غير ذى فانه لا
يقطع عن الاضافة على ما سيأتى وفى حذف النون اى نون المثنى والجمع نحو غلامين
اراد به المثنى والجمع على حده واما عند الرضى فهذا الحكم مخصوص بالاب والاخ
لكثرة استعمالهما واما حذف النون فعام لكل مثنى وجمع على حده حيث قال
فى المثنى والجمع فى الاب والاخ من بين الاسماء الستة اذا وليهما لام الجر ان يعطى
حكم الاضافة لحذف نونى المثنى والجمع واثبات الالف فى الاب والاخ فيقال
لا غلامى لك ولا مسلمى لك ولا ابا له ولا اخا له فتكون معربة اتفاقا فقوله
مثل لا ابا له مبتدا و جائز خبره اى يجوز فى هذا اللفظان يستعمل باثبات
الالف وحذف النون ويجعل معربا منصوبا يعنى ان الاصل فى مثل هذين التركيبين
ان يبنى اسم لا على ما ينصب به لكونه نكرة مفردة ونعت بعدها بلا فصل و
يقال لا اب له ولا اخ له بالبناء على الفتح وكذا غيرهما من الاسماء الستة غير ذى
ويقال لا غلامين له ولا مسلمين له وجمعا بالبناء على الياء فتكون اسم لا
التى لنفى الجنس فيهما اى فى مثل هذين التركيبين مبنيا على ما ينصب به الاسم
وهو الفتح فى الاول والياء فى الثانى لوجود شروط البناء التى هى الافراد والتنكير
والولى ويكون الجار والمجرور فى مثل له فى محل الرفع خبرا لها اى للا التى لنفى
الجنس والمعنى لا اب موجود لفلان الان لانه قد مات فيكون للنفى ثبوت
جنسه الان ولا غلامين موجودان لفلان الان فيكون ايضا للنفى ثبوت
جنس الغلامين له الان والحال انه قد جاء ملابسا على حالة لا لاحد الشذوذ

لانه

لانه قد استعمل الفصحاء ايضا اثبات الالف مثل لا ابا له وحذف النون مثل
لا غلامى له ولا مسلمى له وجعل معربا منصوبا بزيادة الالف متعلق بقوله جاء فى
مثل اب له ونحو وباسقاط النون فى مثل غلامين ولا مسلمين كما فى حال الاضافة
يعنى اذا اضيف نحو الابا والغلامين او المسلمين الى النكرة يكون معربا منصوبا باثبات
الالف وحذف النون نحو لا ابا رجل فى الدار ولا غلامى رجل ظريفان لوجود شروط
النصب التى هى الاضافة الى النكرة والولى لتشبيهما مفعول له لقوله جاء اى جاء
ذلك تشبيها او مفعول مطلق اى شبه تشبيها والجملة حال فالاول اوجه له الجار
والمجرور متعلق بالتشبيه اى تشبيه اسم لا هذه الذى فى هذين التركيبين مع انه
ليس بمضاف الى شئ بالمضاف متعلق بالتشبيه ايضا واجراء احكام الاضافة
بالنصب عطف على قوله تشبيها وبيان لفائدة التشبيه يعنى المقصود الاصلى
من هذا التشبيه اجراء احكام الاضافة عليه اى على اسم لا هذه باثبات الالف فى
البعض وحذف النون فى البعض فيكون الاسم لا ح معربا منصوبا وذلك التشبيه اى
تشبيه اسم لا هذه فى هذين التركيبين انما هو وفيه اشارة الى ان اللام فى قوله لمشاركته
علة للتشبيه ووجه الشبه لان وجه الشبه يكون علة للتشبيه كقولك زيد كا
لاسد فى الشجاعة وهى علة التشبيه زيد به اى لمشاركته اسم لا حين يضاف
باظهار اللام متعلق بقوله يضاف اى لام الاضافة المقدرة بينه اى المضاف و
بين ما يضيف اليه له اى المضاف بدون اظهارها يعنى لمشاركته اسم لا فى تركيب
لا ابا له ولا غلامى له للمضاف الذى وقع بعد لا فى قولك لا اباه ولا غلاميه فى اصل
معناه اى فى معنى الاصلى اى فى المضاف من حيث هو مضاف يعنى الاضافة وهو اى
الاضافة الاختصاص فانه ذكرها باعتبار الخبر وباعتبار المضاف اى معنى الاضافة و
ذلك ان اصل معنى المضاف الذى هو ابوك واصل اب لك كان تخصيص الاب بالمخاطب
فقط ثم لما حذف اللام واضيف صار المضاف معرفة بنفى ابوك تخصيص اصلى لكونه مضافا
وتعريف حادث بالاضافة واب لك يشارك ابوك فى التخصيص الذى هو فى اصل معناه
لكنما يثبت الالف فى اباك يثبت فى ابا لك فكما ان فى الاول معرب كذلك الثانى معرب كذا
فى الرضى والمعنى عطف على قوله اى اسم لا فى تفسير قوله تشبيها له من حيث المعنى تقديره
المعنى هكذا او المعنى نفس مثل لا ابا له ولا غلامى له جائز باثبات الالف فى الاول وحذف
النون فى الثانى على خلاف القياس لما عرفت ان اللفظ لا اب له بدون الالف ولا غلامين له

باثبات النون تشبيها له اى لمثل هذين التركيبين وهما قولك لا ابا له ولا غلامي له
حيث لا اضافة فيه اى في مثل هذين التركيبين حيث لا اضافة فيه مشابها بالمضاف
اى بتركيب يشتمل على الاضافة يريد ان المراد بالمضاف معناه المجازي وهو التركيب الذي
فيه الاضافة لعلاقة الجزئية لا معناه الحقيقي وهو كل اسم اضيف الى اسم آخر كما
في التفسير الاول فيكون المشبه والمشبه به هو الهيئة التركيبية اعني شبه
تركيب لا ابا له بتركيب لا ابا رجل وتركيب لا غلامي له بتركيب لا غلامي رجل فاثبت
الالف وحذف النون كما اثبت وحذف في المشبه به لمشاركته اى لمشاركة مثل
هذين التركيبين الغير المضافين بما اسم لا فيهما يشتمل على الاضافة اى لتركيب يكون
اسم لا فيه مضافا في اصل معناه اى معنيهما يشتمل على الاضافة وهو اى ذلك
المعنى الاختصاص فيكون وجه الشبه في كلا التوجيهين الاختصاص والمشاركة
فيه وقال المحشي لا فرق بين التوجيهين في المآل وانما التفرقة في حل تركيب المص
بارجاع ضمير مشاركته تارة الى اسم لا المضاف باظهار اللام وبارجاع ضميره له
الى المضاف في اصل معنى الاضافة وهو الاختصاص والتعريف متفرع عليه هو
لخصوص المواد وبارجاع ضمير مشاركته تارة الى مثل هذين التركيبين وضمير له الى
تركيب يشتمل على الاضافة الى هنا كلامه الا ان بين الاختصاصين اى الاختصاص
المفهوم من تركيب لا ابا له حيث لا اضافة فيه والاختصاص المفهوم من تركيب
يكون اسم لا فيه مضافا تفاوتا يعني فرقا فان الاختصاص المفهوم من التركيب
الاضافي اتم مما يفهم من غيره اى من الاختصاص المفهوم من تركيب لا يكون اسم
لا فيه مضافا لان المضاف والمضاف اليه كشيء واحد لقيام المضاف اليه
مقام التنوين والنون من المضاف ولما يكتسب المضاف من المضاف اليه التعريف
والتخصيص فصار احدهما جزء الآخر بخلاف لا ابا له ولا غلامي له لان الثاني
اجنبي من الاول والاختصاص انما يستفاد من اللام حتى لو لم يكن اللام لم
يستفد فيكون الاختصاص في الاول اتم ومن ثمة قد سبق تفسيره غير مرة اى
لاجل ان مثل هذين التركيبين يعني باثبات الالف وحذف النون انما هو
لتشبيه اسم لا الذي هو غير المضاف باسم لا الذي هو المضاف في معنى الاختصاص
لم يجز تركيب يكون فيه بعد اسم لا هذه حرف من حروف الجر من غير اللام نحو لا ابا
فيها ولا رقيبي عليها ولا غلامي لها لعدم الاختصاص في مثل هذا التركيب

لان المضاف قبل الاضافة لم يكن بمعنى في وعلى فانتفى المشاركة له في اصل المعنى
فانتفاؤه مما يستلزم انتفاء الجواز فان الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى
شيء اذا اضيف اليه انما هو بابوته له ان يكون الاب ابا له وهذا الاختصاص اى
المفهوم من اضافة الاب الى شيء ثابت للاب بالنسبة الى الدار لان الاب من حيث
انه اب لا يكون ابا للدار فكيف يوجد بعد الاختصاص بالنسبة اليها فلا يصح اضافته
الى الدار واذا لم يصح اضافته اليها فكيف يشبه تركيب لا ابا فيها بتركيب يضاف
فيه الاب الى الدار يعني لا يصح اضافة الاب الى الدار حتى يشبه مثل لا ابا فيها له فثبت
الالف كما تثبت في تركيب يضاف الاب فيه اليها لمشاركته له اى لمشاركة تركيب
لا ابا فيها لتركيب يضاف فيه الاب اليها في اصل معناه وليس اى مثل هذين التركيبين
بمضاف على ان يكون اللام الظاهرة لتأكيد اللام المقدرة بناء على ان محل الاضافة بمعنى
اللام لانه انما ان يبقى بلا خبر او تعمل هي في المعرفة وكلاهما غير جائز حقيقة كما انه ليس
بمضاف ظاهر لفساد المعنى المراد صفة المعنى المفاد بلا اضافة صفة بعد صفة للمعنى
ثم هما متعلق بقوله المراد والمفاد على سبيل التنازع بهذين التركيبين على تقدير الاضافة
متعلق بالفساد اى لانه يفسد المعنى المستفاد بلا اضافة من هذين التركيبين اذا كان اسم
لا فيهما مضافا لما سيأتي وهو اى المعنى المستفاد منهما بلا اضافة نفي ثبوت جنس الاب في
الاول ونفي ثبوت جنس الغلامين لمرجع متعلق بالثبوت الضمير المجرور وصفه احترازا
عن الضمير المستكن في الظرف بالاستقلال متعلق بالثبوت ونسر الاستقلال بقوله
من غير احتياج الى تقدير خبر سوى ما يتعلق به الظرف بخلاف ما اذا كان مضافا فانه
يحتاج الى تقدير خبر فيكون المعنى ليس جنس الاب ثابتا لزيد ولا جنس الغلامين ثابتين
له وهذا المعنى اى نفي ثبوت جنس الاب والغلامين لمرجع ذلك الضمير يفسد على تقدير
الاضافة اى على تقدير ان يضاف الاب والغلامان الى الضمير بان يكون اللام زائدا من
وجهين اما اولا اى اما وجه فساد المعنى على تقدير الاضافة في الوجه الاول فنصب
قوله اولا على الظرفية فلانه معنى هذا التركيب وفي بعض النسخ هذين التركيبين على
تقدير الاضافة لا اباه ولا غلاميه لما عرفت ان اللام فيهما زائدة والتأكيد يجوز
حذفه واذا اضيفا الاسم الى الضمير وهذا التركيب لا يتم الا بتقدير الخبر
لكلمة لا فيحتاج الى تقدير الخبر فيكون محذوفا بلا قرينة بخلاف ما اذا كان
غير مضاف لانه لا يحتاج الى تقدير لان قوله له يكون خبرا فيتم الكلام

بدون التقدير اى لا اباه موجود ولا غلاميه موجودان فعلى هذا يكون لا عاملة
في المعرفة وذا غير جائز واما ثانيا اى اما فساد المعنى على تقدير الاضافة في الوجه
الثاني فلان المراد من هذين التركيبين عند عدم الاضافة نفي ثبوت
جنس الاب ونفي ثبوت جنس الغلامين له اى لمرجع الضمير لما عرفت ان هذا
المعنى لا يحصل الا اذا كان الاسم غير مضاف والجار والمجرور خبرا لها لان المراد
نفي الوجود عن ابيه المعلوم او نفيه عن غلاميه المعلومين لما عرفت ايضا
انه اذا كان اللام زائدا يجوز حذفه واذا حذف يضاف الاسم الى الضمير فيحتاج
الى تقدير الخبر الذى هو موجود ويتعرف الاسم بالاضافة فيلزم نفي الوجود
عن الاب المعلوم والغلامين المعلومين وهذا المعنى لا يناسب وضع لا لانها
لنفي الجنس ويخالفها ايضا القاعدة المذكورة وهي ان كان اسم لا معرفة وجب
الرفع والتكرير خلافا لسيبويه قد سبق نصبه قوله خلافا والخليل بن احمد
استاد سيبويه وجمهور النحاة هذا من قبيل عطف العام على الخاص اهتماما
بشان المعطوف عليه واشارة الى انه كماله في هذا الفن صار كانه ليس منهم
وانما خص المص سيبويه بهذا الخلاف الباء داخلة على المقصور ومثل قولك
نخصك بالعبادة لانها مختصة لله تعالى مع ان غيره يخالف لانه المعلم والمقتدى
فيما بينهم فخلافه خلافهم فذكره يغني عن ذكرهم لانهم تبع وكثيرا ما يكتفى بذكر
الاصل عن ذكر التبع اولان المقصود من قول المص بيان الخلاف فبيانه يحصل
بذكر واحد من جملتهم لا سيما ان يذكر من كان عمدة فيما بينهم لا بتبيين المخالفين
لان ذكر جملة المخالفين باسمهم متعسر فاكتفى بذكر من يعتمد عليه بقوله فان
سيبويه والخليل وجمهور النحاة ان اسم لا هذه في مثل هذا التركيب مضاف
الى المجرور حقيقة نصب على التمييز باعتبار المعنى متعلق بالمضاف فيكون المعنى
نفي الوجود عن ابيه المعلوم وغلاميه المعلومين فح يكون اسم لا معرفة ولا يجب
الرفع والتكرير تشبيهه التنكير بصورة الفصل باللام واقحام اللام عطف على
اعتبار المعنى والاقحام الادخال يقال اقحم فرسه النهر اى ادخله بين المضاف
والمضاف اليه تاكيد علة للاقحام للام المقدرة لان الاضافة ههنا بمعنى اللام
لما سيجئ ان المضاف اليه اذا لم جنس المضاف ولا ظرفه يكون بمعنى اللام و
قضاء من حق لان لا تدخل الا على المنكر بسبب اللام التي هي علامة في الصفي

لان المضاف فيصير بهذا الفصل كانه ليس بمضاف في الظاهر وان كان في الحقيقة مضافا
فتدخل لا ح على المنكر بحسب الظاهر وحكم المص بفساده لما عرفت وفي الرضي ثم اعلم
ان مذهب الخليل وسيبويه وجمهور النحاة ان هذا المذكور مضاف حقيقة باعتبار
المعنى فقيل اللام لا يظهر بين المضاف والمضاف اليه بل تقدر واجابوا بان اللام ههنا
ايضا مقدرة وهذه اللام الظاهرة تاكيد لتلك اللام المقدرة كتيم الثاني في
قوله وكان الفصل بينهما كلا فصل فقيل لهم ما الذي حملهم في هذه الاضافة على
الفصل بينهما باللام المقحمة توكيدا دون سائر الاضافات المقدرة باللام اجابوا
بانهم قصدوا نصب هذا المضاف المعرف بلا من غير تكرير لا تخفيفا وحق المعارف
المنفية بلا الرفع مع تكرير لا فصلوا بين المضافين لفظا حتى يصير المضاف
بهذا الفصل كانه ليس بمضاف فلا يستنكر نصبه وعدم تكرير لا انتهى ويحذف
اسم لا هذه اذا وجد قرينة لفظية او معنوية قياسا على حذف المبتدأ حذفا
كثيرا يعني الحال نصب قوله كثيرا على المصدرية ويجوز ان ينصب على الظرفية
اى زمانا كثيرا لان الكثرة من صيغة الاحيان مثل لا عليك اى في تركيب ذكر
فيه الخبر ان لا باس عليك لمن له خوف فيحذف الاسم بالقرينة الحالية ولكن لا يحذف
الاسم الا مع وجود الخبر لفظا كما لا يحذف الخبر الا مع وجود الاسم لفظا لئلا يكون
الحذف اجحافا بكسر الهمزة والجيم المتقدمة وبعدها حاء مهملة وهو الاذهاب
والتنقيص ومنه الجحفة اى ذهبته كذا في الصحاح اى لئلا يكون الحذف سببا
للافناء لانه اذا حذف الاسم كثيرا ويحذف الخبر ايضا كثيرا فتبقى لا العاملة ح
بدون المعمول وهو عين الاجحاف فيجب ذكر احدهما عند حذف الاخر اسما كان او خبرا
ليكون المذكور قرينة المحذوف وقولهم اى قول العرب لا كزيد اورده ايذانا
بانه يحتمل ان يكون من قبيل حذف الاسم مناسبا للمقام وحذف الخبر لجواز
حذفه ايضا ان جعلنا الكاف اسما بمعنى المثل لان الكاف من الحروف التي تستعمل
اسما وحرفا جاز ان كزيد اسما يعني جاز ان يكون الكاف وحده منصوبا محلا
على انه اسم لا وان يكون الخبر اى خبر لا محذوفا اى لا مثل زيد موجود
فحذف الخبر بقرينة لا التي لنفي الجنس لان النفي يقتضي منفيا او قرينة حالية
وجاز ايضا ان يكون قولهم كزيد خبرا لها ح يكون الاسم محذوفا بقرينة
حالية اى لا احد مثل زيد وهذا هو المناسب للمقام فلا يناسب ان يكون مقدما

مطلب ما و لا

على التوجيه الاول لا الثاني اذ لا يخفى ان لكون رب لما يكون الكاف فيه حرفا لان فيه حذف
الاسم لا غير لان الحرف لا يكون مسندا اليه حتى يكون الخبر محذوفا وان جعلناه
اى الكاف في ذلك المثال حرفا عملا بالظاهر المتبادر فالاسم اي اسم لا محذوف
لان الحرف مع متعلقه يجوز ان يكون مسندا ولا يجوز ان يكون مسندا اليه وان
كان مع متعلقه اى لا احد كونه اى لا احد كائن كونه خبر ما ولا اوردهما
في آخر الملحقات لمشابهتهما فعلا غير متصرف وهو ليس وللاختلاف
في كونهما عاملين بخلاف سائر الملحقات المشبهتين وصفهما بها للبيان وجه
عملهما عند من يقول به بليس لا المشابهة في النفي متعلق بالمشابهة والدخول
على الجملة الاسمية قد سبق تحقيقه في آخر المرفوعات بليس متعلق بالمشابهة
والباء داخلة على المشبه به هو فصل ومبتداء المسند اي الاسم حقيقة او
حكما الذي اسند الى اسمهما بعد دخولهما اي بعد دخولهما ولا يخفى بعد دخول
واحد منهما وهما اي خبرية ما ولا لهما متعلق بالخبرية والضمير المجرور راجع
اليهما اي كون الخبر خبرا لهما ولا قدر المضاف ليصح ارجاع الضمير المؤنث الى الخبر و
لئلا تقول اي كونهما عاملين عمل ليس ليعم الاسم والخبر فلا يحتاج الى قوله وكذا
اسميهما اسمهما اى اسم ما ولا لها والتانيث باعتبار الخبر ولان التانيث امر
هين في عبارات المصنفين وانما خص الخبر بالذكر لكون عملهما فيه ظاهر وهو
ظاهر لغة مجازية وخص المص الخبرية بالذكر الباء داخلة على المقصود مع ان ما
ولا عاملان ايضا في الاسم لان عملهما في الاسم والخبر وجعل عطف تفسير لقوله
اعمالهما اسمهما وخبرهما اسما وخبرا لهما فيه ترتيب اللف والنشر اى جعل الاسم
اسما لهما والخبر خبرا لهما انما يظهر من الظهور باعتبار الخبر لان الخبر منصوب بهما
اما لفظا او تقديرا غالبا فيظهر عملهما وكونهما عاملين فيه واما الاسم فمرفوع
كما كان مرفوعا قبل دخولها فلا يظهر اثر عملهما فيه لانه لا يعلم انه مرفوع بهما او لا
واذا جعل الخبر منصوبا بهما يعلم ان الاسم ايضا مرفوع بهما لان الحرف لا يعمل في جزء
الجملة فقط بل يعمل في جزءها فجعل الخبر خبرا لهما انما هو في لغة اهل الحجاز ومذهب
البصريين واما بنو تميم وهو مذهب الكوفيين فحيث لا يذهبون الى اعمالهما
لعدم اختصاصهما بقبيل واحد ولان مشابهتهما ضعيفة لكونهما مشابهين
لفعل غير متصرف ولان المقصود من وضعهما مجرد النفي لا العمل فلا يجعلون

الجز

مطلب الامهات

الخبر اى ما هو الخبر عند اهل الحجاز ومذهب البصريين خبرا لهما ولا الاسم اي ولا يجعلون
ما هو الاسم عندهم اسما لهما بان يعملا فيهما الرفع والنصب كما كان عند اهل الحجاز
بل هما اى ما يقابل الاسم والخبر عند اهل الحجاز مبتداء وخبر عند بني تميم من غير ان
يعملا فيهما بل المقصود منهما نفي مضمون الجملة لا غير بناء على ما كان اي الاسم
والخبر عليه قبل دخولهما عليهما لانهما كانا قبل دخولهما عليهما مرفوعين بالابتداء
وبعد الدخول ايضا يكونان مرفوعين بهما فلا يتغير العمل بدخولهما وما يتغير بدخولهما
الا حكمهما من الايجاب الى السلب ولما بين ان ما ولا يعملان في الاسم والخبر
رفعا ونصبا لمشابهتهما بليس وعملهما ليس الا عند اهل الحجاز والبصريين واما عند
بني تميم والكوفيين فلا يعملان وانهما شابه بليس اراد الشارح بيان ما هو الراجح
والمختار من المذهبين فقال ولغة اهل الحجاز هي التي جاء عليها التنزيل اى هي التي
انزل عليها القرآن قال الله تعالى ما هذا بشرا وما فيه هي المشابهة بليس وهذا في
محل الرفع اسمها وبشرا منصوب لفظا خبرها ولما علت في بشرا علت ايضا
في هذا لانها سواء في عمل الرفع والنصب عند من يجوز عملها وما هن امهاتهم جمع
ام وهي الوالدة والجمع امات واصل الام امهة حذفت الهاء والتاء حذفا غير
قياس فبقي ام ولذا جمع على امهات والنص شاهد له وقيل الامهات للناس و
الامات للبهائم في الصحاح وصاحبه في كونهما عاملة رفعا ونصبا واما
لا فنقيس عليها لكونهما شريكين في المشابهة بليس ولما بين كون ما ولا عاملين
وما هو سبب لعملهما وما هو المختار فيه اراد ان يبين ما يبطل عملهما وهو ثلاثة
اشياء فقال واذا زيدت لفظة ان بكسر الهمزة وسكون النون المراد بها
النافية لا الشرطية لانها لها صدر الكلام مع ما اى بعدما بلا فصل لان مع
يجي بمعنى بعد كقوله تعالى ان مع العسر يسرا اي بعد العسر لانه لا يكون مع
العسر يسرا وانما يكون بعده نحو ما ان زيد قائم قيل انما اختصت لفظ ما با
الذكر تمييزا لها عن لا لانها اى لان كلمة ان لا تزاد مع لا اي بعد لا في استعمالهم
وهي اي كلمة ان بعد ما زائدة عند البصريين لتاكيد النفي لا لان ان وضعت
للنفي كقوله تعالى ان عندكم من سلطان اي ما عندكم وقوله تعالى ان انتم الا
بشر اى ما انتم الا بشر وما وضع للنفي اذا جي بعد حرف النفي يكون للتاكيد
ولا يكون لغوا وقال غيرهم انها نافية مؤكدة من غير ان يكون زائدة عند

الكوفيين ولعلهم يقولون هي نافية زيدت لتاكيد النفي والا فالنفي اذا دخل على النفي
افاد الايجاب ويرد عليهم ايضاً بانه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقي المعنى الا
مفصولاً بينهما كما في قولك ان زيدا لقايم كذا في الرضي **او انتقض النفي** الذي يكون
علة وسبباً لعملهما **بالا** اي بتوسط كلمة الا بين الاسم والخبر نحو ما زيد الا قايم
ولا رجل الا حاضر **او تقدم الخبر** على الاسم اي نفس الخبر ظرفا كان او غيره الا عند
ابن عصفور فانه يجوز العمل بتقديم الخبر الظرفي نحو قوله تعالى فما منكم من احد
عنه حاجزين واجيب بان المعنى فما احد منكم حاجزاً عنه فالجمع لعموم النكرة
بوقوعها في سياق النفي **بطل العمل** جواب اذا زيدت اي عمل لفظة ما في الاسم
والخبر اذا كان مع كل واحد من هذه الامور الثلثة التي هي زيادة ان بعدها و
توسط الا بين الاسم والخبر وتقدم الخبر على الاسم واذا ابطل العمل وجب رفع الاسم
والخبر بالابتداء لان الاسم لا يخلو عن عامل ما دام مركباً تركيباً اسنادياً وكذا
يبطل عمل لا مع كل واحد من الامرين الاخيرين لما عرفت ان لا تزاد بعدها ولم
يذكرها الشارح اكتفاء بذكر الاصل عن الفرع اما بطلان عملها اذا زيدت
ان بعدها فلانها عامل ضعيف لكونه حرفاً غير اصيل في العمل اذ لا عمل لشبهه
بفعل غير متصرف وهو ليس والمشابهة اذا ضعفت لم توجب العمل كغير المتصرف
مع انه مشابه بفعل متصرف لكون المشابهة فيه ضعيفة فلما فصل بينها
وبين معمولها اي ولما وقع الفصل بينها وبين ما عملت هي فيه باجنبي وهو ان
وان كان فيها معنى النفي لم تعمل لكون الولي شرطاً فيها ولكراهة ابراز النافية
في معرض العامل واما بطلان عملها اذا انتقض النفي الذي هو علة وسبب
لعملهما لما عرفت بتوسط كلمة الا بين الاسم والخبر فلان عملهما في اسمها وخبرها
لمعنى النفي فلما انتقض ذلك النفي بتوسط الا بينهما بطل العمل اي عمل ما ولا
في الاسم والخبر لان انتفاء العلة يوجب انتفاء الحكم واذا بطل العمل وجب الرفع
فيهما بالابتداء لما قلنا من انه اذا انتفى عمل العامل اللفظي في التركيب الاسنادي
يظهر العامل المعنوي لكونه منسوخاً به واما بطلان العمل اذا تقدم الخبر على الاسم
فيهما فلتغير الترتيب الذي هو شرط في عملهما حطا لرتبة الفرع عن رتبة الاصل
واشعار الفرعيتهما مع ضعفهما في العمل لما عرفت غير مرة واذا بطل العمل
وجب الرفع اما بان الصفة مبتداء والاسم بعدها فاعلها ساد مسد الخبر

واما

واما بان الاسم مبتداء والصفة خبر مقدم لانه يكون من قبيل ان طابقت مفرداً جاز
الامران فقد سبق تحقيق هذه المسئلة في بحث المرفوعات ومن اراده فليرجع اليها **واذا
عطف عليه** اي على خبرها اي اذا وقع عطف شيء على خبرها سواء كان منصوباً او مجروراً
بالباء الزايدة وعلى خبر لا ايضاً لكن لا يكون خبرها الا منصوباً لان الباء لا تزاد
موجب بكسر الجيم من اوجب لان العاطف يوجب الحكم في المعطوف بنقض نفي المعطوف
عليه فيكون المعطوف موجباً بالفتح وقد نبه المص بقوله موجباً انه من قبيل عطف المفرد
على المفرد وقال عبد القاهر المعطوف خبر مبتداء محذوف مثل ما زيد قايماً لكن
قاعد اي لكن هو قاعد فعلى هذا يكون من قبيل عطف الجملة على الجملة اي بعاطف
يفيد الايجاب بعد النفي اي بعاطف يفيد ايجاب الحكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف
لكن لا بعينه بل بنص وهو اي العاطف الذي يفيد الايجاب اثنان بل ولكن لانهما
وضعا للاثبات بعد النفي يعني يفيد ان ايجاب الحكم في المعطوف بعدان يكون
المعطوف عليه منفياً نحو ما زيد مقيماً بل مسافر وما عمرو قايماً لكن قاعد لان
افاد ايجاب المسافرة لزيد ولكن القعود لعمرو **فالرفع** اي فحكم المعطوف الرفع
لانه خبر مبتدا بقرينة الفاء لان الجملة الاسمية الجوابية تصدر بالفاء وقوله
لا غير ايلان بالرفع مخصوص بالمعطوف بالحمل على المحل لان الجار اذا عرف باللام يفيد
الخصوص يعني لا يكون منصوباً عطفاً على اللفظ لكونهما اي لكون بل ولكن بمنزلة
الا الاستثنائية في نقض النفي يعني كما ان ما ولا لا تعملان فيما بعد الا
لانتقاض النفي الذي هو علة بالا لعملهما كذلك لا تعملان فيما بعد هذين
العاطفين لانتقاض ذلك النفي ايضاً بهما لان انتفاء علة الحكم يستلزم
انتفاء الحكم ولما فرغ من بيان المنصوبات اصولاً وفروعاً شرع في بيان
ما هو شبيه بها فقال **المجرورات هو** تبيين شرحه مما بين في بحث المرفوعات
ومن اراد فليرجع اليه **ما اشتمل** اي اسم لان البحث فيه اشتمل سواء كان
ذلك الاشتمال لفظاً او تقديراً او محلاً وانما فسرنا لفظة ما بالاسم ليخرج
من الخروج الحروف الا واخرج اخر صفة الحروف التي هي محل الاعراب بصفة
بعد صفة لها وصفها بها ليخرج مثل عصا ورحى لان الحرف الاخير منهما
الصاد والحاء وهما ليسا محل الاعراب اذ لو كان محلاً لم لما صار الاعراب
فيهما تقديرياً وتلك الحروف مثل الدال في زيد والواو في عمرو لانه يقال

مقاص

بحث المجرورات

الدال في زيد مرفوع او منصوبا ومجرورا لغة ولكن لا يطلق عليها اي على
تلك الحروف والمرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا بل انما
يطلق احد من الانواع الثلثة اصطلاحا على نفس الاسم لا غير لانها اي
لان هذه الانواع الثلثة اقسام الاسم نحيا وصافة لان الاسم يكون
متصفا بها وما في الاواخر حروف وليست باسماء فلا يليق ان تتصف
باوصاف الاسم **على علم المضاف اليه** اي علامة المضاف اليه فيه اشارة الى ان
المراد بالعلم ههنا معناه اللغوي وهو العلامة من حيث هو مضاف اليه
بمعنى ان الجر لا يكون علامة لذات المضاف اليه بل لوصفه يعني لكونه متصفا
بكونه مضافا اليه بالفعل وهو اي علم المضاف اليه الجر اراد بالجر الكسرة
وما يقوم مقامها لا المعنى المصدري وهو ثلثة ولذا قال الشارح
سواء كان الجر بالكسرة نحو غلام زيد او الفتحة نحو غلام احمد او الياء
كما في التثنية والجمع المذكر السالم والاسماء الستة المذكورة في اول
الكتاب لفظا او تقديرا فيضرب الاثنين الى الثلثة وقد سبق
امثلة الجر اللفظي واما امثلة الجر التقديري فمثل غلام فتى وحبلى
وابن العباس ولم يذكر الجر المحلي لانه لا يكون بالفتحة ولا بالياء وانما
يكون بالكسرة المحلية فقط نحو مررت بهذا او بهذين مثنى وانما قلنا
في تفسير قوله علم المضاف اليه من حيث المضاف اليه فقيدناه بقيد
الحيثية لان الجر مطلقا سواء كان بالكسرة او الفتحة او الياء
لفظا او تقديرا ليس علامة لذات المضاف اليه كذات زيد مثلا
لان الاعراب مطلقا لا يكون علامة الا لما وجد فيه معنى من المعاني
المقتضية له وذلك لا يكون الا من حيث انه متصف بالفاعلية او
المفعولية او الاضافة فيكون الاعراب لبيان وصفه لا للذات بل
بحيث كونه مضافا اليه لما قلنا والمضاف اليه اي هذا الاسم وان كان
للوصل قد سبق عن اعرابها مرارا مختصا بما عرف مرادا بالمضاف اليه
الذي عرف المص به وهو التعريف الآتي بقوله والمضاف اليه كل اسم الخ
لكن المشتمل على علامة اعم منه اي من المضاف اليه الذي عرفه المص و
مما هو مشبه به اي اعم بشيء يشبه المضاف اليه في كونه مجرورا وان لم

يطلق عليه المضاف اليه قيل الجواز ان يوجد علامة الشيء بدون ذلك الشيء
فيدخل في تعريف المجرور وهو قوله ما اشتمل على علم المضاف اليه ما كان
مجرورا بالحرف الزائد سواء كان زائدا دائما سماعا مثل قولك بحسبك درهم
وكفى بالله الاصل فيه حسبك درهم وكفى الله مرفوع بالابتداء و
الفاعلية ثم زيد الباء لتاكيد معنى الكفاية فيهما او قياسا مثل ما جاءني
من احد وما زيد بقائم اوليس زيد بقائم وكذا اي كما يدخل في التعريف
ما كان مجرورا بالحرف الزائد يدخل فيه ايضا المضاف اليه بالاضافة
اللفظية لان المضاف اليه فيها في الاصل اما منصوب او مرفوع وانما كان
مجرورا بجر ليس بمقصود لان المعنى على ان الاضافة تجر كالاخر وفي
الرضي وعلى الجر ههنا للمشابهة المضاف اليه الحقيقي بتجرده عن التنوين
او النون لاجل الاضافة فما يشتمل العلامة اربعة المضاف اليه
بالاضافة الحقيقية والمضاف اليه بالاضافة اللفظية والمجرور بالحرف
الاصلي والمجرور بالحرف الزائد والمضاف اليه منها اثنان الاول والثالث
وان لم يكن اي ما دخل في تعريف المجرور من الثاني والرابع داخلا في تعريفه اي
في تعريف المضاف اليه **والمضاف اليه** اظهر في مقام الاضمار ولم يقل وهو كل اسم
اشارة الى ان الثاني غير الاول اذا كان المقصود من الاول العموم ومن
الثاني الخصوص وانما كان مقام التعريف يقتضي زيادة تبيين المعرف
اذا كان الثاني عين الاول على القاعدة المشهورة من ان المعرفة اذا اعيد
معرفة يكون الثاني عين الاول لا سيما المص خالف الجمهور في تعريف المضاف
اليه لان المجرور بالحرف الاصلي لا يسمى مضافا اليه عندهم والمص سماه ايضا
مضافا اليه فالمضاف اليه عنده نوعان المضاف اليه بالاضافة الحقيقية و
المجرور بالحرف الاصلي وهو اي المضاف اليه ههنا اي في هذا التعريف غيرهما
اي غير المضاف اليه الذي هو المصطلح المشهور بينهم وهو كل اسم اضيف اليه
اسم آخر بواسطة حرف الجر تقديرا مرادا وقيل المضاف عندهم ما نسب
اليه الجار المقدر المؤثر فالاقسام الثلثة لا تكون مضافا اليها
عندهم وذهب المص في ذلك الى مخالفة الجمهور وفي اطلاق المضاف
اليه عليهما اطلقوه وعزم مذهب سيبويه كما عرفت ان المختار عنده

مذهب سيبويه حيث اطلق سيبويه المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف الجر
لفظا والمراد بحرف الجر غير الزائد لان المنسوب اليه بالزائد لا يكون اليه عنده
ايضا وانما اطلقه عليه لان الجر علم الاضافة والمجرور به مجرور واصلا وحالا
والمجرور بالزائد فليس بمجرور واصلا بل ليس جره الا بحسب الصورة
ايضا اى كما اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف الجر تقديرا كل اسم
حقيقة كزيد فى غلام زيد ومررت بزيد او حكما ليشمل قوله كل اسم
الجمل جمع جملة التى يضاف اليها اسماء الزمان فعلية كانت نحو يوم ينفع
الصادقين صدقهم ويوم يقوم زيد ويوم قدم عمرو او اسمية
نحو اذ الخليفة عبد الملك فانها اى تلك الجمل فى حكم المصادر لان الجملة
هى جملة لا تكون مضافا فانها يكون المضاف اليه مصدرها فتكون
فى حكم الاسم لكونها تؤول به اى يوم نفع الصادقين ويوم قدوم عمرو و
اذ الخليفة عبد الملك نسب مبني للمفعول اليه اى الى الاسم شئ وانما
قال شئ ليعم الاشياء الاسم والفعل ولذا قال الشارح اسما كان الشئ
المنسوب اليه ذلك الاسم نحو غلام فى غلام زيد او كان فعلا نحو مررت فى
مررت بزيد او اسما ايضا نحو انا مار بزيد بواسطة حرف احتراز عما
نسب اليه شئ لا بواسطة كنسبة الفعل الى الفاعل والمفعول لفظا او
تقديرا اى ملفوظا كان ذلك الحرف اى الحرف الذى صار واسطة فيه اشارة
الى ان انتصابهما لفظا وتقديرا على انهما حالان للمقدر لان حذف كان مع اسمه
كثير شايع وتقديرهم فى مثل هذا العطف لفظا كان قرينة دالة عليه والى ان
لفظا او تقديرا مصدران بمعنى المفعول كما فيما اذا كان المنسوب فعلا مثل
مررت بزيد واسما نحو مار بزيد او مقدرا ولم يذهب الى كون انتصابهما على
الحالية لتعسر تقدير العامل ولان تقدير كان اسهل حال كونه ذلك المقدر مرادا
يريد ان قوله مرادا حال عن قوله تقديرا لا انه خبر كان المقدر والجر فى حكم المفعول
به فيكون حالا عن المفعول به حكما والعامل فيه كان من حيث العمل لا من حيث المعنى
اذ ليس المعنى فيها على ملاحظة معنى الحرف حتى يكون له معنى بابقاء اثره وهو
الجر والعامل ههنا انما المضاف لما حصل فى التركيب معنى حروف الجر قوى بذلك
العمل فعمل لا لاجل المقدر واشار الشارح الى الثانى بقوله من حيث العمل بابقاء

اثره

اثره وهو الجر وذلك الحرف اما اللام مثل غلام زيد واما من نحو خاتم فضة و
اما فى نحو ضرب اليوم على ما سيجئ واحترز بقوله مرادا عن المفعول فيه والمفعول
له لان حرف الجر مقدر فيهما لكنه غير مراد لانه اذا كان مرادا كما فى الاضافة لم
يشعب بالحذف نسيا منسيا بخلاف صمت يوم الجمعة وضربته تاديبا فانه اى
الحال والشان وان نسب اليه اى الى يوم الجمعة الصيام لوقوعه فيه وكونه
محلا له بالحرف المقدر وهو لفظة فى لانه كان فى الاصل صمت فى يوم الجمعة ولما
اوهم هذا ان الصوم واقع فى جزء منه حذف فى دفعا لهذا الايهام وتعدي الفعل
الى اليوم بنفسه فصار اليوم معيارا للصوم لكنه اى لكن ذلك الحرف غير
مراد لا لفظا ولا تقديرا اذ لو اريد لانجر اليوم به اى بالحرف لفظا ليكون الا
نجرار علامة وقرينة لكونه مرادا فلما لم ينجر بل انتصب علم انه ليس بمراد ولما
فرغ من تعريف المضاف اليه المختلف فيه اراد ان يبين المضاف اليه المتفق
عليه فقال فالتقدير اى تقدير الحرف اى كون المضاف اليه منسوبا اليه بالحرف
المقدر المراد شرط اى شرط هذا التقدير ان يكون المضاف اطلاقا للمضاف
مجاز بعلاقة الاولية كقوله تعالى انى اراني اعصر خمرا والا يلزم تقدم الشئ
على شرطه وذا غير جائز اسما اذ لو كان المضاف فعلا لا بد من تلفظ با
الحرف الذى صار واسطة لان الاضافة لما كانت من خواص الاسم جاز تقدير
الحرف فيه فيلزم ظهوره فى الفعل ذكر الحرف لان الاضافة ليست من خواصه
حتى يجوز التقدير والذكر فيه كما فى الاسم نحو مررت بزيد وكذا الاسم الذى فيه
معنى الفعل نحو انا مار بزيد مجردا اى منسلخا يعنى اريد بالتجرد الانسلاخ
الذى هو لازم معناه فلا يرد ان الواجب على المصنف ان يقول عن تنوينه فى
مقام تنوينه او فى العبارة قلب اى مجردا هو عن تنوينه وان كان التنوين
مقدرا مثل كم رجل وضاربك وضاربه وضاربي وحواج بيت الله
فان التنوين مقدرة فيها ظاهر عنه تنوينه بالرفع على انه مفعول ما
لم يسم فاعله لقوله مجردا هو العائد الى الموصوف محذوف وهو عنه
او ما قام مقامه اى مقام التنوين من نوني التثنية والجمع على احدهما بناء
لقولهما فى قام لا لاجلها علة الانسلاخ اى لا لاجل الاضافة لا لغيرها
كالتقاء الساكنين وعدم الانصراف والتركيب ولام التعريف وغير

ذلك مما يستلزم حذف التنوين لان التنوين او النون اي نوني التثنية و
الجمع على حدها دليل تمام ما هي فيه اي دليل على تمام الاسم الذي التنوين او
النون فيه لان التنوين انما وضع للانفصال ولانقطاع وكذا ما قام
مقامه فلما اراد واي النحاة ان يمزجوا من مزج بالجيم والزاء المعجمة
والمزج الاختلاط اي ارادوا النحاة الكلمتين واتصال احديهما بالاخرى
مزجا يكتسب به اي بسبب المزج والاختلاط الكلمة الاولى من الكلمة الثانية
التعريف اذا كانت الثانية معرفة او التخصيص اذا كان نكرة في الاضافة
المعنوية او التخفيف وهذا ايضا يجري في المعنوية والاولى ان مخصوصا
بها لان او لمنع الخلو والتخفيف لازم في الكل لان التخفيف يوجد في
اللفظية ايضا لانه لما كان في الامتزاج فيها نقصان لان المعنى على
الانفصال لم يؤثر الا في التخفيف في اللفظ فقط واما في المعنوية فلتم امتزاجا
امتزاجا تاما اكتسب الاولى من الثانية التعريف اذا كانت معرفة او التخصيص
اذا كانت نكرة والتخفيف لازم فيهما ايضا والا يلزم ان يكون الكلمة الواحدة
معرفة ونكرة حيث صار كلمة واحدة لان الثانية قامت مقام التنوين الاول
وامتزجتها امتزاجا تاما او التخفيف فقط كما في الاضافة اللفظية حذفوا
من الكلمة الاولى علامة تمام الكلمة التنوين او النون لانه اذا لم تحذف لزم ان يكون
التنوين او النون في الوسط ولفات الغرض المطلوب المقصود وهو التعريف
او التخصيص والتخفيف من الاضافة فلا يكون فيها فائدة فتضيع الاضافة
فوجب ان يحذف العلامة ٠ وسموها بالثانية اي وسموا الكلمة الاولى بالكلمة
الثانية بانها قامت مقام ما يمتنع به لانه لما حذف ما يمتنع به صارت
ناقصة ولما قامت الثانية مقامه صارت متممة للاولى ومكملة لها ثم اي
بعد علمك المضاف اليه عند المص ما هو وشرط تقدير الحرف المتبادر من
تبادر تسارع اي المفهوم اولا من هذا التعريف اي تعريف المضاف اليه وهو انه
كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا مرادا نظرا منصوب
بنزع الخافض اي بانه ينظر الى كلام القوم وفسر كلامهم ومرادهم بقوله حيث
ليسوا اي ليس القوم قائلين بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية
لكون الاتصال فيها لفظا والمعنى على الانفصال ولذلك تفيد التعريف ٠ ولا

التخصيص

التخصيص كالمعنوية والاتصال بهذا القدر لا يحتاج الى تقدير الحرف لان المضاف
اليه وان كان مجرورا لفظا لكنه اما منصوبا ومرفوع ابدا اي ان هذا التعريف
غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية قوله المتبادر مبتداء وقوله انه غير
شامل خبر لانه ليس في الاضافة اللفظية حرف الجر لا لفظا ولا تقديرا فكان ذلك
التعريف مخصوصا بالمضاف اليه بحرف الجر لفظا او تقديرا مرادا لكن الظاهر من كلام
المص في المتن اي في متن الكافية والتصريح في شرحه له اي شرح المص
لهذا المتن ان التقسيم اي تقسيم الاضافة المطلقة بقوله الاتي وهي
معنوية ولفظية بارجاع ضمير المرفوع في الاضافة بتقدير حرف الجر الى الاضافة
المعنوية والاضافة اللفظية انما هو اي ليس ذلك التقسيم الا للاضافة هو
بتقدير حرف الجر فيفهم منه ان الاضافة اللفظية ايضا بتقدير حرف لكن المص
لم يبين تقدير حرف الجر فيها كما بين تقديره في الاضافة المعنوية بقوله و
هي اما بمعنى اللام او بمعنى من او بمعنى في بشروط كل منهما ومثل بقوله غلام
زيد وخاتم فضة وضرب اليوم للايضاح كما هو دابه في وضع القواعد
والاصول الا في المتن لفظية لانه زائدة والظرف متعلق بقوله لم يبين ولا
في شرحه ولم ينقل عنه اي عن المص شيء فيه اي لم ينقل عن المص في تقدير حرف
الجر فيها شيء بعين صراحة واشارة من سائر مصنفات اي بعد باقي الكتب
المصنفة فبقى امر الاضافة اللفظية في حق تقدير الجر فيها مبهما ولكن المحشي
عصام الدين قال المراد بقوله بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اعم من
التقدير حقيقة او حكما انتهى الامر كما قال ويؤيد تقسيم المص الاضافة
الى المعنوية واللفظية ٠ وقد تكلف بعضهم في اضافة الصفة الى المفعول
يعني في اضافة اسم الفاعل الى مفعوله ٠ مثل قولك ضارب زيد بتقدير
اللام متعلق بتكلف والمصدر مضاف الى المفعول لتقوية العمل حيث
زيدت اللام لتقوية عمل العامل كما في ردف لكم لان الصفة ههنا
متعدية بنفسها فلا يحتاج الى الواسطة ايضا ضارب زيد لان المضاف
اليه ليس جنس المضاف ولا ظرفه وما كان كذلك يكون الاضافة
بمعنى اللام مثل غلام زيد ٠ وتكلف بعضهم في اضافتها اعني في اضافة
الصفة الى فاعلها مثل قولك الحسن الوجه بتقدير من البيانية ٠ هـ

متعلق بتكلف فان ذكر الوجه الذي هو في قولنا جاء في زيد الحسن الوجه بمنزلة
التمييز فيكون الوجه مبينا لموضع الحسن فتناسب من البيانية لا فيد خله
لتاكيد البيان كما تزاد في التمييز في قولك درّه من فارس وقال
عزمن قايل لتاكيد ايضا فانه في اسناد الحسن في قولك زيد الحسن
الى زيد منه قبيل ذكر موضع الحسن. ابهاما فانه لا يعلم منه انه اي
شيء منه اي من زيد حسن يعني لا يعلم من قولك زيد حسن انه اي
عضو من اعضائه واي وصف من اوصافه حسن فلزم بيان موضع
الحسن ليعلم ما هو المقصود والمراد واذا ذكر الوجه بقولك زيد
حسن الوجه تبين المراد فكانه قال زيد الحسن من حيث الوجه
كما في قولك طاب زيد من حيث النفس ويحتمل ان يكون الاضافة
ههنا بمعنى في لان المضاف اليه محل المضاف والمضاف اليه اذا كان
محلا للمضاف يكون الاضافة بمعنى في لان المضاف اليه وهو الوجه
محل الحسن حيث وجد فيه كما ان اليوم في قولك ضرب اليوم محل للضرب
حيث وجد فيه فالحسن موجود في الوجه كما ان الضرب
موجود في اليوم فجاز ان يكون الاضافة بمعنى في كما كانت في ضرب
اليوم. فان قلت هل اي يكون الحسن مضافا الى الوجه هذا التوجيه
في الحقيقة والواقع تخصيص لان الحسن كان عاما شايعا قبل
الاضافة كما عرفت فلما اضيف الى الوجه صار خاصا به وافادة
الاضافة التخصيص. فلا يصح ان يقال ان الاضافة اللفظية لا تفيد
شيئا من الاشياء الا تخفيفا في الاصل اللفظ فقط. وفي هذا المثال
قد افادة الاضافة اللفظية التخصيص ايضا لما عرفت ان المضاف
قبلها عام صالح لان يكون غلام رجل وامراة فلما اضيف الى الوجه
حصل التخصيص جدا كاضافة الغلام الى الرجل قلنا لا نم ان هذا في
الحقيقة تخصيص لانه كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة بالفاعل
الذي هو الوجه لان الفاعل عام مخصص لانك اذا قلت قام مثلا لم تعلم
انه ممن صدر فيكون عاما صالحا لان يصدر من زيد وعمرو وغيرهما
فلما قلت زيد تخصص به كذلك الوجه في قولك الحسن وجهه

تخصيص

ه فيها عام صالح لان يكون في الوجه وغيره كما ان الغلام قبل اضافته الى رجل

تخصيص الصفة بكونها قايمة به فلا يكون التخصيص مما تفيد الاضافة
لانه حاصل قبلها بالفاعل والحاصل لا يحصل فليست فايدة الاضافة الا
التخفيف في اللفظ في جانب المضاف اليه لما سيأتي وهي اي الاضافة
بتقدير حرف الجر فالضمير راجع الى الاضافة المفهومة من قوله فالمقدر
شرط ان يكون المضاف اسما على منوال قوله تعالى اعدلوا هو اقرب على ما
سبق غير مرة معنوية اي منسوبة الى المعنى اي معنى لفظ المضاف
لعود اثرها اليه من التعريف والتخصيص لانها اي لان هذه الاضافة
تفيد معنى في المضاف تعريفا بدل من معنى بدل البعض من الكل او تخصيصا
عطف على تعريفا سميت باسم ما افادته وهو سراية المعنى الذي في المضاف
اليه الى المضاف من التعريف والتخصيص لان كون المضاف اليه معرفة او نكرة
سرى الى المضاف بسبب الاضافة فصار المضاف معرفة ايضا او مخصوصا
وهو معنى في المضاف واذا نسب اليه ولفظية اي منسوبة الى اللفظ اي
لفظ المضاف والمضاف اليه او كليهما جميعا سميتها بحسن التقابل
لان القياس ان تسمى ايضا باسم ما افادته وهو التخفيف ويقال التخفيفية
لافادتها التخفيف فقط يعني فايدتها مخصوصة في اللفظ دون المعنى
يعني لا يفيد شيئا زايدا على المعنى الاول لعدم سرايتها اليه اعلى تسرى
فادتها من اللفظ الى المعنى لان الاتصال لما كانت في اللفظ فقط اخص
فايدتها ايضا لان الفايدة تكون على قدر الاتصال لان الجزاء على قدر
العمل ولما قسمها الى المعنوية واللفظية اراد ان يفصل كل واحد منهما
ويبين انواعها وشرايطهما وفوايدهما ليحصل زيادة معرفتهما
كما هو دأبه فقال مصدرا بالفاء المشعرة للتفصيل وبتعريفا اللام
العهد الخارجي على سبيل ترتيب اللف والنشر فالمعنوية التي هي
قسم من الاضافة اي فالاضافة المعنوية قدمها الظهور شرفها الكثرة
فوايدها ولانها اكثر استعمالا ولانها الاصل لكون الجر فيها على الاصل
علامتها قدره ليصح الحمل بقوله ان يكون وتقدير العلامة اولى من
تقدير المضاف اي فانه يكون لا يخفى على من له قلب سليم المضاف
فيها غير صفة والصفة للنفية ثلاثة. ولذا قال الشارح كاسم الفاعل

واسم المفعول والصفة المشبهة يعني لا يكون المضاف فيها احد
هذه الثلث مضافة بالجر صفة الصفة الى معمولها فاعلها بل
البعض من معمولها او مفعولها واذا اضيفت يصير مضافا اليه ح
يكون التعبير بالمعمول بمعنى الفاعل والمفعول مجازا باعتبار الكونية
مثل قوله تعالى وآتوا اليتامى اموالهم وهي على ضربين اما ان يكون
المضاف غير صفة اصلا وهو قول الشارح سواء لم يكن المضاف
فيها صفة كغلام في قولك غلام زيد واما ان يكون المضاف صفة
مضافة الى غير معمولها يعني الى الاجنبي حيث لم يكن فاعلها ولا مفعولها قبل
الاضافة ولا بعدها وهو قول الشارح او كان المضاف صفة اسم فاعل او
اسم مفعول او الصفة المشبهة ولكن غير مضافة الى معمولها فاعلها ومفعولها
بل لم يكن مضافة الا الى غيره اي غير المعمول كمضارع مصر بالتنوين لانه اسم
جنس وليس بعلم والمضاف ليس اسم فاعل من ضارع مضافا الى غير معموله وهو المصر
فانه ليس معمولا له بل معموله من مصر غيره فالاضافة فيه معنوية لان المضاف اليه
ظرف للمضاف فمثل ضرب اليوم وكريم البلد والاضافة ايضا معنوية لان الكرم
لا يقوم بالبلد بل يوجد فيه وللمضاف فيه صفة مضافة الى غير معمولها واحترز
به اي بقوله مضافة الى معمولها عما اذا يكون المضاف صفة مضافة الى مفعولها
نحو ضارب زيد فانه في الاصل ضارب زيدا بالنصب على انه مفعوله وعن ان يكون
صفة مضافة الى فاعلها نحو حسن الوجه فالاصل فيه حسن وجهه بالرفع على انه
فاعل على ما سيجيء لهما زيادة تحقيق وهي اي الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء
ثلثة اقسام فالحصر استقرائي لانها اما بمعنى اللام سميت لامية لان المضاف
يصير مختصا للمضاف اليه بالاضافة اليه فناسب الاضافة ان يكون بمعنى اللام
ولذا قيل المراد بها اللام الاختصاصية لا التعليلية وان كان المضاف معلولا
للمضاف اليه مثل قولك دخان النار فيما اي في المضاف اليه الذي هو غير جنس
المضاف بالنصب لانه مفعول غير وهو فعل متعد فاعله مستتر فيه راجع الى الموصول
وظرفه عطف على جنس المضاف اي ظرفا للمضاف اي لا يكون المضاف اليه على المضاف
في التركيب الاضافي صادقا على المضاف اي لا يصح حمل المضاف اليه على المضاف وقوله
عطف على المضاف يعني لا يكون المضاف اليه صادقا ايضا على المضاف ولا ظرفا

له اي ولا يكون المضاف اليه ظرفا للمضاف كما لا يكون صادقا عليه ولا غيره نحو
غلام زيد فان المضاف اليه هو زيد ليس جنسا للمضاف الذي هو الغلام ولا كونه هو
صادقا عليه لعدم حمل زيد على الغلام حيث لا يقال الغلام زيد لعدم الجنسية
لان الغلام رق وزيد حر ولا ظرفه لعدم الحلول فيه وهو ظاهر فاضافة الغلام
اليه اي الى زيد بمعنى اللام يعني يكون الغلام مخصوصا لزيد ومملوكا له اي غلام
لزيد او بمعنى من البيانية سميت بيانية لان المضاف اليه فيها يبين ان
المضاف من اي جنس هو ومن البيانية ايضا تبين ان ما قبلها من اي جنس
هو ومن البيانية فتناسب في جنس المضاف يعني في الاضافة التي يكون
المضاف اليه فيها جنس المضاف ويصلح ان يتخذ منه الصادق بالجر صفة المضاف
اليه كما هو للتبادر عليه اي على المضاف اي في المضاف اليه الصادق على المضاف
بمعنى يصح حمله عليه وعلى غيره اي على غير المضاف بشرط متعلق بقوله الصادق وان
يكون المضاف ايضا اي كان المضاف ايضا صادقا على المضاف اليه وعلى غير المضاف
اليه يعني ان الفضة في قولك خاتم فضة صادقة على المضاف الذي هو الخاتم
وعلى غير الخاتم يعني على ما لا يكون من الفضة كذلك الخاتم يصدق على الفضة
التي جعلت خاتما وعلى الخاتم الذي لم يكن فضة ويقال هذا الخاتم فضة وهذه
الفضة خاتم وهذا الذهب خاتم وهذه الدراهم فضة فيكون بينهما اي بين
المضاف والمضاف اليه في هذه الاضافة عموم وخصوص من وجه واعلم
ان النسب الاربع لانه اما ان لا يصدق احد الشيئين على ما يصدق عليه
الآخر او يصدق والاول التباين كالانسان والفرس والثاني اما ان
يصدق احدهما على كل ما يصدق عليه الآخر او لا والاول التساوي كالانسان
والناطق والثاني اما ان يصدق احدهما على كل ما يصدق عليه الآخر من غير
عكس او لا والاول العموم والخصوص المطلق كالحيوان والانسان فان
الحيوان يصدق على كل ما يصدق عليه الانسان بلا عكس والثاني العموم
والخصوص من وجه كالحيوان والابيض وبينهما ثلث صور ما
يجتمعان في شيء كالحيوان والابيض في الحيوان الابيض والثاني في
الثالث ما يصدق احدهما دون الآخر كالحيوان الاسود و
الحمار الابيض التباين والتساوي والعموم والخصوص المطلق

مطلب النسب الاربع

والعموم والخصوص من وجه وهذا القسم الرابع ما يجتمعان فيه في مادة
ويفترقان في مادتين كذا في علم الميزان من اراد تفصيله فليرجع اليه
وامّا بمعنى في ظرفية اي لحظ ظرفية المضاف اي فيما يكون المضاف اليه ظرفا
للمضاف ومحلا له بان يكون زمانا او مكانا له وتسمية هذه الاضافة
ظرفية لان المضاف اليه ظرف للمضاف ومحل له والحاصل اي حاصل البيان
في هذا المقام يعني حاصل ان يكون الاضافة المعنوية لامية وبيانية
وظرفية وبيانه ان المضاف اليه فيها لا يخ اما مباين للمضاف بان لا
يصدق احدهما على ما يصدق عليه الاخر كالانسان والفرس لما عرفت
من النسب الاربع وح اي حينئذ ان يكون المضاف اليه مباينا للمضاف
على ما قلنا ان كان المضاف اليه ظرفا له اي للمضاف بان يكون زمانا
او مكانا باعتبار وقوعه فيه فالاضافة بمعنى في كما قلنا والا اي
وان لم يكن المضاف اليه ظرفا للمضاف حين التباين فهي اي فالاضافة
بمعنى اللام لحصل القسمان الاول والثالث اللامية والظرفية
واما مساو له يعني اما ان يكون المضاف اليه مساويا للمضاف بان
يصدق احدهما على كل ما يصدق عليه الاخر بان كانا لفظين
مترادفين كليث واسد وحبس ومنع او اعم عطف على مساو
يعني يكون المضاف اليه اعم للمضاف وغيره مطلقا يعني يكون بينهما
عموم وخصوص مطلق فيكون العام هو المضاف اليه كاحد اليوم
فان اليوم اعم حيث يطلق على الاحد وغيره والاحد يوم خاص لا
يصدق على غيره وهو بالفارسية يكشنبه فالاضافة على
التقديرين اي على تقدير المساوات بينهما وعلى تقدير ان يكون
المضاف اليه اعم مطلقا ممتنعة لعدم الفائدة في ذكر المضاف
اليه لانك اذا قلت مررت بالاسد لم تحتج الى ذكر الليث وكذا اذا
قلت احد عند تعداد الايام لم تحتج الى ذكر اليوم بعده بل انما تقول
يوم الاحد باضافة العام الى الخاص كما تقول يوم الاثنين واما اخص
مطلقا يعني يكون المضاف اليه اخص مطلقا بان يكون النسبة بينهما
بالعموم والخصوص المطلق والخاص هو المضاف اليه كيوم الاحد فقد عرفت

ما بينهما

ما بينهما من النسبة وعلم الفقه لان الفقه علم مخصوص يبين ما يلزم
المكلف من المعروف والمنكر على ما قيل الفقه معرفة النفس ما لها وما عليها و
المضاف هو المعرفة مطلقا فيكون عاما يصير خاصا بالاضافة وشجر الاراك
وهو جمع اراكة وهي في الاصل شجرة مرة يتخذ منها المسواك التي يستاك به
تنبت في ديار العرب يجلب منها الى البلدان التي يسكن اهل الاسلام فيها
لكون المسواك سنة فتكون خاصا والشجر بالتحريك نبت له ساق قوي اعضائه
سواء كان دوام واستمرار اولا فيكون عاما يصير خاصا بالاضافة الى
نوع مثل شجر الزيتون وشجر الرمان ومنه شجر الاراك فالاضافة ح ان
يكون المضاف اليه خاصا مطلقا بمعنى اللام لان المضاف اليه لما كان
اخص مطلقا صار كانه مباين للمضاف ولم يكن ايضا ظرفا له فكانت فيه
بمعنى اللام ولم يكن هذا قسما آخر بل كان هذا القسم والقسم الذي يكون
المضاف اليه فيه مباينا ولم يكن ظرفا قسما واحدا واما اخص من وجه
فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف بحيث يجوز ان يتخذ منه كالخاتم في
الفضة والباب والساج فالاضافة فيه اي في هذا القسم بمعنى من
البيانية لان المضاف اليه ح يبين المضاف لكونه جنسه واصله
فناسب من البيانية لانها ايضا للبيان فهذا القسم قسم ثالث من
اقسام الاضافة المعنوية ثلثة اقسام والا اي وان لم يكن المضاف اليه
اصلا للمضاف بحيث يجوز ان يتخذ منه فهي اي الاضافة على هذا التقدير
ايضا اي كما ان المضاف اليه اذا لم يكن اصلا للمضاف كان مباينا له
وليس بظرف له فكانت بمعنى اللام لما سبق ان المضاف اليه اذا كان مباينا
للمضاف ولم يكن ايضا ظرفا له تكون الاضافة بمعنى اللام فكذلك هو
ههنا فاضافة خاتم الذي هو متفرع الى الاصل الذي هو فضة في قولك
خاتم فضة بمعنى من البيانية لان الفضة اصله وهو ايضا متفرع
منها وللتفرع اذا اضيف الى اصله تكون الاضافة بمعنى من البيانية و
اضافة الاصل مثل فضة الى الفرع مثل خاتم تكون بمعنى اللام لانه ليس
اصلا لها ولا ظرفا واذا كان كذلك تكون بمعنى اللام ولما كان اضافة
الخاتم الى الفضة كثيرا شايعا لا ان اضافة الفرع الى الاصل لم يأت له

مثالا لما انه كثير لم يحتج الى المثال واما العكس فلما كان نادرا لانه اضافة
الاصل الى الفرع لان الاصل لا يتبع الفرع بل الفرع يتبع اصله اتى له مثالا
فقال كما تقول عند التمادح والتفاخر كما هو العادة بين الناس
فضة خاتمك خير يعني جيدة من فضة خاتمي او بالعكس نحو فضة
خاتمي جيدة من فضة خاتمك باضافة الاصل الى الفرع وكما تقول حديد
سيفي جيد من حديد سيفك ولما كانت الاضافة المعنوية منقسمة الى ثلثة
بالاستقراء ولكن تقدير الحرف ظاهر في قسمين منها البيانية والظرفية
بحيث لم يحتج فيهما الى البيان وفي تقديره في قسم منها وهو اللامية نوع خفاء
اراد ان يبين فقال منبها واعلم ايها الطالب المنصف انه اي الحال
والشان لا يلزم اي لا يجب فيما هو بمعنى اللام اي في الاضافة التي تكون بمعنى
اللام ان يصح التصريح بها اي باللام قوله ان يصح فاعل لا يلزم لان المقصود من
هذه الاضافة تخصيص المضاف اليه بالمضاف ومتى حصل هذا المقصود
لا يلزم اظهار اللام المفيدة للتخصيص بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو
مدلول اللام بقولك في اضافة العام الى الخاص يوم الاحد وعلم الفقه وشجر
الاراك بمعنى اللام لما عرفت سابقا والحال انه لا يصح اظهار اللام فيها اي في
هذا القول لانه لم يستعمل يوم للاحد باظهار اللام كما استعمل قولك غلام
زيد غلام لزيد وهذا الاصل الذي هو عدم لزوم صحة التصريح باللام بل
يكتفي فيها افادة معنى الاختصاص يرتفع الاشكال عن كثير من موارد
الاضافة اللامية لانه اذا لم يجب اظهار اللام لا يرد الاشكال بانه كيف
يصح ان يكون اضافة مثل يوم الاحد وعلم الفقه لامية مع انه لم يصح اظهار
اللام لانه لم يرد يوم للاحد وعلم للفقه ولا يحتاج مبني للمفعول فيه اي في
مثل قولك يوم الاحد الى التكلفات البعيدة مثل ان يقول في يوم الاحد يوم
مخصوص للاحد باعتبار انه من قبيل اضافة المسمى الى اسمه لان الاحد اسم
يوم من ايام الاسبوع فاضيف ذلك اليوم الى اسمه وخص به وفي علم
الفقه علم مخصوص للفقه باعتبار كون الفقه جزء منه فاضيف الكل
الى الجزء لعلاقة الجزئية وخص به وكذا شجر الاراك ومثل قولك كل رجل وكل
واحد بمعنى ان لفظ الكل عام ويصير خاصا بالاضافة اليهما يفيد اختصاصه

فيكون

فيكون المعنى الكل مخصوص لرجل ولواحد لان اضافة العام الى الخاص توجب
اختصاصه له كقولك غلام رجل فيكون الغلام مخصوصا به بسبب الاضافة ولما
بين انواع الاضافة المعنوية اراد ان يفرق بينها بالقلة والكثرة في الاستعمال
ولكن اكتفى ببيان ما هو القليل في الاستعمال على منوال البيان المختصر فيما
سبق وهو اي كون الاضافة بمعنى في قليل في استعمالاتهم اي استعمالات
النحاة الفاظ العربية لان الضرب مثلا في قولك ضرب اليوم فعل الفاعل لا الظرف
فاضافته اليه تكون مجازا بعلاقة الزمانية فاضافة الشيء الى فاعله الحقيقي
تكون اولى واما المضاف في اللامية مخصوص بالمضاف اليه ومملوك له وفي
البيانية متفرع منه فيكون الاضافة فيهما حقيقة والعمل بالحقيقة في هذا الفن
هو الاولى وردها اي ورد الظرفية اكثر النحاة في الاضافة بمعنى اللام وجعل
هذه الاضافة لامية لما ان المضاف اليه مباين للمضاف ويصير المضاف بالاضافة ح
مخصوصا كغلام رجل فان معنى قولك ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة
الوقوع فيه اي بسبب كون الضرب واقعا في اليوم كقول العرب كوكب الخرقاء لسهيل
اي كوكب له اختصاص بالمرأة الخرقاء بملابسة انها تسرع لاسباب
الشتاء عند طلوعه لا قبله كما هو شأن النساء المدبرة للامور فصار كان الكوكب
مختص للمرأة الخرقاء حتى يقال كوكب مختص لها فان قلت تعلم هذا اي على رد اكثر النحاة
الاضافة الظرفية الى الاضافة اللامية يمكن رد الاضافة التي تكون بمعنى اللام فتكون
الاضافة المعنوية قسما واحدا فقط وهو كونها بمعنى اللام فتقليل الاقسام اولى لانه
يكون الضبط اسهل للاختصاص الواقع بين المبين بكسر الياء المنقطة بنقطتين
من تحت لانه اسم فاعل من بين والمبين بفتحها لانه اسم مفعول منه ايضا لان الخاتم عام
صالح لان يكون فضة وغيرها ولما اضيف الى الفضة تخصص بالاضافة اليها كالغلام
المضاف الى رجل فيكون التقدير خاتم له اختصاص بالفضة باعتبار بعضه منها قلت نعم
يمكن رد الاضافة التي بمعنى من الى الاضافة بمعنى اللام كذلك الاختصاص لكن اي لانه
لما كان الاضافة بمعنى في بمعنى الاضافة الظرفية قليلة بالنسبة الى غيرها ردوها اي رد
النحاة هذه الاضافة الى الاضافة التي تكون بمعنى اللام تقليلا للنصب على العلية لقوله
ردوها للاقسام اي لاقسام الاضافة المعنوية لان القليل يسهل ضبطه وارتكاب
التكلف فيما اقل استعماله واما الاضافة التي تكون بمعنى من البيانية فهي كثيرة في

كلامهم اي كلام النحاة او العرب كما كانت الاضافة بمعنى اللام كثيرة فيد قالا ولى بها اي
بالاضافة بمعنى من ان يجعل قسماً على حدة اي برأسها من غير ان تنضم الى الاضافة بمعنى
اللام لانها اكثر استعمالا فالاليق ان يجعل قسماً برأسه ولانه يلزم ارتكاب مجاز كثير
لان الورود يكون لادنى ملابسة وذلك محال واذا ادرجت في الاضافة ايضاً
يلزم ارتكاب مجاز في امور شتى ولما فرغ من بيان اقسام المعنوية شرع في ايراد
امثلتها ذاهباً الى الصفة البديعة التي هي كون النشر على ترتيب اللف ليفيد زيادة
معرفتها كما هو دابه فقال نحو مبتداء غلام زيد مثال الجزء للاضافة التي تكون
بمعنى اللام لان المضاف اليه وهو زيد ليس جنساً للمضاف وهو غلام ولا ظرفاً ايضاً
فتكون لامية لان وجود الشرط يستلزم وجود المشروط اي غلام مخصوص
لزيد ونحو خاتم فضة مثال للاضافة التي تكون بمعنى من البيانية لان المضاف
اليه جنس للمضاف بمعنى انه يصح الحمل عليه ويتخذ منه اي خاتم متخذ من فضة ومصنوع
منها ونحو ضرب اليوم مثال للاضافة التي تكون بمعنى في لان المضاف اليه ظرف
المضاف بحيث وقع فيه ولذا قال الشارح اي ضرب واقع في اليوم فاضيف الى زمانه
الذي حل فيه واذا كان المضاف اليه كذلك تكون الاضافة ظرفية بمعنى في ولما فرغ
من تعريف الاضافة المعنوية وتقسيمها وايضاحها بالامثلة شرع فيما هو المقصود
منها وهو اما لفظي وهو التخفيف ولكنه لم يبينه لوضوحه لان المعنوية تفيد
التخفيف ايضاً واما معنوي وهو قسمان تعريف للمضاف او تخصيصه فقال وتفيد
اي الاضافة المعنوية تعريفاً اي تعريف المضاف فيه اشارة الى ان التنوين عوض
عن المضاف اليه يعني فائدتها ان يكون المضاف معرفة بان يكتسب تعريفاً من
المضاف اليه او يكون المضاف في التعريف على حسب تعريف المضاف اليه على ما
سياتي من انه المختار مصاحباً مع المضاف اليه المعرفة لان الهيئة التركيبية
التي هي غلام زيد في الاضافة المعنوية التي يكون المضاف معرفة معها فلا
يرد بالاضافة المعنوية التي تفيد التخصيص موضوعة وضعاً نوعياً للدلالة
على معلومية المضاف لسراية تعريف المضاف اليه الى المضاف لكمال الاتصال
والامتزاج لان لفظ المضاف اليه لما امتزج المضاف حتى نزل منه منزلة التنوين
يجب ان يمتزج بمعناه ليكون قدر مرتبة المعنى على قدر مرتبة اللفظ فيتعرف المضاف
من المضاف اليه المعرفة لا ان عطف على قوله لان الهيئة اي لا لان نسبة امر معين

معين

معين الى امر معين كنسبة غلام الحديد في قولك غلام زيد تستلزم اي توجب
تلك النسبة معلومية المنسوب ومعهوديته اي كون المنسوب معلوماً ومعهوداً
كما قيل ان الاضافة ههنا للعهد حيث تفيد معهودية المضاف فان ذلك اي
نسبة امر الى معين تستلزم معلومية المنسوب غير لازم كما لا يخفى وجهه
لانه لو كان كذلك لزم تعريف جميع امور المنسوب الى المعين وليس كذلك الا
ترى ان نسبة الخبر الى المبتداء لا تستلزم تعريفه لعدم الوضع وكذلك الا
ضافة اللفظية وكذا نسبة الفعل الى الفاعل المعرفة فعلم ان المستلزم تعريف
المضاف اذا كان المضاف اليه معرفة ليس الا الوضع فان قلت قد يقال جاءني
غلام زيد وله غلمان كثيرة من غير اشارة الى واحد معين من غلمانه لا عهد بزيد
لاختصاص بزيد اما كونه اعظم غلمانه او اشهر او غلاماً معهوداً بينك وبين
المخاطب بحيث يرجح اطلاق اللفظ اليه دون سائر غلامه فلا يكون هيئة التركيب
الاضافي موضوعة لمعلومية المضاف ومعهوديته قلنا ذلك اي ما يقال من
نحو جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين من غلامه كما ذكرنا حتى
لا تفيد الاضافة المعنوية التعريف ولو كان المضاف اليه معرفة غير مانع لكونه
هيئة التركيب الاضافي موضوعة لتعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة لانه
ذلك بحسب الاستعمال لا بحسب الوضع ولا استعمال الا بازاء الوضع فالاصل
فيها التعريف وضعاً قوله ذلك للعهد ابتداء وقوله كما جرى اي كما ان المعرف باللام يعني
الاسم المعرف بالتعريف الجنسي المنزل منزلة النكارة في اصل الوضع لواحد معين
من الجنس حتى يقع صفة للمعرفة نحو زيد العالم ثم قد يستعمل اي المعرف باللام بلا
اشارة الى واحد غير معين على خلاف الوضع كما في قوله اي قول الشاعر ولقد
الواو للقسم والمقسم به محذوف اي والله واللام في ولقد جواب القسم كما
في قوله تعالى تالله لاكيدن امر فعل مضارع متكلم وخبر من مر يمر
على اللئيم متعلق به واللئيم فعيل بمعنى فاعل للمبالغة من لأم يلأم
مثل سأل يسأل وهو من كان دنيء الاصل وشحيح النفس يسبني
من سب يسب مثل مد يمد وهو الشتم والقدح وقع لقوله اللئيم لانه
في المعنى كالنكرة لان مناط الفائدة فيه وهو مجهول غير معين ومثل قوله
تعالى كمثل الحمار يحمل اسفاراً وذلك اي ما يقال من نحو جاءني غلام

زيد من غيره اشارة الى واحد معين جاء على خلاف وضعه وما كان على خلاف
الوضع لا يعارض الوضع والفرق بين غلام لزيد وغلام زيد ان الاول لواحد
من غلمانه غير معين وهذا لا يقال الا اذا كان له غلمان كثيرة او ذلك الغلام
المعلوم لزيد ان لم يكن له منهم الا واحد ويقال هذا سواء كان لزيد غلمان
كثيرة او لا قوله وليس يجري هذا الحكم اي حكم افادة هيئة التركيب الا
ضافي تعريف المضاف وضعا مع المضاف اليه المعرفة جواب سؤال مقدر
تقديره ان قولهم ان هيئة التركيب الاضافي موضوعة لافادة المضاف
التعريف مع المضاف اليه المعرفة منقوض بنحو غير ومثل وشبه لانها لا تفيد
تعريفا بل تخصيصا وان كان المضاف اليه معرفة فاجاب عنه بقوله وليس
يجري هذا الحكم في نحو غير ومثل وانما قال الشارح في نحو ليشمل ما هو بمعناه
كشبهك وشبيهك ونظيرك وسواك الى غير ذلك ولم يستثن
المص هذه الكلمات لعدم الاعتداد بها وكونها قليلة وبنى الحكم على الغالب
والاكثر فان اضافتهما لا تفيدا التعريف اي لا تجعل كل واحد منهما معرفة
وان كان مع المضاف اليه المعرفة اي وان كان كل واحد منهما مضافا الى المعرفة
لتوغلهما في الابهام لان مغايرة ذات زيد في قولك جاءني زيد غير
زيد ليست صفة تخصص ذاتا دون ذات لان كلا من الموجودات
موصوف بمغايرة زيد وكذا امثلته في قولك جاءني مثل زيد لا تخصيص
ذاتا دون الغير واعلم ان بعض الاسماء قد توغل فيها التنكير بحيث
لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة اضافة حقيقية نحو غيرك ومثلك
وكل ما كان بمعناهما من نظيرك وشبهك وسواك وشبههما وانما لم
يتعرف لان مغايرة المخاطب ليست صفة تخصص ذاتا دون اخرى
وكل ما في الوجود الا ذاته موصوف بهذه الصفة وكذا مماثلته لا
تخصص ذاتا لان المماثلة تكون من وجوه من الطول والقصر و
الشباب والشيب والسواد والعلم الى غير ذلك الى هنا كلامه الا ان
يكون للمضاف اليه اي للذي اضيف اليه غير ومثل اليه فالاطلاق مجاز
بعلاقة الاولية ضد واحد كالسكون فان له ضدا واحدا وهو الحركة و
الصوم واليوم والعلم الى غير ذلك فيعرف مبني للمفعول اي ذلك الضد بغيرية

فقال

اي يكون غيرا لما اضيف اليه لانحصار الغير فيه وكقولك عليك اسم من اسماء الا
اي الزم بالحركة وداوم عليها فان الحركة مع الحركة غير السكون فانه لا يجب
البناطرين وغيرههنا بالحقيقة الحركة المعروف باللام فحكم بتعريفه بالاضافة
الى السكون و قيل الحركة الخروج من القوة الى الفعل على التدريج والسكون ضده
وقيل الحركة كونان في آنين في مكانين والسكون كونان في آنين في مكان
واحد وكذلك اي كما اذا كان للمضاف اليه ضد واحد يعرف غيره بالاضافة اليه
كذلك اذا كان للمضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته في شيء من الاشياء كا
العلم كابي حنيفة وابو يوسف والشجاعة نحو علي بن ابي طالب و
خالد بن الوليد فقيل اي للشخص المشتهر في ذلك الشيء جاء مثلك
كان مثل معرفة بالاضافة اليه كما اذا قيل لابي حنيفة او لعلي رضي
الله عنه جاء مثلك وشبهك اذا قصد بالمثل الذي تماثله في الشيء الفلاني
يعني في العلم والشجاعة و تفيد الاضافة المعنوية تخصيصا
اي تخصيص المضاف اي فائدتها ان تجعل المضاف مخصوصا بالمضاف
اليه بعد ان كان عاما يقبل الخصوص مصاحبا مع المضاف اليه النكرة لما
سبق في افادتها التعريف مع المعرفة نحو غلام رجل فان التخصيص في عرف
النحاة تقليل الشركاء ولا شك ان الغلام الذي يريد اضافته قبل
اضافته الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وغلام امراة بمعنى يصلح
لان يكون مملوكا لفرد من افراد الانسان رجلا كان او امراة غير
مختص لواحد منها فلما اضيف الى رجل كقولك غلام رجل وصار مملوكا
لخرج عنه غلام امراة لان ما يكون غلام رجل لا يكون غلام امراة
وحينئذ قلت الشركاء فيه اي في غلام المضاف الى رجل لانه لم يتعرف بل
صار خاصا بفرد من افراد الرجال من غير ان يتعين ولما فرغ من بيان
فائدتها ايضا شرع الى بيان شرطها لانه اخر لكون المقصود الاهم
الفائدة فقال وشرطها اي شرط الاضافة المعنوية ومبناها وما
تتوقف عليه تجريد المضاف اي لما اريد اضافته بالاضافة المعنوية فا
لاطلاق مجاز والمصدر مضاف الى المفعول اي لقربة ما اريد اضافته
لا مطلقا بل اذا كان معرفة باي وجه كان والمراد ما يقبل الجر بل

ومن شانه ان يضاف لان ما لا يقبل التجريد كالمضمرات والمبهمات ليس من
شانه الاضافة ولا يضاف ايضا من التعريف الذي يصح تجريده كما قلنا
ولم يقل من حرف التعريف ليتنا ول الاعلام الشخصية فان كان ما اريد
اضافته ذا اللام كالغلام او ذا النداء مثل يا رجل حذف لامه او حرف
ندائه وان كان علما مثل زيد وعمرو نكر ذلك العلم اولا بان يجعل
واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم سبق تفسيره في اخر بحث غير
المنصرف او يجعل عبارة عن وصف اشتهر صاحبه به قد سبق هذا
ايضا هناك وان لم يكن ما اريد اضافته معرفة من المعارف التي
يصح تجريدها بل كان نكرة فلا حاجة فيه الى التجريد بل لا يمكن التجريد لان
الخالي عن التعريف لا يقبل التجريد لان التجريد بعد الوجود والمراد عطف
على مقدر تقديره المراد بالتجريد ههنا تعرية الاسم عن التعريف وتخليته
او المراد به والحاصل ان التجريد على المعنى الاول مضاف الى المفعول وعلى الثاني
الى الفاعل اي بالتجريد تجرده وخلوه من التعريف اي وجوده مجردا وعاريا من
التعريف عند الاضافة سواء كان ما اريد اضافته نكرة في نفسه كغلام
من غير احتياج الى التجريد او كان ما اريد اضافته معرفة جرد من التعريف
عند الاضافة على احد التوجيهين السابقين وانما وجب التجريد في اضافة
المعنوية ولم يضف من غير تجريد لان المعرفة التي يجوز اضافتها بعد التجريد
على قسمين اما ان تضاف الى المعرفة او الى النكرة لانها لو اضيفت الى
النكرة من غير تجريد مثل الغلام رجل بالاضافة لكان هذا العمل اي اضافة
المعرفة الى النكرة من غير تجريد طلبا للادنى وهو التخصيص الحاصل بالاضافة
الى النكرة مع حصول الاعلى وهو التعريف لان التعريف تعيين والتخصيص
تخصيص لا تعيين ولا شك ان المعين اقوى من غيره وطلب الادنى عند
حصول الاعلى قبيح جدا لانه ليس من شان العاقل ان يتعب نفسه
في طلب الادنى مع وجود الاعلى عنده ولانها لو اضيفت الى المعرفة على
سبيل الفرض مثل الغلام زيد بالاضافة لكان هذا ايضا تحصيل الحاصل
وهو لا يحصل وفي الرضي لان الغرض من الاضافة الى المعرفة تعريف المضاف
وهو حاصل في المعرفة فيكون تحصيلا للحاصل ومن الاضافة الى النكرة

تخصيص

تخصيص المضاف وفيه التخصيص مع زيادة وهي التعيين انتهى فتضيع
الاضافة على كلا التقديرين حيث اي لانها لا تفيد تعريفا اي تعريف المضاف
مع المعرفة ولا تخصيصا اي تخصيصه مع النكرة اما اذا اضيفت الى المعرفة
فلان الحاصل لا يحصل واذا اضيفت الى النكرة فلا تفيد التعريف ولا التخصيص
لان شرط افادة التعريف ان المضاف نكرة والمضاف اليه معرفة وافادة التخصيص
ان يكون كلاهما نكرة فقد فات كلاهما عند كونه معرفة فلا بد من التجريد فان
قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما في الامتناع يعني كما يمتنع
الثاني ايضا لان العلة المذكورة فيهما سواء نحو النجم والثريا تصغير
ثروي تانيث ثروان مثل عطشان وعطشى وثروان وثروة وهي الاجتماع
واصل ثريا ثريوا قلبت الواو ياء وادغمت احدى اليائين في الاخرى ثم
عرف باللام ثم جعل علما للنجوم مجتمعة والصعق وابن عباس رضي الله عنه
والابن بالاضافة الى عباس صار معرفة ثم جعل علما لعبد الله بن عباس
رضي الله عنه لانه اذا قيل قال ابن عباس رضي الله عنه هكذا لا يتبادر الى
الفهم الا عبد الله بن عباس رضي الله عنه في لزوم تعريف المعرف متعلق
بقوله لا فرق خبر لا اي حالهم وشانهم جوزوا هذا اي جعل المعرفة علما دون
ذلك ولم يجوزوا اضافة المعرفة الى المعرفة او النكرة واي فرق بينهما مع انهما
فجعل المعرفة معرفة سواء قيل لانهم ان في مثل الامثلة يعني في النجم والثريا
والصعق وابن عباس وامثالها تعريف المعرف اي جعل المعرفة معرفة بل انها اي
في هذه الامثلة زوال التعريف وهو التعريف الحاصل باللام في الثلاثة او الاضافة
في الاخير وحصول عطف على زوال اي فيها حصول تعريف اخر وهو التعريف
الحاصل بالعلمية لان العلمية وضع ثان تزيل التعريف الحاصل قبلها فانها اي
فان هذه الامثلة حين صارت اعلاما لم يبق فيها الاشارة الى المعلومية
باللام او الاضافة لما قلنا ان العلمية لما كانت وضعا ثانيا ازالت مقتضى
الوضع الاول وهو الاشارة الى المعلومية بخلاف الاضافة فانها لم تكن وضعا
ثانيا ولم تقدر ان تزيل مقتضى الوضع الاول حتى لو اضيفت المعرفة الى المعرفة
لزم اجتماع التعريفين وذا غير جائز بخلاف العلمية فلا يلزم فيها تعريف
المعرف بل انما يلزم تبديل تعريف بتعريف اخر يعني زوال التعريف الاول مع

اوالاضافي وحصل بدله التعريف العلمي لم يلزم اجتماع التعريفين بل لزم ازالة
تعريف وافادة تعريف آخر كالنواسخ وثنا الجائز اي التركيب الذي فيه اضافة المعرف
باللام الجائز الكوفيون من تركيب بيان لما في قوله وما الثلثة الاثواب وشبهه
حيث اضيف الثلثة الى الاثواب مع انه معرف باللام من غير تجريد وشبهه بالجر
عطف على الثلثة الاثواب من العدد المعرف باللام المضاف الى معدوده
بلا تجريده وجه ان المضاف والمضاف اليه متحدان في المعنى والمضاف هو
المقصود بالنسبة واغا جيء المضاف اليه لغرض بيان الى المضاف من اي
جنس هو فعرف المقصود بالنسبة تعريفا من حيث ذاته لا تعريفا مستعارا
من غيره ثم اضيف بعد التعريف لغرض تبيين ان المعرف من اي نوع هو كذا
في الرضى وهو ليس بصحيح لاستلزامه جواز الخاتم فضة بلا تجريد ايضا
ولم يقل به احد نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار ضعيف قياسا
فصيح على التمييز واستعمالا اما ضعفه قياسا فلما ذكر من لزوم بيان ما
تحصيل الحاصل لان المراد بالاضافة جنس التعريف وذا حاصل قبل الاضافة
واذا اضيف للتعريف يكون تحصيل الحاصل وذا لا يحصل واما ضعفه هو
استعمالا فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام من ذي اللام عند الاضافة
وهم نقلوه عن قوم غير فصحاء قال ذو الرمة ايا منزلي سلمى سلام عليكما
هل الازمن اللاتي مضين رواجع وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ثلاث
الاثافي جمع اثفية بضم الهمزة واحد من الاحجار الثلثة التي يوضع
القدر عليها وصفها على الاثافي واضاف الثلث الى الاثافي بعد التجريد و
الديار جمع دار جمع كثرة والقلة ادور بالهمزة مثل جبل واجبل وجبال و
دور كاسد واسد البلاقع صفة الديار جمع بلقع بضم الباء اي الخالي
والديار الخاليات عن الماء وانواع النباتات وتستلزم الخلو عنهما الخلو
عن الانسان والحيوان وقول الفرزدق فما زالت مذ عقدت يداه ازاره فسما
وادرك خمسة الاشبار واما ما جاء في الحديث اي الخبر المنقول عن
النبي صلى الله عليه وسلم من قوله عليه السلام بيانه ما بال الالف الدينار باضافة
الالف المعرف باللام الى معدوده بلا تجريد والباء فيه متعلق بالفعل المحذوف
جوابا اي تصدقوا على البلد اي بحموة على ان الدينار بدل البعض من الكل

وانما ذكر الالف للحث على الجر يشعر به ذكر الدينار بعده بدلا عنه دون الدراهم
او على انه عطف بيان لانه يجري مجرى التفسير لانه لما قيل تصدقوا بالالف
لم يعلم ان الالف ماهو فبينه بجعل الدينار عطف بيان له دون الاضافة
اي لا يحمل على ان الالف مضاف الى الدينار بلا تجريد كما ذهب اليه الكوفيون
والا كان اختيار غير الفصيح وهذا ليس من شانه عليه الصلاة والسلام رتبة من
امواجه صلوات الله عليه وعلى ازواجه الاضافة اللفظية علامتها اي
قرينتها شيئان ان يكون المضاف مشتقا وان يكون المضاف اليه معمولا
لذلك المشتق يعني فاعلا او مفعولا قبلها ثم يضاف الى احدهما فانه لم يوجدا
منهما او كلاهما لم يكن الاضافة لفظية لانعدام الشرط واشار الى الاول
بقوله ان يكون المضاف فالاطلاق مجاز بعلاقة الاولية صفة مشتقة
والمتفق عليها ثلثة اسم الفاعل المضاف اما الى فاعله او مفعوله واسم
المفعول المضاف الى نائبه والصفة المشبهة المضاف الى فاعلها احترازا
بهذا القول عما اي عن المضاف الذي اذا لم يكن صفة بل كان اسما محضا نحو غلام
في قولك غلام زيد وخاتم فضة واشار الى الثاني بقوله مضافة صفة الصفة
الى معمولها فاعلها او مفعولها قبل الاضافة فاطلاقه مجاز بعلاقة الكونية
احترازا بهذا القول عما اي عن المضاف الذي اذا كانت فالتانيث باعتبار
المعنى مضافة الى غير معمولها يعني صفة مضافة الى الاجنبي بحيث لم يكن
معمولا لها نحو تكون الاضافة معنوية لانتفاء شرط الاضافة اللفظية وهو
الاضافة الى المعمول وان كان المضاف صفة مشتقة نحو مصارع في قولك
مصارع مصر وكريم في قولك كريم البلد فان المصر والبلد ليسا
بمعمولين للصفة بمعنى المفعول به او الفاعل وان كان كل واحد منهما مفعولا
فيه فالاضافة ظرفية فيكون مضافا الى الظرف فمثل ضرب اليوم مثل
ضارب في قولك ضارب زيد هذا من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله
لانه كان في الاصل ضارب زيدا بالنصب والتنوين ثم اضيف الى مفعوله
للتخفيف ونحو حسن في قولك حسن الوجه هذا من قبيل اضافة
الصفة المشبهة الى فاعلها لانه في الاصل كان حسن وجهه بالرفع ثم اضيف
فاستكن الضمير المجرور في الصفة فصار حسن وجهه فعوض الالف

واللام عن ذلك الضمير فصار حسن الوجه فحصل التخفيف من الجانبين على
ما سيجيء ونحو معمور الدار ولم يمثل المصنف ولا الشارح من ان اضافته هو
لفظية اتفاقا اكتفاء بقوله حسن الوجه تامل **ولا تفيد** الاضافة
اللفظية فائدة من الفوائد **الا تخفيفا** لا تعريفا يعني لا تفيد تعريف المضاف
اذا كان المضاف اليه معرفة ولا تخصيصا يعني لا تفيد ايضا تخصيص
المضاف اذا كان المضاف اليه نكرة بل فائدتها ليس الا التخفيف لكونها
في تقدير الانفصال وان كان فيها اتصال لفظا لما عرفت ان المضاف اليه
اما فاعل وهو مرفوع وان كان مجرورا ظاهرا واما مفعول وهو منصوب
كالمجرور بالحرف الزائد اذا فاتت فيها الاتصال المعنوي لم تفد شيئا من
التعريف او التخصيص بل لا تفيد الا تخفيفا **في اللفظ** لا في المعنى
فيه اشارة الى ان فائدة الحصر لا تفيد شيئا من النحو وفسر الفائدة
المعنوية لو افادتها بان يسقط بعض المعاني عن ملاحظة العقل بازاء
ما يسقط من اللفظ كما في ضارب زيد يسقط من معنى ضارب شيء
في مقابلة التنوين فكان معنى ضارب بالتنوين الضرب الشديد ولما
سقط التنوين بالاضافة سقط الشدة وبقي اصل الضرب وهذا
لم يقل به احد بل المعنى في الاضافة اللفظية على ما كان عليه من الفاعل
والمفعول قبل الاضافة وذلك لان مشابهة هذه الصفات بالفعل
قوية فينبغي ان يكون عمل الفعل من الرفع والنصب فيها اولى ليظهر
اثر المشابهة وفائدتها الا انه يبطل التخفيف اللفظي ولهذا جاز
اضافتها ايضا ولا تخلو فرعيتها او التخفيف اللفظي في هذه الاضافة
على ثلثة اقسام على ما بينه الشارح على ما يقتضيه العقل اما ان
يكون ذلك التخفيف في لفظ المضاف فقط بحيث لم يتجاوز الى لفظ
المضاف اليه ويكون بحذف التنوين اي تنوين المضاف حقيقة يعني
لم يكن التنوين ساقطا قبل الاضافة بشيء آخر بل انما يسقط بالاضافة
مثل ضارب زيد او حكما بان يكون ساقطا قبل الاضافة بجعل غير
منصرف فان تنوينه وان كان ساقطا لفظا لكنه ثابت حكما مثل
حواج بيت الله فان حواج جمع حاج اصله حوائج على وزن

مساجد

مساجد واساور سقط التنوين منه لكونه غير منصرف الا انه ثابت
حكما سقط ذلك التنوين بالاضافة وكذا احمركم او بحذف عطف
على قوله بحذف التنوين نوني التثنية والجمع المذكر السالم مثل ضاربا
زيد وضاربو زيد واما عطف على قوله اما في لفظ المضاف اي اما ان
يكون التخفيف في لفظ المضاف اليه فقط بحيث لم يتجاوز الى المضاف
ويكون بحذف الضمير الضمير المتصل بالفاعل الراجع الى الموصوف
واستتاره يعني لا يحذف نسيا منسيا بل يجعله مستترا في
الصفة لكونه رابطا الصفة والموصوف حتى لو حذف نسيا
لبقيت الصفة بلا رابطة فتقيم على ما سيأتي تحقيقه كالقائم
الغلام كان اصله القائم غلامه برفع غلامه على انه فاعله والضمير فيه
راجع الى الموصول فحذف الضمير من غلامه للتخفيف واستتر عطف
تفسير للحذف في القائم لئلا يخلو عن الفاعل اذا اضيف لان المستتر
اخف من البارز ولانه الاصل واضيف القائم الى الغلام للتخفيف
اي كل ذلك لا يحتمل الا للتخفيف في المضاف اليه فقط فصار القائم الغلام
بالاضافة الى الفاعل لحصول التخفيف في جانب المضاف اليه واما في
المضاف والمضاف اليه عطف على لفظ المضاف اليه او في المضاف وهذا
هو القسم الثالث من اقسام التخفيف معا يحال كونهما مصاحبين في
حصول التخفيف غير مختص باحدهما نحو زيد قائم الغلام اصله قائم بالتنوين
غلامه بالرفع لانه فاعله والضمير يرجع الى الموصول وهو زيد ثم اضيف قائم
الى الفاعل الذي هو غلامه بناء على العمل السابق فالتخفيف في المضاف الذي
هو قائم حاصل بحذف التنوين وفي التخفيف في المضاف اليه الذي هو
الغلام حاصل بحذف الضمير منه واستتاره اي بنقل الضمير من الغلام
وجعله مستكنا في الصفة لان الاستتار اخف من البارز فحصل التخفيف
فيهما معا والقسمان الاخيران لا يكونان الا في الوصف اللازم لان
المتعدي يضاف الى المفعول فلا يحتاج الى هذا النقل مثل ضارب زيد
ومن ثمة اي ومن جهة واجل وجوب افادة الاضافة هذا التركيب
من قبيل تتابع الاضافات مثل قول الشاعر حمامة جرعى حومة الجندل

اسجعى ومنه قوله تعالى ذكر رحمة ربك ومثل هذا لا يخل بالفصاحة
وقد وجد فى النظم المعجز اللفظية التخفيف والمصدر وهو لا فادة جاز
لفاعله وناصب لمفعوله ومن جهة وجوب انتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص
اختلف فى الامثلة الاربعة فى الجواز والامتناع هذا استدلال من الاثر
الى المؤثر كما هو المتعارف فى مثله جاز تركيب يكون الصفة المضافة الى
المعرفة فيه صفة للنكرة نظرا الى وجود التخفيف وانتفاء افادة التعريف
مثل مررت برجل حسن الوجه بجر الحسن على انه صفة لرجل باضافة الصفة
الى معمولها فاعلها لما عرفت وجعلها صفة للنكرة لكون الصفة ايضا
نكرة لانها بالاضافة لم تفد الا تخفيفا فى اللفظ لكون المتفق على الانفصال
ولذا يكون جر المضاف اليه غير اصلى لكونه مرفوعا فى الاصل لمن جهة واجلا انها
اى الاضافة اللفظية لم تفد تلك الاضافة تعريفا اى تعريف المضاف اذا
كان المضاف اليه معرفة جاز هذا التركيب وجوازه مبنى على امرين وجوب
افادة الاضافة اللفظية التخفيف وقد وجد فيه وعدم افادتها التعريف
وقد وجد فيه ايضا وامتنع تركيب يكون المضاف بالاضافة اللفظية
فيه صفة للمعرفة لعدم وجود المطابقة مع انها شرط مثل مررت بزيد
حسن الوجه بجر الحسن على انه صفة لزيد المعرفة فلو افادة الاضافة
اللفظية تعريفا اى تعريف المضاف اذا كان المضاف اليه معرفة لم يجز التركيب
الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة وهو غير جائز لعدم المطابقة فيه تعريفا
وتنكيرا لانه يكون المضاف ح معرفة بالاضافة مع كونها وصف به نكرة
وجاز التركيب الثانى لكون المعرفة اذن اى حين افادة تعريف المضاف
صفة للمعرفة لان الموصوف معرفة بالعلم والصفة معرفة بالاضافة فتطابق
تعريفا فينبغى ان يجوز والمراد هذا جواب لسوال المقدر اورده الهندى حيث
قال فان قيل ثمة اشارة للحصر المذكور وجواز هذا الكلام يبتنى على عدم
التعريف لا على الحصر المذكور حيث لا تعلق له بعدم افادتها التخصيص ان
المشار اليه بثمه وهو اى المشار اليه بثمة مجموع امور ثلثة لا كل واحد منها
وجوب بدل من امور بدل البعض افادة الاضافة اللفظية التخفيف بالنصب
لانه مفعول وانتفاء التعريف عطف على وجوب وانتفاء التخصيص يستلزم

ان

ان المشار اليه بثمه وجملته خبر ان وان مع اسمها وخبرها خبر المبتدا
وهو قوله والمراد جواز التركيب الاول وهو قوله مررت برجل حسن الوجه نظرا
الى الامر الاول ويستلزم ايضا امتناع التركيب الثانى وهو قوله مررت
بزيد حسن الوجه نظرا الى الامر الثانى ولا يلزم من ذلك اى من كون المشار
اليه بثمه مجموع امور ثلثة ان يكون فاعلا لا يلزم لكل واحد من تلك الامور
الثلثة التى هى وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء افادة التعريف
وانتفاء افادة التخصيص محله بالرفع لانه اسم ان يكون فى ذلك الاستلزام نفى
فى استلزام جواز التركيب الاول وانتفاء التركيب الثانى لان المستلزم جواز الاول
وجوب افادة التخفيف وهو موجود فيه والمستلزم انتفاء الثانى التعريف
ولا دخل لانتفاء التخصيص فى الجواز والامتناع حيث يجوز ويمتنع وان لم يوجد
التخصيص بل يجوز ان يكون الاستلزام باعتبار بعضها اى بعض تلك الامور
لان للاكثر حكم الكل فيصح ان يكون المشار اليه بثمه مجموع تلك الامور باعتبار
ان يكون الاكثر ما دخل فى الاستلزام فلا يرد مبنى للمعلوم من ورد يرد ورودا
انه لا دخل فى ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص لا لنفى الجنس وحمل
مبنى على الفتح اسمه فى ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص ظرف مستقر خبرها
اى لا دخل موجود فى ذلك الاستلزام اللام فى انتفاء متعلق باسم لا مرفوع
محلا على انه فاعل تقديره لا دخل انتفاء التخصيص موجود وكائن فى ذلك
الاستلزام مثل قولك لا ضاربه رجلا كائن فى الدار وهى مع اسمها وخبرها خبر
ان وهى مع اسمها وخبرها مرفوعة محلا على انها فاعل ولا يرد ولا يلزم لك
ان يكون اللام فيه للتعليل تامل وهو آل الجهد لك ومن جهة واجلا انها اى ان
الاضافة اللفظية تفيد تخفيفا فى اللفظ فقط فيه اشارة الى ان قوله جاز
وامتنع معطوف الاول على الاول والثانى على الثانى وانه ايضا مما يدل على
ان الاضافة اللفظية تفيد التخفيف فى اللفظ فقط جاز تركيب يكون
المضاف اليه صفة معرفة باللام سواء كانت مثنى او مثل الضاربا زيد
والحسنا وجه او جمعا على حده مثل الضاربو زيد والحسنو وجه لحصول
المقصود من الاضافة اللفظية وهو التخفيف فى اللفظ بحذف النون فيهما
بالاضافة لما يجيء وامتنع تركيب يكون المضاف فيه صفة مفردة

معرفة باللام والمضاف اليه اسم مجرد عن اللام سواء كان علماً او لا مثل
الضارب زيد والحسن وجه لعدم حصول التخفيف المقصود من الاضافة
اللفظية لان تنوين الضارب في هذا التركيب انما سقط للالف واللام
اي لدخول لام التعريف عليه لان اللام للتعريف والتنوين للتنكير فيستحيل
اجتماعهما فاذا دخلت اللام يزول التنوين لا للاضافة لان الساقط
اولا لا يمكن سقوطه ثانياً واذا اضيف لا يكون لها الاضافة
فائدة فيمتنع توجيهان يمتنع اضافته ولا شك انه لا دخل في هذا
التفريع اي في جواز التركيب الاول وامتناع الثاني لانتفاء التعريف
ولا لانتفاء التخصيص كما لا دخل لانتفاء التخصيص وحده في
التفريع الاول وضمناً لا دخل لانتفائهما معاً لان المعرف باللام
لا يتصور تعريفه بل يكفي فيه اي في هذا التفريع وجود التخفيف في
اللفظ فقط لان التركيب الاول جائز والثاني ممتنع لحصول الخفة
وعدمها سواء انتفى التعريف او لا وعلى هذا اي على انه لا مدخل فيه لانتفاء
التعريف ولا لانتفاء التخصيص كان الا نسب والاولى تقديم هذا
التفريع على التفريع الاول ويقول ومن ثم جاز الضارب زيد والضار
بو زيد وامتنع الضارب زيد وجاز مررت برجل حسن الوجه وامتنع
مررت بزيد حسن الوجه لان اصل التفريع وهو التخفيف فقط مذكور
صريحاً واصل التفريع الاول وهو افادة التخفيف وانتفاء التعريف
معاً مذكور ضمناً فتقديم المتفرع على المصرح يكون اولى من تقديم المتفرع
على المضمن ولان ما نحن فيه هو التخفيف فقط فناسب تقديم ما نحن
فيه على غيره واجيب بان النفي مقدم على الاثبات فالترتيب الذي في الاستدلال
مرعي فيهما فعل المص لكنه اي لان المص آخره اي آخر هذا التفريع
لكثرة لواحقه لئلا يلزم الفصل بين اللاحق والملحوق ولان الشيء
اذا كثر البحث فيه يجب تاخيره للبحث فيه خلافاً للفراء اي خالف الفراء
الجمهور فيه خلافاً فانه يجوز تركيب الضارب زيد استدلالاً باحدى ادلة
اربع فصلها الشارح بقوله اما لانه اي لان الفراء توهم ان دخول لام
التعريف على الضارب في الضارب زيد انما هو بعد الاضافة اي بعد اضافة

ضارب

ضارب الى زيد فكانه ضارب زيد ثم اضيف اليه لحصل التخفيف جدا
بحذف التنوين من المضاف فبسبب الاضافة فلم يكن الاضافة بعد تمام عرف
باللام يعني ذهب الى ان الاضافة سابقة على دخول اللام لتصحيح مثل هذا التركيب
وعلى هذا يكون الاضافة بعد بقاء وان كانت مفيدة ابتداء لانه يلزم
بعد ادخال اللام عدم بقائها لان دخول اللام كما يكون معارضاً لفائدتها
ابتداء يكون معارضاً لها بقاء فاعترض على قول الشارح دخول لام التعريف
الذي يقول دخول اللام لان هذه اللام موصولة لا اداة تعريف ودفع
بان التعريف غير مناف لكونه موصولاً بل الموصول ايضاً من المعارف كما
اجاب المص نفسه عنه اي عن هذا الدليل في شرحه على كافيته بانه اي بان هذا
الدليل يعني تقدم الاضافة على اللام غير مستقيم بل سقيم لان القول بتاخير
اللام عن الاضافة للتقدم صفة اللام حساً يميز المراد بالحس حس البصر
واللفظ يعني ان اللام محسوس وملفوظ بخلاف الاضافة على الاضافة هو
متعلق بالمتقدمة مجرد ادعاء حيث لا دليل له ظاهراً ولا حقيقة يستدل
به ومع هذا هو مخالف للظاهر لانا نرى ان اللام سابقة على الاضافة حساً لان
الاضافة في الظاهر انما اثبت بعد الحكم بذهاب التنوين بسبب اللام فكيف نسب
حذف التنوين اليها بلا دليل قاطع ولا ظاهر صريح وفي اللام وان لم يكن
دليل قاطع لكن فيه ظاهر صريح وهو كونه محسوساً ملفوظاً ولان اللام لتحقيق
ذات الاسم والاضافة لتخفيفه ما يعرضه وهو التخفيف وتحقق الذات
سابق على تحقق الصفات لتقدم الذات على صفاته واما لما وقع في شعر
الاعشى وهو اسم شاعر لم يبصر بالليل ويبصر بالنهار ويقال له بالفارسية هر
شب كور من قوله بيان ما في قوله الواهب المائة الهجان وعبدها
فان قوله وعبدها بالجر معطوف على المائة المجرورة بكونها مضافاً اليها
لقوله الواهب لكونه مثل الحسن الوجه لان العطف على المظهر المجرور بلا اعادة
الجار مطلقاً جائز كثير فصار المعطوف باعتبار العطف اي باعتبار عبدها
بالجر على المائة لان المعطوف في حكم المعطوف عليه الواهب عبدها فهو اي
الواهب عبدها يكون من باب الضارب زيد يعني في كونه المضاف صفة معرفة
معرفة باللام والمضاف اليه اسم مفرد فكما لا يمتنع ذلك اي الواهب عبدها حيث اتى

به بعض البلغاء حتى لو كان ممتنعاً لما اختاره البليغ وان كان بواسطة
العطف لا يمتنع هذا اى الضارب زيد فاجاب الحص بنفسه عنه اي عن استدلال
الفراء بما وقع فى شعر الاعشى على جواز الضارب زيد بقوله وضعف الواهب
المائة الهجان وعبدها الواهب اسم فاعل من وهب يهب مضاف الى
مفعوله مثل الضارب الرجل والمعنى الذي يهب المائة يعني ان هذا القول
ضعيف فيه اشارة الى انه ضعف من الضعف لا من التضعيف كما ذهب اليه
البعض لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل به على اثبات القواعد لان
الضعيف لا يكون فصيحاً فكيف يقوى فيها حتى يستدل به لما عرفت من امتناع
بيانه مثل الضارب زيد اراد بالمثل كل صفة مفردة معرفة باللام اضيفت
الى العلم مثل المضروب عمرو لعدم الفائدة المطلوبة اما فى المضاف او المضاف
اليه او فيهما جميعاً فى هذه الاضافة وعدم الفائدة فيها ظاهر ولا يخفى
عليك ان فيه اى فى هذا الجواب شوب مصادرة على المطلوب يعني
انه فى هذا الجواب رايحة مراجعة على المدعى المصادرة جعل الدعوى
جزأ فى الدليل اى جعل النتيجة جزء القياس لان اثبات المطلوب وهو
امتناع الضارب زيد يتوقف على ابطال دليل الخصم وهو شعر
الاعشى وابطاله يتوقف على اثبات المطلوب فتراجعا اللهم
هذا اعتذار منه عن الحكم بالضعف اعلم انه انما يستعمل فى موضع القلة
والندرة ويقال متصلاً بالاستثناء فى الاكثر لنفي الاثم والخطاء
للحاصل بنفي الكل واثباته والواقع خلاف نحو ما جاء فى القوم اللهم الا
زيداً معناه لا تواخذني يا رب فان كلامي الاول غير تام بل يحتاج الى
الاستثناء فههنا استثناء من ان يكون فيه شوب المصادرة الا ان
يقال المراد به اى بقوله وضعف انه اي هذا البيت ضعيف فى الاستدلال
به يعني ان هذا البيت ضعيف فى كونه دليلاً على جواز الضارب زيد لا فى
الفصاحة لانه قوي فيها فح لا يكون فيه شوب مصادرة على المطلوب اذ لا
نص فيه اى فى هذا البيت على الجر لانه لو لم يصح فيه ان وعبدها مجرور
معطوف على المائة حتى يصير بواسطة العطف الواهب عبد فيكون
مثل الضارب زيد فانه يحتمل النصب اي نصب وعبدها حملاً على المحل اي

محل

محل المائة لانها منصوبة محلاً لكونها مفعول الواهب وهذا التوجيه اولى
لانه الاصل فى التوابع بتبعيتها لمتبوعاتها فى محلها الاعرابي لانه لو وصف المائة
لانتصب الوصف حملاً على المحل مثل الواهب المائة الجيدة بالنصب او حملاً
على انه مفعول معه بناء على ان يكون الواو بمعنى مع لمقارنته معمول
شبه الفعل ولصحة المعنى عليه او لانه عطف على قوله اذ لا نص فيه فيكون
علة اخرى للاستثناء قد يتحمل مبني للمفعول من التفعل في المعطوف ما لا
يتحمل في المعطوف عليه مبني للمفعول ايضاً من التفعل الموصول مع صلته مرفوع
بانه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله قد يتحمل ونائب الثاني ما استكن فيه
للتفعل بالعطف لان الشيء اذا كان بعيداً عن العامل يتسامح فيه كما في
رب شاة وسخلتها ويا زيد والحارث ولان مذهب سيبويه هكذا
حيث جاز هذا التركيب اي تركيب رب شاة وسخلتها ويا زيد والحارث
ولم يجوز ان تدخل رب ويا على المعطوف نحو رب سخلتها ويا الحارث
لحارث بادخال رب ويا على سخلتها والحارث بدون العطف لان رب
لما كانت موضوعة للتقليل تقتضي ان تدخل على النكرة لانها تقبل التقليل
وضمن اعلم ان السخلة تطلق على ولد الضان او المعز ذكراً كان
او انثى الا انه حال الصغر لانه يقال رب شاة وسخلتها بدرهم والبيت
بتمامه اي بما ذكر قبله وما لم يذكر من المصراع الاول والثاني الواهب المائة
الهجان وعبدها عوذاً يزجي اطفالها اي ممدوحه فيه اشارة الى ان
المبتدأ محذوف اي من مدحه الشاعر بزيادة السخاوة الواهب المائة
اي الذي يهب المائة ساعة فساعة يعني في كل وقت على طريق الاستمرار
والتجدد والعدد ههنا للتصريح للكثرة فلا يمتنع ان يكون ما وهبه
اكثر من مائة ولا اقل وفي الحاشية مدح الممدوح بانه يهب عبيداً يتعهد
بمائة من الابل الحديثات النتاج مع اطفالها وهذا اعز من المائة
اذ المائة كثيراً ما يوجد بخلاف مثل هذا العبد الهجان وعبدها اي
البيض جمع ابيض يستوي فيه جمع المذكر والمؤنث مثل احمر حمر الا انه
كسر الفاء لاجل الياء من النوق جمع ناقة بضم النون وسكون الواو
يستوي فيه اى فى الهجان الجمع والواحد كالفلك لانه اذا كان وزنه

على وزن جمال يكون جمعاً واذا كان مثل صراف يكون مفرداً كما ان الفلك
اذا كان على وزن اسد يكون جمعاً واذا كان على وزن قفل يكون مفرداً و
الهجان صفة للمائة باعتبار المعنى يعني على اعتبار معنى الجمعية فيهما
بناء على عدم اشتراط الاشتقاق في الصفة وهذا مذهب المص واما
بناء على مذهب الجمهور فيؤول بالمشتق لانهم شرطوا الاشتقاق فيه فالمعنى
المائة البيض من النوق او بدل عنها بدل الكل لان ذكر المائة للحث
على الخير والتكثير فيه وللمدح بان ما وهبه كثير وهذا المعنى اليق لان
فيه زيادة مدح ليس في الاول ومن قبيل الثلثة الاثواب يعني من
قبيل اضافة العدد المعرف باللام الى معدوده بلا تجريد عن اللام وهذا
التوجيه اضعف لوجوه لما عرفت سابقاً كما هو مذهب الكوفيين
حيث جوزوا اضافة العدد المعرف باللام الى معدوده بلا تجريد عنه
وعبدها اي عبد المائة اضافة الى المائة اشارة الى ان كمال
اشتغاله برعاية حقها كانه مملوكها اي راعيها تشبيهاً له اي للتشبيه
الراعي بالعبد لقيامه اي الراعي بخدمتها اللام بمعنى في يعني شبه
الراعي بالعبد في القيام بخدمتها لان الراعي قائم بخدمة المواشي
كالعبد ثم استعير العبد وهو المشبه به للراعي المشبه بعلاقة
التشبيه فيكون استعارة فيكون العبد ح مستعملاً في معناه
المجازي وهو الراعي او عبدها حقيقة عبيدها فح يكون اضافة
اي اضافة العبد الى المائة لادنى ملابسة اي لعلاقة كونه عبداً
لمن هو صاحبها وهذا شايع في كلام العرب مثل كوكب الخرقاء وخذ طرفك
وفي هذا زيادة مدح اذ الممدوح يهب عبدها معها بخلاف الاول لان
الهبة فيه مخصوصة بالمائة فقط وعوذاً بالذال المعجمة جمع عائذ
كهود جمع هائد من عاذ يعوذ وبابه قال يقول حديثات النتاج
حال من المائة فح يكون مبيناً لهيئة المفعول لان المائة مفعول
الواهب وفي هبة هذه الاشياء زيادة مدح ايضاً لان المولود قريباً
يكون في القلوب محبوباً وما هو محبوب في القلوب يكون هبته اعسر
فهبته يكون افضل تزجي بالزاء المعجمة والجيم حال كونه على صيغة المضارع

المعلوم المذكر من ازجى يزجي اي يسوق يقال ازجاه اي ساقه والتزجية
ايضاً السوق وفاعله المستكن فيه ضمير العبد يعني راجع الى العبد لان
السوق فعل قائم به والجملة حال منه بالضمير وحده لان المضارع المثبت
اذا وقع حالاً يكفي فيه الضمير وحده لما سبق فيكون مبيناً لهيئة المفعول
لان العبد مفعول به بواسطة العطف سواء عطف على اللفظ او على المحل
او مفعول معه واطفالها اي اطفال المائة جمع طفل كفعل وافعال وهو المولود
ولد كل وحشية ايضاً قوله اطفالها منصوب على المفعولية اي على انها
مفعول به لقوله تزجي وفي هذا ايضاً زيادة مدح لان هبة الطفل مع امه
تكون اشق وحال كونها على صيغة المجهول يعني على انه مبني للمفعول واطفالها
ح مرفوع لفظاً بناء على انه اي اطفالها مفعول ما لم يسم فاعله لقوله تزجي
فح يكون الجملة حالاً من المائة وعلى كلا التقديرين يكون قوله خلفها ظرف
مكان اي خلف المائة اي يسوق العبد خلف المائة الهجان اطفالها او
يساق المائة اطفالها وحقيقة الامر اي حقيقة كون الفعل مبنياً للفاعل
والمفعول منصوباً ومبنياً للمفعول وهو مرفوع لا تنكشف اي لا تتبين
ولا تتضح لنا الا بعد معرفة حرف الروي الضمة والفتحة وحرف الروي ما تكرر
في كل بيت وهو ههنا قوله لها من المفصل يعني ان كان حرف الروي في سائر
الابيات مضموماً فاطفالها مرفوع فيكون الفعل مبنياً للمفعول وان كان فيها
مفتوحاً فهو منصوب فح يكون الفعل مبنياً للفاعل لان رعاية السجع امر
لازم فاذا عرفت يقيناً ينكشف الحال ويتبين ويتضح ذلك واما عطف
على ما لانه توهمه عند شرح قوله خلافاً للفراء لانه اي الفراء قاس جواز
الضارب زيد على الضارب الرجل حيث جاز اضافة الضارب الى الرجل بلا تخفيف
في الاضافة فكذلك يجوز اضافة الضارب الى زيد بدونها وقاس ايضاً جواز تلك
الاضافة على قوله الضاربك حيث جاز فيه الاضافة بدون التخفيف فكذلك يجوز
فيما نحن فيه فاجاب المص عنه اي قياسه على الاول بقوله **وانما جاز الضارب**
الرجل المراد به ههنا اسم الفاعل المتعدي المعرف باللام المضاف الى اسم
الجنس المعرف به او اسم المفعول المتعدي المعرف به المضاف اليه ايضاً يعني
كان القياس عدم جوازه اي عدم جواز اضافة الضارب الرجل لانتفاء التخفيف

المقصود من الاضافة اللفظية في احد الجانبين لزوال التنوين باللام
وحصول التخفيف ههنا اما بحذف التنوين والتنوين قد حذف باللام
لان التنوين مع اللام لا يجتمعان لان التنوين للتنكير غالبا واللام
للتعريف واما بحذف النون وههنا ليس فيه نون وهو ظاهر لكنه
اي لا انه جازت الاضافة فيه مع التخفيف حملا على الوجه وجه المختار
في الحسن الوجه يعني جواز الاضافة فيه ليس لذاته والقياس الى نفسه
بل لكونه محمولا على غيره قوله حملا مفعول له للفعل المذكور في قوله وانما
جاز وهو اي الوجه المختار فيه جر الوجه بالاضافة لحصول الخفة لخلوه
منها في جانب المضاف اليه ولكون ضمير الموصوف مستكنا في الصفة
على ما هو مقتضى الظاهر وفيه اي في قوله الحسن الوجه وجهان آخران اي
غير الاضافة رفعه بدل البعض في قوله وجهان او خبر مبتدأ محذوف
اي احدهما على الفاعلية تقديره الحسن الوجه وهو قبيح لخلو الصفة
عن ضمير الموصوف ونصبه عطف على رفعه على التوجيهين على التشبيه
بالمفعول لانها لازمة لا تنصب المفعول به الا ان الفاعل شبيه
بالمفعول فنصب فهو تكلف واما الجر الجنس فيه تكلف مثل هذا ولا خلو
الصفة عن الضمير فيكون احسن ومختارا واذا كان كذلك يحمل ما هو كثير
شايع عليه لان ما هو الاحسن يليق ان يحمل عليه غيره ووجه الحمل اي وجه حمل
الضارب الرجل على المختار في الحسن الوجه اشتراكهما اي اشتراك هذين
التركيبين في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفا باللام
اي في كون المضاف فيهما صفة معرفة باللام وهذا الاشتراك يقتضي
ان يلحق تركيب الاول بحكم تركيب الثاني وهو الاضافة وان لم يكن
فيه التخفيف وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه
وانما قال هكذا وان كان قياس الفراء قوله الضارب زيد الى قوله الضارب
الرجل لان الاضافة فيه لم تكن قصدا واصالة بل تبعا وحملا على الحسن الوجه
لم يصح ان يكون مقيسا عليه واذا كان جوازه مع القياس فالقياس الى
الاصل اولى ولهذا قال الشارح وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب
زيد والحسن الوجه فقياسه اي قياس الضارب زيد عليه اي على الحسن الوجه

قياس

قياس مع الفارق اي قياس بلا مناسبة لعدم المناسبة بينهما بسبب
تجرد المضاف اليه عن اللام والجنسية ايضا فضاد القياس كقياس الصب
بالنون والضاربك يعني انما جاز الضاربك مع ان القياس عدم جوازه
لما عرفت يعني لعدم التخفيف وكذا اشباهه اي اشباه الضاربك وهو اي
شبه المضاف الى ياء المتكلم نحو الضاربي والمضاف الى ضمير الغايب نحو
الضاربه وغيرهما من التثنية في الصفة والضمير معا وفي احدهما فقط نحو
الضارباهما والضاربانا والضارباكما والضارباه والضارباي و
الضاربك والضاربهما والضاربكما والجمع في الصفة والضمير معا او
في احدهما فقط وامثلتها تفهم من امثلة التثنية بمن قال متعلق بما
الفعل المقدر وهو ما قدره الشارح بقوله وانما جاز اي في قول من قال
قدر المضاف لان الجواز في القول لا في القائل وقيل الاظهر ان يجعل في معنى
عند لمناسبة الظرفية اي عند من قال وهذا اوجه تعلق بمن قال سيبويه
واتباعه تعني ان سيبويه قال ان الضارب في الضاربك وامثاله
مضاف والضمير مجرور مضاف اليه انه اي الضارب في قولك الضاربك و
امثاله مضاف كما قلنا دون من قال انه اي الضارب في الضاربك وامثاله
غير مضاف فقياس الفراء الضارب زيد على الضاربك وامثاله ممنوع عن
اصله والكاف منصوب المحل على المفعولية لا مجرور المحل على الاضافة والتنوين
فيه محذوف لاتصال الضمير فان اتصال الضمير يسقط التنوين كما ان
المضاف اليه كذلك يسقطها لان التنوين للانفصال لا للاضافة لانه ليس
فيه اضافة حتى يسقط التنوين لاجلها ثم علل قوله دون من قال بقوله فانه اي
الضاربك عند من قال انه ليس بمضاف بل الكاف ضمير مفعول لا يحتاج جوازه
اي جواز الضاربك وامثاله الى الحمل لان الضمير ضمير منصوب لا مجرور حتى
يحتاج الى الحمل فيه اشارة الى رد قياس الفراء الضارب زيد على الضاربك من
وجه آخر وهو مع كونه مضافا فالحاصل انه ليس بمضاف فكيف يحمل عليه كما قلنا
حملا اي محمولية فيه اشارة الى ان قوله حملا مصدر مبني للمفعول منصوب على انه
مفعول له للفعل المقدر وهو وانما جاز لوجود شرط نصبه اي لكونه محمولا على
ضاربك في صحة الاضافة وان لم يحصل التخفيف بها فاتحد فاعل المفعول له

والفعل المعلل به اعني جاء فان فاعل الضاربك وشبهه والمحلى ايضا هو الضاربك
وشبهه فان في نصب المفعول له ثلثة شروط ان يكون مصدرا وفعلا لفاعل الفعل المعلل
به وان يكون مقارنا له في الوجود وهي ههنا باسرها موجودة وقال الحشي كانه غفل من
قوله لاجلا على المختار فاخر التاويل الذي ههنا حتى ما قيل الانسان مشتق من النسيان انه لو
اذا كان في الكلام شيئان او اشياء في التاويل سواء والاحتياج اليه فا
لاوجه ان يوخر التاويل لان المؤخر يكون دليلا للسابق والمقدم لا يكون الا بالقرينة تحقق
لو من قال ان من عاب عيب وقال ايضا ويحتمل ان يكون مفعولا له لقال اي اغا جاز عند
من قال كذا اجلا انتهى وقد وجد وبيانه اي بيان المحل ووجهه انهم اذا وصلوا اسماء
الفاعلين كضاربه وضاربها او اسماء المفعولين كمضروبه ومضروبها الخ كون كل منهما
مجردة عن اللام بمفعولاتها متعلق بوصلوا بحيث لم يكن بينهما فصل وقد كانت تلك
المفعولات ضميرات متصلات يعني كل واحد من هذه المفعولات ضمير متصل باحدهما
التزموا الاضافة حينئذ اي اوجبوا اضافة كل واحد من اسماء الفاعلين
الى معموله المضمر ولم ينظروا الى تحقق التخفيف يعني لم يلتفتوا الى وجود التخفيف
بالاضافة وعدمه فقالوا ضاربك ومضروبك وضاربيه وضاربيها وغيرها
مثنى ومجموعا لان سقوط النون في ضاربوك وضارباك والتنوين في
ضاربك لرفضهم الجمع بينها وبين المتصل لان التنوين والنون مشعران بتمام الكلمة
والضمير المتصل في تمام الاول فلا يجوز الجمع بينهما وبينه وان لم يحصل التخفيف بالاضافة
في احد الجانبين بل التخفيف في جانب المضاف انما حصل بنفس اتصال الضمير لا بالاتصال السابق على الاضافة لكون الضمير مفعولا كما في الفعل مثل نضربك ثم اعتبر
الاضافة ليحصل كمال الامتزاج لان المضاف والمضاف اليه في حكم الكلمة الواحدة
وان كانت الاضافة لفظية ثم لما لم يعتبروا التخفيف في ضاربك وشبهه في حصول
التخفيف بالاضافة لعدم امكانه لان الساقط اولا لا يمكن اسقاطه وجوزوه
اي جوزوا الضاربك وشبهه وتراي من غير ان يحصل التخفيف حملوا الضاربك
وشبهه في كونه جائزا بدون التخفيف عليه اي على ضاربك وبين وجه الحمل
لان الشيء لا يحمل على شيء ما لم يكن بينهما مناسبة بقوله لانهما اي ضاربك
والضاربك من باب واحد حيث كان كل واحد منهما اي من المضاف والمضاف اليه
اسما فاعلا الظاهر انه اراد بقوله اسما فاعلا على وزن فاعل سواء كان محلى باللام

جرت على غير من هي له لان الحذف ههنا في الحقيقة صفة التنوين حيث يقوم به
ولكن اجري عليه تنوينه قبل الاضافة لاتصال الضمير لا للاضافة يعني ان حذف
التنوين من كل واحد منهما لاتصال الضمير ودخل اللام ليس للاضافة فاشتركا في
حذف التنوين لغير الاضافة مع اتحاد الجزئين يعني اشتركا في كون المضاف في كل منهما
اسما فاعلا والمضاف اليه ضميرا متصلا ولهذا حمل الضاربك وامثاله على ضاربك ولم
يحملوا الضارب زيد عليه اي على ضاربك لانه لم يجز ان يحمل على الضاربك لعدم كونه
اصلا لانهما اي الضارب زيد وضاربك ليسا من باب واحد لان المضاف في الاول
الصفة المعرفة باللام والمضاف اليه اسم ظاهر هو زيد مثلا وفي الثاني صفة مجردة
عنه والمضاف اليه ضمير متصل بها فافترقا ولذا لم يحمل لانه لم يصح الحمل بدون المناسبة
والدليل على ان سقوط التنوين في ضاربك لاتصال الكاف يعني لاتصال الضمير
وهو الكاف مثلا لا للاضافة يعني ليس سقوط التنوين في ضاربك لاضافة
الصفة لانها اي التنوين انت الضمير باعتبار انها حرفا وكلمة لو اسقطت مبني
للمفعول للاضافة يعني لو كان سقوطها للاضافة لا الضمير كما جاء بلوا وهي مع جوازها في محل
الرفع جوانه وهي مع اسمها وخبرها خبر لقوله والدليل ينبغي ان يتصور مبني للمفعول ذلك
الحصول التنوين ووجودها او لا منصوب على الظرفية يعني قبل الاضافة على وجه يتعلق
بيتصور يكون الضمير فيه مضمرا منفصلا منصوبا بالمفعولية لا متصلا منصوبا بها ثم
يضاف الصفة الى الضمير ويسقط التنوين للاضافة ويقال الضاربك بالاضافة كما يتصور
في الاضافة اللفظية ان يكون المضاف اولا منونا والمضاف اليه منصوبا بالمفعولية مثل
ضارب بالتنوين زيدا بالنصب على المفعولية ثم يضاف اي ضارب الى زيد مثلا ويقال الضارب زيد
بالاضافة لحصول التخفيف ولم يتصور ضارب ك يعني لم يرد ضاربك بالتنوين
واراد الضمير على صورة الانفصال لانه لما لم يرد فاستعماله لم يتصور ومع هذا اعتبار
المفعولية اولا ثم الاضافة بحصول التخفيف بالاضافة يكون اوجيا لانه اذا لم يكن كذلك
يلزم ان يكون هذه الاضافة معنوية معينة للتوحيد ولم يقل به احد بل جاز
مررت برجل ضاربك وامتنع مررت بزيد ضاربك فعلم انها انما تسقط لاتصال الكاف
مثلا لان اتصال ضمير المتكلم والغائب كذلك ولو قال لاتصال الضمير لو قال لاتصال
لكان اولى لكونه اعم ولم يقل هكذا بل قال لاتصال الكاف لان الامثلة السابقة وردت
مع الكاف فبني الكلام عليها لا للاختصاص لا للاضافة ولقائل خبر مقدم الى قوله

مبتدا موخر لم لا يجوز قوله لم اصله لما بالالف ثم حذفت اذا دخل على ما الاستفهامية
الجارية حرف الجر فرقا بينها وبين ماء الشرطية ومثله قوله تعالى فناظرة بم يرجع
المرسلون • وعم يتساءلون • ان يكون اصل ضاربك ضارب اياك لا ضارب كـ
للمنفصل حقيقة بالتنوين لما سبق غير مرة ان التنوين يمنع الاتصال كسائر موانعه
ثم اي بعد ان يكون الاصل فيه هذا • لما اضيف تخفيفا بطل اي الكاف حذف التنوين
اي تنوين ضارب للاضافة فصار الضمير المنفصل متصلا بعد الاضافة لا قبلها
فصار ضاربك بالاضافة والاتصال • وحصل التخفيف بالاضافة من المضاف
بحذف تنوينه ومن المضاف اليه باتصاله لانه اخف من الانفصال لفظا اي قطعا و
جزما • ثم بعد هذا حمل الضاربك وان لم يحصل التخفيف فيه قطعا من كلا
الجانبين عليه • اي على ضاربك • لانهما من باب واحد حيث كان كل واحد منهما
اسما فاعلا ومضافا الى مضمر متصل من غير اعتبار حذف تنوينهما اي حذف تنوين
كل منهما • قبل الاضافة فاشتركا في هذه الحالة فيصح الحمل لوجود المناسبة • بل
للاضافة عطف على قوله قبل الاضافة تقديره بل باعتبار حذف تنوينهما لاجل
الاضافة واما في ضاربك فظاهر مما سبق واما في الضاربك فلانه لما حمل عليه
فكانه ما منع حذف للاضافة حكما كما انه حقيقة ولم يحملوا الضارب زيد عليه اي
على ضاربك لانهما ليسا من باب واحد فيصح الحمل حيث كان المضاف اليه في الضارب زيد
اسما ظاهرا واجيب عنه بانه لا بد في الاضافة اللفظية وجود الاستعمال لا اضافة
لكونها في تقدير الانفصال لكون المضاف اليه مفعولا او فاعلا او نائبا عنه فحكما لم
يوجد ضارب كـ بالتنوين وصورة الانفصال لم يوجد ايضا ضارب اياك بالتنوين
وحقيقة الانفصال لان الاتصال اصل في الضمائر التي وضعها للاختصار ومتى
امكن العمل بالاصل فلا يصار الى الانفصال فمن ثم لم يوجد شيء مما يوجب
الانفصال فبقي على اصله فلم يوجد ضارب كـ ولا ضارب اياك فلم يوجد لم يتصور
ولما فرغ من حمل الامثلة المذكورة على الاجوبة عن استدلالات الفراء على جواز الضارب زيد
شرع الى انها تكون اشارة الى القواعد مبنية عليها حيث قال واعلم ليحصل لك علم تقييد
اليقين انا حملنا قوله وضعف الواهب المائة الهجان وقوله الضارب الرجل وقوله الضاربك
حملا على نظيرها اي على نظير الاول من المختار في الحسن الوجه ونظير الثاني من قوله
ضاربك على الاجوبة متعلق بقوله حملنا جمع جواب عن استدلالات متعلق بالاجوبة

كما في الضاربك وضاربك كقولنا [illegible]

الفراء على جوازه متعلق بالاستدلالات الضارب زيد لما سبق من انه استدل اولا على جوازه بشعر
الاعشى وثانيا استدل عليه بقوله الضارب الرجل وثالثا استدل عليه بقوله الضاربك عن جانب
المص متعلق بالاجوبة كان المص اراد بايراد هذه الامثلة الجواب بكل منها عن استدلال الفراء حال
كوننا على موافقة اي موافقين بعض الشارحين ولكن نجاد لك ان تجعل كل واحد منها
اي من تلك الامثلة اشارة مفعول ثان لتجعل الى مسئلة متعلق بقوله اشارة على حدة حال من
الواحدة للمضاف اليه كل اي بحيث يكون كل واحدة منها مستقلة في كونها مسئلة واحدة
مناسبة صفة لمسئلة للحكم بامتناع الضارب زيد يعني تكون تلك المسئلة دالة على امتناعه
ايضا فمعنى قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها يعني معنى الضعف في هذا الشعر
الذي انشده ضعف عطف الاسم المجرد عن اللام المضاف في ضمير المعطوف عليه على الاسم المحلى به
المضاف الى صفته بالرفع لانه قائم مقام فاعله قوله المضاف لانه صفة جرت على غير من
هي له مصدرة باللام وانما ضعف لانه بتوسط العطف يصير ذلك الكلام مثل
الضارب زيد كما عرفت من امتناعه لانه يلزم من هذا العطف ما يمتنع اصالته
ويكون مثل هذا الكلام ضعيفا وانما لم يحكم عليه بالامتناع كما حكم على الضارب
زيد فيما سبق بل حكم عليه بالضعف حيث قال الضعف لانه قد يتحمل في المعطوف
ما لا يتحمل في المعطوف عليه يعني قد يجوز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه لانه لا يلزم
من العطف على الشيء ان يكون المعطوف مثل المعطوف عليه في جميع احواله حتى يلزم منه
امتناع المعطوف اذا كان في المعطوف وصف لا يجوز ان يكون ذلك الوصف وصفا
للمعطوف عليه مثل يا زيد والحارث وكما فيما نحن فيه وح اي حين كان اشارة
الى مسئلة على حدة يندفع ما قيل اي في قوله وضعف الواهب المائة آه من
توهم بيان مناسبته للمصادرة على المطلوب على التقدير الاول اي على كونه جوابا
عن استدلال الفراء على جواز الضارب زيد حيث لم يجعل جوابا عن استدلال
الفراء حتى يلزم المصادرة لانها انما نشات من حمله على الجواب عن استدلال
الفراء به وارجاع عطف على قوله وضعف الواهب الخ اي ارجاعهما الى المسئلة
ظاهر لا يحتاج الى البيان كما يحتاج ارجاع الاولى كل من الصورتين الاخيرتين
الى مسئلة ظاهر يعني يجوز ان يضاف الوصف المحلى باللام الى الاسم المحلى
بها ايضا وان لم يحصل التخفيف بالاضافة حملا على الحسن الوجه في المختار
لا اصلا ويجوز ايضا ان يضاف الوصف المعرف باللام الى الضمير دون

التخفيف حملاً على الصفة المجردة عن اللام المضافة الى الضمير وتضمن عطف على ان
تجعل اي وتلك الجعل كل واحد من الثلثة اشارة الى مسئلة على حدة وتضمن في كل
من المسئلتين الاخريين الرد على الفراء في الاستدلال بهما لانه لما لم يمكن الاضافة
فيهما الا بالجعل لا يمكن الاستدلال بهما لانه كالاستعارة من المستعير والسوال
من المحتاج الفقير. ولما فرغ من بيان ما يجوز اضافته معنوية كانت ولفظية
اراد ان يبين ما لا يجوز اضافته واجاب بما يرد عليه فقال ولا يضاف
موصوف الى صفة اي الى صفته القاعدة بزاو بغيرها لانه كما لا يجوز اضافة زيد
الموصوف الى العالم في قولك جاءني زيد العالم لا يجوز ايضا في قولك جاءني
زيد العالم ابوه حال كونه مصطلحا مع بقاء معنى المفاد بالتركيب الوصفي
اي بقاء المعنى الذي يستفيد بالوصف التركيبي بحاله لان لكل من هيئتي
التركيب الوصفي والاضافي يعني لان الوصف التركيب الوصفي معنى ووصف
التركيب الاضافي معنى آخر بحيث لا يقوم احدهما مقام الآخر يعني ان معنى
التركيب الوصفي لا يقوم ولا يستفاد من التركيب الاضافي وبالعكس لان معنى التركيب
الوصفي الاتحاد في المعنى والاتفاق في الاعراب وغيره من الامور العشرة اذا كان وصفا
له او الخمسة اذا كان وصفا لسببه وان يكون الثاني تابعا للاول ومبنيا له
ومعنى التركيب الاضافي ان يكون الثاني مغايرا للاول في المعنى والاعراب وغيره من
تلك الامور والاتصال بينهما انما يكون بواسطة الحرف حقيقة او حكما فتغاير التركيبان
فلا يقوم معنى احدهما بالآخر فلا يضاف موصوف الى صفته مع بقاء المعنى الوصفي
ولهذا المعنى بعينه اي للعلة المذكورة في عدم اضافة الموصوف الى الصفة من غير
تفرقة لا يضاف صفة الى موصوفها وللزوم تقدم الصفة على موصوفها والصفة
لكونها تابعة مخصصة او موضحة لا يجوز تقديمها الى موصوفها. فلا يقال مسجد الجامع
باضافة الموصوف الى الصفة اذ اصله المسجد الجامع ثم اضيف بعد التجريد لان
التجريد شرط في الاضافة المعنوية ولا جرد قطيفة باضافة الصفة الى موصوفها
لان اصله قطيفة جرد ثم قدم الصفة واضيفت الى موصوفها ولذا قال
الشارح بمعنى المسجد الجامع وقطيفة جرد على التوصيف فيهما خلافا للكوفية
حيث جوزوا اضافة الموصوف الى الصفة والصفة الى موصوفها فان مسجد
الجامع بالاضافة عندهم بمعنى المسجد الجامع بالتوصيف وجرد قطيفة بالاضافة

ايضا

ايضا بمعنى قطيفة جرد بالتوصيف من غير فرق لانهم قالوا الاضافة للتخفيف الجناب
بحذف التنوين كما في الثاني وبحذف اللام كما في الاول وهذا القائل اذا حصلت
يجوز الاضافة كيف ما كان ترد عليه اشارة الى ان الواو ههنا للاستيناف يعني
جواب عن سوال المقدر على القاعدة الاولى صفة القاعدة ثانيتها الاولى وهي اي القاعدة
الاولى. قوله اي قول المص لا يضاف موصوف الى صفة مثل مسجد الجامع بالاضافة
وجانب الغربي بها ايضا وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء فان في كل واحد من هذه
التراكيب اضيف موصوف الى صفته لان الجامع صفة المسجد لبيان ان في المسجد معنى
الجمعية لان الجامع من الجمع وهو يدل على الجمعية لان المسجد جامع الجماعات والافعال التي
في الصلوة والغربي صفة الجانب لبيان ان فيه معنى هو الغربية والاولى صفة الصلوة هو
لبيان معنى قائم بها وهو الاولية والحمقاء صفة البقلة لبيان معنى قائم بها وهو
الحمق كما ان العالم في قولك جاءني زيد العالم لبيان معنى قائم به وهو العلم. وقد اضيف
بعد التجريد اليها موصوفاتها يعني قد اضيف الى الغربي بعد التجريد عن اللام الى كل
صفة موصوفها فالمسجد اضيف الى الجامع والجانب اضيف الى الغربي والصلوة
الى الاولى والبقلة الى الحمقاء وهذا السوال المقدر واجيب عنه بان مثل هذا التركيب
يعني كل تركيب يفهم من ظاهره ان الموصوف اضيف الى صفته متأول اي التأويل
المطلب يعني طلب الحال بالتصرف عن ظاهره فمسجد الجامع بالاضافة متأول بمسجد
الوقت الجامع بتقدير الموصوف المضاف اليه فلما حذف ذلك اختصارا اقيم الصفة
مقامه فاخذت حكمه فصار كانه مضاف اليه في الظاهر وفي الحقيقة المضاف اليه
هو الموصوف المحذوف وذلك اي هذا التاويل يحتمل معنيين احدهما اي احد المعنيين
ان يكون الوقت الموصوف المضاف اليه مقدرا في نظم الكلام بحيث يكون كانه مذكور
لا محذوف نسيا منسيا لان المقدر كالمذكور في الحذف وفي لفظا كالثابت
ويكون المسجد مضافا الى الوقت المقدر ويكون الجامع صفة للوقت يعني
للوقت المقدر كما كان الحال كذلك اذا كان الوقت مذكورا لفظا فيندفع الايراد
المذكور بوجهين فاحدهما ان الجامع ليس مضافا اليه للمسجد بل المضاف
اليه هو الوقت المقدر وثانيهما ان الجامع لا يكون صفة للمضاف وهو
المسجد بل انما يكون صفة للوقت المقدر وثانيهما اي ثاني الوجهين ان
يكون الوقت المضاف اليه الموصوف محذوفا المراد به ههنا ان يكون

محذوفاً نسياً منسياً ليكون مقابلاً للقسم الاول لانه غير محذوف نسياً الا
انه لما كان مقدراً صار كانه ليس بمحذوف فكان مذكوراً حكماً وههنا ليس
كذلك وللجامع اي ما كان صفة قائماً وهذا من قبيل عطف شيئين على
معمولي عامل واحد بعاطف واحد مقامه اي مقام ذلك المحذوف حال كونه
منطوياً اي مشتملاً عليه لان النائب مناب الشيء يؤدي مؤداه ويغني
عنه فيكون الجامع القائم مقام الموصوف المحذوف بمنزلة الصفات الغالبة
لما اضيف الى موصوفه لان الصفة اذا جعلت صفة لغير موصوفها
بعلاقة تكون بمنزلة الصفات الغالبة يعني تكون صفة مجازية كالحكيم
والعظيم حيث وقعا صفة للقرآن في قوله تعالى يس والقرآن
الحكيم والقرآن العظيم لان الموصوف بالحكيم والعظيم في الحقيقة
صاحبه كذلك ههنا الموصوف بالجامع في الحقيقة هو الوقت فلما حذف
نسياً جعل وصفاً للمسجد مجازاً ثم يضاف المسجد الموصوف به اليه اي
الى الجامع بحذف اللام عنه فقيل قوله واضيف الموصوف الى الصفة م
فيندفع الايراد المذكور بوجه واحد وهو اي ذلك الوجه ان الجامع ليس
صفة للمضاف الذي هو المسجد في الحقيقة لانه مضاف اليه والمضاف
اليه الموصوف في الحقيقة هو المحذوف وهذا قائم مقامه وعلى هذا
القياس اي القياس الذي اجري في المسجد الجامع صلوة الاولى وبقلة
الحمقاء حيث تاول التركيب الاول بقوله صلوة الساعة الاولى و
الثاني بقوله بقلة الحبة الحمقاء وهي واحد حب الحنطة ونحوها
كتمرة وغيرها لانها ما كسر بزور الصحراء مما ليس بقوت للبشر وهذا
لان ما كان قوتاً للبشر لشرفه يستحق الفتحة لانها اشرف لكونها
علوية وهي سفلية ولكثرة استعماله ايضاً وانما وصفوها بالحمق لانها
تنبت في مجاري السيول ومواطئ الاقدام وما ينبت ههنا يكون سريع
الزوال ولو كان لها ادراك فالنبت في الاراضي الخالية فانه يبقى الى غايتها
على الاحتمالين المذكورين اي على احتمال ان يكون الموصوف مقدراً في نظم
الكلام ويكون المضاف مضافاً اليه والصفة صفة له فيندفع الايراد
من وجهين وان يكون محذوفاً نسياً منسياً فيكون الصفة صفة

مجازية

مجازية فيندفع الايراد بوجه واحد وقال الرضي ويجوز عندي ان يكون امثال
اضافة الموصوف الى الصفة من باب طور سيناء وذلك بان تجعل الجامع مسجداً
خصوصاً والغربي جانباً مخصوصاً والاولى صلوة مخصوصة والحمقاء بقلة
مخصوصة فهي من الصفات الغالبة ثم يضاف المسجد والجانب والصلوة والبقلة
المحتملة الاعم الى المختصة لفائدة التخصيص فيكون صلوة الاولى كصلوة الوتر
وبقلة الحمقاء كبقلة الكرزة وجانب الغربي كجانب اليمين الى هنا كلامه ومن
هنا يفهم انه اختار الاحتمال الثاني وقوله صلوة الساعة الاولى هي اول ساعة
بعد زوال الشمس يعني بها وقت الظهر وانها اول ساعة فرضت فيها الصلوة او اول
ساعة اديت الصلوة فيها بالجماعات لكن استدراك من قوله وعلى هذا القياس
صلوة الاولى وعلى الاحتمالين اي الا انه هذا التاويل المراد به التاويل على
الاحتمالين لا على الاحتمال الاخير فقط كما هو المتبادر من كلمة هذا لا يتمشى اي
لا يجري في المثال الاخير وهو قوله جانب الغربي فلذا اي الشان لا شك ان المقصود
من هذا التركيب توصيف الجانب بالغربية اي جعل الجانب موصوفاً بكونه منسوباً
الى الغرب للايضاح لان الجانب اسم جنس وان كان معرفاً باللام يحتمل ان يكون
يميناً وشمالاً ومشرقاً وعكسه فلما وصف بالغربية تبين ما هو المقصود و
هو تعين لا توصيفه عطف على توصيف الجانب اي ليس المقصود ههنا توصيف
مكانه اي المكان جانبه اي جانب المكان فالضميران راجعان الى المكان لان المكان
ههنا ليس بمنسوب الى الغرب بل منسوب والمنسوب اليه ليس الا الغرب اذا كان المكان
هو المنسوب اليه فقيل مكانه كما يقال مكي في المنسوب الى مكة فالمعنى جانب المكان
المنسوب الى الغرب وهذا ليس بشيء او بل المراد الجانب المنسوب الى الغرب
اللهم الا ان يقال هناك اي في الموضع الذي اعتبر جانباً مكاناً ان جزء يكون
منتهياً وكل يكون شاملاً له فالمكان الذي اضيف اليه الجانب هو اي ذلك
المكان جزء وهو الموصوف فالاضافة اي اضافة الجانب الى ذلك الجزء بيانية
لان بين المضاف والمضاف اليه عموماً وخصوصاً من وجه والمكان الذي
اعتبر الجانب بالنسبة اليه اي الى الجزء المضاف اليه هو راجع الى الموصول
الكل فيكون ح من قبيل اضافة العام الى الخاص مثل خاتم فضة فيكون
التقدير جانب الجزء المنسوب الى الغرب فيستقيم المعنى و يرد على

القاعدة الثانية وهي اي تلك القاعدة قوله ولا يضاف صفة الى موصوفها
مثل جرد جمع اجرد مثل احمر وحمر في الحاشية حرقة ريشة ان كهنكي
وقرنودكي قطيفة ملوون وطنفسة وهي ذات ذوي ريش واخلاق
جمع خلق بكسر اللام يقال ثوب خلق اي بال ثياب جمع ثوب مثل دار ودار
فان اصلهما اي اصل هذين التركيبين قطيفة جرد وجرد هنا مصدر
بمعنى المفعول لان المناسبة لا قرار لمطابقة الصفة الموصوف لا جمع كما
قلنا جعل صفة للقطيفة على ان يكون في معنى قطيفة مجردة لبا ومعنى
قائم بها وهو كونه بلا ريش وثياب اخلاق تبيانه معنى قائم بالثياب وهو كونها
خلقة ثم قدمت الصفة فيهما على الموصوف واضيفت الصفة اليه اي الى الموصوف
مع بقاء المعنى المستفاد من التركيب الوصفي واجيب عنه اي عن هذا الايراد بانه اي باب
مثل هذا متاول يعني اول مثل هذا بجعله من باب اضافة العام الى الخاص بيانا
وتخصيصا لا من باب اضافة الصفة الى موصوفها حقيقة وهذا السوال هنا
متاول بانهم اي بان النحاة او بان العرب حذفوا القطيفة يعني حذفوا الموصوف
من قولهم قطيفة جرد حذفا لازما بحيث لم يلتفت اليه اصلا حتى صار قولهم جرد
كانه اسم غير صفة في انه يستعمل بدون الموصوف كرجل وفرس لان الصفات كونها
عرضا قائما بالغير لا بد لها من موصوف مذكورا ومقدر يقوم هو به فلما لم
يكن مذكورا ولا مقدرا علم انها لم تكن صفة وجرى ورتب اسما انه وضع
بذات الجرد مع قطع النظر عن كونه وصفا قائما بالغير فلم يطلب الموصوف
فلما قصد والتخصيص يكون معنى لكونه صالحا لا بهامه وشيوعه لان
يكون قطيفة وغيرها يعني ان جردا يصح ان يطلق على كل ما لا ريش له
سواء كان في اصله ريش ثم جرد كالقطيفة او لا كالسمك مثل خاتم
وباب في كونه صالحا لكل من خاتم وباب صالحا لان يكون فضة وغيرها يعني
لان يكون اصله فضة وذهبا ورصاصا ولان يكون الباب ساجا وغيره
اضافوه اي جردا الى الجنس وهو ما كان في اصله ريش ثم جرد عنه كالقطيفة
الذي يختص به اي الجرد باضافته الى ذلك الجنس فقالوا جرد قطيفة ليعلم
ان الجرد من اي جنس ريش ثم جرد عنه كما اضافوا خاتما وبابا الى فضة
وساج فليس اضافته اي اضافة جرد اليها اي الى قطيفة من حيث انه اي

جرد صفة لها اي للقطيفة ثم قدم واضيف اليها حتى يرد ذلك السوال بل
اضافته اليها من حيث انه اي الجرد جنس مبهم يقبل التخصيص اضيف اليها هو
تخصيص حتى لو لم يضف بقي على عمومه ولم يعلم من اي جنس وعلى هذا القياس قوله
اخلاق ثياب يعني كان في الاصل ثيابا اخلاقا فحذف ثياب نسيا منسيا
بحيث لم يلتفت اليه اصلا حتى صار اسما منهما يصلح لان يكون ثيابا وغيرها
فلما اريد تخصيصه اضيف الى جنسه الذي يختص باضافته اليه فاضافته اليه
ليس من حيث انه صفة له بل من حيث انه جنس مبهم اضيف اليه ليتخصص ولا
يضاف اسم مماثل اي مشابه للمضاف اليه اي لا يصير مضافا اليه على تقدير
الاضافة مجازا بعلاقة الاولية كقوله تعالى اني اراني اعصر خمرا وقوله
عليه السلام من قتل قتيلا في العموم مثل كل وجميع فلا يقال كل الجميع ولا جميع الكل
فانهما متماثلان في العموم والخصوص لاجل كلا المضاف اليه متعلق بقوله
ولا يضاف وهذا ايضا من قبيل المجاز الاولي سواء كانا اي المضاف والمضاف
اليه مترادفين بحيث يكون معناهما واحدا كليث واسد في الاعيان
جمع عين وهو ما يقوم بذاته كزيد ورجل والجثث بضم الجيم وفتح
الثاء المثلثة جمع الجثة وهي تختص بالانسان فهو اخص من الاعيان لان
الاعيان يعم الانسان وغيره فيكون بينهما عموم وخصوص مطلق وجنس
ونوع في المعاني جمع معنى وهو ما يتعلق به القصد والاحداث جمع حدث
وهو معنى قائم بالغير كالضرب والطول الا انه يختص بالمصادر فيكون المعاني
اعم فبينهما عموم وخصوص مطلق ايضا ولم يورد مثالا للعموم لقلته و
لانفهامه من امثلة التخصيص ولكونه من الامثلة المصطلحة لمثال العموم
ايضا بانه يراد بالعموم عموم النوع لا عموم الجنس فان اريد به فامثلته
متروكة او غير مترادفين بل يكونان متساويين في الصدق يعني يصدق
احدهما على ما يصدق عليه الاخر كالانسان لان معنى الانسان باعتبار
النوع الحيوان الناطق والناطق معناه ذات بالنطق الا ان احدهما
يصدق على ما يصدق عليه الاخر لصحة الحمل حيث يقال الانسان ناطق والناطق
انسان فلا يضاف احد هذه الامثلة الى الاخر فلا يقال ليث اسد ولا
اسد ليث ولا جنس نوع ونوع جنس ولا انسان ناطق وناطق انسان

بالاضافة فيها لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه من تعريف المضاف او
تخصيصه لا الاضافة لانهما تخفيف المضاف بحذف التنوين منه فيكون
في نفس الاضافة فائدة التخفيف ولذا قال الشارح في ذكر المضاف اليه
لانه لا فائدة في ذكره فانك اذا قلت رايت ليث اسد بالاضافة لا
تفيد من هذا القول الا ما تفيد اي ما تفيده من قولك رايت ليثا بدون
ذكر الاسد الذي يكون مضافا اليه واضافة الليث اليه فيكون ذكر الاسد
واضافة الليث اليه لغوا لا فائدة فيه اي في ذكر الاسد لانه ليس في ذكر
المضاف اليه فائدة ويجب على العاقل ان يحترز من ان يكون في كلامه لغوا
لا فائدة فيه لانه يكون سببا لحمله على السفه والجنون بخلاف اضافة
العام الى الخاص جعله متعلق بقوله لعدم الفائدة ويحتمل ان يتعلق با
الامثلة اي الاسم المماثل كليث واسد ملابس بخلاف فان لفظ الكل ليس
مماثلا للدراهم ولفظ العين ايضا ليس مماثلا للشيء بل بالاضافة يصير
خاصا في مثل كل الدراهم وعين الشيء اراد بالمثل كل تركيب اضافي هو
اضيف فيه العام الى الخاص فانه اي المضاف وهو كل وعين فيهما يختص
اي يصير خاصا لكونه علما بسبب اضافته الى المضاف اليه الخاص ولا
يبقى على عمومه بل يكون خاصا سواء افادت الاضافة التعريف اي تعريف
المضاف لان المضاف اليه معرف باللام للعهد تعريف ما دخلت هي عليه
والاضافة معنوية والتخصيص اي تخصيص المضاف فاذا كانت اللام
للجنس واعتبر لفظ كل من الدراهم ظاهرة بحيث لا يحتاج الى البيان
فيكون بمعنى جميع الدراهم لان الكل اذا اضيفت الى المعرفة يكون بمعنى
المجموع وههنا كذلك والى النكرة يكون بمعنى كل واحد قد سبق تحقيقه
واما عينية العين عن الشيء اي كون العين عاما والشيء خاصا اذا كان
اللام فيه اي في الشيء للعهد اي للعهد الخارجي والذهني بحسب القراين
كما تريد مثلا زيدا فتقول عين زيد او عمر ظاهرة لا يحتاج الى البيان
واما اذا كان اللام فيه للجنس ففيها اي في عينية العين عن الشيء خفاء
قلنا العين قبل الاضافة ما يقوم بذاته سواء كان موجودا او معدوما
فيكون العين عاما والشيء في عرفهم مختص بالموجود فيكون خاصا فلما

اضيف

اضيف العين صار خاصا فيكون التقدير عين الموجود وقال المحشي تزيل الخفا
صحة عين اللاشيء ونفس اللاشيء والخفاء انما جاء من جعل الشيء شاملا
لغير الموجود في الخارج كما هو اللغة انتهى وفي بعض الشروح ان لفظ العين
قبل الاضافة جاز ان يطلق على العدم المحض والعدم المطلق وبعدها يختص
بالشيء الذي لا يطلق الا على الموجود تم كلامه وهذا يؤيد ما قلنا ايضا
و يرد على قولهم اي قول النحاة او العرب لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه
في العموم والخصوص لانه فلك المضاف اليه قولهم سعيد كرز بضم الكاف
ونحوه مثل قيس قفة وزيد بطة اعلم انه اذا اجتمع لرجل اسم غير
مضاف ولقب اضيف الاسم الى اللقب لكون اللقب اشهر غالبا فقيل هذا
سعيد كرز واما اذا كان مضافا اجري اللقب على الاسم لكون الاسم اصلا
فقيل هذا عبد الله بطة او قفة والمراد بالاجراء عليه جعله خبرا او عطف
بيان له فان سعيد كرز اسمان لمسمى لان الاول اسم والثاني لقب
واحد تاكيد له كليث واسد مع انه اضيف احدهما الى الاخر يعني اضيف
الاسم الى اللقب فاجيب عنه بانه اي مثل هذا القول متاول يعني يؤول
هذا القول بحمل احدهما اي احد اللفظين يعني الاسم على المدلول والمسمى
والاخر اي اللفظ الاخر يعني اللقب على اللفظ والدال فكانك اذا قلت
جاءني سعيد كرز بالاضافة قلت جاءني مدلول هذا اللفظ اي
مدلوله ومسماه ولم يقولوا جاءني كرز سعيد باضافة اللقب الى الاسم
مع كون الاسم اصلا واللقب عارضا والاصل في مثل هذا ان يضاف العارض
الى الاصل كخاتم فضة وغلام زيد وضرب اليوم وغيرهما من الاضافة اللفظية
من نحو ضارب زيد وحسن الوجه فعلى هذا اضافة كرز الى سعيد اولى من عكسه لان
تقدم بالاضافة التوضيح اي توضيح المضاف اليه اذا كان المضاف اليه معرفة او تخصيصه
اذا كان نكرة واللقب اوضح من الاسم غالبا لان اللقب ما وضع الناس وما وضعوه
يكون اشهر فيما بينهم والاسم ما وضعه ابواه فيكون اقل استعمالا فاوضح بالاضافة
اليه ولما فرغ من بيان ما جاز اضافته وما لم يجز شرع فيما بيان الحروف الاواخر
جواز اثباتها وحذفها فقال واذا اضيف الاسم الصحيح وهو في عرف النحاة فيه
حرف ما ليس في آخره حرف علة واو او ياء او الف سواء كان قبله او فاقه صحيحين

مثل وعد ويسر الا ان غرضهم البحث عن اواخر الكلم حيث يكون الاعراب فيه لفظياً
او تقديرياً او الملحق به اي الاسم الذي الحق بالاسم الصحيح حتى يجري مجراه وهو اي
الاسم الملحق به ما في آخره واو او ياء قبلهما اي قبل كل واحد منهما حرف ساكن سواء
كان ذلك الساكن حرف علة ايضاً كمرمي ومغزو او غيره كظبي ودلو ومعنى
الحاقه بالصحيح على ما قلنا انفاً ان يكون اعرابه بالحركات الثلث كالصحيح • وانما
كان ملحقاً بالصحيح في تحمل الحركات الثلث فيكون الاعراب فيه لفظاً • لان حرف العلة
بعد السكون اي لان حرف العلة الواقعة بعد الحرف الساكن لا يثقل عليها اي على ذلك
الحرف والحركة ضمة كانت او كسرة او فتحة كما لا يثقل على الحرف الصحيح • لمعارضة
خفة السكون ثقل الحركة المصدر مضاف الى فاعله وناصب لمفعوله يعني لا يثقل
الحركة على الحرف العلة التي وقعت بعد الحرف الساكن لان الساكن خفيف والحركة ثقيل
لا ثقل ولان حرف العلة التي وقعت بعد السكون مثلها اي مثل حرف العلة التي وقعت
بعد السكون في الوقوع بعد استراحة اللسان • يعني ان حرف العلة الواقعة
بعد الحرف الساكن كحرف العلة الواقعة في الابتداء • ولا يثقل عليها اي على حرف
العلة الحركة بعد السكون يعني في الابتداء سواء كان ضمة نحو تقل او كسرة نحو
فسق او فتحة نحو قتل وسواء كان الفاء واواً نحو وعد او ياء نحو يسر كذلك
اي كما لا يثقل الحركة مطلقة على الحرف الواقع في الابتداء مطلقاً لا يثقل بعد السكون
اي بعد الحرف الساكن الى ياء متعلق بقوله واذا اضيف المتكلم كسر آخره جزاء
الشرط وهو واذا اضيف للتناسب يعني لمناسبة كسرة آخره ياء المتكلم لان
الياء اصلها الكسر لتولدها منه مثل ثوبي وداري في الصحيح يعني هذان مثالان
لكون المضاف صحيحاً لانه ليس في آخر كل منهما حرف علة بل حرف صحيح وهو الباء
في الاول والراء في الثاني ومثل ظبيي ودلوي في الملحق به هذان مثالان
لما الحق بالصحيح لان آخر الاول ياء ما قبلها ساكن وآخر الثاني واو وكذلك
والياء الواو للحال والعطف الجملة الاسمية على الفعلية كقول الشاعر لكن
يمر عليها وهو منطلق يعني الياء اللاحقة للصحيح او الملحق به على ان يكون اللام
فيه للعهد • واما الياء اللاحقة لغيرهما مفتوحة للساكنين مفتوحة او
ساكنة او ههنا للتخيير وقد اختلف مبني للمفعول في ان ايهما من الفتحة
والسكون الاصل والصحيح ان الاصل الفتح لان واضع المفردات بنظر الى الكلمة

حال

حال افرادها دون تركيبها وفي تقديم قوله مفتوحة اشعار بان الاصل
المختار عند المص الفتح اذ الاصل في الكلمة التي وضعت على حرف واحد هو
الحركة لا غير كواو العطف وفائه وباء الجر ولام وهمزة الاستفهام ولام
الامر وامثالها لئلا يلزم الابتداء بالساكن اذا لم تكن متحركة وهو متعذر
كما علم في علم التصريف حقيقة • عند فيما اذا كانت في صدر الكلام او حكماً
عطف على حقيقة اي فيما اذا لم تكن في الصدر فانها لاستقلالها في حكم
الابتداء بها والاصل فيما اي في الكلمة التي بني على الحركة بالفتح لعدم تحمل
الحركة الثقيلة من الضمة والكسرة لضعفه بسبب كونه على حرف واحد
فالعمل بالاصل هو الاصل فالفتح هو الاصل والسكون انما هو عارض للتخفيف
وهو انما يكون اذا كانت الكلمة ثقيلة بنفسها فتخفف بتسكين بعض
حروفها والكلمة التي بنيت على حرف واحد خفيفة بنفسها فلا احتياج
الى التخفيف بالاسكان بل لا يمكن لتعذر الابتداء بالساكن ولما
فرغ من بيان الاسم الصحيح والملحق به حال اضافة كل منهما الى ياء المتكلم
وفرغ ايضاً من بيان حال الياء حين كونها مضافاً اليها شرع في بيان
اسم المعتل حين اضافته اليها فقال مصدراً بالفاء التفصيلية فان
كان آخره اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم اي الاسم الذي اريد
اضافته اليها الفاً يعني ان لم يكن آخره صحيحاً ولا ملحقاً به فلا يخ من
ان يكون الفاً او واواً او ياء فان كان الفاً تثبت فعل ماض او مضارع
مجزوم او غير مجزوم • اي الالف على اللغة الفصيحة لعدم موجب الانقلاب
اي لعدم ما يوجب انقلابها اما واواً وهو انضمام ما قبلها او ياء
وهو انكسار ما قبلها لان الالف اذا انضم او انكسر ما قبلها تنقلب
واواً او ياء وههنا ليس بشيء من ذلك فبقيت على حالها سواء كانت
منقلبة عن واو او ياء نحو عصاي ورحاي او الف تأنيث مثل حبلاي
وبشراي والف التثنية كمسلماي وغلاماي وهذيل مبتدأ لانها
علم قبيلة وهي قبيلة من قبائل العرب تقلبها من قلب تقلب من باب
ضرب متعد الى مفعولين وفاعلها ما استكن فيه ومفعوله الاول
الضمير المتصل به اي تقلب قبيلة هذيل يعني اهلها • الالف حال كونها الى

حال كون الالف لغير التثنية ياء مفعول ثان لقوله تقلبها لمشاكلة ياء المتكلم المصدر ههنا مضاف الى مفعوله والفاعل متروك اي لمشاكلة تلك الياء المقلوبة ياء المتكلم لان مشاكلها الكسر فلما تعذر التزم الياء التي هي اختها وتدغم الياء المقلوبة بعد القلب الياء اي في الياء المتكلم لاجتماع حرفين من جنس واحد والاول ساكن والثاني متحرك فيجب الادغام للتخفيف نقلب الالف نحو عصي يقلب الالف واوا لان اصلها واو فردت الى اصلها ثم الواو ياء لان الواو والياء اذا اجتمعتا في كلمة والسابق ساكن تقلب الواو ياء ودحي وفي الوافية لان اصلهن الالف اما الواو والياء فان كان الواو ترد الالف الى الواو ثم تقلب الواو الى الياء ثم تدغم الياء في الياء واذا كانت الياء تقلب الالف الى الياء ثم تدغم الياء في الياء ولا الف التثنية لا اصل لها من واو ولا ياء فترد اليه الى هنا كلامه ولا تقلب الف التثنية ياء حين اضافة التثنية الى ياء المتكلم كغلاماي فيكون الف التثنية متفقا عليه اي عدم القلب حين الاضافة لالتباس المرفوع بغيره اي بغير المرفوع بسبب القلب اي بسبب قلبها ياء فلانها حرف اعراب علامة الرفع ولو قلبت لتغير الاعراب بدون تغير العامل وان كان اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء وذلك المنقوص بالواو نحو غاز او بالياء نحو راض وفي المثنى والمجموع على حده نصبا وجرا ادغمت تلك الياء في ياء المتكلم لاجتماع المثلين اي الحرفين المتجانسين فيما هو كالكلمة الواحدة لان المضاف والمضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة ولا احد منهما من المضاف مما يدل على الانفصال من التنوين والنون وقت الاضافة وبقي ما قبلها بعد الادغام مفتوحا في التثنية ومكسورا في الجمع والمنقوص لتدل الفتحة والكسرة على الياء المدغمة مثل مسلمين مثنى ومجموعا نصبا وجرا اذا اضيف نحو مسلمين الى ياء المتكلم اسقط النون يعني نون التثنية والجمع للاضافة اي لاجل الاضافة لانها دليل الاتصال والامتزاج والنون دليل الانقطاع والانفصال وادغم الياء في الياء لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة فصار بعد هذا العمل مسلمي بفتح الميم مثنى وكسرها جمعا وقاضي ورامي وغازي وداعي بكسر ما قبلها والادغام وان كان آخره اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم واوا وذلك

في موضع واحد وهو المجموع بالواو والنون رفعا قلبت الواو وقت الاضافة الى الياء ياء لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة مثل مسلمون يعني الجمع المذكر السالم رفعا اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء كراهة اجتماع الواو والياء والسابق ساكن مع ضم ما قبلها لخفف بالقلب والادغام وتبدل الضمة الى الكسرة لانه اخف من اضدادها يعني لان الياء اخف من الواو والكسرة من الضمة والادغام من فكه وفي الرضي وادغام ايضا كراهة اجتماع المتقاربين في اللين تخفيفا بالادغام انتهى وادغمت الياء المقلوبة من الواو في الياء يعني في ياء المتكلم وكسر ما قبلها اي كسر الحرف الذي قبل المنقلبة لتسلم لانها اي الواو لما انقلبت ياء ساكنة لما عرفت يوجب بقاء الضمة قبلها تغييرها لا محالة الى الواو لان الياء الساكنة اذا انضم ما قبلها انقلبت واوا فتقع فيما تغير فيلزم انكسار ما قبلها لحرك ما قبلها يعني تبدل حركة ما قبلها بالحركة المناسبة لها اي للياء وهي الكسر لتسلم الياء لان انكسار يوجب سلامة الياء فقيل مسلمي بالكسر وان كان قبل الياء التي في آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم او الواو كذلك فتحة يعني ان كان الحرف الذي قبل الياء او الواو مفتوحا قبل الاضافة الى الياء بقي ما قبلها اي ذلك الحرف الذي قبل الياء مفتوحا بعد الاضافة على حاله ولم يغير لئلا يلتبس التثنية بالجمع لو كسر لاجل الياء في التثنية ولتكون الفتحة دالة على الالف المقلوبة من الواو في غيرها كقولك في مسلمين مثنى مسلمي بالفتح وفي مصطفون واعلون في جمع مصطفى واعلى مصطفي واعلي بالفتح و اختير الفتحة وان كان المناسب الضمة لدلالتها على الواو لخفة الفتحة لثقل التركيب والصيغة ولان المحذوف اما الياء او الالف والفتحة اولى بهما وفتحت الياء اي ياء المتكلم وقت كونها مضافا اليها في الصور جمع صورة الثلث بالتانيث لان العدد يتبع موصوفه في التانيث على سياق اي في صورة كون آخر الاسم المضاف الفا او ياء او واوا للساكنين اي للزوم التقاء الساكنين احدهما آخر الاسم المضاف من الالف والياء او الواو والثاني ياء المتكلم اذا لم يحرك مبني المفعول والضمير المستكن فيه نائبه وراجع الى ياء المتكلم يعني اذا لم يكن ياء المتكلم متحركة ولزوم التقاء الساكنين مشروط بعدم كونها متحركة حتى اذا تحركت لم يلزم واختير بكسر الياء الفتحة من بين الحركات وان كان المناسب الكسرة لمناسبة

الياء لخفته لما مر ان الاصل في الكلمات الموضوعة علي حرف واحد الفتحة واما
الاسماء هذا بمنزلة الاستثناء من قوله فان كان آخره الفا او واوا او ياء
فكذا الا هذه الاسماء فانها ليست مثلها في الحكم وان كان في اواخرها الحروف
الثلث في الاحوال الثلث او من قوله واذا اضيف الاسم الصحيح فحكمه كذا الا
هذه الاسماء فان اواخرها صحيح بعد حذف الآخر ولا اورده يا اما الاسماء
الستة التي بحث عنها في بحث الاعراب بالحروف في صدر الكتاب حال كونها
مضافة الي غير ياء المتكلم ومكبرة وموحدة وفي الرضي وهي باعتبار الاضافة
الي ياء المتكلم علي ضربين ضرب لا يقطع عن الاضافة ولا يضاف الي مضمر
وهو ذو وحده فلا كلام فيه في هذا الباب وضرب يقطع ويضاف الي مضمر
وهو علي ضربين ضرب اعرابه علي عين ولامها محذوف وهو قولك وحده وضرب
اعرابه لام الكلمة وهو الاربعة الباقية انتهى فاخي وابي قدم الاخ مع ان
الاب احق بالتقديم لانه اصل الاخ لانه البعد عن خلاف المبرد وراسخ في
الحكم اي فالحال في اخ وابيهما اي من الاسماء الستة اذا اضيف كل واحد
منها الي ياء المتكلم انيقال كذا مبتداء وخبر وجعل اخي وابي مفعولا
للخبر ليصح الحمل علي قوله الاسماء الستة مثل يدي ودمي بلا رد المحذوف
وهو لام الكلمة يعني الواو والباء متعلقة بقوله ان يقال بجعله اي بجعل
المحذوف الباء متعلق بقوله بلا رد نسيا بسكون النون وفتحها وسكون
السين منسيا تاكيد له مثل قوله تعالى وكنت نسيا منسيا لانه اذا اجيز
الحذف حال الافراد فحال الاضافة للخفة اولى لانه اثقل من الافراد ولاجرائها بعد
الحذف مجرى الصحيح واجاز المبرد فيهما اي في اخي وابي اخي وابي قياسا
علي الاضافة الي غير ياء المتكلم برد لام الفعل يعني لام الكلمة فيهما وهي اي
لام الفعل الواو وجعلها اي جعل الواو ياء وادغام المنقلبة عن الواو في
الياء اي في ياء المتكلم يعني اجاز المبرد الرد والقلب والادغام والتبديل
وتمسك اي المبرد في ذلك اي في رد لام الفعل حين اضافتهما الي ياء المتكلم
بقول الشاعر وابي مالك ذو المجاز بدار الواو للقسم وما حرف نفي مشابه
بليس وذو المجاز اسم ما وبدار الباء زائدة لتاكيد النفي ودار خبرها
والصفة بدار اي والي ما ذو المجاز بدار مخصوصة لك ولا تقرب اقوله

قدر

قدر احلك ذا المجاز وقد رأى قدر اي قضاء يعني تقدير الله وقضائه
مبتداء احلك انزلك واسكنك والمجاز اسم سوق في الجاهلية
كانوا يجتمعون فيه ويتبايعون ويتناشدون ويتفاخرون ومعنى
اري اظن وادري بصيغة المجهول وحمل المبرد في ذلك الاخ علي الاب لانه لم
يجد عليه شاهدا من كلام العرب وجعل هذا القول شاهدا لهما صراحة و
اشارة لتقاربهما اي لتقارب الاب الاخ لفظا ومعنى اما لفظا فلان
لان في اولهما همزة وآخرهما حرف علة يعني الواو المحذوفة واما معنى
فلقيام الاخ مقام الاب عند عدمه في التصرف في المال والنفس واجاب المص
عنه اي عما استدل به بان ذلك بخلاف القياس استعمال الفصحاء يعني وارد علي
خلاف القياس واستعمال الفصحاء الذين يكون كلامهم دليلا وحجة اما
كونه واردا علي خلاف القياس فلفوات المقصود من الاضافة وهو التخفيف
ههنا وان حصل التخفيف بحذف التنوين الا انه ارتكب ما هو اشد
منه وهو الرد والقلب والادغام واما كونه واردا علي خلاف استعمال
الفصحاء فلانه لم يرد منهم في نظم ولانه اعادة المحذوف عند الاضافة
الي ياء المتكلم علي انه يجوز ان يكون جوابه مختصا بضرورة الشعر مع انه
يحتمل ان يكون المقسم اي جمع اب يعني اي الاب يجمع جمع المذكر السالم
بالواو والنون او بالياء والنون ويقال ابون كما يقال اخون لانه اسم
مذكر يعقل واريد به معنى العلم ايضا ثم يكون محتملا لا ينهض حجة ولا
يثبت به مطلوبه فاصله ابين جمع سلامة وحالة الجر لا سيما ان الواو
للقسم سقطت النون في الاضافة يعني لاضافته الي ياء المتكلم فاجتمعت
ياءان احدهما حرف الجمع يعني ياء الاعراب والثانية ياء الاضافة فادغمت
الياء الاولى التي هي حرف الاعراب في الياء الثانية التي هي ياء الاضافة لاجتماع
المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة والاول ساكن والثاني متحرك فادغم
فصار ابي واستدل الشارح علي انه يجوز ان يجمع الاب جمع السلامة بالواو والنون
بقوله وقد جاء جمعه اي جمع الاب هكذا اي جمع السلامة بالواو او بالياء والنون
في قول الشاعر فلما تبين من التفعل وهو الظهور والانكشاف مؤكد بالنون
الثقيلة فعل ماض جمع مؤنث اصواتنا جمع صوت وروي اشياخنا

جمع شيخ بكين وهو ايضاً فعل ماض جمع مؤنث جوابهما و قد بدلنا من التفدية فعل جمع مؤنث وفاعل ومفعول بالابينا الا الف للاشباع كما في قوله فكيف انتا ارد نهم الاباء والامهات ايضاً ايلما سمعن و علمن اصواتنا نتا دعا اي الفعلان في قوله اصواتنا مثل قولك ضربت واكرمت زيداً بكين وقلن لنا اي خاطبين لنا لان القول اذا تعدي باللام يكون بمعنى الخطاب اباؤنا فداه اسم بريدا نهن لما سمعن و علمن اصواتهم بكين ويتضرعن اليهم اي الاولي الحاين قائلة اباؤنا فدائكم حتي يستنقذ من ايدي من اخذهن اواذاهن **ونقول** صرح بلفظ نقول ولم يعطف علي اخي وابي تحرزاً عن نسبة الحم والهن الي نفسه ولو قال يقال بالمجهول لكان اولي للتحرز عن نسبتهما الي المخاطب ايضاً مع ان اضافة الحم اليه غير صحيح لانه لا يضاف الا الي الانثي لا يخرز فيضاف اي حم زوجتي كذا في الهندي اي امراة مبتداء قائلة خبره علي منوال الكوكب انقض الساعة اي قائلة هذا القول جعله صيغة الغائب مع ان المتبادر في امثاله صيغة الخطاب دفعاً لما يتخيل ان الصواب وتقولين بصيغة التانيث واحترازاً عما قال الحشي كما نقلناه آنفاً لامتناع اضافة الحم الي المذكر لان الحم قريب المراة من جانب زوجها كابيه واخيه وامه وغيرها من الذكور والاناث فلا يضاف الا اليها اقول لا يحتاج في التمثيل الي هذا التكلف لانه لا يراد ههنا معناه الوصفي بل المراد مجرد التمثيل فيجوز ان يكون القائل مذكراً كما جاز ان يكون مؤنثاً فلا يضر في نقول انما هو المتبادر منه وهو صيغة الخطاب **حمي وهني** بلا رد المحذوف عند الاضافة الي ياء المتكلم وهو لام الفعل فيهما وانما فصلهما اي حمي وهني عن اخي وابي مع ان الاولي ان يذكرهما متصلين بهما لاشتراكهما في حذف لام الفعل وانا حللنا في الحرف الاول لانه لم ينقل مبني للمفعول عن المبرد فيهما اي في حمي وهني في المشهور مما يخالف مذهب الجمهور كما نقل عنه في ابي واخي والموصول قائم مقام نائب فاعل لم ينقل لانه لم يرد فيهما في نظم ولا نثر دليل قاطع كما ورد في ابي ولا يجوز الحمل علي الاب كما حمل الاخ في علته لعدم المناسبة بينهما لفظاً ولا معنى وهو ظ ومع هذا رد المحذوف عند الاضافة الي الياء خلاف الاصل ويلزم منه النقل ايضاً

والمق

والمقصود من الاضافة التخفيف والعمل بالاصل هو الاولي والاخري وان نقل عنه اي عن المبرد بعضهم وهو ابن يعيش وابن مالك فذلك الخلاف لانه ليس بمشهور في الاسماء الاربعة لمناسبة الاتحاد في كون لامهن واواً والمحذوف منهن لفظاً اللام عند الافراد وكون اعرابهن بالحروف عند الاضافة الي غير الياء فيكون ان محمولين علي الاب ايضاً الا ان الظاهر يذكر **ونقال** لم يقل ههنا ونقول ههنا ونقول في السابق يقال تامل فيه في حال الاضافة الي ياء المتكلم لان اصله فوه كسر لان وزن الاسماء الستة فعل كما صرحنا الا في الافراد لا فوك فانه بالسكون كسي لان الاصل السكون ولا دليل علي الحركة وفي البواقي كون اللام حرف علة دليل علي ان يكون العين متحركة لان اللام قد يحذف او يسكن **في** بالرد اي رد العين المقلوبة كما ترد عند الاضافة الي غير الياء والقلب اي قلب الواو ياء لما مر غير مرة والادغام لما مر مراراً **في الاكثر** متعلق بقوله نقال اي في اكثر موارد استعمالات العرب في المواضع التي كثر استعمال الفم مضافاً الي ياء المتكلم **وفي** بلا رد ولا قلب ولا ادغام في بعضها اي يقال في في بعض موارد استعماله ابقاء مفعول له لقوله يقال في بعض الوجود شرط بضم كاف تكلم للميم متعلق بقوله ابقاء المعوض عن الواو عند قطعه اي عند قطع لفظ الفم عن الاضافة مطلقاً سواء كان المضاف اليه ياء المتكلم او غيره وانما عوض عند القطع لئلا يوجد اسم علي حرفين آخره واو في كلامهم و اختير الميم في التعويض لمناسبتها الواو في كونها شفوية وانما قيل في بعضها فمي ابقاء للميم علي حالها لان الاضافة الي الياء لا تستوجب ردها الي الواو ولما فرغ عن بحث الاسماء الستة عند اضافتها الي الياء اراد البحث عنها عند قطعها عن الاضافة مطلقاً فقال **واذا قطعت** علي صيغة المجهول الخطاب هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة مطلقاً لان لفظ ذو لا يقطع عن الاضافة ولذا قيل الاسماء الخمسة مع كونها ستة **قيل** عند التعداد هم مقطوعة عنها **اخ واب وحم وهن وفم** بلا رد بل بالحذف في الاربعة وبتعويض الميم عن الواو في الاخير وجاء فيه اتباع الفاء للميم في حركات الاعراب بعضها كان اعرابه بالرفع فالفاء تضم وان كان بالنصب تنفتح وبالجر تنكسر بالحركات الثلث في الفم المتابعة للحركات الاعرابية وقيل لانهم نقلوا

الى حالة الاضافة بلا ميم الى غير الياء اعني فوك وفاك وفيك وقيل
ومن البدايع في الفم كونه كمدلوله وانه ابتني الفتح والضم والكسر وافوك
وبالله التوفيق هو لعمري دقيق واعجاز في الفم الحركات الثلث دون اخواته
لان مدلوله لا يبقى على حالة واحدة لانه دائر بين الاحوال الثلث الانفتاح
والانضمام والانخفاض فجاز فيه الحركات الثلث لتدل على الاحوال لان كون
اللفظ متحركا دليل على كون المعنى متحركا ايضا كالحيوان والجولان وحيدي
ولان الفم داخل وخارج عند الانضمام والانفتاح ولكن فتح الفاء
في فم سواء كانت الميم مضمومة او مفتوحة او مكسورة افصح منهما اي
الضم والكسر لخفة الفتحة ولموافقته اخواته لان الفاء فيها مفتوح
لا محالة وفي الوافية اما كون فتح الفاء في فم افصح فلكون الفاء مفتوحا
في الاصل واما ضم الفاء فليدل على الواو المحذوفة نعني المبدلة واما الكسر
فيه فلانها عوض الواو ميما فكانت عوضت ياء فكما اذا عوضت
ياء كسر ما قبلها فكذلك اذا عوضت ميما انتهى • وفي فم ست لغات
ابتداء منها بالافصح فالافصح على الترتيب اولها اعرابه بالحروف في الاضافة
الى غير ياء المتكلم وثانيها حال القطع عن الاضافة مطلقا وثالثها قوله
وجاء حم مثل يد مطلقا يعني حال الافراد والاضافة الى غير الياء فيقال
هذا حم وحمك ورأيت حما وحمك ومررت بحم وحمك بحذف اللام نسيا
منسيا ورابعها قوله ومثل خبء بسكون العين وبالهمزة يعني بقلب
الواو همزة بمناسبة التقارب في المخرج لان الواو شفوي والهمزة من
اقصى الحلق فيقال هذا حمء وحمءك ورأيت حمءا وحمءك ومررت بحمء
وحمءك وخامسها جاء مثل دلو بابقاء الواو على حاله واسكان ما
قبلها مطلقا فيقال هذا حمو وحموك ورأيت حموا وحموك ومررت
بحمو وحموك فالاعراب في هذه الاضافة الثلثة بالحركات مطلقا يعني
بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا في حال الافراد والاضافة الى
غير ياء المتكلم لكون الاولين صحيح الآخر والاخير ملحقا به وسادسها
جاء مثل عصا بالالف المقدرة والملفوظة فيقال هذا حما وحماك و
رأيت حما وحماك ومررت بحما وحماك • والاعراب في هذا النوع بالحركة

تقديرا

تقديرا لانه محل الاعراب الالف المقدرة في حال الافراد والملفوظة في حال الاضافة
وهي لا تقبل الحركة فكيف تقبل الاعراب مطلقا اي جاء حم تفسير لمفهوم الاطلاق
لا لبيان اعرابه لانه منصوب على الحالية من فاعل جاء وهو الاقسام الاربعة مثل
هذه الاقسام الاربعة مطلق غير مقيد بحال الافراد او اضافة بل يجيء هذا
الوجوه فيه اي في اضافة حم في كل واحد في حالتي الافراد والاضافة من غير
تفرقة بينهما واما هن ففيها ثلث لغات الاعراب بالحروف عند اضافتها الى
غير ياء المتكلم والاعراب بالحركة لفظا عند القطع عن الاضافة مطلقا او تقديرا
عند الاضافة الى وثالثها قوله وجاء هن مثل يد مطلقا اي في الافراد والاضافة
الى الياء او الى غيرها الا انها عند الاضافة الى الياء يكون الاعراب فيها تقديريا وعند
غيرها لفظيا يقال هذا هن ورأيت هنا ومررت بهن وهذا هنك ورأيت
هنك ومررت بهنك اورد المثال لنفي مخالفة لما سبق نقلنا واما
غيرهما من الاسماء الستة ففيها حالان ثلث الاعراب بالحركة لفظا عند القطع عن
الاضافة والاعراب بالحركة تقديرا عند الاضافة الى الياء والاعراب بالحروف
عند الاضافة الى غيرها هذا عند البصريين لان كل منها اختلافات وذو واصله عند
الفراء ذوو بالواوين والامر ذو ياء كفلس وعند غيره كفرس لا يضاف الى مضمر
ويستفاد منه ان المراد سلب اضافة ذو وفروعه عن المثنى والمجموع والمؤنث
الى المضمر ويستفاد ايضا ان المراد بالمضمر هو المطلق سواء كان ضميرا متكلما
او مخاطبا او غائبا ولذا قال وذو لا يضاف الى مضمر على الاطلاق فيهما لانه
وضع وصلة نصب على التمييز الى الوصف باسماء الاجناس متعلق بالوصف
يعني وضع لان يكون وسيلة الى جعل اسم الجنس صفة لشيء وذلك لانهم
ارادوا ان يصفوا شخصا بالذهب مثلا فلم يتأت لهم ان يقولوا جاء في رجل
ذهب او زيد الذهب لحنا يعني فوضعوا ذو واضافوه اليه فيتيسر لهم بعده
ذلك فقالوا جاءني رجل ذو ذهب وزيد ذو الذهب والضمير ليس باسم جنس
حتى يضاف اليه ولان المضمرات والاعلام لما لم تقع بنفسها صفة لم يتوصل بذو
الى الوصف بهما وقد اضيف اي ذو اليه اي الى الضمير على سبيل الشذوذ لانه
خالف القياس يكون شاذا وذلك لان ضمير الغائب لما كان اسم
الجنس لا الابهام اجازوا اضافة ذو اليه لانه مرجعه لما كان سابقا كان

ضمير الغائب في حكم المعرفة ولاجل هذا صار اضافته اليه شاذا كقول الشاعر
انما يعرف المعروف ما لم يتنزل فيه الوجوه انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه جمع
ذو حالة رفعه لانه فاعل يعرف والضمير راجع الى المفعول وهو قوله ذا الفضل وكقوله
صبحنا الخزرجية مرهفات اباد ذوي ارومتها ذووها ولو قيل لا يضاف
ذو الى غير اسم الجنس يعني ولو قال المص مكان وذو لا يضاف الى مضمر وذو
لا يضاف الى مضمر وذو لا يضاف الى غير اسم الجنس بل انما يضاف اليه لا غير لكان
قوله هذا اشمل من قوله ذلك لانه شامل للعلم وغيره لان ذو لا يضاف الى العلم
والى اسم الاشارة وكانه اي المص خص المضمر بالذكر الباء دخلت على المقصور لكونه
في صورة الاضافة الى المضمر في اخواته فالمناسب للمقام ان يقول وذو لا يضاف
الى ياء المتكلم لان ثبوت بعض الاحكام في اخواته انما كان بالاضافة اليه الا انه نفى
ما هو الاشمل وهو اضافته الى المضمر مطلقا ليعلم منه ان عدم اضافته اليه كان
بالطريق الاولى وليحصل فائدة اخرى وهي عدم اضافته الى المضمر مطلقا لانه كان
لبعض تلك الاسماء يعني الاسماء الستة غير ذو حكم خاص لذلك البعض
بحيث لا يوجد ذلك الحكم في البعض الاخر مثل رد المحذوف عند المبرد في اخي
وابي والرد والقلب والادغام في الاكثر في في عند اضافته اي اضافة ذلك
البعض الى ياء المتكلم فنفى المص اضافته اي اضافة ذو الى المضمر مطلقا يعني
سواء كان متكلما او مخاطبا او غائبا يعني ان المناسب للمقام النظر الى
اضافته الى المضمر الخاص اي الى ياء المتكلم لكن المص عدل الى نوعه وهو المضمر
نفيا مفعول له لقوله فنفى لاختصاص اي ذو متعلق بقوله نفيا الا علة لقوله
فنفى بحكم خاص متعلق بالاختصاص وداخلة بالمقصور لان المقصور عليه وهو
لفظ ذو والمقصور الاختصاص حكم خاص بذو باعتبار اضافته اي اضافة ذو
الى الياء اي الى الياء كما ان لكل واحد من اخواته حكما خاصا باعتبار اضافته الى الياء
وكانه قال وذو لا يضاف الى مضمر فضلا عن ان يكون له حكم خاص عند اضافته
الى الياء ولا يقطع عطف على قوله لا يضاف مبني للمفعول مثله اي ذو عن
الاضافة اي لا يقطع ذو عن ان يكون مضافا الى اسم الجنس كما ان اخواته م
يقطعن عن الاضافة مطلقا واعربت بالحركات لما سبق انه وضع وصلة الى
الوصف باسماء الاجناس بهذا الغرض يفوت اذا قطعت كما اذا اضيفت

الى غير اسم الجنس ولذا علله الشارح بقوله لانه جعل اي جعل ذو وصلة الى
الوصف باسماء الاجناس يعني لان اجزاء ما هو الغرض والمقصود من وضعه
ليس الا باضافته اي ذو اليها اي الى اسماء الاجناس اي لا يحصل الغرض
من وضعه الا بالاضافة اليها ولما فرغ من بيان الاصول الثلثة مع ملحقاتها
المرفوعات واخويها شرع في بيان ما يتبعها فقال **التوابع** وهي الاسماء
التي لا يمسها الاعراب الا على سبيل التبع لغيرها وهي جمع تابع لانا نعد لان
موصوفه الاسم اذ تقديره الاسم التابع وهو مذكر لا يعقل ويجمع هذا
الجمع قياسا مطردا صيغة المذكر الذي لا يعقل كما مر في المرفوعات منقول عن
الوصفية الى الاسمية لصاركا انه اسم على وزن فاعل والفاعل الاسمي
يجمع على فواعل لان الفاعل الوصفي يجمع بالالف والتاء يعني على وزن فاعلات
انون الى النقل لان الفاعل الوصفي ايضا يجمع هذا الجمع الا انه جمعه على فاعلات
اكثر منه على فواعل والفاعل الاسمي لا يكون جمعه الا على فواعل فقط فهذا احتاج
الى النقل كالكاهل وهو ما بين الكتفين وهو اسم بحسب الاصل بخلاف التابع فانه
اسم بحسب النقل لانه كان في الاصل وصفا جمع على الكواهل والمراد ههنا اي بالتوابع
ههنا توابع المرفوعات على ان يكون اللام فيه للعهد الذهني بقرينة المقام لانه في
بحث الاسم والمنصوبات والمجرورات التي هي اقسام الاسم حقيقة او حكما فلا يشكل
بالجمل الوصفية والجمل التي هي معطوفات على ما له اعراب فلا ينتقض حدها اي حد
التوابع بخروج نحو ان ان وضرب وضرب عن حد التوابع بان نما الصدق
على ان الثانية وضرب الثاني كل ثان ولا الصدق باعراب سابقه من جهة واحدة
لان الحرف والفعل ليس له اعراب لعدم كونهما اي كون كل منهما اي من نحو ان ان و
ضرب ضرب من افراد المحدود والمحدود ههنا التوابع وعرفت ان المراد بها
توابع الاسم لا مطلق التوابع فلا ينتقض الحد بخروج مثل هذا لان خروج ما لا
يكون من افراد المحدود لا يكون مناقضا **كل ثان** اي متاخر يعني قوله ثان
بمعنى المتاخر بعموم المجاز وهو ان يكون المعنى الحقيقي داخلا في المعنى المجازي
وههنا كذلك لان معنى ثان في الحقيقة ان يكون مسبوقا بواحد وهذا المعنى
داخل في متاخر لانه ايضا ما يكون مسبوقا سواء كان بواحد او باثنين فصاعدا
متى او حط ذلك المتاخر مع سابقه كان المتاخر في الرتبة الثانية منهما

المحشي

من سابقه المراد من سابقه ما يكون سابقا بلا فصل بسابق آخر وقال المحشي
اراد دفع ما يورد على التعريف من الثاني في جاءكا ولدلعطريقا ان جعل الثاني
بعض المتاخرين واعتباره ثانيا في الرتبة بالاضافة الى متبوعه لا في الذكر و
الصفة الثانية في الرتبة الثانية من الموصوف وان كانت ثالثة في الذكر
واول الكلام وهو قوله اي من متاخرين ناظر الى الدفع الاول واخره وهو قوله او
خط مع سابقه آه الى الدفع الثاني انتهى فدخل فيه اي في حد التوابع هو
التوابع الثاني من التوابع الخمسة والتابع الثالث فصاعدا هو
ملتبس اي ملابس باعراب يريد ان الباء فيه للمصاحبة سابقه اي كان
الثاني ملابسا باعراب للفظ السابق عليه لفظيا كان اعرابه او تقديريا
او محليا على ما سيجيء اي بجنس اعرابه على حذف المضاف سابقه يعني ان
كان جنس اعراب السابق يكون اعرابه رفعا ايضا وان كان نصبا فنصبا
فان جرا فجر بحيث يكون اعرابه اي اعراب الثاني من جنس اعراب السابق
كما قلت آنفا ناشئ كلاهما اي اعراب السابق والمسبوق من جهة واحدة
لا من جهتين شخصية لا جنسية ولا نوعية قوله شخصية صفة واحدة
فالنسبة مجازية او صفة موصوف محذوف في تقديره وحدة شخصية مثل
جاءني زيد العالم فان صفة العالم اذا لوحظ مع زيد الموصوف به
في انه موصوف والعالم وصف له قائم به كان العالم في المرتبة الثانية
منه اي من زيد لان الصفة لكونها موضحة للموصوف او مخصصة له لا تكون
الا متاخرة عن الموصوف بمرتبة في وصف الاول وبمرتبتين او اكثر واعرابه
اي اعراب العالم من جنس اعرابه اي اعراب زيد لان الصفة يجب ان تكون
على اعراب موصوفها لكونها قائمة به وهو الرفع والرفع في كل واحد منهما
اي من زيد والعالم او من الموصوف والصفة ناشئ اي حاصل من
جهة واحدة شخصية لان الصفة اذا كانت وصفا له وقائمة به يكون
جهتهما واحدة وههنا العالم وصف لزيد وقائم به واما اذا كانت
الصفة وصفا لسببه وقائمة به لا يكون كذلك وان كان اعرابهما من
جنس واحد لكن لا يكون ناشئا من جهة واحدة لان الصفة ح
قامت بسببه ونشأت عنه فان قلت فاذا كانت كذلك كانت الصفة

السببية

السببية خارجة عن التعريف فلا يكون جامعا قلت لانها وصف مجازي لا حقيقي
فلا يضر خروجها ومجيء اي الجهة الواحدة الشخصية فاعلية زيد العالم لان المجيء و
المنسوب الى زيد الموصوف في قولك جاءني زيد العالم في قصد المتكلم منسوب اليه
اي الى زيد مع تابعه العالم الا ان المجيء منسوب الى زيد بالاصالة والى العالم بالتبع لا اليه
مطلقا سواء كان زيد موصوفا بالعالم اولا اذ لو كان كذلك لا اكتفى بذكر الموصوف
فقط فلا يحتاج الى ذكر الوصف فقوله كل ثان جنس يشمل التوابع المقصودة من
التعريف مؤخرات كانت هذه الامور او مقدمات لان المراد بالثاني ثانوية الثاني
ثانوية في الرتبة لا الذكر على ما عرفت وخبر المبتدأ مؤخرا عن المبتدأ او مقدما
عليه وجوبا او جوازا وخبري كان وان واخواتهما اي اشباههما سواء تقدم
الخبر على اسم كان لو عليها اولا وسواء قدم على اسم ان اولا وثاني مفعولي ظننت
واخواتها واعطيت واشباهه اخر او قدم وكذلك يشمل ثاني وثالث مفاعيل
اعلمت وامثاله والحال والتمييز وغيرهما لان كل واحد منها ثان متى لوحظ مع سابقه
كان في الرتبة الثانية منه فدخلت في التعريف بقوله كل ثان وقوله باعراب سابقه
يخرج الكل غير التوابع لانها في المقصودة منه الا خبر المبتدأ وثاني مفعولي ظننت
واعطيت وثاني وثالث مفاعيل اعلمت والحال عن المنصوب نحو ضربت زيدا مجردا
عن الثياب والتمييز عن المنصوب نحو وفجرنا الارض عيونا لان كل واحد منها باعراب
سابقه وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء المذكورة لان العامل في المبتدأ
والخبر وان كان هو الابتداء على مذهب المنصور اعني التجريد عن العوامل اللفظية
للاسناد لكن اي الا ان هذا المعنى اي التجريد عنها للاسناد من حيث انه يقتضي
مسندا اليه ليوجد ما يدل على الذات صار التجريد عنها عاملا في المبتدأ كما ان هو
المبتدأ دال عليها اما تحقيقا او تاويلا وهذا المعنى ايضا من حيث انه يقتضي هو
مسندا ليوجد ما يدل على امر نسبي صار التجريد عاملا في الخبر لان الخبر يدل على الامر
النسبي فليس ارتفاعهما اي ارتفاع المبتدأ والخبر من جهة واحدة بل من
جهتين يعني ارتفاع المبتدأ من جهة كونه مسندا اليه وارتفاع الخبر من جهة
كونه مسندا وان كان اعرابهما من جنس واحد وكذا اي كما ان الابتداء اعني
التجريد عنها للاسناد عامل في المبتدأ والخبر من جهتين كذلك افعال القلوب
منها ظننت من حيث انه يقتضي مظنونا فيه يعني يقتضي ما يدل على الذات بحيث

يمكن ان يوجد الظن فيه ويكون قائما به ومن حيث انه يقتضي مظنونا يعني
ان يكون وصفا يمكن ان يظن عليه اي ظننت في مفعوليه يعني عمل في المفعول الاول
من حيث انه مظنون فيه وفي المفعول الثاني من حيث انه مظنون فليس انتصابهما
اي المفعول الاول والمفعول الثاني من جهة واحدة بل فيهما من جهتين وان
كانا في جنس الاعراب متفقين مثل ظننت زيدا عالما فانتصاب الاول من جهة
كونه مظنونا فيه وانتصاب الثاني من جهة كونه مظنونا لما عرفت وكذلك اي
الافعال التي هي يتعدي الى مفعولين ثانيهما غير الاول كاعطيت مثل اعطيت زيدا
درهما فانه من حيث انه يقتضي آخذا يعني ما يدل على الذات بحيث يمكن ان يقوم
مقام الفاعلية بها وهو الاخذية ويقتضي ايضا مأخوذا يعني ما يدل على ذات
يمكن انه يقوم معنى المفعولية بها وهو المأخوذية عمل اعطيت في مفعوليه فليس
انتصابهما اي انتصاب كل واحد منهما من جهة واحدة بل من جهتين واعلم ان
الاعراب المعتبر في هذا التعريف اي في تعريف التوابع وهو قوله باعراب سابقه بالتبعية اي
بالقياس الى اللاحق وهو التوابع سواء كان الاول والثاني او غيرهما وهو الثالث
فصاعدا والسابق اي ما سبق بلا فصل سواء كان المتبوع او الاخير ان اعم
من ان يكون الاعراب فيهما لفظيا مثل قول الشاعر في زيد العالم او يكون فيهما تقديريا
نحو جاء فتى القاضي او الاول تقديري والثاني لفظي او بالعكس اي ومن
ان يكون الاعراب فيهما محليا نحو ضربت انت او الاول محلي والثاني اما لفظي
او تقديري او الثاني محلي والاول اما لفظي او تقديري فامثلتها واضحة على
الفطن حقيقة وحكما تفصيل للاعراب اي سواء كان ذلك الاعراب حقيقيا
فلا يرد مثال المحلي في الاول نحو جاء في هؤلاء الرجال فان الكسرة فيه ليست
باعراب حقيقة ولا حكما لا لفظا ولا تقديرا بل الاعراب فيه محلي ولذا لم يجز الحمل
على اللفظ بل على محله ومحل الرفع ولذا وجب الرفع ومثال الاعراب الحكمي في الاول
ايضا يا زيد العاقل فان ضم زيد وان لم يكن اعرابا حقيقة لكنه في حكمه ولذا
جاز الوجهان في صفته المفردة على ما سبق واذا لم يكن في حكم الرفع لم يجز رفع صفته
حملا على اللفظ ونحو لا رجل فان فتح رجل في حكم الاعراب على رأي النصب ولذا
اجيز حمل ظريفا على لفظه بالنصب ويجوز فيه البناء ايضا حملا على المنعوت
والرفع حملا على المحل البعيد كما سبق ثم اي بعدما علمت ما علمت الجنس والفصل

وغيرهما

وغيرهما من القيود المذكورة في التعريف اعلم ان لفظ كل ههنا اي في تعريف التوابع
ليست في موقعها وموقعها ما يكون المراد منه احاطة الافراد مثل كل انسان ناطق
وكل حيوان جسم نام حساس متحرك بالارادة لان التعريف اي تعريف اي جنس واي
نوع انما يكون تعريفا للجنس كالحيوان والتوابع والجنس الطرفان متعلقان
بالتعريف مثل جسم نام آه وثان باعراب آه ومثل تعريف الكلمة لفظ وضع لمعنى
مفرد لا يكون التعريف للافراد مثل زيد ورجل لان التعريف لا يكون الا بذكر الجنس
والفصل والافراد لا يكون لها جنس ولا فصل فلا يكون التعريف لها فالمحدود ههنا
بالحقيقة التابع الذي هو حد التوابع لان الجنس لا يكون الا في المفرد وفي الظاهر
التوابع والحد ههنا مدخول كل وهو ثان باعراب سابقه من جهة واحدة فلما
دخل عليه كل كان التعريف للجنس بالافراد لان كلمة كل تفيد في مدخولها عموم الافراد
وشمولها اذا كان نكرة لكنه استدرك من قوله ليست في محله وجواب لم وتنبيه
على فائدة دخول كل وهي صدق المحدود على كل افراد الحد يعني الا انه لما ادخل
عليه اي على التعريف المذكور كل افاد الضمير المستكن الراجع الى الدخول المستفاد
من ادخل اي افاد دخوله كل صدق المحدود صريحا لان لفظة كل اذا دخلت
على المحمول يلزم منه صدق الموضوع على كل افراد الحد نحو الحيوان كل جسم نام
حساس متحرك بالارادة يعني يصدق على كل فرد مما صدق عليه الحد فيكون التعريف
مانعا عن دخول غيره فيه لانه لما صدق على كل الافراد لا يصح ان يصدق على غيرها لان
الدال على شيء ليس له ان يدل على غيره والظاهر انحصار المحدود فيها اي في افراد الحد
لعدم ذكر غيرها اي غير افراد الحد فيكون الحد جامعا لافراده لانحصار المحدود في
افراد الحد فيحصل لنا حد جامع لافراده بسبب انحصار المحدود فيها ومانع عن
دخول غيره فيه بسبب صدق المحدود على كل افراد الحد بحيث لا يصدق على غيره صار
بدخوله يكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه اي كون الحد جامعا لافراده ومانعا
عن دخول غيره صار بدخول كل على الحد منصوص ومصرح واذا لم تدخل عليه كل لم يكن
الجمع والمنع منصوصا ومصرحا بل متضمنا ولما فرغ من تعريف جنس التوابع
شرع الى تعريف انواعها كما هو دأبه فقال النعت والصفة كلاهما بمعنى واحد
قدمه لكونه اشد متابعة للمتبوع لكونه عينه لان العالم في قول الشاعر جاء في زيد العالم
هو زيد لا غيره واكثر استعمالا او اوفر فائدة ولكونه مذكورا معا بتمامه صريحا في قوله

ولا يضاف صفة دون غيرها **تابع** لانه من التوابع جنس شامل للتوابع كلها
يعني شامل لما هو المقصود منه وغيره لكونه جنسا وقوله مبتدأ خبره قوله
الآتي احتراز **يدل على معنى في متبوعه** صفة التابع اي يدل ذلك التابع حقيقيا
كان او سببيا بهيئة تركيبه مع متبوعه والهيئة مضافة الى التركيب مع متعلق
به والضمير المجرور يرجع الى التابع اي دلالة التابع على معنى في متبوعه لا تكون
الا بوصف كونه مركبا مع متبوعه على حصوله متعلق بقوله يدل معنى في متبوعه
مطلقا اي دلالة مطلقة زيدا لا انتصاب مطلقا على المصدرية اي على كونه
صفة مصدر محذوف وهو الدلالة ولا يلزم من ذلك تأنيث مطلقا لكون
موصوفه مؤنثا لان المحذوف ليس كالمذكور ومع هذا الخفة مطلوبة فلا
يرد قول من قال جعل مطلقا صفة للدلالة ولا يساعده العبارة لانه
يجب تأنيث مطلقا الا ان يقال المعتد تأنيث المصدر او تأنيث
ما لابد له في الدلالة على معناه من التاء ولان لقوله هذا وجها غير مقيد بتقييد
الاطلاق بخصوصية بفتح الخاء اذ كان الياء مصدرية لئلا يجتمعا للمصدر
وضعها ان كانت للنسبة ومضافة الجمادة من المواد بيانية يعني دلالة
النعت على معنى حاصل في متبوعه مطلقة بحيث يعم جميع الامثلة غير مخصوصة
ببعض الامثلة كما في البدل وغيره احتراز عن سائر اي باقي التوابع كما ان
السائر بمعنى الباقي فلا يرد ما عليه اي على تعريفها النعت البدل في مثل قولك اعجبني
زيد علمه فانه علم بدل الاشتمال عن زيد لان نسبة الاعجاب الى زيد تستلزم نسبته
الى علمه لما سيجيء والمعطوف في مثل قولك اعجبني زيد وعلمه فانه علم في المثالين
وان دل على معنى في متبوعه لكن دلالته عليه ليست مطلقة بل دلالته عليه
ليست الا بخصوص مادة حتى لو جردت عنهما لم يدل كل منهما عليه مثل اعجبني
زيد فاده ووداده ولا للتاكيد لفظيا كان او معنويا في مثل قولك جاءني
القوم كلهم او جاءني زيد زيد ولما كان دلالة التاكيد على معنى في متبوعه
ابهام بينه بقوله لدلالة كلهم على حصول معنى الشمول في القوم يعني لما قيل
جاءني القوم توهم ان المجيء صدر عن القوم كلهم او عن بعضهم فالنسبة
حقيقية او مجازية اندفع ذلك التوهم بقوله كلهم وعلم ان النسبة حقيقية
او مجازية فلما اكد زيد الثاني اندفع وعلم ما هو المراد منها الحقيقة

فان دلالة التوابع في هذه الامثلة من البدل والعطف والتاكيد على حصول
معنى من العلم في الاولين والشمول في الاخير في المتبوع متعلق بالحصول
انما هي اي ليست دلالة تلك التوابع الا لخصوص موادها اي لا لانها ليست الا ببعض
الامثلة لا كلها فلو جردت تلك الامثلة عن هذه المواد بان يكون التابع فيهما
غير ذلك المذكور فيها كما يقال اعجبني زيد غلامه مكان اعجبني زيد علمه
او اعجبني زيد وغلامه مكان اعجبني زيد وعلمه او جاءني زيد نفسه بدل
جاءني القوم كلهم لا يتحد بالخطاب لها اي لهذه الامثلة دلالة على معنى
في متبوعها بصيغة الجمع المؤنث اي في متبوع كل واحد منها اما في الاولين
فظاهر لان الغلام يدل على الذات المختصة ولا يدل على معنى قائم بالغير فضلا عن
ان يدل على معنى في متبوعه واما في الثالث فلان لفظ نفسه لا يدل على
معنى قائم بالغير بل انما يدل على ما يدل عليه زيد في هذا المثال لان معنى
النفس مطلق الذات الا انه بالاضافة الى ضمير زيد كان المدلول عليه كانه
زيد ايضا فصار كانه قال جاءني زيد زيد بخلاف نحو جاءني القوم كلهم
فانه يدل على معنى حاصل في القوم وهو الشمول كما عرفت بخلاف الصفة
فان الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على معنى في متبوعها اي في
متبوع الصفة في اي مادة كانت الصفة سواء كان عاملها لفظيا
او معنويا اعلم ان العامل في الصفة هو العامل في الموصوف عند سيبويه
وقال الاخفش العامل فيها معنوي سواء كان العامل في الموصوف لفظيا
او معنويا كما في المبتدأ والخبر وهو كونها تابعة وقيل ان عامل الثاني مقدر
من جنس العامل الاول يعني يقدر في قولك جاءني زيد العالم جاءني تقديره
جاءني العالم والاول اقوى لان المنسوب الى المتبوع في قصد المتكلم منسوب
الى التابع لا اليه ونحن نفاد المجيء في قولك جاءني زيد الظريف ليس
في قصدك منسوبا الى زيد مطلقا بل اليه حال كونه مقيدا بصفة الظرافة و
كذا الحال في جاءني زيد العالم كما سبق ولما توهم ان لا فائدة في ايراد الوصف
لان الوصف انما يكون الخطاب مع من هو عالم بثبوت الصفة دفعه بقوله
وفائدته اي فائدة النعت غالبا اي في غالب الاحوال **تخصيص** في النكرة
وهو في عرف النحاة عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرة كرجل

عالم فان رجلا كان محتملا لكل فرد من افراد الرجال فلما وصف قل احتماله
في المعرفة وهو في عرفهم عبارة عن دفع الاحتمال الحاصل في المعارف او وضح
كزيد الظريف فان زيدا وان كان معينا الا انه يحتمل غيره باعتبار تعدد
الوضع فلما وصف بالظريف ارتفع الاحتمال الحاصل فيه وقد تكون اي افادة
النعت لمجرد الثناء بان كان الوصف معلوما قبله فكره والثناء بالمدح
بيان صفة الكمال من غير قصد بيان لقوله لمجرد تخصيص كما في الاول او
قصد توضيح كما في الثاني بان لا يكون الموصوف نكرة ولا معرفة يحتاج الى
الايضاح حتى اذا احتاج اليه لم يكن التوصيف لمجرد الثناء كما سبق نحو
بسم الله الرحمن الرحيم بالجر فيهما على ان يكونا صفتين للفظ الله
تعالى لا يطلق على غيره تعالى لا حقيقة ولا مجازا فلا يكون فيه احتمال حتى
يحتاج الى الايضاح واما اذا كانا منصوبين بتقدير اعني او امدح او
مرفوعين بتقدير المبتداء فلا يكونان مما نحن فيه وكالاوصاف الجارية
على التقدير تعالى او وقد يكون لمجرد الذم من غير قصد تخصيص او توضيح ولا
يليق ايضا المدح والثناء بل لا يستحق الا الذم والقدح نحو اعوذ من
عاذ به يعوذ وبابه فالتجأ اليه بالله اي التجأ واعتمد اليه تعالى و
اعتصم من الشيطان شيطان على وزن فيعال من الشطن وهو البعد
وقيل على وزن فعلان من الشيط وهو الهلاك فعلى الاول منصرف وعلى
الثاني غير منصرف ويدل على انصرافه الاول وعلى عدمه في الثاني ما روي انه
جاء رجل اسمه حيان الى ملك فقيل للملك انصرف حيان ام لا فقال الملك
ان اكرمته فلا ينصرف والا فينصرف ووجهه بانه ان اكرمهم فكان احياه
فيكون من الحي فلا ينصرف لزيادة الالف والنون والعلمية وان لم يكرمه
فكان اهله فيكون من الحين فينصرف الرجيم فعيل بمعنى مفعول لمعنا اللغة
في الرجم وهو هنا اللعن والطرد وصف به مبالغة في كونه ملعونا
ومطرودا او وقد يكون النعت لمجرد التاكيد اي تاكيد معنى الموصوف فيما
اشتمل الموصوف على الصفة تضمنا او التزاما مثل مثل نفخة واحدة
اذ الوحدة المذكورة تفهم من التاء والبناء في نفخة لان التاء للوحدة
كتاء تمرة والبناء ايضا بناء الوحدة كضربة بالفتح فاكدت الوحدة م

المفهوم من التاء والبناء بالواحدة وانما اورد مثالا للتاكيد دون البواقي
لزيادة الايضاح لان النعت للتاكيد نادر وتلك كثيرة بحيث لا يحتاج الى التمثيل وقد
يكون الوصف للتعميم نحو كان ذلك في يوم من الايام ووقت من الاوقات والكشف نحو
الجسم الطويل العريض العميق لان الجسم المصطلح يعرض لهما لدخولهما تحت قوله او لمجرد التاكيد
ولما كان غالب مواد الصفة المشتقات خبر كان اي لما كان اكثر امثلة الصفة م
مشتقا كاسم الفاعل وغيره توهم كثير جوابها من النحويين بيان لكثير ان الاشتقاق
شرط في النعت لكونه دلالة المشتق على معنى في متبوعه ظاهرة لان احمر مثلا
يقتضي بذاته شيئا متصفا بالحمرة فلذلك استضعف سيبويه نحو مررت
برجل اسد حتى تاء ولو غير المشتق الواقع صفة كالاسد في هذا المثال بالمشتق
ثم جعلوه وصفا يعني ولو بما يليق بالمقام ولم يكن عطف الجملتين على
جملة لما اي ولما لم يكن رده بجواز العطف على معمولي عاملين واحد هنا اي شرط
الاشتقاق في الصفة وتاويل غير المشتق بالمشتق مرضيا ومقبولا للمص
رده بقوله ولا فصل لان المقصود من النعت الدلالة على معنى في متبوعه
لتخصيص المتبوع او للتوضيح فلما حصل هذا المقصود جاز التوصيف سواء
كان الدال مشتقا او غيره اي لا فرق لان الفصل في اللغة القطع للازم الفرق
فيكون تفسيرا باللازم ولا هنا لنفي الجنس وفصل في محل النصب اسمها
والظرف وهو بين مع متعلقه خبرها اي لا فرق كائن بين ان يكون مشتقا
كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل او غيره اي او يكون
النعت غير مشتق كغير المذكورات في صحة متعلق بلا فرق وقوعه اي وقوع غير
المشتق نعتا مفعول الوقوع الذي هو مضاف الى الفاعل اي المشتق وغيره سواء
في وقوع كل منهما نعتا اذا كان وضعه اي وضع غير المشتق يعني في التركيب
بشرط ان يكون وضع غير المشتق لغرض المعنى وغرض المعنى من قبيل خاتم فضة
والغرض ما يترتب وجوده على الشيء ويقصد به اي لغرض الدلالة على المعنى الواقع في
المتبوع عموما اي دلالة عامة او وضعا عاما اي في جميع الاستعمالات فيد اشارة
الى ان نصب عموما على الظرفية وان العموم في الاستعمال ويجوز نصبه على المصدرية
كما اشرنا اليه والمراد بالعموم الوصف العام سواء استعمل خبرا او حالا او
نعتا مثل تميمي فان النسبة الى بني تميم لم تزل عن المنسوب ما دام منسوبا

في جميع الازمان يريد بالمثل الاسم المنسوب وذي مال يريد ايضا ذا و فروعها
فان المنفي لكونه اسما منسوبا يدل وا يعا اي في جميع الازمان سواء ذكر
متبوعه اولم يذكر على ان لذات ما اي لذات من الذوات نسبة الى قبيلة بني
تميم فيقع صفة لذات وجد فيه هذا المعنى من غير تاويله بالمشتق سواء
كانت تلك الذات نكرة نحو رجل تميمي او معرفة نحو زيد التميمي وذو مال
لكونه بمعنى الصاحب وضعا يدل على ان ذاتا ما صاحب مال فيقع صفة
لتلك الذات من غير تاويل ايضا او خصوصا عطف على عموما اي اذا كان
وضع غير المشتق لغرض المعنى في بعض الاستعمالات يعني لا يدل على معنى في متبوعه
في جميع الازمان بان يكون ما وصف به مذكورا لفظا بان يدل في بعض المواضع
يعني عند ذكر الموصوف على حصول معنى لذات ما وح اي حين كونه دالا
على حصول معنى لذات ما يجوز ان يقع نعتا لتلك الذات لوجود شرطه وهو
الوضع لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع وكون موصوفه مذكورا لفظا
وفي بعضها اي بعض المواضع لا يدل على ذلك اي المعنى الواقع في المتبوع لعدم
متبوعه لا لفظا ولا تقديرا لان المراد به ح الدلالة على الذات فقط ولو كان
المراد الدلالة على الذات المعنى الواقع في المتبوع لوجب ذكره واذا كان لم
يذكر علم ان المراد الدلالة على الذات فح لا يصح جعله نعتا مثل مررت برجل
اي رجل ولكن بشرط ان يضاف الى لفظ موصوفه وان يضاف الى النكرة لان
المضاف الى المعرفة ليس فيه ابهام وكذا انت الرجل كل الرجل يراد به البليغ الكامل
في شانه اي كامل في الرجولية بفتح الراء ان كان الباء مصدرية وضمها ان
كانت نسبية فاي رجل باعتبار دلالته في مثل هذا التركيب اي تركيب كان
موصوفها فيه نكرة واضيفت هي اليه على كمال الرجولية يعني باعتبار
دلالتها على حصول معنى الكمال في موصوفها يصح ان يقع نعتا لما قلنا فاي
رجل مبتداء ويصح ان يقع نعتا خبره والباء في باعتبار متعلق بقوله
يصح والمعنى فاي رجل في مثل هذا المثال يصح ان يقع نعتا باعتبار دلالته على
معنى الكمال وفي مثل اي رجل عندك لا يدل على هذا المعنى اي معنى الكمال بل يدل على الذات
فقط لعدم ذكر شيء بعدها صالح للموصوفية لها لا لفظا ولا تقديرا لكونه مبتداء
والظرف خبره فلا يصح ان يقع نعتا لعدم كونه المراد دلالتها على معنى قائم بالغير

بل المراد ليس الا الدلالة على الذات فقط ومثل مررت بهذا الرجل فان الرجل
وقع صفة لهذا للدلالة على معنى حاصل فيه وهو الذات المعينة فان هذا يدل على ذات
مبهمة لكونه وضع اسم الاشارة ليس الا لدلالتها على الذات المبهمة والرجل يدل على
ذات معينة لكون اللام فيه للتعريف فيكون ما دخلت هي عليه معرفة وخصوصية
الذات المعينة في الرجل بلام التعريف علامة معنى حاصل في الذات المبهمة في هذا فيدل
الرجل على معنى حاصل في ذات هذا وهو الذات المعينة فيه فيقع صفة له بهذا المعنى
فيكون معنى الكلام مررت بهذه الذات المعينة فلهذا اي لكونه دالا على الذات المعينة
الحاصلة في هذا صح ان يقع الرجل صفة لهذا فيكون الصفة للايضاح وفي
الموضع الاخر بضم الهمزة وفتح الخاء المعجمة جمع اخرى مؤنث آخر واخرى اسم التفضيل
وههنا بمعنى الغير التي لا تدل الرجل اي مثل جاءني الرجل بدون ذكر هذا قبلها او
الخل حامض والعسل حلو على هذا المعنى الذي هو مقصود اي على المعنى الحاصل في
المتبوع بل انما تدل على الذات لا غير لا يصح ان يقع صفة لعدم الدلالة على
المقصود حيث لا يراد منه الا الدلالة على حصول معنى في المتبوع وذهب بعضهم
اي من القائلين باشتراط الاشتقاق في النعت الى ان الرجل في المثال المذكور بل ان
اسم الاشارة بدل الكل لا صفة له لانه لا يدل على معنى في متبوعه بل يدل على الذات
فكيف يقع صفة فيكون بدلا منه بدل الكل لاتحاد مدلولهما الاول وذهب
بعضهم اي بعض منهم الى انه اي الرجل عطف بيان لانه تابع غير صفة يوضح متبوعه و
هذا يصدق عليه فيكون عطف بيان للايضاح والاكثرون منهم على ان ذو اللام
وصف لاسم الاشارة في الندا وغيره لانه اسم دال على معنى في تلك الذات المبهمة
وهو الذات المعينة لما سبق وهذا احد النعت ومثل مررت بزيد هذا
فان اسم الاشارة ههنا في محل الجر على انه صفة لزيد لدلالته على معنى في متبوعه وهو
المشار اليه ولهذا فسره الشارح بقوله اي مررت بزيد المشار اليه فكما يصح ايضا
ما افاد معناه وهو مررت بزيد هذا الا ان اسم الاشارة لا يقع صفة الا لكل علم
او المضاف الى العلم او الى المضمر او للامثلة لما سيجيء ان الموصوف اخص من الصفة
او مساو وفي الثلثة الاول يكون اخص وفي الاخير مساويا له واما في غيرها
فلا يوجد هذا المعنى فلا يكون اسم الاشارة صفة فهذا اي لفظ هذا في هذا
الموضع اي في موضع يلي فيه اسم الاشارة للذات المعينة كالعلم وغيره مما عكس

أن يكون موصوفاً به يدل على معنى حاصل في ذات زيد وذلك المعنى هو المشار اليه فوقع اسم الاشارة صفة له اعلاماً لا ايضاح المعنى الحاصل فيه فيكون الصفة للايضاح وفي الموضع الآخر التي لا يدل اسم الاشارة على هذا المعنى اي على معنى حاصل في الذات بل المراد منه الدلالة على الذات المشار اليها فقط مثل مررت بهذا الرجل او يا هذا الرجل لا يصح فيها ان يقع صفة لعدم كون المقصود الدلالة في غيره اذ لو كان مقصوداً لوجب ان يليها ما يوصف به كالعالم بل علم الا انه لا يراد منه معنى الوصفية. ولما فرغ من بيان ما هو حكم الافراد فقال **وتوصيف النكرة** او ما في حكمها من ذي لام يقصد به فرد مبهم كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني لا المعرفة لان الجملة من حيث هي جملة نكرة لا تقع صفة للمعرفة لوجوب التطابق في التعريف والتنكير فلا توصف المعرفة بالجملة اصلاً **بالجملة** لا مطلقاً بل بالجملة **الخبرية** التي هي في حكم النكرة فيوجد التطابق بينهما لان الدلالة على حصول معنى في متبوعها اي الصفة كما توجد اي الدلالة على حصول معنى في المتبوع في المفرد الذي يكون صفة كذلك تأكيد لقوله كما توجد اي الدلالة ايضاً في الجملة الخبرية فيصح ان يقع صفة كما يصح وقوع المفرد وانما قيد الجملة الواقعة صفة بالخبرية احترازاً عن الانشائية لان فائدة الصفة لما سبق تخصيص موصوفها كما في النكرات او توضيحه كما في المعارف فوجب ان يكون الوصف موجوداً في الحال والسابق ايضاً حتى يخصص او يوضح والجملة الانشائية غير ثابتة في الحال ولا في السابق بل المراد منها الطلب فكيف تخصص او توضح فلا يصح ان تقع صفة لانتفاء الفائدة لان الانشائية لا تقع صفة لما قلنا الا بتأويل بعيد كما قيل بالبعد لان الجملة الخبرية الواقعة صفة ايضاً مؤولة اذ الجمل التي لها محل من الاعراب في تأويل مفرد ومسبوك منها الا ان ذلك التأويل فيها قريب كما اذا قلت في توصيف الجملة الانشائية بحسب الظاهر جاءني رجل اضربه اذ ههنا ليست للشرط ولا للظرف بل زائدة لتحسين الكلام اي مقول في حقه اضربه لما توهم منه ان ذلك مأمور بالضرب المتكلم وليس كذلك دفعه بقوله اي مستحق لان يؤمر بالضرب فلا تكون الجملة الانشائية بعد التأويل صفة بل تكون مقولاً لها صفة وهو مقول او مستحق فيكون من قبيل وصف الافراد لا وصف الجملة **ويلزم** فيها اي في الجملة الخبرية الواقعة صفة **الضمير** وانما قيد ويلزم عائداً كما في الجملة الواقعة خبراً فلا بد من عائد لان المبتدأ

لما مقتضياً للخبر ولا يوجد بدونه مذكوراً او محذوفاً كفى بالربط الضمير وغيره واما الموصوف فلما كان يوجد بدون الصفة ولا يقتضيها ايضاً وجب ان يكون الرابط ما هو الاصل في الربط وهو الضمير ولا يجوز ما يقوم مقامه لضعفه الراجع الى تلك النكرة لا الى غيرها لفظاً او تقديراً وهو الضمير مثل واتقوا يوماً لا تجزي نفس الآية اي فيه الرابط اي ليرتبط ذلك الضمير يرجع على الموصوف الجملة الواقعة صفة به كيلا يظن المخاطب انها اجنبية غير قابلة لكونها صفة. نحو جاءني رجل ابوه قائم واذا لم يكن فيها اي في الجملة التي وقعت صفة الضمير الرابط الراجع الى تلك النكرة بل تكون حالية عنه تكون تلك الجملة اجنبية بالنسبة الى الموصوف لان الجملة من حيث انها جملة مستقلة في الافادة لا تقتضي الارتباط بغيرها لاشتمالها على الاسناد التام المقتضي للمسند اليه والمسند فلا بد من رابط يخرجها عن الاستقلال ويجرها الى الشيء قبلها كيلا تكون اجنبية وهو الضمير وحصل لما قلنا ولذا صرح به المص فلا يصح ان تقع صفة لها اي لتلك النكرة لعدم دلالتها على معنى في شيء قبلها بسبب كون الرابط مفقوداً مثل جاءني رجل زيد عالم **ويوصف** مبني للمفعول **بحال الموصوف** كالجار والمجرور نائبه سواء كان مفرداً او جملة الا انه اذا كان مفرداً يقع صفة للمعرفة والنكرة واما اذا كان جملة فلا يقع صفة الا للنكرة لما سبق وكذا عديله فلما اخر البحث عن بيان كونه جملة اي بحال قائمة به اي بالموصوف فبدا انه اللام للاضافة لا دخل ما لابسته نحو مررت برجل حسن يجوز جعله لوصف المفرد ولو وصف الجملة باعتبار ان يكون حسن اسماً وفعلاً او الحسن بضم الحاء حال الرجل وصفته وقائم به لان الحسن عرض لا يقوم بنفسه **و** يوصف **بحال متعلقه** بكسر اللام اي بحال المتعلق الموصوف ولما اشكل عليه ان الوصف بحال المتعلق غير صحيح لان النعت على ما سبق تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقاً وليس حال المتعلق معنى في المتبوع فكيف يدل عليه اول المص بقوله يعني بصفة اعتبارية تحصل له اي للموصوف بسبب متعلقه لان وصف المتعلق لما حصل بسبب الموصوف وتعلقه اياه واتصاله به جاز ان يوصف الموصوف بوصف قائم بمتعلقه **نحو مررت برجل حسن غلامه** يجوز ههنا الوجهان الوصف المفرد و الجملة اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه اي معنى حاصل في الرجل وان كان الوصف وصفاً اعتبارياً اي مجازياً لا انه بحسب الحقيقة وصف الغلام **فالاول** اي النعت

بحال الموصوف اي بحال قائمة به يتبعه لاتحادهما في الصدق حيث يصدق احدهما
على ما صدق عليه الاخر فكانهما شيء واحد فلزم المطابقة في هذه الامور لئلا يلزم
كون الشيء مثلا معرفة ونكرة في حالة واحدة اي يتبع الوصف للموصوف في عشرة
امور لكن لا من حيث الاجتماع بل من حيث الوجود ولذا فسره الشارح بقوله
يوجد منها في كل تركيب من التراكيب العربية . اربعة لان الشيء الواحد
لا يكون واحدا وتثنية وجمعا ومذكرا ومؤنثا ومعرفة ونكرة وغيرها
لكونها اضدادا ولان هذه الامور العشرة اربعة انواع الاعراب و
الافراد والتثنية والجمع والتعريف والتنكير والتذكير والتانيث فاخذ
من كل نوع فرد فاجتمع في كل تركيب اربعة في الاعراب سواء كان في كليهما
وسواء في كليهما لفظيا او تقديريا او في احدهما لفظيا والاخر تقديريا او
بالحركة او بالحرف رفعا ونصبا وجرا والنصب على الظرفية باعتبار للضافة اي
في حالة الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث يعني اذا كان احدهما مذكرا يجب ان يكون الاخر مذكرا ايضا واذا كان
احدهما مؤنثا يجب ان يكون الاخر ايضا مؤنثا وكذا الحال في البواقي الا اذا كان استثناء
في قول الشارح يوجد منها في كل تركيب اربعة اي الوصف يستوي فيها اي في الصفة
المذكر والمؤنث لان الصفة اذا كانت كذلك لم يوجد فيها اربعة منها بل انما
يوجد فيها ثلاثة منها لانتفاء التذكير والتانيث في تلك الصفة لمساواة
بينهما كفعول بمعنى فاعل بشرط ان يكون الموصوف مذكرا نحو رجل صبور
بمعنى صابر . وامرأة صبور بمعنى صابرة اكتفاء في الفرق بين المذكر
والمؤنث بالموصوف واكتفاء بالقراين في الفرق بين الفاعل والمفعول
واما اذا لم يذكر الموصوف فلا يستويان بينهما لئلا يقع الالتباس بين المذكر
والمؤنث فانه ح يكون من عداد الاسماء وفعيل ايضا بمعنى مفعول بشرط ان يذكر
الموصوف ليكون ذكر الموصوف قرينة . كرجل جريح وامرأة جريح واما اذا لم يذكر فانهما
لا يستويان بل يفرقان بالتاء خوفا للبس نحو مررت بقتيل فلان وقتيلة وجعل
الاستواء في فعيل اذا ذكر الموصوف في المفعول وفي فعول اذا ذكر ايضا في الفاعل
طلبا للعدل يعني لئلا يكون الاستواء لاحدهما وعدمه للاخر ولم يعكس
لان في فعول ثقلا لاشتماله على الضمة والفاعل كثير الاستعمال الجر بانه في الافعال

كلها والخفة فيه مطلوب ولاستثقال الاستواء خفة فاعطي لما هو كثير الاستعمال
او كان الوصف صفة مؤنثة تجري على المذكر اي تجعل صفة المذكر وتطلق عليه كعلامة
ونسابة حيث يقال رجل علامة بمعنى كثير العلم ونسابة بمعنى كثير النسبة وهل
باجة وهو الذي جمع كل شر والثاني اي النعت بحال المتعلق للموصوف يتبعه
اي يتبع الوصف للموصوف في الخمسة الاول بضم الهمزة وفتح الواو جمع اولى
مؤنث اول وهي اي الخمسة الاول الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير يعني اذا
كان الموصوف معرفا يكون الصفة ايضا كذلك كقوله تعالى ربنا اخرجنا من
هذه القرية الظالم اهلها ومنكرا يكون الصفة ايضا كذلك نحو جاءني امرأة
جائل وشاحها وكذا البواقي ويوجد منها اي من تلك الخمسة في كل تركيب اثنان
لانه لا يكون الشيء الواحد مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ومعرفة ونكرة لكونها
اضدادا ولان هذه الخمسة نوعان فيؤخذ من كل نوع واحد فحصل اثنان و
انما يتبع الوصف الثاني الموصوف في هذه الخمسة لانه لما كان الوصف في هذا
النوع وصفا سببيا اكتفي في المطابقة بهذا القدر حطا لرتبة الفرع عن
رتبة الاصل و لا يتبع الوصف للموصوف في البواقي من تلك الامور العشرة
التي كان الوصف فلتطابق للموصوف فيها اي في القسم الاول وهو اي البواقي ايضا
اي الامور التي تطابق الوصف الموصوف فيها يعني كما كانت خمسة خمسة
الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث يعني ان الموصوف في هذا القسم
اذا كان مؤنثا مذكرا لا يجب ان يكون الوصف ايضا مذكرا نحو مررت برجل
ضاربة امرأته واذا كان مؤنثا لا يجب ايضا تانيثه مثل مررت بهند ضارب
ابوها وكذا الحال في البواقي فيكون الوصف في هذا القسم في الخمسة الباقية كا
الفعل في انه تدور تانيثه وتذكيره ونظايرهما على الاسناد الى الفاعل ولا يكون
تابعا للموصوف فيها لكونه مسندا الى الظاهر فصار بمنزلة الفعل يعني ينظر الى
فاعله اي فاعل الوصف فان كان فاعله مفردا مذكرا او مؤنثا او مثنى كذلك او مجموعا
كذلك افرد الوصف سواء كان موصوفه مفردا ايضا نحو مررت برجل كريم ابوه او
مثنى نحو مررت برجلين كريم ابوهما او مجموع نحو مررت برجال كريم اباه لئلا
يلزم تعدد الفاعل لانه لو ثني او جمع حين كون فاعله مثنى او مجموعا لزم تعدده و
هو ظ كما افرد الفعل عند كونه فاعله الظاهر مثنى او مجموعا مثل قام الزيدان وقام

الزيدون وان كان الفاعل مذكرًا او مؤنثًا حقيقيًا بلا فصل واقع بينهما
طابقه اي طابق الوصف فاعله في التذكير والتأنيث وان كان الموصوف
بخلافه فيعلم من ذلك الامران فاعله مذكرًا ومؤنث وجوبًا تمييزًا عن التشبيه كما
يطابق الفعل فاعله الظاهر وجوبًا للعلة المذكورة في التذكير والتأنيث مثل
قام زيد وقامت هند وان كان فاعله اي فاعل الوصف الثاني مؤنثًا غير حقيقي
او حقيقيًا الا انه مفصول عنه حيث وقع فصل بينهما يذكر ويؤنث ذلك الوصف
يعني يخير فيهما يذكر لكونه غير حقيقي ومفصولًا ويؤنث كما يكون
اذا كان الفاعل مؤنثًا حقيقيًا بلا فصل لما مر ويؤنث لكون فاعله مؤنثًا وان
كان غير حقيقي او مفصولًا جوازًا لما فرغ من بيان تشبيه النوع الثاني با
الفعل في الخمسة الباقية اورد امثلتها على ترتيب اللف فقال تقول ايضًا لها
او زيادة في التفهيم مررت برجل قائم غلمانه كان مثل مررت برجل يقعد غلمانه
ومررت برجلين قائم غلاماهما كان مثل مررت برجلين غلاماهما ومررت
برجال قائم غلمانهم كان مثل مررت برجال يقعد غلمانهم ومررت بامرأة قائم
ابوها اعاد لفظ مررت تنبيهًا على ان هذه الامثلة اوردت لتأنيث الفاعل
فيكون مغايرة للمعطوف عليه كان مثل مررت بامرأة يقوم ابوها ومررت
برجل قائمة جاريته مثال لكون الفاعل مؤنثًا حقيقيًا كان مثل مررت برجل
تقوم جاريته ومررت برجل معمورًا ومعمورة داره مثال لكون الفاعل مؤنثًا غير
حقيقي وهذا مثل مررت برجل يعمر داره بالياء التحتانية او الفوقانية ولم
يات له نظيرًا من الفعل اكتفاءً بالسياق والسياق ومررت برجل قائم او برجل
قائمة في الدار جاريته مثال لما كان فاعله مؤنثًا حقيقيًا مع الفصل كان هذا
مثل مررت برجل يقوم او تقوم بالتذكير والتأنيث في الدار جاريته فان قلت
منشأ هذا السؤال التفريق بين النوعين بانه يتبع الوصف للموصوف في الامور
العشرة كلها في الاول ولم يتبع في الثاني الا في الخمسة الاول وفي الخمسة الاخر صار
كالفعل مع انه في الاول ايضًا يجوز ان يصير الوصف فيهما كالفعل فكان على المص ان
يقول ويتبع في الخمسة فقط سواء كان وصفًا بحال الموصوف او متعلقه فاذا
كان كذلك فان قلت اذا نظرت ايها الطالب المستفيد حق النظر منصوب
بنزع الخافض اي بحق النظر اي بعين الانصاف من غير تعنت ولا عناد في اساليب

الكلام وسياقه وجدت النوع الاول وهو الوصف بحال الموصوف اي بحال
قائم به ايضًا اي كالنوع الثاني وهو الوصف بحال المتعلق للموصوف في الخمسة البواقي
الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير كالفعل في انه يدور تذكيره وتأنيثه والافراده
وتثنيته وجمعه على الاسناد الى الفاعل لان فاعله اي فاعل الوصف الذي هو بحال
الموصوف الضمير المستكن فيه لكونه مشتقًا او في حكمه يحتاج الى الفاعل وهو
اذا لم يكن ظاهرًا فضمير اما بارز او مستكن وفي الصفات لا يكون الا مستكنًا
لان كون الضمير بارزًا مخصوص بالفعل كما سيجيء الراجع الى الموصوف للربط
والفعل اذا اسند الى الضمير الراجع الى شيء قبله يكون مفردًا اذا كان مرجعه
مثنى لوجوب مطابقة الضمير مرجعه مفردًا ويلحقه اي الفعل اي الالف الضمير
في التثنية اذا كان مرجعه مثنى لوجوب مطابقة الضمير مرجعه ويلحقه الواو اي واو
الضمير اذا كان المرجع جمعًا مذكرًا عاقلًا في الجمع المذكر العاقل ويلحقه النون اذا كان
مرجعه جمعًا مؤنثًا في جمع المؤنث السالم لان النون علامة جمع المؤنث كما ان
الواو علامة جمع المذكر العاقل ويؤنث الفعل اذا كان مرجع الضمير المستكن فيه
مؤنثًا في الواحدة المؤنث ويذكر ايضًا في الواحد المذكر اذا كان مرجعه
مذكرًا ولما بين في السؤال ان الوصف بحال الموصوف في الخمسة البواقي كا
الفعل اورد امثلتها على ترتيب اللف ايضاحًا فقال فالذي اي المذكور قلت
بناء الخطاب مررت برجل ضارب في الافراد والتذكير مثل مررت برجل
يضرب ومررت برجلين ضاربين في التثنية مثل مررت برجلين يضربان
ومررت برجال ضاربين في الجمع المذكر العاقل مثل مررت برجال يضربون
ومررت بامرأة ضاربة في الافراد والتأنيث ومررت بامرأتين ضاربتين
في التثنية ومررت بنسوة ضاربات في الجمع المؤنث كما تقول في الفعل اذا
اسند الى الضمير مررت برجل يضرب ومررت برجلين يضربان ومررت
برجال يضربون ومررت بامرأة تضرب ومررت بامرأتين تضربان و
مررت بنسوة يضربن فكذا هذا السؤال بعبارة الوضي فلم خصصت الثاني
بهذا الحكم الفاء ههنا دخلت على المقصود لان المقصود عليه ههنا هو الثاني
والمعنى فلم جعلت هذا الحكم اعني التبعية للموصوف في الخمسة الاول وكونه كا
الفعل في البواقي مختصًا بالنوع الثاني مع انه يجوز ان يجري هذا الحكم في النوع

الاول وكونه كالفعل ايضا كذلك من غير تفرقة قلنا في جوابه المقصود الاصلي
في هذا المقام في تبعية الوصف للموصوف بحال متعلقه الي الموصوف متعلق بـ
النسبة بالتبعية متعلق بها ايضا في الاول وعدمها اي عدم التبعية في الثاني
يعني بيان تعلق الوصف وارتباطه بالموصوف بالتبعية له في الامور المذكورة
وعدم تعلق الثاني وارتباطه بالتبعية فيها بل في بعضها ولما كان الوصف
الاول اي الوصف بحال الموصوف يتبعه اي يتبع الوصف الموصوف في الامور
العشرة المذكورة سابقا وكان يوجد في كل تركيب منها اربعة منها سبق وكان
الوصف الاول لا اخر مشابهته اي مشابهة الوصف الاول للفعل في الخمسة
البواقي عن هذه متعلق بلا اخر التبعية يعني تبعية الوصف للموصوف في
الامور العشرة لما عرفت اي لمكان الاتحاد والاتصال بينهما في الصدق و
المعنى حتى كانهما صارا شيا واحدا اكتفي حاليه اي النص فيه اي في الوصف
الاول بالحكم عليه اي على الوصف الاول بالتبعية اختصارا واعلاما بان هذا
الوصف قائم بموصوفه لا بسببه فكان مسندا اليه لا الى ضميره بخلاف الوصف
الثاني فانه قائم بسببه لا بموصوفه فانه اي النص لما حكم عليه اي على الوصف الثاني
بالتبعية اي بان يتبع الوصف للموصوف في الخمسة الاول الاعراب بانواعه الثلثة
والتعريف والتنكير بمناسبة كونه وصفا سببيا وهذا القدر يوجب التبعية
فيها لانها امور ضعيفة تحصل بادنى مناسبة بخلاف الخمسة الاخر فانها
امور قوية تقتضي مناسبة قوية لم يكتف النص فيه اي الوصف الثاني بالحكم
بعدم التبعية فيها فاما ترك الحكم بعدمها فيها غير مضبوط لان بعضها يناسب
كما اذا كان الفاعل مثنى ومجموعا وفي بعضها يجب التذكير والتانيث كما اذا
كان الفاعل مفردا مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلا فصل وفي بعضها جاز
التانيث والتذكير كما اذا كان مؤنثا حقيقيا مع الفصل او مؤنثا غير
حقيقي بل ذيل بين النص ضابطة عدم تبعيته لها اي تبعية الوصف للموصوف
بكونه اي بكون الوصف الثاني كالفعل بالنسبة الى ظاهر بعده ليتبين حاله
اي حال ذلك الوصف عند عدم التبعية اي ليعلم انه يكون حال الوصف الثاني
من تشبيهه بالفعل ابهام واجمال اراد ان يوضحه ويفسره ليفيد زيادة معرفة
به قال ومن ثمة اي من اجل كون الوصف الثاني في الخمسة البواقي كالفعل

قاعدة
حسن قام رجل غلمانه لان الصفة اذا اسندت الى الاسم الظاهر يحسن افرادها
لانها صارت كالفعل ولو لم يكن كالفعل كان تابعا للموصوف لوجب ان يقال
قام رجل قاعد غلمانه لطابق الموصوف وامتنع قام رجل قاعدة غلمانه لكن
الاول احسن لكونه اخف وعدم كون التانيث حقيقيا لانه اذا كان كذلك يكون
التذكير اولى لكونه اصلا لان الفاعل وهو غلمانه مؤنث لان الجمع لكونه بمعنى الجماعة
يكون مؤنثا الا جمع المذكر السالم سياتي لانه غير حقيقي لما عرفت تانيثه لكونه
بمعنى الجماعة فلا يكون حقيقيا ثم احسن ان يقال قام رجل تقعد غلمانه بالتاء
المنقوطة بنقطتين من فوق للتانيث لانها قد يكون للتذكير كما في الخاطب
المذكر وضعف قام رجل قاعدون بالحاق علامة جمع المذكر وهي الواو والنون
في الرفع غلمانه ولو لم يكن كالفعل لامتنع لانه يلزم منه تعدد الفاعل بلا عطف
لانه اي لان مثل هذا التركيب بمنزلة قام رجل يقعدون غلمانه الا ان ضعف
قاعدون غلمانه اقل من ضعف يقعدون غلمانه لان الالف والواو في الفعل
فاعل في الاغلب وتجريدهما عن كونهما علامتي التثنية والجمع بخلافهما في
مثنى الاسم ومجموعه فانهما حرفان وضعتا علامتين لهما ولم يكونا اصلاح
ناعلا ولو كان كذلك لما انقلبتا في حالتي النصب والجر بل هما حرفا اعراب
سواء كانا في المشتق وغيره وكما قصد من لحق على وزن ذهابكم للحوق
ومضاف الى الفاعل علامتي المثنى اي الالف والمجموع اي الواو في الفعل المسند
الى ظاهرهما اي المثنى والمجموع اشعارا من اول الامر ان فاعلهما مثنى ومجموع كما انث
الفعل المسند الى ظاهر المؤنث الحقيقي بلا فصل ايذانا من اول الامر الى ان فاعله
مؤنث ضعيفة اي جائز مع ضعف لاشعاره بحسب الظاهر بتعدد الفاعل من
غير عطف ويجوز من غير حسن لكون الصفة جمعا ولا ضعف لعدم شبهه
الفعل اي يقال قام رجل قعود غلمانه لعدم جريانه على الفعل لانه جمع التكسير
في حكم المفرد فكانه لم يجمع وان للوصل كان قعود جمعا اي جمع قاعد كشهود و
جلوس و يجوز ايضا ان يقال قاعدون جمع قاعد لانه اذا كسر خرج من التكسير الاسم
المشابه للفعل لا مطلق الاسم يعني اذا جعلته جمعا مكسرا خرج ذلك الاسم
لكون جمع التكسير مخصوصا بالاسم لفظا من موازنته اي الاسم المجموع الكسر
الفعل ومناسبته له في الحركات والسكنات وعدد الحروف مع انها اقوى وجوه

المشابهة لان الفعل لا يكسر لانه لا يقبل التغير فيكون التكسير من خواص الاسم
لانه يقبل التغير فلم يكن قام رجل قعود غلمانه بالجمع التكسير مثل قام رجل
يقعدون غلمانه في الضعف لعدم مشابهته له فلم يرتفع منه الضعف و
لم يكن حسنا ايضا لعدم مطابقته موصوفه ولا يلزم تعدد الفاعل
بلا عطف ضمنا وان لم يوزن لفظا الذي صفة للمشبه به وهو قوله مثل
يقعدون غلمانه ويجوز ان يكون صفة للمشبه وهو قوله تعود غلمانه
اجتمع فيه فاعلان بلا عطف الضمير المرفوع وغلمانه في الظاهر متعلق
باجتمع لانه في الحقيقة لم يجتمع فيه فاعلان الا استثناء من قوله فاعلان
في الظاهر يعني لا ان يؤول باحد الوجوه الثلثة فح لا يلزم اجتماع الفاعلين
الاول ان تجعل الواو سواء كانت في الاسم او الفعل من الاسمية الى الحرفية
يعني انه يجعل الواو حرفا دالا على ان الفاعل الاتي مجموع من اول الامر وهذا
اضعف الوجوه الثلثة لانه يلزم منه الغاء الحرف او بمعنى الثاني ان يجعل
المظهر الواقع بعده بدلا من المضمر يعني يكون الواو ضميرا بارزا والمظهر بعده
بدلا منه بدل الكل لان الظاهر يبدل من المضمر الغائب بدل الكل على ما سيأتي
وهذا اوسط الوجوه لانه وان لم يلزم منه الغاء الحرف الا انه يشوبه او بمعنى
الثالث ان يجعل الفعل مع فاعله خبرا مقدما على المبتداء الذي هو الاسم الظاهر
لانه ح يجعل مبتداء اي ان يجعل الفعل مع فاعله جملة في محل الرفع على انه خبر
مقدم ويجعل الاسم الظاهر الذي وقع بعده مبتداء وتكون الجملة الاسمية
صفة لما قبلها وهذا اقوى الوجوه لانه يجوز تقديم الخبر على المبتداء اذا كان
معرفة وان كان الاصل فيه التقديم لفظا على ما سبق ولما فرغ من تعريف
النعت وبيان بعض احواله شرع في بيان ما لا يجوز وصفه ولا توصيفه
فقال والمضمر مطلقا سواء كان متكلما او مخاطبا او غائبا لا يوصف
مبني للمفعول نائبه ما استكن راجع الى المضمر يعني المضمر مطلقا لا يكون
موصوفا لشيء بمثله وبغيره لانه لم يوجد معرفة تساوله في التعريف في
اوضح منه حتى يوصف به للايضاح ولان المتكلم متصلا كان او منفصلا
وضمير المخاطب ايضا كذلك كل واحد منهما اعرف المعارف واوضحها فتوصيف
كل منهما للتوضيح لا يجوز لانه لا يمكن التوصيف للتخصيص لما سبق انه

مخصوص بالنكرة فالتوضيح تحصيل الحاصل فلا حاجة لهما اي الضمير المتكلم والمخاطب
الى التوضيح لما عرفت انهما اوضح واعرف فلما لم يحتج فيهما الى التوضيح فلان لا احتياج
لهما الى التخصيص اولى لانه لا يكون الا في النكرات فلما ورد ان ذينك الضميرين لكونهما
اعرفين واوضحين لا احتياج لهما الى التوضيح الا ان ضمير الغائب لما كان فيه ابهام
ما يجوز توصيفه فدفعه بقوله وحمل عليهما اي على المضمر المتكلم والمخاطب في عدم
التوصيف ضمير الغائب فانه كان فيه ابهام ما من وجه لانه من جنسهما يعني
كما ان ذينك الضميرين لا يوصفان كذلك الضمير الغائب لا يوصف ايضا حملا
عليهما واجاز الكسائي توصيفه تمسكا بقوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم
وحمل الجمهور مثله على البدل وعلى انه اسم من اسماء الله فح يكون اسما
ظاهرا يجوز توصيفه كما الوجه الضمير علما فح يجوز توصيفه وحمل على الوصف
الموضح فاعلمه وصح في عدم جواز التوصيف الوصف للمدح اي كون الصفة هو
للمدح والوصف للذم اي كونها للذم وغيرهما من كونها للتاكيد يعني الضمير
بانواعه لا يوصف للتخصيص والتوضيح لا يوصف ايضا للمدح والذم والتاكيد
لان هو لاء فروع الوصف الموضح في الافادة لان الاصل في وضع المعارف التوضيح
والمضمر لما لم يوصف للتوضيح مع انه اصل فعدم الوصف بهو لاء يكون هو الاولى
لان مرتبة الفرع ادنى من مرتبة الاصل فلم يوصف مطلقا طردا للباب
ولا يوصف به اي لا يكون الضمير مطلقا متكلما كان او مخاطبا او غائبا
صفة لشيء تخصيصا او توضيحا او غير ذلك كما لا يكون موصوفا لانه اي الشان
ليس في المضمر معنى الوصفية بل ليس فيه الا الدلالة على الذات فقط وهو اي معنى
الوصفية الدلالة اي دلالة اللفظ على قيام معنى بالذات مثل احمر مثلا فانه يدل
على ذات ما يقوم بها معنى الحمرة وهذا المعنى لا يوجد في المضمر لانه اي المضمر لا يدل
الا على الذات كالاسم الجامد مثل زيد ورجل وفرس لا يعني لا يدل على قيام معنى
بها اي بالذات لانه ليس فيه ذلك المعنى حتى يدل عليه ولانه لا اعرف منه فلو وقع
نعتا لشيء لزم ان يكون اعرف من المنعوت وذا غير جائز لان الموصوف يجب
ان يكون اخص من الصفة او مساويا وكانه اي الظن انه لم يقع في بعض النسخ
اي نسخ الكافية قوله ولا يوصف به بل اكتفى منهما عنه بقوله وللموصوف اخص
او مساو ولما سبق انه لا اخص من الضمير حتى يقع الضمير صفة له الا العمري

اعرف المعارف ولذا لا يقع صفة لشيء ولهذا اي ولعدم وقوع قوله ولا يوصف
به فيه اعتذار الشارح الرضي لترك المص اي يتبين عذر المص في عدم ذكر قوله
ولا يوصف به وقال اي الشارح الرضي لم يذكر المص في المتن بعد قوله و
المضمر لا يوصف انه اي المضمر لا يوصف به يعني ان المص بيّن ان الضمير لا يكون
بشيء ولم يبين انه لا يكون صفة لشيء ايضا بل سكت عنه مع انه لا يقع به
صفة ايضا لانه اي الشان تنبيه ذلك اي عدم كونه صفة بقوله [illegible]
والموصوف اخص او مساو فانه لا شيء اخص من المضمر ولا شيء مساو له حتى
يكون صفة له ولانه لما وجب ان يكون الموصوف اخص منها او مساويا لها علم
ان المضمر لا يكون صفة لشيء لانه لا يوجد في المعارف اخص او مساو له على ما
سيأتي حتى يقع صفة له واعلم ان قوله والموصوف اخص او مساو ينقسم به
بالقسمة العقلية اربعة اقسام ان يكون الموصوف اخص من الصفة مثل
جاءني زيد العالم او مساويا لها والصفة مساو به له ايضا مثل جاءني
الرجل الفاضل او يكون الصفة اخص منه وهذا القسم لا يجوز لئلا يكون
الاصل اخفى من الفرع فيكون المقصود انقص من غيره اي للموصوف المعرفة
وصفته بالمعرفة لان الموصوف النكرة لا يكون اخص من الصفة بل يكون
مساويا لها اشد اي اقوى اختصاصا بالتعريف يعني تعريف الموصوف يجب ان
يكون اقوى لانه لدلالته على الذات والنعت على الصفة والدال على الذات يجب ان يكون
اقوى والمعلوم منه من الصفة يعني يجب ان يكون الموصوف اعرف منها اي من الصفة
لانه للموصوف المقصود الاصلي في التركيب الوصفي فيجب ان يكون الموصوف
اكمل من الصفة في التعريف او يعني انه لم يكن اكمل منها فلا بد ان يكون مساويا
لها لانه اي الموصوف لو لم يكن اكمل منها فلا اقل من ان لا يكون الموصوف
ادون منها يعني لا يكون انقص منها بل يكون مساويا لها والمنقول اي الذي
نقل عن سيبويه وعليه اي على ما نقل عنه مشى جمهور النحاة اي مشاهيرهم ان
اعرفها اي اعرف المعارف واقواها المضمرات بانواعها كلها اوردها بصيغة
الجمع لتكون دالة على انواعها ثم الاعلام الشخصية ثم اسم الاشارة مفردا كان
او مثنى او جمعا مذكرا كان او مؤنثا ثم المعرف باللام كذلك والموصولات
فيهما اي بين المعرف باللام وبين الموصولات مساوات من حيث المعنى

واللفظ

واللفظ والاستعمال اما الاول فلان اللام للتعريف والجنس وكذا الموصول واما
الثاني فلان اللام الموصولة ايضا لام التعريف كذا سائر الموصولات مثل الذي
والتي واما الثالث فلان لام التعريف تستعمل كاستعمال الموصولات في نحو
الضارب ابوه عمرو ولهذا اما كون المضمر اخص من غيره فلعدم الالتباس فيه لانك
اذا قلت انا وانت لا يلتبس بغيره دون غيرها من المعارف وحمل الغائب عليهما
لكونه من جنسهما ونوعهما واما كون العلم اخص من البواقي فلكونه معرفة وضعا
واستعمالا الا انه لما كان فيه احتمال الاشتراك اورد في رتبة من المضمر ولهذا جاز
توصيفه دون المضمر واما الاسم الاشارة فانه وان كان معرفة وضعا الا انه جاز
استعماله الاجناس فيكون نكرة استعمالا ولهذا وجب توصيفه بذي اللام فقط
على ما سيجيء في قوله والتزم وصف باب هذا بذي اللام وبهذا الاعتبار كان ادنى
حالا ومرتبة من الاعلام ولكون تعريفه وضعا ذاتيا لا عرضيا كان اخص من ذي
اللام وكذا من الموصولات لما عرفت ما بينهما من المساوات ومن ثمة اي
ومن اجل اي ولاجل لان من في مثل هذا الموضع تكون بمعنى اللام التعليلية
ان الموصوف اخص او مساو لم يوصف ذو اللام الا بمثله اي المعرف بلام
التعريف لا يوصف يعني لا يكون موصوفا بشيء من الاشياء الا بمثله اي بذي
اللام الاخر اي بالمعرف باللام الذي يكون غير الاول لفظا ولهذا وصفه بالاخر لئلا
يتوهم انه موصوف بعينه او لم يوصف ذو اللام الا بالموصول سواء كان الالف
واللام مثل جاءني الرجل الضارب ابوه عمرو او غيره فانه اي الموصول ايضا
اي كذي اللام مماثل الذي اللام يعني كما ان ذا اللام مماثل الذي اللام الاخر
حتى يكون صفة له كذلك الموصول مماثل لذي اللام فيكون صفة له لما
عرفت ما بينهما اي بين الموصولات وبين ذي اللام من المساوات في التعريف
نحو جاءني الرجل الفاضل مثال لكون ذي اللام موصوفا بذي اللام الاخر
او جاءني الرجل الذي كان عندك امس مثال لكون المعرف باللام موصوفا
بالموصول ونحو قوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه الآية او لم
يوصف ذو اللام الا بالمضاف الى مثله اي مثل المعرف باللام الذي هو
الموصوف يعني يكون موصوفا بالمضاف الى المعرف باللام وذلك اما بلا
واسطة يعني لا يكون بين المضاف الذي هو صفة وبين المضاف اليه

الذي هو المعرف باللام واسطة نحو جاءني الرجل صاحب الفرس والباء في
قوله بلا واسطة متعلق بالمضاف او بواسطة يعني يكون بينهما فاصل
نحو جاءني الرجل صاحب لجام الفرس لان تعريف المضاف مساو لتعريف
المضاف اليه او انقص منه يعني ان تعريف المضاف يكون انقص من
تعريف المضاف اليه على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره فعند
سيبويه تعريف المضاف في مرتبة المضاف اليه لانه اخذ منه واكتسبه
لان الاخذ وان لم يكن اقوى من اخذه فلا اقل من ان يكون ادون
منه ولان المضاف والمضاف اليه في حكم الكلمة الواحدة فلو لم يكن تعريفه
مساويا للتعريف لكان الكلمة الواحدة انقص واتم في التعريف وهذا
غير جائز فوجب ان يكون تعريف المضاف على قدر تعريف المضاف
اليه لا انقص منه ولا ازيد فان قلت اذا كان تعريف المضاف على مرتبة
تعريف المضاف اليه لزم ان لا يكون المضاف الى الضمير صفة ولا موصوفا
كما ان الضمير لا يكون موصوفا ولا صفة وهذا ليس بصحيح لان المضاف
الى الضمير يقع موصوفا مثل قولك جاءني غلامك الظريف ويقع صفة ايضا مثل
جاءني غلامي صاحبك قلت لا يلزم من كون المضاف الى الضمير مساويا له في
التعريف ان يكون مساويا له في جميع احكامه حتى يلزم ان لا يقع صفة ولا موصوفا
مثله لان المشابه لشيء في صفة لا يكون مشابها له في جميع اوصافه وفي الرضي
المضاف الى المضمر ينعت بكل واحد من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى المضمر والى
العلم والى كل واحد من المبهمين والى ذي اللام واما المضاف الى العلم فينعت بكل واحد
من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى العلم والى كل من المبهمين والى ذي اللام واما
المضاف الى اسم الاشارة فينعت بذي اللام وبالمضاف اليه وكذا المضاف الى الموصول
فينعت بهما الى هنا كلامه فعلم من هذا ان المضاف الى المضمر لا يقع صفة الا الى
المضاف الى المضمر ايضا واما المضاف الى العلم والى غيره من المعارف الباقية فلا
يقع موصوفا بالمضاف الى المضمر كما ان العلم وغيره لا يقع موصوفا بالمضاف
اليه واما المضاف الى ذي اللام والموصول فلا يكون موصوفا بالمضاف الى المضمر
والى العلم والى اسم الاشارة واما عند غيره فمرتبة المضاف انقص من مرتبة
المضاف اليه لانه يكتسب التعريف منه ومعلوم ان المكتسب يكون ادون

مما اكتسب منه الا يرى ان المنادى المفرد المعرفة اكتسب البناء من كاف الخطاب مع انه
بناؤه لا يكون بنائه لازما بل يكون عارضا فيجوز ان يتصف المعارف بعضها
ببعض على مذهبه بخلاف سائر ائمة اي المخالف فانها اي المعارف الباقية اخص من
ذي اللام وكذا من الموصول لما عرفت مما نقل عن سيبويه وما عليه الجمهور فلا تكون
وصفا له لئلا يكون المقصود ادنى من غيره فلو وقع نعتا لغير الاخص مثل ان يقع
ما اضيف الى المضمر صفة الى العلم مثل جاءني زيد صاحبك او ما اضيف الى العلم
صفة الى المعرف باللام مثل جاءني الرجل صاحب زيد فهو اي الاخص الواقع صفة
لغير الاخص كالبدل المذكور من محمول على البدل دون الصفة عند صاحب هذا
المذهب يعني سيبويه **وانما التزم** جواب عن سؤال مقدر وهو انه يلزم من ان
يكون النعت اخص او مساويا ان لا يجوز وصف باب اسم الاشارة لانه مثله وبالمعرف
باللام وبالموصول او بالمضاف الى احد من الثلثة لكونه اخص منها والحال
انه لا يجوز وصفه الا بذي اللام وحاصل اجابه عنه بطريق الحصر بقوله وانما
التزم **وصف باب هذا** حين اريد وصفه اي جعله موصوفا اي باب اسم
الاشارة سواء كان مفردا او مثنى وجمعا مذكرا كان او مؤنثا **بذي اللام**
اي باسم الجنس المعرف بلام التعريف والباء فيه متعلق بقوله وصف باب هذا مثل
مررت بهذا الرجل وبهذه المرأة او بهذين الرجلين وبهؤلاء الرجال
والنساء مع ان القياس الذي سبق ذكره من كون اسم الاشارة اخص من
المعرف باللام والموصول والمضاف الى احدهما ومساويا لاسم الاشارة للمضاف
لاسم الاشارة يقتضي جواز وصفه اي ان يكون موصوفا بذي اللام والموصول
والمضاف الى احدهما معطي والمضاف الى اسم الاشارة وباسم الاشارة
لكون اسم الاشارة اخص من بعضها ومساويا لبعضها فينبغي ان يوصف
باحد هذه الاشياء الستة الا انه لا يجوز توصيفها الا باحدها وهو المعرف
باللام **للابهام** علة للالتزام الواقع في هذا الباب اي لما في اسم الاشارة
بحسب اصل الوضع فان اسم الاشارة وضع لمفهوم كلي المقتضي لاسم فاعل
صفة بعد صفة للابهام لبيان الجنس يعني تقتضي ذلك الابهام لكونه وضعيا
ان يتبين بجعل اسم الجنس المعرف بلام الجنس ايضا صفة لاسم الاشارة فاذا
اريد رفعه اي دفع ذلك الابهام لا يتصور اي لا يمكن ان يرفع عنه اي باسم الاشارة

لانه مبهم مثله ومثل الشيء لا يقدر ان يرفع ابهام ذلك الشيء فارتفع توصيفه
باسم الاشارة ولذا قال الشارح لابهامه ولا يليق ايضا ان يرفع ابهامه بالمضاف
المكتسب التعريف من المضاف اليه كالمضاف الى المعرف باللام والى الموصول والمضاف
الى اسم الاشارة فارتفع توصيفه ايضا باحد هذه الاشياء الثلثة لانه
اي طلب رفع ابهام اسم الاشارة باحد هذه الاشياء يكون كالاستعارة من
المستعير والسؤال عن المحتاج الفقير لان التعريف ليس في ذات هذه الاشياء بل
اكتسب التعريف من المضاف اليه فطلب رفع ابهام اسم الاشارة من احدها يكون
محالا لان الاستعارة من المستعير والسؤال من الفقير محال وما علق بالمحال
يكون محالا فتعين لرفع الابهام الواقع في باب اسم الاشارة ذو اللام اي
الاسم الجنس المعرف باللام لتعينه في نفسه يعني بواسطة كون اللام موضوعة
للتعريف فيكون معرفة بنفسه فيكون دالا على الجنس فيليق ان يرفع الابهام المتحقق
لبيان الجنس وحمل الموصول عليه لما عرفت من المساوات بينهما ولانه اي
الموصول مع صلته مثل ذي اللام فيأخذ حكمه فيليق ان يرفع ذلك الابهام
ولانه اي الموصول مع صلته مثل ذي اللام فيأخذ حكمه فيليق ان يرفع
ذلك الابهام ولانه معرفة بلا واسطة ودال ايضا على الجنس مثل مررت
بهذا الذي كرم اي الكريم فيكون المعنى مررت بهذا الكريم **ومن ثمه**
اي ومن اجل ان التزام وصف باب هذا بذي اللام لرفع الابهام ببيان
الجنس الباء متعلق بقوله لرفع **ضعف** وصف اسم الاشارة بالوصف
العام لعدم كون الجنس مبينا ولم يمتنع لكونه معرفا باللام نحو **مررت**
بهذا الابيض لانه اي لان الابيض وصف عام من حيث ان له دلالة على
الجنس جاز توصيفه به ومن حيث ان الجنس المشار اليه لم يتبين به
ضعف توصيفه به كما قلنا انه لا تبين به جنس المبهم المشار اليه
لان الابيض وصف عام لا يختص بجنس اخر يعني لا يكون مخصوصا
بجنس كالانسان والفرس بل يصلح ان يكون وصفا لجميع الاجناس
فاشترك باسم الاشارة في الابهام بل هو محتاج ايضا الى التفسير فكيف
يرفع ابهامه **وحسن وصف باب** اسم الاشارة بالوصف
الخاص بجنس المعرف باللام لدلالته على معنى الجنس المخصوص مثل **مررت**

بهذا

بهذا العالم والاصل فيه ان يكون العالم وصف لاسم الجنس المعرف الذي وقع صفة
لاسم الاشارة لبيان الجنس ويقال مررت بهذا الرجل العالم الا ان اسم
الجنس حذف من البين اختصارا وجعل العالم وصفا لاسم الاشارة لقيامه
مقامه لانه اي الشان يتبين به اي بجعل العالم وصفا لاسم الاشارة
ان المشار اليه اي ما اشير اليه بهذا انسان لان العلم مختص به ولا يوجد في
غيره كالضاحك والكاتب بل المشار اليه بهذا رجل لان لفظ هذا
مذكور ووضعه ايضا مذكور ونعلم بصيغة التذكير فيهما ان المشار اليه
والموصوف فرد من افراد الرجال لان بصيغة التذكير لا يشارك الى المؤنث
ووصف المذكر ايضا لا يكون صفة للمؤنث **العطف** اورده عقيب النعت
لان في العطف معنى الجمع لانه في اللغة مصدر عطف الوسادة مشتقا لان
بالعطف النحوي يثني طرف النسبة اي يجمع المعطوف والمعطوف عليه في العامل
او العمل ويوجد ايضا في بعض جزء من الجمع فناسب الصفة لان الصفة تجمع مع
الموصوف وتتحداه وقد يتوسط بعضها بين الصفات ولكثرة استعماله
مثل الصفة يعني المعطوف بالحرف فيه اشارة الى ان المصدر بمعنى المفعول
والى ان المراد بالعطف العطف بالحرف لا مطلق العطف هذا على اصطلاح
البصريين واما عند الكوفيين فيقال له عطف النسق على وزن سمك
يقال نقف نسقا اذا اتساوت اسنانه وكلام نسق اذا كان على نظام واحد
تابع جنس شامل للتوابع **مقصود** اي قصد فيه اشارة الى ان المقصود
عامل لانه وقع صفة اي اعتمد على الموصوف ففيه معنى الحدث واريد منه
زمان الحال الا ان الشارح فسره بالماضي لا لكونه بمعنى الماضي بل
لقصد التحقق والثبوت بنسبة اي بنسبة المعطوف الى شيء مثل زيد
قائم وذاهب ونسبة شيء اليه اي الى المعطوف مثل قولك جاءني زيد
وعمرو بالنسبة الواقعة في الكلام اسنادية كانت او ايقاعية اخبارية
او انشائية او غيرهما والكلام اخباريا او انشائيا في قوله بالنسبة متعلق
بالقصد المفهوم من لفظ المقصود الذي ذكر متنكرا يعني ان الباء متعلقة
في الحقيقة بالقصد لان الجار والمجرور يتعلق في الحقيقة بالمصدر لكونه
اصلا وفي الظاهر بالفعل الاصطلاحي والشارح هاهنا مشى على

الحقيقة كما يقال الجار والمجرور في قولك زيد في الدار خبر في اللفظ والخبر في
الحقيقة ما يتعلق به وقيل انه مقصود والكون بمعنى الماضي لا يجوز ان يعمل
فيجب ان يقدر قصد ويتعلق قوله بالنسبة اليه ولما كان القصد من الافعال
الخاصة وجب ان يكون له قرينة معينة تخصل للمقصود المذكور قرينة له وهنا
ليس الا تكلفا اذ لو كان مراد المص كذلك لقال العطف تابع قصد بالنسبة
بصيغة الفعل الماضي ولا مانع منه وقيل انه ليس متعلقا بالمقصود والا
لكان المعطوف نفسه مقصودا بالنسبة نسبة المعطوف بل هو متعلق بالقصد
المفهوم من المقصود ولانه عبارة عن قصد نسبة المعطوف الى شيء او نسبة شيء
اليه وهذا ايضا كذلك لانه اذا تعلق بالمقصود يكون المقصود ايضا
نسبة المقصود الى شيء او نسبة شيء اليه لان الجار والمجرور يكون في محل
الرفع على انه نائب الفعل كما اشار الشارح بقوله اي قصد نسبته الى شيء او
نسبة شيء اليه فيكون المعنى العطف تابع مقصود نسبته مع متبوعه فح
يستقيم الكلام • الحمد لله • ملهم الصواب • واليه المرجع والمآب
مع متبوعه قوله مع ظرف مستقر وصفة لها اي بالنسبة الكائنة مع متبوعه
او يكون مع بمعنى في اي تابع قصد نسبته حال كونها مع متبوعه او الكائنة مع
متبوعه يعني يشتركان في تلك النسبة ولهذا اشار الشارح بقوله اي كما
يكون هو اي التابع والمعطوف مقصودا بتلك النسبة اي النسبة الواقعة
في الكلام يكون متبوعه اي متبوع التابع ايضا اي كالتابع مقصودا بها
اي بتلك النسبة فيشتركان فيها فقط لا في الزمان الا ان نسبة المتبوع
مقصودة اولا • ونسبة التابع ثانيا • نحو جاءني زيد وعمرو • ورأيت
زيدا وعمروا • ومررت بزيد وعمرو • فعمرو في هذه الامثلة • تابع لانه ثابت
باعراب سابقه من جهة واحدة ولانه معطوف على زيد بحرف الواو • فقصد
نسبة المجيء في الاول والرؤية في الثاني ونسبة المرورية في الثالث اليه
اي الى عمرو بنسبة المجيء الباء متعلق بقصد الواقعة في الكلام اي في قوله
جاءني زيد وهي النسبة الفاعلية او المفعولية او الاضافية وكما ان نسبة
المجيء اليه • اي الى عمرو او الرؤية او المرورية اليه مقصودة كذلك تاكيد
لا تشبيه لنسبته اي نسبة المجيء • الى زيد الذي هو متبوعه اي متبوع عمرو

ايضا

ايضا اي كما ان تلك النسبة الى عمرو مقصودة كذلك هي مقصودة الى زيد
الا ان بين القصدين فرقا لان القصد في النسبة الى الاول كان بالاصالة و
الى الثاني بالتبع لكونه تابعا اليه ولما بين فوائد القيود المذكورة من حيث
التفسير والايضاح شرع في بيان فوائدها ايضا من حيث انها جنس وفصل
فقال فقوله في التعريف مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل • لان البدل
مقصود بالنسبة في الكلام من التوابع الباقية التي هي الصفة والتاكيد
وعطف البيان لانها اي لان هذه التوابع غير مقصودة بالنسبة في الكلام
لانه لم ينسب اليها شيء ولا هي الى شيء بل المقصود بالنسبة في الكلام
متبوعاتها اي متبوع كل واحد منها وانما جيئت هي اما للتخصيص كما في الصفة
اذا كان الموصوف نكرة او التوضيح كما في الصفة ايضا عند كون الموصوف معرفة
وكما في عطف البيان او التقرير والشمول كما في التاكيد او غيرها لا لقصد النسبة
اليها • وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل لانه اي البدل المقصود في الكلام دونه
اي دون المبدل منه بقرينة ذكر البدل يعني ليس المبدل منه مقصودا بالنسبة في
الكلام بل انما جيء به ليكون توطئة ووسيلة الى ذكر البدل قيل اي اعترض على هذا
التعريف بانه غير جامع لافراده لانه يخرج مع متبوعه عن التعريف المعطوف فاعل يخرج
بلا مثل جاءني زيد لا عمرو • وبل مثل جاءني زيد بل عمرو او ما جاءني زيد بل عمرو
فيكون زيد فيهما مسكوتا • ولكن مثل جاءني زيد لكن عمرو ولم يجيء او ما جاءني زيد
لكن عمرو جاء • وام مثل ازيد في الدار ام عمرو • واو مثل جاءني زيد او عمرو • لان المقصود
بالنسبة في الكلام معها اي مع احد هذه الحروف احد الامرين من التابع والمتبوع
لا كلاهما اي ليس كلاهما مقصودين بالنسبة في الكلام لان المقصود بالنسبة
في الاول وهو لا المتبوع لا غير وفي الثاني المقصود هو التابع فقط والمتبوع فيه
في حكم المسكوت عنه وفي الثالث كذلك لان الاستدراك كالاضراب الا ان
الحكم السابق يبطل في الاضراب وفي الاستدراك لا ولكن المقصود هو الثاني
والمقصود في النسبة في الحروف الباقية وهي ام واما واو احد الامرين منهما
فلم يكن التعريف المعطوف باحد هذه الحروف داخلا في التعريف لعدم صدقه عليه
مع انه من افراد المحدود واجيب عن هذا الاعتراض بان المراد بكون المتبوع مقصودا
بالنسبة في الكلام انه لا يذكر لتوطئة ذكر التابع اي انه لا يكون المتبوع مذكورا

لتوطئة ذكر التابع بل يكون ذكره مستقلا • والمراد ايضا بكون التابع مقصودا
بالنسبة في الكلام ان لا يكون كالفرع على المتبوع في النسبة كما في النعت والتاكيد
وعطف البيان من غير استقلال به بل يعني من غير ان يكون مستقلا فيهما بل يكون
للايضاح والتقرير والشمول • ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك
الحروف الست اي باحدها مقصودان بالنسبة في الكلام معا اي بحال كونهما
مصاحبين في كونهما مقصودين فيها لان المعطوف عليه في العطف بلا
مقصود ثبوتها وللمعطوف ايضا لكن نفيا والمعطوف ببل مقصود ثبوتا
والمعطوف عليه مسكوت عنه وفي لكن كلاهما مقصودان الا ان احدهما ثبوتا
والآخر نفيا • اما الاول • واما الثاني • فبلا شك وفي الثلثة الباقية ثم
كلاهما مقصودان ايضا الا ان احدهما ثبوتا والآخر نفيا لكن مبهما
فثبت ان المعطوف والمعطوف عليه كلاهما مقصودان بالنسبة في الكلام بهذا
المعنى المذكور والمراد بقوله بهذا المعنى ما ذكره الشارح من كون المتبوع مقصودا
ان لا يكون مذكورا لتوطئة ذكر التابع ومن كون التابع مقصودا ان لا يكون
فرعا للمتبوع بل يكون كل واحد من التابع والمتبوع مستقلا في ان يكون مقصودا
بالنسبة في الكلام • ولما تم الحد اي حد المعطوف بما ذكره المص من التعريف
جمعا ومنعا اي بحال كونه جامعا لافراده ومانعا عن دخول غيرها اردفه لزيادة
التوضيح اي لزيادة ايضاح العطف لانه لا يعلم من التعريف مفصلا توسط احد
الحروف بينهما وان تلك الحروف عشرة ام تسعة لان فيها اختلافا وفي الرضي
ليس هذا من تمام الحد بل شرط عطف النسق ذكره تمام حده انتهى ولما فرغ
من التعريف شرع في بيان الاحكام وابتداء بوجوب توسط احد الحروف العشرة ثم
تكميلا للحد ببيان ما يوجب مزيد توضيح المعطوف وبيان ما هو المختار في
الحروف ايضا وهو كونها عشرة بقوله يتوسط بينه اي بين ذلك التابع والجملة
الفعلية اما صفة بعد صفة لقوله تابع والى هذا اشار الشارح بقوله اي بين
ذلك التابع واما حال من المستكن في قوله مقصود وبين متبوعه اي متبوع
التابع احد الحروف فاعل يتوسط العشرة وسياتي تفصيلها في قسم
الحروف اي في بحثها وبيان الفرق بينها مثل قام زيد وعمرو مثال لقوله تابع
مقصود بالنسبة مع متبوعه وانما فصل بينه وبينه لبيان الحكم وهو قوله

يتوسط

يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة مع ان الاصل ان يكون المثال
بجنب المثل له لان بيان الحكم لكونه موضحا كالتتمة للتعريف ويجوز ان يجعل مثالا
للتوسط ولا يخفى ان يجعل مثالا لكليهما ولهذا اخره المص ولم يكتف في تعريف
العطف بقوله العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف
العشرة بل عرفه اولا بقوله العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه ثم بين بعض
احكامه بقوله يتوسط بينه وبين متبوعه الخ لان الحروف التي للعطف
قد تتوسط بين الصفات المراد بالحروف ههنا التي تكون لمطلق الجمع وهي الواو
ونحوه ولم يبينه الشارح لوضوحه واكتفاء بالمثل وقد تتوسط ايضا بين
الابدال نحو قطع زيد يده ورجله على ان يكون رجله بدلا من زيد لا عطفا على يده
لانه ح يكون معطوفا لا بدلا مثل جاءني العالم والشاعر اي الذي يكتب
الشعر او ينظمه لانه يقال لمن يكتب الشعر او ينظمه شاعر والدبير بكسر الدال
المهملة وبعده باء منقوطة بواحدة من تحت وبعدها ياء ساكنة فارسي
اللفظ الكاتب الذي يكتب الكلام المنثور او يؤلفه فالصفة الداخل عليها اي على
الصفة حرف العطف بالرفع لانه فاعل قوله الداخل مثل قولك هند جائل و
شاحها ولا تقول هند جائلة وشاحها كالشاعر والدبير في قولك جاءني
زيد العالم والشاعر والدبير لها اي لتلك الصفة جهتان اي حالتان
معتبرتان احديهما اي احدى الجهتين كونها اي ان يكون الصفة التي دخل عليها
حرف العطف صفة لزيد كما ان الصفة الاولى اي العالم يدخل عليها الحرف صفة
لزيد وتابعة له تابعة له لا بالاصالة بل كانت تبعيتها بتبعية المعطوف
عليه اي بواسطة تبعيته والتقدم والتاخر انما هو في الذكر فقط ويعلم كونها
صفة له لو حذف الحرف لجاز ايضا ولو كان عطفا لما جاز حذفه واخريهما اي
الحالة الثانية كونها معطوفة اي ان تكون الصفة معطوفة على الصفة السابقة
عليها ويكون الواو للعطف على الصفة المتقدمة عليها تابعة خبر بعد خبر للكون
او حال عن اسمها المضاف اليه لها اي للصفة المتقدمة عليها فتكون تلك الصفة
من جهة وعطفا من جهة كالخبر المتعدد بالعطف فانه خبر من وجه
وعطف من وجه آخر ويصح ان يصدق على هذه الصفة اي الصفة التي دخل
عليها حرف العطف من جهتها الاولى اي من كونها صفة لزيد تابعة له

بتبعية المعطوف عليها انها اي هذه الصفة تابعة متبوعه تدل على معنى في
متبوعها نها مطلقا لانها صفة لزيد كما ان الصفة التي يدخل عليها حرف
العطف صفة لزيد الا انه يتوسط بينها وبين زيد المنعوت بها حرف من
حروف العطف فتكون صفة له لا معطوفة على الصفة المتقدمة عليها الا انه
يتوسط متعلق بقوله لا يلزم حرف من حروف العطف بين الشيئين
مطلقا لا يلزم خبر لانه اي لا يجب ان يكون عطف الثاني على الاول
بل يجوز عطفه بالاصل لان الاصل في حروف العطف للعطف لجواز ان تكون
الواو ابتدائية او استينافية او حالية والفاء تفسيرية وجواب لاما
وجزاء لشرط الى غير ذلك وفي بعض النسخ لان توسط بلا حرف الجرح
يكون قوله ولا يلزم من الالزام لا من اللزوم اي لا يوجب وفي بعضها لا
يستلزم اي لا يستوجب فلو لم يكن قوله تابع مقصود بالنسبة مع
متبوعه واكتفى في التعريف بقوله العطف تابع يتوسط بينه وبين
متبوعه احد الحروف العشرة لدخل هذه الصفة اي الصفة التي دخل
عليها حرف العطف من جهتها الاولى في حد المعطوف مع انها ليست
بمعطوفة من هذه الجهة فيلزم صدق الحد بدون صدق المحدود فلا يكون
مانعا لاغياره وهي الواو للحال والجملة حال اي والحال ان هذه الصفة
من هذه الجملة اي الحالة الاولى ليست معطوفة في الارادة والقصد بل
صفة كما كانت الاولى التي لم تدخل عليها حرف العطف كذلك فلم يكن الحد
مانعا لاغياره لدخول ما ليس من افراد المحدود فيه كهذه الصفة من
جهتها الاولى ولما ورد ان حرف العطف هل يجوز دخوله بين الصفات وعند
جواز دخوله هل فيه دليل من الثقات فاجاب عنه مؤيدا بقوله وقد قيل
جوز الزمخشري وهو ممن يعتمد عليه ويستدل بكلامه وقوع الواو العاطفة
التي لمطلق الجمع بين الصفة والموصوف لتاكيد اللصوق مصدر لصق اي
الاتصال اي لتاكيد اتصال الصفة بالموصوف والدلالة على ان اتصافه
بها امر ثابت كائن واجب في مواضع متعلق بجوز عديدة فعيل بمعنى
مفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث صفة مواضع اي في مواضع معدودة
التي هي من الكشاف يعني كانت تلك المواضع في الكشاف ومنها

قوله

قوله تعالى ويقولون سبعة وثامنهم حيث كانت الجملة الاسمية صفة
لسبعة فدخلت الواو عليها لتاكيد الاتصال وحكم المص يعني ابن الحاجب
في شرح المفصل اي في شرحه له وسماه بالايضاح في مباحث الاستثناء
ان قوله تعالى ولها منذرون في قوله تعالى وما اهلكنا قرية الا ولها
اي لتلك القرية منذرون اي انبياء كانوا ينذرونهم وهم لا ينذرون
صفة لقرية فالتقدير الا قرية لها منذرون فالجملة الاسمية صفة لقرية
فادخلت الواو التي للجمع المطلق لتاكيد اللصوق فصار التقدير الا قرية ولها
منذرون واعلم ان هذه الآية ليس فيها الواو لانها بدون الواو وهذه الآية
في سورة الشعراء فالآية هي قوله وما اهلكنا من قرية الا لها منذرون ذكرى
وما كنا ظالمين والآية التي وردت فيها الواو هي في سورة الحجر هكذا
وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم ووجدت نسخة الآية فيها
كما في سورة الحجر وما اورده الشارح ان يكون هذه النسخة واما النسخة
الاولى فيحتمل سهو من الكاتب لا يخفى وجهه على من له نظر صائب فلو اكتفى
المص في تعريف العطف بقوله العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه
احد الحروف العشرة ولم يعرف بقوله الا العطف تابع مقصود بالنسبة
مع متبوعه لدخل فيه اي في هذا العطف مثل هذه الصفة يعني الصفة
التي يدخل عليها حرف من حروف العطف لتاكيد اللصوق فلم يكن التعريف
مانعا لاغياره لدخول ما ليس من افراد المحدود فيه وفاعه جائز ونقل
عن المص يعني ابن الحاجب انه اي الناقل قال لما املى الكافية وهي اسم كتاب
كتب على الكافية ان مثل العاقل يعني الصفة التي يدخل عليها حرف العطف
في قول النحاة في زيد العالم والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه
احد الحروف العشرة فيصدق عليه حد القول وليس بعطف على التحقيق
بل كونه معطوفا ليس الا من حيث الظاهر بدخول حرف العطف عليه واما هو
اي العاقل باق على ما كان عليه في حال الوصفية وهو كونه تابعا يدل على
معنى في متبوعه مطلقا واما حسن دخول العاطف عليها مع ان
القياس عدم دخوله لان العطف يقتضي تغاير المعطوفين لنوع
من التقييد بالمعطوف اي لمشابهة الصفة المعطوف في كون ما بعد

كل منهما مغاير لما بينهما اي بين الصفة والموصوف من التغاير لفظا ومعنى
اما لفظا فلان لفظ العاقل غير لفظ زيد واما معنى فلان معنى زيد
الحيوان الناطق مع التشخص ومعنى العاقل ذات متصف بالعقل الا ان
تلك الذات لما احتملت ان يكون ذات زيد صار العاقل مناسبا لزيد كما ان
المعطوف يغاير المعطوف عليه لفظا ومعنى وينا سبه من وجه آخر و
لهذه المناسبة دخل عليها حرف العطف فلو حد العطف كذلك ينبغي
مثل ان يقول العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة
لدخل فيه اي في هذا الحد بعض الصفات كما مر من المثال مع انه اي البعض ليس
بمعطوف فلم يكن الحد مانعا لاغياره وقال المحشي عصام الفرق بين
هذا الوجه والوجه الاول ان في الوجه الاول جعل المعطوف على الصفة صفة
من وجه معطوفا من وجه الى هنا كلامه قال بعضهم فيه اي فيما قيل من انه
اكتفي في تعريف العطف بقوله العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد
تلك الحروف يجب ان لم يعرفوا اولا بقوله تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه لدخل
فيه الصفات التي يدخل عليها حرف العطف نظر لان الحروف المتوسطة بينها
اي بين الصفات عاطفة كما ان الحروف المتوسطة بين غيرها كذلك و لا
يلزم الغاؤها اذ لا ينتهيا اي لا دلالة الحروف المتوسطة بينها فيها اي في
الصفات التي دخلت هي عليها على ما تدل تلك الحروف عليه في غيرها اي في غير الصفات
من الجمع بيان لما في قوله على ما تدل كما في الواو والترتيب كما في الفاء وغير ذلك
من الترتيب والتراخي ففي جعلها اي جعل تلك الحروف غير عاطفة في الصفات
وجعلها عاطفة في غيرها اي في غير الصفات ارتكاب بامر بعيد وهو المعنى المجازي
لان كونها التاكيد اللصوق معنى مجازي لها لا حقيقي وانما وصفه بالبعيد
لانه لا يكون حقيقة يكون بعيدا عن الفهم ولانه لما لم يكن له داع كان
كانه بعيد مع جواز وجه آخر فيها اقرب وهو العطف من غير ضرورة داعية اليه
اي الى ارتكاب الامر البعيد وفيه لما سبق ان الحرف المتوسط بين الصفات
انما هو الواو دون غيره بحكم الاستقراء ومعناها الجمعية مطلقة فقط
ويجوز ان يخرج الواو من ان يكون العطف في مواضع كثيرة من كونها للابتداء
والحالية والمصاحبة وغير ذلك فلتكن هاهنا لتاكيد معنى الجمعية

وهي توجد في صفة بعد صفة بلا ذكر الواو بينهما كما في قولك جاءني زيد العالم
العاقل بل الانسب ان يراد الواو فيها لبعد الصفة عن الموصوف واعلم
ان الاسماء في عطف بعضها على بعض على اربعة انواع عقلا عطف ظاهر
على ظاهر وعطف مضمر على مضمر وعطف ظاهر على مضمر وعطف مضمر
على ظاهر وفي عطف بعضها شروط اراد ان يبين العطف بينها و
شروطه فقال **واذا عطف على الضمير المرفوع** لا المضمر المنصوب متصلا
كان او منفصلا ولا المضمر المجرور فانه لا شرط للعطف فيهما **المتصل**
بارزا كان الضمير المتصل او مستترا لانهما في الحكم الآتي سواء مع ان
قوله الضمير المرفوع المتصل يشملهما لا المضمر المرفوع المنفصل لان الحكم الآتي
لم يجر عليه **اكد** مبني للمفعول من التاكيد اي اكد المضمر المرفوع المتصل
بالمضمر **منفصل** اولا منصوب على الظرفية اي قبل العطف عليه ثم اي بعد
التاكيد به عطف عليه اي على المضمر المرفوع وذلك اي التاكيد اولا ثم العطف
عليه واقع لان المضمر المرفوع المتصل بارزا كان او مستكنا كالجزء مما اي من
الفعل الذي اتصل ذلك المضمر به لفظا ومعنى ولذا وجب اسكان لام الفعل
لئلا يجتمع اربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة من حيث انه
اي ذلك الضمير متصل به لا يجوز انفصاله لان الاصل في الضمير الاتصال و
الانفصال خلاف الظاهر فلا يعمل به ما لم يكن مقتضيا له ومعنى عطف
على قوله لفظا من حيث انه فاعل لذلك الفعل والفاعل الذي يكون ضميرا
متصلا كالجزء من الفعل الذي اتصل به لان الفعل محتاج اليه لانه يقوم
به ويسند اليه ولا جل ذلك جعل جزء منه فلو عطف عليه اي على المضمر الذي
كان جزء منه بلا تاكيد بالمضمر المنفصل كان ذلك العطف في الامتناع
كما لو عطف على بعض حروف الكلمة وعطف كلمة على ما ليس بكلمة فاكد ذلك
الضمير بضمير منفصل اولا اي قبل العطف ليظهر انه وان كان كالجزء كلمة بنفسه
فالعطف عليه لا يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة لانه اي الشان بذلك
اي بالتاكيد يظهر ان ذلك الضمير المتصل بالفعل وان كان للوصل كالجزء مما
اتصل به من حيث الظاهر ولجزء اذ فيحا لا من الظاهر القوى فلا يحسن
ان يكون القوي تبعا للضعيف الذي لا يستعمل بنفسه منفصل جزأ ان

وعطفه كلمة على بعض حروف كلمة اخرى فيلزم ان يلزم منه عطف الاسم على الحرف

من حيث الحقيقة وكان مستقلة بنفسه يعلم هذا بدليل افراده اي افراد ذلك
الضمير الافراد اما بالدال المهملة واما بالزاء المعجمة في آخره مما اي من الفعل
الذي اتصل به اي الضمير المرفوع بتأكيده اي بتأكيد الضمير متعلق بالافراد
لان التأكيد عين المؤكد كما ان المؤكد اسم فاعل مستقل بنفسه كذلك المؤكد
اسم مفعول مستقل بنفسه ولكن اتصل بعامله وجعل جزء منه لمكان الاختصار
فيحصل لذي لذلك الضمير بسبب التأكيد بالمنفصل نوع قوة واستقلال
فيحسن العطف عليه كما يحسن على الاسم الظاهر ولما توهم انه يجوز العطف ايضا
على التأكيد لانه عين المؤكد فكما جاز العطف عليه جاز ايضا على التأكيد بل
هو اولى لقربه لانه اذا كان لشيء معطوفان اقرب وابعد فالاقرب اولى بالعطف لعدم
الفصل بينهما دفع هذا التوهم بقوله ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التأكيد بل
يجب ان يعطف على الضمير المرفوع المتصل لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان
يلزم من عطفه على هذا التأكيد ان يكون هذا المعطوف ايضا اي كما كان المعطوف
تأكيدا فقولك ايضا في كان هذا زائدة والمعنى فيلزم اه وهو كون المعطوف تأكيدا
باطل لما سبق ان التأكيد عين المؤكد وانت خبير ان المعطوف عليه لفظا ومعنى
فلا يصح ان يعطف على التأكيد فيجب ان يكون معطوفا على الضمير المتصل لما
سبق فان كان الضمير المرفوع ضميرا منفصلا لعارض لانفصال نحو ما ضرب
الا انت او الا انا او الا هو وزيد فان انت وان كان مرفوعا الا انه منفصل
بالا عن الفعل لعرض لا يكون الا به وهو حصر الفعل على الفاعل لم يكن ذلك الضمير
كالجزء من الفعل لفظا وان كان جزءا منه معنى فلا حاجة فيه الى التأكيد لانتفاء
احد شرطي العلة وهو كونه جزءا من الفعل لفظا والعلة ان يكون جزءا من الفعل
لفظا ومعنى وانتفاء احد جزئي العلة يستلزم انتفاء الحكم وكذلك كان الضمير
ضميرا متصلا لكن لا مطلقا بل يكون منصوبا نحو ضربتك وضربته و
ضربتني وزيدا لم يكن الضمير المنصوب كالجزء من الفعل معنى وان كان
جزءا لفظا على العكس للضمير المرفوع المنفصل فلا حاجة فيهما اي في الضمير
المرفوع المنفصل والضمير المنصوب المتصل الى التأكيد بمنفصل بل يحسن
العطف فيهما بلا تأكيد ولا فصل اما الضمير المرفوع المنفصل فلما مر
واما الضمير المنصوب المتصل فلانتفاء احد شرطي العلة وهو الاتصال

يعني لان انتفاء احد جزئي العلة يستلزم انتفاء الحكم وكذا المجرور المتصل
نحو مررت بك وبزيد لا حاجة فيه الى التأكيد لان اعادة الجار فيه حسن
لما سيأتي مثل ضربت انا وزيد او انت وزيد مثال لما يكون فيه المضمر المرفوع
بارزا وزيد ضرب هو وعمرو مثال لما يكون الضمير المرفوع فيه مستكنا ومنه
قوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة ولما كان التأكيد بمنفصل
يحتاج الى البيان لانه يحتمل ان يكون التأكيد متقدما على العطف ومتأخرا
عنه بيّنه واوضحه بايراد المثال فقال ضربت انا وزيد ورجحه نحو اضربا انت
وزيد ونحو زيد ضرب هو وغلامه لان الداعي على الحكم في الثاني طرد للباب والا
فهو يحتمل ان يكون من قبيل انفصال الضمير للعطف لا من قبيل تأكيد المتصل
بالمنفصل الا ان يقع فصل استثناء من قوله اكد اولا بمنفصل يعني
اكد ذلك الضمير اولا بضمير مرفوع منفصل مطابق له في جميع الاوقات الا وقت
وقوع الفصل بشيء بين المضمر المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه اي على
المضمر المرفوع المتصل من مظهر او مضمر آخر فيجوز تركه اي ترك التأكيد بمنفصل
اكتفاء به ولحصول الغرض والاختصار ايضا لانه قد طال الكلام بوجود الفصل
ولو جيء بمنفصل لكان حشوا والطويل يكون ثقيلا وطول الكلام قد يغني عما هو الواجب
فاغنائه عما هو الاولى اولى واحرى فحسن الاختصار طلبا لتخفيف الكلام
بترك التأكيد به والاكتفاء بالفصل القائم مقامه لاغنائه عنه سواء
كان الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيد ومثله قوله انا لمبعوثون
او اباؤنا الاولون لان الهمزة فيه قبل الحرف وبعده اي بعد حرف العطف كقوله
تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا ولما كان فيه ابهام بيّنه بقوله فان
المعطوف في الآية هو اباؤنا لان مرادهم نسبة عدم الاشتراك اليه والى انفسهم
والى آبائهم يعني عدم الشرك موروث لنا من آبائنا ولفظة لا في ولا
اباؤنا زائدة بعد حرف العطف الذي هو الواو لتأكيد النفي مثل قوله ما جاءنا
من بشير ولا نذير ومثل قولك ما جاءني زيد ولا عمرو فيكون لفظة لا فصلا
بعد حرف العطف وانما قال فيجوز تركه ولم يقل ويجب لان الفعل اذا اقام مقام
التأكيد فكان ينبغي ان يقال ويجب قالوا اي الخالد والنشاه قد يؤكد الضمير
المرفوع المتصل بالمنفصل حال كونه ملابسا مع الفصل للاهتمام بالمعطوف

عليه للزوم البعد بالفصل قبل حرف العطف فقط كقوله تعالى فكبكبوا فيها
هم والغاوون او بعده وقبله معا كقوله تعالى ما عبدنا من دونه من شيء
نحن ولا اباؤنا او بعده فقط مثل ما ضربت انا ولا زيد فالاقسام ثلثة
وقد لا مؤكد بل يكتفي بالفصل فقط كقوله تعالى فاستقم كما امرت ومن تاب
معك وقوله تعالى سيصلى نارا ذات لهب وامرأته والامران اجتماع
الفصل مع التاكيد وانفراد الفصل وحده متساويان فلذا قال يجوز
ترك التاكيد اكتفاء بالفصل هذا اي خذ هذا والامر هذا وانما يؤتى به عند
تمام البحث وشروع الى ما يناسبه ولما فرغ من بيان المسئلة اراد ان يبين
انها خلافية والتاكيد استحساني لا واجب قطعا كما يخبره مقابلة
اكده مع جواز الترك فقال واعلم ان مذهب البصريين ان التاكيد
بالمنفصل هو الاولى عند عدم الفصل واما عند الفصل فالامران متساويان
لوقوع كليهما كثيرا في كلام علام الغيوب الا ان الاول هو الاولى لكونه اكثر وقوعا
ويجوزون اي البصريون العطف المذكور بلا تاكيد بالمنفصل ونحوه او مع
الفصل ولا فصل ونحوه او مع التاكيد لان الضمير المتصل وان كان كالجزء من الكلمة
التي اتصل بها وكان بعض حروفها الا انه لم يكن مثله في جميع احكامه حتى لا يجوز
العطف عليه اصلا كما لا يجوز العطف على ما هو جزؤها حقيقة لكن اي الا
ان العطف بلا تاكيد ولا فصل ايضا يكون على قبح لمخالفته ما هو الاولى
والاحسن ولولا انه قبيح لوقع في فصيح الكلام خصوصا في النظم المعجز واذا
لم يقع علم انه قبيح لا انهم حظروه اصلا بحيث لا يجوز ان يرتكب والكوفيون
يجوزونه اي العطف بلا تاكيد ولا فصل بلا قبح لان ذلك الضمير وان كان
كالجزء مما اتصل به الا انه كلمة بنفسه كالاسم الظاهر حيث يجوز انفصاله و
يكون ايضا محكوما عليه فيجوز العطف عليه كما يجوز على الاسم الظاهر
واذا عطف على الضمير المجرور لا المرفوع والمنصوب ولم يقيده بالمتصل لانه لا
منفصل له كما سيجيء اعيد الخافض اي الجار اي جار المعطوف عليه حين
العطف في المعطوف لئلا يلزم العطف على الجزء كما في المرفوع المتصل حرفا
كان ذلك الخافض او اسما لان اتصال الضمير المجرور سواء كان مجرورا
بحرف الجر او بالاضافة بجاره اشد واقوى واكد من اتصال الفاعل المتصل

اي الضمير المرفوع المتصل بفعله لانه لا يوجد اتصال الفاعل بالفعل الا في الضمير
ولذا عرف الفاعل باللام وقيده بالمتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا
سواء كان اسما ظاهرا او ضميرا منفصلا جاز انفصاله اما اذا كان ظاهرا
فظ لان الانفصال من شانه واما اذا كان ضميرا يجوز انفصاله ايضا بانه مستقل
بنفسه والمجرور لا ينفصل من جاره اصلا سواء كان ضميرا او لا فكره العطف
عليه اي على الضمير المجرور بلا اعادة الخافض كما كره على المضمر المرفوع المتصل
بلا تاكيد ولا فصل او بلا احدهما اذ يكون هذا العطف بلا اعادة الجار في
الخارج كالعطف على بعض حروف الكلمة كما يمتنع هذا لكونه عطف الكل على الجزء
والاسم على الحرف الذي ليس بمستقل يمتنع ذلك ايضا ولما توهم انه لا يلزم
اعادة الجار لجواز وجه اخر فيه وهو انه يؤكد بمنفصل ثم يعطف عليه كما
يعمل في الضمير المرفوع دفعه بقوله وليس للمجرور ضمير منفصل لانه متصل
فقط مظهرا كان او مضمرا كما يجيء وجهه في بحث المضمرات حتى يؤكد به اي
بالضمير المجرور المنفصل اولا اي قبل العطف ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع
المتصل عرفته سابقا ولما توهم ايضا انه اذا لم يجز تاكيده بالمنفصل
لعدم كونه موجودا فليؤكد بالمرفوع المنفصل دفعه بقوله ايضا وفي استعارة
المرفوع له اي جعل الضمير المرفوع المنفصل تاكيدا للضمير المجرور منزلة اي
ابتذال لانه يلزم منه اقامة الاقوى مقام الادنى وهو عكس المعقول
ومخالف ايضا للقياس وتوهم ايضا انه اذا لم يجز التاكيد بالمنفصل
وفي اقامة المرفوع المنفصل مقام المجرور ابتذال فليكتف بالفصل
كما اكتفى في المرفوع المتصل دفعه بقوله ولا يكتفي بالفصل لقيامه مقام
الاصل لان الفصل لا تاثير له يعني لا وجود للفصل الا في جواز اي الا عند
جواز ترك التاكيد بالمنفصل لان الفصل خلف عن الاصل والاصل لما لم يجز
لعدم وجوده وعدم جواز الخلف هو الاولى للاختصار اي لان يكون في الكلام
اختصار لانه اذا ذكر التاكيد والفصل ايضا يكون الكلام طويلا والطويل
يكون سببا للثقل فحيث لا يمكن التاكيد بالمنفصل لعدمه اي لعدم
الضمير المنفصل فيه لا يتصور الراي للفصل اثر اي عمل لان الفصل خلف
عن الاصل والاصل لما لم يكن وجوده والخلف اولى بعدم الجواز فكيف يكتفي به

اي بالاصل الاستفهام ههنا انكاري اي فلا يكتفي بالفصل عند فقد الاصل لان
الاصل اذا لم يجز فكيف يجوز خلفه لانه نائب عنه واذا تعذر الامور المذكورة كلها
فلم يبق لنا شيء الا اعادة العامل الاول سواء كان ذلك العامل حرفا نحو
مررت بك وبزيد او اسما مضافا نحو المال بيني وبين زيد ليكون كالاسم
المستقل فيصح العطف عليه كما يصح عليه والمعطوف في هذين المثالين و
امثالها هو المجرور فقط والعامل مكرر ليصح العطف لانه اذا لم يكرر العامل
لم يصح العطف وجره اي جر المعطوف بالعامل الاول كما في عطف الاسم الظاهر
على مثله مثل مررت بزيد وعمرو والعامل الثاني كالعدم لانه لا احتياج له في
المعنى والعمل لانه زيد تاكيدا ليصح العطف وما كان كذلك لا يعمل فالعمل للاول
مثل قولك ما زيد قائما ولا رجل حاضرا معنى اي من حيث المعنى لانه زائد و
الزائد لا يكون له معنى الا التاكيد علم ذلك بدليل قولهم المال بيني وبينك
لان بين لا يضاف الا الى الشيء المتعدد الذي يقبل القسمة لانه من الامور
الاضافية الا انه لا يضاف الا الى المتعدد كاي واية وكلا وكلتا فكان
ينبغي ان يقال المال بيننا الا انه فصل شريكه واضاف ثانيا لفظ بين
اليه للدلالة على كمال الامتياز والافتراق وقيل جر اي جر المعطوف في مثله
بالعامل الثاني وقيل جره اي كما في الحرف الزائد سواء كان سماعا كما في
كفى بالله شهيدا وكما في بحسبك درهم او قياسا كما في قولك هل زيد
بقائم وما زيد بقائم وهذا الذي ذكرناه اعني لزوم اعادة الجار اذا اريد
العطف على المضمر المجرور في المعطوف في حال السعة والاختيار من غير ضرورة
شعرية داعية اليها مذهب البصريين لانهم قالوا اذا عطف على المضمر المجرور
اعيد الخافض في حال السعة واما عند غيرهم فيجوز عندهم تركها اي ترك الاعادة
كما جاز عندهم ترك التاكيد والفصل معا عند العطف على المضمر المرفوع المتصل
لكن مع قبح في حال السعة والاختيار لا في حال الاضطرار كذا لا يجوز تركها
لكن اضطرارا لان الضرورة تبيح المحظور واجاز الكوفيون ايضا ترك
الاعادة في حال السعة كما جازت اتفاقا في حال الاضطرار لكونهم مستدلين
وقع في بعض الاشعار مثل قوله فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب
فما بك والايام من عجب لان الايام معطوف على الضمير المجرور في قوله بك

بلا اعادة

بلا اعادة الجار فيه ولولا ان العطف عليه بلا اعادة الجار جائز فيصح لما اختاره
الشاعر وقاسوا حال السعة اي ما لم يكن في الشعر لانه اذا كان جائزا في الشعر
ففي غيره يكون اولى واجيب عنه بان استدلالهم بما وقع في بعض الاشعار ليس
بصحيح لان وقوع مثل هذا العطف في العطف للضرورة فلا يستلزم جوازه
في غيره ولولا الضرورة لما اختاره ولاحتمال ان لا يكون الواو للعطف بل
تكون للمصاحبة وما بعده مفعولا معه وقال المحشي عصام فيه اشعار
لضعف استدلالهم بعض قول الشارح مستدلين بالاشعار وقال ايضا
لكن لا ينحصر استدلالهم على الاشعار بل استدلوا بالقرآن العظيم نحو
قوله تعالى تساءلون به والارحام واجيب عنه ايضا بانه محتمل ان يكون
والارحام قسما بان يكون الواو فيه للقسم او بالنصب عطف على محل الجار والمجرور
كقولك مررت بزيد وعمرا او على الله اي اتقوا الله واتقوا الارحام فصلوها ولا
تقطعوها كذا قاله القاضي البيضاوي وعلى تقدير وصلوا الارحام فالدليل
كيف جاز تاكيدا للضمير المرفوع المتصل سواء كان بارزا في نحو القوم جاءوا في
كلهم او القوم جاءوا انفسهم او اجمعون وضربت انا ومستكنا نحو زيد
ضرب هو والابدال منه اي من الضمير المرفوع المتصل نحو اعجبني جمالك في الاشتمال
والقوم جاؤا اكثرهم في البعض وضربتني الحمار في الغلط من غير شرط تقدم التاكيد
بالضمير المنفصل ولا الفصل الذي هو خلف عنه مع انهما من التوابع ايضا و
هما يجوزان بلا تاكيد ولا فصل فلم لا يجوز العطف ايضا وجاز ايضا اي كما
جاز الابدال والتاكيد بلا شرط تاكيدا الضمير المجرور تاكيد الضمير المجرور
بلا شرط شيء من التاكيد بالمنفصل والفصل في نحو مررت بك نفسك
وبه نفسه وهذا لا يكون الا في التاكيد المعنوي لانه لا يقال مررت بك
انت واياك ويكون بالنفس والعين بشرط انه يضاف كل منهما الى المؤكد
بالفتح يعني ان كان ضميرا مخاطبا يضاف اليه مثل مررت بك نفسك وان كان
غائبا يضاف اليه مثل مررت به نفسه والابدال منه اي من الضمير المجرور
نحو عجبت بك جمالك في الاشتمال وزيد مررت برأسه في الكل والقوم مررت
بهم اكثرهم في البعض وزيد مررت به حمار في الغلط فيه من غير اعادة الجار اي
جار المبدل منه في البدل ولم يجز العطف فيه الا وكذا في الضمير المرفوع المنفصل

الا بعد التاكيد بالضمير المنفصل ونحن او بالفصل بدلا منه او بالمنفصل و الفصل
معا لم يجز العطف في الثاني اي في الضمير المجرور الا مع اعادة الجار اي جار المعطوف
عليه في المعطوف اسما كان او حرفا واما التاكيد والابدال في الموضعين
فجايز بلا شرط شيء من التاكيد والفصل والاعادة قلنا في جوابه
التاكيد عين المؤكد بالفتح لفظيا كان او معنويا فلم يكن اجنبيا حتى
يحتاج الى التاكيد بالمنفصل و الفصل لزيادة ارتباطه به والبدل
في الاغلب لانه اما ان يكون كل المتبوع في بدل الكل او يكون بعضه اي المتبوع
في بدل البعض او يكون متعلقه بكسر اللام نحو سلب زيد ثوبه او اعجبني
زيد علمه في بدل الاشتمال والغلط قليل نادر وهو وان لم يكن كله او بعضه
او متعلقه فلقلته لا حكم له اطردا للباب فهما اي التاكيد والابدال
ليسا باجنبيين لمتبوعهما اما التاكيد اللفظي فلانه عين المؤكد
لفظا ومعنى واما المعنوي فلانه وان لم يكن عين المؤكد لفظا الا انه
متحد معنى واما بدل الكل فهو كالتاكيد المعنوي عين المبدل منه واما البدل
البعض فهو جزء المبدل منه واما بدل الاشتمال فهو لما تعلق احد البدلين
بالآخر تعلق الحلية والحالية ليسا باجنبيين ولا منفصلين عنهما اي
عن متبوعيهما لعدم تخلل اي دخول فاصل كحرف العطف بينهما اي بين الابدال
والتاكيد وبين متبوعيهما وصلا ليس الا اتصالا فلا حاجة في ربطهما اي
ربط الابدال والتاكيد الى متبوعيهما الى تحصيل مناسبة زايدة كالتاكيد
بالضمير المنفصل او الاكتفاء بالفصل او اجتماعهما معا كما في العطف على
الضمير المرفوع المتصل او اعادة الجار كما في العطف على الضمير المجرور بخلاف
العطف فان المعطوف منفصل عن متبوعه لفظا بحرف العطف ويكون
احدهما مغايرا للآخر ومعنى من حيث ان المعطوف في الاغلب يغاير
المعطوف عليه مثل جاءني زيد وعمرو ومع هذا يتخلل بينهما اي بين
المعطوفين العاطف فكان احدهما اجنبيا للآخر فلا بد فيه اي في
العطف من تحصيل مناسبة زايدة على المناسبة الكائنة بينهما من
الصداقة والعداوة والمالكية والمملوكية وغيرها بتاكيد الضمير
المرفوع المتصل بالضمير المنفصل او الاكتفاء بالفصل في المرفوع اي

عند كون المعطوف عليه ضميرا مرفوعا متصلا وباعادة الجار عطف على قوله
بتاكيد المنفصل في الضمير المجرور ليخرج تعليل لقوله فلا بد فيه اه الضمير
المتصل المرفوع الذي يكون هو المعطوف عليه عن صرافته متعلق بقوله ليخرج
الاتصال قوله صرافته بكسر الصاد المهملة من صرف يصرف على وزن
دراية اي ليخرج الضمير المتصل المرفوع عن كونه متصلا محضا وليناسب
عطف على ليخرج اي وليناسب ذلك الضمير المعطوف اي الاسم الذي يعطف
عليه اي على الضمير المرفوع المتصل الجار متعلق بالفعلين بالضمير المنفصل
ويقوي هذا تعليل لقوله وباعادة الجار في المجرور فالاولى وليقوى
مكانه يقوى باعادة اللام التعليلية لئلا يتوهم عطفه على قوله وليناسب
لقربه فيكون ح من توابع ليخرج لانه تعليل مستقل فهو معطوف
على قوله ليخرج وتعليل مستقل لقوله وباعادة الجار في المجرور كما ان قوله
ليخرج علة مستقلة لقوله بتاكيد المتصل بالمنفصل في المجرور مناسبة
اي مناسبة المعطوف المجرور المعطوف عليه المجرور المصدر هنا جار
لفاعله وناصب لمفعوله بانضمام الجار متعلق بالمناسبة او بقوله
يقوي اي الجار الذي في المعطوف عليه بعينه اليه اي الى المعطوف المجرور
كما في المعطوف عليه اي كما انضم الجار الى المعطوف عليه واعلم انه لم يذكر
الصفة مع انها من التوابع ايضا لما سبق من ان الضمير لا يوصف
ولا يوصف به ايا ما كان متصلا او منفصلا ولا عطف البيان ايضا لما انه
في حكم الصفة في الايضاح والمدح فحكمه حكمها يعني ان الضمير لا يكون مبينا
بعطف وان كان ايضا من التوابع ولهذا سكت عنهما والمعطوف في حكم
المعطوف عليه يعني ان كل حكم يجب ثبوته للمعطوف عليه بالنظر الى نفسه يجب
ثبوته للمعطوف عليه بالنظر الى ما قبله لا بالنظر الى نفسه يجب ثبوته للمعطوف
ايضا ليكون في العطف فائدة فيما يجوز له اي للمعطوف عليه ويمتنع له من الاحوال
بيان لما في قوله فيما العارضة له اي الاحوال التي عرضت للمعطوف عليه حيث لم
تكن في ذاته نظرا الى ما قبله اي الى عامله مثل ان يعرض له الرفع او النصب او الجر
او الى شيء قبله من كونه جملة ذات ضمير عائد الى الموصول مثل الذي قام ابوه وقعد
اخوه زيد حيث لا يصح الا قعد عمرو عطفا على قام ابوه بشرط ان لا يكون

ما يقتضيها • اي الشيء الذي في المعطوف عليه يقتضي الاحوال منتفياً اي منفياً
في المعطوف لانه اذا كان منتفياً لم يكن المعطوف في حكم المعطوف عليه
وانما قلنا من الاحوال العارضة له نظراً الى ما قبله احترازاً عن الاحوال
العارضة له اي للمعطوف عليه مبنياً ان يكون المعطوف عليه ايضاً مبنياً
والاعراب اي لا يجب ان يكون المعطوف معرباً اذا كان المعطوف عليه معرباً
المراد بالاعراب ههنا ان يكون معرباً لانواعه فان المعطوف في حكم المعطوف
عليه فيها حيث لا يجب ان يكون للمعطوف مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً اذا كان
المعطوف عليه معرباً باحدها وهذا ظاهر • والتعريف يعني لا يجب ان يكون
المعطوف معرفة عند كون المعطوف عليه معرفة • والتنكير يعني اذا كان
المعطوف عليه نكرة لا يجب ان يكون المعطوف نكرة • والافراد اي لا يلزم ان
يكون الثاني مفرداً اذا كان الاول كذلك • والتثنية والجمع يعني لا يجب ان
يكون المعطوف تثنية او جمعاً عند كون المعطوف عليه مثنى ومجموعاً فان المعطوف
فيها اي في هذه الاحوال ليس في حكم المعطوف عليه • كما قلنا في ذيل كل واحد
منها وانما قلنا بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفياً في المعطوف احترازاً
عما اذا كان المعطوف معرفاً باللام والمعطوف عليه منادى مبني على الضم سواء
كان معرفة بنفسه مثل يا زيد والحارث او معرفة بالنداء • مثل قولنا يا
رجل والحارث او كان المعطوف عليه اسم لا لنفي الجنس مثل لا رجل ولا غلام
فان الحارث مثلاً معطوف على الرجل مثلاً • وليس في حكمه اي في حكم الرجل
من حيث تجرده عن اللام لان الرجل في يا رجل مجرد عن اللام واما الحارث
فمحلى به فلا يكون في حكمه من حيث التجرد • فان ما اي الذي يقتضي تجرده عن
اللام هو اي الشيء المقتضي اجتماع اللام وحرف النداء اداة التعريف واللام
ايضاً اداة التعريف واجتماع اداتي التعريف بلا فاصلة ممتنع لانه يكون احدهما
لغواً لا محالة ويجب ان يصان الكلام عن اللغو وهو اي اجتماع اللام
وحرف النداء مفقود في المعطوف فانه ليس فيه حرف النداء حتى يقتضي
تجرده فان الاسم اذا كان معرفاً باللام يمتنع دخول حرف النداء عليه • انما
قلنا • انما نحو رب شاة وسخلتها • لفظة انما ههنا استينافية يعني
جواب سؤال عن نشأ عن قوله بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفياً

من حيث نفسه اي نفس المعطوف عليه وكذا البناء لا يعطي [illegible] المعطوف عليه

في المعطوف لا يخفى من له قلب سعيداً والقى السمع وهو شهيد السخلة
بفتح السين وسكون الخاء ولد من الغنم من الضأن والمعز الى اربعة
اشهر ذكراً كان او انثى وجمعه سخل وسخال بتقدير النكرة الخاء جواب
اما والجار والمجرور خبر المبتداء الذي هو نحو لقصد عدم التعيين لان
الضمير وان كان معرفة وما اضيف يكون ايضاً معرفة الا انه لم يقصد سخلة
معينة لان الاضافة المعنوية انما تفيد تعريف المضاف عند كون المضاف
اليه معرفة اذا كانت للعهد واما اذا كانت للجنس فلا تفيد كما سبق ولذا
فسر الشارح بقوله اي رب شاة وسخلة لها او محمول عطف على محل قوله
بتقدير النكرة لان محله كما عرفت رفع على انه خبر لان الضمير وان كان
راجعاً الى الشاة الا انه لا يكون معرفة لكون مرجعه نكرة لانه اذا كان مرجع
ضمير الغائب نكرة يستعمل استعمال النكرة او لانه ليس براجع الى الشاة المذكورة
بل المراد منه الشاة المطلقة والمذكورة تكون قرينة لكون المراد منه شاة
ما على نكارة الضمير الذي اضيف اليه السخلة • كربه رجلا في تقدير رب شيء
رجلاً على الشذوذ لان الضمير مطلقاً وضع معرفة وان كان غائباً يكون
مخالفاً لوضعه يكون شاذاً اي رب شاة وسخلة شاة يعني كما قلنا
الضمير المضاف اليه يكون راجعاً الى شاة ما لا الى الشاة المذكورة سابقاً
فهو يكون بمنزلة سخلة شاة لا بمنزلة سخلة هذه الشاة اي المذكورة
سابقاً الا ان الظاهر من الضمير ان يراد به السابق بعينه لانه موضوع لذلك
واما اذا جعل عبارة عن شيء لا بعينه لكن من جنس السابق يكون شاذاً
ولذا قال على الشذوذ وكذا اي كالحكم المذكور سابقاً المعطوف يكون في
حكم المعطوف عليه الا ان هذا الحكم يختص ببعض العطف على ما اشار اليه
الشارح وما ذكره المص في المتن يكون عاماً في احوال العارضة له اي للمعطوف
عليه بالنظر الى نفسه اي ذاته وصفته والى غيره اي غير نفسه اي ما قبله ان
كان المعطوف مثل المعطوف عليه في الافراد والتعريف يعني اذا كان المعطوف مفرداً
معرفة كما ان المعطوف عليه كان مفرداً معرفة يكون المعطوف في حكم المعطوف
عليه فلذا اي لاجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه في تلك الاحوال بشرط التماثل فيها
في الافراد والتعريف وجب بناء المعطوف كما وجب بناء المعطوف عليه في

قولك يا زيد وعمرو لان ضم زيدا اي لان بناء المعطوف عليه في هذا المثال بالنظر
الى ما قبله اعني حرف النداء لانها تقتضي بناء المنادى ولا كذلك وصفه
اعني مفردا معرفة في نفسه وفاته وعمرو المعطوف مثل زيد في كونه مفردا
معرفة في نفسه واما اذا كان المعطوف نكرة يقصد بها التعريف مثل يا زيد
ورجل فكذلك الحال وكذلك عكسه مثل يا رجل وزيد لما سبق ان المعطوف غيرهما
ذكر حكمه حكم المنادى المستقل مطلقا فامتنع بناؤه اي بناء المعطوف اذا
كان مضافا في مثل قولك يا زيد وعبد الله او شبه مضاف مثل يا زيد وخيرا من
زيد او نكرة لم يقصد تعريفها مثل يا زيد ورجلا وكذا اذا كان المنادى
مضافا او شبهه او نكرة لم يبن المعطوف فان المعطوف في هذا المثال
اعني عبد الله لكونه مضافا ليس مثل زيد فان زيدا مفرد معرفة وعبد الله
مضاف فنصبه واجب لان المنادى اذا كان مضافا فنصبه واجب و
اذا كان المعطوف على المنادى مضافا فوجب النصب فيه اولى وكذا لم ينصب
غلام المعطوف في قولك لا رجل ولا غلام زيد عندي لان نصب اسم لا
ليس الا بالنظر الى لفظ لا بل بالنظر اليها والى كونه مضافا الى نكرة او مضارعا
له على ما سبق وهو مفقود في المعطوف ومن ثمه اي ومن اجل اي ولاجل ان
من في مثل هذا المقام مستعار لمعنى التعليل ان المعطوف في حكم المعطوف
عليه لا مطلقا بل في الاحوال العارضة بالشرطين المذكورين فيما اي في
حال الذي يجوز ان يجري فيه ويمتنع لم يجز العطف على خبر ما الحجازية بالجر و
النصب في تركيب كان خبرها منه مجرورا بالحرف الجر الزائد نحو ما زيد
بقائم ومنصوب مثل ما زيد قائما ولا ذاهب بالجر والنصب عمرو لا الرفع
في ذاهب ففي رفعه وجهان احدهما انه مبتدأ لانه صفة مشتقة وقعت بعد حرف
النفي وهو لا رافعه لظاهر وعمرو مرفوع على انه فاعل ساد مسد الخبر وثانيهما انه
خبر مقدم وعمرو مبتدأ مؤخر لما سبق انه اذا طابقت مفردا جاز الامران اذ لو
نصب ذاهب عطفا على قائما او خفض عطفا على بقائم لكان اي ذاهب
معطوفا على قائم او قائما فيكون بواسطة العطف خبرا عن زيد الذي هو اسم
ما كما ان المعطوف عليه اعني قائما خبر عنه وهو اي كون ذاهب عمرو خبرا
عن زيد ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع المستكن في المعطوف عليه العائد

الى اسم ما اي الخلو ذاهب عن ضمير يرجع الى اسم ما لان ذاهب رافع اسما ظاهرا
بعده في وجه وضميرا مستكنا فيه راجعا الى ذلك الظاهر لا الى اسم ما في وجه
فلم يكن فيه ضمير يرجع الى زيد اذ لو كان لزم ان يتعدد الفاعل وهو ممتنع لان
واحد ليس الا فتعين الرفع اي رفع ذاهب على ان يكون خبرا مقدما لمبتدأ
مؤخر هو عمرو واختار هذا التوجيه وان احتمل وجها آخر كما ذكرناه لذلك
ليكون المنفي بحسب المنفي لان المنفي في الجملة الاولى ثبوت زيد هو القيام وفي
الثانية هو الذهاب ولزم تقديم الخبر في هذه الجملة لئلا يتوهم ان عطف
مفرد على مفرد لانه اذا قيل ولا عمرو ذاهب لتوهم انه عطف مفرد على مفرد ويكون
عطف على يكون اي ويكون هذا الكلام اعني ولا ذاهب عمرو من قبيل عطف جملة
على جملة اسميتين وكل الحال انه لا مانع منه اي من هذا العطف كما كان في عطف
المفرد على المفرد بان عطف على خبر ما منصوبا او مجرورا مع انه رافع لعمرو و
لما كان لقائل ان يقول فيه اشارة الى ان قول المص وانما جاز الخ جواب
عن سؤال مقدر هذه القاعدة اي القاعدة التي تكون حكم المعطوف فيها
لحكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع منتقضة بقولهم اي بقول العرب الذي اسم
موصول يطير من طار يطير من ضرب فاعله المستكن فيه راجع الى الموصول
والفعل مع الفاعل صلته والموصول مع صلته في محل الرفع على انه مبتدأ
فيغضب من غضب يغضب من باب علم زيد فاعله الذباب وهو على وزن
سؤال اسم لما يذب ويدفع مرفوع لفظا على انه خبر المبتدأ فان يطير فيه ضمير
مستكن يعود الى الموصول كما قلنا ويغضب المعطوف صفة لان يغضب
منصوب باعتبار اللفظ اي لفظ يغضب عليه متعلق بالمعطوف والضمير
المجرور راجع الى يطير ليس فيه اي في يغضب ذلك الضمير اي الضمير الراجع
الى الموصوف كما في المعطوف عليه هو يطير لان يغضب راجع لزيد فوجب
ان لا يجوز هذا التركيب لعدم كونه المعطوف في حكم المعطوف عليه وقد
جاز بالاتفاق فاجاب عنه بقوله اي بثلاثة اجوبة التي انفهمت بقوله
وانما جاز مع ان القياس ان لا يجوز الذي يطير فيغضب زيد الذباب
لانها اي الفاء والثانية باعتبار كونها حرفا التي وقعت في هذا
التركيب فاء السببية بالاضافة اي لانها لما نسبة الى السببية

اشارة الى ان اضافة الفاء الى السبب لادنى ملابسة كلام لا استحالة
وبين الملابسة بقوله بان يكون معناها اي معنى الفاء في هذا التركيب
السببية يعني تكون مستعملة في التسبيب لان ما قبلها في هذا التركيب سبب
لما بعدها لان طيران الذباب سبب لغضب زيد كما ان الاتيان في
قولك الذي ياتيني فله درهم سبب لاستحقاق الدرهم حتى لو لم يات
لم يستحقه قطعا لا العطف اي يكون معناها فيه لعطف ما بعدها
على ما قبلها وهذا هو الجواب الاول يعني ان هذا التركيب مبني على عدم كونها
للعطف فلا يرد هذا القول نقضا اي حال كونه نقضا على تلك القاعدة
والجواب الثاني او ان يكون معناها اي معنى الفاء في هذا التركيب السببية
مع العطف اي مع عطف ما بعدها على ما قبلها لا السببية وحدها فلا يرد
ايضا نقضا عليها لان تخصيص تلك القاعدة بما اذا لم يكن بين
المعطوف والمعطوف عليه سببية لان المعطوفين يصيران ح بمنزلة
امر واحد فيكتفي برابطة المعطوف عليه للمعطوف ولذا قال الشارح
لكنها اي لكن الفاء العاطفة التي افادت معنى السببية تجعل
الجملتين كجملة واحدة لان السبب والمسبب كلاهما واحد مثل
الشرط والجزاء لان الفاء لما كانت موضوعة للجمع وان كان فيها تعقيب
جعلت الثانية جزءا من الاولى فيكتفي بالربط الذي كان في الجملة الاولى
والمعنى اي معنى هذا القول على تقدير ان تكون الفاء للسببية والعطف
الذي يطير فيغضب زيد الذباب يعني الذي يكون طيرانه سببا لغضب
زيد مع اجتماع الغضب بالطيران لانه يشترط تقديم الطيران وتعقيب
الغضب الذباب والثالث من تلك الاجوبة ان يكون فيه حرف العطف كونها
واحدا من حروفه لا للسببية او يفهم منها سببية الجملة الاولى للجملة الثانية
لكون الفاء مستعملة في السببية ايضا فيقدر الضمير في الجملة المعطوفة
ليصح العطف لما عرفت ان الفاء لمجرد العطف فالمعنى اي معنى هذا
القول على تقدير كون الفاء لمجرد العطف الذي يطير فيغضب زيد عقيبه
بسببه اي بسبب طيرانه الذباب فالاولى من هذه الثلاثة الجواب
الثاني لان في الطريقين الغاء احد معنيي الفاء معنى العطف

في الاول

في الاول ومعنى السببية صريحا في الثالث واما في الجواب الثاني فرعاية كلا المعنيين
واعطاء لكل ذي حق حقه فكان اولى ويمكن عطف على يفهم يعني ان يكون
الفاء لمجرد العطف بلا فهم السببية فيقدر الضمير الراجع الى الموصول ليصح
العطف باضافة مضمون الطيران اليه متعلقا بالمعطوف ولذا قال
ان يقدر فيه اي في المعطوف ضمير راجع الى الموصول اي الذي يطير فيغضب
زيد بطيرانه الذباب واذا عطف اي اذا اوقع عطف فيه اشارة الى ان
الفعل مبني للمفعول وما يشبهه مما اسند فيه راجع الى مصدره على تضمين
معنى الايقاع على منوال قولك وقد حيل بين العير والنزوان اي وقع الحيلولة
بناء مفعول له للشرط لعدم صحة تعلق الجار به لانه ليس المراد العطف على نفس
العاملين بل المراد ليس الا العطف على معموليهما وقيل منصوب على المصدرية
اي اذا عطف عطفا مبنيا او اوقع العطف ايقاعا مبنيا والاول اولى
على وجود عاملين قدر مضافا لانه لا يبنى الحكم على المعدوم بل انما يبنى
على الموجود بان متعلق بقوله اوقع عطف اسمان على معموليهما بعاطف
واحد مختلفين كائنا في الاعراب كالمنصوب والمرفوع او متفقين
فيه كقولك ان زيدا ضرب غلامه وبكرا اخوه في الاول وقولك ان زيدا
ضرب عمروا وبكرا خالدا في الثاني تامل وقال شارح اللباب اي شارح
هذا الكتاب لانه شرح اللباب لان اللباب بوزن العباب لب الشيء ان
كان اسم جنس او شارح المسمى باللباب ان كان اسم كتاب حيث قال
اذا عطف شيئان على معمولي عاملين مختلفين لم يصح مطلقا عند
سيبويه الاظهر عندي ان العطف ههنا اي في هذا البحث لا مطلقا محمول
على معناه اللغوي لما سبق ان العطف في اللغة الامالة اي امالة الاسمين
نحو العاملين بان يجعل اي الاسمان معموليهما بحرف العطف الواحد ورد
هذان المعنيان كلاهما بان حمل العطف للمعنى اللغوي ههنا وحمل على
صلة البناء للحذف ونحو تكلف بارد والاظهر الاولى لما ذهب اليه الاكثر
وهو قول الشارح واكثر الشارحين على ان المعنى الجار والمجرور خبر لقوله
واكثر الشارحين اي معنى قول المص وهو اذا عطف آه على معمولي
عاملين اي اذا عطف على معمولي عاملين لخلوه عن تكلف المفعول له

والمصدر ويتعلق ايضاً الجار بالشرط بلا تكلف ويبقى العطف على معناه
الاصطلاحي وانما قال المص على معمولي عاملين بناء على ما ذهب اليه اكثر
الشارحين وفيه اشارة على انه لا وجه عند الشارح لا على معمولي عامل
واحد اي لم يقل وانا عطف على معمولي عامل واحد فانه اي هذا القول
جائز اتفاقاً لان حرف العطف انما وضعت لان تقوم مقام العامل
الواحد وتنوب عنه للاختصار في اللفظ لان قولك جاء في زيد وعمرو
اصله جاء في زيد جاء في عمرو فحذف الفعل الثاني واقيم مقامه حرف
العطف للاختصار فيه ولافادة معنى الحرف من الجمع والتعقيب والمهلة
وغير ذلك نحو ضرب زيد عمرواً وبكر خالداً وظننت زيداً قائماً و
عمرواً قاعداً واعلم زيد عمراً بكراً فاضلاً وبشراً خالداً محمداً كريماً
وان زيداً قائم وعمراً ذاهب وما زيد قائماً وبكر قاعداً وغير ذلك
ولا اكثر اي لم يقل على معمولي عوامل اكثر من اثنين فانه اي هذا العطف
لا خلاف في امتناعه لان الحرف الواحد لا يقوى ان يقوم مقام العوامل
وينوب عنها فظهر ان هذا البحث على ثلثة اقسام قسم يجوز بالاتفاق
وهو العطف على معمولي او ثلاثة معمولات عامل وقسم لا يجوز بالاتفاق
وهو العطف على معمولات عوامل ثلثة او اكثر وقسم مختلف فيه
وهو العطف على معمولي عاملين مختلفين اي غير متحدين ذاتاً وعملاً
وذلك لا يكون الا ان يكون العامل الثاني غير عين العامل الاول وذلك
اي قوله مختلفين كاين لدفع وهم من توهم ان مثل ضرب ضرب زيد عمراً
وبكر خالداً وان زيداً قائم وعمراً قاعد من هذا الباب اي من باب
العطف على معمولي عاملين لتعدد العامل فيه ظاهراً مع انه ليس منه
لعدم تعدد العامل في الحقيقة اذ العامل في هذا المثال وامثاله
هو العامل الاول فقط والعامل الثاني تاكيد له لان العامل الثاني
اذا كان على لفظ الاول لم يكون كلاهما صالحين للعمل ولا يجوز ان يعمل
عاملان في معمول واحد فرجح الاول للسبقة ويكون الثاني تاكيداً له
من غير ان يكون له مدخل في العمل ولا يكون هذا من باب التنازع لان
في التنازع يشترط ان يكون غير الاول وان يكون بالعطف وههنا

ليس

ليس كذلك وذلك العطف اي العطف المختلف فيه مبتداء كما وقع خبره
ظاهراً لا في الحقيقة في قولهم اي في قول العرب ما الخطة ما معناه كذا
المشابهة بليس كل اسمها سوداء بالمد حمراء مضاف اليه كل غير منصرف
وهي الشونيز بالضم والفتح للحبة السوداء ويقال لها بالتركي قره چه
اوت وفي الحديث الشونيز فيه دواء من كل داء الا السام اي الموت
وكان علي رضي الله عنه يستعملها في كل داء يصيبه حتى في الرمد يعني
اذا رمد عينه اكتحل بها فبراء مدة ساعة كذا في شرح شرعة الاسلام
تمرة خبرها ولا بيضاء بالمد حمراء وهي الفضة الخالصة غير منصرف
عطف على سوداء العامل فيها كل شحمة وهي ههنا الكماة البيضاء
التي يقال لها شحمة الارض والمراد ايضاً بقوله بيضاء الشيء الابيض اي
ولا شيء ابيض يرى شحمة الارض وهي معطوفة على تمرة الذي هو خبرها و
ههنا العامل لفظاً ما وكل وقد عطف على معمولي الثاني الاول وعلى معمولي
الاول الثاني بحرف واحد وكما وقع في قول الشاعر وهو ابو داود اكل امرء
الهمزة فيه للانكار والتوبيخ وهو راجع الى اكل لان المسئول عنها ما
يليها وكل منصوب مفعول اول وامرء مضاف اليه كل وتحسبين فعل
مضارع معلوم وفاعله ياء الخطاب وقد وقع بين مفعوليه وامرءاً
مفعول ثان له اي تحسبين كل امرء امرءاً اي اتظنين ان كل ما هو في
شكل الرجل رجلاً وليس كذلك لان كل ما هو في زي الرجل ليس برجل ونار بالجر
عطف على امرء الاول الذي هو مضاف اليه لكل توقد فعل مضارع مبني للفاعل
اصله تتوقد حذف احدى التائين كما في قوله تعالى ناراً تلظى اصله تتلظى
والجملة صفة للنار بالليل الباء فيه للظرفية كالباء في قولك جلست بالمسجد
ناراً بالنصب عطف على المفعول الثاني لتحسبين وقد عطف في هذا البيت معمولان
على معمولي عاملين مختلفين وهما كل وتحسبين بعاطف واحد ولو لم يجز مثل
هذا العطف لما اختاره الشاعر الفصيح لكن هذا العطف اي عطف معمولين
على معمولي عاملين مختلفين وان كان جائزاً بحسب الظاهر اي بمقتضى الـلفظ
المتبادر من قول العرب وقول الشاعر لكنه الا ان هذا العطف لم يجز
عند الجمهور اي عند اكثر النحاة بحسب الحقيقة اي بمقتضى وضع حرف

لفظ خصيصنا ان في لتاكيد النفي خلاف الثبات زيد قائماً لا عمرو ضاحكاً وبيضاء

العطف لان وضعه ليس الا لان يقوم مقام عامل واحد لان الحرف الواحد من حروف العطف لم يقو اي لم يقدر لضعفه ولكونه حرفا ان يقوم مقام عاملين مختلفين **خلافا للفراء** يعني ان الفراء خالف الجمهور في تجويز هذا العطف خلافا فانه اي الفراء جوز هذا العطف بحسب الحقيقة و الواقع لان حرف العطف لما لم يكن عاملا بل وضعه ليس الا للنيابة عن العامل اختصارا جاز ان ينوب مناب عاملين مختلفين كما جاز ان ينوب مناب عاملين مختلفين كما جاز ان ينوب مناب عامل واحد لا يجوز منابه اكثر من عاملين عنده ايضا للزوم التسلسل ولانه لا يبلغ من ضعفه ان يقوم مقام العوامل كما جاز اي العطف المذكور عندهم وبحسب الصورة عنده ايضا ولا يؤول عطف على جران في فاده وهو قوله جوزا وحالا من فاعله لان المضارع المنفي يجوز ان يكون حالا بالواو والضمير الامثلة الواردة من العرب كالمثال الاول ومن شعراء العرب كالمثال الثاني عليها اي على صورة العطف على معمولي عاملين مختلفين بحسب الظ ولا يقتصر اي الفراء عطف على قوله ولا يؤول وجوزا وحالا بعد حالا اي العطف المجوز عنده على صورة السماع وهي الصورة الاتية في المتن كما اقتصر الجمهور عليها بل يعممها اي يعمم الفراء تجويز العطف المذكور صورة السماع وغيرها اي غير صورة السماع وعدم جواز مبتداء خبره اشارة الى انه الا استثناء متصل والى انه استثناء من عموم الاحوال المتعلق بقوله لم يجز مع تقييده بخلاف الفراء ذلك العطف مع خلاف الفراء جار اي واقع خبره في جميع المواد والامثلة عند الجمهور غير سيبويه الا **الا في** تقديم الجار على الرافع **نحو في الدار زيد والحجرة** بضم الحاء وسكون الجيم **عمرو** او الا في تقديم الناصب على الجار نحو ان في الدار زيدا والحجرة عمروا وانما جاز هذا سماعا عند الكوفيين فلان العامل في زيد هو الظرف كما ان الظرف وهو لفظ في عامل في الدار فيكون هذا من قبيل العطف على معمولي عامل واحد عندهم والمثال الثاني محمول عليه لانه فرعه واما عند البصريين فلانه لما لم يظهر العامل المعنوي كان كالعدم فكانه كان عطفا على معمولي عامل واحد مع انه يحتمل ان يكون مذهبهم مذهب الكوفيين في هذا المثال ولذا اذا عطف قوم زيد على الظرف

وقيل زيد في الدار لم يجز عندهم ايضا والمثال الثاني محمول عليه لما سبق يعني الا في صورة تقديم المجرور وتاخير المرفوع كما في الصورة الاولى او تاخير المنصوب كما في الصورة الثانية لمجيئه في كلامهم اي لكون مثل هذا العطف واقعا في كلام العرب فهو عند فيه سماعي واقتصر الجواز اي جواز العطف في هاتين الصورتين على صورة السماع بحيث لا يتجاوز عنهما بان يقاس عليها غيرها لان ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع وهو ما تقدم فيه المجرور مع تاخير المرفوع او المنصوب في العطف على معمولي العاملين مطلقا خلاف الاصل فان اطرد في صورة معينة يقتصر عليها ولم يقس عليها غيرها **خلافا لسيبويه** يعني خالف سيبويه الجمهور في صورة السماع والفراء مطلق في عدم تجويز مثل هذا العطف فانه اي سيبويه لا يجوز هذا العطف في صورة تقديم المجرور وتاخير المرفوع او المنصوب كما جوزه الجمهور اعتمادا على السماع بحسب الحقيقة وان كان بحسب الظاهر جائزا في هذه الصورة اي المذكورة انفا التي جوزها الجمهور ايضا اي كما لا يجوز الصورة التي جوزها الفراء مخالفا للجمهور للعلة المذكورة هناك وهو قوله لان الحرف الواحد لم يقو ان يقوم مقام العاملين بل يحملها اي يحمل سيبويه الصورة التي جوزها الفراء ايضا على حذف المضاف اي الجار وكان اصل قولهم ما كل سوداء تمرة ولا كل بيضاء شحمة واصل قوله اكل امرء تحسبين وكل نار توقد بالليل نارا واصل قوله في الدار زيد والحجرة عمرو وفي الدار زيدا والحجرة عمروا فحذف الجار في الكل اختصارا و اكتفاء بما ذكر في المعطوف عليه فقد ذهب سيبويه الى حذف الجار وابقاء المضاف اليه اي المجرور على اعرابه لانه وهو كثير كما في قوله تعالى تساءلون به والارحام بالجر على تقدير وبالارحام وعلى قول الشاعر فاذهب فما بك والايام عجب على تقدير وبالايام وكما في حذف حرف القسم مثل قوله الله لافعلن بالجر على تقدير والله وغير ذلك مما لا يحصى في كلامهم ونحو يريدون عرض الحيوة الدنيا والله يريد الاخرة كما جاء ذكر المضاف في بعض القراءة اي عرض الاخرة لان القراءة يرجح بعضها بعضا واعلم ان في هذا العطف يعني العطف على معمولي عاملين مختلفين ثلثة مذاهب احدها جائز مطلقا سواء كان سماعا او قياسا وهو مذهب الفراء وثانيها

غير جائز مطلقاً سواء كان قياساً او سماعاً بل المسموع مطلقاً حذف
الجار وابقاء المجرور على حاله وهو مذهب سيبويه وثالثها يقتصر على صورة
السماع وفي غيرها يؤول بحذف الجار وهو مذهب الجمهور والحق من هذه المذاهب
الثلثة مذهب سيبويه لان الحرف الغير العامل الضعيف لا يقدر ان يقوم مقام
العاملين القويين التأكيد اسم مصدر من اكد واما مثال واوي من وكد
ومعناهما لغة واحدة وهو التحقيق وورده عقيب العطف لان في التأكيد
اللفظي يزاد حرف العطف لتأكيد اللصوق نحو والله ثم والله • وكقوله
تعالى كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون تابع جنس يشمل التوابع كلها يقرر
امر المتبوع اي حاله وشانه عند السامع يعني في ذهن السامع يعني يجعل
ذلك التابع بحاله اي حال المتبوع ثابتاً مقرراً عنده اي في ذهن السامع اي
يجعله مستقراً محققاً بحيث لا يظن به غيره يعني كان اولا محتملا عنده
فلما اكد زال الاحتمال وتقرر في النسبة متعلق بقوله يقرر اي في كونه
اي كون المتبوع منسوباً مثل قوله عليه السلام ايما امرأة نكحت بغير
اذن وليها فنكاحها باطل باطل باطل • او منسوباً اليه مثل
قطع الامير نفسه او جاءني زيد زيد • فثبت عنده اي عند السامع
وتحقق ان المنسوب كالمثال الاول والمنسوب اليه كالمثال الثاني
في هذه النسبة اي النسبة المذكورة في التعريف هو المتبوع لا غير لان
المراد من التأكيد على ما فهم من تعريفه ومن معناه اللغوي انما هو تقرير
المتبوع وتقريره تحقيقه وازالة احتماله عند السامع لا التابع لانه
مقرر ومحقق • وذلك يشير الى فائدة التأكيد والغرض منه اي الغرض من
التأكيد والفائدة التي وضع لها التأكيد احد ثلثة اشياء احدها
اما لدفع ضرر الغفلة عن السامع حين كونه غافلاً عن النسبة نحو
اذا لم يذكره لم يفهم فلدفع غفلته وايقاظه والتنبيه يؤكد ويقال
جاءني زيد نفسه او زيد قتيل قتيل • وثانيها لدفع ظنه اي ظن السامع
بالمتكلم الغلط في كلامه فيؤكد المتكلم لدفع ظن السامع في حقه
الغلط والخطاء • وذلك الدفع اي كل واحد من الدفعين يكون بتكرير
اللفظ اي لا يكون الا بتكرير لفظ المنسوب ان كان ظنه او الغفلة فيه

فقط

فقط نحو ضرب ضرب زيد وهذا نحو تمثيل لان البحث في الاسم او اشارة الى
ان التأكيد يجري في الافعال ايضاً وان كان البحث في الاسم بل عليه قوله ويجب
اي التأكيد مطلقاً في الالفاظ كلها او بتكرير لفظ المنسوب ان كان كل واحد
من الظن والغفلة فيه فقط مثل ضرب زيد زيد او بتكرير لفظهما جميعاً
ان كان الظن او الغفلة فيهما جميعاً مثل ضرب ضرب زيد زيد • وثالثها
لدفع ظن السامع به اي بالمتكلم تجوزاً اي ظن السامع ان المتكلم اراد بهذا
اللفظ المعنى المجازي لا الحقيقي لانه ربما يتجوز في كلامه اي تكلم بالمجاز لا ب
الحقيقة وذلك على قسمين اما ان يكون بظنه في المنسوب نحو قولك زيد قتيل
قتيل لانه اذا قيل قتيل يتبادر الى فهم السامع ان المراد منه الضرب فاكده
بقوله قتيل دفعاً لتوهم السامع ان يريد المتكلم بالقتل معناه المجازي
لا الحقيقي وهو الضرب الشديد لان القتل لما كان محظوراً شرعاً تبادر الى
فهم السامع ان المراد منه المعنى المجازي وهو التأديب بالضرب الشديد بعلاقة
الايلام حملاً على الصلاح وقيل المجاز ههنا لغوي من قبيل الاستعارة او
المجاز المرسل فيجب ح اي حين توهم السامع هذا المعنى تكرير اللفظ اي لفظ
المنسوب حتى لا يبقى للسامع شك واعتقاد في ارادة المعنى الحقيقي اي يجاب
للمتكلم لا يريد بهذا اللفظ الا المعنى الحقيقي قطعاً وهو الموت بسبب القتل واما ان
يكون في المنسوب اليه فانه اي الشان ربما اي كثيراً ما ينسب الفعل الى شيء والحال
ان المراد منه نسبته اي نسبة الفعل الى بعض متعلقاته كما في الافعال المنسوبة الى
السلاطين والامراء والذين يلحق بهم لانهم كثيراً ما يحيلون الامور الى من يتبعهم مثل
قوله تعالى يذبح ابناءهم مع ان الذبح ليس بفعله وبنى الامير المدينة مع
ان البناء فعل العملة كما في قطع الامير اللص فانه يتوهم ان القطع ليس بفعله
به بل مع من امره الامير ولكن اسند اليه مجازاً بعلاقة الامورية اي قطع
غلامه بامره فيجب ح اي حين توهم السامع هذا المعنى تكرير المنسوب اليه
لدفع توهم السامع لفظاً اي حال كون المنسوب اليه ملفوظاً في تكريره
فالمجاز ح ليس الا في النسبة فقط كما في قولك انبت الربيع البقل فتقول
قطع الامير الامير او نفسه لانه يقوم مقامه نحو ضرب زيد فانه اذا قيل
ضرب زيد بدون تكرير لفظ المنسوب اليه يتوهم ان النسبة حقيقته و

الفاعل هو زيد او مجازية والفاعل غير زيد واذا قيل ضرب زيد زيد علم ان النسبة
حقيقية والفاعل هو زيد اي ضرب زيد لا من يقوم مقامه ممن امره بالضرب
حتى يكون الاسناد اليه مجازيا بعلاقة الامرية وتكرير عطف على قوله
تكرير المنسوب اليه اي ويجيء مع تكرير المنسوب اليه معنى وذلك يكون
بالنفس والعين بشرط ان يضاف الى ضميره نحو ضرب زيد نفسه او عينه
فيكون الاسناد اليه ايضا حقيقيا او في الشمول اي التاكيد الاصطلاحي
قسمان الاول ما يقرر امر المتبوع في النسبة اسناديا او غيرها بالتفصيل
الذي ذكرناه والثاني ما يقرر امر المتبوع ايضا لكن في شمول المتبوع افراده
يعني في شمول الامر المنسوب الى المتبوع افراد المتبوع بحيث لا يشذ فرد منها
مثل قولك جاءني القوم كلهم فان التاكيد بكلهم افاد شمول المجيء افراد القوم
جميعا ووقوع المجيء منهم والتاكيد باجمعين افاد ان المجيء صدر منهم دفعة
لا على التعاقب بعدما افاده شمول الافراد دفعا لظن السامع بالمتكلم تجوزا
اي تكلما بالمجاز لا في نفس المنسوب اليه اي عطف على قوله في شمول المتبوع
يعني ان هذا النوع من التاكيد لا يقرر شيئا في نفس المنسوب من دفع
ضرر الغفلة عن السامع ودفع ظنه بالمتكلم بل لا يقرر الا في شمول اي
المتبوع بعض الامر المنسوب الى المتبوع لافراده فالشمول لا يكون الا في
المنسوب اليه فانه اي الشان كثيرا منصوب على الظرفية او على المصدرية
ولفظة ما صفة له قد سبق غير مرة نسبة الفعل اسناديا او غير اسنادي
الى جميع افراد المنسوب اليه كقولك زيد قتله بنو فلان مع ان القتل لم
يصدر الا من واحد منهم مع ارادة النسبة اي نسبة الفعل الى بعضها اي الى
بعض الافراد كالمثال المذكور فيندفع هذا الوهم بذكر كل مثل اشتريت العبد
كله وقرأت الصحيفة كلها واجمع مثل اشتريت العبد اجمع اي دفعة
لا متفرقا واخواته اي اخوات كل واحد منهما مثل كلها وكلهم وكلهن
واكتع وابتع وابصع ومؤنثهن وجمعهن مذكرا ومؤنثا
وكلاهما مثل جاءني الزيدان كلاهما وثلثتهم واربعتهم مثل
جاءني القوم ثلثتهم واربعتهم حين كون السامع عالما بان
المجائين ثلثة او اربعة لانه اذا اريد تعيين العدد باعتبار النسبة

يضاف العدد الى ضمير المتبوع وذلك من الثلثة وما فوقها ولا يؤكد بها
الا بعد ان يعرف المخاطب كمية الجائين قبل ذكر التاكيد والا لم يكن تاكيدا
كما في الرضي ونحوها فهذا اي تقرير المتبوع في النسبة او في الشمول هو
الغرض من جميع الفاظ التاكيد فالتعريف جامع لافراده واذا عرفت هذا
اي كونه جامعا لافراده فنقول في بيان فوائد القيود فقولنا تابع جنس
يشمل التوابع كلها واخرج المص الصفة والعطف بالحرف والبدل عن
حد التاكيد بقوله متعلق باخرج يقرر امر المتبوع واما البدل اي انما خروج
البدل والعطف بالحروف فقط اما اخراج العطف فلانه لما كان دالا
على معنى غير ما دل عليه المعطوف عليه في مثل جاءني زيد وعمرو
ولم يكن فيه تقرير لا في شمول الا في النسبة ولا في غيرها واما البدل فلانه
لما كان المقصود منه في الكلام الثاني والاول توطية له كان الاول
كالعدم فلم يوجد فيه تقرير ايضا وان كان مدلول الثاني مدلول الاول
كما في بدل الكل ولان التقرير مبني على ان يكون التابع والمتبوع كلاهما
مقصودين في النسبة الا ان التابع مقصود التقرير وبدل الثاني
على ما يدل عليه وهذا المعنى مفقود في البدل واما الصفة فلان
وضعها للدلالة على معنى في متبوعها دون التقرير سواء كانت في النكرات
او المعارف على ما يدل عليه وافادتها اي افادة الصفة توضيح متبوعها في بعض
المواضع كما اذا كان الموصوف معرفة ليست بالوضع فالتوضيح فيه للبس الالفاظ
الاستعمال فلا يكون الصفة لتقرير موصوفها لا في النسبة ولا في الشمول واما
عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه كالصفة الموضحة فهو تقرير امر متبوعه
وتحقيقه لكن لا اي لا تحقيقه ولا تقرير امر المتبوع في النسبة والشمول بل انما
يقرر نفسه وذاته سواء كان منسوبا اليه مثل اقسم بالله ابو حفص عمر
يقرر ويحقق امر ابي حفص مع قطع النظر عن النسبة او لم يكن مثل زيد
ابو عبد الله او ابو عبد الله زيد فهنا اعيان فوائد القيود حاصلها ذكره
المص في شرحه على الكافية وهو اي التاكيد قسمان لفظي مختص بالمعارف
اذ لا يقال جاءني رجل رجل لعدم الفائدة فيه الا في المحكوم به مثل زيد
قائم قائم ومثل ضرب ضرب زيد اي منسوب الى اللفظ يسمى لفظيا

بغداد

لانه يقرر نفس اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ اي لفظ المتبوع ومعنوي وهو
ايضا مختص بالمعارف مطلقا عند البصريين ونفسه وعينه منه عند
الكوفيين اي منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى لا من اللفظ
وجه الحصر انه لا يخ اما ان يكون الثاني عين الاول في اللفظ اولا فان كان
الاول فهو التاكيد اللفظي وان كان الثاني فهو التاكيد المعنوي • و
سمي معنويا لانه لا يقرر الا المعنى فاللفظي الذي هو قسم منه اي
مطلق التاكيد تكرير اللفظ الاول اي مكرر اللفظ الاول وفيه اشارة الى
ان المصدر وهو التكرير مبني للمفعول كالخلق بمعنى المخلوق ومضاف
الى ما يقوم مقام الفاعل • ومعاده اي معاد اللفظ الاول عطف تفسير
حقيقة بمين نحو جاءني زيد زيد ورأيت زيدا زيدا • ومررت بزيد بزيد
او حكما كما اذا وقع الضمير المنفصل تاكيدا للمتصل سواء كان مرفوعا
مستكنا نحو زيد ضرب هو او بارزا نحو ضربت انت او ضربت انا او
منصوبا نحو ضربتك اياك • وضربته اياه فان ذلك اي مثل هذه
الامثلة في حكم تكرير اللفظ اي لفظ المتبوع • وان كان الثاني مخالفا
للاول لفظا لان لفظ المضمر المتصل غير لفظ الضمير المنفصل • اذ الضرورة
لضرورة الاتصال في الاول وضرورة الانفصال في الثاني • داعية
الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره اي اللفظ الاول حال كونه متصلا لانه لا يجوز
اتصال الثاني ولا منفصلا لان الاول مع كونه متصلا بلا مانع منه
لا يجوز انفصاله واذا تعذر جعل الاول متصلا والثاني منفصلا بقدر
الامكان ويجري اي التكرير مطلقا الاصطلاحي واللغوي فيتضح قوله
في الالفاظ كلها على عمومه لا التكرير اي لا يجري التكرير الذي هو التاكيد
الاصطلاحي • وهو ما عرف للمص جعل الضمير المستكن في يجري راجعا
الى التكرير مطلقا ليبقى قوله في الالفاظ كلها على عمومه لان التاكيد
الاصطلاحي لا يجري في الالفاظ كلها بل يختص في الاسماء فقط سواء
كانت تلك الالفاظ اسماء لفظيا او معنويا • مثل جاءني زيد زيد
او جاءني نفسه او افعالا مثل ضرب ضرب زيد عمروا او حروفا
مثل ان ان زيدا قائم او جملا اما اسمية نحو زيد قائم زيد قائم • او

فعلية

فعلية مثل ضرب زيد ضرب زيد او تركيبات تقييدية اي غير اسنادية سواء
كانت اضافية او غيرها مثل غلام زيد غلام زيد او نعليك نعليك او غير ذلك
او غير ذلك المذكور الا ان المظهر يؤكد بالمظهر لا بالمضمر لان التاكيد مكمل
للاول والمقصود هو الاول والمضمر اقوى من المظهر لانه اعرف ولا ينبغي ان
يكون المكمل اقوى من المقصود فلم يجز ذهب زيد هو وان جاز عكسه نحو
ما ذهب الا هو زيد والمضمر يؤكد بالمضمر والمظهر مثل قوله تعالى اسكن انت
وضربت انت وانا ولا يبعد ارجاع الضمير المستكن في يجري الى التاكيد
اللفظي الاصطلاحي اي ويجري التاكيد اللفظي الاصطلاحي بقرينة
المقام بان لا انسب بالمقام ليس الا هذا التفسير لان البحث في التاكيد
اللفظي لا مطلق التكرير • وان كان المعنى الاول افيد وتخصيص الالفاظ
بالاسماء عطف على ارجاع الضمير اي ولا يبعد ان يكون المراد من الالفاظ هو
الاسماء خاصة بعلاقة الجزئية ويكون التاكيد ايضا بجملتها تاكيدا لما هو
المراد وللمعنى ويجري التاكيد اللفظي الاصطلاحي في الاسماء كلها فيكون
المقصود من هذا التعميم اي ذكر الالفاظ العامة لغير المراد عدم اختصاصه
اي انه لا يكون التاكيد اللفظي الاصطلاحي مخصوصا بالفاظ محصورة من
الاسم بل يجري في اي اسم كان لانه لو قال في الاسماء لتوهم اختصاصه ببعض الاسماء
كالمعنوي فعبر عنها بلفظ عام لئلا يتوهم الخصوص كالتاكيد المعنوي و
التاكيد المعنوي مختص بالفاظ محصورة اي معدودة ومحدودة لان كون
الشيء محصورا يستلزم المعدود والحد وهي مبتداء اي الالفاظ المحصورة ثمانية
وتنقسم ثلثة اقسام ما يؤكد به المثنى خاصة وهو كلا مضافا الى مضمر وما
يؤكد به الجمع بحسب الافراد وهو كل واجمع واتباعه وما يؤكد به الجمع المفرد • و
المثنى • والجمع • والمذكر • والمؤنث • وهو النفس والعين نفسه و
عينه وقد تزاد الباء فيهما فيقال جاءني بنفسه وبعينه وكلاهما وكله
وكلتاهما واجمع واكتع وابتع وابصع هذا المجموع خبر مثل السكنجبين
خل وعسل وماء بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة واللغة الفصيح
ان يكون ابصع بالصاد المهملة وقيل لا معنى لهذه الكلمات الثلث
وهي كتع • وابتع • وابضع • في حال الافراد اي عند عدم كونها تاكيدا

بل تذكر منفردة مثل حسن بسن لانهما لا معنى لهما عند انفرادهما
وعدم كونهما متعدد وهذا غير صحيح لانه اذا لم يكن لها معنى تكون من الالفاظ
المهملة فلا معنى لذكرها في باب التاكيد الا ان يقال ذكرت قبلكونها بمعنى
اجمع فتكون تابعة لها ● وقيل اكتع مشتق من حول كتيع اي تام لانه
يقال اتي عليه حول كتيع اي تام من باب فتح فيكون ح اكتع بمعنى
اتم لان الكتع هو التام وابضع بالصاد المهملة من بصع العرق اي
سال واجتمع لان البصع الاجتماع يقال بصع الماء في نقرة الجبل اي
اجتمع فيها وبابه فتح ايضا وابضع بالضاد المعجمة مشتق من بضع اي
روي من باب علم من الري وهو ضد العطش لا من الرواية من باب ضرب
وهو من باب فتح ايضا وابتع من البتع وهو طول العنق كالابل مع شدة
مغرزه اسم مكان من غرز يغرز من باب ضرب وهو مكان غرز فيه
العنق وهو لا يتصور بحسب الحقيقة الا في الابل وفي غيره لا يكون الا على
سبيل المجاز لان المغرز في الحقيقة موضع يوضع عليها القدم وقت
الركوب ولذا خص بالابل ● ويمكن استنباطها لاستخراج مناسبة خفية
لا تدرك الا بالتامل التام ولا يدركها الا الاذكياء بين هذه المعاني
الوصفية اللغوية وبين معناها التاكيد بالتامل الصادق والعقل
الناقد والذهن الثاقب ● قيل لاشتمال كل منها على خروج من النقصان ● و
على تمام بناسب العموم المستلزم تمام النسبة اما اكتع فلان معناه التمام
ومعناه التاكيدي العموم ● وهو تمام الافراد والاجزاء فوجد المناسبة بينهما
واما ابضع فلان معناه الري وهو شربها لا على وجه التمام ومعناه التاكيد
العموم وهو تمام الافراد والاجزاء لمناسبة بينهما حاصلة ● واما ابصع فلان
معناه السيلان والاجتماع لما عرفت ومعناه التاكيد العموم والسيلان
ايضا عام ومنبسط ● واما ابتع فلان معناه الطول مع الشدة
ومعناه التاكيدي ايضا قوي عام والطول فوجد المناسبة بينهما ● ولما فرغ
من تعداد الفاظ التاكيد المعنوي اراد ان يفصلها اتفاقا لمصدرا بالفاء
فقال فالاولان على سبيل التغليب جمعها في فصل واحد لكونهما متحدين
في المعنى لان معنى العين الذات والنفس ايضا كذلك والاستعمال يعني

في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث وان اختلفا لفظا اي النفس
والعين يعمان اي يقعان على الواحد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث يعني يؤكد ان
كل واحد من هذه الامور الخمسة بصيغتهما وضميرهما باختلاف صيغتهما اي
صيغة النفس والعين افرادا او تعبيرا وحالا وتثنية وجمعا واختلاف ضميرهما
العائد الى المتبوع والمؤكد بفتح الهمزة تقول جاءني زيد نفسه او عينه في المذكر
الواحد يعني اذا كان متبوعه مذكرا واحدا وتقول جاءتني هند نفسها باختلاف
الضمير وحده في المؤنث الواحد يعني اذا كان متبوعه مؤنثا واحدا وتقول
جاءني الزيدان او الهندان انفسهما باختلاف الصيغة والضمير معا
بايراد صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث وهذا اصل في كل ما يضاف الى ضمير
التثنية لاتصال التام بين المضاف والمضاف اليه لكراهة اجتماع الشيئين
المتحدين معنى فوجب ان يكون المضاف جمعا ليتغاير لفظهما وان كان
معناهما متحدان ايضا مثل قوله تعالى فقد صغت قلوبكما في موضع قلبا
فلا يجوز نفساهما ● وحكى ابن كيسان عن بعض العرب نفساهما وعيناهما
موضع انفسهما واعينهما اعتبارا لتغاير المضاف والمضاف اليه لفظا و
ان اتحدا معناه وجاء في القوم انفسهم باختلاف الضمير وحده في
الجمع المذكر العاقل يعني اذا كان المتبوع جمعا مذكرا عاقلا وجاءتني النساء
انفسهن في جمع المؤنث يعني اذا كان المتبوع جمعا مؤنثا عاقلا كان
او غير عاقل وغير العاقل من المذكر يعني اذا كان المتبوع المؤكد جمعا مذكرا غير
عاقل يؤكد بالتاكيد الجاري في الجمع المؤنث العاقل نقول اشتريت الافراس
انفسهن لان غير العاقل من المذكر جار مجرى المؤنث لقصوره مثله والثاني
لما سمي المص النفس والعين اولين تغليبا في الذكر في الاول لا في
الذات لان غير المسبوق يقال له الاول والمسبوق بواحد الثاني ● وبا
لا اثنين الثالث فغلب ما هو المذكور اولا على ما هو المذكور ثانيا لشرفه
لتقدمه فقيل الاولان ولكن يعتبر فيه الخفة في اللفظ كالعمرين لابي بكر و
عمر رضي الله عنهما ● والذكورة كالقمرين للشمس والقمر ● والشرف
كالابوين للاب والام ● وسياتي له زيادة تحقيق ● سمي الثالث
ثانيا للمثنى وهو كلاهما تقول جاء في الزيدان كلاهما للمذكر ● يعني

اذا كان المؤكد مثنى المؤنث تقول جاءتني الهندان كلتاهما والباقي
من الفاظ التأكيد المعنوي بعد الثلثة المذكورة التي هي النفس والعين
وكلاهما مؤكد لغير المثنى وهو خمسة مفردا كان ذلك المؤكد او جمعا
مذكرا كان او مؤنثا باختلاف الضمير العائد الى المتبوع المؤكد الكائن
في كله نحو قرأة الكتاب كله لكن بشرط ان يكون مفردا مذكرا والكائن
في كلها اذا كان المتبوع المؤكد مفردا مؤنثا نحو قرأت الصحيفة
كلها والكائن في كلهم عند كون ذلك المتبوع جمعا مذكرا عاقلا نحو
العبيد كلهم او القوم كلهم والكائن في كلهن اذا كان المتبوع جمعا
مؤنثا نحو طلقت كلهن او جمعا مذكرا لكن غير عاقل نحو اشتريت الجمال كلهن
وكسرت الجذوع كلهن و باختلاف الصيغ عطف على قوله باختلاف الضمير
باعادة الجار والصيغ بكسر الصاد المهملة وفتح الياء جمع صيغة مثل بيض
في بيضة وبيع في بيعة في الكلمات البواقي وهي اي الكلمات البواقي
اربع اجمع واكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة والضاد المعجمة
تقول اشتريت العبد اجمع في المذكر الواحد يعني اذا كان المتبوع المؤكد
مذكرا واحدا و اشتريت الجارية جمعاء بالمد في المؤنث الواحد يعني
اذا كان المتبوع مؤنثا واحدا او الجمع يعني اذا كان جمعا مذكرا عاقلا
نحو جاءني الرجال جمعاء او غير عاقل نحو اشتريت الجذوع جمعا الا انه لا
يؤكد مثل هذا الجمع الا بتأويل الجماعة بشرط ان يكون مكسرا وجاءني
اجمعون في جمع المذكر يعني اذا كان المتبوع المؤكد جمعا مذكرا وجاءني
النساء جمع في جمع المؤنث يعني اذا كان المتبوع المؤكد جمعا مؤنثا وما في حكمه
من جمع المذكر الغير العاقل وجوز الاندلسي في العاقل السالم وكذا البواقي مثل اجمع
وما تفرع منه اكتع كتعاء اكتعون كتع وابتع بتعاء ابتعون بتع وابصع
بصعاء ابصعون بصع ويشترك هذه الالفاظ كلها في انها لا يؤكد بها الا
المعارف عند البصرية لان التأكيد لدفع الاحتمال عن اصل النسبة او عن عمومها
وذا لا يتحقق الا في المعارف ولا يؤكد بكل واجمع وما يتفرع منهما بالضمير
والصيغة وما الحق باجمع من اكتع واخويه لانهما فرعهما بنكرة الاصل عن الفرع
الا ذواجزاء مفردا كان اي ذو الاجزاء كالعبد او جمعا كالقوم اذ الكلية

في كل والاجتماع في اجمع واخواته لا يتحققان اي لا يوجدان الا فيه اي في كل واحد منهما
يعني يوجد في كل الكلية وفي اجمع واخواته الاجتماع لان كلا واجمع يستلزمان التعدد
عادة وصيغتهما فلا يؤكدان الا ما يقبل الافتراق والاجتماع او في ذي اجزاء ولا
حاجة الى ذكر الافراد بعد قوله ذواجزاء بان يقال الا ذواجزاء وافراد بل لا يصح ذكرها
لانه يفيد جواز جاءني الانسان كله بمعنى ان يراد به الا تلك لان الكل ما لم يلاحظ
افراده مجتمعة ولم ينظر اي الافراد اجزاء من مجموع المؤكد لا يصح تأكيده بكل واجمع
لعدم وجود شرط كونهما تأكيدا وهو الكلية والاجتماع ولكن يجب ان يكون
تلك الاجزاء بحيث اي في مكان يصح افتراقها وامتيازها حسا نصب على التمييز
او على المصدرية اي افتراقا حسيا المراد بالحس ههنا الحس البصري والافتراق
الحسي في الكلام ما يشاهد بالحس ثبوت الفعل للبعض دون بعض كاجزاء القوم
في جاءني القوم فانه يشاهد بالحس البصري ثبوت المجيء للبعض القوم دون البعض
فيؤكد بكل ليعلم يقينا ان المجيء ثابت لكل فرد فرد واكد باجمع ليعلم ان المجيء
ثابت لهم دفعة في آن واحد او حكما عطف على حسا والافتراق الحكمي ما يكون
الافتراق فيه بحكم العقل بحيث لا يكون للحس البصري دخل كاجزاء العبد
فانه بسيط لا يصح افتراقه حسا الا انه يصح حكما بالنسبة الى بعض الافعال
كالشراء والبيع مثل اشتريت العبد او بعته فيصح تأكيده بكل واجمع
ليكون في التأكيد بكل واجمع واخواتهما فائدة لان المؤكد اذا لم يكن كذلك
لا يحتاج الى التأكيد باحدهما او بهما لانه لا يقال جاءني زيد كله واجمع لانه
اذا جاء كلا فلا يحتمل ان يتوهم ثبوت الفعل للبعض دون بعض حتى يكون في
التأكيد بهما فائدة فلا يؤكد بهما الا ذواجزاء مثل اكرمت القوم كلهم
وهو نظير ذي اجزاء يصح افتراقها حسا وهو ظاهر واشتريت العبد كله
اجمع وهو نظير ذي اجزاء يصح افتراقها حكما فانه يجوز اشتراء بعضه دون
بعض الا انه لا يصح افتراقه حسا وحكما بالنسبة الى البعض كالمجيء والذهاب
فلا يقال جاءني العبد كله ولا ذهب العبد كله فان العبد قد يتجزى في
الاشتراء اي بالنسبة الى الاشتراء والبيع فيصح تأكيده اي تأكيدنا العبد بكل
واجمع ليفيد الشمول اي شمول الاشتراء جميع اجزاء العبد في التأكيد بكل ويفيد
ايضا ان الشمول في آن واحد ليس بمتفرق بخلاف جاءني زيد كله واجمع لعدم

صحة افتراق اجزائه اي اجزاء زيد بالنسبة الى المجيء المنسوب اليه لا حسا ولا
حكما بحكم المجيء لما عرفت انه اذا جاء كلا فلا يكون في التاكيد بكل واجمع بالنسبة
الى المجيء فائدة واذا اكد الضمير المرفوع لا للمنصوب والمجرور بالمتصل لا للمنفصل
بارزا كان ذلك الضمير المرفوع المتصل او مستكنا واجبا او جائزا بالنفس
والعين اللذين هما من الفاظ التاكيد المعنوي اي اذا اريد تاكيده بهما اي تاكيد
الضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين فيه اشارة الى انه من ذكر المسبب وارادة
السبب مثل قوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة ومثل قوله تعالى واذا نودي
المعرف باللام اكد جزاء الشرط ذلك الضمير اي الضمير المرفوع المتصل اولا
منصوب على الظرفية اي قبل تاكيده بالنفس والعين بمنفصل متعلق بضمير
مرفوع منفصل لما سياتي ثم يؤكد ذلك الضمير المرفوع المتصل بالنفس و
العين لكن بشرط ان يضاف كل واحد منهما الى الضمير المؤكد ليعلم انهما يؤكد
انه كان الضمير المؤكد مخاطبا يضاف الى ذلك المخاطب اما بارزا مثل ضربت
انت نفسك او عينك واما مستكنا نحو اضرب مثل اضرب انت نفسك او
عينك وان كان متكلما فيضاف ايضا اليه اما بارزا نحو ضربت انا نفسي
زيد واما مستكنا نحو اضرب انا نفسي زيدا وان كان غائبا فيضاف
ايضا اليه مثل زيد ضرب هو نفسه فنفسك مضاف الى المخاطب تاكيد
لتاء الضمير المتصل المخاطب الذي في ضربت بعد تاكيدها اي تاء الضمير بضمير
منفصل وهو قوله انت اذ لولا ذلك اي لانه لو لم يؤكد الضمير المرفوع
المتصل بالمنفصل لالتبس التاكيد بالفاعل اي لم نعلم ان الكلام مبني على
التاكيد اولا اذا وقع اي النفس والعين تاكيدا للمستكن جوازا كان
نحو زيد اكرمني هو نفسه او عينه او وجوبا نحو تكرم انت نفسك او
عينك فلو لم يؤكد الضمير المرفوع المستكن في اكرمني بضمير مرفوع
منفصل اي بقوله هو ولم يقل زيد اكرمني هو نفسه بل يقال زيد اكرمني
نفسه او عينه لالتبس نفسه الذي هو التاكيد بالفاعل نحو لا نعلم
ان هذا الكلام كلام مؤكد يجب ان يعمل بمفهومه ويعتمد عليه او انه
خال عن التاكيد فيحتمل الصدق والكذب كما هو شان الخبر الخالي عن
التاكيد فوجب ان يؤكد اولا بالضمير المرفوع المنفصل ثم بالنفس

والعين حتى يعلم يقينا انه كلام مؤكد يعتمد عليه ولما وقع الالتباس
اي التباس التاكيد بالفاعل او الكلام المؤكد بغيره في هذه الصورة اي في
صورة كون الضمير المرفوع مستكنا لا بارزا اجري مبني للمفعول
بقية الباب اي الضمير المرفوع المتصل البارز عليه اي على مثل هذه الصورة
بمعنى وجب التاكيد بالمنفصل اولا فيما ليس ايضا ليطرد الباب
فانما قيد الضمير بالمرفوع احترازا عن الضمير المنصوب والمجرور كما
اشرنا الى جواز تاكيد ضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تاكيدهما
اي بلا تاكيد الضمير المنصوب المتصل بالضمير المنصوب المنفصل وهذا من
باب التغليب والا فالمجرور لا منفصل له لانهما لما ليسا كالجزء عما اتصل كالمرفوع
لكونهما فضلة يتم الكلام بدونهما ولانه يجب الابراز فيهما حيث لا
يستكنان حتى يجب التاكيد في المستكن للالتباس ويحمل البارز عليه
طردا للباب كما في المرفوع نحو ضربتك نفسك وعينك في المنصوب
ومررت بك نفسك وعينك في المجرور لعدم اللبس اي لعدم التباس
التاكيد الذي يكون بالنفس والعين بالمفعول والمضاف اليه لما عرفت
انهما لا يستكنان كالمرفوع والاختصار مطلوب في الكلام وقيد ايضا
بالمتصل احترازا عن الضمير المرفوع المنفصل لجواز تاكيد الضمير المرفوع
المنفصل سواء كان متكلما او مخاطبا او غائبا بالنفس والعين بلا
تاكيد اي التاكيد الضمير المرفوع المنفصل بمنفصل اي بضمير مرفوع
منفصل من جنسه ونوعه نحو انت نفسك او عينك قائم او انا نفسي
او عيني حاضر او زيد هو نفسه او عينه حاضر لعدم اللبس اي الالتباس
التاكيد بالضمير المؤكد لانه لما كان منفصلا بارزا كان كالمظهر في الاستقلال
وعدم الالتباس فلا احتياج الى التاكيد والاختصار مطلوب وانما قيد
هذا التاكيد نفيا واثباتا مختصا بالنفس والعين ولم يبينه مطلقا لجواز تاكيد
الضمير المرفوع المتصل بكل واجمع وما يتفرع منها لان كل واحد منهما غير مستقل
لانه لم يوجد في صدر الكلام ما يسند اليه الفعل بالاستقلال فلا يقال
في التسعة جاء كلهم واجمعون بلا تاكيد بالمنفصل اي من غير تاكيد
الضمير المرفوع المتصل بالضمير المرفوع المنفصل نحو القوم جاؤا كلهم

اجمعون بلا تاكيد حيث لا يقال القوم جاؤهم كلهم اجمعون لعدم الالتباس
التاكيد الذي هو كلهم واجمعون بالفاعل الذي هو الضمير المرفوع الراجع الى
القوم لان لفظ كلا واجمعين يليان العوامل قليلا لا نصب على الميز او
على المصدرية يعني لا يقعان فاعلا لفعل فلا يقال القوم جاءهم كلهم او جاء
اجمعون وانما يقال الجاء كل القوم او جاء جميع الرجال بخلاف النفس والعين
فانهما يقعان فاعلا بانفسهما يقال زيد جاء نفسه او جاء نفس زيد
فلا بد من التمييز بين كونهما تاكيدا وفاعلا فانهما يليان اي يقعان
بعدها على الفاعلية كثيرا يعني يوجد في كلامهم تاكيدا لضمير المستكن
فلم يؤكدا ولا بالمنفصل لا لتبس التاكيد بالفاعل كما عرفت سابقا
وكتع مبتداء واخواه اي اخوا اكتع بالرفع عطف عليه لان رفع التثنية
بالالف والنون سقطت بالاضافة الى الضمير لما سبق يعني ابتع وابصع
اي هؤلاء الكلمات اتباع بفتح الهمزة جمع تبع كفرس وافراس على ما هو
المشهور يعني المشهور ان فعلا متحرك العين ان يجمع على افعال كما
صورناه لك وساكن العين ايضا كذلك مثل ثول واثوال ولان المبتداء
متعدد بالعطف فينبغي ان يكون خبره جمعا لا بكسر الهمزة مصدر اتبع ولا
بالفتح ايضا جمع تابع فان جمع فاعل على افعال مختلف فيه لاجمع متعلق
بقوله اتباع يعني تستعمل هذه الكلمات الثلث اعني اكتع وابتع وابصع
بتبعية لاجمع الذي هو في الاصل في هذه الكلمات لا بالاصالة اي لا
تستعمل في معنى التاكيد بالاصالة بل انما تستعمل فيه تبعا لاجمع لكونه
اي لكون اجمع ادل منها اي من هذه الكلمات الثلث على المقصود اي ليكون
دلالة اجمع على هو المقصود منها زائدة من دلالة هذه الثلث وهو اي
المقصود الجمعية لان اجمع يدل عليها بالمادة والصيغة معا ولان لهذه
معنى عند عدم كونه تاكيدا وهو الجمعية دون غيرها فيكون ادل منها على
المقصود واذا كان الامر كذلك فلا تتقدم يعني اكتع واخويه يعني ابتع و
ابصع في الذكر والترتيب عليه اي على اجمع لو اجتمعت هذه الكلمات الثلث
معه اي مع اجمع لانه يلزم منه تقديم الفرع على الاصل والادنى على الاقوى وهذا
يمكن المعقول فينبغي ان يكون اجمع مقدما في الذكر والترتيب عليهما

وذكرها

وذكرها مبتداء اي ذكر اكتع واخويه يعني ابتع وابصع دونه اي دون ذكر اجمع
يعني من غير ان يكون اجمع مؤكدا ضعيف خبره فلا يقال جاء في القوم اكتعون
وابتعون وابصعون بدون ذكر اجمعون الا على ضعف لعدم ظهور دلالتها
اي دلالة هذه الكلمات الثلث على معنى الجمعية المقصود من هذه لما
سبق وللزوم ذكر ما من شانه التبعية بدون الاصل يعني يلزم ذكر الفرع
بدون الاصل والتابع بدون المتبوع وهذا محال الفصل لما اتفق عليه الجمهور
و في الرضي واعلم انك لو اردت الجمع بين الفاظ التاكيد المعنوي قدمت
النفس ثم العين ثم الكل ثم اجمعين ثم اخواته من اكتعين الى ابتعين
فتقدم النفس على صفاتها اولا اما تقدم النفس على العين فلان النفس
لفظ موضوع لماهيتها حقيقة ولفظ العين مستعار لها مجازا من الجارحة
المخصوصة واما تقدم لفظ الكل على اجمع فلكونه حاملا واتباع المشتق
للجامد اولى الى هنا كلامه البدل اورده عقيب التاكيد لمناسبة كونه
ضد له في المقصود لان المقصود ههنا الثاني وعنده الاول والثاني المتبوع
والشمول وهو في اللغة اسم بمعنى الخلف عن الشيء وفي الاصطلاح وما
ذكر للعطف والمناسبة بينهما ظاهرة تابع جنس يشمل التوابع كلها
مقصود بما نسب مبني للمفعول الى المتبوع اي يقصد النسبة اليه
اي الى التابع فيه اشارة الى ان الظرف بالمقصود لانه عند وجود شرط عمله
يكون بمعنى المضارع المجهول تنسب ما نسب الى المتبوع بحذف المضاف
دونه اي دون المتبوع ظرفا وحالا اي حال كونه متجاوزا عن المتبوع اي
لا يكون النسبة الى المتبوع اي النسبة الماخوذة في الكلام اسنادية
او ايقاعية او اضافية مقصودة ابتداء منصوب على الظرفية اي
مقصودة في اول النسبة بنسبة ما نسب اليه اي الى المتبوع لانه اذا
كان الامر كذلك فلا يحتاج الى الابدال من ذلك المتبوع لحصول المقصود
بل يكون النسبة اليه اي الى المتبوع توطئة اي وسيلة وتمهيدا ومقدمة
للنسبة الى التابع حقيقة كما في الابدال الثلثة او حكما كما في بدل الغلط
فانه وان لم يجعل توطئة حقيقة بل كان بسبق لسان لكنه في حكم التوطئة
فانه في حكم الساقط لفظا ومعنى وموجبه التقرير والتكرير في حق البدل وانما

فصل البدل

كانت هي توطئة ليكون في النسبة اولا ابهام واجمال وثانيا تفسير
وتفصيل لتكون النسبة في ذهن السامع اوقع واثبت سواء كان ما نسب
اليه اي الى المتبوع للتوطئة مسندا او غيره يعني اسنادية مثل جاءني زيد
اخوك او ايقاعية نحو ضربت زيدا اخاك او اضافية نحو مررت بزيد
اخيك واحترز المص بقوله في التعريف مقصود بما ينسب الى المتبوع
عن التوابع الثلثة النعت والتاكيد وعطف البيان اي لان هذه
التوابع الثلثة ليست مقصودة بما اي بنسبة ما نسب اليه الى المتبوع
بل المتبوع مقصود بها بالاصالة والاستقلال وانما جئ التابع بها
للايضاح والتزيين وبقوله دونه احتراز عن العطف بالحرف فان المتبوع
اي المعطوف عليه منه اي في العطف بالحرف مقصود بما اي بنسبة ما
نسب اليه الى المتبوع مع التابع والمقصود بالنسبة من البدل والمبدل
منه هو الثاني لا الاول فافترقا ولا يصدق الحد اي حد البدل على المعطوف
ببل سواء كان في كلام موجب مثل جاءني زيد بل عمرو او كلام سالب
مثل ما جاءني زيد بل عمرو لان متبوعه اي لان متبوع المعطوف ببل ليس
مقصودا بالنسبة ابتداء ثم بدا اي ظهر له حكم غير الحكم الاول او رأي غير رأي
الاول فاعرض عنه اي عن هذا الحكم او الرأي وقصد المعطوف وعطفه ببل
فكلاهما اي المعطوف والمعطوف عليه ببل مقصودان بهذا المعنى يعني
الاول مقصود بالنسبة من غير ان يكون توطئة وتمهيدا للثاني والثاني
مقصود بها ايضا ولكن بالسكوت عن الاول والاعراض عنه لفظا ومعنى فيكون
كلاهما مقصودين بالنسبة بخلاف البدل فان الاول فيه ليس بمقصود بها بل
ليس الا للتوطئة والتمهيد فان قيل هذا الحد اي حد البدل لا يتناول اي
لا يكون شاملا للبدل الذي وقع بعد الا يعني البدل الذي وقع بعد الا في كلام
غير موجب والحال ان المستثنى منه مذكور لما عرفت سابقا في بحث المستثنى
بالا مثل ما قام احد الا زيد وما رأيت احدا الا زيدا وما مررت باحد الا بزيد
فان زيدا في هذه الامثلة بدل من احد بدل البعض من الكل حملا على اللفظ و
الحال انه ليس بنسبة ما نسب الى الاحد من عدم القيام بيان ما في قوله
ما نسب مقصودة خبر ليس بالنسبة الى زيد لان نسبة القيام الى الاحد

مقصودة

مقصودة نفيا والى زيد ايجابا والشرط في البدل ان يتحد النسبتان في الايجاب
والسلب فلا يصح ان يكون بدلا بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب الى احد
وهو مبدل لنسبة القيام الى زيد الذي هو البدل وههنا ليس كذلك لما قلت
ان النسبة في الاول سلبا وهي عدم القيام وفي الثاني اثباتا وهو القيام فلم
يوجد شرط البدل وهو اتحاد النسبة فلم يكن التعريف جامعا قلنا ليس الشرط في
البدل اتحاد النسبة ثم يكون التعريف الشخصية بل الشرط اتحاد النسبة الجنسية
لان ما نسب الى المتبوع ههنا اي في المستثنى الذي يحتاج فيه البدل القيام فانه
اي لان ما نسب اليه اي الى المتبوع جنس القيام لكن نفيا ونسبة القيام بعينه
ايضا لكون القيام معينا بجنسه الى التابع مقصودة ولكن اثباتا فيكون فيهما
بنسبة في الاول سلبا وفي الثاني ايجابا وذلك القدر لا يضر للبدلية فيصدق
على زيد انه تابع مقصود بنسبة ما نسب الى المتبوع يعني يصدق عليه تعريف البدل
واذا صدق الحد صدق المحدود وايضا فان النسبة المأخوذة في الحد اي في
حد البدل اعم من ان يكون بطريق الاثبات فيهما او النفي فيهما او الاثبات في احدهما
والنفي في الآخر لكونها مذكورة فيه مطلقا والمطلق يقبل التعميم ومع هذا يوجد
الاتحاد في جنس النسبة مع قطع النظر من ان يكون بالايجاب او السلب فيمكن ان
يقصد بنسبة ما نسب الى شيء نفيا نسبته الى شيء آخر اثباتا مثلا يمكن ان
يقصد في المثال المذكور نسبة القيام الذي ينسب الى احد نفيا نسبة ذلك
القيام الى زيد اثباتا فالمآل غير مضر فيكون الاول توطئة الى الثاني يعني يكون
النسبة الى الاول توطئة للنسبة الى الثاني باعتبار جنس النسبة لا شخصها
وهو اي البدل اربعة انواع وقيل في وجه الحصر لان البدل لا يخلو اما ان يكون
عين المبدل منه اولا فان كان الاول فهو الاول والا فلا يخلو ان يكون بعضه
اولا فان كان فهو الثاني والا فلا يخلو اما ان لم يكن اجنبيا عن المبدل منه
اولا فان كان فهو الثالث وان كان الاول فهو الرابع فالحصر عقلي
وقيل في وجهه وجوها اخر فليطلب في المطولات فهذا تقسيم الجنس
الى انواعه كتقسيم الحيوان الى الانسان والفرس والابل يعني الكلي الى
الجزئيات لا الكل الى الاجزاء بدل الكل اي بدل هو كل المبدل منه اي عينه و
لكن يجب فيه موافقته للمتبوع في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث

فقط لا التعريف والتنكير لما سيجيء وبدل البعض اي بدل هو بعض
المبدل منه يكون جزء منه فالاضافة اي الاضافة الى الكل والبعض فيهما
اي في هذين النوعين مثلها اي مثل الاضافة التي هي خاتم فضة يعني
يشير الى ان الاضافة بيانية لصحة حمل المضاف اليه فيهما على المضاف
كما يقال الخاتم فضة يقال البدل كل المبدل منه او بعضه وبدل
الاشتمال اي بدل مسبب غالبا وانما قال غالبا لئلا يخرج عنه مثل
اعجبني زيد علمه او حسنه لانه ليس فيه اشتمال بمعنى ان يكون البدل
مسببا بل المبدل منه فيه محل محيط للبدل وهو حال فيه عن اشتمال
احد المبدلين على الآخر اما بكسر الهمزة اشتمال البدل على المبدل منه يعني
يكون البدل شاملا للمبدل منه ومحيطا له وينتقل بانتقاله نحو سلب
زيد ثوبه لان الثوب شامل لزيد ومحيط به او بالعكس يعني يكون المبدل
منه شاملا له ومحيطا اياه اما ان ينتقل بانتقاله مثل اعجبني زيد
علمه فان جسم زيد شامل لعلمه ومحيطا اياه وينتقل بانتقاله واما
لا ينتقل به نحو يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه فان الشهر
يشمل القتال الذي فيه لان الزمان يشمل ويحيط الافعال التي حلت
فيه وفعلت فيه ايضا ولكن لم ينتقل بانتقالها وبدل الغلط اي
بدل مسبب عن الغلط الذي هو سبب البدل فيكون الغلط في المبدل
منه لا في البدل لما ان الغلط سبب فسمي باسم السبب وذلك
كثير لان المتكلم اراد ان يقول مررت بحمار فسبق لسانه فقال
مررت برجل مكان بحمار ثم تداركه فقال الحمار فيكون الغلط في المبدل
منه لا في البدل كما قلنا آنفا هذا فالاضافة اي اضافة البدل
الى الاشتمال والغلط في النوعين الاخيرين من قبيل اضافة المسبب
الى السبب لما قلنا ان الاشتمال سبب للابدال والغلط كذلك
سبب له لا دخل لا بسه اي لا دخل لعلاقة وهي كون احدهما شاملا
للآخر وكون الاول محلا للثاني في الاشتمال والحلال بسبب السببية فيهما
ولم يكن الاضافة فيهما بيانية ايضا لعدم صحة الحمل اما في الغلط
فظاهر واما في الاشتمال فلانه لا يصح حمل المضاف اليه على المضاف

وقيل

وقيل بدل الغلط لا يقع في فصيح الكلام لانه انما يصدر من غير روية
وفكر الا اذا قصد المبالغة فيورد للتدرج مثل هندي نجم بدر
شمس كانه اخطأ في التشبيه فتداركه فالاول اي البدل الكل فيه
اشارة الى ان اللام للعهد الخارجي او مغنية عن المضاف اليه الاضافة
مدلوله مدلول الاول لم يقل مدلوله بالاضافة الى الضمير اظهارا للمغايرة
اذ لو قيل كذلك يرجع الضميران الى امر واحد مع ان المراد ليس كذلك
يعني يتحدان اي البدل والمبدل منه ذاتا يعني ان الذات الذي دل
عليه البدل هو الذات الذي دل عليه المبدل منه لا غير لا ان يتحد مفهوما
هما لانه لا يلزم اتحاد مفهومهما بل قد يكون نحو زيد ضربته اياه
كثيرا ما لا يكون ليكونا اي البدل والمبدل منه مترادفين لاتحادهما
مفهوما نحو جاءني زيد اخوك فزيد واخوك وان اختلفا مفهوما
لان مفهوم الاخ غير مفهوم العلم لان مفهوم الاول الجنسية ومفهوم
الثاني الشخصية تم الحمد لله على التمام وعلى نبيه الصلوة والسلام قد
وقع الفراغ عن تسويد هذه الحاشية المباركة في يوم
الاربعة بعد العصر في اواسط من شهر محرم الحرام
من شهور تسع وثماني بعد الالف

حسبي الله وحده
من الكتب التي وقفها الفقير
إلى الله ربه ذي المواهب
محمد المدعو بين الصدور براغب
عفي عنه